

على

شرح ملا جامي على الكافية

المسمى بـ "الفوائد الضيائية"

للإمام نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

المتوفى سنة 898 هجرية

اعتنى به

يوسف نوح أحمد

الجزء الثالث





الكتاب: حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية

Title: ḤĀŠIYAT MUḤARRAM 'AFANDĪ 'ALĀ ŠARḤ MULLĀ JĀMĪ 'ALĀ AL-KĀFIYA

التصنيف: نحو

Classification: Syntax

المؤلف: محرّم أفندي

Author: Moharram Afandy

المحقق: يوسف نوح أحمد

Editor: Youssef Nuh Ahmed

الناشر: دار الكتب العلميـة - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

Pages (3Vols.3Parts)	2064	عدد الصفحات (٣أجزاء/٣مجلدات)
Size	17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	2020 A.D. - 1442 H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon	بلد الطباعة لبنان
Edition	1st (2 Colors)	الطبعة الأولى (لونان)

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٠٠٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: ٠٠٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[المذكر والمؤنث]

(الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ) ذكرهما بعد باب العدد؛ لانجرار مباحثه إلى ذكر التذكير والتأنيث، وقدم المذكر لأصالته، وأخر تعريفه؛ لأنه عدمي، وتعريف المؤنث وجودي.

[المذكر والمؤنث]

ولما فرغ المصنف من مباحث أسماء العدد التي هي قسم من أقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منهما فقال: «المذكر والمؤنث» فقوله: المذكر إما مبتدأ خبره محذوف أي: بحث المذكر ما سيجيء، أو خبر محذوف المبتدأ أي: البحث الآتي بحث المذكر، ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث أسماء العدد فقال: (ذَكَرَهُمَا) أي: إنما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (**بَعدَ بَابِ العَدَدِ لانجِرَارِ مَبَاحِثِهِ**) أي: مباحث اسم العدد (**إِلَى ذِكرِ التَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ**) بأن كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها، كما في ما عدا باب الثلاثة إلى العشرة أو بالعكس بأن كان مذكره بالتاء ومؤنثه بدونها؛ فناسب إيراد مباحثهما بعد مباحث أسماء العدد، بخلاف مباحث سائر الأقسام الاسم وقوله: (**وَقَدَّمَ المُذَكَّرَ**) معطوف على قوله: ذكرهما، أي: وإنما قدم المصنف المذكر في الذكر على المؤنث (**لأَصَالَتِهِ**) أي: لكون المذكر أصلًا؛ لأنه لا يحتاج إلى علامة التأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا، بخلاف المؤنث فإنه يحتاج إليها لفظًا أو تقديرًا، وغير المحتاج أصل بالنسب إلى المحتاج، فكان المؤنث فرعًا له، والأصل مقدم طبعًا فالأنسب تطبيق الذكر بالطبع.

وقوله: (**وَأَخَّرَ**) عطف على ما قبله أي: وإنما أخر المصنف (**تَعرِيفَهُ**) أي: تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن تعريف المذكر (**عَدَمِي**) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (**وَتَعرِيفُ المُؤَنَّثِ**) أي: مفهومه (**وُجُودِيٌّ**) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث، والوجود

(الْمُؤَنَّثُ: مَا فِيهِ) أي: اسمٌ كان فيه (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ لَفْظًا) أي: ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كـ«امرأةٍ وناقةٍ وغرفةٍ» أو حكمًا كـ«عقرب؛ إذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث، ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من

سابق على العدم في التصور؛ لأن الأعدام تعرف بملكاتها، كما أن تصور العمى مؤخر عن تصور البصير؛ لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه أنه يكون بصيرًا، كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث؛ لكونه عبارة عدم التأنيث عما من شأنه أن يكون مؤنثًا.

ثم شرع في تعريف المؤنث الوجودي فقال: «المؤنث» وهو مبتدأ، وقوله: «ما فيه» وهو الموصول أو الموصوف خبره، واعلم أن لفظ ما ههنا يحتمل أن يكون موصولًا وأن يكون موصوفًا، لكن الشارح لما فسره بقوله: **(أَي: اسمٌ)** أشار به إلى أن المختار عنده هو أن يكون موصوفًا؛ لأنه لو كان موصولًا لكان الواجب عليه أن يقول: أي الاسم بلام التعريف، وقوله: **(كَانَ فِيهِ)** للإشارة إلى أن قوله: فيه، ظرف مستقر مقدر بفعلٍ كما هو الراجع فيه، وإنما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرًا في مقام التعريف، وقوله: «علامة التأنيث» مرفوع على أنه فاعل الظرف والجملة خبر لـ: ما.

وقوله: «لفظًا» منصوب على أنه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله: **(أي: مَلفُوظَةً كَانَت تِلكَ العَلَامَةُ)** وقوله: **(حَقِيقَةً)** بالنصب خبر بعد خبر لكانت أي: كون تلك العلامة ملفوظة إما حقيقة بأن تكون العلامة مذكورة في اللفظ بالحقيقة وهي أيضًا إما مؤنث حقيقية أو غير حقيقية إما من العقلاء **(كَامرَأَةٍ، وَ)** إما من غير العقلاء فهو **(نَاقَةٌ، وَ)** إما غير حقيقية فهو **(غُرفَةٌ، أَو حُكمًا)** أي: أو كون تلك العلامة ملفوظة حكمًا **(كَعَقرَبٍ)** فإن علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة؛ لأنها ليست فيه إلا علامة في اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث **(إذ الحَرفُ الرَّابِعُ في المُؤَنَّثِ)** وهو الباء في العقرب **(في حُكمِ تَاءِ التَّأنِيثِ، وَلِهَذَا)** أي: ولكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث **(لا يَظهَرُ التَّاءُ في تَصغِيرِ الرُّبَاعِي مِن**

المؤنثات السماعية (أَوْ تَقْدِيرًا) أي: مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كـ«دَارٍ ونَارٍ ونَعْلٍ وقَدَمٍ» وغيرها من المؤنثات السماعية.

المُؤَنَّثَاتِ السَّمَاعِيَّةِ) يعني: أن تصغير الثلاثي كنار مثلًا يقال فيه: نويرة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعي منها فإنه لا يقال في تصغير عقرب عقيربة، بل يقال فيه: عقيرب.

وقوله: «أو تقديرًا» عطف على قوله: لفظًا **(أي: مُقَدَّرَةٌ)** يعني: سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعني: أنها **(غَيرُ ظَاهِرَةٍ في اللَّفظِ)** وذلك في الألفاظ استعملت في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث إلا في التصغير في الثلاثي حقيقة وفي الرباعي حكمًا كما عرفت مثالها من الثلاثي، **(كَدَارٍ وَنَارٍ وَنَعلٍ وَقَدَم وَغَيرِها مِن المُؤَنَّثَاتِ السَّمَاعِيَّةِ)** وجمعها ابن الحاجب -رحمه الله- في قصيدة وهي هذه:

نفسي الفداء لسائل وافاني ... بمسائل فاحت كروض جنان
أسماء تأنيث بغير علامة ... هي يا فتى في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما ... خيرت فيه باختلاف معان
أما الذي لا بد من تأنيثه ... ستون منها العين والأذنان
والنفس ثم الدار ثم الدلو من ... أعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب ... والأرض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا ... والريح منها واللظى ويدان
والغول والفردوس والفلك التي ... في البحر تجري وهي في القرآن
وعروض شعر والذراع وثعلب ... والملح ثم الفأس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وأرنب ... والخمر ثم البئر والفخذان
وكذاك في ذئب وفهد حكمهم ... أبدًا وفي عرب بكل مكان
والعين للينبوع والدرع التي ... هي من حديد قط والقدمان
وكذاك في كبد وفي كرش وفي ... سقر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك في فرس وفي كأس وفي ... أفعى ومنها الشمس والعقبان

(وَالْمُذَكَّرُ بِخِلَافِهِ) أي: اسم متلبس بمخالفة المؤنث، أي: لم يوجد علامة التأنيث، لا لفظًا ولا تقديرًا.

(وَعَلَامَتُهُ) أي: علامة التأنيث (التَّاءُ وَالْأَلِفُ) حال ....

والعنكبوت تحوك والموسى معا	ثم اليمين وأصبع الإنسان
والرجل منها والسراويل التي	في الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الأناس ومثلها	ضبع ومنها الكف والساقان

وإنما فسر الشارح قوله: تقديرًا، بقوله: أي مقدرة غير ظاهرة اللفظ، للإشارة إلى ما قال المصنف في «الإيضاح» من أن التاء مقدرة في الجميع أي: في الثلاثي كنار وفي الرباعي كعقرب، وإن كانت في الثلاثي أوضح، وقال الرضي: وأما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه أيضًا بتقدير التاء قياسًا على الثلاثي؛ إذ هو الأصل وقد وردت التاء فيه أيضًا شاذا نحو: قديمة في تصغير قدم ووريئة في تصغير وراء، فظهر أن إدخال نحو: عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل، كذا قال في «الامتحان».

ثم شرع في تعريف المذكر فقال: «والمذكر بخلافه» وفسره الشارح بقوله: (أي: اسمٌ) للإشارة إلى أن قوله: المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة، وقوله: (مُلتَبِسٌ) للإشارة إلى أن الباء في قوله: بخلافه للملابسة، وقوله: (بِمُخَالَفَةِ المُؤَنَّثِ) إشارة إلى أن الضمير المجرور راجع إلى المؤنث وإلى أن الخلاف بمعنى المخالفة؛ لأنه اسم بمعناه كما قال في «الصحاح» إن الخلاف بمعنى المخالفة، كما قال الله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ﴾ [التوبة: 81] أي: مخالفة رسول الله؛ فعلى هذا يكون مضافًا إلى المفعول يعني: المذكر يخالف المؤنث، ثم فسر المخالفة بقوله: (أي: لَم يُوجَد فِيهِ) أي: المراد من مخالفة المذكر للمؤنث أنه لم يوجد في الاسم الذي يكون مذكرًا (عَلامَةُ التَّأنيثِ لا لَفظًا وَلا تَقدِيرًا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودًا وعدمًا تعرض المصنف لبيانها فقال: «وعلامته»، وقوله: (أي: عَلامَةُ التَّأنيثِ) تفسير للضمير المجرور «التاء والألف» وقوله: (حَالَ

كونها (مَقْصُورَةً) كـ«سَلْمَى وحُبْلَى» (أَوْ مَمْدُودَةً) كـ«صحراء وحمراء»، وقد زاد بعضهم الياء في قولهم: «ذي وتي»، وزعم أنها للتأنيث، وليس ذلك بحجة، لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل: «هِيَ وَأَنْتِ» ....

كَونِهَا) أي: حال كون الألف إشارة إلى أن قوله: «مقصورةً» بالنصب حال من الألف، وقوله: (كَسَلمَى) مثال للمؤنث الذي بالألف المقصورة من الاسم، وقوله: (وَحُبلَى) مثال له من الصفة، وقوله: «أو ممدودةً» معطوف على قوله: مقصورة، وكذا قوله: (كَصَحرَاءَ) مثال للممدودة من الاسم، وقوله: (وَحَمرَاءَ) مثال لها من الصفة.

ثم أراد الشارح أن يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال: (وَقَد زَادَ بَعضُهُم) أي: زاد بعض النحاة انضمام (اليَاءِ) بأن يجعله علامة أيضًا فيقال: إنها من جملة علامات التأنيث (في قَولِهِم) في مؤنث اسم الإشارة (ذِي وَتِي) حيث إنهما يستعملان في مؤنث ذواتا (وَزَعَمَ) أي: ذلك البعض (أَنَّهَا) أي: الياء في هاتين الكلمتين (للتَّأنِيثِ) لأن مذكرهما بدون الياء ولولا الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك، وأراد الشارح أن يرد استدلال ذلك البعض فقال: (وَلَيسَ ذَلِكَ) أي: ليس استعمال الكلمتين المذكرتين بالياء في المؤنث (بِحُجَّةٍ) على أن الياء علامة من علامات المؤنث؛ لأن الحجة إنما تصح إذا لم يكن احتمال في خلافها وههنا ليس كذلك (لِجَوَازِ أَن يَكُونَ) أي: لاحتمال أن يكون كل واحدة من الكلمتين (صِيغَةً مَوضُوعَةً للمُؤَنَّثِ مِثلُ: هِيَ وأَنتِ) بكسر التاء فإنهما ضميران موضوعان للمؤنث؛ لأنهما فرعان لهو وأنت بفتح التاء.

وقال في «الامتحان»: وفى هذا التعريف أبحاث:

الأول: أنه إن أريد بالتاء ما يصير هاء في الوقف يخرج نحو: صافنات وأخت وبنت؛ لأنها تاء التأنيث مع أنه لا يوقف عليها بالهاء، وإن أريد المطلق أي: سواء كانت هاء في الوقف أو لا فلا بد من التقييد بعدم الأصالة، وأيضًا إن لم يقيد بالآخر دخل نحو: تراث وتكلان مع أنهما ليستا للتأنيث؛ لأن أصلهما الواو إن قيد الأخر بالأخر الحقيقي خرج نحو: ضاربتين؛ لأنهما للتأنيث

....

وليست في الآخر الحقيقي، وإن قيد الآخر الحقيقي بالآخر الكائن بعد أصول الحروف خرج أخت؛ لأن التاء فيها ليست بعد الأصول بل هي من الأصول، وإن أريد أن المراد من التاء التاء التأنيث لا مطلق التاء لزم الدور، ولتوقف تاء التأنيث على معرفة المؤنث، ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور.

والبحث الثاني: أن من المؤنث صيغًا موضوعة كهى في الضمير المنفصل، وها في الضمير المتصل، وأنت بكسر التاء، ونحو ياء تضربين ونون ضربن وتا وته وهذه وهذي وكلتا وثنتان وكلها خارجة عن المؤنث وداخلة في المذكر.

والبحث الثالث: أن الألف قد يكون للإلحاق فإن أريد بألف التأنيث الألف مطلقًا فلا يكون التعريف مانعًا لدخول ألف نحو: موسى وعيسى؛ فيلزم كونهما مؤنثين، وإن أريد بها ألف التأنيث يلزم الدور أيضًا، والجواب عن الأول: أنا نريد بالتاء ما هو الأعم من الحقيقي نحو: أخت والكون بعد الأصول نحو: فاطمة، وعن الثاني: أنا نقدر التاء في الأمثلة المذكرة من نحو: هي وغيرها ولا نسلم التأنيث بالصيغة طردًا للباب وحفظًا للقاعدة وتسهيلًا للضبط، وعن الثالث: أنا نريد بالألف هو الألف الذي صار مستقلًا في منع الصرف فنحو: موسى مؤنث بهذا المعنى، وذلك معلوم باستعمال العرب، ويمكن أن يقال: التعريف لفظي يراد به التعيين، لا أنه تعريف حقيقي يراد به التحصيل؛ فلا دور انتهى ما في «الامتحان» ملخصًا.

وأجاب بعضهم: بأن المعرف خاص، أي: المؤنث الذي سوى ما ذكر.

اعلم أن مذهب سيبويه في الألف الممدودة أنها في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد؛ لأن الألف للزومه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كما في: كتاب وغلام، فاجتمع ألفان فلو حذفت إحداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت تأنيثهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى؛ لتبقى على مدها، وإنما قلبت همزة دون الواو والياء؛ لأنها لو قلبت

(وَهُوَ) أي: المؤنث (حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ).

(فَالْحَقِيقِيُّ: مَا) أي: اسم (بِإِزَائِهِ) أي: في مقابلته (ذَكَرٌ مِنَ) جنس (الْحَيَوَانِ كَـ«امْرَأَةٍ») في مقابلة «رجل» (وَ«نَاقَةٍ») في مقابلة «جمل».

(وَاللَّفْظِيُّ: بِخِلَافِهِ) أي: متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي: ليس بإزائه ذكر من الحيوان، بل تأنيثه منسوب إلى اللفظ، لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة، ....

إلى إحداهما لاحتيج إلى قلبها أيضًا كما في سائر ودائر، كذا في «المنهل»، وقال الجاربردي في «شرح الشافية»: إن الألفين معًا للتأنيث، فعلم من ذلك أن الألف الممدودة هي الألفان معًا دون الهمزة فقط؛ فلا يرد ما أورده العصام من أن الألف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة إجماعًا، ففي قوله: الألف ممدودة، نظرٌ انتهى.

ثم شرع المصنف في بيان أقسام المؤنث فقال: «وهو» (أي: **المُؤَنَّثُ**) «حقيقي ولفظي؛ فالحقيقي: ما» وقوله: (أي: **اِسمٌ**) تفسير لـ: ما، وإشارة إلى أنها موصوفة كما مر، «بإزائه» وقوله: (أي: **في مُقَابَلَتِهِ**) تفسير لكون الإزاء بمعنى المقابلة، والباء في أوله بمعنى: في أي: اسم حاصل في مقابلة ذلك الاسم «ذكرٌ» هو بالرفع فاعل الظرف، وقوله: «من» (**جِنسِ**) «الحيوان» بيان لـ: ما، وإنما زاد الشارح لفظ الجنس؛ لئلا يرد عليه أن للنخلة أيضًا ذكرًا مع أن تأنيثهما ليس بحقيقي؛ إذ يقال فيه: اشترى نخلةً أنثى، وقيد الجنس أخرجها عن التعريف؛ إذ النخلة ليست من جنس الحيوان، وقوله: «كامرأةٍ» (**في مُقَابَلَةِ رَجُلٍ**) مثال للمؤنث الحقيقي من العقلاء، وقوله: «وناقةٍ» (**في مُقَابَلَةِ جَمَلٍ**) مثال له من غير العقلاء.

ثم شرع في تعريف اللفظي فقال: «واللفظي بخلافه» (أي: **مُلتَبِسٌ بِمُخَالَفَةِ المُؤَنَّثِ الحَقِيقِيّ**) وإعرابه وباعث التفسير مثل ما مر، وقوله: (أي: **لَيسَ بإِزَائِهِ**) أي: حال تعريف التأنيث اللفظي هو أنه اسم مؤنث ليس بإزائه ومقابلته (**ذَكَرٌ مِن الحَيَوَانِ، بَل تَأنِيثُهُ**) أي: كونه مؤنثًا (**مَنسُوبٌ إِلَى اللَّفظِ**) فلذا أطلق عليه اللفظي، وإنما نسب إلى اللفظ (**لِوُجُودِ عَلَامَةِ التَّأنِيثِ في لَفظِهِ**) فقط (**حَقِيقَةً**)

أو تقديرًا، أو حكمًا، بلا تأنيث حقيقي في معناه (كـ«ظُلْمَةٍ») مثال للتأنيث اللفظي حقيقة (وَ«عَيْنٍ») مثال للتأنيث اللفظي تقديرًا، فإن تاء التأنيث مقدرة فيها، بدليل تصغيرها على «عُيَيْنَة»، ولم يورد مثالًا للمؤنث اللفظي الحكمي كـ«عَقْرَبَ» لقلة وقوعه.

(وَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ) بلا فصل كما هو الأصل(إِلَيْهِ) أي: إلى المؤنث مطلقًا

كما في غرفة (أَو تَقديرًا) كعين (أَو حُكمًا) كعقرب حال كون كل منها (بِلا تَأنِيثٍ) أي: بلا وجود تأنيث (حَقِيقِي في مَعنَاهُ) أي: في معنى كل منها «كظلمةٍ» (مِثَالٌ) أي: هذه الكلمة مثال (للتَّأنِيثِ اللَّفظِي حَقِيقَةً) لوجود علامة التأنيث حقيقة «وعينٍ» (مِثَالٌ) أي: وهذه مثال (للتَّأنِيثِ اللَّفظِي تَقدِيرًا) وإنما كان مثالًا للتقديري (فإِنَّ تاءَ التَّأنيثِ مُقَدَّرَةٌ فِيهَا) أي: في كلمة العين (بِدَلِيلِ تَصغِيرِهَا) أي: إذا أريد تغير كلمة العين تصغر (عَلَى عُيَينَةٍ) بإظهار التاء فيها، ولما كان اللائق بالمصنف أن يمثل أمثلة للأنواع الثلاثة مع أنه اقتصر على التمثيل للنوعين أراد الشارح أي يبين وجه الاقتصار عليهما فقال: (وَلَم يُورِد) أي: المصنف (مِثَالًا للمُؤَنَّثِ اللَّفظِي الحُكمِي كَعَقرَبٍ لِقِلَّةِ وُقُوعِهِ) بالنسبة إلى النوعين الآخرين.

ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع في مسائله بالنسبة إلى إسناد الفعل إليه فقال: «وإذا أسند الفعل» أي: الفعل الاصطلاحي، وإنما قيده الشارح بقوله: (بِلا فَصلٍ) أي: بلا إدخال شيء غير المسند إليه بينه وبين الفعل؛ لأن الحكم الآتي مختص بالإسناد بلا فصل، وقوله: (كَمَا هُوَ الأَصلُ) إشارة إلى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعني: لا احتياج إلى هذا القيد لأنه ظاهر لكونه أصلًا، كما قال في بحث الفاعل: والأصل أن يلي فعله، يعني: أنه إذا أريد إسناد فعل مع رعاية ما هو الأصل فيه علم أن المراد بالفعل الفعل وشبهه، وعبارة «متن الامتحان» أشمل منه حيث قال: ولو أسند المشتق، وأيضًا إن المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى، «إليه» (أَي: إِلَى المُؤَنَّثِ) وقوله: (مُطلَقًا) إشارة إلى أن المراد بهذا الحكم أعني: حكم الإسناد

حقيقيًّا أو لفظيًّا ومظهرًا أو مضمرًا (فَبِالتَّاءِ) أي: فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبًا إيذانًا بتأنيث الفاعل من أول الأمر، إلا إذا كان مسندًا إلى ظاهر غير الحقيقي، فإنه حينئذ لك الاختيار في إلحاق التاء وتركه، وإلى هذا أشار بقوله: (وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ) ....

وهو وجوب التاء أعم من أن يكون المؤنث (حَقِيقيًّا) نحو: امرأة (أَو لَفظِيًّا) نحو: ظلمة (وَمُظهَرًا) أي: سواء كان مظهرًا نحو: ضربت امرأة، وظهرت ظلمة (أَو مُضمَرًا) نحو: امرأة ضربت، وظلمة ظهرت، والفاء في قوله: «فبالتاء» جوابية، وفسره الشارح بقوله: (أي: فَذَلِكَ الفِعلُ) للإشارة إلى أن قوله: بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على أنه خبر للمبتدأ المحذوف، وقوله: (مُلتَبِسٌ بالتَّاءِ) إشارة إلى أن المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التي للملابسة، وقوله: (وُجُوبًا) منصوب على المصدرية أي: التباسًا وجوبًا يعني: أن الفعل إذ أسند إلى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسًا بالتاء، والقرينة على كونه واجبًا قوله فيما سيأتي: وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، وقوله: (إِيذانًا) بالنصب مفعول له لقوله: ملتبس أي: إنما يجب أن يكون ذلك الفعل ملابسًا بالتاء للإعلام (بِتَأنِيثِ الفَاعِلِ مِن أَوَّلِ الأَمرِ) وإن كان تأنيثه معلومًا في غاية الأمر، وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (إِلَّا إِذَا كَانَ) أي: الفعل (مُسندًا) وقوله: (إِلَى ظَاهِرِ) متعلق به ومضاف إلى قوله: (غَيرِ) وهو مضاف إلى قوله: (الحَقِيقِي) وقوله: (فإِنَّهُ) علة للاستثناء يعني: إنما استثنى هذه الصورة لأنه (حِينَئِذٍ لَكَ الخِيَارُ في إِلحَاقِ التَّاءِ وَتَركَهُ) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب لا يدخل في القاعدة المذكورة، وقوله: (وَإِلَى هَذَا) متعلق بقوله: (أَشَارَ) أي: أشار المصنف إلى استثناء هذه الصورة (بِقَولِهِ) «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار» قوله: أنت مبتدأ، وقوله: بالخيار ظرف مستقر خبره أي: أنت مخير في إلحاق التاء وتركه في الفعل المسند إلى اسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقي.

ولما كان هذا القول على صورة المسألة المستقلة مع أنه تخصيص للقاعدة

فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة، فلك أن تقول في «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»: طلع الشمس، بخلاف «الشمس طلعت»، فإنه لا يجوز فيه: «الشمس طلع»؛ لكون التأنيث فيه لفظيًا، واستغنائه عن إلحاق التاء لما في لفظه من الإشعار به، بخلاف مضمره؛ إذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه.

كما يخصص قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: 5] بقوله عليه الصلاة والسلام: ولا تقتلوا أهل الذمة، أراد الشارح أن يشير إليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال: (**فَهُوَ**) أي: فهذا القول من المصنف (**بِمَنزِلَةِ الاستِثنَاءِ مِن هَذِهِ القَاعِدَةِ**) وإنما قال: بمنزلة الاستثناء ولم يقل: إنه استثناء؛ لأنه ليس باستثناء في الحقيقة؛ لأن استثناء الحقيقي يكون بأداة مخصوصة وهذا ليس كذلك، ثم شرع الشارح في تطبيق الأمثلة فقال: (**فَلَكَ**) أي: فجاز لك (**أَن تَقُولَ في**) مثل (**طَلَعَت الشَّمسُ**) مما أسند فيه الفعل إلى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقي يجوز لك أن تقول: طلعت بالتاء، وأن تقول: (**طَلَعَ الشَّمسُ**) بغير التاء وهذا أسند إلى ظاهرٍ منه، (**بِخِلافِ الشَّمسُ طَلَعَت**) أي: فيما أسند الفعل إلى ضمير راجع إلى المؤنث اللفظي؛ (**فإِنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهِ: الشَّمسُ طَلَعَ**) بترك التاء، وقوله: (**لِكَونِ التّأنيثِ**) علة لجواز الأمرين فيما أسند إلى ظاهرٍ يعني: إنما يجوز فيه الأمران لكون التأنيث (**فيهِ**) أي: فيما أسند إلى الظاهر الغير الحقيقي (**لَفظيًّا**) كالشمس لا حقيقيًا كامرأة، وقوله: (**وَاستِغنَائِهِ**) بالجر عطف على لكون، أي: ولاستغناء ذلك المؤنث في العلم بكونه مؤنثًا (**عَن إِلحَاقِ التَّاءِ**) بفعله المسند وقوله: (**لِمَا في لَفظِهِ**) متعلق بالاستغناء أي: وعلة له أي: إنما استغنى عنه للحالة التي في لفظ ذلك المؤنث (**من الإشعَارِ**) أي: من الإعلام (**بِهِ**) أي: بأنه مؤنث، وهذا الحكم ملابس (**بِخِلافِ**) حكم (**مُضمَرِهِ**) يعني: أسند إلى الضمير الراجع إلى المؤنث اللفظ يجب أن يكون الفعل المسند بالتاء (**إِذ**) أي: لأنه (**لَيسَ فِيهِ**) أي: فيما أسند إلى مضمره (**مَا يُشعِرُ**) أي: علامة تعلم (**بِتَأنِيثِهِ**) فيحتاج إلى علامة أخرى ليعلم بها تأنيث فاعله؛ لأن الفاعل حينئذٍ يكون تحته فيجوز أن يكون الضمير راجعًا إلى مذكر؛ إذ لا يجب إرجاعه إلى المؤنث الذي

وجعل بعض الشارحين ضميرَ «إليه» راجعًا إلى المؤنث الحقيقي، أو ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله: «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار»، ....

تقدم ذكره فيشتبه الأمر فوجب إلحاق التاء بفعله حتى يعلم من أول الأمر أن الضمير الذي تحته راجع إلى المؤنث الذي تقدم ذكره.

ولما كان توجيه الشارح في إرجاع الضمير المجرور في قول المصنف: وإذا أسند الفعل إليه، مخالفًا لتوجيه بعض الشارحين يعني: صاحب «الوافية» أشار الشارح إلى وجه العدول عنه فقال: (**وَجَعَلَ بَعضُ الشَّارِحِينَ ضَمِيرَ: إِلَيهِ**) أي: الضمير الذي في لفظ: إليه، في قوله: وإذا أسند الفعل إليه (**رَاجِعًا إِلَى المُؤَنَّثِ الحَقِيقيّ**) حيث قال ذلك البعض في تفسيره أي: المؤنث الحقيقي، (**أَو ضَمِيرِ المُؤَنَّثِ اللَّفظِيِّ**) يعني: إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث الحقيقي نحو: ضربت فاطمة، وأسند إلى الضمير الراجع إلى المؤنث اللفظي نحو: ظلمة ظهرت وعين جرت، فحكمه كل منهما وجوب إلحاق التاء، وإنما جعله ذلك البعض كذلك (**بِقَرِينَةِ**) أي: بإعانة قرينة (**قَولِهِ**) أي: قول المصنف (**وَأَنتَ فِي ظَاهِرِ غَيرِ الحَقِيقِيّ بالخَيَارِ**) لأن المستفاد من التركيب الإضافي قيدان، أحدهما: غير الحقيقي، والثاني: ظاهره، فبقي في مخالفته أيضًا قيدان أحدهما الحقيقي، والثاني ضمير غير الحقيقي، أعني: اللفظي، فإذا كان حكم ظاهر غير الحقيقي أعني: ظاهر اللفظي هو الخيار يكون حكم مقابله هو الإيجاب؛ فمقابله قسمان أحدهما الحقيقي مطلقًا أي: سواء كان مسندًا إلى ظاهره أو إلى ضميره، وثانيهما ضمير غير الحقيقي، وغاية الأمر في هذا التوجيه: أن الضمير في إليه راجع إلى ما سوى ظاهر غير الحقيقي، فهو قسمان كما عرفت؛ فحينئذٍ لا يحتاج إلى الاستثناء؛ لأن قوله: إذا أسند الخ، وقوله: وأنت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس أحدهما داخلًا في الآخر، والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح: أن الأول جعل المسألتين متقابلتين، والشارح جعل الثانية مستثناةً من الأولى بعد تعميم الأولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعًا إلى المؤنث مطلقًا.

ولو كان يستثني من هذه القاعدة صورة الفصل أيضًا لئلا يحتاج إلى التقييد بقولنا: «بلا فصل» لكان أحسن استيفاءً لأحكام جميع الأقسام، ففي صورة الفصل أيضًا لك الخيار في إلحاق التاء بالفعل، وفي تركه، فتقول: «حَضَرَتِ الْقَاضِي امْرَأَةٌ، وحَضَرَ الْقَاضِي امرَأَةٌ، ....

ولما بقي صورة لم يستثنها المصنف نبه الشارح عليها فقال: (وَلَو كَانَ) أي: المصنف (يَستَثنِي مِن هَذِهِ القَاعِدَةِ) وهي قاعدة إسناد الفعل إلى المؤنث مطلقًا يوجب إلحاق التاء في مسنده (صُورَةَ الفَصلِ) أي: صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند إليه (أَيضًا) أي: كما استثنى صورة الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي بأن يقول: وأنت في ظاهر غير الحقيقي أو في ما سواه إذا فصل بالاختيار، وقوله: (لِئَلَّا يَحتَاجَ) متعلق بقوله: يستثني، يعني: أن فائدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (إِلَى التَّقيِيدِ) أي: إلى تقييد القاعدة (بِقَولِنا: بلا فَصلٍ) لأنه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق في القاعدة شيء منه حتى يحتاج إلى إخراجه بهذا القول (لَكَانَ) أي: كلام المصنف (أَحسَنَ) من كلامه الذي لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله: (استِيفَاءً) بالنصب تمييز من الذات المقدرة في نسبة أحسن إلى فاعله، أي: لكان الكلام أحسن من جهة كونه وافيًا (لأحكَامِ جَمِيعِ الأَقسَامِ) أي: أقسام المؤنث، وإنما قال: أحسن؛ لأن في كلامه هذا أحسن في الجملة لإشارته إلى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادًا على المتبادر كما عرفت في توجيه الشارح.

ثم أراد الشارح أن يبين وجه الاختيار إلى الاستثناء فقال: (فَفِي صُورَةِ الفَصلِ) يعني: أن حكم صورة الفصل (أَيضًا) أي: كحكم ظاهر غير الحقيقي (لَكَ الخَيَارِ) أي: جاز لك الاختيار (في إِلحَاقِ التَّاءِ بالفِعلِ، وَفِي تَركِهِ فَتَقُولُ) أي: فكما تقول (حَضَرَت القَاضِي) بتقديم المفعول وقوله: (اِمرَأَةٌ) بالرفع فاعله، ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز إلحاق التاء في: حضرت، وإن كان لفظ امرأة مؤنثًا حقيقيا، وتركه كما تقول: (وَحَضَرَ القَاضِي اِمرَأَةٌ) فكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الإسناد مع الفصل المؤنث

وطَلَعَتِ الْيَوْمَ الشَّمْسُ، وطَلَعَ الْيَوْمَ الشَّمْسُ»، إلا إذا كان المؤنث الحقيقي منقولًا عما يغلب في أسماء الذكور كـ«زيد» إذا سميت به امرأة، فإنه مع الفصل يجب إثباتها، نحو: «جَاءَتِ الْيَوْمَ زَيْدٌ» لدفع الالتباس.

الحقيقي، وقوله: (**وَطَلَعَت اليَومَ الشَّمسُ، وَطَلَعَ اليَومَ الشَّمسُ**) مثال للمؤنث اللفظي التقديري مع الفصل أيضًا، ثم استثنى منه صورة أخرى فقال: (**إِلَّا إِذَا كَانَ المُؤَنَّثُ الحَقِيقِيّ**) أي: الحكم في كل صورة الفصل كذلك إلا في صورة كون ذلك المؤنث الحقيقي (**مَنقُولًا عَمَّا**) أي: عن العلم الذي (**يَغلُبُ**) استعماله (**في أَسمَاءِ الذُّكُورِ كَزَيدٍ**) مثلًا (**إِذَا سَمَّيتَ بِهِ**) أي: بزيد (**اِمرَأَةً، فإِنَّهُ**) أي: فإن مثل هذا (**مَعَ الفَصلِ يَجِبُ إِثبَاتُهَا**) أي: إثبات التاء فيه (**نَحو: جَاءَت اليَومَ زَيدٌ**) أي: امرأة مسماة بزيد الذي هو الغالب في التسمية المذكورة، وإنما وجب إثباتها فيه (**لِدَفعِ**) هذا (**الالتِبَاسِ**) الحاصل من غلبة الظن بأنه اسم لرجل، وقال العصام: الظاهر أن وجوب الإثبات مقيد بما إذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى، وقد يقال: إن التاء في الكريمة يحتمل أن تكون للنقل كما في العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة.

واعلم أنه يلزم من قوله: إنه يجب أن يقال: جاءني طلحة وجاءتني طلحة، مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثًا لفظيا وهو خلاف المشهور؛ لأن المشهور ترك التاء في فعله؛ بناء على أنه علم قصد فيه الإخراج عن موضوعه، وجعل لغير من هو له فصار التأنيث فيه منسيا بالنظر إلى موضوعه العلمي فلم يلتفت إلى اللفظ واعتبر المعنى فقط، ومما يجب أن يعلم أيضًا أن تأنيث نملة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة، فيجب ترك التاء فيه عنده إذا أريد به المذكر، وعلى هذا القول بنى الإمام أبو حنيفة رحمه الله الاستدلال على أن النملة في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾ [النمل: 18] أنثى؛ لأن لو كان ذكرًا لما جازت التاء في فعله، كما لا تجوز في فعل طلحة، وروي أن قتادة دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال: سلوني عما شئتم، وكان أبو حنيفة حاضرًا وهو شاب، فسأله عن نملة سليمان ـ عليه السلام ـ أكانت ذكرًا أم أنثى فأفحم، فقال أبو حنيفة: بعد الإفحام كانت

(وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ) لا ضميره، فإن إلحاق التاء أو ضمير الجمع فيه واجب نحو: «الرِّجَالُ جَاءَتْ أَوْ جَاؤُوا» (غَيْرِ) جمع (الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ)؛ لأنه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه، ....

أنثى، فقيل له: من أين عرفت. فقال: من كتاب الله تعالى، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: 18]، ولو كانت ذكرًا لقال: قال نملة، كما يقال: جاءني طلحة، واعلم أيضًا أنه أراد باللفظي ههنا غير ما أراد في باب غير المنصرف؛ لأن اللفظي ههنا في مقابلة الحقيقي سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظًا أو لم توجد؛ فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله في باب غير المنصرف في مقابلة المعنوي سواء كان حقيقيا أو لم يكن فنحو: سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقي على ما أريد ههنا، ولفظي على ما أريد في باب غير المنصرف، وأيضًا المؤنثات السماعية لفظية على ما أريد ههنا، ومعنوية على ما أريد في باب غير المنصرف.

ولما فرغ المصنف من بيان أحكام المؤنثات الغير المؤولة شرع في بيان أحكام المؤنثات بالتأويل فقال: «وحكم ظاهر الجمع» وقوله: (لا ضَمِيرِهِ) تفسير لفائدة قيد لفظ: الظاهر، أي: حكم الفعل الذي أسند إلى الجمع الظاهر لا حكم الفعل الذي أسند إلى الضمير الراجع إلى الجمع، وإنما خصص هذا الحكم بالظاهر؛ لأن الحكم ههنا بالخيار في التاء وتركها، وحكم الإسناد إلى ضميره بإيجاب إلحاق أحد الأمرين لا بالخيار في الإتيان والترك، والحكمان متغايران، (فَإِنَّ إلحَاقَ التَّاءِ أَو) إلحاق (ضَمِيرِ الجَمعِ فِيهِ) أي: في الإسناد إلى ضميره (وَاجِبٌ نَحوُ: الرِّجَالُ جَاءَت) بإلحاق التاء (أَو جَاؤُوا) أي: أو الرجال بإلحاق ضمير الجمع فلا يقال: الرجال جاء، بترك التاء «غير» (جَمعِ) «المذكر السالم» بالجر على أنه صفة للجمع على قوله: من قال إن لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالإضافة إلا إذا وقع بين الضدين في نحو: الحركة غير السكون، أو بتأويل الجمع بالنكرة بأن يكون الألف واللام زائدة فيه، كما هو عند الفاضل الهندي، وقوله: (لأَنَّهُ لَو كَانَ) علة للاستثناء يعني: إنما استثنى الجمع المذكر السالم؛ لأنه لو كان أي: المسند إليه (جمع المذكر السالم لَم يَجُز تَأنِيثُهُ) أي:

فلا يقال: «جَاءَتِ الزَّيْدُونَ، وَلَا الزَّيْدُونَ جَاءَتْ» (مُطْلَقًا) أي: سواء كان واحده مؤنثًا نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ «أو مذكرًا نحو: «جاءت الرجالُ» (حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ) المؤنث (الْحَقِيقِيِّ) فأنت بالخيار، إن شئت ألحقت التاء به، وإن شئت تركتها، نحو: «جَاءَتِ الرِّجَالُ وَجَاءَ الرِّجَالُ».

(وَضَمِيرُ) جمع الذكور (الْعَاقِلِيْنِ) من جموع التكسير(غَيْرُ) جمع (الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) فإنهم إذا جمعوا سالمًا، فإن ضميرهم الواو لا غيرُ، يقال: «الزَّيْدُونَ جَاؤُوا» ولا يقال: «جَاءَتْ» ....

تأنيث فعله أصلًا سواء كان مسندًا إلى ظاهره أو إلى ضميره؛ (**فَلَا يُقَالُ: جَاءَت الزَّيدُونَ وَلا الزَّيدُونَ جَاءَت**) بل يقال: جاء الزيدون، والزيدون جاؤوا «مطلقًا» أي: هذا الحكم للجمع أطلق مطلقًا، (أي: **سَوَاءٌ كَانَ وَاحِدُهُ**) أي: واحد ذلك الجمع (**مُؤَنَّثًا**) حقيقيا (**نحوُ**: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾) [الممتحنة: 12] فإنه جمع مؤنث سالم مفرده مؤنث، (**أَو**) كان واحده (**مُذَكَّرًا**) حقيقيا (**نَحوُ: جَاءَت الرِّجَالُ**)، وقوله: «حكم ظاهرٍ غير» (**المُؤَنَّثِ**) «الحقيقي» بالرفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: وحكم ظاهر الجمع، أي: حكم ظاهر الجمع مثل حكم الإسناد إلى الاسم الظاهر الغير الحقيقي، ثم فسر ذلك الحكم بقوله: (**فَأَنتَ بالخَيَارِ**) ثم فسر الخيار بقوله: (**إِن شِئتَ أَلحقتَ التَّاءَ بِهِ، وَإِن شِئتَ تَرَكتَهَا نَحوُ: جَاءَت الرِّجَالُ وَجَاءَ الرِّجَالُ**).

ثم شرع في بيان حكم الإسناد إلى ضمير العاقلين فقال: «وضمير» بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله: (**جَمعُ الذُّكُورِ**) لبيان موصوف قوله: «العاقلين» أي: جمع المذكر العاقل، وقوله: (**مِن جُمُوعِ التَّكسِيرِ**) تفسير وبيان بأن العاقلين مخصوص بقوله: «غير» (**جَمعِ**) «المذكر السالم» وإنما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (**فإِنَّهُم**) أي: العرب (**إِذَا جَمَعُوا سَالِمًا**) أي: إذا أرادوا أن يجمعوا العاقلين بالواو والنون (**فَإِنَّ ضَمِيرَهُم**) أي: الضمير الراجع إلى ذلك الجمع (**الوَاوُ لا غَيرُ**) أي: لا غيره من هي ونحوه (**يُقَالُ: الزَّيدُونَ جَاؤُوا، وَلا يُقَالُ**) الزيدون (**جَاءَت**) وهذه الحكم مخالف للحكم الذي

(فَعَلَتْ) أي: ضمير «فَعَلَتْ»، وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو: «الرِّجَالُ جَاءَتْ» (وَفَعَلُوا) أي: ضمير «فَعَلُوا» يعني: الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (وَالنِّسَاءُ وَالْأَيَّامُ) أي: ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وإن لم يكن من العقلاء، كـ«العيون»، وضمير الأيام

يجيء، فقوله: وحكم ظاهر الجمع مبتدأ، وقوله: «فعلت» خبره بحذف المضاف (أي) حكم (ضَمِيرِ فَعَلَت، وَهُوَ) أي: ذلك (الضَّمِيرُ المُستَكِنُ) أي: الذي كان مستكنًا (فِيهِ) أي: في لفظ فعلت، وقوله: (المَقرُونُ) بالرفع صفة المستكن أي: الضمير المستكن الذي كان مقرونًا (بالتَّاءِ السَّاكِنَةِ) حال كون تلك التاء (للتَّأنِيثِ) وحال كون ذلك التأنيث (بِتَأوِيلِ الجَمَاعَةِ نَحوُ: الرِّجَالُ جَاءَت) فإن جاءت أسند إلى الضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع إلى الرجال بتأويل الجماعة، أي: جماعة الرجال جاءت، قوله: «وفعلوا» معطوف على قوله: فعلت، (أَي) حكمه كذلك (ضَمِيرُ فَعَلُوا، يَعني) بالضمير (الوَاوَ) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان في فعلت، ولا تأويل ههنا كما في فعلت، يقال: الزيدون جاؤوا، وإنما قالوا كذلك لأنه هو الأصل؛ (لِكَونِهَا) أي: لكون كلمة الواو (مَوضُوعَةً لِهَذَا النَّوعِ مِن الجَمعِ) وهو نوع جمع المذكر للعاقلين.

ثم شرع في بيان الجمع المكسر المؤنث وفي الجمع من غير العقلاء فقال: «والنساء» وهو جمع المؤنث المكسر «والأيام» وهو الجمع من غير العقلاء فقوله: والنساء مبتدأ وخبره ما سيجيء من قوله: فعلت وفعلن، (أي: ضَمِيرُ النِّسَاءِ وَمَا) أي: وضمير الجمع الذي (يُمَاثِلُهَا) أي: يكون مماثلًا (في كَونِهِ) أي: في كون ذلك المماثل (جَمعَ المُؤَنَّثِ) كالنساء (وَإِن لَم يَكُن) أي: ولم يكن ذلك الجمع المماثل لها (مِن العُقَلاءِ) وفيه إشارة إلى أن جهة التشبيه بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط، سواء كان من العقلاء كالنساء أو من غير العقلاء (كَالعُيُونِ) وهو الجمع العين المؤنث سماعًا، قوله: (وَضَمِيرُ الأَيَّامِ) عطف على قوله: أي ضمير النساء، أي: حكم ضمير الجمع الذي هو جمع

وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم (فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ) أي: ضمير «فَعَلَتْ» مقرونًا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة، وضمير «فَعَلْنَ» أي: بالنون. أما في جمع المؤنث فظاهر؛ لأن هذه النون موضوعة له. وأما في جمع المذكر الغير العاقل كـ«الأيام»؛ فلأنه لا أصل له في التذكير كـ«الرجال»، فيراعى حقه في التذكير، فأجري مجرى المؤنث.

كالأيام (وَمَا) أي: وضمير الجمع الذي (يُمَاثِلُهَا) أي: يكون مماثلًا لكلمة الأيام (فِي كَونِهِ) أي: في كون المماثل (جَمعَ المُذَكَّرِ غَيرِ السَّالِمِ) والحاصل: أن حكم ضمير هذين النوعين «فعلت وفعلن» ففسر الأول بقوله: (أي: ضَمِيرُ فَعَلَت مَقرُونًا بِتَاءِ التَّأنِيثِ بِتَأوِيلِ الجَمَاعَةِ) وفسر الثاني بقوله: (وَضَمِيرُ فَعَلنَ) ولما كان الضمير في فعلن هو البارز فسره بقوله: (أي: بِالنُّونِ) بخلاف: فعلت فإن الضمير فيه لما لم يكن بارزًا، بل كان مستكنا تحته وكان التاء علامة له فسره بقوله: مقرونًا.

ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين الحكمين فقال: (أَمَّا فِي جَمعِ المُؤَنَّثِ) أي: أما كونه بالنون في جمع المؤنث كالنساء والعيون (فَظَاهِرٌ) لكونه على الأصل؛ (لأَنَّ هَذِهِ النُّونَ مَوضُوعَةٌ لَهُ) أي: لجمع المؤنث سواء كان عاقلًا أو لا (وَأَمَّا فِي جَمعِ المُذَكَّرِ) أي: وأما كونه بالنون في جمع المذكر (الغَيرِ العَاقِلِ كالأَيَّامِ؛ فلأَنَّهُ) أي: فغير ظاهر؛ لأنه (لا أَصلَ لَهُ) أي: الجمع المذكر الغير العاقل (فِي التَّذكِيرِ كالرِّجَالِ) بأن يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع المؤنث، وقوله: (فَيُرَاعَى حَقُّهُ فِي التَّذكِيرِ) على صيغة المجهول، والفاء للسببية وهو معطوف على جملة: لا أصل له، وهو داخل في المنفي أي: لم يوجد أصل يكون سببًا لمراعاة حق ذلك الأصل، والفاء في قوله: (فَأُجرِيَ) تفريعية؛ لأن قوله: أجري على صيغة المجهول تفريع قوله: لا أصل له، وداخل في النفي إذا لم يكن لمثل هذا الجمع أصل، ولم يجب أن يراعى حقه أجري ذلك النوع من المجموع (مَجرَى المُؤَنَّثِ) لأنه مناسب للمؤنث العاقل الناقص بالنسبة إلى المذكر العاقل؛ لأن في الثاني

وفي الحواشي الهندية موافقًا لشرح الرضي: أن النون موضوعة لجمع غير العقلاء كـ«الواو» وضعت لجمع العاقلين، فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء؛ إذ الإناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء.

كمالين دون الأول، فإن فيه كمالًا واحدًا وهو كونه من العقلاء، وما نحن فيه من غير العاقل ليس له كمال أصلًا، وحاصل ما بينه الشارح من الوجوه أن الأمر ههنا على ثلاثة أوجه: ما له أصل في التذكير، وما له أصل في التأنيث، وما ليس له أصل منهما؛ فالواو موضوعة للأول، والنون موضوعة للثاني، واستعمالها في الوجه الثالث لكونه جاريًا مجرى المؤنث، وهذا مخالف لما في «الحواشي الهندية»؛ لأن ما ذكر فيها يومئ إلى كون الأمر ههنا على وجهين حيث قال: (**وَفِي «الحَوَاشِي الهِندِيَّةِ»**) حال كون ما فيها (**مُوَافِقًا لِـ: «شَرحِ الرضي»**) هو (**أَنَّ النُّونَ**) أي: الضمير المتصل (**مَوضُوعَةٌ لِجَمعِ غَيرِ العُقَلاءِ**) سواء كان مؤنثًا أو مذكرًا (**كالوَاوِ**) أي: كما أن الواو (**وُضِعَت لِجَمعِ العَاقِلِينَ**) وحاصل تقسيمه أن الجمع إما جمع العقلاء كالمسلمون أو جمع غير العقلاء كالنساء والأيام (**فاستِعمَالُهَا**) أي: فإذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقًا يكون استعمال تلك النون (**في النِّسَاءِ**) أي: في قولنا: النساء فعلن، ليس لكونها مؤنثًا، بل (**للحَملِ**) أي: لحمل نحو: النساء (**عَلَى جَمعِ غَيرِ العُقَلاءِ**) أي: على نحو: الأيام والعيون على عكس ما وجهه الشارح، وإنما حمل المؤنث على غير العقلاء (**إذِ الإنَاثُ**) أي: لأن الإناث، وقوله: (**لِنُقصَانِ عُقُولِهِنَّ**) متعلق بقوله: (**يَجرِينَ**) أي: إنما أجريت الإناث (**مَجرَى غَيرِ العُقَلاءِ**) ولم تجري مجرى العقلاء؛ لكون عقولهن ناقصة؛ فحصل من هذا الخلاف أن النون موضوعة لجمع المؤنث على ما حققه الشارح، ولغير العقلاء على ما حققه الهندي تبعًا للرضي، فنحو: الأيام مضين ليس بحقيقة عند الشارح؛ لأنها ليست بمؤنث، وحقيقة عند الشارح الرضي؛ لأنها من غير العقلاء.

* * *

[المثنى]

(الْمُثَنَّى: مَا لَحِقَ آخِرَهُ) أي: آخر مفرده، بتقدير المضاف، أو قدر بعد قوله: «ونون مكسورة» قولنا: «مع لواحقه»، وإلا لا يصدق التعريف إلا على مثل: «مسلم» من «مسلمان ومسلمين» كما لا يخفى.

[المثنى]

ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثنى فقال: «المثنى» أي: الاسم الذي يطلق عليه المثنى، وهو في اصطلاح النحاة: «ما» أي: اسم «لحق آخره» ولما رجع ضمير: آخره إلى: ما، وكانت كلمة: ما، عبارة عن نفس المثنى، وكان: آخره، هو النون اللاحقة احتاج الشارح إلى تقدير يصحح ما هو المراد فقال: (**أَي: آخِرَ مُفرَدِهِ**) يعني: المراد باللاحق ما لحق آخر مفرده، لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (**بِتَقدِيرِ المُضَافِ**) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور (**أَو قَدَّرَ**) أي: أو التوجيه في تصحيح المراد أنه ليس بتقدير المضاف، بل قدر (**بَعدَ قَولِهِ: وَنُونٍ مَكسُورَةٍ قولنا: مع لواحقه**)، والمعنى على تقدير الأول: أن المثنى هي الصيغة التي ركبت من المفرد ومن الملحقات، وليس المفرد جزءًا منه، بل خارج عنه، وعلى التقدير الثاني: أن المثنى هو المفرد واللواحق أي: مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى، فمآل الأول: أن المثنى كل مفرد لحق آخره ألف أو ياء مع نون مكسورة، ومآل الثاني: أن المثنى اسم في آخره ألف أو ياء مع نون مكسورة، ثم أراد أن يبين وجه الاحتياج إلى التقدير فقال: (**وَإِلَّا**) أي: وإن لم يقدر المضاف، وقولنا: مع لواحقه (**لا يَصدُقُ التَّعرِيفُ**) أي: تعريف المثنى على فرد من أفراده (**إِلَّا عَلَى مِثلِ: مُسلِمٍ**) أي: على لفظ مسلم المفرد الذي هو جزء (**مِن**) لفظ المثنى الذي هو لفظ (**مُسلِمَانِ**) مثلًا في حالة الرفع (**وَ**) لفظ (**مُسلِمَينِ**) في حالة النصب أو الجر، (**كَمَا لا يَخفَى**) لأن الملحقات إنما تلحق بآخر لفظ

ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات ....

المسلم؛ فيكون المثنى عبارة عنه مع أنه مفرد غير داخل في أفراد المحدود فيكون التعريف مانعًا وجد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذي يلحق بآخره، أي: بآخر لفظ مسلمان أو مسلمين ألف أو ياء، فيلزم أن يوجد اسم يلحق فيه الألف أو الياء بآخر لفظ مسلمان أو مسلمين، ولا يخفى أنه لو يوجد اسم مثله فإنه حينئذ يكون المثنى هو المسلمانان أو المسلمين وكذا ناصرانان وضاربانان فلا يصدق التعريف على شيء.

ولما كان الاحتياج إلى هذين التقديرين إلا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد، بل لا احتياج إليه عند إظهار المراد أراد الشارح أن يشير إلى جواز هذا الاحتمال فقال: (**وَلَو اكتَفَى**) أي: في تعريف المثنى (**بِظُهُورِ المُرَادِ لاستَغنَى عَن هَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ**) يعني: أن عبارة المصنف وإن وقعت هكذا لكن المقصود الأظهر هو أن يكون في آخره ألف ونون كما عرف به القاضي في كتاب «اللب» فحينئذٍ لا يحتاج إلى هذين التقديرين اللذين هما من التكلف، ومعلوم أنهم جعلوا المقصود الأظهر في كثير من المواضع قرينة على المراد.

واعلم أن ههنا بحثًا من وجوه، الأول: أنه على تقدير المضاف استشكل بأنه يصدق تعريف المثنى حينئذٍ على نحو: مسلمون ومسلمين؛ لأنه يصدق عليه أنه ما لحق آخره مفرده واو أو ياء مع أنها جمع لا مثنى؛ فلا يكون التعريف مانعًا، وأجيب عنه: بتحرير المراد بأن المفرد ههنا يراد به ما هو مفرد للتثنية كما يراد به في الجمع ما هو مفرد للجمع؛ لأن المفرد يطلق بالاشتراك على ما يقال التثنية وعلى ما يقابل الجمع فإن ناصرًا مثلًا مفرد التثنية بالنسبة إلى ناصران، ومفرد الجمع بالنسبة إلى ناصرون، كما أن لفظ أنتما مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث، وكذا الحال في سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو: مسلمون؛ لأنه لم يلحق بمفرده ألف ونون؛ لأن مفرده من حيث أريد جمعه ليس بمفرد المثنى، الثاني: أنه على تقديره قولنا: مع لواحقه لم يصدق على المثنى الذي حذفت نونه بالإضافة في نحو: مسلمان بلدة؛ لأنه على هذا التقدير يكون

(أَلِفٌ) حالة الرفع (أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا) أي: مفتوح حرف كان قبل الياء، حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع، ....

المثنى مجموع المفرد والألف أو الياء والنون، ولا نون في مثل هذا المثنى، وأجيب عنه: بأن المراد به أصل الوضع، وحذف النون عند الإضافة لا ينافي كونها جزءًا من الدال؛ لأنه كالترخيم، وقد أجيب عنه: بأن النون مقدرة، ورد: بأن النون في حال الإضافة كالتنوين، فكما لا تقدير للتنوين مع الإضافة كذلك لا تقدير للنون معها، ويمكن أن يقال: لا نسلم أن النون كالتنوين والحركة؛ لأنه قياس مع الفارق؛ لأن التنوين والحركة لا يوجدان إلا بعد التركيب مع العامل، بخلاف النون فإنها توجد قبل التركيب أيضًا، ولا معنى لجعلها عوضًا عن الحركة أو التنوين، كذا في «الامتحان»، وسيجيء في كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضًا عنهما، الثالث: أن الاستغناء عن هذه التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد، إنما يتم إذا لم يكن في التعريف لفظ اللحوق كما لم يكن في عبارة «اللب» متن «الامتحان»، أما على عبارة المصنف حيث أدخل اللحوق ففي كون ظهور المراد قرينة له نظرٌ، إلا أن يراد من قوله: لحق أنه على وجه اللحوق على أن يكون من قبيل: ضيق فم البئر.

فقوله: «ألفٌ» بالرفع فاعل: لحق؛ فأشار الشارح بقوله: (حَالَةَ الرَّفعِ) أي: في حالة كون المثنى مرفوعًا إلى أن كلمة أو في قوله: «أو ياءٌ مفتوحٌ» لتقسيم المحدود، يعني: أن المثنى قسمان أحدهما ما لحق آخره ألف وهو ما كان مرفوعًا، والآخر ما لحق آخره ياء، وهو ما كان منصوبًا ومجرورًا، كما فسره به فيما سيجيء، ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع أراد أن يحترز عن التي في الجمع بقوله: مفتوح «ما قبلها»، ثم أراد يفسر الموصوف بقوله: (أَي: مَفتُوحٌ حَرفٌ) فقوله: حرف تفسير لـ:ما، قوله: (كَانَ) إشارة إلى أن قوله: قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف، وقوله: (قَبلَ اليَاءِ) إشارة إلى أن الضمير المجرور راجع إلى كلمة الياء، وقوله: (حَالَتَي النَّصبِ وَالجَرِّ) للإشارة إلى محل الياء وهو حال النصب والجر بالاشتراك، وقوله: (لِيَمتَازَ عَن صِيغَةِ الجَمعِ) إشارة

ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة (وَنُونٌ) عوضًا عن الحركة أو التنوين (مَكْسُورَةٌ) لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع، وهي فتحة ما قبل الألف والألف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ....

إلى علة كون ما قبل الياء مفتوحًا، يعني: أنما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز بين الياء التي في المثنى وبين التي في الجمع؛ لأنها فيه مكسور ما قبلها.

ثم أشار إلى وجه ترجيح الفتحة في المثنى بقوله: (وَلَم يُعكَس) أي: وإنما لم يعكس الأمر بأن يكسر ما قبل الياء في المثنى ويفتح في الجمع؛ (لِكَثرَةِ التَّثنِيَةِ وَخِفَّةِ الفَتحَةِ) أي: لكون التثنية أكثر استعمالًا من الجمع، ولكونه أكثر تداولًا في الألسنة، بخلاف الجمع فإنه لما كانت له جموع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال، فكان استعمال السالم منه أقل بالنسبة إلى التثنية؛ لأنه ليس لصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ، فلما كثرت المثنيات ناسب أن يتعين لها ما هو أخف من الحركات فعين لها الفتحة.

قوله: «ونونٌ» بالرفع معطوف على أحد الأمرين المفهوم من الداخلة في التعريف، وقوله: (عِوَضًا) مفعول له لقوله: لحق، أو حال من النون أي: إنما لحقت النون في آخر المثنى على كلا القسمين؛ ليكون عوضًا أو حال كون النون عوضًا (عَن الحَرَكَةِ) أي: الحركة التي مفرد مطلقًا، (أَو) عوضًا عن (التَّنوِينِ) الذي في المفرد العاري عن اللام، وقوله: «مكسورةٌ» بالرفع على أنه صفة للنون، وهذا احتراز عن النون المفتوحة التي في الجمع المذكر السالم وقوله: (لِئَلّا تَتَوَالَى الفَتحَاتُ) علة لكون النون مكسورة، يعني: إنما كسرت النون ههنا مع أن الفتحة أخف لئلا تقع الفتحات متوالية (في صُورَةِ الرَّفعِ) أي: في صورة كون المثنى مرفوعًا بالألف، (وَهِيَ) أي: تلك الفتحات المتوالية أربع ثلاثتها موجودة وواحدتها مفروضة، أما الثلاث الموجودة فإحداها تحقيقية، واثنتاها تقديريتان، أما الموجودة التحقيقية فهي (فَتحَةُ مَا قَبلِ الأَلِفِ، وَ) أما الموجودة التقديرية فهي (الأَلِفُ الَّتِي) هي (في حُكمِ الفَتحَتَينِ، وَ) أما الغير الموجودة المحترز عنها فهي (فَتحَةُ النُّونِ).

(لِيَدُلَّ) ذلك اللحوق أو اللاحق وحده أو مع الملحوق، ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك؛ لأنه على تقدير تسليمه إذا دل أمران من أمور ثلاثة على شيء صح أن يقال: إن هذه الأمور الثلاثة دالة عليه. غاية ما في الباب

وقوله: «ليدل» متعلق بقوله: لحق، ولما احتمل في إرجاع الضمير في: ليدل، ثلاثة احتمالات أراد الشارح أن يشير إليها بقوله: (ذَلِكَ اللُّحُوقُ) أي: ليدل ذلك اللحوق السابق ذكره في ضمن لحق (أَو) ليدل (اللَّاحِقُ) الذي هو الألف والياء والنون (وَحدَهُ) بدون الملحوق، هذا يلائم لتقدير المضاف في قوله: آخره، كما مر (أَو) ليدل ذلك اللاحق (مَعَ المَلحُوقُ) أي: مع صيغة المفرد، وهذا يلائم لتقدير مع لواحقه، ولما كان بين كون النون من اللواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تنافٍ أشار الشارح إلى دفع ذلك التوهم بقوله: (وَلَا بَأسَ باشتِمَالِهِ) أي: في اشتمال اللاحق أو تعريف المثنى (عَلَى لُحُوقِ النُّونِ) حيث قال: ولحق نون مكسورة (وَعَدَمِ دَلالَةِ) أي: في عدم دلالة (لُحُوقِهَا) أي: لحوق النون (عَلَى ذَلِكَ) أي: على ما سيجيء في قوله: على أن معه مثله من جنسه؛ لأن النون لما كانت عوضًا عن التنوين أو الحركة لم يبق لها مدخل في الدلالة على المعنى، قوله: (لأَنَّهُ) متعلق بقوله: لا بأس، أي: وإنما لم يكن تنافٍ بينهما؛ لأن عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز أن تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما في باقي اللواحق (عَلَى تَقدِيرِ تَسلِيمِهِ) أي: تسليم عدم دلالتها فلا منافاة أيضًا (إِذَا) أي: لأن الشائع الجائز في الاستعمال أنه إذا (دَلَّ أَمرَانِ مِن أُمُورِ ثَلاثَةٍ عَلَى شَيءٍ) أي: على معنى من المعاني لا يلزم منه أن يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى، بل إذا دل الأمران من ثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الأخير عليه (صَحَّ أَن يُقَالَ) فيه (إِنَّ هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ) بأسرها (دَالَّةٌ عَلَيهِ) أي: على ذلك الشيء فلا يضر خروج أحد هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه، وقوله: (غَايَةَ مَا في البَابِ) إشارة إلى التحقيق يعني: مع أن التحقيق ههنا أن في النون دلالة على المعنى أيضًا لكن دلالتها أن يكون ليست كدلالة الأمرين الآخرين في القوة، بل

أن تكون دلالتها بواسطة هذين الأمرين (عَلَى أَنَّ مَعَهُ) أي: مع مفرده (مِثْلَهُ) في العدد، ....

التحقيق (أَن تَكُونَ دَلَالَتُهَا) أي: دلالة النون (بِوَاسِطَةِ هَذَينِ الأَمرَينِ) يعني: بواسطة الاسم المفرد الملحوق وبواسطة الألف أو الياء المفتوح ما قبلها؛ لأن النون لو وجدت مع الواو أو مع الياء المكسور ما قبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع.

اعلم أن قوله: ولا بأس؛ دفع لما ورد في «الحواشي الهندية» حيث أراد بالدالة معنى اللحوق بقرينة أن النون من اللواحق مع أنها ليست فيها دلالة على المقصود، فلعل مراد المحشي الهندي حمل الدلالة في: ليدل، على الدلالة بلا واسطة، وأن المراد بإسناده هو الإسناد الحقيقي، وعلى توجيهه يحتاج إلى تقدير قوله: وإنما يلحق، حتى يشمل النون، ولما دفع الشارح الجامي بما دفعه فهم منه أن مراده حمل الإسناد على المجاز تارة، وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة أخرى، واعترض العصام على الشارح الجامي بأنه منع ما أجمع عليه من كونه علامة التثنية الألف أو الياء، وأما النون فهي عوض عن الحركة أو التنوين في المفرد، وما ذكره على تقدير تسليمه في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من إلحاق الألف أو الياء والنون الدلالة، بل مجرد إلحاق الألف أو الياء انتهى، يعني: أن قوله: على تقدير تسليمه يقتضي أن يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع أن عدم دلالتها مجمع عليه، ومنع ما أجمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة، والله أعلم بالصواب.

وقوله: «على أن» متعلق بقوله: ليدل، أي: إنما لحق بآخره هذه الملحقات ليدل بعضها على أن «معه» (أَي: مَعَ مُفرَدِهِ) يعني: مع مدلول مفرده، وقال العصام: هذا التفسير يؤيد تقدير المفرد في التعريف انتهى، وأقول: أما على تقدير عدم تقدير المضاف في التعريف؛ فالضمير راجع إلى ما في: ما لحق آخره، كذا في «المعرب»، فقوله: معه، خبر مقدم؛ لأن، وقوله: «مثله» بالنصب اسمها أي: مثل ذلك المفرد، وقوله: (في العَدَدِ) بيان لوجه التشبيه

يعني: الواحد حال كونه ذلك المثل (مِنْ جِنْسِهِ) أي: من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما، ....

المنفهم من قوله: مثله، يعني: أن المراد بالمماثلة بين المفرد وبين ما انضم إليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما مثنى هي المماثلة في العدد، (يَعنِي) بالعدد هو العدد (الوَاحِدَ) وقوله: (حَالَ كَونِهِ ذَلِكَ المِثلِ) إشارة إلى أن قوله: «من جنسه» حال من قوله: مثله، وقال في «المعرب»: أن قوله: من جنسه صفة لمثله، ويجوز أن يكون حالًا؛ لأنه على تقدير كونه ظرفًا مستقر حالًا يحتاج إلى عامل فيكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ: أن، عاملًا لها، مخالفٌ لما سمع من العرب انتهى، وقوله: (أَي: مِن جِنسِ مُفرَدِهِ) إشارة إلى أن ضمير: جنسه، راجع إلى المضاف المقدر في التعريف، وأيضا إذا لم يقدر المضاف يكون راجعًا إلى: ما، كما مر.

ولما كانت المجانسة بين الشيئين تطلق على معنى أن هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد أراد الشارح أن يبين أنهما مجانسان (باعتِبَارِ دُخُولِهِ) أي: دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثله دخول المماثل (تَحتَ جِنسِ المَوضُوعِ لَهُ بِوَضعٍ وَاحِدٍ) وقوله: (المُشتَرَكِ) بالجر صفة للموضوع، يعني: أن المفرد والمفرد الذي ضم إليه داخلان تحت المفهوم الذي يشترك (بَينَهُمَا) أي: بين المفرد وبين ما ضم إليه من الأفراد، مثلًا إذا قلنا: مسلمان ومسلمين ففيه فردان أحدهما المفرد الذي لحق به الألف والنون أو الياء والنون وهو مذكور بجوهره، والثاني المفرد الآخر الذي دل عليه المجموع وهو غير مذكور بجوهره، وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذي هو عاقل يقبل الإسلام، وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة، وفي العصام: أن قوله: تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل: أسدين بمعنى شجاعين؛ فإنهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له، أي: الأسد بل تحت جنس المراد بالأسد وهو الشجاع، وكذلك أبوان على ما نبينه، فإن التثنية باعتبار إرادة المسمى بالأب وهو ليس الموضوع له الأب، فينبغي أن يقال: باعتبار دخوله تحت المراد به،

ولو أريد بقوله: «مثله» ما يماثله في الوحدة والجنس جميعًا لاستغنى عن قوله: «من جنسه»، وقوله: «ليدل» إشارة إلى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد، وإلى أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين، فلا يقال: «قُرْآنِ» ويراد بها الطهر والحيض، ....

ولا يبعد أن يقال: المراد بالموضوع له أعم من الموضوع له حقيقة أو حكمًا، والمعنى المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والأبوين كاشفًا عنه انتهى.

واعلم أن تفسير الشارح المماثلة بقوله: في العدد، يعني: في الواحد يلائم لقول المصنف: حيث زاد بعد قوله: مثله قوله: من جنسه، ولو لم يفسره بهذا كان قوله: من جنسه زائدًا مستدركًا؛ لأن اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين: أحدهما الوحدة، والثاني الجنس، ولما أريد بالمماثلة هي المماثلة في العدد بقي المماثلة في الجنس؛ فأفاده بقوله: من جنسه، ثم أشار إلى الشق الآخر بقوله: (**وَلَو أُرِيدَ بِقَولِهِ: مِثلَهُ مَا**) أي: أريد به لاسم المفرد الذي (**يُمَاثِلُهُ**) أي: يماثل المفرد (**في الوَحدَةِ وَالجِنسِ جَمِيعًا لاستَغنَى**) أي: كان التعريف مغنيًا (**عَن قَولِهِ: مِن جِنسِهِ**) لكونه مستفادًا من لفظ: مثله، ثم أراد بيان بعض القيود فقال: (**وَقَولُهُ**) أي: قول المصنف (**لِيَدُلَّ**) ليس بقيد مدخل ولا مخرج، بل هو (**إِشَارَةٌ إِلَى فَائِدَةِ لُحُوقِ هَذِهِ الحُرُوفِ بالاسمِ المُفرَدِ**) وهي المعنى الذي فهم من لحوق الألف والياء والنون (**وَ**) أيضًا هو إشارة (**إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَثنِيَةُ الاسمِ باعتِبَارِ مَعنَيينِ مُختَلِفَينِ**) بأن يكون لفظه موضوعًا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القرء، فإنه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين، ولا يجوز تثنية القرء؛ (**فَلا يُقَالُ: قُرآنِ، وَيُرادُ بِهَا**) أي: لفظة قرآن (**الطُّهرُ وَالحَيضُ**) يعني: بأن يراد بأحد فرد هذه التثنية معنى الطهر وبالآخر معنى الحيض؛ إذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركًا بينهما كما في الرجلين والفرسين؛ لأن الموضوع له ههنا متعدد بعدد أوضاعهما؛ لأن القرء وضع للطهر ووضع أيضًا بالوضع الآخر للحيض؛ بخلاف الرجلين

بل يراد بها طهران أو حيضان على الصحيح، خلافًا لبعضهم.

فإن قلت: هذا يشكل بـ«الأبوين» للأب والأم، و«القمرين» للقمر والشمس، فإنه ثُنِّيَ الأب باعتبار معنيين مختلفين ـ هما الأب والأم ـ وكذلك ثُنِّيَ القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس؟

قلنا: جاز أن يجعل الأم مسماة باسم الأب ادعاء لقوة التناسب بينهما، ....

والفرسين لأن الرجل والفرس مثلًا وضعا لمعنىً مشترك بين أفراد الرجل والفرس بوضع واحد، (**بَل يُرَادُ بِهَا**) أي: بل يجوز أن يقال: قرآن ويراد بهذه التثنية (**طُهرَانِ أَو حَيضَانِ عَلَى الصَّحِيحِ**) أي: عند مذهب الجمهور من مذهب الحنيفة (**خِلافًا لِبَعضِهِم**).

ثم إنه لما ورد النقض عليه بباب التغليب أراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم جوابه فقال: (**فإن قُلتَ: هَذَا**) أي: هذا الكلام الذي تقوله، وهو أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (**يُشكِلُ**) أي: ينقض (**بالأَبَوَينِ**) أي: يجوز إطلاق لفظ الأبوين (**للأَبِ وَالأُمِّ**) أي: حيث يراد به الأب والأم (**وَ**) ينقض أيضًا بـ(**القَمَرَينِ للقَمَرِ وَالشَّمسِ**) فإنه ثني في الأول باعتبار تغليب الأب على الأم لشرفه.

وفي الثاني باعتبار تغليب القمر على الشمس؛ لكونه القمر مذكرًا والشمس مؤنثًا سماعيا، وكذلك سائر باب التغليب كالعمرين كما ستعرف ما فيه، وإنما ينتقض به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (**فإنَّهُ ثُنِّيَ الأَبُ**) ههنا (**باعتِبَارِ مَعنَيينِ مُختَلِفَينِ هُمَا**) أي: ذانك المعنيان أحدهما (**الأَبُ وَ**) الآخر (**الأُمُّ**) مع أنه يجوز ذلك وشائع في الكلام (**وَكَذَلِكَ**) في تقرير النقض (**ثُنِّيَ القَمَرُ باعتِبَارِ مَعنَيَينِ مُختَلِفَينِ هُمَا**) أي: ذانك المعنيان أحدهما (**القَمَرُ وَ**) الآخر (**الشَّمسُ، قُلنا**) في جواب هذا النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بأن نقول: لا نسلم أن الأب والأم والشمس والقمر معانٍ مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها؛ لأنه (**جَازَ أَن يَجعَلَ الأُمَّ مُسَمَّاةً باسمِ الأَبِ ادَّعَاهُ لِقُوَّةِ التُّنَاسُبِ بَينَهُمَا**) أي: بين الأب والأم، وكذلك جاز أن يجعل الشمس مسماة باسم القمر

ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به، ليحصل مفهوم يتناولهما، فيتجانسان، فيثنى باعتباره، فيكون معنى الأبوين «المسميين بالأب»، وكذلك الحال في الشمس بالنسبة إلى القمر.

فإن قلت: فليعتبر مثل هذا التأويل في «القرء» أيضًا بلا احتياج إلى ادعاء اسميته للطهر والحيض، فإنه موضوع لكل واحد منهما حقيقة، وليؤول بالمسمى به، ليحصل مفهوم يتناولهما، فيثنى باعتباره؟

(**ثُمَّ يُؤَوَّلُ الاسمُ**) أي: اسم الأب (**بمَعنَى المُسَمَّى بِهِ**) أي: بمعنى من سمي بالأب (**لِيَحصُلَ مَفهُومٌ**) وهو من يسمى بالأب (**يَتَنَاوَلُهُمَا**) أي: هذا المفهوم الذي يشمل الأب الحقيقي والأب ادعائي الذي هو الأم فإذا كان أمر كذلك (**فَيَتَجَانَسَانِ**) أي: فيكون الأب والأم اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالأب جنسًا واحدًا فإذا كانا من جنس واحد (**فَيُثَنَّى**) أي: فيجوز أن يثنى (**باعتِبَارِهِ**) أي: باعتبار جعلها كالأب ادعاء؛ (**فَيَكُونُ**) أي: فيجوز أن يكون (**مَعنَى الأَبَوَينِ**) معنى (**المُسَمَّيَينِ بالأَبِ، وَكَذَلِكَ الحَالُ في الشَّمسِ بالنِّسبَةِ إِلَى القَمَرِ**) أي: بأن يعتبر الشمس قمرًا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر.

ثم أورد على هذا الجواب بإبطال السند بدليل لزوم التناقض فقال: (**فَإِن قُلتَ**) أي: بين التأويل في مثل الأبوين وبين عدم جواز التثنية في مثل القرأين تنافٍ؛ لأنه لو جاز اعتبار هذا التأويل في مثل الأبوين (**فَليُعتَبَر مِثلُ هَذَا التَّأوِيلُ في القُرءِ أَيضًا**) بل هو أولى؛ لأنه في الأول احتاج إلى ادعاء كون الأم أبًا، وأنه في مثل القرأين (**بلا احتِيَاجٍ إِلَى ادِّعَاءِ اسمِيَّتِهِ للطُّهرِ وَالحَيضِ**) أي: إلى ادعاء الاسمية لأحدهما بأن يكونَ اسم القرء موضوعًا لأحدهما كما في الأب ويكون الآخر ادعاء؛ (**فإِنَّهُ**) أي: لأن اسم القرء (**مَوضُوعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا**) أي: الحيض والطهر (**حَقِيقَةً**) لا ادعاء والحقيقة أقوى من الادعاء في جواز الإطلاق (**وَليُؤَوَّل**) أي: وليؤول مفهوم القرء بهذا الاعتبار (**بالمُسَمَّى بِهِ**) أي: بالقرء (**لِيَحصُلَ**) به (**مَفهُومٌ يَتَنَاوَلُهُمَا**) أي: الحيض والطهر (**فَيُثَنَّى باعتِبَارِهِ**) أي:

قلنا : لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما ، وهو الذي اختلف فيه ، والمصنف اختار عدم جوازه ، وبهذا الاعتبار صح تثنية الأعلام المشتركة حقيقة أو ادعاء وجمعها ، فـ«زيد» مثلًا إذا كان علمًا لكثرة يؤول بـ«المسمى بزيد» ، ثم يثنى ويجمع ، وكذا «عمر» إذا صار علمًا

باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر (قُلنَا) أي : في جواب هذا الإبطال بمنع ملازمة الشرطية القائلة بأنه لو جاز الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بأنه لا نسلم لزوم هذا الجواز ؛ لأنه (لا شُبهَةَ في صِحَّةِ هَذَا الاعتِبَارِ لَكِنَّ الكَلامَ) ليس في هذا ، بل (في جَوَازِ تَثنِيَتِهِ) أي : في أنه هل يجوز التثنية (بِمُجَرَّدِ اشتِرَاكِهِ اللَّفظِيِّ بَينَهُمَا) أي : بين الاسمين (وَهُوَ) أي : هذا الجواز (الَّذِي اختُلِفَ فِيهِ) بين المصنف وغيره من الأئمة (وَالمُصَنِّفُ اختَارَ عَدَمُ جَوَازِهِ) بدليل أنه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء والجزولي والأندلسي وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ دون المعنى ، قال الأندلسي : يقال العينان في عين الشمس وفي عين الميزان ، (وَ) قوله : (بِهَذَا الاعتِبَارِ) متعلق بقوله : (صَحَّ) أو التقديم للحصر ، والمراد به تقرير مذهب المصنف يعني : أن المصنف لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك في الاسم كان حكمه بأنه صح (تَثنِيَةُ الأعلامِ المُشتَرَكَةِ حَقِيقَةً) نحو : زيد (أَو ادِّعَاءً) نحو : عمرين (وَجَمعُهَا) أي : والحكم بصحة تلك الأعلام إنما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فَزَيدٌ مَثَلًا إِذَا كَانَ عَلَمًا) فقوله : فزيد مبتدأ ، وقوله : (لِكَثرَةٍ) أي : لكثرة الاشتراك متعلق ، بقوله : (يُؤَوَّلُ بالمُسَمَّى بِزَيدٍ) يعني : أن صحة قولنا : زيدان وزيدون مثلًا ، إنما هي لاشتراك كل من الأشخاص التي وضع لفظ زيد لها بأوضاع متعددة في المفهوم الذي هو من سمي بزيد لا لأنها مشتركة في لفظ زيد كما في مختار المخالفين للمصنف ، وإنما احتاج إلى هذا التأويل والاعتبار لكون الأعلام كثيرة الاشتراك في التسمية فيؤول أولًا بالمسمى بزيد ، (ثُمَّ يُثَنَّى وَيُجمَعُ) هذا حال الأعلام المشتركة حقيقة ، وأما حال الأعلام المشتركة ادعاء ، فقوله : (وَكَذَا عُمَرُ إِذَا صَارَ عَلَمًا

ادعائيًّا لأبي بكر يؤول بـ«المسمى بعمر» ثم يثنى ويجمع.

ورده بعضهم وقال: الأولى أن يقال: الأعلام لكثرة استعمالها، وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم، بخلاف أسماء الأجناس، فعلى قول هذا البعض ينبغي أن لا يذكر في تعريف التثنية قوله: «من جنسه».

ادِّعَائِيًّا لأَبي بَكرٍ) فقوله: إذا صار ظرف، لقوله: **(يُؤَوَّلُ بالمُسَمَّى بِعُمَرَ)** يعني: أن صحة قولنا: عمرين مثلًا إنما هي لإطلاق لفظ عمر على أبي بكر ادعاء فحصل من هذا الإطلاق شخصان مسميان بعمر أحدهما حقيقة والآخر ادعاء، **(ثُمَّ يُثَنَّى)** فيقال: عمرين **(وَيُجمَعُ)** وهذا الاعتبار إنما هو لعلة كثرة الاستعمال فقط، وكفاية هذه العلة في الاعتبار مشتركة بين الأعلام المشتركة وبين أسماء الأجناس.

(وَرَدَّهُ بَعضُهُم) أي: قال بعضهم: إن بين الأعلام المشتركة وبين أسماء الأجناس فرقًا؛ لأن في الأعلام المشتركة علتين أحدهما كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها **(وَ)** لهذا **(قَالَ)** ذلك البعض **(الأَولَى أَن يُقَالَ: الأَعلامُ)** وقوله: الأعلام مبتدأ، وقوله: **(لِكَثرَةِ استِعمَالِهَا، وَكَونِ الخِفَّةِ مَطلُوبَةً فِيهَا)** متعلق بقوله: **(يَكفِي)** وقوله: **(لِتَثنِيَتِهَا)** أي: لصحة جعلها مثناة متعلق بقوله: يكفي، وقوله: **(وَجَمعِهَا)** أي: ولصحة جعلها مجموعة عطف عليه، وقوله: **(مُجَرَّدُ الاشتِرَاكِ)** بالرفع على أنه فاعل: يكفي، يعني: إنما يكفي مجرد الاشتراك أي: مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق **(في الاسمِ)** في صحة تثنية الأعلام وجمعها لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج إلى اعتبار معنى مشترك بينهما، كما تكلف به المصنف، **(بِخِلافِ أَسمَاءِ الأَجنَاسِ)** كالقرء فإنه يشترط فيها الاشتراك في المعنى أيضًا؛ فلذا لا يثنى القرء فيحتاج إلى اعتبار معنى يشترك بينهما، **(فَعَلَى قَولِ هَذَا البَعضِ)** أي: البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم **(يَنبَغِي أَن لا يُذكَرَ في تَعرِيفِ التَّثنِيَةِ قَولَهُ: مِن جِنسِهِ)** بخلاف المصنف؛ لأنه غير قابل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من

ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد ممَّا يتطرق إليه التغير أراد المصنف أن يبين حكم ما يتطرق إليه التغير؛ لأن حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى، فقال: (فَالْمَقْصُورُ) أي: الاسم المقصور، وهو: «ما في آخره ألف مفردة لازمة»، ....

أفراد التثنية في معنى وإن كانت علمًا كما عرفت.

ثم أراد الشارح أن يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله: فالمقصور الخ فقال: (**وَلَمَّا كَانَ آخِرُ الاسمِ المُفرَدِ الَّذِي لَحِقَهُ عَلامَةُ التَّثنِيَةِ في بَعضِ المَوَادِّ**)، وقوله: (**مِمَّا**) خبر كان أي: مما وقع آخر الاسم المفرد في بعض مادة من المواد من الآخر الذي (**يَتَطَرَّقُ إِلَيهِ التَّغييرُ**) لحكم فن التصريف من كون آخره ألفًا مقصورة أو ممدودة حيث يمتنع مع وجودهما إلحاق الألف، (**أَرَادَ المُصَنِّفُ أَن يُبَيِّنُ حُكمَ مَا**) أي: حكم المفرد الذي أريد تثنيته مع أنه (**يَتَطَرَّقُ**) ويعرض (**إِلَيهِ**) أي: إلى ذلك الاسم (**التَّغييرُ**) وإنما خص بيان ما يتطرق إليه التغيير ولم يتعرض لحكم ما وراءه؛ (**لأنّ حُكمَ مَا**) أي: حكم المفرد الذي (**وَرَاءَهُ**) أي: وراء حكم ما يتطرق إليه التغيير (**يُعلَمُ مِن تَعرِيفِ المُثَنَّى**) لكون ذلك الآخر قابلًا للحركة التي اقتضتها الألف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف، (**فَقَالَ**) لأجله:

«فالمقصور» وهو مبتدأ، والجملة الشرطية بعده وهو قوله: إن كان ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوًا، خبره، يعني: حكم المقصور، ولما كان المقصور في اصطلاح النحويين مشتركًا بين الاسم الذي اشتمل على الألف المقصورة وبين ذات الألف التي ليس بعدها همزة تقتضي مدها فسره الشارح بقوله: (**أي: الاسمُ المَقصُورُ**) للإيذان إلى أن المراد به ههنا هو المعنى الأول بقرينة كونه مذكرًا؛ لأنه لو أريد المعنى الثاني لقال: والمقصورة، ثم عرف الاسم المقصور بقوله: (**وَهُوَ**) أي: الاسم المقصور في اصطلاحهم (**مَا**) أي: الاسم الذي (**في آخِرِهِ**) أي: يقع في آخر ذلك الاسم (**أَلِفٌ مُفرَدَةٌ**) أي: غير مقرونة بهمزة كحمراء (**لازِمَةٌ**) أي: غير زائدة كالألف الذي في آخر زيد في نحو: ضربت زيدًا، إذا وقفت عليه.

ويسمى مقصورًا؛ لأنه ضد الممدود، ولأنه محبوس من الحركات، والقصر «الحبس» (إِنْ كَانَ أَلِفُهُ) مُنْقَلِبَةً (عَنْ وَاوٍ) حقيقة كـ«عصوان»، أو حكمًا بأن كان مجهول الأصل ....

ولما كان القصر في اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول في نحو: زيد قصير، أراد الشارح أن يبين أن المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي يحتمل على المعنيين الأولين فقال: (وَيُسَمَّى) أي: ذلك الاسم (مَقصُورًا؛ لأَنَّهُ ضِدُّ المَمدُودِ) أي: ضد ما في آخره ألف ممدودة فيكون حينئذ من الأضداد (وَ) أي: ويسمى مقصورًا (لأَنَّهُ) أي: لأن ذلك الاسم (مَحبُوسٌ مِن الحَرَكَاتِ، وَالقَصرُ) في اللغة هو (الحَبسُ) وقال العصام: ولك أن تجعله مأخوذًا من القصر على وزن العنب بمعنى خلاف الطول، فإن الممدود طويل بالنسبة إلى المقصور، يقال: قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرًا، كل ذلك في القاموس انتهى، وأشرنا إليه آنفا أيضًا.

«إن كان ألفه» أي: ألف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم: كان، وإنما زاد الشارح قوله: (مُنقَلِبَةُ) للإشارة إلى أن قوله: «عن واوٍ» خبرٌ لـ: كان، وتذكير كان، لكن لفظ الألف مذكر أو تأنيث منقلبة للإشارة إلى جواز اعتبار التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة، وفيه إشارة إلى أنه أسند إلى الظاهر يختار التذكير في أمثاله كما اختاره المصنف، وإن أسند إلى الضمير يختار التأنيث فيه كما اختاره الشارح في قوله: منقلبة؛ لكونه مسندًا إلى الضمير الذي يرجع إلى الألف.

ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين أحدهما ظاهر، والآخر غير ظاهر فسره بقوله: (حَقِيقَةً) ليكون إشارة إلى أنه مشتمل على النوعين يعني: سواء كان انقلاب الألف عن الواو انقلابًا عنه في الحقيقة بأن يكون انقلابه عنه ظاهرًا (كَـ: عَصَوَانِ) تثنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب أو غيره، وإنما عرف كون أصله واوًا؛ لأنه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الإمالة (أَو حُكمًا) أي: سواء كان انقلابه عنه في الحكم أي: في الأثر المترتب على كونه واويا (بِأَن كَانَ) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الألف (مَجهُولَ الأَصلِ) أي: لم يعرف كون أصله

ولم يمل كـ«إلوان» في المسمى بـ«ألي» (وَهُوَ ثُلَاثِيٌّ) أي: والحال أن ذلك المقصور ثلاثي، أي: غير ما فيه أربعة أحرف فصاعدًا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه (قُلِبَتْ) ....

واوًا و ياءً (وَلَم يُمَل) أي: ولم يسمع من لغاتهم إمالته؛ فإنه إن سمع فيه الإمالة ألحق باليائي؛ لأن الإمالة إمالة الياء (كإلوَانِ) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تثنية إلى بكسر الهمزة وبالألف المقصورة، وهو اسم مقصور، وإن كان أصله من الحروف الجارة فإن المراد ههنا استعماله (في المُسَمَّى) أي: في الشخص الذي سمي (بإلَى) يعني: كونه علمًا له لا في استعماله في أصل وضعه؛ فإنه حينئذ لا يثنى، وفي «حاشية العصام»: أنه ينبغي أن يقول: ولم يمل أو أميل وكان لإمالته سبب غير انقلاب الألف عن الياء، فإن الرضي شرطه في قلب عديم الأصل، ومجهوله بأن يكون مما سمع فيه الإمالة، ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء انتهى، يعني: إذا كان لإمالته سبب غير انقلاب الألف عن الياء كالربا فإنه أميل لكن سبب إمالته كسر الراء التي قبله فهو حينئذٍ واوي حكمًا، وإن كان مما أميل.

ولما كان هذا الحكم ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله: «وهو ثلاثي» وفسره الشارح بقوله: (أي: **وَالحَالُ أَنَّ ذَلِكَ المَقصُورَ ثُلاثِيٌّ**) للإشارة إلى كون الواو للحال وإلى أن الجملة حالية من الضمير المجرور في ألفه الراجع إلى الاسم المقصور أي: حال كون ذلك المقصور ثلاثيا، ولما كان الثلاثي يطلق على الثلاثي المجرد وعلى الثلاثي الأعم من المجرد ومن المزيد فيه فسره بقوله: (أي: **غَيرُ مَا فِيهِ أَربَعَةُ أَحرُفٍ فَصَاعِدًا**) يعني: أن المراد به ههنا هو الثلاثي المجرد المقابل للرباعي والخماسي لا الثلاثي الأعم، وقوله: من، في (مِن الرُّبَاعِيِّ) بيانية لـ: ما في قوله: غير ما، يعني: أن المراد بما فيه هو الرباعي، أي: (وَ) المجرد (**الثُّلاثِيِّ المَزِيدِ فِيهِ**) وهو شامل للرباعي المزيد على الثلاثي وللخماسي والسداسي المزيدين عليهما، وقوله: «قلبت» جملة جزائية، يعني: إن كانت حال المقصور كما ذكر فحكمه

ألفه (وَاوًا) اعتبارًا للأصل حقيقة أو حكمًا، وخفة الثلاثي، بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن كذلك بأن كان ألفه منقلبةً عن ياء حقيقةً كـ«رَحَيَانِ» في رحى أو حكمًا بأن كان مجهول الأصل ....

إذا أريد أن يثنى أن تقلب (**أَلِفُهُ**) «واوًا» لتمكن إلحاق ألف التثنية، وإنما قلبت واوًا (**اِعتِبَارًا**) أي: للنظر (**للأصلِ**) الذي هو أصله (**حَقِيقَةً**) أي: في الحقيقة (**أَو حُكمًا**) أي: أو في الحكم كما مر، وفي نسخة: لاعتبار الأصل، بإظهار اللام فحينئذ يستقيم عطف، قوله: (**وَخِفَّةِ الثُّلاثِيّ**) بالجر عطف على قوله: لاعتبار، وأما على النسخة التي ليس فيها اللام فيحتمل أن يكون بالنصب على أنه معطوف على قوله: اعتبارًا، وأن يكون مجرورًا معطوفًا على قوله: للأصل، يعني: انقلاب ألفه واوًا للنظر إلى أصله الذي هو الواو مقطوعًا أو موهومًا، واختصاص ذلك الحكم بالثلاثي؛ لكون الثلاثي خفيفًا بالنسبة إلى ما فوقه من الرباعي فصاعدًا، وهذا التخفيف ملابس (**بِخِلافِ مَا**) أي: بخلاف المقصور الذي هو (**فَوقَهُ**) أي: فوق الثلاثي في أن يكون أكثر حروفًا (**حَيثُ لا يُرَدُّ**) أي: لأنه لا يرد الواو ولا ينقلب الألف (**فِيهِ**) إليه؛ لأنه لو لم يرد الألف إلى أصله اجتمعت الألفان فوجب حذف أحدهما؛ فيلتبس بالمفرد ولا يقال: يفرق بينهما بنون التثنية لأنا نقول: حال الإضافة تسقط النون أيضًا؛ (**لِمَكَانِ الثِّقَلِ**) أي: لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدًا عليه؛ لكونه أكثر حروفًا.

وقوله: «وإلا» عطف على قوله: إن كان (**أَي: وَإِن لَم يَكُن**) ذلك المقصور (**كَذَلِكَ**) أي: كما ذكر، وذلك (**بأن كَانَ أَلِفُهُ**) أي: كونه مخالفًا بطريق كون ألف ذلك المقصور (**مُنقَلِبَةً عَن يَاءٍ**) وذلك الانقلاب إما بأن يكون أصله ياء (**حَقِيقَةً كَرَحَيَانِ في: رَحَىً**) لأن ألف التي في آخر كلمة: رحى منقلبة عن ياء في الحقيقة، ومعلوم الأصل (**أَو**) لا يكون أصلها ياء لا في الحقيقة، بل يكون أصلها ياء (**حُكمًا**) أي: في الحكم (**بأَن كَانَ**) يعني: أن يكون المقصور يائيا في الحكم إنما هو بسبب كون المقصور (**مَجهُولَ الأَصلِ**) أي: لم يعرف له أصل من

أو عديمه، وقد أميل كـ«مَتَيَانِ» في متى حيث جاء متى ممالًا، أو كان على أربعة أحرف فصاعدًا أصلية كانت الألف كـ«ألف الأعلى والمصطفى» أو زائدة كـ«حبلى» (فَبِالْيَاءِ) أي: فألفه مقلوبة بالياء اعتبارًا للأصل ....

الواو والياء، وذلك في المتمكن الأصل كخسا بمعنى قرد (**أَو عَدِيمِهِ**) أي: أو كان سبب كونه حكمًا كون أصله معدومًا، وذلك بأن لا تكون منقلبة عن واو أو ياء، بل هي أصلية كمتى وعلى وإلى من الحروف الجارة فإن الألف في الأسماء العريقة البناء أصل، كذا في الرضي.

وقوله: (**وَقَد أُمِيلَ**) جملة حالية من قوله: مجهول الأصل أي: إن كان مجهول الأصل أو عديم الأصل حال كونه ممالًا، وقوله: (**كَمَتَيَانِ**) مثال لما هو معدوم الأصل ممالًا وهو بفتح الميم والتاء بعدهما ياء مفتوحة وبعد الياء ألف أي: وتقول: متيان بقلب ألف مفرده ياء (**فِي مَتَى**) أي: في تثنية متى؛ فإنه معدوم الأصل وقد أميل في قراءة متواترة وإليه أشار بقوله: (**حَيثُ جَاءَ مَتَى مُمَالًا**) أي: وقد جاء مفرده الذي هو اسم متى بالإمالة، وأما إلى وعلى من الحروف الجارة، وإن كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الإمالة ولم تكونا مثل: متى، وقوله: (**أَو كَانَ**) عطف على قوله: بأن كان، يعني: أن الداخل في الحكم الذي بينه، بقوله: وإلا هو ما كان ألفه مقلوبة عن ياء حقيقة أو حكمًا أو المفرد الذي كان مبنيا (**عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ فَصَاعِدًا أَصلِيَّةً كَانَت الأَلِفُ كَأَلِفِ الأَعلَى وَالمُصطَفَى**) فإن ألفهما أصلية؛ لأن كلمة إلى على اسم تفضيل مبني على أربعة أحرف وآخره ألف وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبني على الألف ولكن ألفهما ليست بمنقلبة عن ياء فإن الأعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان، (**أَو زَائِدَةً**) سواء كانت الألف التي في آخر هذا الرباعي زائدة (**كَحُبلَى**) فإن ألفه حرف التأنيث وليست من الكلمة.

وقوله: «فبالياء» جملة جزئية لقوله: وإلا، والتقدير (**أَي: فَأَلِفُهُ مَقلُوبَةٌ بالياءِ**) يعني: إن كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب ألفه في التثنية بالياء فيقال: رحيان ومتيان وأعليان ومصطفيان، وقوله: (**اِعتِبَارًا للأَصلِ**) بيان لوجه انقلابه

فيما أصله الياء حقيقة أو حكمًا، وتخفيفًا فيما زاد على ثلاثة أحرف.

(وَ) الاسم (الْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً) أي: غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة (تَثْبُتُ) الهمزة في الأشهر لأصالتها كـ«قُرَّاء» بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة، أو للمتنسك من قَرَأَ إذا تنسك.

بالياء في النوعين وعلة لقوله: فألفه مقلوبة، وقوله: (**فِيمَا أَصْلُهُ الْيَاءُ حَقِيقَةً أَو حُكمًا**) متعلق بقوله: اعتبارًا، يعني: أن وجه الانقلاب في المفرد الذي كان أصل ألفه ياء حقيقة أو حكمًا هو الاعتبار بالأصل والرجوع إليه، وقوله: (**وَتَخفِيفًا**) عطف على قوله: اعتبارًا أي: وجه الانقلاب (**فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ**) هو التخفيف كما عرفت.

ولما فرغ من حكم الممدود إذا أريد تثنيته فقال: «و» (**الاسمُ**) «الممدود» وإنما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للإشارة إلى أنه معطوف على قوله: فالمقصور، واعلم أن الهمزة التي في الاسم الممدود إما أصلية وإما للتأنيث وإما ليست كذلك فشرع في بيان حكم الأول بقوله: «إن كانت همزته أصليةً» ثم فسره الشارح الهمزة الأصلية بقوله: (**أي: غَيرَ زَائِدَةٍ وَلا مُنقَلِبَةً عَن أَصلِيَّةٍ أَو زَائِدَةٍ**) يعني: المراد بالأصلية هي الهمزة التي ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة أصلية ولا عن همزة زائدة «تثبت» أي: إن كان همزته أصلية تثبت تلك (**الهَمزَةُ**) على طريق الوجوب (**في الأَشهَرِ**) يعني: بخلاف ما حكاه أبو علي عن بعض العرب كما سيذكره، وقوله: (**لأَصَالَتِهَا**) متعلق بقوله: تثبت، يعني: أن وجه ثبوت الهمزة كونها أصلية، ومثاله (**كَقُرَّاءٍ**) أي: مثل لفظ القراء (**بِضَمِّ القَافِ وَتَشدِيدِ الرَّاءِ**) وهذا اللفظ إما موضوع (**لِجَيِّدِ القِرَاءَةِ**) أي: لمن حسن تجويد القرآن (**أَو**) موضوع (**لِلمُتَنَسِّكِ**) أي: لمن تعبد، وعلى كلا الوضعين أنه مأخوذ (**مِن قَرَأَ إِذَا تَنَسَّكَ**) يعني: أنه يقال: قرأ فلان إذا تعبد بقراءة القرآن؛ فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة، وقال العصام: إن هذا سهو، وفي «القاموس»: القراء ككتان: الحسن القراءة، وجمعه قراؤون، لا يكسر، وكرمان: الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ وجمعه

وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واوًا نحو: «قُرَّاوَانِ» (وَإِنْ كَانَتْ) الهمزة (لِلتَّأْنِيثِ) أي: منقلبة عن ألف التأنيث كـ«حَمْرَاءَ»، فإن أصلها كان «حمراا» بألفين، إحداهما: للمد في الصوت، والثانية: للتأنيث، فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة (قُلِبَتْ وَاوًا) فيقال: «حَمْرَاوَانِ»؛ لأن الهمزة

قراؤون وقوارئ انتهى، وعلى كل من التقديرين ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة فتكون أصلية، وإذا أريد أن يثنى تثبت فيقال: قرآن، ثم أراد أن يبين غير ما هو الأشهر فقال: (وَحَكَى أَبُو عَلِيّ) يعني: السيرافي (عَن بَعضِ العَرَبِ قَبلَهَا) أي: قلب الهمزة الأصلية في تثنيته (وَاوًا نَحوُ: قَرَّاوَانِ) وهذا خلاف الأشهر، وإن كان مشهورًا في نفسه.

ثم شرع في بيان الحكم الثاني بقوله: «وإن كانت» (الهَمزَةُ) «للتأنيث» ثم فسره الشارح بقوله: (أي: مُنقَلِبَةً عَن أَلِفِ التَّأنِيثِ) للإشارة إلى أن قوله: للتأنيث خبر لكانت، وإلى أن معنى كون الهمزة للتأنيث أنها منقلبة عن ألف التأنيث؛ لأن الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث، بل هي مقلوبة عن الحرف الذي للتأنيث وهو الألف (كَحَمرَاءَ) يعني: مؤنث أحمر؛ (فَإِنّ أَصلَهَا) أي: أصل كلمة حمراء (كَانَ) أي: ذلك الأصل (حَمرَاا بِأَلِفَينِ) ثم فصل الألفين بقوله: (إِحدَاهُمَا للمَدِّ في الصَّوتِ) يعني: أن كلا الألفين ليسا للتأنيث، بل الألف الذي بعد الراء ليس بدال لشيء، بل لمجرد رفع الصوت ومده، (وَالثَّانِيَةُ) أي: الألف الثانية موضوعة (للتَّأنِيثِ فَقُلِبَت) الألف (الثّانِيَةُ) التي للتأنيث (هَمزَةً) لا للزوم اجتماع الساكنين أو لغيره، بل (لِوُقُوعِهَا) أي: لوقوع تلك الألف (طَرَفًا) أي: في آخر الكلمة حال كونها (بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ) وهي الألف الأولى كما أن الواو والياء إذا وقعتا بعد الألف الزائدة تقلبان همزة فكذا الألف إذا وقعت بعد الألف الزائدة تقلب همزة، وقوله: (قُلِبَت وَاوًا) جملة جزائية لقوله: إن كانت للتأنيث، يعني: أن الاسم الممدود إن كانت همزة للتأنيث قلبت تلك الهمزة في تثنية واوًا على طريق الإيجاب؛ (فَيُقَالُ) في تثنية حمراء (حَمرَاوَانِ) وإنما قلبت واوًا ولم تجعل ثابتة كما في الأصلية، ولم يجز فيها الأمران كما سيجيء؛ (لأَنَّ الهَمزَةَ)

حرف ثقيل من جنس الألف، فينبغي أن لا تقع بين الألفين مع أنها غير أصلية، والواو أقرب إلى الهمزة من الياء لثقلها، ولهذا قلبت الواو همزة في مثل: «أُقِّتَتْ وأُجُوه»، ....

مطلقًا (حَرفٌ ثَقِيلٌ) لكونها من أقصى الحلق الذي لا مخرج بعده، ولكونها من الحروف الشديدة، ولذا تبدل في الأكثر وتسهل ويمد الحرف الذي قبلها إن كان حرف مد ويسكن إن لم يكن كذلك، وقوله: (مِن جِنسِ الأَلِفِ) إما حال من الضمير الذي في لفظ ثقيل أو خبر بعد خبر يعني: أنها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس ألف أو حرف ثقيل كائن من جنس الألف، ومعنى كونها من جنس الألف أن الهمزة إما ألف متحرك أو ألف ساكن ويدل على الأول أن الألف إذا تحرك يصير همزة كما في حمراء، وإنما اختار ذلك؛ لأن مجرد كونها حرفًا ثقيلًا لا يوجب ذلك القلب، فإن قوله: (فَيَنبَغِي أَن لا تَقَعَ بَينَ الأَلِفَينِ) مفرع عليه، يعني: إذا كانت الهمزة كذلك فيجب أن لا تقع تلك الهمزة بين الألفين إحداهما الألف الممدودة والثانية ألف التثنية.

ولما توجه عليه أن حال الهمزة الأصلية كذلك فلم ثبتت تلك وقلبت هذه فأراد أن يشير إلى علة تقتضي القلب ههنا، فقال: (مَعَ أَنَّهَا) أي: مع أن همزة التأنيث (غَيرُ أَصلِيَّةٍ) فإن علة الثبوت هي كونها أصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب، وقوله: (وَالوَاوُ أَقرَبُ) جملة حالية، وإشارة إلى علة وجوب الانقلاب إلى الواو يعني: والحال أن الواو أقرب (إِلَى الهَمزَةِ مِن اليَاءِ لِثقَلِهَا) أي: لثقل الواو بالنسبة إلى الياء فناسبت الواو الهمزة واشتركتا في الثقل بخلاف الياء فإنها أخف بالنسبة إلى الواو، وهذا بيان لعلة انقلاب بها عن الواو دون الياء، وقوله: (وَلِهَذَا قُلِبَت) تأييد لأقربية (الوَاوِ) إلى (الهَمزَةِ) يعني: كون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء، يعني: إذا وقعت في أول الكلمة مضمومة قلبت الواو إليها (في مِثلِ: أُقِّتَت) من الأفعال، (وَ) في مثل (أُجُوه) من الأسماء، والمراد من أمثالهما أن تكون الواو مضمومة في أول الكلمة فإن أصل الأول وقتت وهو ماضٍ مجهول من التوقيت، وهو مثال واوي وأصل الثاني وجوه

وربما صححت فقيل: «حمراآنِ». وحكي المبرد عن المازني قلبها ياء نحو: «حَمْرَايَانِ»، والأعرف قلبها واوًا.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث بأن تكون للإلحاق كـ«عِلْبَاء»؛ فإن همزته للإلحاق بـ«قِرْطَاسٍ»، أو منقلبة عن واو أو ياء أصلية كـ«كِسَاءٍ ورِدَاءٍ»، فإن أصلهما: «كِسَاوٌ وَرِدَايٌ» ....

جمع الوجه ولكن الأغلب في الأول الهمزة وفي الثاني الواو، ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوًا وجوبًا، وفيه مذهبان آخران من غير الجمهور أراد الشارح أن يبينهما فقال: (وَرُبَّمَا صُحِّحَت) يعني: أن عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت في الأصلية (فَقِيلَ) في تثنية حمراء (حَمرَاآنِ) بإثبات الهمزة بين ألفين، (وَحَكَى المُبَرِّدُ عَن المَازِنِي قَلبَها) أي: قلب الهمزة التي للتأنيث (يَاءً نَحوُ: حَمرَايَانِ وَالأَعرَافُ) أي: المسلك الأعرف (قَلبَها) أي: قلب الهمزة (وَاوًا) ولذا اختاره المصنف.

وقوله: «وإلا» معطوف إما على القريب وهي جملة: وإن كانت للتأنيث، أو على البعيد وهي جملة: وإن كانت أصلية، وتفسيره بقوله: (أي: وَإِن لَم تَكُن الهَمزَةُ أَصلِيَّةً وَلا للتَّأنِيثِ) للإشارة إلى إن إلا مركبة من حرف الشرط ومن الحروف القائم مقام الجملة الفعلية، وذلك (بِأَن تَكُونَ) أي: بسبب أن تكون الهمزة (للإلحَاقِ كَعِلبَاءَ) بكسر العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة: عصب العنق، كذا في «الصحاح» من علب فإذا لم تكن الهمزة أصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرًا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة واوًا وياء (فَإِنّ هَمزَتَهُ) أي: همزة لفظ علباء (للإلحَاقِ) أي: إلحاقه (بِقِرطَاسٍ) أي: بوزن مثل قرطاس (أَو) عدم كونها أصلية ولا للتأنيث بأن تكون الهمزة (مُنقَلِبَةً عَن وَاوٍ أَو يَاءٍ أَصلِيَّةٍ كَكِسَاءٍ) هذا مثال لكون أصلها واوًا (وَرِدَاءٍ) وهذا مثال لكون أصلها ياء كما قال: (فإِنَّ أَصلَهُمَا كِسَاوٌ) وهو من الكسوة (وَرِدَايٌ) وهو من الردية، وقال في «المتوسط»: واعلم أن المراد بالأصلية ما يكون أصليا أو في حكمه؛ ليشمل ما فيه همزة زائدة للإلحاق نحو: حرباء تقول: حرباآن لكونها في

(فَالْوَجْهَانِ) المذكوران جائزان:

أحدهما: ثبوت الهمزة وبقاؤها؛ لأن الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة بالأصل، وفي الأخرى عن أصلية، فشابهت همزة «قُرَّاء» فثبتت في الصورتين كما في «قُرَّاء».

وثانيهما: قلب الهمزة واوًا؛ لأن عين الهمزة في الصورتين ليست بأصلية، فشابهت همزة «حمراء»، ....

حكم الهمزة الأصلية والمحذوف العجز نحو: أخ وأب يرد إلى الأصل نحو: أخوان وأبوان، وفي نحو: يد ودم وجهان انتهى.

وقوله: «فالوجهان» مبتدأ وفسره الشارح بقوله: (**المَذكُورَانِ**) للإشارة إلى أن الألف واللام فيه للعهد الخارجي وخبر ذلك المبتدأ محذوف وهو: (**جَائِزَانِ**) والجملة جزائية، ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله: (**أَحَدُهُمَا**) أي: أحد الوجهين اللذين جازا ههنا هو (**ثُبُوتُ الهَمزَةِ**)، وقوله: (**وَبَقَاؤُهَا**) عطف تفسير للإشارة إلى أن معنى الثبوت ههنا هو البقاء وإلا فلا يستلزم الثبوت البقاء؛ لأن الشيء قد يثبت ولا يبقى؛ (**لأنَّ الهَمزَةَ فِي الصُّورَةِ الأُولَى**) أي: في مثل علباء الذي همزته للإلحاق (**مُنقَلِبَةٌ عَن وَاوٍ أَو يَاءٍ**)، وقوله: (**مُلحَقَةٍ**) بالجر على أنه صفة لكل واحد من الواو والياء، وقوله: (**بالأَصلِ**) متعلق بملحقة يعني: أن الهمزة في الصورة الأولى كان أصلها واوًا أو ياء زيدت للإلحاق بالأصل كسين قرطاس، (**وَفِي الأُخرَى**) أي: وفي الصورة الأخرى (**عَن أَصلِيَّةٍ**) أي: منقلبة عن واوًا وياء أصلية (**فَشَابَهَت**) تلك الهمزة حينئذٍ (**هَمزَةَ قُرَّاءٍ**) في كونها أصلية من حيث إن إحداهما منقلبة عن حرف أصلي والأخرى ملحقة بحرف أصلي (**فَثَبَتَت**) تلك الهمزة (**في الصُّورَتَينِ**) أي: في صورة الإلحاق وفي صورة الانقلاب عن الواو أو الياء الأصلية (**كَمَا في قُرَّاءٍ**) أي: كما ثبت في لفظ قراء.

(**وَثَانِيهِمَا**) أي: ثاني الوجهين الجائزين هو (**قَلبُ الهَمزَةِ وَاوًا**) فيقال: علباوان وكساوان ورداوان؛ (**لأنَّ عَينَ الهَمزَةِ في الصُّورَتَينِ لَيسَت بأَصلِيَّةٍ**) أي: ليست كهمزة قراء (**فَشَابَهَت**) تلك الهمزة في كونها غير أصلية (**هَمزَةَ حَمرَاءَ**)

فانقلبت مثلها واوًا، وفي التَّرجمَةِ الشَّريفيَّةِ أن اللازم من هذه العبارة أنه لا يجوز أن يقال في «رِدَاءٍ» إلا أَحَدُ الوَجهَينِ، إمَّا «رِدَاآنِ» بالهمزة، أو «رِدَاوَانِ» بالواو، لكن المشهور «رِدَايَانِ» بالياء، فكان ينبغي أن يقول المصنف: «وإلا فوجهان» بغير لام العهد؛ ليكون عبارة عن إثبات الهمزة، وردها إلى الأصل لا إشارة إلى الوجهين المذكورين ....

وإذا كانت كذلك (فانقَلَبَت) على صيغة المجهول، يعني: إذا كانت حال الهمزة كذلك فقلبت الانقلاب (مِثلَهَا) أي: مثل همزة حمراء (وَاوًا).

ثم أراد الشارح أن ينقل ما في بعض الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال: (وَفِي «التَّرجمَةِ الشَّريفيَّةِ») وهو اسم كتاب، يعني: أنه وقع فيه هذا الكلام وهو (أَنَّ اللَّازِمَ مِن هَذِهِ العِبَارَةِ) وهي عبارة المصنف حيث قال: وإلا فالوجهان، حيث عرف الوجهان بالألف واللام، والظاهر أنه إشارة إلى الوجهين المذكورين فيما قبل؛ فيلزم منه (أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَن يُقالَ في: رِدَاءٍ) أي: في المهموز الذي أصل همزته ياء لا يجوز في تثنيته (إِلَّا أَحَدُ الوَجهَينِ، إمَّا (رِدَاآنِ بالهَمزَةِ، أَو رِدَاوَانِ بالوَاوِ) ثم قال: (لَكِنَّ المَشهُورَ) يعني: لكن هذا اللازم من عبارة المصنف هو اختلاف ما اشتهر بين النحاة؛ لأن المشهور عندهم في مثله أن التثنية فيما إذا كانت همزته منقلبة عن ياء مثل: رداء يجوز أن يقال فيه: (رِدَايَانِ باليَاءِ) أي: بالياء التحتانية ثم قال: فإذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفًا لما هو المشهور (فَكَانَ يَنبَغِي أَن يَقولَ المُصَنِّفُ: وإِلّا فَوَجهَانِ، بغَيرِ لامِ العَهدِ) يعني: أن يعبر بنكرة؛ (لِيَكُونَ) أي: ليكون لفظ فوجهان (عِبَارَةً) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل؛ فإنه إذا كان نكرة يكون المفهوم منه أنه وجهان من الوجوه، فيشمل الوجهين السابقين الوجهين الآخرين وهما قوله: (عَن إِثبَاتِ الهَمزَةِ) وهو أحد الوجهين (وَرَدَّهَا إِلَى الأَصلِ) أي: وعن رد الهمزة إلى الأصل وهو الوجه الثاني، وقوله: (لا إِشَارَةً) بالنصب عطف على قوله: عبارة، يعني: ليكون الوجهان عبارة عن إثبات الهمزة وعن ردها إلى الأصل من الواو والياء، وأن يكون لفظ الوجهين إشارة (إِلَى الوَجهَينِ المَذكُورَينِ) وهما إثبات الهمزة

ـ كما هو المتبادر من اللام ـ لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب، فما وجدنا فيها أثرًا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من أنه قد تقلب المبدلة من أصل ياء، وهذا أعم من أن يكون هذا الأصل واوًا أو ياء.

وقلبها واوًا (**كَمَا هُوَ**) أي: تعيين الوجهين المذكورين (**المُتَبَادَرُ مِن اللَّامِ**) في كلام المصنف فإنه للعهد الخارجي ههنا فكونه للعهد هو الذي يتبادر للذهن، وإن كان غير المتبادر احتمال حمله على العهد الذهني ههنا انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة؛ اعتراضًا منه على المصنف؛ فمورد الاعتراض إيراده لفظ: الوجهان باللام.

ثم قال الشارح العلامة بعد نقله كلام صاحب الترجمة: (**لَكِنَّا قَد تَصَفَّحنَا**) أي: تتبعنا، وهذا منع قوله: لكن المشهور، يعني: لا نسلم أن اللازم من كلام المصنف هو خلاف المشهور؛ لأن دعوى الشهرة تحكم؛ لأنا قد تتبعنا (**كُتُبَ الثِّقَاةِ كـ«المُفَصَّلِ» و«المِفتَاحِ» و«اللُّبَابِ» فما وَجَدنا فِيهَا**) أي: في تلك الكتب (**أَثَرًا**) أي: دلالة خفية فضلًا عن الدلالة القوية الظاهرة (**مِمَّا**) أي: من الأثر الذي (**حَكَمَ**) على صيغة المعلوم أي: حكم صاحب هذه الترجمة (**باشتِهَارِهِ**) حيث قال: لكن المشهور، وقوله: (**غَيرَ مَا وَقَعَ**) بالنصب صفة لقوله: أثرًا، يعني: فما وجدنا أثرًا غير الأثر الذي وقع (**في «شَرحِ الرَّضِي»**) وقوله: (**مِن أَنَّهُ**) بيان لـ: ما أي: الواقع الذي وجدنا في كلام الرضي هو أنه (**قَد تُقلَبُ المُبدَلَةُ مِن أَصلٍ**) وقوله: تقلب، إنما ينبئ عن ضعف هذا الوجه لا عن قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة، يعني: أنه إذا أريد تثنية ما في آخره همزة ليست بأصلية، بل مبدلة من أصل آخر سواء كان ذلك الأصل واوًا أو ياء قد تقلب تلك المبدلة (**يَاءً**) وهذا نهاية كلام الرضي.

ثم قال الشارح: (**وَهَذَا**) أي: قوله المبدلة من أصل (**أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ هَذَا الأَصلُ وَاوًا**) نحو: كساء (**أَو يَاءً**) نحو: رداء؛ فيكون الحاصل من المذاهب ثلاثة أوجه:

الأول: الإثبات.

(وَيُحْذَفُ نُونُهُ) أي: نون التثنية (لِلْإِضَافَةِ) أي: لأجل الإضافة؛ إذ النون لقيامها ....

والثاني: قلبها واوًا سواء كان أصلها واوًا أو ياء، وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف.

والوجه الثالث: وهو الذي ذكره الشيخ الرضي بقوله: وقد تقلب، وادعى صاحب الترجمة شهرته، وهو أنه إن كان أصلها واوًا تقلب إليه فقط، وإن كان ياء تقلب ياء كما تقلب واوًا، اكتفى الشارح بالنقل عن كلام الرضي، وأما المحشي العصام ـ عصمه الله عن الآثام ـ فقد نقل عبارة كل من «المفصل» وغيره حيث قال: كتب ـ يعني: الشارح ـ في الحاشية: فعبارة «المفصل» هذا وما في آخره همزة لا يخلو إما أن يسبقها الألف أو لا، فالتي سبقها الألف على أربعة أضرب أصلية كقراء ومنقلبة عن حرف أصلي كرداء وكساء، أو زائدة في حكم الأصلي كعلباء، ومنقلبة عن ألف تأنيث كحمراء؛ ففي هذا الأخير تقلب واوًا لا غير كحمراوان، والقياس في البواقي أن لا تقلب، وقد أجيز القلب أيضًا، وعبارة «المفتاح» هكذا: وأما الممدودة فإذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوًا وإلا لم تقلب سواء كانت أصلية كقراء أو منقلبة عن حرف أصلي ككساء أو عن جارٍ مجرى الصحيح، وهو أن تكون للإلحاق كعلباء، وقد رخص في القلب، وعبارة «اللباب» توافق ما في المتن، هذا كلامه في الحاشية.

أقول: ولعل الشارح اختار عبارة الرضي؛ لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال: وقد تقلب وهو أكثر في إفادة الضعف، وأما عبارة غيره فبـ: قد الداخلة على الماضي فلا تفيد التقليل، والله أعلم.

ثم شرع المصنف في بيان مسألة أخرى من مسائل المثنى فقال: «ويحذف نونه» (أي: نُونُ التَّثْنِيَةِ) «للإضافة» وقد فسره الشارح بقوله: (أي: لأَجلِ الإِضَافَةِ) للإشارة إلى أن اللام فيه اللام الأجلية؛ فإنه مفعول له لـ: يحذف؛ لأن اللام فيه للتوقيت، بأن يكون مفهوم مآلًا فيه، كما في «المعرب»، ثم بين علة حذفها بإضافة إلى آخر فقال: (إِذ النُّونُ) أي: لأن نون التثنية، وقوله: (لِقِيَامِهَا

مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها، والإضافة توجب الاتصال والامتزاج، فيتنافيان.

(وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ) التي قياسها أن لا تحذف عن آخر المثنى كـ«شَجَرَتَانِ، وثَمَرَتَانِ» (فِي «خُصْيَانِ وَإِلْيَانِ») على خلاف القياس، مع جواز إثباتها فيهما على القياس اتفاقًا، ووجه حذفها فيهما أن كل واحدة من «الخِصيَيَنِ وَالإليَيَنِ» ....

مُقَامَ التَّنوِينِ) متعلق بقوله: (تُوجِبُ تَمَامَ الكَلِمَةِ) وجملة: توجب خبر لقوله، إذ النون، وقوله: (وَانقِطَاعَهَا) بالنصب أي: انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام، وقوله: (وَالإِضَافَةُ) بالرفع عطف على النون، وقوله: (تُوجِبُ الاتِّصَالَ) عطف على توجب، وقوله: (وَالامتِزَاجَ) عطف تفسير للاتصال أيضًا، يعني: أن بين وجود النون وبين الإضافة منافاة؛ لأن النون تقتضي الانقطاع والإضافة تقتضي الاتصال، وإذا حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك؛ (فَيَتَنَافَيَانِ) أي: فيتنافى النون والإضافة.

ولما كان القياس في تنافي الأسماء التي آخرها تاء التأنيث أن لا تحذف تلك التاء، وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقي باقيها على القياس أراد المصنف أن يذكر ما وقع على خلافه فقال: «وحذفت تاء التأنيث» ولما احتمل أن يكون هذا الحذف موافقًا للقياس ومخالفًا له وصفه الشارح بقوله: (الَّتِي قِيَاسُهَا أَن لا تُحذَفَ عَن آخِرِ المُثَنَّى كَشَجَرَتَانِ وَتَمرَتَانِ) ليكون إشارة إلى أن حذفها «في: خصيان وإليان» (عَلَى خِلافِ القِيَاسِ) يعني: أن تاء التأنيث حذفت في هذين اللفظين على خلاف القياس؛ لأن القياس فيهما: خصيتان وإليتان، بالتاء قبل الألف التثنية لكن لا وجوبًا بل (مَعَ جَوَازِ إِثبَاتِهَا) أي: إثبات تلك التاء (فِيهِمَا) أي: في هذين اللفظين (عَلَى القِيَاسِ اتِّفَاقًا) أي: اتفقوا في جواز الإثبات اتفاقًا.

ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال: (وَوَجهُ حَذفِهَا) أي: حذف التاء (فِيهِمَا) أي: في هذين اللفظين دون غيرهما (أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِن الخِصيَيَنِ وَالإليَيَنِ) وإن كانا مثنيين لفظًا ومعنىً بأن يكون كل

لما اشتد اتصالهما بالأخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد، وتاء التأنيث لا يقع في حشوه.

وقيل: «خِصَى وَإِلَى» مستعملان، وهما لغتان في «خُصْيَةٍ وأَلْيَةٍ»؛ وإن كانتا أقل استعمالًا منهما.

منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (**لَمَّا اشتَدَّ اتِّصَالُهُمَا بالأُخرَى**) أي: اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والإليين بالمفرد الآخر من كل واحدة منهما، يعني: أن الخصية متصلة بالخصية الأخرى والإلية متصلة بالإلية الأخرى (**بِحَيثُ**) أي: اتصالًا ملابسًا بحيث (**لا يُمكِنُ الانتِفَاعُ بِهَا**) أي: بكل واحدة من الخصية أو الإلية (**بِدُونِهَا**) أي: بدون الخصية الأخرى أو الإلية الأخرى، وقوله: (**صَارَتَا**) جواب لما، يعني: لما اشتد اتصالهما صارتا أي: صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (**بِمَنزِلَةِ**) أي: في منزلة (**مُفرَدٍ**) وإذا كانتا مع كونهما مثنين في منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل في الآخر، واللازم منه أن يقول: خصيينة واليينة، ولما لم تقع التاء في الآخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قبل ألف التثنية، وهذا خلاف القياس؛ لأنه قد عرفت أن التاء في المفرد تقع في آخره، وكذا فيما هو بمنزلة وههنا مفرد وقع في وسط الكلمة، أي: في حشوها (**وَتَاءُ التَّأنِيثِ لا تَقَعُ في حَشوِهِ**) أي: في حشو ما هو بمنزلة المفرد.

ثم نقل الشارح وجها آخر في حذفها منهما فقال: (**وَقِيلَ**) إن أصل الاختلاف ههنا ليس على القياس وعلى عدول عنه، بل هو مبني على اختلاف اللغة في مفرد هاتين الكلمتين، فإن فيهما لغتين إحداهما خصية وإلية بالتاء وهو الأكثر فيكون تثنيتهما خصيتان وإليتان بالتاء، وثانيتهما (**خِصَى وَإِلَى**) بغير تاء وهما (**مُستَعمَلانِ، وَهُمَا لُغَتَانِ في خِصيَةٍ وَإِليَةٍ، وَإِن كَانَتَا**) أي: ولو كانت هاتان اللغتان (**أَقَلَّ استِعمَالًا مِنهُمَا**) أي: من اللغتين اللتين بالتاء؛ فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان وإليان بغير التاء فيهما فيكون الحذف مبنيًا على اللغة القليلة، والتاء مبنيًا على اللغة الكثير، وهذا مراد هذا القائل، ولكن

ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة، أتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار، بخلاف حذف تاء التأنيث؛ إذ ليس له قاعدة، بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة، فلهذا أتى في بيانه بالفعل الماضي.

ضعفه الشارح اعتمادًا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف حيث قال: وقد حذفت، ولم يقل: وقد تحذف، والمتبادر من دخول قد على الماضي أن تكون للتحقيق، وهذا يشعر بأن الحذف هو الأكثر، وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة.

ثم أراد الشارح أن يبين نكتة فيما بين المسألتين من تغاير العبارة، قال في المسألة الأولى: وقد يحذف بصيغة المضارع، وفي المسألة الثانية: وقد حذفت بصيغة الماضي فقال: (وَلَمَّا كَانَ حَذفُ النُّونِ) أي: نون التثنية في حال الإضافة (قَاعِدَةً مُستَمِرَّةً) فيما بين اللغات (أَتَى) أي: أتى المصنف (في بَيَانِهِ) أي: في بيان حذف النون (بالفِعلِ المُضَارِعِ المُفِيدِ) أي: الذي يفيد (للاستِمرَارِ) وهو المطلوب ههنا، وهذا (بِخِلافِ حَذفِ تَاءِ التَّأنِيثِ) في الكلمتين (إذ لَيسَ لَهُ) أي: لأنه ليس لذلك الحذف (قَاعِدَةٌ) فضلًا عن المستمرة، (بَل وَقَعَ) ذلك الحذف (عَلَى خِلافِ القِيَاسِ في مَادَّةٍ مَخصُوصَةٍ) وهي مادة الخصية والإلية (فَلِهَذَا) أي: فلوقوع هذا الحذف على خلاف القياس (أَتَى) أي: المصنف (في بَيَانِهِ) أي: في بيان هذا الحذف (بالفِعلِ المَاضِي) ليكون دالا على عدم الاستمرار.

* * *

[المجموع]

(الْمَجْمُوعُ: مَا دَلَّ) أي: اسم دل (عَلَى) جملة (آحَادٍ مَقْصُودَةٍ) أي: يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم (بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ) أي: بحروف هي مادة ....

[المجموع]

ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية وأحوالها شرع في بيان تعريف الجمع وأحواله فقال: «المجموع» أي: تعريف الاسم الذي يقال له المجموع «ما دل» ولما كان في المجموع اعتباران أحدهما مجموع حروف مفرده مع الزائد التي تلحقه، وثانيهما مجرد حروف مفرده، فبالاعتبار الأول تكون الزائد حروف معنى، أي: لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذٍ لا يكون اسمًا لكونه ليس بكلمة، بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظًا، وبالاعتبار الثاني تكون الزائد حروف مبنى لا حروف معنى؛ فحينئذ تكون كلمة فيكون اسمًا، كذا في «شرح اللب»، والمراد هو الاعتبار الثاني بقرينة ذكر المجموع في أبواب الأسماء فسره الشارح بقوله: (أي: اسمٌ) وأورد معه لفظ (دَلَّ) ليكون قوله: «على» متعلقًا بـ: دل، يعني: أن المجموع اسم دل على (جُملَةِ) «آحادٍ مقصودةٍ» وإنما قيد الشارح الآحاد بقوله: جملة لئلا يتوهم أن استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف أسماء العدد في كونه أعم من الآحاد، جملة ومتفرقة طائفة طائفة أو اثنين اثنين أو واحدًا؛ فيدخل في قوله: ما دل على آحاد، نحو: رجل ورجلان، هكذا في العصام.

وقوله: (أي: يَتَعَلَّقُ) تفسير لقوله: مقصودة، يعني: على آحاد وأفراد يتعلق (بِهَا) أي: بتلك الآحاد (القَصدُ) أي: قصد القائل (في ضِمنِ ذَلِكَ الاسمِ) يعني: الاسم المجموع وسيجيء أن هذا القيد مع قوله: «بحروف مفرده» للاحتراز عن أسماء الأجناس، وإنما فسره الشارح بقوله: (أي: بِحُرُوفٍ هِيَ مَادَّةٌ) ليكون إشارة إلى أن إضافة الحروف إلى المفرد بيانية، والمراد أن الآحاد

لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة (بِتَغَيُّرٍ مَا) بحسب الصورة، إما بزيادة أو نقصان أو اختلاف في الحركات والسكنات حقيقةً أو حكمًا.

فالجار في قوله: «بحرف مفرده» إما متعلق بقوله: «مقصودة»، أي بقوله: «دل»، أو بهما على سبيل التنازع، ....

مقصودة بالحروف التي هي مادة (لِمُفرَدِهِ الَّذِي هُوَ) أي: ذلك المفرد (**الاسمُ الدَّالُّ عَلَى وَاحِدٍ مِن تِلكَ الآحَادِ**) مثلًا إن الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغيير جملة تلك الآحاد باسم واحدٍ مشتمل على حروف هي مادة رجل، وقوله: (**حَالَ كَونِ تِلكَ الحُرُوفِ مُلتَبِسَةً**) للإشارة إلى أن قوله: «بتغييرٍ ما» حال الحروف، وإلى أن الباء للملابسة، وما صفة للتغيير ذكر للإبهام، يعني: بتغيير أي تغييرٍ كان، بعد كونه (**بِحَسَبِ الصُّورَةِ**) كما أشار الشارح إلى هذا التعميم بقوله: (**إِمَّا بِزِيَادَةٍ**) أي: سواء كان ذلك التغيير بزيادة حرف واحد أو حرفين أو حروف (**أَو نُقصَانٍ**) كحذف التاء من المفرد (**أَو اِختِلافٍ**) يعني: أو كان بسبب اختلاف (**في الحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ**) وسواء كان ذلك الاختلاف (**حَقِيقَةً أَو حُكمًا**) كلفظ الفلك كما سيجيء، وإنما قال هذا ليدخل في الحد مثل هجان بكسر الهاء فإن لفظه حال الإفراد كلفظه حال الجمع، يقال في مفرده: ناقة هجان، وفي جمعه: نوقٌ هجان، لكن حركته في الإفراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرًا؛ فإن الهجان حال كونه مفردًا كحمار وحال كونه جمعًا كرجال، والاختلاف بينهما في الحكم لا في الحقيقة.

ثم تعرض الشارح لإعرابه وبيان فائدة قيوده فقال: (**فَالجَارُّ في قَولِهِ: بِحَرفِ مُفرَدِهِ**) وهو الباء (**إِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِقَولِهِ: مَقصُودَة**) أي: فقط (**أَي: بِقَولِهِ: دَلَّ**) أي: فقط (**أَو بِهِمَا**) أي: هو متعلق بقوله: مقصودة، وبقوله: دل حال كون الوجه الأخير (**عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ**) بأن يجعل معمولًا لأحدهما ويجعل معمول الأخير محذوفًا، أي: ما دل بحروف مفرده على آحاد الحروف التي تقصد تلك الآحاد بحروف مفرده، واعلم أن العصام رجح الأول من الوجوه الثلاثة وزيف

وقوله: «بتغير ما» ظرف مستقر حال من الحروف، ودخل في قوله: «بتغير ما» جمعا السلامة؛ لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه. وكذا الألف والتاء، فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى، وقوله: «ما دل على آحاد» جنس يشمل المجموع، ....

الآخرين؛ لأن مادة مفرده كما هي مادة لفرده مادة أيضًا للجمع والمدخلية في الدلالة كما كانت للحروف كانت للهيئة أيضًا كما لا يخفى، والمراد بحروف مفرده أعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال، ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فإنه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام، فإن فعلة بكسر الفاء من الأوزان المشهورة للجمع الذي مفرده على وزن فعال بضم الفاء، ثم قال: وأما ما في «الحواشي الهندية»: من أن المراد بالآحاد أعم من الآحاد حقيقة كرجال أو اعتبارًا كنسوة في جمع امرأة فليس بشيء إذ ما من جمع الأول يقصد آحاد حقيقة، وإنما التفاوت بين المجموع في تحقيق المفرد وتقديره، أما في العصام فعلى هذا لا مدخل للحروف في الدلالة استقلالًا حتى يجوز تعلق الجار بقوله: دل بل لها مدخل في مقصود الآحاد استقلالًا.

(وَقَولُهُ) أي: قول المصنف في التعريف **(بِتَغيِيرٍ مَا ظَرفٌ مُستَقَرٌّ حَالٌ مِن الحُرُوفِ)** كما سبق في تفسيره وأراد به أن الباء ليست بمتعلقة بما قبلها كما في الباء الأولى، ثم بين التغيير بالزيادة فقال: **(وَدَخَلَ في قَولِهِ: بتغييرٍ مَا جَمعا السَّلامَةِ)** يعني: بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم؛ **(لأنَّ الوَاوَ وَالنُّونَ في آخِرِ الاسمِ)** أي: في آخر الاسم الذي هو جمع المذكر السالم **(مِن تَمَامِهِ)** لأن الواو عوض عن الحركة الإعرابية، والنون عوض للتنوين وكلاهما من تتمة الاسم وليسا بأجنبيين، **(وَكَذَا الأَلِفُ وَالتَّاءُ)** في جمع المؤنث السالم وإذا كأنا كذلك **(فَتَغَيَّرَت الكَلِمَةُ)** أي: كلمة المفرد **(بِهَذِهِ الزِّيَادَاتِ إِلَى صِيغَةٍ أُخرَى)** لأن مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع، **(وَقَولُهُ)** أي: قول المصنف **(مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ جِنسٍ)** أي: للتعريف **(يَشمَلُ المَجمُوعَ)**

وأسماء الأجناس كـ«تَـمْرٍ ونَـخْلٍ»، فإنها وإن لم تدل عليها وضعًا فقد تدل عليها استعمالًا، وأسماء الجموع كـ«رَهْطٍ ونَفَرٍ»، وبعض أسماء العدد كـ«ثلاثة وعشرة»، وبقوله: «مقصودة بحرف مفرده» خرجت أسماء الأجناس، فإذا قصد بها نفس الجنس لا أفراده فبقوله: «مقصودة»، ....

التي هي الأفراد (**وَأَسمَاءَ الأَجنَاسِ**) أي: ويشمل أيضًا أسماء الأجناس التي هي من الأغيار (**كَتَمرٍ وَنَخلٍ؛ فإِنَّهَا**) أي: فإن أسماء الأجناس التي كتمر ونخل (**وَإِن لَم تَدخُل عَلَيهَا**) أي: على الآحاد (**وَضعًا**) لكونها غير موضوعة لها (**فَقَد تَدُلُّ**) أي: ولكنها تدل (**عَلَيهَا**) أي: على الآحاد (**اِستِعمَالًا**) فإنه كما يجوز أن يقال في واحد من التمر: هذا تمر يجوز أن يقال أيضًا في تمرات متعددة: هذا تمر، وكذا النخل وهو شجر التمر، وقوله: (**وَأَسمَاءَ الجُمُوعِ**) بالنصب عطف على قوله: وأسماء الأجناس، أي: ويشمل قوله: ما دل على آحاد أسماء التي هي مفرد، ولكنها لا تطلق إلى على جماعة (**كَرَهَطٍ ونَفَرٍ**) وقوله: (**وَبَعضَ أَسمَاءِ العَدَدِ**) عطف أيضًا على ما قبله، يعني: يشمل هذا الجنس أيضًا بعض أسماء العدد يعني: غير الواحد والاثنين (**كَثَلاثَةٍ**) وهو أقل ما يجوز إطلاقه عليه (**وَعَشَرَةٍ**) وقوله: (**وَبِقَولِهِ: مَقصُودَة بِحَرفِ مُفرَدِهِ**) متعلق بقوله: (**خَرَجَت أَسمَاءُ الأَجنَاسِ**) يعني: أن قوله في التعريف مقصودة بحروف مفرده بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع أسماء الأجناس، التي هي من الأغيار.

ولما كانت أسماء الأجناس حاملة لمعنيين أحدهما الجنس أعني مثل الرجلية في نحو رجل، والثاني معنى الأفراد، ولما كان قوله: مقصودة بحروف مفرده مركبًا من قيدين أحدهما مقصودة والآخر بحروف مفرده، وكان خروج أسماء الأجناس بمعنييه ناظرًا إلى القيدين أراد الشارح أن يفصله ويقسمه فقال: (**فإِذَا قُصِدَ بِهَا**) أي: بأسماء الأجناس (**نَفسُ الجِنسِ**) يعني: نفس الرجلية مثلًا في رجل (**لا أَفرَادُهُ**) وهو بكسر الهمزة مصدر أي: كونه مفردًا، يعني: إن قصد بها أحد المعنيين الذي هو الجنس ولم يقصد المعنى الآخر الذي كونه مفردًا، (**فَبِقَولِهِ: مَقصُودَة**) يعني: فحينئذ تخرج أسماء الأجناس بقوله: مقصودة دون

وإذا قصد بها الأفراد استعمالًا، فبقوله: «بحروف مفرده»، وكذلك بقوله: «بحروف مفرده» خرجت أسماء الجموع والعدد.
(فَنَحْوُ: «تَمْرٍ») مما هو الفارق بينه وبين واحدة التاء (وَ) نحو: (رَكْبٍ) مما هو

قوله: بحروف مفرده فإنها حينئذ وإن دلت على آحاد لكونه فردًا منتشرًا وشاملًا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست بمقصودة، بل المقصود منها فرد من أفراد هذا الجنس الحامل المعنى الرجلية مثلًا (**وَإِذَا قُصِدَ بِهَا**) أي: بأسماء الأجناس (**الأَفرَادُ**) أي: كونه مفردًا (**اِستِعمَالًا**) أي: على ما وقع عليه الاستعمال (**فَبِقَولِهِ**) أي: فتخرج أسماء الأجناس من التعريف بالقيد الأخر، وهو قوله: (**بِحُرُوفِ مُفرَدِهِ**) لأن الإفراد الذي قصد باسم الجنس ليس مقصودًا بحروف مفرده؛ لأنه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما، وإنما قال استعمالًا؛ لأن دلالتها على معنى الإفراد ليست بوضعية (**وَكَذَلِكَ**) أي: وكما خرج (**بِقَولِهِ**: **بِحُرُوفِ مُفرَدِهِ**) أسماء الأجناس (**خَرَجَت**) به أيضًا (**أَسمَاءُ الجُمُوعِ**) كرهط وقوم ونفر (**وَ**) أسماء (**العَدَدِ**) نحو: ثلاثة لأن دلالة كل واحد منها على الآحاد ليست بحروف مفرده؛ إذ لا مفرد لها.

ولما وقع اختلاف في أسماء الأجناس التي يفرق بينهما وبين واحدها بالتاء وفي اسم الجمع بأنهما جمع أو لا ذكر المصنف ما هو الأصح عنده من المذاهب فقال: «فنحو: تمرٍ» والفاء للتفريع يعني: أنه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعني: إذا عرف المجموع بهذا التعريف فنحو تمر وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله: (**مِمَّا**) هو (**الفَارِقُ**) ومن في قوله: مما بيانية وما موصولة، وقوله: الفارق مبتدأ وخبره قوله: التاء والجملة صلة ما، يعني: المراد بنحو تمر هو الاسم الذي يفرق (**بَينَهُ**) أي: بين ذلك الاسم (**وَبَينَ وَاحِدِهِ**) الذي هو من لفظه (**التّاءُ**) يعني: من غير تغيير في لفظه فإن التمر مثلًا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق أيضًا على واحد فإذا أريد واحده يلحق التاء بآخره فقال: تمرة «و» (**نَحوُ**) «ركبٍ» وإيراد الشارح لفظ: نحو، للإشارة إلى أنه معطوف على تمر، يعني: ونحو ركب أيضًا (**مِمَّا**) أي: من الأسماء التي (**هُوَ**

اسم جمع (لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ) بل الأول اسم جنس، والثاني اسم جمع كالجماعة، وقد علمت أنهما خارجان عن حد المجموع. والفرق بينهما أن اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعًا، بخلاف اسم الجمع. فإن قيل: الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين، وهو جنس؟

قيل: ذلك بحسب الاستعمال ....

اسمُ جَمعٍ) «ليس بجمعٍ على الأصح» وهو مذهب سيبويه كما سيجيء.

ثم أضرب الشارح عن قول المصنف بقوله: (بَل الأَوَّلُ) أي: نحو تمر (اسمُ جِنسٍ وَالثَّانِي) أي: نحو ركب (اسمُ جَمعٍ كالجَمَاعَةِ) يعني: كما أن لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراكب عليه، وإنما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقًا من غير قصد وقوله: (وَقَد عَلِمتَ أَنَّهُمَا خَارِجَانِ عَن حَدِّ المَجمُوعِ) للإشارة إلى وجه التفريع. يعني: أن نحو تمر وركب ليس بجمع؛ لأن الأول اسم جنس، والثاني: اسم جمع، وقد علمت من قيود التعريف أنهما ليسا بجمع فينتج أنهما ليسا بجمع.

ثم أراد الشارح أن يبين الفرق بينهما فقال: (وَالفَرقُ بَينَهُمَا) أي: بين اسم الجنس واسم الجمع هو (أَنَّ اسمَ الجِنسِ يَقَعُ عَلَى الوَاحِدِ وَالاثنَينِ وَضعًا) لكونه موضوعًا على حقيقة وكما وجدت تلك الحقيقة جاز إطلاقة عليها سواء وجدت في ضمن فرد وفردين أو أفراد، (بِخِلافِ اسمِ الجَمعِ) فإنه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين، ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم أراد أن يدفعه فقال: (فَإِن قِيلَ: الكَلِمُ لا يَقَعُ عَلَى الكَلِمَةِ وَالكَلِمَتَينِ) يعني: أن قولك في الفرد بينهما بأن اسم الجنس يقع على الواحد واثنين منقوض؛ لأن لفظ الكلم لا يجوز إطلاقه على مفرده، الذي هو الكلمة وعلى مثناه الذي هو الكلمتان (وَهُوَ) أي: والحال أنه (جِنسٌ) فأجاب عنه بالمنع فقال: (قِيلَ: ذَلِكَ بِحَسَبِ الاستِعمَالِ) يعني: أنه لا نسلم عدم إطلاقه على الكلمة والكلمتين؛ لأن مرادنا بجواز الإطلاق ما هو بالوضع وهذا لا ينافي عدم إطلاقه بحسب الاستعمال ثم

لا بالوضع على أنه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع أيضًا.

وإنما قال: «على الأصح» وهو قول سيبويه؛ لأن الأخفش قال: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كـ«جَامِلٍ وبَاقِرٍ ورَكْبٍ» جمع.

وقال الفراء: وكذا أسماء الأجناس كـ«تمر وتمرة ونخل ونخلة»، ....

يجوز أن يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (**لا بالوَضعِ**) أي: لا بحسب الوضع، ثم ترقى بالعلاوة فقال: (**عَلَى أَنَّهُ لا ضَيرَ**) يعني: أنا سلمنا أن يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعًا أيضًا لكن لا نسلم أن الكلم اسم جنس؛ لأنه لا ضرر (**في التِزَامِ كَونِ الكَلِمِ اسمَ جَمعٍ أَيضًا، وإِنَّمَا قَالَ**) أي: وإنما قيد المصنف قوله: ليس بجمع بقوله: (**عَلَى الأَصَحِّ، وَهُوَ**) أي: والحال أنه (**قَولُ سِيبوَيهِ**) مخالفًا للجمهور مع أن مسلك المصنف أن يذهب إلى ما عليه الجمهور؛ (**لأنَّ الأَخفَشَ قَالَ: جَمِيعُ أَسمَاءِ الجُمُوعِ الَّتي لَهَا آحَادٌ مِن تَركِيبِها كَجَامِلٍ**) وهو جمع جمل (**وَبَاقِرٍ**) وهو جمع بقر (**وَرَكبٍ**) وهو جمع راكب وكل واحد منهما (**جَمعٌ**) داخل في المجموع، وقال فيما نقل عنه، وكذا في «القاموس»: الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والأنثى، والهاء للواحد من الجنس، والباقر مع رعاتها، والركب اسم لجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراكب عليه، وإنما وقع للموافقة في الحروف اتفاقًا من غير قصد وهذا مذهب الأخفش في أن أمثال هذه الأسماء التي هي من أسماء الجموع كلها داخلة في أفراد المجموع؛ فإنه يصدق على كل منها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما، وأما أسماء الأجناس فليست بداخلة في الجمع عند الأخفش، بل اتفق فيها مع سيبويه، (**وَقَالَ الفَرَّاءُ: وَكَذَا أَسمَاءُ الأَجنَاسِ**) يعني: كما أن أسماء الجموع داخلة في أفراد الجمع كذلك أسماء الأجناس داخلة فيه لوجود مفرده فيها (**كَتَمرٍ وَتَمرَةٍ وَنَخلٍ وَنَخلَةٍ**) يعني: التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء؛ فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الأول: أنهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف، والثاني أن بعض أسماء الجموع

وأما اسم جنس أو جمع لا واحد له من لفظه نحو: «إبل وغنم» فليس بجمع بالاتفاق.

(وَنَحْوُ: «فُلْكٍ») مما يكون الجمع والواحد فيه متَّحدٌ بالصورة (جَمْعٌ) لصدق الحد عليه؛ فإن التغير المأخوذ فيه أعم وأن يكون بحسب الحقيقة أو بحسب التقدير، فضمة «فلك» إذا كان مفردًا ضمة «قُفْل»، وإذا كان جمعًا ضمة «أُسْدٍ».

داخلة لا أسماء الأجناس وهو مذهب الأخفش، والثالث: أن بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء، ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله: (وَأَمَّا اسمُ جِنسٍ أَو جَمعٌ لا وَاحِدَ لَهُ مِن لَفظِهِ نَحوُ: إِبِلٍ وَغَنَمٍ فَلَيسَ بِجَمعٍ بالاتِّفَاقِ) لعدم وجود المفرد فيها من ألفاظها.

ثم شرع في بيان ما هو من الأفراد ويصدق عليه التعريف فقال: «ونحو: فلكٍ» (مِمَّا يَكُونِ) أي: حال كونه من الأسماء التي (الجَمعُ وَالوَاحِدُ فِيهِ) أي: في ذلك الاسم وقوله: الجمع مبتدأ وقوله: (مُتَّحِدٌ بالصُّورَةِ) خبره، والجملة صلة ل:ما يعني: أن الجمع الذي تكون صورته وصورة مفرده واحدة «جمعٌ» (لِصِدقِ الحَدِّ) أي: حد المجموع (عَلَيهِ) أي: مثل لفظ الفلك (فَإِنّ التّغييرَ المَأخُوذَ فِيهِ) أي: تعريفه وقيد معتبر (أَعَمُّ) أي: والحال أن ذلك التغيير أعم (وَأَن يَكُونَ بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ أَو بِحَسَبِ التّقدِيرِ) بقرينة ذكره مطلقًا كما فسره الشارح بما ذكر فيما قبل، وإذا كان التغيير أعم وغير مختص بالتغيير الحقيقي (فَضَمَّةُ فُلكٍ إِذَا كَانَ مُفرَدًا) أي: إذا استعمل مفردًا كما في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: 119]، فإنه مفرد لاتصافه بالمفرد الذي هو المشحون، وقوله: فضمة مبتدأ وقوله: (ضَمَّةُ قُفلٍ) خبره، يعني: أن ضمة فاء الفلك إذا استعمل مفردًا تكون كضمة القفل الذي هو وزن المفرد، (وَإِذَا كَانَ) أي: لفظ الفلك إذا استعمل (جَمعًا) كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: 22] فإن جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع إلى الفلك، فيكون جمعًا فضمته (ضَمَّةُ أُسدٍ) أي: جمع الأسد، والحاصل: أن وزن فعلٍ بضم الفاء وسكون العين من الأوزان المشتركة بين المفرد والجمع.

(وَهُوَ) أي: المجموع نوعان: (صَحِيحٌ وَمُكَسَّرٌ).

(فَالصَّحِيحُ) أي: الجمع الصحيح تارةً يكون (لِمُذَكَّرٍ وَ) تارة يكون (لِمُؤَنَّثٍ)

(فـ) الجمع الصحيح (الْمُذَكَّرُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ) أي: آخر مفرده (وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا) في حالة الرفع (أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا) في حالتي النصب والجر (وَنُونٌ) عوضًا عن الحركة، أو التنوين على سبيل منع الخلو ....

ولما فرغ من تعريف المجموع شرع في بيان أنواعه فقال: «وهو» (أي: **المَجمُوعُ نَوعَانِ**) «صحيحٌ ومكسرٌ» أي: النوع الأول جمع صحيح والثاني جمع مكسر؛ «فالصحيح» (أي: **الجَمعُ الصَّحِيحُ تَارَةً يَكُونُ**) «لمذكرٍ، و» (**تَارَةً يَكُونُ**) «لمؤنثٍ» وإنما فسره بقوله: تارة لئلا يتوهم من العطف بالواو أنه يكون لمذكر المؤنث معًا بأن يكون مشتركًا بينهما «فـ» (**الجَمعُ الصَّحِيحُ**) «المذكر» وسلك الشارح في التقدير مسلك الهندي حيث قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالمذكر الجمع صحيحًا وكلا التقديرين جائزان كما في «المعرب»، «ما» أي: هو جمع «لحق آخره» (أي: **آخِرُ مُفرَدِهِ**) «واوٌ» وهو فاعل: لحق، وقوله: «مضمومٌ» بالرفع صفة لواو وقوله: «ما قبلها» نائب فاعل له، وقوله: (**في حَالَةِ الرَّفعِ**) إشارة إلى كون الواو علامة للرفع، وقوله: «أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها» معطوف على قوله: واو، ومكسور صفتها أيضًا، وكل من الصفتين صفة جرت على غير من هي له؛ ولذا ذكر في الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث لوجوب الموافقة في مثلها إلى ما بعدها في التذكير والتأنيث، وكلمة: أو ههنا لتقسيم المحدود، وهو جمع المذكر، يعني: أنه على قسمين، وقوله: (**في حَالَتَي النَّصبِ وَالجَرِّ**) يعني: أن كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين، وقوله: «ونونٌ» بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين أي: واو ونون وياء ونون، وقوله: (**عِوَضًا**) بالنصب حال من النون، يعني: حال كون تلك النون عوضًا (**عَنِ الحَرَكَةِ**) فقط تارة (**أَوِ التَّنوِينِ**) أي: أو عوضًا عن التنوين فقط تارة أخرى، وقوله: (**عَلَى سَبِيلِ مَنعِ الخُلُوِّ**) إشارة إلى أن هذه المنفصلة مانعة الخلو، يعني: أنه لا تخلو النون في الجمع عن أن تكون عوضًا عنهما بأن

(مَفْتُوحَةٌ) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة (لِيَدُلَّ) ذلك اللحوق أو اللاحق فقط أو مع الملحوق (عَلَى أَنَّ مَعَهُ) أي: مع مفرده الواحد من حيث معناه (أَكْثَرَ مِنْهُ) ولم يقل: «من جنسه» اكتفاءً بما ذكره في التثنية.

تكون لشيء آخر منهما، بل ولكن يجوز جمعهما بأن تكون عوضًا عنهما معًا، فإن الجمع المذكر على ثلاثة أنواع: أحدها: المعرف باللام نحو: الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط؛ إذ لا تنوين في مفرده الذي هو الضارب، وثانيها: المضاف إلى ياء المتكلم نحو: ضاربي؛ إذ لا حركة في مفرده لكونه مضافًا إلى ياء المتكلم بل هي عوض عن التنوين فقط دون الحركة، وثالثها: نحو ضاربين، يعني: بغير اللام فإنها عوض عنهما في مثله؛ لأن مفرده ضارب بالحركة والتنوين، وقوله: «مفتوحةٌ» بالرفع صفة النون وقوله: (**لِتُعَادِلَ خِفَّةُ الفَتحَةِ ثِقَلَ الوَاوِ وَالضَّمَّةِ**) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعني: إنما فتحت النون في الجمع لتكون خفة الفتحة عديلًا لثقل الواو المضموم ما قبلها، بخلاف النون في التثنية كما عرفت فيما مر؛ وقوله: «ليدل» إتمام للتعريف بذكر علته الغائية، يعني: إنما لحق تلك اللواحق ليدل (**ذَلِكَ اللُّحُوقُ**) أي: المذكور ضمنًا في لحق (**أَو اللّاحِقُ فَقَط**) بدون ملحوقه (**أَو مَعَ المَلحُوقِ**) أي: أو اللاحق مع الملحوق «على أن معه» (**أي: مَعَ مُفرَدِهِ**) وإنما فسره به وبقوله: (**الوَاحِدِ مِن حَيثُ مَعناهُ**) ليوجد التقابل بينه وبين قوله: «أكثر منه»؛ لأن مقابل الكثرة هي الواحدة لا الأفراد، وقوله: من حيث معناه؛ للإشارة إلى أن الواحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية، بل المراد منها هي الوحدة الاعتبارية.

ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله: من جنسه، أراد الشارح أن يذكر نكتة لتركه ههنا فقال: (**وَلَم يَقُل**) أي: المصنف (**مِن جِنسِهِ**) بأن يقول: ليدل على أن معه من جنسه أكثر منه؛ (**اِكتِفَاءً**) أي: لإرادة الاكتفاء (**بِمَا**) أي: باللفظ الذي (**ذَكَرَهُ في التَّثنِيَةِ**) يعني: أن قيد من جنسه كما هو لازم في التثنية لازم ههنا كذلك، لكن تركه للاكتفاء لا لعدم لزومه هناك.

ولما كان لفظ الأكثر صيغة تفضيل وكان قوله: منه، أي: من المفرد مفضلًا

فإن قيل: اسم التفضيل يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه، ولا كثرة في الواحد؟

قيل: ثبوت أصل الفعل إما أن يكون محققًا، أو على سبيل الفرض، كما يقال: «فُلَانٌ أَفْقَهُ مِنَ الْحِمَارِ وَأَعْلَمُ مِنَ الْجِدَارِ».

(فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر مفرده (يَاءً) ملفوظة كـ«القاضي»، أو مقدرة كـ«قاضٍ» (قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ....

عليه، والقاعدة تقتضي أن توجد الكثرة في المفضل عليه أيضًا أورد عليه سؤال يحتاج إلى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال: (**فَإِن قِيلَ: اِسمُ التَّفضِيلِ**) يعني: أن القاعدة مقررة في أن اسم التفضيل (**يُوجِبُ**) أي: يقتضي (**ثُبوتَ أَصلِ الفِعلِ**) وهو الكثرة ههنا (**في المُفَضَّلِ عَلَيهِ**) وهو المفرد (**وَلَا كَثْرَةَ**) أي: والحال أنه لا كثرة (**في الوَاحِدِ**) لكونه مقابلًا لها (**قِيلَ**) في جوابه (**ثُبُوتُ أَصلِ الفِعلِ**) أي: في المفضل عليه على قسمين (**إِمَّا أَن يَكُونَ مُحَقَّقًا**) نحو قولك: زيد أعلم من عمرو (**أَو عَلَى سَبِيلِ الفَرَضِ**) بأن يفرض فرضًا عقليا يوجد أصل الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (**كَمَا يُقَالُ: فُلانٌ أَفقَهُ مِن الحِمَارِ، وأَعلَمُ مِن الجِدَارِ**) فإنه وإن لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه أن يوجد فيه الفقه أو العلم لكونهما حمارًا وجدارًا، لكن يجوز أن يكون فقيهًا وعالمًا بحسب الفرض يعني: لو فرض أن يوجد الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان فقه فلان وعلمه أكثر منهما وكذلك ههنا وإن لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقًا لكن توجد فيه فرضًا.

ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء أو الألف في آخر مفرده فقال: «فإن كان آخره» وهو بالرفع اسم كان وفسره الشارح بقوله: (**أي: آخِرُ مُفرَدِهِ**) ليكون إشارة إلى أنه بحذف المضاف، وقوله: «ياءً» بالنصب خبر كان، وقيده الشارح بقوله: (**مَلفُوظَةً كالقَاضِي**) يعني: الاسم المفرد الناقص الذي هو معرف باللام (**أَو مُقَدَّرَةً كَقَاضٍ**) يعني: الذي هو غير معرف باللام؛ ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص، وقوله: «قبلها كسرةٌ» صفة للياء يعني:

حُذِفَتْ) أي: الياء (مِثْلُ: «قَاضُونَ») جمع «قاض»، فإن أصله: «قَاضِيُونَ» فنقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبًا للخفة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل: «قَاضِينَ»، فإن أصله: «قَاضِيِينَ» حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين، فسقطت لالتقاء الساكنين.

الياء التي وقعت قبلها كسرة، وقوله: «حذفت» **(أي: اليَاءُ)** جزاء الشرط، يعني: إن كان كذلك حذفت منه الياء التي في آخر، فإن قلت: كيف يصدق في الثاني أي: الياء المقدرة، قوله: حذفت فينبغي أي: يخص بالياء المذكورة، قلت: تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لإلحاق واو الجمع أو يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها، وليست على حذفها الذي كان قبل؛ لأن علة الحذف السابق التاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الإلحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع، كذا في العصام، وتقرير السؤال: أن قوله: حذف ليس في محله؛ لأن الياء في مثل قاضٍ ليست بمذكورة في جمعه حتى يطلق عليه الحذف، وتقرير الجواب: أن علة الحذف في المفرد غير علته في الجمع؛ لأن سبب التقاء الساكنين في المفرد هو التنوين وفي الجمع سكون واو الجمع «مثل: قاضون» بضم الضاد، **(جَمعُ قَاضٍ؛ فإِنَّ أَصلَهُ قَاضِيُونَ؛ فَنُقِلَت ضَمَّةُ اليَاءِ إِلَى مَا قَبلَهَا)** وهو الضاد **(بَعدَ سَلبِ حَرَكَةِ مَا قَبلَهَا)** وهي كسرة الضاد **(طَلَبًا للخِفَّةِ)** لأن الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة **(وَحُذِفَت اليَاءُ)** أي: الساكنين؛ **(لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ)** أحدهما الياء والثاني واو الجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع، **(وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ)** أي: وواقع على هذا القياس في الحذف لالتقاء الساكنين **(حَالَتَا النَّصبِ وَالجَرِّ مِثلُ: قَاضِينَ؛ فإِنَّ أَصلَهُ: قَاضِيِينَ)** يعني: ياءين بعد الضاد إحداهما ياء الكلمة وثانيتها ياء الإعراب، **(حُذِفَت كَسرَةُ اليَاءِ؛ لِثِقَلِ اجتِمَاعِ الكَسرَتَينِ)** إحداهما كسرة الضاد وثانيتهما كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان **(وَاليَاءَينِ)** أي: ولثقل اجتماع الياءين وهما الكسرتان التقديريتان؛ **(فَسَقَطَت)** أي: ياء الكلمة بعد حذف كسرتها؛ **(لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ)** أحدهما الياء الأصلية التي أسكنت، والثاني الياء الإعرابية التي هي علامة الجمع.

(وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم الذي أريد جمعه (مَقْصُورًا) أي: ألفًا مقصورة (حُذِفَتِ الْأَلِفُ) لالتقاء الساكنين (وَبَقِيَ) بعد الحذف (مَا قَبْلَهَا) أي: حرف كان قبل الألف على ما كان عليه (مَفْتُوحًا) ولم يغير لتدلَّ الفتحة على الألف ....

وقوله: «وإن كان» عطف على قوله: فإن كان، يعني: إن كان «آخره» (**أي: آخِرُ الاسمِ الَّذِي أُرِيدَ جَمعُهُ**) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفًا لتفسيره في الأول للتفنن، اعلم أن قوله: آخره ليس موجودًا في نسخ المتن التي اختارها صاحب «المتوسط» وصاحب «المعرب»، وأما في النسخ التي اختارها الشارح الجامي فهو موجود، فعلى النسخة التي اختارها الأولان فإما راجع إلى الاسم الذي أريد جمعه أو إلى آخر ذلك الاسم كما في العصام، وقال صاحب «المعرب» أعني: الزيني زاده، والأول هو الراجع؛ لأن المقصود والممدود من أنواع الأسماء المتمكنة وجعل الآخر مقصورًا إما مسامحة أو على مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة، وأما قولهم: في هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود مع أنهما ليسا من الأسماء المتمكنة؛ لكونهما مبنيين انتهى.

وتفسير الشارح قوله: «مقصورًا» بقوله: (**أي: أَلِفًا مَقصُورَةً**) يدل على أنه يختار أن يكون المراد بالمقصور معناه اللغوي، وقوله: «حذفت الألف» جزائية، وقوله: (**لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ**) إشارةً إلى علة الحذف، يعني: وإن كان آخره كذلك حذفت تلك الألف في الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الألف ومن الواو والياء اللتين للجمع «وبقي» (**بَعدَ الحَذفِ**) أي: بعد حذف الألف، وقوله: «ما قبلها» فاعل بقي، وفسر الشارح بقوله: (**أي: حَرفٌ**) للإشارة إلى أن لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف، وقوله: (**كَانَ قَبلَ الأَلِفِ**) للإشارة إلى أن قوله: قبلها ظرف مستقر صفة لـ: ما، وإلى أن الضمير المجرور والمؤنث راجع إلى ألف، وقوله: (**عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ**) تفسير لـ: بقي، وقوله: «مفتوحًا» بالنصب حال من فاعل: بقي، وهو الموصوف، وقوله: (**وَلَم يُغَيَّر**) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع إلى ما، يعني: وإنما لم يغير ذلك الحرف الذي قبل الألف (**لِتَدُلَّ الفَتحَةُ**) أي: الفتحة التي بقيت بعد حذف الألف (**عَلَى الأَلِفِ**) أي: على أن في آخره ألفًا

(مِثْلُ: «مُصْطَفَوْنَ») في حالة الرفع وَ«مُصْطَفِينَ» في حالتي النصب والجر، فإن أصلها: «مُصْطَفَيُونَ ومُصْطَفَيِينَ» قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف، لالتقاء الساكنين.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط اسم أريد جمعيته جمع الصحيح المذكر، يعني: شرط صحة جمعيته (إِنْ كَانَ) ذلك الاسم (اسْمًا) أي: اسما محضًا من غير معنى وصفية

حذفت لعلة؛ فإنه لو غير من الفتحة إلى حركة أخرى لم يعلم كون آخره ألفًا «مثل: مصطفون» بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها (في حَالَةِ الرَّفع وَمُصطَفَينِ) بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها في حال كون ذلك اللفظ (في حَالَتَي النَّصبِ وَالجَرِّ؛ فإنَّ أَصلَها) أي: أصل هذين اللفظين اللذين بفتح الفاء (مُصطَفَيُونَ) بفتح الفاء وضم الياء (وَمُصطَفِيِينَ) بفتح الفاء وكسر الياء (قُلِبَت اليَاءُ) فيهما (الفًا لِتَحَرُّكِهَا) أي: لكون الياء في اللفظين متحركة بالضمة في الأول وبالكسرة في الثاني (وَانفِتَاحِ) أي: ولانفتاح (مَا قَبلَهَا وَحُذِفَت الأَلِفُ) أي: المقلوبة منهما (لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ) من تلك الألف ومن الواو والياء الساكنين.

ولما كان الاسم الذي أريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط أراد أن يبين شرط كل منهما فقال: «وشرطه» (أي: شَرطُ ا) لا (سمٍ) الذي (أُريدَ جَمعِيَّتُهُ) أي: أريد جعله جمعًا، وقوله: (جَمعَ الصَّحِيحِ) بالنصب مفعول لمطلق نوعي حذف فعله وجوبًا؛ لتضمن قوله: جمعيته، أي: أريد أن يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المُذَكَّرِ) من أنواع الجمع، ولما اختلف الأقوال في كون هذا الشرط شرطًا لتذكيره أو شرطًا لجمعيته، قال بعضهم: إنه شرط التذكير وهو المصنف، وقال بعضهم: إن شرط ما جمع بالواو والنون أن يكون مذكرًا خاصا أراد الشارح أن ينبه عليه فقال: (يَعنِي) أي: يريد المصنف بقوله: شرطه (شَرطَ صِحَّةِ جَمعِيَّتِهِ) أي: أن أريد أن يجمع جمعًا صحيحًا فله شرط، فإنه «إن كان» (ذَلِكَ الاسمُ) أراد به ما يقابل الفعل والحرف، وهو الاسم بالمعنى الأعم، وقوله: «اسمًا» أراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الأخص؛ ولذا فسره الشارح بقوله: (أي: اسمًا مَحضًا مِن غَيرِ مَعنَى وَصفِيَّةٍ

فيه (فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ) أي: فكونه مذكرًا علمًا (يَعْقِلُ) ....

فِيهِ) فحينئذٍ لا يرد عليه أن اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فإن ما كان اسمًا فهو الاسم بالمعنى الأعم، وما كان خبرًا فهو الاسم بالمعنى الأخص؛ فلا اتحاد بينهما ذهنًا، وقوله: إن كان اسمًا، شرطٌ، وقوله: «فمذكرٌ» الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف، وقوله: «علمٌ» خبر بعد خبر أو صفة للمذكر، وفسره الشارح بقوله: (أي: **فَكَوْنُهُ مُذَكَّرًا عَلَمًا**) إشارة إلى المبتدأ المحذوف، وجملة «يعقل» صفة للعلم أو المذكر، قال العصام: أشار الشارح بهذا التفسير إلى دفع اعتراض الرضي على كلام المصنف حيث قال: قوله: وشرطه إن كان اسمًا فمذكر علم يعقل، عبارة ركيكة وذلك لأنه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده خبره مركبًا من الشرط والجزاء؛ لأن قوله: فمذكر، في معنى فهو مذكر والضمير راجع إلى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد إلى المبتدأ، ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر إلى المعنى، بل المعنى الصحيح أن شرطه أن يكون مذكرًا علمًا يعقل إن كان اسمًا، ثم قال: وفيه محذورات ثلاثة:

الأول: دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الأخفش.

وثانيها: جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرًا أو الكون علمًا، وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين.

وثالثها: إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر، وذا لا يجوز في السعة، فأجاب الشارح بقوله: إن قوله: مذكر بمعنى كونه مذكرًا وهو خبر قوله: شرطه، بلا تقدير ولم يلتفت إلى ما أورده الرضي من أنه ليس في العبارة ما يجعله مصدرًا؛ لأنه يندفع بقيد الحيثية أي: فمذكر، علم من حيث إنه مذكر علم فيعود إلى كونه مذكرًا علمًا بقي أنه يلزم إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة، وكأن الشارح لم يلتفت إليه؛ لأنه منع الهندي اختصاصه بالشعر وبقي أيضًا أنه هل يسمع؟ منع الهندي لما ادعى الرضي من غير سند موثوق به، كذا

من حيث مسماه لا من حيث لفظه، وإنما اشترط ذلك، لكون هذا الجمع أشرف الجموع، لصحة بناء الواحد فيه، والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره، فأعطي الأشرف للأشرف، فإن فقد فيه الكل كـ«العين» أو اثنان كـ«المرأة»، أو واحد

في العصام ملخصًا، ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بأن قوله: شرطه مبتدأ وخبره محذوف، أي: شرطه ما سيذكر، وقوله: فمذكر جملة جزائية لقوله: إن كان اسمًا، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور: 2] كما سبق في صدر الكتاب، وقيد الشارح قوله: علمًا يعقل بقوله: (مِن حَيثُ مُسَمَّاهُ لا مِن حَيثُ لَفظِهِ) ليندفع به ما يتوهم من أن التذكير والعلمية صفة اللفظ وكونه عاقلًا صفة المعنى؛ فلا يجوز وصف علمًا بقوله: يعقل فأشار بهذا القيد إلى أن هذا الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول.

ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال: (وإِنَّمَا اشتَرَطَ ذَلِكَ) أي: إنما جعل كونه مذكرًا وعلمًا للعاقل شرطًا في صحة جمعه بالجمع الصحيح إذا كان اسمًا؛ (لِكَونِ هَذَا الجَمعِ) أي: الجمع الصحيح (أَشرَفَ الجُمُوعِ) وإنما كان أشرف (لِصِحَّةِ بِنَاءِ الوَاحِدِ) أي: لعدم تغيير بناء مفرده (فِيهِ) أي: في ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة؛ لأنه غير بناء مفردها فيه فكل ما ليس فيه تغيير فهو أشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح أشرف من الجمع المكسر (وَالمُذَكَّرُ العَلَمُ العَاقِلُ أَشرَفُ مِن غَيرِهِ) أي: من المؤنث وغير العاقل وإذا كان كذلك (فَأُعطِيَ الأَشرَفُ) وهو الجمع الصحيح (للأَشرَفِ) وهو المذكر العلم العاقل (فَإِن فُقِدَ) على صيغة المجهول وهو ضد وجد أي: وإن لم يوجد (فِيهِ) أي: في الاسم الذي أريد جمعه جمع الصحيح (الكُلُّ) أي: كل من الشروط الثلاثة بأن يكون مؤنثًا ليس بعلم للعاقل (كالعَينِ) فإنها مؤنث سماعي ليس بعلم ولا بمستعمل في العاقل فإن كلا من معانيها خالية عن الشروط المذكورة، وقوله: (أو اِثنَانِ) عطف على قوله: الكل، أي: وإن لم يوجد الاثنان من الشروط (كالمَرأَةِ) فإنها وإن كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيها الشرطان الآخران وهما التذكير والعلمية (أَو وَاحِدٌ) أي: أو وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط

نحو: «أَعْوَجَ» علمًا للفرس، لم يجمع هذا الجمع.

وأراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء ملفوظة أو مقدرة؛ يخرج عنه نحو: «طلحة» فإنه لا يجمع بالواو والنون خلافًا للكوفيين وابن كيسان، فإنهم أجازوا «طَلْحُونَ» بسكون اللام، وابن كيسان بفتحها، ويدخل فيه نحو: «وَرْقَاء وسَلْمَى»

الآخر (**نَحوُ: أَعوَجِ عَلَمًا للفَرَسِ**) فإنه علم مذكر لأنه قال في «القاموس»: أعوج بلا لام فرس لبني هلال فيكون حينئذٍ علمًا لفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علمًا للعاقل، والحاصل: أنه إذا فقد شرط منها (**لَم يُجمَع هَذَا الجَمعَ**) أي: لم يجز أن يجمع بهذا الجمع بل يجمع إما بجمع التكثير فتجمع العين بالعيون أو بالألف والتاء كما قيل في جمع: أعوجي أعوجيات.

ولما أورد الرضي على كلام المصنف بأنه كان عليه أن يقول بدل قوله: فمذكر، أن يقول: فمجرد عن التاء؛ لئلا ينتقض بدخول نحو: طلحة وبخروج نحو: سلمى وورقاء، أراد الشارح أن يجيب بتحرير مراد المصنف بقوله: فمذكر فقال: (**وَأَرَادَ**) أي: المصنف (**بالمُذَكَّرِ**) في قوله: فمذكر (**مَا يَكُونُ**) أي: اسم يكون (**مُجَرَّدًا عَن التّاءِ مَلفُوظَةً أَو مُقَدَّرَةً**) أي: سواء كانت التاء ملفوظة في نحو: طلحة أو مقدرة في نحو: نار وغيرها من المؤنثات السماعية، وإنما وجه مراده بهذا التوجيه (**يَخرُجُ عَنهُ**) أي: عن هذا الحكم (**نَحوُ: طَلحَةَ؛ فإنّهُ لا يُجمَعُ بالوَاوِ وَالنُّونِ**) يعني: يصدق عليه أنه مذكر علمًا للعاقل مع أنه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور (**خِلافًا للكُوفِيينِ وَابنِ كَيسَانِ**) فإنهما اتفقا في جواز الجمع في نحو: طلحة بالواو والنون مخالفتين للجمهور لكنهما اختلفا في أنه بسكون اللام أو بفتحها (**فإنَّهُم**) أي: الكوفيين (**أي: أجَازُوا طَلحُونَ، بِسُكُونِ اللّامِ، وَابنُ كَيسَانَ**) أي: وأجاز ابن كيسان (**بِفَتحِهَا**) أي: بفتح اللام، وقوله: ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل في أجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل في وجود الفصل، وقد وجد الفصل ههنا وقوله: (**وَيَدخُلَ**) عطف على قوله: لئلا يخرج يعني: أنه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (**فيهِ**) أي: في هذا الحكم (**نَحوُ: وَرقَاءَ**) بالألف الممدودة (**وَسَلمَى**)

اسمي رجلين، فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقًا؛ لأن علم التأنيث هو التاء لا الألف، فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون؛ لأن الممدودة تقلب واوًا، فتنمحي صورة علامة التأنيث، والمقصورة تحذف، وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها.

بالألف المقصورة حال كونهما (**اسمَي رَجُلَينِ؛ فإِنَّهُمَا**) أي: نحو ورقاء وسلمى إذا سمى بهما رجل كانا مذكرين (**يُجمَعَانِ بالوَاوِ وَالنُّونِ**) فيقال: ورقاؤون وسلمون (**اتّفَاقًا**) من النحاة مع أنهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما، لكنه لما يريد بالمذكر ما يكون بغير التاء سواء كان بالألف ممدودة أو مقصورة دخلا في الحكم المذكور؛ وقوله: (**لأَنَّ عَلَمَ التَأنيثِ**) ينبغي أن يكون علة للاتفاق في جواز الجمع في الاسم الذي فيه الألف دون ما فيه التاء، يعني: أنهم إنما اتفقوا في جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالألف دون ما هو بالتاء لأن علم التأنيث (**هُوَ التَّاءُ لا الأَلِفُ**) يعني: أن التاء والألف وإن اشتركتا في كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الألف ليست كمنزلة التاء (**فَلا يَمنَعُ**) أي: إذا لم يكن المؤنث بالألف كالمؤنث بالتاء لا يمنع ما كان مؤنثًا بالألف (**مِن الجَمعيّةِ بالوَاوِ وَالنُّونِ؛ لأَنَّ المَمدُودَةَ**) نحو: ورقاء (**تُقلَبُ**) أي: همزته (**وَاوًا**) إذا أريد جمعيته كما مر من القاعدة فيقال فيه: ورقاؤون (**فَتَنمَحِي**) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانمحاء وهو قبول المحو، أي: إذا انقلبت الهمزة في الجمع واوًا تكون (**صُورَةَ عَلامَةِ التَّأنيثِ**) قابلة للمحو، وإن كان أصل التأنيث ثابتًا فيها هذا حال الممدودة (**وَالمَقصُورَةُ**) أي: وحال الألف المقصورة نحو: سلمى (**تُحذَفُ وَتَبقَى الفَتحَةُ**) التي (**قَبلَهَا**) حال كونها (**دَالَّةً عَلَيهَا**) أي: على الألف المحذوفة هذا توجيه الشارح، وقال العصام فيما أجاب به عما ذكره الرضي: أنه كان عليه أن يقول بدل قوله: فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو: طلحة ويدخل نحو: سلمى وورقاء علمي رجلين، ولا يخفى أن هذا الجواب ضعيف انتهى، وفي شرح «اللب»: أن المراد بالمذكر هو المذكر اللغوي يعني: ما كان معناه مذكرًا، لا اصطلاحي الذي هو ما ليس فيه علامة التأنيث؛ فلا استدراك فيدخل نحو: ورقاء وسلمى اسمي رجلين فإنهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق، ونحو: طلحة

وَشَرْطُهُ أي: شرط الاسم الذي أريد جمعه جمع المذكر الصحيح (إِنْ كَانَ صِفَةً) من الصفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول (فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ) أي: له شروط:

1 - فالشرط الأول: كونه مذكرًا يعقل لما مر.

2 - (وَ) الشرط الثاني: ....

يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان، فكان المصنف اختار قولهما، وأما كون المراد من المذكر ما يكون مجرد عن التاء ولو مقدرة؛ ليخرج نحو: طلحة ويدخل نحو: ورقاء وسلمى، فبعد كونه مخالفًا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ أصلًا لعدم القرينة انتهى، ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف للجمهور بقدر الطاقة، والله أعلم.

ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال: «وشرطه» (أي: **شَرطُ الاسم الَّذِي أُرِيدَ جَمعُهُ جَمعَ المُذَكَّرِ الصَّحِيحِ**) «إن كان» أي: ذلك الاسم «صفةً» (**مِن الصِّفَاتِ**) وقوله: (**غَيرَ عَلَمٍ**) بالنصب خبر بعد خبر أو حال من اسم كان، وقال العصام: إن قوله: غير علمٍ، لا فائدة فيه، ولقائل أن يقول: إنا لا نسلم إنه لا فائدة في ذكره بل فيه فائدة ما؛ لأن بعض الصفات نحو: صالح وطاهر إذا كان علمًا يخرج من هذه القاعدة، ويجمع بالواو والنون بلا شرط شيء من شروط كونه صفة، ويحتمل أيضًا أن الشارح تبع لما قيل: إن الصفة غير مقابل للاسم فالأولى أن يقول: وإن كان غير اسم كذا قيل، ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل؛ فإنه لو كان كذا فعليه أن يقول: غير اسم (**كاسمَي الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ**) «فمذكرٌ يعقل» قال في «شرح اللب» ولو قال: يعلم بدل يعقل؛ لتناول نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: 48] إذ لا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى.

ولما كان له شروط آخر أشار الشارح بقوله: (أي: **لَهُ**) أي: لصحة جمعه بالواو والنون (**شُرُوطٌ**) بعضها وجودي أي: بشرط شيء وبعضها عدمي أي: بشرط لاشيء (**فالشَّرطُ الأَوَّلُ**) وجودي وهو (**كَونُهُ مُذَكَّرًا يَعقِلُ لِمَا مَرَّ**) «و» (**الشَّرطُ الثَّاني**) مع ما عطف عليه كلها عدمي، وهو مع كونه مذكر عاقلًا

(أَنْ لَا يَكُونَ) ذلك الاسم الكائن صفة («أَفْعَلُ فَعْلَاءَ») أي: مذكرًا غير مستوٍ صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم إياها مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة «أَفْعَلَ»، والمؤنث على صيغة «فَعْلَاءَ» (مِثْلُ: «أَحْمَرَ، حَمْرَاءَ») للفرق بينه وبين أفعل

«أن لا يكون» (**ذَلِكَ الاسمُ الكَائِنُ صِفَةً**) «أفعل فعلاء» (**أي: مُذَكَّرًا**) يعني: أن لا يكون مذكرًا (**غَيرَ مُستَوٍ في صِيغَةِ الصِّفَةِ**)، وقوله: (**الكَائِنِ**) بالجر صفة جرت على غير من هي له للصفة؛ لكون فاعله مذكرًا وهو قوله: (**ذَلِكَ الاسم**) وقوله: (**إِيَّاهَا**) خبر لقوله: الكائن وراجع إلى الصفة، وقوله: (**مَعَ المُؤَنَّثِ**) ظرف: لمستوٍ، وهذه القيود كلها لمستو المنفي، لا أنها قيود للغير المستوي؛ لأن الصفة نوعان، أحدهما: أن تكون صيغة مذكرها مساوية لصيغة مؤنثها نحو: ضارب وضاربة، وإنما يوجد الفرق بينهما بالتاء وعدمها.

والثاني: أن تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها، بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة كأحمر المذكر الذي صيغة مؤنثه غير مساوية له، بل لها صيغة مستقلة وهي حمراء، وكذلك وزن فعلان غير مساوٍ لوزن مؤنثه، الذي هو فعلى فأراد المصنف أن يخصص صحة الجمعية بالواو والنون، بالنوع الأول وأراد الشارح أن يفسره على مراد المصنف.

وحاصل التفسير: أن لا تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرها غير مساوٍ في صيغة الصفة التي هي صيغة مؤنثها، بل الشرط أن تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرها مساويًا لمؤنثها في الصيغة التي كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا يكون، قوله: (**بَل يَكُونُ المُذَكَّرُ عَلَى صِيغَةِ أَفعَلَ وَالمُؤَنَّثِ عَلَى صِيغَةِ فَعلاءَ**) إضرابًا عن قوله: غير مستو، أي: لا يكون المذكر في أفعل فعلاء مساويًا، بل يكون المذكر فيه على صيغة أفعل والمؤنث على صيغة فعلاء، «مثل: أحمر حمراء» فإنه لا يصح أن يجمع أحمر بالواو والنون فلا يقال: في جمعه أحمرون لأن صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه، وقوله: (**للفَرقِ**) بيان لعلة كون هذا الشرط شرطا له، يعني: وإنما لا يصح أن يجمع؛ ليحصل الفرق (**بَينَهُ**) أي: بين وزن أفعل الذي لغير اسم التفضيل (**وَبَينَ أَفعَلَ**

التفضيل كـ«أَفْضَلُونَ»، ولم يعكس؛ لأن معنى الصفة في أفعل التفضيل كامل، لدلالته على الزيادة.

(وَ) الشرط الثالث: أن (لَا) يكون ذلك الاسم («فَعْلَانَ، فَعْلَى») أي: مذكرًا غير مستوٍ في تلك الصيغة مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة «فَعْلَان» والمؤنث على صيغة «فَعْلَى» (مِثْلُ: «سَكْرَانَ سَكْرَى») فإنه لا يقال فيه: «سَكْرَانُونَ» للفرق بينه وبين «فَعْلَان وفَعْلَانَة» كـ«نَدْمَانُونَ»، ولم يعكس؛ ....

التَّفضِيلِ) أي: وبين وزن أفعل الذي للتفضيل **(كأفضَلُونَ)** في جمع أفضل إذا كان للتفضيل فلا يجوز في جمع أحمر أحمرون؛ ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره، وقوله: **(وَلَم يُعكَس)** جواب للسؤال المقدر، فكأنه قيل: وإذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمي تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع أن هذا الفرق يحصل على عكس الأمر، بأنه لا يجوز الجمع في أفعل التفضيل وأن يجوز في مثل: أحمر، ولم لم يعكس فأجاب عنه: بأنه لم يعكس؛ **(لأنَّ مَعنَى الصِّفَةِ في أَفعَلَ التَّفضِيلِ كَامِلٌ لِدَلالَتِهِ)** أي: لا دلالة أفعل التفضيل **(عَلَى الزِّيادَةِ)** وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة إلى ما يدل عليه بلا زيادة فأعطي للكامل من الجمع تحقيقًا للمناسبة.

«و» **(الشَّرطُ الثَّالِثُ)** العدمي **(أَن)** «لا» **(يَكُونَ ذَلِكَ الاسمُ)** «فعلان فعلى» **(أي)** والشرط الثالث أن لا يكون **(مُذَكَّرًا غَيرَ مُستَوٍ في تِلكَ الصِّيغَةِ مَعَ المُؤَنَّثِ)** وزن فعلان ليس بمساوٍ، **(بَل يَكُونُ المُذَكَّرُ عَلَى صِيغَةِ فَعلانَ، وَالمُؤَنَّثُ عَلَى صِيغَةِ فَعلَى)** «مثل: سكران سكرى» **(فإنَّهُ لا يُقَالُ فيهِ: سَكرَانُونَ)** وإنما لم يصح ههنا **(للفَرقِ)** أي: لتحصيل الفرق ودفع الالتباس **(بَينَهُ)** أي: بين وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى **(وَبَينَ فَعلانَ فَعلانَة)** أي: وبين وزن فعلان الذي مؤنثه فعلانة بالتاء **(كنَدمَانُونَ)** فإن مؤنثه ندمانة بالتاء، فإنه كما أن وزن افعل من الأوزان المشتركة بين أفعل التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلانة، **(وَلَم يُعكَس)** أي: وإنما لم يعكس ولم يجعل

لأن «فَعْلَان، فَعْلَانَة» أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث؛ لأنه فيه بالتاء وعدمها.

(وَ) الشرط الرابع: أن (لَا) يكون الاسم المذكور مذكرًا (مُسْتَوِيًا فِيهِ) أي: في هذه الصفة بتأويل الوصف (مَعَ الْمُؤَنَّثِ ....

الحكم بالعكس ورجع عدم الصحة في الأول دون الثاني مع الفرق المقصود يحصل به أيضًا؛ (**لأنَّ فَعلانَ فَعلانَةَ أَصلٌ في الفَرقِ بَينَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ**) وإنما كان أصلًا؛ (**لأَنَّهُ فِيهِ بالتَّاءِ وَعَدَمِها**) هكذا وجدنا النسخ التي اطلعنا عليها في؛ لأن بغير الضمير، وفي بالتاء بالباء، وأظن أنه سهو من قلم الناسخ، وينبغي أن تكون النسخة الصحيحة هكذا؛ لأنه فيه أي: بالضمير المتصل المنصوب الراجع إلى الفرق فيكون المعنى؛ لأن الفرق فيه أي: في ندمانة بين مذكره ومؤنثه بالتاء وعدمها، أي: صيغة مذكره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الأصل في باب التذكير والتأنيث؛ لأن التاء أصل في علامة التأنيث وما هو مشتمل على الأصل فهو أصل فأعطي الكامل من الجمع للأصل بخلاف فعلان فعلى فإنه مشتمل على الألف التي ليست باطل في علامة التأنيث.

«و» (**الشَّرطُ الرَّابعُ**) العدمي (**أَن**) «لا» (**يَكُونَ الاسمُ المَذكُورُ مُذَكَّرًا**) «مستويًا فيه» (**أي: في هَذِهِ الصِّفَةِ**) وتذكير ضمير فيه إنما هو (**بِتَأويلِ الوَصفِ**) وإلا فيلزم التأنيث لكونه راجعًا إلى الصفة «مع المؤنث» ظرف لمستويًا أيضًا فيكون المعنى وأن لا يكون الاسم الذي هو الصفة مذكرًا مستويًا في تلك الصفة مع المؤنث، وقال الرضي: هذه العبارة أسخف من العبارة السابقة؛ لأن ضمير أن لا يكون عائد إلى الوصف المذكر فيكون المعنى وأن لا يكون الوصف المذكر المذكور مستويًا في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام فكيف يسوى الشيء في نفسه مع غيره، ولو قال: ولا مستويًا فيه المذكر مع المؤنث لكان حسنًا، ويكون المعنى: وأن لا تكون الصفة يستوي فيه المذكر مع المؤنث بأن يكون كلاهما على صيغة واحدة، وأجاب الهندي: بأن ضمير أن لا يكون عائد إلى المذكر لا إلى الوصف؛ فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة؛ فالشارح فسر العبارة

مِثْلُ: «جَرِيحِ وَصَبُورِ») يقال: «رَجُلٌ جَرِيحٌ وَصَبُورٌ»، و«امْرَأَةٌ جَرِيحٌ وصَبُورٌ»، فلا يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، فإنه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن أن يجمع جمعًا مخصوصًا بأحدهما، بل المناسب أن يجمع جمعًا يستويان فيه مثل: «جَرْحَى وصُبُرٍ».

(وَ) الشرط الخامس: أن (لا) يَكُونَ الاسم المذكور مذكرًا ....

على ما أجابه الهندي ولم يلتفت إلى شبهة الرضي، كذا في العصام، وقال بعضهم: فما ذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يندفع به الإشكال وأما ذكره الشارح بقوله: إن الشرط الرابع أن لا يكون الاسم المذكور أي الذي أريد جمعه مذكرًا مستويًا فيه، أي: في الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الإشكال؛ لأن الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشيء في نفسه مع غيره إلا أن يحمل على حذف المضاف، ويكون المعنى أن لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرًا يستوي ذلك المذكر مع المؤنث في تلك الصفة إلى الاسم.

اعلم أولًا أن وزن الفعيل إذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وأن وزن الفعول بالعكس، يعني: إذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه أيضًا فقوله: «مثل: جريح» مثال للأول فإنه بمعنى المجروح «وصبورٍ» مثال للثاني فإنه بمعنى الصابر (**يُقَالُ: رَجُلٌ جَرِيحٌ**) أي: مجروح (**وَصَبُورٌ**) أي: صابر هذا في المذكر (**وَامرَأَةٌ جَرِيحٌ**) أي: مجروحة (**وَصَبُورٌ**) أي: صابرة وهذا في المؤنث (**فلا يُجمَعُ**) أي: ذلك الاسم المستوي (**بالوَاوِ وَالنُّونِ**) بأن يكون جمعًا مذكرًا صحيحًا (**وَلَا بالألِفِ وَالتَّاءِ**) بأن يكون جمعًا مؤنثًا، يعني: لا يجمع بالجمع الصحيح أصلًا (**فإنَّهُ لَمَّا لَم يَختَصَّ بالمُذَكَّرِ وَلا بالمُؤَنَّثِ لَم يَحسُن أَن يُجمَعَ جَمعًا مَخصُوصًا بأَحَدِهِمَا**) أي: بالمذكر أو بالمؤنث فيكون نظير الخنثى المشكل الذي لم يحكم بذكورته ولا بأنوثته، (**بَل المُنَاسِبُ أَن يُجمَعَ جَمعًا يَستَويانِ**) أي: يستوي المذكر والمؤنث (**فِيهِ**) أي: في ذلك الجمع ولذا يستويان فيه هو وزن فعلى (**مِثلُ: جَرحَى وَصَبرَى**).

«و» (**الشَّرطُ الخَامِسُ**) العدمي (**أَن**) «**لا**» (**يَكُونَ الاسمُ المَذكُورُ مُذَكَّرًا**)

متلبسًا (بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مِثْلُ: «عَلَّامَةٍ») كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث، ولو حذفت التاء لزم اللبس.

(وَيُحْذَفُ نُونُهُ) أي: نون الجمع (بِالْإِضَافَةِ) كما مر في التثنية (وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: «سِنِينَ») بكسر السين، جمع «سَنَة» بفتحها (وَ«أَرَضِينَ») بفتح الراء، وقد جاء إسكانها، ....

وقوله: (مُلتَبِسًا) للإشارة إلى أن الباء في قوله: «بتاء التأنيث» للملابسة وذلك «مثل: علامةٍ» فإنه اسم ملابس بتاء التأنيث مع أنه مذكر فمثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال: علامتون، وقوله: (كَرَاهَةَ) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا الشرط، يعني: وإنما لا يصح جمعه لكراهة (اجتِمَاعِ صِيغَةِ جَمعِ المُذَكَّرِ وَتَاءِ التَّأنِيثِ) فإنه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم أن لا توجد فيه رائحة التأنيث، وقوله: (وَلَو حُذِفَت التّاءُ لَزِمَ اللَّبسُ) كالدليل للمقدمة الرافعة، يعني: إذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز أيضًا؛ لأنه لو حذف لزم اللبس فإنه لو حذف التاء فقيل: علامون لم يعرف أنه جمع فعال أو جمع فعالة، وقيل: هذا الشرط غير محتاج اليه؛ لأن اشتراط التذكير وعدم المساواة يعني: عنه فإن العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل: جريح وصبور، كذا في لعصام، وذكر بعضهم: أن وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان أن المراد بالتذكير أعم من المذكر معنى ولفظًا فنحو: جريح من المذكر لفظًا ومثل: علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل.

«ويحذف نونه» (أي: نُونُ الجَمعِ) «بالإضافة» (كَمَا مَرَّ في التَّثنِيَةِ) من علة حذفه وغيره من الأحكام، يعني: أنه يجب حذف نونه بالإضافة «وقد شذ» أي: خرج عن القياس «نحو: سنين» وإنما قيد الشارح بقوله: (بِكَسرِ السِّينِ جَمعُ سَنَةٍ بِفَتحِهَا) للتنبيه على أن هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة؛ لأنه لو كان جمع سلامة حقيقة لفتحت السين كما في مفرده «وأرضين» (بِفَتحِ الرَّاءِ) وقيد به أيضًا للتنبيه على أن هذا الجمع جمع على غير قياس أو حملًا على أرضات (وَقَد جَاءَ إِسكَانُهَا) أي: قد جاء في بعض اللغة إسكان الراء كمفرده وعلى التقديرين هو

جمع «أَرْض» بسكونها، وإنما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل، وعدم كونهما علمًا أو صفة.

وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت قاعدة كلية أخرجتها من الشذوذ، ....

(جَمعُ أَرضٍ بِسُكُونِهَا) أي: سكون الراء (وَإِنَّمَا حُكِمَ بِشُذُوذِهِمَا) أي: بشذوذ سنين وأرضين؛ (لانتِفَاءِ التَّذكِيرِ وَالعَقلِ) أي: لانتفاء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرًا وعاقلًا، وقوله: (وَعَدَم) بالجر عطف على الانتفاء أي: ولعدم (كَونِهِمَا) أي: كون هذين اللفظين (عَلَمًا أَو صِفَةً) وقال في حاشية العصام: أن شذوذ سنين من وجهين أحدهما أنه قد لا يحذف نونه بالإضافة نحو:

دعاني من نجدٍ فإن سنينه

وثانيهما: ظاهر وبهذا علم أنه لا يتجه أن حق بيان الشذوذ أن يقدم على بيان حذف النون؛ لأنه لا تعلق له إلا بما ذكر قبل حذف النون، ولا تعلق له بحذف النون انتهى.

وتمام البيت:

لقين بنا شيبًا وشيبننا مراد

فإن نون سنينه متعقب الإعراب، ولذا لم يحذف بالإضافة وهذا أيضًا مخالف لما في «اللباب» حيث قال فيه: وقد يجعل النون فيه متعقب الإعراب فأبقى في الإضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت، وفي قوله:

وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

فإن نون الأربعين متعقب الإعراب؛ ولذا جعلت مكسورة.

واعلم أن الحكم بشذوذهما إنما هو رأى الجمهور ومنهم المصنف (وَقَد أُدرِجَ) أي: أدخل (صَاحِبُ اللُّبَابِ) وهو اسم كتاب في النحو (بَعضَ هَذِهِ الأَسمَاءِ) وهو الأرضون والسنون والحرون والأوزون والثبون والقلون ونحوها من الجموع التي وقعت بالواو والنون (تَحتَ قَاعِدَةٍ كُلّيّةٍ أَخرَجَتهَا مِن الشُّذُوذِ

منها «سنين» وأمثاله، وأبقى بعضها على الشذوذ منها «أَرَضِين» وأمثاله، فمن أراد تفصيل ذلك فليرجع إليه.

مِنهَا) أي: من الجموع التي أخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ **(سِنِينَ وَأَمثَالُهُ)** من الثبون وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة **(وَأَبقَى)** أي: وأبقى صاحب «اللباب» **(بَعضَهَا)** أي: بعض تلك الجموع **(عَلَى الشُّذُوذِ)** لعدم اندراجها تحت القاعدة التي ذكرها **(مِنهَا)** أي: من الجموع التي أبقاها **(أَرَضِينَ)** جمع الأرض **(وَأَمثَالُهُ فَمَن أَرَادَ تَفصِيلَ ذَلِكَ فَليَرجِع إِلَيهِ)** اعلم أن عبارة «اللباب» هكذا والزيادة في نحو أرضين وأوزين عوض عن نقص الكلمة لفظًا كأرضون أو توهمًا كأوزون انتهى، وقيل في شرحه: إن المراد بنحو أرضين هو ما لم يكن مذكرًا علمًا عاقلًا، ويعني بقوله: كأرضون أن الواو والنون في أمثاله عوض عن التاء المحذوفة من أرض فإن أصله: أرضة بدليل أريضة أي: في تصغيره، ثم قال في الشرح: وكذا في سنون وثبون وقوله: أو توهمًا كأوزون فإن الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالإدغام، وإنما قال توهمًا؛ لأنه لا يجب أن يكون أصل أوز بالإدغام أوززٌ بفكه بتحريك الزاي الأولى حتى يكون نقصانه تحقيقًا لا توهما انتهى ما قال في «اللباب»، وما قال في شرحه.

وأقول: إن في قول الشارح العلامة في هذا النقل نوع مخالفة؛ لأن صاحب «اللباب» بعد ذكر تلك القاعدة أخرج كلا من الأرضين وأمثاله عن الشذوذ كما أخرج نحو السنين فلا فرق في دخول الأرضين والسنين تحت تلك القاعدة؛ فحينئذٍ يكون بين قوله: أخرجها من الشذوذ منها سنين وأبقى بعضها على الشذوذ منها أرضين وأمثاله وبين نقله وإحالته على المراجعة نوع مخالفة، ولو قال: وأبقى بعضها على الشذوذ منها قلون وحرون مما لم يكن في أصله تاء لكان النقل صحيحًا موافقًا للمنقول والله أعلم.

ولله در صاحب «الوافية» حيث قال: إن قول المصنف: وقد شذ الخ جواب عن سؤال مقدر وكأنه قيل في صورة النقض لقوله: وشرطه كونه مذكرًا عاقلًا أن هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والأرضين في جمع أرض والأوزون

(الْمُؤَنَّثُ) أي: الجمع الصحيح المؤنث (مَا لَحِقَ) أي: جمع لحق (آخِرَهُ) أي: آخر مفرده (أَلِفٌ وَتَاءٌ).

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط الجمع الصحيح المؤنث (إِنْ كَانَ) مفرده (صِفَةً، وَلَهُ) أي: ولذلك المفرد (مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ) أي: مذكر ذلك المفرد (جُمِعَ ....

والحرون والقلون والشبون، مع انتفاء الشروط المذكورة، فأجاب عنه بقوله: وقد شذ نحو: سنين، ثم قال: وقد تكلف قوم في توجيهها أو محلها أن الواو والياء والنون فيها ليست للإعراب، بل هي عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما في أرض أو عن الإعلال والإدغام كما في سنة وحرة وهو غاية السماجة، انتهى ملخصًا، ولا يخفى أن هذا موافق لما في «اللباب».

فقوله: «المؤنث» بالرفع معطوف على قوله: فالمذكر الصحيح، وهو شروع في مباحث النوع الثاني من الجمع المصحح وفسره الشارح بقوله: (**أي: الجَمعُ الصَّحِيحُ المُؤَنَّثُ**) للإشارة إلى أن قوله: المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه، وقوله: «ما لحق» شروع في تعريفه، وقوله: (**أي: جَمعٌ لَحِقَ**) إشارة إلى أن الموصوف عبارة عن الجمع، وإنما فسره ههنا ولم يفسره تعريف المذكر المصحح للاهتمام به لبعد المسافة ههنا بخلاف الأول «آخره» (**أي: آخِرَ مُفرَدِهِ**) أي: مفرد ذلك الجمع «ألفٌ وتاءٌ، وشرطه» (**أي: شَرطُ الجَمعِ الصَّحِيحِ المُؤَنَّثِ**) يعني: أن لصحة الجمع بالألف والتاء أيضًا شروطًا متنوعة بحسب مفرده، إما صفة وإما اسم، فإن كان صفة فإما صفة لها مذكر، وإما صفة ليس لها مذكر؛ فحينئذٍ «إن كان» فقوله: كان من الأفعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع إلى المفرد، وفسره الشارح بقوله: (**مُفرَدُهُ**) وقوله: «صفةً» بالنصب على أنه خبره، والواو في قوله: «وله» حالية، وله خبر مقدم (**أَي: لِذَلِكَ المُفرَدِ**) وقوله: «مذكرٌ» مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان، يعني: إن كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر «فأن يكون» أي: فشرطه أن يكون «مذكره» (**أي: مُذَكَّرُ ذَلِكَ المُفرَدِ**) وقوله «جمع» ماضٍ مجهول ونائب فاعله تحته راجع إلى ذلك المذكر، والجملة خبر: أن يكون، إن كان كذلك فشرطه أي يكون ذلك المذكر

بِالْوَاوِ وَالنُّونِ) لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أي: لمفرده (مُذَكَّرٌ) جمع بالواو والنون (فَأَنْ لَا يَكُونَ) أي: فشرط صحة جمعيته أن لا يكون مُجَرَّدًا عن تاء التأنيث (كَـ«حَائِضٍ»)؛ ....

مما يجمع «بالواو والنون» بأن استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكر الصحيح، وحينئذٍ لم يجز جمع مثل: صحراء وسكرى، وفعيل بمعنى المفعول، وفعول بمعنى الفاعل، ومفعال بمعنى المفعيل، هذا الامتناع مذكره بالواو والنون.

وإنما اشترط هذا (لِئَلَّا يَلزَمَ) أي: لكراهة أن يلزم (مَزِيَّةَ الفَرعِ) وهو المؤنث (عَلَى الأَصلِ) وهو المذكر؛ لأنه لو لم يجمع مذكره بالواو وجمع كجمع التكسير كفعلاء أفعل مثل: حمراء أحمر، وفعلى فعلان كعطشان عطشان، وجمع مؤنثه بالألف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الأصل، حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكره به، وقوله: «وإن لم يكن» معطوف على قوله: إن كان، يعني: إن لم يكن «له» (أي: لمُفرَدِهِ) يعني: للمفرد الذي هو صفة وليس له «مذكرٌ»، وقوله: (جُمِعَ بالوَاوِ وَالنُّونِ) إشارة إلى أن النفي في قوله: لم يكن عائد إلى القيد الأخير، يعني: إن لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والنون، كما في حمراء وعطشى، وقال العصام: لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده، بل المراد أنه إن لم يكن لمفرده مذكر أصلا؛ لأن ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله: فإن يكون مذكره جمع بالواو والنون انتهى، ولعل الشارح أراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفي والإثبات مع أنه لا تنافي في مثل هذا؛ إذ يراد به نفي القيد والمقيد معًا «فأن لا يكون» وقوله: (أي: فَشَرطُ صِحَّةِ جَمعِيَّتِهِ) تفسير، وفيه إشارة إلى أن قوله: أن لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية، يعني: إن لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيته شيء عدمي، وهو (أَن لا يَكُونَ) ذلك المفرد (مُجَرَّدًا عَن تَاءِ التَّأنِيثِ) «كحائضٍ» فإنه لعدم إطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردًا عن تاء التأنيث لا يجوز أن يقال في جمعه: حائضات، وكذا

لأنه يقال في جمع حائضه: «حائضات»، فلو قيل في جمع حائض أيضًا: «حائضات» لزم الالتباس.

(وَإِلَّا) عطف على قوله: «إن كان صفة»، أي: وإن لم يكن المؤنث صفة، بل كان اسمًا ....

الطامث فلا يقال في جمعه: طامثات، بل يقال فيه: حوائض وطوامث لا غير، فإن الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض والطمث في الجملة، فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة ما لا تختص بزمان دون زمان، والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو: الآن أو غدًا، بخلاف حائضة بالتاء؛ (**لأَنَّهُ يُقَالُ في جَمعِ حَائِضَةٍ حَائِضَاتٍ**) وكذلك في جمع الطامثة طامثات فإنهما إذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث، كذا في شرح «اللب»؛ فيكون مشابهًا للفعل في اللفظ والمعنى؛ لأنه بمعنى الحدوث كالفعل فألحق به علامة جمع المؤنث، (**فَلَو قِيلَ في جَمعِ حَائِضٍ أَيضًا**) يعني: الذي بغير التاء (**حَائِضَاتٌ لَزمَ الالتِبَاسُ**) أي: التباس الصفة التي لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من أنه إذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض؛ لنقصان مشابهة للفعل وإذا اعتبر فيها الحدوث يقال: حائضة لكمال مشابهتها الفعل ويجمع على حائضات، والحاصل: أنه إذا قيل في جمعه: حائضات فهو جمع الحائضة لا جمع الحائض، وإذا قيل: حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة.

ثم شرع في بيان النوع الذي يصح فيه أن يجمع بالتاء والألف بلا شرط شيء فقال: «وإلا» (**عَطفٌ**) أي: قوله: وإلا معطوف (**عَلَى قَولِهِ: إن كَانَ صِفَةً**) وإنما أشار الشارح إليه لدفع توهم أنه معطوف على قريبه الذي هو قوله: وإن لم يكن؛ لأنه لا يجوز أن يعطف عليه؛ لأن قوله: وإن لم يكن من أقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها، وقوله: (**أي: وَإِن لَم يَكُن المُؤَنَّثُ صِفَةً**) إشارة إلى أن لفظ: إلا مركب من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة، وقوله: (**بَل كَانَ اسمًا**) إضراب عنه، أي: إن كان مفرده اسمًا مقابلًا للصفة،

(جُمِعَ) هذا الجمع (مُطْلَقًا) أي: من غير اعتبار الشرط، مثل: «طَلَحَاتٍ وَزَيْنَبَاتٍ» في جمع «طَلْحَةٍ وزَيْنَبَ».

وفي شرح الرضي: أن هذا الإطلاق ليس بسديد؛ لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدرة كـ«نَارٍ وشَمْسٍ» ونحوهما من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموع كـ«السَّمَاوَاتِ والكَائِنَاتِ»، وذلك لخفاء هذا التأنيث؛ لأنه ليس بحقيقي، ....

وقوله: «جمع» على صيغة المجهول جواب إن في إلا ونائب فاعله تحته إما راجع إلى مصدره، كما قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: 54] أو راجع إلى المفرد وتفسير الشارح له بقوله: (**هَذَا الجَمع**) يحتمل هذين الأمرين أما الأول فظاهر وأما الثاني فبحذف المضاف أي: مفرد هذا الجمع، وقوله: «مطلقًا» مفعول مطلق مجازي أي: جمع جمعًا مطلقًا، وقوله: (**أي: مِن غَيرِ اِعتِبَارِ الشَّرطِ**) تفسير لـ: مطلقًا، يعني: أن صحة جمعية هذا النوع بالألف والتاء ليست بمشروطة بشروط مذكورة من اشتراط أن يكون له مذكر، وأن لا يكون مجردًا وذلك الجمع (**مِثلُ: طَلحَاتٍ وَزَينَباتٍ في جَمعِ طَلحَةَ**) أي: الذي تأنيثه لفظي (**وَ**) في جمع (**زَينَبَ**) أي: الذي تأنيثه معنوي.

ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضي للمصنف في قوله: مطلقًا، فقال: (**وَفِي شَرحِ الرَّضِي: أَنَّ هَذَا الإطلَاقَ**) أي: قوله مطلقًا (**لَيسَ بِسَدِيدٍ**) لأنه مشروط بكونه مسموعًا من العرب بقرينة تخلف الصحة في بعض المواد؛ (**لأنَّ الأسمَاءَ المُؤَنَّثَةَ بِتَاءٍ مُقَدَّرَةٍ**) يعني: المؤنثات السماعية (**كَنَارٍ وَشَمسٍ وَنَحوِهِمَا مِن الأَسمَاءِ الَّتِي تَأنِيثُهُمَا غَيرُ حَقِيقيٍّ لا يَطَّرِدُ فِيهَا**) أي: في تلك الأسماء المؤنثة الغير الحقيقية (**الجَمعُ بالألفِ والتّاءِ**) فلا يقال: نارات وشمسات، (**بَل هُوَ**) أي: الجمع بالألف والتاء (**فِيهَا**) أي: في تلك الأسماء (**مَسمُوعٌ**) أي: مقصور على السماع (**كالسَّمَاوَاتِ**) في جمع السماء (**وَالكَائِنَاتِ**) في جمع الكائن (**وَذَلِكَ**) أي: ووجهه كونه مقصورًا على السماع ثابت (**لِخَفَاءِ هَذَا التَّأنِيثِ**) وإنما خفي تأنيثها؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن هذا التأنيث (**لَيسَ بِحَقِيقِيٍّ**) بأن يكون من

ولا ظاهر العلامة.

الحيوانات التي بإزائها مؤنث، بل تأنيثها حكمي يعرف باستعمالها مؤنثًا وقوله: (**وَلا ظَاهِرَ العَلامَةِ**) كعزة وسلمى بالنصب عطف على خبر ليس، يعني: تأنيثها ليس ظاهرًا علامتها فيه كما في طلحة، قوله: ولا ظاهر العلامة إلى ههنا كلام الرضي، إلا أنه وقع فيه بدل قوله: كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب وعين، ووقع أيضًا فيه بعد قوله: والكاسات والشمالات في الرياح، فحاصل مراد الرضي النقض لكلام المصنف، يعني: أن قوله: مطلقًا ليس بصحيح، ويمكن أن يجاب عن هذا النقض بأن يقال: إنه يحتمل أن يكون مراده بالمطلق هو المطلق الإضافي، أعني: بالنسبة إلى الشروط المذكورة، يعني: أنها جمع مطلقًا من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة في الصفة؛ فلا ينافي أن يكون له شرط آخر من كونه سماعيا أو غيره، ولو قال: من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة؛ لخلص من الاعتراض، والله أعلم.

* * *

[جمع التكسير]

(جَمْعُ التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ) أي: جمع تغير (بِنَاءُ وَاحِدِهِ) من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه ـ كما هو المتبادر ـ ....

[جمع التكسير]

ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الأول من المجموع ومن مسائله شرع في تعريف النوع الثاني منه فقال: «جمع التكسير» أي: تعريف الجمع المكسر الذي يقال له: جمع التكسير أيضًا، وهو النوع الثاني من المجموع «ما تغير» والنسخة التي اختارها الشارح بياء مضمومة أن يكون مجهول المضارع من غير بغير، والنسخة التي اختارها صاحب «المعرب» بفتح التاء على أنه ماضٍ معلوم من: تغير يتغير وفسره الشارح بقوله: (أي: جَمعٌ تَغَيَّرَ) للإشارة إلى أن لفظ: ما موصوف، وتغير صفة؛ فعلى النسخة التي اختارها الشارح يكون قوله: «بناء واحده» مرفوعًا على أنه نائب فاعل تغير، وعلى النسخة الأخرى يكون فاعلًا له، وقيد الشارح بقوله: (مِن حَيثُ نَفسِهِ وَأُمُورِهِ الدَّاخِلَةِ فِيهِ) ليكون إشارة إلى دفع ما ذكره الرضي من أن جمع السلامة بالواو والنون، وكذا بالألف والتاء تغير بناء واحده أيضًا بسبب الزيادتين؛ لأنك بنيت بهما بناء مستأنفًا فالمفرد صار كلمة أخرى بذلك كما أن الثمانية إذا ضمت إليها اثنين صارت عشرة، ويكون المجموع الثاني غير المجموع الأول وهذا هو التغيير فقد تغير أيضًا في جمع السلامة بناء الواحد، ولهذا قال: في حد الجمع بتغيير ما انتهى فأراد الشارح أن يدفع هذا بأن مراد المصنف بالتغير المذكور في تعريف جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع؛ لأن مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه، يعني: من حيث الأمور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات، بأن يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحيثية معتبر في التعريفات، وقوله: (كَمَا هُوَ المُتَبَادَرُ) إشارة

فلا ينتقض بجمع السلامة، لتغير بناء واحده بلحوق الحروف والخارجة الزائدة به. وأيضًا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية، فلا ينتقض أيضًا بمثل: «مُصْطَفونَ»، فإن تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية، وأما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقًا فهو أعم من أن يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث

إلى قرينة قيد الحيثية، يعني: أن المتبادر من لفظ التغير أن يجعل الشيء الثاني غير الأول وذلك لا يحصل إلا بتغير نفس المفرد وبتغير حروفه؛ (**فَلا يَنتَقِضُ**) أي: فإذا أريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعًا (**بِجَمعِ السَّلامَةِ**) أي: بدخول جمع السلامة فإنه حينئذ لا يدخل فيه؛ لأن تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده، بل تغير (**لِتَغَيُّرِ بِنَاءِ وَاحِدِهِ بِلُحُوقِ الحُرُوفِ وَالخَارِجَةِ الزَّائِدَةِ**) وقوله: (**بِهِ**) متعلق باللحوق أي: بلحوقها بذلك الواحد.

ثم إنه لما توهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذي حصل تغير واحده بحذف آخره أراد أن يدفعه أيضًا بقوله: (**وَأَيضًا المُتَبَادَرُ**) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض أيضًا بما غير بناء واحده بعد الجمعية؛ لأن المتبادر (**مِن تَغَيُّرِهِ**) أي: من تغير واحده ليس التغير الذي عرض عليه بعد حصول الجمعية، بل المتبادر منه (**تَغَيُّرٌ يَكُونُ لِحُصُولِ الجَمعِيَّةِ**) أي: بسبب حصول الجمعية أو مع حصول الجمعية (**فَلَا يَنتَقِضُ**) أي: تعريف جمع التكسير (**أَيضًا**) أي: كما لا ينتقض جمع السلامة معنا (**بِمِثلِ: مُصطَفونَ**) من الجموع السالمة التي يكون آخر مفردها بالألف المقصورة أو بالياء المكسور ما قبلها كقاضون (**فَإِن تَغَيَّرَ الوَاحِدُ فِيهِ**) أي: في مثله (**يَلزَمُ**) أي: بحكم قاعدة التصريف (**بَعدَ حُصُولِ الجَمعِيَّةِ**) أي: بعد ألحاق الزائدتين لا قبله.

ثم إنه لما توهم منه أنه إن كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذي هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع أراد الشارح دفعه فقال: (**وَأمَّا التَّغَيُّرُ المَذكُورُ في تَعرِيفِ الجَمعِ**) حال كونه (**مُطلقًا**) أي: سواء كان سالمًا أو مكسرًا (**فَهُوَ**) أي: فهذا التغير (**أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ مِن حَيثُ ذَاتُ الوَاحِدِ**) كما كان في جمع التكسير (**وَمِن حَيثُ**

الأمور الخارجة الزائدة كما يدل عليه «ما» الإبهامية المفيدة للعموم في قوله: «بتغير ما»، سواء كان ذلك التغير حقيقيًا (كـ«رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ») أو اعتباريًا كـ«فُلْكٍ» كما مر.

الأُمُورُ الخَارِجَةُ الزَّائِدَةُ) كما كان في جمع السلامة، وقوله: (**كَمَا يَدُلُّ عَلَيهِ مَا الإبهَامِيَّةُ**) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر في تعريف مطلق الجمع، يعني: يدل على إرادة المعنى الأعم إيراد كلمة ما المنسوبة إلى الإبهام (**المُفِيدَةُ**) أي: تفيد تلك الإبهامية (**للعُمُومِ، في قَولِهِ**) أي: في قول المصنف (**بِتَغَيُّرٍ مَا**) أي: حيث وصف التغيير بما؛ فالوصف بالتغيير ههنا وتركه في تعريف جمع التكسير يدل على أن المراد بالأول غير المراد بالثاني، وقوله: (**سَوَاءٌ كَانَ**) إشارة إلى تصرف آخر في التعريف؛ لأنه لما حمل التغير ههنا على المتبادر، وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتباري كالفلك مع أن أمثاله داخلة في جمع التكسير؛ فيقتضي أن ينتقض التعريف جمعًا فاضطر إلى إخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك؛ فأشار إليه بقوله: سواء، أي: المراد من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر، بلى أعم منه يعني: سواء كان (**ذَلِكَ التَّغَيُّرُ حَقِيقِيًّا**) «كرجالٍ وأفراسٍ»؛ لأن الواحد في الأول مغير حقيقة بكسر رائه وإدخال الألف بين الجيم واللام وفي الثاني بإدخال الهمزة في أوله وإسكان الفاء وإدخال ألف بين الراء والسين (**أَو إعتِبَارِيًّا**) أي: أو كان ذلك التغيير اعتباريا بلا تغير في بناء واحده (**كَفُلكٍ، كمَا مَرَّ**) من أنه داخل في مطلق الجمع، ولما يصدق عليه تعريف النون الأول أن يكون داخلًا في النون الثاني، وإنما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة إلى منع الجمع السالم، ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة إلى إدخال اعتباري؛ لأن القاعدة أن اللفظ إذا أطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه إلا لوقوع ضرورة تقتضي حمله على غير المتبادر، فههنا لما لم تكن داعية إلى إخراجه عن المتبادر أعني: بالنسبة إلى اعتبار أموره اللاحقة أبقى على أصله المتبادر، ولما اضطر إلى حمله عليه وإخراجه عنه في الثاني أعني: بالنسبة إلى

....

التغير الاعتباري؛ ليدخل فيه نحو فلك أخرج عن معناه المتبادر، كذا في العصام، ثم قال بعد دفع هذا الإشكال: بقي أن تغير نحو أفراس أيضًا باعتبار اللاحقة من زيادة الألفين وسكون الفاء دفعه بقوله: إلا أن يقال: لا ينكر في أفراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الأمور الداخلة، حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفًا ثانيًا بعد أن كان أولًا والفصل بين الراء والسين بعد أن كان متصلًا به، وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الأمور الداخلة، وهو المعتبر في تعريفه، يعني: بخلاف تعريف المصحح؛ فإن التغير لم يعتبر في تعريفه، ثم قال: والأوجه أن يقال: المراد بالتغير هو التغير بغير إلحاق الواو والنون والياء والألف والتاء، يعني: أن الأوجه اعتبار التغير في التعريفين وإرادته في الثاني غير ما أريد في الأول بقرينة المقابلة فمال التعريف الأول ما غير بإلحاق الزوائد المخصوصة، ومآل الثاني ما غير بغير الإلحاق المذكور، ثم قال: لا حاجة إلى التكلف في آخر الجمع السالم؛ لأن الجمع السالم يتغير مفرده بتغير آخره لا بتغير صيغته؛ لأن ما يطرأ على الآخر لا يغير الصيغة، فقوله: ما تغير بناؤه، أي: صيغته لإخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وإن تغير بتغير آخره، انتهى ملخصًا.

* * *

[جمع القلة والكثرة]

(جَمْعُ الْقِلَّةِ) وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما («أَفْعُلٌ») أي: جمع يكون على وزن «أفعل» كـ«أَفْلُسٍ» جمع فَلْسٍ (وَ«أَفْعَالٌ») أي: جمع يكون على وزن «أَفْعَال» كـ«أَفْرَاس» جمع فَرَسٍ، وعلى هذا القياس معنى البواقي.

(وَ«أَفْعِلَةٌ») كـ«أَرْغِفَةٍ» جمع رَغِيفٍ (و«فِعْلَةٌ») كـ«غِلْمَةٍ» جمع غلام.

(وَ) الجمع (الصَّحِيحُ) مذكرًا كان كـ «مسلمين»، أو مؤنثًا كـ«مسلمات».

[جمع القلة والكثرة]

ثم شرع المصنف في تقسيم آخر المطلق الجمع وهو تقسيمه إلى جمع القلة وجمع الكثرة؛ فقال: «جمع القلة» وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله: أفعل إلى قوله: والصحيح هو الصحيح من الإعراب الصحيح، ولما كانت القلة والكثرة من الأسماء النسبية أشار الشارح إلى ما هو المراد منه عند استعمال أرباب الكلام فقال: (**وَهُوَ**) أي: جمع القلة (**مَا**) أي: جمع (**يُطلَقُ عَلَى ثَلاثَةٍ**) وهو أقله (**وَعَشرَةٍ**) وهو منتهاه (**وَمَا بَينَهُمَا**) أي: ويطلق على الأعداد التي بين الثلاثة والعشرة، وهو أربعة أوزان، أحدها: «أفعلٌ» بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين، وقوله: (**أي: جَمعٌ يَكُونُ عَلَى وَزنِ أفعلٍ**) إشارة إلى أن أفعل خبر للمبتدأ الذي هو جمع وفسر به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر؛ لأنه لو لم يكن كذلك، بل أريد به الوزن لم يصح الحمل عليه للمغايرة، وهو (**كَأَفلُسٍ جَمعُ فِلسٍ**) «وأفعالٌ» (**أي: جَمعٌ يَكُونُ عَلَى وَزنِ أَفعَالٍ**) بفتح الهمزة (**كَأَفرَاسٍ جَمعُ فَرَسٍ، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ**) أي: التقدير فيه، يعني: قوله جمع يكون على الوزن الفلاني (**مَعنَى البَوَاقِي**) من الوزنين الأولين يعني: يقدر في قوله: «وأفعلةٌ» أي: جمع يكون على وزن أفعلة يعني: بكسر العين (**كَأَرغِفَةٍ جَمعُ رَغِيفٍ**) «وفعلةٌ» بكسر الفاء وسكون العين وبفتح اللام (**كَغِلمَةٍ جَمعُ غُلامٍ**) وقوله: «و» (**الجَمعُ**) «الصحيح» عطف على ما قبله أيضًا أي: وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (**مُذَكَّرًا كَانَ**) ذلك الصحيح (**كَمُسلِمِينَ أَو مُؤَنَّثًا كَمُسلِمَاتٍ،**

وفي شرح الرضي: أن الظاهر أنهما أي: جمعَي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصحان لهما.

(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) المذكور من الأوزان والجمع الصحيح (جَمْعُ كَثْرَةٍ) يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له. وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر،

وَفي شَرحِ الرَّضِي: أَنَّ الظَّاهِرَ أي: الراجع (**أَنَّهُمَا أي: جمعي السلامة لِمُطلَقِ الجَمعِ مِن غَيرِ نَظَرٍ إِلَى القِلَّةِ وَالكَثرَةِ؛ فَيَصِحَّانِ**) أي: جمعا السلامة (**لَهُمَا**) أي: للقلة والكثرة، يعني: أن الظاهر أن جمعي السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، وإذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة، «وما عدا ذلك» وهو مبتدأ وخبره قوله: جمع كثرة، أي: الجمع الذي عدا وتجاوز ذلك (**المَذكُورُ مِن الأَوزَانِ**) أي: الأربعة المذكورة (**وَالجَمعِ الصَّحِيحِ**) أي: وما عدا الجمع الصحيح «جمع كثرةٍ» (**يُطلَقُ عَلَى مَا**) أي: العدد الذي (**فَوقَ العَشرَةِ إِلَى مَا لا نِهَايَةَ لَهُ**) فيرتقي جمع الكثرة ثلاثة وعشرين وزنًا: فعل كحمر، وفعلان بضم الفاء كغفران جمع غفير، وبكسرها كغلمان جمع غلام، وفعلى كجرحى بفتح الفاء، وفعل بكسر الفاء وفتح العين كفرق جمع فرقه، وفعال بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع الصائم، وأفعلاء كأولياء جمع الولي، وفعل بضم الفاء وتشديد العين كحيض، وفواعل كصواحب، وفعلى بضم الفاء كحبلى، وفعال بكسر الفاء كرجال، وفعل بضم الفاء وفتح العين كغرف، وفعلة بالفتحات كبررة، وفعائل كترائب، وفعلة بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة، وفعالى بفتح الفاء كيتامى، وفعلة بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عنبة جمع القرط، وفعيل: كعبيد جمع العبد، وفعول بضم الفاء كوجوه، وفعلاء بضم الفاء وفتح العين كالظرفاء، وفعال بكسر الفاء كضرار، وفعالي كمعاني، وفعالى بضم الفاء كأسارى.

ولما جاز استعمال أحدهما مكان الآخر في السعة أشار إليه الشارح بقوله: (**وَقَد يُستَعَارُ أَحَدُهُمَا**) أي: كل واحد من القلة والكثرة (**للآخَرِ**) لا في الضرورة، بل (**مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ الآخَرِ**) يعني: يستعمل اللفظ الموضوع للقلة في الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل أيضًا اللفظ الموضوع للكثرة

كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ مع وجود «أَقْرَاءٍ».

في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة، (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾) [البقرة: 228] فإن القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل في القلة (مَعَ وُجُودِ أَقْرَاءٍ) أي: مع وجود لفظ موضوع للقلة، وهو لفظ أقراء وفي الصحيح القرء بالفتح وجمعه أقراء كأفراخ وقروء كفلوس وأقرء كأفلس، ونقل العصام عن الرضي أن هذه الأوزان للقلة إذا جاء للمفرد وزن كثرة، وأما إذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ماعدا الستة للكثرة إذا لم ينحصر فيه الجمع وإلا فهو مشترك كأجادل ومصانع انتهى ما نقله، وقال بعضهم: إن الفرق بين المجموع بالقلة والكثرة إنما هو عند كونها منكرة، أما إذا كانت معرفة باللام فهي مشتركة بينهما غير مختصة بأحدهما وكذا إذا كانت مضافة إلى المعرفة، وقال العلامة التفتازاني في «التلويح»: اعلم أنهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكسرة انتهى، فدل كلامه بظاهره على أن التفرقة بينهما إنما هي في جانب الزيادة بمعنى أن جمع القلة يختص بالعشرة فما دونها، وجمع الكسرة غير مختص بما فوق العشرة، ثم قال: وهذا أوفق الاستعمالات وإن صرح بخلافه كثير من الثقات، وأقول: فلعل مراد العلامة من ما ذكره في «التلويح» من عدم التفرقة أنه مسلك الأصوليين وما ذكره بعض التفرقة هو مسلك أهل اللغة؛ فلا منافاة بينهما، والله أعلم.

* * *

[المصدر]

(الْمَصْدَرُ: اسْمُ الْحَدَثِ) يعني: بالحدث معنى قائمًا بغيره، سواء صدر عنه كـ«الضرب والمشي»، أو لم يصدر عنه كـ«الطول والقصر» (الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ).

[المصدر]

ثم شرع المصنف في بيان مسائل المصدر من أقسام الاسم «المصدر» وهو اللغة: إما مصدر ميمي بمعنى الصدور أو اسم مكان وفي الاصطلاح: «اسم الحدث» وإضافة الاسم إلى الحدث من قبيل إضافة الدال إلى المدلول أي: اسم يدل على الحدث، أي: الفعل إما دلالة مطابقة كالضرب الخالي عن قصد النوع والعدد أو تضمنًا كالجلسة والجلسة فإنهما مركبان من الحدث ومن النوع أو العدد، ولما كان المتبادر من ذكر الحدث أن يختص بما هو صادر عن الفاعل أراد الشارح أن يبين أن المراد به ما هو أعم فقال: (**يَعنِي**) أي: المصنف (**بالحَدَثِ**) أي: المذكور في تعريف المصدر (**مَعنَى قَائِمًا بِغَيرِهِ**) أي: بفاعله (**سَوَاءٌ صدَرَ**) ذلك المعنى (**عَنهُ**) أي: عن ذلك الغير (**كالضَّربِ وَالمَشي**) فإنهما صادران عن الضارب والماشي، (**أَو لَم يَصدُر عَنهُ كالطُّولِ وَالقِصَرِ**) فإنه إذا قيل: طال زيدًا وقصر فإنه بمعنى أن الطول أو القصر قائمًا به لا بمعنى أنهما صدرا عنه؛ إذ ليس الألوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثًا؛ إذ السواد بمعنى: سياهي ليس بحدث بل بمعنى: سياه بودن، فهو المعنى القائم بغيره من حيث إنه قائم، كذا في العصام، وكذا المراد من قوله: هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين، بل المراد به هو الأمر المعنوي سواء كان من مقولة الفعل كالكسر أو من مقولة الانفعال كالانكسار.

ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذي يقع مفعولًا مطلقًا لا المصدر الذي هو مأخذ الاشتقاق مع أن قوله: اسم الحدث شامل له أراد أن يحترز عن المعنى الثاني فقال: «الجاري على الفعل» يعني: أن المراد بالحدث

والمراد بجريانه على الفعل: أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدًا له، أو بيانًا لنوعه، أو عدده مثل: «جَلَسْتُ جُلُوسًا، وجَلْسَةً وَجِلْسَةً»، فمثل: «القادرية والعالمية»، ....

في تعريف المصدر هو الحدث الذي يجرى على الفعل لا الحدث المطلق، ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله: (وَالمُرَادُ بِجَرَيَانِهِ عَلَى الفِعلِ أَن يَقَعَ) للإشارة إلى أن المراد بجريان الحدث على الفعل أن يقع الحدث (بَعدَ اِشتِقَاقِ الفِعلِ مِنهُ تَأكِيدًا لَهُ) أي: لذلك الفعل (أَو بَيَانًا لِنَوعِهِ أَو عَدَدِهِ) أي: لنوع الفعل أو عدده (مِثلُ: جَلَستُ جُلُوسًا) وهذا التأكيد (وَجَلسَةً) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس (وَجِلسَةً) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس.

اعلم أن الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعانٍ، منها: جريان الشيء على ما يقوم ذلك الشيء به مبتدأ أو موصوفًا أو ذا حال أو متبوعًا، فيقال: إن الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذي الحال والصفة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه، ومنه قولهم: صفة جرت على من هي له أو على غير من هي له، ومنها: جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى: موازنته إياه في حركته وسكناته فيقال: الناصر مثلًا جارٍ على ينصر أي: موازن له، ومنها: جريان المصدر على الفعل أي: أن يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيدًا له أو بيانا لنوعه أو عدده، ولما كان المراد هنا هو المعنى الآخر فسره به ومما يجب أن يعلم أيضًا أن كلا من هذه المعاني مشهور عندهم في مقامه؛ فلا تلزم الغرابة والإبهام في التعريف، وإنما يلزم لو لم يكن مشهورًا في واحد منها، كذا في العصام.

ولما اعتبر في هذا الجريان أمران، أحدهما: أن يشتق منه الفعل، والثاني: أن يقع بيانًا خرج عنه المصدر الذي لم يوجد فيه أحد الأمرين المعتبرين أو كلاهما فأشار إليه الشارح بقوله: (فَمِثلُ: القَادِرِيَّةِ وَالعَالِمِيَّةِ) أي: مما يوجد في آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر، وهذان المقالان مثال للاسم الذي يوجد فيه كلا الأمرين المعتبرين؛ لأن القادرية وأمثاله مما يكون مصدرًا

ومثل: «وَيْلًا لَهُ وَوَيْحًا لَهُ» مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرًا، وإن كان الأخيران مفعولًا مطلقًا.

بالياء لا يشتق منه الأفعال؛ لكون أصله اسم فاعل ولا يقع مفعولًا مطلقًا، وقوله: (وَمِثلُ: وَيلًا لَهُ وَوَيحًا لَهُ) معطوف على قوله: فمثل القادرية، أي: من المصادر التي لم يوجد لها فعل يشتق منه بأن يقال: واح ويح أو وال يويل، وقوله: (مِمَّا لَم يُشتَقَّ الفِعلُ مِنهُ) بيان لكل من الأمثلة الأربعة؛ لأنها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل منها، فقوله: فمثل القادرية مبتدأ، وقوله: (لا يَكُونُ مَصدَرًا) خبره أي: فمثل هذه الأربعة من النوعين لا يكون مصدرًا في اصطلاح النوعين؛ لانعدام الأمرين في النوع الأول والانعدام عدم الاشتقاق في الثاني وإليه أشار بقوله: (وَإِن كَانَ الأَخِيرَانِ) أي: ولو كان مثل ويلًا له ويحًا له بالنصب (مَفعُولًا مُطلَقًا) يعني: وإن وجد فيهما الأمر الثاني من الأمرين المعتبرين لكن لما يوجد فيهما الأمر الأول الذي هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين؛ لعدم صدق الجريان المعتبر عليها، واعترض عليه العصام بأنه إن أراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولًا مطلقًا؛ فلا يختص هذا الجواز بل يجوز بهذين المثالين في مثل العالمية أيضًا؛ لأن شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل أي: على حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر، وإن أراد وجوب وقوع نحو: الويل مفعولًا مطلقًا، فيرده قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١﴾ [المطففين: 1] يعني: أن لفظ الويل لم يقع أيضًا مفعولًا مطلقًا، بل وقع في هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصًا، ونبه عليه بقوله: فتأمل؛ فلعل وجه أنه يمكن أن يجاب عنه بتحرير المراد بأن يقال: إن الظاهر أنه أراد جواز وقوعهما مفعولًا مطلقًا في كلامهم واستعمالاتهم يعني: التجويز العادي لا التجويز العقلي الشامل للأولين، ونحو: العالمية وإن جاز وقوعه عقلًا لكن لم يجز وقوعه مفعولًا مطلقًا في كلامهم؛ إذ لا يقال: علم عالمية.

ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم أحدهما: أنه يحكم عليه سماعي، والآخر: يحكم عليه بأنه قياسي شرع المصنف في بيان أنه أي: نوع

(وَهُوَ) أي: المصدر (مِنَ الثُّلَاثِيِّ) المجرد (سَمَاعٌ) أي: سماعي، ويرتقي عدده إلى اثنين وثلاثين كما بين في كتب الصَّرف ....

منه يحكم عليه بأحد هذين الحكمين فقال: «وهو» (أي: المَصدَرُ) والضمير المرفوع مبتدأ، وقوله: «من الثلاثي» (المُجَرَّدِ) ظرف مستقر حال إما من الضمير المرفوع المستكن في الخبر، وهو قوله: «سماعٌ» فإنه لما جاز تأويله بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف، وإما من المبتدأ على قول ابن مالك، وإما من الضمير المجرور في عليه في الكلام المنفهم من هذا القول، يعني: حكمت عليه بأنه سماع فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من ثلاثي المجرد، وإنما قيده الشارح بقوله: المجرد؛ لئلا يدخل الثلاثي المزيد فيه في هذا الحكم، وإنما فسر قوله: سماع، بقوله: (أي: سَماعِيٌّ) للإشارة إلى أن المقصود منه إما بحذف المضاف أي ذو سماع أو المصدر بمعنى المفعول مجازًا، أي: مسموعًا، وليس المراد بتفسيره بالسماعي أنه على حذف ياء النسبة منه؛ لأن ياء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم في أمثاله، كذا في العصام، (وَيَرتَقِي عَدَدُهُ) أي: عدد المصدر الثلاثي السماعي (إِلَى اِثْنَينِ وَثَلَاثِينَ، كَمَا بُيِّنَ فِي كُتُبِ الصَّرفِ) يعني: في «المراح» وغيره على مذهب سيبويه، وضبطه على ما ذكره بعض شراح «المراح» أن تقول: عينه إما ساكن أو متحرك فإن كان ساكنًا فإما أن يكون بزيادة شيء أو لم يكن، فإن لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه إما مفتوح نحو: قتل أو مكسور نحو: فسق أو مضموم نحو: شغل، وإن كان بزيادة شيء فتلك الزيادة إما تاء أو ألف أو ألف ونون، فإن كانت الزيادة تاء فالفاء إما مفتوح نحو: رحمة أو مكسور نحو شدة أو مضموم نحو: كدرة، وإن كانت ألفًا فالفاء أيضًا إما مفتوح نحو: دعوى أو مكسور نحو: ذكرى أو مضموم نحو: بشرى، وإن كانت الزيادة ألفًا ونونًا، فالفاء أيضًا إما مفتوح نحو: ليان أو مكسور نحو: حرمان أو مضموم نحو: غفران، وفي هذا القسم وزن آخر ألحق به وهو نزوان بفتح النون والزاي، وإن كان العين متحركًا، فإما أن يكون بزيادة شيء أو لا فإن كان الثاني فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان

(وَمن غيْرِهِ) ....

مفتوحًا فعينه إما مفتوح نحو: طلب، أو مكسور نحو: حنق ولم يجئ مضموم العين بالاستقراء، وإن كان الفاء مكسورًا فهو مفتوح العين لا غير نحو: صغر، وإن كان الفاء مضمومًا فهو مفتوح العين لا غير نحو: هدى إذا أصله هدى، وإن كان بزيادة شيء إما أن يكون تاء التأنيث فقط أو لا فعلى الأول فالفاء إما مفتوح نحو: غلبة، أو مكسور نحو: سرقة ولم يجئ منه مضموم العين أيضًا، فإن لم يكن بزيادة التاء فإما أن يكون فيه مدة إما الألف أو الواو والياء، فإن كانت ألفًا فإما معها زيادة أخرى أو لا، فإن لم تكن فالفاء إما مفتوح نحو: ذهاب أو مكسور نحو: صراف أو مضموم نحو: سؤال، وإن كانت معها زيادة أخرى، فتلك الزيادة إما التاء فقط فهو إما بفتح الفاء نحو: زهادة أو مكسور نحو: دراية أو مضموم نحو: بغاية، ولم يذكره سيبويه لندرته، وإن كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير نحو: كراهية ولم يذكره أيضًا، وإن كانت المدة واوًا فهو أيضًا إما معها زيادة أخرى أو لا، فإن لم تكن فيه زيادة أخرى فالفاء إما مضموم نحو: دخول أو مفتوح نحو: قبول ولم يجئ منه مكسور العين، وإن كانت معها زيادة أخرى فتلك الزيادة هي التاء ولم يجئ إلا مضموم الفاء كصبوبة، وإن كانت المدة الياء فلم يجئ منه إلا مفتوح العين نحو: وجيف، وإن كان فيه ميم زائدة فلا تكون إلا مفتوحة فإما مع زيادة شيء آخر أو لا، وعلى الثاني فالعين إما مفتوح نحو: مدخل أو مكسور نحو: مرجع على الشذوذ، وإما مضموم العين نحو: مكرم ومعون وهما نادران أيضًا، وإن كان مع زيادة شيء فتلك الزيادة هي التاء بحكم الاستقراء وعينه، إما مفتوح نحو: مسعاة أو مكسور نحو: محمدة.

وقوله: «ومن غيره» حال من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق، أي: وهو حال كونه من غيره، وفي نسخة: في غيره، ويجوز كونه حالًا من الضمير المستكن في قياس لكونه مؤولًا أيضًا بمعنى المفعول، أي: مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثاني، وعطف قوله قياس على سماع، لعدم تقدم المجرور؛ إذ قوله: من الثلاثي منصوب المحل، وهذا لا يجوز عند المصنف خلافًا

أي: غير الثلاثي المجرد، يعني: الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (قِيَاسٌ) أي: قياسي، كما تقول: كل ما كان ماضيه على «أَفْعَلَ» فمصدره على «إِفْعَالٍ»، وكل ما كان ماضيه على «اسْتَفْعَلَ» فمصدره على «استفعال» (مثل: «أَخْرَجَ إِخْرَاجًا» وَ«اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا») إلى غير ذلك مما علمته في علم التصريف.

(وَيَعْمَلُ) أي: المصدر بالقطع (عَمَلَ فِعْلِهِ) ....

للفراء؛ فإنه لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف عنده، كذا في «المعرب» **(أي: غَيرِ الثُّلاثِي المُجَرَّدِ، يَعنِي)** أي: يريد المصنف بذلك الغير **(الثُّلاثي المَزِيدَ فِيهِ، وَالرُّباعِيّ المَجرّد وَ)** الرباعي **(المَزِيدَ فِيهِ)** «قياسٌ» **(أي: قِيَاسٌ، كَمَا تَقُولُ)** ولما اكتفى المصنف بإيراد الأمثلة فقط بعد قوله: كما تقول أراد الشارح أن يفصل مراده فقال: إن مراد المصنف من القياس أنه يجوز لك، أن تقول: يجوز **(كُلُّ مَا)** أي: كل مصدر **(كَانَ مَاضِيهِ)** أي: ماضي ذلك المصدر **(عَلَى أَفعَلَ)** أي: ما يكون على وزن أفعل **(فَمَصدَرُهُ)** أي: فمصدر ذلك الفعل يكون **(عَلَى)** وزن **(إِفعَالٍ)** بكسر الهمزة **(وَكُلُّ مَا)** أي: كذلك تقول: كل مصدر **(كَانَ مَاضِيهِ)** أي: ماضي ذلك المصدر يكون **(عَلَى)** وزن **(اِستَفعَلَ فَمَصدَرُهُ)** يكون **(عَلَى)** وزن **(اِستِفعَالٍ)** وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثي، «مثل: أخرج إخراجًا، واستخرج استخراجًا» أي: تقول إخراجًا في مصدر أخرج، واستخراجًا في مصدر استخرج قاعدة مطردة **(إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا عَلِمتَهُ فِي عِلمِ التَّصرِيفِ)** أي: تقول كذلك في سائر المصادر التي هي مصدر غير الثلاثي من الأوزان التي حفظتها بها في فن التصريف.

ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع في بيان كونه عاملا فقال: «ويعمل» **(أي: المَصدَرُ بالقَطعِ)** أي: يعمل المصدر نفسه من غير احتمال أن يكون العمل له أو لفعله، وإنما قيد به ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم؛ لأن في هذه المسألة ثلاثة أحكام، الأول: أن العمل للمصدر فقط دون فعله، والثاني: أن العمل للفعل فقط دونه، والثالث: أنه يجوز أن يكون العمل له أو لفعله، وقوله: «عمل فعله» بالنصب على أنه

المشتق منه حال كونه (مَاضِيًا) نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا أَمْسِ» (وَ) حال كونه (غَيْرَهُ) أي: غير الماضي ـ مستقبلًا كان أو حالًا ـ نحو: «أَعْجَبَنِي إِكْرَامُ عَمْرٍ وخَالِدًا غَدًا أَوْ الآنَ»، وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه، فلهذا لم يشترط ....

مفعول مطلق تشبيهي، أي: أن نوع عمل المصدر من أنواع عمل الفعل الذي يناسب المصدر، وقوله: (**الْمُشتَقِّ مِنهُ**) إشارة إلى تلك المناسبة هي مناسبة الاشتقاق أي: فعله الذي يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر، وقوله: (**حَالَ كَونِهِ**) إشارة إلى أن قوله: «ماضيًا» حال من الفعل أي: حال كون ذلك الفعل الذي اشتق من المصدر وأخذ المصدر منه العمل ماضيًا، (**نَحوُ: أَعجَبَنَي ضَربُ زَيدٍ عَمرًا أمسِ**) فإن الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذي هو الماضي؛ لكونه مقيدًا بأمس.

ولما كان فعله ههنا ماضيًا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك المصدر رفع محل زيد الذي هو فاعله، وقد أضيف إليه ونصب عمرًا الذي هو مفعوله، وقوله: «و» عاطفة ووسط الشارح قوله: (**حَالَ كَونِهِ**) بينها وبين قوله: «غيره» للإشارة إلى أنه معطوف على قوله: ماضيًا (**أي: غَيرَ المَاضِي**) أي: حال كون ذلك الفعل غير الماضي، وقوله: (**مُستَقبَلًا**) تفسير للغير أي: مستقبلًا (**كَانَ**) أي: ذلك الغير (**أَو حَالًا**) مثال المستقبل والحال (**نَحوُ: أَعجَبَنِي إِكرَامُ عَمرٍ وَخَالِدًا غَدًا أَو الآنَ**) يعني: إن قيدته بـ: غدًا يكون مثالًا للمستقبل، وإن قيدته بالآن يكون مثالًا للحال، فإن الإكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال، فإن كان مقيدًا بـ: غدًا يكون عاملًا بعمل المستقبل، وإن كان مقيدًا بالآن يكون عاملًا بعمل الحال، وقوله: (**وَذَلِكَ العَمَلُ**) إشارة إلى الواسطة التي يعمل بها المصدر يعني: أن علة عمل المصدر كعمل فعله؛ (**لِمُنَاسَبَةِ الاشتِقَاقِ**) الثابت (**بَينَهُمَا**) أي: بين المصدر وبين ذلك الفعل (**لا باعتِبَارِ الشَّبَهِ**) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات؛ (**فَلِهَذَا**) أي: فلعدم كون المشابهة واسطة في عمل المصدر (**لَم يُشتَرَط**

فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول (إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا) يعني: عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بأن لا يكون مفعولًا مطلقًا أصلًا، فإنه إذا كان مفعولًا مطلقًا فسيجيء حكمه.

(وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ) أي: معمول المصدر (عَلَيْهِ) لكونه بتقدير الفعل مع «أنْ»،

فِيهِ) أي: في المصدر (الزَّمَانُ) أي: كونه للزمان المستقبل أو الحال، بل لعدم ذلك الاشتراط يعم الماضي وغيره (كاسمَي الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ) أي: كما اشترط الزمان في اسمي الفاعل والمفعول بأن عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال، فلا يجوز إعمال المقارنين للماضي، فإنهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظًا ومعنى، وذلك لا يتحقق إلا إذا كانا بمعنى الحال والاستقبال؛ إذ لو كانا للماضي كانا مشابهين للفعل الماضي معنى لا لفظًا، وللمضارع لفظًا لا معنىً فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما.

وقوله: «إذا لم يكن مفعولًا مطلقًا» قيد لقوله: ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الشارح بقوله: (يَعنِي: عَمِلُ المَصدَرِ) أي: يريد المصنف من هذا التقييد إن عمل المصدر (عَمَلَ فِعلِهِ بالقَطعِ) ليس بجائز على إطلاقه، بل ذلك العمل (مَشرُوطٌ بأن لا يَكُونَ) ذلك المصدر (مَفعُولًا مُطلقًا أَصلًا) أي: صرفًا من غير اعتبار إبداله من الفعل (فإِنَّهُ) أي: المصدر (إِذَا كَانَ مَفعُولًا مُطلقًا) نحو: ضربت ضرب زيدٍ عمرًا صرفًا (فَسَيَجِيءُ حُكمُهُ) فلا يدخل في العمل القطعي، ومما يجب أن يعلم ههنا أن المراد بالمفعول المطلق الذي اشترط عمل المصدر بعدمه، هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدًا أو بيانًا للنوع أو العدد، وأما إذا كان مفعولًا مطلقًا مجازيا فيعمل حينئذٍ مثل عمل فعله، كما في العصام نقلًا عن الرضي.

ثم أراد المصنف أن يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال: «ولا يتقدم معموله» (أي: مَعمُولُ المَصدَرِ) فسر به الضمير؛ لئلا يتوهم إرجاعه إلى الفعل أو غيره «عليه» أي: على المصدر، وإنما لم يجز تقديم معموله عليه؛ (لِكَونِهِ) أي: لكون المصدر (بِتَقدِيرِ الفِعلِ مَعَ أَن) يعني: أن الضرب بتقدير: أن

وشيء مما في حيز «أَنْ» لا يتقدم عليه، فلا يقال: «أَعْجَبَنِي عَمْرًا ضَرْبُ زَيْدٍ».
(وَلَا يُضْمَرُ) أي: معموله (فِيهِ) أو يكون الظرف مفعول ما لم ....

يضرب (وَشَيءٌ مِمَّا) أي: ومعمول من المعمولات التي وقعت (في حَيِّزِ أَن) أي: في مكان هو من الأمكنة التي بعد أن مصدرية (لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ) أي: على لفظ: أن المصدرية (فَلا يُقَالُ) أي: فحينئذٍ لا يجوز أن يقال: (أَعجَبَنِي عَمرًا ضَربُ زَيدٍ) بأن يتقدم عمرًا على عامله الذي هو الضرب؛ لأنه حرف مصدري، والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف المصدري، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول؛ لأن للموصول حق الصدارة.

اعلم أن في جواز تقديم معموله عليه، وعدم جوازه اختلافًا بين جمهور النحاة وبين الرضي حيث قال: إن معمول المصدر إذا وقع ظرفًا يتقدم عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: 2] وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: 102] لأن المانع للتقديم تأويله بأن مع الفعل كما عرفت وليس المؤول بشيء في حكمه من كل وجه مع أن الظرف كالمتمم للعامل لملابسته إليه في الأغلب فيدخل فيما لا يدخله الأجانب، وإنه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم: 2] والجمهور منعوا مطلقًا، ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما، كذا في شرح «اللب» وأشار إليه العصام.

ثم شرع في بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال: «ولا يضمر» وهذا فعل مجهول يقتضي نائب فاعل ونائبه إما ضمير مستتر تحته أو الظرف الآتي وأشار الشارح بقوله: (أي: مَعمُولُهُ) إلى الأول يعني: نائبه مستتر تحته وراجع إلى معموله يعني: لا يجوز أن يضمر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير، قوله: «فيه» مفعولًا فيه، لقوله: لا يضمر أي: لا يضمر معمول في المصدر، وقوله: (أَو يَكُونُ) إشارة إلى التوجيه الثاني، يعني: أو لا يكون نائب فاعله مستترًا، بل يكون (الظَّرفُ) وهو لفظ فيه المذكور (مَفعُولُ مَا لَم

يسم فاعله؛ لأنه لو أضمر فيه لأضمر في المثنى والمجموع قياسًا على الواحد، فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرًا إلى المصدر والفاعل، ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة إلى الفاعل، وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور، بخلاف المصدر، فإن له في نفسه تثنية وجمعًا،

يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: نائب فاعل: لقوله: لا يضمر، وقوله: **(لأَنَّهُ لَو أُضمِرَ)** دليل لعدم جواز الإضمار يعني: أنه لو جاز أن يضمر الفاعل **(فِيهِ)** أي: في المصدر المفرد **(لأُضمِرَ في المُثَنَّى وَالمَجمُوعِ)** أي: للزم أن يجوز إضمار الفاعل في مثنى المصدر ومجموعه، يعني: في لفظ ضربات **(قِيَاسًا عَلَى الوَاحِدِ)** لأن كل ما يجوز الإضمار في واحد من الفعل والفعل والصفة يجوز الإضمار في مثناه وجمعه، لكن الإضمار في مثنى المصدر وجمعه غير جائز؛ لأن الإضمار إذا كان جائزًا فيهما **(فَيَلزَمُ إجتِمَاعُ التَّثنِيَتَينِ وَالجَمعَينِ)** في صيغة واحدة أحدهما **(نَظَرًا إِلَى المَصدَرِ وَ)** الآخر نظرًا إلى **(الفَاعِلِ)**.

اعلم أن هذه المسألة تتوقف على مقدمتين، إحداهما: أن تثنية المصدر وجمعه بالنظر إلى نفسه، وثانيتهما: أن تثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر إلى فاعلهما، لكن الفرق بينهما أن الضمير في الفعل بارز وفي الصفة مستتر فأشار إلى المقدمة الثانية بقوله: **(وَلَمَّا كَانَ تَثنِيَةُ الفِعلِ وَجَمعِهِ رَاجِعَينِ في الحَقِيقَةِ إِلَى الفَاعِلِ)** بأن يكون ضميرًا بارزًا في نحو: ضربا وضربوا **(وَكَذَا)** أي: كان كالفعل **(في اسمِ الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ)** إذا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعة، قوله: **(لا يَلزَمُ)** جواب لما أي: لما كان كذلك لا يلزم **(فِيهَا)** أي: في المذكورات من الفعل وغيره الصفات **(مَحذُورٌ)** وهو اجتماع التثنيتين والجمعين؛ لأنهما مقصوران بالنظر إلى الفاعل ما ذكر، ثم أشار بقوله: **(بِخِلافِ المَصدَرِ)** أي: المقدمة الأولى، يعني: أن تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر إلى الفاعل **(فإِنَّ لَهُ)** أي: للمصدر **(في نَفسِهِ)** أي: في معناه الذي يدل عليه بالمطابقة **(تَثنِيَةً وَجَمعًا)** فإنا إذا قلنا: ضرب أردنا به وقوع حدث واحد وإذا قلنا ضربان أردنا به الحدثين الواقعين المختلفين إما بالنوع أو بالعدد، وقوله:

ولا شبهة أن الإضمار فيه يستلزم الاستتار، فإنه إذا كان بارزًا لم يكن مضمرًا فيه، بل مضمرًا مطلقًا، فلا حاجة إلى اعتبار قيد الاستتار على حدته، ليخرج مثل: «ضَرْبِي زَيْدًا حَاصِلٌ».

(**وَلَا شُبهَةَ**) إشارة إلى دفع ما يرد على المصنف بأنه يلزم عليه أن يقيد الإضمار بالاستتار؛ لأن الإضمار المطلق شامل للبارز والمستتر، وعدم الجواز محصور في الثاني؛ لأن الإضمار بالبارز جائز كما في نحو: ضربي زيدًا، فأجاب عنه: بأنا لا نسلم أن كلام المصنف حال عن هذا القيد؛ فإنه لا شبهة (**أَنَّ الإِضمَارَ**) أي: الذي دل عليه قوله: لا يضمر مقيد بقوله: (**فِيهِ**) والإضمار المقيد بكونه داخلًا فيه (**يَستَلزِمُ**) يعني: وإن لم يدل مطلق الإضمار على الإضمار بطريق (**الاستتار**) بالمطابقة، لكنه لما كان مقيدًا بلفظ فيه دل عليه بالتزام (**فإِنَّهُ إِذَا كَانَ**) أي: الضمير (**بارزًا**) كما سبق في: ضربي زيدًا، (**لَم يَكُن**) ذلك البارز (**مُضمَرًا فِيهِ**) فإنه لا يدخل تحت الفعل أو نحوه حتى يصدق عليه أنه فيه، فإنا إذا قلنا: ضربا نقول: أن فاعله ضمير بارز وإذا قلنا: ضربان نقول: إن فاعله ضمير فيه أي: مستتر فيه وهو هما فيكون التعبير بأنه مضمر فيه مقصودًا بالضمير المستتر، فلا يشمل الضمير البارز؛ لأنه لا يكون مضمرًا فيه (**بَل**) يكون (**مُضمَرًا مُطلَقًا**) والمطلق مصروف إلى الكامل، والكامل في باب الضمائر هو البارز، وقوله: (**فَلَا حَاجَةَ**) تفريع لما قبله، أي: ولما قيد قوله: لا يضمر، بقوله: فيه لا حاجة، (**إِلَى اعتِبَارِ قَيدِ الاستِتَارِ عَلَى حِدَتِهِ**)، وقوله: (**لِيَخرُجَ**) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها، يعني: أن الحاجة إلى اعتبار هذه القيد إنما هو: ليخرج عن قوله: لا يضمر (**مِثلُ: ضَربي زَيدًا حَاصِلٌ**) فإذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج إلى اعتبار قيد لإخراجه.

اعلم أن توجيه عدم جواز الاستتار في المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة ـ رحمه الله ـ لكن قال شارح «اللب»: إن في التعليل بحثًا أما أولًا: فلأنا نمنع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع في التثنية والجمع المقيسين دون الواحد، فكان كالفعل.

(وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ) أي: فاعل المصدر لا مظهرًا ولا مضمرًا، نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدًا»؛ لأن النسبة إلى فاعل غير مأخوذة في مفهومه، فلا يتوقف تصور مفهومه عليه، ....

وأما ثانيًا: فلأنه لا يجري في التأكيد.

وأما ثالثًا: فإنهم إن أرادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل إذا كلام في الاستتار أنه لا بد من علامة في استتار ضمير المثنى والمجموع، ولما اتحدا في الصفة اكتفى بتثنيتهما، فلم يلزم الاجتماع، بخلاف المصدر فمنع لزومها وأسندا إليه اسم الفعل.

والحاصل: أن التعليل العاري عن هذه الممنوعات ما علل به شارح «اللب»: بأنه إنما لا يجوز إضماره في المصدر وجاز في الفعل والصفة؛ لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة، فيحكم بالاستتار عند عدمه وأما المصدر فالواضع نظر في وضعه إلى ماهية الحدث فقط لا إلى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضع؛ فلا يحتاج إلى أمر الحكمي، انتهى.

ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر أيضًا دون فعله فقال: «ولا يلزم ذكر الفاعل» (أي: فَاعِلِ المَصدَرِ) وهذا التفسير للإشارة إلى أن الألف واللام في الفاعل للعهد الخارجي، والقرينة فيه أن الفاعل وإن لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنًا؛ لأنه لما كان المصدر عاملًا كفعله كان المفهوم منه أنه يكون عاملًا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، وقوله: (لا مُظهَرًا وَلا مُضمَرًا) تفصيل للذكر أو عدم اللزوم، يعني: أنه لا يلزم ذكره حال كونه مظهرًا وحال كونه مضمرًا لما عرفت أنه لا يضمر فيه (نَحوُ: أَعجَبَنِي ضَربٌ) بالتنوين (زيدًا)، فإن الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرًا ولا مضمرًا، وإن كان له فاعل في الحقيقة، وقوله: (لأَنَّ النِّسبَةَ) علة لقوله: لا يلزم، يعني: وإنما لا يلزم ذكر الفاعل؛ لأن نسبة المصدر (إِلَى فَاعِلِ غَيرِ مَأخُوذَةٍ في مَفهُومِهِ) أي: في مفهوم المصدر وإذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه، (فَلَا يَتَوَقَّفُ تَصوُّر مَفهُومِهِ) مفهوم المصدر (عَلَيهِ) أي: على فاعل ما

بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ) مع أن إعماله منونًا أولى؛ لأنه حينئذ أقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾.

(بِخِلافِ الفِعلِ وَاسمَي الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ وَالصِّفَةِ المُشَبَّهةِ) فإنه لما كانت النسبة إلى فاعل ما مأخوذة في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل إما حقيقة أو حكمًا.

ثم شرع في مسألة آخر للمصدر بالنسبة إلى فاعله فقال: «ويجوز إضافته» أي: إضافة المصدر «إلى الفاعل» كما يجوز عدم إضافته بأن يكون منونًا عاملًا في فاعله، ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين أحدهما: عمله فيه حال كون المصدر منونًا نحو: أعجبني ضرب زيد بتنوين ضرب وبرفع زيد، والآخر: عمله فيه حال كونه مضافًا إلى فاعله بغير تنوين وبلا رفع زيد لفظًا ويجوز كلا الأمرين لكن اختلفوا في أولوية أحدهما فأشار الشارح إلى أن الأولى من أحد الأمرين هو القسم الأول كما قال: (مَعَ أَنَّ إِعمَالَهُ) أي: إعمال المصدر (مُنَوَّنًا) أي: حال كونه منونًا (أَولَى) منه حال كونه غير منون، يعني: مع الإضافة واستدل عليه بقوله: (لأَنَّهُ) أي: لأن المصدر (حِينَئِذٍ) أي: حين كونه منونًا (أَقوَى مُشَابَهَةٍ لِلفِعلِ) منه حال كونه غير منون ومضافًا وقوله: (لِكَونِهِ) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك، يعني: أنما يكون حال كونه غير منون أقوى مشابهة لوقوع المنون (نَكِرَةً) ومشابهة النكرة للفعل أقوى من مشابهة المعرفة له؛ لأن الفعل يدل على حدث نكرة مثلًا أن ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فإنه مع التنوين منصوص بنكارته، بخلاف حاله الإضافة فإنه قد يكون معرفة (نَحوُ قَولِهِ تِعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾) [البقرة: 251] وهذا مثال لإضافة المصدر إلى فاعله، وفيه إشارة أيضًا إلى أن المصدر ههنا حال إضافته معرفة بإضافة إلى المعرفة، وهذا ما اختاره الشارح تبعًا لصاحب «الوافية»، وقال العصام: هذا خلاف ما صرح به الرضي، فإنه قال: وإذا أضيف المصدر إلى معموله الأرجح جعل ذلك تابعًا للفظة وجاز جعله تابعًا لمحله أيضًا عند

(وَقَدْ يُضَافُ) أي: المصدر (إِلَى الْمَفْعُولِ) سواء كان مفعولًا به، أو ظرفًا، أو مفعولًا له على قلة بالنسبة إلى الفاعل، نحو: «ضَرْبُ اللِّصِّ الجَلَّادُ، وَضَرْبُ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وَضَرْبُ التَّأْدِيبِ».

(وَإِعْمَالُهُ) أي: إعمال المصدر متلبسًا ....

الأكثر انتهى، والمراد بمعموله الأرجح هو الفاعل، يعني: إذا أضيف المصدر إلى معموله الأشرف يجعل المصدر تابعًا للفظ الفاعل بأن يكون معمولًا مرفوعًا، وهذا يقتضي عدم الإضافة، ثم قال: وجاز جعله تابعًا لمحله أيضًا يريد به أن جعل المصدر تابعًا لمحله المعمول الأرجح بأن يكون مرفوع المحل لوجود المانع عن الرفع لفظًا وهو كونه مجرورًا بالإضافة هو الأولى؛ لأنه كذلك عند أكثر النحاة أو عند أكثر الاستعمال، وقوله: عند الأكثر يقتضي أن الإضافة أولى من عكسه، أقول: إيراد الشارح في الاستشهاد مثالًا بنحو قوله تعالى: ﴿دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: 251] يشير إلى عكس ما ادعاه؛ لأنه في هذه الآية مضاف باتفاق القراءات، والله أعلم.

ولما بين مسألة إضافته إلى الفاعل أراد أن يبين مسألة إضافته إلى غير الفاعل من المعمولات فقال: «وقد يضاف» **(أي: المَصدَرُ)** «إلى المفعول» أورد هذه المسألة بقد ليكون إشارة إلى قلة إضافته إلى المفعول، ولما كان للظاهر من إيراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات أشار الشارح إلى عمومه بقوله: **(سَوَاءٌ كَانَ)** أي: ذلك المفعول الذي أضيف إليه المصدر **(مَفعُولًا بِهِ، أَو)** كان **(ظَرفًا، أَو)** كان **(مَفعُولًا لَهُ)** وقوله: **(عَلَى قِلَّةٍ بالنِّسبَةِ إِلَى الفَاعِلِ)** إشارة إلى قلة هذه الإضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت، وقوله: **(نَحوُ: ضَربُ اللِّصِّ الجَلادُ)** مثال لإضافته إلى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاد بالرفع، **(وَ)** نحو: **(ضَربُ يَومِ الجُمُعَةِ)** مثال لإضافته إلى الظرف **(وَ)** نحو: **(ضَربُ التَّأدِيبِ)** مثال لإضافته إلى المفعول له.

ولما فرغ من بيان ما أكثر إعمال المصدر فيه شرع في بيان ما قل فيه إعماله فقال: «وإعماله» **(أي: إِعمَالُ المَصدَرِ)** وقوله: **(مُلتَبِسًا)** للإشارة إلى أن قوله:

(بِاللَّامِ) أي: بلام التعريف (قَلِيلٌ)؛ لأنه عند عمله مقدر بـ«أن» مع الفعل، فكما لا يدخل لام التعريف على «أن» مع الفعل ينبغي أن لا يدخل على المصدر المقدر به، ولكن جُوِّز ذلك على قلة، فرقًا بين شيء وبين المقدر به. قيل: لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملًا في فاعل أو مفعول صريح، ....

«باللام» حال من الضمير المجرور في إعماله وإلى أن الباء فيه للملابسة وتفسير اللام، بقوله: **(أي: بلام التَّعرِيفِ)** لئلا يظن أن المراد بها هي اللام الجارة أو الابتدائية، وقوله: «قليلٌ» خبر لقوله: وإعماله، يعني: أن استعمال المصدر المعرف باللام عاملًا قليل، وقوله: **(لأَنَّهُ)** دليل لقلة إعماله في هذه الصورة، يعني: وإنما كان إعماله قليلًا حين التباسه باللام؛ لأن المصدر **(عِندَ عَمَلِهِ)** أي: عند كونه عاملًا ليس من ذاته، بل هي **(مُقَدَّرٌ بأَنَّ)** أي: المصدرية حال كونها **(مَعَ الفِعلِ)** يعني: أن معنى قولنا: أعجبني ضرب زيد، هو أن يضرب زيد، حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضي أن لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل، فإذا دخل ضعيف العمل، وإذا كان كذلك **(فَكَمَا لا يَدخُلُ لامُ التَّعرِيفِ عَلَى أَن)** المصدرية حال كونها **(مَعَ الفِعلِ يَنبَغِي أَن لا يَدخُلَ)** أي: لام التعريف **(عَلَى المَصدَرِ المُقَدَّرِ بِهِ)** أي: على المصدر الذي قدر بأن مع الفعل.

ثم إنه لما توهم من أن مقتضى هذا الدليل وأن اللام منه أن لا يجوز إعماله أصلًا ومقتضى لفظ القليل أن يجوز إعماله وإن كان مع قلة استدرك عليه بقوله: **(وَلَكِن جُوِّزَ ذَلِكَ)** أي: إعماله مع اللام **(عَلَى قِلَّةٍ فَرقًا)** أي: ليحصل الفرق **(بَينَ شَيءٍ)** وهو أن مع الفعل ههنا نحو: أن يضرب **(وَبَينَ المُقَدَّرِ بِهِ)** أي: وبين المصدر الصريح نحو: الضرب، فإن أن يضرب والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للأصل وهو غير مرضي عنده، ثم نقل وجهًا ضعيفًا في زعمه فقال: **(قِيلَ: لَم يَأتِ في القُرآنِ شَيءٌ مِن المَصَادِرِ المَعرِفَةِ باللَّامِ عَامِلًا في فَاعِلٍ أَو مَفعُولٍ صَرِيحٍ)** بل قد جاء في الشعر وهو قوله:

ضعيف النكاية أعداءه

فإن النكاية مصدر معرف باللام، وقد عمل في: أعداءه، كذا في «الوافية»،

بل قد جاء عاملًا بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾.

(فَإِنْ كَانَ) أي: المصدر مَفْعُولًا (مُطْلَقًا) صِرفًا من غير اعتبار إبداله من الفعل (فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ) من غير تجويز أن يكون للمصدر؛ إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القوي، سواء كان الفعل مذكورًا نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا»، أو محذوفًا غير لازم نحو: «ضَرْبًا زَيْدًا».

(**بَل قَد جَاءَ**) أي: في القرآن (**عَامِلًا بِحَرفِ الجَرِّ نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾**) [النساء: 148] فإن قوله: بالسوء متعلق بالجهر المعروف باللام وهو عامل فيه.

ثم شرع في النوع الذي يكون العمل للفعل فقط فقال: «فإن كان» (**أي: المَصدَرُ مَفعُولًا**) «مطلقًا» ولما كان قوله: مفعولًا مطلقًا شاملًا لما يأتي من كونه من الفعل مع أن حكمه مخالف لما ههنا فسره، بقوله: (**صِرفًا**) أي: وإن كان مفعولًا مطلقًا محضًا، وهو أن يكون (**مِن غَيرِ اعتِبَارِ إِبدَالِهِ**) أي: كونه بدلًا (**مِن الفِعلِ**) فإنه إذا اعتبر كونه بدلًا من الفعل لم يكن مفعولًا صرفًا، بل يكون حكمه ما سيذكر، وأما إن كان صرفًا «فالعمل للفعل»، وقوله: (**مِن غَيرِ تَجوِيزِ أَن يَكُونَ**) أي: العمل (**لِلمَصدَرِ**) احتراز عما سيجيء من تجويز أن يكون له أو للفعل، وقوله: (**إِذ لا يَجُوزُ**) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل، يعني: وإنما لم يجز إعماله مع وجود الفعل؛ لأنه لا يجوز (**إِعمَالُ الضَّعِيفِ**) أي: المصدر (**مَعَ وِجدَانِ القَوِيِّ**) أي: الفعل (**سَوَاءٌ كَانَ الفِعلُ مَذكُورًا نَحوُ: ضَرَبتُ ضَربًا زَيدًا، أَو مَحذُوفًا غَيرَ لازِمٍ**) وإنما قيد المحذوف بقوله: غير لازم؛ للاحتراز عما إذا كان محذوفًا لازمًا بأن يكون من المواضع التي يجب حذف فعله فيها كما سبق فإن حكمه ما سيجيء، فإن حذف فعله نوعان:

أحدهما: واجب الحذف نحو سقيًا وشكرًا، والآخر: عين واجب الحذف (**نَحوُ: ضَربًا زَيدًا**) فإن فعلة المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم؛ لأنه ليس من الموضع التي وجب الحذف فيها.

(وَإِنْ كَانَ) أي: المصدر مفعولًا مطلقًا واقعًا (بَدَلًا مِنْهُ) أي: من الفعل، وهو ما كان حذف فعله لازمًا نحو: «سَقْيًا لَهُ، ورعيًا له وَشُكْرًا لَهُ، وَحَمْدًا لَهُ» (فَوَجْهَانِ) أي: فيجوز فيه وجهان: عمل الفعل للأصالة، وعمل المصدر للنيابة. وقيل: ....

ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال: «وإن كان» وقوله: (**أي: المَصدَرُ**) تفسير للضمير المستتر في: كان وهو اسمه راجع إلى المصدر، وقوله: (**مَفعُولًا مُطلقًا وَاقِعًا**) إشارة إلى أن قوله: «بدلًا منه» خبره المنصوب وإلى أن المراد به ليس البدل الاصطلاحي الذي هو من التوابع الخمسة، بل المراد به بمعنى العوض، أعني: وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا، يعني: الذي هو المفعول المطلق بدلًا أي: عوضًا منه (أي: **مِن الفِعلِ، وَهُوَ**) أي: المصدر الذي وقع عوضًا من الفعل (مَا) أي: المصدر الذي (**كَانَ حَذفُ فِعلِهِ لازِمًا نَحوُ: سُقيًا لَهُ، وَرَعيًا لَهُ، وَشُكرًا لَهُ، وَحَمدًا لَهُ**) فإن كان واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولًا مطلقًا مع لزوم حذف أفعالها، أعني: سقيت ورعيت وشكرت وحمدت حذفًا لازمًا سماعيا وجعلت المصدر المذكورة عوضًا عن الأفعال المحذوفة، «فوجهان» (**أي: فَيَجُوزُ فِيهِ**) أي: في إعمال هذا النوع (**وَجهَانِ**) أحدهما: (**عَمَلُ الفِعلِ**) بأن يكون اللام في هذا المثال أعني: في سقيًا له متعلقًا بالفعل المحذوف، وأن يكون مفعولًا له، وإنما أعطي العمل إلى الفعل (**للأَصَالَةِ**) وهذا مذهب السيرافي أي: لكون الفعل أصلًا في العمل كما أعطي فيما لم يلزم حذفه (وَ) الوجه الآخر (**عَمَلُ المَصدَرِ**) يعني: سقيًا ونحوه بأن يكون الجار متعلقًا به ومفعولًا له، وإنما جاز إعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (**للنّيَابَةِ**) أي: لكون المصدر ههنا نائبًا عن الفعل وعوضًا عنه قيامه مقام الفعل لا لمصدريته، وكونه مقدرًا بـ: أن مع الفعل، وهذا مذهب سيبويه حيث جوز تقديم معموله عليه، واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل.

(**وَقِيلَ**) أي: قال بعضهم: إن المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان أحدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر، كما هو المختار عند الشارح، بل العمل للمصدر فقط كما كان في النوع السابق، وإنما المراد بقوله:

عمل المصدر للمصدرية، وعمله للبدلية، ففي قوله: «فوجهان» وجهان، وإنما فصل بين قسمي المصدر ـ أعني: ما لم يكن مفعولًا مطلقًا، وما كان إياه بالجمل المعترضة ـ لبيان بعض أحكام عمل المصدر؛ لأن عمل المصدر في القسم الأول أكثر وأظهر، فلو ....

وجهان هو التوجيهان في عمله أحدهما (عَمَلُ المَصدَرِ للمَصدَرِيَّةِ) أي: لكونه نائبًا عن الفعل كما مر، (وَ) الآخر (عَمَلُهُ للبَدَلِيَّةِ) أي: لكونه مصدرًا فقط لا لكونه نائبًا عن الفعل (ففي قَولِهِ) أي: فحينئذ يكون في قول المصنف (فَوَجهَانِ) فقوله: فوجهان أي: فلفظ وجهان بدل من القول في قوله: وقوله، (وَجهَانِ) أي: توجيهًا مبتدأ مؤخر عن الظرف، أعني: ففي قوله: أحدهما أن يراد به عمل المصدر وعمل الفعل، والآخر عمل المصدر لنيابته ولمصدريته.

اعلم أن الشارح تبع في نقل هذا التوجيه لصاحب «الوافية» حيث قال: ويمكن أن يقال: إن معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملًا، وجاز أن يكون المصدر من حيث إنه بدل من الفعل عملًا انتهى، ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام؛ لأن المصنف لما صرح بالبدلية بقوله: بدلا منه، لم يلائم حمل كلامه على أن عمل المصدر للمصدرية.

ولما وقع في كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر أراد الشارح أن يبين وجه الفصل فقال: (وَإِنَّمَا فَصَلَ) أي: المصنف (بَينَ قِسمَي المَصدَرِ، أَعني) أي: أريد بالقسمين (مَا) أي: المصدر الذي (لَم يَكُن مَفعُولًا مُطلَقًا، وَمَا كَانَ) أي: والقسم الآخر هو المصدر الذي كان (إِيَّاهُ) أي: مفعولًا مطلقًا (بالجملِ المُعتَرِضَةِ) وهي قوله: ولا يتقدم مفعوله، وقوله: ولا يلزم ذكر الفاعل، وقوله: يجوز إضافته، وقوله: وقد يضاف إلى المفعول، وإنما فصل بين المسألتين بذكر تلك الجمع مع أن المناسب أن يذكرهما متصلتين وأن يذكر تلك الجمل بعدهما؛ (لِبَيَانِ) أي: لقصد بيان (بَعضِ أَحكَامِ عَمَلِ المَصدَرِ) وهو عدم جواز تقدم معموله؛ (لأَنَّ عَمَلَ المَصدَرِ في القِسمِ الأَوَّلِ) أي: في المصدر الذي لم يكن مفعولًا مطلقًا (أَكثَرُ وَأَظهَرُ) من القسم الثاني الذي كان مفعولًا مطلقًا، (فَلَو

أخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على السواء.

أُخِّرَت) أي: ولو أخرت تلك الجمل (**عَن القِسمَينِ**) بأن ذكرت بعدهما (**لَتُوُهِّمَ تَعَلُّقُهُ**) أي: تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (**بالقِسمَينِ عَلَى السَّواءِ**) بأن لم يكن في أحدهما أظهر وأكثر، وقال العصام: إن مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره: أن هذه الأحكام مشتركة بين قسمي المصدر، فينبغي أن تؤخر عنهما، فأجاب بأن ذكره عقيب القسم الأول مع الاشتراك بينهما على أن له مزيد اختصاص بالقسم الأول، ثم قال: وفيه ما عرفت من أن امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الأول انتهى، أقول: ولعل الشارح أشار بقوله: لبيان بعض أحكام الجمل إلى هذا، أعني: عن المشترك بعضها لا جميعها، والله أعلم.

* * *

[اسم الفاعل]

(اسْمُ الْفَاعِلِ: مَا اشْتُقَّ) أي: اسم اشتق (مِنْ فِعْلٍ) أي: حدث موضوعًا ذلك الاسم (لِمَنْ قَامَ) أي: الفعل(بِهِ) أي: لذات ما قام بها الفعل، ....

[اسم الفاعل]

ثم شرع في بيان اسم الفاعل فقال: «اسم الفاعل» وهو مبتدأ، وقوله: «ما» مع صلته التي هي قوله: «اشتق» خبره **(أي: إِسمٌ إِشتُقَّ)** «من فعلٍ» وهو بسكون العين مع كسر الفاء الفعل اللغوي كما أشار إليه الشارح بقوله: **(أي: حَدَثٍ)** يعني: المصدر فإن سيبويه يسمي المصدر فعلًا وحدثًا وحدثانًا، وفيه إشارة إلى أنه ذهب إلى مذهب غير السيرافي فإن مذهبه أن اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة، بل اشتق من الفعل الاصطلاحي الذي هو ضرب ويضرب، وهما مشتقان من المصدر، وأما مذهب غيره فإنه مشتق من المصدر بلا واسطة، وقوله: **(مَوضُوعًا ذَلِكَ الاسمُ)** للإشارة إلى أن اللام في قوله: «لمن» متعلق بـ: اشتق، بتضمينه معنى الوضع، وإلى أنه حال من الضمير المستتر في: اشتق، يعني: راجع إلى الاسم، يعني: حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعًا لمعنى وهو من «قام» **(أي: الفِعلُ)** وهو الحدث، وقوله: «به» متعلق بـ: قام، وقوله: **(أي: لِذَاتٍ)** تفسير لـ: من، وقوله: **(مَا)** صفة لذات للإشارة إلى أن الذات مبهمة، وقوله: **(قَامَ بِهَا الفِعلُ)** للإشارة إلى أنه ليس بموضع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن الحدث، بل هو موضوع بعد قيام الحدث به؛ ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل؛ لأنه اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل، وأما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد، واعترض عليه الرضي بأنه أخرج هذا القيد عن التعريف مثل: زيد مضارب عمرو ومقترب من فلان أو مبتعد عنه ومجتمع معه، فإن هذه الأحداث نسب لا تقوم بأحد المنتسبين معينًا دون الآخر، وقال العصام: ويمكن دفعه بأن معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل

ولو قال: «لِمَا قام به الفعل» لكان أولى؛ لأن ما جهل أمره يذكر بلفظ «ما»، ولعله قصد التغليب (بِمَعْنَى الْحُدُوثِ) يعني بالحدوث: تجدد وجوده له، وقيامه به مقيدًا بأحد الأزمنة الثلاثة.

الضرب الأول، وهذا معنى ما قيل: باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين؛ فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة، أي: ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه، وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو أيضًا متصرف بقرب من الشخص الأول؛ فكل منهما مقترب بمعنى أنه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص، وأما قوله: لا يقوم بأحد المنتسبين معينًا دون الآخر فلا معنى له إذ الحدث لا بد أن يقوم بمعين، ولا معنى للقيام بشيء إلا على التعيين، انتهى ما حققه العصام جوابًا لاعتراض الرضي، وهو مفيد للطالبين.

ولما كان لفظ من مختصا بالعقلاء، وكان اسم الفاعل شاملًا له ولغيره كان اللائق على المصنف أن يعبر بعبارة شاملة، وأشار إليه الشارح بقوله: (**وَلَو قَالَ**) أي: المصنف (**لِمَا قَامَ بِهِ الفِعلُ**) بدل لمن (**لَكَانَ**) أي: لكان هذا القول (**أَولَى**) من قوله: لمن قام، ثم أشار إلى وجه أولويته بقوله: (**لأَنَّ مَا جُهِلَ أَمرُهُ**) أي: لأن الشيء الذي لم يعلم كونه عاقلًا أو غير عاقل (**يُذكَرُ**) أي: يعبر عن ذلك الأمر المجهول (**بِلَفظِ مَا**) وقوله: (**وَلَعَلَّهُ**) شروع في تأويل كلام المصنف وفي وجه تعبيره بأولى، يعني: وإنما قلت: إنه أولى ولم أقل إنه باطل؛ لأن قوله قابل للتصحيح بالتأويل، يعني: المصنف (**قَصَدَ**) بقوله: لمن (**التَّغلِيبَ**) أي: التغليب العقلاء على غير العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2].

وقوله: «بمعنى الحدوث» حال من المستتر في: اشتق، أي: ملتبسا ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت (**يَعنِي**) أي: المصنف (**بالحُدُوثِ**) في قوله: بمعنى الحدوث (**تَجَدُّدُ وُجُودِهِ**) أي: وجود الحدث (**لَهُ**) أي: لذات مبهمة، وقوله: (**وَقِيَامُهُ بِهِ**) عطف تفسير أي: قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق، بل (**مُقَيَّدًا بأَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) إما في الحال فحقيقة

قال المصنف في شرحه: قوله: «ما اشتق من فعل» يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول، والصفة المشبهة، وغير ذلك، وقوله: «لمن قام به» يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة؛ لأن الجميع ليس لمن قام به، وقوله: «بمعنى الحدوث» يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت، والظاهر ....

بالاتفاق، وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق، وفي الماضي مختلف.

ثم شرع في بيان فوائد القيود وفي بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف في شرحه على «كافيته» وبين بيان غيره من الشارح فقال: (**قَالَ المُصَنِّفُ في شَرحِهِ**) فالشرح إما مضاف إلى فاعله وهو المصنف، أو إلى مفعوله وهو التعريف، كما أشار إليه العصام في تفسير الضمير المجرور، بقوله: أي المصنف أو التعريف، (**قَولُهُ**) أي: قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (**مَا اِشتُقَّ مِن فِعلٍ، يَدخُلُ فِيهِ**) أي: يدخل بهذا القيد في تعريف اسم الفاعل (**المَحدُودُ**) وهو اسم الفاعل (**وَغَيرُهُ**) أي: ويدخل أيضًا غير اسم الفاعل وقوله: (**مِن اِسمِ المَفعُولِ**) بيان للغير وهو اسم المفعول (**وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ وَغَيرِ ذَلِكَ**) من اسم التفضيل؛ فإن كلا منها يشتق من الفعل، فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق أيضًا على غيره من الأغيار؛ فاحتاج إلى قيد يخرج ما عدا المحدود، (**وَقَولُهُ: لِمَن قَامَ بِهِ، يَخرُجُ مِنهُ مَا عَدَا الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ**) ويعني: بما عداه اسم المفعول واسم التفضيل؛ (**لأنَّ الجَمِيعَ**) أي: لأن ما عدا الصفة المشبهة (**لَيسَ لِمَن قَامَ بِهِ، وَقَولُهُ**) أي: وقول المصنف أيضًا في شرحه إن قول المعروف (**بِمَعنَى الحُدُوثِ**) قيد (**يُخرِجُ**) أي: ذلك القيد (**الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ**) من تعريف اسم الفاعل، وإنما خرجت بهذا القيد؛ (**لأنَّ وَضعَهَا**) أي: وضع الصفة المشبهة (**عَلَى أَن تَدُلَّ**) أي: مبني على قصد أن تدل تلك الصفة (**عَلَى مَعنَىً ثَابِتٍ**) أي: غير متجدد، بل مستمر ودائم، وهذا بخلاف المحدود الذي هو اسم الفاعل كما عرفت.

ثم إنه لما كانت عبارة المصنف في شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين في إسناد خروج اسم التفضيل حيث أسندوه إلى قوله: بمعنى الحدوث وأسنده المصنف إلى قوله: لمن قام قال: (**وَالظَّاهِرُ**) أي: المستفاد من كلام المصنف

أن اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بأنه ليس لمن قام به، والحق ذلك؛ لأن المتبادر من قوله: «ما اشتق لمن قام به» أن يكون موضوعًا لمن قام به، ويكون «من قام به» تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان، فلو ضم إلى أصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به ....

ههنا حيث أسند خروج غير الصفة إلى قوله: لمن قام؛ فاستفيد منه (**أَنَّ اسمَ التَّفضِيلِ دَاخِلٌ في الجَمِيعِ**) أي: فيما عدا الصفة المشبهة (**الَّذِي**) أي: الجمع الذي (**حَكَمَ عَلَيهِ**) أي: على ذلك الجمع (**بِأَنَّهُ**) أي: بأن مجموع ما عدا الصفة من اسم المفعول واسم التفضيل (**لَيسَ**) أي: ليس موضوعًا (**لِمَن قَامَ بِهِ**) ثم صرح الشارح حقيقة كلامه في الإسناد فقال: (**وَالحَقُّ**) أي: الإسناد المطابق لنفس الأمر (**ذَلِكَ**) أي: قول المصنف، لا قول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتي، ثم بين حقيقته بقوله: (**لأَنَّ المُتَبَادَرَ مِن قَولِهِ**) أي: من قول من عرف اسم الفاعل وهو قول له: (**مَا اِشتُقَّ لِمَن قَامَ بِهِ**) والذي يتبادر منه (**أَن يَكُونَ**) أي: اسم الفاعل المحدود (**مَوضُوعًا لِمَن قَامَ بِهِ، وَيَكُونَ**) أي: والمتبادر منه أيضًا أن يكون قوله: لمن قام به (**مَن قَامَ بِهِ تَمَامُ المَعنَى المَوضُوعِ لَهُ**)، قوله: (**مِن غَيرِ زِيَادَةٍ وَنُقصَانٍ**) بيان لتمام أي: يعني: بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان، وهذا ظاهر في اسم الفاعل؛ لأن الناصر مثلًا إنما اشتق لذات قام به النصرة، ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره ولا نقصانها منه؛ فخروج اسم المفعول منه ظاهر؛ لأنه ليس موضوعًا لمن قام، بل لما وقع، وأما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله: (**فَلَو ضُمَّ إِلَى أَصلِ الفِعلِ**) أي: إلى تمام معنى الفعل الذي قام بالفاعل (**مَعنَى آخَرُ**) أي: معنى غير داخل في تمامه وأصله (**كَالزِّيَادَةِ فِيهِ**) أي: كما ضم في اسم التفضيل يعني: أو جعلت تلك الزيادة مضمومة إلى أصل المعنى (**وَوُضِعَ لَهُ**) أي: لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة (**اِسمٌ**) وقوله: (**لا يَصدُقُ**) جواب لو أي: فحينئذ لا يصدق (**على هذا**) أن ذلك (**الاسمَ مَوضُوعٌ لِمَن قَامَ بِهِ الفِعلُ**) أي: إلى تمامه، (**بَل**) يصدق عليه أنه موضوع (**لِمَن قَامَ بِهِ**

الفعل مع زيادة، فبقوله: «لمن قام به» خرج اسم التفضيل، فإنه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على أصل الفعل .

وخالف أكثر الشارحين المصنف وأسندوا إخراج اسم التفضيل إلى قوله: «بمعنى الحدوث» كما أسندوا إخراج الصفة المشبهة إليه ظنًّا منهم أن الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل، ولم يتنبهوا أن الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت، وليس اسم التفضيل موضوعًا لمن قام به، بل له مع الزيادة.

ويخدشه ....

الفِعلُ مَعَ) الفعل مع الـ(**ـزِّيادَةِ، فَبِقَولِهِ: لِمَن قَامَ بِهِ، خَرَجَ اِسمُ التَّفضِيلِ؛ فَإِنَّهُ مَوضُوعٌ لِمَن قَامَ بِهِ الفِعلُ مَعَ الزِّيَادَةِ عَلَى أَصلِ الفِعلِ**)؛ فحينئذٍ يكون الحق أن خروج اسم التفضيل مسندٌ إلى قوله: لمن قام، كما فعله المصنف، لا إلى قوله: بمعنى الحدوث، ثم ذكر الإسناد الغير الحق بقوله: (**وَخَالَفَ أَكثَرُ الشَّارِحِينَ المُصَنِّفَ، وَأَسنَدُوا إِخرَاجَ اسمِ التَّفضِيلِ إِلَى قَولِهِ: بِمَعنَى الحُدُوثِ، كَمَا أَسنَدُوا**) أي: الشارحون المذكورون (**إِخرَاجَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إِلَيهِ**) أي: إلى قوله: بمعنى الحدوث، ثم بين موضع غلطهم بقوله: (**ظَنًّا مِنهُم**) أي: لحصول الظن منهم (**أَنَّ الاشتِقَاقَ**) أي: المذكور في ضمن قوله: ما اشتق (**لِمَن قَامَ بِهِ، شَامِلٌ لاسمِ التَّفضِيلِ**) أي: مجردًا عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له، (**وَلَم يَنتَبِهُوا**) أي: ذلك الظن فاسد؛ لأنهم لم يتنبهوا لما هو معلوم، وهو (**أَنَّ الاشتِقَاقَ مُتَضَمِّنٌ مَعنَى الوَضعِ كَمَا عَلِمتَ**) إذ مجرد الاشتقاق من غير الوضع غير موجود؛ فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع، وإذا كان كذلك (**وَلَيسَ اسمُ التَّفضِيلِ مَوضُوعًا لِمَن قَامَ بِهِ**) مجردًا عن الزيادة، (**بَل**) هو موضوع (**لَهُ**) أي: لمن قام به (**مَعَ الزِّيَادَةِ**).

ولما كان قوله: لمن قام، قيدًا مخرجًا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من إسناد المصنف خروجه إلى هذا القيد دون قيد الحدوث، وإن كان صحيحا بالنسبة إلى اسم التفضيل، لكن يكون مضرا من جهة أخرى أراد الشارح أن يشير إليه مع جوابه فقال: (**وَيَخدِشُهُ**) من الإخداش وهو من الخدشة

أن صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف، ولا يبعد أن يلتزم ذلك، ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر، وجعل أحكام صيغ المبالغة مثل أحكام اسم الفاعل، ....

والخدشة في الأصل هو السعي والكسب كما في «الصحاح» والمراد به ههنا إزالة السعي بأن يكون همزته للإزالة، يعني: أنه يتوجه على هذا الكلام شيء يجب السعي إلى إزالته ودفعه بأدنى سعي، وهو أنه إن كان المراد من قوله: لمن قام مجرد تمام المعنى من غير زيادة ولا نقصان يرد عليه **(أَنَّ صِيغَةَ المُبَالَغَةِ)** مثل: نصار **(عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ)** أي: على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه **(تَخرُجُ)** أي: على هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة **(مِن التَّعرِيفِ)** أي: من تعريف اسم الفاعل؛ لأن قيام النصرة في مثل نصار إنما هو مع اعتبار المبالغة فيه، قوله: **(وَلَا يَبعُدُ)** إشارة إلى إزالة تلك الخدشة يعني: لا يبعد **(أَن يَلتَزِمَ ذَلِكَ)** يعني: أن نقول: إن خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضر لنا، بل خروجها لازم، وقوله: **(وَيَدُلُّ عَلَيهِ)** معطوف على: ولا يبعد، من قبيل عطف الدليل على المدلول، يعني: يدل على خروجها منه **(حَصرُ صِيغِ اسمِ الفَاعِلِ)** أي: يدل على أن مراد المصنف إخراج صيغة المبالغة من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل **(فِيمَا حَصَرَ)** أي: في الصيغة التي حصر المصنف فيها في قوله الآتي، وهو قوله: وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل، ومن المزيد على صيغة المضارع، وقوله: **(وَجَعلُ)** بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله: حصره، يعني: ويدل عليه حصره وجعل **(أَحكَامَ صِيغِ المُبَالَغَةِ مِثلَ أَحكَامِ اسمِ الفَاعِلِ)** حيث قال بعد ذكر أحكام اسم الفاعل: وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله؛ فدل مجموع ذلك على أن صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل، وإنما قال: ولا يبعد؛ للإشارة إلى أن في خروجها خفاء ما، ووجه الخفاء من وجهين، أحدهما: أن قوله: منه، يدل على أن صيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه، فإن الظاهر أن كلمة من للبيان، ويمكن دفعه بأن صيغة المبالغة وإن جاز عدها من اسم الفاعل باعتبار أنها لمن

وفي الترجمة الشريفية ما معناه: أن صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كـ«ضارب، وقاتل، وماشٍ وآكل»، وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة، فهو ليس باسم الفاعل، بل هو صفة مشبهة، أو أفعل التفضيل أو صيغة المبالغة كـ«حَسَنٍ، وأَحْسَنَ، ومِضْرَابٍ».

(وَصِيغَتُهُ) أي: صيغة اسم الفاعل (مِنَ) مُجَرَّدِ (الثُّلَاثِيِّ ....

قام به أصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير، والثاني: أنه إن استلزم ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثنى والمجموع منه أيضًا؛ لأنه ذكرهما أيضًا بعد فقال: والمثنى والمجموع مثله؛ فلذلك خفي علينا مراد المصنف، ولما التزم الشارح خروجها تكلف فيما بعده بحمل المثنى والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعها، كما أشار إليه العصام.

ثم الشارح أراد أن يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفية بقوله: (وَفِي «التَّرجَمَةُ الشَّرِيفِيَّةُ» مَا مَعنَاهُ) أي: وقع في «الترجمة الشريفية» كلام معناه (أَنَّ صِيغَةَ اسم الفَاعِلِ مِن الثُّلاثِي المُجَرَّدِ عَلَى فَاعِلٍ كَضَارِبٍ وَقَاتِلٍ وَمَاشٍ وَآكِلٍ) قوله: (وَكُلُّ) مبتدأ، وقوله: فهو ليس خبره، يعني: وفيها أيضًا أن كل (مَا اِشتُقَّ مِن مَصَادِرِ الثُّلاثي) حال كونه مشتقا موضوعًا (لِمَن قَامَ بِهِ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصّيغَةِ) أي: ليس على صيغة فاعل (فَهُوَ لَيسَ باسم فَاعِلٍ، بَل هُوَ) إما (صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَو أَفعَلُ التَّفضيلُ أَو صِيغَةُ المُبَالَغَةِ كحَسَنٍ وَأَحسَنَ ومِضرَابٍ) يعني: أن هذا الكلام يدل على خروج صيغة المبالغة منه.

ثم شرع في بيان صيغه من النوعين أعني: الثلاثي المجرد وغيره، فقال: «وصيغته» (أي: صِيغَةُ اسمِ الفَاعِلِ) والأولى عند العصام أن يقول: أي صيغة اسم يقال له: اسم الفاعل، بأن يكون تركيبًا إضافيا ويجعل علمًا، بخلاف توجيه المصنف في شرحه بأن المراد أنه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل، وقوله: «من» (مُجَرَّدِ) «الثلاثي» ظرف مستقر حال من المبتدأ أو من الضمير المستكن في الخبر، وإضافة المجرد إلى الثلاثي من قبيل جرد قطيفةٍ، يعني: من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها كذا في «المعرب» أي: صيغة الاسم الذي يقال له: اسم

عَلَى) زنة («فَاعِلٍ» وَمِنْ غَيْرِهِ) ثلاثيًّا مزيدًا فيه، أو رباعيًّا مجردًا، أو مزيدًا فيه (عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ) المعلوم (بِمِيمٍ) أي: مع ميم (مَضْمُومَةٍ) موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة أو لا (وَ) مع (كَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ) وإن لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر، كما في «يَتَفَعَّلُ، وَيَتَفَاعَلُ، وَيَتَفَعْلَلُ»

الفاعل حال كونه من الثلاثي المجرد المبني «على» (زِنَةِ) «فاعلٍ»، وقوله: «ومن غيره» عطف على قوله: من مجرد الثلاثي، أي: صيغته من غير الثلاثي المجرد، ثم فسر ذلك الغير بقوله: (ثُلاثِيًّا) وهو ما عطف عليه منصوب على أنه حال، وإنما فسره بهذا الصورة ليطابق التفسير بالمفسر؛ لأن المفسر معطوف على قوله: من مجرد الثلاثي، يعني: حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرد ثلاثيا (مَزِيدًا فِيهِ، أو رُبَاعِيًّا مُجَرَّدًا، أَو) رباعيا (مَزِيدًا فِيهِ) وقوله: «على صيغة المضارع»، وقوله: (المَعلُومِ) بالجر على أنه صفة للمضارع، وإنما فسر المضارع به للتصريح بأن المراد أن اسم الفاعل مشتق من المضارع المعلوم لا من المجهول، وإنما أهمل المصنف هذا القيد لأن قوله: «بميم» إلى آخره مغنٍ عنه كما لا يخفى، يعني: أنها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنًا بميم، وفسره بقوله: (أي: مَعَ مِيمٍ) للإشارة إلى أن الباء للمصاحبة، وقوله: «مضمومةٍ» بالجر صفة الميم، ثم بين الشارح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله: (مَوضُوعَةٍ في مَوضِعِ حَرفِ المُضَارِعَةِ) ثم فسر حرف المضارعة بقوله: (سَوَاءٌ كَانَ حَرفُ المُضَارِعَةِ مَضمُومَةً أو لا) ليشمل مضارع الرباعي؛ لأن حرف المضارعة مضموم فيه مثل: يكرم ويدحرج أو مفتوحًا كما في الخماسي والسداسي مثل: يفتعل ويستفعل، وقوله: «و» (مَعَ) «كسر ما قبل الآخر» عطف على قوله: بميم؛ ولذا وسط الشارح قوله: مع، وقوله: (وَإِن لَم يَكُن) وصلية أي: بكسر الحرف الذي قبل الحرف الأخير فإن وجد في ذلك الحرف كسر فبها ونعمت، وإن لم يوجد (فِيمَا) أي: في الحرف الذي (قَبلَ آخِرِ المُضَارِعِ كَسرَ) أي: يجعل مكسورًا أيضًا (كَمَا) في الأبواب الثلاثة وهي (في: يَتَفَعَّلُ وَيَتَفَاعَلُ وَيَتَفَعلَلُ) يعني: ما في أول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها أيضًا ذلك الحرف.

(نحو: «مُدْخِلٍ») فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة (وَ«مُسْتَغْفِرٍ») فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة، ولو أقيم «متفاعِل» مقام «مستغفِر» لكان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع أيضًا ....

ثم شرع في بيان أمثلة من غير الثلاثي المجرد فقال: «نحو: مدخلٍ» فإنه اسم فاعل من أدخل يدخل، ومثال (فِيمَا) أي: في اسم الفاعل الذي (وُضِعَ المَيمُ مَوضِعَ حَرفِ المُضَارِعَةِ) وقوله: (المَضمُومَةِ) بالجر صفة الحرف أي: موضع الحروف التي هي مضمومة في مضارعة فإن حروف المضارعة مضمومة في مضارع الرباعيات أي رباعي كان «ومستغفرٍ» أي: ونحو مستغفر فإنه اسم فاعل من: استغفر يستغفر، ومثال (فِيمَا) أي: في اسم الفاعل الذي (وُضِعَت) أي: الميم (مَوضِعَ حَرفِ المُضَارِعَةِ المَفتُوحَةِ) فإن حرف المضارعة في يستغفر مفتوحة في المعلوم، واعلم أن الشارح تفنن في كلمة وضع حيث ذكرها في الأول وانتهاء في الثاني مع أنها في الموضوعين مسندة إلى: الميم؛ فإنها في الأول أسندت إلى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث إذا أسند الفعل إلى ظاهر الغير الحقيقي، وأما في الثاني فأسندت إلى: ضميرها؛ فحينئذٍ وجب تأنيثها، وإنما فسر المثالين بحيث عين الأول في الحروف المضمومة والثاني في المفتوحة؛ لأنه لو لم يكن مراد المصنف في التمثيل كذلك لوجب عليه أن يذكر أمثلة أخرى، يعني: أن يذكر مثالًا للخماسي المزيد على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالًا للرباعي المجرد.

ثم قال: (وَلَو أُقِيمَ) أي: ولو أقام المصنف (مُتَفَاعِلَ) أي: مثالًا من باب التفاعل (مُقَامَ: مُستَغفِرٍ) أي: في مقام كلمة مستغفر يعني: التي من باب الاستفعال، وقوله: (لَكَانَ) جواب: لو أقيم، يعني: كذلك كانت الفائدة أتم مما ذكره؛ لأن متفاعل كما يكون مثالًا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون (مِثَالَ الكَسرِ الغَيرِ الوَاقِعِ فِي آخِرِ المُضَارِعِ أَيضًا) والمناسب أن يقول: فيما قبل آخر المضارع كما لا يخفى، اللهم إلا أن يقال: إن المراد من الآخر فيما عدا حرف قابل للإعراب، يعني: آخر الحروف التي بنيت والله أعلم،

مذكورًا، فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال، يكون لكل من قسمي الكسر أيضًا مثال.

(وَيَعْمَلُ) أي: اسم الفاعل (عَمَلَ فِعْلِهِ) فإن كان فعله لازمًا يكون هو أيضًا لازمًا، ويعمل عمل فعله اللازم، وإن كان متعديًا إلى مفعول واحد يكون هو أيضًا متعديًا إلى مفعول واحد، وإن كان متعديًا إلى اثنين ....

فلو أقيم كذا كان مثال هذا القسم أيضًا (**مَذكُورًا**) في المتن، وإنما كان أتم؛ لأنه لو كان كذلك (**فَكَمَا يَكُونُ**) فقوله: كما يكون (**لِكُلٍّ مِن قِسمَي المِيمِ مِثَالٌ**) متعلق بقوله: (**يَكُونُ لِكُلٍّ مِن قِسمَي الكَسرِ أَيضًا مِثالٌ**) يعني: يكون كلام المصنف أتم؛ لأنه لو أقيم كذا يوجد مثال لكل من قسمي الكسر أحدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل، وثانيهما: الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل؛ لأن الأقسام ثلاثة، الأول: الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الأخير مكسورًا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه، والثاني: الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح، والثاني: أيضًا على قسمين، أحدهما: مكسور ما قبل الآخر، والثاني: مفتوح ما قبل الآخر فنحو مدخل يكون مثالًا للقسم الأول ونحو متفاعل يكون مثالًا للقسمين الآخرين، وأما المصنف لما أورد نحو: مستغفر مثالًا، الأخير غير مذكور.

ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال: «ويعمل» (**أي: اِسمُ الفَاعِلِ**) وقوله: «عمل فعله» بالنصب مفعول مطلق تشبيهي يعني: يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفضيل بقوله: (**فَإن كَانَ فِعلُهُ**) أي: فعل ذلك الاسم (**لازِمًا**) أي: غير متعد إلى المفعول الصريح (**يَكُونُ هُوَ**) أي: ذلك الاسم (**أَيضًا**) أي: كفعله (**لازِمًا**) فلا يعمل في المفعول صريح (**وَيَعمَلُ عَمَلَ فِعلِهِ اللَّازِمِ**) كلفظ خارج فإن فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج كعمله (**وَإِن كَانَ**) أي: فعله (**مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ**) كضرب (**يَكُونُ هُوَ أَيضًا**) أي: اسم فاعل الذي هو ضارب (**مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ**) تقول: أنا ضارب زيدًا كما تقول: ضربت زيدًا، (**وَإِن كَانَ**) أي: فعله (**مُتَعَدِّيًا إِلَى اِثنَينِ**)

كان هو أيضًا كذلك، وكما أن فعله يتعدى إلى الظرفين، والحال، والمصدر، والمفعول له، والمفعول معه، وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو إليها (**بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ**) أو: يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسًا بشرط، أي: بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال أو الاستقبال، فالإضافتان بيانيتان، ....

أي: إلى مفعولين كأعطى وعلم (**كَانَ هُوَ**) أي: اسم فاعله الذي هو معطي وعالم (**أَيضًا**) أي: كفعله (**كَذَلِكَ**) أي: يتعدى إلى مفعولين، فكما يجوز أن تقول: أعطيت زيدًا ردهمًا يجوز أيضًا: أنا معطٍ زيدًا درهمًا، (**وَكَمَا أَنَّ فِعلَهُ**) أي: وكما ثبت أن فعل ذلك الاسم (**يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرَفَينِ**) يعني: ظرف الزمان والمكان (**وَالحَالِ، وَالمَصدَرِ**) أي: المفعول المطلق (**وَالمَفعُولِ لَهُ، وَالمَفعُولِ مَعَهُ، وَسَائِرِ الفَضلاتِ**) أي: إلى سائر ما هي فضلة أي: غير الفاعل والمفعول به الصريح (**كَذَلِكَ يَتَعَدَّى هُوَ**) أي: اسم الفاعل (**إِلَيهَا**) أي: المذكورات.

ولما لم يكن اسم الفاعل عاملًا؛ لأصالته بل كان عاملًا لمشابهته للفعل كان عمله بشرط شيء وعينه المصنف بقوله: «بشرط معنى الحال أو الاستقبال» ولما كان قوله: بشرط حالًا عند الشارح فسره مع الإشارة إلى عاملها وصاحبها فقال: (**أَو يَعمَلُ**) وهو إشارة إلى عامل الحال، وقوله: (**اِسمُ الفَاعِلِ**) إشارة إلى ذي الحال وقوله: (**حَالَ كَونِهِ**) أي: حال كون اسم الفاعل إشارة إلى كونه حالًا وظرفًا مستقرًا متعلقًا بقوله: (**مُلتَبِسًا بِشَرطٍ**) وقوله: (**أَي: بِشَيءٍ يُشتَرَطُ**) تفسير للشرط يعني: أنه يشترط (**عَمَلُهُ**) أي: عمل اسم الفاعل (**بِهِ**) أي: بذلك الشيء، وقوله: (**مِن مَعنَى**) بيان لذلك الشيء، وقوله: (**هُوَ**) إظهار لذلك المعنى، أي: وذلك المعنى الذي يشترط به هو أحد الزمانين إما (**زَمَانُ الحَالِ، أَو**) زمان (**الاستِقبَالِ**) فالظاهر أن هذه المنفصلة حقيقة؛ لأنهما لا يجتمعان ولا يجوز الاشتراط عنهما.

ولما كان الزمان المضاف غير مباين للحال والاستقبال المضاف إليهما ولم يجز أن تكون الإضافة لامية أراد الشارح أن يشير إليه بقوله: (**فَالإِضَافَتَانِ**) أي: إحداهما إضافة الزمان إلى الحال والأخرى إضافة الاستقبال (**بَيَانِيَّتَانِ**) يعني:

وإنما اشترط أحدهما؛ لأن عمله لشبهه المضارع، فيلزم أن لا يخالفه في الزمان نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ عَمْرًا الآنَ أَوْ غَدًا»، والمراد بالحال والاستقبال أعم من أن يكون تحقيقًا أو حكاية، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾، فإن «باسطًا»

ليستا بلاميتين حتى يلزم مباينتهما بل إضافتهما من قبيل إضافة: خاتم فضة، يعني: بمعنى من فيكون معناهما أنه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال، ثم شرع في بيان وجه الاشتراط فقال: (وَإِنَّمَا اِشتُرِطَ أَحَدُهُمَا) إنما جعل وجود أحد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطًا في عمله؛ (لأَنَّ عَمَلَهُ) أي: عمل اسم الفاعل ليس بالأصالة كالفعل، بل (لِشِبهِهِ المُضَارِعَ) أي: لكون اسم الفاعل مشابهًا أي: للفعل المضارع بالمشبهة التامة، يعني: لفظًا ومعنىً واستعمالًا أما لفظًا فلموازنته وأما معنى فلقبول الشيوع والخصوص وأما استعمالًا فلوقوعها صفة للنكرة، فإذا كان عمله لمشابهته للمضارع (فَيَلزَمُ) حينئذ (أَن لا يُخَالِفَهُ) أي: لا يكون اسم الفاعل مخالفًا للمضارع (في الزَّمَانِ) أيضًا لأنه لو كان مخالفًا له في الزمان بأن يكون زمانه ماضيًا لنقصت المشابهة بينهما، ثم أدرج مثالهما في مثال واحد فقال: (نَحوُ: زَيدٌ ضَارِبٌ غُلامُهُ عَمرًا الآنَ) هذا مثال لما كان بمعنى الحال، وقوله: (أَو غَدًا) إشارة إلى مثال ما كان بمعنى الاستقبال، يعني: أو نحو: زيد ضارب غلامه عمرًا غدًا، فإن الضارب في مثالين عمل عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله وهو عمرًا؛ لاعتماده على المبتدأ، ولكونه بمعنى أحد الزمانين.

ولما كان المتبادر من كونه مقارنًا لأحد الزمانين أن يكون مقارنًا له في الحقيقة، وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ﴾ [الكهف: 18] خارجًا عن المقصود أراد الشارح أن يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه فقال: (وَالمُرَادُ بالحَالِ وَالاستِقبَالِ) ليس مختصا بما كان بالحقيقة، بل هو (أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ) أي: أحد الزمانين (تَحقِيقًا) نحو ما مر من: زيد ضارب الآن (أَو حِكَايَةً كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلْبُهُم﴾) أي: كلب أصحاب الكهف (﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾) أي: بعتبة الغار (فَإِنَّ بَاسِطًا

ههنا وإن كان ماضيًا، لكن المراد به حكاية الحال، ومعناها أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي، كأنه موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن (وَ) بشرط (الْاعْتِمَادِ) ....

هَهُنَا) أي: في تلك الآية عامل في مفعوله الذي هو باسطٌ مع أنه بمعنى الماضي بالنسبة إلى نزول الآية، لكنه **(وَإن كَانَ مَاضيًا)** تحقيقًا **(لَكِن المُرادُ بِهِ)** ليس معناه الماضي بل المراد منه **(حِكَايَةُ الحَالِ وَمَعنَاهَا)** أي: ومعنى تلك الحكاية على وجهين أحدهما **(أَن يُقَدِّرَ المُتَكَلِّمُ باسمِ الفَاعِلِ العَامِلِ)** وهو ههنا لفظ الباسط الذي **(بِمَعنَى المَاضِي)** بالنسبة إلى وقت الإخبار لكن المتكلم الذي هو أصدق القائلين قدر ذاته **(كأَنَّهُ مَوجُودٌ في ذَلِكَ الزَّمَانِ)** أي: زمان بسط الذراعين، فيكون زمان التكلم مقارنًا لزمان البسط، وقوله: **(أَو يُقَدِّرَ)** شروع في الوجه الثاني لمعنى الحكاية وهو أن يقدر ذلك المتكلم **(ذَلِكَ الزَّمَانَ)** أي: زمان البسط الذي وقع في الماضي **(كأَنَّهُ)** أي: كان ذلك الزمان الماضي **(مَوجُودٌ الآنَ)** ثم إنه لا يخفى أن المفهوم من كلام المصنف أن شرطية زمان الحال أو الاستقبال عام في مطلق العمل، وقيل: إن هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرًا أو مظهرًا، ولا في الظرف كذا في شرح «اللب» وحكى عصام الدين عن الرضي أنه قال: وظاهر كلام النحاة أن شرط معنى الحال والاستقبال أيضًا إذا وقع بعد حرفي النفي والاستفهام، ثم قال الأول: إن الاشتراط في ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه إذا دخل اللام، هذا كلام الرضي، ثم قال العصام: أقول: لا نسلم أن يكون هذا ظاهر كلام النحاة؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا عطف قوله: أو الهمزة وإما على قوله: على صاحبه، وأما إذا كان معطوفًا على قوله: على معنى الحال والاستقبال، والاعتماد على قوله: صاحبه؛ فحينئذٍ يكون مقابلًا لاشتراط أحدهما، انتهى ملخصًا.

ثم شرع في بيان شرط آخر للعمل فقال: «و» **(بِشَرطِ)** «الاعتماد» وإنما قدر الشارح لفظ بشرط للإشارة إلى أن قوله: والاعتماد مجرور معطوف على قوله:

أي: اعتماد اسم الفاعل (عَلَى صَاحِبِهِ) أي: على المتصف به، وهو: «المبتدأ، أو الموصول، أو الموصوف، أو ذو الحال» ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندًا إلى صاحبه ....

معنى الحال، أي: ويعمل بشرط الاعتماد، ثم فسر الاعتماد بقوله: **(أي: اِعتِمَادِ اسمِ الفَاعِلِ)** للإشارة إلى أن اللام فيه عوض عن المضاف إليه، أو إلى أنهما للعهد الخارجي وأن المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره في هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد في: ركب الأمير، وقوله: «على صاحبه» متعلق بقوله: الاعتماد، والمراد بالاعتماد عليه وجود العلامة بينهما واستناده عليه، كذا فسره العيني وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله: **(أي: عَلَى المُتَّصِفِ بِهِ)** أي: على الاسم الذي اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل **(وَهُوَ)** أي: الاسم الذي يتصف باسم الفاعل **(المُبتَدَأُ)** وذلك بأن يكون اسم الفاعل خبرًا عنه وذلك أعم من أن يكون مبتدأ حالًا أو منسلخًا بدخول النواسخ عليه نحو: كان زيد ضاربًا عمرًا، وإن زيدًا ضارب عمرًا، وعلمت زيدًا ضاربًا عمرًا، **(أَو المَوصُولُ)** عطف على مبتدأ، ثم إنه لا يخفى أنه يرد على الشارح أن في ذكر الموصول ههنا تكرارًا؛ لأن مراد المصنف من: صاحبه، غير الموصول لا ما يعمه بقرينة ما سيأتي من قوله: فإن دخلت اللام يستوي الجميع؛ لأن الموصول في اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما في شرح «اللب» حيث حمل كلام الشارح على الوهم، وأقول: ولعل ذكره هنا للاستطراد أو لبيان أن علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه إنما هي لوجود الاعتماد فلا توهم ولله اعلم.

(أَو المَوصُوفُ) بأن يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفًا به **(أَو ذُو الحَالِ)** بأن يكون اسم الفاعل حالًا من الاسم ويكون ذلك الاسم متصفًا به لكونه صاحبه، وقوله: **(لِتَقوَى فِيهِ جِهَةُ الفِعلِ)** علة للاشتراط أي: إنما يشترط في العمل كونه معتمدًا على صاحبه؛ لتكون جهة الفعلية أقوى من جهة الاسمية، وقوله: **(مِن كَونِهِ)** بيان لتلك الجهة أي: حال كونه تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل **(مُسنَدًا إِلَى صَاحِبِهِ)** إن الفعل يقتضي

نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، و«جَاءَ الضَّارِبُ أَبُوهُ»، و«جَاءَ رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، و«جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسَهُ».

(أو) اعتماده (عَلَى الْهَمْزَةِ) الاستفهامية ونحوها من ألفاظ الاستفهام (أَوْ «مَا») النَّافِيَةِ ونحوها من حروف النفي كـ: «لا وإن»؛ ....

شيئًا للإسناد إليه؛ لكونه دالا على فاعل ما لالتزام وإن الاسم لا يقتضي شيئا كما تقرر في علم الوضع، ولما كان اسم الفاعل ونحوه من أسماء الصفات عاملًا لمشابهته الفعل كان له جهتان: جهة الاسمية وهو عدم الاستناد، وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد؛ فلزم في العمل أن تكون جهة الفعلية أقوى من جهة الاسمية.

ثم شرع في أمثلة كل منهما فقال: (نَحوُ: زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (وَ) نحو (جَاءَ الضَّارِبُ أَبُوهُ) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (وَ) نحو (جَاءَ رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (وَ) نحو (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا فَرَسَهُ) وهذا مثال الاعتماد ذي الحال ومثال للعامل في الضمير المستتر وفي المفعول؛ فإن فرسه بالنصب مفعوله، وفاعل راكبا مستتر تحته راجع إلى ذي الحال، وقوله: «أو» (اِعتِمَادُهُ) «على الهمزة» عطف على قوله: على صاحبه، ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد، ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمزة فسرها الشارح ووصفها بوصف (الاستِفهَامِيَّةِ) وأشار إلى عدم انحصاره بقوله: (وَنَحوِهَا) أي: وكذا الاعتماد على نحو الهمزة، ثم بين لفظ النحو بقوله: (مِن أَلفَاظِ الاستِفهَامِ) سواء كان حرفا كهل وأسماء نحو: من وما، نحو: من خاطب الخالدان وما صانع البكرات وقوله «أو ما» عطف على الهمزة أو على صاحبه يعني: أو بشرط الاعتماد على ما، وفسرها الشارح بوصفها بقوله: (النَّافِيةِ) للاحتراز عن الاسمية الموصلة والموصوفة، ثم قال: (وَنَحوِهَا مِن حُرُوفِ النَّفِي كـ: لا وإِن) بكسر الهمزة أي النافية، وإنما فسر النحو في الأول بالألفاظ وفي الثاني بالحروف؛ لأن الاستفهامية توجد في الحرف وفي الاسم، ولو قال: من

لأن الاستفهام والنفي بالفعل أولى، فازداد بهما شبهه بالفعل نحو: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ»، و«أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، و«مَا قَائِمٌ زَيْدٌ»، و«مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ».

(فَإِنْ كَانَ) أي: اسم الفاعل ....

الحروف لم يوجد الشمول، وأما النفي فيوجد في الفعل كـ: ليس وفي الحرف كـ: ما ولا، ولما لم يدخل الفعل في هذا الحكم بقي الحرف، وإنما حصر المصنف في ذكر الهمزة وذكر ما، ولم يقل: أو الاستفهام والنفي كما قال غيره للإشارة إلى أصالة الهمزة الاستفهام وإلى أصالة ما في النفي.

ثم شرع بيان توجيه علة الاشتراط بأحدهما حين انعدام الأول؛ لتحصل قوة الفعلية بجهة أخرى فقال: (لأنَّ الاستِفهَامَ وَالنَّفِيَ) وقوله: (بالفِعلِ) متعلق بقوله: (أَولَى) وهو خبر أن يعني: أن دخول الاستفهام والنفي على الفعل أولى من دخولهما على الاسم كما بين في محله، ولما دخل أحدهما على اسم الفاعل (فَازدَادَ بِهِمَا) أي: بسبب دخول أحدهما على اسم الفاعل (شَبَهُهُ) أي: شبه اسم الفاعل (بالفِعلِ نحو: أقائم زيد وأقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان)، وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو: يا طالعًا جبلًا؛ فإن طالعا عمل في جبلا لاعتماده على حرف النداء كما زاده صاحب «اللب» وقال شارحه: إن هذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأن حرف النداء مخصوص بالاسم، فكيف يكون مقربا من الفعل، وقالا: اعتمد في مثله على الموصوف المقدر فمعنى: يا طالعًا، يا رجلًا طالعًا، وهذا ما اختاره ابن الحاجب، ثم قال الشارح المذكور: وأقول نصرة لابن مالك -رحمه الله- إن حرف النداء قائم مقام أدعو فهذا يكفى في التقريب، ولو أجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد؛ إذ لا بد لكل صفة من صاحب تجري عليه ملفوظ أو مقدر، انتهى ملخصًا.

ثم إنه لما كان اسم الفاعل إما لزمان الحال أو الاستقبال أو الماضي وفرع من بيان حاله في الأول شرع في بيان حاله في الثالث فقال: «فإن كان» وفسر الشارح اسم كان بقوله: (أي: اِسمُ الفَاعِلِ) للإشارة إلى أن اسمه ضمير مستتر

المتعدي (لِلْمَاضِي) أي: للزمان الماضي بالاستقلال أو في ضمن الاستمرار، وأريد ذكر مفعوله (وَجَبَتِ الْإِضَافَةُ) أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (مَعْنًى) أي: إضافة معنوية، لفوات شرط الإضافة اللفظية مثل: «زَيْدٌ ضَارِب عَمْرو أَمْسِ» (خِلَافًا لِلْكِسَائِي) فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته؛ لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى

تحته وراجع إلى اسم الفاعل، وأورد له وصفًا بقوله: (الْمُتَعَدِّي) للإشارة إلى أن الخلاف في هذه المسألة في وجوب إضافته إلى المفعول وهو إنما وجد في المتعدي «للماضي» ولما كان كونه للماضي على وجهين أحدهما بالاستقلال والآخر بوجوده في الاستمرار أشار الشارح إليهما بقوله: (أي: للزَّمَانِ المَاضِي بالاستِقلالِ) يعني: سواء كان المراد بكونه للماضي أنه مقارن للزمان الماضي دون الحال والاستقبال نحو: أنا ضارب زيد أمس، (أَو) وجد ذلك الماضي (في ضِمنِ الاستِمرَارِ) بأن يراد استمرار وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو: أنا ضارب زيد، ثم الشارح ضم قوله: (وَأُرِيدَ ذِكرُ مَفعُولِهِ) قوله: فإن كان، للإشارة إلى أنه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسألة «وجبت الإضافة» (أي: إِضَافَةُ اِسمِ الفَاعِلِ إِلَى مَفعُولِهِ) «معنىً» وفسره بقوله: (أي: إِضَافَةً مَعنَوِيَّةً) للإشارة إلى أنه مفعول مطلق مجازي للإضافة، ولبيان نوع تلك الإضافة، وقوله: (لِفَوَاتِ) الخ علة لعدم كون تلك الإضافة لفظية، مع أنها صفة مضافة إلى معمولها يعني: إنما كانت تلك الإضافة معنوية لا لفظية لانعدام (شَرطِ الإِضَافَةِ اللَّفظِيَّةِ) وهو كون الصفة مضافة إلى معمولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف إلى معموله؛ لعدم شرط العمل فيه وهو كونه للحال أو الاستقبال ومثاله (مِثلُ: زَيدٌ ضَارِبٌ عَمرٍو أَمسِ) فإن الضارب في هذا المثال لما كان للمعنى الماضي لكونه مقيدًا بلفظ أمس، وهذا عند الجمهور بناء على اشتراط في عمله بكونه مقارنًا للحال أو الاستقبال «خلافًا للكسائي» أو خولف خلافًا، وذلك المخالف لهم هو الكسائي (فَإِنَّهُ) أي: الكسائي (ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ وُجُوبِ إِضَافَتِهِ) أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وإنما لا تجب الإضافة عنده؛ (لأَنَّهُ) أي: اسم الفاعل (يَعمَلُ) أي: يعمل في مفعوله (عِندَهُ) الكسائي بلا شرط (سَوَاءٌ كَانَ بِمَعنَى

الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، فيجوز أن يكون منصوبًا على المفعولية، وعلى تقدير إضافته ليست إضافته إضافة معنوية؛ لأنها عنده من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها، وتمسك الكسائي بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾، وقد مر الجواب عنه.

(فَإِنْ كَانَ لَهُ) أي: لاسم الفاعل (مَعْمُولٌ آخَرُ) غير ما أضيف اسم الفاعل إليه (فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ) أي: فانتصابه ....

(المَاضِي أَو الحَالِ أَو الاستِقبَالِ) وإنما أخر الحال عنهما؛ لكونها ذات الطرفين فزمان الحال وإن كان مقدمًا على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة فروعيت ههنا الملاحظة للتفنن (فَيَجُوزُ) أي: وإذا لم تجب الإضافة يجوز (أَن يَكُونَ) أي: مفعوله (مَنصُوبًا) أي: لفظًا (عَلَى المَفعُولِيَّةِ) ويجوز أن يكون مضافًا إلى مفعوله (وَعَلَى تَقدِيرِ إِضَافَتِهِ) كما هي الجائز عنده أيضًا (لَيسَت إِضَافَتُهُ) أي: تلك الإضافة (إِضَافَةً مَعنَوِيَّةً) كما كانت عند الجمهور؛ (لأَنَّهَا) أي: وإنما لم تكن تلك الإضافة معنوية عنده؛ لأن تلك الإضافة (عِندَهُ) أي: عند الكسائي (مِن قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَعمُولِهَا) وكل إضافة شأنها كذلك فهي إضافة لفظية، فإذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وَتَمَسَّكَ الكِسَائِيُّ) أي: استشهد على الحكم بعدم وجوب الإضافة (بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾) [الكهف: 18] حيث كان الباسط عاملًا في مفعوله وناصبًا له مع كونه بمعنى الماضي، ولو لم يجز إعماله مع كونه للماضي لم يقع المفعول منصوبًا في هذه الآية، (وَقَد مَرَّ الجَوَابُ) من طرف الجمهور (عَنهُ) أي: عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية.

ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما إذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوبًا «فإن كان له» (أي: لاسمِ الفَاعِلِ) أي: وإن وجد لاسم الفاعل الذي كان للماضي «معمولٌ آخر» وقوله: (غَيرُ مَا أُضِيفَ) صفة كاشفة للمعمول الآخر أي: المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذي أضيف (اسمُ الفَاعِلِ إِلَيهِ) من نحو المفعول الثاني لباب أعطيت أو علمت «فبفعلٍ مقدرٍ» (أي: فَانتِصَابُهُ) أي:

بفعل مقدر، لا باسم الفاعل (نَحْوُ: «زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرو دِرْهَمًا أَمْسِ») فـ«درهمًا» منصوب بـ«أعطى» المقدر، فإنه لما قيل: «معطي عمرًا» قيل: ما أعطاه؟ فقيل: «درهمًا» أي: أعطاه درهمًا.

(فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ) الموصولة على اسم الفاعل (اسْتَوَى الْجَمِيعُ) أي: جميع الأزمنة، ....

فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبًا إنما هو (**بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ**) وقوله: (**لا باسم الفَاعِلِ**) للإشارة إلى أن القصر المستفاد من إضافة الانتصاب قصر قلب؛ لأن الكسائي قائل بأن انتصابه باسم الفاعل «نحو: زيدٌ معطٍ عمرٌو درهمًا أمس» (**فَدِرهَمًا**) أي: فإن لفظ درهمًا في هذا المثال (**مَنصُوبٌ بـ: أَعطَى المُقَدَّرِ**) أي: بفعل أعطى الذي قدر بعد قوله: زيد معطٍ عمرو، بأن يكون جملة مستأنفة وجوابًا لسؤال نشأ مما قبله (**فَإِنَّهُ لَمَّا قِيلَ: مُعطِي عَمرًا، قِيلَ**) أي: سئل بقوله: (**مَا أَعطَاهُ؟ فَقِيلَ: دِرهَمًا، أي**) فأجيب عنه بأنه (**أَعطَاهُ دِرهَمًا**).

ولما فرغ من مسائل اسم الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسألة التي هي حين دخول اللام عليه فقال: «فإن دخلت اللام» وأورد الشارح وصفًا لها بقوله: (**المَوصُولَةُ**) للتخصيص يعني: المراد بدخول اللام (**عَلَى اسمِ الفَاعِلِ**) هي اللام الموصولة، وقال العصام: إن الشارح قيد اللام بالموصولة احترازًا عن لام التعريف؛ فإنه إذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل، صرح به الرضي، ثم قال: ولا يخفى أن قوله: فإن دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله: بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى، ثم ذكر ـ رحمه الله ـ قاعدةً وهي: أن اسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما قد يقويان باللام وتسمى لام التقوية في غير نحو: علم وعرف ودرى وجهل، وفي اسم الفاعل من هذه الأفعال يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع أفعالها أيضًا فيقال: علمت بأن زيدًا قائم، كذا في الرضي.

قوله: «استوى الجميع» جزاء لقوله: فإن دخلت، يعني: إذا كان كذلك استوى (**أي**) استوى (**جَمِيعُ الأَزمِنَةِ**) من الماضي والحال والاستقبال ولم

فتقول: «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْدًا أَمْسِ» كما تقول: «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْدًا الآنَ أَوْ غَدًا»؛ لأنه فعل بالحقيقة حينئذ، عدل عن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم إدخال اللام عليه.

(وَمَا وُضِعَ مِنْهُ) أي: من اسم الفاعل بتغيير صيغته إلى أخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل ....

يشترط في عمله اقترانه بالحال أو الاستقبال ولا اعتماده على شيء من الصواحب (**فَتَقُولُ**) أي: فحينئذٍ يجوز أن تقول: (**مَرَرْتُ بالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيدًا أَمسِ**) أي: حال كونه مقارنًا للماضي (**كَمَا تَقُولُ**) أي: كما يجوز أن تقول (**مَررْتُ بالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيدًا الآنَ أَو غَدًا**)، وقوله: (**لأَنَّهُ**) علة لـ: استوى الجميع، وعدم الاشتراط حال دخول اللام الموصولة عليه، يعني: إنما لم يشترط في العمل مقارنته بأحد أزمنة الحال والاستقبال فإن علة الاحتياج إلى اشتراط أحدهما منتفية ههنا؛ لأن علة احتياج إنما هي لتقريبه من الفعل ولتقوية مشابهته، ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (**فِعلٌ بالحَقِيقَةِ حِينَئِذٍ**) أي: حين كونه صلة؛ لأن أصل الضارب الذي ضرب، ولما بدل لفظ الذي إلى صورة اللام (**عَدَلَ عَن صِيغَةِ الفِعلِ**) أي: ضرب مثلًا (**إِلَى صِيغَةِ الاسمِ**) الفاعل وهو ضارب، وإنما عدل عن هذا الأصل (**لِكَرَاهَتِهِم**) أي: لكراهتهم العرب (**إِدخَالَ اللَّامَ**) أي: الذي هو من خواص الاسم (**عَلَيهِ**) أي: على الفعل.

ثم شرع في بيان أحكام صيغة المبالغة فقال: «وما وضع» أي: حكم الاسم الذي وضع «منه» (**أي**) حال كونه (**مِن اسمِ الفَاعِلِ**) ولما كان في دخول صيغة المبالغة في تعريف الفاعل تخديش بناءً على ما في «الترجمة الشريفية» وجه الشارح قوله: منه، على وجه يقتضي خروج صيغة المبالغة فقال: (**بِتَغيِيرِ**) أي: وضع بتغيير (**صِيغَتِهِ**) أي: صيغة اسم الفاعل (**إِلَى صِيغَةٍ أُخرَى**) أي: إلى صيغة أخرى حال كون ذلك التغيير ملابسًا (**بِحَيثُ يَخرُجُ**) أي: ذلك الاسم الموضوع (**عَن حَدِّ اسمِ الفَاعِلِ**) بتغيير صيغته الأصلية وضم المبالغة في معناه، وقوله:

(لِلْمُبَالَغَةِ) فِي الفعل المشتق منه (كَـ«ضَرَّابٍ، وَضَرُوبٍ وَمِضْرَابٍ») بمعنى: كثير الضرب (وَ«عَلِيمٍ») بمعنى: كثير العلم (وَ«حَذِرٍ») بمعنى: كثير الحذر (مِثْلُهُ) أي: مثل اسم الفاعل في العمل، واشتراط ما يشترط به عمله.

هذا على تقدير أن يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل، وأما إذا كانت ....

«للمبالغة» متعلق بـ: وضع، ولما كان في المبالغة احتمال كونها في الفاعل كالكثير الذي في باب التفعيل أراد الشارح أن يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله: (في الفِعلِ المُشتَقِّ مِنهُ) يعني: أن تلك الأسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة في الفعل الذي اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل، وأوزانها المتفق عليها ثلاثة: فعالٌ بتشديد العين وفعولٌ ومفعالٌ بكسر الميم، وزاد سيبويه: فعيلًا وفعلًا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال: «كضرابٍ وضروبٍ ومضرابٍ» حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بِمَعنَى كَثِيرِ الضَّربِ) يعني: للمبالغة في الفعل كما أشار إليه «وعليمٍ» (بمَعنَى كَثِيرِ العِلمِ) «وحذرٍ» (بمَعنَى كَثِيرِ الحَذَرِ) وكون هذين الأخيرين للمبالغة عند سيبويه، وقوله: «مثله» بالرفع خبر للموصول أعني: ما وضع، وقوله: (أي: مِثلُ اسمِ الفَاعِلِ) تفسير للضمير المجرور، وقوله: (في العَمَلِ وَاشتِرَاطِ مَا يُشتَرَطُ بِهِ عَمَلُهُ) تفسير وبيان لوجه الشبه، يعني: أن ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل في كونه عاملًا كفعله وفي اشتراط الوجوه التي يشترط بها عمل اسم الفاعل.

ولما كان ظاهر كلام المصنف مبنيا على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به إلى هنا وأراد أن ينبه أن كلامه قابل أيضًا على احتمال أن يكون داخلًا في الحد فقال: (هَذَا) أي: حملنا لفظ المثل على المثلية في العمل والاشتراك (عَلَى تَقدِيرِ أَن تَكُونَ صِيغُ المُبَالَغَةِ خَارِجَةً عَن حَدِّ اسمِ الفَاعِلِ) ولم تكن منه بمعنى الدخول في إفراده يعني: المراد بذلك الاشتراط هو الاشتراك في الحكم لا الاشتراك في المفهوم (وَأَمَّا) أي: وأما توجيه كلام المصنف (إِذَا كَانَت) أي: صيغ المبالغة

داخلة فيه معنى هذه العبارة أن صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثله، أي: مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة نحو: «زَيْدٌ ضَرَّابٌ أَبُوهُ عَمْرًا الآنَ أَوْ غَدًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الضَّرَّابِ عَمْرًا الآنَ، أَوْ غَدًا، أَوْ أَمْسِ»، وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية.

(دَاخِلَةً فِيهِ) أي: في حد اسم الفاعل ومشتركة معه في المفهوم (مَعنَى هَذِهِ العِبَارَةِ) أي: فيكون معنى قوله: مثله (أَنَّ صِيغَ اسم الفَاعِلِ إِذَا كَانَت) أي: وقت كون اسم الفاعل (للمَبَالَغَةِ) أي: ذلك الفرد منه (مِثْلُهُ، أي: مِثْلُ اسم الفَاعِلِ إِذَا لَم يَكُن) أي: مثل الفرد الذي لم يكن (للمُبَالَغَةِ نَحوُ: زَيدٌ ضَرَّابٌ أَبُوهُ عَمرًا الآنَ أَو غَدًا) يعني: فلا يجوز أن يقول: أمس، كما لا يجوز في ضارب، وهذا مثال لوجود الاعتماد عليه المبتدأ ولوجود أحد المعنيين من الحال والاستقبال (وَ) نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الضَّرَّابُ أَبُوهُ عَمرًا الآنَ أَو غَدًا، أَو أَمسِ) وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الأزمنة، وقوله: (وَمَا فِيهِ) أي: واسم الفاعل الذي حل فيه معنى (مِن مَعنَى المُبَالَغَةِ نَابَ) أي: قام ذلك المعنى (مَنَابَ مَا) أي: مقام المعنى الذي (فَاتَ مِن المُشَابَهَةِ اللَّفظِيَّةِ) التي كان اسم الفاعل عاملًا بتلك المشابهة، وهي موازنته له في الحركات والسكنات، وقد فات ذلك بتغييره إلى صيغة المبالغة؛ فبقيت المشابهة المعنوية والاستعمالية، ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه.

اعلم أن في قوله: وما ناب، إشارة إلى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين، فقال الكوفيون: إن ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل؛ لأنه لا يعمل مثله لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وإن جاء بعده منصوب يكون منصوبًا بفعل مقدر، وقال البصريون: إنه عامل مثله، فأجابوا عن قولهم: بأنه فات المشابهة اللفظية بأن معنى المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية؛ فأشار الشارح إلى ذلك الجواز بقوله: وما ناب، ورده العصام بأن المبالغة كالزيادة التفضيلية إنما تجعل الاسم بعيدًا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرًا؟ وقال في شرح «اللب»: ويمكن أن يدفع بأن الأصل في أفعل التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي لعدته من المشابهة، وأما مجرد الزيادة والمبالغة في

(وَالْمُثَنَّى) من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة (وَ) كذلك (الْمَجْمُوعُ) منهما مصححًا كان أو مكسورًا (مِثْلُهُ) أي: مثل اسم الفاعل إذا كان مفردًا في العمل وشروطه: لعدم تطرق خلل إلى صيغة المفردة من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية والجمع، تقول: «الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ، أَوْ الزَّيْدُونَ عَمْرًا الآنَ أَوْ غَدًا»، و«الزَّيْدَانِ الضَّارِبَانِ أَوْ الزَّيْدُونَ الضَّارِبُونَ عَمْرًا الآنَ أَوْ غَدًا أَوْ أَمْسِ».

الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المنافي للفعلية.

ولما لم يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع في هذا الحكم أشار المصنف إلى عدم الفرق بينهما فقال: «والمثنى» وهو مبتدأ وقوله: مثله خبره، أي: المثنى (مِن اسمِ الفَاعِلِ وَمِمَّا وُضِعَ مِنهُ للمُبَالَغَةِ) نحو: ضاربان وضرابان، ولما لم يكن للمثنى أنواع وأقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الأقسام أشار إليه وفرقه عن المثنى بقوله: «و» (كَذَلِكَ) «المجموع» (مِنهُمَا) أي: من اسم الفاعل ومما هو للمبالغة وأشار الشارح إلى تعميم هذا الحكم لأقسامه بقوله: (مُصَحَّحًا كَانَ) سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضرابون (أَو مَكسُورًا) كضربة «مثله» (أي: مِثلُ اسمِ الفَاعِلِ)، وقوله: (إِذَا كَانَ مُفرَدًا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه، وقوله: (في العَمَلِ وَشُرُوطِهِ) إشارة إلى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) إشارة إلى علة عدم الفرق، يعني: وإنما لم يفرق بين مفرده وبين مثناه وجمعه؛ لعدم عروض (خَلَلٍ) مانع عن عمله (إِلَى صِيغَةِ المُفرَدَةِ مِن حَيثُ ذَاتُهَا) أي: ذات الصيغة المفردة (بِإِلحَاقِ) أي: بسبب إلحاق (عَلَامَتَي التَّثنِيَةِ) من الألف والنون أو من الياء والنون (وَالجَمعِ) أي: علامة الجمع من الواو والنون أو الياء والنون؛ لبقاء صيغة المراد فيهما (تَقُولُ: الزَّيدَانِ ضَارِبَانِ أَو الزَّيدُونَ عَمرًا الآنَ أَو غَدًا) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع، وقوله: (وَالزَّيدانِ الضَّارِبانِ أَو الزَّيدُونَ الضَّارِبُونَ عَمرًا الآنَ أَو غَدًا أَو أَمسِ) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع، وقال العصام: إن هذه العلة يعني: قوله لعدم تطرق، إنما تفي لوجه عمل المصحح؛ لأنه لا تتغير صيغة مفرده فيه، وأما في عمل جمع المكسر فلا تفي؛ لأنه تتغير صيغة مفرده إلا أن يعتبر معه قصدًا طرادًا للباب، وقال الرضي: إن جمع المكسر محمول على الواحد لأنه أصله، انتهى.

(وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ) أي: نون المثنى والمجموع (مَعَ الْعَمَلِ) في معموله بنصبه على المفعولية، بخلاف ما إذا كان مضافًا إليه، فإن حذفها واجب (وَ) مَعَ (التَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا) مفعول له للحذف، أي: يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها، ....

«ويجوز حذف النون» وتفسير الشارح للنون بقوله: (أي: **نُونُ المُثَنَّى وَالمَجمُوعِ**) إشارة إلى تعميم تلك المسألة في نون المثنى والمجموع، وقوله: «مع العمل» متعلق بـ: يجوز وظرف له، وقوله: (**في مَعمُولِهِ بِنَصبِهِ عَلَى المَفعُولِيَّةِ**) تفصيل لكيفية العمل وصورتها، يعني: أن حذف النون جائز في الصورة التي عمل اسم الفاعل في معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المعمولية نحو: نحن الضاربو زيدًا، زيد وعمرو الضاربا بكرًا، ويجوز أيضًا ذكر النون في هذين المثالين، وقوله: (**بِخِلافِ مَا إِذَا كَانَ**) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله: مع العمل يعني: إنما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله: مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (**مُضَافًا إِلَيهِ**) إلى معموله بأن يجره بالإضافة (**فَإِنَّ حَذفَهَا**) أي: حذف النون حينئذ (**وَاجِبٌ**) لكونه مضافًا؛ فلا يجوز ذكرها.

وقوله: «و» (مَعَ) «التعريف» بالجر معطوف على قوله: مع العمل، ولذا وسط الشارح لفظ: مع فيكون من قبيل عطف شرط شيء على شرطه الآخر، يعني: اشتراط لجواز حذف النون شيئان أحدهما كونه عاملًا، والثاني كونه مع التعريف، ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله: «تخفيفًا» وأشار الشارح بقوله: (**مَفعُولٌ لَهُ للحَذفِ**) إلى أن المقصود هو التخفيف واليه أشار بقوله: (أي: **يَجُوزُ حَذفُهَا لِوُجُودِ هَذَينِ الشَّرطَينِ**) يعني: العمل والتعريف (**لِقَصدِ مُجَرَّدِ التَّخفِيفِ**) وقوله: (**لِطُولِ الصِّلَةِ**) إشارة إلى علة ذلك القصد، يعني: إنما قصد التخفيف في هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (**بِهَا**) أي: بسبب النون إذا كانت مذكورة؛ لأن اسم الفاعل إذا كان باللام يكون صلة له، وإذا كان ناصبًا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول، والمشتمل لهما يكون أطول مما هو

كقراءة من قرأ: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ بنصب «الصلاة» على المفعولية، وأما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى: ﴿لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ بالنصب، فحذفها ضعيف؛ لأن اسم الفاعل لم يقع صلة اللام، والقراءة مما لا اعتماد عليه.

مشتمل للفاعل فقط، فيوجب التخفيف، وأما إذا لم يكن عاملًا النصب لفظًا بل كان مضافًا إلى ذلك المعمول فإنه يوجد التخفيف المقصود بالإضافة، وإذا لم يكن باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله: (كَقِرَاءَةِ مَن قَرَأَ) أي: كقراءة القارئ الذي قرأ قوله تعالى: (﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾) في سورة الحج (بِنَصبِ الصَّلاةِ عَلَى المَفعُولِيَّةِ) بخلاف القراءة المتواترة التي هي بجر الصلاة وبإضافتها إليه، واعلم أن القارئ بهذا هو المطوعي في أحد وجهيه، وفي الوجه الآخر قرأه بزيادة النون، وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع أن زيادة النون مخالف للرسم.

ثم أشار إلى ضعف حذفها إذا لم يكن مع اللام فقال: (وَأَمَّا عَلَى تَقدِيرِ التَّنكِيرِ) أي: وأما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مِثلُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾) الأليم، إذا قرئ لفظ الأليم (بالنَّصبِ، فَحَذفُهَا) أي: فحذفها النون على ذلك التقدير (ضَعِيفٌ) وقوله: (لأَنَّ اسمَ الفَاعِلِ) إشارة إلى علة الضعف، يعني: إنما يكون حذفها ضعيفًا على ذلك التقدير؛ لأن اسم الفاعل (لَم يَقَع صِلَةَ اللَّامِ) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلًا حتى يحتاج إلى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية، وقوله: (وَالقِرَاءَةُ) جواب للسؤال المقدر كأن قائلًا يقول: لم يكن ضعيفًا مع وجود القراءة فيه فأجاب: بأن قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة (مِمّا لا اعتِمَادَ عَلَيهِ) فلا يرد حينئذ على الشارح ما اعترض بعض المحشين بأن قوله: القراءة مما لا اعتماد عليه ليس مما ينبغي؛ لأن القراءة أصل في العمل لورودها من معدن البلاغة، فإن مراد نفي الاعتماد على الغير المتواترة، والقراءة بنصب العذاب في الآية المذكورة لم توجد في المتواترات.

* * *

[اسم المفعول]

(اسْمُ الْمَفْعُولِ) هُوَ (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) أي: حدث موضوعًا (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) أي: لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها، فـ«مضروب» ....

[اسم المفعول]

ولما فرغ المصنف من مسائل اسم الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال: «اسم المفعول» (هُوَ) «ما اشتق من فعلٍ» (أي: حَدَثٌ مَوضُوعًا) «لمن وقع» أي: ذلك الحدث «عليه» (أي: لِذَاتٍ مَا) يعني: أنه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعًا للذات وقع ذلك الحدث عليه، وفي العصام: إن قوله: لمن وقع عليه، يشكل بخروج نحو: مضروب في قولنا: يوم الجمعة مضروب فيه، والتأديب مضروب له؛ فإن المضروب في هذين المثالين لا يصدق عليه أنه موضوع لمن وقع عليه الضرب، بل لمن وقع فيه الضرب، أو لمن وقع له الضرب، وقد يجاب عنه: بأن المضروب في المثالين المذكورين المفعول به، وإنما ذكرت كلمة في اللام للظرفية والعلية لا لأنه بنى وضع لهما؛ لأن المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب، بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة وللتأديب؛ فيصدق عليه حينئذ أنه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص، أو يقال: إن الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول، وقوله: (مِن حَيثُ وُقُوعُ الفِعلِ عَلَيهَا) للاحتراز عن اسم التفضيل الذي وضع للمفعول نحو: أشهر وأعرف بمعنى المشهور والمعروف؛ فإنهما موضوعان لما وقع عليه الشهرة والمعرفة، لكنه ليس بهذه الحيثية؛ لأنه من حيث إنه وقع عليه زيادة الفعل على الغير، كذا في بعض الحواشي، ولكن اختصاص قيد الحيثية في تعريف اسم المفعول لإخراج اسم التفضيل، وعدم اعتباره في تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه لما تكلف ليس بظاهر الوجه.

وقوله: (فَمَضرُوبٌ) شروع في تطبيق الحد بالأفراد يعني: أن لفظ مضروب

موضوع لذات ما وقع عليها الضرب، واعتذار إقامة «من» مقام «ما» مر في اسم الفاعل. فقوله: «ما اشتق من فعل» شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر.

وقوله: «لمن وقع عليه» يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل مطلقًا، سواء وضع لتفضيل الفاعل أو لتفضيل المفعول، فإنه مشتق من فعل الموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل، واسم المفعول

مثلًا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه؛ لأنه (**مَوضُوعٌ لِذَاتٍ مَا**) أي: لذات من الذوات لا لذات معين، وقوله: ما صفة الذات وقوله: (**وَقَعَ عَلَيهَا الضَّربُ**) صفة بعد صفة له، أي: للذات المبهمة التي وقع عليها الضرب (**وَاعتِذَارُ إِقَامَةِ مَن**) أي: الاعتذار من المعرف لإقامته لفظ من حيث قال: لمن وقع (**مَقَامَ مَا**) أي: ولم يقل لما وقع، مع أنه الظاهر لعموم ما، أي: هو الاعتذار الذي (**مَرَّ في اسم الفَاعِلِ**) فلا يلزم تكراره (**فَقَولُهُ: مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ، شَامِلٌ لِجَمِيعِ الأُمُورِ المُشتَقَّةِ**)، وقوله: (**مِن المَصدَرِ**) متعلق بالمشتقة؛ لأنه بيان لبيان الأمور المشتقة يعني: بالأمور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، (**وَقَولُهُ: لِمَن وَقَعَ عَلَيهِ**) فصل (**يُخرِجُ**) أي: من هذا التعريف (**مَا عَدَا المَحدُودِ**) أي: غير المحدود الذي هو اسم المفعول، وذلك الغير (**كاسمِ الفَاعِلِ والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ وَاسمِ التَّفضِيلِ**) فإن اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل؛ لأن وجود ما وقع عليه الفعل أنما هو في المتعدي.

ولما كان اسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول أشار إلى خروج كل منها بهذا القيد بقوله: (**مُطلَقًا**) وفسر ذلك المطلق بقوله: (**سَوَاءٌ وُضِعَ**) أي: سواء وضع اسم التفضيل (**لِتَفضِيلِ الفَاعِلِ**) نحو: أعلم (**أَو لِتَفضِيلِ المَفعُولِ**) نحو: أشهر فكلاهما خارجٌ بهذا القيد (**فَإِنَّهُ**) أي: فإن اسم التفضيل مطلقًا ليس بمشتق من فعل الموصوف مطلق، بل هو (**مُشتَقٌّ مِن فِعلِ المَوصُوفِ بِزِيَادَةٍ عَلَى الغَيرِ في ذَلِكَ الفِعلِ وَاسمِ المَفعُولِ**) بخلافه فإنه

موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط. (وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى) زنة («مَفْعُولٍ» كَمَضْرُوبٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ) أي: غير الثلاثي المجرد (عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ) لخفة الفتحة وكثرة المفعول (كَـ«مُسْتَخْرَجٍ») بفتح الراء.

(وَأَمْرُهُ) أي: شأنه وحاله (فِي الْعَمَلِ) أي: عمل النصب (وَالْاشْتِرَاطِ) أي: اشتراط عمله ....

(مَوضُوعٌ لِمَن وَقَعَ عَلَيهِ الفِعلُ فَقَط) أي: من غير اعتبار زيادته.

ثم شرع بيان صيغته من الثلاثي وغيره فقال: «وصيغته» اسم المفعول حال كونه «من الثلاثي المجرد على» **(زِنَةِ)** «مفعولٍ» **(كَمَضرُوبٍ)** «ومن غيره» **(أي: غَيرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ)** من الثلاثي المزيد فيه أو الرباعي المجرد أو الرباعي المزيد فيه «على صيغة اسم الفاعل» أي: على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب، ولكن كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله: «بفتح» أي: حال كون تلك الصيغة في اسم المفعول ملابسة بفتح «ما» أي: الحرف الذي «قبل الآخر»، وإنما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول **(لِخِفَّةِ الفَتحَةِ)** أي: لكونها أخف الحركات **(وَكَثرَةِ المَفعُولِ)** أي: ولكون اسم المفعول أكثر استعمالًا بالنسبة إلى اسم الفاعل؛ لأن للفعل فاعلًا واحدًا سواء كان لازمًا أو متعديًا إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة، ولكن يوجد له مفعولات؛ ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة «كمستخرجٌ» وهذا مثال له حال كونه **(بِفَتحِ الرَّاءِ)**.

ثم شرع في بيان عمله فقال: «وأمره» **(أي: شَأنُهُ وَحَالُهُ)** وقوله: وأمره مبتدأ مشبه وقوله: كما مر خبر ومشبه به، وقوله: «في العمل» متعلق بالأمر كذا في «المعرب»، وبيان لوجه الشبه، ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط بشيء اختص احتياجه إلى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فأشار إليه الشارح بقوله: **(أي)** في **(عَمَلِ النَّصبِ)** وقوله: «والاشتراط» بالجر عطف على قوله: في العمل؛ فأشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله: **(أي: اِشتِرَاطِ عَمَلِهِ)** إلى أن اللام في الاشتراط للعهد الخارجي، وليس المراد منه اشتراط

بأحد الزمانين، والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة أو «ما» (كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ) أي: مثل شأنه وحاله، وإذا كان معرفًا باللام يعمل بمعنى الماضي أيضًا، فهو برفع ما يقوم مقام الفاعل، ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه (نحو: «زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا») الآن أو غدًا ....

آخر، بل الاشتراط الذي ذكر في اسم الفاعل وهو أنه يشترط عمله في المفعول به (**بِأَحَدِ الزَّمَانَينِ**) أي: الحال والاستقبال (**وَالاعتِمَادِ**) أي: اشتراط عمله بالاعتماد (**عَلَى صَاحِبِهِ أَو الهَمزَةِ**) أي: أو الاعتماد على الهمزة (**أَو**) على لفظ (**مَا**) «كأمر اسم الفاعل» (**أي: مِثلُ شَأنِهِ وَحَالِهِ**) وقال العصام نقلًا عن الرضي: إن قوله: وأمره كأمر اسم الفاعل، موافق لكلام المتأخرين كأبي علي ومن بعده؛ فإنهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال والاستقبال كاسم الفاعل، وأما المتقدمون فليس في كلامهم ما يدل على اشتراط عمل اسم المفعول بأحد الزمانين، ثم قال: ولو اكتفى بقوله: وأمره كأمر اسم الفاعل في العمل لكفى انتهى.

ثم ذكر الشارح باقي الحال والشأن بقوله: (**وَإِذَا كَانَ**) أي: اسم المفعول (**مُعَرَّفًا بِاللَّامِ**) نحو المضروب (**يَعمَلُ بِمَعنَى المَاضِي**) أي: إذا كان بمعنى الماضي (**أَيضًا**) أي: كما يعمل بمعنى الحال أو الاستقبال أو كما يعمل اسم الفاعل إذا دخلت عليه اللام؛ (**فَهُوَ**) أي: اسم المفعول (**بِرَفعِ مَا**) أي: المفعول الذي (**يَقُومُ**) ذلك المفعول (**مُقَامَ الفَاعِلِ**) فيكون نائبه عند حذفه (**وَلَو كَانَ**) أي: بعد رفعه لذلك المفعول بالنائبية، إما أن لا يوجد مفعول آخر أو يوجد فإن وجد (**هُنَاكَ مَفعُولٌ آخَرُ**) أي: غير المفعول الذي جعل نائبًا (**يَبقَى**) أي: ذلك المفعول الآخر (**عَلَى نَصبِهِ**) أي: على نصبه الأول على المفعولية، وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله: «نحو: زيدٌ معطًى غلامه درهمًا» فقوله: معطىً بفتح العطاء اسم المفعول، رفع الغلام الذي هو مفعوله الأول وبقي درهمًا منصوبًا به على حاله، وقيد الشارح المثال بقوله: (**الآنَ أَو غَدًا**) وقد أهمله المصنف لظهوره وأهمل أيضًا بيان ما كان معرفًا باللام؛ ولذا ذكره

أو «المعطى غلامه درهمًا الآن أو غدًا أو أمس».

الشارح بقوله: وإذا كان معرفًا باللام، وأورد له مثالًا بقوله: (**أَو المُعطَى غُلامُهُ دِرهَمًا الآنَ أَو غَدًا أَو أَمسِ**).

* * *

[الصفة المشبهة]

(الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ) باسم الفاعل من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ) احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (لِمَنْ) أي: لما (قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ) لا بمعنى الحدوث، احتراز عن نحو: «قائم وذاهب» مما اشتق ....

[الصفة المشبهة]

ثم شرع في بيان الصفة المشبهة فقال: «الصفة المشبهة» يعني: الصفة التي ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (**باسمِ الفَاعِلِ مِن حَيثُ إِنَّهَا**) أي: تلك الصفة (**تُثَنَّى وَتُجمَعُ وَتُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ**) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويؤنث، فقوله: الصفة مبتدأ وخبره قوله: «ما اشتق» أي: اسم اشتق «من فعلٍ لازمٍ» وهذا القول (**إِحتِرَازٌ عَن إِسمِ الفَاعِلِ وَاسمِ المَفعُولِ المُتَعَدِّيَينِ**) أي: المشتقين من المتعدي نحو: ضارب ومضروب، وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو: قائم وذاهب، ونحو: ممرور به، وكذا يخرج عنه أفعل التفضيل من المتعدي نحو: زيد أعلم من عمرو، كذا في «الوافية»، «لمن» أي: موضوعًا لمن وفسره بقوله: (**أي: لِمَا**) اختصارًا يعني: أن أصل التعبير في أمثاله أن يكون بـ: ما؛ فعدل عنه المصنف في التعاريف الثلاثة، واعتذر عنه واعتذار المذكور ههنا كذلك، «قام به»، وقال في «الوافية» أيضًا: إن قوله: لمن قام به، يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة، ولم يتعرض له الشارح العلامة.

ولما دخل في تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم أخرجهما بقوله: «على معنى الثبوت» يعني: أنها موضوعة لما يستمر ويلزم (**لا بِمَعنَى الحُدُوثِ**) كاسم الفاعل والمفعول، وهذا (**إِحتِرَازٌ عَن نَحوِ: قَائِمٍ وَذَاهِبٍ**) أي: عن اسم الفاعل الذي من اللازم، وأشار إليه بقوله: (**مِمَّا إِشتُقَّ**) وهو بيان للنحو في نحو: قائم، يعني: المراد بنحو: قائم كل اسم اشتق

من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث، فإنه اسم الفاعل لا صفة مشبهة، واللازم أعم من أن يكون لازمًا ابتداء أو عند الاشتقاق ....

(مِن فِعلٍ لازِمٍ لِمَن قَامَ بِهِ، بِمَعنَى الحُدُوثِ؛ فإنَّهُ) أي: فإن ذلك الاسم (اِسمُ فَاعِلٍ) لكونه بمعنى الحدوث (لا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ) لعدم كونه بمعنى الثبوت، وفي «الوافية» وكذا يخرج بقوله: بمعنى الثبوت أفعل التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو: أفضل الخ، وفي العصام: أن المراد بالثبوت في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف، وأشار إليه الشارح أيضًا بقوله: لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضي، فإن المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار؛ فإنه قال: والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيهما فليس معنى نحو: حسن في الوضع إلا أنه ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم تجد نفيه في جميع الأزمنة كأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر وقوعه في جميع الأزمنة، إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسنًا فقبح الخ، أقول: فههنا ثلاثة أشياء الأول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضي، والثاني المتجدد المستمر في جميع الأزمنة، وهذا القسم باعتبار تجدده حادث وباعتبار استمراره في جميع الأزمنة مستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث، والثالث المستمر الغير المتجدد، والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم، وعند الرضي هو القسمان الأخيران والله أعلم.

وقد فصله الشارح بقوله: (وَاللَّازِمُ) أي: المراد من قوله: من فعل لازم (أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ لازِمًا اِبتِدَاءً) أي: حين وضعه نحو: حسن؛ فإنه مشتق من حسن أي: من الباب الذي اختص باللازم، (أَو عِندَ الاشتِقَاقِ) أي: سواء كان

كـ«رحيم»، فإنه مشتق من «رَحِمَ» بكسر العين بعد نقله إلى «رَحُمَ» بضمها، فلا يقال: «رحيم» إلا من «رَحُمَ» بضم الحاء أي: صار الرحم طبيعة له، كـ«كَرُمَ» بمعنى: صار الكرم طبيعة له. والمراد بكونه بمعنى الثبوت: أنه يكون كذلك بحسب أصل الوضع، فيخرج عنه ....

لازمًا حين الوضع أو لم يكن، بل عرض كونه لازمًا عند اشتقاقه، مثال العارض عند الاشتقاق: (**كَرَحِيم؛ فإنّه مُشتَقٌّ مِن: رَحِمَ بكَسرِ العَينِ**) فعند كونه في هذا الباب ليس بلازم يقال: رحم زيد عمرًا؛ فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة، بل اسم فاعل فيقال فيه: راحم، وإن أريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز اشتقاقها منه ما دام باقيًا في ذلك الباب؛ فإنه لما يصدق تعريفه حينئذٍ عليه، بل اشتق الصفة المشبهة التي هي كلمة رحيم (**بَعدَ نَقلِهِ**) أي: نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (**إلَى رَحُمَ**) أي: إلى الباب الذي (**بِضَمِّها**) أي: بضم العين حتى يكون لازمًا بنقله ويصدق عليه تعريفه، ويمتاز من الراحم الذي هو اسم الفاعل، فإذا كان كذلك (**فَلا يُقَالُ**) أي: فلا يجوز أن يقال: (**رَحِيمٌ**) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من: رحم بكسر العين (**إلّا**) أي: غير أن يقال إنه مشتق (**مِن رَحُمَ بِضَمِّ الحَاءِ**).

ثم فسر الجواز بنقله بقوله: (**أي: صَارَ الرَّحمُ طَبِيعَةً لَهُ**) أي: طبع الفاعل عليه، يعني: أنه إذا نقل إلى هذا الباب يكون معناه كذلك؛ لكون هذا الباب موضوعًا للطبائع فإن كل فعل يجيء من الباب الذي بضم العين في الماضي والغابر، يستفاد منه أن هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به، مثاله: (**كَكَرُمَ**) أي: فعل ماض بضم العين (**بِمَعنَى: صَارَ الكَرَمُ طَبِيعَةً لَهُ**) أي: لمن قام به الكرم، (**وَالمُرَادُ بِكَونِهِ**) أي: كون المذكور من أفراد الصفة المشبهة ملابس (**بِمَعنَى الثُّبُوتِ أَنَّهُ**) أي: المراد كونه (**يَكُونُ كَذَلِكَ**) أي: كونه مشتقا من فعل لازم (**بِحَسَبِ أَصلِ الوَاضِعِ**) سواء كان أصله كذلك أو بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون في أصل وضعه، وحين اشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت في الاستعمال (**فَيَخرُجُ عَنهُ**) أي: عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة

نحو: «ضامر وطالق»؛ لأنهما بحسب أصل الواضع للحدوث، ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال.

(وَصِيغَتُهَا) أي: صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها (مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ (الْفَاعِلِ) أو لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد،

(**نَحوُ: ضَامِرٍ**) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة أي: مهزولة ضعيفة، فكان في أصل وضعه بمعنى الحدوث (**وَطَالِقٍ**) أي: ويخرج عنه أيضًا لفظ طالق؛ فإنه أيضًا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق؛ (**لأَنَّهُمَا بِحَسَبِ أَصلِ الوَاضِعِ لِلحُدُوثِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُمَا**) أي: لهذين اللفظين (**الثُّبُوتُ بِحَسَبِ الاستِعمَالِ**) حيث كان الأول يجري مجرى الاسم للناقة وإن لم تكن مهزولة حتى يستوي فيه التذكير والتأنيث، وكان الثاني للرجل الذي يطلق امرأته وإن لم يصدر عنه الطلاق.

ثم شرع في بيان صيغتها المعينة فقال: «وصيغتها» (**أي: صِيغَةُ المُشَبَّهَةِ**) وهذا تفسير للضمير وقوله: (**مَعَ اِختِلافِ أَنوَاعِهَا**) للإشارة إلى أن نفس الصيغة غير مختلفة، بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه أو بالإضافة نحو حسن الوجه أو مجردة عنهما نحو: حسن وجهه بالتنوين، وإنما اعتبر لتلك الأنواع فإن حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله: صيغتها مبتدأ، وقوله: «مخالفةٌ» بكسر اللام خبره، وقوله: «لصيغة» (**اِسمِ**) «الفاعل» متعلق بمخالفة.

ولما كان لفظ الفاعل الذي أضيفت إليه الصيغة يحتمل أن يكون بمعنى أنه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملًا لصيغ الثلاثي ولغيره، ويحتمل أن يكون بمعنى أنه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة الثاني المجرد أشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم إلى الاحتمال الأول، وبقوله: (**أَو لِصِّيغَةِ الفَاعِلِ الَّذِي هُوَ مِيزَانُ اِسمِ الفَاعِلِ مِن الثُّلاثِي المُجَرَّدِ**) إلى الاحتمال الثلاثي، يعني: أن المراد بقوله: لصيغة الفاعل، هي لفظ الفاعل، وقوله: الذي هو؛ لبيان الاعتذار عن ترك غير

فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعًا (عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ) أي: كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه، فالظرف منصوب على أنه حال من المستكن في «مخالفة»، أو صفة لمصدر محذوف أي: مخالفة كائنة على قدر ما يسمع،

الثلاثي، يعني: إنما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل؛ لأن الفاعل أصل بالنسبة إلى غيره؛ لأنه الذي هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذي هو أصل بالنسبة إلى ما فوقه من الرباعي، وقال العصام: إنه يرد على التوجيه الأول مع حذف شرط الاسم أن صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى، وأقول: يحتمل أن يرد الشارح بهذا التوجيه إشارة إلى مذهب غيره من الجمهور، وبقوله: (**فَلَا تَجِيءُ صِيغَةٌ مِن صِيَغِهَا عَلَى هَذَا الوَزنِ قَطعًا**) أي: للاتفاق في التوجيه الثاني، يعني: إذا كان المراد من الفاعل وزنًا مخصوصًا بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكمًا قطعيا كما عرفت.

وقوله: «على حسب السماع» للإشارة إلى أن صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل، وقوله: (**أي: كَائِنَةً**) للإشارة إلى أن قوله: على حسب السماع، ظرف مستقر حال من المستكن في: مخالفة، حيث قدر المتعلق مؤنثًا، وقوله: (**عَلَى قَدرِهِ**) للإشارة إلى أن الحسب ههنا بمعنى المقدار، وقوله: (**بِحَيثُ لا تَتَجَاوَزَهُ**) تفسير للمقدار، يعني: أن الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا تتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع، وقوله: (**فَالظَّرفُ**) شروع في بيان الإعراب الجائز في قوله: على حسب السماع، يعني: أن الظرف المستقر (**مَنصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِن المُستَكِنِّ في: مُخَالِفَةٌ**) وهذا هو الإعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره، (**أَو صِفَةٌ**) أي: أو الظرف المستقر منصوب على أنه صفة (**لِمَصدَرٍ مَحذُوفٍ أي: مُخَالِفَةٌ كَائِنَةٌ عَلَى قَدرِ مَا يُسمَعُ**) وفي العصام: أنه يرد على قوله: كائنة على قدره، أن وزن أفعل من الألوان نحو أحمر ومن العيوب نحو أعور وأعمى من الثلاثي قياسي في اسم الفاعل، مع أنهما مخالفان لصيغة الفاعل؛ فأجاب عنه بقوله: إلا أن يقال

وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع أنها مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضًا، لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل، لكونها مشبهة به، ولكون عملها لمشابهتها إياه فيما ذكر (كـ«حَسَنٍ، ....

يحتمل أن تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية، بأن لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسًا مقصورًا على ما سمع، انتهى.

ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع أنها مخالفة لصيغة المفعول أيضًا أراد الشارح أن يبين وجهًا لذلك التخصيص فقال: (**وَخَصَّ مُخَالَفَتَهَا**) أي: مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله: (**لِصِيغَةِ اِسمِ الفَاعِلِ**) متعلق بالمخالفة، وقوله: (**بالبَيَانِ**) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا، يعني: أن المخالفة ممتازة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (**مَعَ أَنَّهَا**) أي: مع أن صيغة الصفة المشبهة (**مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ اِسمِ المَفعُولِ أَيضًا**) أي: كما أنها مخالفة لصيغة الفاعل، واللازم على المصنف حينئذ أن يقول: مخالفة لصيغتي الفاعل والمفعول دون أن يخص البيان بالأول؛ لكنه عدل عنه (**لِزِيَادَةِ إِختِصَاصٍ**) أي: لوجود زيادة الاختصاص (**لَهَا**) أي: للصفة المشبهة (**باسمِ الفَاعِلِ**) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول، وذلك الاختصاص الزائد (**لِكَونِهَا**) أي: لكون الصفة المشبهة (**مُشَبَّهَةً بِهِ**) أي: باسم الفاعل في كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هي منه؛ فهي بمعنى ذو مضافًا إلى مصدرها فحسنٌ بمعنى ذو حسنٍ، كما أن اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه؛ فضارب بمعنى: ذو ضرب لا فرق بينهما إلا من حيث الحدوث أو الإطلاق كما ذكرنا كذا في الرضي، ولا يخفى أن هذا الوجه يصلح توجيهًا لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الأخير فإنه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول، (**وَلِكَونِ عَمَلِهَا**) أي: وأيضًا إن ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة إنما هو (**لِمُشَابَهَتِهَا**) أي: لمشابهة تلك الصفة (**إِيَّاهُ**) أي: اسم الفاعل (**فِيمَا ذُكِرَ**) في الأوصاف الذي ذكرت واسم المفعول بخلافه.

وقوله: «كحسنٍ» مع ما بعده خبر للمبتدأ المحذوف أي: وتلك الأوزان

وَصَعْبٍ، وَشَدِيدٍ»).

(وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا مُطْلَقًا) أي: من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراطه فيها. وأما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها، لا ....

المسموعة نحو: حسن بفتح الحاء والسين، «وصعبٍ» بفتح الصاد وسكون العين، «وشديدٍ» ولها أوزان أخر، وقد جمعتها بعضهم في بيت:

هـژده آمـد بـنـظـم وزن صـفـات	حـسـن وضـيـق وشـجـاع وجـبـان
أحول وشكس وصلب وصغر وسليم	بس خلوع وخشن وجنب وعطشان
نــفــســا آمــد ودكــر قــيــوم	بـس أمـام ونـدس دكـر حـيـوان

ثم شرع في بيان عملها فقال: «وتعمل» أي: الصفة المشبهة «عمل فعلها» أي: كعمل فعلها الذي هو الفعل اللازم، وقد عرفت أن عمل الفعل اللازم وهو رفع الفاعل فقط، ولا ينصب المفعول، وقال في العصام: اعلم أنه يزيد عملها فإنها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها؛ فإنه لا ينصب مفعولًا ولا شبهه انتهى، وأقول: إن عبارة المصنف مطابقة لما سيأتي من أن النصب على التشبيه إنما هو مذهب البصريين، وأما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييزية؛ فعبارته مطابقة لمذهبهم، وقوله: «مطلقًا» منصوب على أنه حال من المستكن في: تعمل، أي: تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة، وإنما ذكر المطلق باعتبار الوصف، كذا في «المعرب»؛ وفسر الشارح المطلق بقوله: (أي: مِن غَيرِ اِشتِرَاطِ زَمَانٍ) أي: من الأزمنة الثلاثة كما اشترط في اسم الفاعل وقوله: (لِكَونِهَا) علة لعدم الاشتراط يعني: أنها إنما لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بِمَعنَى الثُّبُوتِ) لا بمعنى الحدوث المقتضي للزمان لكونه متجددًا؛ فإذا كانت بمعنى الثبوت (فَلا مَعنَى) أي: فلا فائدة (لاشتِرَاطِهِ) أي: لاشتراط الزمان (فِيهَا) أي: في الصفة المشبهة؛ فإنها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضي الزمان الذي هو عبارة عن المتجدد، وقوله: (وَأَمَّا اِشتِرَاطُ الاعتِمَادِ) للإشارة إلى أن قوله: مطلقًا، مصروف إلى اشتراط الزمان فقط، وأما اشتراط الاعتماد أي: على صاحبه (فَمُعتَبَرٌ فِيهَا) أي: في الصفة المشبهة أيضًا، (لا) أي: لكن بينهما

أن الاعتماد على الموصول لا يتأدى فيها؛ لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق.

(وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا) أي: جعلها قسمًا قسمًا وبيان حكم كل قسم، ويسمى كل قسم مسألة؛ لأنه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ....

فرق آخر وهو (أَنَّ الاعتِمَادَ عَلَى المَوصُولُ لا يَتَأَتَّى) أي: لا يحصل ولا يقع (فِيهَا) أي: في الصفة المشبهة كما أنه معتبر في اسم الفاعل، وإنما لم يحصل (لأنَّ اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَيهَا) أي: على الصفة المشبهة نحو: الحسن وجهه (لَيسَت) أي: تلك اللام (بِمَوصُولَةٍ بالاتّفَاقِ) بخلاف اسم الفاعل فإن اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة، وقد تكون غير موصولة، كما إذا كانت بمعنى الثبوت العارض له في نحو: الضامر والحائض كما عرفت تحقيقه، واعلم أن قوله: بموصول بالتذكير في أكثر النسخ مع أنه خبر لقوله: ليست، ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجًا عن الوصفية إلى الاسمية.

ولما كان للصفة المشبهة أقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنونه بقوله: «وتقسيم مسائلها» ولم يقل: وهي إما كذا وإما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله: (أي: جَعلِهَا قِسمًا قِسمًا) وفيه إشارة إلى أن التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف؛ فإنه لو أراد معنى المفعول لقال: أي كونها كما هو المتعارف في تفسير المصدر المبني للفاعل، والمبني للمفعول يعني: أن الجاعل جعل كل قسم منها مذكورًا باستقلال وقوله: (وَبَيَانُ) عطف على قوله: وجعلها، وإنما زاد هذا لأن المسألة عبارة عن قضية كلية فحينئذٍ لا بد لها من موضوع ومحمول فقوله: وجعلها ناظر إلى الأول وقوله: وبيان (حُكمِ كُلِّ قِسمٍ) ناظر إلى الثاني، يعني: أن الجاعل المذكور بعد جعلها أقسامًا يبين حكم كل قسم من تلك الأقسام، وقوله: (وَيُسَمَّى) شروع في وجه التسمية، وإنما يسمى المصنف (كُلُّ قِسمٍ مَسأَلَةً) ولم يقل قاعدة مع أنها قواعد ولم يقل أيضًا وأقسامها؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن الشأن (يُسأَلُ عَن حُكمِهِ) أي: عن حكم كل قسم (وَيُبحَثُ عَنهُ) أي: ويحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز أن تسمى

(أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ) متلبسة (بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةً عَنْهَا و) على كل من التقديرين (مَعْمُولُهَا) إِمَّا (مُضَافٌ أَوْ) متلبس (بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدٌ عَنْهُمَا) أي: عن اللام والإضافة (فَهَذِهِ) أَقْسَام (سِتَّةٌ) حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة.

(وَالْمَعْمُولُ) أي: معمول الصفة المشبهة (فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا) أي: من هذه الأقسام الستة ....

مسألة أي: من حيث يسأل عنها، وقوله: «أن تكون الصفة» خبر للمبتدأ يعني: أن لها أقسامًا بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب إعراب معمولها، وقوله: (مُلتَبِسَةً) للإشارة إلى أن الباء في قوله: «باللام» للملابسة وإلى أنه ظرف مستقر خبر، لقوله: أن تكون يعني: أن أقسامها بحسب ذاتها على قسمين؛ فإنها إما أن تكون ملتبسة باللام نحو: الحسن، «أو مجردةً عنها» أي: أو تكون مجردة عن اللام نحو: حسن.

ثم شرع في تقسيمها الثاني بحسب المعمول، وإنما زاد الشارح قوله: «و» (عَلَى كُلٍّ مِن التَّقدِيرَينِ) ليكون إشارة إلى أن هذا التقسيم تقسيم ثانٍ لها يعني: أن الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون «معمولها» أي: معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (إِمَّا) على قوله: «مضافٌ» ليكون مقابلًا لقوله: «أو» (مُلتَبِسٌ) «باللام أو مجردٌ عنهما» فقوله: معمولها عطف على اسم أن تكون، وقوله: مضافًا عطف على خبره، وقوله: (أي: عَنِ اللَّامِ وَالإِضَافَةِ) تفسير للضمير المجرور المثنى في عنهما، والفاء في قوله: (فَهَذِهِ) للفذلكة يعني: فإذا انقسمت الصفة كذلك فهذه (أَقسَامٍ) «ستةٌ» (حَاصِلَةٌ مِن ضَربِ الاثنَينِ) وهما كونها باللام أو مجردة (في الثَّلاثَةِ) وهي كون معمولها مضافًا أو باللام أو بغير الإضافة واللام.

ثم شرع في تقسيمها بحسب الإعراب فقال: «والمعمول» وفسره بقوله: (أي: مَعمُولُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ) للإشارة أن اللام للعهد الخارجي، وقوله: «في كل واحدٍ» ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن، أي: المعمول الكائن في كل واحد «منها» (أي: مِن هَذِهِ الأَقسَامِ السِّتَّةِ) وهي: الحسن وجهه، أو الحسن

(مَرْفُوعٌ) تارةً (وَمَنْصُوبٌ) تارةً (وَمَجْرُورٌ) تارةً أخرى فعلى هذا (صَارَتْ) أقسام مسائلها (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ قِسْمًا) حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الإعراب في الأقسام الحاصلة من قبل.

(فَالرَّفْعُ) في المعمول (عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ) أي: فاعليته للصفة.

(وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ) أي: تشبيه معمول الصفة (بِالْمَفْعُولِ فِي) المعمول (الْمَعْرِفَةِ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ) أي: جعل معمول الصفة تمييزًا ....

الوجه، أو الحسن وجه، أو حسن وجهه، أو حسن الوجه، أو حسن وجه؛ فالمعمول الذي هو الوجه مثلًا ثلاثة أقسام: «مرفوعٌ» **(تَارَةً)** «ومنصوبٌ» **(تَارَةً)** «ومجرورٌ» **(تَارَةً أُخرَى)** وزاد الشارح قوله: **(فَعَلَى هَذَا)** ليكون توطئة لقوله: «صارت» أي: فبناء على كون المعمول المذكور معربًا بالأعاريب الثلاثة صارت **(أَقسَامُ مَسَائِلِهَا)** أي: تحولت وارتفعت أقسام مسائلها «ثمانية عشر قسمًا» **(حَاصِلَةٌ)** أي: تلك الأقسام حاصلة **(مِن ضَربِ الأَقسَامِ الثَّلاثَةِ الَّتي للمَعمُولِ مِن حَيثُ الإعرَابِ)** وهو كونه مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا **(في الأَقسَامِ)** أي: في الأقسام الستة **(الحَاصِلَةِ مِن قَبلُ)** أي: من الأقسام التي ذكرت قبل هذه الأقسام.

ثم شرع في بيان الواسطة في كل من الإعراب الجائز فيها فقال: «فالرفع» أي: الحاصل الجائز **(في المَعمُولِ)** «على الفاعلية» **(أي: فَاعِلِيَّتِهِ للصِّفَةِ)** المشبهة يعني: بناء على كون ذلك المعمول فاعلًا لتلك الصفة، «والنصب» أي: وكون المعمول منصوبًا مبني «على التشبيه» **(أي: تَشبِيهَ)** أي: مبني على جعل **(مَعمُولِ الصِّفَةِ)** شبيهًا «بالمفعول»، وقوله: «في» **(المَعمُولِ)** «المعرفة» ظرف للظرف المستقر أعني: على التشبيه أي: كونه منصوبًا على التشبيه إنما هو إذا كان المعمول معرفة نحو: الحسن الوجه أو حسنٌ الوجه، وقوله: «وعلى التمييز» معطوف على قوله: على التشبيه، وإنما زاد ههنا قوله: **(أي: جَعلِ مَعمُولِ الصِّفَةِ تَمييزًا)** للإشارة إلى مغايرة الاعتبارين؛ لأن النصب في الأول إنما هو على التشبيه بالمفعول وليس في المعمولات معمولي معين يقال له: التشبيه؛ فليس فيه الجعل، وأما ههنا فلما كان التمييز معمولًا معينًا اعتبر فيه

(فِي) المعمول (النَّكِرَةِ). هذا عند البصريين.

وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع؛ لأنهم يجوزون تعريف المميز.

وقال بعض النحاة: على التشبيه بالمفعول في الجميع.

وقال الشارح الرضي: والأولى التفصيل.

(وَالْجَرُّ) في المعمول (عَلَى الْإِضَافَةِ) أي: إضافة الصفة إليه.

الجعل «في» (المَعمُولِ) «النكرة»، (هَذَا) أي: الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بأن يكون نصبه في الأول على التشبيه وفي الثاني على التمييز (عِندَ البَصرِيينَ) حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف، (وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: بَل هُوَ) أي: المعمول المنصوب للصفة المشبهة (عَلَى التَّمييزِ) أي: منصوب على التمييز (في الجَمِيعِ) أي: في جميع الصورتين اللتين إحداهما كونه معرفة والثانية كونه نكرة.

ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبًا على التشبيه في الصورة الأولى مبنيا على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا إلى الحكم بالتشبيه أراد الشارح أن يبين أن البصريين مضطرون إلى هذا؛ لعدم جواز التمييز معرفة عندهم، ولكن الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطروا إلى حكم معمول غريب؛ (لأَنَّهُم) أي: لأن الكوفيين (يُجَوِّزُونَ تَعرِيفَ المُمَيَّزِ) أي: يحكمون بجواز كون التمييز معرفة، ثم ذكر الشارح مذهبًا آخر فقال: (وَقَالَ بَعضُ النُّحَاةِ: عَلَى التَّشبِيهِ بالمَفعُولِ) أي: يحكمون بأن النصب (في الجَمِيعِ) أي: في جميع الصورتين (وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي) أي: حاكم الشارح الرضي بين المذاهب الثلاثة فقال: (وَالأَولَى) أي: الأحسن والأنسب (التَّفصِيلُ) أي: مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث فصلوا وقالوا: إن كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه، وإن كان نكرة فنصبه على التمييز، فقوله: «والجر» بالرفع عطف على الرفع البعيد أو على النصب القريب، أي: الجر (في المَعمُولِ) أي: في معمول الصفة المشبهة مبني «على الإضافة» (أي: إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَيهِ) أي: إلى ذلك المعمول إضافة لفظية.

(وَتَفْصِيلُهَا) أي: تفصيل هذه الأقسام في ضمن أمثلة جزئية، قولنا: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) بتنوين الصفة، ورفع «وجهه» بالفاعلية، أو نصبه على التشبيه بالمفعول، وبحذف التنوين وجر «وجهه» بالإضافة، فهذا التركيب (ثَلَاثَةٌ) أي: ثلاثة أمثلة من

ثم شرع في تفصيل الأقسام فقال: «وتفصيلها» ولما احتمل إرجاع الضمير المجرور إلى المسائل وإلى الأقسام أراد أن يفسره بقوله: (أي: تَفصِيلُ هَذِهِ الأَقسَام) للإشارة إلى أن إرجاعه إلى المسائل سهو ظاهر، وقوله: (في ضَمنِ) جواب لمن قال: إن الضمير المجرور راجع إلى المسائل؛ لأنها هي المذكورة فيما قبل ورده بأن الإرجاع إلى المسائل يأبى عنه السياق، ولأن التفضيل إنما يتمشى في الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل إنما يكون بذكر أحكامها فلم يذكر أحكامها فيما بعد، بل الحق أنه راجع إلى القسمان ثمانية عشر؛ فإنها وإن لم يكن مذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة في ضمن (أَمثِلَةٍ جُزئِيَّةٍ، قَولُنا) فقوله: فتفصيلها مبتدأ، وقوله: «حسنٌ وجهه» خبره، وقوله: (بِتَنوِينِ الصِّفَةِ) بيان لذلك التفصيل أي: إذا قرأت الصفة بالتنوين انقطع احتمال إضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الإضافة، وقوله: (وَرَفعِ) بالجر عطف على التنوين أي: فحينئذٍ إذا قرأت معمولها الذي هو (وَجهِهِ) برفعه مرفوعًا (بالفَاعِلِيَّةِ) أي: بكونه فاعلًا للصفة، (أَو نَصبِهِ) أي: أو قرأت ذلك المعمول بنصبه (عَلَى التّشبِيهِ بالمَفعُولِ) وأرد ههنا بـ: على حيث قال: التشبيه، وفي الأول بالباء حيث قال: بالفاعلية؛ لتحصل الإشارة إلى أن الفاعلية معنى مستقل لاقتضاء الإعراب بخلاف الثاني؛ فإنه أمر اعتباري ومختلف فيما بين النحاة، وقوله: (وَبِحَذفِ التَّنوِينِ وَجَرِّ وَجهِهِ) معطوف على قوله: بتنوين الصفة، يعني: وإذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف، فتكون مضافة إلى معمولها الذي هو وجهه فيكون وجهه مجرورًا (بالإِضَافَةِ) أي: بسبب إضافة الصفة إليه.

ثم أورد الشارح قوله: (فَهَذَا التَّركِيبُ) لربط قوله: «ثلاثةٌ» حتى يكون خبرًا للمبتدأ المحذوف (أي) تركيب: حسن وجهه يكون (ثَلاثَةُ أَمثِلَةٍ) حال كونها (مِن

الأمثلة المقصودة، ذكرها لتوضيح الأقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعًا ونصبًا وجرًّا.

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل هذا التركيب في كونه ثلاثة أمثلة (حَسَنُ الْوَجْهِ) بالوجوه المذكورة (وَحَسَنُ وُجْه) عطف على «حسن الوجه» أي: هو أيضًا بالوجوه المذكورة ثلاثة أمثلة (الْحَسَنُ وَجْهُه) بإدخال اللام على الصفة، ورفع ....

الأَمثِلَةِ المَقصُودِ) أي: التي قصد (**ذِكرُهَا**) أي: ذكر تلك الأمثلة وقوله: (**لِتَوضِيحِ الأَقسَامِ**) متعلق بالمقصود وعلة القصد المذكور، يعني: أنما قصد ذكر الأمثلة لتكون الأقسام واضحة (**باعتِبَارِ اِختِلافِ مَعمُولِ الصِّفَةِ رَفعًا وَنَصبًا وَجَرًّا**) «وكذلك» وهذا شروع في بيان أمثلة أخرى فقوله: (**أي: مِثلُ هَذَا التَّركِيبِ**) إشارة إلى المشار إليه وإليه وإلى أن الكاف بمعنى: مثل، وقوله: (**في كَونِهِ ثَلاثَةَ أَمثِلَةٍ**) إشارة إلى وجه التشبيه، يعني: تركيب «حسن الوجه» بغير تنوين الصفة وبمعرفة المعمول مثل تركيب: حسن وجهه (**بالوُجُوهِ المَذكُورَةِ**) أي: حال كونه ملابسًا بالوجوه المذكورة من رفع معموله ونصبه إذا قرأت بالتنوين ومن جره إذا قرأت بحذفها؛ فيحصل ثلاثة أيضًا فيكون هذا مثالًا للصفة التي هي مجردة عن اللام والإضافة حين كون معمولها مرفوعًا ومنصوبًا والصفة التي بالإضافة حين كون معمولها مجرورًا، «وحسن وجهٍ» (**عَطفُ**) أي: هذا التركيب معطوف (**عَلَى**) تركيب (**حَسَنِ الوَجهِ**) وقوله: (**أي: هُوَ أَيضًا**) تفسير لصورة العطف يعني: أن تركيب حسن وجه أيضًا حال كونه (**بالوُجُوهِ المَذكُورَةِ**) فقوله: هو مبتدأ وخبره (**ثَلاثَةُ أَمثِلَةٍ**) فإن لفظ حسن حين كون معموله مرفوعًا يكون مثالًا للصفة المجردة المرفوع معمولها، وحين كون معموله منصوبًا يكون مثالًا للصفة المجردة المنصوب معمولها، وحين كون معموله مجردًا يكون مثالًا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل أمثلة ثلاثة.

وقوله: «الحسن وجهه» بترك الواو معطوف أيضًا بالعاطف المقدر كذا في «المعرب» حال كون هذا التركيب (**بِإِدخَالِ اللّامِ عَلَى الصِّفَةِ وَرَفعِ**) أي: وبرفع

«وجهه» بالفاعلية، أو نصبه بالتشبيه بالمفعول، أو جره بالإضافة، وإنما غير الأسلوب بترك العاطف، إشارةً إلى أنه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة؛ لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام، وهذه لصفة ذات لام (الحَسَنُ الْوَجْه) بالوجوه الثلاثة (الحَسَنُ وَجْه) أيضًا بهذه الوجوه، ....

(**وَجهِهِ بالفَاعِلِيَّةِ**) أي: بسبب كونه فاعلًا (**أَو نَصبِهِ**) أي: أو بنصبه (**بالتَّشبِيهِ**) أي: بسبب تشبيهه (**بالمَفعُولِ**) فعلى هذين التقديرين يكون مثالًا للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها أو المنصوب معمولها (**أَو جَرِّهِ بالإِضَافَةِ**) أي: أو بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة إليه فيكون مثالًا للصفة الملتبسة باللام وبالإضافة المجرور معمولها؛ فإن هذه الإضافة لكونها إضافة لفظية لا يمنع جمعها مع اللام؛ إذ لا يشترط تجريدها عنهما كما سبق.

ثم إن المصنف لما غير الأسلوب حيث أتى في الأمثلة السابقة بذكر العاطف وأتى في الأمثلة الآتية بحذفه أراد الشارح أن يبين وجها لذلك التغيير فقال: (**وَإِنَّمَا غَيَّرَ**) أي: المصنف (**الأُسلُوبَ**) أي: طريق التركيب (**بِتَركِ العَاطِفِ**) أي: بسبب تركه (**إِشَارَة**) أي: لتحصل الإشارة (**إِلَى أَنَّهُ**) أي: إلى أن قوله: الحسن وجهه (**شُرُوعٌ فِي قِسمٍ آخَرَ مِن الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ**) أي: مغاير للقسم السابق، وقوله: (**لأنَّ الأَمثِلَةِ السَّابِقَةِ**) علة لكون هذا القسم منها مغايرًا للأول منها، يعني: هذه الأمثلة مغايرة للأمثلة السابقة؛ لأن الأمثلة السابقة (**كَانَت**) أي: كانت مثالًا (**للصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ عَن اللَّامِ، وَهَذِهِ**) أي: هذه الأمثلة كانت مثالًا (**لصِفَةٍ ذَاتِ لامٍ**) فيكون هذا المثال أيضًا مثالًا لوجوه ثلاثة أحدها للصفة الملتبسة باللام مع رفع معمولها، والثاني للصفة باللام مع نصب معمولها، والثالث للصفة باللام مع جر معمولها، «الحسن الوجه» حال كونه (**بالوُجُوهِ الثَّلاثَةِ**) في معمولها يعني: الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام أيضا، «الحسن وجه» (**أيضًا**) أي: كالتركيب السابق (**بِهَذِهِ الوُجُوهِ**) أي: برفع المعمول ونصبه أو جره مع كون المعمول مجردًا عن اللام.

ولما لم يطابق تفصيل المصنف للإجمال أراد الشارح أن يبين لاختياره وجها

وإنما قدم الصفة الكائنة باللام في أول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها؛ لأن مفهوم الأول وجودي والثاني عدمي، وعكس التركيب في تفصيلها؛ لأن أقسام الصفة المجردة أشرف؛ قسمًا واحدًا منها مختلف فيه، وسائر الأقسام صحيح بخلاف أقسام ذات اللام.

فإن قسمين منها ممتنع كما قال (اثْنَانِ مِنْهَا) أي: من تلك الأقسام (مُمْتَنِعَانِ): أحدهما: أن تكون الصفة باللام مضافةً إلى معمولها المضاف ....

فقال: (وَإِنَّمَا قَدَّمَ) أي: المصنف (**الصِّفَةَ الكَائِنَةَ باللّامِ في أَوَّلِ تَقسِيمِ المَسَائِلِ عَلَى الصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ عَنهَا؛ لأنَّ مَفهُومَ الأَوَّلِ**) أي: لأن مفهوم الصفة الكائنة باللام (**وُجُودِي**) لدلالته على وجود اللام (**وَالثَّانِي**) أي: ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (**عَدَمِي**) لدلالته على عدم اللام، فما هو وجودي مقدم على العدمي طبعًا فأراد المصنف تطبيق الإجمال بالتركيب الطبيعي وقوله: (**وَعَكَسَ**) بصيغة الماضي المعلوم عطف على قدم أي: وإنما عكس (**التّرْكِيبَ في تَفصِيلِهَا**) حيث قدم أمثلة الصفة المجردة وأخر أمثلة الصفة باللام؛ (**لأَنَّ أَقسَامَ الصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ أَشرَفَ**) من أقسام الكائنة باللام، وإنما كانت أشرف (**قِسمًا وَاحِدًا مِنهَا مُختَلَفٌ فِيهِ**) هو حسن وجهه كما سيأتي (**وَسَائِرُ الأَقسَام**) منها (**صَحِيحٌ**) وهو حسن الوجه حسن وجه (**بِخِلافِ أَقسَامِ ذَاتِ اللّامِ؛ فإنَّ قِسمَينِ مِنهَا**) وهما الحسن وجهه والحسن وجهه (**مُمتَنِعٌ**) أي: كل واحد منهما وقسم منها صحيح؛ فالقسم المشتمل على الصحيحين أشرف من القسم المشتمل على الصحيح الواحد، وقوله: (**كَمَا قَالَ**) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فإنه لما قال؛ فإن قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله: «اثنان منها» لكلامه يعني: أن اثنين (**أي: مِن تِلكَ الأَقسَامِ**) يعني: من أقسام الصفة الكائنة باللام «ممتنعان» أي: ممتنعان بالامتناع العادي دون الامتناع الذاتي فإن امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (**أَحَدُهُمَا**) أي: أحد الوجهين الممتنعين (**أَن تَكُونَ الصِّفَةُ**) وقوله (**باللّامِ**) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله: (**مُضَافَةً**) أي: تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (**إِلَى مَعمُولِهَا**) وقوله: (**المُضَافِ**) بالجر صفة المعمول، يعني: أن

إلى ضمير الموصوف بواسطة أو بغير واسطة، مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهِهِ) و«الحسن وجه غلامه»، لعدم إفادة الإضافة فيه خفة؛ لأن الخفة في الصفة المشبهة: إما بحذف التنوين أو النون كـ«حسن وجههِ» بالإضافة، أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة، أو مما أضيف إليه الفاعل، واستتاره ....

تكون الصفة الكائنة باللام مضافة إلى معمولها الذي يضاف ذلك المعمول أيضًا **(إِلَى ضَمِيرِ المَوصُوفِ)** أي: إلى الضمير الراجع إلى موصوف تلك الصفة **(بِوَاسِطَةٍ)** أي: سواء أضيف بواسطة المتعلق **(أَو بِغَيرِ وَاسِطَةٍ)** أي: أو أضيف بغير واسطة المتعلق.

ولما أتى المصنف في مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذي أضيف بغير الواسطة حيث قال: **(مِثلُ)** «الحسن وجهه» ضم إليه الشارح المثال الذي أضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال: **(وَالحَسَنُ وَجهِ غُلامِهِ)** وإنما امتنع هذا القسم؛ **(لِعَدَمِ إِفَادَةِ الإِضَافَةِ)** وهي إضافة الحسن إلى وجهه أو إلى وجه غلامه **(فِيهِ)** أي: هذا القسم **(خِفَّةً)** فإن إضافتها إلى معمولها إضافة لفظية، وقد تقرر أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا التخفيف إما في المضاف فقط أو في المضاف إليه فقط أو فيهما معًا، ولم يوجد ههنا شيء من الثلاثة؛ **(لأَنَّ الخِفَّةَ في الصّفَةِ المُشَبَّهَةِ إِمَّا بِحَذفِ التَّنوِينِ)** إذا كانت مفردة **(أَو)** بحذف **(النُّونِ)** إذا كانت تثنية أو جمعًا سالمًا **(كَحَسَنِ وَجهِهِ)** أي: كما وجدت الخفة في هذا الترتيب إذا قرئ **(بالإِضَافَةِ)** أي: بإضافة لفظ حسن إلى معموله، فإنها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة في المضاف، فقد وجد شرط الإضافة اللفظية، وقوله: أو بحذف، معطوف على قوله: أو بحذف التنوين، يعني: الخفة في الصفة المشبهة إذا لم توجد في الصفة فلا بد أن توجد فيما أضيف إليه من المعمول، **(أَو بِحَذفِ ضَمِيرِ المَوصُوفِ مِن فَاعِلِ الصّفَةِ)** وهو لفظ وجهه في المثال الأول، **(أَو)** بحذفه **(مِمَّا أُضِيفَ إِلَيهِ الفَاعِلُ)** أي: من متعلقه الذي أضيف إليه الفاعل وهو لفظ الوجه في المثال الذي أتاه الشارح وهو لفظ غلامه.

وقوله: **(وَاستِتَارِهِ)** بالجر معطوف على كل واحد من قوله: بحذف ضمير،

في الصفة مثل: «الحَسَن الْوَجْه» و«الحَسَن وَجْهُ الغلامِ»، أو بحذفهما معًا، ولا خفة فيه بواحد منها.

وثانيهما: أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام، مِثْلُ: («الحَسَنُ وَجْهِ») أو «وجهِ غلامٍ»؛ ....

ومن قوله: بحذفه مما أضيف إليه، يعني: بأن يحذف ضمير الموصوف الأول ويجعل اللام عوضًا عنه، أو بأن يحذف الضمير الذي أضيف إليه متعلق الفاعل، ويجعل اللام عوضًا عنه أيضًا، وبأن يستتر الضميران المزبوران (في الصفة مِثلُ: الحَسَنِ الوَجهِ) فإن أصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع إلى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن، (وَ) مثل (الحَسَنِ وَجهُ الغُلامِ) فإن أصله الحسن وجه غلامه، فحذف الضمير الذي أضيف إليه متعلق الفاعل وهو الغلام، وعوض اللام عن المضاف إليه في الغلام، وجعل ذلك الضمير مستترًا في الحسن، بأن يكون فاعلًا له فحينئذٍ وجه التخفيف المطلوب في هذين التركيبين من جانب المضاف إليه.

وقوله (أَو بِحَذفِهما مَعًا) يعني: أن الخفة في الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول، فوجدت الخفة على ذلك التقدير في الجانبين نحو: حسن الوجه بالإضافة بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فإن أصله: حسن وجه، وقوله: (وَلا خِفَّةَ) في معرض إبطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال: إن الخفة إما في المضاف فقط أو في المضاف إليه فقط أو فيهما معًا، ولا خفة (فِيهِ) أي: مثل الحسن وجهه (بوَاحِدٍ مِنهَا) أي: من التخفيفات الثلاثة؛ فكل تركيب إضافي بإضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع؛ فهذا التركيب ممتنع.

وقوله: (وَثَانِيهِمَا) معطوف على قوله: أحدهما، أي: وثاني الوجهين الممتنعين (أَن تَكُونَ الصّفَةُ) أي: الكائنة (باللّام مُضَافَةً إِلَى مَعمُولِهَا المُجَرَّدِ) أي: إلى معمولها الذي تجرد (عَن اللّامِ) وهو أيضًا إما بلا واسطة (مِثلُ) «الحسن وجهٍ» (أَو) بواسطة متعلقه نحو: الحسن (وَجهِ غُلامٍ) وإنما امتنع هذا؛

لأن إضافة «الحسن» إلى «وجه» وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة، لكنهم لم يجوزوها؛ لأن إضافة المعرفة إلى نكرة وإن كانت لفظية مفيدة للتخفيف، لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الإضافة.

(وَاخْتُلِفَ فِي) صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف مِثْلُ: («حَسَن وَجْهِهِ») ....

(**لأَنَّ إِضَافَةَ الحَسَنِ**) يعني: الصفة الكائنة باللام (**إلى وَجهٍ**) أي: إلى معمول نكرة (**وَإن**) أي: ولو (**أَفَادَت**) أي: تلك الإضافة (**التَّخفِيفَ**) من جانب المضاف إليه (**بِحَذفِ الضَّمِيرِ**) فإن أصله: الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول (**وَاستِتَارِهِ**) أي: وباستتار ذلك الضمير (**في الصّفَةِ**) كما حذف واستتر في: الحسن الوجه (**لَكِنَّهُم**) أي: لكن النحاة (**لَم يُجَوِّزُوهَا**) أي: لم يجوزوا تلك الإضافة كما جوزوا في: الحسن الوجه؛ (**لأَنَّ إِضَافَةَ المَعرِفَةِ**) يعني: الصفة ذات اللام (**إِلَى نَكِرَةٍ وَإِن كَانَت**) أي: ولو كانت إضافة المعرفة إلى النكرة (**لَفظِيَّةً مُفِيدَةً للتّخفِيفِ**) حيث خفف ما أضيف هو إليه وكان ذلك التخفيف كافيًا في الإضافة اللفظية؛ لعدم اقتضائه اكتساب التعريف أو التخصيص؛ (**لَكِنَّهَا**) أي: لكن تلك الإضافة (**في الصُّورَةِ**) وهي إضافة المعرفة إلى النكرة (**تُشبِهُ**) أي: صارت تلك الصورة مشابهة (**عَكسَ المَعهُودِ مِن الإِضَافَةِ**) لأن المعهود المعروف في الإضافة إضافة النكرة إلى المعرفة؛ لإضافة المعرفة إلى النكرة، وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممتنع؛ فهذه التركيب ممتنع.

ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ما هو مختلف فيه فقال: «واختلف في» أي: وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (**صُورَةٍ كانَت الصّفَةُ فِيهَا**) أي: في تلك الصورة (**مُجَرَّدَةً عَن اللّامِ مُضَافَةً إِلَى مَعمُولِهَا المُضَافِ**) أي: إلى معمولها الذي هو أيضًا مضاف (**إِلَى ضَمِيرِ المَوصُوفِ**) وإنما وسط الشارح قوله: في صورة الخ بين حرف الجر الذي هو لفظ: في، وبين مجروره الذي هو قوله: (**مِثلُ**) «حسن وجهه»؛ لتحقيق أن لفظ المثل إشارة إلى أن الاختلاف ليس مقصورًا على شخص هذا التركيب، بل هو

فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة.

وجه الاستقباح: أنهم إنما ارتكبوا الإضافة لقصد التخفيف، فيقتضي الحال أن يبلغ إلى أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقصر على أهون التخفيفين، أعني: حذف التنوين، ولا يتعرض لأعظمهما مع إمكانه، ....

شامل لصورته النوعية؛ فلذا أورده بلفظ المثل ولم يقل: في حسن وجهه.

ثم أراد الشارح أن يبين ويعين الذين اختلفوا فقال: (فَسِيبَويهِ وَجَمِيعُ البَصرِيينَ يُجَوِّزُونَهَا) أي: يحكمون بجواز تلك الصورة (عَلَى قُبحٍ) جواز كائنًا مع قبح ولا يجوزونها مع حسن، وقوله: (في ضَرُورَةِ الشّعرِ) متعلق بقوله: يجوزونها، أي: إنما يجوزونها مع قبحها في ضرورة الشعر، لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن، وقوله: (وَالكُوفُيُّونَ) عطف على: فسيبويه، أي: والكوفيون (يُجَوِّزُونَهَا) أي: تلك الصورة (بلا قُبحٍ في السَّعَةِ، وَجهُ الاستِقبَاحِ) أي: وجه حكم الأولين بقبحه (أَنَّهُم) النحاة (إِنَّمَا اِرتَكَبُوا الإِضَافَةَ) أي: إضافة الصفة المشبهة أي: تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين الأخيرتين لها، وقوله: (لِقَصدِ التَّخفِيفِ) متعلق بقوله: إنما ارتكبوا أي: إنما اختاروا صورة الإضافة مع وجود غيرها؛ لتحصيل القصد إلى التخفيف وإذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فَيَقتَضِي الحَالُ) أي: حال القاصدين (أَن يَبلُغَ) أي: التخفيف (إِلَى أَقصَى) أي: أعلى (مَا يُمكِنُ مِنهُ) أي: تخفيفًا لا تخفيف أعلى منه، وقوله: (وَيَقبُحَ) بالنصب على: أن يبلغ، أي: يقتضي تلك الحال أن يقبح (أَن يُقصَرَ عَلَى أَهوَنِ التَّخفِيفَينِ) أي: على أسفله، وقوله: (أَعنِي) تفسير: لأهون التخفيفين، أي: أريد بأهون التخفيفين (حَذفَ التَّنوِينِ) أي: من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذي أضيفت إليه تلك الصفة، (وَ) قوله: (لا يَتَعَرَّضَ) بالنصب عطف على قوله: أن يقصر أي: يقبح مجموع الأمرين، وهما الاقتصار على أهون التخفيفين وعدم التعرض (لأَعظَمِهِمَا) أي: لأعظم التخفيفين (مَعَ إِمكَانِهِ) أي: مع كون التعرض أو مع كون أعظم التخفيفين

وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة، والذي أجازها بلا قبح نظر إلى حصول شيء من التخفيف في الجملة، وهو حذف التنوين.

(وَالْبَوَاقِي) من الأقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الأقسام الثلاثة المذكورة، وهي خمسة عشر قسمًا (مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ ....

ممكنًا ههنا؛ لكون المعمول وجه (وَهُوَ) أي: وأعظم التخفيف (حَذفُ الضَّمِيرِ) أي: الضمير المجرور في قوله: وجهه، أو في قوله: غلامه (مَعَ الاستِغنَاءِ) أي: مع وجود كون التركيب مستغنيًا (عَنهُ) أي: عن ذلك الضمير المجرور، وقوله: (بِمَا) متعلق بالاستغناء؛ لأن وجود الاستغناء يقتضي شيئين أحدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا، والثاني المستغني، يعني: سبب الاستغناء وأراد أن يذكره بقوله: بما (اِستَكَنَّ في الصِّفَةِ) السبب كونه مستغنيًا عن الضمير إمكان أن يجعل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف، وهذا دليل مذهب البصريين، وقوله: (وَالَّذِي أَجَازَهَا) الخ دليل الكوفيين، وقوله: (بِلا قُبحٍ) متعلق بـ:أجازها، وقوله: والذي مبتدأ، وقوله: (نَظَرٌ) خبره، يعني: والداعي الذي دعا إلى إجازة مثل هذه الإضافة بلا قبح نظره واعتباره (إِلَى حُصُولِ شَيءٍ مِن التَّخفِيفِ في الجُملَةِ، وَهُوَ حَذفُ التَّنوِينِ) وإن كان ذلك التخفيف أهون فلا يقتضي عدم التعرض إلى أعظمه؛ لاستقباح هذه الإضافة.

ثم شرع المصنف في بيان أحكام سائر الأقسام فقال: «والبواقي» أي: الأقسام التي بقيت (مِن الأَقسَامِ الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ)، وقوله: (الَّتِي خَرَجَت) للإشارة إلى أن المراد من البواقي التي من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (مِنهَا الأَقسَامُ الثَّلاثَةُ المَذكُورَةُ) أي: بعد ما خرجت الأقسام الثلاثة التي اثناها ممتنعان، وواحدها مختلف فيه، (وَهِيَ) أي: التي بقيت بعد خروج الثلاثة (خَمسَةَ عَشَرَ قِسمًا) وأحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة أحسن وحسن وقبيح، وقوله: والبواقي مبتدأ أول، وقوله: «ما كان فيه ضميرٌ واحدٌ» مبتدأ ثان، وخبره ما سيأتي من قوله: أحسن، يعني: أن البواقي على ثلاثة أنواع، الأول ما كان فيه ضمير واحد، والثاني ما كان فيه ضميران، والثالث ما لا ضمير فيه، وقوله:

مِنْهَا) أي: من تلك البواقي:

إما في الصفة، وهو سبعة أقسام: «الحَسَنُ الْوَجْهَ» بنصب المعمول، و«الحَسَنُ الْوَجْهِ» بجره، و«حَسَنٌ الْوَجْهَ» بنصبه، و«حَسَنُ الْوَجْهِ» بجره، و«الحَسَنُ وَجْهًا» و«حَسَنٌ وَجْهًا» بنصبه فيهما، «حَسَنُ وَجْهٍ» بجره.

(**مِنهَا**) ظرف مستقر حال من الموصول، وقوله: (**أي: مِن تِلكَ البَوَاقِي**) تفسير للضمير المجرور وإنما أتى به ليحصل العائد من الجملة الصغرى، وهي قوله: ما كان إلى المبتدأ الأول، أعني: البواقي.

ولما كان موضع الضمير المذكور موضعين: أحدهما نفس الصفة والآخر معمولها أراد الشارح أن يفصل أن أي قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه في الصفة، وأي قسم منها يوجد في المعمول فقال: (**إمَّا في الصِّفَةِ**) أي: ذلك الضمير الواحد إما من شانه أن يوجد في نفس الصفة دوم معمولها (**وَهُوَ**) أي: القسم الذي يوجد في الصفة (**سِبعَةُ أَقسَامٍ**) من الأقسام الخمسة عشر احدها (**الحَسَنُ الوَجهَ**) حال كونه (**بِنَصبِ المَعمُولِ**) فإنه في هذا القسم أي: الصفة المعرفة باللام ومعمولها ليس بفاعل لها؛ لكونه منصوبًا فيقتضي أن يكون فاعله ضميرًا مستترًا تحته فيوجد فيه ضمير واحد في الصفة، (**وَ**) ثانيها (**الحَسَنُ الوَجِهِ، بِجَرِّهِ**) أي: بجر الوجه فإن هذا القسم الذي تكون الصفة فيه باللام مضافة إلى معمولها ففاعلها مقدر تحته، فوجد في هذه الصفة أيضًا ضمير واحد، (**وَ**) ثالثها (**حَسَنٌ الوَجَهَ، بِنَصبِهِ**) أي: بنصب لفظ الوجه، وفي هذا القسم أيضًا ضمير واحد مستكن في الصفة، أعني: بهذا القسم ما تكون الصلة فيه مجردة عن اللام والإضافة ومعمولها منصوبًا بالتشبيه، (**وَ**) رابعها (**حَسَنُ الوَجهِ، بِجَرِّهِ**) أي: بجر لفظ الوجه، وهذا القسم الذي كانت فيه الصفة مضافة إلى معمولها وفاعلها أيضًا مستكن تحته، (**وَ**) خامسها (**الحَسَنُ وَجهًا**) بنصبه، أي: كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبًا على التمييزية، (**وَ**) سادسها (**حَسَنٌ وَجهًا، بِنَصبِهِ**) أي: بتنوين الصفة وبنصب معمولها على التمييزية، مع كون الصفة مجردة اللام والإضافة (**فِيهِمَا**)، سابعًا (**حَسَنُ وَجهٍ، بِجَرِّهِ**) أي: بأن

وإما في المعمول مثل: «حَسَنِ وَجْهُهُ، والحَسَنِ وَجْهُهُ» برفعه فيهما، وهما قسمان، والمجموع تسعة (أَحْسَنُ)؛ لأن الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان.

تكون الصفة مضافة إلى معمولها مجردة على اللام، ففي كل هذه الأقسام السبعة ضمير واحد مستتر في الصفة.

وقوله: (**وَإِمَّا فِي المَعمُولِ**) عطف على قوله: إما في الصفة، أي: ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها ضمير بارزًا راجعًا إلى موصوف تلك الصفة (**مِثلُ: حَسَنِ وَجهُهُ، وَالحَسَنِ وَجهُهُ**) أي: مثل الحسن وجهه، وقوله: (**بِرَفعِهِ**) قيد للمفعول في المثالين، أي: حال كون المعمول مرفوعًا بالفاعلية (**فِيهِمَا**) أي: في هذين المثالين إلا أن الصفة كانت مجردة عن اللام في الأول وغير مجردة عنها في الثاني (**وَهُمَا**) أي: اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (**قِسمَانِ**) أي: هذان القسمان من البواقي الخمسة عشر (**وَالمَجمُوعُ**) أي: المجموع من السبعة من القسمين (**تِسعَةٌ**) أي: ما فيه ضمير واحد تسعة أقسام، وهذه التسعة «أحسن» أي: يحكم بأنها أحسن الوجوه؛ فانشعب منها تسع مسائل: بأن يقال مثلًا: تركيب الحسن الوجه أحسن؛ لأنه تركيب فيه ضمير واحد، وكل تركيب فيه ضمير واحد أحسن، فهذا التركيب أحسن؛ فقس عليه البواقي، فكبرى هذا القياس مسألة موضوعها قسم من الأقسام الخمسة عشر، ومعمولها حكم من الأحكام الثلاثة، وقوله: (**لأنَّ الضَّمِيرَ**) دليل لأحسنية القسم الذي فيه ضمير واحد، أي: وإنما كان ما كان فيه ضمير واحد أحسن الوجوه؛ لأن الضمير (**فِيهِ**) أي: هذا القسم كائن (**بِقَدرِ الحَاجَةِ**) لأن الحاجة إنما هي للضمير الواحد الراجع إلى الموصوف سواء كان فاعلًا مستترًا تحت الصفة أو ضميرًا مجرور أيضًا إليه المعمول؛ ففي تلك الأقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج إليه (**مِن غَيرِ زِيَادَةٍ**) أي: من غير زيادة ضمير آخر عليه (**وَلَا نُقصَانٍ**) أي: ومن غير نقصان من المحتاج إليه، بأن تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الأقسام القبيحة، وكل تركيب يكون مساويًا لما يحتاج إليه أحسن؛ لأن الزيادة من غير الاحتياج تطويل

(وَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرَانِ) مِنْهَا أحدهما: في الصفة، والآخر في المعمول، مثل: «حَسَن وَجْهَهُ، وَالْحَسَنُ وَجْهَهُ» بنصبه فيهما، وهما قسمان: (حَسَنٌ) لاشتماله على الضمير المحتاج إليه، وغير أحسن لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة.

(وَمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ ....

والنقصان منه اختلال، وكل منهما منحط عن درجة الأحسنية في البلاغة.

ثم شرع فيما يحكم بأنه حسن فقال: «وما كان» وهذا معطوف على الجملة الصغرى، يعني: البواقي ما كان التركيب الذي وجد «فيه ضميران» (مِنهَا) أي: من تلك البواقي، ولما امتنع ههنا أن يوجد الضميران في الصفة معًا أو في المعمول معًا أشار إلى ما هو الواقع بقوله: (أَحَدُهُمَا) أي: الواقع الممكن ههنا أن يوجد أحد الضميرين (في الصِّفَةِ، وَ) الضمير (الآخَرُ في المَعمُولِ) لأنهما يوجدان معًا في الصفة أو في المعمول؛ فإنه ممتنع، (مِثلُ: حَسَنٍ وَجهَهُ، وَالحَسَنِ وَجهَهُ) وقوله: (بِنَصبِهِ) قيد للمثالين، أي: حال كونه المثالين ملابسين بنصب المعمول، وقوله: (فِيهِمَا) متعلق بالنصب، أي: في هذين المثالين، ولما كان المعمول ههنا مشتملًا للضمير ولم يجعل فاعلًا للصفة؛ لكونه منصوبًا المفعولية احتاجت الصفة إلى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين: أحدهما في الصفة والآخر في المعمول وكل منهما راجع إلى الموصوف الواحد، (وَهُمَا) أي: وهذان المثالان (قِسمَانِ) من الأقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين، وقد عرفت إن كان قسم كذلك فهو «حسنٌ»، وإنما كان حسنًا؛ لأنه بين الأحسن وبين القبيح؛ لأنه (لاشتِمَالِهِ عَلَى الضَّمِيرِ المُحتَاجِ إِلَيهِ) يكون حسنًا، أي: غير قبيح؛ لأنه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج إليه كان قبيحًا، وقوله: (وَغَيرُ أَحسَنٍ) بالرفع معطوف على كلام المصنف، يعني: هو حسن لاشتماله وغير أحسن؛ (لاشتِمَالِهِ عَلَى الضَّمِيرِ الزَّائِدِ عَلَى قَدرِ الحَاجَةِ).

ثم شرع فيما يحكم عليه بالقبيح فقال: «وما لا ضمير فيه» أي: والقسم

مِنْهَا) وهو أربعة أقسام: «الحَسَنُ الْوَجْهُ، وحَسَنٌ الْوَجْهُ، وحَسَنٌ وَجْهٌ، والحَسَنُ الوَجْهُ» برفعه فيها (قبيح) لعدم الرابطة بالموصوف لفظًا.

ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج إلى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه، ....

الذي لا ضمير فيه (مِنهَا) أي: من تلك البواقي الخمسة عشر (وَهُوَ) أي: الذي لا ضمير فيه أصلًا لا في الصفة ولا في المعمول مع الحاجة إليه (أَربَعَةُ أَقسَامٍ) أحدها (الحَسَنُ الوَجهُ) أي: الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (وَ) ثانيًا (حَسَنٌ الوَجهُ) أي: الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام، (وَ) ثالثًا (حَسَنٌ وَجهٌ) أي: الصفة المجردة عن اللام والرافعة للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها؛ لكونها غير مضافة، (وَ) رابعها (الحَسَنُ الوَجهُ) أي: الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام، وقوله: (بِرَفعِهِ) قيد للأربعة أي: حال كون المعمول (فِيهَا) أي: في الأمثلة الأربعة مرفوعًا بالفاعلية، ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يجز تقدير الضمير فيها.

ولما كان المعمول مجردًا عن الإضافة في كل منها لم يشتمل الضمير فبقي كل منها بلا ضمير فهذا القسم «قبيحٌ» (لِعَدَمِ الرَّابِطَةِ) أي: لعدم وجود العائد الذي يربط الصفة (بالمَوصُوفِ لَفظًا) وإن وجد معنى، ثم أراد الشارح أن يذكر توطئة لقوله: ومتى رفعت، فقال: (وَلَمَّا كَانَ وُجُودُ الضَّمِيرِ غَيرُ ظَاهِرٍ في الصِّفَةِ) فإنه إذا قيل: الحسن الوجه لم يظهر لنا أن تحت لفظ الحسن ضميرًا مستترًا إلا بعد تأمل، وقوله: (مِثلَ ظُهُورِهِ) بالنصب مفعول مطلق مجازي، لقوله: ظاهر وداخل في المنفي لم يكن وجود الضمير في الصفة ظاهرًا كظهوره (في المَعمُولِ) فإنا إذا قلنا: الحسن وجهه؛ فالضمير المجرور في وجهه ظاهر، وقوله: (احتِيجَ) جواب لما (إِلَى قَاعِدَةٍ) أي: احتاج المصنف إلا ذكر قاعدة (يَظهَرُ بِهَا) أي: بسبب الملكة الحاصلة بتلك القاعدة (وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ) أي: يظهر الحكم بأن الضمير موجود في هذه الصفة أو غير موجود في تلك الصفة،

فقال: (وَمَتَى رَفَعْتَ) معمول الصفة (بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا) أي: في الصفة؛ لأن معمولها حينئذ فاعل لها، فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل (فَهِيَ) أي: تلك الصفة حينئذ (كَالْفِعْلِ) فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه، كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه ....

(فَقَالَ) أي: فلذلك قال المصنف: «ومتى رفعت» أي: متى رفعت أيها المخاطب وزاد الشارح قوله: (مَعمُولَ الصِّفَةِ) للإشارة إلى أن مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة فحذف لمعلومية، وقوله: «بها» متعلق بـ: رفعت، والباء سببية والضمير راجع إلى الصفة، يعني: وكل زمان إذا قرأت المعمول مرفوعًا بالصفة بسبب كونه فاعلًا لها كما كانت في الأقسام الأربعة التي بكون المعمول فيها مرفوعًا بالفعلية «فلا ضمير فيها» (أي) فهذه علامة ظاهرة على أنه لا ضمير (فِي الصِّفَةِ؛ لأنّ مَعمُولَهَا) أي: لأن معمول الصفة (حينَئِذٍ) أي: حين كان مرفوعًا بالفاعلية (فاعِلٌ لَهَا) أي: لتلك الصفة؛ إذ لا مرفوع غير الفاعل (فلَو كَانَ فِيهَا) أي: وبعد كون فاعلها ظاهرًا لو كان للصفة المذكورة (ضَمِيرٌ) مستكن تحتها بأن يكون فاعلًا لها (يَلزَمُ تَعَدُّدُ الفَاعِلِ) أحدهما الفاعل الظاهر، والآخر الضمير المستتر، واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو وجود الضمير، وإذا كان للصفة فاعل ظاهر.

«فهي» (أي: تِلكَ الصِّفَةُ) يعني: الصفة التي ترفع المعمول (حِينَئِذٍ) أي: حين رفعها لفاعلها الظاهر «كالفعل» أي: تكون كالفعل الذي يرفع الفاعل الظاهر (فَكَمَا أنَّ الفِعلَ) إذا رفع الفاعل الظاهر (لا يُثَنَّى وَلا يُجمَعُ) أي: كما لا يجوز فيه أن يجعل مثنى ولا مجموعًا (بِتَثنِيَةِ فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ) أي: بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وَجَمعِهِ) أي: وسبب كون فاعله الظاهر جمعًا حيث يجب أن يقال: ضرب الرجلان أو الرجال ولا يجوز فيه أن يقال: ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كَذَلِكَ تِلكَ الصِّفَةُ) أي: الصفة التي ترفع الفاعل الظاهر كالفعل في هذا الحكم حيث (لا تُثَنَّى وَلا تُجمَعُ بِتَثنِيَةِ مَعمُولِهَا) أي: بسبب كون معمولها المرفوع تثنية (وَجَمعِهِ) أي: وسبب كون المعمول جمعًا فلا

(وَإِلَّا) أي: وإن لم ترفع معمول الصفة بها، بل تنصب أو تجر (فَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ) ليكون فاعلًا لها (فَتُؤَنِّثُ) أنت الصفة بتأنيث الموصوف، فتقول: «هِنْدٌ حَسَنَةُ وَجْهٍ أَوْ حَسَنَةٌ وَجْهًا» (وَتثني) أي: الصفة إذا كان الموصوف تثنية مثل: «الزَّيْدَانِ حَسَنَا وَجْهٍ، أَوْ حَسَنَانِ وَجْهًا» ....

يقال: الحسنان الوجهان، ولا الحسنون الوجوه، بل يجب أن يقال: الحسن الوجهان والحسن الوجوه.

قوله: «وإلا» عطف على قوله: متى رفعت (أي: وَإِن لَم تَرفَع) أيها المخاطب (مَعمُولَ الصّفَةِ بِهَا) أي: بتلك الصفة (بَل تَنصِبُ) بأن جعلت ذلك المعمول منصوبًا على التشبيه بالمفعول أو على التمييزية (أَو تَجُرُّ) بأن جعلت الصفة مضافة إلى معمولها «ففيها» فقوله: ففيها ظرف مستقر خبر مقدم، وقوله: «ضمير الموصوف» مبتدأ مؤخر، أي: فحينئذ يوجد في تلك الصفة ضمير راجع إلى الموصوف؛ (لِيَكُونَ) أي: ذلك الضمير (فاعِلًا لَهَا) أي: لتلك الصفة فإذا وجد الضمير المستكن فيها «فتؤنث» وفسره الشارح بقوله: (أَنتَ) للإشارة إلى أن قوله: فتؤنث، صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك، وإنما خص الشارح التفسير به مع أن المناسب أن يفسر: رفعت به أيضًا لظهور كون رفعت مخاطبًا بقرينة قوله: بها، فإن وجود بها قرينة قوية على أنه لا يجوز أن يكون قوله: رفعت فلا غائبًا مع استتار ضمير الصفة فيه؛ فإنه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة، وأما ههنا فلا قرينة مثلها والله أعلم.

أي: فإذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز ذلك أن تؤنث (الصِّفَةَ) أيضًا (بِتَأنِيثِ المَوصُوفِ فَتَقُولُ: هِندُ حَسَنَةُ وَجهٍ) بإضافتها إلى معمولها فحينئذ لم يرفع المعمول فإذا لم يرفع فتعلم أن الضمير الراجع إلى هند مستتر تحتها (أَو) أي: أو تقول: هند (حَسَنَةٌ وَجهًا) أي: بنصب معمولها على التمييز؛ لكونه نكرة فالضمير أيضًا مستتر فيها، وقوله: «وتثني» عطف على قوله: فتؤنث (أي) وتثني أنت (الصِّفَةَ إِذَا كَانَ المَوصُوفُ تَثنِيَةً، مِثلَ: الزَّيدَانِ حَسَنَا وَجهٍ) بإضافة الصفة إلى معمولها (أَو حَسَنَانِ وَجهًا) أي: الزيدان حسنان وجهًا بنصب المعمول على

(وَتُجْمَعُ) أيضًا الصفة إذا كان الموصوف جمعًا مثل: «الزَّيْدُونَ حَسَنُو وَجْهٍ وحَسَنُونَ وَجْهًا».

(اسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيَيْنِ) أي: اسم الفاعل الغير المتعدي إلى مفعول، واسم المفعول الغير المتعدي أيضًا إلى مفعول؛ لاشتقاقه من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فإذا بني ....

التمييزية أيضًا، وكذا قوله: «وتجمع» عطف على أحدهما أي: وتجمع أنت (أيضًا الصِّفَةَ إِذَا كَانَ المَوصُوفُ جَمعًا، مِثلَ: الزَّيدُونَ حَسَنُو وَجهٍ) أي: بالإضافة (أَو حَسَنُونَ) أي: والزيدون حسنون (وَجهًا).

ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين كحكم الصفة أحال مسألتهما على مسألتها فقال: «واسما الفاعل والمفعول» فقوله: اسما تثنية مرفوع بالألف على أنه مبتدأ أضيف إلى ما بعده فحذفت نونه للإضافة؛ فاجتمع الساكنان من الألف واللام التي في الفاعل فحذفت الألف لفظًا فصار إعرابه تقديرًا، وقوله: «غير المتعديين» بالرفع صفة لذلك الاسم (أي: اِسمُ الفَاعِلِ الغَيرِ المُتَعَدِّي إِلَى مَفعُولٍ) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا أراد أن يفصل مسألة الفاعل عن مسألة المفعول بقوله: (وَاسمُ المَفعُولِ) الخ وذلك الفرق هو أن اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدي يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدي إلى مفعول أصلًا، بخلاف اسم المفعول فإنه لما يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدي لا محالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديًا إلى غير المفعول الواحد، يعني: أن حكم اسم المفعول (الغَير المُتَعَدّي أَيضًا) أي: كحكم اسم الفاعل الغير المتعدي لكن اسم المفعول إذا تعدى (إِلَى مَفعُولٍ) واحد، وإنما كان التعدي معتبرًا في اسم المفعول؛ (لاشتِقَاقِهِ) أي: لانحصار اشتقاق اسم المفعول (مِن الفِعلِ المُتَعَدِّي إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ) لأنه مشتق من الفعل اللازم الذي لا مفعول له أصلًا فإنه لم يتصور فيه لما عرفت، (فَإِذَا بُنِيَ) أي: فحينئذ إذا أريد

اسم المفعول منه أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل، فبقي غير متعد إلى مفعول (مِثْلَ الصِّفَةِ) الْمُشَبَّهَةِ (فِي ذَلِكَ) أي: فيما ذكر من الأقسام الثمانية عشر، فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله، وينصبانهما، ويضافان إليهما، تقول: «زَيْدٌ قَائِم الأب ومَضْرُوب الأب» برفع الأب ونصبه وجره، ....

بناء (اسم المَفعُولِ مِنهُ) أي: من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد (أُقِيمَ ذَلِكَ المَفعُولُ) بعد حذف الفاعل (مُقَامَ الفَاعِلِ فَبَقِيَ) أي: فيبقى اسم المفعول المذكور (غَيرَ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفعُولٍ) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعد له، والحاصل: أن اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وإن اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد «مثل الصفة» أي: حكمهما كحكم الصفة (المُشَبَّهَةِ) «في ذلك» (أي: فِيمَا ذُكِرَ مِن الأَقسَامِ الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ) أي: في الأحكام التي ذكرت من كون بعضها ممتنعًا وبعضها مختلفًا وبعضها جائزًا مع قبح وبعضها جائزًا مع حسن، وكون بعضها أحسن من البعض.

ثم فصله الشارح بقوله: (فَيَرفَعَانِ) أي: فيرفع كل (الفَاعِلِ) أي: إن كان الرافع اسم فاعل (وَمَفعُولِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) إن كان الرافع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها ،(وَيَنصِبَانِهِمَا) ويجوز أن ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ما يذكر في مقام الفاعل في الأول وفي مقام ما لم يسم فاعله في الثاني على التشبيهية بالمفعول أو على التمييزية، كما كان في الصفة المشبهة فيكون فاعله مستترين، (وَيُضَافَانِ) أي: يجوز أن يضافا (إِلَيهِمَا) أي: إن كان اسم فاعل إلى فاعله وإن كان اسم مفعول إلى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين أيضًا، (تَقُولُ) في اسم الفاعل (زَيدٌ قَائِمٌ الأَبُ) أي: قائم أبوه كما تقول: زيد حسنٌ الوجه، (وَ) في اسم المفعول: زيد (مَضرُوبٌ الأَبُ) أي: مضروب أبوه (بِرفعِ) لفظ (الأَبِ) فيهما فحينئذ لا ضمير فيكون قبيحًا (وَنَصبِهِ) أي: وينصب لفظ الأب فيهما على التشبيهية بالمفعول؛ لكونه معرفة فيكون الضمير مستترًا فيهما، (وَجَرِّهِ) أي: وبجر لفظ الأب بالإضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين أيضًا فعلى التقديرين الأخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا، وإذا

وإذا كانا متعديين لا يجوز إضافتهما إليهما، ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول، فإذا قلنا مثلًا: «زَيْدٌ ضارب أباه، وزَيْدٌ مُعْطٍ أباه» لم يعلم أن «أباه» في المثال الأول مفعول الضارب أو فاعل له، نصب تشبيهًا بالمفعول، وفي المثال الثاني أنه مفعول ثانٍ لمعطٍ، أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل، ونصب تشبيهًا بالمفعول، والمفعول الثاني محذوف.

قلنا: زيد قائم أبوه أو قائم أباه أو قائم أبيه؛ فالأخيران بالضميرين فيكونان أحسن، والأول بالضمير الواحد فيكون حسنا، هذا إذا كانا لازمين، وأما إذا كانا متعديين فما ذكره بقوله: (**وَإِذَا كَانَا**) يعني: وأما إذا كان اسم الفاعل والمفعول (**مُتَعَدِّيَيْنِ لا يَجُوزُ إِضَافَتُهُمَا**) أي: إضافة اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول المتعدي إلى أزيد من مفعول واحد (**إِلَيهِمَا**) أي: إلى فاعله إن كان المضاف اسم فاعل وإلى نائب فاعله إن كان المضاف اسم مفعول، (**وَلَا نَصبُهُمَا**) أي: ولا يجوز أيضًا نصب اسم الفاعل لمعموله الذي هو فاعله، ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذي هو نائب فاعله، وإنما لم يجز إضافتهما ولا نصبهما على التشبيهية بالمفعول أو على التمييزية؛ (**لِئَلَّا يَلزَمَ الالتِبَاسُ**) أي: التباس الفاعل في الأول ونائبه في الثاني (**بالمَفعُولِ؛ فَإِذَا قُلنَا مَثَلًا**) في اسم الفاعل المتعدي (**زَيدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ، وَ**) في اسم المفعول المتعدي إلى المفعولين: (**زَيدٌ مُعطٍ أَبَاهُ، لَم يُعلَم أَنَّ**) لفظ (**أَبَاهُ**) أي: المنصوب (**في المِثَالِ الأَوَّلِ**) هل هو (**مَفعُولُ الضَّارِبِ**) على أن فاعله مستتر تحته (**أَو**) هو (**فَاعِلٌ لَهُ**) أي: للضارب، لكنه (**نُصِبَ تَشبِيهًا**) أي: جعل منصوبًا على التشبيهية (**بالمَفعُولِ**) هذا في اسم الفاعل، (**وَ**) كذا لم يعلم (**في المِثَالِ الثَّاني**) أي: في قوله: زيد معطٍ أباه (**أَنَّهُ**) أي: أن لفظ أباه هل هو (**مَفعُولٌ ثَانٍ لِمُعطٍ، أَو**) هو (**مَفعُولٌ أَوَّلٌ**) أي: الذي (**أُقِيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ وَنُصِبَ تَشبِيهًا**) أي: ولكنه جعل منصوبًا على التشبيهية (**بالمَفعُولِ، وَالمَفعُولُ الثَّاني**) أو على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهية فمفعوله الثاني (**مَحذُوفٌ**).

ولما كان الاسم المنسوب ملحقًا بالصفة في الحكم المذكور وأعمله

وَكَذَلِكَ مثل الصفة المشبهة الْمَنْسُوبُ تقول: «زَيْدٌ تَـمِيمِيُّ الْأَب» مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا.

المصنف أراد الشارح أن ينبه عليه بقوله: (**وَكَذَلِكَ**) أي: وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (**مِثلُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ**) كان (**المَنسُوبُ**) أيضًا كذلك (**تَقُولُ: زَيدٌ تَمِيمِيٌّ الأَبُ**) حال كون الأب (**مَرفُوعًا**) على أنه فاعله (**وَمَنصُوبًا**) بالتشبيهية وفاعله مستتر (**وَمَجرُورًا**) بالإضافة.

* * *

[اسم التفضيل]

(اسْمُ التَّفْضِيلِ: مَا اشْتُقَّ) أي: اسم اشتق (مِنْ فِعْلٍ) أي: حدث (لِمَوْصُوفٍ) قام به الفعل أو وقع عليه، والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل، أعني: ما جاء للفاعل، وما جاء للمفعول ....

[اسم التفضيل]

ولما فرغ المصنف من مسائل اسمي الفاعل والمفعول ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال: «اسم التفضيل» ومعنى الإضافة أنه اسم دال على تفضيل أحد الأمرين على الآخر، ومعناه في الاصطلاح: أنه «ما اشتق» وقوله: (أي: إِسمٌ إِشتُقَّ) إشارة إلى أن: ما، موصوف وجملة: اشتق صفته، أي: اسم جعل مشتقا «من فعلٍ» (أي: حَدَثٍ) وإشارة بهذا إلى أن المراد من الفعل هو الفعل اللغوي المعبر عنه بالحدث، يعني: المصدر، وقوله: «لموصوفٍ» ظرف مستقر حال من ضمير اشتق، أي: اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعًا لذات موصوف، أي: لذات وصف بالفعل أو وصف بالزيادة على غيره، كذا في العصام، وسيجيء.

ولما كان الموصوف أعم من الفاعل نحو: أعلم، ومن المفعول نحو: أشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى أنه موصوف بالزيادة أراد الشارح أن يفسره على وجه يعمهما فقال: (قَامَ بِهِ الفِعلُ) كما كان في اسم التفضيل الذي بمعنى الفاعل (أَو وَقَعَ عَلَيهِ) أي: الموصوف وقع عليه أي: الفعل، ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال: (وَالتَّعمِيمُ) أي: جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لِقَصدِ شُمُولِ قِسمَي إِسمِ التَّفضِيلِ) أي: لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (أعنِي) أي: أريد القسمين (مَا) أي: اسم تفضيل (جَاءَ للفَاعِلِ) نحو: أعلم (وَ) القسم الآخر (مَا جَاءَ للمَفعُولِ) نحو: أشهر وأعرف، وقال العصام معترضًا لهذا التعميم: إن

(بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ) في أصل ذلك الفعل، والباء في قوله: «بزيادة» إما ظرف لغو للموصوف أي: لذات متصفة بتلك الزيادة، ....

المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء؛ فالتعميم لا يتأتى إلا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة، يعني: إن كان المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتًا موصوفًا بالزيادة فحينئذٍ يجوز أن يراد به القسمان، وأما إذا أريد بصلة الموصوف الفعل بأن يكون المعنى أنه موضوع لذات يوصف بأصل الفعل فيكون التبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه، ثم قال: والأولى أن يقال: المتصف بزيادة على غيره أو معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها أو لا انتهى، وقال في «اللب»: إن قياس اسم التفضيل أن يكون للفاعل وقد جاء سماعًا للمفعول كأشهر، وقال في شرحه: وإنما كان القياس كذلك؛ إذ لو كان لهما لكثر الاشتباه فجعلوه قياسًا في الأكثر وهو الفاعل انتهى، وكذا المصنف قال في ما سيجيء، ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله أعلم.

«بزيادةٍ على غيره» والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقة أو اعتبارية كما في قولهم: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا؛ لأن الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار إليه وهو موصوف بزيادة أطيب باعتبار كونه بسرًا على اعتبار كونه رطبًا؛ فالمغايرة فيه اعتبارية، كذا في العصام، وتفسير الشارح -رحمه الله- بقوله: (فِي أَصلِ ذَلِكَ الفِعلِ) للإشارة إلى أن الجار والمجرور محذوف ههنا، والتقدير بزيادة على غيره فيه، والاحتياج إلى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو: زيد زائد علمًا؛ فإنه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه، كذا وجه العصام، ثم قال: لا فائدة لإدراج لفظ الأصل، ولا يمكن أن يقال: إن فائدة الإدراج نحو: زيد أن تكون للتأكيد، والله أعلم.

ثم شرع الشارح في بيان إعراب المتن وفي بيان فوائد القيود فقال: (وَالبَاءُ فِي قَولِهِ: بِزِيَادَةٍ، إِمَّا ظَرفٌ لَغوٌ للمَوصُوفِ) فيكون المعنى (أي: لِذَاتٍ) مبهمة (مُتَّصِفَةٍ بِتِلكَ الزِّيَادَةِ) فعلى هذا التفسير يجري التعميم على ما مر؛ لأن الزيادة

أو ظرف مستقر أي: لموصوف متلبس بتلك الزيادة. فقوله: «ما اشتق من فعل» شامل لجميع المشتقات.

وقوله: «لموصوف» يخرج أسماء الزمان والمكان والآلة؛ لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة، ولا إبهام في تلك الأسماء.

أعم من أن توجد في جانب ما قام به أو في جانب ما وقع، وقوله: (**أَو ظَرفٌ مُستَقَرٌّ**) بالرفع عطف على قوله: إما ظرف لغوٌ، أي: الباء فيه إما ظرف مستقر فيكون المعنى (**أي: لِمَوصُوفٍ مُلتَبِسٍ بِتِلكَ الزِّيَادَةِ**) ولا يخفى ما فيه من المسامحة؛ فإن الباء ليس بظرف لغو ولا مستقر، بل الجار مع مجرور، فتدبر.

ثم شرع في بيان فوائد القيود فقال: (**فَقَولُهُ: مَا اِشتُقَّ مِن فِعلٍ، شَامِلٌ لِجَمِيعِ المُشتَقَّاتِ**) أي: من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من أسماء الزمان والمكان والآلة (**وَقَولُهُ: لِمَوصُوفٍ، يُخرِجُ أَسمَاءَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ وَالآلَةِ**) وإنما يخرج (**لأنَّ المُرَادَ بالمَوصُوفِ ذَاتٌ مُبهَمَةٌ**) متصفة بالزيادة (**وَلا إبهَامَ في تِلكَ الأَسمَاءِ**) فإن قولنا: مسجد مثلًا اشتق لموصوف معين، وهو المكان الذي وقع فيه السجدة، وقال العصام: إنه لا حاجة في الإخراج إلى حمل الموصوف على ذلك لأسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان أو مكان أو آلة موصوف، بل لزمان أو مكان أو آلة مضاف، يعني: أن المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح، انتهى. وانتصر بعض المحشين لجانب الشارح بما صرحوا أن اسمي الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما، ولا يخفى أن اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه، واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه، وكل منهما لموصوف فلا بد وأن كلًّا من اسمي الزمان والمكان لموصوف؛ فظهر لك من ذلك أن كلا من أسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف، فلا بد من العناية ليخرج، انتهى؛ فحينئذ سقط ما قال العصام من أنه لا حاجة في الإخراج إلى حمل الموصوف على ذلك.

وقوله: «بزيادة على غيره» يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(وَهُوَ) أي: اسم التفضيل، من حيث صيغته (أَفْعَلُ) للمذكر (وَفُعْلَى) للمؤنث، وإن كان بحسب الأصل، فيدخل فيه «خَيْرٌ وَشَرٌّ» لكونهما في الأصل «أَخْيَرُ

(وَقَوْلُهُ) أي: قول المصنف في التعريف (بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيرِهِ، يُخرِجُ) أي: هذا القيد (اِسمَي الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ) فإن كلا منها ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره في أصل الفعل، بل كل منها موضوع لموصوف ملابس بأصل الفعل كما مر.

وقال العصام: إن قوله: يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، لا يكفي في كون التعريف مانعًا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة، ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملًا له لمنع خروجه؛ لأنه موضوع للموصوف بالزيادة، يعني: زيادة المبالغة على أصل الفعل، إلا أن يقال: لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر إضافة زيادته على الغير، ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه إذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة أو التفضيل على جميع ما عداه؛ فإنه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم، انتهى.

ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع في بيان صفته وشروط بنائه وعمله فقال: «وهو» وقوله: (أي: اِسمُ التَّفضِيلِ) تفسير لمرجع الضمير، وقوله: (مِن حَيثُ صِيغَتُهُ) قيد للموضوع، يعني: أن هذا الكلام لبيانه من حيث الصيغة «أفعل» أي: صيغة وزن أفعل حال كونه (للمُذَكَّرِ، وَ) وزن «فعلى» بضم الفاء حال كونه (للمُؤَنَّثِ) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة أشار الشارح إلى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال: (وَإِن كَانَ) أي: ولو كان هذا الوزن (بِحَسَبِ الأَصلِ) أي: أصل الوضع يعني: وإن كان مغيرًا من هذا الأصل (فَيَدخُلُ) أي: فحين إذا كان المراد هو الاعتبار لأصل الوضع يدخل (فِيهِ) أي: في وزن اسم التفضيل لفظ (خَيرٌ، وَ) لفظ (شَرٌّ) فإنهما من اسم التفضيل؛ (لِكَونِهِمَا) أي: لكون هذين اللفظين (فِي الأَصلِ أَخيَرُ

وأَشَررُ»، فخففا بالحذف، لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على الأصل.

(وَشَرْطُهُ: أَنْ يُبْنَى) أي: اسم التفضيل (مِنَ) حدث (ثُلَاثِيٍّ) لا رباعي (مُجَرَّدٍ) لا مزيد فيه (لِيُمْكِنَ الْبِنَاءُ) أي: بناء «أَفْعَلَ» وَ«فُعْلَى» مِنْهُ؛ إذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر؛ لأن هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة أحرف، ....

وَأَشْرَرُ فَخُفِّفَا) أي: فأريد تخفيف هاتين الكلمتين **(بالحَذفِ)** أي: بحذف الهمزة من أولهما **(لِكَثرَةِ الاستِعمَالِ، وَقَد يُستَعمَلانِ عَلَى الأَصلِ)** وقال العصام: لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين؛ لأنهما ليسا في الأصل أخير وأشرر، بل خورى وشرى على مقتضى قوله: وفعلى للمؤنث، وتحقيقه: أن أفعل قد يكون لجميع الأمور وقد يكون للمذكر، وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع، وخير وشر مغير أخيرٍ وأشر للجميع؛ لأنهما مغير أخير وأشر المستعملين بـ: من، انتهى.

ثم شرع في بيان شرط بنائه فقال: «وشرطه» أي: وشرط اسم التفضيل من حيث بناؤه «أن يبنى» بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع إلى اسم التفضيل **(أي)** أن يجعل **(اِسمُ التَّفضِيلِ)** مبنيا «من» **(حَدَثٍ)** أي: من مصدر «ثلاثي» وقوله: **(لا رُبَاعِيٍّ)** قيد للثلاثي يعني: أن بناءه مقصور على الثلاثي ولا يجوز أن يبنى من الرباعي «مجردٍ»، وقوله: **(لا مَزِيدَ فِيهِ)** أيضًا قيد للمجرد، يعني: المراد من اشتراط الثلاثي هو الثلاثي المجرد لا الثلاثي الذي زيد عليه حرف آخر، وقوله: «ليمكن البناء» **(أي: بِنَاءُ أَفعَلَ وَفُعلَى مِنهُ)** أي: من الثلاثي المجرد، يعني: إنما اشترط لبنائه أن يكون مبنيا من الثلاثي المجرد؛ ليحصل إمكان بنائه منه **(إِذ البِنَاءُ)** أي: فإن بناء أفعل للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه **(مِن الرُّبَاعِيِّ)** أي: المجرد نحو: دحرج **(وَالثُّلاثِيِّ)** أي: ومن الثلاثي **(المَزِيدِ فِيهِ)** أي: من نحو: أكرم واكتسب واستخرج حال كونه **(مَعَ المُحَافَظَةِ عَلَى تَمَام حُرُوفِهِ)** أي: من غير حذف حرف منه **(مُتَعَذِّرٌ)** أي: غير ممكن؛ **(لأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ)** وهي أفعل وفعلى **(لا تَسَعُ)** أي: لا تحتمل **(الزِّيَادَةَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ)** فإنه إذا أريد حرف

ومع إسقاط بعضها يلزم التباس، فإنه لا يعلم أنه مشتق من الرباعي، أو الثلاثي المجرد، أو المزيد فيه، فإن هذه الحروف الثلاثة تحتمل أن تكون تمام حروف ثلاثي مجرد، أو بعض حروف رباعي مجرد كلها أصول، أو تكون من حروف المزيد فيه إما من أصوله، أو من زوائده، أو ممتزجًا منهما، فلا يتبين ما هو المشتق

آخر أو حرفان يزول هذا البناء (**وَمَعَ إِسقَاطِ بَعضِهَا**) أي: والحاصل أنه إذا أريد بنائه من الرباعي فصاعدًا يجب أي: يلزم أحد الشقين أحدهما محافظة أصل الحروف بتمامها، والآخر إسقاط بعضها فالأول متعذر والثاني ممكن لكن غير جائز؛ فإنه لو أسقط حرف أو حرفان من الرباعي أو من المزيد فيه لتصحيح بنائه (**يَلزَمُ التِبَاسٌ**) أي: التباس ما يبنى من الرباعي مثلًا بما يبنى من غيره، وإنما يلزم الالتباس باختيار الشق الثاني (**فَإِنَّهُ لا يُعلَمُ أَنَّهُ**) أي: أفعل أو فعلى (**مُشتَقٌّ**) أي: هل هو مشتق (**مِن الرُّبَاعِي أَو**) هو مشتق من (**الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، أَو**) هو مشتق من الثلاثي (**المَزِيدِ فِيهِ**) يعني: إذا قيل: أحرج على وزن أفعل من: دحرج، بإسقاط داله لم يعلم أنه مشتق من: دحرج أو من: حرج، وكذا لو قيل: أخرج على وزن أفعل من استخرج بإسقاط زوائده لم يعلم أنه مشتق من أخرج أو من استخرج، (**فَإِنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ الثَّلاثَةَ**) وهي الحاء والراء والجيم مثلًا في أحرج (**تَحتَمِلُ أَن تَكُونَ تَمَامَ حُرُوفِ ثُلاثِيٍّ مُجَرَّدٍ**) بأن يكون اسم تفضيل من: حرج (**أَو بَعضَ**) أي: ويحتمل أن تكون بعض (**حُرُوفِ رُبَاعِيٍّ مُجَرَّدٍ كُلُّهَا أُصُولٌ**) لكن أسقط الدال من دحرج فبقي ثلاثة أحرف بأن يكون اسم تفضيل من: دحرج (**أَو تَكُونَ**) أي: ويحتمل أيضًا أن تكون (**مِن حُرُوفِ المَزِيدِ فِيهِ، إِمَّا مِن أُصُولِهِ**) يعني: احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيها على نوعين: إما احتمال أن تكون الحروف الثلاثة التي ركب منها اسم التفضيل من الحروف الأصلية بإسقاط الزوائد كلها، (**أَو مِن زَوَائِدِهِ**) يعني: أو الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد بإسقاط الحروف الأصلية كلها، (**أَو مُمتَزِجًا مِنهُمَا**) أي: من الأصول والزوائد بأن يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الأصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذٍ يلزم الالتباس المحذور منه؛ (**فَلَا يَتَبَيَّنُ مَا هُوَ المُشتَقُّ**) أي:

منه، فلا يتعين المعنى (لَيْسَ بِلَوْنٍ) أي: من ثلاثي مجرد ليس بلون (وَلَا عَيْبٍ) ظاهري (لِأَنَّه مِنْهُمَا) اشتق («أَفْعَلُ» لِغَيْرِهِ) أي: لغير اسم التفضيل كـ«أحمر وأعور»، فلو اشتق اسم التفضيل أيضًا منهما لالتبس أن المراد: ذو حمرة وعور أو زائد الحمرة أو العور، ....

الأصل الذي يشتق اسم التفضيل (مِنهُ) أي: من ذلك الأصل، وإذا لم يتبين (**فَلا يَتَعَيَّنُ المَعنَى**) أيضًا يعني: فلا يعلم أن أخرج هل هو بمعنى زيادة خروج أو زيادة إخراج أو زيادة استخراج.

وقوله: «ليس بلونٍ» صفة للثلاثي المجرد الذي ليس دالا على (**أي: مِن ثُلاثِيٍّ مُجَرَّدٍ لَيسَ بِلَونٍ**) أي: شرطه أن يكون من الثلاثي المجرد الذي ليس دالا على لونٍ من الألوان كالحمرة والصفرة «ولا عيبٍ» أي: ولا دالا على عيب (**ظَاهِرِيٍّ**) يعني: من عيب ظاهري، وسيجيء فائدة القيد بالظاهري، إنما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردًا أن لا يكون لونًا ولا عيبًا ظاهريا؛ «لأنه منهما» فاللام في: لأن، متعلق بليس، وقوله: منهما أي: من اللون والعيب متعلق بمحذوف، وهو (**اِشتُقَّ**) وعلى هذا التقدير يكون قوله: «أفعل» نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم أن ضمير الشأن المحذوف، يعني: أن وزن أفعل الذي اشتق من اللون والعيب يكون «لغيره» (**أي: لَغَيرِ اِسمِ التَّفضِيلِ**) يعني: لاسم الفاعل (**كأَحمَر وَأَعوَر**) فإن الوزن الأول من الحمرة التي هي لون من الألوان، والثاني من العور الذي هو عيب من العيوب الظاهرة، وكلاهما على وزن أفعل لكنهما لغير اسم التفضيل (**فَلَو اِشتُقَّ**) أي: فحينئذٍ لو اشتق (**اِسمُ التَّفضِيلِ أَيضًا**) أي: كما اشتق اسم الفاعل الذي على هذا الوزن (**مِنهُمَا**) أي: من الحمرة والعور (**لالتَبَسَ**) أي: التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (**أَنَّ المُرَادَ**) أي: بوزن أحمر (**ذُو حُمرَةٍ، وَ**) بوزن أعور ذو (**عَوَرٍ**) بفتح الواو على أن يكونا اسمي فاعل (**أَو**) أي: المراد بوزن أحمر أنه (**زَائِدُ الحُمرَةِ، أَو**) بوزن أعور أنه زائد (**العَوَرِ**).

ولما كان المنفهم من قوله: لأن منهما أفعل لغيره، أن بناء أفعل للصفة مقدم على بنائه للتفضيل أراد الشارح أن يقرر معنى يجوز أن يورد على هذا فقال:

وهذا التعليل إنما يتم إذا تبيّن أن «أفعل الصفة» مقدم بناؤه على «أفعل التفضيل»، وهو كذلك؛ لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأولى موافقة الوضع الطبع (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ»)، فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، وهو الفضل.

(فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ) أي: غير الثلاثي المجرد ....

(**وَهَذَا التَّعلِيلُ**) أي: جعل علة امتناع بنائه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينًا لغير اسم التفضيل فإن بني التفضيل منه أيضًا لزم الالتباس (**إِنَّمَا يَتِمُّ**) أي: هذا التعليل (**إِذَا تَبَيَّنَ**) وظهر (**أَنَّ أَفعَلَ الصِّفَةَ مُقَدَّمٌ بِنَاؤُهُ**) أي: بناء أفعل الصفة (**عَلَى أَفعَلِ التَّفضِيلِ**) بأن يعين هذا الوزن للصفة أولًا (**وَهُوَ**) أي: وكون بنائه للصفة مقدمًا على كونه للتفضيل (**كَذَلِكَ**) أي: الواقع هو (**لأنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ مُطلَقِ الصِّفَةِ مُقَدَّمٌ بالطَّبعِ**) أي: بتقدم طبيعي (**عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ عَلَى الآخَرِ فِي الصِّفَةِ**) فإن الأول هو المزيد عليه والثاني هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (**وَالأَولَى مُوَافَقَةُ الوَضعِ**) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدمًا على اعتباره للتفضيل (**الطَّبعَ**) يعني: لكون الاعتبار الأول الطبيعي مقدمًا على الاعتبار الثاني الوضعي.

ثم أراد أن يمثل له بقوله: «مثل: زيدٌ أفضل الناس»، وقوله: (**فإِنَّ الأَفضَلَ**) لبيان أن هذا المثال مطابق للممثل فإن لفظ الأفضل (**اِشتُقَّ مِن ثُلاثِيٍّ مُجَرَّدٍ**) وهو لفظ الفضل الذي من فضل يفضل والشرط الوجودي الذي هو كونه مشتقا من الثلاثي المجرد موجودٌ، وكذا شرطه العدمي فإن الأفضل المذكور (**لَيسَ بِلَونٍ وَلا عَيبٍ، وَهُوَ**) أي: الحدث الذي اشتق منه لفظ أفضل (**الفَضلُ**) وهو ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شأنه كذلك يصح أن يكون مثالًا له؛ فهذا المثال يصح أن يكون مثالًا له.

ثم شرع في بيان اسم التفضيل الذي أريد معناه بغير هذا اللفظ مع أنه ليس بثلاثي مجردًا يكون من لون أو من عيب فقال: «فإن قصد غيره» وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف إليه للغير بقوله: (**أي: غَيرُ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ**) وفسر

بأن يراد أن يدل على أن لأحد زيادة فيه على غيره (تُوُصِّلَ إِلَيْهِ) أي: إلى غير الثلاثي المجرد (بِـ«أَشَدَّ» وَنَحْوِهِ، مِثْلُ: «هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجًا») مثال للثلاثي المزيد فيه (وَ«بَيَاضًا») ....

القصد بقوله: (بِأَن يُرَادَ) يعني: أن طريق قصد غير الثلاثي المجرد طريق أن يراد وقوله: (أَن يَدُلَّ) نائب فاعل يراد يعني: أن يراد الدلالة باللفظ الذي هو غير وزن أفعل (عَلَى أَنَّ لأَحَدٍ) أي: على معنى وهو أن لأحد (زِيَادَةً فِيهِ) أي: في هذا الفعل (عَلَى غَيرِهِ) أي: على غير ذلك الأحد، ولا شك أن هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل، ولكن يمتنع أن يشتق منه الوزن المخصوص الذي هو أفعل لكون المشتق منه غير الثلاثي المجرد أو كونه لونًا أو عيبًا فحينئذٍ إن قصد هذا المعنى بغير أفعل «توصل إليه» (أي: إِلَى غَيرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ) «بأشد» أي: بلفظ أشد «ونحوه» أي: توصل أيضًا بنحو لفظ أشد من لفظ أكثر وأسرع، يعني: إذا امتنع اشتقاق لفظ أفعل من مادة الحدث الذي قصد الزيادة فيه جعل لفظ أشد ونحوه سببًا لوصلة هذا المعنى، وفي العصام: أن اللام فيما فسر به الشارح من قوله: إلى غير الثلاثي المجرد للعهد أي: غير الثلاثي المجرد المعهود أي: الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح أن مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي، بل أخص منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب.

ثم أورد المصنف أمثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب «مثل: هو أشد منه استخراجًا» وأراد الشارح أن يعين هذا المثال بقوله: (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (لِلثُّلاثيّ المَزِيدِ فِيهِ) وهو الاستخراج يعني: أنه لو أريد أن يدل لفظ على أن استخراج زيد مثلًا زائد على استخراج عمر ومع أن اشتقاق لفظ أفعل من استخراج ممتنع توصل إلى هذا المعنى بإيراد لفظ الأشد الدال على زيادة الاستخراج، الذي هو مرجع ضمير هو في أشد ومرجع الضمير المستتر في أشد لاستخراج الأشد، ومرجع الضمير المجرور في منه الاستخراج المفضل عليه، وجعل الحدث المطلوب تميزًا له فصل المفضل وهو فاعل لفظ أشد والمفضل عليه وهو مجرور من قوله: «و» أكثر «بياضًا» معطوف على قوله أشد في المثال

مثال للون (وَعَمًى) مثال للعيب، وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو: «أَجْهَل وأَبْلَد»، ولكن يرد أنه صح على هذا التقدير اشتقاق «أَحْمَق» على معنى التفضيل، فإنه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق، ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو: «أَحْمَقُ

الأول، يعني: إذا قصد بيان زيادة بياض أحد على زيادة بياض الآخر قيل فيه: هو أكثر بياضًا منه وهذا المثال (مِثَالٌ للَّونِ) وقوله: «وعمىً» عطف على قوله: بياضًا أي: وهو أكثر عمى منه، وهذا المثال (مِثَالٌ للعَيبِ).

ولما قيد الشارح قوله: ولا عيب بقوله: ظاهري أراد أن يبين وجه الاحتياج إلى هذا التقييد فقال: (وَحَيثُ قَيَّدنا العَيبَ) أي: لفظ العيب المنفي الواقع في كلام المصنف (بالظَّاهِرِيّ) أي: بقولنا الظاهري حيث خرج منه العيب الباطني الذي هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقي في جواز البناء منه (لا يَرِدُ) أي: لا يرد النقض على كلام المصنف (نَحوُ: أَجهَل وَأَبلَد) وتقرير النقض أن قوله: يشترط في البقاء أن لا يكون عيبا باطل؛ لأنه جار على نحو: أجهل وأبلد، وحكم المدعى متخلف فإنهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد: بأنا لا نسلم أن قوله: ولا عيب، جارٍ على أمثاله فإن مراد بالعيب المنفي هو العيب الظاهري كالعور والعمى والعرج وأما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطني؛ فيجوز البناء منه وقوله: (وَلَكِن) استدراك على قوله: لا يرد يعني: أن التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقض المذكور، ولكن لا يدفع الإيراد الآخر الذي يرد على هذا التقييد فإنه (يَرِدُ) عليه (أَنَّهُ صَحَّ عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ) يعني: صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم أن يصح (اِشتِقَاقُ) لفظ (أَحمَقَ عَلَى مَعنَى التَّفضِيلِ) أي: إذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة أحد على غيره بأن يقال: زيد أحمق من عمرو (فإِنَّهُ لا فَرقَ بَينَ الجَهلِ وَالبَلادَةِ وَالحُمقِ) أي: وبين الحمق فإذا صح الأولان يلزم أن يصح الأخير أيضًا وقوله: (وَلَكِنَّهُم) إشارة إلى المقدمة الاستثنائية فيه يعني: لو صحا صح اشتقاق الأحمق لكن صحة اشتقاق الأحمق غير جائز؛ لأنهم (حَكَمُوا بِشُذُوذِهِ) أي: بشذوذ اشتقاق الأحمق الواقع (في نَحوِ: أَحمَقُ

مِنْ ابْنِ هَبَنَّقَة».

والجواب: بأن المراد بالحمق: ما يبدو من أثر البلادة في الظاهر، كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خَرَزَاتٍ وعِظام وخُيُوط على عنقه، وهو ذو لحية طويلة، فسئل عن ذلك، فقال: لأعرف بها نفسي ولا أضل، وتقلَّد ذات ليلة أخوه بقلادته، فلما أصبح قال: «يا أخي أنت أنا، فمن أنا؟» ....

مِن اِبنِ هَبَنَّقَةَ) فإنه لو كان صحيحًا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذه؛ فإن اللفظ الجاري على القياس لا يكون شاذًا ولكنهم حكموا بشذوذ فيلزم أن لا يصح اشتقاقه، وإذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق أمثاله أيضًا، وقال في «القاموس» في القاف: وكعملس: الأحمق والقصير وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبًا لا كنية، (وَالجَوَابُ) أي: والجواب عن النقض (بأنَّ المُرَادَ) يعني: حاصل الجواب بمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الأحمق في نحو: أحمق من هبنقة، يعني: لا نسلم أن العيب فيه غير ظاهري كالجهل فإن المراد (بالحُمقِ) أي: المذكور في ضمن الأحمقي في نحو: أحمق من هبنقة ليس بالحمق الغير الظاهر الذي يصح البناء منه قياسًا، بل المراد منه الحمق الذي لا يصح البناء منه، فإن المراد به (مَا يَبدُو) أي: ما يظهر (مِن أَثَرِ البَلَادَةِ) وقوله: (فِي الظَّاهِرِ) متعلق بـ: يبدو، فيكون حينئذٍ عيبًا ظاهريا فلا يكون على القياس (كَمَا حُكِيَ) أي: ويؤيد كونه عيبًا ظاهريا ما حكي (عَن ابنِ هَبَنّقَةَ مِن تَعلِيقِ خَرَزَاتٍ) أي: حكي عنه أنه علق خرزات (وَعِظَام وَخُيوطٍ عَلَى عُنُقِهِ، وهُوَ ذُو لِحيَةٍ طَوِيلَةٍ فَسُئِلَ) أي: من هبنقة (عَن ذَلِكَ) أي: عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فَقَالَ) أي: هبنقة في جوابه (لأَعرِفَ) أي: تعليق لهذه الأشياء إنما هو لتحصيل عرفاني (بِهَا) أي: بتلك المعلقات (نَفسِي وَلا أَضِلُّ) أي: ولئلا أضل نفسي، وقوله (وَتَقَلَّدَ) تأييد لكمال حماقته الظاهرة بأنه تقلد (ذَاتِ لَيلَةٍ أَخُوهُ) أي: أخو هبنقة (بِقِلادَتِهِ) أي: بقلادة أخيه هبنقة (فَلَمَّا أَصبَحَ) أي: فلما دخل هبنقة صباحا ورأى أن قلادته في عنق أخيه (قَالَ) أي: لأخيه (يا أَخِي أَنتَ أَنَا) يعني: أنت هبنقة؛ لكون القلادة الدلالة عليه فيك، وإذا كان كذلك (فَمَن أَنَا) لأني لو كنت أنا لكانت القلادة في.

ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة، فإنه يقتضي جواز اشتقاق «أحمق» من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسًا، وأن يكون اشتقاق «أجهل وأبلد» لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ، ولا يقول بذلك عاقل.

ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال: (فَفِيهِ) أي: ففي هذا الجواب (شَائِبَةٌ مِن حُمقٍ) أي: حصة في المجيب من حماقة (ابنِ هَبَنَّقَةَ) والمراد بالمجيب هو الفاضل الهندي؛ (فَإِنَّهُ) أي: فإن الحاصل من هذا الجواب (يَقتَضِي جَوازَ اشتِقَاقِ أَحمَقَ) أي: لفظ الأحمق (مِن حَمِقَ) أي: من الحمق الذي لمن (لا يَكُونُ بِهَذَا الظُّهُورِ) أي: كظهوره في هبنقة (قِيَاسًا) لكونه حمقًا غير ظاهري (وَأَن يَكُونَ) أي: ويقتضي أيضًا أن يكون (إِشتِقَاقُ أَجهَلَ وَأَبلَدَ لِمَن يَكُونُ آثَارُ جَهلِهِ وَبَلادَتِهِ) فقوله: (ظَاهِرَةً) بالنصب خبر لقوله: يكون في: لمن يكون، وقوله: (عَلَى سَبِيلِ الشُّذُوذِ) خبر لقوله: وأن يكون الثاني، يعني: يقتضي أن يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس؛ لكونهما عيبًا ظاهريا (وَلا يَقُولُ بِذَلِكَ) أحد (عَاقِلٌ) أي: هذا الجواب فاسد؛ لأنه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك أيها المجيب في عدم العقل؛ فإنه لم يقل أحد ولا يقول أيضًا بأن الجهل والبلادة نوعان أحدهما: أنهما في الباطن فيكون الاشتقاق قياسًا، والآخر: أنهما في الظاهر كالحماقة الظاهرة في هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كمثله، بل قال كل واحد من العقلاء: إن مثل اشتقاق أجهل وأبلد قياسي؛ لكونهما عيبين غير ظاهرين، وقال العصام: وقد شنع الشارح ـ رحمه الله ـ تشنيعًا على الفاضل الهندي وذلك لأنه كان منه أمرًا بديعًا ولا يرضى بمثله عن مثله مثله، وقد أخذ كثيرًا من فوائد شرحه هذا من حواشيه، وأعجب منه أنه ليس ما نقل من الهندي مرضيا له كيف؟ وقد كتب فيه: فيه، إشارة إلى القدح فيه كما هو دأبه، انتهى.

يعني: أن الفاضل الهندي لم يلتزم صحة هذا حيث أشار إليه بقوله: فيه، وإذا لم يلتزم فلا يليق التشنيع بهذا والله أعلم.

ثم الشارح أراد أن يؤيد كلامه بما حكي عن الشارح الرضي فقال:

والشارح الرضي عد «أحمق» من قبيل «أبلد» حيث قال: وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة؛ فإن الباطنة يُبْنَى منها أفعل التفضيل، نحو: «فُلَانٌ أَبْلَدُ مِنْ فُلَانٍ وَأَحْمَقُ منه».

(وَقِيَاسُهُ) أي: القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه (لِلْفَاعِلِ) لا للمفعول، فإنه لو اشتق لكل منهما قياسًا مطردًا لكثر الالتباس، ....

(وَالشَّارِحُ الرَّضِي عَدَّ أَحمَقَ) أي: عد لفظ أحمق من يشتق قياسًا على أنه (مِن قَبِيلِ أَبلَدَ) مشتقا من البلادة (حَيثُ قَالَ) أي: حيث قال الرضي (وَيَنبَغِي أَن يُقَالَ) أي: ينبغي للمصنف أن يقول في بيان الاشتراط (مِن الألوَانِ وَالعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ) يعني: أن يقول مقيدًا للعيوب بالظاهرة (فَإِنَّ البَاطِنَةَ) أي: فإن العيوب الباطنة (يُبنَى مِنهَا) أي: يصح أن يبنى منها (أَفعَلَ التَّفضِيل نَحوُ: فُلانٌ أَبلَدُ مِن فُلانٍ وَأَحمَقُ مِنهُ).

ولما فرغ المصنف من بيان شروط بنائه شرع في بيان ما يشتق على القياس وما يشتق على خلافه فقال: «وقياسه» وهو مبتدأ، وقوله: (أي: القِيَاسُ الوَاقِعُ في اِسمِ التَّفضِيلِ) تفسير لمرجع الضمير المجرور والمضاف إليه وقوله: (اِشتِقَاقُهُ) إشارة إلى خبر المبتدأ يعني: أن خبره محذوف وإلى أن قوله: «للفاعل» متعلق بذلك المحذوف على أنه ظرف لقوله: وإنما فسر الشارح الضمير المجرور بقوله: أي القياس الواقع ولم يقل: أي قياس اسم التفضيل؛ للإشارة إلى أن هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل، ونفس كونه اسم تفضيل، بل هو قياس وقوع لفظ أفعل اسم تفضيل، يعني: إذا وقع لفظ أفعل اسم تفضيل فقياس وقوعه أن يكون مشتقا للفاعل، أي: دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لا للمَفعُولِ) أي: ليس قياس الواقع فيه أن يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على أحد زائد على غيره، وإنما كان القياس كذلك (فَإِنَّهُ لَو اِشتُقَّ) أي: اسم التفضيل (لِكُلٍّ مِنهُمَا) أي: من الفاعل والمفعول (قِيَاسًا) أي: اشتقاقًا على القياس (مُطَّرِدًا) أي: غير متخلف بأن كان لفظ أفعل مشتركًا بين أن يكون للفاعل وبين أن يكون للمفعول (لَكَثُرَ الالتِبَاسُ) أي: للزم كثرة الالتباس

فاقتصروا على الأشرف.

(وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ) على خلاف القياس في مواضع قليلة (نَحْوُ: «أَعْذَرُ») لمن هو أشد معذورية (وَ«أَلْوَمُ») لمن هو أشد ملومية (وَ) على هذا القياس («أَشْغَلُ» وَ«أَشْهَرُ») وَ«أَعْرَفُ».

فإنا إذا قلنا: زيد أعلم من عمرو يلتبس لنا أنه هل المراد به زيادة العالمية أو زيادة المعلومية، وأما إذا علمنا القياس المذكور نعلم أن المراد به زيادة العالمية (فَاقْتَصَرُوا) أي: ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس في واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (عَلَى الأَشْرَفِ) أي: على ما هو الأشرف منهما وهو الفاعل؛ لأنه أشرف من المفعول.

ثم أشار إلى جواز وقوعه على خلاف القياس فقال: «وقد جاء» أي: اسم التفضيل «للمفعول» أي: مشتقا للمفعول حال كونه (عَلَى خِلافِ القِيَاسِ فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ) وحمله على معنى المفعول بمعونة القرائن «نحو: أعذر» مشتقا (لِمَن هُوَ أَشَدُّ مَعذُورِيَّةٍ) لا لمن هو أشد معتذرية «وألوم» (لِمَن هُوَ أَشَدُّ مَلُومِيَّةٍ) لا لمن هو أشد لائمية «و» (عَلَى هَذَا القِيَاسُ) «أشغل وأشهر» (وَأَعرَفُ) إنما وسط الشارح قوله: على هذا القياس بين العاطف والمعطوف؛ لأنه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الأولين أعني: أعذر وألوم يعني: أن تفسير الثلاث الأخيرة مقيس على تفسير الأولين بأن يفسر الأشغل بقولنا: لمن هو أشد مشغولية، والأشهر بقولنا لمن هو أشد مشهورية، والأعرف بقولنا: لمن هو أشد معروفية، وكذا أحب أي: أكثر محبوبية، وأخوف أي: أكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب؛ فإن مجيء اسم التفضيل المفعول سماعي كما في الرضي إلا أنه قال في «التحفة»: هذا كثير مطرد إذا أمن اللبس إما لأنه لم يستعمل إلا مبنيًا للمفعول نحو: حب وسقط في يده وعني بكذا على صيغة المجهول، وإما لقرينة نحو: أشغل من ذات النحيين كما في «النكت» للسيوطي، وفي «شرح العصام»: إذا قصد في هذه الأمثلة التفضيل للفاعل توصل بأشد ونحوه قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: 165]، لأن أحب

(وَيُسْتَعْمَلُ) أي: اسم التفضيل (عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ) وهي: استعماله بالإضافة، أو «من»، أو اللام على سبيل الانفصال الحقيقي.

فلا بد من واحد منها؛ ....

شاع في المفعول، وإذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجئ له أفعل توصل به كذلك انتهى، كذا فصله وحكاه زيني زاده في «المعرب للكافية» ثم قال بعد ما حكاه بلفظه: فإنه من النفائس واللطائف.

ثم شرع المصنف في بيان القياس في استعماله فقال: «ويستعمل» **(أي: اِسمُ التَّفضِيلِ)** «على أحد ثلاثة أوجهٍ» وقيد العصام بأن استعماله على أحد تلك الثلاثة إذا لم يجعل معدولًا كما في أخر أو لم يجعل اسمًا كما في الدنيا، أو إذا لم يخرج عن معناه نحو: آخر بمعنى غير فتقول: جاءني رجل آخر انتهى، وإنما أهمل الشارح ذكرها؛ لكونها خارجة عن الأصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج إلى الإخراج بقيود، ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه بإهماله، بل على سبيل التنبيه والتتميم للفائدة.

ولما ذكرت الأوجه الثلاثة في تركيب المتن وأراد الشارح أن يذكر وجه الحصر في الثلاثة أراد أن يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال: **(وَهِيَ)** أي: الوجوه الثلاثة **(اِستِعمَالُهُ)** أي: استعماله اسم التفضيل **(بالإِضَافَةِ أو مِن)** وهو أصل استعماله **(أَو اللَّامِ)** أي: استعماله باللام، ولما كان مآل هذا الكلام إلى تركب قضية شرطية منفصلة بأن يقال: إن اسم التفضيل إما مستعمل بالإضافة وإما مستعمل بمن وإما مستعمل باللام، وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة أقسام: وهي المنفصلة الحقيقية يعني: مانعة الجمع والخلو معًا، ومانعة الجمع فقط، ومانعة الخلو فقط، أراد الشارح أن يذكر أن هذه المنفصلة من أي قسم من الأقسام الثلاثة فقال: **(عَلَى سَبِيلِ الانفِصَالِ الحَقِيقِيّ)** يعني: أن بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة في التحقيق والانتفاء بمعنى أنهما لا ينتفيان بأن لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بأن وجد الاستعمالات في كلمة واحدة، بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله: **(فَلا بُدَّ مِن وَاحِدٍ مِنهَا)** تفريع على كونها على

لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره، فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه، وذكره مع «من» والإضافة ظاهر. وأما مع «اللام» فهو في حكم المذكور ظاهرًا؛ لأنه يشار باللام إلى معين بتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظًا أو حكمًا كما إذا طلب شخص ....

سبيل الانفصال الحقيقي، يعني: إذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الأقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل وقوله: **(لأنَّ وَضعَهُ)** علة لوجوب تحقيق واحد منها ولامتناع خلوه عن واحد منها أي: إنما لم يجز الخلو عن أحدها؛ لأن وضع اسم التفضيل **(لِتَفضِيلِ الشَّيءِ عَلَى غَيرِهِ)** لما عرفت في تعريفه فكان اسم التفضيل أمرًا نسبيًا يقتضي أن ينتسب أحد الشيئين إلى الآخر أعني: انتساب المزيد على المزيد عليه وإذا كان أمرًا نسبيًا **(فلا بُدَّ فِيهِ)** أي: في اسم التفضيل **(مِن ذِكرِ الغَيرِ الَّذِي هُوَ المُفَضَّلُ عَلَيهِ)** يعني: المزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد بالمفضل.

ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتًا في الظهور بأن يكون لزوم ذكره بديهيًا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر أراد أن ينبه عليه بقوله: **(وَذِكرُهُ)** أي: ذكر المفضل عليه حال كونه **(مَعَ مِن وَ)** مع **(الإِضَافَةِ ظَاهِرٌ)** أي: وجوب ذكره فيهما ظاهر لا يحتاج إلى البيان فإنه إذا قلت: زيد أعلم من عمرو، زيد أعلم عمرو فالمفضل عليه الذي هو عارٍ ومذكور فيهما بالبداهة **(وَأَمَّا مَعَ اللَّام)** أي: وأما وجوب كونه مذكورًا حال كونه اللام **(فَهُوَ)** أي: المفضل عليه **(فِي حُكمِ المَذكُورِ ظَاهِرًا)** أي: في حكم المحقق الذي يذكر ظاهرًا، وقوله: **(لأَنَّهُ يُشَارُ)** علة لكونه في حكم المذكور يعني: إنما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور في الحكم؛ لأن المشار إليه **(باللَّامِ)** إنما يشار **(إلى معيَّنٍ)** كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذي يشار إليه هو المعين **(بِتَعيُّنِ المُفَضَّلِ عَلَيهِ)** وقوله: **(مَذكُورٍ)** بالجر صفة معين يعني: إلى المعين المذكور **(قَبلَهُ)** أي: قبل اسم التفضيل **(لَفظًا أَو حُكمًا)** وقوله: **(كَمَا إِذَا طَلَبَ شَخصٌ)** شروع في تصوير كونه مذكورًا لفظًا يعني: إذا قلت أولًا شخص من

أفضل من زيد قلت: «عَمْرٌو الأَفْضَلُ» أي: الشخص الذي قلنا: إنه أفضل من زيد، فعلى هذا لا يكون اللام في أفعل التفضيل إلا للعهد، فيجب أن يستعمل:

1 - إمَّا (مُضَافًا) ....

الأشخاص بأن يكون شخصًا مبهمًا غير معين (**أفضَلُ مِن زَيدٍ**) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد، وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم إذا ذكرت حال كونه مبهمًا وأردت أن تعين ذلك الشخص (**قُلتَ: عَمرٌو الأفضَلُ**) بأن تستعمله باللام مريدًا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفًا من التطويل، وقوله: (**أي: الشَّخصُ الَّذِي**) تفسير للإرادة المذكورة يعني: إنما يصح التصوير المذكور إذا أردت بعمرو الشخص الذي (**قُلنا: إنَّهُ أَفضَلُ مِن زَيدٍ**) عمرو لا غير الشخص الذي قلنا فإنه حينئذ لا يصح التصوير المذكور، وأما تصوير كونه مذكورًا حكمًا كما إذا تصورت في نفسك طلب شخص أفضل من زيد فوجدته عمرًا وقلت بعد تأمل: يا عمرو الأفضل، فإن الإنسان قد يتفكر في مطلوب الغير فإذا لاحظه تصدى إلى الجواب عنه لنفسه، وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر ثمة فيكون العهد بين الاثنين حكمًا، كذا قال المحشي محمد العيني، ثم قال: إن مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال.

ثم جعل قوله: (**فَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ اللَّامُ في أَفعَلَ التَّفضِيلِ إلَّا للعَهدِ**) تفريعًا على قوله: كما إذا قلت يعني: إذا كان المراد بعمرو الأفضل هو الشخص المذكور لفظًا في قوله: شخص أفضل من زيد، أو متصورًا كما كان في المذكور الحكمي يجب أن يكون اللام في اسم التفضيل المستعمل بها الخارجي ألا يلزم أن يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل إرادة الزيادة التي لازمة له، وقوله: (**فَيَجِبُ**) تفريع على كون التقسيم انفصالًا حقيقيا مستلزمًا لعدم الخلو، يعني: أنه إذا كان اسم التفضيل غير خال عن أحد تلك الاستعمالات يمتنع خلوه عن أحدها وأيضا أنه تمهيد وتنبيه على أن مراد المصنف بقوله: إما مضافًا أو بمن أو معرفًا باللام أنه يجب (**أَن يُستَعمَلَ إِمَّا**) «مضافًا» وهو وما بعده منصوب على أنه بدلٌ من محل قوله: على أحد، ويؤيده تقدير قوله: أن يستعمل، أي: مضافًا إلى

نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ».

2 - (أَوْ بِـ«مِنْ») نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو».

3 - (أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّام) نحو: «زَيْدٌ الأَفْضَلُ».

(فَلَا يَجُوزُ) الجمع لاثنين منها (نحو: «زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»)، وإلا يكون ذكر «اللام» أو «من» لغوًا، وأما قوله:

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فقيل: «من» ....

المفضل عليه، ومثال الذي استعمل مضافًا (نَحوُ: زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ) «أو بمن» أي: أو استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نَحوُ: زَيدٌ أَفضَلُ مِن عَمرٍو) «أو معرفًا باللام» أي: أو استعمل معرفًا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نَحوُ: زَيدٌ الأَفضَلُ) كما عرفت ما هو المراد منه فالفاء في قوله: «فلا يجوز» تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ: نحو زيد الأفضل؛ فانتزع الشارح من هذا الكلام أن مراد منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك المنتزع بكلام المصنف وجعل قوله: (الجَمعُ لاثنَينِ مِنها) فاعلا لقوله: لا يجوز، يعني: أن الانفصال بين الثلاثة حقيقي فإنه كما لا يجوز خلو اسم التفضيل عن أحد منها لا يجوز أيضًا الجمع بين الأمرين منها بناء على قول المصنف: «نحو: زيدٌ الأفضل من عمرٍو» يعني: لا يجوز هذا التركيب لأنه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن، (وَإِلَّا) أي: وإن جاز هذا التركيب الجامع لهما (يَكُونُ) أحد الحرفين لغوًا إما (ذِكرُ اللَّامِ) يكون لغوًا ومن مفيدًا للمقصود (أَو) يكون ذكر (مِن لَغوًا) فيكون اللام مفيدًا للمقصود.

ولما توجه على المصنف نقض بوقوع استعمالها معًا في قول الأعشى أراد الشارح دفع هذا النقض بقوله: (وَأَمَّا قَولُهُ:

وَلَستَ بالأَكثَرِ مِنهُم حَصًى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ)

حيث وقع الجمع في لفظ الأكثر بين اللام وبين من، يعني: في قوله: منهم، (فَقِيلَ) أي: فأجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل: (مِن) يعني: أن هذا البيت

فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض، أي: ليست من بينهم بالأكثر حصى.

(وَلَا) يَجُوزُ خلوه من الكل أيضًا، لفوات الغرض، نحو: («زَيْدٌ أَفْضَلُ» إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ) ....

ليس مادة النقض؛ لأنه قيل: إن لفظ من (فِيهِ) أي: في هذا البيت يعني: في قوله: منهم (لَيسَت) أي: تلك الكلمة (تَفضِيلِيَّةً) أي: ليست من التفضيلية التي هي من خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه، (بَل) كلمة من في هذا البيت (للتَّبعِيضِ) وما هي للتبعيض ليست بالتفضيلية (أي: لَيسَت) يعني: أن معنى البيت لست يا علقمة (مِن بَينِهِم بالأَكثَرِ حَصَىً) وهذا البيت من قول الأعشى فإنه كان يفضل عامرًا على علقمة فقال لعلقمة: ولست بالأكثر منهم حصى، أي: عددًا، يعني: أتباع عامر أكثر من أتباعك، وإنما العزة للكثير، وهذا المثال من المصنف إشارة إلى عدم جواز الجمع بينهما.

ثم أشار إلى عدم جواز خلوه عن أحد الاستعمالات الثلاثة بقوله: «ولا» الواو فيه عاطفة ولا زائدة للإشارة إلى أنه معطوف على قوله: فلا يجوز، والمعطوف في قول المصنف: نحو زيد أفضل، وفي قول الشارح هو قوله: (يَجُوزُ خُلُوُّهُ) أي: خلو اسم التفضيل (مِن الكُلِّ) أي: كل من استعمالات الثلاثة (أَيضًا) أي: كما لا يجوز جمع الاثنين منها، وإنما لا يجوز الخلو (لِفَوَاتِ الغَرَضِ) وهو بيان زيادة الفضل في أحد على غيره وذلك لا يتحقق إلا بذكر المفضل عليه كما عرفت، وقوله: (نَحُو) «زيدٌ أفضل» معطوف على المثال الأول، أي: كما لا يجوز الأمثال الأول الذي يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذي خلا فيه اسم التفضيل من الكل، فإن أفضل ههنا لم يستعمل بأحد الثلاثة وخلا عنها، فلا يعلم أن زيادة فضيلة زيد على أي شخص؛ فحينئذٍ فات الغرض.

وقوله: «إلا أن يعلم» استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل أي: يستعمل اسم التفضيل بأحد من الاستعمالات الثلاثة في جميع الأوقات إلا وقت أن يعلم لحصول الغرض فقوله: يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر

المفضل عليه، مثل: «الله أكبر»، ويجوز أن يقال في مثله: إن المحذوف هو المضاف إليه باعتبار أنه مستعمل بالإضافة، أي: «الله أكبرُ كلِّ شيءٍ»، أو أنه «من» مع مجروره، أي: «أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»، ....

راجع إلى (المُفَضَّلِ عَلَيهِ) ولذا فسره الشارح بقوله: المفضل عليه، ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتج إلى ذكره (مِثلُ: اللهُ أَكبَرُ) لأنه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم أن المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله أنه على أي استعمال من الثلاثة فلما امتنع الأول وهو تقدير اللام تعين الآخران في الجواز؛ ولذا قال الشارح: (وَيَجُوزُ أَن يُقَالَ فِي مِثلِهِ) أي: فيما يجوز أن يستعمل خاليًا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلومًا (إنَّ المَحذُوفَ هُوَ المُضَافُ إِلَيهِ) وقوله: (باعتِبَارِ أَنَّهُ) حال من قوله: أن يقال يعني: يجوز أن يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على أن اسم التفضيل في مثل: الله أكبر (مُستَعمَلٌ بالإضَافَةِ أي: اللهُ أَكبَرُ كُلِّ شَيءٍ) أي: كل موجود سواه، ثم حذف المضاف إليه وهو جائز كما في قبل وبعد قوله: (أَو أَنَّهُ) معطوف على قوله: إن المحذوف أي: يجوز أن يقال المحذوف في مثل الله أكبر لفظ (مِن مَعَ مَجرُورِهِ أي) الله (أَكبَرُ مِن كُلِّ شَيءٍ) يعني: باعتبار أنه مستعمل بمن، قال العصام: إنه أورد على قوله: الله أكبر كل شيء في التقدير الأول أنه لا بد من تعويض المضاف إليه، يعني: أنه لا يجوز التقدير الأول؛ لكون المحذوف بلا تعويض، وأجيب: بأنه لم يعوض لأن المضاف غير منصرف وهو مناف للتنوين، ثم أورد على هذا الجواب أن تنوين العوض غير منافٍ لغير المنصرف، بل المنافي له تنوين التمكن كما سبق، ولو سلم فأي مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كما في: قبل وبعد من الغايات، ثم قال: واعلم أنه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه؛ لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في أصل الفعل تحقيقًا نحو: زيد أفضل من عمرو أو تقديرًا نحو: زيد أعلم من الحمار ونحو: زيد أكبر من الشعر، فإنه ليس القصد إلى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد

(فَإِذَا أُضِيفَ) أي: اسم التفضيل (فَلَهُ مَعْنَيَانِ):

(أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْأَكْثَرُ أَنْ تُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ) أي: أحدهما: زيادة موصوفة المقصودة ....

في الكبر بل أفعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلي إلى التجاوز والتباعد الذي يلزمه؛ فإن التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال: زيد متباعد من الشعر، ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريًا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسًا عند المبرد وسماعًا عند غيره وهو الأصح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: 27]؛ إذ ليس شيء أهون عليه تعالى من شيء، وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة أفعل أكثر من المطابقة إجراء له مجرى الأغلب الذي هو الأصل، أي: أفعل من انتهى، ويمكن أن يجاب: أن قوله: بجعله بمعنى اسم الفاعل يدل على أن باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع أن كثيرًا من الأوصاف الإلهية وأفعالها غير مقيس على القواعد التي بنيت للأمور الحادثة، كما قيل في تعريف لفظة الجلالة، والله أعلم.

ثم شرع في بيان القواعد بالمخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال: «فإذا أضيف» (أي: اسمُ التَّفضِيلِ) يعني: أن في كل من الثلاثة مسألة مخصوصة أما المسألة التي إذا استعمل بالإضافة فإنه إذا كان اسم التفضيل مستعملًا بالإضافة «فله» أي: فيجوز أن يكون لذلك «معنيان» أي: جائزان بأن يراد واحد منهما «أحدهما» أي: أحد المعنيين الجائزين، وقوله: «وهو الأكثر» جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذي هو قوله: أحدهما وبين الخبر الذي هو قوله: «أن تقصد به» وأشار بتلك الجملة إلى كون هذا المعنى أكثر استعمالًا من الآخر الذي سيجيء، يعني: أحد المعنيين أن تقصد باسم التفضيل الذي أضيف إلى المفضل عليه «الزيادة» ولما كان لفظ الزيادة مجملًا بأنها بأي شيء قامت أراد الشارح أن يفسر مجموع الكلام بقوله: (أي: أَحَدُهُمَا) للإشارة إلى أن قوله: أن تقصد خبر له وبقوله: (زِيَادَةٌ مَوصُوفَةٌ) للإشارة إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله: (المَقصُودَةُ) بالرفع صفة

به (عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ) أي: على ما أضيف اسم التفضيل إليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم، ....

للزيادة للإشارة إلى أن قوله: تقصد فعل مجهول مؤول باسم المفعول وقوله: (بِهِ) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع إلى اسم التفضيل، وإنما فسره ليصح الحمل بين المبتدأ الذي هو أحدهما وبين الخبر الذي هو أن تقصد؛ لأن المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول أي: المقصودية وهو صفة للمعنى الذي هو الزيادة، فصفة الشيء لا تكون محمولًا قبل حمل موصوفه فلا معنى لأن يقال: إن أحد معنى اسم التفضيل هو المقصود، بل المعنى الصحيح أن يقال: إن أحد المعنيين الزيادة مقصودة، كذا في الحواشي الهندية، وقال بعضهم: إن الأولى أن يفسر بزيادة وصف موصوفه الخ؛ لأن زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف، وذكر العصام وجوها ثلاثة في تصحيح الحمل المذكور أحدها: جعل محذوف المضاف أي: قصد أحدهما، وثانيهما: جعل أن يقصد محذوف الجاري أحدهما حاصل بأن يقصدوا، ثالثها: جعله محذوف المضاف أي: ذو، أن يقصد، ثم قال: والشارح أشار إلى دفعه أي: إلى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله: أحدهما زيادة موصوفة المقصودة به، وكأنه جعل أن يقصد مصدرًا مضافًا إلى الزيادة بحسب المآل، وجعله بمعنى المفعول، وجعل الإضافة بيانية، ولا يخفى أنه تكلف بل تعسف انتهى ما قال المحشي العصام.

وقوله: «على من» متعلق بالزيادة «أضيف إليه» وفسره الشارح بقوله: (أي: عَلى مَا) للإشارة إلى أن من بمعنى ما ليشمل غير العقلاء وبقوله: (أُضِيفَ اِسمُ التَّفضِيلِ) للإشارة إلى أن نائب الفاعل في أضيف مستترٌ وراجعٌ إلى اسم التفضيل وقوله: (إِلَيهِ) راجع إلى الموصول، وقوله: (باعتِبَارِ تَحَقُّقِهِ في ضِمنِ بَعضِهِم) إشارة إلى بيان وجه جواز إرادة الزيادة على غيره حيث يقتضي هذا القصد أن يتحقق الفعل في المزيد عليه والباء متعلق بالقصد والضمير في: تحققه راجع إلى ما، وفي بعضهم راجع إليه أيضًا باعتبار أفراده، يعني: أن قصد

وإلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، وإنما كان هذا الاستعمال أكثر؛ لأن وضع «أفعل» لتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذكر المفضول (فَيُشْتَرَطُ) في استعماله ....

الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذي يوجد في ضمن بعض أفراد ذلك المعنى، والمراد بالبعض الذي وجد ذلك المعنى في ضمنه وهو ما عدا المفضل، ولا يخفى ما في تركيب الشارح من الاضطراب في إفادة المعنى المراد، وهو أن معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى الذي وجد وتحقق في المفضل، ووجه المحشي محمد العيني كلامه بما ذكرناه؛ ولذا قال العصام: الأولى في ضمن ما عداه، يعني: الأولى للشارح أن يقول: في ضمن ما عداه المفضل عليه لا أن يقول: في ضمن بعضهم؛ لئلا يتوهم أنه يصح قصد التفضيل باعتبار أي: بعضٍ كان انتهى.

وقوله: (وَإِلَّا) بيان لعلة توجيه الشارح لكلام المصنف بأن هذا القصد إنما يصح بهذا الاعتبار لأنه إن لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وأبقى على إطلاقه يعني: سواء تحقق في الفرد الذي يوجد في المفضل أي: في المفضل عليه (**يَلزَمُ تَفضِيلُ الشَّيءِ عَلَى نَفسِهِ**) فإنه إذا قيل: زيد أفضل الناس وأريد وجود الفضل في زيد وأفراد الناس على السوية فيصدق على زيد؛ لكونه من أفراد الناس وداخلًا فيهم أن فضيلته زائدة على فضيلتهم، بخلاف ما إذا اعتبر في الناس أنه الذي ما عدا زيدًا فيكون زيد خارجًا عنه.

ثم أراد أن يبين وجه الأكثرية فقال: (**وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الاستِعمَالُ**) أي: استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (**أَكثَرَ**) أي: من المعنى الذي سيجيء (**لأنَّ وَضعَ أَفعَلَ لِتَفضِيلِ الشَّيءِ عَلَى غَيرِهِ**) كما عرفت في تعريفه وإذا كان وضعه لذلك (**فالأَولَى**) أي: المعنى الموافق للوضع (**ذِكرُ المَفضُولِ**) وهو الغير الذي أريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون أولى مما لم يوافق، وكل ما هو أولى فهو الأكثر فهذا المعنى أكثر.

ثم أراد تفضيل اشتراط هذا الاستعمال فقال: «فيشترط» (**في اِستِعمَالِهِ**) أي:

بهذا المعنى (أَنْ يَكُونَ) موصوفه بعضًا (مِنْهُمْ) داخلًا فيهم بحسب مفهوم اللفظ، وإن كان خارجًا عنهم بحسب الإرادة؛ لأن المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ») أي: أفضل من مشاركيه في هذا النوع ....

في استعمال اسم التفضيل المضاف (**بِهَذَا المَعنَى**) أي: بمعنى أن يقصد به الزيادة على غيره «أن يكون» وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط، وفسر الشارح الضمير المستتر في يكون بقوله: (**مَوصُوفُهُ**) للإشارة إلى أنه راجع الموصوف المذكور في ضمن قوله: الزيادة؛ لأنه في معنى زيادة موصوفه كما عرفت، يعني: أن كون موصوف اسم التفضيل (**بَعضًا**) «منهم» شرط في هذا الاستعمال، ولما كان كون الشيء بعضها من شيء أعم من أن يكون داخلًا فيه بحسب المفهوم أو بحسب الإرادة أراد أن يميز بينهما بأن المراد بكون المفضل الموصوف بعضًا من المفضل أن يكون (**دَاخِلًا فِيهِم بِحَسَبِ مَفهُومِ اللَّفظِ**) فإن لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (**وَإِن كَانَ**) أي: ولو كان إلى الموصوف (**خَارِجًا عَنهُم**) أي: ممن لا يصدق عليه لفظ الناس بحسب الإرادة لأنه لو كان داخلًا أيضًا (**بِحَسَبِ الإِرَادَةِ**) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت، وقوله: (**لأَنَّ المَقصُودَ**) بيان لعلة الاشتراط أي: وإنما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضًا منهم؛ لأن مقصود المستعمل (**مِن استِعمَالِهِ بِهَذَا المَعنَى**) حيث قال: زيد أفضل الناس ولم يقل: أفضل غيره، فقوله: من استعماله مصدر مضاف إلى فاعله وقوله: هذا مفعوله وقوله: (**تَفضِيلُ مَوصُوفِهِ**) بالرفع خبر لأن يعني: أن مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو إرادة تفضيل موصوفه (**عَلَى مُشَارِكِيهِ**) أي: على مشاركي ذلك الموصوف (**في هَذَا المَفهُومِ العَامِّ**) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف ولغيره من الناس «مثل: زيدٌ أفضل الناس» (**أي: أَفضَلُ مِن مُشَارِكِيهِ في هَذَا النَّوعِ**) أي: في نوع الناسية يعني: فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناسًا، وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال.

(فَلَا يَجُوزُ) بهذا المعنى قولك: («يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ) أي: عن الإخوة (بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ).

(وَالثَّانِي: أَنْ تُقْصَدَ به زِيَادَة مُطْلَقَة) أي: ثاني معنييه زيادة ....

وقوله: «فلا يجوز» تفريع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور، وإنما قيد الشارح عدم الجواز بقوله: (بِهَذَا المَعنَى) للإشارة إلى أنه يجوز التركيب الآتي إذا قصد به المعنى الثاني، وقوله: (قَولُكَ) للإشارة إلى أن قوله: «يوسف أحسن إخوته» مثال مصنوع لا أنه استشهاد من كلام البلغاء، ولا أن الاشتراك المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الأمر بالعكس يعني: أن عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط، وقوله: «لخروجه» إشارة وتنبيه على ما قلنا من توهم العكس يعني: إنما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذي يشترط به الاستعمال بهذا المعنى، وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف إليهم وههنا ليس كذلك؛ لأن يوسف الذي وصف بالأحسنية خارج «عنهم» (أي: عَن الإخوَةِ) وقوله: «بإضافتهم» متعلق بقوله: لخروجه وبيان لسبب الخروج يعني: أن كون يوسف خارجًا عنهم بسبب إضافة الإخوة «إليه» أي: إلى الضمير الراجع إلى يوسف وهو الضمير المجرور في إخوته؛ لأن حكم الإضافة أن تكون المضاف مباينًا للمضاف إليه ولو كان يوسف داخلًا في الإخوة لزم إضافة الشيء إلى نفسه فيكون المعنى: أن يوسف ومن معه من إخوته إخوة يوسف، وهذا محال كما لا يخفى.

ثم شرع في ثاني المعنيين فقال: «والثاني: أن تقصد به» أي: باسم التفضيل «زيادةً مطلقةً» وقوله: (أي: ثَانِي مَعنَيِيهِ) إشارة إلى أن قوله: والثاني مبتدأ وإلى أنه معطوف على قوله: أحدهما، يعني: على الأحد المضاف إلى الضمير المثنى الراجع إلى معنيان وإلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، وإنما فسره بهذا أو لم يفسره بحذف الموصوف أعني بقوله: أي المعنى الثاني؛ لتحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه، وقوله: (زِيَادَةٌ) للإشارة إلى أن الاتحاد بين المبتدأ الذي هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذي هو قول: أن تقصد إنما

مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن تكون على المضاف إليه وحده (وَيُضَافُ) اسم التفضيل إلى أضيف إليه ....

يقع بأن يحمل عليه لفظ الزيادة؛ لأنه هو المعنى وإلى أن قوله أن تقصد إنما حمل على المعنى مجازًا بأن يراد به ذو أن تقصد كما عرفت، ثم فسر قوله: أن تقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله: (مَقصُودَةٌ) وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله: (مُطلَقَةٌ) بالرفع صفة بعد الصفة للزيادة وقوله: (غَيرُ مُقَيَّدَةٍ) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة أوردها لتصحيح تعلق قوله: (بأن تَكُونَ) يعني: معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو أنها غير مقيدة بكونها زائدة (عَلَى المُضَافِ إِلَيهِ وَحدَهُ) لا على غيره كما قصد في المعنى الأول، بل المقصود منها أن هذه الصفة زائدة في الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف إليه أو على غيره، وقال العصام: إن قوله غير مقيدة بأن تكون على المضاف إليه وحده يوهم أن معنى الإطلاق أنه غير مقيدة بهذا القيد، يعني: كونها زائدة على المضاف فقط فحينئذٍ لا ينافي هذا لكونها زائدة على المضاف إليه وليس كذلك، بل معناه الإطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعني: يوهم قوله: وحده كون القصر إضافيا لا حقيقيا وليس كذلك، بل القصر ههنا حقيقي صرح به الرضي، ثم قال: إلا أنه يشبه أن يكون بجمع ما سواه يعني: أن تصريح الرضي بأن المراد منه جميع ما سواه وإن كان ظاهره إرادة القصر الحقيقي لكن المتبادر منه أنه قصر عرفي بأن يراد بالجميع هو الجميع الذي من شأنه إرادة الزيادة عليه؛ إذ لا معنى لأن يقول: يوسف أحسن إخوته ويقصد به أن زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على أخواته، بل مطلقة على غير إخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد، بل المراد منه أن حسنه زائد على غير من الناس سواء كان إخوته أو غيره، وهذا خلاصة ما أورده العصام.

ثم نشأ من بيان المعنى الثاني سؤال وهو أنه إذا لم يقصد به الزيادة على من أضيف إليه فما الفائدة في الإضافة فأراد المصنف أن يبين فائدة إضافته إلى ما بعده فقال: «ويضاف» وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله: (اِسمُ التَّفضِيلِ) وفسر ما أضيف إليه بقوله: (إِلَى أُضِيفَ إِلَيهِ) وصح هذا التفسير؛

(لِلتَّوْضِيحِ) أي: لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه، كما يضاف سائر الصفات نحو: «مُصَارِع مِصْرَ، وحَسَنُ الْقَوْمِ» مما لا تفضيل فيه، ....

لكون الإضافة المذكورة في ضمن قوله: يضاف من الأسماء النسبة المستلزمة للطرفين، أعني: المضاف والمضاف إليه وأهمل المصنف ذكرهما لمعلوميتهما، يعني: أن اسم التفضيل إذا استعمل في المعنى الثاني يضاف إلى ما بعده «للتوضيح» يعني: فائدة الإضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله: (أي: لِتَوضِيحِ إِسمِ التَّفضِيلِ) للإشارة إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، وإلى أنه مصدر مضاف إلى مفعوله وأن فاعله محذوف أي: توضيح القاصد لاسم التفضيل (وَ) قول (تَخصِيصِهِ) بالجر عطف على قوله: للتوضيح وهذا العطف يحتمل أن يكون عطف تفسير حيث قال العصام: زاد قوله وتخصيصه لأن الإضافة إذا كانت إلى النكرة نكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجهه الذكر: وفيه نظر؛ إذ لا وجه إلى ذكره لأن الإضافة إذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص، ولا تقابل بين الإضافة للتخصيص والإضافة للتوضيح، وإنما التقابل بين الإضافة للتعريف والإضافة للتخصيص انتهى، وأقول: يمكن أن يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله أعلم.

وقوله: (كَمَا يُضَافُ سَائِرُ الصِّفَاتِ) للإشارة إلى أن تلك الإضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة في سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نَحوُ: مُصَارِعِ مِصرَ) فإن قوله: مصارع بضم الميم اسم فاعل من المصارعة ففائدة إضافته إلى مصر إنما هي تخصيص المصارع بمصارع مصر، (و) كذا قوله: (حَسَنُ القَومِ) يعني: أن إضافة الحسن إلى القوم ليست بإضافة لفظية؛ لأنه ليس بمضاف إلى معموله بل إضافة معنوية يعني: أنه ليس المراد بإضافة المصارع إلى مصر وبإضافة الحسن إلى القوم أن المضاف ليس بداخل في المضاف إليه، بأن يكون من إضافة المباين إلى المباين، بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع في أهل مصر ودخول الحسن في القوم، وقوله: (مِمَّا لا تَفضِيلَ فِيهِ) بيان لقوله سائر الصفات، يعني: المراد بسائر الصفات، الصفات التي هي غير

فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه (فَيَجُوزُ) بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم، نحو قولك: «نبينا ـ عليه السلام ـ أفضل قريش» أي: أفضل الناس من بين قريش، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلًا فيهم، ....

اسم التفضيل، وقوله: (فَلا يُشْتَرَطُ) تفريع على قوله: ويضاف للتوضيح، يعني: أنه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف إليه بل قصد بالإضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كَونُهُ) أي: كون الموصوف (بَعضُ المُضَافِ إِلَيهِ) وقوله: «فيجوز» عطف على قوله: فلا يشترط، ويجوز أن يكون تفريعًا عليه، يعني: إذا لم يكن كونه بعضًا من المضاف إليه شرطًا فيجوز (بِهَذا المَعنَى) أي: بالمثنى الثاني (أَن تُضِيفَهُ) أي: أن يجعل اسم التفضيل مضافًا (إِلَى جَمَاعَةٍ) وقوله: (هُوَ) مبتدأ راجع إلى موصوف اسم التفضيل وقوله: (دَاخِلٌ فِيهِم) أي: في الجماعة خبره، والجملة صفة الجماعة يعني: أنه يجوز أن يضاف اسم التفضيل إلى الجماعة الذي كان ذلك الموصوف داخلا فيهم، كما يضاف المصارع إلى المصارعين الذين هو واحد منهم، وكما يضاف الحسن إلى القوم الذين هو واحد منهم.

واعلم أن هذا المعنى لما كان يحكم الجواز مشتملًا على ثلاثة أنواع؛ لأنه إما أن يضاف إلى جماعة أو يضاف إلى غير جماعة فالأولى إما داخل فيهم أو غير داخل فيهم، ولما اختصر المصنف في التمثيل بما هو مضاف إلى جماعة غير داخل فيهم أراد الشارح أن يستوفي الأنواع فذكر النوع الذي هو أن يضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم بقوله: (نَحوُ قَولِكَ: نَبِيُّنَا ـ عَلَيهِ السَّلامُ ـ أَفضَلُ قُرَيشٍ) فإن لفظ أفضل مضاف إلى جماعة قريش والموصوف بالأفضيلة وهو نبينا ـ عليه السلام ـ داخل فيهم، ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها عن قريش فقط، بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة إلى جميع الناس؛ ولذا قال: (أي: أَفضَلُ النَّاسِ مِن بَينِ قُرَيشٍ) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال: (وَأَن تُضِيفَهُ) يعني: يجوز أيضًا بهذا المعنى أن تضيف اسم التفضيل (إِلَى جَمَاعَةٍ مِن جِنسِهِ) أي: من جنس الموصوف وقوله: (لَيسَ دَاخِلًا فِيهِم) صفة للجماعة أيضًا

كقولك: (يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) فإن «يوسف» لا يدخل في جملة إخوة يوسف، وأن تضيفه إلى غير جماعة نحو: «فُلَان أَعْلَمُ بَغْدَادَ» أي: أعلم مما سواه، وهو مختص ببغداد؛ لأنها منشؤه أو مسكنه.

(وَيَجوزُ فِي) النوع (الأَوَّلِ) من نوعي اسم التفضيل المضاف، ....

يعني: إلى الجماعة التي ليس الموصوف داخلًا فيهم وإن كان من جنسهم ثم صرح بمثال المصنف فقال: (كَقَولِكَ) «يوسف أحسن إخوته» (فإنَّ يُوسُفَ) أي: مثال المصنف مطابق لهذا النوع فإن الموصوف الذي هو لفظ يوسف (لا يَدخُلُ) أي: لا يجوز أن يدخل (في جُملَةِ إِخوَةِ يُوسُفَ) لأن المضاف إليه غير المضاف لما تبين من أن إضافة الإخوة إلى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم، ثم إن هذا المثال بالنسبة إلى كلام المصنف فاعل لقوله: فيجوز وبالنسبة إلى كلام الشارح بدل من قوله: كقولك.

ثم شرع الشارح في بيان النوع الآخر الجائز الذي أهمله المصنف أيضًا فقال: (وَأَن تُضِيفَهُ) أي: فيجوز بهذا المعنى أيضًا أن تضيف اسم التفضيل (إِلَى غَيرِ جَمَاعَةٍ) أي: إلى غير الجماعة التي أريد تفضيله عليهم (نَحوُ: فُلان أَعلَمُ بَغدَادَ) فإن أعلم ليس بمضاف إلى الجماعة التي أريد تفضيله عليهم كما فسره بقوله: (أي: أَعلَمُ مِمَّا سِوَاهُ) يعني: المراد به أنه أعلم مما سواه (وَهُوَ) أي: لكن المراد بالإضافة أن ذلك الفلان (مُختَصٌّ) أي: ممتازة من سائر الأعلمين (بِبَغدَادَ) أي: بكونه مضافًا إليها؛ (لأَنَّهَا) أي: لأن بلدة بغداد إما (مَنشَؤُهُ) بأن ولد فيها (أَو مَسكَنُهُ) يعني: هذه الإضافة أفادت تخصيصًا ما لا أنها أفادت تخصيص الأعلمية بأهلها.

ثم شرع في بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال: «ويجوز في» (النَّوعِ) «الأول» ثم فسره الشارح بقوله: (مِن نَوعَي اِسمِ التَّفضِيلِ المُضَافِ) فإن الأول في كلام المصنف يحتمل أن يراد به القسم الأول من الأقسام الثلاثة المستعمل بها وأن يراد به النوع الأول؛ ولذا قدر الشارح موصوف الأول بالنوع إجمالًا وأراد تفصيله بالتعيين بأن المراد بالنوع الأول هو أول النوعين من اسم التفضيل

وهو الذي يقصد به الزيادة على من أضيف إليه (الإِفْرَادُ) أي: إفراد اسم التفضيل وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعًا، وكذا التذكير وإن كان موصوفه مؤنثًا نحو: «زَيْدٌ أَوِ الزَّيْدَانِ أو الزَّيْدُونَ، أو هِنْد أو الهِنْدَانِ أو الهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النَّاسِ»، وهذا لأنه يشابه أفعل من الذي ليس فيه إلا الإفراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورًا معه ....

المضاف ثم عينه بقوله: (وَهُوَ الَّذِي) أي: النوع الذي هو الأول من النوعين هو النوع الذي (يُقصَدُ بِهِ الزِّيادَةُ عَلَى مَن أُضِيفَ إِلَيهِ) يجوز فيه الاستعمالان أحدهما: «الإفراد» والآخر المطابقة (أي: إِفرَادُ إِسمِ التَّفضِيلِ) يعني: أن المراد بالإفراد أن يجعل اسم التفضيل مفردًا (وَإِن كَانَ) أي: ولو كان (مَوصُوفُهُ) أي: موصوف اسم التفضيل (مُثَنًّى أَو مَجمُوعًا) وقوله: (وَكَذَا التَّذكِيرُ) يعني: يجوز أيضًا تذكير اسم التفضيل (وَإِن كَانَ) أي: ولو كان (مَوصُوفُهُ) أي: موصوف اسم التفضيل (مُؤَنَّثًا) وأمثلة الإفراد (نَحوُ: زَيدٌ أَو الزَّيدَانِ أَو الزَّيدُونَ) وأمثلة التذكير (أَو هِندُ أَو الهِندَانِ أَو الهِندَاتُ) وقوله: (أَفضَلُ النَّاسِ) متعلق بالكل، يعني: يحتمل قوله: أفضل حال كونه مفردًا مذكرًا على كل واحد من المذكورات فيقال: زيد أفضل الناس، والزيدان أفضل الناس، وكذا يقال: هند أفضل الناس والهندان أفضل الناس.

ثم شرع في علة هذا الحكم بقوله: (وَهَذَا) أي: جواز إفراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت (لأَنَّهُ) أي: لعلة أن اسم التفضيل الذي يستعمل مضافًا (يُشَابِهُ أَفعَلَ مِن) أي: يشابه اسم التفضيل الذي يستعمل بمن (الَّذِي) صفة لأفعل من يعني: أفعل الذي (لَيسَ فِيهِ) أي: فيما يستعمل بمن (إِلَّا الإِفرَادَ وَالتَّذكِيرَ) كما سيجيء حكمه.

وقوله: (فِي كَونِ المُفَضَّلِ عَلَيهِ مَذكُورًا مَعَهُ) بيان لوجه الشبه يعني: أن ما هو مستعمل بالإضافة مشابه لما هو مستعمل بمن في كون المفضل عليه مذكورًا مع كل واحد منهما؛ لأن في قولنا: زيد أفضل الناس وزيد أفضل من عمرو ويذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام أعني: قولنا: زيد الأفضل، فإن

(وَالْمُطَابَقَةُ) أي: مطابقة اسم التفضيل إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا (لِمَنْ هُوَ) أي: اسم التفضيل صفة (لَهُ) نحو: «الزيدان أفضلَا الناس، والزيدون أفضلوهم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فضلياهن، والهندات فضلياتهن» لمشابهته ما فيه الألف واللام في كونه معرفة.

المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة،.

قوله: «والمطابقة» بالرفع معطوف على قوله: الإفراد، أي: يجوز فيه المطابقة أيضًا ولما كان لفظ المطابقة مصدرًا يقتضي فاعلًا أعني: المطابق بكسر الياء ومفعولًا أعني: المطابق بفتحها وما به المطابقة أعني: صورتها أشار الشارح بقوله: **(أي: مُطَابَقَةُ اِسمِ التَّفضِيلِ)** إلى فاعله وبقوله: **(إفرادًا وَتَثنِيَةً وَجَمعًا وَتَذكِيرًا وَتَأنِيثًا)** إلى صورته وما ذكر المصنف بقوله: «لمن هو» إشارة إلى مطابقة، وإنما أورده باللام مع أن طابق متعد بنفسه؛ لأن من الاستعمال المقرر أن الفعل إن كان متعديا بنفسه، ثم أبدل إلى صورة المصدر يدخل في مفعوله اللام للتقوية، فكذا هذا بعد أن يطابق اسم التفضيل من هو **(أي: اِسمُ التَّفضِيلِ صِفَةٌ)** «له» والضمير المجرور في قوله: له راجع إلى الموصول وهو من، يعني: الموصوف **(نَحوُ: الزَّيدَانِ أَفضَلا النَّاسِ، والزَّيدُونَ)** أي: ونحو الزيدون **(أَفضَلُوهُم)** أي: أفضلو الناس وهذان المثالان للمطابقة في التثنية والجمع، وقوله: **(وَهِندُ فُضلَى النِّسَاءِ، وَالهِندَانِ فُضلَيَاهُنَّ، وَالهِندَاتُ فُضلَيَاتُهُنَّ)** أي: فضليات النساء وهذه الأمثلة الثلاثة للمطابقة في التأنيث، وإنما جاز المطابقة لموصوف في صورة الإضافة **(لِمُشَابَهَةِ)** أي: لحصول مشابهة المستعمل بالإضافة **(مَا)** أي: اسم التفضيل الذي **(فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ)** من جهة أخرى **(في كَونِهِ)** أي: في كون ما هو المستعمل بالإضافة **(مَعرِفَةً)** بإضافته إلى المعرفة يعني: أن المستعمل بالإضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن وجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار في كل من المشبهتين فمن حيث كونه مشابهًا للأول يأخذ حكمه الذي هو الإفراد، ومن حيث كونه مشابهًا للثاني يأخذ حكمه الذي هو المطابقة.

(وَأَمَّا) النوع (الثَّانِي) من نوعي اسم التفضيل الْمُضَافُ وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة (وَ) القسم (الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ) منه (فَلَا بُدَّ) فيهما (مِنَ الْمُطَابَقَةِ) أي: مطابقة اسم التفضيل لموصوفه إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع، وهو امتزاجه بـ«من» التفضيلية لفظًا أو معنى، ....

ثم شرع في بيان حكم النوع الثاني بقوله: «وأما» (**النَّوعُ**) «الثاني» حال كونه (**مِن نَوعَي اِسمِ التَّفضِيلِ المُضَافِ، وَهُوَ**) أي: النوع الثاني من النوعين (**الَّذِي يُقصَدُ بِهِ زِيَادَةٌ مُطلَقَةٌ**) وقوله: «و» (**القِسمُ**) «المعرف باللام» عطف على المبتدأ، وإنما قدر الموصوف في الأول بالنوع، وفي الثاني بالقسم؛ ليحصل الفرق بينهما؛ لأن الأول من أقسام المستعمل بالمضاف، والثاني من أقسام مطلق التفضيل، لكن المراد به ههنا هو المعرف الذي يكون من الثاني، وأشار الشارح إليه بقوله (**مِنهُ**) أي: من النوع الثاني يعني: أن حكم اسم التفضيل الذي يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف الذي يقصد به زيادة مطلقة واحد، وهو قوله: «فلا بد» أي: لا بد (**فِيهِمَا**) أي: في النوع الثاني وفي المعرف منه «من المطابقة» وإنما أورد الشارح قوله: فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية إلى المبتدأ (**أي: مُطَابَقَةِ اِسمِ التَّفضِيلِ لِمَوصُوفِهِ إِفرَادًا وَتَثنِيَةً وَجَمعًا وَتَذكِيرًا وَتَأنِيثًا**) وباعث التفسير ما مر سابقًا، وقوله: (**لِلزُّومِ مُطَابَقَةِ**) بيان لعلة وجوب مطابقة (**الصِّفَةِ لِمَوصُوفِهَا**) وامتناع عدمها، يعني: إنما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوف في هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث أصلًا لا يعدل عنه (**مَعَ عَدَمِ قِيامِ المَانِعِ، وَهُوَ**) أي: المانع الذي يصح العدول عن الأصل عند قيامه (**اِمتِزَاجُهُ**) أي: لزوم كون اسم التفضيل ممتزجًا (**بِمِن التَّفضِيلِيَّةِ لَفظًا**) كما في المستعمل بمن في نحو: زيد أفضل من عمرو (**أَو مَعنىً**) كما في المستعمل بالإضافة التي هي بمعنى حرف الجر في نحو: زيد أفضل الناس؛ لأنه بمعنى أنه أفضل من الناس، بخلاف النوع الذي يقصد به الزيادة المطلقة والذي هو المعرف باللام؛ لأنه لم

لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما.

(وَ) اسم التفضيل (الَّذِي) اسْتُعْمِلَ (بِـ«مِنْ» مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرُ) أي: لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بـ«من» التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب «أحمر»، فكأنها من تمام الكلمة. (وَلَا يَعْمَلُ) اسم التفضيل (فِي) اسم (مُظْهَرٍ) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء، ....

يوجد هذا المانع فيهما؛ (**لِعَدَمِ ذِكرِ المُفَضَّلِ عَلَيهِ بَعدَهُمَا**) أي: بعد النوع الثاني والقسم المعرف باللام منه، وإذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما؛ لأنه لو كان موجودًا اقتضى مجرورًا، وما لا مجرور له لا جار له، وأما عدم كون المفضل عليه مذكورًا في المعرف باللام فظاهر، وأما في النوع الثاني فإنه لو لم يقصد به زيادة على من أضيف إليه لم يكن المضاف إليه مفضلًا عليه له بل هو شيء آخر كما مر، «و» (**اِسمُ التَّفضِيلِ**) «الذي» (**اِستُعمِلَ**) «بـ: من مفردٌ مذكرٌ لا غير» (أي: **لا غيرُ المُفرَدِ المُذَكَّرِ؛ لِكَرَاهِتِهِم لُحُوقَ أَدَاةِ التَّثنِيَةِ وَالجَمعِ وَالتَّأنِيثِ المُختَصَّةِ بالآخِرِ بِمَا هُوَ في حُكمِ الوَسَطِ باعتِبَارِ اِمتِزَاجِهِ بِمِن التَّفضِيلِيَّةِ؛ لِكَونِهَا الفَارِقَةَ بَينَهُ وَبَينَ بَابِ أَحمَرَ فَكَأَنَّهَا مِن تَمَامِ الكَلِمَةِ**).

ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومباديه وأقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال: «ولا يعمل» أي: لا يعمل (**اِسمُ التَّفضِيلِ**) وقوله: «في» (اِسمٍ) «مظهرٍ» متعلق بـ: لا يعمل، وظرف بقوله: وهذا بيان لمعموله الذي فرضَ عمله، ثم نفى وزاد الشارح قوله: (**الرَّفعَ بالفَاعِلِيَّةِ**) وهو بالنصب مفعول: لا يعمل؛ للإشارة إلى أن المراد بالنفي نفي عمل الرفع حال كونه بالفاعلية، وإنما فسره به (**بِقَرِينَةِ الاستِثنِاءِ**) يعني: أن الاستثناء بقوله إلا إذا كان قرينة دالة على أن المراد بالنفي ههنا نفي رفعه بالفاعلية، وقال العصام: وجه كون الاستثناء قرينة أن العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية، يعني: أن وجه كون المستثنى مثبتًا للعمل على طريق كونه رافعًا لمفعوله بالفاعلية، يعني: أنه مقيد به فيقتضي هذا أن يكون النفي المفهوم من المستثنى منه أيضًا مقيدًا به، ثم قال:

وإنما خص المظهر؛ لأنه يعمل في المظهر بلا شرط؛ لأن العمل في المضمر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ، فلا يحتاج إلى قوة العامل، وإنما خص بالفاعل؛

وفيه بحث لأنه يصح الاستثناء مع بقاء أصل العمل على عمومه، يعني: لا يعمل أصلًا في مظهر بفاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور إلا بالفاعلية انتهى، ولا يخفى أن في عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فإنهم قالوا: إن المعنى أنه لا يعمل في مظهر إلا إذا كان الخ، والكلام في مقام النفي والإثبات في عمله في المظهر لا في رفعه بالفاعلية، مع أنه يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله أعلم.

أراد بيان وجه تخصيص النفي بالمظهر فقال: (**وَإِنَّمَا خَصَّ**) والظاهر أنه على صيغة المعلوم يعني: وإنما خص المصنف (**المُظهَرَ**) بالذكر ولم يقل: ولا يعمل في الفاعل (**لأَنَّهُ**) أي: لأن اسم التفضيل (**يَعمَلُ في المُضمَرِ بلا شَرطٍ**) وإنما كان عمله بلا شرط (**لأنَّ العَمَلَ في المُضمَرِ ضَعِيفٌ**) وقوله: (**لا يَظهَرُ**) صفة لقوله: ضعيف قائم مقام علة الحكم بضعفه، يعني: أنه ضعيف؛ لأنه لا يظهر (**أَثَرُهُ**) أي: أثر العامل (**في اللَّفظِ**) لكون المضمر مبنيا فإعرابه محلي، وإذا كان عمله في المضمر ضعيفًا (**فَلا يُحتَاجُ**) وهو بصيغة المجهول (**إِلَى قُوَّةِ العَامِلِ**) أي: إلى تقوية عمله بضم الشروط، واعترض عليه العصام: بأن ذكر المضمر بالإطلاق غير مرضي، وليس كذلك؛ لأن الشارح الرضي قيده بالمستتر فلا يجوز: هند زيد أفضل هي منه، وما ذكره من التعليل إنما يتم في المستتر كيف؟ والمراد بعدم ظهور أثر العمل في المضمر أنه لا يظهر في لفظه أثر العمل وإلا لجاز عمله في سائر المبنيات انتهى، يعني: أن قوله: في المضمر يوهم أن ضعف عمله في المضمر لكونه مضمرًا لا لكونه مبنيا؛ فحصل من الحصر في علة عدم ضعف عمله في سائر المبنيات، وقوله: فلا يجوز هند زيد أفضل هي منه، يقتضي أن يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوي يعني: الذي ظهر في اللفظ سواء كان اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا؛ لأن لفظ هي في هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الأول.

ثم شرع في بيان وجه تخصيص النفي بالفاعل فقال: (**وَإِنَّمَا خَصَّ**) أي: المصنف (**بالفَاعِلِ**) يعني: أراد الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه ولم

لأنه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرًا أو مضمرًا، بل إن وجد بعده ما يوهم ذلك فـ«أفعل» دال على الفعل الناصب له، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ أي: أعلم من كل واحد يعلم من يضل، وأما الظرف والحال والتمييز، فيعمل فيها أيضًا بلا شرط؛ لأن الظرف والحال تكفيهما رائحة من الفعل نحو: «زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ الْيَوْمَ رَاكِبًا»، والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضًا

يتعرض لغير الفاعل من المعمولات؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن اسم التفضيل (**لا يَنصِبُ المَفعُولَ بِهِ سَوَاءٌ كَانَ**) أي: المفعول به (**مُظهَرًا أَو مُضمَرًا**) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله: (**بَل إِن وُجِدَ بَعدَهُ**) أي: بعد اسم التفضيل وقوله: (**مَا يُوهِمُ ذَلِكَ**) نائب فاعل وجد يعني: إن وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولًا به لاسم التفضيل (**فَافعَل دَالٌّ**) أي: فحين وجد أن ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ أفعل عاملًا في ذلك اللفظ الذي يتوهم كونه مفعولًا به، بل يكون أفعل قرينة دالة (**عَلَى الفِعلِ**) المحذوف (**النَّاصِبِ لَهُ**) أي: ذلك المفعول بالمفعولية (**كَقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾) [الأنعام: 117] فإن من يضل، يوهم كونه مفعولًا به لـ: أعلم، لكنه ليس كذلك؛ لأن المعنى (**أي: أَعلَمُ مِن كُلِّ وَاحِدٍ**) ولفظ أعلم يدل على الفعل المحذوف، وهو (**يَعلَمُ مَن يَضِلُّ**).

ثم شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال: (**وَأَمَّا الظُّرُفُ وَالحَالُ وَالتَّمييزُ فَيَعمَلُ**) أي: اسم التفضيل (**فِيهَا**) أي: في هذه المتعلقات (**أَيضًا**) أي: كما أنه يعمل في المضمر (**بَلا شَرطٍ**) وإنما لم يشترط العمل بشيء في هذه المذكورات (**لأَنَّ الظَّرفَ وَالحَالَ**) أي: هذان الاثنان من الثلاثة (**تَكفِيهِمَا**) أي: في عملهما (**رَائِحَةٌ مِن الفِعلِ**) فلا يحتاج إلى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شيء مثالهما (**نَحوُ: زَيدٌ أَحسَنُ مِنكَ اليَومَ رَاكِبًا**) فإن أحسن عمل بلا شرط في الظرف الذي هو اليوم وفي الحال التي هي راكبًا (**وَالتَّمييزَ**) وهو بالنصب عطف على قوله: لأن الظرف، أي: وإنما يعمل في التمييز بلا شرط؛ لأن التمييز (**يَنصِبُهُ مَا يَخلُو**) أي: ينصبه العامل الذي يخلو (**عَن مَعنَى الفِعلِ أَيضًا**) أي: كما ينصبه الفعل وما بمعناه، ومثال الذي ينصب التمييز حال كونه

نحو: «رِطْلٌ زَيْتًا»، وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية؛ لأن هذا العمل بالأصالة إنما هو عمل الفعل، وهو لم يعمل عمل الفعل؛ لأنه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله، ولأنه ....

خاليًا عن معنى الفعل (نَحوُ: رَطلٌ زَيتًا) فإن عامل التمييز في هذا المثال هو لفظ: رطل لكونه اسمًا مبهمًا تاما وهو خالٍ عن معنى الفعل وعن رائحته.

ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال: (وَإِنَّمَا لَم يَعمَل) أي: اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرَّفعَ بالفَاعِلِيَّةِ) ويحتمل أن يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدًا وقوعيًا لا احترازيًا كما نقلنا عن العصام؛ لأنه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازًا عنه؛ (لأنَّ هَذَا العَمَلَ) أي: عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالأَصَالَةِ) أي: حال كون ذلك العمل بالأصالة لا بالمشابهة (إِنَّمَا هُوَ) أي: ذلك العمل الذي بالأصالة (عَمَلُ الفِعلِ) أي: عمل الفعل فقط لا العمل الذي في غيره قوله: إنما خبر لأن وإنما كسرت مع أنها في مقام الخبر؛ لأن كون مادة الألف والنون إذا وقعت خبرًا فلها وجهان: أحدهما وقوعها خبرًا عن اسم العين نحو: زيد إنه قائم، والآخر: وقوعها عن اسم المعنى فتكسر في الأول، وتفتح في الثاني، وهذا المقام وقعت خبرًا عن اسم العين وهو قوله: هذا الفعل (وَهُوَ) أي: والحال أن اسم التفضيل (لَم يَعمَل عَمَلَ الفِعلِ)، أي: العمل الذي بالأصالة، وإنما لم يعمل عمل الفعل (لأَنَّهُ) أي: الشأن (لَيسَ لَهُ) أي: لاسم التفضيل (فِعلٌ بِمَعنَاهُ) أي: فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (في الزِّيَادَةِ) بأن يوجد فعل يكون دالا على أصل مصدر مع ضم الزيادة عليه، وقوله: (لِيَعمَلَ) متعلق بليس بالنفي، يعني: ليس له فعل كذلك حتى يعمل أي: اسم التفصيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عَمَلَهُ) أي: كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات، فإنه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل؛ لأنه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة.

ولما بطل احتمال كونه عاملًا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفعل فأراد الشارح أن يذكر علة الثاني أيضًا بقوله: (وَلأَنَّهُ) أي: وإنما بطل

لما كان فيما هو الأصل فيه، وهو استعماله بـ«من» لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل، فلا يعمل بمشابهته أيضًا.

(إِلَّا إِذَا كَانَ) اسم التفضيل (صِفَةً) أي: وصفًا سببيًا هو في اللفظ (لِشَيْءٍ) معتمدًا عليه بأن يقع نعتًا له، أو خبرًا عنه، أو حالًا ....

مشابهته باسم الفعل؛ لأن اسم التفضيل (لَمَّا كَانَ) فكان يحتمل أن تكون ناقصة وتامة فإن كانت الأولى فاسمه ضمير مستتر راجع إلى اسم التفضيل، وقوله: (**فِيمَا هُوَ الأَصلُ فِيهِ**) متعلق به، وقوله: (**وَهُوَ اِستِعمَالُهُ بِمِن**) جملة معترضة فحينئذٍ يكون قوله: (**لا يُثَنَّى**) وما بعده خبرًا عنه، يعني: لما كان اسم التفضيل في استعماله الذي هو الأصل في اسم التفضيل لا يثنى (**وَلَا يُجمَعُ وَلا يُؤَنَّثُ**) وإن كان الاحتمال الثاني فقوله: لا يثنى وما بعده حالات منه أي: لما وجد اسم التفضيل في الاستعمال الذي هو الأصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (**بَعدَ مُشَابَهَتِهِ**) يعني: لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة (**عَن اِسمِ الفَاعِلِ**) وإذا كانت بعيدة (**فَلا يَعمَلُ**) أي: اسم التفضيل (**بِمُشَابَهَتِهِ**) أي: بسبب مشابهته لاسم الفاعل (**أَيضًا**) أي: كما لم يعمل بمشابهته للفعل، وقوله: «إلا إذا كان» (**اِسمُ التَّفضِيلِ**) استثناء مفرغ يعني: لا يعمل في الفاعل الظاهري في وقت من الأوقات إلا وقت كونه «صفةً» وفسر الشارح الصفة بقوله: (**أي: وَصفًا سَبَبِيًّا**) أي: وصفًا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى عليه سبب متعلقه الذي هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبًا إلى سببه الذي هو المتعلق، وقوله: (**هُوَ في اللَّفظِ**) تمهيد لقوله: «لشيءٍ» وإشارة إلى أن تعلق الصفة لشيء تعلق لفظي وإلى أنه مقابل لما صرحه المصنف بقوله الآتي وهو قوله: وهو في المعنى، يعني: أن اسم التفضيل إذا كان صفة لشيء في اللفظ فسره كونه صفة لشيء بقوله: (**مُعتَمِدًا عَلَيهِ**) أي: معنى كونه صفة له كونه معتمدًا على ذلك الشيء في اللفظ، ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله: (**بِأَن يَقَعَ نَعتًا لَهُ**) يعني: أن اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء إما أن يكون نعتًا له أي: لذلك الشيء (**أَو**) يكون (**خَبَرًا عَنهُ**) أي: عن ذلك الشيء (**أَو**) يكون (**حَالًا**) من ذلك الشيء.

(وَهُوَ فِي الْمَعْنَى) صِفَةٌ (لِمُسَبَّبٍ) مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره (مُفَضَّلٍ) ذلك المسبب (بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ) أي: باعتبار تقييده ....

ولما بين تعلقه اللفظ شرع في بيان تعلقه المعنى بقوله: «وهو» الواو فيه حالية يعني: إذا كان اسم التفضيل صفة لشيء في اللفظ والحال أنه «في المعنى» (صِفَة) «لمسببٍ» واعلم أن العصام حكى عن الرضي أن الأشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببًا لا مسببا، وقال الهندي: أتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه، ونحن نقول: المسبب جعله سببًا، ولهذا يقال للواجب: مسبب الأسباب أي: جاعل الأسباب أسبابًا؛ فالأسباب حينئذٍ كانت سببًا، وإنما عدل عن السبب إلى المسبب للتنبيه على أنه لا يلزم أن يكون في المعنى للسبب الواقع، بل يكفي أن يكون لما جعله المتكلم سببًا صحيحًا كان جعله أو سقيمًا انتهى ما قال العصام ملخصًا، وقال بعضهم: المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على متعلق اسم المسبب دون السبب، ولا مناقشة فيه، ولعله سماه مسببًا؛ لأن الكحل في هذا المثال مثلًا مسبب عين الرجل، وعين زيدٍ؛ لأن عينهما سببٌ للكحل وهو مسببٌ لهما انتهى، وحاصل التوجيه الذي ذكروه في نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق أو بالسبب أن إطلاق المسبب على المتعلق أو على السبب إطلاق مجازي، وفائدته الإشارة إلى كون المسبب جعليًّا بمعنى أنه مجهول السبب، وإنما قدر الشارح قوله: صفة؛ للإشارة إلى الخبر المحذوف وإلى أن قوله: لمسبب صفة للصفة أي: هو في المعنى صفة كائنة لمسبب.

وقوله: (مُشْتَرَكٍ) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للإشارة إلى أن شرط ذلك المسبب أن يكون مشتركًا (بَينَ ذَلِكَ الشَّيءِ) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة في اللفظ وجاريًا عليه (وَبَينَ غَيرِهِ) أي: بين غير ذلك الشيء وسيأتي فوائد القيود، وقوله: «مفضلٍ» بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحته وهو راجع إلى ما فسره الشارح بقوله: (ذَلِكَ الْمُسَبَّبِ) وقوله: «باعتبار الأول» ظرف مستقر على أنه حال من المستتر في مفضل كذا في «المعرب»، وأما تفسير الشارح بقوله: (أي: باعتِبَارِ تَقيِيدِهِ) ههنا وفي قوله: باعتبار غيره،

بذلك الشيء الذي اعتبر أوَّلًا (عَلَى نَفْسِهِ) أي: على نفس ذلك المسبب (بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ) أي: باعتبار تقييده بغيره أي: غير ذلك الأول، فيكون باعتبار الأول مفضلًا، وباعتبار الثاني مفضلًا عليه (مَنْفِيًّا) خبر بعد خبر لـ«كان»، أو حال عن اسمه، أو صفة لمصدر محذوف ....

فيقتضي أن يكون المراد تعلق الباءين بقوله: مفضل، واعترض عليه الرضي بأنه كيف تعلق باعتبار الأول، وقوله: باعتبار الثاني بالمفضل، وقد اتفق النحاة على أنه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين إلى اسمين من نوع، فلا يقال: جلست في الدار في الصحراء، ويقال: جلست في الدار في اليوم، نعم لو صح جعل الثاني بدلًا من الأول صح كما يقال: في البلد في الدار، فيبدل البعض من الكل، وأجاب: بأن قوله: باعتبار الأول حال مرفوع مفضل، وقوله: باعتبار الثاني حال من قوله: على نفسه، كذا نقل العصام عنه، ومن ثمة اختار زيني زاده الحالية فمآل التفسير أن في ذلك المسبب اعتبارين أحدهما اعتباره مفضلًا، والآخر اعتباره مفضلًا عليه، فأما الاعتبار الأول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب (بِذَلِكَ الشَّيءِ الَّذِي اِعتُبِرَ أَوَّلًا) وهو جريان صفته عليه في اللفظ، فقوله: اعتبرا أولًا، إشارة إلى أن أولية ههنا اعتبارية لا ذاتية؛ فإنه إن اعتبر جانب اللفظ يكون الأول أولًا وإن اعتبر جانب المعنى يكون الثاني أولًا، والمراد بالشيء الذي قيد به المسبب هو ما ذكر بقوله: لشيء فكون اعتبار الأول أولًا كان مبنيا على اعتبار كون الشيء أولًا، وقوله: «على نفسه» متعلق بقوله مفضل وقوله: (أَي عَلَى نَفسِ ذَلِكَ المُسَبَّبِ) تفسير للضمير المجرور، أي: ذلك السبب كما كان مفضلًا باعتبار جريانه على الشيء يكون هو أيضًا مفضلًا على نفسه حال كونه «باعتبار غيره» (أي: باعتِبَارِ تَقيِيدِهِ) أي: تقييد ذلك المسبب (بِغَيرِهِ، أي: غَيرِ ذَلِكَ الأَوَّلِ) وهو التقييد بالشيء (فَيَكُونُ) أي: المسبب (باعتِبَارِ الأَوَّلِ مُفَضَّلًا، وَباعتِبَارِ الثَّاني مُفَضَّلًا عَلَيهِ) وقوله: «منفيا» (خَبَرٌ بَعدَ خَبَرٍ لِكَانَ) يعني: إذا كان صفة كذلك منفيا (أَو) أنه منصوب على أنه (حَالٌ عَن اِسمِهِ) أي: اسم كان وهو ضمير راجع إلى اسم التفضيل (أَو) منصوب على أنه (صِفَةٌ لِمَصدَرٍ مَحذُوفٍ،

أي: تفضيلًا منفيًا (مِثْلُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»). فـ«رجلًا» هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ.

و«الكحل» مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل، مفضل عليه باعتبار عين زيد، وإنما اشترط أن يكون في اللفظ ثابتًا لشيء، وفي المعنى ....

أي: تَفضِيلًا مَنفِيًّا) فيكون مفعولًا مطلقًا مجازيا لقوله: مفضل، وقال زيني زاده في «معرب الكافية»: إن كونه مفعولًا مطلقًا أنسب لقوله الآتي، وهو قوله: لأنه بمعنى حسن؛ لأن المقصود باشتراط كونه منفيًا هو تحصيل كونه بمعنى حسن، ولا يحصل هذا إلا بنفي التفضيل إما بلا واسطة أو بالواسطة، وعدم الواسطة إنما يكون بالإعراب الأخير وفي الأولين بواسطة اسم التفضيل، والله أعلم.

«مثل: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدٍ» (فَرُجَلًا) أي: لفظ رجلًا (هُوَ الشَّيءُ الَّذِي ثَبَتَ لَهُ اِسمُ التَّفضِيلِ) وهو أحسن (في اللَّفظِ) لكونه بالنصب صفة لرجلًا، وقوله: في عينه متعلق بأحسن، والضمير المجرور راجع إلى رجلًا، ويجوز أن يكون حالًا من الكحل (وَالكُحلُ) بالرفع على أنه فاعل لأحسن وهو (مُسَبَّبٌ مُشتَرَكٌ بَينَ عَينِ الرَّجُلِ وبَينَ عَينِ زَيدٍ) أي: وبين غيره الذي هو عين زيد، وقوله: (مُفَضَّلٌ) بالرفع خبر لقوله: والكحل أي: ذلك الكحل كما كان مسببًا أيضًا كان مفضلًا (باعتِبارِ عَينِ الرَّجُلِ مُفَضَّلٌ عَلَيهِ) أي: هو أيضًا مفضل على نفسه (باعتِبَارِ عَينِ زَيدٍ) ولا يخفى على المتفطن ما فيه من التسامح في قوله: باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد؛ لأنه في الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد، بل الموصوف بهما هو الكحل الذي في عينهما، ولعل العدول عن الحقيقة للإشارة إلى أن علة التغاير الاعتباري هي تغاير العينين، والله أعلم.

ثم شرع الشارح في بيان وجهه الاشتراط بقوله: (وَإِنَّمَا اِشتُرِطَ أَن يَكُونَ) أي: اسم التفضيل وقوله: (في اللَّفظِ) متعلق بقوله: (ثَابِتًا) أي: إنما جعل كون اسم التفضيل ثابتًا في اللفظ (لِشَيءٍ) وجاريًا عليه (وَ) أيضًا كونه ثابتًا (في المَعنَى

لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه، ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة؛ لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل، فإنه يعمل في مظهر بعد، سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن مثل: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا»، ....

لِمُسَبِّبِهِ) شرطًا في عمله في الفاعل الظاهر (لِيَحصُلَ لَهُ) أي: لاسم التفضيل (صَاحِبٌ) أي: موصوف (يَعتَمِدُ) أي: اسم التفضيل (عَلَيهِ) أي: على ذلك الصاحب بأن يكون خبرًا أو صفة أو حالًا كما مر؛ (وَيَحصُلَ لَهُ) أي: وأيضًا ليحصل لاسم التفضيل (مُظهَرٌ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ الصَّاحِبِ) حتى تكون الصفة به وصفًا سببيا؛ لأن بالاعتماد تحصيل المسببية وبكونه وصفًا سببيا يحصل كون فاعله مظهرًا؛ لأنه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرًا أو مستترًا وإليه إشارة بقوله: (حَتَّى يَتَيَسَّرَ عَمَلُهُ) أي: إنما قصد تحصيل هذين الأمرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فِيهِ) أي: في المظهر، وقوله: (كَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ) إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن اشتراط الاعتماد كافٍ في عمله كما كان كافيًا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق الموصوف وأشار إلى دفعه بأن اسم التفضيل كالصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة (لانحِطَاطِ رُتبَتِهِمَا) أي: رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عَن رُتبَةِ اِسمِ الفَاعِلِ؛ فَإِنَّهُ) أي: لأن اسم الفاعل (يَعمَلُ في مُظهَرٍ) أي: في الظاهر الذي يقع (بَعدُ، سَوَاءٌ كَانَ) أي: ذلك الظاهر (مِن مُتَعَلَّقَاتِ المَوصُوفِ) نحو: زيد ضارب غلامه (أَو لَم يَكُن) أي: أو لم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مِثلُ: زَيدٌ ضَارِبٌ عَمرًا) فإن عمرًا وقع مفعولًا ظاهرًا له ونصبه الضارب مع أنه لم يكن من متعلقات زيد، ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف، ولم يشترط ذلك في اسم الفاعل، ولقائل أن يقول: إن الكلام في عمله في الفاعل الظاهر وما قاله الشارح في عمله في المفعول الظاهر، وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة في المفعول، فإن قيل: إن مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلًا ومن غيره ما كان مفعولًا، قلنا: حمل

وإنما اشترط أن يكون ذلك المسبب مشتركًا مفضلًا من وجه ومفضلًا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات، ليخرج عنه مثل قولك: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ كُحْلِ عَيْنِهِ مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ»، فإنهما مختلفان بالذات، بخلاف الكحل الملحوظ مطلقًا المقيد تارةً بهذا، وتارةً بذلك، فإنه واحد بالذات، مختلف بالاعتبار، ولئلا يبقى على ما هو الأصل في اسم التفضيل، وهو ....

كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق، والله أعلم.

ثم شرع الشارح في بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال: (**وَإِنَّمَا اِشتُرِطَ**) أي: في العمل (**أَن يَكُونَ ذَلِكَ المُسَبَّبُ مُشتَرِكًا مُفَضّلًا مِن وَجهٍ، وَمُفَضّلًا عَلَيهِ مِن وَجهٍ آخر بَعدَ اتِّحَادِهِمَا بالذَّاتِ**) يعني: أن المفضل والمفضل عليه وإن كانا متحدين بالذات لكن اشترط في كونه عاملًا اعتبار التغاير بينهما بالوصف، وهو كونه مفضلًا عليه فإن اعتباره مفضل غير اعتباره مفضلًا عليه ففائدة ذلك الاشتراط؛ (**لِيَخرُجَ عَنهُ**) أي: عن اسم التفضيل الذي ذكرناه (**مِثلُ قَولِكَ: مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَنُ كُحلِ عَينِهِ مِن كُحلِ عَينِ زَيدٍ**) فإنه غير جائز صرح بذلك في الحواشي الهندية.

ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله: (**فإِنَّهُمَا مُختَلِفَانِ**) أي: إنما خرج مثل هذا القول؛ لأن الكحل في هذا التركيب لما ذكر مكررًا كانا مختلفين (**بالذَّاتِ، بِخِلافِ الكُحلِ المَلحُوظِ مُطلَقًا**) أي: سواء كان في عين الرجل أو في عين زيد، يعني: أن الكحل الواحد الملحوظ في المسألة السابقة مستعملان يعتبر مفضلًا ومفضلًا عليه؛ لأنه الملحوظ (**المُقَيَّدُ تَارَةً بِهَذَا**) أي: بكونه في عين الرجل (**وَتَارَةً بِذَلِكَ**) أي: بكونه في عين زيد؛ (**فإِنَّهُ**) أي: فإن الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين (**وَاحِدٌ بالذَّاتِ مُختَلِفٌ بالاعتِبَارِ**) بخلاف المذكورين في هذا المثال فإنهما مختلفان بالذات، فقوله: فإنهما الخ دليل للخروج وقوله: (**وَلِئَلَّا يَبقَى**) دليل لقصد الإخراج يعني: إنما قصد إخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات لئلا يبقى أي: لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (**عَلَى مَا**) أي: على الاستعمال الذي (**هُوَ الأَصلُ في اِسمِ التَّفضِيلِ، وَهُوَ**) أي: وذلك الأصل

التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه؛ ليسهل إخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته، وإنما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفيًّا؛ إذ عند كونه منفيًّا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله، وإنما قلنا: إنه عند كونه منفيًّا يكون بمعنى الفعل (لِأَنَّهُ) أي: «أحسن» في هذا المثال (بِمَعْنَى: «حَسُنَ») وكذا كل «أفعل» في المواد الأُخَرِ بمعنى: «فَعُلَ»، ....

(التَّغَايُرُ بِحَسَبِ الذَّاتِ بَينَ المُفَضَّلِ وَالمُفَضَّلِ عَلَيهِ) وقوله: (لِيَسهُلَ) دليل لقوله: لئلا يبقى، يعني: إنما اعتبر إخراجه عما هو أصل في استعماله؛ ليكون (إخرَاجُهُ) أي: إخراج اسم التفضيل (عَنِ المَعنَى التَّفضِيلِي بالنَّفي) سهلًا، (كَمَا سَتَتَّضِحُ فَائِدَتُهُ) أي: فائدة الإخراج، وإنما كان أخراجه بهذا التقدير سهلًا؛ لعدم قوة المعنى التفضيل لكونه ثابتًا من وجه دون وجهه؛ لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات، وإن كان متحققًا باعتبار الاختلاف بالاعتبار.

ثم شرع في بيان وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيا فقال: (وَإِنَّمَا اِشتُرِطَ أَن يَكُونَ إِسمُ التّفضِيلِ مَنفيًّا؛ إِذ) أي: لأن اسم التفضيل (عِندَ كَونِهِ مَنفِيًّا يَكُونُ بِمَعنَى الفِعلِ وَيَعمَلُ عَمَلَهُ) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدًا لكلام المصنف فقال: (وَإِنَّمَا قُلنَا: إِنَّهُ عِندَ كَونِهِ مَنفِيًّا يَكُونُ بِمَعنَى الفِعلِ) ليوجد ربط كلامه وهو قوله: «لأنه» بقوله: منفيًّا، يعني: إنما قال المصنف منفيًّا؛ لأنه (أي) لأن (أَحسَنُ في هَذَا المِثَالِ) أي: في المثال الذي أورده المصنف وهو قوله: ما رأيت رجلًا الخ، «بمعنى حسن» ثم أشار إلى تعميم هذا الحكم بقوله: (وَكَذَا) أي: كما أن لفظ أحسن الذي من مادة الحسن إذا سلط عليه النفي يكون بمعنى حسن، كذلك (كُلُّ أَفعَلَ) أي: كل ما هو على وزن افعل (في المَوَادِّ الأُخُرِ) أي: سواء كان مشتقًّا من الحسن أو من غيره من المواد نحو: أكرم وأعلم إذا سلط عليه النفي يكون (بِمَعنَى فَعَلَ) مثلًا إذا قلنا: ما رأيت رجلًا أكرم من زيد أو أعلم من زيد، يكون بمعنى كرم وعلم لنفي الزيادة فيه، وفي بعض الحواشي: إنه يظهر من ذلك أن كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيًّا، لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن، وأن الشروط الأول؛ لتحقق الاعتماد أو الشروط

وهذه العبارة تحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون «أَحْسَن» مثلًا بعد النفي بمعنى «حَسُنَ»؛ لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده الذي هو الزيادة، فيفيده أنه ليس حسن كحل عين رجل زائدًا على حُسنِ كحل عين زيد، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسًا إلى حُسنِ كُحلِ عَينِ زيد إما بأن يساويه، أو بأن يكون دونه، ......

الأول ليتحقق الثاني؛ ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر، ولقد أحسن الشارح في بيان القيود والشروط، انتهى.

ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملًا معنيين أراد الشارح أن يشير إلى ذلك الاحتمال فقال: (**وَهَذِهِ العِبَارَةُ**) أي: عبارة قوله: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الخ (**تَحتَمِلُ مَعنَيينِ، أَحَدِهِمَا**) أي: أحد المعنيين المحتملين (**أَن يَكُونَ أَحسَنُ**) أي: لفظ أحسن، وقوله: (**مَثَلًا**) للإشارة إلى أن أحد هذين الاحتمالين غير منحصر في لفظ أحسن، بل هو شامل لكل ما هو على وزن أفعل واقعًا في حيز النفي، فقوله: أحسن اسم أن يكون وقوله: (**بَعدَ النَّفيِ**) حال منه، وقوله: (**بِمَعنَى حَسُنَ**) ظرف مستقر خبره، يعني: أن كل ما هو على وزن أحسن إذا وقع بعد النفي يكون بمعنى حسن أي: بمعنى فعل ذلك الوزن، وإنما يكون كذلك (**لأنّهُ إِذَا استَوَلَى النَّفيُ عَلَى اسم التَّفضِيلِ تَوَجَّهَ النّفيُ إِلَى قَيدِهِ**) أي: إلى قيد اسم التفضيل (**الَّذِي**) أي: القيد الذي (**هُوَ الزِّيَادَةُ؛ فَيُفِيدُهُ**) أي: يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (**أَنَّهُ لَيسَ حُسنُ كُحلِ عَينِ رَجُلٍ زَائِدًا عَلَى حُسنِ كُحلِ عَينِ زَيدٍ**) وإذا توجه النفي إلى القيد الذي هو الزيادة الزائدة على أصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (**فَيَبقَى**) فحينئذ يبقى (**أَصلُ حَسُنَ كُحلُ عَينِ رَجُلٍ**) حال كون ذلك الحسن الباقي (**مَقِيسًا إِلَى حُسنِ كُحلِ عَينِ زَيدٍ**) أي: إلى في عين زيد وقياس الحسن الباقي إلى زيد بحسب ما يفيده هذا التركيب يجوز بوجهين (**إِمَّا بأن يُسَاوِيَهُ**) أي: يساوي حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن في أحدهما زيادة على الآخر (**أَو بِأَن يَكُونَ**) أي: أو بأن يكون حسن كحل عين الرجل (**دُونَهُ**) أي: منحطا عن

والمساواة يأباها مقام المدح، فيرجع المعنى إلى أنه حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد، فيكون «أَحْسَن» مع النفي بمعنى: «حَسُنَ».

وثانيهما: أن يجعل «أحسن» قبل تسلط النفي عليه مجردًا عن الزيادة عرفًا؛ لأن نفي الزيادة لا يلائم المدح، فبقي أصل الحسن وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيسًا

حسن عين زيد، (وَالمُسَاوَاةُ) أي: الاحتمال الأول الذي هو كون كل من الكحلين مساويًا للآخر وإن كان جائزًا بحسب ما يفيده التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسألة؛ لأنه (يَأبَاهَا) أي: يرد إرادته (مَقَامُ المَدحِ) لأن المقصود ههنا مدح الكحل الذي في عين زيد (فَيَرجِعُ المَعنَى) يعني: فإذا لم يكن إرادة المساواة مناسبًا وملائمًا لقرينة المقام رجع معنى هذا التركيب (إِلَى أَنَّهُ حَسُنَ في عَينِ كُلِّ أَحَدٍ) سوى زيد (الكُحلُ) يعني: بقي بعد النفي أصل حسن الكحل الذي في عين من سوى زيد لكن الحسن الباقي (دُونَ حُسنِهِ) أي: منحط عن الحسن الذي (في عَينِ زَيدٍ) وإذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فَيَكُونُ) لفظ (أَحسَنُ) حال كونه (مَعَ النَّفيِ) أي: باعتبار إسناده إلى من سوى زيد (بِمَعنَى حَسُنَ) أي: بالمعنى الذي هو أصل الفعل فإذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار إسناده إلى كحل عين زيد بمعنى أحسن أي: مع الزيادة.

(وَثَانِيهِمَا) أي: ثاني المعنيين اللذين تحتملهما هذه العبارة هو (أَن يُجعَلَ أَحسَنُ قَبلَ تَسَلُّطِ النَّفيِ عَلَيهِ مُجَرَّدًا عَنِ الزِّيَادَةِ) يعني: ليس المراد من قوله: رأيت رجلا أحسن من غيره وأن حسنه زائد على غيره، وهذا المعنى الذي جرد فيه من الزيادة من قطع النظر عن النفي جائز (عُرفًا) وإن لم يجز لغة، وإنما جاز ذلك في عرف؛ (لأَنَّ نَفيَ الزِّيَادَةِ لا يُلائِمُ المَدحَ) لأن المقصود بالمدح إثبات الزيادة لحسن زيد، وهذا المقصود لا يحصل بنفي زيادة الحسن عن غيره؛ لأن نفي زيادة الحسن عن غيره أعم من أن يكون مساويًا، وأن يكون بدونه والأعم لا يدل على الأخص الذي هو المقصود وهو إثبات أن يكون بدونه (فَبَقِيَ) أي: فحينئذٍ بقي (أَصلُ الحُسنِ) قبل توجه النفي لما مر من التجريد قبل النفي، (وَتَوَجُّهُ النَّفيِ إِلَى حُسنِ رَجُلٍ) مقيدًا بكونه (مَقِيسًا

إلى حسن زيد؛ إما بالمساواة، أو بكونه دونه، والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام، فرجع المعنى إلى: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا حَسُنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ حُسْنه في عَيْنِ زَيْدٍ»، فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام، ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضًا؛ لأن في الزائد على شيء ....

إِلَى حُسنِ زَيدٌ) يعني: أن النفي يتوجه إلى القياس يعني: أن حسن أحد لا يقاس إلى حسن زيد، ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذي قصد نفيه **(إِمَّا بالمُسَاوَاةِ)** بأن يكون المعنى: ما رأيت حسن رجل حال كونه مساويًا لحسن زيد **(أَو بكُونِهِ دُونَهُ)** بأن يكون المعنى: ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد **(وَالقِيَاسُ)** أي: القياس حسن رجل إلى حسن زيد **(بِكَونِهِ)** أي: بكون حسن رجل **(دُونَهُ)** أي: دون حسن زيد **(لا يُنَاسِبُ المَقَامَ)** لأنا إذا قلنا: ما رأيت الرجل الذي حسنه دون حسن زيد، لا يقتضي كون حسن زيد زائدًا بل يقتضي إما كون حسن الرجل مساويًا له أو أحسن منه، وهذا منافٍ لقصد المدح وإذا لم يجز الشق الثاني تعين الشق الأول وهو نفي قياس المساواة؛ **(فَرَجَعَ المَعنَى)** أي: معنى هذا التركيب **(إِلَى: مَا رَأَيتُ رَجُلًا حَسُنَ في عَينِهِ الكُحلُ حُسنَهُ)** أي: كحسن الكحل الذي **(في عَينِ زَيدٍ، فَانتَفَى)** أي: فحينئذٍ انتفى **(المُسَاوَاةُ وَالزِّيَادَةُ)** أي: إذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة **(بالطَّرِيقِ الأَولَى)**، ولما كان انتفاء لمساواة شاملًا لما يكون ناقصًا وزائدًا أراد أن يضم إليه معونة اقتضاء المقام فقال: **(لِمَا اقتَضَاهُ المَقَامُ)** يعني: أن حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لأمر اقتضاه مقام المدح.

ثم شرع في بيان الوجه الآخر الذي يجوز حمل الكلام عليه فقال: **(وَلا يَبعُدُ أَن يَقصِدَ بِنَفيِ المُسَاوَاةِ)** يعني: في قولك: ليس عين الرجل مساويًا لعين زيد، حيث يجوز أن يقصد بهذا النفي **(نَفيَ الزِّيادَةِ أَيضًا)** أي: قصد به نفي المساواة، يعني: بلا احتياج إلى ضم المقام إليه؛ لأن نفي المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفي الزيادة فيدل قوله: ليس بمساوٍ على نفي المساواة بالمطابقة وعلى نفي الزيادة بالالتزام، وإنما يدل عليه بالالتزام؛ **(لأنّ في الزَّائِدِ عَلَى شَيءٍ)**

ما يساويه مع زيادة، فيصح أن يقصد به عرفًا نفي المساواة مطلقًا، ولو في ضمن الزائد، فانتفى الزائد أيضًا، فيحصل من جميع ذلك أن حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد، وذلك كمال التمدح.

فقوله: في الزائد خبر مقدمٌ؛ لأن قوله: (**مَا يُسَاوِيهِ**) اسمها، وقوله: (**مَعَ زِيَادةٍ**) حال من المستتر الراجع إلى الموصول في: يساويه، يعني: أنه يوجد في الشيء الزائد على الشيء الذي يساوي ذلك الزائد، مع شيء زائد على ذلك الزائد، مثلًا إذا قلنا: الثمانية ليست بمساوية للعشرة، كما يدل هذا الكلام على نفي المساواة يدل أيضًا على نفي الزيادة في مقام المبالغة؛ لأن في العشرة شيئين، أحدهما: الثمانية التي هي مساوية للثمانية الأولى، وثانيهما: الاثنان الذي هو زائد على الثمانية التي في ضمن العشرة، وبهما تكون العشرة عشرة؛ فرجع معنى قولنا: الثمانية ليست بمساوية إلى أنه ليس فيه الثمانية التي في ضمن العشرة، ولا الاثنان الزائد عليها.

وقوله: (**فَيَصِحُّ**) تفريع لقوله: لأن في الزائد، يعني: إذا صح وجود المساوي مع الزيادة يصح (**أَن يُقصَدَ بِهِ عُرفًا نَفيُ المُسَاوَاةِ مُطلَقًا، وَلَو فِي ضِمنِ الزَّائِدِ**) يعني: يصح أن يقصد بمعونة العرف نفي المساواة سواء كان المساوي هو المساوي الذي في ضمن الزائد أو المساوي الذي ليس في ضمنه، يعني: يصح أن يقصد بقولنا مثلًا إن الثمانية ليست بمساوية للعشرة أنها ليست بمساوية للثمانية التي وقعت جزء للعشرة، ولا الاثنان الذي هو جزء زائد عليها، وقوله: (**فَانتَفَى**) تفريع لقوله: فيصح، يعني: إذا صح هذا القصد في العرف ففي قولنا: ليس حسن رجل، مساويًا لحسن زيد يجوز أن ينتفي (**الزَّائِدُ أَيضًا**) أي: كما انتفى المساواة، وقوله: (**فَيَحصُلُ**) تفريع للمجموع يعني: إذا صح هذا المجموع يحصل (**من جميع ذلك**) فيما نحن فيه (**أَنَّ حُسنَ كُحلِ عَينِ كُلِّ رَجُلٍ دُونَ حُسنِ كُحلِ عَينِ زَيدٍ**) فإنه لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذي هو النقصان، (**وَذَلِكَ**) أي: وذلك القصد (**كَمَالُ التَّمَدُّحِ**) فوجه الكمال أن فيه مبالغة من جهة أن حسن عين زيد لا يقاس بحسن أحد غيره،

فإن قلت: لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَفْضَلَ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ» جائزًا كما جاز في المثال المذكور؟

قلنا: فرق بين المثالين، فإن المفضل والمفضل عليه في المثل المذكور متحدان بالذات، والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات، ....

ولو فرض وجود حسن مساوٍ له في أحد لا يكون ذلك المساوي أيضًا مشابهًا له في كيفيته وإن كان مساويًا في كميته.

(**فَإن قُلتَ: لَو كَانَ زَوَالُ الزِّيَادَةِ التَّفضِيلِيَّةِ بالنَّفي يَقتَضِي جَوَازَ عَمَلِ اسمِ التَّفضِيلِ في المَظهَرِ يَنبَغِي أَن يَكُونَ عَمَلُهُ في مِثلِ: مَا رَأَيتُ رَجُلًا أفضَلَ أَبُوهُ مِن زَيدٍ، جَائِزًا**) وهذا السؤال وارد على قوله: منفيا، بطريق النقض الحقيقي، يعني: أن قولك: إلا إذا كان صفة لشيء الخ، جارٍ بعينه على قولنا: ما رأيت رجلا الخ؛ لأن لفظ أفضل وقع صفة لرجل حال كونه منفيا، وكل ما يصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم التفضيل فيه في المظهر، مع أن حكم المدعى وهو الجواز مختلف في مثل هذا المثال، مما كان المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات، وقوله: (**كَمَا جَازَ في المِثَالِ المَذكُورِ**) يعني: يقتضي جواز عمله في هذا المثال كما اقتضى في المثال السابق، وهذا إشارة إلى الجريان؛ فأجاب عنه بمنع الجريان بقوله: (**قُلنا**) يعني: لا نسلم جريان هذا الكلام بعينه في هذا المثال الغير الجائز، وإنما يجري عليه إذا لم يكن فرق بينهما، وليس كذلك بل (**فَرقٌ بينَ المِثَالَينِ**) أي: بين قولنا: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وبين: ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد (**فإنَّ المُفَضَّلَ والمُفَضَّلَ عَلَيهِ في المَثَلِ المَذكُورِ**) وهو المثال الجائز الذي أورده المصنف في المتن (**مُتَّحِدَانِ بالذَّاتِ**) وهو الكحل الذي هو واحد بالذات، ومتغاير بالاعتبار كما مر (**وَالأَصلُ في اسم التَّفضِيلِ**) يعني: أن المثال المذكور وقع على خلاف الأصل؛ لأن الأصل فيه (**أَن يَكُونَ المُفَضّلُ وَالمُفَضَّلُ عَلَيهِ فِيهِ مُختَلِفَينِ بالذَّاتِ**) أي: كما

ففي صورة الاتحاد ضَعفُ المعنى التفضيلي، فإذا زال بالنفي زال بالكلية، ولم يبقَ له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال، بخلاف: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَفْضَلَ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ»، فإن المفضل أو المفضل عليه فيه مختلفان بالذات، فلا ضعف في معناه التفضيلي، فله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال، وهو عدم جواز عمله في المظهر (مَعَ أَنَّهُمْ

كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع في مادة النقض، فإن المفضل فيه هو أبوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (فَفِي صُورَةِ الاتِّحَادِ) وهي صورة المثال الأول الجائز حيث اتحاد فيه بالذات (ضَعفُ المَعنَى التَّفضِيلِيّ) لوجود خلاف ما هو الأصل فيه والعدول عنه، (فإِذَا زَالَ) يعني: إذا ضعف المعنى التفضيلي باستعماله على خلاف الأصل وزال أيضًا ذلك المعنى الضعيف مرة أخرى (بالنَّفي) أي: بتسليط النفي عليه (زَالَ) أي: زال ذلك المعنى التفضيلي الضعيف (بالكُلّيَّةِ) أي: لم يبق له معنى تفضيلي أصلًا، (وَلَم يَبقَ لَهُ) أي: لاسم التفضيلي (قُوَّةُ أَن يَعُودَ حُكمُهُ) وهو عدم جواز العمل في الظاهر أصلًا (بَعدَ الزَّوَالِ) أي: بعد أن يكون ذلك الحكم زائلًا للنفي (بِخِلافِ: مَا رَأَيتُ) أي: بخلاف مادة النقض، وهو قولنا: ما رأيت (رَجُلًا أَفضَلَ أَبُوهُ مِن زَيدٍ؛ فإِنَّ المُفَضَّلَ) وهو أبوه (أَو المُفَضَّلَ عَلَيهِ) وهو زيد (فِيهِ مُختَلِفَانِ بالذَّاتِ) أي: مختلفان في المثال فحينئذٍ كان استعماله على الأصل، فإذا استعمل على الأصل (فَلا ضَعفَ في مَعنَاهُ التَّفضِيلِيّ) فإذا انعدم الضعف (فَلَهُ) أي: فجاز للمعنى التفضيلي (قُوَّةُ أَن يَعُودَ حُكمُهُ بَعدَ الزَّوالِ، وَهُوَ) أي: الحكم المذكور (عَدَمُ جَوَازِ عَمَلِهِ في المُظهَرِ).

ثم النحاة لما جوزوا عمل اسم التفضيل في المظهر إذا وقع على الصورة المذكورة أثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى: حسن، ولما كان اقتضاء الجواز وجه آخر وهو عدم العمل أراد أن يشير إلى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضي وجهًا قريبًا للوجوب فقال: «مع أنهم» فقوله: مع منصوب على أنه مفعول فيه ليعمل، أي: الذي يتعلق به اللام في قوله: لأنه بمعنى حسن، يعني: أن اسم التفضيل يعمل في هذه الصورة؛ لكونه، يعني: حسن، ولعدم جواز خلافه وهو

لَوْ رَفَعُوا) «أحسن» ملًا بالخبرية، والكحل بالابتداء (لَفَصَلُوا بين «أَحْسَنَ» وَمَعْمُولِهِ أي: ما عمل فيه «أحسن» من حيث إنه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية، وذلك المعمول قوله: «منه في عين زيد» (بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ الْكُحْلُ)؛ إذ كل ما ليس معمولًا له من هذه الحيثية، فهو أجنبي له من هذه الحيثية، لا يجوز تخلله ....

رفع أحسن؛ لأن العرب «لو رفعوا» (أَحسَنَ مَثَلًا بالخَبَرِيَّةِ) ولم يكن منصوبًا بالنعتية (وَ) رفعوا (الكُحلَ بالابتِدَاءِ) ولم يكن فاعلًا لأحسن «الفصلوا» أي: للزم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل «بين أحسن ومعموله» أي: وبين معمول أحسن، وقوله: (أي: مَا عَمِلَ فِيهِ) تفسير للمعمول يعني: أن المراد بمعمول أحسن هو المعمول الذي عمل فيه (أَحسَنُ مِن حَيثُ إنَّهُ) أي: أحسن (اِسمُ التَّفضِيلِ فِيهِ مَعنَى الفِعلِيَّةِ) وإنما قيده بهذه الحيثية؛ ليتحقق أجنبية الكحل في وقت كونه مبتدأ بالنسبة إلى خبره الذي هو أحسن فيما سيأتي؛ لأن أحسن حال كونه خبرًا عاملٌ في المبتدأ الذي هو الكحل على رأى ضعيف، وهو أن العامل في المبتدأ هو الخبر؛ فحينئذٍ يرد عليه أنه لا نسلم الفصل المذكور؛ لأن الكحل معمول لأحسن أيضًا وليس بأجنبي (وَذَلِكَ المَعمُولُ) أي: المراد بالمعمول الذي عمل فيه أحسن من حيث كونه اسم تفضيل لا من حيث كونه خبرًا (قَولُهُ: مِنهُ فِي عَينِ زَيدٍ) أي: هذا اللفظ الذي وقع مفضلًا عليه وتعلق جاره بأحسن في هذه المسألة، وقوله: «بأجنبي» متعلق بقوله: لفصلوا، «وهو» أي: ذلك الأجنبي «الكحل»، وقوله: (إذ كُلُّ مَا لَيسَ) إشارة إلى كونه أجنبيا، يعني: أن الكحل وإن كان معمولًا أيضًا لأحسن بناءً على هذا الرأي الضعيف، لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم التفضيل، بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره، وكل ما ليس (مَعمُولًا لَهُ مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ) أي: من حيث كونه اسم تفضيل (فَهُوَ) أي: فذلك المعمول (أَجنَبِيٌّ لَهُ) أي: لمعمول ذلك العامل حال كون الأجنبية حاصلة (مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ) وإن لم يكن أجنبيا له من حيثية أخرى، وقوله: (لا يَجُوزُ) بغير واو في النسخ التي رأيناها، فيكون حينئذٍ إما صفة لأجنبي أو ابتدائية يعني: يكون الكحل حينئذٍ هو الأجنبي الذي لا يجوز (تَخَلُّلُهُ)

بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية، ولا يخرجه عن هذه الأجنبية ما عرض له من معنى الابتداء، العامل في المبتدأ والخبر؛ إذ العامل في الحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل، بخلاف ما إذا عمل في الكحل بالفاعلية، فإنه لم يبق أجنبيًا حينئذ، فإنه من معمولاته من حيث إنه اسم تفضيل، ولو قدم قوله: «منه في عين زيد» على «الكحل» ......

أي: وقوعه (بَينَهُ) أي: بين أحسن (وَبَينَ مَعمُولاتِهِ مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ) أي: من حيث كونه اسم تفضيل.

اعلم أنهم اختلفوا في أن العامل في المبتدأ هل هو الخبر بأن يكون عامله عاملًا لفظيًّا، أو هو معنى الابتداء، فعلى الأول يحتاج إلى قيد الحيثية في إثبات أجنبية الكحل؛ ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرًا إلى المذهب الأول وقوله: (وَلا يُخرِجُهُ) ما عرض له إلى آخره ناظرٌ إلى المذهب الثاني، وهو المذهب المنصور يعني: أنه إن كان العامل في الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عَن هَذِهِ الأَجنَبِيَّةِ) أيضًا (مَا عَرَضَ لَهُ) أي: للكحل (مِن مَعنَى الابتِدَاءِ العَامِلِ في المُبتَدَأ وَالخَبَرِ) هو وإنما لا يخرجه؛ (إِذ العَامِلُ بالحَقِيقَةِ حينئذٍ) أي: حين إذ كان عامله معنى الابتداء هو (مَعنَى الابتِدَاءِ) فقط (لا اسمِ التَّفضِيلِ) فيكون الكحل أجنبيًّا أيضًا من حيث كونه معمولًا لمعنى الابتداء.

ولما كان لزوم الفصل مبنيًّا على كون الكحل أجنبيًّا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير أجنبي وأشار إليه بقوله: (بِخِلافِ مَا) أي: أن الأجنبية المذكورة إنما حصلت إذا لم يكن أحسن عاملًا في الكحل أو كان عاملًا لكن من حيث كونه اسم التفضيل، وأما (إذ عَمِلَ) أي: أحسن (في الكُحلِ بالفَاعِلِيَّةِ) أي: بكون فاعلًا له (فَإِنَّهُ لَم يَبقَ) أي: الكحل (أَجنَبيًّا حِينَئِذٍ) أي: حين إذا كان فاعلًا لأحسن، وإنما لم يبق أجنبيا (فإِنَّهُ) أي: لأن الكحل حين كونه فاعلًا له (مِن مَعمُولاتِهِ) أي: من معمولات أحسن (مِن حَيثُ إنَّهُ اسمُ تَفضِيلٍ) لا من حيث إنه خبر.

قوله: (وَلَو قَدَّمَ قَولَهُ: مِنهُ) إشارة إلى شبهة نقلت عن المصنف، وهي أنه لو قدم لفظ منه (في عَينِ زَيدٍ، عَلَى الكُحلِ) فيقال: ما رأيت رجلًا أحسن منه في

لم يلزم الفصل بين أحسن ومعموله من حيث إنه اسم تفضيل، ولكن في معناه تعقيد ركيك، وكذا لو قيل بهذه العبارة: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أحسن من الكحل في عينه ....

عين زيد الكحل (**لَم يَلزَم الفَصلَ**) المحذور منه والمهروب عنه، وهو الفصل (**بَينَ أَحسَنَ وَمَعمُولِهِ**) وهو قوله: منه في عين زيد، بالأجنبي الذي هو الكحل؛ فإنه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولًا له (**مِن حَيثُ إِنَّهُ اسمُ تَفضِيلٍ**) فحينئذٍ لا محذور في هذه الصورة مع أنهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة، فنقل عن المصنف الجواب عنه بأنه لو قدم لزم عود الضمير، يعني: الذي هو ضمير: منه، إلى ما لم يذكر لفظًا ورتبة، يعني: الكحل؛ لأنه لو أخر مع كونه مبتدأ يلزم إرجاع الضمير إليه، فأجاب الهندي معترضًا على المصنف بأنه لا نسلم الركاكة حينئذٍ فإن الكحل إذا وقع مبتدأ مؤخرًا يجوز إرجاع الضمير المقدم إليه، فإنه وإن كان مؤخرًا لفظًا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا تركيك فيه، ولذا لم يلتفت الشارح إلى الجواب المنقول عن المصنف، فأجاب في دفع هذه الشبهة: بأن ترجيحهم إعمال اسم التفضيل الذي العامل الضعيف على كونه مبتدأ في هذا التركيب الذي يخلص عن المحذور ليس الترجيح للزوم الإضمار قبل الذكر، فإن كون الكحل مبتدأ جائز فيه؛ فلا يقتضي ترجيح إعمال العامل الضعيف (**وَلَكِن في مَعنَاهُ**) أي: لكن حصل بهذا التغيير من التقديم ولا تأخير في معنى ذلك التركيب (**تَعقِيدٌ رَكِيكٌ**) أي: تعقيد منافٍ للفصاحة والتعقيد في نفسه مخل بالفصاحة، وإذا كان ركيكًا يزيد إخلاله فإن التعقيد إن كان في النظم فقط بأن قدم بعض أجزائه على بعض فهو تعقيد لفظي، وإن كان في الانتقال إلى المقصود فهو تعقيد ركيك وههنا كذلك، أما في النظم فبسبب التقديم والتأخير، وأما في الانتقال فلأن الانتقال من الملزوم إلى اللازم غير ظاهر.

ثم قال: (**وَكَذَا**) أي: كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركاكته لزمت الشبهة المذكورة أيضًا (**لَو قِيلَ**) أي: لو عبر هذا المعنى الذي هو معنى العبارة المشهورة (**بِهَذَا العِبَارَةِ**) وهي قوله: (**مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَنَ مِن الكُحلِ في عَينِهِ**

هو ـ أي: الكحل ـ في عين زيد» لا يخلو عن ركاكة وتعقيد أيضًا، مع أنهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في أداء مثل هذا المقصود والكلام فيها، ولما قرر مسألة الكحل، لأبين شرائطها، وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود ....

هُوَ) بأن عبر الكحل بالضمير وأريد به (أي: **الكُحلُ في عَينِ زَيدٍ**) وقوله: (**لا يَخلُو**) جواب لو، أي: لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (**عَن رَكَاكَةٍ وَتَعقِيدٍ أيضًا**) أي: كما لا يخلو القول الأول عنهما (**مَعَ أَنَّهُمَا**) أي: أن العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركاكة مخالفتان للمقصود؛ لأن المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وأنهما (**لَيسَا مِن قَبِيلِ العِبَارَةِ المَشهُورَةِ الوَارِدَةِ في أَدَاءِ مِثلِ هَذَا المَقصُودِ**) والعبارة المشهورة هي مسألة الكحل (**وَالكَلَامُ**) أي: والحال أن الكلام (**فِيهَا**) أي: في العبارة المشهورة، وقال العصام: هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضي منه؛ لأنه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه إعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل، فإن حاصل الوجه أن العرب كانوا مضطرين في إعماله، وحاصل القدح مع الاضطرار أنه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه، بأنه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور، وأورد الرضي أيضًا بأن هذا الوجه يجري في الإثبات أيضًا كأن يقال: رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وأجاب الهندي: بأنه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت إليه، وأجيب: بأنه النفي يضعف المعنى التفضيلي فيعمل أفعل مع الاضطراب، بخلاف ما إذا كان المعنى التفضيلي قويًا؛ فإنه لا يعمل مع الاضطرار أيضًا انتهى.

ولما ذكر المصنف عبارة أخرى يجوز أن تغير العبارة المشهورة إليها أراد الشارح أن يذكر تقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال: (**وَلَمَّا قَرَّرَ**) أي: المصنف (**مسألة الكحل**) أي: مسألة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر (**لأُبَيِّنَ شَرَائِطَهَا**) أي: شرائطها التي يعمل في المظهر باجتماع تلك الشروط (**وَمَا عَبَّرَ بِهِ عَنهَا**) أي: وبين أيضًا عبارته التي يعبر بها عن تلك المسألة (**عَلَى وَجهٍ**) أي: على طريق من طرق التعبير (**يُطَابِقُ**) أي: يطابق ذلك الطريق (**المَقصُودَ**) أي:

بلا زيادة ولا نقصان، أراد أن ينبه على أن التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر، بل يمكن أن يعبر عنها بعبارة أخصر منه، وعلى ترتيب غير ترتيبه، وينتقل بهذا التقريب إلى ما أنشده سيبويه، واستشهد به في إثبات هذه المسألة، ويطبق بعض هذه الصور عليه، فقال: (وَلَكَ أَنْ تَقُولَ:) مَا رَأَيْتُ رَجُلًا (أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) بإقامة «من عين زيد» مقام «منه في عين زيد»، وهو أخصر منه ....

المعنى المقصود (بلا زِيَادَةٍ وَلا نُقصَانٍ) أي: بلا احتياج إلى حذف شيء وإلى إثبات شيء بل هو عبارة تودي المقصود على طريق المساواة (أَرَادَ) أي: ولما كان كذلك أراد المصنف ههنا (أَن يُنَبِّهَ عَلَى أنَّ التَّعبِيرَ عَنهَا) أي: عن المسألة المذكورة (غَيرُ مُنحَصِرٍ فِيمَا ذَكَرَ، بَل يُمكِنُ أَن يُعَبَّرَ عَنهَا) أي: عن تلك المسألة (بِعِبَارَةٍ أَخصَرَ مِنهُ) أي: بلا إخلال يحصل في العبارة وينقص حسنها (وَعَلَى تَرتِيبٍ) أي: يمكن أن يعبر عنها مرتبًا على ترتيب (غَيرِ تَرتِيبِهِ) بأن يقدم بعض أجزائه على بعض مع بقاء الأداء، وقوله: (وَيَنتَقِلَ) بالنصب معطوف على أن ينبه أي: وأراد أيضًا أن ينتقل (بِهَذَا التَّقرِيبِ) أو يذكر ما يقربه به (إِلَى مَا) أي: إلى شعر (أَنشَدَهُ سِيبَوِيهِ وَاستَشهَدَ بِهِ) أي: بهذا الشعر أو بهذا الإنشاد وجعل هذا البيت شاهدٌ (في إِثبَاتِ هَذِهِ المَسأَلَةِ وَيُطَبِّقَ) أي: وأن يطبق (بَعضَ هَذِهِ الصُّورِ) أي: الصورتين اللتين سيذكرهما المصنف (عَلَيهِ) أي: على ذلك البيت (فَقَالَ) أي: المصنف: «ولك» أي: وجاز لك «أن تقول» (مَا رَأَيتُ رَجُلًا) «أحسن في عينه الكحل من عين زيدٍ» أي: بحذف لفظ منه يعني: الجار والمجرور معًا، وقوله: (بِإِقَامَةِ) بيان لسبب جواز الحذف؛ لأن لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه؛ لأنه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل من أحد الاستعمالات الثلاثة، ولذا قال: إن جواز حذفه بسبب إقامة (مِن عَينِ زَيدٍ مَقَامَ مِنهُ في: عَينِ زَيدٍ) يعني: بحذف: في، من: في عين زيد، وبحذف الضمير المجرور في: منه؛ فأقيم العين مقام الضمير المجرور بأن أدخل الجار عليه، وقوله: (وَهُوَ أَخصَرُ مِنهُ) بيان لأنه إذا أريد اختصار هذا التركيب بإخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب أخصر من التركيب الأول المساوي للمقصود، وقوله:

بمقدار ضمير «منه»، وكلمة «في»، ولو رفع لفظ العين من البين، واكتفي بـ«من زيد» كان أخصر، مع ظهور المعنى المقصود، وعلى كلٍّ تقديرٍ فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير؛ لا أن أصله «من كحل عين زيد»، والمعنى ....

(**بِمِقدَارِ ضَمِيرِ مِنهُ وَكَلِمَةِ في**) يعني: أن الأخصرية تحصل بحذف كلمتين في الجملة إحداهما ضمير منه والآخر كلمة في من: في عين.

ولما انفتح باب الاختصار أراد أن يشير إلى جواز وجه أخصر من الأول فقال: (**وَلَو رُفِعَ**) أي: ولو أريد الاختصار بطريق أخصر من الأول ورفع (**لَفظُ العَينِ مِن البَينِ**) وأزيل منه (**وَاكتُفِيَ**) أي: وأريد الاكتفاء (**بِمِن زَيدٍ كَانَ**) أي: هذا التركيب (**أَختَصَرَ**) من تركيب من عين زيد؛ لأنه حذف ههنا ثلاث كلمات وهي الضمير وكلمة في كما في الأول وكلمة عين، وكلما أكثر الحذف كثر الاختصار، وقوله: (**مَعَ ظُهُورِ المَعنَى المَقصُودِ**) إشارة إلى جوازه، يعني: أن هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات الثلاث؛ لعدم إخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فإن ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيًا مع الحذف لم يجز حينئذٍ حذف شيء منه، وقوله: (**وَعَلَى كُلِّ تَقدِيرٍ**) إشارة إلى وجه بقاء المعنى، يعني: وإنما بقي ذلك لأنه على كل تقدير، أي: على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (**فالمَعنَى**) أي: فالمعنى الظاهر المقصود باقٍ (**عَلَى مَا**) أي: على الظهور الذي (**كَانَ**) أي: ذلك المعنى (**عَلَيهِ**) أي: على ذلك الظهور الذي كان (**قَبلَ هَذَا التَّعبِيرِ**) وإنما بقي المعنى على أصله مع أن المفضل عليه في أصل التركيب المشهور هو الكحل الذي هو مرجع ضمير منه، وما أقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله: (**لا أَنَّ أَصلَهُ**) أي: أصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور، بل أصله (**من كحل عين زيد**)، يعني: إذا قرر بذكر المفضل المفضل عليه على أصله الذي هو تغايرهما بالذات فيرجع الأصل على هذا إلى قولنا: ما رأيت رجلًا أحسن فيه الكحل من كحل عين زيد، ولما أريد التعبير عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضمير راجعًا إلى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لقصد إخراجه عن أصله كما مر (**وَالمَعنَى**)

على حذف المضاف، فإنه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه؛ إذ يتعدد الكحل حينئذ.

(فَإِنْ قَدَّمْتَ) على ذكر اسم التفضيل (ذِكْرَ الْعَيْنِ) التي كان الكحل فيها مفضلًا عليه (قُلْتَ: «مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ») كان أصله: «مَا رَأَيْتَ عَيْنًا أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ» ....

أي: المعنى الأصل على هذا التقدير يستنبط من لفظ: من عين زيد (**عَلَى حَذفِ المُضَافِ**) وهو لفظ الكحل وهو شائع في كلام العرب.

وقوله (**فإِنَّهُ**) بيان لوجه العدول عن هذا الأصل في العبارة المشهورة يعني: إنما عدل عن هذا الأصل إلى العبارة المشهورة لأنه (**لَو كَانَ كَذَلِكَ**) أي: لو بقي على هذا الأصل لا يحصل المقصود الذي هو إخراج اسم التفضيل عن استعماله الأصلي، وهو تفضيل الشيء على غيره مغايرة ذاتية والمقصود بخلافه، وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيًا على أصله (**لا يَكُونُ**) أي: اسم التفضيل حينئذٍ (**مِن قَبِيلِ تَفضِيلِ الشَّيءِ عَلَى نَفسِهِ؛ إِذ يَتَعَدَّدُ الكُحلُ حِينَئذٍ**) يعني: وإنما لا يكون كذلك؛ لأنه لو أبقى على أصله لتعدد لفظ الكحل فلا يكون من القبيل المذكور.

ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف، وقال العصام: لم يلتفت المصنف إلى الوجه الآخر الذي ذكره الشارح بقوله: ولو رفع بناء على عدم تحققه في كلام العرب وإن لم يوجد المانع عنه قياسًا انتهى، شرع في بيان جوازه بتعبير آخر بالتقديم وأراد الانتقال عنه إلى ذكر الشعر المذكور فقال: «فإن قدمت» (**عَلَى ذِكرِ اِسمِ التَّفضِيلِ**) «ذكر العين» أي: إن أردت تغيير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (**الَّتِي كَانَ الكُحلُ فِيهَا**) أي: في تلك العين حال كونه (**مُفَضَّلًا عَلَيهِ**) وفيه إشارة إلى أن المراد بالعين المقدمة هي العين التي كانت ظرفًا للكحل المفضل عليه، واحترز به عن العين التي كانت ظرفًا للكحل المفضل كما ستعرفه «قلت: ما رأيت كعين زيدٍ أحسن فيها الكحل» ثم ذكر الشارح أصل هذا التركيب فقال: (**كَانَ أَصلُهُ: مَا رَأَيتُ عَينًا أَحسَنَ فِيهَا الكُحلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ**)

فلما ذكر «عين زيد» مقدمًا عليه استغنى عن ذكره ثانيًا، وتقديره: «ما رأيت عينًا مماثلة لعين زيد في أصل التكحل أحسن فيها الكحل من عين زيد»، ....

يعني: بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير في مقام عين زيد (فَلَمَّا ذَكَرَ عَينَ زَيدٍ) حال كونه (مُقَدَّمًا عَلَيهِ) أي: على أحسن (اِستَغنَى) أي: حصل الاستغناء (عَن ذِكرِهِ) أي: عن ذكر قوله: منه، (ثَانِيًا) أي: بعد قوله أحسن بأن يقال: كعين زيد أحسن منه فيها الكحل.

ثم الشارح أراد أن يشير إلى جواز كون كعين زيد في هذا التركيب الذي أورده المصنف صفة العين وإلى جواز كون الكاف كافًا اسمية بمعنى المثل ردا على ما في شرح الرضي فقال: (وَتَقدِيرُهُ) أي: تقدير قوله: ما رأيت كعين زيد إلى آخره (مَا رَأَيتُ عَينًا) فقوله: عينًا بالنصب مفعول أول لقوله: ما رأيت، وقوله: (مُمَاثِلَةً لِعَينِ زَيدٍ) إشارة إلى كون الكاف بمعنى المثل وإلى أن قوله: كعين زيد صفة لقوله: عينًا، وقوله: (فِي أَصلِ التَّكَحُّلِ) إشارة إلى وجه التشبيه، يعني: أن النفي وارد على هذا القيد وأن المراد به نفي أصل التكحل، وإذا انتفى الأصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضي من الاحتياج إلى حذف المعطوف في الموضعين وستعرفه، وقوله: (أَحسَنَ فِيهَا الكُحلُ مِن عَينِ زَيدٍ) فقوله: أحسن بالنصب إما مفعول ثانٍ لقوله: ما رأيت، إن كان من أفعال القلوب بمعنى: علمت، أو حال من مفعول رأيت إن كان بمعنى أبصرت، بخلاف ما قدر الرضي حيث قال: إن قوله كعين زيد مفعول رأيت، وقوله أحسن فيها الكحل بدل الكل من الكل، ثم استدل عليه بأن معنى: ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها، ومعنى أحسن فيها الكحل أحسن فيها الكحل ولا مثلها، حذف المعطوف في الموضعين اعتمادًا على وضوح المعنى، ثم قال: ولا يجوز أن يكون أحسن فيها الكحل صفة لقوله: كعين زيد؛ لأنه يكون المعنى: ما رأيت عينًا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها، ثم أورد سندًا لقوله: ولا يجوز بقوله: وكيف يكون مثل الشيء زائدًا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى؛ فالشارح أشار إلى أنه

أو تقول معناه: «ما رأيت عينًا كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل منه في غيرها»، ويلزم من هذا على أبلغ وجه أن للكحل في عين زيد حسنًا ليس في عين غيره، وإنما جازت هذه الصورة ....

لا مانع من جعل أحسن صفة لقوله: كعين زيد إن كان الكاف اسمًا إلا أنه لم يرض بكونها اسمًا؛ لأن الظاهر كونها حرفًا فجعلها مع أحسن صفة موصوف محذوف؛ لأن التناقض الذي ذكره الرضي في السند مندفع إما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في أصل الكحل، لا في الفضل في حسنه، وإما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل، ويلزم منه المقصود على الوجه الأبلغ، وأشار إلى الثاني بقوله: (أَو تَقُولُ) يعني: اندفاع التناقض الذي ذكره الرضي إما بما ذكرنا في التقدير الأول أو بأن تقول: (مَعنَاهُ) أي: معنى قوله: ما رأيت كعين زيد إلى آخره (مَا رَأَيتُ عَينًا كَعَينِ زَيدٍ) فقوله: (في كَونِهَا أَحسَنَ) إشارة إلى أن وجه التشبيه ههنا هو الأحسنية وهو الفضل المنفي، والضمير في كونها راجع إلى العين وقوله: (فِيهَا) متعلق بأحسن والضمير إلى العين أيضًا، وقوله: (**الكُحلُ**) بالرفع فاعل أحسن، وهو المفضل، وقوله: (مِنهُ) إشارة إلى المفضل عليه، وقوله: (في غَيرِهَا) حال من الكحل.

ثم أشار إلى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفي المماثلة المساوية بقوله: (وَيَلزَمُ مِن هَذَا) أي: من نفي الحسن الزائد (عَلَى أَبلَغِ وَجهٍ) لكونه على طريق الكناية التي هي أبلغ من الصريح، يعني: أنه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالأحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها في الحسن الناقص منها؛ فيلزم (أَنَّ للكُحلِ في عَينِ زَيدٍ حُسنًا لَيسَ في غَيرِهِ) فيلزم انتفاء الحسن المساوي أيضًا بالبرهان.

وقوله: (وَإِنَّمَا جَازَت هَذِهِ الصُّورَةُ) إلى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله: ولو قدمت ذكر العين إلى آخره؛ بناءً على عدم لزوم المحذور المذكور تقدير السؤال: انه لا ضرورة في إعمال اسم التفضيل في هذه العبارة؛ إذ يمكن أن يكون أحسن مرفوعًا على أنه خبر، والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين

وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت «أفعل» بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن «من» التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها أيضًا كما ذكرنا (مِثْلُ: «وَلَا أَرَى») مثلَ منصوب على ....

أحسن ومعموله بأجنبي؛ إذ لا معمول لأحسن في هذه العبارة وهو منه، فأجاب عنه بقوله: وإنما جازت هذه العبارة (وَإِن لَم يَكُن) أي: ولو لم يكن (فِيهَا) أي: في هذه الصورة (فَصلٌ ظَاهِرٌ) أي: لزوم فصل بالأجنبي بين أحسن ومعموله في الظاهر وإن كان ذلك اللزوم أيضًا باقيًا ههنا في الحكم، وقوله: (لَو رَفَعتَ أَفعَلَ) قيد لقوله: فصل ظاهرٌ، يعني: ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذي يلزم من كون أفعل مرفوعًا (بالابتِدَاءِ) كما لزم في العبارة المشهورة؛ (لأَنَّهَا) أي: لكن جواز هذه الصورة شيء آخر وهو أنها (فَرعُ الأُولَى) لأنه قد مر أن أصله: ما رأيت عينًا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد، فلما ذكر عين زيد مقدمًا عليه استغنى عن ذكره ثانيًا فالضرورة حينئذ معتبرة حكمًا في هذه الصورة أيضًا اعتبارًا بأصلها، وقوله: (وَلأَنَّ) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل، يعني: أن الفصل المقتضى لاضطرار كون الكحل معمولًا لأحسن موجود في هذه الصورة أيضًا؛ لأن (مِن التَّفضِيلِيَّةِ مَعَ مَجرُورِها) وهو لفظ منه (مُقَدَّرَةٌ فِيهَا) أي: في هذه الصورة (أَيضًا) أي: كما كانت ملفوظة في العبارة المشهورة (كَمَا ذَكَرنا) أي: بقولنا وتقريره أي: بقولنا كان أصله فيلزم حينئذ الفصل بالأجنبي تقديرًا، وقال العصام: إن المصنف فرق بين التركيب الأخصر وبين تركيب تقديم العين بالإشارة حيث قال في الأول: فلك أن تقول، وقال في الثاني: فإن قدمت ذكر العين، ولم يقل: وأن تقول، بعطفه على قوله: فلك أن تقول؛ لأن التركيب الأول متعين بتقدير العبارة المشهورة، بخلاف الثاني فإنه يحتمل أن يقرر بوجه يطابق الأول، كما أشار إليه الشارح بقوله: وتقديره، وأن يقرر بوجه لا يطابق الأول لاعتبارات، كما أشار إليه بقوله: أو تقول إلى آخره، ثم المصنف استشهد على التركيب الآخر بقوله: «مثل: ولا أرى».

ثم أراد الشارح بيان إعرابه بقوله: (مِثلَ) أي: لفظ مثل ههنا (مَنصُوبٌ عَلَى

أنه صفة مصدر محذوف أي: قلت: ما رأيت كعين زيد إلخ قولًا يماثل قول الشاعر، وإنما ترك صدر البيت ليكون مبتدئًا بما هو مبتدأ المماثلة، وترك موصوف «أحسن» في المثال وإن كانت المماثلة الكاملة في ذكره؛ إذ هو في مقابلة قوله: «وَادِيًا» وهو مذكور؛ لأنه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أوَّلًا، ....

أَنَّهُ صِفَةُ مَصدَرٍ مَحذُوفٍ) تقديره (أي: **قُلتَ: مَا رَأَيتُ كَعَينِ زَيدٍ الخ، قَولًا يُمَاثِلُ قَولَ الشَّاعِرِ، وَإِنَّمَا تَرَكَ**) أي: المصنف (**صَدرَ البَيتِ**) وهو كما سيأتي قوله: مررت على وادي السباع؛ (**لِيَكُونَ**) أي: تركه لقصد أن يكون المصنف (**مُبتَدِئًا بِمَا**) أي: باللفظ الذي (**هُوَ مُبتَدأ المُمَاثَلَةِ**) أي: به تحصل مماثلة قوله: لقوله الشاعر؛ فإن مماثلة قوله: وهو كعين زيد حاصلة لقوله: كوادي السباع في أن يكون بالكاف ومقدمًا على اسم التفضيل، وقوله: (**وَتَرَكَ**) عطف على قوله: إنما ترك، ولا يخفى مغايرتهما بمغايرة المفعولين فحينئذٍ يصح العطف يعني: أن المصنف كما ترك صدر البيت في قول الشاعر ترك أيضًا (**مَوصُوفَ أَحسَنَ فِي المِثَالِ**) فإن موصوفه في المثال هو قوله: عينًا، كما كان في الشعر قوله: واديًا؛ فالمماثلة الكاملة أن يذكر الموصوف في المثال أيضًا لكنه تركه (**وَإِن كَانَت**) أي: ولو كانت (**المُمَاثَلَةُ الكَامِلَةُ فِي ذِكرِهِ**) أي: في ذكر الموصوف في المثال، وقوله: (**إِذ هُوَ**) دليل لوجود المماثلة الكاملة في ذكره أي: المماثلة المذكورة إنما كانت بذكر الموصول؛ لأن موصوف أحسن وهو قوله: عينًا (**فِي مُقَابَلَةِ قَولِهِ**) أي: قول الشاعر وقوله (**وَادِيًا**) بدل من قوله: (**وَهُوَ**) أي: والحال أن اللفظ المقابل في الشعر باللفظ المقابل في المثال وهو لفظ واديًا (**مَذكُورٌ**) في قول الشاعر، واللازم على المصنف أن يذكر في المثال أيضًا ما يقابله ولكنه تركه في المثال ولم يقل: ما رأيت عينًا كعين زيد؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن المصنف (**كَانَ فِي مَقَامِ بَيَانِ الاختِصَارِ**) وقوله: (**فِي المِثَالِ المَذكُورِ**) مفعول فيه لترك، وقوله: (**أَوَّلًا**) مفعول فيه أيضًا لكن الأول مكاني والثاني زماني، يعني: أن المصنف لما كان قائلًا في مقام الاختصار أراد أن يشير إلى المقام الموضعين

وتمام البيت مع ما يليه:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمْ وَادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا

كان أصله: «لا أرى واديًا أقل به ركب منهم في وادي السباع»، فقدم «وادي السباع» واستغنى عن ذكره ثانيًا، الركب: اسم جماعة الركبان، وهو مخصوص براكبي الإبل، ....

فرجح ترك الموصوف في المثال في الذكر الأول (وَ) ترك (تَمَامَ البَيتِ مَعَ مَا) أي: مع اللفظ الذي (يَلِيهِ) في الشعر ثانيًا، وتمام البيت الذي تركه هو قوله:

(مَرَرتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظلِمُ وَادِيًا
أَقَلَّ بِهِ رَكبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً ... وَأَخوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيًا).

ثم أراد الشارح تطبيقه بأصل المثال الذي ذكره المصنف فقال: (كَانَ أَصلُهُ) أي: كان أصل هذا البيت (لا أَرَى وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكبٌ) فقوله: لا أرى، إشارة إلى مبتدأ النفي، وقوله: واديًا مفعوله، وقوله: أقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديًا، وهو في اللفظ جارٍ على واديًا وقوله: به متعلق بأقل، والضمير راجع إلى الوادي، وقوله: ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل، وهو بالنسبة إلى الركب الموجودين في الوادي مفضل وبالنسبة إلى قوله: (مِنهُم) أي: من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (في وَادِي السِّبَاعِ) وهذا الأصل بعينه كأصل المثال السابق وقوله: (فَقَدَّمَ) إشارة إلى بيان العدول عن هذا الأصل يعني: أريد الاختصار بأن قدم لفظ (وَادِي السِّبَاعِ) يعني: الذي ذكر حالًا بقوله: وادي السباع فغير إلى قوله: كوادي السباع فصار إلى قوله: لا أرى كوادي السباع (وَاستَغنَى) أي: فلما قدم استغنى (عَن ذِكرِهِ ثَانِيًا) أي: بقوله: في وادي السباع كما تقدم وجهه في تقديم لفظ كعين زيد في المثال السابق.

ثم شرع في بيان بعض لغاته فقال: (الرَّكبُ) يعني: بفتح الراء وسكون الكاف (اِسمُ جَمَاعَةِ الرُّكبَانِ) يعني: أنه اسم جمع لا أنه جمع (وَهُوَ) أي: الركب في العرف (مَخصُوصٌ بِرَاكِبِي الإبِلِ) وإن كان في اللغة عاما لراكبين على

والتَّئِيَّة من «أَبِيَ أو أيَّ» كالتحية من: «حَيِيَ أَوْ حَيَّ» وهو: المكث والتأني، وساريًا من «السُّرَى» وهو: السير في الليل.

فقوله: «لا أرى» إما من رؤية البصر، أو من رؤية القلب.

فعلى الأول: «واديًا» مفعوله، و«كوادي السباع» حال منه قدم عليه.

وعلى الثاني: «واديًا» مفعوله الأول، ....

شيء مطلقًا كما أن الدابة شامل في اللغة لكل من يدب على الأرض ثم خصص في العرف بذات القوائم الأربع، (وَالتَّئِيَّةُ) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة فأصله تأيية بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التي بعدها ياء مفتوحة مصدر من: أيي يؤيي كعدي يعدي تعدية وهو مشتق (مِن أَبِيَ) يعني: بفتح الهمزة وباليائين كما هي لغة في أمثاله نحو: حيي بفك الإدغام (أَو) من (أيَّ) يعني: بالإدغام وهو جائز أيضًا، وقوله: (كالتَّحِيَّةِ) خبر يعني: أن لفظ التئية حال ثلاثيه أيي أو أي على وزن التحية التي هي مصدر (مِن حَيِيَ) بفك الإدغام (أَو حَيَّ) يعني: بالإدغام، وقرئ بهما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42] (وَهُوَ) أي: معناه في اللغة (الْمُكثُ وَالتَّأَنِّي، وَسَارِيًا) أي: وقوله: ساريًا بالراء والياء يعني: أنه اسم فاعل مشتق (مِن السُّرَى وَهُوَ) أي: معناه في اللغة (السَّيرُ في اللَّيلِ) ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: 1] (فَقَولُهُ: لا أَرَى) يعني: المنفي بقوله: لا أرى؛ فإنه متكلم معلومًا (إِمَّا) مشتق (مِن رُؤيَةِ البَصَرِ) بأن كان بمعنى أبصرت معديًا إلى مفعول واحد (أَو) هو مشتق (مِن رُؤيَةِ القَلبِ) بأن كان من أفعال القلوب بمعنى أعلم متعديًا إلى مفعولين؛ (فَعَلَى الأَوَّلِ) أي: فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (وَادِيًا مَفعُولَهُ، وَكَوَادِي) أي: ويكون كوادي (السِّبَاعِ حَالًا مِنهُ) أي: من المفعول الذي هو الوادي، ويكون المعنى: لا أرى واديًا حال كونه مماثلًا لوادي السباع، (قُدِّمَ عَلَيهِ) أي: على تقدير كونه حالًا يقتضي أن تقول: إنه قدم على واديًا؛ لأن هذا التقديم واجب ههنا؛ لكون صاحبها نكرة، (وَعَلَى الثَّاني) أي: وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (وَادِيًا مَفعُولَهُ الأَوَّلَ،

و«كوادي السباع» مفعوله الثاني.

وعلى التقديرين «حين يظلم» ظرف التشبيه المستفاد من الكاف، والواو في «ولا أرى» إما اعتراضية، أو حالية، و«أقل» صفة «واديًا»، والجار في «به» متعلق بـ«أقل»، والمجرور عائد إلى «واديًا»، و«ركب» فاعل «أقل»، وجملة «أتوه» صفة له، و«تَئِيَّةً» تمييز عن نسبة «أقل» إلى «ركب»، أو منصوب على المصدرية أي: إتيانًا تَئِيَّةً، ....

وَ) يكون (**كَوَادِي السِّبَاعِ مَفعُولَهُ الثَّاني**) وقال العصام: وهناك احتمال ثالث أبلغ بحسب المعنى وهو جعل أرى مجهولًا أي: لا أظن ونفي الظن أبلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى، وأقول: لعل الشارح لم يلتفت إلى هذا الاحتمال لكونه مقتضيًا لقراءة أري بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية، فإنه لو وجدت الرواية لنبه عليها، (**وَعَلَى التَّقدِيرَينِ: حِينَ يُظلِمُ**) أي: يكون لفظ حين يظلم (**ظَرفُ التَّشبِيهِ المُستَفَادِ مِن الكَافِ**) يعني: أن المراد من تشبيه الوادي المرئي بوادي السباع تشبيهه به وقت ظلامه، حتى يكون مؤديًا للخوف إنما يقع في وقت الظلام لا في النهار (**وَالوَاوُ**) أي: الواقعة (**في: وَلا أَرى، إمَّا اعتِرَاضِيَّةٌ**) كذا قال الرضي وتبعه الشارح (**أَو**) أي: الواو الواقعة في ولا أرى واو (**حَالِيةٌ**) وسيجيء ترجيح الحالية (**وَأَقَلَّ**) يعني: قوله أقل بالنصب (**صِفَةُ وَادِيًا، وَالجَارُّ**) أي: الباء الجارة الواقعة (**في**) قوله (**بِهِ مُتَعَلِّقٌ بأَقَلَّ والمَجرُورُ**) أي: والضمير المجرور (**عَائِدٌ إِلَى وَادِيًا، وَرَكبٌ**) بالرفع (**فَاعِلُ أَقَلَّ**) وهذا محل الاستشهاد (**وَجُملَةُ أَتَوهُ**) مرفوعة المحل على أنها (**صِفَةٌ لَهُ**) أي: للركب (**وَتَئِيَّةً**) بالنصب على أنه (**تَميِيزٌ عَن نِسبَةِ أَقَلَّ**) أي: إنه تمييز عن نسبة واقعة من نسبة أقل (**إِلَى رَكبٍ**) أي: إلى فاعله الذي هو ركب (**أَو**) أي: أو لفظ تئية (**مَنصُوبٌ عَلَى المَصدَرِيَّةِ**) أي: على أنه مفعول مطلق مجازي؛ لأن أصل المفعول المطلق هو قوله إتيانًا؛ لكونه بمعنى فعله الذي هو أتوه، وقوله: تئية صفة ذلك المصدر فأقيمت الصفة مقام ذلك المصدر ذلك المصدر كما فسره بقوله: (**أي: إتيَانًا تَئِيَّةً**) يعني: أن الركب الذين يأتون أتوا ذلك الوادي بنوع إتيان وهو الإتيان على

و«أخوف» عطف على «أقل»، وهو بمعنى المفعول أسند إلى ضمير واديًا، والمعنى: واديًا أقل به ركب منهم بوادي السباع وأخوف منه، و«ما» في «ما وقى الله» مصدرية، و«ساريًا» أي: راكبًا ساريًا مفعول «وقى»، والمستثنى مفرغ أي: واديًا أقل وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله ساريًا، ....

طريق التأني (**وَأَخوَفُ**) وهو اسم تفضيل أيضًا وهو بالنصب (**عَطفٌ عَلَى أَقَلَّ، وَهُوَ**) أي: لكن هذا وقع على خلاف القياس كما مر من أنه إذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فإن الأخوف (**بِمَعنَى المَفعُولِ**) أي: زيادة مخوف (**أُسنِدَ**) أي: أسند لفظ أخوف (**إِلَى ضَمِيرِ وَادِيًا**) أي: إلى المستتر الراجع إلى الوادي (**وَالمَعنَى**) أي: المعنى الحاصل للبيت بالنسبة إلى موضع الاستشهاد أعني: الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديًا ومن كون الركب فاعلًا له ومن تعلق الجار في به بأقل (**وَاديًا**) يعني: ولا أرى واديًا (**أَقَلَّ بِهِ رَكبٌ مِنهُم**) أي: من الركبان (**بوادي السباع وَأَخوَفَ مِنهُ**) أي: ولا أرى أيضًا واديًا مخوفيته زائدة من مخفية وادي السباع.

ثم شرع في إتمام إعراب البيت فقال: (**وَمَا**) يعني: أن كلمة ما الوقعة (**في**) جملة (**مَا وَقَى الله مَصدَرِيَّةٌ**) أي: مفيدة للمعنى المصدري لما دخلت عليه من الفعل يعني: يكون معنى وقى الله بعد دخولها وقاية الله (**وَسَارِيًا**) أي: ولفظ ساريًا لتفسيره بقوله: (**أي: رَاكِبًا سَارِيًا**) تفسيره لمعناه، وقوله: (**مَفعُولُ: وَقَى**) تفسير لإعرابه يعني: لفظ ساريًا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله: وقى (**وَالمُستَثنَى**) أي: المستفاد المصرح بقوله: إلا ما وقى الله (**مُفَرَّغٌ**) يعني: أنه مستثنى من عموم الأوقات بقرينة كون المستثنى مصدره بما المصدرية لتوقيتية، ولما كان مستثنى من عموم الأوقات وكان عموم الأوقات محذوفًا كان المستثنى مفرغًا (**أي: وَادِيًا**) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة إلى المستثنى يعني: يكون معنى مجوع البيت: لا أرى واديًا (**أَقَلَّ وَأَخوَفَ فِي كُلِّ وَقتٍ**) وهذا إشارة إلى أن المستثنى منه محذوف وإلى أنه عموم الأوقات لتصديره بكل وإلى أنه مفعول فيه لأخوف، وقوله: (**إِلَّا فِي وَقتِ وِقَايَةِ اللهِ سَارِيًا**) مستثنى

تقول: «مَرَرْتُ على واد منسوب إلى السباع؛ لكثرتها فيها، والحال أني لا أرى مثل وادي السباع حين أحاط به الظلام واديًا يكون توقف الركب به أقل من توقفهم بوادي السباع، ويكون ذلك الوادي أخوف من وادي السباع في كل وقت، إلا وقت وقاية الله تعالى ركبًا ساريًا سائرًا بالليل فيه عن الآفات والمخافات»، ....

وقال في «المعرب»: هذا التوجيه يعني: كون المستثنى مفرغًا عند الجمهور وقيل: ما بمعنى اسم موصول كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بَنَنهَا﴾ [الشمس: 5] فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب، أو من المستكن في: أخوف، وجملة: وقى الله لا محل لها صلة ما والعائد إلى الموصول محذوف، أي: وقاه الله تعالى، وقيل: مصدرية غير وقتية، والمستثنى منقطع أي: لكن وقاية الله تئية.

(تَقُولُ: مَرَرتُ عَلَى وَادٍ مَنسُوبٍ إِلَى السِّبَاعِ لِكَثرَتِهَا فِيهَا) وقوله: (**وَالحَالُ أَنِّي لا أَرَى**) إشارة إلى أن الواو في: ولا أرى حالية، وإلى أن جملة لا أرى مضارع منفي حال من فاعل مررت، وقوله: (**مِثلَ وَادِي السِّبَاعِ**) إشارة إلى أن الكاف في كوادي بمعنى المثل، وفيه إشارة إلى أن الشارح اختار كون جملة: ولا أرى حالية، ولا اختار ما قاله الرضي من أنها اعتراضية، وقوله: (**حِينَ أَحَاطَ بِهِ الظَّلامُ**) إشارة إلى معنى حين يظلم (**وَادِيًا**) وقوله: (**يَكُونُ تَوَقُّفُ الرَّكبِ بِهِ**) إشارة إلى أن توقف الركبان أمر عادي حين وقوع الخوف فالقرينة تكون هي العادة، وقوله: (**أَقَلَّ مِن تَوَقُّفِهِم بِوَادِي السِّبَاعِ**) إشارة إلى أن زيادة الأقلية ونقصانها بالنسبة إلى توقفهم؛ لأن التوقف لازم من الخوف، وقوله: (**وَيَكُونُ ذَلِكَ الوَادِي**) إشارة إلى أنه لما سلط النفي على الزيادة في أقل وأخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقي المعنى أن ذلك الوادي أي: الوادي الذي مررت به يكون (**أَخوَفَ مِن وَادِي السِّبَاعِ**) أي: مما عدا هذا الوادي من الأودية الموصوفة بتلك الصفات (**فِي كُلِّ وَقتٍ إِلَّا وَقتَ وِقَايَةِ اللهِ تَعَالى رَكبًا سَارِيًا سَائِرًا باللَّيلِ فِيهِ عَنِ الآفَاتِ وَالمَخَافَاتِ**) أي: موضع الخوف.

ولما كان ما يعبر به هذا المعنى طرفين، أحدهما: جعل المفضل عليه

ولو عبرت بالعبارة الأولى لقلت: «ولا أرى واديًا أقل به ركب أتوه منه بوادي السباع» ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت: «ولا أرى واديًا أقل به ركب أتوه من وادي السباع».

الركبان كما هو المفهوم من العبارة التي هي أصله، وثانيهما: جعله وادي السباع كما في عبارة المصنف بعد تغيير هذا الأصل أراد أن يشير إلى العبارتين المذكورتين فقال: (**وَلَو عَبَّرتَ**) أي: لو أردت أن تعبر معنى البيت (**بالعِبَارَةِ الأُولَى**) أي: بالعبارة التي هي الأصل (**لَقُلتَ**) أي: تفسيره بأن تقول: إن المراد به أنه (**وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكبٌ أَتَوهُ مِنهُ**) أي: من الركب الذي (**بِوَادِي السِّبَاعِ**) فإن الأقل صار صفة للوادي ومسندًا إلى الركب بالنسبة إلى الوادي الذي ليس بمرئي، بل الرؤية منفية بالنسبة إليه، وضمير منه راجع إلى الركب أيضًا بالنسبة إلى وادي السباع المرئي المثبت، فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادي (**وَلَو عَبَّرتَ بالعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ**) أي: بالعبارة التي وقع فيها التصرف بتقديم وادي السباع كما هي عبارة المتن (**لَقُلتَ: وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكبٌ أَتَوهُ مِن وَادِي السِّبَاعِ**) وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر في الأولى بلفظ: وادي السباع، وعبر ههنا بمن وادي السباع؛ فإنه لما قدم كوادي السباع ههنا وجعله مفعولًا أو حالًا لقوله: لا أرى، واستغنى به عن ذكر منه ثانيًا جعل المفضل عليه هو الوادي الذي تقدم فأدخلت من التفضيلية على وادي السباع.

وهذا آخر ما قصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى، وبعد هذا شرعنا في تحشية القسمين الباقين من الكلمة أعني: قسمي الفعل والحرف، وأسأل الله تعالى أن يعينني بعد هذا أيضًا بالعناية التي أعانني بها بلطفه وكرمه؛ فأقول:

* * *

[الفعل]

ولما قسم المصنف الكلمة إلى أقسامها الثلاثةِ على وجهٍ عُلِمَ من دليل الانحصار حدُّ كلٍّ واحدٍ منها، ولم يكتف بذلك القدر، بل صدر مباحث الاسم بتعريفه. فلمَّا وصلت النوبة إلى مباحث الفعل، سلك تلك الطريقة، وصدرها بتعريفه، فقال: (الْفِعْلُ: مَا دَلَّ) أي: كلمة دلت ....

[الفعل]

ولما أراد الشارح أن يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله: الفعل، قال: (وَلَمَّا قَسَمَ المُصَنِّفُ) وهو بتخفيف السين، وأما التشديد فغير مستعمل في كلمة قسم ماضيًا (الكَلِمَةَ) أي: المذكورة في صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (إِلَى أَقسَامِهَا الثَّلاثَةِ) حيث قال: وهي اسم وفعل وحرف، (عَلَى وَجهٍ) أي: تقسيمًا مذكورًا على الطريق الذي (عُلِمَ مِن دَلِيلِ الانحِصَارِ حَدُّ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنهَا) والمراد من دليل الانحصار قوله بعد التقسيم: لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها الخ، ثم قال: وقد علم بذلك حد كل واحد منها.

قوله: (وَلَم يَكتَفِ) معطوف على قوله: قسم، يعني: أن الظاهر من قوله: وقد علم الخ، أن يكتفي بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بِذَلِكَ القَدرِ، بَل صَدَّرَ مَبَاحِثَ الاسمِ بِتَعرِيفِهِ) حيث قال: الاسم: ما دل على معنى إلى آخره، (فَلَمَّا وَصَلَت النَّوبَةُ) أي: بعد إتمام مباحث الاسم وفراغها (إِلَى مَبَاحِثِ الفِعلِ سَلَكَ) أي: المصنف، فقوله: سلك جواب: لما، في: ولما قسم، (تِلكَ الطَّرِيقَةَ) وهي طريقة مباحث الاسم (وَصَدَّرَهَا) أي: وصدر أيضًا مباحث الفعل (بِتَعرِيفِهِ) أي: يذكر تعريف الفعل (فَقَالَ) أي: المصنف ـ رحمه الله ـ:

«الفعل: ما دل» وفسره الشارح بقوله: (أي: كَلِمَةٌ) إشارة إلى أن: ما، موصوفة عبارة عن الكلمة، وبقوله: (دَلَّت) إلى أن تذكير دل باعتبار رجوع

(عَلَى مَعْنًى) كائن (فِي نَفْسِهِ) أي: في نفس ما دلَّ، يعني: الكلمة. والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة: دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية. ويمكن إرجاع ضمير «نفسه» إلى المعنى، وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه: استقلاله بالمفهومية، ....

ضميره إلى لفظ ما، وإلا فهو راجع إلى الكلمة، ولو ظهر المعنى الذي هو عبارة عنه لزم تأنيثه، «على معنىً» متعلق بقوله: دل، وقوله: (كَائِنٍ) بالجر للإشارة إلى أن قوله: «في نفسه» ظرف مستقر مجرور محلا على أنه صفة لمعنى، وقوله: (أي: في نَفسِ مَا دَلَّ) إشارة أن الضمير المجرور في تركيب المصنف راجع إلى لفظ: ما، لا إلى معناه كما هو الظاهر لفظًا لكن الراجح أن يرجع إلى ما، ويكون المعنى: أن المعنى المدلول في نفس الكلمة، وقوله: (يَعنِي: الكَلِمَةَ) للإشارة إلى أن المصنف وإن أرجع الضمير إلى: ما، بقرينة إيراده مذكرًا لكن يريد بقوله: في نفسه أي: في نفس الكلمة؛ لكون: ما عبارة عنها.

ولما كان المآل أن المعنى في نفس الكلمة أراد أن ينبه على تفسير ذلك المآل فقال: (وَالمُرَادُ بِكَونِ المَعنَى في نَفسِ الكَلِمَةِ دَلالَتُهَا) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عَلَيهِ) أي: على معناها أي: حال كون تلك الكلمة المنفية منها (مِن غَيرِ حَاجَةٍ) أي: غير محتاجة (إِلَى ضَمِّ كَلِمَةٍ أُخرَى إِلَيهَا) أي: تلك الكلمة الدالة كما احتاجت في دلالتها في الحرف كما سيجيء، وإنما لم يحتج إلى الضم (لاستِقلَالِهِ) أي: لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمَفهُومِيَّةِ) أي: بكونه مفهومًا من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابهًا للظرف، والمعنى مشابهًا للمظروف، وكما أن المظروف إذا استقر في مكانه لا احتاج إلى ضم مكان آخر إليه كذلك المعنى إذا كان في مفهوميته من تلك الكلمة غير محتاج إلى انضمام شيء.

ثم شرع في بيان توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال: (وَيُمكِنُ إِرجَاعُ ضَمِيرِ: نَفسِهِ، إِلَى المَعنَى) توجيها للقرب وموافقة في التذكير كما هو الظاهر في اللفظ (وَحِينَئِذٍ) أي: وحين إذا رجع الضمير إلى المعنى (يَكُونُ المُرَادُ بِكَونِ المَعنَى في نَفسِهِ اِستِقلالَهُ) أي: كون ذلك المعنى مستقلا (بالمَفهُومِيَّةِ)

فمرجع كون المعنى نفسه، وكونه نفس الكلمة إلى أمر واحد، وهو استقلاله بالمفهومية، لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر إرجاع الضمير إلى «ما دل»، كما لا يخفى. اعلم أن الفعل ....

أي: بكونه مفهومًا من اللفظ (**فَمَرجِعُ كَونِ المَعنَى نَفسَهُ**) كما هو التوجيه الثاني (**وَكَونِهِ**) أي: ومرجع كون المعنى (**نَفسَ الكَلِمَةِ**) كما هو التوجيه الأول، يعني: يرجع مآل التوجيهين (**إِلَى أَمرٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ**) أي: الأمر الواحد الذي رجع إليه (**اِستِقلالُهُ بالمَفهُومِيَّةِ**) أي: كون المعنى مستقلا بالمفهومية، أما إن كان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة فظاهر؛ إذ لا معنى لكون المعنى في نفس الكلمة إلا أن يكون مفهومًا منها مع قطع النظر عن غيرها، وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها، وأما إن كان المراد يكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية؛ فلأنه لا معنى لكون المعنى حاصلًا في نفس المعنى إلا أنه لا يحتاج في حصوله إلى شيء آخر، بأن يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج في حصوله إلى شيء آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما في الحرف.

ثم الشارح لما ساوى بين الإرجاعين ورجح الإرجاع إلى الكلمة ولم يرجح الوجه الذي هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قربه وتذكيره، حيث لا يحتاج فيه إلى التصرف أراد أن ينبه على وجه الترجيح فقال: (**لَكِنّ المُطَابِقَ**) يعني: أن إرجاع الضمير إلى المعنى وإن كان مطابقًا للمراد لكن التوجيه الذي يطابق (**لِمَا ذَكَرَ**) المصنف (**في وَجهِ الحَصرِ**) وهو قوله في صدر الكتاب: لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها، حيث أورد الضمير هناك بالتأنيث (**إِرجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى مَا دَلَّ، كَمَا لا يَخفَى**) فتعين إرجاعه إلى الكلمة، أي: فيكون الوجه المطابق لما ذكره إرجاعه إلى ما دل في التعريفات الثلاثة.

ولما كان للفعل معانٍ بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم، وبعضها غير مستقل بها كالحرف أراد أن ينبه على أن المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال: (**اِعلَم أَنَّ الفِعلَ**) يعني: أنه مخالف لأخويه؛ لأن الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل،

مشتمل على ثلاثة معان:

أحدها: الحدث الذي هو بمعنى المصدر.

وثانيها: الزمان.

وثالثها: النسبة إلى فاعل ما.

والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل، والفعل ليس كذلك، بل هو (**مُشتَمِلٌ عَلَى ثَلاثَةِ مَعَانٍ، أَحَدُها: الحَدَثُ الَّذِي هُوَ مَعنَى المَصدَرِ، وَثَانِيها: الزَّمَانُ**) ماضيًا كان أو حالًا أو مستقبلًا، (**وَثَالِثُها: النِّسبَةُ إِلَى فَاعِلٍ مَا**) أي: إلى فاعل غير معين، وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج إلى تعيينه بذكر لفظ آخر، اعلم أن نسبة الفعل على نوعين:

أحدهما: نسبة الحدث الداخل الذي هو مدلول الفعل وهذه نسبة الأفعال التامة، فإذا قلنا: ضرب زيد، نسبنا الضرب الذي هو مدلول ضرب إلى زيد.

وثانيهما: نسبة حدث خارج عن الفعل إلى مرفوعه وهذه نسبة الأفعال الناقصة؛ لأنا إذا قلنا: كان زيد قائمًا فقد نسبنا القيام الخارج عن كان إلى زيد فإن الحدث الداخل في كان ليس هو القيام، بل الكون، وإذا عرفت هذا فإن كان مراد الشارح بقوله: النسبة إلى فاعل ما إدخال نسبة الأفعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بأن تقول: سواء كانت النسبة إلى فاعل ما هي نسبة الحدث الذي هو مدلول الفعل، أو نسبة حدث خارج عنه، وإن كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الأفعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال: إلى فاعل ما، قلنا: إن نسبة الأفعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة.

بقي ههنا إشكال ـ ينشأ مما قال بعضهم ـ أن المشهور فيما بينهم كما ذكره الشارح أنها ثلاثة لكن التحقيق أن الفعل مشتمل على أربعة معانٍ، ثلاثتها: ما ذكره ههنا ورابعها: تقييد الحدث أو النسبة بالزمان وهو أيضًا معنىً حرفي غير مستقل انتهى، وأجيب عنه: بأنه لعل القوم إنما لم يلتفتوا إلى الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواه والله أعلم.

ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي، هو آلة لملاحظة طرفيها، فلا تستقل بالمفهومية. فالمراد بـ«معنى في نفسه» ليس تلك النسبة.

ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث.

(**وَلا شَكَّ أَنَّ النِّسبَةَ إِلَى فَاعِلٍ مَا مَعنَىً حَرفِيٌّ**) أي: غير مستقل بالمفهومية (**هُوَ آلَةٌ لِمُلاحَظَةِ طَرَفَيهَا**) أي: طرفي النسبة، يعني: أن المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بأن أحدهما مسند والآخر مسند إليه، وإذا كانت النسبة المذكورة كذلك (**فَلا تَستَقِلُّ بالمَفهُومِيَّةِ**) وإذا لم تستقل بالمفهومية (**فالمُرَادُ بمَعنَى: في نَفسِهِ، لَيسَ تِلكَ النِّسبَةَ**) فإنه لو أريد به تلك النسبة لزم الخلف وأيضًا ينتقض تعريف الفعل بالحرف.

ولما بطل إرادة المعنى الثالث بقي صحة إرادة الأولين فأراد إبطال إرادة الثاني أيضًا فقال: (**وَلَمَّا وَصَفَ ذَلِكَ المَعنَى**) أي: المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (**بالاقتِرَانِ بالزَّمَانِ**) حيث قال: على معنى مقترن بأحد الأزمنة، يعني: أن المفهوم من الوصف المزبور أنه لا يريد بالمعنى المطلق، بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل، ولما خرجت النسبة عن كونها مرادًا بقيد: في نفسه، لم يبق إلا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادًا بقيد الاقتران بالزمان (**تَعَيَّنَ أَن يَكُونَ المُرَادُ بِهِ**) أي: بقوله: على معنى في نفسه (**الحَدَثُ**).

ولما انجر الكلام إلى إرادة الحدث من المعاني الثلاثة، وكان الحدث جزءًا من مجموع المعاني الثلاثة أورد عليه أنه يلزم على هذا أن يوجد مجاز في التعريف؛ لأنه إذا أريد من الكلمة الموضوعة للمعاني الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازًا، بذكر الكل وإرادة الجزء أيضًا إذا أريد بالمعنى في قوله: ما دل على معنى معناه المطابقي مع أنه المتبادر عند إطلاق المعنى؛ فلا تصح إرادته؛ لأن معناه المطابقي ليس بمستقل في نفسه؛ لكونه مركبًا من المستقل ومن غير مستقل؛ فالمركب منهما يكون غير مستقل وإذا

فالمراد بالمعنى: ليس معناه المطابقي، بل أعم، لكن لا يتحقق إلا في ضمن التضمن. فخرج بهذا القيد الحرف؛ لأنه ليس مستقلًا بالمفهومية.
(مُقْتَرِنٍ) وضعًا (بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) في الفهم من لفظه الدال عليه، ....

أريد به معناه التضمني يلزم تخلف الفعل عن ما أريد في الاسم والحرف؛ لأن تعريفهما أيضًا ما دل على معنى فلا يجوز إرادة التضمني منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الأقسام الثلاثة للكلمة، وإذا أريد معناه الالتزامي يلزم كون الحرف غير دال على معنى أصلًا، فلما كان بطلان إرادة الأخيرين ظاهر البطلان الأول فقط فقال: (**فالمُرَادُ بالمَعنى**) أي: في قوله: على معنى (**لَيسَ مَعنَاهُ المُطابَقِي**) أي: ليس المراد به المعنى الدال على المعاني الثلاثة، (**بَل**) المراد بالمعنى (**أَعَمُّ**) أي: سواء كان مطابقيًا أو تضمنيا لتكون دلالته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة.

ولما ورد عليه أيضًا بأنه إذا كان موضوعًا على المعنى الأعم عاد المحذور أيضًا حين أريد به الحدث فإنه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص استدرك الشارح بقوله: (**لَكِن لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا في ضِمنِ التَّضَمُّنِ**) يعني: أنه لا يلزم منه المجاز؛ لأنه إنما يلزم لو كان المراد بالمعنى الأعم هو المعنى الأعم مطلقًا لا بشرط شيء وليس كذلك، بل المراد منه الأعم الذي اشترط تحققه في ضمن التضمني.

وقوله: (**فَخَرَجَ بِهَذَا القَيدِ**) تفريع لقوله: في نفسه يعني: أنه لما قيد المعنى في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى أنه مستقل بالمفهومية وأريد بالمعنى معناه الأعم المتحقق في ضمن التضمني خرج (**الحَرفُ**) عن تعريف الفعل؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن الحرف (**لَيسَ مُستقلًا بالمَفهُومِيَّةِ**) كما سيجيء في بحثه لكن كان الاسم داخلًا في التعريف؛ لأنه أيضًا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله: «مقترنٍ» (**وَضعًا**) أي: اقترانًا وضعيًا لا عقليًا وسيجيء فائدة زيادته «بأحد الأزمنة الثلاثة» وقوله: (**في الفَهمِ عَن لَفظِهِ الدَّالِّ عَلَيهِ**) للإشارة إلى أن مفهومية أحد الأزمنة منفهم مع انفهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال

فهو صفة بعد صفة للمعنى، يخرج به الاسم عن حد الفعل. وبقولنا: «وضعًا» يخرج أسماء الأفعال؛ لأن جميعها منقولة: إما عن المصادر أو غيرها كما سبق.

ويدخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: «عسى وكاد» لاقتران معناها به بحسب الوضع، ....

الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان، يعني: أن مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى أعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن، (**فَهُوَ**) أي: لفظ مقترن (**صِفَةٌ بَعدَ صِفَةٍ للمَعنَى**) وهذا تفريع على كونه قيدًا مخرجًا، يعني: إذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل منهما صفة له فالصفة الأولى للمعنى قوله: في نفسه، وهو قيد مخرج للحرف، والصفة الثانية له قوله: مقترن (**يُخرُجُ بِهِ**) أي: بهذا القيد (**الاسمُ عَن حَدِّ الفِعلِ**) فإن الاسم وإن كان دالا على معنى موصوف بكونه في نفسه؛ لكونه غير مقترن بأحد الأزمنة.

ثم أراد الشارح أن يذكر فائدة زيادة لفظ وضعًا حيث غفل المصنف عنه فقال: (**وَبِقَولِنَا**) وهو معطوف على قوله: وبه، يعني: أنه خرج بقولنا (**وَضعًا يَخرُجُ أَسمَاءُ الأَفعَالِ**) نحو: هيهات ونزال (**لأنّ جَميعَهَا مَنقُولَةٌ**) يعني: أن أسماء الأفعال ليست دلالتها على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأولي؛ لأن مجموع تلك الأسماء من الأسماء المنقولة (**إِمَّا**) منقولة (**عَن المَصَادِرِ أَو غَيرِهَا**) أي: أو منقولة عن غير المصادر (**كَمَا سَبَقَ**) في بحثها فهي وإن دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست في أصل معناها الموضوعة له، بل دلالتها عليه بعد نقلها إلى معنى آخر.

فقوله: (**وَيَدخُلُ**) معطوف على متعلق بقولنا: يعني: أن لنا وضعًا كما خرج به أسماء الأفعال التي من الأغيار دخل به (**فِيهِ**) أي: في حد الفعل (**الأَفعَالُ المُنسَلِخَةُ عَن الزَّمَانِ نَحوُ: عَسَى وَكَادَ**) وإنما دخلت (**لاقتِرَانِ مَعنَاهَا**) أي: معنى الفعال المنسلخة عنه (**بِهِ**) أي: بأحد الأزمنة (**بِحَسَبِ الوَضعِ**) وإن انسلخت عنه في الاستعمال، وقال العصام: وكذا الأفعال المنسلخة عن

ويصدق على المضارع أنه اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، لوجود الأحد في الاثنين؛ ولأنه مقترن بحسب كل وضع بواحد، وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع.

الحدث تدخل به في حد الفعل؛ لأن الأفعال الناقصة تامة في أصل الوضع منسلخات عن الحدث، صرح به بعض المحققين في «الفوائد الغياثية» انتهى، يعني: أن كلًّا من الأفعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين في حد الفعل فيصدق عليهما أنهما دالان على حدث مقارن بأحد الأزمنة، فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال.

قوله: (**وَيَصدُقُ**) إشارة إلى ما يتوهم من أن المضارع لما دل على الزمانين، أعني: الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد الفعل فأراد الشارح دفعه فقال: إن تعريف الفعل يصدق (**عَلَى المُضَارِعِ**) لأنه يصدق عليه (**أنَّهُ**) أي: المضارع (**اِقتَرَنَ بأَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) لأنه اقترن بالزمانين كليهما؛ لأنه لما دل على الزمانين لزم منه دلالته على أحدهما (**لِوُجُودِ الأَحَدِ في الاثنَينِ**) وهذا إشارة إلى أن وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك، يعني: أنه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان، (**وَلأَنَّهُ**) أي: ويصدق على المضارع أيضًا أنه اقترن بأحد الأزمنة لأن المضارع (**مُقتَرِنٌ بحَسَبِ كُلِّ وَضعٍ**) أي: باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقبلًا مع قطع النظر عن الوضع الآخر أنه مقترن (**بوَاحِدٍ**) أي: بواحد من الزمانين فإنه من حيث كونه موضوعًا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعًا للاستقبال يدل عليه دون الحال (**وَإن عَرَضَ**) أي: ولو عرض (**الاشتِرَاكُ**) يعني: الاشتراك الناشئ (**مِن تَعَدُّدِ الوَضعِ**).

* * *

[خواص الفعل]

(وَمِنْ خَوَاصِّهِ) أي: خواص الفعل:

1 - (دُخُولُ «قَدْ»)؛ لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل، أو تحقيقه، وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الفعل.

2 - (وَ) دخول («السِّينِ» وَ«سَوْفَ») لدلالة الأول على الاستقبال القريب، والثاني على الاستقبال البعيد.

[خواص الفعل]

ثم شرع بعد تحديده في بيان خواصه كما هي عادته فقال: «ومن خواصه» (أي) بعض (خَوَاصِّ الفِعلِ) «دخول قد» وإنما كان دخول قد مختصا في الفعل ولا يوجد في غيره من أقسام الكلمة (**لأَنَّهَا**) أي: لأن كلمة قد (**إِنَّمَا تُستَعمَلُ**) يعني: استعمالها مقصور على أحد المقاصد الثلاثة إما (**لِتَقرِيبِ المَاضِي**) أي: لقصد جعل الزمان الماضي قريبًا (**إِلَى الحَالِ**) وهذه أحد المقاصد الثلاثة (**أَو لِتَقلِيلِ الفِعلِ**) أي: لقصد إخباره وهذا ثانيها (**أَو تَحقِيقِهِ**) أي: أو لقصد إخبار تحقق الفعل وثباته وهذا ثالثها (**وشَيءٌ مِن ذَلِكَ**) أي: وكل واحد من المقاصد الثلاثة (**لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا في**) ضمن (**الفِعلِ**) وما لا يتحقق إلا في الفعل يوجد فيه ولا يوجد في غيره فدخول قد خاص بالفعل.

«و» (**دُخُولُ**) «السين وسوف» وإنما كانا من خواص الفعل (**لِدَلالَةِ الأَوَّلِ**) أي: لدلالة السين (**عَلَى الاستِقبَالِ القَرِيبِ، وَالثَّاني**) أي: ولدلالة سوف (**عَلَى الاستِقبَالِ البَعِيدِ**) وزمان الاستقبال في كل منهما جزء من الموضوع له، والاستقبال لا يوجد إلا في الفعل، وهما لا يوجدان إلا في الفعل، وقال العصام: إن دلالة الأول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازاني في «شرح التلخيص» انتهى، وقال شارح «اللب»: إن في قوله: لدلالتهما على الاستقبال الذي لا يوجد إلا في الفعل نظر إلا أنه أريد أنه لا

3 - (وَ) دخول (الْجَوَازِم)؛ لأنها وضعت: إما لنفي الفعل كـ«لم» و«لما»، أو لطلبه كـ«لام الأمر» أو للنهي عنه كـ«لاء الناهية»، أو لتعليق الشيء بالفعل كـ«أدوات الشرط». وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل.

يمكن وجوده فممنوع، وإن أريد أن وجودهما في غيره ممكن لكن لا يدل فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذي هو دعوى اختصاصهما؛ إذ لا يلزم من عدم الدلالة في غيره عدم وجدانهما فيه، ألا ترى إلى قولك: ضربي زيدًا غدًا، مراد، ثم قال: فالصواب فيه وفي أمثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى، وقال الرضي: وأما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التنفيس في الحال يقال: نفست الخناق إذا وسعته، وسوف أكثر تنفيسًا من السين، وقيل: إن السين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل، انتهى.

«و» (دُخُولُ) «الجوازم» يعني: ومن خواصه دخول الجوازم عليه، وإنما خص دخولها عليه دون الاسم (لأَنَّهَا) أي: الجوازم (وُضِعَت إمّا لِنَفي الفِعلِ كـ: لَم وَلَمَّا) فإنهما وضعتا لنفي الحدث الذي في مدخولهما (أَو) أي: أو وضعت تلك الجوازم (لِطَلبِهِ) أي: لطلب الفعل (كَلَامِ الأمرِ، أَو) وضعت (للنَّهِي عَنهُ) أي: عن الفعل (كَلاءِ النَّاهِيَةِ) وهذا فيما عملت في الفعل الواحد (أَو) وضعت نلك الجوازم (لِتَعلِيقِ الشَّيءِ) أي: سواء كان ذلك المعلق في ضمن الجملة الفعلية أو في ضمن الجملة الاسمية (بالفِعلِ كأَدَواتِ الشَّرطِ) سواء كانت حرفًا مثل: إن، أو اسما كمهما ومتى (وَكُلٌّ مِن هَذِهِ المَعَاني) أي: من نفي الفعل وطلبه ونهيه عنه متعلق الشيء به (لا يُتَصَوَّرُ إِلّا في الفِعلِ) وزاد العصام في التعليل بأن العمل أمارة الاختصاص لأن الشيء ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه، واعترض عليه شارح «اللب» بأنا لا نسلم أن اختصاص العمل أعني: الجزم يستلزم اختصاص الدخول، لم لا يجوز أن يختص عملها لا نفسها، ألا ترى أن ما ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى، ويمكن أن يجاب من طرف العصام بأن مراده من قوله: ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه أن الملزوم

4 - (وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ) عطف على «دخول قد». وإنما خص به لحوق تاء التأنيث؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، ولا تلحق إلا بِـمَا لَهُ فاعل، والصفات استغنت عنها لما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها، وتأنيث فاعلها، فلا جرم اختصَّ بالفعل، (سَاكِنَةً) حال «تاء التأنيث»، احترازٌ عن المتحركة لاختصاصها بالاسم.

أخص واللازم أعم، وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس، يعني: وبعض ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل، والله أعلم.

«ولحوق تاء التأنيث» ولما غير المصنف عبارة ههنا بذكر اللحوق أشار الشارح إلى مراده بقوله: (عَطفٌ) يعني: أن اللحوق بالرفع معطوف (عَلَى) قوله: (دُخُولُ قَد) فإنه إذا عطف على لفظ: قد يلزم كون اللحوق مدخولًا للدخول فلا معنى له (وَإِنَّمَا خُصَّ بِهِ) أي: وإنما اقتصر على الفعل (لُحُوقُ تَاءِ التَّأنيثِ) وامتاز الفعل به عن الاسم (لأَنَّهَا) أي: لأن تاء التأنيث (تَدُلُّ) أي: لا تدل إلا (عَلَى تَأنيثِ الفَاعِلِ) ولما لم يكن هذا التعليل كافيًا لانتقاضه بالصفات ضم إليه قوله: (وَلا تَلحَقُ) أي: لا تلحق التاء المذكورة أيضًا (إِلَّا بِمَا) أي: باللفظ الذي (لَهُ فَاعِلٌ) أي: باللفظ الذي لا بد له من فاعل أو نائبه وذلك هو الفعل لا غير، (وَالصِّفَاتُ) أي: الصفات التي لا بد لها من فاعل أيضًا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون نقضًا علينا فإن تلك الصفات (اِستَغنَت عَنهَا) أي: عن تاء التأنيث (لِمَا) أي: بسبب شيء (لَحِقَهَا) أي: لحق لتلك الصفات (مِن التَّاءِ المُتَحَرِّكَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَأنِيثِهَا) أي: على تأنيث تلك الصفة (وَ) على (تَأنِيثِ فَاعِلِهَا) أي: فاعل تلك الصفات فإن التاء المتحركة في قائمة مثلًا لما دلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على التأنيث، وإذا كان كذلك (فَلا جَرَمَ اِختَصَّ) أي: لحوق تلك التاء (بالفِعلِ) لأن الفعل غير مستغنٍ عنها، وقوله: «سَاكِنَةً» بالنصب (حَالُ تَاءِ التَّأنيثِ) لكونها واردة بالنكرة، وقوله: (اِحتِرَازٌ) بالرفع عطف على قوله: حال، أي: هذا اللفظ حال واحتراز (عَن) التاء (المُتَحَرِّكَةِ لاختِصَاصِهَا) أي: لاختصاص المتحركة (بالاسمِ) كما عرفت.

5 - (وَ) لحوق (نَحْوِ: تَاءِ «فَعَلْتُ») أراد بـ«نحو: تاء فعلتُ» الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة.

فتدخل فيه تاء فعلت أيضًا، وذلك لأن ضمير الفاعل لا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل إنما يكون للفعل وفروعه، وحُطَّ فروعه عنه بمنع أحد نوعي الضمير تحرزًا عن لزوم تساوي الفرع مع الأصل، وخص البارز بالمنع؛ لأن المستكن أخف

«و» (**لُحُوقُ**) «نحو تاء فعلت» يعني: من خواصه أيضًا لحوق التاآت التي شبهت بالتاء المضمومة التي في المتكلم الماضي ثم فسر مراده فقال: (**أَرَادَ**) أي: المصنف (**بِنَحوِ**) أي: بقوله: نحو (**تَاءِ فَعَلتُ الضَّمَائِرَ المُتَّصِلَةَ البَارِزَةَ المُتَحَرِّكَةَ المَرفُوعَةَ**) وقوله: (**فَتَدخُلُ**) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلمة: نحو، يعني: فحينئذٍ تدخل (**فِيهِ**) أي: فيما يختص لحوقه (**تَاءُ فَعَلتَ**) أي: التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (**أَيضًا**) أي: كما تدخل تاء المتكلم، وقوله: (**وَذَلِكَ**) شروع في بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل، يعني: كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (**لأنّ ضَمِيرَ الفَاعلِ لا يَلحَقُ إلّا بِمَا**) أي: إلا باللفظ الذي (**لَهُ فَاعِلٌ**) فإن تلك التاآت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحينئذٍ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (**والفَاعِلُ إِنَّمَا يَكُونُ للفِعلِ وَفُروعِهِ**) يعني: من الصفات التي هي فروع الفعل في العمل مثل: اسم الفاعل والمفعول (**وَحُطَّ**) بصيغة المجهول أي: ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الأصل حط لذلك (**فُروعُهُ**) أي: فروع الفعل (**عَنهُ**) أي: عن ذلك الفعل (**بِمَنعِ**) أي: بسبب منع (**أَحَدِ نَوعَي الضَّميرِ**) أي: البارز والمستتر فإن الفعل لكونه أصلًا جامع لهما، ولو كانت الفروع جامعة للنوعين أيضًا يلزم تساوي الفرع للأصل فلزم منع أحد النوعين (**تَحَرُّزًا**) أي: لقصد المحرز (**عَن لُزُومِ تَسَاوي الفَرعِ مَعَ الأَصلِ**).

ولما كان هذا التعليل مستلزمًا لمنع أحد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزمًا لمنع البارز أشار إلى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال: (**وَخُصَّ**) أي: امتاز (**البَارِزُ بالمَنعِ**) عن المستتر؛ (**لأنَّ المُستَكِنَّ أَخَفُّ**) لكونه

وأخصر، فهو بالتعميم أليق وأجدر.

غير مذكور لفظًا (وَأَخصَرُ فَهُوَ) أي: إذا كان المستكن أخف من البارز وأخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاملًا (بالتَّعمِيم أَليَقُ وَأَجدَرُ) من البارز يعني: اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه.

* * *

[الفعل الماضي]

(الْمَاضِي : مَا دَلَّ) أي : فعل دل بحسب أصل الوضع، فإنه المتبادر من الدلالة (عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِك) الحاضر الذي أنت فيه قبلية ذاتية تكون بين أجزاء الزمان،

[الفعل الماضي]

ولما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع في بيان أنواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسألة مخصوصة بهذا النوع فقال: «الماضي: ما دل» قوله: (**أي: فِعلٌ دَلَّ**) إشارة إلى أن ما موصوفة، وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس، وقوله: (**بِحَسَبِ أَصلِ الوَضعِ**) إشارة إلى أن المراد بالدلالة ههنا هي الدلالة الوضعية، لا العقلية، وقوله: (**فَإِنّهُ المُتَبَادَرُ مِن الدَّلالَةِ**) إشارة إلى قرينة حمل قوله: دل على الدلالة هي الدلالة الوضعية، يعني: أنما فسرنا الدلالة بهذا التفسير؛ لأن المتبادر من إطلاق الدلالة هي الدلالة الوضعية، وقوله: «على زمانٍ» متعلق بـ: دل، وقوله: «قبل زمانك» ظرف مستقر مجرور محلًا على أنه صفة للزمان، يعني: على الزمان الذي يحصل قبل زمانك، وفسر الزمان الثاني بقوله: الحاضر الذي للإشارة إلى أن المراد بقوله: قبل زمانك، يعني: ما كان مضافًا إلى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (**الحَاضِرُ الَّذِي أَنتَ فِيهِ**) أي: في هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضي، وقوله: (**قَبلِيَّةً ذَاتيّةً**) تفسير لكلمة: قبل، فإن القبلية إما ذاتية كقبلية العلة على المعلول، أو زمانية كقبلية الأمس على اليوم؛ فالمراد بقوله: على زمان قبل زمانك، هي القبلية الذاتية لكن لا مطلقًا، بل الذاتية التي (**تَكُونُ**) وتوجد (**بَينَ أَجزَاءِ الزَّمَانِ**) وإنما فسره به للإشارة إلى دفع ما قيل: إن قبل ظرف زمان فيلزم أن يكون للزمان زمان؛ لأن معنى التقديم الزمان أن يكون المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق الكلام في ذلك الزمان فيلزم التسلسل فأراد الشارح أن يدفع هذا السؤال بقوله: تكون بين أجزاء الزمان، يعني: أن المراد بتقدم الزمان على

فإن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض، إنما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان.

فقوله: «ما دل على زمان» شامل لجميع الأفعال.

وقوله: «قبل زمانك» يخرج ما عداه.

الزمان ههنا هو تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض؛ (**فإنّ تَقَدُّمَ بَعضِ أجزَاءِ الزَّمَانِ عَلَى بَعضٍ**) وإن كان تقدمًا بالزمان لكنه ليس تقدمًا بزمان آخر، بل هذا التقدم (**إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ الذَّاتِ**) ومن ثمة قال: قبلية ذاتية (**لا بِحَسَبِ الزَّمَانِ**) فإن لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور، فإذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين أجزاء الزمان زمانيًا (**فَلا يَلزَمُ**) أي: منه (**أَن يَكُونَ للزَّمَانِ زَمَانٌ**) اعلم أن هذا إشارة إلى مسألة حكمية وتحقيقها: أن الحكماء ذهبوا إلى أن الزمان لا بداية له ولانهاية بدليل أنه لو كان له بداية يلزم وجود قبل في ابتدائه وذلك القبل زمان أيضًا فيلزم التسلسل فأجيب: بأنه إنما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيًا يحتاج إلى زمان، بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان؛ فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها؛ لأن التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فإن ماهية الزمان هو التجدد، أعني: عدم الاستقرار فإذا فرض فيها أجزاء عارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتها، هذا ثم اعلم أن المراد ههنا بالتقدم بالذات أن يكون منشؤه الذات لا التقدم بالطبع فإنه بمعنى آخر فإن المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك، فإن الأمس لا يجامع اليوم كذا في بعض الحواشي، وفيه مباحث أخر، والوجه في تركها ما قال العصام، ولتحقيقه علم آخر، ولفهمه مخاطب آخر.

ثم شرع في بيان فوائد قيود التعريف فقال: (**فَقَولُهُ: مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ، شَامِلٌ لجَمِيعِ الأَفعَالِ**) أي: من المضارع وغيره؛ فإنه يصدق على كل منهما أنه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (**وَقَولُهُ: قَبلَ زَمَانِكَ، يَخرُجُ مَا عَدَاهُ**) فإن ما عدا الماضي إما دال على الحال وإما على المستقبل؛ فلا يصدق قوله: قبل زمانك على واحد منهما؛ فإن الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك، ولما

والمراد بالموصول «الفعل»، فلا ينتقض منع الحد بمثل:
«أمس»، وبالدلالة ما هو بحسب الوضع، فلا ينتقض منعه بـ«لم يضرب»، وجمعه بـ«إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ».
(مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو يعني: ....

توهم انتقاض التعريف معنا بأنه يصدق على لفظ الأمس فإنه دل على زمان قبل زمانك، مع أنه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسمًا أجاب عنه بقوله: (**وَالمُرَادُ بالمَوصُولِ**) يعني: ما في قوله: ما دل (**الفِعلُ**) كما فسره الشارح بقوله: أي فعل، وإذا كان المراد بالموصول فعلًا (**فَلا يَنتَقِضُ مَنعُ الحَدِّ**) أي: حد الفعل (**بِمِثلِ أَمسِ**) أي: من الأسماء التي وضعت على الزمان الماضي؛ فإنه لما قال: فعل، خرج عنه، ثم أراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع في قوله: لم يضرب؛ فإنه مضارع مع أنه يصدق عليه أنه فعل دل على زمان قبل زمانك، وبالجمع بالماضي الذي وقع شرطًا وجزاء فإنهما ماضيان يعني: يصدق عليهما المحدود مع أنه لا يصدق عليهما الحد؛ فإنهما يدلان على المستقبل لا على زمان قبل زمانك، فأجاب عنهما بقوله: (**وَ**) المراد (**بالدَّلالَةِ مَا هُوَ بِحَسَبِ أَصلِ الوَضعِ**) يعني: المراد بالدلالة التي في ضمن دل هي الدلالة بحسب الوضع فإذا أريد بها هذا المعنى (**فَلا يَنتَقِضُ مَنعُهُ**) أي: منع الحد (**بِلَم يَضرِب**) فإنه ليس موضوعًا في أصل الوضع للماضي، بل معنى الماضي عرض عليه فلا يصدق عليه أنه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعًا له، بل وضعه للمستقبل أو الحال ودلالته على الماضي بحسب الاستعمال (**وَجَمعُهُ**) أي: وكذا لا ينتقض جمع الحد بأن لم يكن جامعًا للأفراد (**بأنّ ضَرَبتَ**) فيما وقع في حيز الشرط (**ضَرَبتَ**) أي: فيما وقع في حيز الجزاء فإنهما موضوعان للماضي عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما في حيز الشرط والجزاء.

ثم شرع المصنف في الأشعار ببعض خواصه الممتاز بها عن أخواته من الأفعال لأن أخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال: «مبني على الفتح» وأراد الشارح بيان إعراب لفظ المبني فقال: (**خَبَرُ مُبتَدَأ مَحذُوفٍ، أي: هُوَ يَعنِي**)

الماضي مبني على الفتح لفظًا، نحو: «ضَرَبَ»، أو تقديرًا نحو: «رَمَى».

وأما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الأصل في المبنى، فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ» في موقع «زَيْدٌ ضَارِبٌ»، وشرطًا وجزاءً تقول: «إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ» في موضع «إِنْ تَضْرِبْنِي أَضْرِبْكَ».

وأما الفتح فلكونه أخف الحركات.

أي: بمرجع الضمير (المَاضِيَ) وهو بالنصب مفعول: يعني، (مَبنِيٌّ عَلَى الفَتحِ لَفظًا نَحوُ: ضَرَبَ) يعني: إذا كان آخره حرفًا صحيحًا (أو) وهو مبني على الفتح (تَقدِيرًا نَحوُ: رَمَى) يعني: إذا كان آخره حرف علة.

ثم شرع الشارح في بيان وجه كونه مبنيًّا على الحركة فقال: (وَأَمَّا البِنَاءُ عَلَى الحَرَكَةِ) ثم إنه ترك التعرض لوجه نفس البناء؛ لظهوره فإن وجهه أن الأصل في الفعل البناء لفقد المعاني الموجبة للإعراب في الفعل بخلاف الاسم فإن المعاني الموجبة للإعراب معتورة عليه وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا شيء منها موجود في الفعل، وإذا كان الأصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهي المشابهة التامة كما في المضارع أبقي الماضي على الأصل؛ فلذا أدار الكلام بين كونه مبنيًّا على الحركة وبين كونه مبنيًّا على السكون فقال: وأما وجه كون الماضي مبنيًّا على الحركة أي: التي غير الأصل في المبني (دُونَ السُّكُونِ الَّذِي هُوَ الأَصلُ) أي: ترك ما هو الأصل (فِي المَبنَى فَلِمُشَابَهَتِهِ) أي: لمشابهة الماضي (المُضَارِعَ) أي: الذي هو متحرك لكونه معربًا (فِي وُقُوعِهِ) أي: وقوع الماضي (مَوقِعَ الاسمِ نَحوُ: زَيدٌ ضَرَبَ، فِي مَوقِعِ زَيدٌ ضَارِبٌ) فإن ضرب ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (وَ) قوله: (شَرطًا وَجَزاءً) بالنصب معطوف على قوله: موقع الاسم، يعني: أن الماضي مشابه للمضارع أيضًا في وقوع الماضي شرطًا وجزاء كما وقع المضارع (تَقُولَ) أي: يجوز أن تقول: (إِن ضَرَبتَنِي ضَرَبتُكَ، فِي مَوضِعِ: إِن تَضرِبنِي أَضرِبكَ، وَأَمَّا الفَتحُ) أي: وأما وجه كونه مبنيًّا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون؛ (فَلِكَونِهِ) أي: فلكون الفتح (أَخَفَّ الحَرَكَاتِ).

(مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ) فإنه مبني على السكون معه، نحو: «ضَرَبْنَ إِلَى ضَرَبْنَا» كراهة اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، لشدة اتصال الفاعل بفعله. وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازًا عن مثل: «ضَرَبَا»، فإنه أيضًا مبني على الفتح.

ولما كان كونه مبنيًّا على الفتح مشروطًا بشرط لاشيء أعني: بشرط عدمي قال: «مع غير الضمير المرفوع المتحرك» (فَإِنَّهُ) أي: فإن الماضي (مَبنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ مَعَهُ) أي: مع الضمير المذكور (نَحوُ: ضَرَبنَ) وهو الجمع المؤنث الغائب (إِلَى ضَرَبنَا) أي: منتهيًا إلى نفس المتكلم مع الغير يعني: طرفي الصيغ الثماني معلومًا ومجهولًا وهي: ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربت وضربتن وضربت وضربنا؛ فإن الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف: ضربا وضربت وضربتا، وقوله: (كَرَاهَةَ) بالنصب مفعول له لقوله: فإنه مبني على السكون، يعني: أنه إنما بني على السكون لا لكون السكون أصلًا معدولًا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الأصل، بل بناؤه على السكون لمرجع آخر، وهو كراهة (اِجتِمَاعِ أَربَعِ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فِيمَا) أي: حاصلة من اللفظين الذين (هُوَ) أي: أحدهما مع الآخر (كالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ) يعني: اجتماع أربع حركات ليس بكريه إذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال إحداهما بالأخرى شديدًا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة، بل هو كريه في الموضع الذي حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال إحداهما بالأخرى شديدًا بحيث تجعل إحداهما مع الأخرى كالكلمة الواحدة، وإنما جعل ههنا كذلك؛ (لِشِدَّةِ اتِّصَالِ الفَاعِلِ بِفِعلِهِ) يعني: أنه لما كانت تلك الضمائر فاعلًا كان اتصالها بالفعل شديدًا؛ لكون الفاعل متصلًا بفعله أشد اتصالًا؛ لكونه مدلولًا للفعل دلالة التزامية كما عرفت، (وَإِنَّمَا قَيَّدَ) أي: المصنف (الضَّمِيرَ المَرفُوعَ بالمُتَحَرِّكِ؛ إِحتِرَازًا) أي: لقصد الاحتراز (عَن مِثلِ: ضَرَبَا؛ فَإِنَّهُ) أي: فإن فعل ضربا يعني: الفعل الماضي الذي هو مثنى ضرب (أَيضًا) أي: كفرده (مَبنِيٌّ عَلَى الفَتحِ) لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه.

(وَ) مع غيره (الْوَاوِ) فإنه يضم معها لمجانستها لفظًا كـ«ضَرَبُوا» أو تقديرًا كـ«رَمَوا».

وقوله: «و» (مَعَ غَيرِهِ) «الواو» معطوف على قوله: الضمير؛ فأشار الشارح إليه بتوسط لفظ: مع غير بينه وبين العاطف، يعني: أن كون آخر الماضي مبنيًّا على الفتح مشروط بشرطين:

أحدهما: أن لا يكون مصاحبًا للضمير المذكور.

والثاني: أن لا يكون مصاحبًا لواو الجمع المذكر (فإِنَّهُ) أي: لأن الآخر (يُضَمُّ) أي: يجعل مضمومًا (مَعَهَا) أي: مع كلمة الواو، وقوله: (لِمُجَانَسَتِهَا) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح، يعني: أن آخر الماضي إنما كان مبنيًّا على الضم إذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لَفظًا) يعني: أنه يضم لفظًا (كـ: ضَرَبُوا) يعني: إذا كان الحرف الأخير صحيحًا (أَو تَقدِيرًا) أي: أو يضم تقديرًا يعني: أنه كان مضمومًا في الأصل، ثم عرض له الإعلال فصار ما قبله مفتوحًا (كَرَمَوا) بفتح الميم يعني: إذا كان الحرف الأخير حرف علة؛ فإن أصل: رموا رميوا وما قبل الواو مبني على الضم أيضًا لكن لم يبق ذلك في اللفظ، وفي بعض الحواشي: أن هذه العبارة من الشارح موافقة لعبارة الرضي وغيره من كتب النحو، الظاهر أن المراد يبنى على الضم؛ لقصد مجانستها لحرف العلة لما صرح به في «المنهل» وغيره، انتهى.

* * *

[الفعل المضارع]

(الْمُضَارِعُ مَا أَشْبَهَ) أي: فعل أشبه (الْاسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ «تأنيت») أي: حال كونه ملتبسًا بأحد حروف «أَتَيْنَ» في أوائله، يعني: الحروف التي جمعتها كلمة «نأيت».

[الفعل المضارع]

ولما فرغ من بيان خواص الماضي وتعريفه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال: «المضارع: ما أشبه» بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله: **(أي: فِعلٌ)** تفسير لـ: ما وضمير **(أَشبَهَ)** راجع إليه، وقوله: «الاسم» بالنصب مفعوله، وقوله: «بأحد حروف تأنيثٍ» ظرف مستقر منصوب محلًا على أنه حال من فاعل أشبه، كما فسره بقوله: **(أي: حَالَ كَونِهِ)** أي: كون ذلك الفعل **(مُلتَبِسًا بأَحَدِ حُرُوفِ أَتينَ)** وفيه إشارة إلى أن الباء للملابسة، ويحتمل أن يكون الظرف لغوًا بأن يكون الباء متعلقًا بـ: أشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده هذا في «معرب الكافية» وقوله: **(في أَوَائِلِهِ)** حال من الحروف أو صفة له يعني: حال كون تلك الحروف في أوائل المضارع **(يَعنِي)** أي: المصنف بحروف: نأيت **(الحُرُوفَ الَّتي جَمَعَتهَا كَلِمَةُ: نَأَيتَ)** وإنما عدل المصنف عن تركيب: أتين؛ لأن فيه تفريقًا بين حرفي التكلم وتقديمًا لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب؛ إذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام، بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي، واعلم أن ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف مخالف لترتيبها في علم النحو فإن ترتيبها في الصرف من الغائب إلى المتكلم فيكون المخاطب متوسطًا وفي النحو من المتكلم إلى المخاطب فيكون الغائب متوسطًا، وأيضا الكلم التي جمعت تلك الحروف ثلاث: أتين ونأيت ونأتي، في الابتداء في الأول متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لأحد من الترتيبين، والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب، وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة؛ ولذا اختارها المصنف، والله أعلم.

وهذه المشابهة إنما تكون (لِوُقُوعِهِ) أي: لوقوع ذلك الفعل (مُشْتَرَكًا) بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح، كوقوع الاسم مشتركًا بين المعاني المتعددة كـ«العين».

(وَتَخْصِيصِهِ) بالجر عطف على قوله: «وقوعه»، أي: وتلك المشابهة إنما تكون لوقوع الفعل مشتركًا، ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال ....

ثم أورد الشارح قوله: (**وَهَذِهِ المُشَابَهَةُ إِنَّمَا تَكُونُ**) للإشارة إلى أن اللام في قوله: «لوقوعه» متعلق بفعل محذوف: وقال صاحب «المعرب»: إن اللام فيه متعلق بقوله: أشبه ثم قال: إن تقدير المتعلق تكلف انتهى، وأقول: لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان أن المصنف في صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم، وهذا إنما يكون بتغيير الكلام إلى ما ترى وفسر الضمير المجرور بقوله: (**أي: لِوُقُوعِ ذَلِكَ الفِعلِ**) للإشارة إلى أن الضمير راجع إلى الفعل المضارع وإلى أنه مضاف إلى فاعله وقوله: «مشتركًا» مفعوله يعني: تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الأفعال التي تشترك بين المعنيين يعني: (**بَينَ زَمَانِي الحَالِ وَالاستِقبَالِ**) وقوله: (**عَلى الصَّحِيحِ**) إشارة إلى أن في استعمال المضارع في الزمانين قولين:

أحدهما: أنه حقيقة فيهما يعني: أنه من الألفاظ المشتركة.

والثاني: أنه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال؛ فالصحيح منهما هو الأول وهو أنه مشترك (**كَوُقُوعِ الاسمِ مُشتَرَكًا بَينَ المَعَانِي المُتَعَدِّدَةِ كالعَينِ**) أي: كلفظ العين فإنه اسم وقع مشتركًا بين الذهب والشمس وغيرهما، «وتخصيصه» وهو: (**بالجَرِّ عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: وُقُوعِهِ**) وقوله: (**أي: وَتِلكَ المُشَابَهَةُ**) الخ لبيان الاهتمام في تفسير مراد المصنف كما قلنا، يعني: أن المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (**إِنَّمَا تَكُونُ**) أي: لا تكون تامة إلا (**لِوُقُوعِ الفِعلِ مُشتَرَكًا، وَلِتَخصِيصِهِ**) أي: ولكونه مخصصًا (**بِوَاحِدٍ مِن زَمَانَي الحَالِ وَالاستِقبَالِ**) بعد كونه موضوعًا لهما ومشتركًا بينهما بحسب الوضع، وإنما أتى الشارح به ليحصل صلة وقوله: وتخصيصه؛ لأن التخصيص إنما يتعدى بأحد الزمانين، وقوله:

يعني: الاستقبال (بـ«السِّينِ») فإنه للاستقبال القريب (وَ«سَوْفَ»)، فإنه للاستقبال البعيد كما مر، كما أن الاسم يختص بأحد معانيه بواسطة القرائن. وإنما عرف المضارع بمشابهته الاسم؛ لأنه لم يسم مضارعًا، إلا لهذا المعنى؛ إذ معنى المضارعة في اللغة: «المشابهة» مشتقة من «الضرع»، كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعًا.

(**يَعنِي: الاستِقبَالَ**) تفسير لقوله: بواحد، يعني: أن المراد بالواحد الذي خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال، وقوله: «بالسين» متعلق أيضًا بقوله: وتخصيصه، والباء سببية يعني: أن تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه، وقوله: (**فإنَّهُ للاستِقبَالِ القَرِيبِ**) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعًا للاستقبال القريب «وسوف» أي: وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه؛ (**فإنَّهُ**) أي: فإن لفظ سوف (**للاستِقبَالِ البَعِيدِ كَمَا مَرَّ**) في بيان الخواص، وقوله: (**كَمَا أَنَّ الاسمَ يَختَصُّ بأَحَدِ مَعَانِيهِ بِوَاسِطَةِ القَرَائِنِ**) تقرير للمشابهة بينهما فإن شرطها اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه لما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف أكمل الشارح بيان اتصاف الاسم أيضًا، فإنه إذا قلنا: طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التي هي أحد معانيه بقرينة ذكر: طلع.

ثم إن المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو: ما وضع للحال أو الاستقبال، أو بما في أوله حرف من حروف أتين، أراد الشارح أن يبين وجه عدوله فقال: (**وَإِنَّمَا عَرَّفَ**) أي: المصنف (**المُضَارِعَ بِمُشَابَهَتِهِ الاسمَ**) حيث قال: ما أشبه؛ ليكون التعريف مطابقًا للفظ المضارع؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن هذا الفعل (**لَم يُسَمَّ مُضَارِعًا إِلَّا لِهذَا المَعنى**) أي: لكونه مشابهًا؛ (**إِذ مَعنَى المُضَارَعَةِ في اللُّغَةِ المُشَابَهَةِ**) وقوله: (**مُشتَقَّةً**) بالنصب حال من المضارعة، وفيه إشارة إلى أن كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها مشتقة (**مِن الضِّرعِ**) وقوله: (**كَأَنَّ كِلا الشَّبَهَينِ**) إشارة إلى أن إطلاق المشابهة على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه، فإن الشيئين المشابهين شبها بالأخوين اللذين (**اِرتَضَعَا مِن ضَرعٍ وَاحِدٍ فَهُمَا أَخَوَانِ رِضَاعًا**).

(فَالْهَمْزَةُ) من تلك الحروف الأربعة (لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَدًا) مذكرًا كان أو مؤنثًا مثل: «أَضْرِبُ». (وَالنُّونُ لَهُ) أي: للمتكلم المفرد، إذا كان (مَعَ غَيْرِهِ) واحدًا كان ذلك الغير أو أكثر، مثل: «نَضْرِبُ»، وكأنهما مأخوذان من «أَنَا» و«نَحْنُ».

ثم شرع المصنف في بيان تعيين كل واحد من الحروف الأربعة بصيغة مخصوصة فقال: «فالهمزة» وقوله: (مِن تِلكَ الحُرُوفِ) إما صفة أو حال يعني: المراد بها الهمزة الكائنة من تلك الحروف (الأَربَعَةِ) يعني: حروف نأيت فالفاء في قوله: فالهمزة تفصيلية والهمزة بالرفع مبتدأ وقوله: «للمتكلم» ظرف مستقر خبره، وقوله: «مفردًا» بالنصب على أنه حال من: المتكلم يعني: أن الهمزة معينة لنفس المتكلم حال كونه مفردًا (مُذَكَّرًا) أي: سواء (كَانَ) ذلك المفرد المتكلم مذكرًا (أَو مُؤَنَّثًا مِثلُ: أَضرِبُ) ولا يخفى أن المصنف غير ترتيب ما ذكره في الإجمال الذي هو لفظ: نأيت حيث قدم فيه النون وقدم ههنا الهمزة للإشارة إلى أن الترتيب المطابق لترتيب الأفعال هو تقديم الهمزة؛ لأن الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما أشرنا إليه، ولذا قال: «والنون له» أي: النون له (أي: للمُتَكَلِّمِ المُفرَدِ) الذي سبق مع تعميمه المذكر والمؤنث لكن لا أنه إذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرًا أو كلهم مؤنثًا أو مختلطًا، بل (إِذَا كَانَ) أي: ذلك المفرد «مع غيره» (وَاحِدًا كَانَ) أي: سواء كان (ذَلِكَ الغَيرُ) واحدًا فيكونان اثنين (أَو أَكثَرَ) فيكونان جمعًا (مِثلُ: نَضرِبُ) فإن لفظ: نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعًا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمثناه وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة في المتكلم؛ فإن السامع إن كان مشاهدًا للمتكلم يعلم بالضرورة إفراده وتذكيره بالمعاينة، وإن كان سامعًا من وراء الحجاب يحصل له أيضًا علم ضروري من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره؛ فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح في كتب الصرف، وقوله: (وَكَأَنَّهُمَا) لبيان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والنون للمتكلم يعني: أنا أظن أن الهمزة في أضرب والنون في نضرب (مَأخُوذَانِ) أي: الهمزة مأخوذة (مِن) همزة (أَنَا، وَ) النون مأخوذة من نون (نَحنُ)

(وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ) واحدًا كان أو مثنى أو مجموعًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا.

(وَلِلْمُؤَنَّثِ) الواحد (وَالْمُؤَنَّثِينَ) غَيْبَةً أي: حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات أو ذوي غيبة. (وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا) أي: غير القسمين المذكورين، وهما واحد المؤنث الغائبة، ومثناه. فقوله: «غيرهما» بالجر على البدلية من الغائب؛ لأنه وإن لم يصر بالإضافة معرفة، لكنه ....

«والتاء للمخاطب» (وَاحِدًا كَانَ) أي: سواء كان ذلك المخاطب واحدًا (أَو مُثَنًّى أَو مَجمُوعًا مُذَكَّرًا) أي: سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرًا أي: سواء (كَانَ) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرًا نحو: تضرب وتضربان وتضربون (أَو مُؤَنَّثًا) نحو: تضربين وتضربان وتضربن، وقوله: «وللمؤنث» عطف على قوله: للمخاطب، أي: التاء معينة للمؤنث أيضًا وقوله: (الوَاحِدِ) صفة للمؤنث، ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره في مقابلة قوله: «والمؤنثين» تركه المصنف، ولما كان قوله: (غِيبَةً) بالنصب حالًا وشرط الحال أن تكون مبنية للهيئة أراد أن يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالًا فقال: (أي: حَالَ كَونِ المُؤَنَّثِ وَالمُؤَنَّثَينِ غَائِبَاتٍ) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله: (أو ذَوي غَيبَةٍ) تفسير على وجه يحمل عليه نحو: تضرب وتضربان.

«والياء للغائب غيرهما»، وقوله: (أي: غَيرُ القِسمَينِ) تفسير لضمير: غيرهما أي: المراد بغيرهما غير القسمين (المَذكُورَينِ) وقوله: (وَهُمَا) تفسير للقسمين يعني: المراد بالقسمين أحدهما (وَاحِدُ المُؤَنَّثِ الغَائِبَةِ، وَ) الآخر (مُثَنَّاهُ) فبقي للياء من صيغ الغائب أربع صيغ؛ لأن الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع ست صيغ، ولما تعين القسمان منهما للتاء بقي أربعة أقسام وهي: الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو: يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فَقَولُهُ: غَيرِهِمَا) أي: غير القسمين المذكورين (بالجَرِّ عَلَى البَدَلِيَّةِ مِن الغَائِبِ) وإنما جاز كونه بدلًا (لأَنَّهُ) أي: لأن لفظ غير (وَإِن لَم يَصِر بالإضَافَةِ) أي: لم يصر بسبب إضافته إلى الضمير (مَعرِفَةً، لَكِنَّهُ) أي: لكن

خرجت بها عن النكارة الصرفة، فهو في قوة النكرة الموصوفة، أو بالنصب حال، وهو الأولى لموافقته السابق. (وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ) أي: فيما كان ماضيه على أربعة أحرف أصلية كـ«يُدَحْرِجُ» أو لا كـ«يُخْرِجُ».

الشأن أنه (خَرَجَت بِهَا) أي: بالإضافة (عَن النَّكَارَةِ الصِّرفَةِ) وإذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فَهُوَ) أي: لفظ غير (في قُوَّةِ النَّكِرَةِ المَوصُوفَةِ) وإنما أورده الشارح ههنا وجوز كونه بدلًا وأشار بذلك إلى الرد على من قال: إنها صفة الغائب بأنه لا يجوز أن يكون صفة له؛ لأن غير لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، فلا يصح صفة للمعرفة ثم أورد عليه: بأنه لا يجوز أن يكون بدلًا منه أيضًا؛ لأن النكرة إذا كانت بدلًا من المعرفة فالنعت واجب مثل: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: 15، 16]، فأجاب عنه بقوله: لأنه الخ، يعني: أنه إنما يحتاج إلى التوصيف إذا كانت النكرة نكرة صرفة كما في الناصية، وأما إذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج إلى التوصيف، وقوله: (أَو بالنَّصبِ) إشارة إلى احتمال إعراب آخر على تقدير نصبه وهو أنه (حَالٌ) من الغائب ثم رجحه فقال: (وَهُوَ الأَولَى) أي: إن الأولى من الإعرابين هو كونه حالًا لا كونه بدلًا، وقوله: (لِمُوَافَقَتِهِ السَّابِقَ) بيان وجه انحصار الأولوية في كونه حالًا، يعني: أن كونه أولى لحصول الموافقة والمناسبة للسابق، وهو قوله: غيبة؛ فإنه كما عرفت لا يكون إلا حالًا ولا يجوز كونه بدلًا وفيه إشارة إلى إتمام الرد المذكور يعني: وجه أولوية كونه حالًا ليس لضعف كونه بدلًا كما توهم بل لوجه آخر.

ثم شرع في مسائل حروف المضارعة فقال: «وحروف المضارعة» أي: الحرف التي تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم «مضمومةٌ في الرباعي» ولما كان المتبادر من لفظ الرباعي هو الرباعي المجرد أراد الشارح أن يفسره على وجه يراد به معناه الأعمال فقال: (أي: فِيمَا) أي: في المضارع الذي (كَانَ مَاضِيهِ) مبنيًّا (عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ أَصلِيَّةٍ) أي: سواء كانت تلك الأربعة مجردة عن الزوائد (كـ:يُدَحرِجُ أَو لا) أي: أو ليست جميع الأربعة أصلية، بل كان أحدها زائدًا وذلك في الثلاثي المزيد فيه (كـ:يُخرِجُ) وكذا يقاتل ومنها

(وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا سِوَاهُ) أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف، مثل: «يَتَدَحْرَجُ» و«يَسْتَخْرِجُ» ونحوهما.

(وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ) أي: غير المضارع، لعدم علة الإعراب فيه.

ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا: «وإنما يعرب المضارع» صح ....

الأبواب الستة التي ألحقت بالرباعي المجرد «ومفتوحةٌ» أي: حروف المضارعة مفتوحة «فيما سواه» (أي: فِيمَا) أي: في المضارع الذي (سِوَى مَا) أي: هو غير المضارع الذي (مَاضِيهِ) يكون مبنيا (عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ) بل كان ماضيه على خمسة أحرف (مِثلُ: يَتَدَحرَجُ و) على ستة أحرف مثل: (يَستَخرِجُ وَنَحوهُمَا) أي: نحو: يتدحرج ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف مثل: ينصر ويضرب أما وجه كونها مضمومة في الرباعي؛ فلأنه لما فتح أول الماضي ينبغي أن يخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما، وأما وجه اختصاص الضم بالرباعي فلأن الثلاثي لما كان كثير الاستعمال استدعت كثرته أن يخفف بالفتحة، وأما غيره من الخماسي والسداسي؛ فلأنه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما النقلة المستدعية للتخفيف أيضًا، كذا في بعض الحواشي.

«ولا يعرب من الفعل غيره» (أي: غَيرُ المُضَارِعِ) وإنما لم يعرب غير المضارع (لِعَدَمِ عِلَّةِ الإعرَابِ) وهي المشابهة التامة للاسم (فِيهِ) أي: في ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتن بأنه لم يجز تعلق قوله: إذا لم يتصل به بقوله: لا يعرب، أراد الشارح أن يمهد مقدمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال: (وَلَمَّا كَانَ هَذَا الكَلامُ) الخ وأما الاتجاه فهو أنه إذا تعلق قوله: إذا لم يتصل به بقوله: لا يعرب يكون حاصلة أن غير المضارع من الأفعال لا يعرب بشرط عدم اتصال نون التأكيد به، وأما إذا اتصلت به يكون معربًا، ولا يخفى بطلان هذا المعنى؛ لأن المراد أن غيره لا يعرب أصلًا سواء اتصل به النون أو لم يتصل؛ فيلزم صرف عبارته إلى وجه يوافق المراد وهو أنه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومه فإنه لما كان قوله: لا يعرب من الفعل غيره (في قُوَّةِ قَولِنا: وإِنَّما يُعرَبُ المُضَارِعُ) فقوله: (صَحَّ) جواب: لما، أي: لما كان في هذه القوة

أن يتعلق به قوله: (إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ) ثقيلة كانت أو خفيفة (وَلَا نُونُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ)؛ لأنه إذا اتصل به إحداهما يكون مبنيًا؛ لأن نون التأكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة، فلو دخل الإعراب قبلها ....

صح (أَن يَتَعَلَّقَ بِهِ) أي: بقولنا: لا يعرب (قَولُهُ) «إذا لم يتصل به نونٌ» فإنه لما نفى إعراب غير المضارع انفهم منه إثبات إعراب المضارع؛ فأن يكون من قبيل قولنا: ما جاءني غير زيد؛ فإنه يقتضي انحصار المجيئية في زيد، يعني: أن إعراب المضارع بشرط أن لا يتصل بذلك المضارع نون «تأكيدٍ» (ثَقِيلَةً كَانَت) أي: تلك النون نحو: يضربن بفتح النون المشددة (أَو خَفِيفَةً) نحو يضربن بسكونها، وقال العصام: وفي توجيه الشارح تبعًا لصاحب «الوافية» نظر فإن قوله: ولا يعرب من الفعل غيره في قوة إنما يعرب المضارع بمعنى: ما يعرب إلا المضارع لدخول إنما عليه فيكون اتصال الظرف تقييد الحصر الإعراب فيه، فبقيت الشبهة بحالها، وإنما تندفع الشبهة إذا كان هذا القول تقييد الحصر إعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة، ثم قال: فالحق أن قوله: إذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها أي: يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال؛ فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به أحد النونين انتهى ملخصًا، وأقول: إن هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فإنه في صدد بيان حال المضارع لا في صدد بيان غيره والله أعلم بالصواب.

«ولا نون جمع المؤنث» أي: وإنما يعرب المضارع إذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو: يضربن، وإنما لم يعرب باتصال تينك النونين (لأَنَّهُ إِذَا اتّصَلَ بِهِ) أي: بالمضارع (إحدَاهُمَا) أي: نون التأكيد أو نون جمع المؤنث (يَكُونُ) ذلك المضارع (مَبنِيًّا) وإنما يقتضي اتصال إحداهما كونه مبنيًا؛ (لأَنَّ نُونَ التَّأكِيدِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ) أي: لكون اتصاله بالفعل اتصالًا شديدًا تكون النون المذكور (بِمَنزِلَةِ جُزءِ الكَلِمَةِ، فَلَو دَخَلَ الإعرَابُ) يعني: إذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الإعراب عليه فإنه لو دخل إما يدخل الإعراب (قَبلَهَا) أي: قبل النون أو يدخل

يلزم دخوله في وسط الكلمة، ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة، ولأن نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي أن يكون ما قبلها ساكنًا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي، فلا يقبل الإعراب.

(وَإِعْرَابُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ) يشارك الاسم فيهما (وَجَزْمٌ) يختص به كالجر بالاسم.

على النون فإن دخل قبلها (يَلزَمُ دُخُولُهُ) أي: دخول الإعراب (في وَسَطِ الكَلِمَةِ) لكون النون المذكور بمنزلة آخر الكلمة (وَلَو دَخَلَ) أي: الإعراب (عَلَيهَا) أي: على النون (لَزِمَ دُخُولُهُ) أي: دخول الإعراب (عَلَى كَلِمَةٍ أُخرَى حَقِيقَةً) فإن محل الإعراب هو نفس المضارع، وأما النون وإن كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة أخرى في الحقيقة، ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربًا، وقوله: (وَلأَنَّ) الخ بيان لعدم كونه معربًا مع نون جمع المؤنث؛ لأن (نُونَ جَمعِ المُؤَنَّثِ في المُضَارِعِ يَقتَضِي أن يَكُونَ ما قَبلَهَا سَاكِنًا) وإنما يقتضي ذلك (لِمُشَابِهَتِهَا) أي: لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة في المضارع (نُونَ جَمعِ المُؤَنَّثِ) الداخلة (في المَاضِي) يعني: في كونهما لجمع المؤنث، ولما اقتضت سكون ما قبلها (فَلَا يَقبَلُ) أي: المضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث (الإعرَابَ).

ولما ثبت كون المضارع معربًا وقد كانت أنواع الإعراب مختلفة شرع في بيان تعيينه فقال: «وإعرابه» أي: إعراب المضارع أنواع ثلاثة، أحدها: «رفعٌ، و» ثانيها: «نصبٌ» (يُشَارِكُ) أي: يشارك المضارع (الاسمَ فِيهِمَا) أي: في كون كل منهما مرفوعًا ومنصوبًا «وجزمٌ» أي: وثالث الأنواع جزم (يَختَصُّ) أي: يكون الجزم مختصًا (بِهِ) أي: بالمضارع (كَالجَرِّ) أي: كما كان الجر مختصًا (بالاسمِ) حيث قال في صدر الكتاب: ومن خواصه الجر، كما قال ههنا: ومن خواصه دخول الجوازم، وقال العصام: إن قوله: وإعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذي هو علم الفاعلية، بل بمعنى ضمة أو نون وأن اقتضاء العامل لا بمعنى ما له يتقوم المعنى المقتضي للإعراب بل بمعنى ما أوجب كون آخر الكلمة

(فَالصَّحِيحُ) منه وهو عند النحاة: «ما لم يكن حرفه الأخير حرف علة» (الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٍ) متصل به (لِلتَّثْنِيَةِ) مذكرًا كان أو مؤنثًا، مثل: «يَضْرِبَانِ، وتَضْرِبَانِ». (وَالْجَمْعِ) ....

على هيئة مخصوصة؛ فإعرابه الفعل ليس لمعنى وكذا قوله: ونصب وجزم يعني: أنه بمعنى السكون أو حذف نونه أو حذف حرف اقتضاء العامل، انتهى.

ثم شرع المصنف في بيان أنواع المضارع بحسب الإعراب اللفظي والتقديري كما بينهما في الاسم فقال: «فالصحيح» (مِنهُ) أي: من المضارع، ولما كان في تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفيين وبين النحاة وهو أنه في اصطلاح الصرفيين: ما سلم جميع حروفه من حروف العلة، وعند النحاة: ما سلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط أشار الشارح بقوله: (وَهُوَ) أي: الصحيح (عِندَ النُّحَاةِ) لا عند الصرفيين (مَا) أي: لفظ (لَم يَكُن حَرفُهُ الأَخِيرُ حَرفَ عِلَّةٍ) سواء كان لامه أو عينه أو كلاهما حرف علةٍ، فكلمتا: وعد وقال صحيحتان عند النحاة وغير صحيحتين عند الصرفيين، وإنما قال: حرفه الأخير، ولم يقل: لامه لاختلاف الاصطلاحين فقوله: فالصحيح مبتدأ وخبره الآتي قوله: بالضمة «المجرد» بالرفع صفة الصحيح، وقوله: «عن ضميرٍ بارزٍ مرفوعٍ» متعلق بالمجرد، وزاد الشارح قوله: (مُتَّصِلٌ بِهِ) ليدخل فيه قوله: وما يضربُ إلا هو؛ فإنه يصدق عليه أن لفظ: يضرب لم يجرد عن الضمير البارز المرفوع فإن فاعله الضمير الذي ذكر بعد إلا وهو بارز مع أنه من الصحيح المجرد، وإذ قيد المرفوع بالمتصل يصدق عليه أنه مجرد عن المتصل، وقال العصام: والأشبه أنه لا حاجة إلى قوله: متصل به فإن معنى التجريد عن الضمير أن لا يتصل به، يدل عليه قوله: المتصل به ذلك، انتهى.

وقوله: «للتثنية» صفة ثالثة لقوله: الصحيح معنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مُذَكَّرًا كَانَ) أي: تلك التثنية (أَو مُؤَنَّثًا) وقوله: (مِثلُ: يَضرِبَانِ وَتَضرِبَانِ) إشارة إلى تعميم التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان، وقوله: «والجمع» بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفة بقوله:

الْمُذَكَّرِ مثل: «يَضْرِبُونَ وتَضْرِبُونَ».

وَالْمُؤَنَّثِ مثل: «يَضْرِبْنَ وتَضْرِبْنَ». (وَالْمُخَاطَبُ) الْمُؤَنَّثِ مثل: «تَضْرِبِينَ». فهذه أربع صيغ «يَضْرِبُ» في الواحد الغائب المذكر، و«تَضْرِبُ» في الموضعين: في الواحد الغائب المؤنث، والواحد المخاطب المذكر، و«أَضْرِبُ» في المتكلم الواحد، و«تَضْرِبُ» في المتكلم مع الغير (بِالضَّمَّةِ) في حال الرفع (وَالْفَتْحَةِ) في حال النصب (لَفْظًا) أي: حال كون الضمة، والفتحة لفظيتين. (وَالسُّكُونُ) في حال الجزم،

(**المُذَكَّرِ**) ليحصل تعميم الجمع إلى المذكر والمؤنث وقوله: (**مِثْلُ: يَضرِبُونَ وَتَضرِبُونَ**) إشارة إلى تعميم آخر يعني: سواء كان ذلك الجمع جمعًا مذكرًا غائبًا أو مخاطبًا (و) قوله: (**المُؤَنَّثِ**) بالجر عطف على قوله: المذكر، أي: الجمع أيضًا شامل للجمع المؤنث (**مِثْلُ: يَضرِبنَ**) وهو للغائبة (**وَتَضرِبنَ**) هو للمخاطبة وقوله: «والمخاطب» بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله: (**المُؤَنَّثِ**) ليختص بالمخاطبة (**مِثْلُ: تَضرِبِينَ**).

ولما اشترط للحكم الذي سيذكر أن يكون الصحيح معربًا مجردًا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله: (**فَهَذِهِ أَربَعُ صِيغٍ**) يعني: أنه بعد اشتراط المذكورات بقي في الحكم أربع صيغ أحدها (**يَضرِبُ في الوَاحِدِ الغَائِبِ المُذَكَّرِ، وَ**) ثانيها (**تَضرِبُ**) حال كونه (**في المَوضِعَينِ في الوَاحِدِ الغَائِبِ المُؤَنَّثِ وَالوَاحِدِ**) أي: وفي الواحد (**المُخَاطَبِ المُذَكَّرِ، وَ**) ثالثها (**أَضرِبُ**) بفتح الهمزة حال كونه (**في المُتَكَلِّمِ الوَاحِدِ، وَ**) رابعها (**تَضرِبُ**) حال كونه (**في المُتَكَلِّمِ مَعَ الغَيرِ**) «بالضمة» خبر المبتدأ يعني: أن إعراب الصحيح الذي يكون مجردًا عن الضمائر المذكورة بالضمة (**في حَالِ الرَّفعِ**) «والفتحة» (**في حَالِ النَّصبِ**) «لفظًا» وقوله: (**أي: حَالَ كَونِ الضَّمَّةِ وَالفَتحَةِ لَفظِيَّتَينِ**) إشارة إلى أن قوله: لفظًا حال من كل منهما وقوله: لفظًا موجود في النسخ التي وجدها الشارح، وليس بموجود فيما وجده صاحب «الوافية» وزيني زاده، «والسكون» أي: بالسكون (**في حَالِ الجَزمِ**) ثم قال العصام: لم يقيده بقوله: لفظًا كما قيد أخويه؛ لأن السكون لا يكون إلا لفظًا بخلاف الحركة وهناك نظرٌ؛ لأن الرفع قد

(مِثْلُ: «يَضْرِبُ»)، و«لَنْ يَضْرِبَ»، و«لَمْ يَضْرِبْ». (وَ) المضارع (الْمُتَّصِلُ بِهَ ذَلِكَ) أي: الضمير البارز المرفوع، وذلك في خمسة مواضع:

(بِالنُّونِ) حالة الرفع (وَحَذْفِهَا) أي: بحذف النون ....

يكون بالضمة تقديرًا وكذلك النصب إذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرًا إذا حرك المجزوم للساكنين نحو: لم يضرب القوم انتهى، واعترض بعضهم على هذا التوجيه: بأن هذا ناشئٌ عن عدم الفرق بين اللفظي والتقديري فالباء في قوله: لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرًا بل في الأصل ثم حرك العارض ولم يعتبر القوم التقديري في السكون كما اعتبر في الحركات الثلاث تأمل.

ومثال كونه معربًا بالضمة «مثل: يضرب» (وَ) مثال كونه معربًا بالفتحة (لَن يَضرِبَ، وَ) مثال كونه معربًا بالسكون (لَم يَضرِب) فإن يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل، وقال العصام: إن المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فأتمهما الشارح، ولعل وجهه أنه أرد أن يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع؛ لأنه أراد أن يمثل لإعرابه حتى يكون التمثيل قاصرًا، والمتبادر من كلام الشارح أنه صرف كلامه إلى تمثيل الإعراب فأتمه بما الحق به انتهى ملخصًا.

«و» (المُضَارِعُ) «المتصل به» فقوله: المتصل مرفوع على أنه مبتدأ وخبره ما سيأتي من قوله: بالنون، وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدر الشارح والألف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله: به متعلق والضمير المجرور راجع إلى الألف واللام وقوله: «ذلك» فاعله، وقوله: (أي: الضَّمِيرُ البَارِزُ المَرفُوعُ) تفسير له، وقوله: (وَذَلِكَ في خَمسَةِ مَوَاضِعَ) جملة معترضة أوردها الشارح في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل، يعني: المضارع الذي يتصل به ذلك الضمير المبارز المرفوع يكون إعرابه «بالنون» وقوله: (حَالَةَ الرَّفعِ) ظرف للنسبة أي: كونه بالنون في حالة كونه مرفوعًا «وحذفها» وقوله: (أي: بِحَذفِ النُّونِ) للإشارة إلى أن قوله: وحذفها بالجر معطوف على قوله:

حالتي الجزم والنصب، فإن النصب فيه تابع للجزم، كما أن النصب في الأسماء تابع للجر. (مِثْلُ: «يَضْرِبَانِ)، وتَضْرِبَانِ (وَيَضْرِبُونَ)، وتَضْرِبُونُ، (وَتَضْرِبِينَ») و«لَمْ يَضْرِبَا، وَلَنْ يَضْرِبَا» إلخ.

(وَ) المضارع (الْمُعْتَلُّ) الآخر (بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا) في ....

بالنون، وإلى أن الضمير المجرور راجع إلى كلمة النون، وقوله: (**حَالَتَي الجَزمِ وَالنَّصبِ**) ظرف له أيضًا يعني: أن إعراب هذا القسم ناقص حيث أعطي حذف النون إلى حالتيه، وقوله: (**فإنَّ النَّصبَ فِيهِ**) إشارة إلى التنبيه على أن حذف النون إعراب في حالتيه وإلى تعيين التابع والمتبوع الأصل منهما يعني: أن الجزم أصل فيه والنصب (**تَابِعٌ للجَزمِ كَمَا أَنَّ**) أي: كما ثبت أن (**النَّصبَ في الأَسمَاءِ تَابِعٌ للجَرِّ**) يعني: إنما أعرب بحذف النون حال الجزم؛ لأنه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة في المفرد حال الجزم فكذلك النون، وإنما تسقط النون حال النصب فيه؛ لأن الجزم بمنزلة الجر في الأسماء فكما أن النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم، وأما وجه الإعراب المذكورات بالحروف فلمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الأسماء، كذلك في بعض الحواشي.

ثم شرع في بيان أمثلة فقال: «مثل: يضربان» وهو تثنية الغائب حيث رفع بالنون، وأتم الشارح بقوله: (**وَتَضرِبَانِ**) يعني: وكذلك تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة «ويضربون» مثال الجمع الغائب (و) كذلك (**تَضرِبُونَ**) «وتضربين» مثال المفرد المخاطبة، وهذا كله في حالة الرفع، وأما حالة الجزم فهو قوله: (**وَلَم يَضرِبا، وَ**) حالة النصب فهو قوله: (**لَن يَضرِبَا الخ**) يعني: لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي، وكذلك النصب.

ولما فرغ من بيان إعراب المضارع الصحيح شرع في بيان إعراب المعتل منه فقال: «و» (**المُضَارِعُ**) «المعتل» (**الآخِرُ**) أي: إعراب المضارع الذي يكون آخر حروفه حرفًا من حروف العلة، ولما كان بين كونه معتلًا بالألف وبين كونه معتلًا بأخويه فرق أشار أن هذا الحكم مختص بما يعتل آخره «بالواو والياء» لا بالألف كما سيجيء حكمه يعني: أنه إذا كان كذلك يكون إعرابه «بالضمة تقديرًا» (في

حال الرفع؛ لأن الضمة على الواو والياء ثقيلة، تقول: «يَدْعُو وَيَرْمِي» (وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا) في حال النصب لخفة الفتحة عليهما نحو: «لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ» (وَالْحَذْفِ) أي: بحذف الواو والياء في حال الجزم؛ لأن الجزم لما لم يجد حركة، أسقط الحرف المناسب لها، نحو: «لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ».

(وَ) المضارع (الْمُعْتَلّ) الآخر(بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا)؛ لأن الألف لا يقبل الحركة، تقول: «يَرْضَى وَلَنْ يَرْضَى» ....

حَالِ الرَّفعِ) وإنما كان تقديرًا لا لفظًا؛ (لأنَّ الضّمَّةَ) يعني: لما كان آخره واوًا أو ياء وكانت الضمة (عَلَى الوَاوِ وَاليَاءِ ثَقِيلَةً) عند أهل الصرف أتت الضمة المذكورة (تَقُولُ) فيما وقع فيه الواو (يَدعُو، وَ) فيما وقع فيه الياء (يَرمِي) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديرية «والفتحة» يعني: أن إعراب ذلك المعتل بالفتحة «لفظًا» (في حَالِ النَّصبِ) وإنما كان لفظًا (لِخِفَّةِ الفَتحَةِ) أي: لعدم كون الفتحة ثقيلة (عَلَيهِمَا نَحوُ) أي: مثاله من الواوي نحو: (لَن يَدعُوَ، وَ) من اليائي نحو: (لَن يَرمِيَ) «والحذف» تفسيره بقوله: (أي: بِحَذفِ الوَاوِ وَاليَاءِ) للإشارة إلى أنه بالجر عطف على قوله: بالضمة وإلى أن الألف واللام في أوله عوض عن المضاف إليه، وقوله: (في حَالِ الجَزمِ) تعيين للحالة التي يكون إعرابه بحذف الآخر فيها، وإنما كان إعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم (لأنَّ الجَزمَ لَمَّا لَم يَجِد حَرَكَةً) في آخره (أُسقِطَ الحَرفُ المُنَاسِبُ لَهَا) أي: للحركة؛ لأن حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط، كذا في العصام نقلًا عن الرضي، وفي بعض الحواشي: أنه لعل وجه المناسبة كون حروف العلة بمنزلة الحركتين يعني: فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والألف بمنزلة الفتحتين، فتأمل، (نَحوُ) أي: مثال المجزوم من الواوي (لَم يَغزُ، وَ) من اليائي (لَم يَرمِ).

وقوله: «و» (المُضَارِعُ) «المعتل» (الآخِرُ) شروع في حكم المعتل بغيرهما يعني: أن المضارع الذي يعتل في آخره «بالألف» يكون إعرابه «بالضمة والفتحة تقديرًا» وإنما لم يكن لفظًا بالفتحة كما كان أخواه (لأَنَّ الأَلِفَ لا يَقبَلُ الحَرَكَةَ) بخلاف الواو والياء (تَقُولُ) في حالة رفعه (يَرضَى، وَ) في حالة نصبه (لَن يَرضَى)

(وَالْحَذْفِ) أي: بحذف الألف في حال الجزم تقول: «لَمْ يَرْضَ».

(وَيَرْتَفِعُ) المضارع (إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ») سواء كان العامل فيه هذا التجرد، كما هو المتبادر من عبارته، وذلك مذهب الكوفيين، وسواء كان العامل ....

«والحذف» (أي: بِحَذفِ الأَلِفِ في حَالِ الجَزمِ) كما كان في الأولين (تَقُولُ: لَم يَرضَ).

ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الإعراب شرع في بيان المواضع التي حمله فيه نوعًا من أنواعه فقال: «ويرتفع» وقوله: (المُضَارِعُ) تفسير للضمير في: يرتفع وهو فاعله، وقوله: «إذا تجرد عن الناصب والجازم» ظرف مكان أو زمان لقوله: يرتفع، يعني: أنه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردًا عن الناصب والجازم يعني: جنسهما «نحو» أي: مثال المجرد المرتفع «يقوم زيدٌ» ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم: هو التجرد وقال الآخر: هو وقوعه موقع الاسم، حمل الشارح كلام المصنف على الأول بقرينة ما يتبادر من كلامه فقال: (سَواءً كَانَ العَامِلُ) يعني: أنه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذي يعمل (فِيهِ هَذَا التَّجَرُّدُ كما هو المتبادر مِن عِبَارَتِهِ) أي: من عبارة المصنف (وَذَلِكَ) أي: كون عامله معنى التجرد (مَذهَبُ الكُوفِيينَ) أي: أكثرهم؛ إذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف أتين، وأن الشارح تبع في ذلك الرضي حيث قال: هو المتبادر إلا أنه أورد التبادر مكان لفظ الإيماء وعبارة الرضي هكذا: هذا ولم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو مذهب الفراء للإيماء إلى ذلك المذهب انتهى، ووجه التبادر والإيماء أن المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ: التجرد الذي هو العامل عند بعض النحاة، وقال: ويرفع حين التجرد، ولم يقل: إذا لم يدخله الناصب والجازم؛ فيتبادر منه أن العامل هو التجرد، كما هو مذهب البعض، وأنه اختار مذهب البعض، كذا في بعض الحواشي، ثم ذكر مذهبه بقوله: (وَسَوَاءٌ كَانَ العَامِلُ) يعني: أن عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره أحد

فيه وقوعه موقع الاسم، كما في «زَيْدٌ يَضْرِبُ» أي: ضَارِبٌ، أو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ»، أو «رَأَيْتُ رَجُلًا يَضْرِبُ». وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم؛ لأنه إذن

المذهبين، بل محتملة لاختيار واحد منهما، لكن المتبادر هو الأول، والحاصل: أن يقوم في يقوم زيد مرفوع؛ لكونه مجردًا عن النواصب والجوازم، لكن ذكر التجرد لا يعين اختيار المذهب الأول، بل يومئ إليه ويتبادر منه؛ لأنه لم يجعل الرافع له التجرد، كيف وقد قال في بيان المنصوب منه: وينتصب بـ: أن الخ، وفي بيان المجزوم: وينجزم بـ: لم الخ، ولو كان مراده أن يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال: ويرتفع بالتجرد، ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال: ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه أنه لم يجعل العامل التجرد، فيحتمل أن يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل **(فِيهِ وُقُوعُهُ)** أي: وقوع المضارع **(مَوقِعَ الاسمِ، كَمَا فِي: زَيْدٌ يَضرِبُ)** حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم **(أي: ضَارِبٌ، أوَ مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَضرِبُ)** حيث وقع حالًا من زيد وهو موقع ضارب أيضًا **(أو رَأَيتُ رَجُلًا يَضرِبُ)** حيث وقع صفة وهو موقع ضارب أيضًا، فإن قيل: وإذا كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فما وجه دلالة عبارته، أعني قوله: ويرتفع إذا تجرد على هذا المعنى، قيل في وجه: دلالتها أنه وإن لم يدل قوله: ويرتفع إذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزامًا؛ لأن تحقق العامل إنما يكون وقت التجرد؛ لأنه إذا تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه؛ لأن الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففي: لم يضرب لا يصح أن يقال: لم ضارب، وكذلك النواصب فحينئذٍ يلزم وقوعه موقع الاسم بقوله: وترتفع إذا تجرد، وإنما لم يقل المصنف: ويرتفع بوقوعه موقع الاسم؛ لأن وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع، فلا يتميز به المرفوع عند المبتدئ بسهولة، والمقصود الأصلي في هذا المقام تميز الأقسام الثلاثة بعضها من ببعض لا بيان العامل انتهى ملخصًا من حاشية الفاضل العصام.

ثم التزم الشارح هذا المذهب حيث تعرض إلى تفصيله وتحقيقه فقال: **(وإِنَّمَا ارتَفَعَ بِوُقُوعِهِ)** أي: المضارع **(مَوقِعَ الاسمِ؛ لأنَّهُ)** أي: المضارع **(إِذَن)**

يكون كالاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع، وذلك مذهب البصريين.

وأورد عليه: أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم، كما في الصلة، نحو: «الَّذِي يَضْرِبُ» وفي نحو: «سَيَقُومُ، وَسَوْفَ يَقُومُ»، وفي خبر كاد نحو: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ»، وفي نحو: «يَقُومُ الزَّيْدَانِ».

على تقدير وقوعه كذلك **(يَكُونُ كالاسمِ)** لاشتراكه معه في هذا الوقوع، وإذا كان كالاسم **(فأُعطِيَ)** أي: أعطي حينئذ للمضارع **(أَسبَقَ إعرَابِ الاسمِ)** أي: إعرابه الذي هو أسبق من النصب والجر؛ لأنهما بواسطة العوامل اللفظية **(وَأَقوَاهُ)** أي: لكون ذلك الإعراب أقوى من النصب لكونه علامة المسند إليه من الفاعل والمبتدأ إذ هما العمدتان في الكلام، **(وَهُوَ)** أي: وذلك الإعراب الذي هو أسبق وأقوى **(الرَّفعُ وَذَلِكَ)** أي: وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم **(مَذهَبُ البَصريِّينَ)** وهو المذهب الذي اختاره المصنف في كثير من الأحكام.

(وَأُورِدَ عَلَيهِ) أي: أورد بعضهم على مذهب البصريين بأن كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعًا في موقع الاسم باطل بدليل **(أَنَّهُ)** أي: المضارع **(يرتَفِعُ في مَوَاضِعَ)** يعني: أنه كما يقع مرفوعًا في المواضع التي يقع فيها موضع الاسم كذلك يقع مرفوعًا في المواضع التي **(لا يَقَعُ فيهَا مَوقِعَ الاسمِ كَمَا في الصِّلَةِ)** أي: ومنها وقوعه مرفوعًا في الصلة **(نَحوُ: الَّذِي يَضرِبُ، وفي نَحوِ: سَيَقُومُ)** أي: ومنها وقوعه مرفوعًا بعد دخول حروف التنفيس التي هي من خواصه في نحو: سيقوم **(وَسَوفَ يَقُومُ، وفي خَبَرِ كَادَ)** يعني: ومنها وقوعه مرفوعًا في خبر كاد وهو أيضًا من خواصه **(نَحوُ: كَادَ زَيدٌ يَقُومُ)** وإنما خص خبر كاد مع أن خبر عسى كذلك لكون الأصل في كاد أن يكون مجردًا عن أن وإن استعمل مع أن أيضًا، بخلاف عسى فإن الأصل فيه عكسه والإيراد المذكور مبني على تقدير تجرده **(وَفي نَحوِ: يَقُومُ)** أي: ومنها وقوعه في موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز في موضع يقوم **(الزَّيدَانِ)** أن يعبر عنه باسم مفرد بأن يقال: الزيدان قائم

وأجيب عن: نحو: «الَّذِي يَضْرِبُ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ»: بأنه واقع موقعه؛ لأنك تقول: «الَّذِي ضَارِبٌ هُوَ» على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا «قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسمًا غير الإعراب مع تقديره فعلًا، وعن نحو: «سَيَقُومُ»: أن «سيقوم» مع «السين» واقع موقع الاسم لا يقوم وحده، و«السين» صار كأحد أجزاء الكلمة، ....

فإن المفرد لا يصح أن يكون خبرًا عن المثنى، (**وَأُجِيبَ**) عن هذا الإيراد من جانب البصريين (**عَن نَحوِ: الَّذِي يَضرِبُ**) أي: عن الواقع في الصلة (**وَيَقُومُ الزَّيدَانِ**) أي: وعن المفرد المسند إلى التثنية (**بأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوقِعَهُ**) وهذا إشارة إلى منع قوله: لا يقع فيها بأنا لا نسلم عدم وقوعه موقع الاسم، وقوله: (**لأَنَّكَ تَقُولُ**) إشارة إلى سند المنع بصورة الدليل يعني: أنه إنما لم يقع إذا لم يجز قولك (**الَّذِي ضَارِبٌ هُوَ**) بأن يكون جوازه بناء (**عَلَى أَنَّ ضَارِب خَبَرُ مُبتَدَأ**) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (**مُقَدَّم**) بالجر صفة مبتدأ أي: أن ضارب خبر للمبتدأ الذي قدم ذلك الضارب (**عَلَيهِ**) أي: على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة وإذا جاز تقول كذلك يحكم أنه وقع موقع ضارب (**وَكَذَا**) أي: يجوز أيضًا أن تقول: (**قَائِمَانِ الزَّيدَانِ**) بأن يكون قائمان مسندًا إلى المستتر تحته، ويكون خبرًا مقدمًا والزيدان مبتدأ مؤخرًا (**وَيَكفِينا وُقُوعُهُ**) أي: وقوع المضارع (**مَوقِعَ الاسمِ**) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكفي في وظيفة المانع (**وَإِن كَانَ**) أي: ولو كان (**الإعرَابُ**) أي: الإعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (**مَعَ تَقدِيرِهِ إِسمًا**) يعني: مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (**غَيرَ الإعرَابِ مَعَ تَقدِيرِهِ**) أي: مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (**فِعلًا**) فإنهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسمًا يكون مرفوعًا بالخبرية ولا يضرنا تلك المغايرة، (**وَعَن نَحوِ: سَيَقُومُ**) أي: وأجيب عن سيقوم (**أَنَّ سَيَقُومُ مَعَ السِّينِ وَاقِعٌ مَوقِعَ الاسمِ لا يَقُومُ وَحدَهُ**) يعني: أنه لم يجز أنه يقوم منفردًا عن الفعل قوله: (**وَالسِّينُ**) بالرفع مبتدأ أي: والحال أن السين (**صَارَ كَأَحَدِ أَجزَاءِ الكَلِمَةِ**) وقوله:

و«سوف» في حكم السين.

وعن نحو: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ»: أن الأصل فيه الاسم، وإنما عدل عن الأصل لما يجيء في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى.

(**وَسَوفَ**) جواب لسؤال مقدر يعني: إن قيل: إن عدم قياس السين منفردًا مسلم لكن سوف بخلافه فإنه يقوم وحده فأجاب عنه بأن سوف وإن جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (**في حُكمِ السِّينِ**) الذي هو بمعناه في الحكم بأنه لا يقوم وحده يعني: أنه لا يقوم حكمًا كما أن السين لا يقوم حقيقة (**وَعَن نَحوِ: كَادَ زَيدٌ يَقُومُ أَنَّ الأَصلَ فيهِ**) أي: في خبر كاد (**الاسمُ، وَإِنَّما عُدِلَ عَن الأَصلِ**) إلى الفاعل هو غير الأصل (**لِمَا**) أي: للوجوه الذي (**يَجِيءُ**) أي: ذكره (**في بَابِ أَفعَالِ المُقَارَبَةِ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى**).

* * *

[نواصب الفعل المضارع]

(وَيَنْتَصِبُ) أي: المضارع: (بِـ«أَنْ») ملفوظة.

(وَ«لَنْ») قال الفراء: أصله «لا» أبدل الألف نونًا.

وقال الخليل: أصله «لا أن»، فقصر كـ«أَيْشٍ» في «أَيِّ شَيْءٍ».

[نواصب الفعل المضارع]

«وينتصب» (أي: **المُضَارِعُ**) يعني: يقبل المضارع النصب «بأن» وقوله: (**مَلفُوظَةً**) بالنصب حال من كلمة أن، وإنما قيد به؛ لأن المضارع إذا لم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها تقدير أن كما سيجيء لا تكون مقدرة، فكأنه قسمها إلى قسمين أحدهما ملفوظة والثاني مقدرة، وأشار الشارح بالقيد إلى أن المراد ههنا هو القسم الأول، «ولن» أي: وينتصب أيضًا بكلمة لن واختلفوا في أصلها (**قَالَ الفَرَّاءُ: أَصلُهُ: لا**) أي: التام فيه بقرينة كونها لنفي الاستقبال (**أبدِل الألِفُ نُونًا**) ورد بأنه لا مناسبة بين الألف والنون إلا أن يقال: النون الخفيفة تقلب في الوقف ألفًا، وكذا التنوين، كذا في حاشية العصام، (**وَقَالَ الخَلِيلُ: أَصلُهُ: لا أَن**) أي: إنها مركبة من النافية والمصدرية (**فَقُصِرَ كأَيشٍ**) يعني: أنه حذف ألف من لا والهمزة من أن وأوصلت اللام المفتوحة بالنون، يعني: أبقى حرف من أوله وحرف من آخره كما قصر (**في: أَيِّ شَيءٍ**) يعني: في استفهام ماهية الشيء فأبقى من الكلمة الأولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار: أيشٍ، وقيل فيه: إنه ضعيف بأنه لو كان كذلك لزم أن يمتنع تقديم معمول الفعل الذي دخلت فيه عليه؛ لأن ما في حيز أن لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولًا حرفيًا، وقد حكى سيبويه تقديم المعمول عليه عن بعض العرب في قولهم: عمرًا لن أضرب، ويمكن أن يقوى مذهب الخليل وأجيب عن هذا الرد: بأنه لا يلزم من أن يكون الشيء مركبًا من شيء وغيره كون حكمه كحكم جزئه؛ لأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها عند التركيب؛ إذ هو وضع مستأنفٍ، ألا يرى أن لفظه لو إذا

وقال سيبويه: إنه حرف برأسه. (وَ«إِذَنْ») قيل: أصله «إذا أَنْ» فخفف.
وقيل: أصله «إِذْ» الظرفية، فنون عوضًا عن المضاف إليه.
(وَ«كَيْ»، وَبِـ«أَنْ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ «حَتَّى») نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا».
(وَ) بعد («لَامِ» كَيْ) نحو: «سِرْتُ لِأَدْخُلَهَا».

ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التحضيض نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ [المنافقون: 10]، كذا في بعض الحواشي.

(وَقَالَ سِيبَويهِ: إِنَّهُ) أي: لفظ لن (حَرفٌ بِرَأسِهِ) يعني: ليس مركبًا من الحرفين ولا مأخوذًا من لا، وأحدث العصام مذهبًا آخر بقوله: أقول: لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها أن تلحق الفعل إلا أنه ألحق به لا للتصريح بأنه لتأكيد النفي بل التأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون، ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي، انتهى والله أعلم.

«وإذن» وهو ثالث النواصب (قِيلَ: أَصلُهُ إِذَا أَن فَخُفِّفَ) يعني: أنه مركب من إذا الظرفية التي للماضي ومن أن المصدرية هذا عند الجمهور (وَقِيلَ: أَصلُه: إِذ) يعني: بكسر الهمزة وبالألف وبعد الذال وهي (الظَّرفيةُ فَنُوِّنَ عِوَضًا عَن المُضَافِ إِلَيهِ) كما نون إذ حين حذف المضاف إليه في مثل: يومئذٍ وحينئذٍ، والمعنى في نحو: إذن أكرمك لمن قال: أنا آتيك أكرمك وقت إتيانك، «وكي» وهي رابعها أي: ينصب بكي.

ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرع في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع مخصوصة فقال: «وبـ: أن» وأعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيده بقوله: «مقدرةً» لدفع توهم العينية لأنه لما قيده بالمقدرة بقي المعطوف عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة، يعني: أنه كما ينتصب بأن حال كونها ملفوظة ينتصب بها أيضًا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقًا بل إذا وقع المضارع «بعد حتى» (نَحوُ: سِرتُ حَتَّى أَدخُلَهَا) يعني: سرت إلى أن أدخل البلدة «و» (بَعدَ) أي: وكذا إذا وقع بعد «لام كي» يعني: بعد اللام التي بمعنى كي (نَحوُ: سِرتُ لأَدخُلَهَا) أي:

(وَ) بعد («لَامِ» الْجُحُودِ) وهي اللام الجارة الزائدة في خبر «كان» المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾؛ لأن هذه الثلاثة جوار، فيمتنع دخولها على الفعل، إلا بجعله مصدرًا بتقدير «أَنْ» المصدرية.

(وَ) بعد (الْفَاءِ) نحو: «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ». (وَ) بعد (الْوَاوِ) «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» (و) بَعدَ (أو) نَحوُ: لَأَلزَمَنَّكَ أَو تُعطِيَنِي حَقِّي؛ فإن الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء، فجعل مفردًا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء، فيكون المعنى في «زُرْنِي

سرت كي أدخل البلدة «و» (بَعدَ) «لام الجحود» أي: بعد اللام التي أكد بها النفي السابق (وَهِيَ اللَّامُ الجَارَّةُ الزَّائِدَةُ في خَبَرِ كَانَ المَنفِي) أي: بحرف من الحروف النافية (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: 33]) وإنما قدر أن بعد المذكور (لأنَّ هَذِهِ الثَّلاثَةَ جَوَارٌّ) أي: حروف جارة والجر من خواص الاسم (فَيَمتَنِعُ دُخُولُهَا) أي: الحروف الثلاثة (عَلَى الفِعلِ) بحال (إِلَّا بِجَعلِهِ) أي: بتصرف في ذلك الفعل بأن يجعله (مصدرًا بِتَقدِيرِ: أَن) أي: بسبب تقدير أن (المَصدَرِيَّةِ) حتى بكون الجار داخلا في الاسم «و» (بَعدَ) «الفاء» أي: وكذلك ينتصب المضارع إذا وقع بعد الفاء العاطفة (نَحوُ: زُرنِي فَأُكرِمَكَ) «و» (بَعدَ) «الواو» أي: الواو العاطفة (لا تَأكُلِ السَّمَكَ وَتَشرَبَ اللَّبَنَ) «و» (بَعدَ) «أو» (نَحوُ: لَأَلزَمَنَّكَ أَو تُعطِيَنِي حَقِّي) وإنما كان منصوبًا بعد الفاء والواو (فَإِنَّ الفَاءَ وَالوَاوُ) ههنا (عَاطِفَتَانِ وَاقِعَتَانِ بَعدَ الإِنشَاءِ) يعني: أن الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذي هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الإنشاء كانتا العطف الخبر على الإنشاء (وَقَد إِمتَنَعَ) أي: والحال أنه قد امتنع (عَطفُ الخَبَرِ عَلَى الإِنشَاءِ) أي: بغير تأويل أحدهما بما يوافق الآخر (فَجُعِلَ) أي: ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه إلى الإمكان والجواز قصد أن يجعل المضارع (مُفرَدًا؛ لِيَكُونَ مِن عَطفِ المُفرَدِ) أي: الذي فهم من المضارع (عَلَى المُفرَدِ المَفهُومِ) أي: على المفرد الذي فهم (مِن ذَلِكَ الإِنشَاءِ) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز (فَيَكُونُ المَعنَى في زُرنِي

فَأُكْرِمَكَ»؛ ليكون زيارة منك لي فإكرام مني إياك، وفي «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ»؛ لا يكن منك أكلُ السمكِ وشربِ اللبن معه.

(وَ) بعد (أَوْ) نحو: «لأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي». (فَـ«أَنْ») التي ينتصب بها المضارع (مِثْلُ: «أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ») مثال النصب بالفتحة.

(وَ) مثل: (﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) مثال النصب بحذف النون.

(وَ) كلمة «أن» (الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ) إذا لم يكن بمعنى الظن ....

فَأُكرِمَكَ) أنه (لِيَكُونَ زِيَارَةٌ مِنكَ لِي فَإِكرَامٌ مِنِّي إِيَّاكَ) يعني: طلب المتكلم أن توجد الزيادة من المخاطب وأن يوجد عقيبها إكرام منه للمخاطب (وَفي: لا تَأكُلِ) أي: فيكون المعنى في لا تأكل (السَّمَكَ وَتَشرَبَ اللَّبَنَ) أنه (لا يَكُن مِنكَ أَكلُ السَّمَكِ وَشُربُ اللَّبَنِ مَعَهُ) يعني: أن المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، «وَ» (بعد) «أَوْ» (نحو: لأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي) وأما أو فهي ههنا إما بمعنى الجار إذا كانت بمعنى إلى أن فيكون المعنى لألزمنك إلى أن تعطيني حقي أو بمعنى إلا أن فيكون المضارع مستثنى بمعنى لألزمنك في جميع الأوقات إلا وقت أن تعطيني فعلى التقديرين يكون حكمه المفرد.

ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب إجمالًا شرع في تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال: «فـ: أن» بفتح الهمزة وسكون النون يعني: (الَّتِي يَنتَصِبُ بِهَا المُضَارِعُ) «مثل: أريد أن تحسن إلي» (مِثَالُ النَّصبِ) أي: هذا مثال لكون المضارع منصوبًا بها (بالفَتحَةِ) «و» (مِثلُ) «﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾» [البقرة: 184] (مِثَالُ النَّصبِ) أي: هذا مثال لكون المضارع منصوبًا (بِحَذفِ النُّونِ) أي: نون الجمع اعلم أن قوله: وأن تصوموا، من القرآن، وكان اللازم عليه أن يقول: قوله تعالى، ولعله تركه ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالبين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة، أو بالتأويل بالرأي لما فيها من الخطر والله أعلم، ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: 128]، وتركه المصنف وأهمله الشارح لظهوره.

ثم أراد أن يبين أمارة الفرق بين المصدرية وبين المخففة من المشددة بقوله: «و» (كَلِمَةُ أَن) «التي تقع بعد العلم» وقوله: (إِذَا لَم يَكُن بِمَعنَى الظَّنِّ) قيد للعلم

(هِيَ) «أن» (الْمُخَفَّفَةُ مِنْ) أن (الْمُثَقَّلَةِ)؛ لأن المخففة للتحقيق، فتناسب العلم، بخلاف الناصبة، فإنها للرجاء ....

يعني: أن المراد بالعلم ههنا هو العلم الذي لا يكون الظن أي: إذا كان العلم مستعملًا في معناه الأصلي وهو الاعتقاد الجازم الذي يكون بمعنى التحقق واليقين، لا إذا كان مستعملًا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيجيء حكمه، وقال العصام: وهذا يشعر بأن العلم جاء بمعنى الظن، والمشهور أنه لا يستعمل إلا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا، بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم أو الرؤية أو الوجدان أو الظن أو غير ذلك انتهى، وأجاب عنه بعض الأساتيذ بفهم مجيئه بمعنى الظن من الرضي وسائر الشروح، وصرح به الفاضل الهندي فقال: وأن التي بعد العلم الغير المؤول بالظن وإن أول به يصح وقوع المصدرية فيجوز: علمت أن يخرج زيد بالنصب بمعنى: ظننت الخ، ثم قوله: ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ، ليس بشيء إذ كون المراد منه العلم وما في معناه كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا ينافي صحة التقييد؛ إذ يكفي في صحته مجيء بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى، على أن المراد لا نسلم أن المراد منه العلم وما في معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما في معناه منه، انتهى قوله.

وقوله: والتي مبتدأ، وقوله: «هي» مبتدأ ثانٍ وزاد الشارح لفظ (أَن) للإشارة إلى أنها موصوف لقوله: «المخففة» وهو خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبر الأول، يعني: أن كلمة أن التي وقعت بعد لفظ مشتق من العلم هي المخففة «من» (أَن) «المثقلة» وهي التي من الحروف المشبهة بالفعل لا أنها المصدرية، وإنما كان كذلك (**لأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ**) موضوعة (**لِلتَّحقِيقِ**) أي: لتحقيق نسبة خبرها إلى اسمها وإذا كانت للتحقيق (**فَتُنَاسِبُ العِلمَ**) لأنه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرًا عن التحقيق (**بِخِلافِ النَّاصِبَةِ**) أي: هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (**فإِنَّهَا**) أي: لأن أن المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هي موضوعة (**لِلرَّجَاءِ**

والطمع، فلا تناسبه.

(وَلَيْسَتْ) أي: «أَنْ» الواقعة بعد العلم (هَذِهِ) أي: «أَنْ» الناصبة (نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ، وَأَنْ لَا يَقُومُ» وَ) «أَنْ» (الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ، فَفِيهَا الْوَجْهَانِ)؛ لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم «أَنْ» المخففة الدالة على التحقيق، ....

وَالطَّمَعِ) وهما دالان على أن ما بعدهما غير معلوم التحقق والعلم يدل على أن ما بعدها معلوم التحقق وإذا كان كذلك **(فَلا تُنَاسِبُهُ)** أي: لا تناسب المصدرية معنى العلم.

ثم إنه لما أفاد المصنف أن ما وقعت بعد العلم هي المخففة أراد أن يثبت هذا الكلام بإبطال نقيضه بالاستشهاد فقال: «وليست» وقوله: **(أي: أن الواقعة بعد العلم)** تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله: «هذه» منصوب المحل خبره وقوله: **(أي: أَن النَّاصِبَةَ)** تفسير للمشار إليه أي: أنها مخففة؛ لأنها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية؛ إذ لا احتمال إلى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما يلائم دخول السين أو سوف أو قد أو حرف النفي عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية وإذا لم يناسب كونها مصدرية وإذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة وإليه أشار بالتمثيل بقوله: «نحو: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم».

ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال: «و» **(أَن)** «التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان» يعني: كونها مصدرية ومخففة وإنما يصح فيها الوجهان **(لأَنَّ الظَّنَّ باعتِبَارِ دَلالَتِهِ)** يعني: أن الظن يلائم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر؛ لأنه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالته **(عَلَى غَلَبَةِ الوُقُوعِ)** أي: كون جانب الوقوع غالبًا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر، كذا صححه العصام **(يُلائِمُ أَن المُخَفَّفَةَ الدَّالَّةَ عَلَى التَّحقِيقِ)** وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حينئذٍ في ضمير الشأن وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها، فالباء في قوله: باعتبار دلالته متعلق بقوله يلائم ههنا، وكذا في قوله:

وباعتبار عدم التيقن يلائم «أنْ» المصدرية، فيصح وقوع كليهما، فيجري في «أنْ» التي بعده الوجهان.

(وَ«لَنْ» مِثْلُ: «لَنْ أَبْرَحَ»، وَمَعْنَاهَا) أي: معنى «لن» (نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ) نفيًا مؤكدًا لا مؤبدًا، وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى:

﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ ....

(**وَباعتِبَارِ عَدَمِ التَّيقُّنِ يُلائِمُ أَن المَصدَرِيَّةَ**) يعني: أن الظن لما لم يدل على الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذي يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلي دل على عدم التيقن فيلائم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو أن المصدرية، وإذا وجد في الظن استعداد الاعتبارين (**فَيَصِحُّ وُقُوعُ كِلَيهِمَا**) أي: من المخففة والمصدرية، وإذا صح وقوع كل منهما (**فَيَجرِي في أَن**) أي: في كلمة أن (**الَّتِي**) وقعت (**بَعدَهُ**) أي: بعد الظن (**الوَجهَانِ**) أي: كونها مخففة ومصدرية.

«ولن» وهي ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله: «مثل: لن أبرح» خبره والجملة معطوفة على جملة فإن مثل أريد أن تحسن يعني: أن كلمة أن مثل ما وقع في: لن أبرح «ومعناها» (**أي: مَعنَى**) كلمة (**لَن**) «نفي المستقبل» أي: نفي الفعل الذي وجد في الزمان المستقبل، وقوله: (**نَفيًا مُؤَكَّدًا لا مُؤَبَّدًا**) يحتمل أن يكون منصوبًا على المصدرية وأن يكون على الحالية يعني: أن معناها الذي وضعت تلك الكلمة له هو نفي الفعل نفيًا مؤكدًا لا نفيًا مجردًا عن التأكيد كما في لا يقوم ولا نفيًا مؤبدًا كما قال بعضهم ورده الشارح بقوله: (**وَإِلَّا**) أي: وإن كان المراد بالنفي نفيا مؤبدًا (**يَلزَمُ**) التناقض المنافي لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لأنه إن كان مؤبدًا يلزم (**أَن يَكُونَ**) أي: أن يوجد (**في قَولِهِ تَعَالَى**) حكاية عن بعض إخوة يوسف ـ عليه السلام ـ: (﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾) أي: لن أزال في الأرض أي: أرض مصر (﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ﴾) أي: إلى أن يأذن لي (﴿أَبِيٓ﴾) وهو يعقوب ـ عليه السلام ـ يعني: فإذا أذن أبي في البراح عنها أبرح، ولو كان مراد هذا القائل من قوله: لن أبرح نفي البراح في المستقبل مؤبدًا بأن يكون مراده لن أبرح أبدًا لكان

تناقض؛ لأن «لن» تقتضي التأبيد، و«حتى» يقتضي الانتهاء.

(وَ«إِذَنْ») التي ينتصب بها المضارع (إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا) أي: لم يكن ما بعدها معمولًا لما قبلها، فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، ....

المستقبل شاملًا لوقت إذن أبيه وعدم إذنه فيلزم حينئذٍ أن يوجد (**تَنَاقُضٌ**) في كلامه وهو التأبيد وعدمه؛ (**لأَنَّ لَن**) على ما زعمه (**تَقتَضِي التَّأبِيدَ**) لأنه فرض عليه وقدر به على صحة قول من قال به، وهذا يدل على التأبيد، (**وَحَتَّى**) أي: وإتيان لفظ حتى يقتضي عدم التأبيد؛ لأن حتى (**يَقتَضِي الانتِهَاءَ**) والانتهاء مناقض للتأبيد، ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف في التمثيل هذه الكلمة القرآنية.

«وإذن» وهي ثالثة النواصب وهي مبتدأ وخبره قوله: مثل إذن تدخل الجنة كما سيأتي وقوله: (**الَّتي يَنتَصِبُ بِهَا المُضَارِعُ**) صفة احترازية يعني: أن لها حالين: إحداهما: كونها ناصبة للمضارع والأخرى: كونها غير ناصبة له والمذكورة هنا هي التي ينتصب بها المضارع، وإنما ترك الشارح هذا القيد في لن لأنها لم توجد إلا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التي ذكرت في الثلاثة الباقية، وقوله: «إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها» إما ظرف للانتصاب المفهوم يعني: انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد أو ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة، وقوله: (**أي: لَم يَكُن مَا بَعدَهَا**) تفسير للاعتماد يعني: أن المراد بالاعتماد المنفي هو أن لا يكون ما بعد كلمة أن من الفعل المضارع (**مَعمُولًا لِمَا**) أي: للعامل الذي وقع (**قَبلَهَا**) أي: قبل كلمة إذن بأن يسبق المبتدأ مثلًا ويكون ما بعدها خبرًا له كما ستعرف، وإنما اشترط في نصبها عدم ذلك الاعتماد (**فَإِنَّهُ**) أي: لأنه (**إِذَا اِعتَمَدَ مَا بَعدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا لا يَنتَصِبُ**) أي: لا يكون المضارع الواقع بعدها منصوبًا بها وإنما لا ينتصب (**لأَنَّهَا**) أي: لأن كلمة إذن (**لِضَعفِهَا**) أي: لكونها عاملة ضعيفة (**لا تَقدِرُ**) أي: كلمة إذن (**أَن تَعمَلُ**) أي: أن تكون مؤثرة (**فِيمَا**) أي: في المضارع الذي (**اِعتَمَدَ عَلَى مَا**) أي: على العامل الذي (**قَبلَهَا**) أي: قبل كلمة إذن فإنه إذا وجد عامل صالح لا يكون عاملًا له يلزم تنازع العاملين

فصار كأنه سبقها حكمًا (وَكَانَ) عطف على «لم يعتمد» أي: ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وإذا كان (الْفِعْلُ) المذكور بعدها(مُسْتَقْبَلًا) لكونها جوابًا وجزاءً، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال، فإن فقد أحد الشرطين، نحو: «أَنَا إِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ»، وكقولك لمن يحدثك: «إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا» أو كِلاهُمَا كَقَولِكَ لِمَن يُحَدِّثُكَ: أَنَا إِذَن أَظُنُّكَ كَاذِبًا ....

أحدهما إذن والآخر ما قبلها فرجح الأول للعمل لقوته ولضعف الثاني وإذا كان المضارع معمولًا للعامل الذي قبلها (فَصَارَ كَأَنَّهُ) أي: صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلمة إذن (سَبَقَهَا حُكمًا) أي: سبقًا حكميًّا بأن حكم عليه أنه سابق على إذن والمسبوق لا يكون عاملًا للسابق عليه؛ لكونه عاملًا ضعيفًا.

«وكان» (**عَطفٌ عَلَى: لَم يَعتَمِد**) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفًا على لم يعتمد أن يرجع اسمه إلى فاعل لم يعتمد والحال أنه ليس كذلك أراد أن يفسره على وجه يوافق المراد فقال: (**أي: يَنتَصِبُ بِهَا المُضَارِعُ إِذَا لَم يَعتَمِد مَا بَعدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا وَإِذَا كَانَ**) «الفعل» (**المَذكُورُ**) وهو الفعل المضارع الذي ذكر (**بَعدَهَا**) أي: بعد إذن (**مُستَقبَلًا**) وقوله: (**لِكَونِهَا جَوَابًا وَجَزَاءً**) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصًّا بالاستقبال يعني: إنما يشترط في النصب كونه مستقبلًا لكون كلمة إذن واقعة للجواب والجزاء (**وَهُمَا**) أي: والحال أن الجواب والجزاء (**لا يُمكِنَانِ**) أي: لا يمكن وقوعها في زمان من الأزمنة الثلاثة (**إِلَّا في الاستِقبَالِ**) فإن الجواب هو القول المقابل للقول، والجزاء هو الفعل المقابل للمقابل لا بد وأن يكون بعد المقابل له، فيكونان في الزمان الآتي الذي هو المستقبل.

(**فَإِن فُقِدَ**) أي: عدم (**أَحَدُ الشَّرطِينِ**) من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلًا بأن يكون معتمدًا على ما قبله (**نَحوُ: أَنَا إِذَن أُحسِنُ إِلَيكَ**) أو بأن لم يكن للمستقبل (**وَ**) هو (**كَقَولِكَ لِمَن يُحَدِّثُكَ: إِذَن أَظُنُّكَ كَاذِبًا، أَو كِلاهُمَا**) أي: أو عدم كلا الشرطين بأن اعتمد مع كونه غير مستقبل وهو (**كَقَولِكَ لِمَن يُحَدِّثُكَ: أَنَا إِذَن أَظُنُّكَ كَاذِبًا**) فإن المضارع في المثال الأول: كان خبرًا عن المبتدأ وهو: أنا فكان معمولًا لمعنى الابتداء أو المبتدأ فانعدم الشرط الأول وإن وجد الشرط

وجب الرفع (مِثْلُ) قولك لمن قال «أَسْلَمْتُ: (إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ) مَثَّلَ بمثال لا يحتمل إلا الاستقبال.

الثاني وهو كونه مستقبلًا.

وفي المثال الثاني: وإن لم يكن معمولًا لما قبله لكن كان بمعنى الحال فإن قوله: إذن أظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى إني أظنك في حال التحديث، ولا يدل على معنى إني لم أظنك في الحال بل أظنك فيما يأتي.

وفي المثال الثالث: وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال، وقوله: (وَجَبَ الرَّفْعُ) جواب إن فقد، يعني: إذا انعدم أحد الشرطين أو انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذي وقع بعدها، وفي العصام: أن في تعليل الشارح الشرط الثاني بقوله: لكونها جوابًا وجزاء وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال بحثًا؛ لأنا لا نسلم وجوب كونهما مستقبلين؛ لأن جواب كلام القائل لا يكون إلا بعد كلامه ولا يجب أن يكون مستقبلًا، وكذا الجزاء يجوز أن يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال: أسلمت، صار جزاؤك إذن عصم مالك ودمك، ثم قال: فالوجه أن يقال: إذن لضعفها لا تقدر أن تعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الأصل انتهى، وأجاب عنه بعضهم: أن مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال إذا كان مدخولها مضارعًا كما يفهم من كلام الرضي؛ فمحصل كلامه أن إذن التي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلًا لا حالًا، وإنما شرط كون المضارع مستقبلًا؛ لكون إذن التي ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابًا وجزاء أي: على الأغلب وهما في المضارع لا يمكنان إلا في الاستقبال؛ إذ لا مدخل للجزاء في الحال فاشترط بموجب ما كان على الأغلب والله أعلم.

«مثل» (قَولِكَ لِمَن قَالَ: أَسلَمتُ) وإنما قدره الشارح ليظهر كون قوله: «إذن تدخل الجنة» صريحًا في الجواب السابق عليه، وقوله: (مَثَّلَ بِمِثَالٍ) بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة دخول الجنة يعني: أن المصنف اختار مثالًا (لا يَحتَمِلُ إِلَّا الاستِقبَالَ) أي: لا يحتمل المضارع الذي اختاره وهو تدخل الجنة

فقوله: «إذن» مبتدأ، وقوله: «إذا لم يعتمد» ظرف للانتصاب الملحوظ معها، كما أشرنا إليه.

وقوله مثل: «إذن تدخل الجنة» خبر المبتدأ، فتمثيل «إذن» بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواتها، إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطًا بشرطين أشار إليهما فيما بين المبتدأ والخبر.

(وَإِذَا وَقَعَتْ) أي: «إذن» (بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ) جائزان:

1- «النصب» بناءً على ضعف الاعتماد ....

حيث لم يقل تدخل البلد وتعصم دمك ونحوهما مما يحتمل الحال.

ثم شرع في بيان الإعراب فقال: (فَقَولُهُ) أي: قول المصنف (إِذَن) حيث يراد به اللفظ أو الكلمة (مُبتدأٌ، وَقَولُهُ: إِذَا لَم يَعتمد ظَرفٌ) أي: لغو (للانتِصَابِ المَلحُوظِ مَعَهَا) أي: مع كلمة إذن (كَمَا أَشَرنَا إِلَيهِ) وهو قوله: التي ينتصب بها المضارع (وَقَولُهُ مِثلُ: إِذَن تَدخُلَ الجَنَّةَ خَبرُ المُبتَدأ) وقوله: (فَتَمثِيلُ إِذَن) إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن المصنف عدل ههنا عن عادته في أخواتها وذكر المثال خبرًا من غير فصل حيث قال: فإن مثل: أن تحسن، ولن مثل: لن أبرح، ولم يقل ههنا: وإذن مثل إذن ندخل الجنة، بل وسط بينهما وبين مثالها بيان الشرط فأراد الشارح أن يشير إلى دفعه بقوله: إن تمثيل المصنف لكلمة إذن (بِهَذَا المِثَالِ) ليس بمعدول عن الطرق السوابق هو (عَلَى طَرِيقَةِ تَمثِيلاتِ أَخَوَاتِهَا) وهي أن ولن (إِلَّا أَنَّهُ) أي: لكن الشأن (لَمَّا كَانَ اِنتِصَابُ المُضَارِعِ بِهَا) أي: بكلمة إذن (مَشرُوطًا بِشَرطَينِ أَشَارَ) أي: أراد أن يشير (إِلَيهِمَا) أي: إلى الشرطين (فِيمَا بَينَ) أي: معترضة فيما بين (المُبتَدأ) وهو إذن (وَالخَبرِ) وهو مثل «وإذا وقعت» (أي: إِذَن) «بعد الواو والفاء» يعني: العاطفتين «فالوجهان» فقوله: (جَائِزَانِ) للإشارة إلى أن قوله: وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية، ثم فسر الوجهين بقوله: (النَّصبُ بِنَاءً عَلَى ضَعفِ الاعتِمَادِ) للإشارة إلى أن الألف واللام في الوجهان للعهد، والمراد بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله: بناء مفعول له للجواز يعني: أن جواز النصب للبناء على

بالعطف؛ لاستقلال المعطوف؛ لأنه جملة.

2- و«الرفع» باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف.

(وَ«كَيْ») التي ينتصب بها المضارع (مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ». وَمَعْنَاهَا: السَّبَبِيَّةُ) أي: سببية ما قبلها لما بعدها، كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور.

(وَ«حَتَّى») التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير «أن» (إِذَا كَانَ) أي: المضارع (مُسْتَقْبَلًا ....

ضعف اعتماد ما بعدها على ما قبلها (بالعَطفِ) أي: بسبب وجود العطف، وقوله: (لاستِقلالِ المَعطُوفِ) علة لضعف الاعتماد يعني: أن كون العطف سببًا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وإنما يكون المعطوف مستقلا، (لأَنَّهُ) أي: لكون المعطوف (جُملَةٌ) والجملة من حيث هي جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله: (وَالرَّفعُ) عطف على قوله: والنصب يعني: أما جواز كونه مرفوعًا (باعتِبَارِ الاعتِمَادِ) أي: بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ما قبلها (بالعَطفِ) أي: بسبب العطف من وجه (وَإِن ضُعِّفَ) أي: ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال.

«وكي» وهي رابعة النواصب وقوله: (الَّتِي يَنتَصِبُ بِهَا المُضَارِعُ) للإشارة إلى أن عملها أيضًا ليس على إطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله: «مثل: أسلمت كي أدخل الجنة» بالرفع خبره، وقوله: «ومعناها السببية» جملة معترضة بين المعطوفين، ولما كان السببية نسبة تقتضي سببًا ومسببًا فسرها بقوله: (أي: سَبَبِيَّةُ مَا قَبلَهَا) وهو مضمون الفعل الذي ذكر قبل كلمة كي (لِمَا بَعدَهَا) وهو مضمون المضارع الذي دخلت فيه (كَسَبَبِيَّةِ الإسلامِ) أي: في هذا المثال وهو قوله: أسلمت الذي ذكر قبل كي (لِدُخُولِ الجَنَّةِ في المِثَالِ المَذكُورِ).

«وحتى» (الَّتِي يَنتَصِبُ بِهَا المُضَارِعُ بَعدَهَا بِتَقدِيرِ أَن) فقوله: حتى مبتدأ وخبره ما سيأتي من قوله: مثل أسلمت، وقوله: «إذا كان» (أي: المُضَارِعُ) «مستقبلًا» ظرف لغو للانتصاب الملحوظ كما سبق، يعني: كون المضارع

بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْله) وإن كان بالنظر إلى زمان المتكلم ماضيًا، أو حالًا، أو مستقبلًا (بِمَعْنَى: «كَيْ») أي: حال كون «حتى» بمعنى: «كي» للسببية (أَوْ «إِلَى») لانتهاء الغاية (مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ») مثال لـ«حتى» بمعنى: «كي»، ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضًا (وَ«كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ») مثال لـ«حتى» بمعنى: «كي»، أو ....

منصوبًا بها وقت كونه مستقبلًا «بالنظر إلى ما قبله» وقوله: (وَإِن كَانَ) وصلية يعني: ولو كان ذلك المضارع (بالنَّظَرِ إِلَى زَمَانِ المُتَكَلِّم مَاضِيًا أَو حَالًا أَو مُستَقبَلًا) «بمعنى: كي» (أي: حَالَ كَونِ حَتَّى بمَعنَى: كَي) وقوله: (للسَّبَبِيَّةِ) مستقر صفة لكي يعني: بمعنى كلمة كي الكائنة للسببية «أو إلى» أي: أو كان حتى بمعنى إلى الكائنة (لانتِهَاءِ الغَايَةِ) وإنما قيد كي بكونها للسببية وقيد إلى بكونها لانتهاء الغاية للاحتراز عن كي المصدرية، وإلى التي بمعنى مع، فلا يرد ما قال العصام: إنه لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد إلى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن إلى بمعنى مع انتهى، وأورد على الثاني أن إلى حال كونها بمعنى مع انتهاء الغاية أيضًا، وقوله: «مثل: أسلمت حتى أدخل الجنة» خبر للمبتدأ الذي هو حتى التي ينتصب بهما المضارع مثل ما وقعت في هذا المثال وفيما سيجيء من المثالين (مِثَالٌ) أي: وهذا مثال (لِحَتَّى بمَعنَى: كَي ولاستِقبَالِ) أي: ومثال أيضًا لوقوع (المُضَارِعِ) ههنا مستقبلًا (بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبلَهُ) وهو وقوع الإسلام الذي هو مضمون أسلمت (وَ) مثال لكونه مستقبلًا (بالنَّظَرِ إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّم أَيضًا) أي: كما كان مستقبلًا بالنظر إلى ما قبله يعني: أن مضمون قوله: أدخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلًا ومتأخرًا عن الإسلام لكونه سببًا، وقد وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع أنه مستقبل أيضًا بالنظر إلى زمان التكلم لوقوع المتكلم في الدنيا ووقوع الجنة في العقبى، وقوله: (وَكُنتُ سِرتُ حَتَّى أَدخُلَ البَلَدَ) مجرور تقديرًا على أنه معطوف على المثال السابق (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (لِحَتَّى) حال كونها (بمَعنَى: كَي) إذا أردت به إخبار كون دخول البلد سببًا لسيرك لكونه عرضًا ومقدمًا لك على السير في الذهن (أَو)

«إلى»، ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله. وأما بالنظر إلى زمان التكلم، فيحتمل أن يكون ماضيًا، أو حالًا، أو مستقبلًا.

(وَ«أَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ») مثال لـ«حتى» بمعنى «إلى»، ولاستقبال ما بعدها تحقيقًا. (فَإِنْ أَرَدْتَ) بالفعل الذي دخله «حتى» (الْحَالَ) يعني: زمان الحال (تَحْقِيقًا) أي: بطريق التحقيق، بأن تكون هي زمان التكلم بعينه، وسيجيء مثاله

بمعنى (إِلَى) إذا أردت به إخبار كون دخول البلد نهاية سيرك في الخارج (وَلاستِقبَالِ المُضَارِعِ) أي: ومثال أيضًا لكون المضارع مستقبلًا (بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبلَهُ) فقط كما هو الشرط (وَأَمَّا بالنَّظَرِ) أي: وأما المضارع الذي هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّمِ؛ فَيَحتَمِلُ أَن يَكُونَ مَاضِيًا) إذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (أَو حَالًا) إذا أخبرت به حال الدخول بعض انقضاء السير (أَو مُستَقبَلًا) إذا أخبرت قبل الدخول وحال السير «وأسير حتى تغيب الشمس» (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (لِحَتَّى) حال كونها (بِمَعنَى إِلَى) فقط فإنه لا يحتمل أن تكون غيبوبة الشمس سببًا للسير فإنه إنما يكون سببًا لما قبله إذا كان ما قبله محصلًا وسببًا لوجوده كما كان الدخول في المثال السابق حاصلًا بالسير بخلاف هذا المثال؛ لأن غيبوبة الشمس ليست بحاصلة من السير (وَلاستِقبَالِ) أي: ومثال أيضًا لكون (مَا بَعدَهَا) أي: ما بعد كلمة حتى وهو المضارع الذي هو تغيب مستقبلًا (تَحقِيقًا) أي: محققًا؛ لأن الغيبوبة تقع بعد السير.

ثم أراد المصنف أن يفرع على تقيد المضارع بكونه مستقبلًا فقال: «فإن أردت» يعني: إذا لم ترد أيها المخاطب (بالفِعلِ الَّذِي دَخَلَهُ) لفظ (حَتَّى) مستقبلًا بل أردت «الحال» وفسره الشارح بقوله: (يَعنِي: زَمَانَ الحَالِ) للإشارة إلى أن المراد بالحال ههنا الحال الذي بمعنى الزمان لا الحال الذي هو من المعمولات «تحقيقًا» وقوله: (أي: بطَرِيقِ التَّحقِيقِ) إشارة إلى أن قوله: تحقيقًا تمييز من الحال فإنه لو كان حالًا من الحال لفسره بقوله: محققًا ثم فسر طريق التحقيق بقوله: (بأَن تَكونَ) أي: الحال (هِيَ زَمَانُ التَّكَلُّمِ بِعَينِهِ وَسَيَجِيءُ مِثَالُهُ) وفي تخصيص هذا المثال بقوله: تحقيقًا ضبط لجواز أن يكون الحال بالنظر إلى زمان

(أَوْ حِكَايَةً) أي: بطريق الحكاية عن غيره، كما تقول: «كُنْتُ سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ»، فـ«أدخل» في هذا الموضع حكاية الحال الماضية، كأنك كنت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة، وتحكيها في زمان الكلم على ما كنت هيئته، وكان ما بعد «حتى» في هذه العبارة مرفوعًا، فأبقيته على ما كان عليه وحكيته، ....

التكلم، كذا في بعض الحواشي. «أو حكايةً» **(أي: بِطَريقِ الحِكَايَةِ عَن غَيرِهِ)** فقوله: إن أردت شرط وجزاؤه ما سيجيء في قوله: كانت حرف ابتداء.

ولما كان كلام المصنف خاليًا عن بيان التحقيق في تصوير طريق الحكاية أراد الشارح أن يخبره فقال: **(كَمَا تَقُولُ)** يعني: أن مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول: **(كُنتُ سِرتُ أَمسِ حَتَّى أَدخُلَ البَلَدَ)** بإيراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد في الزمان الماضي **(فَأَدخُلَ)** أي: فإن لفظ أدخل وهو مبتدأ **(في هَذَا المَوضِعِ)** أي: فيما فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعد ما في الماضي وقوله: **(حِكَايَةُ الحَالِ المَاضِيَةِ)** خبره يعني: أن لفظ أدخل باعتبار مضي مضمونه ماضٍ فعبارته اللائقة له أن يقول: حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال: حتى أدخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهو أنه **(كَأَنَّكَ كُنتَ في زَمَانِ الدُّخُولِ)** يعني: تخيلت زمان الدخول الواقع في الماضي بحيث إنك قدرت نفسك الزمان **(هَيَّأتَ)** بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضي المخاطب وقوله: **(هَذِهِ العِبَارَةَ)** مفعوله أي: جعلت هذه العبارة موافقة لهيئت السابقة في تعبير **(وَتَحكِيهَا)** أي: كأنك تحكي الحال الماضية مع هيئتك فيها **(في زَمَانِ الكَلِمِ)** حال كونك **(عَلَى مَا)** أي: على هيئة **(كُنتَ هَيئَتَهُ)** أي: على هيئته، وإذا كان اعتبارك كذلك **(وَكَانَ مَا)** أي: المضارع الواقع **(بَعدَ حَتَّى)** وقوله: **(في هَذِهِ العِبَارَةِ)** متعلق بقوله: **(مَرفُوعًا)** فإنك إذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقًا لعبارة التي تؤدي هذا المقصود هو أدخل بالرفع، فإذا أردت أن تحكي ذلك الزمان في زمان المتكلم وتفرضه موجودًا فيه فكأنك هيئت تلك العبارة تحكيها **(فَأَبقَيتَهُ)** بعينه **(عَلَى ما كَانَ عَلَيهِ)** من الرفع **(وَحَكَيتَهُ)**

ففي زمان الحكاية أيضًا يكون مرفوعًا؛ إذ لا يمكن حينئذ تقدير «أن»؛ لأنها علم الاستقبال.

(كَانَتْ) أي: «حتى» عند هذه الإرادة (حَرْفَ ابْتِدَاءٍ) لا جارة ولا عاطفة. ومعنى كونها حرف ابتداء: أن يبتدأ بها كلام مستأنف لأن يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل

أي: حكيت ما وقع بعينه عن غير تبديل شيء منه، واعترض العصام على هذا التوجيه بأن الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر، والأظهر أن المراد زمان الحال المحكية من حيث إنه حال بأن تبرزه في نظر السامع في معرض الحال انتهى، فأجاب عنه بعض المحشين: بأن مراد الشارح في هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية؛ لأنه معنى حكاية الحال لأنه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فإنه حينئذ يكون مخالفًا لعبارة المصنف.

وقوله: (**فَفِي زَمَانِ الحِكَايَةِ**) كالعلة لما كان قبله يعني: إنما تعين الرفع في زمان الحكاية لأنه (**أَيضًا يَكُونُ مَرفُوعًا**) في زمان الحكاية كما كان مرفوعًا في زمان الوقوع (**إِذ**) أي: لأنه (**لا يُمكِنُ حِينَئِذٍ**) أي: حين كان مراده حكاية الحال (**تَقدِيرُ أَن**) أي: المصدرية؛ (**لأَنَّهَا**) أي: لأن المصدرية (**عَلَمُ الاستِقبَالِ**) وإذا نصبته يكون منصوبًا بأن، فيتبادر الذهن إلى إرادة الاستقبال فهي منافية لإرادة الحال الماضية «كانت» جزاءً لقوله: فإن أردت، فقوله: (**أي: حَتَّى**) إشارة إلى أن الضمير المستتر في كانت راجع إلى حتى بتأويل الكلمة وقوله: (**عِندَ هَذِهِ الإِرَادَةِ**) قيد لكونها «حرف ابتداءٍ» (**لا جَارَّةً**) أي: لم تكن جارة حتى تكون بمعنى إلى أن (**ولا عَاطِفَةً**) حتى تقتضي تأويل المضارع بالمفرد.

ثم إنه المتبادر إلى الوهم أن التسمية لها بحرف الابتداء تقتضي وجود المبتدأ بعدها أراد أن يفسر معنى الابتداء فقال: (**وَمَعنَى كَونِهَا**) أي: كون كلمة حتى (**حَرفَ اِبتِدَاءٍ أَن يُبتَدأَ بِهَا**) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله: (**كَلامٌ مُستَأنَفٌ**) أي: يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (**لأَن يُقَدَّرَ**) أي: ليس معنى كونها حرف ابتداء أن يقدر (**بَعدَهَا مُبتَدأٌ يَكُونُ الفِعلُ**) أي: المضارع الذي وقع

خبره، لتكون «حتى» داخلة على اسم كما توهمه بعضهم (فَيَرْفَعُ) أي: ما بعد «حتى» لعدم الناصب والجازم (وَيَجِبُ السَّبَبِيَّةُ) أي: كون ما قبلها سببًا لما بعدها، ليحصل الاتصال المعنوي، وإن فات الاتصال اللفظي (مِثْلُ: «مَرِضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ») الآن، مثال لما أريد الحال تحقيقًا، فإنه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم.

بعده أي: المبتدأ (خَبَرَهُ) أي: خبر ذلك المقدر، وإنما يقدر المبتدأ على زعمه؛ (لِتَكُونَ حَتَّى دَاخِلَةً عَلَى اسمٍ) وهو المبتدأ المقدر (كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعضُهُم) وإذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الإرادة وامتنع تقدير المصدرية «فيرفع» (أي: مَا بَعدَ حَتَّى) وهو المضارع الواقع بعدها وإنما يرفع (لِعَدَمِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ) «ويجب السببية» (أي: كَونُ مَا قَبلَهَا) أي: ما قبل حتى (سَبَبًا لِمَا بَعدَها) هذا بخلاف كي فإن ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت، وإنما تجب السببية (لِيَحصُلَ الاتِّصَالُ المَعنَويّ) وهو سببية أحدهما للآخر (وَإِن فَاتَ) أي: ولو فات (الاتّصَالُ اللَّفظِيُّ) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة، وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضي للاتصال اللفظي، ولما فات ذلك الاتصال احتاج إلى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوي؛ ليكون جابرًا لما فات حتى لا تخالف لوضعها وضعت لإفادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظًا ومعنى عاطفة وجارة «مثل: مرض فلانٌ حتى لا يرجونه» وزاد الشارح قوله: (الآنَ) ليظهر التصريح بأن المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (لِمَا) أي: المضارع (أُرِيدَ) بذلك المضارع (الحَالُ) أي: الدلالة على زمان الحال (تَحقِيقًا) وإنما كان مثال له (فَإِنَّهُ) أي: لأن المتكلم (قَصَدَ بِهِ) أي: بقوله: لا يرجونه (نَفيُ الرَّجَاءِ في زَمَانِ التَّكَلُّمِ) حيث رفع المضارع بالنون ولو أراد به الاستقبال لقال: حتى لا يرجوه بحذف النون، ويجب فيه أن يقصد كون المرض سببًا لنفي الرجاء، وقال العصام: إن هذا المثال كما كان مثالًا لما أريد به الحال تحقيقًا يحتمل أيضًا أن يكون مثالًا لما أريد به الحال حكاية انتهى، لكن الشارح

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل هذين الأمرين، أي: كون «حتى» عند إرادة الحال حرف ابتداء الأمرين، ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها (امْتَنَعَ) نظرًا إلى الأمر الأول (الرَّفْعُ) أي: رفع ما بعد «حتى» (فِي) قولك: («كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» فِي) وقت حصول كَانَ (النَّاقِصَةُ) في هذا القول بأن يجعل «كان» فيه ناقصة لا تامة؛ لأنها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها، فتبقى الناقصة بلا خبر، ....

خصصه بالتمثيل لما أريد به تحقيقًا وأورد لما أريد حكاية ما سبق من قوله: كنت سرت أمس حتى أدخل البلد.

«ومن ثمة» فالجار متعلق بما سيأتي من قوله: امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله: (أي: وَمِن أَجلِ هَذَينِ الأَمرَينِ) إشارة إلى أن من هنا أجلية وإلى أن ثمة إشارة إلى الأمرين، وقوله: (أي: كَونُ حَتَّى عِندَ إِرَادَةِ الحَالِ حَرفَ اِبتِدَاءِ الأَمرَينِ) يعني: أن أحدهما كونها حرف ابتداء (وَ) الآخر (وُجُوبُ سَبَبِيَّةِ مَا قَبلَهَا لِمَا بَعدها) وهذان الأمران موجودان في هذا المثال كما عرفت، وإذا لم يوجد أحدهما يمتنع الرفع ولذا «امتنع» (نَظَرًا إِلَى الأَمرِ الأَوَّلِ) وهو كون حتى للابتداء، ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع «الرفع» (أي: رَفعُ مَا بَعدَ حَتَّى) «في» (قَولِكَ) «كان سيري حتى أدخلها» وقوله: «في» (وَقتِ حُصُولِ كَانَ) «الناقصة» (في هَذَا القَولِ) قيد لامتناع الرفع، يعني: إنما امتنع الرفع في هذا المثال إذا جعلت كان في كان سيري ناقصة (بِأَن يُجعَلَ) كلمة (كَانَ فِيهِ نَاقِصَةً لا تَامَّةً) كما تجعل في المثال الجائز الذي سيأتي، فإنه حينئذ اقتضى اسمًا وخبرًا فيكون سيري اسمًا له وحتى أدخلها خبرًا له؛ فيكون معناه كان سيري منتهيًا إلى دخول البلدة، وإنما امتنع الرفع على هذا التقدير (لأَنَّهَا) أي: لأن حتى (لَو كَانَت حَرفَ ابتِدَاءٍ) يعني: أنه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد المعنى؛ فإنها على تقدير كونها حرف ابتداء (اِنقَطَعَ مَا بَعدَها) أي: لزم انقطاع ما بعدها وهو المضارع (عَمَّا قَبلَها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا؛ فإنه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فَتَبقَى) أي: فحينئذٍ تبقى (النَّاقِصَةُ) التي لا تتم إلا بخبر منصوب (بلا خَبَرِ) إذ لا تعلق

فيفسد المعنى، بخلاف ما إذا كانت تامة؛ فإنها لا تقتضي الخبر.

(وَ) امتنع الرفع نظرًا إلى الأمر الثاني فِي قولك: («أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟»)؛ لأنه حينئذ يكون ما بعدها خبرًا مستأنفًا مقطوعًا بوقوعه، وما قبلها سببًا لما بعدها، وهو مشكوك فيه؛ لوجود حرف الاستفهام، فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب، وهو محال.

لها من حيث الإعراب بما قبلها، وإن كان لها تعلق معنوي فلا يقدر لها عامل؛ فلا يكون أدخلها بالرفع قرينة على المحذوف، بخلاف ما إذا كانت جارة فإنها تعلق الجار والمجرور فلا بد أن يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل: إن الخبر في صورة النصب ليس حتى أدخلها بل الفعل العام المقدر؛ فلك أن تقدره بقرينة صحة حتى أدخلها بالرفع على تقديره، كذا في بعض الحواشي، جوابًا لما اعترضه العصام.

وإذا بقيت بلا خبر (فَيفسَدُ المَعنَى بِخِلافِ مَا إِذَا كَانَت تَامَّةً؛ فإنَّهَا لا تَقتَضِي الخَبَرَ) وإنما خص الشارح الامتناع في هذا المثال بالنظر إلى الأمر الأول فإن الأمر الثاني وهو كون ما قبلها سببًا لما بعدها متحقق ههنا؛ لأنه يجوز أن يكون السير سببًا للدخول في البلد، «و» (امتَنَعَ الرَّفعُ نَظَرًا إِلَى الأَمرِ الثَّاني) وهو كون ما قبلها سببًا لما بعدها ولما لم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (في قَولِكَ) «أسرت حتى تدخلها» أي: بهمزة الاستفهام، وإنما امتنع السببية في هذا المثال؛ (لأَنَّهُ حِينَئِذٍ) أي: حين إذا كان حتى حرف ابتداء (يَكُونُ مَا بَعدَها) أي: ما بعد حتى وهو قوله: تدخلها (خَبَرًا مُستَأنَفًا مَقطُوعًا بِوُقُوعِهِ) يعني: لكونه كلامًا مستأنفًا يكون إخبارًا عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه (وَمَا قَبلَهَا سَبَبًا لِمَا بَعدَهَا وَهُوَ مَشكُوكٌ فِيهِ) يعني: لو فرض حينئذٍ أن ما قبلها سببًا لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سببًا للمقطوع به، وإنما كان ما قبلها مشكوكًا فيه (لِوُجُودِ حَرفِ الاستِفهَامِ) وهو الهمزة التي في: أسرت، وإذا جعل كذلك (فَيَلزَمُ الحُكمُ بِوُقُوعِ المُسَبَّبِ) وهو دخول البلد (مَعَ الشَّكِّ في وُقُوعِ السَّبَبِ) وهي السير (وَهُوَ) أي: الحكم بوقوع المسبب مع الشك في السبب (مُحَالٌ).

(وَجَازَ فِي) وقت حصول «كان» (التَّامَّةِ: «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا») فإن معناه: «ثبت سيري فأنا أدخل الآن» ولا فساد فيه (وَ) جاز («أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا») بالرفع؛ لأن السير في هذا المقام محقق، والشك إنما هو في تعيين الفاعل، فيجوز أن يكون المسبب متحقق الحصول.

فقوله: «أيهم» عطف بتقدير «جاز» على «جاز في التامة» لا على «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا»؛ لعدم صلاحية تقييده بقوله: «في التامة» كالمعطوف عليه، ....

قوله: «وجاز» عطف على قوله: امتنع أي: ومن ثمة جاز رفع المضارع الذي بعده «في» (وَقتِ حُصُولِ كَانَ) «التامة» وفاعل جاز قوله: «كان سيري حتى أدخلها» أي: بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلامًا مستأنفًا فإنه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقًا لفظيًا؛ (فإنَّ مَعنَاهُ) أي: معنى كان سيري (ثَبَتَ سَيرِي) ومعنى حتى أدخلها (فأَنَا أَدخُلَ الآنَ) بتقدير المبتدأ المحذوف وبإرادة معنى الحال من المضارع، (وَلا فَسَادَ فِيهِ) من المفاسد التي تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقًا لما قبلها، «و» (جَازَ) «أيهم سار حتى يدخلها» أي: وجاز الرفع أيضًا في التركيب الذي يصدر بكلمة أي: الدلالة على العموم وقوله: (بالرَّفعِ) متعلق بقوله: جاز أي: جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثاني فيه وهو كون المشكوك سببًا للمحقق؛ (لأنَّ السَّيرَ في هَذَا المُقَامِ مُحَقَّقٌ) لأنه لما قال: أيهم سار فكأنه قال إن السير من أي: فاعل صدر يكون سببًا لدخول البلد (وَالشَّكُّ إِنَّمَا هُوَ في تَعيِينِ الفَاعِلِ؛ فَيَجُوزُ أَن يَكُونَ المُسَبِّبُ) وهو الدخول (مُحَقَّقُ الحُصُولِ) فكأنه قال: السير المحقق الحصول الذي هو سبب الدخول المحقق سائره أي: هو (فَقَولُهُ) أي: قول المصنف (أَيُّهُم عَطفٌ) أي: معطوف (بِتَقدِيرِ جَاز عَلَى جَازَ) أي: على قوله: جاز (في التَّامَّةِ) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا عَلَى كَانَ سَيرِي) أي: لا يجوز أن يكون معطوفًا على قوله: كان سيري (حَتَّى أَدخُلهَا) بأن يكون من قبيل عطف مثال على مثال، وإنما لم يجز (لِعَدَم صَلاحِيَّةِ تَقيِيدِهِ) يعني: لعدم صلاحية هذا التركيب لأن يكون مقيدًا (بقَولِهِ: في التَّامَّةِ، كالمَعطُوفِ) أي: كما كان المعطوف (عَلَيهِ) صالحًا له فإن المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح

وفي بعض النسخ هكذا: «وجاز في كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا في التامة» أي: جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة، فعلى هذا قوله: «أيُّهم سار» عطف على «كان سيري» ولا فساد فيه.

(وَ«لَامُ» كَيْ) التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير: «أَنْ» (مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الْجَنَّةَ») وإنما يقدر «أَنْ» بعدها؛ لأنها جارة.

(وَ«لَامُ» الْجُحُودِ) التي ينتصب بها المضارع هِيَ (لَامُ تَأْكِيدٍ) للنفي (بَعْدَ المنفي

للتقييد، وأما في المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحًا للتقييد بالتامة وغيرها (وَفي بَعْضِ النُّسَخِ) أي: نسخ «الكافية» (هَكَذَا) أي: وقع هذا، وهو قوله: (وَجَازَ في كانَ سَيرِي حَتَّى أدخُلُها في التَّامَّةِ) أي: بتأخير قوله: في التامة (أي: جَازَ الرَّفعُ في هَذَا التَّركِيبِ في وَقتِ حُصُولِ كَانَ التَّامَّةِ، فَعَلَى هَذَا) أي: على بعض النسخ (قَولُهُ: أَيُّهُم سَارَ عَطفٌ) أي: يجوز أن يكون قوله: أيهم سار معطوفًا (عَلَى) تركيب (كَانَ سَيرِي، وَلَا فَسَادَ فِيهِ) أي: في كونه معطوفًا على فاعل جاز؛ لأن القيد إذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري في المعطوف، بخلاف ما إذا تقدم على المعطوف عليه فإنه يسري فيه، ذكره العلامة التفتازاني في «شرح الكشاف»؛ ولهذا عطف في النسخة الأولى بتقدير الفعل.

«ولام كي» وهو مبتدأ وقوله: (الَّتِي يَنتَصِبُ المُضَارِعُ بَعدَها بِتَقدِيرِ أَن) إشارة إلى أن انتصاب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام، بل بأن المقدرة وقوله: «مثل أسلمت لأدخل الجنة» خبره أي: اللام الجارة التي تكون بمعنى كلمة كي وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير أن، مثاله: لأدخل في أسلمت لأدخل الجنة (وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ أَن بَعدَها) أي: بعد تلك اللام؛ (لأَنَّهَا) أي: تلك اللام (جَارَّةٌ) وامتنع دخول الجارة على الفعل لكونه الجر من خواص الاسم.

«ولام الجحود» (الَّتي يَنتَصِبُ بِهَا المُضَارِعُ) وزاد الشارح قوله: (هِيَ) للإشارة إلى أن قوله: «لام تأكيدٍ» خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله: لام الجحود؛ فإن خبره مثل: وما كان الله، وقوله: (للنَّفي) بيان لمؤكد اللام؛ لأن المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدًا بالفتح، وقوله: «بعد المنفي» ظرف للتأكيد،

لِـ«كَانَ») لفظًا (مِثْلُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ أو معنى نحو: «لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ»، وهي أيضًا جارة؛ ولهذا يقدر بعدها «أن». فإن قيل: إذا صار الفعل بمعنى المصدر بـ«أن» المقدرة فكيف يصح الحمل؟ قيل: على حذف المضاف من الاسم

وقوله: «لكان» أي: للفظ كان متعلق بالنفي، أي: بعد النفي الذي قصد به نفي كان يعني: ما كان مشتقا من الكون، وقيل: إن فيه بحثًا؛ لأن معناه على تقدير تعلق قوله: لكان بقوله: بعد النفي هي لام التأكيد بعد النفي للفظ كان وهو غير صحيح؛ لأن النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى أجيب أنه صحيح بتقدير المضاف أي: بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان هو المعنى أو بعد النفي لمعنى كان؛ فحينئذٍ يستقيم المعنى انتهى.

ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضي المدلول له، وكان ذلك المعنى تارةً منفهمًا من لفظ كان وتارةً أخرى منفهمًا من لفظ آخر أراد الشارح أن ينبه عليه بقوله: (لَفظًا) إشارة إلى الأول يعني: أن المثال الذي أورده المصنف مثال لما ينفهم من لفظ كان وهو قوله: «مثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾» وقوله: (أَو مَعنىً) إشارة إلى الثاني ومثاله: (نَحوُ: لَم يَكُن لِيَفعَلَ) فإن قوله: لم يكن ليس بلفظ كان، بل المعنى المذكور مدلول لما كان بمعنى: كان (وَهِي) أي: لام الجحود (أَيضًا) أي: كلام كي (جَارَّةٌ وَلِهَذَا) أي: ولكونها جارة (يُقَدَّرُ بَعدَها) أي: بعد تلك اللام (أَن) أي: كلمة: أن.

ثم إنه لما كان لفظ الجلالة في قوله: وما كان الله، اسم كان وقوله: ليعذبهم خبرًا له، واشترط في الخبر اتحاده مع الاسم وخفي الاتحاد ههنا أراد الشارح أن يدفع هذا الخفاء فقال: (فَإن قِيلَ: إِذَا صَارَ الفِعلُ) أي: الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن أو فيما أورده الشارح (بِمَعنَى المَصدَرِ بِأَن المُقَدَّرَةِ) فإنه يكون المضمون: وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فَكَيفَ) أي: فحينئذ كيف (يَصِحُّ الحَملُ) أي: حمل التعذيب والفعل على الاسم (قِيلَ) أي: أجيب عنه (عَلَى حَذفِ المُضَافِ) يعني: أنه وإن لم يجز حمله بالحمل المتواطئ بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف إما (مِن الاسمِ) أي: من جانب

أي: ما كان صفةُ الله تعذيبَهم، أو من الخبر أي: ما كان الله ذا تعذيبِهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي: ما كان الله معذبَهم. (وَالْفَاءُ) التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير «أن»، فتقدير «أن» بعدها لانتصاب المضارع مشروط (بِشَرْطَيْنِ):

(أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ) أي: سببية ما قبلها لما بعدها؛ ....

الاسم (**أي: مَا كَانَ صِفَةُ اللهِ تَعذِيبَهُم، أَو مِن الخَبَرِ**) أي: من جانب الخبر (**أي: مَا كَانَ اللهُ ذا تَعذِيبِهِم**) وقوله: (**أَو عَلَى تَأوِيلِ المَصدَرِ**) معطوف على قوله: أو على حذف المضاف يعني: أن لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين:

أحدهما: طريق المجاز الحذفي.

والآخر: طريق المجاز في الكلمة فقوله: على حذف إشارة إلى الأول، وقوله: أو على تأويل المصدر (**باسم الفَاعِلِ**) إشارة إلى الثاني (**أي: مَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُم**) وقال العصام موردا على الشارح: بأن الأولى في التقديم في جانب الاسم أن يقدر: وما كان فعل الله تعذيبهم، وأجاب عنه بعضهم: بأن تقدير: وما كان صفة الله أولى من تقدير فعل الله؛ لأنه نفي للتعذيب؛ لأنه إذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب أصلًا انتهى أقول: ولعل الفاضل العصام أورده نظرًا إلى أن التعذيب من صفات الفعل، وهذا المجيب المعاون للشارح نظر إلى جانب المبالغة في النفي، ولكل وجهة.

«والفاء» وهو مبتدأ خبره قوله: بشرطين، وأشار الشارح بقوله: (**الَّتِي يَنتَصِبُ المُضَارِعُ بَعدَهَا بِتَقدِيرِ أَن**) إلى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفاآت وقوله: (**فَتَقدِيرُ أَن بَعدَها لانتِصَابِ المُضَارِعِ**) للتوطئة بأن قوله: بشرطين متعلق بقوله: مشروط وهو خبر للمبتدأ وبأن الحمل في قوله: بشرطين إنما يصح بتقدير لفظ المبتدأ أي: تقدير أن بعد الفاء لانتصاب المضارع (**مَشرُوطٌ**) «بشرطين، أحدهما السببية» (**أي**) قصد (**سَبَبِيَّةِ مَا قَبلَهَا لِمَا بَعدَها**) يعني: أحد الشرطين كون ما قبل الفاء سببًا لما بعدها الذي هو مضمون المضارع، وقال العصام: إن قوله: فتقدير أن حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لا

لأن عدولٌ عن الرفع إلى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها.

(وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا) أي: قبل الفاء، أحد الأشياء الستة: ليبعد بتقديم الإنشاء أو ما في معناه من النفي المستدعي جوابًا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة:

ضرورة داعية إليه، ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله: فتقدير أن، الأولى أن تقدير الكلام ناصبة بشرطين، وإنما اشترط في كون المضارع منصوبًا بعد الفاء السببية؛ (**لأَنَّه عُدُولٌ عَن الرَّفعِ**) أي: الذي هو الأصل في المضارع (**إِلَى النَّصبِ**) أي: الذي هو ليس باطل فيه (**للتَّنصِيصِ**) أي: ليكون النصب نصًا (**عَلَى السَّبَبِيَّةِ**) أي: على المقصود هو السببية (**حَيثُ يَدُلُّ تَغيِيرُ اللَّفظِ**) وهو جعل المضارع منصوبًا (**عَلَى تَغيِيرِ المَعنَى**) وهو قصد السببية يعني: أن تغيير المعنى يحتاج إلى تغيير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك المعنى، وقوله: (**فإِذَا لَم يَقصِدِ السَّبِيَّةَ**) كالدليل على ما قبله يعني: إذا قصد السببية يحتاج إلى تغيير اللفظ فإنه إذا لم يقصد السببية (**لا يَحتَاجُ إِلَى الدَّلالَةِ**) أي: دلالة الملفوظ (**عَلَيهَا**) أي: على تلك السببية المقصودة «والثاني» أي: الشرط الثاني للانتصاب بالفاء «أن يكون قبلها» (**أي: قَبلَ الفَاءِ**) فقوله: قبلها ظرف مستقر خبر أن يكون واسمه في قول المصنف قوله: أمرًا ونهي الخ، وفي قول الشارح قوله: (**أَحَدُ الأَشيَاءِ السِّتَّةِ**) وإنما اشترط أن يوجد قبل الفاء أحد الأشياء؛ (**لِيَبعُدَ**) أي: لكون المضارع بعيدًا (**بِتَقدِيمِ الإنشَاءِ**) أي: بسبب تقديم الإنشاء (**أَو مَا في مَعنَاهُ**) أي: أو بسبب تقديم شيء هو بمعنى الإنشاء (**من النَّفي**) وهو بيان، وقوله: (**المُستَدعي**) صفةٌ للنفي، وبيانٌ لوجه كون النفي بمعنى الإنشاء، وهو اقتضاء كل من الإنشاء والنفي (**جَوَابًا**) وقوله: (**عَن تَوَهُّمِ كَونِ مَا بَعدَها**) متعلق بقوله: ليبعد المضارع بسبب تقدم الإنشاء وما بمعناه عليه عن توهم كون ما بعدها أي: ما بعد الفاء (**جُملَةً مَعطُوفَةً عَلَى الجُملَةِ السَّابِقَةِ**) وهي الإنشائيات وما بمعناها يعني: أن الفاء للعطف فيقدر أن ليعطف المفرد على المفرد المتصل من الإنشاء

1 - (أَمْرٌ) نحو: «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ» أي: ليكون منك زيارةٌ فإكرام مني.

2 - (أَوْ نَهْيٌ) نحو: «لَا تَشْتِمْنِي فَأَضْرِبَكَ» أي: لا يكون منك شَتْمٌ فَضَرْبٌ مني، ويندرج فيهما الدعاء نحو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَأَفُوزَ وَلَا تُؤَاخِذْنِي فَأَهْلَكَ».

3 - (أَوِ اسْتِفْهَامٌ) نحو: «هَلْ عِنْدَكُمْ مَاءٌ فَأَشْرَبه؟» أي: هل يكون منكم ماءٌ فشُرْبٌ مني؟

4 - (أَوْ نَفْيٌ) نحو: «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا» أي: ليس منك إتيانٌ فتحدُّثٌ منا، ويندرج فيه التحضيض نحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ ....

المتقدم، فلا بد من اشتراط ذلك حتى ينقطع احتمال العطف بالكلمة، وهو عطف الجملة الإخبارية على الجملة الإنشائية، وأما إذا كان المضارع في حكم المفرد بتقدير أن المصدرية يكون من قبيل عطف المفرد فيزول المحذور.

وقوله: «أمرٌ» بالرفع اسم أن يكون وهو من الأشياء الستة يعني: أن يوجد قبل الفاء أمر (**نَحوُ: زُرنِي فَأُكرِمَكَ**) بالنصب (**أي: لِيَكُونَ مِنكَ زِيَارَةٌ فإكرَامٌ مِنِّي**) يعني: أن مضمون قوله: فأكرمك هو الإكرام معطوف على مضمون قوله: زرني وهو الزيارة «أو نهي» أي: أو يوجد قبلها نهي (**نَحوُ: لا تَشتُمنِي فَأَضرِبَكَ، أي: لا يَكُونَ مِنكَ شَتمٌ فَضَربٌ مِنِّي**) وقوله: (**وَيَندَرِجُ فِيهِمَا**) الخ رفع إشكالٍ، وهو أنه ما بال المصنف ترك (**الدُّعَاءَ**) فأراد دفعه بأنه يندرج في الأمر والنهي (**نَحوُ: اللَّهُمَّ اِغفِر لِي فَأَفُوزَ**) وهذا دعاء بصورة الأمر (**وَلا تُؤَاخِذني فَأَهلَكَ**) وهذا بصورة النهي، وكذا يرد عليه خروج التحصيل والترجي فيندفع بما سيأتي من إدراج الشارح لهما في محلها (**أَو اِستِفهَامٌ**) أي: أو يكون قبلها استفهام (**نَحوُ: هَل عِندَكُم مَاءٌ فَأَشرَبَهُ، أي: هَل يَكُونُ مِنكُم مَاءٌ فَشُربٌ مِنِّي**).

«أو نفي» أي: أو يكون قبلها نفي (**نَحوُ: مَا تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنا، أي: لَيسَ مِنكَ إتيَانٌ فَتَحدُّثٌ، وَيَندَرِجُ فِيهِ**) أي: في النفي (**التَّحضِيضُ**) أي: تحريض المخاطب إلى فعل وسيأتي في بحث الحروف (**نَحوُ**) قوله تعالى حكاية عن الكفار: (﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ﴾) أي: على الرسول عليه السلام (﴿مَلَكٌ فَيَكُونَ﴾) بالنصب أي: فيكون ذلك الملك المنزل (﴿مَعَهُۥ﴾) أي: مع الرسول (﴿نَذِيرًا﴾) [الفرقان: 7]

لاستلزامه نفي فعل، فيندرج في النفي.

5 - (أَوْ تَمَنٍّ) نحو: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأُنْفِقَهُ» أي: ليت لي ثبوتَ مالٍ فأنفق منه، ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب على قراءة «حفص».

6 - (أَوْ عَرْضٌ) نحو: «أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا» أي: ألا يكون منك نزولٌ فإصابةُ خير مني. ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود، والفاء تدل عليها، وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما ....

وإنما كان المناسب إدراج التحضيض في النفي (لاستِلزَامِهِ) أي: لكون التحضيض مستلزمًا (نَفيَ فِعلٍ) وهو نفي الإنزال ونفي كون الملك نذيرًا مع الرسول، يعني: لم يوجد واحد منهما فإذا دل التحضيض على النفي بالالتزام (فَيَندَرِجَ) أي: مناسب أن يندرج (في النَّفِيِ).

«أو تمن» أي: يكون قبلها تمن (نَحوُ: لَيتَ لِي مَالًا فَأُنفِقَهُ، أي: لَيتَ لِي ثُبُوتَ مَالٍ فَأُنفِقَ مِنهُ، وَيَدخُلُ فِيهِ) أي: في التمني (مَا) أي: التمني الذي (وَقَعَ عَلَى صِيغَةِ التَّرجِّي) وهو لعل (نَحوُ) قوله تعالى حكاية عن فرعون: (﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦﴾) وقوله تعالى: (﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) بدل من الأسباب وقوله: (﴿فَأَطَّلِعَ﴾، بالنَّصبِ عَلَى قِراءَةِ حَفصٍ) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم لأحد راويي عاصم الكوفي.

«أو عرضٌ» أي: أو يكون قبلها همزة عرض (نَحوُ: أَلَا تَنزِلُ فَتُصِيبَ خَيرًا، أي: أَلَا يَكُونُ مِنكَ نُزُولٌ فَإِصَابَةُ خَيرٍ مِنِّي) ثم أراد إجمال الكل بقوله: (ففي جُملَةِ هَذِهِ المَوَاضِعِ) فقوله: في متعلق بالنسبة التي بين المبتدأ الذي هو قوله: (مَعنَى السَّبَبِيَّةِ) وبين الخبر الذي هو قوله: (مَقصُودٌ) وقوله: (وَالفَاءُ تَدُلُّ عَلَيهَا) جملة معطوفة على جملة: معنى السببية مقصود يعني: أن السببية مقصودة يعني: أن في هذه المواقع التي وقعت الفاء بعدها والفاء حرف دال على السببية، (وَمَا) أي: المضارع الذي وقع (بَعدَ الفَاءِ في تَأوِيلِ مَصدَرٍ مَعطُوفٍ) أي: بالفاء (عَلَى مَصدَرٍ آخَرَ مَفهُومٍ) أي: فهم ذلك المصدر الآخر (مِمَّا) أي: من الفعل الذي

قبل الفاء، وأما نحو:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

بدون التقديم لأحد الأشياء الستة، فمحمول على ضرورة الشعر.

(وَالْوَاوُ) التي ينتصب بعدها المضارع فتقدير «أن» بعدها مشروط (بِشَرْطَيْنِ): أحدهما: (الْجَمْعِيَّةُ) أي: مصاحبة ما قبلها لما بعدها، وإلا فالواو للجمع دائمًا.

وقع (قَبلَ الفَاءِ) أي: مما ذكر من الإنشائيات وملحقاتها (وَأَمَّا نَحوُ) أي: قول الشاعر:

(سَأَترُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلحَقُ بالحِجَازِ فَأَستَرِيحَا)

يعني: بنصب المضارع الذي هو أستريح وهو متكلم من يستريح من الاستراحة والمعنى: سأترك المنزل الذي كان لبني تميم وأصير ملحقًا بالحجاز لا أكون مستريحًا، وقد وقع في هذا البيت المضارع الذي بعده الفاء منصوبًا حال كونه (بِدُونِ التَّقدِيمِ لأَحَدِ الأَشيَاءِ السّتَّةِ؛ فَمَحمُولٌ عَلَى ضَرُورَةِ الشِّعرِ) أي: هذا القول محمول على ضرورة الشعر، وقال العصام: جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا: سيقع مني ترك منزلي وألحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو أن تجعل سأترك والحق من معنى الأمر أي: لأترك ولألحق فاستريحا، انتهى.

«والواو» (الَّتي) كلمة الواو التي (يَنتَصِبُ بَعدَها المُضَارِعُ بِتَقدِيرِ أن) فتقدير أن (بعدها مَشرُوطٌ) وجعل الشارح ههنا قوله: الواو مبتدأ بلا تقدير كما في الفاء واستحسنه العصام «بشرطين» (أَحَدُهُمَا) أي: أحد الشرطين «الجمعية» ولما كان على المصنف أن يقول: كونها للجمع وقد عدل عنه فقال: الجمعية بالياء المصدرية أشار إليه الشارح بقوله: (أي: مُصَاحِبَةً مَا قَبلَهَا) يعني: أن المراد بالجمعية أمر نسبي وهو كون ما قبل الواو مصاحبًا (لِمَا) أي: لمضمون المضارع الذي (بَعدَها) وليس المراد منه كونها للجمع حتى يلزم عليه أن يقول كذلك (وَإلّا) أي: وإن لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (فالوَاوُ للجَمعِ) يعني: يلزم أن يكون اشتراط الواو بها حشوا؛ لأن الواو للجمع (دَائِمًا) سواء كان داخلًا على

(وَ) ثانيهما: (أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا) أي: قبل الواو (مِثْلُ ذَلِكَ) أي: ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأشياء الستة المذكورة، وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلًا: «زُرْنِي وَأُكْرِمَكَ» أي: ليجتمع الزيارةُ والإكرامُ، و«لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» أي: لا يجتمع منك أكلُ السمك مع شربِ اللبن، وعلى هذا القياس.

المضارع أو على غيره اعلم أن كون الواو للجمع أعم من أن يكون ما قبلها وما بعدها مجتمعًا في زمان واحد أولًا، وأراد المصنف أن يشير إلى أن المراد بالاشتراط اشتراط كونه للجمع بالمعنى الثاني أعني: اجتماعهما في زمان واحد لا بالمعنى الأعم، وكأنه قال: إن انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملًا بالمعنى الثاني فحينئذٍ لا حشو فيه، وإنما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من أن الواو للعطف كالفاء فأضمر أن بعدها لتعم الجمعية أي: مصاحبة ما قبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما في زمان، وإنما دل النصب على هذا الاختصاص؛ لأن تغيير اللفظ من الأصل الذي هو الرفع إلى الفرع الذي هو النصب يدل على تغيير المعنى الذي هو مطلق الجمع، ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم، كذا في بعض الحواشي.

«و» (ثَانِيهِمَا) أي: وثاني الشرطين «أن يكون قبلها» وفسره الشارح بقوله: (أي: قَبلَ الوَاوِ) للإشارة إلى أن الضمير المجرور راجع إلى الواو وإلى أن قبلها اسم لأن يكون، وقوله: «مثل ذلك» خبر منصوب له، ويؤيده أنا وجدنا في بعض نسخ الشروح هكذا، أي: ما قبل الواو بزيادة لفظ ما، وأيضا يؤيده تفسيره بقوله: (أي: مَا يُمَاثِلُ الوَاقِعَ) يعني: أن الشرط الثاني أن يكون اللفظ الذي وقع قبل كلمة الواو لفظًا يماثل اللفظ الذي وقع (قَبلَ الفَاءِ) وقوله: (في كَونِهِ) إشارة إلى وجه المماثلة وهو كونه (أَحَدَ الأَشيَاءِ السّتّةِ المَذكُورَةِ) يعني: من الأمر والنهي وغيرهما (وَأَمثِلَتُهَا) أي: أمثلة ما وقع بعد الواو (أَمثِلَةُ الفَاءِ بِعَينِهَا) لكن (بإبدَالِ الفَاءِ بالوَاوِ، كَمَا تَقُولُ مثلًا: زُرني وَأُكرِمَكَ، أي: لِيَجتَمِعَ الزِّيارَةُ وَالإكرَامُ) وهذا مثال ما وقع قبلها أمر (وَلا تَأكُلِ السَّمَكَ وَتَشرَبَ اللَّبَنَ أي: لا يجتمع منك أكل السمك مع شرب اللبن وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ) أي: وقس عليهما

(وَ«أَوْ») التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير «أَنْ» (بِشَرْطِ مَعْنَى «إِلَى أَنْ»، أَوْ «إِلَّا أَنْ») أي: بشرط أن تكون بمعنى «إلى» أو «إلّا» الداخلتين على «أَنْ» المقدرة بعدها، لا أَنَّ «أَنْ» أيضًا داخل في مفهومها، وإلا يلزم من تقدير «أَنْ» بعدها تكرار، نَحْوُ: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي أي: إلى أن تعطيني حقي، أو إلا أن تعطيني حقي،

الاستفهام: هل عندك ماء وأشربه، والنفي نحو: ما تأتينا وتحدثنا، والتمني نحو: ليست لي مالًا وأنفقه، والعرض نحو: ألا تنزل وتصيب خيرًا.

«وأو» (الَّتي يَنتَصِبُ المُضَارِعُ بَعدَهَا بِتَقدِيرِ أَن) فقوله: أو أي: كلمتها مبتدأ، وقوله: «بشرط» ظرف مستقر خبره أي: كونها ناصبة للمضارع الذي بعدها بشرط وجود «معنى إلى أن، أو» وجود معنى «إلا أن» ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف أنه يشترط كون كلمة أو دالة على معنى الجار أو الاستثناء مع أن أن دلالتها عليهما دلالة تضمنية أراد أن يبين ما هو المراد منها بقوله: (أي: بِشَرطِ أَن تَكُونَ) لفظًا أو ملابسًا (بِمَعنَى إِلَى أو، إلّا الدَّاخِلَتَينِ عَلَى أَن المُقَدَّرَةِ) أي: المصدرية الواقعة (بَعدَها) أي: بعد أو يعني: المجردتين من أن (لا) أي: ليس المراد به (أَنَّ أن أَيضًا دَاخِلٌ في مَفهُومهَا) أي: في مفهوم أو (وَإِلَّا) أي: ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به أنها بمعنى إلى أو إلا، مع أن (يَلزَمُ مِن تَقدِيرِ أَن بَعدَها) أي: بعد أو (تِكرارُ) يعني: أن يكون لفظ أن مكررًا أحدهما: أنه ذكر في ضمن أو، والآخر: أنه قدر في المضارع وليس كذلك بل هي مقدرة في المضارع فقط (نَحوُ: لأَلزَمَنَّكَ أَو تُعطِيَني حَقِّي، أي: إلى أن تُعطِيَني حَقِّي، أَو إِلَّا أَن تُعطِيَني حَقِّي) وإنما قدرنا في قوله: معنى إلى أن بقولنا: وجود معنى إلى أن لما قاله زيني زاده في «معرب الكافية» من أن المراد بقول المصنف: معنى إلى أن أو إلا أن وجود هذا المعنى في التركيب لا لكونهما معنى أو كما في «الامتحان» انتهى. وفي بعض الحواشي: وإنما يلزم تقدير أن؛ لأنها إما بمعنى إلى أو إلا والأول حرف جر لا يدخل إلا على الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب إضمار أن؛ ليصح دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء وهي لا تنصب المضارع فيلزم تقدير أن انتهى.

فسيبويه يقدرها بـ«إلّا» بتقدير مضاف أي: لألزمنك إلا وقت أن تعطيني حقي، وغيره يقدرها بـ«إلى» بتأويل مصدر مجرور بـ«أو» التي بمعنى «إلى» أي: لألزمنك إلى إعطائك حقي.

(وَالْعَاطِفَةُ) أي: الحروف العاطفة مطلقًا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة أو لا كـ«ثم»، وإذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير «أنْ» بعدها ....

ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه اختلاف في تقدير أو في أنها بمعنى إلا أو بمعنى إلى أراد الشارح أن يذكر كلا من المذهبين فقال: (**فَسِيبَوِيهِ يُقَدِّرُها**) أي: يقدر أو (**بإلّا**) أي: بمعنى إلا وقوله: (**بِتَقدِيرِ مُضَافٍ**) أي: بتقدير اسم أضيف إلى مضارع مصدر بأن (**أي: لأَلَزمَنَّكَ**) يعني: معنى قولنا لألزمنك أو تعطيني حقي هو لألزمنك في كل وقت (**إِلَّا وَقتَ أَن تُعطِيَني حَقِّي، وَغَيرُهُ**) أي: وغير سيبويه من النحاة (**يُقَدِّرُها**) أي: يقدر ذلك الغير كلمة أو (**بإلَى**) أي: بمعنى إلى (**بِتَأويلِ مَصدَرٍ مَجرُورٍ بأَو الَّتي بمَعنَى إِلَى، أي: لأَلزَمَنَّكَ**) أي: معنى قولنا لازمنك أو تعطيني حقي عند غير سيبويه هو لألزمنك (**إِلَى إِعطَائِكَ حَقِّي**).

فقوله: «والعاطفة» مجرور معطوف على حتى في قوله: وبأن مقدرة بعد حتى يعني: أن المضارع ينصب بأن المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة، ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء وأو، وتبادر إلى الذهن أن المراد ههنا هي ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة، وهي إذا ذكر العام بعض الخاص يراد به ما وراء الخاص مع أن المراد ههنا ليس كذلك أراد الشارح أن ينبه عليه بقوله: (**أي: الحُرُوفِ العَاطِفَةِ مُطلَقًا**) يعني: أن المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقًا (**سَوَاءٌ كَانَت**) تلك العاطفة (**مِن الحُرُوفِ العَاطِفَةِ المَذكُورَةِ**) من الواو والفاء وأو (**أَو لا**) أي: أو لم تكن من المذكورة (**كَثُمَّ**) فإنها لم تذكر فيما قبل (**وَإِذَا كَانَت**) أي: العاطفة (**مِنهَا**) أي: من غير المذكورة (**فَمِن غَيرِ اشتِرَاطِ مَا ذُكِرَ**) في كل منها (**مِن الشُّرُوطِ**) فإن كلمة ثم مثلًا لما كانت من غير المذكورة لن يشترط لها الشروط السابقة (**لِصِحَّةِ تَقدِيرِ أَن بَعدَها**)

أي: ينتصب المضارع بها بتقدير «أنْ» (إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا) صريحًا، نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا وَتَشْتُمَ، أَوْ فَتَشْتُمَ، أَوْ ثُمَّ تَشْتُمَ»، فـ«ثم» ليست من الحروف العاطفة المذكورة، وتقدير «أنْ» بعد الواو والفاء ليس مشروطًا بالشروط المذكورة فيهما.

فقوله: «والعاطفة إذا كان مرفوعًا» فهو معطوف على أول المعدودات الناصبة بتقدير «أنْ» أعني قوله: «حتى إذا كان مستقبلًا»، أو على آخرها وهو: «أو بشرط

أي: بعد غير المذكورة (أي: يَنتَصِبُ) أي: فحينئذ ينتصب (المُضَارِعُ) الذي بعدها (بِهَا) أي: بتلك العاطفة (بِتَقدِيرِ أَن) وقوله: «إذا كان المعطوف» ظرف للمقدرة الملفوظة بواسطة العطف يعني: أن كلمة أن تقدر بعد العاطفة إذا كان المعطوف «عليه اسمًا» (صَرِيحًا نَحوُ: أَعجَبَنِي ضَربُكَ زَيدًا وَتَشتُمَ) بالنصب أي: وأن تشتم (أَو فَتَشتُمَ) أي: فإن تشتم (أَو ثُمَّ تَشتُمَ، فَثُمَّ) أي: فلفظ ثم (لَيسَت مِن الحُرُوفِ العَاطِفَةِ المَذكُورَةِ وَتَقدِيرُ أَن بَعدَ الوَاوِ والفَاءِ لَيسَ مَشرُوطًا بالشُّرُوطِ المَذكُورَةِ) أي: بالشروط التي ذكرت (فِيهِمَا) أي: في الواو والفاء، وقال العصام: إن الشارح قيد الاسم بالصريح؛ ليخرج نحو: أعجبني أن يضرب زيد فتشتم؛ فإنه حينئذ لا تقدر أن لجواز عطفه على مدلول أن ونصبه بكلمة أن السابقة، ثم قال: وفيه نظرٌ؛ لأنه يشكل بأعجبني أنك أستاذ وتعلم، فإنه يجب فيه تقدير أن في الأولى أن لا يقيد الاسم بالصريح، ويمنع كون المعطوف أعجبني إن يضرب زيد فتشتم اسمًا، بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف، انتهى، والحاصل أن التقييد بالصريح ليس بتقييد يجب ذكره.

ثم شرع في بيان إعراب قوله والعاطفة فقال: (فَقَولُهُ: وَالعَاطِفَةِ، إِذَا كَانَ مَرفُوعًا فَهُوَ مَعطُوفٌ عَلَى أَوَّلِ المَعدُودَاتِ النّاصِبَةِ بِتَقدِيرِ أَن، أَعنِي) أي: أريد بأول المعدودات (قَولُهُ: حَتَّى إِذَا كَانَ مُستَقبَلًا) لأن حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا: ينصب المضارع بتقدير أن، وإذا كان مستقبلًا ظرف له (أَو عَلَى آخِرِهَا) أي: أو أنه معطوف على آخر المعدودات (وَهُوَ) أي: آخرها (أَو بِشَرطِ

معنى: إلى أن». وقيل: هو مجرور معطوف على «حتى» في قوله: «وبأن مقدرة بعد حتى»، وظاهر أن هذا وإن كان أبعد بحسب اللفظ، لكنه أقرب بحسب المعنى؛ لأنه على التقدير الأول أن جعل العاطفة أعم مما ذكر ـ كما ذكرنا ـ يلزم أن يذكر في التفصيل ما لم يكن في الإجمال، ....

مَعنَى إِلَى أَن) لأن أو مبتدأ وقوله: بشرط معنى إلى أن خبره، وبالجملة: أن قوله: إذا كان ليس بداخل في المقصود فإنه ليس بخبر لحتى، بخلاف قوله: بشرط معنى فإنه إشارة إلى أو، والله أعلم.

(وَقِيلَ) أي: في إعرابه **(هُوَ)** أي: قوله والعاطفة **(مَجرُورٌ مَعطُوفٌ)** أي: على أنه معطوف **(عَلَى حَتَّى في قَولِهِ)** أي: الواقعة في قوله: **(وَبأَن مُقَدَّرَةٌ بَعدَ حَتَّى)** لأن حتى مجرور المحل؛ لكونه مضافًا إليه لبعد فيكون المعنى أن المضارع ينتصب بأن المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة.

ثم أراد الشارح أن يبين الإعراب المرضي عنده من الإعراب فقال: **(وَظَاهِرٌ)** وهو خبر مقدم وقوله: **(أنَّ هَذَا)** الخ مبتدأ مؤخر يعني: ظاهر أن هذا أي: كونه مجرورًا **(وَإِن كَانَ)** أي: ولو كان كونه مجرورًا معطوفًا على مدخول بعد **(أَبعَدَ)** أي: من كونه مرفوعًا معطوفًا على ذات حتى **(بِحَسَبِ اللَّفظِ، لَكِنَّهُ)** أي: لكن هذا الإعراب **(أَقرَبُ)** للمقصود **(بِحَسَبِ المَعنَى)** بخلاف الأول فإنه بالعكس **(لأَنَّهُ)** أي: الشأن وهو اسم أن وخبرها قوله: يلزم فقوله: **(عَلَى التَّقدِيرِ الأوَّلِ)** متعلق بيلزم وقوله: **(أن جُعِلَ)** قيد لقوله يلزم وقوله: **(العَاطِفَةُ)** نائب فاعل لجعل وقوله: **(أَعَمَّ مِمَّا ذُكِرَ كَمَا ذَكَرنا)** بالنصب مفعوله الثاني، يعني: إنما كان كونه مجرورًا أقرب بحسب المعنى من كونه مرفوعًا لأنه على تقدير كونه مرفوعًا معطوفًا على أول المعدودات أو على آخرها إما أن يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الأعم مما ذكر من الواو والفاء وأو كما ذكرنا، أي: قولنا سواء كانت الخ أو يراد به ما عدا ما ذكر فإن أريد به الأول **(يَلزَمُ أَن يَذكُرَ في التَّفصِيلِ مَا)** أي: اللفظ الذي **(لَم يَكُن)** أي: لم يوجد **(في الإجمَالِ)** فإن الإجمال هو قوله: العاطفة إن أريد به المعنى الأعم، أعني: سواء كانت الحروف السابقة داخلة

وإن خصت به يلزم تخصيص الحكم به ليس في الواقع مخصوصًا به لما سبق من جريانه في «ثم» أيضًا. ويرد عليه: أنه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين: مرة في الإجمال، ومرة في التفصيل، كسائر ما ذُكر.

(يَجُوزُ إِظْهَارُ «أَنْ» مَعَ «لَامُ» كَيْ) ....

فيها أو لا يلزم أن يذكر الحروف الثلاثة في التفصيل بلا دخولها في لفظ العاطفة؛ لأنه لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص لجواز أن توجد العاطفة الغير الشاملة لها، (وَإِن خُصَّت) أي: وإن خصت العاطفة (بِهِ) أي: بما ذكر من الحروف الثلاثة (يَلزَمُ تَخصِيصُ الحُكمِ) وهو كون المضارع منصوبًا (بِهِ لَيسَ) يعني: أنه ليس كذلك؛ لأنه خلاف الواقع؛ لأنه ليس الحكم المذكور (فِي الوَاقِعِ مَخصُوصًا بِهِ) أي: بما ذكر (لِمَا سَبَقَ مِن جَرَيَانِهِ) أي: جريان الحكم (فِي ثُمَّ أَيضًا) أي: كجريانه فيما ذكر (وَيَرِدُ عَلَيهِ) أي: فحين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك المخصوص (أَنَّهُ كَانَ المُنَاسِبُ حِينَئِذٍ) أي: حين إذا أريد به لتخصيص كان المناسب (ذِكرُهَا) أي: أن يذكر كلمة العاطفة (مَرَّتَينِ مَرَّةً فِي الإِجمَالِ) وهو الذي وقع بقوله: والعاطفة (وَمَرَّةً فِي التَّفصِيلِ) بأن يقول: وبأن مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة وأو العاطفة (كَسَائِرِ مَا ذُكِرَ) وقال العصام: ويمكن أن يجاب عنه: بأن العاطفة في تقدير أن على نحوين:

أحدهما: امتياز بعض عن بعض في الشرط.

والثاني: اشتراك الجميع فيه فعد أولا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم أتم العد بذكر تناسب المشتركات في الشرط مرة واحدة؛ لعدم احتياجها إلى التفصيل ومع العاطفة أي: مع العاطفة مطلقا إذا قدر أن بعدها بالشرط المشترك بين الكل، بخلاف العاطفة المقدر أن بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى وأخواتها وهو من قوله: والعاطفة إلى هذه الحروف التي ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل، انتهى.

ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التي ينتصب المضارع فيها بأن المقدرة شرع في بيان ما يجوز فيه إظهارها وما يجب فقال: «يجوز إظهار أن مع لام كي»

نحو: «جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي»، وَمَعَ مَا أُلْحِقَ بِهَا من اللام الزائدة، نحو: «أَرَدْتُ لِأَنْ تَقُومَ».

(وَ) مع الحروف (الْعَاطِفَةُ) نحو: «أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَأَنْ تَذْهَبَ»؛ لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو: «جِئْتُكَ لِلْإِكْرَامِ، وَأَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَغَضَبُهُ، وَأَرَدْتُ لِضَرْبِكَ»، فجاز «أَنْ» يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو «أَنْ» المصدرية.

أي: كما يجوز تقديرها (نَحوُ: جِئتُكَ لأَن تُكرِمَنِي) وقوله: (وَمَعَ مَا أُلحِقَ) معطوف عن مع لام كي في كلام المصنف ويسمى هذا عطفًا تلقينيًا، وهو عطف قول أحد القائلين على قول القائل الآخر، وإنما سمى تلقينيًا لما فيه من تلقين السامع إلى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: 124] يعني: أنه كما يجوز إظهار أن مع لام كي يجوز أيضًا إظهارها مع ما ألحق (بِهَا) أي: بلام كي (مِن اللَّامِ الزَّائِدَةِ نَحوُ: أَرَدتُ لأَن تَقُومَ) فإن اللام فيه زائدة «و» (مَعَ الحُرُوفِ) «العاطفة» (نَحوُ: أَعجَبَني قِيَامُكَ، وَأَن تَذهَبَ) فإن قوله: أن تذهب معطوف بالواو على قوله: قيامك وقوله: (لأَنَّ هَذِهِ الثَّلاثَةَ) علة لقوله: ويجوز إظهار أن يعني: إنما جاز إظهارها في ما وقع مع لام كي ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لأن هذه الثلاثة (تَدخُلُ عَلَى اسمٍ صَرِيحٍ) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كي (نَحوُ: جِئتُكَ للإكرَامِ وَ) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو: (أَعجَبَني ضَربُ زَيدٍ وَغَضَبهُ وَ) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو: (أَرَدتُ لِضَربِكَ) فإنه بمعنى أردت ضربك وقوله: (فَجَازَ) تفريع لقوله: تدخل يعني: إذا كانت عادة هذه الثلاثة أن تدخل على الاسم الصريح وهي مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (أَن يَظهَرَ مَعَهَا) أي: مع تلك الثلاثة (مَا) أي: حرف (يَقلِبُ الفِعلُ إِلَى اِسمٍ صَرِيحٍ، وَهُوَ) أي: الحرف الذي يقلب الفعل إلى الاسم الصريح (أَن المَصدَرِيَّةُ).

ثم لما خصص جواز إظهارها مع هذه الثلاثة دون ما عداها أراد بيان وجه

وأما «لام» الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها «أنْ»، وكذا «حتى»؛ لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كي» وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح، وحمل عليها حتى التي بمعنى «إلى»؛ لأن المعنى الأول أغلب في حتى التي يليها المضارع، وأما «الواو والفاء وأو» فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب بعدها.

الاختصاص فقال: (**وَأَمَّا لامُ الجُحُودُ**) يعني: وجه عدم جواز إظهار لام الجحود (**فَلَمَّا**) أي: فثابت لأن لام الجحود لما (**لَم تَدخُل عَلَى الاسمِ الصَّرِيحِ**) ولم تكن معتادة به (**لَم يَظهَر بَعدَهَا**) أي: بعد لام الجحود (**أَن**) أي: لفظ أن ولم يجز أن يقول: ما كان لأن يقول (**وَكَذَا**) أي: كلام الجحود (**حَتَّى**) يعني: أنها أيضًا لم تدخل على الاسم الصريح (**لأنّ الأَغلَبَ فِيهَا**) أي: في حتى (**أَن تُستَعمَلَ بمَعنَى كَي**) أي: وإن كان الاستعمال الغالب فيها غيره (**وَهِيَ**) أي: حتى حال كونها ملابسة (**بِهَذَا المَعنَى**) أي: معنى كي (**لا تَدخُلُ عَلَى اسمٍ صَرِيحٍ، وَحُمِلَ عَلَيهَا**) أي: حمل على حتى أتى بمعنى كي (**حَتَّى الَّتي بمَعنَى إِلَى**) وإنما حمل عليها (**لأنَّ المَعنَى الأَوَّلَ**) هو معنى (**أغلَبُ**) أي: من معنى إلى (**في حَتَّى**) أي: في كلمة حتى (**الَّتِي يَلِيهَا المُضَارِعُ وَأَمَّا الوَاوُ وَالفَاءُ وَأَو**) يعني: وأما وجه عدم جواز إظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (**فلأنَّهَا**) أي: فثابت؛ لأن العواطف الثلاثة (**لَمَّا اقتَضَت**) أي: لما أوجبت (**نَصبَ مَا**) أي: المضارع الواقع (**بَعدَها**) أي: بعد العواطف الثلاثة المذكورة (**للتَّنصِيصِ**) أي: لغرض أن يكون نصًّا (**عَلَى مَعنَى السَّبَبِيَّةِ**) أي: كما في الفاء (**وَالجَمعِيَّةِ**) كما في الواو (**وَالانتِهَاءِ**) أي: كما في أو (**صَارَت**) أي: تلك الثلاثة (**كَعَوَامِلِ النَّصبِ**) حتى عدها بعضهم من النواصب؛ لعدم التخلف في النصب (**فَلَم يَظهَر النَّاصِبُ بَعدَها**) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان أحدهما أن المقدرة، والآخر أحد هذه الحروف التي توهمت عاملة.

ولما فرغ من بيان ما يجوز إظهارها فيه شرع فيما يجب إظهارها فيه فقال:

(يَجِبُ) أي: إظهار «أَنْ» (مَعَ «لَا») الداخلة على المضارع المنصوب بها (فِي) صورة دخول (اللَّامِ) بمعنى «كي» عليها أي: على «أَنْ» لاستكراه اللامين المتواليين؛ لام «كي» ولام «لا» نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

واعلم أن «أَنْ» الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرًا من غير عمل؛ لضعفها نحو قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، أو مع العمل مع الشذوذ كقوله:

«يجب» (أي: إِظهَارُ أَن) «مع لا» (الدَّاخِلَةِ) أي: حال كونها مع كلمة لا التي دخلت (عَلَى المُضَارِعِ المَنصُوبِ بِهَا) أي: بأن فقوله: مع لا يجوز أن يكون ظرفًا ليجب أو حالًا من المستكن في يجب، وكذا قوله: «في» متعلق بيجب بتقدير المضاف أي: يجب الإظهار في (صُورَةِ دُخُولِ) «اللام» حال كون تلك اللام ملابسة (بمَعنَى كَي) وقوله: (عَلَيهَا) كما في نسخة الجامي متعلق بالدخول المقدر (أي: عَلَى أَن) وإنما يجب إظهارها (لاستِكرَاهِ اللَّامَينِ المُتَوَالِيَينِ) أحدهما (لامُ كَي، وَ) الآخر (لامُ لا، نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾) [الحديد: 29].

ولما كان لإضمار أن مواضع آخر غير هذه المواضع أراد الشارح أن ينبه عليها فقال: (وَاعلَم أَنَّ أَن النَّاصِبَةَ تُضمَرُ) أي: وقعت مضمرة (في غَيرِ المَوَاضِعِ المَذكُورَةِ كَثِيرًا) أي: وقوعًا كثيرًا لكنها لا تضمر حال كونها عاملة وناصبة له، بل تضمر حال كونها (مِن غَيرِ عَمَلٍ لِضَعفِهَا) أي: لضعف أن المضمرة في العمل، ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التي تكون عاملة مع إضمارها شروط اقتضت النصب (نَحوُ قَولِهِم: تَسمَعَ بالمُعَيدِيِّ خَيرٌ مِن أَن تَرَاهُ) فإن قوله: تسمع، فعل مضارع مبتدأ وقوله: خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز؛ فحينئذ تقدر أن حتى يكون مؤولًا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه، ولكن لم ننصب تلك المضمرة للمضارع، بل سمع بالرفع وقوله: (أَو مَعَ العَمَلِ) عطف على قوله: من غير عمل يعني: إضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (مَعَ الشُّذُوذِ كَقَولِهِ:

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضرَ الْوَغَى ... ...

في رواية النصب، ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع، ولذلك لم يذكرها.

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحضَرَ الوَغَى)

فقوله: أحضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللائمي والوغى هو محل الخصومة يعني: أيها الذي يكون لائما لحضوري موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (في رِوَايَةِ النَّصبِ) أي: نصب أحضر، وأما في رواية الرفع فليس بشاذ؛ فإنه يكون حينئذ كالبيت الأول، وقوله: (وَلَكِن) استدراك من المجموع يعني: أن إضمارها سواء بعمل أو بغير عمل (لَيسَ بقِيَاسٍ كَمَا في تِلكَ المَوَاضِعِ) أي: كما كان قياسًا في المواضع السابقة (وَلِذَلِكَ) أي: ولكون ذلك الإضمار غير قياسي (لَم يَذكُرهَا) أي: لم يذكر المصنف هذه المواضع الأخيرة.

* * *

[جوازم الفعل المضارع]

(وَيَنْجَزِمُ) أي: (المضارع بِـ«لَمْ»، وَ«لَمَّا»، وَ«لَامُ» الْأَمْرِ، وَ«لَا») المستعملة (فِي) معنى (النَّهْيِ) احتراز عما استعمل في معنى النفي، وهذه الكلمات تجزم فعلًا واحدًا، ....

[جوازم الفعل المضارع]

ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال: «وينجزم» (أي) يكون «المضارع» مجزومًا «بلم ولما ولام الأمر ولا» (**المُستَعمَلَةِ**) «في» (مَعنَى) «النهي» وقال العصام: أضاف اللام لأنها قابلة للإضافة ولم يضف لا؛ لأنها علم لنفسها فلا تقبل الإضافة، وجعل الشارح قوله: في النهي صفة لا فاحتاج إلى تقدير المعرفة، والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور أن يكون التقدير ولا مستعملة في النهي بجعل في النهي حالًا إلا أن الأنسب بالمعنى تقدير المعرفة، فما فعله أرجح؛ لأن رعاية جانب المعنى أهم من رعاية جانب اللفظ انتهى، وفي بعض الحواشي، وإنما قال المصنف: ولا في النهي ولم يقل لا النهي بالإضافة تفننًا في العبارة، لا لعدم الجواز كما قال به العصام؛ فإنه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله: فيما بعد ولا النهي بأنه غير جائز فالأولى أن يحمل على التفتت، والله أعلم.

(**احتِرَازٌ**) أي: تقييد لا بقوله: في النهي للاحتراز (**عَمَّا**) أي: عن لا التي (**اِستُعمِلَ في مَعنَى النَّفِي**) نحو: لا ينصر؛ فإنها استعملت في معنى النفي وهو أخبار نفي صدور النصر بخلاف النهي فإنه لطلب ترك الفعل كما سيجيء، وكذا وقع الاحتراز عن لا التي لم تستعمل في شيء من النهي والنفي نحو: لأقسم، (**وَهَذِهِ الكَلِمَاتُ**) أي: الحروف الأربعة المذكورة (**تَجزِمُ فِعلًا وَاحِدًا**) وإنما تركه المصنف هذا البيان اعتمادًا على قرينة المقابلة؛ فإنه لما قال فيما سيجيء، وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه أن غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين،

(وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ) أي: وينجزم المضارع بكلم المجازاة، أي: كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الأسماء وبعضها من الحروف، ولهذا اختار لفظ الكلم، والمجزوم بها فعلان (وَهِيَ) أي: كلم المجازاة: («إِنْ»، وَ«مَهْمَا»، وَ«إِذْمَا»، وَ«حَيْثُمَا» فـ«إِذْ وَحَيْثُ» يجزمان المضارع) مع «ما»، وأما بدونها فلا.

(وَ«أَيْنَ»، وَ«مَتَى») وهما يجزمان المضارع مطلقًا سواء كانا مع «ما» أو لا.

(وَ«مَا»، وَ«مَنْ»، وَ«أَيٌّ»، وَ«أَنَّى»).

(وَأَمَّا) انجزام المضارع (مَعَ «كَيْفَمَا» وَ«إِذَا» فَشَاذٌّ) لم يجئ في كلامهم على

وقال العصام: يلزم أن يقيد قوله: تجزم فعلًا واحدًا بقوله: بالأصالة؛ فإنه قد يتعدد مجزومها بالعطف فتقول: لا تضرب وتفعل، انتهى.

«وكلم المجازاة» بالجر معطوف على ما قبله فقوله: (أي: **وَيَنجَزِمُ المُضَارِعُ بِكَلِمِ المُجَازَاةِ**) تفسير لإعرابه، وقوله: (أي: **كَلِمَاتِ الشَّرطِ وَالجَزَاءِ**) تفسير للفظ المجازاة، وهي مصدر من باب المفاعلة أصله: مجازية قلبت الياء الفاء وتكتب تاؤه قصيرة لا طويلة؛ لكونها مصدرًا لا جمعًا، وقوله: (**الَّتِي بَعضُهَا مِن الأَسمَاءِ وَبَعضُهَا مِن الحُرُوفِ؛ وَلِهَذَا**) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة أو أسماء المجازاة، يعني: لكون بعضها من الحروف وبعضها من الأسماء (**اِختَارَ**) أي: المصنف (**لَفظَ الكَلِمِ**) فإنه شامل للحروف والاسم (**وَالمَجزُومُ بِهَا**) أي: بتلك الكلم (**فِعلانِ**) كما سيجيء يعني: قد يكونان فعلين، كذا في العصام.

«وهي» (**أي: كَلِمُ المُجَازَاةِ**) «إن ومهما وإذما وحيثما» ولما كان بين المذكورات فرق في الجزم مطلقًا وفي الجزم بالمقارنة أشار إليه بقوله: «فإذ وحيث يجزمان المضارع» إذا كانا (**مَعَ مَا وَأَمَّا بِدُونِهَا**) أي: بدون كلمة ما (**فَلا**) أي: فلا يجزمان، «وأين ومتى» (**وَهُمَا يَجزِمَانِ المُضَارِعَ مُطلَقًا سَوَاءٌ كَانَا**) مقارنين (**مَعَ مَا أَو لا**) أي: أو ليسا بمقارنين لها «وما ومن وأي» بالتنوين «وأنى» وهذه الكلمات انجزام المضارع بها قياس «وأما» (**اِنجِزَامُ المُضَارِعِ**) «مع كيفما وإذا» أي: مجردًا من ما «فشاذ» وقوله: (**لَم يَجِئ فِي كَلامِهِم عَلَى**

وجه الاطراد. أما مع «كيفما» فلأن معناه عموم الأحوال، فإذا قلت: «كَيْفَمَا تَقْرَأْ قَرَأْ» كان معناه: «على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضًا أقرأ عليها»، ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات. وأما مع «إذا» فلأنَّ كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إنْ» التي هي موضوعة للإبهام، و«إذا» موضوعة للأمر المقطوع به.

(وَبِـ«إِنْ» مُقَدَّرَةً) عطف على قوله «بِلَمْ» أي: وينجزم المضارع بـ«إن» مقدرة، وسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى.

(فَـ«لَمْ» لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِيًا وَنَفْيِهِ) أي: نفي المضارع، ....

وَجهُ الاطِّرَادِ) صفة كاشفة لقوله: شاذ، ثم شرع في وجه عدم الاطراد فيهما فقال: (أمَّا مَعَ كَيفَمَا) أي: وجه كون الجزم شاذا مع كيفما (فَلأَنَّ مَعنَاهُ) أي: معنى كيفما (عُمُومُ الأَحوَالِ) وهو ينافي التعليق اللازم للمجازاة (فإذَا قُلتَ: كَيفَمَا تَقرَأ قَرَأ) أي: بالجزم فيهما (كَانَ مَعناهُ عَلَى أيِّ حَالٍ وَكَيفِيَّةٍ تَقرَأُ أَنتَ أَنَا أَيضًا أَقرأُ عَلَيهَا) أي: على تلك الحال (وَمِن المُتَعَذِّرِ استِواءُ قِرَاءَةِ قَارِئَينِ في جَمِيعِ الأَحوَالِ وَالكَيفِيّاتِ، وأمّا) أي: وأما وجه كون الجزم شاذا (مَعَ إِذَا فَلأنَّ كَلِمَاتِ الشَّرطِ) أي: مما عدا إن فإنها هي الأصل في الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة، بخلاف ما عداها من كلمات الشرط فإن معناها في الأصل ظرف أو استفهام أو غيرهما ومحض هذه المعاني لا يقتضي الجزم، وكلمات الشرط (إنَّمَا تَجزِمُ) أي: تلك الكلمات (لِتَضَمُّنِهَا) أي: لتضمن تلك الكلمات (مَعنَى إن الَّتي هِيَ مَوضُوعَةٌ للإبهَامِ) لا للتحقيق واليقين المقطوع به (وإذَا) أي: والحال أن إذا بخلافها فإنها (مَوضُوعَةٌ للأمرِ المَقطُوعِ بِهِ) «وبإن مقدرةً» أي: حال كونها مقدرة، وهو (عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: بِلَم، أي: وَيَنجَزِمُ المُضَارِعُ بإن مُقَدَّرَةً، وَسَيَجِيءُ بَيَانُهُ إن شَاءَ اللهُ تَعالَى).

ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الإجمال شرع في بيان تفصيل كل منها ما يختص بكل منها من المعاني والأحوال فقال: «فلم» أي: كلمة لم موضوعة «لقلب المضارع ماضيًا ونفيه» (أي: نَفي المُضَارِعِ) المراد من المعنى المقلوب

ولا يبعد لو جعل الضمير عائدًا إلى ما هو أقرب أعني: ماضيًا.

(وَ«لَمَّا» مِثْلُهَا) أي: مثل «لم» في هذا القلب والنفي.

(وَتَخْتَصُّ) أي: «لما» (بِالاسْتِغْرَاقِ) أي: استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بـ«لَمَّا» نقول: «نَدِمَ فُلَانٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ» أي: عقيب ندمه، ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم إلى وقت التكلم بها، وإذا قلت: «نَدِمَ فُلَانٌ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ» أفاد استمرار ذلك إلى وقت التكلم بها.

هو الزمان، أي: تقلب زمان المضارع إلى زمان الماضي، ومن المعنى المنفي الحدث أي: تنفي المضارع الذي يقارن بزمانه المقلوب إلى زمان الماضي، هذا على تقدير إرجاع الضمير في نفيه إلى المضارع كما فسر به الشارح، ثم أشار إلى الاحتمال الآخر الذي يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال: (وَلَا يَبعُدُ) أي: الجعل الذي يذكره بقوله: (لَو جُعلَ الضَّميرُ) أي: الضمير المنصوب في نفيه (عَائِدًا إِلَى مَا) أي: إلى مرجع (هُوَ أَقرَبُ، أَعني) أي: بالمرجع الأقرب (مَاضِيًا) فحينئذٍ يكون المراد أنها تنفي الحدث الماضي في التوجيه الأول بالنظر إلى المقلوب والثاني بالنظر إلى المقلوب إليه، «ولما» أي: كلمة لما «مثلها» (أي: مِثلُ) كلمة (لَم في هَذَا القَلبِ وَالنفي) أي: في كون كل منهما لقلب المضارع ماضيًا ونفيه وهذا ما به الاشتراك، وأما به الامتياز فهو قوله: «وتختص» (أي) تمتاز (لَمَّا) من لم «بالاستغراق» والباء ههنا داخلة على المقصور؛ لأن الاستغراق مقصور على لما لا أن لما مقصورة على الاستغراق، فيكون من قبيل: واختص بواو، وقوله: (أي: استِغراقِ أَزمِنَةِ المَاضِي مِن وَقتِ الانتِفَاءِ إِلَى وَقتِ التَّكَلُّمِ بِلَمَّا) تفسير للاستغراق بحسب المشمول إليه، يعني: المراد به كون الأزمنة مستغرقة بالنفي من وقت كونه منفيًّا إلى وقت التكلم بكلمة لما، وإنما اختصت بالاستغراق لازدياد معناها بزيادة ما، كما قالوا: إن لما كان في الأصل لم زيدت عليه ما (نَقُولُ: نَدِمَ فُلانٌ وَلَم يَنفَعهُ النَّدَمُ أي: عقيب ندمه، وَلا يَلزَمُ اِستِمرَارُ اِنتِفَاءِ نَفعِ النّدَم إِلَى وَقتِ التَّكَلُّمِ بِهَا) أي: بكلمة لم (وإِذَا قُلتَ: نَدِمَ فُلانٌ وَلا يَنفَعُهُ النَّدَمُ، أَفَادَ اِستِمرارُ ذَلِكَ) أي: انتفاء الندم (إِلَى وَقتِ التَّكَلُّمِ بِهَا)

(وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ) أي: وتختص أيضًا «لَمَّا» بجواز حذف الفعل المنفي بها إن دل عليه دليل نحو: «شَارَفْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا» أي: لما أدخلها.

وتختص أيضًا بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: «إِنْ لَمَّا يَضْرِبْ، وَمَنْ لَمَّا يَضْرِبْ» كما تقول: «إِنْ لَمْ يَضْرِبْ، وَمَنْ لَمْ يَضْرِبْ»، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله.

أي: بكلمة لما فعلى هذا جاز أن يقول في آدم عليه السلام: إنه ندم ولم ينفعه الندم، وفي إبليس إنه ندم ولما ينفعه الندم، ولا يجوز أن يعكس ويقول: ندم آدم ولما ينفعه وندم إبليس ولم ينفعه فتأمل.

«وجواز حذف الفعل» وقول الشارح (أي: **وَتَختَصُّ أَيضًا لَمَّا**) إلى آخره إشارة إلى أن قوله: وجواز بالجر معطوف على قوله: بالاستغراق أي: كما تختص لما وتمتاز من لم بكونها للاستغراق تختص أيضًا (**بِجَوازِ حَذفِ الفِعلِ المَنفي بِهَا**) أي: بلما، وهذا الحذف ليس بجائز في لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق، بل (**إِن دَلَّ عَلَيهِ دَلِيلٌ**) أي: قرينة على المحذوف (**نَحوُ: شَارَفتُ**) أي: قاربت (**المَدِينَةَ وَلَمَّا، أي: لَمَّا أَدخُلهَا، وَتَختَصُّ**) أي: لما (**أَيضًا**) أي: كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين، وتمتاز من لم (**بِعَدَمِ دُخُولِ أَدَوَاتِ الشَّرطِ عَلَيهَا**) أي: على لما (**فَلا تَقُولُ**) أي: فلا يجوز أن تقول: (**إِن لَمَّا يَضرِب وَمَن لَمَّا يَضرِب، كَمَا تَقُولُ**) أي: كما يجوز أن تقول: (**إِن لم يَضرِب وَمَن لَم يَضرِب**).

ثم إن وجه اختصاصها بعدم دخول أدوات الشرط لما كان غير ظاهر أراد أن يذكر له وجهًا ظنيًّا فقال: (**وَكَأَنَّ ذَلِكَ**) بتشديد النون يعني: أظن أن وجه ذلك الاختصاص وهو الاحتراز عن الفصل بفاصل قوي بين العامل ومعموله؛ فإن ذلك الفصل حاصل في لما؛ (**لِكَونِهَا**) أي: لكون كلمة لما (**فَاصِلَةً قَوِيَّةً**) تفصل (**بَينَ العَامِلِ**) الذي هو أداة الشرط (**وَ**) بين (**مَعمُولِهِ**) الذي هو الفعل المجزوم بخلاف لم فإنها وإن كانت فاصلة في الجملة لكنها لقلة حروفها بالنسبة إلى لما ليست بقوية في الفصل كقوة لما فيه، وقال العصام: إن فيه بحثين؛ لأن إن في: إِن لَم أَضرِب، يعني: مثلًا ليس عاملًا في أضرب ولا فعل أضرب معمولًا له،

وتختص أيضًا باستعمالها غالبًا في المتوقع أي: ينفى بها فعل مترقب متوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: «لَمَّا يَرْكَبِ الْأَمِيرُ». وقد تستعمل وفي غير المتوقع أيضًا نحو: «نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ».

(وَ«لَامُ» الْأَمْرِ) هي اللام (الْمَطْلُوبُ بِهَا ....

فإنه ليس بمجزوم بأداة الشرط، بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه إنما هو أثر لما لا أثر إن فأثر إن في مجموع لم أضرب انتهى، وأجيب عنه: بأنا لا نسلم أن الفعل المنفي ليس بمعمول لأداة الشرط؛ لأن معمول إن ومدخوله في لم أضرب هو الفعل المنفي بلم، لا تركيب لم أضرب فالمعمولية تطلق على الفعل لا على الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل.

(**وَتَختَصُّ**) أي: لما (**أَيضًا**) كما تختص بالمذكورات (**باستِعمَالِهَا**) أي: باستعمال كلمة لما (**غَالِبًا**) أي: في غالب الاستعمال (**في المُتَوَقَّعِ**) أي: في الأمر الذي ينتظر وقوعه (**أي: يُنفَى بِهَا**) أي: بلما (**فِعلٌ**) إلى حدث (**مُتَرَقَّبٌ مُتَوَقَّعٌ تقول لمن يتوقع**) وينتظر (**رُكُوبَ الأَمِيرِ**) أي: تستعمل فيه لما وتقول: (**لَمَّا يَركَب الأَمِيرُ**) ولا تقول: لم يركب، وقوله: (**وَقَد تُستَعمَلُ**) إشارة إلى فائدة قوله: غالبًا، يعني: الاختصاص الاستعمال الغالب لا لمطلق الاستعمال فإنها قد تستعمل قليلًا بالنسبة إلى الاستعمال الأول (**وَفي غَيرِ المُتَوَقَّعِ أيضًا نَحوُ: نَدِمَ فُلانٌ وَلَمَّا يَنفَعهُ النَّدمُ**) لأنه لا يتوقع نفع ندمه، ولقائل أن يقول: إن ذلك الاستعمال القليل في قوله: ولما ينفع الندم إنما هو لندم جواز استعمال لم فيه، فإن المادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما، ولكون الاختصاصات التي ذكرها الشارح نظيرة لم يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين.

«ولام الأمر» وهو بالرفع مبتدأ، وزاد الشارح قوله: (**هِيَ**) لتكون فاصلًا بين كون قوله: (**اللَّامُ**) خبرا للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه أشار به إلى أن اللام خبر لا صفة كما هو شأن ضمير الفصل، وقوله: «المطلوب» بالرفع صفة اللام وقوله: «بها» متعلق بالمطلوب، والضمير راجع إلى الألف واللام، لكونه بمعنى

الْفِعْلُ) وتدخل فيها لام الدعاء نحو: «لِيَغْفِرْ لَنَا اللهُ» وهي مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ﴾، ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾.

(وَلَاءِ النَّهْيِ) هي «لا» (الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ) أي: ترك الفعل، وفي بعض النسخ:

التي، وإنما كان المطلوب مذكرًا لكون نائبه مذكرًا وهو قوله: «الفعل» يعني: أن لام الأمر التي ينجزم بها المضارع هو اللام التي طلب بها الفعل أي: الحدث.

ولما كان الأمر من الأعلى ولم يطلق على الدعاء ولم يكن الدعاء داخلًا في الأمر أشار بقوله: (وَتَدخُلُ فِيهَا لامُ الدُّعَاءِ) إلى أنه وإن لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نَحوُ: لِيَغفِر لَنَا اللهُ) ثم شرع في بيان بنائه فقال: (وَهِيَ) أي: لام الأمر (مَكسُورَةٌ) للفرق بينها وبين لام الابتداء التي دخلت على المضارع، ولأنها لما كانت عاملة عملًا مختصًّا بالفعل شبهت باللام الجارة التي تعمل عملًا مختصًّا بالاسم فكسرت كما كسرت، كذا في بعض الحواشي، (وَفَتحُهَا) أي: وفتح لام الامر (لُغَةٌ، وَقَد تُسَكَّنُ) أي: قد تجعل ساكنة إذا وقعت (بَعدَ الوَاوِ وَالفَاءِ وَثُمَّ) مثال الواو والفاء (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾) هذا مثال الواو (﴿لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ﴾) [النساء: 102] هذا مثال الفاء وهذان في آية واحدة، و(﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾) [الحج: 29] هذا مثال ثم، وقد قرئ الأخير بالكسر أيضًا، وإنما أسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما أسكنت في باب كتِفٍ وكتفٍ؛ لأن سكون العين قياس في فعلٍ نحو: كتف وكتف بكسر العين وسكونها، كذا في «الشافية»، ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض أجزاء المركب نحو: وليصلوا، تأمل.

«ولاء النهي» بالإضافة وفى بعض النسخ، ولا للنهي كذا في «المعرب» مبتدأ (هِيَ لا) «المطلوب بها الترك» خبره كما مر وقوله: (أي: تَركُ الفِعلِ) للإشارة إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه أي: يطلب بها ترك الفعل الذي هو حدث مدخولها؛ فلا يدخل فيها نحو: ترك؛ فإنه لطلب الترك لا لطلب تركٍ؛ فإن ما هو من الأفراد هو لا تترك كما حقق في محله، (وَفي بَعضِ النُّسَخِ)

«ولاء النهي ضدها»، أي: «لاء» النهي التي هي ضد لام الأمر، وهي التي يطلب بها ترك الفعل، وهي تدخل على جميع أنواع المضارع المبني للفاعل والمفعول، مخاطبًا أو غائبًا أو متكلمًا.

(وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ) المذكورة من قبل ....

أي: نسخ «الكافية» (وَلاءُ النَّهي ضِدُّهَا، أي: **لاءُ النَّهي الَّتي هِيَ ضِدُّ لامِ الأَمرِ، وَهِيَ الَّتي يُطلَبُ بِهَا تَركُ الفِعلِ**) وقال العصام: إن لا علم للنهي؛ فلا يصح إضافة العلم وكأنه نكرة أو جعل النهي مرفوعًا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى، وفي شرح «اللب»: ولا النهي بالإضافة بتنكير المضاف أو بتجويز نحو: زيد الشجاعة أو الوصف أو البيان بتأويل الدال على النهى.

ثم إنه لما كان فرق بين لام الأمر ولا النهي بجواز الدخول في جميع أنواع المضارع وفي بعضها أراد أن ينبه عليه فقال: (**وَهِيَ**) أي: كلمة النهي، وفي بعض النسخ: وهو أي: النهي (**تَدخُلُ**) بالتاء على النسخة الأولى، وبالياء على الثانية (**عَلَى جَمِيعِ أَنوَاعِ المُضَارِعِ**) وقوله: (**المَبني للفَاعِلِ وَالمَفعُولِ**) بالجر بدل من الأنواع أو بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف أي: تلك الأنواع وبالنصب مفعول أعني، أي: لا النهي يجوز دخوله على المضارع الذي بني للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز أيضًا دخوله عليها سواء كان (**مُخَاطَبًا أَو غَائِبًا أو مُتَكَلِّمًا**) نحو: لا تنصر لا ينصر الخ، وهذا بخلاف الأمر فإن كان الفعل مبنيًّا للمفعول لزمته مطلقًا، وأما إن كان مبنيًّا للفاعل فلزمته مسندًا إلى المتكلم والغائب تقول: لينصرا لينصروا لأنصر لننصر، وأما في غيرهما فنادر كقوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ [يونس: 58]، فإنه إذا أريد المخاطب فالتعبير له بالأمر بغير اللام تقول: انصر انصرا انصروا انصري انصرا انصرن يعني: أن النهي الغائب والحاضر مشترك بدخول لام الأمر، فإن كان غائبًا تدخل اللام وإن كان حاضرًا فدخولها نادر، كما سيجيء حال الأمر بغير اللام.

«وكلم المجازاة» أي: الكلمات يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفًا أو اسمًا، وقوله: (**المَذكُورَةُ مِن قَبلُ**) أي: التي ذكرت في الإجمال والتفصيل من

(تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ) الفعل (الْأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ) الفعل (الثَّانِي) أي: لجعل الفعل الأول سببًا والثاني مسببًا.

وفي شرح المصنف: وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الأول سببًا للثاني. ولا شك أن كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببًا للشيء، فالمراد بجعلها الشيء سببًا أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء، بل ملزومية شيء لشيء، وجعل كلم المجازاة دالة ....

الكلمات المخصوصة المعدودة، وإنما أوردها مظهرًا فإنه لو قال: وهي يعني: بالضمير لتوهم رجوعه إلى النهي؛ لقربه وهو مبتدأ، وقوله: «تدخل» خبره أي: كلم المجازات التي ذكرت من قبل إنما تدخل «على الفعلين لسببية» أي: لقصد سببية **(الفِعلِ)** «الأول، ومسببية» **(الفِعلِ)** «الثاني».

ولما كان السبب أعم من السبب الحقيقي ومن السبب الجعلي وكان المراد به هذا الأعم ولم تساعد عبارة المصنف في كافيته لإفادة المراد أراد أن يفسر مراده فقال: (أي: **لِجَعلِ الأَوَّلِ سَبَبًا وَالثَّاني مُسَبَّبًا**) وقوله: (**وَفِي شَرحِ المُصَنِّفِ**) للإشارة إلى قرينة التفسير يعني: إنما فسرناه بهذا؛ لأن المصنف نفسه قال في شرحه: (**وَكَلِمُ المُجَازَاةِ مَا تَدخُلُ عَلَى شَيئَينِ**) يعني: فعلين (**لِتَجعَلَ الأَوَّلَ سَبَبًا للثَّاني**) وهذا قرينة على أن مراده السببية هو المعنى الأعم، يعني: سواء كان سببًا له في الحقيقة أو في اعتبار المتكلم.

ولما أسند الجمع إلى تلك الكلم أشار إلى أن إسناده إليها مجاز فقال: (**وَلا شَكَّ**) أي: من البديهي (**أَنَّ كَلِمَ المُجَازَاةِ لا تَجعَلُ الشَّيءَ سَبَبًا للشَّيءِ**) وإذا تبين عدم جواز إسناده إليها (**فالمُرَادُ بِجَعلِهَا**) أي: بجعل الكلم المذكورة (**الشَّيءَ سَبَبًا**) يعني: في عبارة المصنف في شرحه هو (**أَنَّ المُتَكَلِّمَ اِعتَبَرَ سَبَبِيَّةَ شَيءٍ لِشَيءٍ**) قوله: (**بَل مَلزُومِيَّةَ شَيءٍ لِشَيءٍ**) إشارة إلى ما حققه الرضي بأن المراد بها جعل الأول ملزومًا للثاني؛ لئلا يرد نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: 53]، أي: شيء اتصل بكم من نعمة فمن الله، وقوله: (**وَجَعَلَ**) عطف على اعتبر يعني: أن المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (**كَلِمَ المُجَازَاةِ دَالَّةً**

عليها، ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سببًا حقيقيًّا للثاني لا خارجًا ولا ذهنًا، بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم واللازم، كقولك: «إنْ تَشْتِمْنِي أُكْرِمْكَ»، فالشتم ليس سببًا حقيقيًّا للإكرام، والإكرام مسببًا حقيقيًّا له لا ذهنًا ولا خارجًا، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهارًا لمكارم الأخلاق، يعني: أنه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده.

(وَيُسَمِّيَانِ) أي: هذان الفعلان أولهما (شَرْطًا)؛ لأنه شرطه لتحقق الثاني ....

عَلَيهَا) أي: على تلك السببية، **(وَلَا يَلزَمُ أَن يَكُونَ الفِعلُ الأَوَّلُ سَبَبًا حَقِيقيًّا للثَّاني، لا خَارِجًا وَلا ذِهنًا، بَل يَنبَغِي أَن يَعتَبِرَ المُتَكَلِّمُ بَينَهُمَا)** أي: بين مضموني الفعلين **(نِسبَةً يَصِحُّ بِهَا)** أي: بتلك النسبة المعتبرة **(أَن يُورِدَهُمَا)** هو فاعل يصح، أي: يصح بتلك النسبة المعتبرة إيراد الفعلين **(في صُورَةِ السَّبَبِ وَالمُسَبَّبِ، بَل المَلزُومِ)** أي: بل في صورة الملزوم **(وَاللَّازِمِ)** كما هو تحقيق الرضي، وإن لم يكن بينهما ملازمة في الحقيقة **(كَقَولِكَ: إِن تَشتُمنِي أُكرِمكَ؛ فالشَّتمُ)** أي: فإن الشتم الذي هو مضمون الفعل الأول، **(لَيسَ سَببًا حَقِيقيًّا للإكرامِ)** وقوله: **(والإكرَامِ)** معطوف على الضمير المرفوع المستتر في ليس يعني: وليس الإكرام أيضًا **(مُسَببًا حَقِيقيًّا لَهُ لا ذِهنًا)** إذ الشتم في الحقيقة سبب للإهانة الذهن، **(وَلَا خَارِجًا، لَكِن المُتَكَلِّمُ اعتَبَرَ تِلكَ النّسبَةَ بَينَهُمَا)** أي: بين الشتم الذي والإكرام **(إِظهَارًا)** أي: لقصد الإظهار **(لِمَكارِمِ الأَخلاقِ، يَعني: أَنَّهُ)** أي: يزيد المتكلم بهذا الجعل إفادة أن تصير نفسه **(مِنهَا)** أي: من المكارم **(بمَكَانٍ)** أي: بمنزلة **(يَصِيرُ الشَّتمُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الإهانَةِ عِندَ النَّاسِ سَبَبِ الإكرَامِ عِندَهُ)** أي: عند المتكلم المذكور.

«ويسميان» **(أي: هَذَانِ الفعلانِ)** اللذان اعتبرت لسببية بينهما **(أَوَّلُهُمَا)** «شرطًا» وإنما سمى الأول شرطًا؛ **(لأَنَّهُ)** أو لأن الفعل الأول **(شَرطُهُ؛ لِتَحَقُّقِ الثَّاني)** فقوله: أولهما إشارة إلى أن الضمير البارز هو نائب فاعل يسمى يكون تثنية وكان مقتضى الواو في قوله: وجزاء، أن لا يعتبر الترتب فاقتضى التوزيع

(وَ) ثانيهما (جَزَاء) من حيث إنه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل.

(فَإِنْ كَانَا) أي: الشرط والجزاء (مُضَارِعَيْنِ) نحو: «إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ» (أَوِ الْأَوَّلُ) فقط مضارعًا نحو: «إِنْ تَزُرْنِي فَقَدْ أَزُورك» (فَالْجَزْمُ) واجب (في المضارع)، لدخول الجازم عليه، وهو «إن» وإما بتضمنها مع صلاحية المحل.

والتفصيل يعني: أن الفعلين الذين يسمى أحدهما شرطًا والآخر جزاء أولهما يسمى شرطًا «و» (**ثَانِيهِمَا**) يسمى «جزاء» قوله: (**مِن حَيثُ إِنَّهُ**) إشارة إلى وجه التسمية يعني: أن تسمية الثاني جزاء ناشئ من أجل كون الثاني (**يَبتني عَلَى الأَوَّلِ اِبتِنَاءً**) أي: مثل ابتناء (**الجَزَاءِ عَلَى الفِعلِ**) يعني: أنه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به.

قوله: «فإن كانا» شروع في تفصيل الفعلين الذين وقع شرطًا وجزاء وفي بيان حكم كل من أنواعهما (**أي: الشَّرطُ والجَزاءُ**) يعني: إن كان الفعل الذي وقع شرطًا والفعل الذي وقع جزاء «مضارعين» (**نَحوُ: إِن تَزُرنِي أَزُركَ**) «أو الأول» أي: إن كان الفعل الأول الذي وقع شرط (**فَقَط**) أي: دون الثاني فقوله: أو الأول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع الذي هو اسم كان، ولا حاجة إلى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره محذوف قدره الشارح بقوله: (**مُضَارِعًا نَحوُ: إِن تَزُرنِي فَقَد أَزُورُكَ**) وهذا من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، وقوله: «فالجزم» مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله: (**وَاجِبٌ**) والجملة جزائية يعني: إن كان الفعلان مضارعين أو الأول مضارعًا فالجزم واجب «في المضارع» أي: الواقع شرطًا وجزاء أو شرطًا فقط؛ (**لِدُخُولِ الجَازِمِ عَلَيهِ**) أي: على ذلك المضارع الواقع (**وَهُوَ**) أي: ذلك الجازم الداخل عليه إما (**إِن**) أي: الحرف الذي هو أصل في الشرط (**وَإِمَّا**) أي: أو الكلمات التي (**بِتَضَمُّنِهَا**) أي: يتضمن معنى كلمة إن (**مَعَ صَلاحِيَّةِ المَحَلِّ**) لكون المضارع معربًا قابلًا للجزاء أي: مع كون الفعل الواقع صالحًا لقبوله لفظًا أو تقديرًا وهو المضارع، بخلاف الماضي فإنه ليس بصالح لقبوله لفظًا أو تقديرًا بل صالح لقبوله محلا لبنائه الأصلي.

(وَإِنْ كَانَ الثَّانِي) مضارعًا (فَالْوَجْهَانِ) أي: ففيه الوجهان: الجزم لتعلقه بالجازم، وهو أداة الشرط، والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو: «إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ آتِهِ أَوْ آتيهِ».

(وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا بِغَيْرِ «قَدْ») لَفْظًا تفصيل للماضي نحو: «إِنْ خَرَجْتُ خَرَجْتَ» ....

«وإن كان الثاني» وهو معطوف على قوله: إن كان وخبره محذوف حيث أشار إليه الشارح بقوله: (مُضَارِعًا) والأول ماضيًا «فالوجهان» (أي: فَفِيهِ) أي: فيجوز في الثاني الواقع (الوَجهَانِ) أحدهما (الجَزمُ لِتَعَلُّقِهِ بالجَازِمِ) مع عدم النظر لضعفه (وَهُوَ) أي: ذلك الجازم الذي يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزاء له (أَدَاةُ الشَّرطِ) من كلمة إن أو غيرها (وَ) ثاني الوجهين (الرَّفعُ لِضَعفِ التَّعلُّقِ) أي: بالنظر إلى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لِحَيلُولَةِ المَاضِي) أي: لكون الماضي الذي وقع موضع الشرط حائلًا بينه وبين الجازم (وَالفَصلِ) أي: ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذي هو الجازم (بغَيرِ المَعمُولِ) أي: بغير المعمول الذي ليس صالحًا لقبول العمل لفظًا أو تقديرًا وهو الماضي فإنه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل في الصورة الأولى أعني: التي وقع في محل الشرط مضارع فإنه وإن كان فصلًا لكنه ليس فصلًا مضرا أعني: الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نَحوُ: إِن أَتَانِي زَيدٌ آتِهِ) يعني: بالجزم (أَو) إن أتي زيد (آتِيهِ) يعني: بالرفع.

ولما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع في المسائل التي تتعلق بوجوب إدخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال: «وإذا كان الجزاء ماضيًا» فقوله: «بغير قد» ظرف مستقر صفة لقوله: ماضيًا أي: ماضيًا كائنًا بلا إتيان كلمة قد، ولا يجوز أن يكون حالًا منه لكونه نكرة وقوله: (لَفظًا) منصوب على أنه حال من فاعل الظرف أي: ماضيًا كائنًا بغير قد حال كون ذلك الماضي ماضيًا لفظًا وإليه أشار الشارح بقوله: (تَفصِيلٌ لِلمَاضِي) أي: قوله لفظًا تفصيل للماضي، ومثال ما وقع لفظًا (نَحوُ: إِن خَرَجتُ) بضم التاء أو بفتحها (خَرَجتَ)

(أَوْ مَعْنًى) نحو: «إِنْ خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ».

ويحتمل أن يكون تفصيلًا لـ«قد» أي: لم يقترن بـ«قد» سواء كان «قد» ملفوظًا كقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ أو مَنويًّا كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ أي: فقد صدقت (لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ) فِي الْجَزَاءِ لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى لقلب معناه إلى الاستقبال، فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، و«إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَمْ أُكْرِمْكَ»، وإنما قال: «بغير قد»؛ ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه

بفتح التاء على تقدير ضم الأول وبضمها على تقدير فتحه، فإن خرجت ماضٍ لفظي «أو معنىً» أي: أو كان ماضيًا معنويا (نَحو: إِن خَرَجتَ لَم أَخرُج) فإن لم أخرج ماضٍ في المعنى؛ لكونه جحدًا مطلقًا، وإن كان مضارعًا لفظًا (وَيَحتَمِلُ أَن يَكُونَ) أي: قوله لفظي أو معنى (تَفصيلًا لِقَد أي: لَم يَقتَرِن) أي: ذلك الماضي الواقع جزاء (بِقَد سَوَاءٌ كَانَ) أي: لفظ (قَد مَلفُوظًا كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ أَو مَنويًّا) مقدرًا (كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ أي: فَقَد صَدَقَت) والحاصل أن الجزاء إن كان كذلك «لم يجز الفاء» أي: لم يجز إدخال الفاء (في الجَزَاءِ) أي: في الجزاء الواقع كذلك، وإنما لم يجز (لِتَحَقُّقِ تَأثيرِ حَرفِ الشَّرطِ فيهِ مِن جِهَةِ المَعنَى) وذلك (لِقَلبِ) أي: لتأثير حرف المجازاة في قلب (مَعنَاهُ) أي: معنى ذلك الماضي (إِلَى الاستِقبَالِ) وإن لم يتحقق تأثيره لفظًا أما في: إن ضربت ضربت فظاهر، وأما في: إن خرجت لم أخرج؛ فلأن الجزم بلم لا بإن؛ لقرب لم وعدم سبق إن؛ لأن إن دخل على لم أخرج لا على أخرج حتى يكون سابقًا في الطلب ويتصور فيه التنازع، وإذا تحقق تأثيرات الشرط فيه (فاستَغنَوا فيهِ) أي: في ذلك الجزاء (عَن الرَّابطَةِ) الدالة على كونه جوابًا وهي الفاء (كَقَولِكَ) في الماضي الملفوظ (إِن أَكرَمتَنِي أَكرَمتُكَ، وَ) في الماضي المعنوي (إِن أَكرَمتَنِي لَم أُكرِمكَ، وإِنَّما قَالَ: بغَيرِ قَد؛ لِيَخرُجَ عَنهُ المَاضِي المُحَقَّقِ الَّذي لا يَستَقِيمُ أَن يَكونَ للشَّرطِ تَأثِيرٌ فيهِ)

كقولك: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي اليَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ» لوجوب دخول الفاء عليه.

(وَإِنْ كَانَ) أي: الجزاء (مُضَارِعًا مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًا بِـ«لَا») احتراز عما إذا كان منفيًّا بـ«لم»، فإنه مندرج فيما سبق؛ لكونه ماضيًا معنى، أو بـ«لن» حيث يجب فيه الفاء، لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنى (فَالْوَجْهَانِ) الإتيان بالفاء وتركها؛ لأن أداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر، فيؤتى بالفاء، وأثرت في تغيير المعنى حيث خلصت ....

حاصل بإن (كَقَولِكَ: إِن أَكرَمتَنِي اليَومَ فَقَد أَكرَمتُكَ أَمسِ) فإنه لما قيد الأول بالحال والثاني بالماضي لم يتحقق تأثير الشرط فيه، وإذا لم يتحقق التأثير لا يكون حكمه كحكم السابق فيقتضي أن يخرج ذلك من هذا الحكم؛ (لِوُجُوبِ دُخُولِ الفَاءِ فِيهِ) أي: في الماضي المقارن بقد ملفوظًا أو مقدرًا.

«وإن كان» (أي: الجَزَاءُ) «مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بلا» (اِحتِرَازٌ) أي: قوله بلا احتراز (عَمَّا) أي: عن المضارع (إِذَا كَانَ) أي: ذلك المضارع (مَنفِيًّا بلَم) وإنما وجب الاحتراز عنه (فإِنَّهُ) أي: فإن المضارع المنفى بلم (مُندَرِجٌ فِيمَا سَبَقَ) أي: فيما يكون حكمه عدم جواز الإدخال فيه؛ (لِكَونِهِ) أي: لكون المنفي بلم (مَاضِيًا مَعنىً) وقوله: (أَو بِلَن) معطوف على قوله: إذا كان منفيًا بلم يعني: كما يكون قوله: أو منفيًّا بلا احتراز عن المنفي بلم كذلك هو احتراز عن المنفي بلن (حَيثُ) أي: لأنه (يَجِبُ فِيهِ) أي: في المنفي بلن (الفَاءُ؛ لِعَدَمِ تَأثِيرِ أَدَاةِ الشَّرطِ فِيهِ مَعنىً) لأن معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير إن فيه، والحاصل أنه إن كان الجزاء كذلك «فالوجهان» أحدهما (الإِتيَانُ بالفَاءِ، وَ) ثاني الوجهين (تَركُهَا) وأما وجه جواز إتيانه بالفاء فقوله: (لأَنَّ أَدَاةَ الشَّرطِ لَم تُؤَثِّر) أي: لم تكن مؤثرة (في تَغيِيرِ مَعنَاهُ) أي: معنى ما ذكر من المضارع المثبت أو المنفي بلا (كَمَا تُؤَثِّرُ) أي: كما كانت مؤثرة (فَيُؤتَى) أي: فحينئذٍ يجوز أن يؤتى (بالفَاءِ) وأما جواز تركها فقوله: (وَأَثَّرَت) وهو معطوف على قوله: لم تؤثر يعني: أن أداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (في تَغيِيرِ المَعنَى حَيثُ خَلَّصَت) والظاهر أنه بتشديد اللام من التخليص يعني: جعلت تلك

لمعنى الاستقبال، فيترك الفاء، لوجود التأثير فيه من وجه وإن لم يكن قويًا نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ﴾ (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن الجزاء الماضي أو المضارع المذكورين (فَالْفَاءُ) لازمة فيه؛ لأن الجزاء حينئذ إما ماض بـ«قد» لفظًا كما تقول: «إنْ أكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ» أو تقديرًا كما تقول: «إنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَأَكْرَمْتُكَ أَمْسِ» بتقدير: فقد أكرمتك، وعلى كلا التقدير لا تأثير ....

الأداة المضارع الذي دخلته خالصًا وخاصا (لِمَعنَى الاستِقبَالِ) لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال؛ لأن لا صالحة لهما على الصحيح، ولما وقعا في حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال؛ (فَيَترُكَ الفَاءَ) أي: فحينئذ جاز أن يترك الفاء (لِوُجُودِ التّأثيرِ فِيهِ) أي: لكون تأثير أداة الشرط موجودًا (مِن وَجهٍ) وهو تأثيرها في المعنى (وَإِن لَم يَكُن) أي: ولم يكن التأثير في المعنى (قَويًا) أي: كتأثيرها في اللفظ، فمثال الترك (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾) [الأنفال: 66] ومثال الإتيان نحو قوله تعالى: (﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ﴾) [المائدة: 95] فإن يغلبوا في المثال الأول، وينتقم في المثال الثاني مضارعان مثبتان وقعا جزءًا فتركت الفاء في الأول وذكرت في الثاني، وقال العصام: ينبغي أن يقيد المضارع المثبت بغير المجزوم بلام الأمر نحو: إن تكرم زيدًا فليكرمك؛ لأنه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى؛ لكونه مستقبلًا بلام الأمر وينبغي أيضًا أن يقيد بغير الدعاء والتمني فإنهما مستقبلان تحقيقًا قبل دخول إن؛ فلا تأثير لها فيهما معنىً، وكذا الاستفهام على ما سيجيء، انتهى.

«وإلا» (أي: وَإِن لَم يَكُن الجَزَاءُ المَاضِي أَو المُضَارِعُ المَذكُورَينِ) أي: لم يكن ماضيًا ولا مضارعًا أو كان ماضيًا بقد أو مضارعًا منفيًا بلم أو بلن «فالفاء» (لازِمَةٌ فِيهِ) أي: ذلك الجزاء؛ (لأنَّ الجَزَاءَ حِينَئِذٍ) أي: حين إذا كان ما عداهما (إمَّا مَاضٍ بقَد لَفظًا كَمَا تَقُولُ: إن أَكرَمتَنِي اليَومَ فَقَد أَكرَمتُكَ أمسِ، أَو تَقدِيرًا كَمَا تَقُولُ: إن أَكرَمتَنِي اليَومَ فأَكرَمتُكَ أمسِ) حال كون الثاني (بتَقدِيرِ: فَقَد أَكرَمتُكَ، وَعَلَى كِلا التَّقدِيرَينِ) أي: من كونه بقد لفظًا وبقد تقديرًا (لا تَأثِيرَ)

لحرف الشرط في الماضي، فاحتاج إلى رابطة وهي الفاء، وإما جملة اسمية أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بـ«مَا أو لَمْ أو لَنْ» إلى غير ذلك كالتمني والعرض، ففي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء، فاحتاج إلى الفاء.

(وَيَجِيءُ «إِذَا») التي للمفاجأة (مَعَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ) التي وقعت ....

أي: لا يوجد جنس التأثير (لِحَرفِ الشَّرطِ في المَاضِي) أما في لفظه فظاهر، وأما في معناه فلأنه لما كان مقارنًا بقد امتنع أن يراد به الاستقبال، وإذا كذلك (فاحتَاجَ) أي: ذلك الجزاء الواقع ماضيًا كذلك (إِلَى رَابِطَةٌ) تربطه إلى أداة الشرط (وَهِيَ) أي: تلك الرابطة (الفَاءُ).

وقوله: (وَإِمَّا جُملَةٌ) معطوف على قوله: إما ماضٍ، يعني: الجزاء إذا لم يكن مثل ما ذكر فهو إما جملة (اِسمِيَّةٌ) نحو: إن تكرمني فأنت مكرم (أَو أَمرٌ) نحو: إن تكرمني فليكرمك زيد، (أَو نَهيٌ) نحو: إن تكرمني فلا يشمتك أحد (أَو دُعَاءٌ) نحو: إن تكرمني فأكرمك الله (أَو اِستِفهَامٌ) نحو: إن لم يضربك زيد أفتضربه (أَو مُضَارِعٌ مَنفِيٌّ بِمَا) نحو: إن لم يضربك فما تضربه (أَو) بـ(لَم) تضربه (أَو) بـ(لَن) تضربه (إِلَى غَيرِ ذَلِكَ، كالتَّمَنّي والعَرضِ؛ فَفِي جَمِيعِ هَذِهِ المَوَاضِعِ لا تَأثِيرَ لِحَرفِ الشَّرطِ في الجَزَاءِ؛ فاحتَاجَ) أي: الجزاء (إِلَى الفَاءِ) أما عدم التأثير في الاسمية فظاهر.

وأما في الأمر والنهي والدعاء والتمني والعرض والمنفي بلن فلأن زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط.

وأما في الاستفهام فلأنه يبقى على حاله لا يصلح للتصيير إلى الاستقبال كالجملة الاسمية، وأما المنفي بما فلأنها لنفي الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفي بما الحال مع كونه جوابًا للشرط.

وقوله: «ويجيء إذا» استئنافية، وقوله: (الَّتي للمُفَاجَأةِ) تفسير لـ: إذا وصفة احترازية لها وقوله: «مع الجملة الاسمية» ظرف ليجيء، وقوله: (الَّتِي وَقَعَت

جزاء (مَوْضِعَ الْفَاءِ)؛ لأن معناها قريب من معنى الفاء؛ لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبية، ولكن الفاء أكثر، وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها؛ لأن «إذا» الشرطية مختصة بالفعلية، فاختصت هذه بالاسمية فرقًا بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾

جَزَاءً) قيد للجملة للاحتراز عما وقعت غير جزاء، وأهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام، وكذا قوله: «موضع الفاء» ظرف ليجيء، يعني: أنه يجوز أن يستعمل إذا التي للمفاجأة في موضع الفاء الجزائية إذا كان الجزاء جملة اسمية، وإنما لم يقل: ويكتفى بإذا مع الجملة الاسمية مع أنه أخصر؛ ليكون إشارة إلى أن الفاء وإذا لا يجتمعان، كذا في حاشية العصام، وإنما استعملت موضعها (لأَنَّ مَعنَاهَا) أي: معنى إذا (قَرِيبٌ مِن مَعنَى الفَاءِ) وإنما كان قريبًا منه (لأَنَّهَا) أي: لأن إذا المفاجأة (تُنبِئُ) أي: تفيد وتخبر (عَن حُدُوثِ أَمرٍ بَعدَ أَمرٍ) فإذا قيل: خرجت فإذا السبع يكون مفهومه أنه حدث حضور سبع بعد خروجي، وإذا كان المفهوم منها ذلك (فَفِيهَا) أي: فيحصل في إذا (مَعنَى الفَاءِ التَّعقِيبِيَّةِ) لأن غاية التعقيب أن يحدث أمر عقيب أمر وهما مشتركان في تلك الإفادة، (وَلَكِن الفَاءُ أَكثَرُ) أي: أكثر استعمالًا في هذا المعنى من إذا (وَإِنَّمَا اِشتُرِطَ اِسمِيَّةِ الجُملَةِ الجَزَائيَّةِ) في كونها موضع الفاء (لاختِصَاصِهَا) أي: لكون إذا المفاجأة مختصة (بِهَا) أي: بالجملة الاسمية ومقصورة عليها، وإنما اختصت بها (لأَنَّ إِذَا الشَّرطِيَّةَ) أي: التي كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مُختَصَّةٌ) أي: مقصورة (بالفِعلِيَّةِ).

ولما وجب أن يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص إحداهما بالفعلية وباختصاص الأخرى بالاسمية، ولما اختصت الشرطية بالفعلية (فاختَصَّت هَذِهِ) أي: التي للمفاجأة (بالاسمِيَّةِ فَرقًا) أي: لقصد الفرق (بَينَهُمَا) أي: بين الشرطية والمفاجأة (كَقَولِهِ تَعَالَى) يعني: مثال ما وقعت إذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى: (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36]

أي: فهم يقنطون.

(وَ«إنْ») التي ينجزم بها المضارع حال كونها (مُقَدَّرَةً) إنما كانت مقدرة (بَعْدَ الْأَمْرِ) نحو: «زُرْنِي أُكْرِمْكَ» أي: إن تزرني أكرمك (وَالنَّهْيِ) نحو: «لَا تَفْعَلِ الشَّرَّ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ» أي: إن لم تفعله يكن خيرًا لك (وَالاسْتِفْهَامِ) نحو: «هَلْ عِنْدَكُمْ مَاء أَشْرَبْهُ»؛ لأن المعنى: إن يكن عندكم ماء أشربه (وَالتَّمَنِّي) نحو: «لَيْتَ لِي مَالًا أُنْفِقْهُ»؛ لأن المعنى: إن يكن لي مال أنفقه (وَالْعَرْضِ) نحو: «أَلَا تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْرًا» أي: إن تنزل تصب خيرًا (إِذَا) كان المضارع الواقع بعد هذه ....

أي: **فَهُم يَقنَطُونَ)** فإن قوله: هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم أن تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط، فكان أصله يقنطون بالفاء فجاء في التنزيل بإذا موضع الفاء، ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرًا فقال: «وإن» ولما جاز فيها إعربان:

أحدهما: كون إن مبتدأ وكون قوله: مقدرة خبره وكون بعد الأمر ظرفًا لغوًا للمقدرة.

والثاني: ما اختاره الشارح وهو أن كلمة إن مبتدأ وفسرها الشارح بقوله: **(الَّتي يَنجَزِمُ بِهَا المُضَارِعُ)** وقوله: **(حَالَ كَونِهَا)** للإشارة إلى أن قوله: «مقدرةً» بالنصب حال من المبتدأ أو من الضمير المستكن في الخبر، وقوله: **(إِنَّمَا كَانَت مُقَدَّرَةً)** للإشارة إلى أن قوله: «بعد الأمر» خبر للمقدر، وهو كانت، وقال العصام: لا حاجة إلى هذه التقدير بل التوجيه العاري من التكلف هو الإعراب الأول، ومثال ما كانت مقدرة بعد الأمر **(نَحوُ: زُرنِي أُكرِمكَ)** فالشرط مع الجازم مقدر **(أي: إِن تَزُرنِي أُكرِمكَ)** «و» بعد «النهي» **(نَحوُ: لا تَفعَلِ الشَّرَّ يَكُن خَيرًا لَكَ، أي: إِن لَم تَفعَلهُ يَكُن خَيرًا لَكَ)** «والاستفهام» أي: وبعد الاستفهام **(نَحوُ: هَل عِندَكُم مَاءٌ أَشرَبهُ؛ لأَنَّ المَعنَى إِن يَكُن عِندَكُم مَاءٌ أَشرَبهُ)** «والتمني» أي: وبعد التمني **(نَحوُ: لَيتَ لِي مَالًا أُنفِقهُ؛ لأَنَّ المَعنَى إِن يَكُن لِي مَالٌ أُنفِقهُ)** «والعرض» أي: وبعد العرض **(نَحوُ: أَلَا تَنزِلُ تُصِب خَيرًا، أي: إِن تَنزِل تُصِب خَيرًا)** وإنما قيده بقوله: «إذا» **(كَانَ المُضَارِعُ الوَاقِعُ بَعدَ هَذِهِ**

الأشياء الخمسة صالحًا لأن يكون مسببًا لما تقدم و(قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ) أي: سببية ما تقدم له، فحينئذ يقدر «إن» مع مضارع يؤخذ مما تقدم، ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء مجزومًا بها، وإنما اختص تقدير «إن» بما بعد هذه الأشياء؛ لأنها تدل على الطلب، والطلب غالبًا يتعلق بمطلوب ....

الأشياءُ الخَمسَةُ صَالِحًا أَن يَكُونَ مُسَبَّبًا لِمَا تَقَدَّمَ) لأن قصد السببية متوقف عليه؛ لأنه لو لم يكن للمضارع صلاحية لأن يكون مسببًا لم يجز قصد السببية، وقال العصام: لا حاجة في تقدير إن إلى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية، فإن تحقق السببية كان الكلام صادقًا وإلا كان كاذبًا، انتهى.

(وَ) قوله: إذا «قصد السببية» ظرف للانجزام المفهوم أي: إنما ينجزم المضارع وقت قصد السببية (**أي: سَبَبِيَّةُ مَا تَقَدَّمَ**) وهي الأشياء الخمسة (**لَهُ**) أي: للمضارع الذي ينجزم بأن يكون مسببًا له (**فَحِينَئِذٍ**) أي: فحين إذ قصد أن يكون المضارع الذي أريد انجزامه مسببًا لما تقدم (**يُقَدَّرُ إِن**) أي: التي للشرط (**مَعَ مُضَارِعٍ**) أي: مع المضارع الذي (**يُؤخَذُ**) أي: ذلك المضارع (**مِمَّا تَقَدَّمَ**) أي: من مادة ما تقدم من الأمر والنهي ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمني والعرض وغيرها مثلًا يؤخذ المقدر في: زرني أكرمك لفظ تزرني وفي: لا تفعل الشر إن لا تفعل وهكذا، قوله: (**وَيُجعَلُ**) عطف على قوله: تقدير أي: فحينئذ تقدر إن مع مضارع ويجعل (**المُضَارِعُ الوَاقِعُ بَعدَ هَذِهِ الأَشيَاءِ**) أي: الخمسة (**مَجزُومًا بِهَا**) أي: بإن المقدرة وجزاء للشرط المقدر فتكون الأشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر، وتكون السببية قرينة للشرط فإنه لو لم يقصد السببية لم يجز الجزم، بل يرفع فيكون إما صفة أو حالًا أو ستئنافًا.

(**وَإِنَّمَا اختُصَّ تَقدِيرُ إِن بِمَا بَعدَ**) أي: وإنما كان تقدير إن مقصورًا على المضارع الذي وقع بعد (**هَذِهِ الأَشياءِ؛ لأَنَّهَا**) إما لأن الأشياء الخمسة المذكورة (**تدلُّ عَلَى الطَّلَبِ**) أي: طلب الفعل أو طلب الترك في الأمر والنهي وطلب العلم في الاستفهام وطلب الوقوع في التمني والعرض (**وَالطَّلَبُ غَالِبًا**) أي: في الأغلب (**يَتَعلَّقُ**) أي: الطلب (**بمَطلُوبٍ**) يعني: أن الطلب الصادر من العاقل

يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببًا لها وهي مسببة له، فإذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها قدر «إنْ» مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها (نَحْوُ: «أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ») فإن المطلوب بـ«أسلم» هو الإسلام، وهو مطلوب فائدته دخول الجنة، فهو سبب لها، ....

يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه أنه يتعلق بمطلوب (يَتَرَتَّبُ عَلَيهِ) أي: على ذلك المطلوب (فَائِدَةٌ) لا أنه يتعلق بمطلوب مطلقًا أعني: سواء ترتيب عليه فائدة أم لا، وقوله: (يَكُونُ) صفة لفائدة يعني: يترتب عليه الفائدة التي يكون (ذَلِكَ المَطلُوبُ سَببًا لَهَا) أي: لتلك الفائدة (وَهِيَ) أي: الفائدة (مُسَبّبَةٌ لَهُ) أي: لذلك المطلوب، إنما قال: غالبًا؛ لأن الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودًا لذاته (فإذَا كَانَ المُضَارِعُ الوَاقِعُ بَعدَها) أي: إذا كان مضمون المضارع الذي وقع بعد الأشياء المذكورة قوله: (تِلكَ الفَائِدَةُ) خبر كان يعني: إذا كان المضارع الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله: (وَقُصِدَ) على صيغة المجهول عطف على قوله: كان يعني: ومع ذلك إذا قصد (سَبَبِيَّةُ الفِعلِ المَطلُوبِ بِتِلكَ الأَشيَاءِ لَهَا) أي: لتلك الأشياء (قُدِّرَ) جواب إذا يعني: إذا كان الأمران أحدهما: كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما: قصد السببية لزم أن يقدر (إِن مَعَ ذَلِكَ الفِعلِ) يعني: مع فعل الشرط (وَيُجعَلُ) عطف على قدر أي: وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط يجعل (المُضَارِعُ) المذكور (الوَاقِعُ بَعدَها) أي: المذكور الذي وقع في التلفظ بعد الأشياء الخمسة (جَزَاءً) أي: يجعل جزاء للشرط المقدر، قوله: (فَيَنجَزِمُ) عطف على يجعل بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذي ذكر بعدها مجزومًا (بِهَا) أي: بإن المقدرة «نَحوُ: أَسلِم تَدخُلِ الجَنَّةَ» بكسر اللام في تدخل لكونه مجزومًا على حد: لم يكن الذين، وهذا المثال يصح أن يكون مثالًا للممثل المذكور (فَإِنَّ المَطلُوبَ بِأَسلِم) أي: بالأمر الذي يدل على طلب الفعل، وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذي (هُوَ الإسلامُ، وَهُوَ) أي: الإسلام (مَطلُوبٌ فَائِدَتُهُ دُخُولُ الجَنَّةِ، فَهُوَ) أي: الإسلام (سَبَبٌ لَهَا) أي: لتلك

وقصد أداء تلك السببية، فقدر «إنْ» مع الفعل المأخوذ من «أسلم» وجعل «تدخل الجنةَ» جزاء له، فقيل: «إن تسلم تدخل الجنة» (لَا) نحو: («لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ») أي: «إن لا تكفر تدخل الجنة»؛ لأن النهي قرينة للفعل المنفي لا المثبت.

وَلِهَذَا (امْتَنَعَ «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ») عند الجمهور (خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ) فإنه لا يمتنع ذلك عنده، فامتناعه عند الجمهور (لِأَنَّ التَّقْدِيرَ) على ما عرفت («إِنْ لَا تَكْفُرْ») تدخل النار وهو ظاهر الفساد، ....

الفائدة (وَقُصِدَ أَداءُ تِلكَ السَّبَبِيَّةِ) أي: قصد بهذا التركيب إفادة كون الإسلام سببًا لدخول الجنة، وكون دخول الجنة هو المطلوب الأصلي (فَقُدِّرَ) أي: فلذلك القصد قدر (إِن مَعَ الفِعلِ المَأخُوذِ مِن أَسلِم، وَجُعِلَ تَدخُلِ الجَنَّةَ جَزَاءً لَهُ) أي: لذلك المقدر (فَقِيلَ: إِن تُسلِم تَدخُلِ الجَنَّةَ) وهذا مثال لما وقع بعد الأمر، «لا» (نَحوُ) «لا تكفر تدخل الجنة» وهذا مثال لما وقع بعد النهي (أي: إِن لا تَكفُر تَدخُلِ الجَنَّةَ) وإنما قدر الشرط بإن تكفر ولم يقدر بإن تكفر (لأنّ النَّهي قَرينَةٌ للفِعلِ المَنفِي) وهو لا تكفر (لا المُثبَتِ) أي: لا أنه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت.

«و» (لِهَذَا) «امتنع» فقوله: امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى، وكأنه قيل: جاز التركيبان الأولان وامتنع تركيب «لا تكفر تدخل النار» فإنه ممتنع (عِندَ الجُمهُورِ) «خلافًا للكسائي» (فإِنَّهُ) أي: الشأن (لا يَمتَنِعُ ذَلِكَ) أي: مثل هذا التركيب مما يكون المقدر مثبتًا مع وقوعه بعد النهي (عِندَهُ) أي: عند الكسائي فإنه يجوز ههنا أن يقدر إن تكفر تدخل النار بمعونة القرائن، قوله: (فامتِنَاعُهُ) أي: فامتناع مثل هذا التركيب إنما يكون (عِندَ الجُمهُورِ) ليكون قوله: «لأن التقدير» دليلًا للجمهور يعني: أنهم إنما حكما بامتناعه لكون التقدير عندهم (عَلَى مَا عَرَفتَ) أي: من قولنا في تقدير الدليل وهو قوله: لأن النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت، وقوله: «إن لا تكفر» (تَدخُلِ النَّارَ) خبر إن يعني: أنه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهي بالنفي كان تقدير هذا التركيب كذلك (وَهُوَ) أي: هذا التقدير (ظَاهِرُ الفَسَادِ) فإن عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار

وأما عدم امتناعه عند الكسائي فلأنه يقول: معناه بحسب العرف: «إن تكفر تدخل النار»، فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت، والعرف قرينة قوية.

هذا إذا قصدت السببية. وأما إذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعًا، بل يجب أن يرفع إما بالصفة إن كان صالحًا للوصفية، كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ فيمن قرأ مرفوعًا أي: وليًّا وارثًا منّي، ....

بل هو سبب لدخول الجنة كما هو في التركيب الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (وَأَمَّا عَدَمُ إِمتِنَاعِهِ عِندَ الكسَائِي؛ فلأَنَّهُ) أي: الكسائي (يَقُولُ مَعنَاهُ) أي: معنى هذا التركيب (بِحَسَبِ العُرفِ) يعني: بانضمام عرف الشريعة (إِن تَكفر تَدخُلِ النَّارَ؛ فالعُرفُ في هَذِهِ المَواضِعِ قَرِينَةُ الشَّرطِ المُثبِتِ) وإن كان النهي قرينة الشرط المنفي (وَالعُرفُ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ) أي: لا تعارضها قرينة النهي، يعني: أن في مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين:

إحداهما: قرينة النهي فمقتضاه الامتناع.

والأخرى: قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور إلى الأولى والكسائي إلى الثانية.

(هَذَا) أي: هذا الحكم الذي هو انجزام المضارع حاصل (إِذَا قُصِدَت السَّبَبِيَّةُ) أي: المذكورة فيما قبل (وَأَمَّا إِذَا لَم تُقصَد) أي: السببية (لَم يَجُز الجَزمُ) أي: في المضارع الواقع بعد تلك الأشياء الخمسة (قَطعًا) أي: عدم جوازه مقطوع عند الكل، (بَل يَجِبُ) حينئذ (أَن يُرفَعَ) أي: ذلك المضارع الواقع (إِمَّا بالصِّفَةِ) أي: ارتفاعه إما لكونه صفة (إِن كَانَ) أي: ذلك المضارع (صَالِحًا للوَصفِيَّةِ) بأن يوجد متعلقًا يكون ذلك المضارع صالحًا للوصفية له (كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: 5، 6] فِيمَن) أي: في قراءة من (قَرَأَ) أي: قرأ لفظ يرثني (مَرفُوعًا، أي: وَلِيًّا وَارثًا مِنِّي) فإن يرثني وقع بعد الأمر وهو فهب لي لكنه يجوز أن يقصد كون الهبة سببًا للإرث فيكون التقدير: إن تهب لي يرثني فحينئذ يكون مجزومًا، ويجوز أيضًا أن لا يقصد به السببية فحينئذ يكون يرثني صفة لقوله: وليًا يعني: أن المقصود أن يهب له وليًا وارثًا، والقرآتان

أو بالحال كذلك كقوله تعالى: فذرهم ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، أي: عمهين، أو بالاستئناف كقول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أُرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدارِ

متواترتان فقراءة الجزم على الأول والرفع على الثاني، (أَو بالحَالِ كَذَلِكَ) أي: أو يجب أن يرفع الحال (كَقَولِهِ تَعَالَى: «فَذَرهُم») أي: فاترك الكافرين (﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾) [الأعراف: 186] أي: يتحيرون فإن يعمهون مضارع واقع بعد الأمر الذي هو: فذرهم لكنه ما لم يقصد أن يكون الترك سببًا للحيرة لم يجز جزمه، بل يجب أن يكون مرفوعًا؛ لعدم وقوع القراءة بحذف النون بأن تكن الجملة منصوبة المحل على أن يكون حالًا من مفهوم ذرهم، (أي: عَمِهِينَ) يعني: اتركهم متحيرين في طغيانهم (أَو بالاستِئنَافِ) أي: ويجب الرفع حينئذ بأن يكون مستأنفًا (كَقَولِ الشَّاعِرِ:

وَقَالَ رَائِدُهُم أُرسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتفِ امرِئٍ يَجرِي بِمِقدَارِ)

فإن نزاولها مضارع واقع بعد أمر وهو ارسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز الجزم، بل وجب أن يكون مرفوعًا بأن يكون جملة مستأنفة، ومعنى البيت: أن الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلام وارسوا أمر من الإرساء وهو إرساء السفينة أي: حسبها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع إلى الحرب أي: قال رائد القوم وهو مقدمهم أقيموا نقاتل فإن موت كل نفس يجري بمقداره أي: بقدره الذي قدره الله لا الجبن ينجيه ولا الإقدام يرديه، وقيل: الضمير للسفينة وقيل: للحرب؛ فالأمر بإرساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة.

* * *

[فعل الأمر]

(الأَمْرُ) هكذا في بعض النسخ. وفي بعضها: «مثال الأمر»، وكأن المراد به صيغة الأمر، فإنهم يطلقون أمثلة الماضي وأمثلة المضارع ويريدون صيغهما. وفي بعض الشرح: إنما قال «مثال الأمر» ولم يقل: الأمرُ؛ لأن الأمر كما اشتهر في هذا النوع من الأفعال اشتهر في المعنى المصدري أيضًا، فأراد النص على المقصود، ....

[فعل الأمر]

ولما فرغ المصنف من مسائل الفعل المضارع بأنواعه شرع في مسائل الأمر فقال: «الأمر» قال الشارح: (**هَكَذَا في بَعضِ النُّسخَ، وفي بَعضِهَا**) أي: وفي بعض النسخ (**مِثَالُ الأَمرِ**) أي: بزيادة لفظ المثال كما هو في شرح المصنف، ثم أراد أن يوجه النسخة الثانية فقال: (**وَكَأَنَّ المُرَادَ بِهِ**) أي: أظن أن مراد المصنف بقوله: مثال الأمر (**صِيغَةُ الأَمرِ فإنَّهُم**) أي: فإن النحاة (**يُطلِقُونَ أَمثِلَةَ المَاضِي وَأمثِلَةَ المُضَارِعِ وَيُرِيدُونَ**) أي: بالأمثلة (**صِيَغَهُمَا**) أي: صيغ الماضي وصيغ المضارع، وقال العصام: أقوى الشاهد على إرادة الصيغة أنهم يقولون لهذا الأمر بالصيغة فقوله: مثال الأمر بمنزلة قولهم الأمر بالصيغة انتهى، وفي «شرح اللب»: الأمر بالصيغة مقابل للأمر باللام إفرده بالذكر؛ لكونه قسمًا من الفعل برأسه مغايرًا للمضارع لفظًا ومعنىً وحكمًا بخلاف النهي والأمر باللام؛ فإنهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع لفظًا أو حكمًا، انتهى.

ثم نقل توجيهًا آخر فقال: (**وَفي بَعضِ الشَّرحِ**) والظاهر شروح «الكافية» في بيان النكتة لزيادة لفظ المثال: (**إنّمَا قَالَ**) أي: مصنف (**مِثَالُ الأَمرِ، وَلَم يَقُل: الأَمرُ؛ لأنَّ الأَمرَ**) أي: لأن لفظ الأمر (**كَمَا اشتُهِرَ**) أي: استعمال ذلك اللفظ (**في هَذَا النَّوعِ مِن الأَفعَالِ**) كذلك (**اشتُهِرَ**) أي: استعماله (**في المَعنَى المَصدَري أيضًا**) يعني: من أمر يأمر أمرًا؛ (**فَأَرَادَ**) أي: المصنف (**النَّصَّ عَلَى المَقصُودِ**) أي: ما يكون نصًا على أن المراد به في هذا المقام هو هذا النوع من الأفعال

وهو في اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوص بالأمر بالصيغة، كما ذكره المصنف في شرحه.

(صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الْفِعْلُ) شامل لكل أمر غائبًا كان أو مخاطبًا أو متكلمًا معلومًا أو مجهولًا (مِنَ الْفَاعِلِ) احترازٌ عن المجهول مطلقًا، فإنه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل (الْمُخَاطَبِ) احترازٌ عن الغائب والمتكلم ....

(وَهُوَ) أي: لفظ الأمر (في اصطِلاحِ النَّحوِيينَ وَالأُصُولِيينَ مَخصُوصٌ بالأمرِ بالصِّيغَةِ، كَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ في شَرحِهِ) والحاصل: أن عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال: صيغة الأمر، وبعضهم قال: الأمر بالصيغة وقال العصام: إن ما قال في بعض الشروح من أنه إنما قال مثال الأمر؛ ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد، على أنه يندفع به لأنه يجوز مع ذلك أن يكون الأمر بمعنى المصدر صيغة الأمر كما قال لام الأمر، والوجه أن يقال: الأمر في ألسنة الصرفيين يشمل الأمر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين؛ فخاف أن يحمل الأمر عليه فزاد المثال؛ ليكون في قوة التعبير عنه بالأمر بالصيغة انتهى.

وأقول: إن هذا التوجيه بيان للنكتة الأخرى؛ فلا تنافي بين تعدد النكات.

وقوله: «صيغةٌ» بالرفع خبر للمبتدأ أي: الأمر أو مثال الأمر صيغة «يطلب بها» أي: بتلك الصيغة «الفعل» (شَامِلٌ) أي: قوله يطلق بها الفعل جنس شامل (لِكُلِّ أَمرٍ غَائِبًا كَانَ) نحو: لينصر (أَو مُخَاطَبًا) نحو: انصر (أَو مُتَكَلِّمًا) نحو: لأنصر لتنصر (مَعلُومًا) أي: وسواء كان ذلك المجموع معلومًا نحو: لينصر انصر (أَو مَجهُولًا) نحو: لينصر لتنصر، مع أن إفراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم «من الفاعل» (اِحتِرَازٌ) أي: هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به (عَنِ المَجهُولِ مُطلَقًا) أي: غائبًا ومخاطبًا ومتكلمًا؛ (فَإِنَّهُ) أي: وإنما حصل به الاحتراز لأن المجهول (يُطلَبُ بِهِ الفِعلُ عَنِ المَفعُولِ لا عَنِ الفَاعِلِ) «المخاطب» (اِحتِرَازٌ) أي: هذا فصل آخر يحترز به (عَنِ الغَائِبِ وَالمُتَكَلِّمِ) فإنه يطلب بهما في الأول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم والباء

(بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ) احترازٌ عن مثل قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ فيمن قرأ على صيغة الخطاب، وعن مثل: «صَهْ ورُوَيْدَ».

(وَحُكْمُ آخِرِهِ) أي: آخر الأمر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون، لانتفاء ما يقتضي إعرابه، وهو حرف المضارعة؛ لأن مشابهته بالاسم المقتضية للإعراب إنما هي بسببه، وفي الصورة ....

في قوله: «بحذف حرف المضارعة» متعلق بقوله: يطلب أيضًا لكن الأول مطلق والثاني مقيد؛ لأن الأول متعلق به باعتبار مطلق الطلب، والثاني متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قبيل: أكلت من ثمره من تفاحه؛ فلا محذور (اِحتِرَازٌ) أي: وهذا القول يحترز به (عَن مِثلِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: 58] فِيمَن قَرَأَ عَلَى صِيغَةِ الخِطَابِ) فإنه يصدق عليه أنه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة، وإنما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فإنه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله: من الفاعل المخاطب، (وَعَن مِثلِ) أي: قوله بحذف احتراز أيضًا عن مثل (صَه) بمعنى: اسكت (وَرُويَدَ) بمعنى: أمهل؛ فإنهما وإن صدق عليها أنه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة.

ثم شرع في بيان حكم هذا الأمر من الإعراب والبناء فقال: «وحكم آخره» (أي: آخِرِ الأَمرِ) هذا تفسير للضمير المجرور، والمراد بالحكم هو الأثر الحاصل في آخر الكلمة، وقوله: (في الحَقِيقَةِ) تفسير للفظ الحكم، يعني: وإنما قال: وحكم آخره، ولم يقل: إنه مجزوم؛ لأن هذا الأمر في الحقيقة ليس بمجزوم (عِندَ البَصرِيينَ) بل هو (الوَقفُ وَالبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ) وإنما لم يكن مجزومًا (لانتِفَاءِ مَا) أي: لانتفاء السبب الذي (يَقتَضِي إِعرَابَهُ، وَهُوَ) أي: السبب المقتضي الإعراب هو (حَرفُ المُضَارِعَةِ؛ لأَنَّ مُشَابَهَتَهُ) أي: مشابهة المضارع (بالاسمِ المُقتَضِيَةَ) أي: المشابهة التي تقتضي (للإعرَابِ إِنَّمَا هِيَ) أي: تلك المشابهة حاصلة (بِسَبَبِهِ) أي: بسبب ذلك الحرف فإذا انتفى السبب انتفى المسبب أيضًا، وقوله (وَفي) حكم (الصُّورَةِ) معطوف على قوله: في

(حُكْمُ الْمَجْزُومِ) أي: مثل حكم المضارع المجزوم في إسكان الصحيح وسقوط نون الإعراب وحرف العلة؛ لأنه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى، أعطى له حكمه تقول: «اضْرِبْ، اضْرِبَا، اضربوا، وَاخْشَ، وَاغْزُ، وَارْمِ» كما تقول: «لَمْ يَضْرِبْ، لَمْ يَضْرِباَ، لَمْ يَضْرِبُوا، وَلَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ»، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة.

الحقيقة يعني: أنه في الحقيقة مبني وفي حكم الصورة حكم آخره «حكم المجزوم» وقوله: (أي: مِثلُ حُكمِ المُضَارِعِ المَجزُومِ) إشارة إلى أن قوله: حكم المجزوم خبر للمبتدأ وإلى أن المحل إنما يصح بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ، وإلى أن موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله: (فِي إِسكَانِ الصَّحِيحِ) إشارة إلى وجه مشابهة الأثر في المبنى لأثر المجزوم، يعني: أن أثر الأمر المبني على الوقف كأثر المضارع المجزوم في كون آخره ساكنًا عند كون الآخر صحيحًا، (وَسُقُوطِ) أي: وفي سقوط (نُونِ الإعرَابِ) وهي نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وَحَرفِ العِلَّةِ) أي: وفي سقوط حرف العلة إذا كان آخره حرف علة، وإنما كان حكمه كذلك (لأَنَّهُ) أي: الأمر بالصيغة (لَمّا شَابَهَ) أي: ذلك الأمر (مَا) أي: أمر الغائب الذي (فِيهِ اللَّامُ) أي: لام الأمر حال كون ذلك الأمر الذي باللام (مِن المَجزُومِ) أي: من المضارع المجزوم (مَعنىً) أي: من جهة المعنى في كونهما للطلب (أَعطَى لَهُ) جواب لما أي: لما كان كذلك أعطى ذلك الأمر الحاضر المبني (حُكمَهُ) أي: حكم أمر الغائب المجزوم (تَقُولُ: اضرِب) بسكون الباء (اِضرِبا اِضرِبُوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في: اضربي واضربا (وَاخشَ) أي: وتقول أيضًا اخش بسقوط الألف في آخره (وَاغزُ وَارمِ) بسقوط الواو والياء فيهما (كَمَا تَقُولُ) أي: في المجزوم (لَم يَضرِب لَم يَضرِبَا لَم يَضرِبُوا وَلَم يَخشَ وَلَم يَغزُ وَلَم يَرمِ) هذا مذهب البصريين، وذهب إليه المصنف (وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ) أي: الأمر بالصيغة (مُعرَبٌ مَجزُومٌ بلامٍ مُقَدَّرَةٍ) فإنهم قالوا: إن حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم، بخلاف الأمر الغائب

(فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ) أي: بعد حرف المضارعة أو بعد حذفه حرفٌ متحرك، أسكن آخره وجعل ما بقي أمرًا، تقول في «تَعِدُ»: عِدْ، وفي «تُضَارِبُ»: ضَارِبْ، ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره.

فإنه أقل استعمالًا وبقي مجزومًا بتلك اللام المقدرة، وقال في شرح «اللب»: إن يوجه بناء الأمر الحاضر عند البصريين على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه أصلًا في البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة، وأما حذف الآخر في المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الأمر دون الغائب والمتكلم، ثم قال: إن بعضهم استحسن ما قيل إن أصل افعل لتفعل بالاتفاق؛ إذ الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية، فيكون مجزوم ومنسية عند البصرية فيكون موقوفًا فلا حذف في الفرع، وإنما يعد بعد زوال الجازم لما مر انتهى، وأقول: خذ ما صفا، والله أعلم.

ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الأمر شرع في بيان حكم أوله فقال: «فإن كان» الفاء تفصيلية يعني: أن في حكم أوله تفصيلًا؛ لأنه إما أن تقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك أو حرف ساكن، ولما كان المصنف متعرضًا للشق الثاني فقط كان على بيانه أن يكون اسم كان قوله: الآتي ساكن، وأراد الشارح أن يذكر الشق الأول مازجًا لقول المصنف بأن يجعل اسم كان في قوله: إن كان «بعده» (أي: بَعدَ حَرفِ المُضَارِعَةِ أَو بَعدَ حَذفِهِ) قوله: (حَرفٌ مُتَحَرِّكٌ) أي: إن كان بعد حرف المضارعة الذي أريد بحذفه أو بعد حذفه بالفعل حرف متحرك (أُسكِنَ) أي: حكمه أنه أسكن (آخِرُهُ) فقط (وَجُعِلَ مَا بَقِيَ) من جوهره (أَمرًا، تَقُولُ: في تَعِدُ) بعد حذف التاء منه (عِد) لأن العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وَفي تُضَارِبُ) أي: ويقول في تضارب من المضارعة بعد حذف تائه (ضَارِب).

ثم أراد أن يعتذر من طرف المصنف لترك بيان هذا الشق بقوله: (وَلَم يَذكُر المُصَنِّفُ هَذَا القِسمَ) يعني: ما كان بعده متحرك (لِظُهُورِهِ) لعدم احتياج تصرف

وإن كان بعده حرف (سَاكِنٌ وَلَيْسَ) المضارع (بِرُبَاعِيٍّ) والمراد بالرباعي ههنا: «ما يكون ماضيه على أربعة أحرف من المزيد فيه»، وإنما هو باب الإفعال لا غير

ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر ثم أوصل الشارح بقوله: (**وَإِن كَانَ بَعدَهُ حَرفٌ**) لقوله: «ساكنٌ» إلى قوله: فإن كان بعده، والواو في قوله: «وليس» حالية وفسر اسمه بقوله: (**المُضَارِعُ**) وقوله: «برباعي» خبره والجملة منصوبة المحل على أنها حال من قوله: ساكن، يعني: إن كان بعد حرف المضارعة أو حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعي زيدت همزة الوصل، اعلم أن الرابط للحال إلى ذوي الحال في هذه الجملة هو الواو فقط؛ فإنه ليس في الجملة ضمير راجع إلى ذي الحال الذي هو قوله: ساكن كذا في «المعرب» وفيه أيضًا: لم يتقدم الحال على ذي الحال مع أن ذا الحال نكرة محضة؛ لكونه مقترنًا بالواو؛ لأن الحال إذا اقترن بالواو كما في: جاءني رجل والشمس طالعة، لم يجز تقديم الحال على ذي الحال فضلًا عن الوجوب رعاية لأصل الواو الذي هو العطف، كما صرح به عصام الدين في الحاشية، انتهى.

ولما كان قوله برباعي شاملًا للرباعي المزيد على الثلاثي وللمجرد يوهم شموله ههنا وليس كذلك فإن الرباعي المجرد من القسم الذي وقع بعده متحرك؛ فأراد الشارح أن يفسر الرباعي ههنا فقال: (**وَالمُرَادُ بالرُّبَاعِيّ**) أي: المنفي (**هَهُنَا**) أي: في علم النحو (**مَا**) أي: رباعي (**يَكُونُ مَاضِيهِ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ**) حال كونه (**مِنَ المَزِيدِ فِيهِ**) لا من المجرد هذا تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثي وهو أبواب ثلاثة أعني: الإفعال والتفعيل والمفاعلة، وقوله: (**وَإِنَّمَا هُوَ بَابُ الإفعَالِ لا غَيرُ**) تخصيص آخر يعني: أن المراد بالرباعي هو باب الإفعال لا غير كذا خصصه الرضي وتبعه الشارح، وقال العصام: وفي قوله من المزيد فيه نظر؛ لأن الرباعي لا يخص المزيد وقوله: إنما هو باب الإفعال أيضًا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل إلا أن يتكلف ويقال: إن ضمير هو لا يعود إلى الرباعي بل إلى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن، وكذا قوله ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعته ساكن انتهى.

(زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ) على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة (مَضْمُومَةً إنْ كَانَ بَعْدَهُ) أي: بعد الساكن (ضَمَّةٌ) دفعًا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح، فإنَّهُ إذَا قِيلَ في أقتُل، أقتَل بفتح التاء التَبِسَ بالوَاحِدِ المُتَكَلِّمِ المَجهُولِ، وَبالمَاضِي المَجهُولِ مِن الرُّبَاعِيِّ وَبالمُضَارِعِ المَعلُومِ ....

وقوله: «زدت» جواب إن يعني: إن كان بعده ساكن كذلك فحكمه أنه نزاد «همزة وصلٍ» (عَلَى مَا) أي: على جوهر اللفظ الذي (بَقِيَ) ذلك الجوهر (بَعدَ حَذفِ حَرفِ المُضَارِعَةِ) عليه وإنما زيدت تلك الهمزة (لِيُتَوَصَّلُ بِهَا) أي: بتلك الهمزة (إلَى النُّطقِ بالسَّاكِنِ) لتعذر الابتداء بالساكن، وقوله: (حَالَ كَونِ تِلكَ الهَمزَةِ) إشارة إلى أن قوله: «مضمومةً» بالنصب حال من الهمزة، وقوله: «إن كان بعده» قيد لقوله: مضمومة يعني: أن كون الهمزة مضمومة إنما هو عند كون ما بعده (أي: بَعدَ السَّاكِنِ) «ضمةٌ» يعني: من الباب الذي يكون عين فعل مضارعه مضمومًا، وإنما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دَفعًا) أي: لقصد الدفع (للالتِبَاسِ) أي: الواقع (بالمُضَارِعِ) أي: بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة أيضًا (عَلَى تَقدِيرِ الفَتحِ) أي: على تقدير كونها غير مضمومة؛ فإنها حينئذ إما مفتوحة أو مكسورة فإن كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فإنَّهُ إذَا قِيلَ في أُقتُل) بضم الهمزة (أَقتَل بفتح التاء) وبفتح الهمزة (التُبِسَ بالوَاحِدِ المُتَكَلِّمِ المَجهُولِ) اعلم أن نسخة الجامي ههنا هكذا فإنه إذا قيل في: اقتل اقتل بفتح التاء، وقال العصام: وهذا يعني قوله بفتح التاء إلى آخره سهو من قلم الناسخ؛ لأن الكلام في إبطال فتح الهمزة وكسرها؛ لتتعين الضمة فلا معنى للتكلم في إبطال فتح التاء وكسرها على أنه لا يطلب أحد بأنه لم لم يفتح التاء أو لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة، والصواب أنه إذا قيل فيه: أَقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حالة الوقف، وإذا قيل بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وهو ثقيل انتهى.

فعلى هذا يكون قوله: (وَبالمَاضِي المَجهُولِ مِن الرُّبَاعِيِّ وَبالمُضَارِعِ المَعلُومِ

مِن الرُّباعِيّ إِذَا قِيلَ: أُقتِل بكَسرِ التَّاءِ وتحرزًا عن الخروج من الكسرة إلى الضمة على تقدير الكسر، (وَمَكْسُورَةٌ فِيمَا سِوَاهُ) أي: سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة أو فتحة، فإنه لو ضم في مثل: «اِضْرِبَ» لالتبس بالماضي المجهول من الإضراب، ولو فتح لالتبس بالأمر منه، ولو ضم في «اِعْلَمَ» لالتبس بالمضارع المجهول للمتكلم، ولو فتح ....

مِن الرُّباعِيّ إِذَا قِيلَ: أُقتِل بكَسرِ التَّاءِ) سهوًا أيضًا فإنه يقتضي صرف كلام المصنف إلى ما يريده في الظاهر، وقوله: (وتحرزًا عن الخروج من الكسرة إلى الضمة) يعني: أنها إنما ضمت؛ لأنه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فأريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة (على تقدير الكسر) أي: على تقدير كسر الهمزة.

وقوله «ومكسورةً» بالنصب معطوف على قوله: مضمومة «فيما سواه» وقوله: (أي: سِوَى سَاكِنٍ) تفسير للضمير المجرور يعني: أنها زيدت همزة الوصل على ما بقي حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بَعدَهُ ضَمَّةٌ) وإنما قلنا في صورة ساكن؛ لأن الهمزة لا تزاد في نفس الساكنين، ولا معنى لأن يقال: إنها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي، وقال العصام: إنه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعد ضمة، بل فيما سوى أمر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة؛ فضمير سواه إلى صيغة الأمر الذي من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة، أو كلمة ما عبارة عن الوقت أي: في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى، فإذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف.

وقوله: (سَوَاءٌ كَانَ بَعدَهُ) إشارة إلى شمول الحكم المذكور إلى صور يعني: أن كسر الهمزة إذا كان بغير الصورة التي لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل لما كان بعده (كَسرَةٌ أَو فَتحَةٌ فإِنَّهُ) يلزم الالتباس في كل صورة منها فإنه (لَو ضُمَّ) أي: الهمزة (في مِثلِ اِضرِب) يعني: فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتُبِسَ) أي: ذلك الأمر (بالمَاضِي المَجهُولِ مِن الإضرَابِ، وَلَو فُتِحَ) أي: الهمزة على تقدير كسرة ما وقع بعد الساكن أيضًا (لالتُبِسَ بالأَمرِ مِنهُ) أي: من الإضراب، (وَلَو ضُمَّ) أي: الهمزة (في اعلَم) يعني: فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتُبِسَ بالمُضَارِعِ المَجهُولِ للمتكلم وَلَو فُتِحَ) أي: الهمزة على ذلك التقدير أيضًا

لالتبس بالماضي الرباعي (نَحْوُ: «أُقْتُلْ») مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة (وَ«اضْرِبْ») مثال لما يكون بعده كسرة (وَ«اعْلَمْ») مثال لما يكون بعده فتحة.

(وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَمَفْتُوحَةٌ) أي: فالهمزة مفتوحة؛ لأنها همزة أصل ردت لارتفاع موجب حذفها، وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل (مَقْطُوعَةٌ) لذلك بعينه.

(لالتُبِسَ بالمَاضِي الرُّباعِيّ) «نحو: اقتل» (مِثَالٌ لِمَا) أي: للأمر الذي (يَكُونُ بَعدَ حَرفِ المُضَارِعَةِ ضَمَّةٌ) «واضرب» (مِثَالٌ لِمَا يَكُونُ بَعدَهُ كَسرَةٌ) «واعلم» (مِثَالٌ لِمَا يَكُونُ بَعدَهُ فَتحَةٌ) وهذا كله إذا لم يكون رباعيًّا.

«وإن كان رباعيًّا» أي: من باب الإفعال «فمفتوحةٌ» فقوله: (أي: فالهَمزَةُ مَفتُوحَةٌ) إشارة إلى أنها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعني: إن كان المضارع المذكور مضارعًا من باب الإفعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع، وإنما كانت كذلك (لأَنَّهَا) أي: لأن تلك الهمزة (هَمزَةُ أَصلٍ) أي: داخلة في حروف الكلمة، قوله: (رُدَّت) على صيغة المجهول إما صفة للهمزة أو استئنافية يعني: أنها هي الهمزة التي كانت في أصل الكلمة وهي همزة افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الآن؛ (لارتِفَاعِ مُوجِبِ حَذفِهَا) أي: لارتفاع المانع الذي يوجب ويقتضي حذفها (وَهُوَ) أي: ذلك الموجب (اِجتِمَاعُ هَمزَتَينِ في المُتَكَلِّمِ الوَاحِدِ) وهو أكرم، وقوله: (لا هَمزَةَ وَصلٍ) عطف على قوله: همزة أصل يعني: أن تلك الهمزة ليست بهمزة وصل؛ لأن همزة الوصل إنما تزاد لابتداء الكلمة لا لإفادة معنى زائد على الأصل المادة، وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزاد لإفادة معنى زائد على المعنى الذي أفاده الثلاثي المجرد من المتعدي وغيره من معاني باب الإفعال، وقوله «مقطوعةٌ» بالرفع خبر بعد خبر أو صفة للمفتوحة وقوله: (لِذَلِكَ بِعَينِهِ) إشارة إلى أن علة كونها مقطوعة هي بعينها علة كونها مفتوحة وهي كونها أصلية، فإن كان همزة هي أصل في الكلمة لا زائدة لأجل شيء فهي همزة قطع.

* * *

[فعل ما لم يسم فاعله]

(فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله، وإضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسة، أو على حذف مضاف أي: فاعله فعله الواقع عليه، ولا يبعد أن يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله، ....

[فعل ما لم يسم فاعله]

ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه فقال: «فعل ما لم يسم فاعله» يعني: الفعل المجهول وقوله: (**أي: فِعلُ المَفعُولِ الَّذِي**) إشارة إلى أن ما في قوله: ما لم يسم موصولة وعبارة عن المفعول وقوله: (**لَم يُذكَر فَاعِلُهُ**) إشارة إلى أن لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى أنه فعل لم يكن له فاعل؛ لأنه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل الذي ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله: مفعول ما لم يسم فاعله، وقوله: وإضافة الفاعل شروع في تصحيح إضافة الفاعل إلى الضمير الراجع إلى الموصول الذي هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر، فقال: (**وَإِضَافَةُ**) لفظ (**الفَاعِلِ إِلَيهِ**) أي: إلى الضمير الذي يرجع إليه (**لأَدنَى مُلابَسَةٍ**) فإن الفاعل إنما يضاف إلى الفعل لا إلى المفعول، وإنما يضاف إليه بملابسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله: (**أَو عَلَى حَذفِ مُضَافٍ**) معطوف على قوله: لأدنى ملابسة يعني: هذه الإضافة إنما تصح إما بحملها على كونها لأدنى ملابسة أو على حذف مضاف أي: بين الفاعل والضمير في قوله: فاعله، (**أي: فَاعِلُهُ فَعَلَهُ**) وقوله: (**الوَاقِعُ عَلَيهِ**) للإشارة إلى أن إضافة الفعل إلى الضمير الراجع إلى المفعول أيضًا لأدنى الملابسة وهي مناسبة وقوعه عليه وهذا التوجه إنما يحتاج إليه إذا كان الموصوف عبارة عن المفعول، وأما إذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج إلى هذين التوجيهين واليه أشار بقوله: (**وَلا يَبعُدُ أَن يُرَادَ بِالمَوصُولِ الفِعلُ الَّذِي لَم يُذكَر فَاعِلُهُ**) فحينئذٍ يكون المراد من المضاف هو

ويكون إضافة الفعل إليه بيانية.

(هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ) وأقيم المفعول مقامه، ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءً بذكره فيما سبق.

(فَإِنْ كَانَ) الفعل الذي ....

الفعل العام ومن المضاف إليه الفعل الخاص؛ فيكون المعنى فعل الفعل الذي لم يذكر فاعله (**وَيَكُونُ إِضَافَةُ الفِعلِ**) أي: العام الشامل له ولغيره (**إِلَيهِ**) أي: إلى الفعل الخاص بالمجهول (**بَيَانِيَّةً**) نحو: خاتم فضة وهذا عند البعض، وأما عند الجمهور فهي الإضافة لامية من قبيل إضافة العام إلى الخاص كيوم الأحد كذا في «المعرب» لزيني زاده، فقوله: ما لم يسم فاعله مرفوع على أنه مبتدأ وقوله: «هو» ضمير فصل إن كان ما موصولة وقوله: «ما حذف» خبر لقوله: فعل أو يكون هو ضميرًا مرفوعًا منفصلًا مبتدأ ثانيًا، وما حذف خبر له والجملة خبر للمبتدأ الأول، هذا على النسخة التي فيها الواو في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب «المعرب»، وأما على النسخة التي وجدناها في بعض النسخ المتن وهي هكذا: وهو ما حذف فاعله؛ فيكون حينئذٍ قوله: فعل ما لم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ما سيأتي أو نحوه، وجملة هو ما حذف تكون جملة أخرى فتأمل، يعني: أن فعل ما لم يسم فاعل هو فعل حذف «فاعله» أي: فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظاهرًا ولا مضمرًا بارزًا ولا مستكنًا، وضم الشارح قوله: (**وَأُقِيمَ المَفعُولُ مَقَامَهُ**) إلى قول المصنف لكونه مرادًا به ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال: (**وَلَم يَذكُر**) أي: المصنف (**هَذَا القَيدَ**) أي: قولنا وأقيم المفعول (**هَهُنَا**) أي: في تعريف المجهول وقد ذكره في تعريف نائب الفاعل مع أنه المراد في كل من الموضعين (**اِكتِفَاءً بِذِكرِهِ**) أي: بذكر المصنف أو بذكر ذلك القيد (**فِيمَا سَبَقَ**) في تعريف نائب الفاعل حيث قال: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وقال العصام: ولك أن تقول لم يذكره اعتمادًا على اشتهار أنه لا يجوز حذف الفاعل بدون إقامة المفعول مقامه، انتهى.

ثم شرع في تفصيله من حيث التغيير فقال: «فإن كان» وقوله: (**الفِعلُ الَّذِي**)

أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه (مَاضِيًا) غيرت صيغته دفعًا للَّبس بأن (ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) مثل: «ضُرِبَ، ودُحْرِجَ، وأُعْلِمَ واخْتِيرَ له»، هذا النوع من التغيير؛ لأن معناه غريب، فاختير له وزن غريب لم يوجد في الأوزان؛ للخروج من الضمة إلى الكسرة، ووزن فعل ....

تفسير للضمير المستتر في كان يعني: أن ذلك الفعل إما ماضٍ أو مضارع فإن كان الفعل الذي **(أُريدَ حَذفُ فَاعِلِهِ وَإِقَامَةُ المَفعُولِ مَقَامَهُ)** وإنما فسر حذف وأقيم بقوله: أريد حذف وإقامة لأنه من قبيل وإذا قرأت القرآن، يعني: يذكر الفعل ويراد سببه «ماضيًا» وجواب إن في كلام المصنف هو قوله: ضم أوله ولكن لما كان الجزاء في الحقيقة هو التغيير وكان الضم سببًا له قدره الشارح بقوله: **(غُيِّرَت صِيغَتُهُ دَفعًا لِلَّبسِ)** أي: للبس المجهول بالمعروف وأشار بقوله: **(بأن)** «ضم أوله» إلى أن علة التغيير هي دفع اللبس والضم سبب له فأقيم السبب مقامه وقوله: «وكسر ما قبل آخره» عطف على ضم أي: غيرت بأن يجعل الحرف الأول منه مضمومًا والحرف الذي يقع قبل آخره مكسورًا **(مِثلُ: ضُرِبَ)** بضم الضاد وكسر الراء **(وَدُحرِجَ)** بضم الدال وكسر الراء **(وَأُعلِمَ)** بضم الهمزة وكسر اللام، ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغيير في المجهول مع أنه إذا كان المعروف في هذه الصورة يحصل المقصود فقال: **(وَاختِيرَ لَهُ هَذَا النَّوعُ)** وقوله: **(مِن التَّغيِيرِ)** بيان لجنس النوع يعني: أن التغيير الذي اندفع به اللبس أنواعًا يحصل بها المقصود لكنهم إنما اختاروا هذا النوع وهو ضم الأول وكسر ما قبل الآخر مع أنه إن عكس الأمر بأن كسر الأول وضم ما قبل الآخر حصل المقصود؛ **(لأَنَّ مَعنَاهُ)** أي: معنى المجهول **(غَرِيبٌ)** أي: معنى غريب وهو إسناد الفعل إلى المفعول والأصل إسناد الفعل إلى الفاعل **(فاختِيرَ لَهُ)** أي: للدال على المعنى الغريب **(وَزنٌ غَرِيبٌ)** وقوله: **(لَم يُوجَد)** صفة كاشفة للغريب؛ لأن وزن الغريب هو وزن لم يوجد **(في الأَوزَانِ)** أي: المتداولة عند البلغاء، وإنما كان هذا الوزن غريبًا غير موجود **(للخُرُوجِ مِن الضَّمَّةِ)** أي: لوجود الخروج فيه من الضمة **(إِلَى الكَسرَةِ)** وقوله: **(وَوَزنُ فِعُلَ)** جواب عن سؤال وهو أن وزن فعل بكسر الفاء

بالخروج من الكسرة إلى الضمة، وإن كان غريبًا يدل على غرابة المعنى أيضًا، لكن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل، فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بأخف منه (وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ) نحو: «أُنْطُلِقَ، وأُقْتُدِرَ، واسْتُخْرِجَ» لئلا يلتبس في الدرج بالأمر من ذلك الباب (وَ) يضم (الثَّانِي التَّاءِ)

وضم العين أيضًا غريب ولم اختاروا الأول عليه فأجاب عنه: بأن هذا الوزن الخ، وقوله: (**بالخُرُوجِ مِن الكَسرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ**) متعلق بقوله: (**وَإن كَانَ**) يعني: أن هذا الوزن وإن كان (**غَرِيبًا**) بسبب وجود الخروج من الكسرة إلى الضمة مع حصول المقصود وهو أنه (**يَدُلُّ عَلَى غَرَابَةِ المَعنَى أَيضًا**) أي: كما يدل الوزن الأول، (**لَكِن الخُرُوجُ مِن الكَسرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثقَلُ**) أي: من عكسه وإذا كان أثقل من الأول (**فَلَا ضَرُورَةَ في اِختِيَارِهِ**) أي: في اختيار الأثقل على الثقيل (**بَعدَ حُصُولِ المَقصُودِ**) أعني: دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (**بِأَخَفَّ مِنهُ**) أي: بالثقيل الذي هو أخف بالنسبة إلى الأثقل.

قوله: «ويضم» بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما في لم يمد؛ لأنه معطوف على ضم يعني: على الجزاء يعني: إن كان الفعل المجهول ماضيًا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ويضم «الثالث» أي: الحرف الذي وقع ثالثًا «مع همزة الوصل» أي: إنما يضم الثالث إذا وقع ذلك الماضي بهمزة الوصل (**نَحوُ: أُنطُلِقَ**) بضم الهمزة والطاء الذي هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذي هو ما قبل الآخر (**وَأُقتُدِرَ**) بضم الهمزة والتاء التي هي الثالث وبكسر الدال (**وَأُستُخرِجَ**) بضم الهمزة والتاء التي هي الثالث وبكسر الراء، وإنما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (**لِئَلّا يَلتَبِسَ في الدَّرجِ بالأَمرِ**) الذي (**مِن ذَلِكَ البَابِ**) يعني: لو اقتصر على ضمة الهمزة وهي همزة وصل تحذف الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الأمر من ذلك الباب في الوقف، بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فإنه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر، وقوله: «و» (**يُضَمُّ**) «الثاني التاء» أعني: قوله والثاني معطوف على قوله: الثالث وإليه أشار الشارح بزيادة يضم أن المجهول الذي ضم أوله وكسر ما قبل آخره إما مصدر بالهمزة أو بالتاء فإن كان مع الهمزة

مثل: «تُعُلِّمَ، وتُجُوهِلَ، وتُدُحْرِجَ» لئلا يلتبس بصيغة مضارع «عَلمت، وجاهلت، ودحرجت» (خَوْفَ اللَّبْسِ) هذا علة لقوله: «ويضم الثالث والثاني» وَمُعْتَلُّ الْعَيْنُ أي: ما يكون عينه فقط معتلًّا؛ لئلا ....

يضم الحرف الثالث وإن كان مع التاء يضم الحرف الثاني (مِثلُ تُعُلِّمَ) بضم التاء والحرف الثاني الذي هو العين وبكسر اللام الذي هو ما قبل الآخر (وَتُجُوهِلَ) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الألف واوًا في المجهول لانضمام ما قبلها، (وَتُدُحرِجَ) بضم التاء والدال وبكسر الراء، وإنما يضم الحرف الثاني إذا وقع التاء؛ (لِئَلَّا يَلتَبِسَ) أي: ذلك الماضي الواقع من التاء إذا كان مجهولًا (بِصِيغَةِ مُضَارِعِ عَلِمتُ وَجَاهَلتُ وَدَحرَجتُ) يعني: أنهم لو اقتصروا في التمييز على ضم التاء وقالوا في مجهول: تعلم أعني: بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين؛ لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فإنه إذا كان مع التاء وضم تاؤه في مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين، ولم يعلم أنه هل هو مجهول تعلم الماضي أو مجهول تعلم المضارع، وكذا في جاهل يجاهل إذا قيل: تجاهل لم يعلم أنه هل هو مجهول تجاهل الماضي أو مجهول تجاهل المضارع، وكذا إذا قيل في مجهول ماضي تدحرج بضم التاء وفتح الدال لم يعرف أنه هل هو مجهول تدحرج الماضي أو مجهول المضارع من دحرج، وإنما غير العبارة ههنا حيث أورد بقوله: ويضم ولم يقل: وضم للإشارة إلى ثبوت ضم أول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث أو الثاني في بعض الأحيان، وأشار الشارح أيضًا بإيراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء إلى كونها أيضًا في الماضي، وقوله: «خوف اللبس» بالنصب مفعول له لـ: يضم وإليه أشار بقوله: (هَذَا عِلَّةٌ لِقَولِهِ: وَيُضَمُّ الثَّالِثُ وَالثَّاني) وفصله الشارح كما عرفت.

ولما كان في الماضي المجهول من الناقص لغات أراد أن يذكر ما هو الأفصح منها وهو غير ذلك فقال: (وَمُعتَلُّ العَينِ) وهي مبتدأ الأول وخبره جملة الأفصح فيه: قيل وبيع، ولما كان معتل العين شاملًا للمعتل العين وحده ومع اللام أراد أن يفسره على وفق المراد فقال: (أي: مَا يَكُونُ عَينُهُ فَقَط مُعتَلًّا؛ لِئَلَّا

يرد عليه مثل: «طوى، وروى» من اللفيف، فإنه لا يعتلُّ عينه؛ لئلا يفضي إلى احتماع إعلالين في «يُرْوَى، ويُطْوَى».

قيل: الأصوب أن يقال معتل العين المنقلبة عينه ألفًا؛ لئلا يرد عليه مثل: «عُورَ، وصُيِدَ»، وإنما خص معتل العين بالذكر، ....

يَرِدَ عَلَيهِ مِثلُ: طَوَى وَرَوَى مِن اللَّفِيفِ) يعني: المراد منه ما يكون عينه معتلا لا ما يكون عينه ولامه معتلين فإن الحكم الآتي خاص بالأول ولو لم يكن كذلك يرد عليه أن مجهول طوى هو طوي بضم الطاء وكسر الواو وإن مجهول روى هو روي بضم الراء وكسر الواو، ويرد عليهما أنهما من معتل العين مع أنهما لا تبنى منهما صيغة مثل: بيع وقيل بكسر الفاء (فإِنَّهُ لا يَعتَلُّ عَينُهُ) بأن تقلب واوهما ياء وأن تكسر فاؤهما لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل، وإنما لم يعل عين اللفيف؛ (لِئَلَّا يُفضِي) أي: لئلا يكون إعلال العين موصلًا (إِلَى اِجتِمَاعِ إِعلالَينِ فِي: يُروَى ويُطوَى) أي: في مضارعهما المجهول؛ فإنه إذا أعل طوى مثلًا بأن يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو إلى الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم أن يوجد في مضارعه إعلالان أحدهما قلب الياء التي هي لام الفعل ألفًا، والثاني نقل حركة الواو التي هي عين الفعل إلى ما قبلها ثم قبلها ألفًا؛ بخلاف مضارع بيع مثلًا وهو يباع فإنه ليس فيه إعلالان، بل فيه إعلال واحد فقط لكونه صحيحًا.

(قِيلَ: الأَصوَبُ) أي: أورد صاحب «الوافية» على عبارة المصنف بأن الأصوب فيها (أَن يُقَالَ: مُعتَلُّ العَينِ المُنقَلِبَةِ عَينُهُ أَلِفًا) يعني: بزيادة قوله المنقلبة عينه ألفًا حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذي لم ينقلب عينه ألفًا؛ (لِئَلَّا يَرِدَ عَلَيهِ) يعني: لأنه لو كان شاملًا للذي لم ينقلب عينه يرد عليه (مِثلُ: عُورَ) بضم العين وكسر الواو (وَصُيِدَ) بضم الصاد وكسر الياء؛ فإنه يصدق عليهما أنهما معتلا العين مع أنه لا يجوز أن يقال فيهما: عير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم يردا عليه فإن عينهما لا تنقلب ألفًا (وَإِنَّمَا خُصَّ مُعتَلُّ العَينِ) أي: امتاز من بين المعتلات (بالذِّكرِ) أي: بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات

لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعية ذكر معتل العين في المبني للمفعول وإن لم يكن فيه ما ذكرنا.

(الْأَفْصَحُ) فِيهِ: («قِيلَ»، وَ«بِيعَ») أصلهما: «قُوِلَ، وبُيِعَ» نقلت الكسرة من العين إلى ما قبلها ....

(لِزِيَادَةِ غُمُوضٍ واختِلافٍ في المَبني للفَاعِلِ مِنهُ، كَمَا ذُكِرَ، وَبِتَبَعِيَّةِ ذِكرِ مُعتَلِّ العَينِ في المَبنِي للمَفعُولِ، وَإن لَم يَكُن فِيهِ مَا ذَكَرنَا) أراد به أن المصنف إنما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام؛ لوقوع زيادة الغموض والخفاء، ولوقوع زيادة الاختلاف في اللغة دون سائر المعتلات، أما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة إلى ما قبلها ثم إبدال الواو ياء بخلاف نحو: رمى ودعا فإنه لا نقل ولا إبدال في: رمى ولا نقل في دعا، وأما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيجيء، ولا اختلاف في غيره وفيه أيضًا فائدة أخرى وهي أنه يذكر بتبعيته ومناسبته أحكام معتل العين في المبني للمفعول كما سيأتي، وهو قوله: وباب الماضي المجهول الخ، وقال العصام: إن في كلام الشارح اختلالًا فصوابه أن يقول: وإنما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارع، وإن لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى، يعني: بهذا الاختلال أن ما ذكر ليس المبني للفاعل منه بل الماضي المبني للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة أن يقول: في الماضي بدل قول: في المبنى للفاعل منه، والله أعلم.

وقوله: «الأفصح» مبتدأ وقوله: (فِيهِ) إن لم يكن في المتن كما في نسخة يكون من تقدير الشارح، وإنما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة إلى المبتدأ الأول يعني: الأفصح في ماضي معتل العين أن يقال في الواو «قيل، و» في اليائي «بيع» يعني: بكسر الأول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (أَصلُهُمَا) يعني: أصل قيل (قُوِلَ) بضم القاف وكسر الواو (وَ) أصل الثاني (بُيِعَ) بضم الباء وكسر الياء (نُقِلَت الكَسرَةُ مِن العَينِ) يعني: كسرة الواو في الأول وكسرة الياء في الثاني (إِلَى مَا قَبلَهَا) أي: إلى حرف واقع قبلها وهو القاف في الأول والياء

بعد حذف حركته، فصارا «بِيعَ وقِولَ» فأبدل واو «قولَ» ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار «قِيلَ» (وَجَاءَ الإِشْمَامُ) وهو فصيح نحو: «قِيلَ وبِيعَ». وفي شرح الرضي: حقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلًا؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا مراد النحاة والقراء بالإشمام

في الثاني (بَعدَ حَذفِ حَرَكَتِهِ) أي: حذف حركة ما قبلها من القاف والباء لاستثقال الضمة قبل الكسرة (فَصَارَا) أي: فحينئذ صار الثاني (بِيعَ) بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الإعلال فيه ولم ينته في الأول، (وَ) صار الأول (قِولَ) بكسر القاف وسكون الواو (فأُبدِلَ وَاوُ قولَ ياءً؛ لِسُكُونِهَا) أي: لسكون الواو (وَانكِسَارِ مَا قَبلَهَا فَصَارَ) بعد ذلك القلب (قِيلَ).

ثم شرع في بيان اللغة الثانية فقال: «وجاء الإشمام» ويحتمل أن تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على أنها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد أي: ومتعلق العين جاء الإشمام فيه، ويحتمل أن تكون استئنافية أو اعتراضية كذا في «المعرب» ولما كان المقابل للأفصح لغتين أعني: الإشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة أن كلًّا منهما فصيح فأراد الشارح أن يشير إلى الفرق بين اللغتين فقال: (وَهُوَ فَصِيحٌ) يعني: الإشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فإنها على ضعف كما سيشير إليه، قوله: (نَحو: قِيلَ وَبِيعَ) يوهم أن فصاحة الإشمام محصورة فيهما دون ما سيجيء ثم اختلفوا في حقيقة هذا الإشمام بأقوال ثلاثة وأشار إليه بقوله: (وَفِي شَرحِ الرَّضِي: حَقِيقَةُ هَذَا الإشمَامِ أن تَنحُو) أي: أن تميل (بِكَسرَةِ فَاءِ الفِعلِ نَحوَ الضَّمَّةِ) أي: جانب الضمة (فَتُمِيلَ) أي: وبعد إمالة الكسرة إلى الضمة تميل (اليَاءَ السَّاكِنَةَ بَعدَهَا) أي: بعد الضمة (نَحوَ الوَاوِ قَلِيلًا) أي: ميلًا قليلًا، لا إلى حد تكون واو خالصة؛ (إذ هِيَ) يعني: إنما أمليت الياء نحو الواو لأن الياء (تَابِعَةٌ لِحَرَكَةِ مَا قَبلَهَا) يعني: إن كان ما قبلها فتحة تقلب ألفًا وإن كان كسرة استرحت في حالها وإن كان ضمة اضطرب حالها (هَذَا) أي: ما قرره الرضي من معنى الإشمام بأنه عبارة عن مجموع الميلين أعني: الكسرة والياء هو (مُرَادُ النُّحَاةِ وَالقُرَّاءِ بالإشمَامِ

في هذا الموضع. وقال بعضهم: الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف، أعني: ضم الشفتين فقط وكسر الفاء خالصًا، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين.

وقال بعضهم: هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة، وهذا أيضًا غير مشهور عندهم، والغرض من الإشمام الإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف.

(وَ) جاء (الْواوُ) أيضًا على ضعف، فقيل: «قُولَ، وبُوعَ» بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها.

في هَذَا المَوضِعِ) أي: في نحو قيل وبيع، وكذا في شيء وجيء وخيل ونحوها مما وردت به الرواية في القراءة المتواترة.

(وَقَالَ بَعضُهُم: الإشمَامُ هَهُنَا) في هذا الموضع (كالإشمَامِ حَالَةَ الوَقفِ أَعنِي) به (ضَمَّ الشَّفَتَينِ فَقَط وَكَسرَ الفَاءِ خَالِصًا) يعني: من غير إمالة في الفاء ولا في الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وَهَذَا) أي: قول هذا البعض (خِلافُ المَشهُورِ عِندَ الفَرِيقَينِ) يعني: النحاة والقراء فإنه لا رواية عند القراء بتلك القراءة، (وَقَالَ بَعضُهُم) الإشمام (هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وَهَذَا أَيضًا) أي: هذا القول (غَيرُ مَشهُورٍ) كما في القول الثاني (عِندَهُم) أي: النحاة والقراء بل لم يقل به أحد من أئمة القراءة (وَالغَرَضُ مِن الإشمَامِ الإيذَانُ) أي: الإعلام (بأَنَّ الأَصلَ الضَّمُّ في أَوائِلَ هَذِهِ الحُرُوفِ) يعني: الحروف التي تقع في فاء الكلمة من ماضي معتل العين «و» (جَاءَ) «الواو» فقوله: والواو بالرفع معطوف على الإشمام؛ ولذا أشار إليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعني: وجاء الواو (أَيضًا) أي: كما جاء الإشمام لكنه (عَلَى ضَعفٍ) أي: لا على لغة فصيحة كإشمام (فَقِيلَ) أي: فإذا أريد أن يقرأ على هذا اللغة قيل فيها (قُولَ وَبُوعَ، بالإسكانِ) أي: بإسكان الواو (بَلا نَقلٍ) أي: من غير ثقل حركة فاء الفعل إلى الكسرة وهذا أي: محض الإسكان ظاهر في الأول أعني: في الواوي وأما في الثاني فيحتاج إلى تصرف وإليه أشار بقوله: (وَجَعَلَ اليَاءَ وَاوًا لِسُكُونِهَا) أي: لسكون الياء (وَانضِمَامِ) أي: ولانضمام (مَا قَبلَهَا).

(وَمِثْلُهُ) أي: مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد (بَابُ) الماضي المجهول من معتل العين من باب «الافتعال» و«الانفعال» نحو: («اخْتِيرَ» وَ«انْقِيدَ») في مجيء اللغات الثلاث فيه؛ إذ «خيرَ وقِيدَ» فيهما مثل: «قِيلَ وبِيعَ» بلا تفاوت (دُونَ «اسْتُخِيرَ» وَ«أُقِيمَ»)؛ إذ ليس ذلك مثل: «قِيلَ وبِيعَ» لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الأصل؛ إذ أصلهما «اسْتُخِيرَ، وأُقْوِمَ» بالياء والواو المكسورتين، والقياس فيهما إذا سكن ما قبلهما أن ينقل ....

ثم شرع المصنف في بيان ما قيس على ما سبق في هذا الحكم فقال: «ومثله» (أي: **مِثلُ بَابِ المَاضِي المَجهُولِ مِن مُعتَلِّ العَينِ مِن الثُّلاثِي المُجَرَّدِ**) فقوله: ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الشارح مزجه بقوله: «باب» (**المَاضِي المَجهُولِ مِن مُعتَلِّ العَينِ مِن بَابِ الافتِعَالِ وَالانفِعَالِ، نَحوُ**) «اختير» وهو الماضي المجهول من باب الافتعال «وانقيد» وهو الماضي المجهول من باب الانفعال، وقوله: (**في مَجِيءِ اللُّغَاتِ الثَّلاثِ فِيهِ**) إشارة إلى وجه المماثلة، وقوله: (**إذ خيرَ وَقَيدَ**) بيان لوجه المماثلة يعني: أن معتل العين الواقع في مجهول الماضي من هذين البابين يجيء (**فِيهِمَا**) اللغات الثلاث؛ لأن ماضيهما من الثلاثي المجرد منه (**مِثلُ قِيلَ وَبِيعَ بِلا تَفَاوُتٍ**) أي: بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف وبين قيل وبيع «دون استخير» أي: دون استخير يعني: بضم الهمزة والتاء وبكسر الخاء مجهول استخار «وأقيم» أي: ودون أقيم يعني: بضم الهمزة وبكسر القاف مجهول أقام؛ فإنه لا تجيء اللغات الثلاث فيهما (**إذ**) أي: لأنه (**لَيسَ ذَلِكَ**) أي: ليس استخير وأقيم (**مِثلُ: قِيلَ وَبِيعَ**) وإنما لم يكونا مثلهما (**لِسُكُونِ مَا قَبلَ**) أي: لكون الحرف الذي وقع قبل (**حَرفِ العِلَّةِ فِيهِمَا**) وهو الخاء في الأول والقاف في الثاني كانا ساكنين (**في الأَصلِ**) أي: قبل الإعلال فيهما (**إذ أَصلُهُمَا أُستُخِيرَ**) يعني: بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الياء (**وَأُقوِمَ**) يعني: بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليه أشار بقوله: (**بالياءِ وَالوَاوِ المَكسُورَتَينِ، وَالقِيَاسُ فِيهِمَا**) أي: في استخير وأقوم (**إِذَا سُكِّنَ مَا قَبلَهُمَا**) أي: كما في حالهما قبل الإعلال (**أَن يُنقَلَ**

حركتهما إليه، وتقلب العين ياء إذا كانت واوًا، فيقال: «اسْتُخِيرَ وأُقِيمَ» لغة واحدة.

(وَإِنْ كَانَ) أي: الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة المعمول مقامه (مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ) وهو حرف المضارعة نحو: «يُضْرَبُ، وَيُكْرَمُ، ويُلْتَزَمُ، ويُسْتَخْرَجُ» (وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (وَمُعْتَلُّ

حَرَكَتُهُمَا) يعني: حركة الياء في الأول وحركة الواو في الثاني **(إِلَيهِ)** أي: إلى ما قبلهما من الخاء والقاف **(وَتُقلَبُ)** أي: وبعد النقل المذكور بقيا ساكنين مكسورًا ما قبلها فحينئذ تقلب **(العَينُ)** أي: عين فعل الواوي **(ياءً إِذَا كَانَت)** أي: عين فعله **(وَاوًا)** أي: في أقوم **(فَيُقَالُ)** حينئذ **(أُستُخِيرَ)** أي: بضم التاء وكسر الخاء **(وَأُقِيمَ)** بضم الهمزة وكسر القاف **(لُغَةً وَاحِدَةً)** أي: حال كون اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولا يجيء الإشمام والواو فيهما؛ لعدم كون ما قبلها مضمومًا في الأصل كما كان في اختير وانقيد.

ولما فرغ من بيان الماضي المجهول شرع في بيان حكم مضارعه فقال: «وإن كان» وقوله: **(أي: الفِعلُ الَّذِي أُرِيدَ حَذفُ فَاعِلِهِ، وَ)** أريد **(إِقَامَةُ المَعمُولِ مُقَامَهُ)** إشارة إلى مرجع الضمير المستتر في كان، وقوله: «مضارعًا» خبر كان، وقوله: «ضم» فعل مجهول جزاء الشرط أي: إن كان ذلك المجهول المعتل مضارعًا فحكمه أن يضم «أوله» **(وَهُوَ)** أي: ذلك الأول **(حَرفُ المُضَارَعَةِ)** وإنما فسر الأول بحرف المضارعة؛ لئلا يتوهم بالأول **(نَحوُ: يُضرَبُ وَيُكرَمُ وَيُلتَزَمُ وَيُستَخرَجُ)** وإنما فسر الشارح اسم كان يقول أي: الفعل الذي أريد حذف فاعله حيث قيده بالإرادة؛ لأنه إذا لم تعتبر الإرادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لأن فعل ما لم يسم فاعله هو ما ضم أوله الخ في الخارج فاعتبر الإرادة؛ لتحصل المغايرة بينهما، كذا قيل، وقوله: «وفتح» معطوف على قوله: ضم يعني: أن المضارع المجهول يحصل بمجموع أمرين أحدهما أن يضم أول حروفه وثانيهما أن يفتح «ما قبل آخره» أي: الحرف الذي وقع قبل آخر الكلمة، وإنما فتح ما قبل الآخر في المجهول؛ **(لِخِفَّةِ الفَتحَةِ)** أي: بين الحركات **(وَثِقَلِ المُضَارِعِ بالزِّيَادَةِ)** أي: بسبب زيادة حرف المضارعة في طرف أوله «ومعتل

الْعَيْنِ) المبني للمفعول (تَنْقَلِبُ) العين (فيه أَلِفًا) ياء كانت أو واوًا، نحو: «يُقَالُ، وَيُبَاعُ، وَيُخْتَارُ، وَيُنْقَادُ، ويُسْتَخَارُ، وَيُقَامُ» لتحركها حقيقة أو حكمًا، وانفتاح ما قبلها.

العين» وهو مبتدأ وقيده الشارح بقوله: (المَبنِي للمَفعُولِ) ليتحرز به عن المبني للفاعل؛ لأن الحكم الذي أفاده بقوله: «تنقلب» (العَينُ) «فيه ألفًا» مختص بالمبني للمفعول يعني: أن عين فعل ذلك المضارع تقلب ألفًا (يَاءً كَانَت) أي: سواء كانت تلك العين ياء (أَو وَاوًا نَحوُ: يُقَالُ) أصله: يقول (وَيُبَاعُ) وأصله: يبيع (وَيُختَارُ) وأصله: يختير بضم الياء وفتح التاء (وَيُنقَادُ) وأصله: ينقيد بضم الياء وفتح القاف (وَيُستَخَارُ) وأصله: يستخير (وَيُقَامُ) وأصله: يقوم، وإنما تقلب العين ألفًا في هذه المذكورات؛ (لِتَحَرُّكِهَا) أي: ليكون العين متحركة في كل منها إما (حَقِيقَةً) كما في ينقاد إذا أصله ينقيد فالياء متحركة (أَو حُكمًا) أي: بعد النقل كما في يقام فإنه كان في الأصل متحركًا (وَانفِتَاحِ مَا قَبلَهَا) أي: ولكون الحرف الذي وقع قبل تلك العين مفتوحًا في كل منها حقيقة لا غير.

* * *

[المتعدي وغير المتعدي]

(الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي).

(فَالْمُتَعَدِّي) من الفعل (مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ) أي: أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه، فإن كل فعل ....

[المتعدي وغير المتعدي]

ولما فرغ من تقسيم الفعل بحسب الصيغة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الآخر، وعدم توقفه فقال: «المتعدي وغير المتعدي» أي: ببحثهما فيما سيأتي أو ما سأذكره بحثهما؛ فكأنه قال: الفعل مطلقًا إما متعد أو غير متعد، ثم فصل كلا منهما فقال: «فالمتعدي» وقيده الشارح بقوله: (مِن الفِعلِ) لتخصيص المحدود بالمتعدي الذي هو قسم من الفعل؛ لأن المتعدي أعم من الفعل، وغير هذا بقرينة التعريف فإن المتعدي المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق، فإن المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلًا عن المفعول؛ ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك أن النسبة إلى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل، وما سوى المصدر مما يشبه، فنقول: المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي؛ فالمتعدي المطلق: ما يتوقف فهمه على متعلق، أو يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه، وكأنه لذلك قال: المتعدي من الفعل «ما يتوقف» أي: فعل يتوقف «فهمه» أي: تعلق مضمونه «على متعلقٍ» بفتح اللام، ولما كان المتعلق أعم من الفاعل وغيره وكان المراد ههنا هو الثاني فسره بقوله: (أي: أَمرٌ غَيرُ الفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ الفِعلُ بِهِ) أي: بذلك الأمر الغير الفاعل، وقوله: (وَيَتَوَقَّفُ) عطف على قوله يتعلق يعني: لا يكفي فيه مجرد التعلق بل المراد منه أنه يتعلق بحيث يتوقف (فَهمُهُ) أي: فهم الفعل (عَلَيهِ) أي: على ذلك الأمر.

ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله: (فَإِنّ كُلَّ فِعلٍ) أي: إنما يشمل

لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه، لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد، فيقال: هذا الفعل صادر عن الفاعل، وقائم به، ومسند إليه، ولا يقال في الاصطلاح: إنه متعلق به، فإن التعلق نسبة الفعل إلى غير الفاعل، فالحاصل أن فهم الفعل إن كان موقوفًا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي (كـ«ضَرَبَ») فإن فهمه موقوف على تعقل المضروب؛ ولا يمكن تعقله إلا بعد تعقله، بخلاف الزمان ....

المتعلق للفاعل لأن كل فعل (لا بُدَّ لَهُ مِن فَاعِلٍ وَفَهمُهُ) أي: والحال أن فهم الفعل (مَوقُوفٌ عَلَى فَهمِهِ) أي: على فهم ذلك الفاعل، (لَكِنَّ نِسبَةَ الفِعلِ إِلَى الفَاعِلِ بِطَرِيقِ الصُّدُورِ) كـ: قام (وَ) بطريق (القِيَامِ، وَ) بطريق (الإِسنَادِ، فَيُقَالُ: هَذَا الفِعلُ صَادِرٌ مِن الفَاعِلِ، وَقَائِمٌ بِهِ، وَمُسنَدٌ إِلَيهِ، وَلا يُقالُ في الاصطلاحِ) أي: في اصطلاح النحاة (إِنَّهُ) أي: الفعل (مُتَعَلِّقٌ بِهِ) أي: بالفاعل، وإنما لا يقال في اصطلاحهم كذلك (فإِنَّ التَّعلُّقَ) أي: لفظ التعلق مخصص بأنه (نِسبَةُ الفِعلِ إِلَى غَيرِ الفَاعِلِ) لا أنه مطلق النسبة يعني: سواء نسب إلى الفاعل أو غيره وبقرينة هذه الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل، وقوله: (فالحَاصِلُ: أَنَّ فَهمَ الفِعلِ إِن كَانَ مَوقُوفًا عَلَى فَهمِ) شيء (غَيرِ الفَاعِلِ فَهُوَ المُتَعَدِّي) تمهيد لتطبيق قوله: «كضرب» إلى الممثل، وإشارة إلى أن قوله: كضرب خبر للمبتدأ المحذوف.

ثم أشار إلى وجه تطبيقه فقال: (فإِنَّ فَهمَهُ) يعني: أن كون ضرب مثالًا للمتعدي صحيح؛ لأن تعلق فهم الضرب الذي هو مضمونه (مَوقُوفٌ عَلَى تَعَقُّلِ المَضرُوبِ) فإن الضرب إذا تعقل بدون المضروب يكون ضربًا غير واقع، فقوله: (وَلَا يُمكِنُ تَعَقُّلُهُ) أي: تعقل الضرب (إِلَّا بَعدَ تَعَقُّلِهِ) كالبيان لقوله: موقوف على تعقله، وليكون توطئة لقوله: (بِخِلافِ الزَّمَانِ) فإن المقابلة بين المفعول وبين غيره هو إمكان التعقل، وعدم إمكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له، يعني: أن المراد بالتوقف وعدم التوقف هو إمكان التعقل بدونه وعدم إمكانه؛ فالمتعدي كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب، ويمكن تعقله

والمكان والغاية وهيئة الفاعل أو المفعول، فإن فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن.

(وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ) أي: بخلاف المتعدي، يعني: لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل (كَـ«قَعَدَ») فإنه وإن كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل، لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز.

وغير المتعدي يصير متعديًا: إما بالهمزة نحو: «أَذْهَبْتُ زَيْدًا» أو بتضعيف العين نحو: «فَرَّحْتُ زَيْدًا»، أو بألف المفاعلة نحو: «مَاشَيْتُهُ»، أو بسين الاستفعال نحو: «اسْتَخْرَجْتُهُ»، أو بحرف الجر نحو: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ».

بدون الزمان، (وَالمَكَانِ والغَايَةِ) يعني: المفعول له (وَهَيئَةِ الفَاعِلِ أَو المَفعُولِ) يعني: الحال (فَإِنَّ فَهمَ الفِعلِ وَتَعَلُّقُهُ بِدُونِ هَذِهِ الأُمُورِ مُمكِنٌ).

«وغير المتعدي بخلافه» (أي: بِخِلافِ المُتَعدِّي، يَعني) أي: يريد بقوله: بخلافه أنه (لا يَتَوَقَّفُ فَهمُهُ عَلَى فَهمِ أَمرٍ غَيرِ الفَاعِلِ) ويمكن تعقله بدون تعقله، ومثاله «كـ: قعد» ويصح أن يكون مثالًا لغير المتعدي؛ (فإِنَّهُ وَإِن كانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِن الزَّمَانِ وَالمَكَانِ وَالغَايَةِ وَهَيئَةِ الفَاعِلِ، لَكِن فَهمُهُ) أي: تعلق القعود (مَعَ الغَفلَةِ عَن هَذِهِ المُتَعَلِّقَاتِ جَائِزٌ) أي: ممكن.

ثم شرع في بيان الأسباب التي يكون غير المتعدي متعديًا بها فقال: (وَغَيرُ المُتَعَدِّي يَصيرُ) أي: ينقلب ويتحول (مُتَعدِّيًا) بأسباب (إِمَّا بالهَمزَةِ) أي: بنقله إلى باب الإفعال (نَحوُ: أَذهبْتُ زَيدًا، أَو بِتَضعِيفِ العَينِ) أي: بنقله إلى باب التفعيل (نَحوُ: فَرَّحتُ زَيدًا، أَو بأَلِفِ المُفَاعَلَةِ) أي: بنقله إلى المفاعلة (نَحوُ: مَاشَيتُهُ، أَو بِسِينِ الاستِفعَالِ نَحوُ: اِستَخرَجتُهُ، أَو بِحَرفِ الجَرِّ) أي: بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل في تجرده، (نَحوُ: ذَهَبتُ بِزَيدٍ) اعلم أن الصرفيين لم يذكروا ألف المفاعلة وسين الاستفعال من أسباب التعدية، ولعلهم لم يذكروهما اكتفاء بذكر غيرهما وإلا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة، كذا في بعض الحواشي، والمتعدى يصير أيضًا لازمًا بنون الانفعال نحو: انقطع، وبتاء التفعلل نحو: تدحرج.

(وَالْمُتَعَدِّي يَكُونُ) متعديًا:

1 - (إِلَى) مَفْعُولٍ (وَاحِدٍ: كَـ«ضَرَبَ») وهذا في الكلام كثير.

2 - (وَإِلَى اثْنَيْنِ) ثانيهما غير الأول (كَـ«أَعْطَى» و) إلى اثنين، ثانيهما عين الأول فيما صدقا عليه نحو: عَلِمَ.

3 - (وَإِلَى) مفاعيل (ثَلَاثَةٍ: كَـ«أَعْلَمَ»، وَ«أَرَى») بمعنى: «أَعْلَمَ»، وهما أصلان في هذا القسم، فإنهما كانا قبل إدخال الهمزة متعديين إلى مفعولين، فلما أدخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له: المفعول الأول.

ثم شرع في أقسام المتعدي بحسب التعدي إلى واحد وإلى زائد فقال: «والمتعدي» ذكره بالمظهر مع أن المقام مقام الضمير؛ لئلا يتوهم رجوعه إلى غير المتعدي في أول النظر، وإن لم يجز عقلًا يعني: أن المتعدي «يكون» (مُتَعَدِّيًا) «إلى» (مَفعُولٍ) «واحدٍ كضرب» (وَهَذَا) أي: المتعدي إلى الواحد (في الكَلامِ كَثِيرٌ) بالنسبة إلى المتعدي إلى الاثنين والثلاثة «وإلى اثنين» ولما كان هذا القسم نوعين كما أشار إليه المصنف بالمثالين أراد الشارح أن يبين كل نوع منهما بمزج المثالين فقال: (ثَانِيهِمَا) يعني: أن المتعدي إلى اثنين إما متعد إلى المفعولين اللذين ثانيهما (غَيرُ الأَوَّلِ) «كأعطى، و» إما متعد (إِلَى اِثنَينِ ثَانِيهِمَا عَينُ الأَوَّلِ) لا بمعنى أن مفهوم أحدهما عين مفهوم الأول، بمعنى أنه عين الأول (فِيمَا صَدَقَا عَلَيهِ) يعني: أن الثاني يصدق على ما صدق عليه الأول (نَحوُ: عَلِمَ) فيقال للنوع الأول: باب أعطيت، وللثاني باب علمت «وإلى» (مَفَاعِيلَ) «ثلاثةٍ» أي: ونوع منه متعد إلى ثلاثة مفاعيل «كأعلم وأرى» حال كون أرى (بِمَعنَى أَعلَمَ) يعني: بمعنى رؤية البصيرة لا بمعنى رؤية البصر (وَهُمَا) أي: علم وأرى (أَصلانِ في هَذَا القِسمِ) أي: في القسم الذي يتعدى إلى مفاعيل ثلاثة، وإنما كانا متعديين إلى الثلاثة (فإِنَّهُمَا) أي: فإن هذين الفعلين (كَانَا قَبلَ إِدخَالِ الهَمزَةِ) أي: حين كانا ثلاثيين كانا (مُتَعَدِّيينِ إِلَى مَفعُولَينِ فَلَمَّا أُدخِلَت عَلَيهِمَا الهَمزَةُ) أي: فلما نقلا إلى باب الإفعال (زَادَ مَفعُولٌ آخَرُ، يُقَالُ لَهُ) أي: للمفعول الآخر الزائد (المَفعُولُ الأَوَّلُ) فإنا إذا قلنا: علم زيد عمرًا فاضلًا، ثم

وأما الأفعال الأخر (و) هي: («أَنْبَأَ»، وَ«نَبَّأَ»، وَ«خَبَّرَ»، وَ«أَخْبَرَ»، وَ«حَدَّثَ») فليست أصلًا في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، بل تعديتها إليها إنما هو بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام.

(وَهَذِهِ) الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل (مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولِ) بَابِ: (أَعْطَيْتُ) في جواز الاقتصار عليه كقولك: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا»، والاستغناء عنه كقولك: «أَعْلَمْتُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا» ....

قلنا: أعلم زيدٌ بكرًا عمرًا فاضلًا؛ فالزائد ههنا هو بكر.

ولما كان مقصود الشارح أن يفرق بين الأفعال المتعدية إلى الثلاثة بما هو أصل فيها، وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه وأشار إلى ما هو الأصل منها فأراد أن يشير إلى ما ليس بأصل منها فقال: (**وَأَمَّا الأفعَالُ الأُخَرُ**) «و» (**هِيَ**) أي: جملتها «أنبأ ونبأ وخبر وأخبر وحدث» (**فلَيسَت**) هذه الأفعال الخمسة (**أَصلًا في التّعدِيَةِ إِلَى ثَلاثَةِ مَفَاعِيلَ، بَل تَعدِيَتُهَا**) أي: تعدية الخمسة (**إليهَا**) أي: إلى الثلاثة (**إِنَّمَا هُوَ**) أي: تلك التعدية (**بوَاسِطَةِ اِشتِمَالِهَا**) أي: اشتمال الخمسة (**عَلَى مَعنى الإعلامِ**) يعني: أنها ألحقت في بعض استعمالها بأعلم المتعدي ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا نبأ.

ولما فرغ من بيان أنواع المتعدي شرع في بيان أحوال المفاعيل بنسبة بعض منها إلى بعض آخر فقال «وهذه» وفسره الشارح بقوله: (**الأَفعَالُ المُتَعَدّيةُ إِلَى ثَلاثَةِ مَفَاعِيلَ**) للإشارة إلى أن قوله: هذه إشارة إلى القريب وهو مبتدأ وقوله: «مفعولها الأول» مبتدأ ثان وقوله: «كمفعول» (**بَابِ**) «أعطيت» خبر للثاني والجملة خبر الأول وقوله: (**في جَوَازِ الاقتِصَارِ عَلَيهِ**) بيان لوجه الشبه، يعني: أن حكم المفعول الأول له كحكم المفعولين لباب أعطيت بحيث يجوز أن يقتصر على ذلك الأول ويحذف الأخيران، (**كَقَولِكَ: أَعلَمتُ زَيدًا**) فإنه اقتصر فيه على ذكر المفعول الأول فقط وحذف الأخيران وقوله: (**وَالاستِغنَاءِ**) بالجر عطف على قوله: الاقتصار يعني: وفي جواز الاستغناء (**عَنهُ**) أي: عن المفعول الأول بأن يحذف ويكتفى بذكر الأخيرين (**كَقَولِكَ: أَعلَمتُ عَمرًا مُنطَلِقًا**) فإنه

(وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ) من مفعوليها (كَمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ») في وجوب ذكر أحدهما عند ذكر الآخر وفي جواز تركهما معًا.

ذكر المفعول الثالث ولم يذكر المفعول الأول وهو زيد، وكذا في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد، فكما لا يجوز أن يقال: أعطيتني درهمًا، لا يجوز أيضًا أن يقال: أعلمتني عمرًا فاضلًا، كذا في العصام.

ثم شرع في بيان حكم الأخيرين منها فقال: «والثاني» وهو معطوف على قوله الأول يعني: مفعولها الثاني «والثالث» ومن في قوله: (**مِن مَفعُولَيها**) بيانية لا تبعيضية؛ ولذا لم يقل: من مفاعيلها «كمفعولي علمت» (**في وُجُوبِ ذِكرِ أَحَدِهِمَا عِندَ الآخَرِ**) يعني: أنه إذا ذكر أحدهما وجب ذكره الآخر؛ فلا يجوز أن يقتصر على أحدهما فكما لا يجوز أن يقال: علمت زيدًا بدون ذكر المفعول الثاني، وعلمت منطلقًا بدون ذكر الأول، لا يجوز أيضًا أن يقال: أعلمت زيدًا عمرًا بدون ذكر الثالث، وأعلمت زيدًا منطلقًا بدون ذكر الثاني، وقوله: (**وَفِي جَوَازِ تَركِهِمَا مَعًا**) بالجر معطوف على قوله: في وجوب يعني: أن حكمها كحكم مفعولي علمت فيما ذكر، وفي جواز تركهما معًا؛ فإنه كما جاز أن يقال: علمت بدون ذكر المفعولين معًا يجوز أيضًا أن يقال: علمت زيدًا بذكر الأول فقط وبترك الآخرين معًا، وهذا ما فهم بعينه من قوله: والاستغناء عنه، وقال العصام: لا وجه التخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان في خصائص أخر لباب علمت أيضًا؛ فإنه يجوز تعليق أعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول: أعلمت زيدًا لعمرٌ وقائمٌ، أو هل عمرو قائم، أو ما عمرو قائم، وأيضًا يكون المفعول الثاني مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول: زيدًا أعلمتني قاعدًا، انتهى، ولله در شارح «اللب» حيث لم يختص بل قال: ونحوهما.

* * *

[أفعال القلوب]

(أَفْعَالُ الْقُلُوبِ) تسمى أفعال الشك واليقين أيضًا، وكأنهم أرادوا بالشك الظن، وإلا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وَهِيَ: («ظَنَنْتُ»، وَ«حَسِبْتُ»، وَ«خِلْتُ») وهذه الثلاثة للظن.

(وَ«زَعَمْتُ») وهي تكون تارةً للظن وتارةً للعلم.

(وَ«عَلِمْتُ»، و«رَأَيْتُ»، وَ«وَجَدْتُ») وهذه الثلاثة للعلم.

[أفعال القلوب]

ثم شرع في بيان أفعال القلوب وفي أحكامها المختصة فقال: «أفعال القلوب» يعني: الأفعال التي تصدر من القلب لا من الأعضاء الظاهرة (**تُسَمَّى أَفعَالَ الشَّكِّ وَاليَقِينِ أَيضًا**) يعني: كما أنهم سموها بأفعال القلوب سموها أيضًا بأفعال الشك وبأفعال اليقين، ولما كانت تسميتهم بأفعال الشك محل توهم أشار إلى دفعه بقوله: (**وَكَأَنَّهُم**) يعني: أظن أنهم أي: النحاة (**أَرادُوا بالشَّكِّ الظَّنَّ**) أي: الشك الذي أضيفت إليه الأفعال أرادوا به الشك بمعنى الظن، يعني: بمعنى رجحان أحد الطرفين واحتمال الطرف الآخر، خلاف اليقين الذي هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما في «القاموس»، لا بمعنى الشك الذي هو خلاف الظن، (**وَإِلَّا فَلا شَيءَ**) أي: وإن لم يكن مرادهم بالشك معنى الظني، بل كان مرادهم به معنى الشك الذي هو تساوي الطرفين فلا يجوز تسميتهما بأفعال الشك؛ لأنه لا شيء (**مِن هَذِهِ الأَفعَالِ بمَعنَى الشَّكِّ المُقتَضِي**) أي: بمعنى الشك الذي يقتضي (**تَسَاوِي الطَّرفَينِ**) فقوله: أفعال القلوب مبتدأ، وقدر الشارح قوله: (**وَهِيَ**) للإشارة إلى أن قوله: «ظننت» وما عطف عليه خبر للمبتدأ، وإنما قدره كذا لوقوع البعد بين المبتدأ والخبر «وحسبت وخلت» بكسر الخاء (**وَهَذِهِ الثَّلاثَةُ للظَّنِّ**) «وزعمت» (**وَهِيَ**) أي: زعمت (**تَكونُ تَارَةً للظَّنِّ وَتَارَةً للعِلمِ**) أي: بمعنى اليقين «وعلمت ورأيت ووجدت» (**وَهَذِهِ الثَّلاثَةُ للعِلمِ**) فقوله:

(تَدْخُلُ) أي: هذه الأفعال (عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ؛ لِبَيَانِ مَا هِيَ) أي: تلك الجملة من حيث الإخبار بها ناشئة (عَنْهُ) من الظن والعلم كما إذا قلت: «عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، فقولك: «عَلِمْتُ» لبيان أن ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت بها عن قيام زيد، إنما هو العلم، وإذا قلت: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، فقولك: و«ظَنَنْتُ» لبيان أن منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظن، وكذلك بواقي الأفعال.

«تدخل» (أي: **هَذِهِ الأَفعَالُ**) إما خبر بعد خبر أو استئنافية أي: تدخل هذه الأفعال «على الجملة الاسمية» يعني: على اسمين أولهما مبتدأ وثانيهما خبره؛ فيجعل ما هو المبتدأ مفعولًا أول وما هو الخبر مفعولًا ثانيًا، وقوله: «لبيان ما» متعلق بتدخل وعلة له، يعني: أن هذه الأفعال إنما تدخل على تلك الجملة؛ لتكون مبينة للكيفية التي «هي» (أي: **تِلكَ الجُملَةُ مِن حَيثُ الإِخبَارُ بِهَا**) أي: بتلك الجملة، وقوله: (**نَاشِئَةٌ**) بالرفع خبر، وقوله: «عنه» متعلق به والضمير راجع إلى الموصول، وقوله: (**مِن الظَّنِّ وَالعِلمِ**) بيان للموصول، وإشارة إلى أنه عبارة عن معنى الأفعال الداخلة، يعني: أن الإخبار عن الجملة ينشأ إما عن الظن أو العلم؛ لأنه يعلم أو يظن أولًا ثم يخبر عنه بالجملة، (**كَمَا إِذَا قُلتَ: عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا، فقَولُكَ: عَلِمتُ لِبَيَانِ أَنَّ مَا**) أي: لبيان معنىً، وهو أن ما أي: المعنى الذي (**نَشَأَت هَذِهِ الجُملَةُ عَنهُ**) أي: هذا المعنى (**حِينَ تَكَلَّمتَ بِهَا**) أي: بتلك الجملة (**وَأَخبَرتَ بِهَا**) أي: بتلك الجملة (**عَن قِيَامِ زَيدٍ**) أي: هذا المضمون، فقوله: (**إِنَّمَا هُوَ العِلمُ**) خبر إن يعني: لبيان أن هذا المعنى الموصوف هو العلم (**وَإِذَا قُلتَ: ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا، فقَولُكَ: وَظَنَنتُ لِبَيَانِ أَنَّ مَنشَأَ الإِخبَارِ بِهَذِهِ الجُملَةِ هُوَ الظَّنُّ، وَكَذَلِكَ بَوَاقِي الأَفعَالِ**) أي: من الزعم والوجدان والرؤية وغيره.

هذا ما اختاره الشارح حيث أرجع ضمير: عنه، إلى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الأفعال الداخلة، وجعل مضمون تلك الجملة ناشئًا عنه، وقال العصام: الأظهر أن المراد لبيان ما هي أي: الجملة المذكورة عنه أي: عبارة عنه، يعني: بجعل الموصول عبارة مضمون الجملة وبإرجاع ضمير هي إلى الجملة، وضمير عنه إلى الموصول الذي هو عبارة عن مضمون الجملة، ثم

(فَتَنْصِبُ) أي: هذه الأفعال (الْجُزْأيْنِ) أي: جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند إليه على أنهما مفعولان لها.

(وَمِنْ خَصَائِصِهَا) هي جمع «خصيصة»، وهي: ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره، أي: ومن خصائص أفعال القلوب (أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الآخَرُ) فلا يقتصر على أحد مفعوليها، ....

قال: وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح أو بمعنى ما ذكرناه يقتضي أن تكون هذه الأفعال لبيان كيفية الجملة الاسمية، وبمنزلة أن الداخلة على الجملة لبيان أنه أمر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة، ولا يصح السكوت عليها مع أنها خلاف ما عليها الاستعمال فالأوجه أن يقال: معنى الكلام لبيان ما هو الأفعال عبارة عنه، والمقصود من ذلك التنبيه على أنها ليست من توابع الجملة الاسمية، بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة، لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم، انتهى ما قاله العصام.

فقوله: «فتنصب» معطوف على قوله: تدخل (أَي) تنصب (هَذِهِ الأفعَالُ) عقيبه «الجزأين» (أي: جُزئَي الجُملَةِ الاسمِيَّةِ المُسنَدَ وَالمُسنَدَ إِلَيهِ عَلَى أَنَّهُمَا) أي: نصبها لهما بناء على أنهما أي: الجزأين (مَفعُولانِ لَهَا) أي: لتلك الأفعال.

ثم شرع في بيان خصائص تلك الأفعال فقال: «ومن خصائصها» (هِيَ) أي: الخصائص (جَمعُ خَصِيصَةٍ وَهِيَ) أي: الخصيصة (مَا) أي: معنى وكيفية (يَختَصُّ بالشَّيءِ ولا يُوجَدُ في غَيرِهِ) وهذا تفسير اللفظ الخصائص، وقوله: (أي: وَمِن خَصَائِصِ أَفعَالِ القُلُوبِ) تفسير للضمير يعني: أن المعنى الذي لا يوجد في غير تلك الأفعال كثير وبعضها «أنه إذا ذكر أحدهما» أي: أحد مفعوليها «ذكر الآخر» وقوله: (فَلا يُقتَصَرُ) بيان اللازم يعني: أنه إذا وجب عند ذكر أحدهما ذكر الآخر يلزمه أن لا يجوز الاقتصار (عَلَى أَحَدِ مَفعُولَيهَا) وإن جاز أن لا يذكرا معًا كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: 52] أي: زعمتموهم إياهم، وقال العصام: إن مراده أن هذا الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح، ثم قال: أقول هذا يقتضي أن لا يصلح:

وسبب ذلك مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبرًا، وحذف المبتدأ والخبر غير قليل أن المفعولين معًا بمنزلة اسم واحد؛ لأن مضمونها معًا هو المفعول به في الحقيقة، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة.

أما حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ على قراءة ....

علمت ضربي زيدًا قائمًا، وعلمت كل رجلٍ وضيعته، فأحد المفعولين غير مذكور في المثالين، فإن الأول بمعنى: علمت أن هذا الضرب واقع فيكون تقديره: علمت ضربي واقعًا، والثاني بمعنى: علمت كل رجل وضيعته حاضرًا، بل يجب في المثالين أن يقتصر على ذكر أحدهما لكون الخبر فيهما محذوفًا وجوبًا كما مر؛ فعلى هذا إن الحكم بوجوب ذكر أحدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا، فكأنه أريد أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر أو ما ينوب منابه انتهى، ولعله أراد بقوله: ما ينوب منابه القرينة الدالة عليه، كذا في شرح «اللب».

(وَسَبَبُ ذَلِكَ) يعني: سبب وجوب ذكر أحدهما عند ذكر الآخر (مَعَ كَونِهِمَا) أي: مع كون المفعولين لهذه الأفعال (في الأَصلِ مُبتَدَأً وَخَبَرًا، وَحَذفُ) أي: والحال أن حذف (المُبتَدأ وَالخَبرِ غَيرُ قَلِيلٍ، أَنَّ المَفعُولَينِ مَعًا) أي: سببه أن المفعولين (بمَنزِلَةِ اسمٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّ مَضمُونَها مَعًا هُوَ المَفعُولُ بِهِ في الحَقِيقَةِ) وهو مصدر الثاني المضاف إليه الأول؛ إذ معنى: علمت أخاك زيدًا علمت زيدية أخيك، (فَلَو حُذِفَ أَحَدُهُمَا) أي: فحينئذٍ لو حذف أحد المفعولين عد ذكر الآخر (كَانَ) أي: ذلك الحذف (كَحَذفِ بَعضِ أَجزَاءِ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ) في انعدام المعنى عند حذفه، وقوله: (وَمَعَ هَذَا) إشارة إلى جواز حذف أحدهما بقرينة، يعني: أنه مع عدم جواز هذا (فَقَد وَرَدَ ذَلِكَ) أي: حذف أحدهما مع ذكر الآخر (مَعَ القَرِينَةِ عَلَى قِلَّةٍ) أي: نادر في الاستعمال لا بمعنى أنه ضعيف.

(أَمَّا حَذفُ المَفعُولِ الأَوَّلِ فَكَمَا في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: 180] عَلَى قِرَاءَةٍ) يعني:

«ولا يحسبن» بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين أي: لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرًا لهم، فحذف «بخلهم» الذي هو المفعول الأول.

وأما حذف الثاني فكما في قول الشاعر:

لَا تَـخَـلْـنَـا عَـلَـى غَـرَّاتِـكَ إِنَّـا ... طَـالَـمَـا قَـدْ وَشَـى بِـنَـا الأَعْـدَاءُ

أي: لا تخلنا جازعين على غِرَّاتِكَ المُلكُ بِنَا، فحذف «جازعين» الذي هو المفعول الثاني (بِخِلَافِ بَابِ «أَعْطَيْتُ») فإنه يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مطلقًا

حذف المفعول الأول بناء على قراءة من قرأ (وَلا يَحسَبَنَّ باليَاءِ المَنقُوطَةِ مِن تَحتُ بِنُقطَتَينِ، أي: لا يَحسَبَنَّ هَؤُلاءِ) يعني: الذين يبخلون وهو إشارة إلى فاعله، وقوله: (بُخلَهُم) هو المفعول الأول الذي حذف، وقوله: (هُوَ خَيرًا لَهُم) مفعوله الثاني الذي ذكر؛ (فَحَذَفَ بُخلَهُم الَّذِي هُوَ المَفعُولُ الأوَّلُ) بقرينة لفظية وهي يبخلون، وإنما قال: على قراءة فإنه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه؛ فإنه حينئذ لا يقتضي فاعلًا ظاهرًا لاستتاره في الفعلي، وهو أنت فحينئذٍ يكون الذين يبخلون مفعولًا أول وهو خيرًا لهم مفعولًا ثانيًا؛ فلا حذف على هذه القراءة.

(وَأَمَّا حَذفُ الثَّاني فَكَمَا في قَولِ الشَّاعِرِ:

لا تَـخِـلـنَـا عَـلَـى غِـرَّاتِـكَ إِنَّـا ... طَـالَـمَـا قَـد وَشَـى بِـنَـا الأَعـدَاءُ)

فقوله: لا تخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف (أي: لا تَخِلنَا جَازِعِينَ على غِرَّاتِكَ المُلكُ بِنَا؛ فَحُذِفَ جَازِعِينَ الَّذِي هُوَ المَفعُولُ الثَّاني) ونقل عصام الدين عن الحاشية: أي لا تخلنا جازعين على غراتك الملك بنا إذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة، يعني: لا تظن أنا جازعون أي: خائفون لإغرائك أي: لأبنائك الملك ولإنمامك حالنا إليه؛ لأنه قد وشى بنا وأنمنا إليه قبل ذلك الوشاة والنمامون عند الملك؛ فلا يضرنا.

«بخلاف» أي: هذا الحكم كائن بخلاف «باب أعطيت» (فَإِنَّهُ يَجُوزُ فيهِ) أي: في هذا الباب (الاقتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا) أي: على أحد المفعولين (مُطلَقًا) أي:

يقال: «فلانٌ يعطي الدنانيرَ» من غير ذكر معطى له، أو «يعطي الفقراء» من غير ذكر المعطى.

وقد يحذفان معًا كقولك: «فلانٌ يُعْطِي ويَكْسُو»؛ إذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين، بخلاف مفعولي باب «عَلِمْتُ» فإنك لا تحذفهما نسيًا منسيًّا، فلا تقول: «عَلِمْتُ وظَنَنْتُ» لعدم الفائدة؛ إذ من المعلوم أن الإنسان لا يخلو من علم وظن، ....

سواء قدر ذلك المحذوف أو لم يقدر، يعني: كان منسيًّا (يُقَالُ) أي: يجوز أن يقال (فلانٌ يُعطِي الدَّنَانِيرَ) يعني: بذكر المفعول الثاني الذي هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (مِن غَيرِ ذِكرِ مُعطَىً لَهُ) يعني: المفعول الأول من غير تقديره، وهذا مثال لحذف الأول وذكر الثاني، وقوله: (أَو يُعطِي الفُقَراءَ) مثال لحذف الثاني وذكر الأول وهو المعطى له فيجوز هذا (مِن غَيرِ ذِكرِ المُعطَى) وهو الدنانير أو الدراهم (وَقَد يُحذَفَانِ مَعًا) أي: المفعولان معا (كَقَولِكَ: فُلانٌ يُعطِي وَيَكسُو) بمجرد إسناد الإعطاء والكسوة إلى فلان من غير ذكر المفعولين؛ (إِذ يُستَفَادُ مِن مِثلِهِ فَائِدَةٌ بِدُونِ المَفعُولَينِ) يعني: حذف المفعولين مما كان من باب أعطيت بقيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف، ولا توجد تلك الفائدة في ذكرهما أو في ذكر أحدهما، (بِخِلافِ مَفعُولَي بَابِ عَلِمتُ) فإنه لايستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فَإِنَّكَ لا تَحذِفُهُمَا) أي: المفعولين (نَسيًا مَنسيًّا؛ فَلا تَقُولُ: عَلِمتُ وَظَنَنتُ) يعني: لا يجوز أن تقول كذلك؛ (لِعَدَمِ الفَائِدَةِ) أي: في ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول؛ (إِذ مِنَ المَعلُومِ) يعني: وإذا لم توجد فيه تلك الفائدة؛ لأن من المعلوم (أَنَّ الإِنسَانَ لا يَخلُو مِن عِلمٍ وَظَنٍّ) اعلم أن هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل، وقال شارح «اللب»: وأما حذف المفعولين معًا فمشترك بين باب أعطيت وبين باب علمت تقديرًا كان نحو: من يسمع يخل، وسأل زيد عمرًا درهمًا فأعطى، أو نسيًا كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: 9] وفلان يعطي ويمنع، ثم قال: وهذا هو الصحيح، ثم خطأ من خالف بقوله: وقال بعضهم:

وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي: يخل مسموعة صادقًا.

(وَمِنْهَا) أي: ومن خصائص أفعال القلوب (جَوَازُ الْإِلْغَاءِ) أي: إبطال عملها (إِذَا تَوَسَّطَتْ) بين مفعوليها نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» (أَوْ تَأَخَّرَتْ) عنهما نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»، وإنما يجوز الإلغاء على التقديرين (لاسْتِقْلَالِ الْجُزْأَيْنِ) الصالحين لأن يكونا مبتدأ وخبرًا أو مفعولين لها ....

لا يجوز الحذف نسيًا في مفعولي باب علمت؛ لعدم الفائدة؛ إذ من المعلوم أن الإنسان لا يخلو عن علم وظن، وهذا لا يفيد نفي الجواز عند إرادة الخبر عن مضمونه الحقيقي، ألا ترى أن علماء المعاني أوردوا الآية السابقة مثالًا للتنزيل منزلة اللازم؛ فلو قيل: العلم في الآية بمعنى المعرفة، فنقول: العلة مشتركة، وقد يبقى العلم بضرب من التجوز انتهى.

وهذا التفريق إذا حذفا نسيًا بغير قرينة، (وأَمَّا مَعَ قِيامِ القَرِينَةِ) أي: وأما الحذف مع تحقق قرينة دالةً على المفعولين (فَلا بَأسَ بِحَذفِهِمَا، نَحوُ: مَن يَسمَع يَخَل، أي: يَخَل مَسمُوعَهُ صَادِقًا) ويحمله على الكذب.

«ومنها» (أي: وَمِن خَصَائِصِ أَفعَالِ القُلُوبِ) «جواز الإلغاء» والإلغاء بالغين المعجمة مصدر: ألغى يلغي أي: جعله لغوًا وفسره بقوله: (أي: إِبطَالُ عَمَلِهَا) لفظًا ومعنىً، أما لفظًا فظاهر، وأما معنى فلكون كل من المفعولين راجعًا إلى أصلهما في إلغاء، بخلاف التعليق كما سيجيء ولعل الشارح أهمل هذين القيدين اعتمادًا على ما سيذكره في تفسير التعليق كما سيجيء، ولما كان المراد بالإلغاء ههنا الإبطال بعارض لا الإلغاء مطلقًا، وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله: «إذا توسطت» أي: جواز الإلغاء إنما هو إذا توسطت تلك الأفعال (بَينَ مَفعُولَيهَا نَحوُ: زَيدٌ ظَنَنتُ قَائِمٌ) «أو تأخرت» أي: تلك الأفعال (عَنهُمَا) أي: عن المفعولين (نَحوُ: زَيدٌ قَائِمٌ ظَنَنتُ) وقوله: (وَإِنَّمَا يَجُوزُ الإلغَاءُ عَلَى التَّقدِيرَينِ) للإشارة إلى أن قوله: «لاستقلال الجزأين» متعلق بالجواز وعلة، وقيد الجزأين بقوله: (الصَّالِحَينِ لأن يَكُونا مُبتدأً وَخَبرًا أَو مَفعُولَينِ لَهَا)

(كَلَامًا) تَامًّا على تقدير الإلغاء، وجعلهما مبتدأ وخبرًا مع ضعف عملها بالتوسط أو التأخر، وقد نقل الإلغاء عند التقديم أيضًا نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» لكن الجمهور على أنه لا يجوز، وهذه الأفعال على تقدير إلغائها معنى الظرف، فمعنى «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»: زيد قائم في ظني.

وقال العصام: الظاهر الواو دون أو، «كلامًا» تمييز عن نسبة الاستقلال إلى الجزأين، أو حال من الاستقلال، وإنما قيده الشارح بقوله: (تَامًّا) ليصلح قوله: لاستقلال علة لجواز الإلغاء؛ فإنه لو لم يكن تاما لم يجوز الإلغاء فإنهما حينئذٍ لا يكونان صالحين لأن يكونا مبتدأ وخبرًا، كذا قيل، وقال عصام الدين: لا تظهر فائدة في وصف الجزأين، يعني: بالصلاحية لهما وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام، وكلاميته غير مفيدة في التقدير الأول لأنه كلام على تقدير مفعوليتهما أيضًا، إلا أن يجعل الكلام أخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى.

وقوله: (عَلَى تَقدِيرِ الإلغَاءِ) قيد لقوله: كلامًا تامًّا، يعني: تماميته معتبرة على تقدير إبطال عملهما، وقوله: (وَجَعلِهِمَا) بالجر عطف تفسير للإلغاء أي: ذلك الإلغاء بأن يجعلهما (مُبتَدَأً وَخَبَرًا مَعَ ضَعفِ عَمَلِهَا) فذلك الضعف (بالتَّوَسُّطِ) أي: بسبب توسط تلك الأفعال (أَو التَّأَخُّرِ، وَقَد نُقِلَ الإلغَاءُ عِندَ التَّقدِيمِ) أي: عند كون الفعل باقيًا في محله الأصلي (أَيضًا) أي: كما جاز عند التوسط والتأخر (نَحوُ: ظَنَنتُ زَيدٌ قَائِمٌ) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك؛ لضعف عمل أفعال القلوب؛ لأن تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لَكِن الجُمُهورُ عَلَى أَنَّه لا يَجُوزُ) لأنها قويت بالتقدم، ولأن عامل النصب لفظي، فمع تقدمها يغلب العامل المعنوي.

ثم شرع في بيان أحوال هذه الأفعال حين كون عملها لغوًا فقال: (وَهَذِهِ الأَفعَالُ) أي: أفعال القلوب التي يجوز إلغاؤها وإعمالها تكون (عَلَى تَقدِيرِ إِلغَائِهَا) أي: إبطالها (مَعنَى الظَّرفِ، فَمَعنَى: زَيدٌ قَائِمٌ ظَنَنتُ) يعني: على حالها التي ألغيت بسبب التأخر (زَيدٌ قَائِمٌ في ظَنِّي) يعني: بكون زيد مرفوعًا على أنه

وفي قوله: «جواز الإلغاء» إشارة إلى جواز إعمالها أيضًا على تقدير التوسط والتأخر.

وفي بعض الشروح: إن الإعمال أولى على تقدير التوسط.

وفي بعضها: أنهما متساويان يعني والإلغاء أولى على تقدير التأخر.

وقد يقع الإلغاء فيها إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو: «ضَرَبَ أَحْسَبُ زَيْدٌ» وبين اسم الفاعل ومعموله نحو: «لَسْتُ بِمُكْرِمٍ أَحْسَبُ زَيْدًا» وبين معمولي «إِنَّ»

مبتدأ وقائم بالرفع خبره، والجملة استئنافية، وقوله: في ظني ظرف للنسبة **(وفي قَولِهِ: جَوازُ الإلغَاءِ)** أي: وحصلت في قول المصنف جواز الإلغاء حيث قال: ومنها جواز الإلغاء، ولم يقل ومنها الإلغاء حصلت منه **(إشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ إعمَالِهَا أَيضًا)** أي: كما حصلت الإشارة إلى جواز الإبطال **(عَلَى تَقدِيرِ التَّوسُّطِ وَالتَّأَخُّرِ)** لكن من غير إشارة إلى أولوية أحد الطرفين **(وَفي بَعضِ الشُّروحِ)** أراد به شرح «الوافية» أي: وقع فيه إشارة إلى الأولوية حيث قال: **(إنّ الإعمَالَ أَولَى عَلَى تَقدِيرِ التّوسُّطِ)** مع جواز الإعمال واستفيد منه أن الإعمال أولى على تقدير التأخر **(وَفي بَعضِهَا)** أي: وفي بعض آخر من الشروح **(أَنَّهُمَا)** أي: الإلغاء والإعمال **(مُتَسَاوِيَانِ، يَعني)** على تقدير التوسط **(وَالإلغَاءُ أَولَى عَلَى تَقديرِ التَّأَخُّرِ)** وإنما كانا متساويين؛ لأن هذه الأفعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني كما أن الابتداء مستولٍ على الجزء الأول.

ثم ذكر الشارح وقوع الإلغاء في صورة أخرى ولم يذكرها المصنف فقال: **(وَقَدَ يَقَعُ الإلغَاءُ فِيهَا)** أي: في هذه الأفعال **(إِذَا تَوَسَّطَت)** أي: تلك الأفعال **(بَينَ الفِعلِ)** أي: بين فعل من أفعال الجوارح **(وَمَرفُوعِهِ)** أي: وبين مرفوعه **(نَحوُ: ضَرَبَ أَحسَبُ زَيدٌ)** حيث توسط أحسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه: ضرب زيد في حسباني وظني **(وَبَينَ اِسمِ الفَاعِلِ)** أي: وقع الإلغاء أيضًا إذا توسطت بين اسم الفاعل **(وَمَعمُولِهِ)** أي: وبين معموله **(نَحوُ: لَستُ بِمُكرِمٍ أَحسَبُ زَيدًا)** حيث توسط أحسب بين المكرم وبين مفعوله الذي هو زيد ومعناه أيضًا: إني لست بمكرم زيدًا في حسباني، **(وَبَينَ مَعمُولَي إِنَّ)** يعني: إن اسمها

نحو: «إِنَّ زَيْدًا أَحْسَبُ قَائِمٌ»، وبين «سوف» ومصحوبها نحو: «سَوْفَ أَحْسَبُ يَقُومُ زَيْدٌ»، وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَحْسَبُ وَعَمْرٌو»، ولا شك أن إلغاءها في هذه الصور واجب، فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الإعمال أيضًا بقوله: «إذا توسطت ـ يعني: بين مفعوليها ـ أو تأخرت يعني: عنهما» ....

وخبرها (نَحو: إنَّ زَيدًا أَحسَبُ قَائِمٌ) حيث توسط أحسب بين اسمها وخبرها (وَبينَ سَوفَ وَمَصحُوبِهَا) يعني: أنه يقع الإلغاء أيضًا إذا توسطت تلك الأفعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نَحوُ: سَوفَ أَحسَبُ يَقُومُ زَيدٌ) حيث توسط أحسب بين سوف وبين ما دخلت عليه وهو يقوم (وَبَينَ المَعطُوفِ) أي: ويقع أيضًا توسطت تلك الأفعال بين المعطوف (وَالمَعطُوفِ عَليهِ، نحوُ: جَاءَني زَيدٌ أَحسَبُ وَعَمرٌو) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمرو فمعناه: جاءني زيد في حسباني وظني وعمر ويعني: أن مجيء زيد محقق ومجيء عمرو معه مظنون.

(وَلا شَكَّ أنَّ إِلغاءَهَا) أي: إلغاء تلك الأفعال (في هَذِهِ الصُّوَرِ وَاجِبٌ) يعني في صورة توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم الفاعل ومعموله وبين معمولي إن وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه؛ فإنه يمتنع الإعمال ههنا؛ لأنه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها؛ (فَلِهَذَا) أي: فلكون جواز الإعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الأجنبيين (قَيَّدَ) أي: المصنف (جَوَازَهُ) أي: جواز الإلغاء (المَنبِئَ) أي: لفظ الجواز الذي يخبر (عَن جَوَازِ الإعمَالِ أَيضًا) أي: كما هو عن جواز إلغاء حيث قيد (بقَولِهِ: إِذَا تَوَسَّطَت يعني:) أنه توسط تلك الأفعال (بَينَ مَفعُولَيهَا أو تَأَخَّرَت يَعنِي) به أيضًا تأخرها (عَنهُمَا) أي: عن المفعولين لها، وبالجملة إن قيد التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احتراز عن التوسط ولا تأخر بالنسبة إلى غيرهما من الأجنبيات فحصل الاحتراز عن الإلغاء الواجب كما في تلك الصور، وحصل به الاحتراز أيضًا عن صورة التقدم؛ فإنه لا يجوز إبطال العمل فيه بل يجب إعماله عند الجمهور.

ولما كان للإلغاء معنيان:

وإنما خص هذا الإلغاء الخاص بالذكر مع أن مطلقه أيضًا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه.

(وَمِنْهَا) أي: من خصائص أفعال القلوب (أَنَّهَا تُعَلَّقُ) وتعليقها وجوب إبطال عملها لفظًا دون معنى بسبب وقوعها (قَبْلَ) معنى (الاسْتِفْهَامِ) بلا واسطة -كما يجيء مثاله- أو بواسطة كما إذا كان قبل المضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو: «عَلِمْتُ غُلَامُ مَنْ أَنْتَ؟» ....

أحدهما: الإلغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما أشرنا إليه وهو الإلغاء الجائز.

والثاني: الإلغاء المطلق أعني: سواء كان بعارض التوسط والتأخر أو بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الإلغاء الواجب، ولما خصه المصنف بالأول أراد أن يشير إلى وجهه فقال: (وَإِنَّمَا خَصَّ) أي: امتاز (هَذَا الإلغَاءَ الخَاص بالذِّكرِ) من ذكر مطلقه (مَعَ أنَّ مُطلَقَهُ أَيضًا) أي: كمقيده (مِن خَصَائِصِهَا) وقوله: (لِشُيُوعِهِ) متعلق بخص، يعني: أن وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعًا (وَكَثرَةِ وُقُوعِهِ) أي: كثرة وقوع المقيد في الكلام.

«ومنها» (أي: مِن خَصَائِصِ أَفعَالِ القُلُوبِ) «أنها» أي: أفعال القلوب «تعلق» يعني: يحكم عليها بأنها تعلق يعني: يعرض لها ما يقال له: التعليق في اصطلاحهم، وهو قوله: (وَتَعلِيقُهَا) يعني: المراد من تعليقها (وُجُوبُ إِبطَالِ عَمَلِهَا لَفظًا) لم تؤثر في نصب الجزأين (دُونَ مَعنَى) بأن أبقيا على ما هما عليه من يعني: المفعول، وقوله: (بِسَبَبِ وُقُوعِهَا) إشارة إلى أن المعتبر في اصطلاحهم أنه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله: «قبل» (مَعنَى) «الاستفهام»، وقوله: (بِلا وَاسِطَةٍ) إشارة إلى أنه يشتمل القسمين يعني: سواء كان بلا واسطة مضاف (كَمَا يَجِيءُ مِثالُهُ، أَو بِوَاسِطَةٍ كَمَا إِذَا كَانَ) أي: إذا وقع ذلك الفعل (قَبلَ المُضَافِ) أي: قبل اسم أضيف (إِلَى مَا) أي: إلى تلفظ (فِيهِ) أي: في ذلك اللفظ (مَعنَى الاستِفهَامِ نَحوُ: عَلِمتُ غُلامُ مَن أَنتَ) فقوله: علمت معلق مع أن بينه ما فيه معنى الاستفهام، وهو من واسطة وهو الغلام المضاف

(وَ) قبل (النَّفْيِ) الداخل على معمولها (وَ) قبل (اللَّامِ) أي: لام الابتداء الداخلة على معمولها (مِثْلُ: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو»؟) مثال للتعليق بالاستفهام، وترك مثال أخويه بالمقايسة، فمثال النفي: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، ومثال اللام: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وإنما تعلق قبل هذه الثلاثة؛ لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعًا، فاقتضت بقاء صورة الجملة، ....

إلى من، وقال العصام: فيه بحث يعني: لا حاجة إلى هذا التعميم؛ لأن علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة أيضًا في هذا المثال الذي أورده الشارح؛ لأن المضاف إلى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجًا تامًا بحيث يرى الاستفهام في المضاف وحروف الجر ويصير معتبرًا قبلهما؛ ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى، «و» (قَبلَ) «النفي» (الدَّاخِلِ) يعني: ويعرض التعليق أيضًا بسبب وقوعها قبل النفي الذي يدخل (عَلَى مَعمُولِهَا) أي: معمول تلك الأفعال «و» (قَبلَ) «اللام» أي: وبسبب وقوعها قبل اللام (أي: لام الابتِدَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَى مَعمُولِهَا) «مثل: علمت أزيدٌ عندك أم عمرٌو» (مِثالٌ للتَّعلِيقِ)، أي: هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستِفهَامِ) فإن علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب ذلك عمله في زيد وعمرو ولكنهما في المعنى مفعولان له أيضًا، (وَتَرَكَ) أي: المصنف (مِثَالَ أَخَوَيهِ) أي: أخوي الاستفهام من النفي واللام (بالمُقَايَسَةِ) أي: بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فَمِثَالُ النَّفي: عَلِمتُ مَا زَيدٌ في الدَّارِ) فإن علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفي الذي دخل على معمولي (وَمِثَالُ اللّامِ: عَلِمتُ لَزَيدٌ مُنطَلِقٌ) فإن علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه.

ثم أراد أن يبين وجه اختصاص التعليق بالأسباب الثلاثة فقال: (وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ) أي: إنما عرض التعليق لها بسبب وقوعها (قَبلَ هَذِهِ الثَّلاثَةِ) يعني: الاستفهام والنفي واللام؛ (لأنّ هَذِهِ الثَّلاثَةَ) أي: لأن خصائص هذه الثلاثة هي أنها (تَقَعُ في صَدرِ الجُملَةِ وَضعًا) فلا يجوز مخالفة ما هي موضوعة له فإذا كان كذلك (فَاقتَضَت) أي: هذه الثلاثة (بَقَاءَ صُورَةِ الجُملَةِ) أي: بمرفوعيتها من المبتدأ

وهذه الأفعال توجب تغييرها بنصب جزأيها، فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظًا أو الآخر معنى، فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال، والتعليق مأخوذ من قولهم: «امرأة معلَّقة» أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج؛ لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزوُّج، فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظًا، عامل معنى وتقديرًا؛ لأن معنى «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»: علمت قيام زيد، ....

والخبر على حالهما قبل دخول تلك الأفعال (**وَهَذِهِ الأفعَالُ تُوجِبُ تَغييرَهَا**) أي: تغيير الجملة (**بِنَصبِ جُزأَيهَا**) على المفعولية لها؛ لكونها عاملة لفظية فحينئذٍ تعارض المقتضيان وامتنع جمعهما (**فَوَجَبَ التَّوفِيقُ**) بينهما (**باعتِبارِ أَحَدِهِمَا**) أي: أحد المقتضيين (**لَفظًا أَوِ الآخرِ**) أي: وباعتبار الآخر (**مَعنىً، فَمِن حَيثُ اللّفظِ رُوعِيَ الاستِفهامُ وَالنَّفيُ ولامُ الابتِدَاءِ**) بأن أبقيت الجملة على حالها بإبطال مقتضى الأفعال من العمل (**وَمِن حَيثُ المَعنَى رُوعِيَت هَذِهِ الأَفعَالُ**) بأن جعل الجزآن مفعولين لها في المعنى.

ثم شرع في بيان المعنى العرفي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين الاصطلاحي فقال: (**وَالتَّعلِيقُ مَأخُوذٌ مِن قَولِهِم: اِمرَأَةٌ مُعَلَّقَةٌ، أي**) يعني: أنهم يقولون كذا بمعنى أنها (**مَفقُودَةُ الزَّوجِ**) وبسبب كون زوجها مفقود (**تَكُونُ**) أي: تلك المرأة (**كالشَّيءِ المُعَلَّقِ**) أي: كالشيء الذي يتوقف وقوعه على شيء آخر، وتلك المرأة (**لا معَ الزَّوجِ لِفِقدَانِهِ**) أي: لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها لمؤنة بيتها (**وَلا**) أنها (**بلا زَوجٌ لِتَجوِيزِها**) أي: لاعتقاد تلك المرأة (**وُجُودَهُ**) أي: وجود زوجها لعدم يقينها بموته أو بتطليقه (**فَلا تَقدِرُ**) أي: فحينئذٍ لا تكون قادرة (**عَلَى التَّزَوُّجِ**) أي: بزوج آخر؛ (**فالفِعلُ المُعَلَّقُ**) وفي نسخة: فإن الفعل المعلق يعني: فالفعل الذي علق (**مَمنُوعٌ**) أيضًا (**عَنِ العَمَلِ لَفظًا**) لكونه كالفعل الذي ليس له مفعول حاضرًا (**عَامِلٌ**) أي: وهو عامل (**مَعنىً وَتَقدِيرًا**) لإمكان إعماله في الجملة؛ (**لأنَّ مَعنَى: عَلِمتُ لَزَيدٌ قَائِمٌ**) هو أنه (**عَلِمتُ قِيامَ زَيدٍ**) ولما كان هذا المضمون موافقًا

كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين، ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَبَكْرًا قَاعِدًا». والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أن الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب.

والثاني: أن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى، والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى.

للمقصود فهو (**كَمَا كانَ**) أي: المعنى (**كَذَلِكَ**) وهو تعلق العلم بقيام زيد (**عِندَ انتِصابِ الجُزأَينِ**) أي: عند كونه ناصبًا للجزأين في حال كونه غير معلق، فإن معنى علمت زيدًا قائمًا علمت قيام زيد، وهذا بعينه مضمون معنى المعلق.

(**وَمِن ثَمَّةَ**) أي: ومن أجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق وبين مضمون غير المعلق (**جَازَ عَطفُ الجُملَةِ المَنصُوبَةِ جُزآها**) أي: بالمفعولية لعدم المانع (**عَلَى الجُملَةِ التَعلِيقِيَّةِ**) أي: على الجملة التي وقع فيها التعليق (**نَحوُ: عَلِمتُ لَزيدٌ قَائِمٌ**) حيث جاز عطف قوله: (**وَبَكرًا قَاعِدًا**) على قوله: لزيد قائم، مع أن المعطوف بنصب الجزأين وأن المعطوف عليه برفع الجزأين حيث عطف جزء الثاني على محل جزئي الأول، ولو لم يكن الجزآن للمعلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف.

ثم بين ما بين الإلغاء والتعليق من الفرق فقال: (**وَالفَرقُ بينَ الإلغاءِ وَالتّعليقِ**) مع كونهما مشتركين في معنى الإبطال (**مِن وَجهَينِ، أَحَدُهُمَا**) أي: أحد الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (**أَنَّ الإلغَاءَ جَائِزٌ لا**) أنه (**وَاجِبٌ، وَالتَّعلِيقُ**) بخلافه، فإنه (**وَاجِبٌ، والثَّاني**) من الوجهين (**أَنَّ الإلغَاءَ إِبطَالُ العَمَلِ في اللَّفظِ وَالمَعنَى، وَالتَّعلِقُ**) بخلافه فإنه (**إِبطَالُ العَمَلِ في اللَّفظِ لا في المَعنَى**) وقال العصام: فيه بحث؛ لأنه لو كان الإلغاء جائزًا لكان قوله: ومنها جواز الإلغاء استدراكًا يعني: لكون الجواز داخلًا في مفهومه، والأصح ما تقدم من أن الإلغاء واجب في الصور المفصلة، يعني: فإنه يفضي إلى أن يقال: إن الجائز واجب وهو لغوٌ، ثم قال: وغاية ما يمكن أن يقال: إنه لم يرد الفرق بين مفهوم

(وَمِنْهمَا) أي: ومن خصائص أفعال القلوب (أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا) أي: فاعل أفعال القلوب (وَمَفْعُولَهَا ضَمِيرَيْنِ) مُتَّصِلَيْنِ (لِشَيْءٍ وَاحِدٍ) وإنما قلنا: «متصلين»؛ لأنه إذا كان أحدهما منفصلًا لم يختص جواز اجتماعها بفعل دون آخر نحو: «إِيَّاكَ ظَلَمْتَ» مِثْلُ: «عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقًا» و«عَلِمْتَكَ مُنْطَلِقًا»، ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال، فلا يقال: «ضَرَبْتُنِي وَشَتَمْتُنِي»، ....

الإلغاء والتعليق، بل أراد أن يقال: الفرق بين خصيصى الإلغاء والتعليق في هذا الباب بأن الإلغاء جائز؛ ولذا قيده بالجواز، والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز، بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجود فتدبر انتهى، أقول: فكأن المحشي أراد أن يوجه مراد الشارح من قوله: الإلغاء جائز يعني: أن الإلغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز، وإن وجد الوجوب في بعض أفراده كما في الصور المفصلة، وأن القيد بالجواز في كلام المصنف قيد بخواصه التي يمتاز بها من التعليق، والله أعلم.

«ومنهما» (أي: وَمِن خَصَائِصِ أَفعَالِ القُلُوبِ) فقوله: منها مبتدأ أو خبر مقدم، وقوله: «أنه يجوز أن يكون فاعلها» في تأويل المراد خبره أو مبتدأ يعني: ومن خصائصها جواز كون فاعلها (أي: فَاعِلُ أَفعَالِ القُلُوبِ) «ومفعولها ضميرين» (مُتَّصِلَينِ) «لشيءٍ واحدٍ» (وَإِنَّمَا قُلنَا) أي: قيدنا قوله: ضميرين بقولنا: (مُتَّصِلَينِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُما) أي: أحد الضميرين (مُنفَصِلًا لَم يَختَصَّ جَوَازُ اِجتِمَاعِهَا بِفِعلٍ دُونَ آخَرَ نَحوُ: إِيَّاكَ ظَلَمت) يعني: بفتح التاء على صيغة الخطاب فإن إياك ضمير منصوب منفصل على أنه مفعول ظلمت، والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع أن الضميرين عبارتان عن شيء واحد، وهو المخاطب فجاز هذا مع أن الفعل ليس من أفعال القلوب (مِثلُ: عَلِمتُنِي مُنطَلِقًا) فإن فاعله ومفعوله الأول ضميران متصلان، عبارتان عن المتكلم (وَعَلِمتَكَ) بفتح التاء (مُنطَلِقًا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب (وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ) أي: كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (فِي سَائِرِ الأَفعَالِ؛ فَلا يُقَالُ) أي: فلا يجوز أن يقال: (ضَرَبتُنِي وَشَتَمتُنِي)

بل يقال: «ضَرَبْتُ نَفْسِي، وَشَتَمْتُ نَفْسِي»، وذلك لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرًا، والمفعول به متأثرًا، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظًا، فقصد ـ مع اتحادهما معنى ـ تغايرهما لفظًا بقدر الامكان، فمن ثمة قالوا: «ضَرَبْتُ نَفْسِي» ولم يقولوا: «ضَرَبْتُنِي»، فإن الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الإمكان؛ لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرًا متصلًا،

يعني: بضم التاء فيهما (**بَل يُقَالُ**) أي: بل إذا أريد أن يعبر عن هذا المعنى يقال فيه: (**ضَرَبتُ نَفسِي وَشَتَمتُ نَفسِي وذلك**) يعني: أن وجه عدم الجواز في غير أفعال القلوب وأن وجه العدول إلى لفظ نفسي حين أريد الأداء بهذا المعنى (**لأنَّ أَصلَ الفَاعِلِ**) أي: الأصل في الفاعل (**أن يكُونَ مُؤثِّرًا**) وقوله: (**وَالمَفعُولُ بِهِ**) بالرفع معطوف على المستتر المرفوع في أن يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعني: لأن الأصل في الفاعل أن يكون مؤثرًا وأن يكون مفعوله (**مُتَأثِّرًا وَأصلُ المُؤثِّر أن يُغَايرُ المُتَأثِّرَ**) وإنما كان التغاير أصلًا فيه لتغاير أكثر أفراد المؤثر أي: وإن لم يكن هذا واجبًا عقليًّا لكن لكون أكثر أفرادهما كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بأن الأصل فيهما التغاير، ولا يتحقق الاتحادي أي: اتحاد المؤثر إلا نادرًا، وإذا كان كذلك (**فَإن اِتَّحَدَا**) أي: فحينئذ إن اتحد المؤثر والمتأثر (**مَعنىً**) بأن كانا متكلمين أو مخاطبين (**كُرِهَ**) على صيغة المجهول أي: استكره (**اتّفاقُهُما لَفظًا**) اعتبارًا للأصل الذي هو التغاير في الجملة (**فَقُصِدَ**) عطف على كره أي: وبسبب استكراه الاتفاق في الضميرين (**مَعَ اتِّحَادِهِمَا مَعنىً**) أي: في صورة كونهما متحدين (**تَغَايرُهُما لفظًا**) بأن يجعل أحد الضميرين معبرًا بالاسم الظاهر المنبئ عن التغاير (**بِقَدرِ الإمكَانِ، فَمِن ثَمَّةَ**) أي: ولأجل قصد التغاير (**قَالُوا**) أي: عبروا في الصورة التي اتحدا فيها معنى بقولهم: (**ضَرَبتُ نَفسِي وَلَم يَقُولُوا: ضَرَبتُنِي**) وإنما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير إلى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا: ضربتني (**فَإنّ الفَاعِلَ وَالمَفعُولَ فِيهِ لَيسَا بِمُتَغَايرَينِ**) أي: في قولنا: ضربتني (**بِقَدرِ الإمكَانِ**) يعني: في اللفظ (**لاتّفَاقِهِمَا**) أي: لكونهما متفقين (**مِن حَيثُ كَونِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا**) والحال أنه اعتبر

بخلاف: «ضَرَبْتُ نَفْسِي»، فإن النفس بإضافتها إلى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الإمكان.

وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل مضمون الجملة، فجاز اتفاقهما لفظًا؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلًا ومفعولًا به، وإنما أجري مجرى أفعال القلوب: «فَقَدْتُنِي، وَعَدِمْتُنِي»؛ لأنهما نقيضا «وَجَدْتنِي»،

تغايرهما لفظًا بقدر الإمكان هذا خلف، (**بِخِلافِ: ضَرَبتُ نَفسِي**) يعني: أنه يوجد فيه التغاير بقدر الإمكان (**فَإِنّ النَّفسَ بإضَافَتِها**) أي: بسبب كونها مضافة (**إلى ضَميرِ المُتكلِّم صَارَت**) أي: تحولت إلى الحال التي شابهت (**كَأَنَّهَا**) أي: بحال أنها أي: النفس (**غَيرَهُ**) أي: غير المتكلم مع أنها عينه في الحقيقة وإنما صارت كذلك (**لِغَلَبةِ مُغايرَةِ المُضَافِ للمُضَافِ إِليهِ؛ فَصَارَ**) أي: فحينئذ حصل المقصود الذي هو اعتبار التغاير بقدر الإمكان؛ لأنه حينئذ صار (**الفَاعِلُ وَالمَفعُولُ فيهِ مُتَغَايرَينِ بقَدَرِ الإمكَانِ**) هذا في غير أفعال القلوب.

(**وَأَمَّا أَفعَالُ القُلُوبِ فَإنّ المَفعُولَ بهِ**) أي: فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الإمكان لأن المفعول به (**فِيهَا**) أي: في أفعال القلوب (**لَيسَ**) أي: المفعول به (**المَنصُوبَ الأوَّلَ**) أي: الذي وقع منصوبًا أولًا (**في الحَقِيقَةِ**) حتى يجرى فيه ما يجري في غيرها من الأفعال من أصالة تغاير الفاعل والمفعول به (**بَل**) أي: المفعول به في الحقيقة (**مَضمُونُ الجُملَةِ**) فإن المفعول به في قولنا: علمت زيدًا قائمًا ليس زيدًا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا: علمتني قائمًا بمنزلة علمت قيامي وهو بعينه قولنا: ضربت نفسي؛ (**فَجَازَ**) أي: فحينئذ جاز (**اتّفاقُهُمَا**) أي: اتفاق الفاعل والمفعول الأول في كونهما ضميرين (**لَفظًا؛ لأَنَّهُمَا**) أي: لأن الفاعل والمفعول به (**لَيسَا في الحَقيقَةِ فَاعلًا ومَفعولًا بِهِ، وإنَّما أُجرِيَ**) أي: ومن بعض الأفعال التي أجريت (**مَجرَى أفعَالِ القُلُوبِ**) في جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشيء واحد هو فعل (**فَقَدتُني وَعَدِمتُني**) بضم التاء فيها، وإنما جريا مجراها (**لأَنَّهُما**) أي: لأن هذين الفعلين (**نَقِيضَا وَجَدتني**)

فحملا عليه حمل النقيض على النقيض، وكذلك أجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية، فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وكقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾.

(وَلِبَعْضِهَا) أي: لبعض أفعال القلوب ....

بضم التاء (فَحُمِلا) أي: ولكونهما نقيضه حملا (عَلَيهِ) أي: على وجدتني (حَملَ النَّقيضِ عَلَى النَّقيضِ، وَكَذَلِكَ) أي: وكما أجري هذان الفعلان مجرى أفعال القلوب (أُجرِيَ) مجراها أيضًا (رَأَى البَصَرِيَّةِ) أي: من حيث جاز فيها رأيتني بمعنى: أبصرتني (وَالحُلُمِيَّةِ) أي: رأى الحلمية أي: ما رأي في النوم حيث جاز فيها رأيتني في النوم (عَلَى رَأَى القَلبِيَّةِ) أي: حملًا على رأى القلبية التي بمعنى العلم (فَجُوِّزَ) أي: بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهِمَا) أي: في رأى البصرية والحلمية (مَا جُوِّزَ فيهِ) أي: في رأى القلبية، وقوله: (مِن كَونِ) بيان لـ: ما يعني: أن ما جوز في رأى القلبية هو كون (فَاعِلِهِمَا) أي: فاعل رأى البصرية والحلمية (وَمَفعُولِهِمَا ضَمِيرَينِ لِشَيءٍ وَاحِدٍ، كَقَولِ الشّاعِرِ:

وَلَقَد أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِن عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي)

هذا شاهد لما وقع في رأى البصرية، وقوله: الدرية يهمز ولا يهمز الحلقة التي يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لأرى، ومن عن يميني أي: من جانب يميني، فعن اسم بمعنى الجانب، وإنما اقتصر على ذكر اليمين للعلم بأن اليسار كاليمين وأما الظاهر فإن الفارس لم يتمكن من أخذه ومعنى البيت: والله لقد رأيت نفسي مرارًا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأتيني من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب، (وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾) [يوسف: 36] مثال لرأى الحلمية يعني: إني أراني في المنام.

ولما كان بعض أفعال القلوب متعديًا إلى مفعول واحد على خلاف ما هو الأصل فيه أشار إلى التنبيه عليه فقال: «ولبعضها» (أي: لِبَعضِ أَفعَالِ القُلُوبِ)

ما عدا «حَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ» (مَعْنًى آخَرُ) قريب من معانيها الأُوَل، وهي: إما العلم أو الظن، بحيث يمكن أن يتوهم أنه بهذا المعنى أيضًا متعد إلى مفعولين، وإنما قيدنا بذلك لئلا يقال: لا وجه للتخصيص بالبعض؛ لأن لكل واحد منها معنى آخر، فإن «خِلْتُ» جاء بمعنى: صرت ذا خال، و«حَسِبْتُ» بمعنى: صرت أحسِبُ، و«زَعَمْتُ» بمعنى: كفلت (يَتَعَدَّى بِهِ) أي: بذلك المعنى الآخر (إِلَى) مفعول

وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله: (مَا عَدَا حَسِبتُ وَخِلتُ وَزَعَمتُ) تعيين لذلك البعض وهو إما بدل من بعضها أو خبر مبتدأ محذوف يعني: وذلك البعض ما عدا هذه الأفعال الثلاثة فقوله: ولبعضها خبر مقدم وقوله: «معنىً آخر» مبتدأ مؤخر، وقوله: (قَرِيبٌ) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى يعني: أن ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب (مِن مَعَانِيها الأُوَلُ) بضم الهمزة جمع الأولى (وَهِيَ) أي: تلك المعاني القريبة (إِمَّا العِلمُ أو الظَّنُّ) يعني: أنها اثنان فحينئذ يكون المراد من المعاني على ما وقع في بعض النسخ ما فوق الواحد، كذا في حاشية العصام، وقوله: (بِحَيثُ) قيد للقريب يعني: أن قربها ملابس بحيث (يُمكِنُ أَن يُتَوهَّمَ) في أول الوهلة (أنّه) أي: ذلك الفعل (بِهَذَا المَعنَى أَيضًا مُتَعَدٍّ إِلَى مَفعُولَينِ) كما كان في معناه الأول، ثم بعد النظر الدقيق يتفطن أنه ليس معناه الأول وأنه بهذا المعنى غير متعد إلى مفعولين (وإِنَّمَا قَيّدنا بِذَلِكَ) أي: إنا قيدنا المعنى الأخير بقولنا إنه قريب بهذه الحيثية (لِئَلا يُقَال) أي: لئلا يرد على قول المصنف بأنه (لا وَجهَ للتَّخصِيصِ بالبَعضِ) أي: بما عدا هذه الثلاثة (لأنّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهَا) أي: من أفعال القلوب (مَعنىً آخَرُ، فإنَّ خِلتُ جَاءَ بمَعنى: صِرتُ ذَا خَالٍ، وَحَسِبتُ) أي: جاء (بمَعنى: صِرتُ أَحسِبُ، وَزَعَمتُ) جاء (بمَعنى كَفَلتُ) أي: كنت كفيلًا له ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: 72] ووجه الدفع أن هذه المعاني ليست بقريبة من معناها الأول، ولا يتوهم منها أنه متعد إلى المفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن، وقوله: «يتعدى به» صفة بعد صفة للمعنى يعني: أن ذلك البعض يكون به (أي: بذَلِكَ المَعنَى الآخَرِ) متعديًا «إلى»

(وَاحِدٍ) لا اثنين (فَـ«ظَنَنْتُ» بِمَعْنَى «اتَّهَمْتُ») من الظنة بمعنى: التهمة، فـ«ظَنَنْتُ زَيْدًا» بمعنى: اتهمته أي: أخذته مكانًا لوهمي، والوهم نوع من العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ أي: بمتهم (وَ«عَلِمْتُ» بِمَعْنَى: «عَرَفْتُ») تقول: «عَلِمْتُ زَيْدًا» بمعنى: «عرفت شخصه»، وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه (وَ«رَأَيْتُ» بِمَعْنَى: «أَبْصَرْتُ») ومعنى «أَبْصَرْتُ» قريب من معنى «عَلِمْتُ» بالحاسة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ (وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «أَصَبْتُ») تقول: وجدت الضالة أي: أصبتها وعلمتها بالحاسة، ....

(مَفعُولٍ) «واحد» (لا اثنَينِ) أي: كما هو المتوهم من قربه.

ثم فصله بقوله: «فظننت» أي: والفعل الذي هو ظننت يكون «بمعنى اتهمت» مشتقًا (مِن الظِّنَّةِ بمَعنى التُّهمَةِ فَظَنَنتُ) أي: فيقال: ظننت (زَيدًا بمَعنى اتَّهَمتُهُ أي أخذته مكانًا لوهمي وَالوَهَمُ نَوعٌ مِن العِلمِ) يعني: أنه قريب منه (وَمِنهُ) أي: ومن هذا القبيل (قَولُهُ تَعَالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾) [التكوير: 24] أي: على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (أي: بمُتَّهَم) بفتح الهاء يعني: أن محمدًا ـ عليه السلام ـ ليس بمتهم في خبره عن الغيب، بأن يتوهم أن يخبر كخبر الكاهن الذي يخبر عن الغيب حتى يكون متهمًا، «وعلمت» أي: فعل علمت يكون متعديًا إلى واحد إذا كان «بمعنى عرفت» (تَقولُ: عَلِمتُ زَيدًا بمَعنى عَرَفتُ شَخصَهُ، وَهُوَ) أي: العرفان (العِلمُ) أي: معناه علم أيضًا لكنه علم (بِنَفسِ شَيءٍ مِن غَيرِ حُكمٍ عَلَيهِ) فإنه إذا كان علمًا به مع الحكم عليه يكون متعديًا إلى المفعولين «ورأيت بمعنى: أبصرت» (وَمَعنى أَبصَرتُ قَرِيبٌ مِن مَعنَى عَلِمتُ بالحَاسَّةِ) أي: بالحاسة البصرية (وَمِنهُ) أي: من هذا القبيل (قَولُهُ تَعالَى: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾) [الصافات: 102] أي: ما الذي تبصر وفي كون قوله تعالى: فانظر من هذا القبيل نظر فإنه ليس من رؤية البصر؛ لأنه يأمره برؤية شيء ولا من رؤية القلب؛ لأنه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم، بل هو مبني لرأي الذي هو الاعتقاد والمشاورة، كذا في كتب وجوه القراآت، «ووجدت بمعنى أصبت» (تَقُولُ: وَجَدتُ الضَّالَّةَ، أي: أَصَبتُهَا وَعَلِمتُهَا بالحَاسَّةِ).

ولما كان مراده أن لها معاني أخر قريبة من معنى العلم والظن، لم يتعرض لـ«عَلِمَ» بمعنى: صار مشقوق الشفة العليا، ولـ«وَجَدْتَ جِدَةً» و«وَجَدْتَ مَوْجِدَةً» و«وَجَدْتَ وَجْدًا» أي: استغنيتَ وغضبتُ وحزنتُ؛ لأنها ليست بمعنى العلم والظن.

ثم الشارح أراد أن يبين أن تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال: (**وَلَمّا كانَ مُرَادُهُ**) أي: مراد المصنف بقوله: ولبعضها معنى آخر (**أَنَّ لَهَا مَعَانِيَ أُخَرُ قَرِيبَةٌ مِن مَعنَى العِلمِ والظَّنِّ**) كما فسرناه به؛ لأن مراده منه أن لها معنى آخر مطلقًا (**لَم يَتَعَرَّض**) جواب لما أي: لم يتعرض المصنف (**لِعَلِمَ**) أي: لفعل علم حال كونه (**بِمَعنَى صَارَ مَشقُوقَ الشَّفَةِ العُليَا**) فإنه بعيد معنى من معنى العلم (**وَلِوَجَدتَ**) أي: ولم يتعرض أيضًا لفعل وجدت أي: لمعانيه الثلاثة أحدها وجدت (**جِدَةً**، و) ثانيها (**وَجَدتَ مَوجَدَةً وَ**) ثالثها (**وَجَدتَ وَجدًا أي: استَغنَيتَ**) يعني: معنى الأول استغنيت (**وَ**) معنى الثاني (**غَضِبتُ**، **وَ**) معنى الثالث (**حَزِنتُ**) وإنما لم يتعرض لها؛ (**لأَنَّهَا**) أي: لأن تلك المعاني (**لَيسَت بِمَعنَى العِلمِ وَالظَّنِّ**) اللذين هما من معانيها القريبة يعني: أن عدم تعرضه دليل على أن مراده ما فسرناه.

* * *

[الأفعال الناقصة]

(الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ) إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة (مَا وُضِعَ) أي: أفعال وضعت (لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ) أي: العمدة فيما

[الأفعال الناقصة]

«الأفعال الناقصة» (**إِنَّمَا سُمِّيَت**) أي: تلك الأفعال (**نَاقِصَةً؛ لأَنَّهَا**) أي: لكون تلك الأفعال (**لا تَتَمُّ بِمَرفُوعِهَا**) بل تحتاج إلى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (**كالأفعَالِ الغَيرِ النَّاقِصَةِ**) فإنها تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع، وقال العصام: وفيه نظر؛ لأنهم لا يسمعون أفعال المدح الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان، ثم قال: ولك أن تقول: سميت بها النقصان عددها بالنسبة إلى الأفعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى.

وقال في «الامتحان»: والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض أفرادها وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذي سبق تعريفه انتهى.

فقوله: الأفعال مبتدأ، وقوله: «ما وضع» خبره (**أي: أَفعَالٌ وُضِعَت**) وإنما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام في قوله: «لتقرير الفاعل» متعلق بوضع إما صلة له فيكون بيانًا للموضوع له وإما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله: «على صفةٍ» متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الأفعال الناقصة الذي أصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم، ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الأفعال والمعني: أنها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر؛ فحينئذ لا فرق بينهما وبين الأفعال التامة فإنا إذا قلنا: قام زيد وقلنا أيضًا: كان زيد قائما، فمعنى الكلام أن القيام ثابت لزيد في الزمان الماضي، فأراد الشارح أن يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال: (**أي: العُمدَةُ فيمَا**

وضعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة، ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له؛ لأن ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة، فكل من طرفيها خارج عنها، فخرج عن الحد الأفعال التامة؛ لأنها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها، فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده، وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الأفعال الناقصة لإتمامه ....

وُضِعَت لَهُ هَذِهِ الأفعَالُ هُوَ تَقرِيرُ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ) يعني: أن الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر في الأفعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون أحد المعتبر عمدة فالعمدة في الناقصة هو التقرير وحده وفي التامة هو التقرير مع الصفة وقوله: (**وَلا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ**) جواب عما ورد عليه وهو أنه إذا كان ما في ما وضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن الحدث والفاعل والزمان؛ لكونها أجزاء له فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركًا، فأجاب عنه بأن هذه الصفة (**خَارِجَةٌ عَن ذَلِكَ التَّقرِيرِ الَّذِي هُوَ العُمدَةُ في المَوضُوعِ لَهُ**) أي: للأفعال الناقصة؛ (**لأنَّ ذَلِكَ التَّقريرَ**) أي: الذي هو العمدة (**نِسبَةٌ**) أي: عبارة عن النسبة التي (**بَينَ الفَاعِلِ وَالصِّفَةِ**) أي: بين القيام وبين زيد (**فَكُلٌّ مِن طَرَفَيها**) أي: من طرفي النسبة وهو القيام وزيد في قام زيد (**خَارِجٌ عَنهَا**) أي: عن تلك النسبة، (**فَخَرَجَ**) أي: فبهذا التفسير لمراده خرج (**عَنِ الحَدِّ**) أي: عن حد الأفعال الناقصة (**الأَفعَالُ التَّامَّةُ؛ لأَنَّهَا**) أي: لأن الأفعال التامة (**مَوضُوعَةٌ لِصِفَةٍ**) أي: لحدث (**وَتَقرِيرُ الفَاعِلِ**) أي: ونسبة الفاعل (**عَلَيها**) أي: على تلك الصفة (**فَكُلٌّ مِن الصِّفَةِ وَالتَّقريرِ عُمدَةٌ فيما**) أي: في المعنى الذي (**وُضِعَت**) أي: تلك الفعال الناقصة (**لَهُ**) أي: لذلك المعنى على السوية بلا ترجيح أحدهما (**لا التَّقريرَ وَحدَهُ**) أي: العمدة ليس التقدير وحده كما في الأفعال الناقصة (**وَإِنَّمَا جَعَلنا التَّقرِيرَ المَذكُورَ**) يعني: النسبة التي بين الفاعل والصفة (**عُمدَةً في المَوضُوعِ لَهُ في الأَفعَالِ النَّاقِصَةِ لإتمَامِهِ**) حيث لم يقل في التفسير أن التقرير هو تمام وضعت له بل قال: هو العمدة فيما وضعت له؛ لأنه لو جعلناه كذلك لكان حمل الكلام

لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكلام والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها، ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال: صار مثلًا موضوع التقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال إليه في الزمان الماضي، وكذا كل فعل منها، فلا شك أن كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة إلى ما هو موضوع له، والصفة خارجة عنه، فخرج الأفعال التامة منها، ولا يبعد أن يجعل

على خلاف الواقع؛ لأن الموضوع له ليس بتام بمجرد التقرير؛ (**لاشتِمَالِهَا**) أي: لكون الأفعال الناقصة مشتملة (**عَلَى مَعَانٍ زَائِدَةٍ عَلَى ذَلِكَ التَّقريرِ كالزَّمَانِ في الكَلامِ**) أي: في كل من تلك الأفعال (**والانتقَالِ والدَّوَامِ والاستِمرَارِ في بَعضِها**) فإن صار للانتقال وكان للدوام وما برح للاستمرار كما سيجيء.

وقوله: (**وَلَو جُعِلَ المَوضُوعُ لَهُ**) إشارة إلى تصحيح الحد في معاني الأفعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زادها على التقرير عن معناها، وكونها قيودًا لها يعني: أنه لو جعل الموضوع له (**جُزئِيَّاتِ ذَلِكَ التَّقريرِ**) ولم يجعل زائدًا وخارجًا عنه كما جعلنا (**فَيُقالُ: صَارَ مَثَلًا مَوضُوعٌ لِتَقريرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ عَلَى وَجهِ الانتِقَالِ**) أي: طريق الانتقال الفاعل (**إِلَيهِ**) أي: المذكور في مقام الصفة (**في الزَّمَانِ المَاضِي**) وفي يصير في الزمان المستقبل، (**وَكَذَا**) في (**كُلِّ فِعلٍ مِنهَا**) أي: من تلك الأفعال الناقصة، وقوله: (**فَلا شَكَّ**) جواب لو يعني: لو جعل كذلك لاختل الحد؛ لأنه لا شك (**أَنَّ كُلَّ جُزئِيٍّ**) من (**تَمَامِ المَوضُوعِ لَهُ بالنِّسبَةِ إِلَى مَا هُوَ مَوضُوعٌ لَهُ وَالصِّفَةَ**) أي: وأن الصفة (**خَارِجَةٌ عَنهُ**) أي: عن تمام ما وضع له (**فَخَرَجَ الأَفعَالُ التَّامَّةُ مِنهَا**) أي: من الأفعال الناقصة فإن الصفة التي هي الحدث والنسبة إلى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه، كذا وجه الشارح على تقدير جعل اللام في التقدير الفاعل صلة لوضع، وقال العصام: ولا يخفى أنه مع ذلك أيضًا لا يكون تمام الموضوع له مع أن جعل الزمان خارجًا عن هذه الأفعال داخلًا في الأفعال التامة تكلف وتحكم، انتهى.

ثم أراد أن يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال: (**وَلا يَبعُدُ أَن يُجعَلَ**

اللام في قوله: «لتقرير الفاعل» للغرض لا صلة الوضع، ولا شك أن الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات، بخلاف الأفعال التامة، فإن الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت، فخرجت عن حدها،

اللّامُ في قَولِهِ: لِتَقريرِ الفَاعِلِ للغَرضِ لا صِلَةَ الوَضعِ) كما في السابق، وقوله: **(وَلا شَكَّ)** إشارة إلى أن هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق؛ لأنه لا شك **(أنّ الغَرضَ مِن وَضعِ الأفعَالِ النَّاقِصَةِ هُوَ التَّقريرُ المَذكُورُ لا الصّفَاتُ)** والصفات خارجة عن الغرض أيضًا **(بِخِلافِ الأفعَالِ التَّامّةِ؛ فإنَّ الغَرضَ مِن وَضعِهَا)** أي: من وضع التامة **(مَجمُوعِهِمَا)** أي: مجموع التقرير والصفة **(لا التَّقريرُ فَحَسبُ كمَا عَرفتَ؛ فَخَرَجَت)** أي: الأفعال التامة **(عَن حَدِّهَا)** أي: عن حد الأفعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين، في «الامتحان شرح اللب»: أنه لا يجوز أن تكون اللام صلة لوضع وإلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلومًا ومجهولًا، ثم قال: ولما كان تعريف «الكافية» شاملًا للفعل التام فإن ضرب مثلًا وضع لإثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح في الجوب فبعضهم يعني: الفاضل الهندي خص الصفة بالخبر أي: بحدث خبر الفعل الناقص، وبعضهم يعني: الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله، وبعضهم يعني: صاحب المتوسط والسيد عبد الله خصاها بغير مدلول مصدره وشيء منها لا يفهم من اللفظ؛ فالتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد، مع أنا نمنع كونه جامعًا لخروج ليس حينئذ؛ لأنه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو أريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل نحو تعال، بل أسماء الأفعال كلها، وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل، ثم رد ما قاله الجامي بقوله: وبعضهم قال معنى الحد أن العمدة فيما وضعت له هذه الأفعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فإن الصلة فيه عمدة أيضًا، وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة، وهذا التوجيه بعد عدم تمشيته في ليس وكونه تحكمًا بجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لا قرينة له يعتد بها عليه؛ فلا يلتفت إليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ أو بالاسم وفسر بالمبتدأ بعد

فظهر بما ذكرنا أن هذا الحد لا يحتاج إلى قيد زائد لإخراج الأفعال التامة أصلًا.
(وَهِيَ) أي: الأفعال الناقصة («كَانَ»، وَ«صَارَ»، وَ«أَصْبَحَ»، وَ«أَمْسَى»، وَ«أَضْحَى»، وَ«ظَلَّ»، وَ«بَاتَ»، وَ«آضَ» وَ«عَادَ»، وَ«غَدَا»، وَ«رَاحَ»، وَ«مَا زَالَ»، وَ«مَا انْفَكَّ»، وَ«مَا فَتِئَ») بالهمزة، وقيل: بالياء (وَ«مَا بَرِحَ»، وَ«مَا دَامَ»، وَ«لَيْسَ») ولم يذكر سيبويه منها سوى «كان، وصار، وما دام، وليس»، ثم قال: «وما كان نحوهن ....

دخول الفاعل عليهما لكان أقرب انتهى ملخصًا.

ورده العصام أيضًا حيث قال: جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج إلى التقرير الإفادة لأن الغرض من وضع اللفظ إفادة المعنى لا نفسه، ثم قال: والأوجه عندي أن المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكيد والأفعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فإنها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره، والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فتتأكد النسبة المدلولة للجعل بدخولها عليها، ولا ريبة في أن الغرض إفادة الزمان أيضًا غاية أن العمدة إفادة التقرير بمعنى التأكيد هذا على تقدير كون اللام للصلة وإما على تقدير جعلها للغرض فقال فيه أيضًا: إنه على هذا التقدير أيضًا لا بد من حمل قوله: ما وضع لتقرير الفاعل على أن العمدة تقرير الفاعل انتهى ما في حاشية العصام، وإنما حكينا ما قاله الفاضل في هذا المقام؛ لكونه من مشكلات ذوي الأوهام؛ فخذ ما هو الأوجه فيه (**فَظَهَرَ بِمَا ذَكَرنَا أَنَّ هَذَا الحَدَّ لا يَحتَاجُ إِلَى قَيدٍ زَائِدٍ لإخرَاجِ الأَفعَالِ التّامّةِ أَصلًا**).

«وهي» (**أي: الأفعَالُ النَّاقِصَةُ**) «كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض» بمد الهمزة «وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ» (**بالهَمزَةِ**) يعني: بعد التاء المكسورة (**وَقِيلَ بالياءِ**) يعني: المفتوحة بعد التاء «وما برح وما دام وليس» وهذا مذهب الجمهور (**وَلَم يَذكُر سِيبَوَيهِ مِنهَا**) أي: من المذكورات (**سِوَى كَانَ وَصَارَ وَمَا دَامَ وَلَيسَ، ثُمَّ قَالَ**) أي: سيبويه (**وَمَا كَانَ نَحوَهُنَّ**) يعني:

من الفعل مما لا يستغني عن الخبر»، والظاهر أنها غير محصورة، وقد يتضمَّن كثير من الأفعال التامة معنى الناقصة كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة أي: تصير عشرة تامة، و«كَمُلَ زَيْدٌ عَالِمًا» أي: صار زيد عالمًا كاملًا.

(وَقَدْ جَاءَ) «جاء» في قولهم: («مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ») نَاقِصَةً ضميرها اسمها،

أنه لم يحصر تلك الأفعال على المذكورات بل ذكر بعضها وأشار إلى عدم الانحصار بقوله: وما كان أي: الأفعال التي كانت نحوهن أي: مثل كان وصار وما دام وليس، وقوله: (مِن الفِعلِ) بيان للنحو وقوله: (مِمَّا لا يَستَغنِي) بيان للفعل أي: من الأفعال التي لا تستغني (عَن الخَبَرِ) يعني: لا يتم بمرفوعه كلامًا (وَالظَّاهِرُ) أي: الراجع من المذهبين أعني: الانحصار وعدمه (أَنَّهَا) أي: الأفعال الناقصة (غَيرُ مَحصُورَةٍ وَقَد يَتضَمَّنُ كَثيرٌ مِن الأَفعَالِ التّامَّةِ مَعنَى النَّاقِصَةِ كَمَا تَقُولُ: تَتِمُّ التِّسعَةُ بِهَذَا عَشَرَةً) وقال العصام: التضمين ملاحظة بمعنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه وإعماله بهذه الملاحظة، ولإبرازه في مقام التفسير طريقان: جعل الأصل ثابتًا والمتضمن حالًا فيقال في تفسير تتم التسعة بهذا عشرة: تتم بهذا صائرة عشرة، وثانيهما عكس هذا يعني: بأن يجعل الأصل حالًا والمتضمن ثابتًا انتهى، وقد اختار الشارح في التفسير الطريق الثاني حيث جعل الأصل الذي هو تتم حالًا وجعل المتضمن أصلًا فقال: (أي: تَصِيرُ عَشَرَةً تَامَّةً) فالتامة هو المخرج من الأصل الذي هو تتم لا أنه صفة لعشرة كما توهم، وكذا اختار في قوله: (وَكَمُلَ زَيدٌ عَالِمًا أي: صَارَ زَيدٌ عَالِمًا كامِلًا) حيث أخذ من كمل لفظ الكامل وجعله حالًا، وأقام مقام كمل لفظ صار، وجعل زيدا اسمًا له وعالمًا خبرًا له.

«وقد جاء» (جَاءَ في قَولِهِم) في نسخة: في قولك وجاء فعل ماض، وقوله: «ما جاءت حاجتك» المراد منه لفظه وهو فاعل جاء، وجملة وقد جاء معطوفة على ما قبلها، فكأنه قيل: قد جاءت الأفعال المذكورة ناقصة، وقد جاءت ما جاءت حاجتك (نَاقِصَةً) أي: حال كون كلمة جاء ناقصة (ضَميرُها) يعني: أن الضمير المؤنث المستتر تحتها (اِسمُهَا) أي: اسم كلمة

و«حاجَتَكَ» خبرها: إما بأن يكون «ما» نافية، و«جاءت» بمعنى: «كانت»، وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها أي: لم تكن هذه على قدر ما تحتاج إليه، أو استفهامية، والضمير في «مَا جاءت» يعود إليها، وإنما أنّث باعتبار خبرها كما في «مَنْ كَانَتْ أُمكَ؟» ومعناه: أية حاجة صارت حاجتك؟

جاءت (وَحَاجَتَكَ) بالنصب (خَبرُها) أي: خبر تلك الكلمة الناقصة.

ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد أشار الشارح إليها بقوله: (إِمَّا بِأَن يَكُونَ) يعني: كونها من الأفعال الناقصة إما بطريق أن تكون (مَا) أي: لفظة ما في: ما جاءت (نَافِيةً، وجاءَت بمَعنى كانَت وَفِيهَا) أي: وفي تلك الكلمة (ضَميرٌ لِـما تَقَدَّمَ) أي: راجع لما تقدم (مِن الغَرَارَةِ) بالغين المعجمة من الغرورية (وَنَحوِها) أي: ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (أي: لَم تَكُن) يعني: فمعناه على هذا التقدير أنه لم تكن (هَذِهِ) أي: الغرارة (عَلَى قَدرِ مَا تَحتَاجُ إِلَيهِ) أي: إلى هذا القدر، فقوله: (أَو اِستِفهَامِيَّةً) معطوف على قوله: ما نافية أي: وإما بأن تكون ما في جاءت استفهامية (وَالضَّميرُ) أي: المستتر (في: مَا جَاءَت يَعُودُ إِلَيهَا) أي: إلى ما (وَإِنَّمَا أَنَّثَ) أي: وإنما جعل ذلك الضمير مؤنثًا مع كون مرجعه مذكرًا (باعتِبَارِ خَبرِها) وهو لفظ الحاجة فإنه مؤنث لفظًا ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله: (كَمَا في مَن كَانَت أُمكَ) فإن من كانت استفهامية مرفوعة المحل على أنها مبتدأ، وكانت من الأفعال الناقصة اسمها مستتر راجع إلى ما، وخبرها أمك والجملة خبر المبتدأ وأنت ضمير كانت باعتبار خبره الذي هو اللام، وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضي؛ فحينئذٍ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ، (وَمَعنَاهُ أَيَّةُ حَاجَةٍ صَارَت حَاجَتَكَ) وفيه وجوه أخر ذكرها زيني زاده هي أن تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مقدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله، ثم إن الاحتمال في حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلي بل هو مبني على الرواية، قال في «مغني اللبيب»: روي برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لأن جاء بمعنى صار فعلى الأول ما خبرها

(وَ) وجاء أيضًا («قَعَدَتْ») ناقصة في قولهم: «أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ» حَتَّى قَعَدَتْ أي: صارت الشفرة (كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ») أي: رمح قصير.

قال الأندلسي: لا يتجاوز «جاء وقعد» عن الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافًا للفراء.

وحاجتك اسمها، وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنت حملا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى، وهذا الكلام أول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ حين جاء إليهم رسولًا من أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه.

«و» (جَاءَ أَيضًا) «قعدت» (نَاقِصَةً فِي قَولِهِم رَهَفَ شَفرَتَهُ) أي: حدد سكينه (حَتَّى قَعَدَت، أي: صَارَت الشَّفرَةُ) وفيه إشارة إلى أن الضمير المستكن في قعدت راجع إلى الشفرة بفتح الشين وهي السكين العظيم، وقوله: «كأنها» حرف تشبيه وهي مع اسمها الذي هو ضمير المؤنث وخبرها الذي هو قوله: «حربةٌ» خبر لقوله: قعدت وقوله: (أي: رُمحٌ قَصِيرٌ) تفسير للحربة والمعنى: أنه حدد سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير.

ولما انفهم من كلام المصنف كون قعدت وجاء مستعملًا ناقصًا في هذين التركيبين فقط وأن المصنف ذهب إلى مذهب من قال: إنه لا يتجاوز أشار إلى المذهبين فقال: (قَالَ الأَندَلُسيّ: لا يُتَجَاوَزُ جاءَ وَقَعَدَ عَنْ المَوضِعِ الَّذِي إِستعمَلَها العَرَبُ فِيهِ) أي: في ذلك الموضع (خِلافًا للفَرَّاءِ) فإنه قال: يتجاوزهما الموضع الذي استعملهما العرب فيه، قال المصنف: الأولى اطراد جاء في مثل جاء البر قفيزين، قال الرضي: وأجازه المصنف، وقيل: هو حال، قال الرضي: وليس بشيء؛ لأنه لا يراد أن البر جاء في حال كونه قفيرين، ولا معنى له، ثم قال المصنف: يعني: في بعض تصانيفه، وأما قعد فلا يطرد وإن قلنا بالطرد فإنما يطرد في الموضع الذي استعمل فيه أولًا، يعني: قول الأعرابي فلا يقال: قعد كائنًا يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة، كذا في بعض الحواشي، والحاصل أن المصنف اختار

(وَتَدْخُلُ) هذه الأفعال وما كان نحوهن عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المركبة من المبتدأ والخبر (لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ) أي: لأجل إعطائها الخبر (حُكْمَ مَعْنَاهَا) أي: معنى هذه الأفعال، يعني: أثره المترتب عليه مثل: «صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا»، فمعنى «صار» الانتقال، وحكم معناه أي: أثره المترتب عليه كون الخبر منتقلًا إليه، فلما دخل على الجملة الاسمية أعني: ....

قول الأندلسي، وصاحب «اللب» اختار قول الفراء.

«و» قوله: «تدخل» إذا وقع بغير واو كما في أكثر النسخ يكون خبرًا بعد خبر أي: وهي تدخل وقوله: (هَذِهِ الأَفعَالُ) إشارة إلى مرجع المستتر قوله: (وَمَا كَانَ نَحوَهُنَّ) إلى عموم هذا الحكم يعني: الأفعال الناقصة وكذا الأفعال التي كانت مثلهن في كونها نواسخ المبتدأ والخبر من أفعال القلوب وغيرها تدخل (عَلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ) وقيدها الشارح بقوله: (المُرَكَّبَةِ مِن المُبتَدأ وَالخَبرِ) للاحتراز عن مثل: أقائم زيد، وما قائم زيد، فإنهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر، بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل، وقوله: «لإعطاء الخبر» متعلق بتدخل ومفعول له، ولذا فسره بقوله: (أي: لأَجلِ إِعطَائِهَا) أي: إعطاء تلك الجملة وهو إشارة إلى أن فاعل الإعطاء محذوف والمضاف إليه وهو قوله: (الخَبَرَ) مفعوله الأول، وقوله: «حكم معناها» بالنصب مفعوله الثاني، وقوله: (أي: مَعنَى هَذِهِ الأَفعَالِ) إشارة إلى أن الضمير المجرور راجع إلى الأفعال لا إلى الجملة وقوله: (يَعنِي: أَثَرَهُ المُتَرَتِّبُ عَلَيهِ) إشارة إلى أن المراد بالحكم الأثر الذي ترتب على ذلك المعنى، يعني: أن تلك الأفعال إنما تدخل على ذلك الجملة لأجل تحصيل المقصود، وهو أن تعطي تلك الأفعال خبر تلك الجملة أثره الذي ترتب على معناه، (مِثلُ صَارَ زَيدٌ غَنِيًّا، فَمَعنَى صَارَ) وهو الفعل الداخل ههنا معناه (الانتِقَالُ وَحُكمُ مَعنَاهُ أي: أَثَرُهُ المُرَتَّبُ عَلَيهِ) أي: أثر الانتقال الذي ترتب على ذلك المعنى (كَونُ الخَبَرِ) وهو الغنى (مُنتَقِلًا إِلَيهِ) أي: من المعنى الذي كان متصفًا به إلى المعنى الذي هو أثر معنى الانتقال (فَلَمَّا دَخَلَ) أي: ذلك الفعل (عَلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ، أَعنِي) بتلك

«زَيْدٌ غَنِيٌّ» وأفاد حكم معناه الذي هو الانتقال، أعطى الخبر الذي هو «غني» أثر ذلك الانتقال، وهو كون الغنى منتقلًا إليه.

(فَتَرْفَعُ) هذه الأفعال الجزء (الْأَوَّلَ) لكونه فاعلًا (وَتَنْصِبُ) الجزء (الثَّانِي) لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه (مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»).

(فَـ«كَانَ» تَكُونُ نَاقِصَةً) كائنة (لِثُبُوتِ خَبَرِهَا) لاسْمِهَا ....

الجملة (زَيدٌ غَنِيٌّ، وَأَفَادَ حكم) أن ذلك الفعل (مَعناهُ الَّذِي هُوَ الانتِقَالُ أَعطَى) جواب لما، يعني: ولما دخل وأفاد أعطى ذلك الفعل وهو فاعله، وقوله: (الخَبَرَ) بالنصب مفعوله الأول، وقوله: (الَّذِي هُوَ غَنِيّ) تفسير للخبر وقوله: (أَثَرَ ذَلِكَ الانتِقَالِ) بالنصب مفعوله الثاني، وقوله: (وَهُوَ كَونُ الغِنَى مُنتَقِلًا إِلَيهِ) تفسير للأثر، وكأن الشارح أشار به إلى أن إضافة الحكم إلى المعنى في قوله: حكم معناها إضافة بمعنى اللام، فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة، وقيل: إضافة بيانية ومعناه لإعطاء الخبر حكمًا هو معناه، والفاء في قوله: «فترفع» عاطفة وقوله: ترفع معطوف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب، يعني: أنه بسبب دخول هذه الأفعال على الجملة الاسمية ترفع (هَذِهِ الأَفعَالُ الجُزءَ) «الأول» (لِكَونِهِ) أي: لأجل كون الجزء الأول (فَاعِلًا) «وتنصب» (الجُزءَ) «الثاني» (لِشِبهِهِ) أي: لكون الجزء الثاني مشابهًا (بالمَفعُولِ بِهِ فِي تَوَقُّفِ الفِعلِ عَلَيهِ) يعني: كما أن الفعل المتعدي موقوف في تحقق معناه على المفعول به، كذلك هذه الأفعال موقوفة على الخبر في كونه كلامًا تاما «مثل: كان زيدٌ قائمًا».

والفاء في قوله: «فكان» تفصيلية يعني: أن المصنف أراد تقسيم كان الناقصة إلى أقسام ثلاثة أحدها: ما كانت هي لثبوت خبرها لفاعلها ماضيًا، والثاني: بمعنى صار، والثالث ما فيه ضمير الشأن؛ فشرع في بيان القسم الأول فقال: إن كلمة كان «تكون ناقصةً» فقدر الشارح كلمة (كَائِنَةً) للإشارة إلى أن قوله «لثبوت» ظرف مستقر منصوب المحل على أنه صفة لقوله: ناقصة يعني: أنها تكون الناقصة التي هي لبيان ثبوت «خبرها» أي: خبر كلمة كان، وقوله: (لاسمِهَا)

ثبوتًا (مَاضِيًا) أي: كائنًا في الزمان الماضي (دَائِمًا) من غير دلالة على عدم سابق أو انقطاع لاحق نحو: «كَانَ زَيْدٌ فَاضِلًا» (أَوْ مُنْقَطِعًا) نحو: «كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا فَافْتَقَرَ» (وَبِمَعْنَى «صَارَ») عطف على قوله: «لثبوت خبرها» أي: كان تكون ناقصة كائنة بمعنى: صار، فهو من قبيل عطف أحد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه، ....

متعلق بالثبوت، وقوله: (ثُبُوتًا) للإشارة إلى أن قوله: «ماضيًا» مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله: (أي: **كَائِنًا في الزَّمَانِ المَاضِي**) للإشارة إلى أن المراد بوصف الثبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي؛ ولذا قال العصام: الأولى جعل ماضيًا مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان أنه لزمان معين من الماضي، وقوله: «دائمًا» بالنصب على أنه صفة ماضيًا للتقسيم يعني: أن يكون ثابتًا في الزمان الماضي، إما أن يكون ماضيًا دائما يعني: بالدوام أنه (**مِن غَيرِ دَلالَةٍ عَلَى عَدَمِ سَابِقٍ وَانقِطَاعٍ لاحِقٍ نَحوُ: كَانَ زَيدٌ فَاضِلًا**) ومنه أمثال قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 17]، وقوله: «أو منقطعًا» عطف على قوله: دائمًا يعني: وإما أن يكون منقطعًا (**نَحوُ: كَانَ زَيدٌ غَنِيًّا فَافتَقَرَ**) يعني: انقطع غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي، ولا يخفى أن القسم الأول مختص بالواجب تعالى؛ لأن العدم السابق والانقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل، وأما ما سواه فكله مسبوق بالعدم، ولاحق الانقطاع؛ إذ كل شيء هالك إلا وجهه، والله أعلم.

ثم شرع في القسم الثاني فقال: «وبمعنى صار» (**عَطفٌ**) يعني: أن قوله بمعنى معطوف (**على قوله: لثبوت خبرها أي: كَانَ**) يعني: كلمته (**تكون ناقصة كائنة بمَعنَى صَارَ**) يعني: بمعنى دال على الانتقال من صفة إلى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم، وإذا كان كذلك (**فَهُوَ**) أن هذا العطف (**مِن قَبيلِ عَطفِ أَحَدِ القِسمَينِ عَلَى الآخِرِ**) يعني: من قبيل عطف أحد القسمين على القسم الآخر (**لا**) أنه من قبيل عطف القسم (**عَلَى مَا**) أي: على القسم الذي (**هُوَ**) أي: المعطوف (**قِسمٌ مِنهُ**) أي: من المعطوف عليه أراد به دفع توهم كونه معطوفًا على أحد القسمين اللذين هما قسيمان؛ لكونها للثبوت أعني: قوله دائمًا، أو منقطعًا،

كقول الشاعر:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

أي: صارت فراخًا بيوضها، فإن بيوضها لم تكن فراخًا، بل صارت فراخًا (وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ) هذا أيضًا عطف على قوله: «الثبوت» أي: «كان» تكون ناقصة يكون فيها ضمير ....

(كَقَولِ الشَّاعِرِ:

بِتَيهَاءَ قَفرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزنِ قَد كَانَت فَرخًا بُيُوضُهَا)

والباء في بتيهاء بمعنى: في، والتيهاء: بفتح المثناة الفوقية وسكون الياء التحتية وبالمد المفازة، والقفر: بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي، والمطي: جمع مطية وهي المركب، والقطا: جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران، والحزن بفتح الهاء المهملة وسكون الزاي: ما غلظ من الأرض وارتفع، وكانت بمعنى صارت، يعني: بمعنى الانتقال من صفة إلى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر، والبيوض جمع بيض، والمعنى: كنت بمفازة يتحير فيها السالك والحال أن المطايا في سرعة سيرها كأنها قطا الحزن، أي: كأنها الطائر الذي يبيض في المكان المرتفع قد كانت بيوضها فراخًا فتسرع إليها.

وقوله: **(أي: صَارَت فِرَاخًا بُيُوضُهَا)** إشارة إلى أن اسم صارت هو قوله: بيوضها، وقوله: فراخًا بالنصب خبره فقدم على اسمه، وقوله: **(فإنّ بُيُوضَهَا)** إشارة إلى قرينة كونها بمعنى صارت؛ فإنها لو كانت بمعنى كانت يقتضي كون البيض باقيًا في وقت كونها فراخًا وليس كذلك، فإن بيوضها **(لَم تَكُن فِرَاخًا)** ولا يجوز أن يقال: البيض فراخ فإن الفراخية لا تثبت على البيض، **(بَل)** أي: بل المعنى الجائز أنها **(صَارَت فِرَاخًا)** أي: انتقلت من البيضية إلى الفراخية فلم تبق البيضية بعد كونها فراخًا.

ثم شرع في القسم الثالث فقال: «ويكون» وقوله: «فيها» خبر ليكون، وقوله: «ضمير الشأن» اسمه **(هَذَا)** أي: قوله يكون **(أَيضًا)** كقوله بمعنى صار **(عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: لِثُبُوتِ)** خبرها **(أي: كَانَ تَكُونُ نَاقِصَةً)** و **(يَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ**

الشأن اسمًا لها، والجملة الواقعة بعدها خبرًا مفسرًا للضمير، كقول الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَتَكُونُ تَامَّةً) عطف على قوله: «تكون ناقصة» أي: «كان» تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة إلى المنصوب (بِمَعْنَى: «ثَبَتَ») ووقع ....

الشَّأنِ اِسمًا لَهَا وَالجُملَةُ الوَاقِعَةُ) أي: وكانت الجملة التي وقعت (**بَعدَها**) أي: بعد كلمة كان (**خَبَرًا مُفَسِّرًا للضَّميرِ**) وقال العصام: وإنما ذكر الشارح قوله هذا أيضًا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله، لأنه مختلف فيه فعند بعضهم أنها تامة والجملة تفسير لضمير الشأن وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده، ثم قال: والأظهر أنه عطف على تكون ناقصة والأول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق، وإن اختلف في كونها ناقصة أو تامة؛ ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها انتهى، (**كَقَولِ الشَّاعِرِ**:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثنٍ بِالَّذِي كُنتُ أَصنَعُ)

والقرينة كون قوله: صنفان مأخوذًا بالألف فإنه لو لم يكن فيه ضمير الشأن لكان بالياء لكونه خبرًا لكان، ولكنه لما كان بالألف اقتضى أن يكون اسم كان ضميرًا تحتها، وأن يكون قوله: الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره، والجملة مفسرة للضمير، وقوله: شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو، ومثن اسم فاعل من أثنى عليه بالخير، والمعنى: إذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذي كنت أصنعه في حياتي.

ولما فرغ من بيان أقسامها حال كونها ناقصة شرع في كونها تامة فقال: «وتكون تامةً» (**عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: تَكُونُ نَاقِصَةً**) فإن كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (**أي: كَانَ**) يعني: كلمته (**تَكُونُ تَامَّةً**) وقوله: (**تَتِمُّ بالمَرفُوعِ**) صفة كاشفة يعني: أن معنى كونها تامة أنها تتم بمرفوعها (**مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلَى المَنصُوبِ**) أي: إلى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور، وقوله: «بمعنى ثبت» صفة للتامة أي: ملابسة بمعنى ثبت (**وَوَقَعَ**) فإن مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى

كقولهم: كانت الكائنة والمقدر كائن، وكقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾.

(وَ) تكون (زَائِدَةً) هي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ أي: كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيًّا؟ فـ«كان» زائدة لتحسين اللفظ؛ إذ ليس المعنى على المضي، ....

الثبوت والوقوع، وإذا انفهم هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج إلى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه، (**كَقَولِهِم: كَانَت الكَائِنَةُ**) أي: ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (وَ) كقولهم: (**المُقَدَّرُ كَائِنٌ**) أي: ما قدر في الأزل ثابت وواقع (**وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾**)[البقرة: 117] أي: أظهر وأوجد، وقال العصام: إن قوله كن في موقع الإيجاب بمعنى أثبت فمعناه: إذا قلنا أوجد فيوجد وفي موقع جعل شيء موصوفًا بشيء بمعنى كن كذا، بل يحتمل أن تكون في الجميع ناقصة وتكون بمعنى الإيجاب وأيضًا بمعنى كن موجودًا انتهى.

«و» (**تَكُونُ**) «زائدةً» وإنما وسط الشارح قوله تكون للإشارة إلى أنه معطوف على قوله: تامة يعني: إن كان كما تكون تامة تكون أيضًا زائدة (**هِيَ**) أي: الزائدة (**الَّتي وُجُودُها وعَدَمُها**) سواء وقوله: (**لا يَخِلُّ**) صفة كاشفة لها يعني: أن معنى كون وجودها وعدمها سواء وجودها وعدمها لا يخل (**بالمَعنَى الأَصلِي**) أي: المعنى الذي استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعني: أن أصل المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (**كَقَولِهِ تَعَالَى**) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: 29] **أي: كَيفَ نُكَلِّمُ مَن هُوَ في المَهدِ حَالَ كَونِهِ صَبِيًّا**) وفي هذا التفسير إشارة إلى أن قوله صبيا حال لا أنه خبر منصوب (**فَكَانَ زَائِدَةٌ**) أي: هنا (**لِتَحسِينِ اللَّفظِ**) لا لإفادة معنى زائد وقوله: (**إذ لَيسَ المَعنَى عَلَى المُضِيِّ**) دليل على كونه زائدة يعني: أنها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذي وجد في الزمان الماضي ولو دل على هذا المعنى لكان المراد أنه كان في الزمان الماضي في المهد لا في حال التكلم وليس كذلك؛ فإنه في المهد حال التكلم وليس المراد أنه كان في الزمان

وإنما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاءً لجميع استعمالاتها.

(وَ«صَارَ» لِلانْتِقَالِ) إما من صفة إلى صفة، نحو: «صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا»، أو من حقيقة إلى حقيقة نحو: «صَارَ الطِّينُ خَزَفًا»، وَتَكُونُ تَامَّةً بمعنى الانتقال من مكان إلى مكان، أو من ذات إلى ذات، ويتعدى بـ«إلى» نحو: «صَارَ زَيْدٌ إِلَى بَلَدِ كَذَا، أَوْ مِنْ بَكْرٍ إِلَى عَمْرٍو»، ويلحق «صار» ....

الماضي في المهد فإنه خلاف المقصود، (وَإِنَّمَا ذَكَرَ) أي: المصنف (هَذَيْنِ القِسمَينِ) أي: كونها تامة وزائدة (مَعَ كَونِهِمَا) أي: مع كون لفظة كان في القسمين (غَيرُ نَاقِصَةٍ) وهذا إشارة إلى دفع توهم الاستدراك في إيراد المصنف هذين القسمين يعني: أن المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة وزائدة ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فأجاب بقوله: وإنما ذكرهما (اِستِيفَاءً لِجَمِيعِ) حالاتها و (اِستِعمَالاتِهَا) أي: ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبقى حال واستعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودًا من الباب أو لا، وفي العصام: أن كونها زائدة مختص بلفظ كان أي: بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعني: من كونها تامة وغيرها فإنها شاملة لجميع تصاريفها من مضارعه وأمره واسم فاعله.

ولما فرغ من بيان معنى كان وأقسامها شرع في بيان معاني سائر أخواتها فقال: «وصار» يعني: أن كلمة صار تكون «للانتقال» أي: لبيان أن مرفوعها انتقل إلى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال (إِمَّا مِن صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ نَحوُ: صَارَ زَيدٌ عَالِمًا) يعني: انتقل من صفة الجهل إلى العلم (أَو مِن حَقِيقَةٍ إِلَى حَقِيقَةٍ نَحوُ: صَارَ الطِّينُ خَزَفًا) أي: انتقل من حقيقة الطينية إلى حقيقة الخزفية (وَتَكُونُ) أي: وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون أيضًا (تَامَّةً بِمَعنَى الانتِقَالِ) أي: إذا أريد به الانتقال (مِن مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ) من غير تحول الفعل (أَو مِن ذَاتٍ إِلَى ذَاتٍ) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (وَيَتَعَدَّى) حينئذٍ (بإلى نحو: صَارَ زَيدٌ إلى بَلدِ كَذَا) أي: ذهب، وهذا مثال للانتقال من مكان إلى مكان (أَو مِن بَكرٍ إِلَى عَمرٍو) أي: انتقل هذا مثال للانتقال من ذات إلى ذات، ثم ذكر ملحقاته بقوله: (وَيَلحَقُ صَارَ

مثل: «آلَ، وَرَجَعَ، وَاسْتَحَالَ، وَتَحَوَّلَ، وَارْتَدَّ»، قال الله: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾، وقال الشاعر:

إنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ... ...

وقال:

... . فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تحولْن أبْوسَا

(وَ«أَصْبَحَ»، وَ«أَمْسَى»، وَ«أَضْحَى») تكون لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا) المدلول عليها ....

مِثلُ آلَ) بمد الهمزة (وَرَجَعَ واَستَحَالَ وَتَحَوَّلَ وَارتَدَّ، قَالَ اللهُ: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: 96]) أي: صار بصيرًا يعني: أنه انتقل من صفة كونه غير بصير التي هو كان عليها من قبل يعني: أن يعقوب عليه السلام كان بصيرًا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما ألقي عليه قميصه رجع بصره الأول بزوال الابيضاض؛ ولذا عبر بارتد للإشارة إلى بصره القديم وزوال العارض والله أعلم بالصواب.

(وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّ الـعَـدَاوَةَ تَـستَحِـيـلُ مَـوَدَّةً

(وَقالَ: فَيَا لَكِ مِن نُعمَى) بضم النون (تَحَوَّلنَ أَبؤُسا) قوله: تستحيل أي تصير العداوة مودة أي: تنتقل منها إليها وقوله: من نعمى بضم النون إلى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه أبؤس من قولهم: يوم بؤس ويوم نعم، كذا في «الصحاح» وقوله: فيا لك استغاثة من أجل تحول النعمى بالضم وهي النعمة وضمير تحولن إليه لإرادة المتعددة بالمقدر كذا في العصام، وكأن المعنى أنه قال: إن العداوة التي بيني وبينك تنتقل إلى المودة، فأجاب بقوله: فيا لك أنت أخبرت خلاف ما أطلب فإن العداوة كانت نعمة والمودة كانت بؤسًا ونقمة، وإذا كان الأمر كما قلت تحولت النعم التي هي العداوة النقم التي هي المودة، والله أعلم.

ثم شرع في بيان صنف آخر من الأفعال الناقصة فقال: «وأصبح وأمسى وأضحى» (تَكُونُ) «لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها» وقوله: (المَدلُولِ عَلَيهَا)

بموادها لا بصورها مثل: «أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«أَمْسَى زَيْدٌ مَسْرُورًا»، و«أَضْحَى زَيْدٌ حَزِينًا». فالمثال الأول يدل على اقتران مضمون الجملة، وهو قيام زيد بوقت الصباح، وعلى هذا القياس المثالان الأخيران.

(وَ) تكون (بِمَعْنَى «صَارَ») نحو: «أصبح ـ أو أمسى، أو أضحى ـ زَيْدٌ غَنِيًّا» أي: صار، وليس المراد أنه صار في الصباح أو المساء أو الضحى على هذه الصفة.

(وَ) تكون (تَامَّةً) بمعنى الدخول في هذه الأوقات، تقول: «أَصْبَحَ زَيْدٌ» إذا دخل

بالجر صفة للأوقات يعني: أن الأفعال الثلاثة موضوعة لأجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لمرفوعاتها بالأزمنة التي دلت تلك الأفعال على تلك الأزمنة (**بِمَوادِّها**) وهي الصباح والمساء والضحى (**لا**) أنها لاقترانها بالأوقات التي دلت عليها (**بصورِها**) لأن الأوقات التي تدل عليها بصورها مشتركة في جميع الأفعال سواء كانت ناقصة أو لا أعني: الزمان هو مدلول الفعل (**مِثلُ أَصبَحَ زَيدٌ قَائِمًا وَأَمسَى زَيدٌ مَسرورًا وَأَضحَى زَيدٌ حَزينًا، فالمِثَالُ الأَوَّلُ**) وهو أصبح (**يَدُلُّ عَلَى اِقتِرَانِ مَضمُونِ الجُملَةِ وَهُوَ**) أي: المضمون (**قِيامُ زَيدٌ**) يعني: القيام الذي دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (**بوَقتِ الصَّباحِ**) الذي دل عليه أصبح بمادته (**وَعَلَى هَذَا القِياسُ المِثالان الأَخِيرَانِ**) يعني: بهما أمسى وأضحى فمعنى أمسى زيد مسرورًا أن سرور زيد مقارن بوقت المساء، ومعنى أضحى زيد حزينًا أن حزنه مقارن بوقت الضحى «و» (**تَكُونُ**) أي: تلك الأفعال «بمعنى صار» (**نَحوُ: أَصبَحَ أَو أَمسَى أَو أَضحَى زَيدٌ غَنِيًّا أي: صَارَ**) يعني: معناه صار زيد غنيًا وأشار بقوله: (**وَلَيسَ المُرَادُ**) إلى أنه إذا كانت تلك الأفعال بمعنى صار لا يكون المراد منها (**أَنَّهُ صَارَ في الصَّباحِ أَو المَسَاءِ أَو الضُّحَى عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ**) يعني: أن مضمون الجملة ليس مقارنًا بالأوقات المذكورة كما كانت كذلك في الأول، بل المراد منها حينئذٍ أنها لا تدل على هذه الأوقات أصلًا وإلا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين.

«و» (**تَكُونُ**) أي: تلك الأفعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الأولين تكون «تامةً» كائنة (**بمَعنَى الدُّخُولِ في هَذِهِ الأَوقَاتِ تَقُولُ: أَصبَحَ زَيدٌ إِذَا دَخَلَ**)

في الصباح. (وَ«ظَلَّ» وَ«بَاتَ» لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتِهِمَا) فإذا قلت: «ظَلَّ زَيْدٌ سَائِرًا» فمعناه: ثبت له ذلك في جميع نهاره، وإذا قلت: «بَاتَ زَيْدٌ سَائِرًا» فمعناه: ثبت له ذلك في جميع ليله. (وَبِمَعْنَى «صَارَ») نحو: «ظَلَّ زَيْدٌ غَنِيًّا»، و«بَاتَ عَمْرٌو فَقِيرًا» أي: صار.

وقد يجيء هذان الفعلان تامين أيضًا نحو: «ظَلَلْتُ بِمَكَانِ كَذَا، وَبِتُّ مَبِيتًا طَيِّبًا»، لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم، ولذلك لم يذكرهما تامتين، وفصلهما عن الأفعال الثلاثة السابقة.

في الصَّبَاحِ) الفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الأوقات أنها إذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة على دخول الخبر في هذه الأوقات، فإذا قلت: أصبح زيد عالمًا كان المعنى أن العلم منسوب إلى زيد في وقت الصباح دون غيره من الأوقات، وإذا كانت تامة يكون معناه أن فاعلها داخل في هذه الأوقات، كذا ذكره المصنف في «شرح المفصل».

ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال: «وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما» **(فإذا قلت: ظَلَّ زَيدٌ سَائِرًا فَمَعناهُ ثَبَتَ لَهُ)** أي: لزيد **(ذَلِكَ)** أي: السير **(في جَمِيعِ نَهَارِهِ وإِذَا قُلتَ: بَاتَ زَيدٌ سَائِرًا فمَعنَاهُ ثَبَتَ لَهُ ذَلِكَ في جَمِيعِ لَيلِهِ)** «وبمعنى صار» أي: ويكون هذان الفعلان ملابسين بمعنى صار **(نَحوُ: ظَلَّ زَيدٌ غَنِيًّا وَبَاتَ عَمرٌو فَقِيرًا أي: صَارَ)** زيد غنيا وبات عمرو فقيرًا يعني: بلا دلالة على هذين الوقتين أيضًا **(وَقَد يَجِيءُ هَذَانِ الفِعلانِ)** أي: ظل وبات **(تَامَّينِ أَيضًا)** يعني: كما جاءت الأفعال الثلاثة أو الأول **(نَحوُ: ظَلَلتُ بِمَكَانِ كَذا، وبِتُّ مَبِيتًا طَيِّبًا)** أي: دخلت في النهار ودخلت في الليل بمبيتٍ طيبٍ **(لَكِن لِمَّا كَانَ مَجِيئُهُما)** أي: مجيء الفعلين أعني: ظل وبات حال كونهما **(تَامَّينِ في غَايَةِ القِلَّةِ جَعَلَهُ)** جواب لما أي: لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئها تامين **(في حُكمِ العَدَمِ وَلِذَلِكَ)** أي: ولكونه في حكم العدم للقلة **(لَم يَذكُرهُمَا)** أي: لم يذكر المصنف أياهما **(تَامَّينِ)** كما ذكر في الثلاثة الأول، بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط **(وَفَصَلَهُمَا عَنِ الأَفعَالِ الثَّلاثة السَّابِقَةِ)** مع كونهما

و«آضَ، وعَادَ، وَغَدَا، وَرَاحَ» فهذه الأفعال أربعة ناقصة إذا كانت بمعنى: «صار»، وتامة في مثل قولك: «آضَ ـ أو عاد ـ زَيْدٌ مِنْ سَفَرِهِ» أي: رجع، و«غَدَا» إذا مشى في وقت الغداة، و«راح» إذا مشى في وقت الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل. وأسقط المصنف ذكر هذه الأفعال الأربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الإجمال، وكان الوجه في ذلك أنها من الملحقات، ولذا لم يذكرها صاحب المفصل. وقال صاحب اللباب: وألحق بها «آضَ، وَعَادَ، وَغَدَا،

مشتركين في المعنى.

ولما ترك المصنف أيضًا ذكر أفعال أخر من الأفعال الناقصة أراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال: (وَآضَ) بمد الهمزة (وَعَادَ وَغَدَا وَرَاحَ، **فَهَذِهِ الأَفعَالُ أَربَعَةٌ نَاقِصَةٌ إِذَا كَانَت بمَعنَى صَارَ**) يعني: لهذه الأربعة معنيان أحدهما معنى صار، وإذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما: كونها تامة وإليه أشار بقوله: (**وَتَامَّةٌ**) أي: هي تامة إذا كانت بمعنى الرجوع (**في مِثلِ قَولِكَ: آضَ أو عَادَ زَيدٌ مِن سَفَرِهِ، أي: رَجَعَ وَغَدَا**) أي: كذا غدا وراح يكونان تامين إذا كان معنى غدا (**إِذَا مَشَى في وَقتِ الغَدَاةِ**، و) معنى (**رَاحَ إِذَا مَشَى في وَقتِ الرَّوَاحِ، وَهُوَ**) أي: وقت الرواح (**مَا بَعدَ الزَّوَالِ إِلَى اللَّيلِ**) والحاصل أنه إذا كان الأولان بمعنى رجع والأخيران بمعنى مشى تكون تامة.

وقوله: (**وَأَسقَطَ المُصَنِّفُ**) بيان لنكتة تركه يعني: أن المصنف أسقط (**ذِكرَ هَذِهِ الأَفعَالِ الأَربَعَةِ**) يعني: آض وعاد وغدا وراح (**مِنَ البَينِ**) أي: من بين الأفعال الناقصة (**في مَقَامِ التَّفصِيلِ**) أي: مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (**مَعَ ذِكرِها في مَقَامِ الإجمَالِ**) مع أنه لم يسقط سائر ما ذكره في الإجمال فالظاهر أن يذكرها أيضًا (**وَكَأَنَّ الوَجهَ**) بتشديد النون يعني: أظن أن الوجه (**في ذَلِكَ**) أي: في إسقاطها (**أَنَّهَا**) أي: الأفعال الأربعة ليست معدودة منها بالأصالة بل هي (**مِنَ المُلحَقاتِ ولِذَا**) أي: والشاهد على كونها من الملحقات أنه (**لَم يَذكُرها صَاحِبُ المُفَصَّلِ**) وفي عدم ذكرها دلالة عليه (**وَقَالَ صَاحِبُ اللُّبَابِ**) أي: وصرح صاحب اللباب بقوله: (**وَأُلحِقَ بهَا آضَ وعَادَ وَغَدَا**

وَرَاحَ»، فأسقطها عن البين إشارةً إلى عدم الاعتداد بها؛ لأنها من الملحقات.

(وَ«مَا زَالَ») من «زَالَ يَزَالُ» لا من «زَالَ يَزُولُ» فإنها تامة.

(وَ«مَا بَرِحَ») بمعناه من «بَرِحَ» أي: زال، ومنه: «البارحة لليلة الماضية».

(وَ«مَا فَتِئَ») أيضًا بمعناه (وَ«مَا انْفَكَّ») أي: ما انفصل (لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا) أي: خبر تلك الأفعال لِفَاعِلِهَا ....

وَرَاحَ) وفي هذا صراحة عليه (فأَسقَطَهَا) أي: المصنف (عَنِ البَينِ إِشَارَةً) أي: لقصد الإشارة (إِلَى عَدَمِ الاعتِدَادِ) أي: إلى عدم اعتبار النحاة (بِهَا) أي: بتلك الأربعة، وإنما لم يعتبروها؛ (لأَنَّهَا مِنَ المُلحَقَاتِ).

ثم شرع في نوع آخر منها وهو ما في أوله لفظ ما فقال: «وما زال» ولما احتمل لفظ زال اشتراكًا أشار إلى تعيين ما هو المراد ههنا فقال: (مِن زَالَ يَزَالُ) يعني: مما كان مضارعه يزال (لا) أنه مأخوذ (مِن زَالَ) الذي كان مضارعه (يَزُولُ فإِنَّهَا) أي: لأن ما كان مضارعه يزول (تَامَّة) لا ناقصة وفي «الصحاح»: زال الشيء من مكانه يزول زوالًا؛ فلان يفعل كذا انتهى، «وما برح» بفتح الراء (بِمَعنَاهُ مِن بَرَحَ أي: زَالَ) أي: بمعنى ما زال يقال: ما برح زيد يفعل كذا، أي: ما زال (وَمِنهُ) أي: من هذا القبيل (البَارِحَةُ لليلَةِ المَاضِيَةِ) وهي أقرب ليلة ماضية، يقال: لها لزوالها «وما فتئ» (أَيضًا بمَعناهُ) وفي «الصحاح»: وما فتئ أي: ما زال وما برح ويختص بالجحد، وقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85] أي ما تفتأ يعني: ما تزال في ذكره «وما انفك» وفي «الصحاح»: ما انفك فلان قائمًا أي: ما زال قائمًا، وإنما لم يقل بمعناه كما قال في الأولين؛ لأن لزال ههنا مدلوله اللازمي؛ لعدم الانفكاك ولذا أشار إلى معناه الأصلي الذي دل عليه بالمطابقة بقوله: (أي: مَا انفَصَلَ) وقوله: «لاستمرار خبرها» ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعني: تلك الأفعال الأربعة المنفيات موضوعة لإفادة معنى نسبي، وهو كون خبرها (أي: خَبرُ تِلكَ الأَفعَالِ) مستمرا (لِفَاعِلِهَا) أي: لفاعل تلك الأفعال.

ولما قال المصنف ههنا لفاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل أشار

قيل: سمى اسمها فاعلًا تنبيهًا على أن اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات، كما أن خبرها قسم على حدة من المنصوبات ....

بعضهم إلى بيان فائدة هذا التعبير ونقله الشارح بقوله: (**قِيلَ: سَمَّى إِسمَهَا فَاعِلًا**) أي: عبر المصنف عن الاسم بالفاعل (**تَنبِيهًا**) أي: قصد للتنبيه (**عَلَى أنَّ إِسمَهَا**) أي: اسم تلك الأفعال (**لَيسَ بِقِسمٍ عَلَى حِدَةٍ مِن المَرفُوعَاتِ**) لأن اسمها في الحقيقة فاعل لخبرها، وإذا قلنا: كان زيد قائمًا فزيد فاعل القيام لا فاعل كان، فكأنه قال: إن إطلاق الاسم عليه اصطلاح لا أنه قسم بنفسه من المرفوعات؛ ولذا لم يعده المصنف المرفوعات وقوله: (**كَمَا أنّ خَبرَها قِسمٌ**) خبر ليس يعني: ليس اسمها مثل خبرها في كونه معدودًا؛ لأن خبرها قسم (**عَلَى حِدَةٍ**) أي: برأسه من غير تبعية لآخر (**مِن المَنصُوبَاتِ**) من حيث إنه ركن من الكلام لا تتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فإنه تتم الفائدة بدونه، والحاصل: أن مراد هذا القائل إن أسماء الأفعال الناقصة داخلة في تعريف الفاعل فإنه يصدق عليه أنه ما أسند إليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز أن يطلق عليه الفاعل؛ ولذا لم يعد المصنف في المرفوعات اسم كان وأخواتها وأما الخبر فلكونه مخالفًا للمفعول من حيث إنه ركن والمفعول ليس بركن عده من المنصوبات حيث قال: خبر كان وأخواتها، والله أعلم.

وإنما أورد الشارح هذه النكتة بطريق الحكاية ولم يلتزمه وأتاه بصيغة التمريض لإتيانه في غير محله لأن محله في قوله: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة، وقال العصام: ولا يخفى أن هذه التنبيه ليس في مرتبته لاختصاص الإطلاق ببعض الأفعال، ثم قال: ونحو نقول نبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها لفاعلها، بخلاف قوله: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة فإنه لم يقل لتقرير الفاعل على خبر؛ فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام؛ فإنه لما جمع بينهما احتاج إلى التنبيه على أن الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلًا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلًا واسمًا كما

(مُذْ قَبِلَهُ) أي: قبل فاعلها خبرها أي: من وقت يمكن أن يقبله عادة، فمعنى «مَا زَالَ زَيْدٌ أَمِيرًا» استمرار إمارته من زمان قابليته وصلاحيته للإمارة، أما دلالتها على الاستمرار فلأن النفي مأخوذ ....

لا يسمى الخبر مفعولًا وغيره، انتهى ملخصًا.

وقوله: «مذ» مبني على السكون ظرف من الظروف المبنية إما بمعنى أول المدة وهو مبتدأ عند المصنف أو خبر مقدم عند الزجاج وما بعد خبر مبتدأ، وقوله: «قبله» من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الفاعل الضمير الراجع إلى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله: (أي: قَبِلَ فَاعِلُها خَبرَها) وعند أكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار، وجملة قبله مجرورة المحل مضاف إليها لمذ، وفي «شرح التسهيل»: لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في «شرح لب الألباب» للسيد عبد الله، كذا في «المعرب»؛ فمعناه على الأول أن أول مدة استمرار زمان قبل فاعلها خبرها أي: صار صالحًا لقبوله، وعلى مذهب الكوفيين أن الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا لقبوله الخبر، (أي: مِن وَقتٍ) وهذا تفسير لمذ يعني: أن المراد بقول مذ قبله أن الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يُمكِنُ أَن يَقبَلَهُ) أي: أن يقبل الفاعل ذلك الخبر (عَادَةً) أي: في العادة لا في العقل (فَمَعنَى ما زَالَ زَيدٌ أميرًا اِستَمرَار إِمَارَتُهُ) أي: المفهومة من الخبر الذي هو أميرًا (مِن زَمَانِ قَابِلِيَّتِهِ وَصَلاحِيَّتِهِ للإِمَارَةِ) فقوله: وصلاحيته عطف تفسير للقابلية، وإشارة إلى أن المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلًا له بالفعل، وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيام الإمارة به في ذلك الوقت لا من حالة الصباوة، فإنه لو كان زيد أميرًا حين ولادته يصدق عليه أنه متصف بالإمارة، لكنه لا يقدر على التصرف بأن يأمر أو ينهى، وليس المراد من أنه مستمر من وقت تقلدها وهذا بيان لفائدة قوله: مذ قبله؛ ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور.

ثم شرع في بيان وجه دلالة تلك الأفعال على الاستمرار فقال: (أَمَّا دَلالَتُها) أي: وجه دلالة تلك الأفعال (عَلَى الاستِمرَارِ فَلأنَّ النَّفي مَأخُوذٌ) أي: فلكون

في معاني هذه الأفعال، فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلًا.

(وَيَلْزَمُهَا) أي: هذه الأفعال الأربعة إذا أريد بها استمرار الثبوت (النَّفْيُ) بدخول أدواته عليها لفظًا، وهو ظاهر، أو تقديرًا كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ

النفي مأخوذ (في مَعَاني هَذِهِ الأفعَالِ) وهو ظاهر (فَإذَا دَخلَت أَدَوَاتُ النَّفي عَلَيهَا) أي: على تلك الأفعال (كَانَت مَعَانِيهَا) أي: معاني تلك الأفعال (نَفيَ النَّفِي) لأن معاني كل منها دالة على النفي، وهو الزوال والانفصال فإذا دخلت عليه حرف النفي يكون نفي النفي أعني: نفي الزوال والانفصال (وَنَفيُ النَّفي) أي: القاعدة العقلية أن نفي (إستِمرَارُ الثُّبوتِ) وذلك أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود، وقوله: (وَاعتِبَارُ الصَّلاحِيَّةِ) شروع في بيان فائدة قوله: مذ قبله يعني: كأنه قيل إن الاستمرار مدلول لتلك الأفعال وهذا ظاهر، وأما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها أولًا اعتبروها فقال: واعتبار الصلاحية (وَالقَابِلِيَّةِ مَعلُومٌ عَقلًا) أي: بمعونة العادة، والحاصل: أن الفرق بين الدلالتين هو أن الأولى وضعية أي: داخلة والثانية عقلية أي: خارجة، وقال العصام: وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع أنه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له، انتهى، يعني: المصنف لما قيد بقوله: مذ قبله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع المقيد، ويمكن أن يجاب أن مراده تحقيق للواقع لا تفسيرًا لكلام المصنف يعني: أنه في الواقع كذا.

«ويلزمها» (أي: هَذِهِ الأَفعَالُ الأَربَعَةُ) تفسير للضمير المنصوب وقوله: (إِذَا أُرِيدَ بِهَا إستِمرَارُ الثُّبُوتِ) إشارة إلى أن ذلك اللزوم ليس بلازم لها بل هو لازم لإرادة الاستمرار منها وحين كونها أفعالًا ناقصة «النفي» وهو بالرفع فاعل يلزمها ثم أشار إلى تعميم النفي بقوله: (بدُخُولِ أَدَواتِهِ) أي: أدوات النفي (عَلَيهَا) أي: على تلك الأفعال (لَفظًا وَهُوَ) أي: وكونه لفظًا (ظَاهِرٌ) كما كانت الأفعال على صورة ما ذكرت في المتن (أَو تَقدِيرًا ، كقوله تعالى) حكايةً لكلام إخوة يوسف لأبيهم يعقوب عليه السلام (﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ

يُوسُفَ﴾ أي: لا تفتأُ، فإنه لو لم تدخل أدوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها.

(وَ«مَا دَامَ»: لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ) أي: تعيينه (بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا) بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان له، وذلك لأن لفظة «ما» مصدرية، فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر، وتقدير الزمان قبل المصادر كثير، وإذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة، وإلى هذا أشار بقوله: ....

يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85] أي: **لا تَفتَأُ**) ولا تزال وإنما لزم النفي (**فإنَّهُ لَو لَم تَدخُل أَدَوَاتُ النَّفي عَلَيهَا**) أي: على تلك الأفعال (**لَم يَلزَم نَفيُ النَّفي المُستَلزِم للاستِمرَارِ المَقصُودِ مِنهَا**).

«وما دام» وهو مبتدأ أي: كلمة مادام وقوله: «لتوقيت أمرٍ» ظرف مستقر خبره وقوله: (**أي: تَعيينِهِ**) تفسير للتوقيت يعني: المراد بالتوقيت تعين أمر أي: أمر خارج عن الفعل مذكر ما قبلها «بمدة ثبوت خبرها» أي: مضمون خبر تلك الكلمة، وقوله «لفاعلها» متعلق بالثبوت يعني: كلمة مادام لإفادة بيان وقت أمر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتًا لفاعل (**بأن جُعِلَت تِلكَ المُدَّةُ ظَرفَ زَمَانٍ لَهُ**) أي: لذلك الأمر (**وَذَلِكَ**) أي: إفادة ذلك المراد ودلالتها على الوقت حاصل به (**لأنَّ لَفظَةَ مَا**) في مادام (**مَصدَريَّةٌ، فَهِيَ**) أي: كلمة ما (**مَعَ مَا بَعدَهَا في تَأوِيلِ المَصدَرِ**) يعني: أن ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة في تأويل المصدر (**وَتَقدِيرُ الزَّمَانِ قَبلَ المَصَادِرِ كَثِيرٌ**)، (**وإذا قدر الزمان قَبلَهُ**) أي: قبل لفظ ما (**فَلا بُدَّ هُناكَ مِن حُصُولِ كَلامٍ**) أي: لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث (**يُفِيدُ فَائِدَةً تامّةً، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بقَولِهِ**) أي: مفيدًا لما أراده المتكلم، وقال عصام الدين رحمه الله: إن قوله وتقدير الزمان الخ يفيد أن تقدير الزمان لكونه من المصادر وليس كذلك، بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في ما دام لا لكونه مصدرًا فإن ما دام صار علمًا في تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه، وليس الأمر بهذه المثابة في شيء من المصادر انتهى.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أنه لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احْتَاجَ إِلَى) وجود (كَلَامٍ) مستقل بالإفادة (لِأَنَّهُ) حينئذ مع اسمه وخبره (ظَرْفٌ) والظرف فضلة غير مستقلٍ بالإفادة، نحو: «أَجْلِس مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا» أي: أجلس مدة دوام جلوس زيد، فما دام لم يشفع ما دام بـ«اجْلِس» ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة، بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي، فإنها مع أسمائها وأخبارها كلام مستقل بالإفادة، فلا حاجة إلى وجود كلام وراءَها.

وقوله: «ومن ثمة» متعلق بقوله احتاج (أي: وَمِن أجلِ أَنَّهُ لِتَوقِيتِ أَمرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِها لِفَاعِلِهَا) «احتاج» أي: احتاج لفظ مادام «إلى» (وُجُودِ) «كلام» (مُستَقِلٍّ بالإفادَةِ) وقوله: «لأنه» متعلق باحتاج أي: إنما احتاج إليه لأن لفظ ما دام (حِينَئِذٍ) أي: حين كونه كما ذكر (مَعَ اسمِهِ وَخَبَرِهِ) «ظرفٌ» أي: لذلك الأمر (وَالظَّرفُ فَضلَةٌ) أي: ليس بعمدة في الكلام، وقوله: (غَيرُ مُستَقِلٍّ بالإفَادَةِ) صفة كاشفة للفضلة أو خبر بعد خبر (نَحوُ: أجلِسُ مَا دَامَ زَيدٌ جَالِسًا) فقوله: أجلس هو الأمر الذي أريد تعيينه، وقوله: مادام ظرفه (أي: أَجلِسُ مُدَّةَ دَوَامِ جُلُوسِ زَيدٍ) والفاء في قوله: (فَمَا دَامَ) تفريعية (لَم يُشفَّع مَا دَامَ) وفي هذا الكلام ظرافة ظاهرة؛ فإن المراد بما دام الأول معناه وقوله: لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو جعل الشيء زوجًا للآخر وقوله: ما دام المراد لفظاه وهو نائب فاعل يشفع، والجملة صلة ما في ما دام الأول وهو ظرف لقوله: لا يفيد، وقوله: (بأَجلِسُ) متعلق بلم يشفع وقوله: (وَلَم يَحصُل مِن المَجمُوعِ كَلامٌ) مستقل عطف على لم يشفع عطف بيان، وقوله: (لا يُفِيدُ) هو الأمر الذي أريد توقيته يعني: أن قولنا في المثال المذكور وهو ما دام زيد جالسًا لا يفيد (فَائِدَةً تَامَّةً) وقت عدم تزويج لفظ ما دام بلفظ جلس وترفيقه به، وقوله: (بِخِلافِ الأفعَالِ المُصَدَّرَةِ) إشارة إلى الفرق بين ما دام وبين سائر المائيات من الأفعال فإن سائر الأفعال التي تصدر (بحَرفِ النَّفي) ليس كذلك وقوله: (فإِنَّهَا) إشارة إلى محل الفرق وهو أن سائر الأفعال (مَعَ أَسمَائِهَا وَأَخبَارِها كَلامٌ مُستَقِلٌّ بالإفادَةِ) وإذا كان مستقلا (فلا حَاجَةَ إِلَى وُجُودِ كَلامٍ) أي: آخر منها (وَرَاءَها) أي: وراء تلك الأفعال.

(وَ«لَيْسَ» لِنَفْيِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالًا) أي: في زمان الحال، مثل: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا» أي: الآن، وهذا هو مذهب الجمهور.

(وَقِيلَ) هي لنفي مضمون الجملة (مُطْلَقًا) ولذلك يقيد تارةً بزمان الحال، كما تقول: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الآنَ»، وتارةً بزمان الماضي، نحو: «لَيْسَ خَلْقُ اللهِ مِثْلَهُ»، وتارةً بزمان المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وهذا مذهب سيبويه.

«وليس» مبتدأ، وفي «الصحاح» أي: ليس كلمة نفي وهو فعل ماض وأصلها ليس بكسر الياء فسكنت استثقالًا ولم تقلب ألفًا؛ لأنها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال، والدليل على أنها فعل قولهم: لست ولستما ولستم كقولهم: ضربت وضربتما وضربتم انتهى، وقوله: «لنفي مضمون الجملة» ظرف مستقر خبره، وقوله: «حالًا» بالنصب على أنه مفعول فيه للنفي (أي: في زَمَانِ الحَالِ) يعني: إن لفظ ليس الذي هو معدود من الأفعال الناقصة كائن لنفي مضمون الجملة التي فيها مرفوعه ومنصوبه في زمان الحال، يعني: هو المتبادر منه سواء كان مثبتًا في الماضي والمستقبل أو لا، (مِثلُ: لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا) فإن مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفي في الحال (أي: الآنَ، وَهَذا) أي: تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال (هُوَ مَذهَبُ الجُمهُورِ) أي: غير سيبويه واختاره المصنف، (وَقِيلَ) وقوله: (هِيَ لِنَفي مَضمُونِ الجُملَةِ) إشارة إلى أن قوله: «مطلقًا» معطوف على قوله حالًا، وإلى أن محل الخلاف وهو فقط لا مع ما قبله، وقوله: (وَلِذَلِكَ) الخ إشارة إلى دليل ذلك القائل يعني: أن كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يُقَيَّدُ تارَةً بزَمَانِ الحَالِ كَمَا تَقُولُ: لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا الآنَ، وَتَارَةً بزَمَانِ المَاضِي نَحوُ: لَيسَ خَلقُ اللهِ مِثلَهُ) فإن الخلق المنفي ماض عن وقت التكلم، وليس بممتد إلى وقت الإخبار (وَتَارَةً بزَمَانِ المُستَقبَلِ نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾) [هود: 8] فإن نفي الصرف في يوم القيامة وهو استقبال بالنسبة إلى وقت النزول (وَهَذَا) أي: هذا المذهب (مَذهَبُ سِيبَويهِ).

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا) أي: أخبار الأفعال الناقصة (كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا)؛ إذ ليس فيها إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيها عامله فعل، فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه، فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: «ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها» نحو: «كَمْ كَانَ مَالُكَ؟»، ....

ثم شرع في بيان مسألة منقسمة إلى أنواع تلك الأفعال وهي جواز تقديم أخبارها على أسمائها وعلى أنفسها فقال: «ويجوز تقديم أخبارها» **(أي: أَخبَارِ الأَفعَالِ النَّاقِصَةِ)** وإنما فسر الضمير للإشارة إلى شمول هذه المسألة حيث أكد المصنف هذا الشمول بقوله: «كلها» وقوله: «على أسمائها» متعلق بالتقديم وقوله: **(إِذ لَيسَ فِيهَا)** إشارة إلى دليل الجواز يعني: أن جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور؛ لأنه ليس في هذه المسألة **(إِلّا تَقدِيمُ المَنصُوبِ عَلَى المَرفُوعِ فِيهَا)** أي: في المعمولات التي **(عَامِلُهُ فِعلٌ)** وهذا غير مضر؛ بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل، ولما احتمل الجواز ههنا إلى معنيين أحدهما الإمكان الخاص والآخر الإمكان العام أشار إلى أنه إن أريد الأول يحتاج إلى قيد، وإن أريد الثاني يحتاج إلى قيد آخر فقال: **(فَإِن أُرِيدَ بِجَوَازِ التَّقدِيمِ نَفيُ الضَّرُورَةِ عَن جَانِبَي وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ)** أي: إن أريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الإمكان الخاص **(فَيَنبَغِي أَن يُقَيَّدَ)** أي: الجواز **(بِمِثلِ قَولِنا: مَا لَم يَعرض مَا يَقتَضِي)** يعني: أنه يجوز تقديمها ما لم يعرض شيء يقتضي **(تَقدِيمَهَا)** أي: تقديم أخبارها **(عَلَيهَا)** أي: على أسمائها، وإنما ينبغي أن يقيد به ليخرج ما إذا عرض ما يقتضي التقدم والتأخر؛ لأنه حينئذ يكون التقديم والتأخر واجبًا لا جائزا فيبطل إرادة ذلك الإمكان، أعني: استواء الطرفين؛ لأنه حين وجود ذلك المقتضي يجب تقديمها ويمتنع تأخيرها على الأصل **(نَحوُ: كَم كَانَ مَالُكَ)** فإن كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها فضلًا عن اسمها؛ لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يجز تأخيرها وقراءتها على الأصل، وقال العصام: الظاهر أن هذا بمعزل عما هو فيه؛ إذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل، نعم هذا يتجه على قوله: قسم بجواز انتهى.

أو تأخيرها عنها نحو: «صار عدوي صديقي»، وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط، فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: «إذا لم يمنع مانع من التقديم»، وحينئذ يجوز أن يكون واجبًا كالمثال المذكور.

(وَهِيَ) أي: الأفعال الناقصة ....

وقوله: (أَو تَأخِيرَها عَنهَا) بالنصب معطوف على تقديمها يعني: أو لم يعرض ما يقتضي تأخيرها (نَحوُ: صَارَ عَدُوِّي صَدِيقي) فإنه لما انتهى إعراب الجزأين وانتفت القرينة أيضًا وجب تقديم أسمائها على أخبارها فوجب التأخير وامتنع التقديم (وَإن أُرِيدَ بِهِ) أي: بالجواز (نَفيُ الضَّرُورَةِ عَن جَانِبِ العَدَمِ فَقَط) يعني: لا عن جانب الوجود على هو مقتضى الإمكان العام المقابل للامتناع لا بمعنى الإمكان الخاص المقابل للوجوب (فَيَنبَغِي أَن يُقَيَّدَ) أي: الجواز (بِمِثلِ قَولِنا: إِذَا لَم يَمنَع مَانِعٌ) يعني: لا يحتاج إلى التقييد بما ذكر؛ لأن الصورة المذكورة أيضًا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغي أن يقيد بما لم يمنع (مِن التَّقدِيمِ) مانع (وَحِينَئِذٍ) أي: حين أريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور أعني: ما لم يمنع مانع (يَجُوزُ أَن يَكُونَ وَاجِبًا كالمِثَالِ المَذكُورِ) يعني: نحو: كم كان مالك وأمثاله، ويجوز أن يكون جائزًا كما إذا لم يعرض هذا المقتضي، وقال العصام: يمكن أن يختار الشق الأول ويراد به تجويز تقديم أخبارها على أسمائها بمعنى أنها لا تمتنع عن التقديم، والموانع العارضة علم حكمها فلا حاجة إلى التعرض لها هنا انتهى، قلت: ولهذا لم يذكر صاحب «اللب» هذه الأمثلة، وقال في شرحه: إنه لم يذكر جواز تقديم الأخبار على الأسماء؛ لظهوره؛ إذ لو نظر إلى الأصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ولو إلى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل، فكذا شبهه انتهى ما وجهه صاحب «الامتحان».

ولما فرغ المصنف من تقديم الأفعال الناقصة بحسب ذاتها شرع في بيان تقسمها بالنسبة إلى جواز تقديم أخبارها عليها وعدم جوازها فقال: «وهي» وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله: (أي: الأَفعَالُ النَّاقِصَةُ) وترك ما هو

(فِي تَقْدِيمِهَا) أي: تقديم أخبارها (عَلَيْهَا) أي: على تلك الأفعال واقعة (عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَام):

1 - (قِسْمٌ يَجُوزُ) تقديم أخبارها عليها (وَهُوَ مِنْ «كَانَ» إِلَى «رَاحَ») وهو أحد عشر فعلًا؛ لكونها أفعالًا، وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال لقوتها.

الأنسب وهو رجوعه إلى الأخبار؛ لأن قوله: وهو إن كان راجعا إلى راح يقتضي أن يصرف الإرجاع إليها، كذا في العصام، يعني: أنه لو رجع الضمير إلى الأخبار لم يجز حينئذ إرجاع ضمير هو إلى القسم؛ لأن المقسم خلاف القسم؛ لأن المقسم إن كان خبرًا لم يجز أن يقال: إن قسمًا من الخبر هو كان أخواتها لأن كان ليس قسمًا من الأخبار بل هو قسم من الأفعال، وقوله: «في تقديمها» متعلق بالخبر وهو قوله: على ثلاثة أقسام (أي) في (تَقدِيمِ أَخبَارِهَا) وفيه إشارة إلى منشأ هذا التقسيم يعني: أنها منقسمة عليها بسبب تقديم أخبارها «عليها» (أي: عَلَى تِلكَ الأَفعَالِ) وقوله: (وَاقِعَةٌ) إشارة إلى أن قوله: «على ثلاثة أقسام» خبر للمبتدأ، وقوله: «قسم» بالجر بدل بعض من ثلاثة أقسام بحذف العائد، أو بالرفع إما لكونه خبرًا عن المبتدأ المحذوف أي: الأول قسم، وإما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة أي: كائن منها؛ فحينئذ يكون قوله: «يجوز» خبرًا له كما كان التقدير الأول صفة له، يعني: أن قسمًا من الثلاثة يجوز (تَقدِيمُ أَخبَارِهَا) أي: أخبار تلك الأفعال (عَلَيهَا) أي: على تلك الأفعال «وهو» أي: ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله: «من كان» ظرف مستقر خبره أي: من لفظ كان منتهيًا «إلى راح» (وَهُوَ) أي: هذا القسم (أَحَدَ عَشَرَ فِعلًا) يعني: بها كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل بات وآض وعاد وغدا وراح، وقوله: (لِكَونِهَا) بيان لعلة الجواز يعني: إنما يجوز تقديمها في المذكورات لكون المذكورات (أَفعَالًا، وَجَوازُ تَقدِيمِ المَنصُوبِ عَلَى المَرفُوعِ في الأَفْعَالِ) يعني: أن ذلك الجواز لا يحتاج إلى علة فإن كون تقديم المنصوب على المرفوع جائزًا بديهي؛ (لِقُوَّتِهَا) أي: لكون الأفعال قوية في العمل لأصالتها، وقوله:

2 - (وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ) تقديم أخبارها عليها (وَهُوَ) أي: هذا القسم (مَا فِي أَوَّلِهِ) كلمة («مَا») نافية كانت أو مصدرية. أما إذا كانت نافية فلامتناع تقديم «ما» في حيز النفي؛ لأنه يقتضي التصدر. وأما إذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر، وبخلاف هذا الحكم (خِلَافًا) ثابتًا (لِابْنِ كَيْسَانَ) ....

«وقسم» بالجر أو بالرفع عطف على القسم الأول أي: وقسم من الثلاثة «لا يجوز» (**تقديم أخبارها عَلَيهَا**) أي: يمتنع «وهو» (**أي: هَذَا القِسمُ**) «ما» أي: فعل «في أوله» أي: وقع في أول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة أو صلة لـ: ما، وقوله: ما فاعل الظرف، والمراد به كلمته، وإليه أشار بقوله: (**كَلِمَةُ**) «ما» وإنما فسره الكلمة ولم يقل: لفظ؛ ولئلا ينتقض بما الزائد فإنها واقعة في أول تلك الأفعال، ولو قال: لفظ ما، كان شاملًا لها لكون اللفظ شاملًا للمهملات، وكذا لو قال: حرف ما لم يكن شاملًا للمصدرية، ولو قال: اسم ما لم يكن شاملًا للنافية، والتعبير الشامل لهما هو الكلمة وأشار إليه بقوله: (**نَافِيَةً كَانَت أَو مَصدَرِيَّةً**) يعني: أن كلمة ما الواقعة في أولها سواء كانت نافية كما في نحو: مازال، أو مصدرية كما في: مادام تمنع جواز تقديم أخبارها عليها، (**أَمَّا**) يعني: أما منعها (**إِذَا كَانَت**) أي: تلك الكلمة (**نَافِيَةً فلامتِنَاعِ تَقدِيمِ مَا**) أي: تقديم المعمول الذي يقع (**في حَيِّزِ النّفِي**) أي: في محل بعده يعني: للقاعدة المقررة وهي أن تقديم معمول ما يقع في حيز النفي ممتنع، وإنما يمتنع ذلك؛ (**لأنَّهُ**) أي: لكون حرف النفي (**يَقتَضِي التَّصَدُّرَ**) أي: يجب أن يتصدر في الكلام ولو قدم الخبر الفعل يلزم تقديمه على ما أيضًا؛ لامتناع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (**وَأَمَّا**) منعها (**إِذَا كَانَت**) أي: تلك الكلمة (**مَصدَرِيَّةً فلامتِنَاعِ تَقدِيمِ مَعمُولِ المَصدَرِ عَلَى نَفسِ المَصدَرِ**).

ولما كان هذا الحكم متفقًا عليه للجمهور ولم يخالفهم إلا ابن كيسان أراد المصنف أن يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله: (**وبِخَلافِ هَذَا الحُكمِ**) ليكون إشارة إلى أن قوله: «خلافًا» مفعول مطلق حذف فعله ومراد الشارح بقوله: (**ثَابِتًا**) الإشارة إلى أن اللام في قوله: «لابن كيسان» متعلق بثابتًا المقدر،

بأن يكون هذا الخلاف واقعًا ظاهرًا من جانبه لا من جانب الجمهور ـ كما يقتضيه باب المفاعلة ـ لتقدمهم، فكأنه لا مخالفة منهم، وذلك الخلاف منه (فِي غَيْرِ «مَا دَامَ»)؛ لأن أداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي أفادت الثبوت، فصار بمنزلة «كان»، فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي ....

لا أنه متعلق بالخلاف فإنه لو كان متعلقًا به يلزم أن يكون الجمهور مخالفًا وابن كيسان مخالفًا له وليس كذلك، بل الأمر بالعكس فتفطن كما أشار إليه بقوله: (بِأَن يَكُونَ هَذَا الخِلافُ واقِعًا ظَاهِرًا مِن جَانِبِهِ) أي: من جانب ابن كيسان (لا مِن جَانِبِ الجُمهُورِ كَمَا يَقتَضِيهِ) أي: كما يقتضي كون الخلاف من الجانبين (بَابُ المُفَاعَلَةِ) وهو تعبيره بالخلاف بمعنى المخالفة، ولم يعبر بالاختلاف كما في القسم الآتي فإن باب المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكًا في أصل الفعل، وقوله: (لِتَقدُّمِهِم) إشارة إلى دليل كون ابن كيسان مخالفًا للجمهور لا أنه بالعكس يعني: أنما كان المخالف هو لكون الجمهور متقدمًا عليه ومتفقًا على ذلك الحكم؛ (فَكَأَنَّهُ) يعني: فصار ذلك الخلاف مشابهًا بحكم (لا مُخَالَفَةَ مِنهُم) أي: من واحد من الجمهور (وَذَلِكَ الخِلافُ) أي: الذي ذكره المصنف والذي وقع (مِنهُ) أي: إنما صار من ابن كيسان، وقوله: «في غير ما دام» إما متعلق وظرف لقوله: ثابتًا لابن كيسان، أو خبر للمحذوف يعني: هذا الخلاف الثابت في غير ما دام يعني: في الأفعال التي في أولها ما النافية لا فيما وقع في أولها ما المصدرية، فإن ابن كيسان مع الجمهور فيها في عدم جواز التقدم، وإنما فرق ابن كيسان وجوز التقديم في ما النافية ولم يجوزه في المصدرية؛ (لأنَّ أَدَاةَ النَّفي لَمَّا دَخَلَت عَلَى الفِعلِ الَّذِي مَعنَاهُ النَّفيُ) يعني: زال وإنك وانفصل كما عرفت (أَفَادَت) أي: تلك الأداة (الثُّبُوتَ) لما مر من أن نفي النفي إثبات فتكون تلك الأفعال أفعالًا ثبوتية لا نفي قبلها؛ فيكون معنى ما زال وأخواته معنى ثبت واستمر؛ (فَصَارَ بِمَنزِلَةِ كَانَ) أي صار ذلك المجموع من أداة النفي والفعل المنفى بمنزلة فعل ثبوتي وإذا كانت أحوالها كذلك (فَلَا يَلزَمُ تَقدِيمُ مَا فِي حَيِّزِ النَّفي) أي: فلا يجري هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم

بحسب المعنى.

3 - (وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ) ظهر في الخلاف من الجمهور من بعضهم من بعض، فإن «الافتعال» ههنا بمعنى «التفاعل» المقتضي لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحًا. (وَهُوَ) أي: القسم المختلف فيه كلمة («لَيْسَ») فالمبرد ....

الممتنع، وإنما يلزم تقديم ما في حيز الثابت عليه وهو جائز جدا؛ لأن تلك الأفعال وإن كانت في ظاهره منفية بحسب اللفظ لكونها ليست بمنفية (بِحَسَبِ المَعنَى) بخلاف غيرها فإنها ليست كذلك فيجري عليها الدليل السابق، والحاصل: أن دليل الجمهور أنهم أطلقوا على تلك الأفعال أفعالًا منفية نظرًا إلى اللفظ ودليل المخالف أنه أطلق عليها أفعالًا مثبتة نظرًا إلى المعنى.

«وقسم» وهو أيضًا بالجر أو بالرفع معطوف على ما قبله أي: قسم من الثلاثة، وقوله: «مختلفٌ» بفتح اللام اسم مفعول إما بالجر صفة قسم، وإما بالرفع صفة أو خبر ونائب فاعله «فيه» أي: في هذا القسم وقوله: (ظَهَرَ في الخِلافِ) تفسير لقوله: مختلف يعني: أن قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على أن هذا الخلاف ليس كما سبق بل أنه ناشئ (مِن الجُمهُورِ) وخلاف بينهم يعني: المخالف والمخالف له هو دائر في ما بينهم كما قال: (مِن بَعضِهِم مِن بَعضٍ) أي: بعضهم مخالف للآخر منهم في الجواز وعدمه، وقوله: (فإِنَّ الافتِعَالَ) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل: إن هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشاركة، فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم، وكأنه أجاب عنه بأن الافتعال وإن لم يدل عليه لكنه دل عليه (هَهُنَا) فإن المراد به ههنا أنه (بمَعنَى التَّفَاعُلِ المُقتَضِي لِمُشَارَكَةِ أَمرَينِ في أَصلِ الفِعلِ صَريحًا) يعني: كما دل لفظ مخالف؛ لكونه من باب المخالفة على المشاركة صريحًا بالدلالة لو ضعيف يدل لفظ اختلف عليها أيضًا بالدلالة العقلية؛ لأن الاختلاف لم يوجد إلا بين اثنين فصاعدًا أو مخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر، «وهو» (أي: القِسمُ المُختَلَفُ فِيهِ كَلِمَةُ) «ليس» والأنسب والأولى أن يقول: فعل ليس.

ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال: (فَالمُبَرِّدُ

والكوفيون وابن السراج والجرجاني على أنه لا يجوز مراعاة للنفي؛ إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه، والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على أنه يجوز بناءً على أنه فعل، وجواز تقديم معمول الفعل عليه، وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة، وبهذا اندفع ما قيل: كان من الواجب على المصنف أن يجعل ما في أوله «ما» النافية من القسم المختلف فيه؛ لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان.

وَالكُوفِيُّونَ وَابنُ السَّراجِ وَالجُرجَانِيُّ) ثابتون (**عَلَى أَنَّهُ**) أي: تقديم خبر ليس على نفسها (**لا يَجُوزُ مُرَاعَاةً**) أي: لقصد الرعاية (**لِلنَّفيِ**) الواقع في ليس (**إِذ يَمتَنِعُ**) يعني: إنما راعوا للنفي؛ لأنه يمتنع (**تَقدِيمُ مَعمُولِ النَّفيِ عَلَيهِ**) أي: على ذلك العامل الدال على النفي، وكأنهم قالوا: إن هذا مطلق يعني: سواء كان النفي مستفادًا من الخارج الأول (**وَالبَصرِيُّونَ وَسِيبَوَيهِ وَالسِّيرَافِي وَالفَارِسِيّ**) ثابتون (**عَلَى أَنَّهُ**) أي: التقديم (**يَجُوزُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ**) أي: لفظ ليس (**فِعلٌ، وَ**) قوله: (**جَوازِ**) بالجر عطف على مدخول على أي: بناء على أنه فعل وبناء على جواز (**تَقدِيمِ مَعمُولِ الفِعلِ عَلَيهِ**) أي: على الفعل العامل (**وَبَينَ الطَّائِفَتَينِ**) أي: الداخلتين في جملة الجمهور (**في حُكمِ هَذَا القِسمِ**) وهو ما لم يكن في أوله ما مع كونه للنفي (**مُعَارَضَةٌ وَمُجَادَلَةٌ، وَبِهَذَا**) أي: بهذا البيان الصادر مني (**اِندَفَعَ مَا**) أي: اعتراض (**قِيلَ**) وهو أنه (**كَانَ مِنَ الوَاجِبِ عَلَى المُصَنِّفِ أَن يَجعَلَ مَا**) أي: القسم الثاني الذي (**فِي أَوَّلِهِ مَا النَّافِيَةِ مِنَ القِسمِ المُختَلَفِ فِيهِ**) وإنما كان الواجب أن يجعله كذلك (**لِوُقُوعِ الخِلافِ فِيهَا**) أي: في القسم الذي في أوله ما (**مِنِ ابنِ كَيسَانَ**) كما وقع الخلاف منه في القسم الثاني، وفي التفريق بينهما إطناب لا فائدة فيه، كأن وجه الدفع: أن المراد بالخلاف عدم اجتماع المختلفين وتأخر المخالف، والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه بأن يكون هذا الخلاف واقعًا ظاهرًا من جانبه، لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة؛ لقدمهم، وحاصل الكلام: ضعف جانب المخالف كمخالفة الإجماع، وعدم ضعف جانبه في الاختلاف؛ لأنه ليس فيه

....

خلاف ما تقرر، كذا في العصام، ثم قال: ويمكن وجهان آخران لتميز ليس عن الأفعال المنفية أحدهما أن المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه أهل اللغات لا ما اختلف فيه النحاة، فجعل المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف أهل اللغات، ورفع الاختلاف بينهم، بخلاف مخالفة ابن كيسان فإنه المخالف في اللغة، وثانيهما أنه لم يتعين المخالفون عند المصنف في ليس بخلاف النافية، انتهى ما قاله العصام.

* * *

[أفعال المقاربة]

(أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةُ: مَا وُضِعَ) أي: فعل وضع (لِدُنُوِّ الْخَبَرِ) أي: للدلالة على قرب حصوله للفاعل (رَجَاءً) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف، أي: دنو رجاء، ....

[أفعال المقاربة]

ولما فرغ من بيان الأفعال الناقصة الغير المقاربة شرع في بيان نوع آخر منها وهو أفعال المقاربة فقال: «أفعال المقاربة» ثم شرع في تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الأفعال الناقصة فقال: «ما وضع» **(أي: فِعلٌ وُضِعَ)** وقال العصام: أشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد إلى أن التعريف لفعل المقاربة؛ إذ التعريف للماهية بدون الأفراد، فقوله: أفعال المقاربة بتقدير: هذا باب أفعال المقاربة، وما وضع خبر للعائد إلى فعل المقاربة أي: ما وضع انتهى، فكأنه أشار إلى أنه يمكن أن يورد على تفسير الشارح للموصول بالمفرد بأنه يلزم منه جمل المفرد على الجمع فأراد المحشي دفعه بأنه أراد إشارة إلى هو اللائق في باب التعريف وهو الإفراد، وأما مضرة المحل فمدفوعة بافتراق الجملتين كما انفهم من تقريره، واللام في قوله: «لدنو الخبر» متعلق بوضع، **(أي: للدَّلالَةِ)** وإنما فسره به للإشارة إلى أن اللام ليس بصلة لوضع بل هي لام الغرض كما أشار إليه في قوله: لتقرير الفاعل بقوله: ولا يبعد فارجع إليه، وقوله: **(عَلَى قُربِ حُصُولِهِ للفَاعِلِ)** إشارة إلى معنى الدنو وإلى أنه مضاف إلى فاعله، وهو الخبر وإلى أن المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل، فإذا قلنا مثلًا: عسى زيد أن يخرج، فلفظ عسى موضوع لمعنى أن الخروج يقرب حصوله لزيد، وقوله: «رجاءً» إشارة إلى أنه على ثلاثة أنواع؛ لأنه إما لدلالة رجاء أو حصول أو أخذ **(مَنصُوبٌ)** أي: لفظ رجاء منصوب **(عَلَى المَصدَرِيَّةِ)** أي: على أنه مصدر أي: مفعول مطلق مجازي **(بتَقدِيرِ مُضَافٍ، أي: دُنُوِّ رَجَاءٍ)**.

بأن يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به، فـ«عسى» في قولك: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ» يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجو ذلك وتطمع فيه لا أنك جازم به. (أَوْ) وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل (حُصُولًا) أي: دنو حصول، بأن يكون إخبار المتكلم بذلك الدنو لإشراف الخبر على حصوله للفاعل، فـ«كاد» في قولك: «كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ» يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله.

ثم أشار إلى تفصيله بقوله: (**بِأَن يَكُونَ ذَلِكَ الدُّنُوُّ بِحَسَبِ رَجَاءِ المُتَكَلِّمِ**) وفيه إشارة إلى أن الرجاء فعل المتكلم (**وَطَمَعِهِ**) بالجر عطف تفسير للرجاء، وقوله: (**حُصُولَ الخَبَرِ**) بالنصب مفعول للطمع يعني: أن المتكلم طمع في حصول الخبر (**لَهُ**) أي: للفاعل، وقوله: (**لا لِجَزمِهِ**) يجوز أن يكون حالًا من فاعل طمعه يعني: حال كون المتكلم غير جازم (**بِهِ**) أي: بأن الحصول (**فَعَسَى في قَولِكَ: عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ يَدُلُّ**) أي: فعل عسى (**عَلَى قُربِ حُصُولِ الخُرُوجِ**) وهو مضمون الخبر (**لِزَيدٍ**) وهو فاعل عسى (**بِسَبَبِ أَنَّكَ تَرجُو ذَلِكَ**) أي: الحصول (**وَتَطمَعُ فِيهِ؛ لا أَنَّكَ جَازِمٌ بِهِ**).

ثم أشار إلى النوع الثاني منها بقوله: «أو» قد عرفت أن لفظة أو لتقسيم المحدود يعني: أن نوعًا منها (**وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ وَقُربِ ثُبُوتِهِ للفَاعِلِ**) وفيه إشارة إلى أن قوله: «حصولًا» عطف على قوله: رجاء، وإنما قال: قرب ثبوته، ولم يقل: قرب حصوله للتفنن فإنه لما علم الحصول بتصريح المصنف غير العبارة إلى الثبوت، فإن الثبوت والحصول مترادفان (**أي: دُنُوِّ حُصُولٍ، بِأَن يَكُونَ إِخبَارُ المُتَكَلِّمِ**) بكسر الهمزة مصدرًا خبر (**بِذَلِكَ الدُّنُوِّ لإِشرَافِ الخَبَرِ**) أي: لكمال قربه فإن الإشراف إشارة إلى النزول من أعلى وهو أسرع حصولًا من الصعود، فإذا شرع الحجر في الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبًا إلى الحصول بهيئة الإشراف خبر المتكلم بأنه مشرف (**عَلَى حُصُولِهِ**) أي: مضمون الخبر (**للفَاعِلِ فَكَادَ في قَولِكَ: كَادَ زَيدٌ أَن يَخرُجَ، يَدُلُّ عَلَى قُربِ حُصُولِ الخُرُوجِ لِزَيدٍ لجَزمِكَ بقُربِ حُصُولِهِ**) بخلاف النوع الأول؛ فإنه في

(أَوْ) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (أَخْذًا فِيهِ) أي: دنو أخذ وشروع في الخبر، بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي إليه، فـ«طَفِقَ» في قولك: «طَفِقَ زَيْدٌ يَخْرُجُ» يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي إليه.

(فَالْأَوَّلُ) أي: ما وضع لدنو الخبر رجاءً (عَسَى) قال سيبويه: «عسى» طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: «عَسَيْتُ أَنْ أَمُوتَ»، ومعنى الإشفاق: الخوف ....

الطمع بعد وليس فيه جزم «أو» (وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ وَقُرْبِ حُصُولِهِ للفَاعِلِ) «أخذًا فيه» (أي: دُنُوِّ أَخذٍ) وقوله: (وَشُرُوعٍ في الخَبَرِ) بالجر عطف تفسير للأخذ يعني: أنه بمعنى الشروع فإن أخذ إذا عدي بفي يكون بمعنى شرع فيه، واليه أشار بقوله: (بأَن يَكُونَ ذَلِكَ الدُّنُوُّ بِسَبَبِ جَزمِ المُتَكَلِّمِ بِشُرُوعِ الفَاعِلِ في الخَبَرِ) والباء بسبب متعلق بالجزم أيضًا لكنها بمعنى السببية يعني: أن الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (بالتَّصَدِيّ) ومعترضًا (لِمَا يُفضِي إِلَيهِ) أي: للأسباب التي تكون مفضية وموصلة إلى الشروع (فَطَفَقَ في قَولِكَ: طَفَقَ زَيدٌ يَخرُجُ يَدُلُّ) أي: ذلك الفعل (عَلَى قُربِ حُصُولِ الخُرُوجِ لِزَيدٍ بِسَبَبِ جَزمِ المُتَكَلِّمِ بِشُرُوعِهِ) أي: بشروع الفاعل (فِيمَا) أي: في السبب الذي (يُفضِي) أي: يوصل (إِلَيهِ) أي: إلى خروجه.

ثم شرع في بيان تعيين الألفاظ الموضوعة لكل من المعاني الثلاثة فقال: «فالأول» (أَي: مَا) يعني: الفعل الذي (وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رِجَاءً عَسَى) أي: لفظه وهذا عند الجمهور (قَالَ سِيبَويهِ: عَسَى) يعني: أن لفظ عسى بحسب كون اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الأول (طَمَعٌ و) الثاني (إِشفَاقٌ، فالطَّمَعُ) مستعمل (في المَحبُوبِ) أي: في الاتصاف الذي يحبه المتكلم (وَالإِشفَاقُ) مستعمل (في المَكرُوهِ) أي: في الاتصاف الذي يخاف المتكلم من وقوعه، مثال الإشفاق (نَحو: عَسَيتُ أَن أَمُوتَ) لأن اتصاف المتكلم أي: الذي أخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت وهو أمر مكروه للمتكلم (وَمَعنَى الإِشفَاقِ الخَوفُ) كقوله تعالى:

(وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ) حيث لا يجيء منه مضارع، ومجهول، وأمر، ونهي، إلى غير ذلك من الأمثلة، وإنما لم يتصرف في «عسى» لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء كـ«لَعَلَّ» والإنشاآت في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها. (تَقُولُ) على أحد استعماليه («عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ») وهو ....

﴿وَالَّذِينَ هُم مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [المعارج: 27] أي: خائفون، وقال العصام: وعلى هذا يخرج عن تعريف أفعال المقاربة عسى الإشفاق فينبغي أن يقول: رجاء وإشفاقًا لا نقول: عسى الإشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء؛ لأنا نقول قيد الحيثية مراد، كيف وأفعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها انتهى، يعني: أن دعوى أن خروج الإشفاقية مبني على عدم اعتبار قيد الحيثية وإذا اعتبر فلا خروج مع أن ترك التقييد مضر للزوم خروج الأفعال من تعريف المقاربة، والله أعلم.

«وهو» أي: لفظ عسى «غير متصرفٍ» (حَيثُ لا يَجِيءُ) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف يعني: المراد بغير المتصرف أنه لا يجيء (مِنهُ) أي: من عسى (مُضَارِعٌ وَمَجهُولٌ) أي: وماضٍ مجهول (وَأَمرٌ وَنَهيٌ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِن الأَمثِلَةِ) من اسم الفاعل والمفعول، وإنما يتصرف في بعض صيغ الماضي المعلوم صيغتان للغائب، وهما عسى زيد وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال: عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن وواحدة للمتكلم يقال: عسيت، (وَإِنَّمَا لَم يَتَصَرَّف فِي عَسَى) مع أنه فعل (لِتَضَمُّنِهِ إِنشَاءَ الطَّمَعِ وَالرَّجَاءِ كَلَعَلَّ وَالانشَاآتُ فِي الأَغلَبِ مِن مَعَانِي الحُرُوفِ) وإن كانت من معاني الأفعال في بعض الأحيان كالأمر والنهي (وَالحُرُوفَ) أي: ومعلوم أن الحروف (لا يُتَصَرَّفُ فِيها) وكذا الأفعال التي بمعناها لا تتصرف تصرف الأفعال الغير الإنشائية.

ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على خبره وتأخيره عنه أورد المصنف مثالين مشيرًا بهما إلى الأول فقال: «تقول» (عَلَى أَحَدِ اِستِعمَالَيهِ) «عسى زيدٌ أن يخرج» وهذا هو الاستعمال الأول (وَهُوَ) أي: الاستعمال الأول

أن يكون بعده اسم، ثم فعل مضارع مصدر بـ«أَنْ» الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال، فـ«زيد» اسم «عسى»، و«أَنْ يَخْرُجَ» في محل النصب بالخبرية أي: عسى زيد الخروج، بتقدير مضاف: إما في الاسم نحو: «عَسَى حَالُ زَيْدٍ الْخُرُوجَ»، أو في جانب الخبر أي: «عَسَى زَيْدٌ ذَا الْخُرُوجِ»؛ لوجوب صدق الخبر على الاسم، وعلى هذا «عَسَى» ناقصة.

وقيل: المضارع مع «أن» مشبه بالمفعول وليس بخبر؛ لعدم صدقه على الاسم،

(أَن يَكُونَ) أي: يوجد (بَعدَهُ) أي: بعد عسى (اِسمٌ) وهو زيد ههنا (ثُمَّ) يوجد (فِعلٌ مُضَارِعٌ مُصَدَّرٌ بأَن الاستِقبَالِيَّةِ) وإنما صدر المضارع بأن (تَقوِيَةً) أي: لقصد التقوية (لِمَعنَى التَّرَجِّي الَّذِي هُوَ تَوَقُّعُ) أي: انتظار (وُجُودِ الفِعلِ) وهو مضمون يخرج، أعني: الخروج المنسوب إلى زيد ههنا (في الاستِقبَالِ) أي: في زمان الاستقبال.

ولما كان المضارع المجرد محتملًا للحال والاستقبال أكده بأن التي هي مخصصة له بالاستقبال (فَزَيدٌ اِسمُ عَسَى وأَن يَخرُجَ في مَحَلِّ النَّصبِ بالخَبَرِيَّةِ، أي: عَسَى زَيدٌ الخُرُوجَ) أي: قرب اتصافه بالخروج حال كون استقامة معناه وصحة الحمل (بتَقدِيرِ مُضَافٍ) وذلك التقدير (إِمَّا في الاسمِ نَحوُ: عَسَى حَالُ زَيدٍ الخُرُوجَ) فإن الخروج إنما يجوز حمله بحيث يتجه على حال زيد على نفسه، فلا يقال: زيد خروج بل يقال: حال زيد خروج (أَو) ذلك التقدير (في جَانِبِ الخَبَرِ أي: عَسَى زَيدٌ ذَا الخُروجِ) وإنما يقدر كذا (لوُجُوبِ صِدقِ الخَبَرِ) أي: خبر الأفعال الناقصة (عَلَى الاسمِ) أي: على اسمها (وَعَلَى هَذَا) أي وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف في أحد الطرفين (عَسَى نَاقِصَةٌ) وهذا التوجيه هو الموافق لكون أفعال المقاربة من الأفعال الناقصة.

ثم نقل التوجيه الآخر الذي يقضي أن يكون عسى من الأفعال التامة فقال: (وَقِيلَ: المُضَارِعُ) أي: الذي وقع بعد عسى حال كونه (مَعَ أَن) أي: المصدرية (مُشَبَّهٌ بالمَفعُولِ وَلَيسَ بِخَبَرٍ) كما كان في التوجيه الأول، وإنما لم يجعله خبرًا؛ (لِعَدَمِ صِدقِهِ) أي: صدق أن يخرج (عَلَى الاسمِ) أي: على زيد ههنا بالمواطأة

وتقدير المضاف تكلف، وذلك لأن المعنى الأصلي: «قَارَبَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ» أي: الخروج، ثم نقل إلى إنشاء الطمع، فالمضارع مع «أَنْ» وإن لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء، فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبهه بالمفعول، وعلى هذا «عَسَى» تامة.

وقال الكوفيون: «أَنْ يَفْعَلَ» في محل الرفع بدلًا مما قبله بدل الاشتمال؛ لأن فيه إجمالًا ثم تفصيلًا، ....

فلا يقال: إن زيدًا هو أن يخرج (وَتَقدِيرُ المُضَافِ) أي: لتصحيح الحمل (تَكَلُّفٌ، وَذَلِكَ) أي: وجه كونه تكلفًا؛ (لأنَّ المَعنَى الأَصلِي) يعني: المعنى الذي هو أصل في عسى هو قوله: (قَارَبَ زَيدٌ أَن يَخرُجَ، أي: الخُرُوجَ) فلو بقي عسى في هذا المعنى الذي هو إخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ أن يخرج مفعولًا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله: (ثُمَّ نُقِلَ إِلَى إِنشَاءِ الطَّمَعِ) فصار عسى زيد أن يخرج منقولًا من أصل معناه الذي هو إخبار المقاربة إلى معنى الإنشاء فكأن المتكلم قال: أنا أنشأت طمعي بهذا اللفظ؛ (فالمُضَارِعُ) أي: فحين كونه منقولًا إلى الإنشاء فالمضارع الذي (مَعَ أَن وَإِن لَم يَبقَ) أي: ولو لم يبق (عَلَى المَفعُولِيَّةِ) أي: عن كونه حاملًا لمعنى المفعولية (فِي صُورَةُ الإِنشَاءِ، فَهُوَ) أي: ذلك المضارع (مُشَبَّهٌ بِالمَفعُولِ الَّذي كَانَ في صُورَةِ الخَبَرِ فَانتَصَبَ) أي: وإذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلًا للنصب؛ (لِشِبهِهِ بالمَفعُولِ) أي: في الصورة (وَعَلَى هَذَا عَسَى تَامَّةٌ) فزيد فاعله وأن يخرج منصوب مشابهة المفعول.

(وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: أَن) أي: المصدرية (يَفعَلَ) أي: مع فعله الذي هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كما في التوجيه الأول، ولا بمشابهة المفعول كما في التوجيه الثاني بل هو (في مَحَلِّ الرَّفعِ) أي: مرفوع محلا حال كونه (بَدَلًا مِمَّا قَبلَهُ) هو زيد (بَدَلَ الاشتِمَالِ) وإنما كان بدل الاشتمال؛ (لأنَّ فيهِ إجمَالًا) وهو ذكر زيد مجردًا عن أحواله (ثُمَّ تَفصِيلًا) وهو ذكر الخروج بعده كل لفظين إذا قصد الإجمال بالأول والتفصيل بالثاني يكون الثاني بدل الاشتمال من

وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس.

وقال الشارح الرضي: والذي أرى أن هذا وجه قريب.

(وَ) تقول على الاستعمال الآخر: («عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ») بأن يذكر مرفوع فقط ـ وهو ما كان منصوبًا في الاستعمال الأول ـ فاستغنى عن الخبر؛ لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب إليه، كما استغنى في: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»

الأول، وقوله: (وَفِي إِبهَامِ الشَّيءِ) بيان لفائدة البدل وهي أن في ذكر الشيء مبهمًا (ثُمَّ تَفسِيرُهُ) أي: ثم يفسر ويكشف (وَقعٌ عَظِيمٌ) أي: إيقاع عظيم (لِذَلِكَ الشَّيءِ في النَّفسِ) بخلاف ما يذكر تفصيلًا في الأول مرة لحصوله بعد الانتظار، (وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضي: وَالَّذِي أَرَى) من الوجوه الثلاثة (أَنَّ هَذَا) أي: توجيه الكوفيين (وَجهٌ قَرِيبٌ) لكونه سالمًا من تقرير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية وجعله بدلًا طريق شائع، ورد ابن هشام في «مغنى اللبيب»: قول الكوفيين بأنه حينئذ يكون بدلًا لازمًا يتوقف على فائدة الكلام وليس هذا شان البدل، وأجاب عن رده الدماميني في «شرحه» حيث قال: لهم أن يقولوا أي مانع يمنع من وقوع البدل لازمًا في بعض الصور مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب إذا كان ظاهر أو البدل أولى بذلك؛ لأنه مقصود بالحكم.

ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني بقوله: «و» (تَقُولُ على الاستعمال الآخر) «عسى أن يخرج زيدٌ» (بأن) يكون (يُذكَرَ مَرفُوعٌ فَقَط) فإنه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو في تأويل المفرد فاعل عسى (وَهُوَ) أي: ذلك المرفوع المذكور (مَا) أي: مضارع (كَانَ مَنصُوبًا في الاستِعمَالِ الأَوَّلِ) وهو أن يخرج (فَاستَغنَى) أي: إن كان لفظ عسى في هذا الاستعمال مستغنيًا (عَنِ الخَبَرِ) فإنه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب إلى زيد وهو حاصل فيه؛ (لاشتِمَالِ الاسمِ) وهو أن يخرج (عَلَى المَنسُوبِ وَالمَنسُوبِ إِلَيهِ) وهو زيد لكونه فاعلًا له (كَمَا اِستَغنَى) أي: نظيره الاستغناء الحاصل المعتبر (في عَلِمتُ) أي: في باب علمت (أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ) بأن يكون أن مع اسمه وخبره مفعولًا أول، فإن المفعول الأول هناك مشتمل على زيد الذي هو مفعوله الأول وعلى قائم الذي هو مفعوله الثاني فكان

عن المفعول الآخر، فأقيم مقامهما، فهي في هذا الاستعمال ناقصة.

وإن اقتصر على المرفوع من غير قصد إقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى: «قرب خروج زيد»، فهي تامة لِعَدَمِ القَصدِ إِلَى مُلاحَظَةِ الخَبَرِ هَهُنا.

وههنا احتمال آخر، وهو أن يكون «زَيْدٌ» مرفوعًا بأنه اسم «عسى»، وفي «يَخْرُج» ضمير يعود إلى «زيد»، و«أَنْ يَخْرُجَ» في محل النصب بأنه خبر «عسى».

وآخر: وهو أن يجعل ذلك من باب التنازع بين «عسى» و«يَخْرُج» في «زيد»،

علمت مستغنيًا (عَنِ المَفعُولِ الآخَرِ) الذي هو مفعوله الثاني (فَأُقِيمَ) أي: لاستثنائه عن الآخر أقيم مضمون إن زيدًا قائم (مُقَامَهَا) أي: مقام المفعولين كما هو التقدير الراجع في باب علمت، فإن بعضهم يقدر فيه المفعول الثاني كالثبوت والحصول كما عرفت (فَهِيَ) أي: كلمة عسى (في هَذَا الاستِعمَالِ نَاقِصَةٌ) كما كانت في الاستعمال الأول بتقدير المضاف فإنها في هذا الاستعمال لما قدر أن يخرج مع فاعله اسم لها، وأنها مستغنية عن الخبرية وأقيم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة، (وَإِن اِقتَصَرَ) يعني: بخلاف ما إذا قصد فيها الاقتصار (عَلَى المَرفُوعِ مِن غَيرِ قَصدِ إِقَامَتِهِ مُقَامَ المَرفُوعِ وَالمَنصُوبِ) حال كونها (بِمَعنَى قَرُبَ خُرُوجُ زَيدٍ، فَهِيَ) أي: فحينئذ كلمة عسى (تَامَّةً؛ لِعَدَمِ القَصدِ إِلَى مُلاحَظَةِ الخَبَرِ هَهُنا).

ثم قال: (وَهَهُنَا) أي: في صورة عسى أن يخرج زيد (اِحتِمَالٌ آخَرُ) أي: غير احتمالين المذكورين (وَهُوَ أَن يَكُونَ زَيدٌ مَرفُوعًا) أي: حال كونه مؤخرًا (بِأَنَّهُ اِسمُ عَسَى وَفِي يَخرُج ضَمِيرٌ) أي: مستتر (يَعُودُ إِلَى زَيدٍ) أي: المؤخر الذي هو اسم عسى ولا يلزم الإضمار قبل الذكر الذي هو مضمر في البلاغة فإن زيدًا وإن كان مؤخرًا لفظًا لكنه مقدم رتبت لكونه اسمًا لها (وَأَن يَخرُجَ) أي: ويكون أن يخرج (في مَحَلِّ النَّصبِ بِأَنَّهُ غَيرُ عَسَى) قوله: (وَآخَرُ) معطوف على قوله احتمال آخر يعني: وههنا احتمال آخر أيضًا (وَهُوَ أَن يَجعَلَ ذَلِكَ) أي: ذلك التركيب المركب من المجموع (مِن بَابِ التَّنَازُعِ بَينَ عَسَى وَيَخرُج في زَيدٍ) فإن عسى اقتضى اسمًا مرفوعًا ويخرج اقتضى فاعلًا مرفوعًا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا

فإن أعمل الأول كان اسم «زيد» «عسى»، و«أَنْ يَخْرُجَ» خبرًا له مقدمًا عليه، وإن أعمل الثاني كان اسم «عسى» ما استكن فيه من ضمير «زيد»، وخبره «أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، فهي على هذين الاحتمالين ناقصة أيضًا.

(وَقَدْ يُحْذَفُ «أَنْ») عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول تشبيهًا لها بـ«كاد»، فكما أن «كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ» لم يذكر فيه «أَنْ» ....

فيه؛ (فإن أُعمِلَ الأوّلُ كَانَ اِسمُ زَيدٍ عَسَى، وَ) كان (أَن يَخرُجَ خَبرًا لَهُ مُقَدَّمًا عَلَيهِ) فحينئذ يقدر فاعل يخرج مستكنًا راجعًا إلى زيد المؤخر لفظًا والمقدم رتبة (وَإن أُعمِلَ الثَّاني) بأن يكون زيد فاعل يخرج فبقي عسى مجردًا عن الاسم؛ فحينئذٍ (كَانَ اِسمُ عَسَى مَا) أي: الضمير الذي (اِستُكِنَّ فِيهِ) أي: في عسى (مِن ضَميرِ زَيدٍ) يعني: حال كونه ضميرًا راجعًا إلى زيد (وَخَبَرُهُ) أي: وكان خبره (أَن يَخرُجَ زَيدٌ) بمجموعه (فَهِيَ) أي: كلمة عسى (عَلَى هَذَينِ الاحتِمَالَينِ نَاقِصَةٌ أَيضًا) أي: كما تكون ناقصة في الاحتمال السابق. اعلم أن التوجيه الأول يتوقف على ثبوت عسى أن يخرجا الزيدان بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة أن يخرجا لموجه وأيضا أنه لو كان كذلك كان ينبغي أن يجوز عسى يخرج زيد بحذف أن فإنه حينئذ لا حاجة إلى تأويله بالمفرد، وأن التوجيه الثاني تتوقف صحته على ثبوت عسيا أن يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى أن يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار إعمال الثاني؛ فإنه إذا كان الزيدان فاعلًا ليخرج أضمر فاعل عسى فيلزم أن يكون عسيا بالتثنية، كذا في العصام.

ثم شرع في بيان الاستعمال الأقل له فقال: «وقد يحذف أن» (عَنِ الفِعلِ) وقوله: (المُضَارِعِ) بالجر صفة كاشفة للفعل، وقوله: (في الاستِعمَالِ الأَوَّلِ) احتراز عن الاستعمال الثاني فإنه لا يجوز أن يحذف أن منه بأن يقال: عسى يخرج زيد، وقوله: (تَشبِيهًا لَهَا بِكَادَ) مفعول له بحذف يعني: أن الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى بكلمة كاد؛ لئلا يحتاج إلى تقدير شيء، وقوله: (فَكَمَا أَنَّ كَادَ زَيدٌ يَخرُجُ لَم يُذكَر فِيهِ أَن) تفصيل للتشبيه يعني: كما حذفت أن في المضارع

كذلك «عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ» لا يذكر فيه «أَنْ» كقوله:

عَسَى اللَّهُمَّ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرجٌ قَرِيبٌ

كان الأصل: «أن يكون وراءه»، فحذف «أن» دون الاستعمال الثاني؛ لعدم مشابهة قولك: «عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ» بقولك: «كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ».

الواقع بعد كاد لم تذكر فيه (كَذَلِكَ عَسَى زَيدٌ يَخرُجُ، لا يُذكَرُ فِيهِ أَن) وفيه إشارة إلى وجه التشبيه وهو عدم ذكر أن (كَقَولِهِ:

عَسَى اللَّهُمَّ الَّذِي أَمسَيتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

كَانَ الأَصلُ) أي: الاستعمال الأصلي فيه أن يقال: عسى اللهم الذي (أَن يَكُونَ وَرَاءَهُ، فَحَذفُ أَن) وإنما جاز حذف أن في الاستعمال الأول (دُونَ الاستِعمَالِ الثَّاني؛ لِعَدَمِ مُشَابَهَةِ قَولِكَ: عَسَى أَن يَخرُجَ زَيدٌ، بِقَولِكَ: كَادَ زَيدٌ يَخرُجُ) وقال العصام: هذا واضح على تقدير أن يكون زيد فاعل يخرج أما لم كان زيد اسم عسى وأن يخرج خبرًا له، أو يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الأول، اعلم أن في عسى صورتين إحداهما: عسى زيد أن يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والأخرى عسى أن يخرج زيد بعكسه، فهي في الصورة الأولى إما تامة وإما ناقصة، فإن كانت تامة فزيد فاعلها وأن يخرج في محل النصب على أنه مشابه بالمفعول أو في محل الرفع على أنه بدل اشتمال من زيد، وهو قول الكوفيين، وإن كانت ناقصة فزيد اسمها وأن يخرج في تأويل المفرد خبرها بتقدير المضاف بأحد الطرفين، وفي الصورة الثانية: فهي أيضًا إما تامة وإما ناقصة فإن كانت تامة فأن يخرج في تأويل المفرد مرفوع على أنه فاعل عسى وزيد مرفوع على أنه فاعل أن يخرج، وإن كانت ناقصة فأن يخرج في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل أن يخرج، ولا خبر لها حينئذٍ لاستغنائها عنه، أو اسمها زيد وخبرها أن يخرج مستتر تحته وراجع إلى زيد أو أنها من باب التنازع، فإن كان زيد اسم عسى ففاعل أن يخرج مستتر تحته، وإن كان فاعل يخرج فاسم عسى مستتر تحته، فخذ هذا.

(وَالثَّانِي) أي: ما وضع لدنو الخبر دنو حصول («كَادَ»، تَقُولُ: «كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ») فتخبر عن دنو الخبر؛ لعلمك بإشرافه على الحصول للفاعل في الحال، ففاعله اسم محض ـ كما هو الأصل ـ وخبره فعل مضارع؛ ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار أحد معنييه من غير «أنْ» لدلالته على الاستقبال المنافي للحال.

«والثاني» أي: النوع الثاني من أفعال المقاربة (أي: مَا وُضِعَ) يعني: أن النوع الثاني هو ما وضع (لِدُنُوِّ الخَبَرِ دُنُوَّ حُصُولٍ) «كاد» أي: كلمة كاد «تقول: كاد زيدٌ يجئ» (فَتُخبِرُ) أي: فقصدك من هذا الكلام أن تخبر به (عَن دُنُوِّ الخَبَرِ) أي: مضمونه هو المجيء ههنا (لِعِلمِكَ بإشرَافِهِ) أي: بسبب طلوع الخبر تلك (عَلَى الحُصُولِ للفَاعِلِ)، وقوله: (في الحَالِ) متعلق بتخبر يعني: حصول الخبر لزيد في الاستقبال طلع عليك بإماراته القوية وتخبر في الحال أنه قريب من أن يحصل (فَفَاعِلِهِ) أي: اسم كاد (اِسمٌ مَحضٌ كَمَا هُوَ الأَصلُ) أي: في الفاعل وهو أن يكون اسمًا محضًا لا مؤولًا به كما هو الجائز أيضًا (وَخَبَرُهُ) أي: خبر لفظ كاد (فِعلٌ مُضَارِعٌ؛ لِيَدُلَّ) أي: ذلك المضارع (عَلَى قُربِ حُصُولِ الخَبَرِ)، وقوله: (مِن الحَالِ) متعلق بقرب أي: ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل في الاستقبال قريبًا من الحال التي هي زمان التكلم (باعتِبَارِ أَحَدِ مَعنَيِيهِ مِن غَيرِ أَن) أي: معنيي المضارع المجرد، فإنه إذا كان مجردًا من حرف الاستقبال يدل على أحد زمانين، فقوله: من غير أن مناط الفائدة لتركها في باب كاد، وقوله: (لِدَلالَتِهِ) متعلق بمفهوم الكلام يعني: إنما اختبر المضارع مجردًا من أن؛ لأنه لو كان مصدرًا بأن كما كان في خبر عسى لدل ذلك المضارع (عَلَى الاستِقبَالِ المُنَافِي للحَالِ) ولا يحمل حينئذٍ على الحال فضلًا عن أن يكون قريبًا منه؛ فحينئذٍ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الإخبار بالرجاء والحصول، هذا ما اختاره الشارح من الوجوه المذكورة في ترك أن في باب كاد، واعترض عليه في شرح «اللب» بأنه يتوقف على بيان أن كاد لا يدل على الحال وعلى بيان أن كلمة أن المصدرية تدل على الاستقبال البعيد،

(وَقَدْ يَدْخُلُ «أَنْ») على خبر «كاد» تشبيهًا له بـ«عسى» كما أنه يحذف «أنْ» عن خبر «عسى» تشبيهًا له بـ«كاد»، كقولهم:

... ... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

فلما كان كل واحد منهما مشابهًا للآخر، أعطي لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه.

(وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى «كَادَ»، فَهُوَ) أي: «كاد» (كَالْأَفْعَالِ) أي: كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها ....

ولو تم هذا لما استوى الاستعمال في أوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو أقرب إلى الحال من كاد، بل الوجه الوجيه عند أن المصدرية على الرجاء وهو منافٍ للزم المقصود، والله أعلم.

«وقد يدخل أن» (عَلَى خَبَرِ كَادَ تَشبِيهًا لَهُ بِعَسَى) أي: يرد بالتشبيه (كَمَا أَنَّهُ) أي: الشأن (يُحذَفُ أَن عَن خَبَرِ عَسَى تَشبِيهًا لَهُ بِكَادَ) كذلك يدخل هو على خبر كاد أيضًا بناء على هذه المشابهة لا على شيء آخر؛ فإن عسى لما شابه كاد في معنى المقاربة المشتركة لزم أن يشابه كاد له أيضًا لاشتراكهما في هذا المعنى (كَقَولِهِم) وقال بعض المحشين: إن الصواب أن يقال كقوله؛ لأنه قول الشاعر لا قول العرب (قَد كَادَ مِن طُولِ البِلَى أَن يُمصَحَا) واسم كاد ضمير راجع إلى رسم الدار، والبلى بكسر الباء مصدر بلي يبلى كرضي يرضى، ويمصح مضارع مصح الشيء مصوحًا بمعنى ذهب وانقطع، والألف ليس للتثنية بل للإشباع والإطلاق، وهو خبر كاد وقد دخل عليه أن، والمعنى: قد قرب رسم الدار أن يذهب وينقطع من طول البلى؛ (فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا) أي: من كاد وعسى (مُشَابِهًا للآخَرِ أُعطِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا حُكمُ الآخَرِ مِن وَجهٍ) «وإذا دخل النفي على كاد فهو» (أي: كَادَ) «كالأفعال» وفسره الشارح بقوله: (أي: كَسَائِرِ الأَفعَالِ) يعني: أنه كباقي الأفعال، وقوله: (فِي إِفَادَةِ أَدَوَاتِ النّفيِ نَفيَ مَضمُونِهَا) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقي الأفعال يعني: أنه كما أفادت أداة النفي الداخلة على باقي الأفعال أن مضمون ذلك الفعل منفي كذلك كاد إذا دخل

(عَلَى) القول (الْأَصَحِّ) ماضيًا كان أو مستقبلًا.

(وَقِيلَ نفي) أي: نفي «كاد» (يَكُونُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقًا) ماضيًا كان أو مستقبلًا، أما في الماضي فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، فإنه المراد إثبات الفعل لا نفيه، بدليل: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، وأما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمَّة:

عليه النفي أفاد نفي المقاربة التي هي مضمونه، وقوله: «على» (القَولِ) «الأصح» متعلق بالتشبيه المفهوم يعني: كونه كباقي الأفعال على القول الأصح، وقوله: (مَاضِيًا كَانَ أَو مُستَقبَلًا) إشارة إلى تحقق المقابلة بين الأصح وبين غيره بأنه لا فرق في الأصح بين الماضي والمستقبل بخلاف القول الغير الأصح فمعنى كاد زيد أن يخرج أنه ما قرب زيد أن يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج أنه لا يقرب.

ثم شرع في بيان غير الأصح من القولين فقال: «وقيل: نفيه» (أي: نَفيُ كَادَ) ليس كسائر الأفعال بل «يكون» أي: نَفيُهُ «للإثبات» وقوله: «مطلقًا» إشارة إلى أن فيه قولين أحدهما: أنه للإثبات (مَاضِيًا كَانَ أَو مُستَقبَلًا) كما كان كونه للنفي مطلقًا في القول الأصح، فمعنى قولنا: ما كاد زيد يخرج على الأصح أنه لم يقرب للخروج فضلًا عن أن يخرج، وعلى القول الثاني: أنه لم يقرب بل خرج، (أَمَّا في المَاضِي) يعني: أما كونه للإثبات في الماضي (فَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾) [البقرة: 71] أي: وما كاد أهل البقرة من قوم موسى ـ عليه السلام ـ يفعلون ما أمروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم؛ فمعناه على القول الأصح أنهم لم يقربوا إلى فعل الذبح فضلًا عن أن يذبحوها، وقال المخالف: إنه ليس المراد به هذا المعنى (فَإِنَّهُ المُرَادُ إِثبَاتُ الفِعلِ لا نَفيُهُ) أي: إثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل، والمراد بالفعل هو الذبح فإذا ثبت الفعل له صح أن نفي المقاربة أعم من إثبات الفعل ومن نفيه إلى تعيين معنى الإثبات (بِدَلِيلِ) قوله قبلها (﴿فَذَبَحُوهَا﴾) فإنه لو كان المراد به نفي الفعل لزم التناقض بين إثبات ذبحهم بقوله: فذبحوها أي: البقرة وبين نفيه بقوله: وما كادوا يفعلون، (وَأَمَّا) أي: وأما كونه للإثبات (فِي المُضَارِعِ فَلِتَخطِئَةِ الشُّعَراءِ) أي: فلحمل الشعراء (قَولَ ذِي الرّمَّةِ) وهو الشاعر

إذَا غَيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

بأنه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله: «لَمْ يَكَدْ» بقوله: «لَمْ أَجِدْ»، فلولا كان نفي «كاد» للإثبات لما خطَّؤه وَلَمَّا غيره لتخطئتهم.

وأجيب عن الأول: بأن قوله: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما، وقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ قرينة تدل على ثبوت الذبح

المشهور على الخطأ وهو قوله:

(إذَا غَيَّرَ النَأيُ المُحِبِّينَ لَم يَكَد رَسِيسُ الهَوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ)

يعني: أن بعض الفصحاء خطأ ذا الرمة في قوله هذا، فقوله: رسيس الهوى بالرفع اسم لم يكد، والرسيس يقال لبقية الشيء، وقوله: من حب مية إما حال من الرسيس يعني: حال كونه باقيًا من محبة مية أو متعلق بقوله: يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله: يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكد، والمعنى: لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعني: لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام إظهار العشق الذي هو مراد الشاعر، ولو لم يكن المضارع المنفي مفيدًا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ.

ولما وقعت التخطئة من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال: (**فَإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زَوَالِ رَسِيسِ الهَوَى وَلِتَسلِيمِهِ**) أي: ذو الرمة (**تَخطِئَتِهِم**) أي: تخطئة الفصحاء (**وَتَغيِيرِهِ**) أي: ولتغيير ذي الرمة بعد ظهور خطئه (**قَولَهُ: لَم يَكَد، بِقَولِهِ: لَم أَجِد**) حيث قال: لم أجد رسيس الهوى من حب مية يبرح ليوافق الكلام بمراده (**فَلَولا كَانَ نَفيُ كَادَ للإثبَاتِ لَمَا خَطَّؤهُ، وَلَمَّا غَيَّرَهُ لِتَخطِئَتِهِم**) بل يقول لهم حينئذ إنه لا خطأ في كلامي فإن المستفاد من له لم يكد نفي القرب من الزوال، وهو يقتضي البعد منه لا إثباته ولكنه لما علم أنه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف بخطئه وصححه بالتغيير، (**وَأُجِيبَ عَن الأَوَّلِ**) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله: (**بأنَّ قَولَهُ:** ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ **يَدُلُّ عَلَى اِنتِفَاءِ الذَّبحِ وَانتِفَاءِ القُربِ مِنهُ في وَقتٍ مَا، وَقَولُهُ تَعَالَى:** ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ **قَرِينَةٌ**) حيث أورد بصيغة الماضي الدال على حدوث الذبح (**تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الذَّبحِ**

بعد انتفائه وانتفاء القرب منه، ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر.

وأمَّا عن الثاني: فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمَّة وذا الرمَّة في تسليمه تخطئته، روي عن عُتْبَة أنه قال: قدم ذو الرمَّة الكوفة، واعترض عليه ابن شُبْرُمَةَ، فغيره فقال: عُتْبَة حدثت أبي بذلك، فقال: أخطأ ابن شُبْرُمة في إنكاره عليه، وأخطأ ذو الرمة حين غيره، وإنما هو كقوله: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾، وإنما «هو ...

بعد انتفائه) لا على أن الذبح استمر في جميع الأزمنة **(وَ)** على **(اِنتِفَاءِ القُربِ مِنهُ)** أي: من الذبح في الوقت السابق **(ولا تَنَاقُضَ بَينَ اِنتِفَاءِ الشَّيءِ في وَقتٍ وَثُبُوتِهِ)** أي: وبين ثبوت ذلك **(في وَقتٍ آخَرَ، وَأَمَّا عَن الثَّاني)** أي: وأجيب عن الثاني بأن التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذي الرمة لتلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئته خطأ؛ **(فَلِتَخطِئَةِ بَعضِ الفُصَحَاءِ مُخطِّئ ذِي الرّمّة)** أي: الفصيح الذي حمل كلامه على الخطأ **(وَذَا الرِّمَّةِ)** أيضًا أي كما أن مخطئه في الخطأ في التخطئة كذا ذو الرمة أيضًا في الخطأ **(في تَسلِيمِهِ تَخطِئَتِهِ)** ثم قرر ذلك بقوله **(رُوِيَ عَن عُتبَةَ)** وهو على وزن طلبة من الأسماء الغريبة **(أَنَّهُ)** أي: عتبة **(قَالَ: قَدِمَ ذُو الرّمّةَ الكُوفَةَ وَاعتَرَضَ عَلَيهِ ابنُ شُبرُمَةَ)** وهو المخطئ له **(فَغَيَّرَهُ)** أي: ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئته **(فَقَالَ عُتبَةُ)** أي: مخاطبًا لذي الرمة **(حَدّثتُ أبي)** وهو أبو عتبة فصيح مشهور **(بِذَلِكَ)** بأن ابن شبرمة خطأه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لأجل ذلك **(فَقَالَ)** أي: أبي **(أَخطَأَ ابنُ شُبرُمَةَ في إِنكَارِهِ عَلَيهِ)** أي: ذي الرمة **(وَأَخطَأَ ذُو الرّمَّةَ حِينَ غَيَّرَهُ)** بل كلامه الأول صواب.

(وَإِنَّمَا هُوَ) أي: هذا الكلام المشتمل على لم يكد **(كَقَولِهِ: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾)** أي: كلام الله المشتمل عليه بعينه فإن كان المراد به إثبات الفعل فأنا مقر بخطئي وأغيره إلى لم أجد وإن كان نفيه فكلامي على الصواب، **(وَإِنَّمَا هُوَ)** يعني: المراد بالفعل الواقع خبرًا لكاد حال كونه منفيا مضارعًا إنما هو النفي فإنه في معنى لم يرها فإن المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان في ظلمات

لم يرها».

(وَقِيلَ: يَكُونُ) أي: النفي الداخل على «كاد» وما يشتق منه (فِي الْمَاضِي لِلْإِثْبَاتِ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ) أي: كسائر الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه (تَمَسُّكًا) في الدعوى الأولى (بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه ....

عظيمة وبلغت في العظمة مبلغًا ليس فوقها ظلمات، إذا اخرج أي: ذلك الناظر، يده أي: أعضاء التي هو أقرب مرئياته لم يكد يراها أي: لم يقرب لرؤية يده فضلًا عن رؤية ما هو أبعد منها فحينئذ يكون معناها أنه (لَم يَرَهَا) وهو منفي ولو كان المراد به الرؤية فهو ظاهر الفساد.

«وقيل» وهو شروع القول الثالث وهو الفرق بين الماضي والمضارع عند ذلك القائل أن «يكون» (أي: النَّفيُ الدَّاخِلُ عَلَى كَادَ) نحو: وما كادوا يفعلون (وَمَا يُشتَقُّ مِنهُ) نحو: يكد ويكاد «في الماضي» يعني: إن كان في الماضي يكون «للإثبات» أي: لإثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، وهذا موافق (وَفِي المُستَقبَلِ) يعني: وإن كان في المستقبل يكون ذلك «كالأفعال» (أي: كَسَائِرِ الأَفعَالِ في إِفَادَةِ النَّفِي) أي: الداخل عليه (نَفيُ مَضمُونِهِ) أي: مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الأول، وقوله: «تمسكًا» أي: كان مصدرًا للمجهول بمعني: المتمسك بفتح السين يكون مفعولًا له لقيل، وإن كان مصدرًا للمعلوم يكون مفعولًا له لقالوا: المقدر اللازم لقيل، يعني: لتمسكهم (في الدَّعوَى الأُولَى) يعني: في كونه للنفي في الماضي «بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾» [البقرة: 71] (وَقَد عَرَفتَ وَجهَ التَّمَسُّكِ) وهو أن المراد إثبات الفعل أي: الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها (وَالجَوَابَ) أي: عرفت الجواب (عَنهُ) أي: هذا لم التمسك وهو أن الذبح يعلم من قوله: فذبحوها لا من النفي الداخل على كاد، وقال العصام: لا يخفى على أحد أن كادوا يفعلون لنفي القرب وكان وجه قول من قال: إنه في الماضي للإثبات أنه إنما ينفى به في الماضي إذ استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال: ما كاد زيد يفعل إلا إذا كان

(وَ) في الدعوى الثانية بِقَوْلِ ذِي الرُّمَةِ:

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

حين أراد بالنفي الداخل على «يكاد» انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح أي: الزوال، فالنفي الداخل على «يكاد» كالنفي الداخل على سائر الأفعال، وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الأولى، وقد عرفت وجه القدح في تمسكه عليها.

فعله بعد أن كان بعيدًا عن الفعل، يؤيده أنه قال: وإثباته نفي؛ إذ لا معنى له إلا أن إثبات القرب يستلزم نفي الفعل؛ فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف، انتهى. «و» (في الدَّعوَى الثَّانِيَةِ) وهي قوله: إنه في المضارع كسائر الأفعال وتمسكوا فيها (بقول ذي الرمة:

إذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح)

(حِينَ أَرَادَ) يعني: هذا التمسك حاصل حين أراد أي: ذو الرمة (بالنَّفي الدّاخِلِ عَلَى يَكَادُ انتِفَاءَ قُربِ رَسِيسِ الهَوَى عَن البَرَاحِ، أي: الزَّوَالِ؛ فالنَّفيُ الدَّاخِلُ عَلَى يَكَادُ كالنَّفي الدَّاخِلِ عَلَى سَائِرِ الأَفعَالِ) فإنه لو كان للإثبات لزم إثبات زوال بقايا المحبة وهو منافٍ لما أراده.

ثم أراد أن يزيف قول القائل بالمذهب الثلاث حيث تمسك في الدعوى الأولى بقوله تعالى: وما كادوا يفعلون، وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة وتخطئتم عليه فيه، فقال: (وَهَذَا) أي: التمسك بهذين الأمرين (مُسَلَّمٌ) يعني: لو قلت إنه في الماضي للإثبات لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، وفي المضارع كسائر الأفعال لوقوع الخطأ في قول ذي الرمة لأجل استلزامه الإثبات المنافي لوضعه (لَكِن لا يَثبُتُ مُدَّعَاهُ) أي: مدعى ذلك الفارق بين الماضي والمضارع (بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ) أي: بمجرد التمسك بالقولين (مَا لَم يَثبُت) أي: ما لم يقع الإثبات منه (دَعوَاهُ الأُولَى) وهي أن كونه للإثبات في الماضي ثابت مسلم؛ لأن كون كاد للإثبات فما كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التي هي فذبحوها، ودلالتها على ذلك أيضًا مسلمة، (وَقَد عَرَفتَ وَجهَ القَدحِ في تَمَسُّكِهِ عَلَيهَا) أي:

(وَالثَّالِثُ:) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو أخذ وشروع في الخبر («طَفِقَ») بمعنى «أخذ» في الفعل، يقال: «طَفِقَ يَطْفَقُ - كعَلِمَ يَعْلَمُ - طَفَقًا وطُفُوقًا»، وقد جاء «طَفَقَ يَطْفِقُ» كضرب يضرب (وَ«كَرَبَ») بفتح الراء بمعنى «قَرُبَ»، يقال: «كَرَبَتِ الشَّمْسُ» إذا دَنَتْ للغروب (وَ«جَعَلَ») بمعنى: «طَفِقَ» (وَ«أَخَذَ») بمعنى: «شَرَعَ» (وَهِيَ) أي: هذه الأفعال الأربعة في الاستعمال (مِثْلُ: «كَادَ») في كون خبرها المضارع بغير «أنْ» تقول: «طَفِقَ زَيْدٌ - أو أَخَذَ وكَرَبَ - يَفْعَلُ» أو«جَعَلَ يَقُولُ»، ....

في تمسك القائل الثاني على دعواه حيث أجيب عن التمسك الأول بما أجيب، ولم يكن كونه للإثبات بناء على استدلاله بقوله: فذبحوها مسلمًا، بل كان في حيز المنع وما دام يكون في حيز المنع لم يثبت به المدعى، وحاصله: أن القائلين الأخيرين لم يثبتا دعواهما؛ ولذا قال المصنف إنه كسائر الأفعال مطلقًا في الأصح.

ثم شرع في بيان النوع الثالث من أفعال المقابلة فقال: «والثالث» **(وَهُوَ مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ وَقُربِ ثُبُوتِهِ)** أي: ثبوت مضمون الخبر **(للفَاعِلِ)** وهذا هو الأمر المشترك في الأنواع الثلاثة وقوله: **(دُنُوّ أَخذٍ وَشُرُوعٍ في الخَبَرِ)** بالنصب مفعول مطلق، وأشار به إلى ما به الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الأولين يعني: أن هذا النوع هو كلمة «طفق» حال كونه **(بمَعنَى أَخَذَ)** أي: شرع **(في الفِعلِ يُقَالُ: طَفِقَ يَطفَقُ)** بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع **(كَعَلِمَ يَعلَمُ)** ومصدر يجيء **(طَفقًا)** على وزن نصرًا **(وَطُفُوقًا)** على وزن دخولًا **(وَقَد جَاءَ)** في بعض اللغة **(طَفَقَ يَطفِقُ)** بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع **(كَضَرَبَ يَضرِبُ)**، «وكرب» **(بفَتحِ الرّاءِ)** حال كونه **(بمَعنَى قَرُبَ يُقَالُ: كَرَبَت الشَّمسُ، إِذَا دَنَت للغُرُوبِ)**، «وجعل» **(بمَعنَى طَفقَ)** «وأخذ» **(بمَعنَى شَرَعَ)** «وهي» **(أي: هَذِهِ الأَفعَالُ أَربَعَةٌ في الاستِعمَالِ)** «مثل كاد» وأشار إلى وجه التشبيه بقوله: **(في كَونِ خَبَرِها)** أي: خبر تلك الأربعة **(المُضَارِعَ بِغَيرِ أَن، تَقُولُ: طَفقَ زَيدٌ أَو أَخَذَ وَكَرَبَ يَفعَلُ أَو جَعَلَ)** زيد **(يَقُولُ)** فالمراد بقوله: تقول في المضارع الأول معناه

وقال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ (وَ«أَوْشَكَ») بمعنى: «أَسْرَعَ»، عطف على «طَفِقَ» (وَهِيَ) أي: «أَوْشَكَ» (مِثْلُ: «عَسَى» وَ«كَادَ» فِي الاسْتِعْمَالِ) فتارةً يستعمل استعمال «عسى» على وجهيه، نحو: «أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَجِيءَ» و«أَوْشَكَ أَنْ يَجِيءَ زَيْدٌ»، وتارةً يستعمل استعمال «كاد» بدون «أَنْ» نحو: «أَوْشَكَ زَيْدٌ يَجِيءُ».

يعني: أنك تقول كذا في مثاله، وفي الموضع الثاني لفظه؛ لأنه جزء من المثال، ولما وجد في التنزيل مثال الفعل الأول أورده بقوله: (وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَطَفِقَا﴾) أي: آدم وحواء شرعا (﴿يَخْصِفَانِ﴾) «وأوشك» حال كونه (بِمَعنَى أَسرَعَ، عَطفٌ عَلَى) قوله: (طَفقَ)، «وهي» (أي) كلمة (أَوشَكَ) «مثل: عسى وكاد في الاستعمال» يعني: (فَتَارَةً يُستَعمَلُ إِستِعمَالَ عَسَىَ عَلَى وَجهَيهِ) يعني: على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نَحوُ: أَوشَكَ زَيدٌ أَن يَجِيءَ) وهذا هو الاستعمال الأول (وَأَوشَكَ أَن يَجِيءَ زَيدٌ) وهذا هو الاستعمال الثاني، (وَتَارَةً يُستَعمَلُ إِستِعمَالَ كَادَ بِدُونِ أَن) وبامتناع تقدم الخبر على الاسم (نَحوُ: أَوشَكَ زَيدٌ يَجِيءُ).

* * *

[فعل التعجب]

(فِعْلُ التَّعَجُّبِ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ) وفي بعض النسخ: «أفعال التعجب».

وفي أكثر النسخ: «فعلا التعجب» بصيغة التثنية، فإفراد الفعل بالنظر إلى أن التعريف للجنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته، وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم ....

[فعل التعجب]

ثم شرع في بيان نوع آخر من أنواع الفعل وهو فعل التعجب فقال: «فعل التعجب: ما وضع» أي: فعل وضع «لإنشاء التعجب» وهذه النسخة التي هي إيراد الفعل مفردًا لا غبار فيها؛ لأن الأصل في التعريف هو الجنس، والأصل في الجنس الإفراد، بخلاف النسختين الأخريين: حيث وقعتا على خلاف الأصل فتحتاج إلى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه، فأراد الشارح أن يشير إليها فقال: **(وَفي بَعضِ النُّسَخِ)** القليلة **(أَفعَالُ التَّعَجُّبِ)** يعني: بالجمع **(وَفي أَكثَرِ النُّسَخِ فِعلا التَّعَجُّبِ بصِيغَةِ التَّثنِيَةِ)** وإنما قيد هذا بصيغة التثنية، ولم يقيد الأول بقوله: بصيغة الجمع؛ لأن صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية؛ فإنها وإن لم تلتبس في الرسم لكنها تلتبس بالمفرد في اللفظ بحذف الألف لالتقاء الساكنين، ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال: **(فإفرَادُ الفِعلِ بالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ التَّعرِيفَ للجِنسِ)** ولا يخفى أنه لا يحتاج إلى إيراد نكتة للإفراد؛ لأنه الأصل كما عرفت إلا أن يقال: إنه ذكر استطراد **(وَجَمعُهُ)** ووجه إيراده بالجمع كما وقع في بعض النسخ **(بالنَّظَرِ إِلَى كَثرَةِ أَفرَادِهِ)** أي: أفراد الصيغتين **(وَتَثنِيَتِهِ)** أي: وإيراده بالتثنية كما وقع في أكثر النسخ **(بالنَّظَرِ إِلَى نَوعَي صِيغَتِهِ وَعَلَى كُلِّ تَقدِيرٍ)** أي: الأخيرين **(فالتَّعرِيفِ)** فيكون التعريف **(للجِنسِ المَفهُومِ)** يعني: لا مانع لكونه للجنس وإن لم يكن مذكورًا بالإفراد صريحًا لكنه

في ضمن التثنية والجمع أيضًا، فهو «ما وضع» أي: «فعل وضع»؛ لأن الكلام قسم الأفعال، فلا ينتقض الحد بمثل: «للهِ دَرُّهُ فَارِسًا» و«وَاهًا لَهُ»، لكن ينتقض بنحو: «قَاتَلَهُ اللهُ مِنْ شَاعِرٍ» و«لَا شلَّ عَشْرُهُ»، ....

مذكور (فِي ضِمنِ التَّثنِيَةِ وَالجَمعِ أَيضًا) أي: كما كان مذكورًا مصرحًا، وإذا كان كذلك (فَهُوَ مَا وُضِعَ أي: فِعلٌ وُضِعَ) يعني: ما اعتبر في النسختين الأخرتين للمفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ما وضع يعني: إلى المفرد فلا يضر العدول عن الأصل في التعريف، اعلم أن الشارح أراد بهذا التوجيه أن يزيف الجواب المذكور في الحواشي الهندية بأن يقال: إن إضافة التثنية كإضافة الجمع بجعل المضاف جنسًا، كذا أجيب عنه في تلك الحواشي، لكن فيه نظر؛ لأنه لما أحال إضافة التثنية على إضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم أن تكون إفادة الجمع للجنس على نسق واحد، وليس كذلك فإنهم صرحوا على أنه ليس بمنتسق وإن صرحوا في بعض المواضع، وأما كون التثنية كذلك فلم يصرح به أحد؛ ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه.

ثم الشارح أراد أن يشير بتفسير الموصول بقوله فعل إلى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله: (لأنّ الكَلامَ) هذا إشارة إلى باب مصحح التفسير يعني: إنما فسرنا الموصول بقولنا: أي فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (قِسمُ الأَفعَالِ) وإذا كان المراد كذلك (فَلا يَنتَقِضُ الحَدُّ) أي: حد فعلي التعجب منعًا (بِمِثلِ: للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، والتعجب من حسن صنيعه على أنه يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع، (وَ) بمثل (وَاهًا لَهُ) فإنه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل، (لَكِن يَنتَقِضُ بِنَحو: قَاتَلَهُ اللهُ مِن شَاعِرٍ، وَ) بنحو (لا شُلَّ عَشرُهُ) فإنه يصدق على قوله: قاتله وعلى قوله: ولا شل أنهما فعلان وضعا للتعجب، فإن الأول مستعمل فيما إذا تعجب من قول الشاعر فقوله: من شاعر بمن الجارة على ما هو المسموع، وليست من الاستفهامية للتعجب؛ لأن من الاستفهامية تدخل على المعارف لطلب التعيين

فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب وليس لمحض الدعاء، إلا أن يقال: هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب، بل استعملت كذلك بعد الوضع، أو المراد: ما وضع لإنشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره، وما ذكر من مواد النقض فكثيرًا ما يستعمل في الدعاء.

غالبًا، ولا تدخل على النكرة، كذا في بعض الحواشي، وقوله: ولا شل الشلل اليبس في اليد وأذاها به، يقال: شلت معروفًا ومجهولًا والمراد بالعشر الأصابع، وهذا تعجب من حسن الرمي.

وقوله (فَإِنَّهُ فِعلٌ وُضِعَ) إشارة إلى دليل الانتقاض يعني: أن التعريف ينتقض منعًا بهذين الأخيرين؛ لأنه يصدق على قاتله ولا شل أن كل واحد منهما فعل وضع (لإنشَاءِ التَّعَجُّبِ) وقوله: (وَلَيسَ) جواب لما قيل: إنه لا ينتقض لأنا لا نسلم أنه وضع لإنشاء التعجب بل إنه وضع للدعاء فأراد دفعه بقوله: إن كونه للدعاء لا يدفع النقض؛ لأنه ليس (لِمَحضِ الدُّعاءِ) بل مركب من التعجب والدعاء، وقوله: (إِلَّا أَن يُقَالَ) إشارة إلى جواب النقض وإلى ضعفه يعني: أنه لا يندفع إلا بأن يقال: (هَذِهِ الأَفعَالُ لَيسَت مَوضُوعَةً للتّعَجُّبِ، بَل) أمثال هذه الأفعال مما وقع للدعاء مع التعجب (اِستُعمِلَت كَذَلِكَ) أي: للتعجب (بَعدَ الوَضعِ) أي: للدعاء، وقوله: (أَو المُرَادُ) معطوف على قوله: هذه الأفعال أو يقال في الجواب بتحرير المراد يعني: أنه لا ينتقض؛ لأن المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب أنه (مَا وُضِعَ لإنشَاءِ التّعَجُّبِ فَحَسبُ) يعني: اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحَيثُ لا يُستَعمَلُ في غَيرِهِ) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق إلا على فعل التعجب (وَمَا ذُكِرَ مِن مَوَادّ النَّقضِ) وإن استعملت في التعجب أحيانًا (فَكَثِيرًا مَا يُستَعمَلُ في الدُّعَاءِ) وما يستعمل في الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى، فهذا الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى، وقال العصام: ويمكن أن يجاب يعني: لدفع النقض بنحو قاتله ولا شل بأن المراد ما وضع لإنشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل، وهذا لا يجري في قاتله وشل؛ لأن التعجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لا من لفظ قاتله

(وَلَهُ) أي: لفعل التعجب أو لما وضع لإنشاء التعجب (صِيغَتَانِ):

إحداهما: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (مَا أَفْعَلَهُ).

(وَ) أخراهما: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (أَفْعِلْ بِهِ) بشرط أن تكونا في هذين التركيبين. (وَهُمَا) أي: فعلا التعجب (غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ) فلا يتغيران ....

وشل، انتهى ملخصا.

ثم شرع في بيان صيغته وحصرها في عدد فقال: «وله» وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين أحدهما (أي: **لِفِعلِ التَّعَجُّبِ**) والآخر قوله: (**أَو لِمَا وُضِعَ لإِنشَاءِ التَّعَجُّبِ**) فالأول مبني على أنه راجع للمحدود، والثاني مبني على أنه راجع للحد وكلاهما جائزان في أمثاله؛ فإنه إذا قيل: الإنسان الحيوان الناطق وهو ضاحك يجوز أن يرجع ضمير هو إلى الإنسان وإلى الحيوان وإلى الناطق، فإنه عينه، ورجح العصام الوجه الأول حيث قال: الوجه هو الأول؛ لأن تعريف الشيء ينافي للحكم عليه لا للحكم على التعريف، فقوله: وله خبر مقدم وقوله: «صيغتان» مبتدأ مؤخر، ثم أشار إلى ما به الاشتراك في الصيغتين وإلى ما به الامتياز فيهما فقال: (**إِحدَاهُمَا صِيغَةُ الفِعلِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ تَركِيبُ**) «ما أفعله، و» (**أُخرَاهُمَا صِيغَةُ الفِعلِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ تَركِيبُ**) «أفعل به» فالفعل المتضمن بفتح الميم هو ما به الاشتراك، والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران أحدهما: بصيغة الماضي، والآخر: بصيغة الأمر.

ولما توهم من قوله: صيغتان على تقدير الإرجاعين أن مقتضاه وجود فعل موضوع لإنشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده في ضمن هاتين الصيغتين، وإذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما أشار إلى دفعه بقوله: (**بِشَرطِ أَن تَكُونَا في هَذَينِ التَّركِيبَينِ**) يعني: أن دعوى الحصر إنما تنافي اشتراط وجود ذلك الفعل في ضمن هاتين الصيغتين.

ثم شرع في بيان حال الصيغتين بالخواص من سائر الأفعال فقال: «وهما» (أي: **فِعَلا التَّعَجُّبِ**) يعني: هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب «غير متصرفين» وفسر بقوله: (**فَلا يَتَغَيَّرانِ**) يعني: المراد بكونهما غير متصرفين أنهما

إلى مضارع ومجهول وتأنيث. وفي بعض النسخ: «وهي ـ أي: أفعال التعجب ـ غير متصرفة».

(مِثْلُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»، وَ«أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»).

(وَلَا يُبْنَيَانِ) أي: فعلا التعجب (إِلَّا مِـمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) لِمُشَابَهَتِهِمَا لَهُ من حيث إن كلاًّ منهما للمبالغة والتأكيد، ....

لا يتغيران (إِلَى مُضَارِعٍ) معلومًا كان أو مجهولًا (وَمَجهُولٍ) أي: ولا إلى ماضٍ مجهول (وَتَأنِيثٍ) أي: ولا إلى مؤنث، بل هو ماض معلوم غائب مذكر في الصيغة الأولى وأمر حاضر مفرد مذكر في التثنية أبدًا (وَفِي بَعضِ النُّسَخِ، وَهِيَ) يعني: بدل وهما فحينئذ كان راجعًا إلى مؤنث والتقدير (أي: أَفعَالُ التَّعَجُّبِ غَيرُ مُتَصَرِّفَةٍ) والمناسب أن يقول: وفي بعض النسخ: وهي غير متصرفة، بدل قوله: وهما غير متصرفين؛ فلعله اكتفى بذكره في التقدير، وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق، «مثل: ما أحسن زيدًا، وأحسن بزيدٍ» وهذه المسألة هي الخاصة الواحدة له.

ثم شرع في بيان خاصة أخرى له فقال: «ولا يبنيان» (أي: فِعلَا التَّعَجُّبِ) يعني: أن فعلي التعجب الموجودين في ضمن الصيغتين لا يجوز بناؤهما من مادة «إلا» أي: يجوز أن يبنيا حينئذ «مما يبنى» أي: من المادة التي يجوز أن يبنى «منه أفعل التفضيل» (لِمُشَابِهَتِهِمَا) أي: لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (لَهُ) أي: لأفعل التفضيل، وقوله: (مِن حَيثُ) إشارة إلى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعني: أنهما مشابهان له من حيثية (إِنَّ كُلًّا مِنهُمَا) أي: من فعل التعجب وأفعل التفضيل يقعان (للمُبَالَغَةِ وَالتَّأكِيدِ) أما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقدير الفعل؛ لأن المزيد يقتضي المزيد عليه فثبوت الزيادة موجب لإثبات أصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لأصل الفعل، وأما كون فعل التعجب للمبالغة والتأكيد فلأنه لا يتعجب من الشيء إلا إذا زاد على غيره في الصفة وتجاوز حد إشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتأكيد أصل الفعل وتقريره، كذا في بعض الحواشي، يعني: أن

وكذا لا يبنيان إلا للفاعل كأفعل التفضيل، وقد شذ: «مَا أُشهِيَ الطَّعَامَ»، و«مَا أُمقِتَ الْكَذِبِ».

(وَيُتَوَصَّلُ فِي) الفعل (الْمُمْتَنِع) بناء صيغتي التعجب منه من رباعي أو ثلاثي، مزيد فيه أو ثلاثي مجرد، مما فيه لون أو عيب (بِـمِثْلِ: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ»، وَ«أَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ») ....

التعجب وهو إدراك أمر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولا جرم أن ثبوت الإدراك فرع لثبوت ذلك الأمر الغريب، فكأنه أثبت أصل الفعل بإثبات لازمه الذي هو الإدراك فافهم، وألحق الشارح قوله: (وَكَذَا لا يُبنَيَانِ) إلى كلام المصنف يعني: أنهما لا يبنيان أيضًا (إِلَّا للفَاعِلِ) يعني: يقعان على صيغة المعلوم ولا يقعان على صيغة المجهول المبنية للمفعول (كَأَفعَلَ التَّفضِيلِ) أي: كما وقع أفعل التفضيل كذلك (وَقَد شَذَّ) أي: حكم بشذوذ ما وقع مجهولًا قوله: (مَا أُشهِيَ الطَّعَامَ) بصيغة المجهول يعني: يتعجب أن الطعام غير مشتهي، وقوله: (وَمَا أُمقِتَ الكَذِبَ) بصيغة المجهول أيضًا أي: لم يصر الكذب المذكور مبغوضًا لنا كما أن اسم التفضيل بمعنى المفعول محكومًا بشذوذيته.

ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل أراد أن يشير إلى طريق بنائه في ذلك فقال: «ويتوصل في» (الفِعلِ) «الممتنع» فقوله: يتوصل فعل مجهول من التوصل وهو طلب الوصلة إلى شيء بتكلف، وقوله: في الممتنع نائب فاعله ووسط الشارح قوله: الفعل ليظهر موصوف الممتنع، ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند إليه بل إلى متعلقه أشار إلى ذلك المتعلق بقوله: (بِنَاءُ صِيغَتَي التَعَجُّبِ مِنهُ) أي: من ذلك الفعل وقوله: (مِن رُبَاعِيّ) بيان للفعل الذي يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بناء افعل التفضيل، فإنه يمتنع بناؤه من فعل رباعي فصاعدًا (أَو ثُلَاثِي مَزِيدٍ فِيهِ أَو ثَلاثَيّ مُجَرَّدٍ مِمَّا فِيهِ لَونٌ أَو عَيبٌ) بل يجب بناؤه من ثلاثي مجرد غير لون وعيب، فإذا أريد أن يبنى من الرباعي فصاعدًا أو من ثلاثي فيه لون أو عيب يتوصل «بمثل: ما أشد استخراجه، واشدد باستخراجه» فإنه لما أريد بناؤهما من استخرج يستخرج

أي: يتوصل ببناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه، وجعل الممتنع مفعولًا أو مجرورًا بالباء. (وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا) أي: في صيغتي التعجب (بِتَقْدِيم) أي: تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب، كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل (وَتَأْخِيرٍ) أي: تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل عنهما، وإنما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا؛ لكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب، فإن المقام يقتضي بيان الأحكام الخاصة بهما، فلا يقال: ....

امتنع بناؤهما منه فإنه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثي؛ فحينئذ يتوصل إلى المطلوب بأشد وأسرع ونحوهما مما يجوز بناؤه منه، وإلى هذا أشار بقوله: (أي: يُتَوَصَّلُ بِنَاؤُهُمَا مِن فِعلٍ لا يَمتَنِعُ بِنَاؤُهُمَا مِنهُ) وهو أشد ههنا فإنه مشتق من شد يشد وهو ثلاثي غير لون وعيب (وَجَعَلَ المُمتَنِعَ) أي: وجعل الفعل الذي يمتنع منه وهو استخراجه (مَفعُولًا) في الصيغة الأولى (أَو مَجرُورًا بالبَاءِ) في الصيغة الثانية.

ثم أشار إلى خاصة أخرى لها فقال: «ولا يتصرف فيهما» (أي: في صِيغَتَي التَّعَجُّبِ) يعني: ومن خواصه أنه لا يجوز أن يتصرف صيغتي التعجب «بتقديم» (أي: تَقدِيم جَائِزٍ فِيمَا عَدَا صِيغَتَي التّعَجُّبِ) من الأفعال مثل التقديم الجائز في سائر الأفعال (كَتَقدِيم المَفعُولِ أَو الجَارِّ وَالمَجرُورِ عَلَى الفِعلِ) فإنه مما يجوز في سائر الأفعال مع أنه ممتنع ههنا «وتأخيرٍ» (أي: تَأخِيرٍ جَائِزٍ فِيمَا عَدَاهُمَا) يعني: ولا يجوز التصرف أيضًا بتأخير يجوز فيما عدا فعلي التعجب من الأفعال مثاله (كَتَأخِيرِ الفِعلِ عَنهُمَا) أي: عن الجار والمجرور.

ثم أشار إلى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال: (وَإِنَّمَا قَيَّدنَا التَّقدِيمَ وَالتَّأخِيرَ) أي: فسرناهما بالقيد (بِمَا قَيَّدنا) وهو الجائز منهما (لِكَونِ عَدَمَ التَّصَرُّفِ بِهِمَا) أي: بالتقديم والتأخير (مِن خَوَاصِّ صِيغَتَي التَّعَجُّبِ) وإنما حملناهما على الوصف المخصوص بها بقرينة المقام (فَإِنّ المُقَامَ يَقتَضِي بَيَانَ الأَحكَامِ الخَاصَّةِ بِهِمَا) لا بيان الأحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فإنهما مشتركان في امتناعه وقوعه (فَلا يُقَالُ) تفريع لقوله: ولا يتصرف،

«مَا زَيْدًا أَحْسَنَ»، ولا «بِزَيْدٍ أَحْسِنْ»؛ لأنهما بعد النقل إلى التعجب جريًا مجرى الأمثال، فلا يتغيران كما لا تتغير الأمثال.

قيل: عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس؛ لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره، وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره، فلو اكتفى بأحدهما لكفى.

وأجيب: بأن ذكر التأخير إنما هو ....

يعني: أنه لما لم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير، فلا يقال أي: فحينئذ لا يجوز أن يقال: (**مَا زَيدًا أَحسَنَ**) بتقديم المفعول (**ولَا بِزَيدٍ أَحسِن**) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الأفعال، وإنما لم يجز فيهما؛ (**لأَنَّهُمَا**) أي: لأن هاتين الصيغتين (**بَعدَ النَّقلِ**) أي: بعد نقل الأولى من الماضي والثانية من الأمر (**إِلَى التَّعَجُّبِ**) أي: لإنشائه (**جَريًا**) أي: كان هذان اللفظان جاريين (**مَجرَى الأَمثَالِ**) وإذا جريا مجرى الأمثال في الإخراج عن موضوعها الأصلي إلى غيره، وإنما قال مجرى الأمثال ولم يقل: إنها من قبيل الأمثال فإنه لو قال كذلك لزم أن يكونا من قبيل الأمثال حقيقة، وليسا كذلك؛ لأن المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده؛ (**فَلَا يَتَغَيَّرانِ كَمَا لا تَتَغَيَّرُ الأَمثَالُ**) لأنه لا شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب، بل يبقى على طريقه واحدة كما أن الأمثال تكون على طريقة واحدة عند استعمالها في المورود.

لما ورد الاعتراض على تعبير المصنف بلزوم زيادة قوله: وتأخير أشار إليه وإلى دفعه فقال: (**قِيلَ**) أي: على المصنف (**عَدَمُ التَّصَرُّفِ بالتَّقدِيمِ يَستَلزِمُ عَدَمَ التَّصَرُّفِ بالتَّأخِيرِ وَبالعَكسِ**) يعني: أن عدم التصرف بالتأخير يستلزم التصرف بالتقديم أيضًا، وإنما يستلزم التعبير بأحدهما الآخر (**لأنَّ تَقدِيمَ الشَّيءِ**) أي: على الغير (**يَستَلزِمُ تَأخِيرَ غَيرِهِ، وَكَذَا تَأخِيرُهُ**) أي: تأخير الشيء عن الغير (**يَستَلزِمُ تَقدِيمَ غَيرِهِ**) عليه لأن بين التقديم والتأخير تقابل التضايف (**فَلَو اكتَفَى بأَحَدِهِمَا لَكَفَى**) وما وجد ذكر كلمة زائدة (**وَأُجِيبَ: بأَنَّ ذِكرَ التَّأخِيرِ إِنَّمَا هُوَ**

للتأكيد، لا للتأسيس على أن كل واحد منهما وإن لم ينفصل عن الآخر بالوجود، لكنه ينفصل عنه بالقصد، فكأنه اعتبر القصد.

للتَّأكِيدِ) أي: للتأكيد معنى منفهم مما قبله ضمنًا **(لا للتَّأسِيسِ)** أي: لا أنه ذكر لإفادة معنى جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكرت من لزوم الاكتفاء فمورد السؤال قوله: وتأخير ومنشأه ظن السائل بأنه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقض وتقدير السؤال: أن تركيب المصنف باطل؛ لأنه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك فهو باطل، فأجاب عنه: أولًا بمنع الصغرى، سنده كونه للتأكيد يعني: أنا لا نسلم لزوم الاستدرك، وإنما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيد، وقوله: **(عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُمَا)** شروع في جواب آخر بالعلاوة يعني: مع أنا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه الاستدراك المضر؛ لأن كل واحد من التقديم والتأخير **(وَإِن لَم يَنفَصِل)** أي: ولو لم ينفك أحدهما **(عَن الآخَرِ بالوُجُودِ لَكِنَّهُ)** أي: لكن أحدهما **(يَنفَصِلُ عَنهُ)** أي: عن الآخر **(بالقَصدِ)** أي: بكونه مقصودًا للمتكلم؛ إذ قد يكون قصد المتكلم إلى تقديم المعمول فلا يكون تأخيره مقصدًا، وقد يكون إلى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودًا؛ **(فكَأَنَّهُ)** أي: أظن أن المصنف **(اِعتَبَرَ القَصدَ)** وبنى كلامه على انفصال أحدهما عن الآخر فيه فذكر كلاهما على حدة؛ لعدم اجتماعهما في القصد، وقال العصام: لا يخفى على الفطن أن شيئا من الجوابين ليس بالمسكن والماء البادر لا يحصل من هذه الموارد والأحسن أن يقال: إن المراد أنه لا يقدم لفظ أحسن يعني: في ما أحسن زيدًا على ما يعني: الاستفهامية، ولا يؤخر عما بعدها، لما نفى فعل التعجب عن هذا التصرف وإن كان هناك مانع آخر من تقديم أحسن على كلمة ما، فتفطن انتهى.

ولا يخفى أن هذا التوجيه جارٍ في الصيغة الأولى فقط، وأجاب بعضهم: بأنه يجوز أن يكون المراد تقديم شيء وتأخيره بالنسبة إلى شيء آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخيره عنه، بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال: زيدًا ما أحسن، أو ما زيدًا أحسن، وكتقديم أحسن على الكل أو تأخيره عنه يقال:

(وَلَا) يتصرف فيهما بإيقاع (فَصْلٍ) بين العامل والمعمول نحو: «مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، و«أَكْرِمْ الْيَوْمَ بِزَيْدٍ» لإجرائهما مجرى الأمثال كما سبق.

(وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ) لما سمع من العرب قولهم: «مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يصدُقَ»، ....

أحسن ما زيدًا أو ما زيدًا أحسن، وأن يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلمة ما أو ذكر بعدها، ولا يخفى أن ذكر التقديم على هذه التقادير لا يغني عن ذكر التأخير ولا بالعكس، ويرد على هذا الجواب: أن هذا الحكم جارٍ في الصيغة الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين، وأيضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وبتأخيرها لا خصوصية له بصيغتي التعجب، فإنه يجوز مطلقًا، والكلام فيما له خصوصية، أقول: والأوجه ما نقله الشارح من الجوابين، والله أعلم.

ثم شرع في بيان خاصة أخرى لفعل التعجب فقال: «ولا» فسره الشارح بقوله: (يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا بإيقَاعٍ) للإشارة إلى أن قوله «فصلٍ» مجرور معطوف على قوله: بتقديم أو على قوله: وتأخير، بحذف مضاف وهو الإيقاع؛ لأن الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم المتصرف إنما هو إيقاعه، وقوله: يتصرف للإشارة إلى أن الباء في بإيقاع متعلق بما يتعلق به المعطوف عليه، ولا زائدة يعني: أنه كما يجوز أن يتصرف في فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه أن يتصرف بإيقاع كلمة تفصل (بَينَ العَامِلِ) أي: الذي هو فعل التعجب (وَ) بين (المَعمُولِ) أي: الذي هو زيدا في الصيغة الأولى وبزيد في الصيغة الثانية (نَحوُ مَا أَحسَنَ فِي الدَّارِ زَيدًا، وَأَكرِم اليَومَ بِزَيدٍ) حيث فصل في الأولى بقوله في الدار وفي الثانية بقوله اليوم؛ فلا يجوز هذا في التركيبين؛ (لِإجرَائِهِمَا) أي: لكون هذين المثالين جاريين (مجرَى الأَمثَالِ كَمَا سَبَقَ) من أن التغيير كما امتنع في الأمثال امتنع أيضًا فيما جرى مجراها، وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجيزوا ذلك التصرف مطلقًا أي: سواء كان بالظرف أو بغيره، «وأجاز المازني الفصل بالظرف» (لِمَا سُمِعَ مِن العَرَبِ قَولُهُم: مَا أَحسَنَ بالرَّجُلِ أَن يَصدُقَ)

وأجاز الأكثرون الفصل بكلمة «كان» مثل: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا»، ومعناه: أنه كان له في الماضي حسن واقع دائم إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائمًا قبله.

(وَ«مَا» ابْتِدَاءٌ) أي: مبتدأ على أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول، أو ذو ابتداء بتقدير المضاف.

حيث وقع الفصل بين ما أحسن وبين معموله الذي هو أن يصدق بقولهم: بالرجل، ولو لم يكن جائزًا لما سمع هذا التركيب منهم، ولما كان قوله بالرجل ظرفًا يعني: جارا ومجرورًا خص الجواز بالظرف عنده وفي هذا الاستدلال رد على ما استدل صاحب «الوافية» بأن تجويز المازني للاتساع في الظرف.

ثم أشار إلى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله: (وَأَجَازَ الأَكثَرُونَ الفَصلَ بِكَلِمَةِ كَانَ مِثلُ: مَا كَانَ أَحسَنَ زَيدًا) حيث وقع الفصل بين وما بين أحسن بكلمة كان (وَمَعنَاهُ) أي: معنى التعجب الذي فصل بين ما وأحسن بكلمة كان (أَنَّهُ كَانَ لَهُ في المَاضِي حُسنٌ وَاقِعٌ دَائِمٌ) لما دل عليه كلمة كان (إِلَّا أَنَّهُ) أي: لكن ذلك الواقع في الزمان الماضي (لَم يَتَّصِل بِزَمَانِ التَّكَلُّمِ) بل زال ذلك الحسن الآن (بَل كَانَ دَائِمًا قَبلَهُ) أي: قبل زمان التكلم.

ثم شرع في بيان إعراب الصيغتين بالنظر إلى الأصل قبل النقل إلى التعجب فقال: «وما» أي: لفظ ما في أحسن «ابتداءٌ» (أي: مُبتَدأٌ) وإنما فسر الابتداء بالمبتدأ فإن مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل؛ فإنه لا معنى لقولنا: إن ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه إذا كان المراد به المبتدأ، وإنما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء بناءً (عَلَى أَن يَكُونَ المَصدَرُ) وهو الابتداء (بِمَعنَى اِسمِ المَفعُولِ) أي: الذي هو المبتدأ كما فسره به (أَو ذُو اِبتِدَاءٍ بِتَقدِيرِ المُضَافِ) وهذا إشارة إلى تفسير آخر يعني: أن تركيب المصنف يكون صحيحًا بتصرفين أحدهما التصرف في نفس الكلمة كما في التفسير الأول فيكون مجازًا لغويا، والآخر بإبقاء الابتداء على مصدريته وبتقدير مضاف فيكون مجازًا حذفيا، وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو إبقاء المصدر على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما في «المعرب» وهذا على أكثر النسخ.

وفي بعض النسخ: «وما ابتدائية» ومعناه ظاهر (نَكِرَةٌ) بمعنى: «شيء»؛ لأن النكارة تناسب التعجب؛ لأنه يكون فيما خفي سببه (عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَمَا بَعْدَهَا) أي: ما بعد «ما» (الْخَبَرُ) من باب: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ» ....

(وَفِي بَعضِ النُّسَخِ: وَمَا اِبتِدَائِيَّةٌ) أي: بالياء النسبية (وَمَعنَاهُ ظَاهِرٌ) يعني: غير محتاج إلى أن يصار إلى المجاز بأحد الوجهين، وقوله: «نكرةٌ» خبر بعد خبر حال كونها (بِمَعنَى شَيءٍ) وإنما حمل ما على النكارة (لأنّ النَّكارَةَ تُنَاسِبُ التَّعَجُّبَ؛ لأَنَّهُ) أي: لأن التعجب (يَكُونُ فِيمَا) أي: في الفعل الذي (خَفِيَ سَبَبُهُ) وقوله: «عند سيبويه» متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعني: أن كون ما نكرة إنما هو عند سيبويه «وما بعدها» (أي: مَا بَعدَ مَا) يعني: الفعل الذي بعد لفظ ما «الخبر» أي: خبر ذلك المبتدأ وهو أحسن ههنا فتكون الهمزة في أحسن للتعدية وقوله: (مِن بَابِ: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) إشارة إلى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فإنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا إذا تخصصت بوجه ما، فأجاب: بأنه نكرة مخصصة من قبيل هذا التركيب الجائز عند الكل، وقال العصام: وهذا من جعل المعنى شر عظيم أهر ذا ناب لا شر حقير، فالمعنى: شيء خفي أحسن زيدًا لا أمر جلي، وأما من جعل معنى قوله: شر أهر ذا ناب لا خير، فلا يصح أن يكون معنى ما أحسن زيدًا من قبله؛ لأنه يكون المعنى ما أحسن زيدًا شيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه، ثم قال في تصحيح مذهب سيبويه بوجه آخر وهو قوله: ولا يبعد أن يقال: ما مبتدأ نكرة للعموم؛ فإن المعنى كل شيء أحسن زيدًا، وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه، أقول: وفي قوله: لا يبعد بحيث كما لا يخفى على الفطن، وقال الرضي: مذهب سيبويه وإن اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه، وهو أن استعمال ما نكرة غير مضافة نادر نحو: فنعما هي، وفي بعض الحواشي: أنه لم يسمع مثله في مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شر أهر ذا ناب في مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره، انتهى ما في بعض الحواشي؛ فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر، وتوجيه مراد الشارح من قوله: من قبيل شر أهر الخ، فلا يرد عليه ما حكي عن العصام من عدم جوازه بالقياس إلى المعنى الثاني.

(وَمَوْصُولَةٌ) أي: «ما» موصولة (عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ) أي: «الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا ـ أي: جعله ذا حسن ـ شَيْءٌ عَظِيمٌ».

وقال الفراء: «ما» استفهامية، ما بعدها خبرها. قال الشارح الرضي: وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾﴾، وأما «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»، فـ«أَفْعِلْ» ....

وقوله: «وموصولةٌ» عطف على قوله ابتدأ وهذا شروع في مذهب آخر غير مختار للمصنف (أي: مَا) في: ما أحسن (مَوصُولَةٌ) «عند الأخفش» فتكون جملة أحسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ «والخبر» أي: وخبر ذلك المبتدأ «محذوفٌ» (أي: الَّذِي أَحسَنَ زَيدًا) وهذا إشارة إلى معنى الموصول (أي: جَعَلَهُ ذَا حُسنٍ) إشارة إلى الهمزة في أحسن للصيرورة وقوله: (شَيءٌ عَظِيمٌ) إشارة إلى الخبر المحذوف، ثم شرع في توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال: (وَقَالَ الفَرَّاءُ: مَا) أي: لفظ ما في مثل: ما أحسن (اِستِفهَامِيَّةٌ) ومبتدأ بمعنى أي شيء، و (مَا بَعدَهَا) أي: الفعل الذي بعد كلمة ما هو أحسن مع فاعله ومفعوله (خَبَرُهَا) أي: خبر ما الاستفهامية، (قَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي: وَهُوَ) أي: توجيه الفراء (قَوِيٌّ مِن حَيثُ المَعنَى) وإنما يكون قويا (لأَنَّهُ) أي: المتكلم (كَانَ جَهِلَ) أي: جاهلًا (سَبَبَ حُسنِهِ) أي: حسن زيد (فاستَفهَمَ) أي: فطلب فهم السبب فسأل (عَنهُ) أي: عن السبب، والتعجب إنما يكون فيما يجعل سببه ثم أكده بقوله: (وَقَد يُستَفَادُ) يعني: يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (مِنَ الاستِفهَامِ مَعنَى التَّعَجُّبِ نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾﴾) [الانفطار: 17] وقال العصام: وإنما لم يلتفت إليه المصنف؛ لأنه لم يكن حينئذ أحسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام، فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه، انتهى.

ثم شرع في بيان المذاهب في توجيه الصيغة الثانية، وأراد الشارح تمهيد مقدمة فقال: (وَأَمَّا أَحسِن بِزَيدٍ فأفعل) يعني: صيغته أمر من باب الأفعال في

صورته أمر ومعناه الماضي، من «إِفْعَلَ» بمعنى: «صار ذا فعل»، كـ«أَلْحَمَ» أي: «صار ذا لحم».

(وَ«بِهِ») أي: مجروره (فَاعِلٌ) لهذا الفعل (عِنْدَ سِيبَوَيْهِ) والباء زائدة لازمة إلا إذا كان المتعجب منه «أن» مع صلتها نحو: «أَحْسِنْ أَنْ تَقُولَ» أي: بأن تقول، على ما هو القياس (فَلَا ضَمِيرَ) عند سيبويه (فِي «أَفْعِلْ»)؛ لأن الفاعل واحد ليس إلا.

وَ«بِهِ» أي: مجروره (مَفْعُولٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ) لـ«أَحْسِنْ»، ....

جميع الصيغ فأشار إلى أن كونه أمرًا ليس أمرًا حقيقيا، بل (**صُورَتُهُ أَمرٌ وَمَعناهُ المَاضِي مِن اِفعَل**) كما في الصيغة الأولى (**بِمَعنَى صَارَ ذَا فِعلٍ**) يعني: معناه ماض وهمزة للصيرورة (**كأَلحم أي: صَارَ ذَا لَحم**) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله: «وبه» محل الاختلاف يعني: أنّ كون أحسن على صورة الأمر وكونه بمعنى الماضي متفق عليه، لكن في توجيه المجرور أقوال أحدها: أنه (**أي: مَجرُورُهُ**) «فَاعِلٌ» (**لِهَذَا الفِعلِ**) وذلك «عند سيبويه» فقال: (**وَالبَاءُ زَائِدَةٌ**) كما في: كفى بالله (**لازِمَةٌ**) أي: لا يجوز حذفها، فقوله: (**إِلَّا إِذَا كَانَ المُتَعَجَّبُ مِنهُ**) استثناء من قوله: لازمة يعني: أنه لا يجوز حذفها في وقت إلا وقت كون المجرور الذي نشأ منه التعجب لفظ (**أَن**) أي: أن المصدرية الموصولة (**مَعَ صِلَتِهَا**) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولًا (**نَحوُ: أَحسِن أَن تَقُولَ، أي: بِأَن تَقُولَ**) وإنما جاز حذفها بناء (**عَلَى مَا**) أي: على الأصل الذي (**هُوَ القِيَاسُ**) يعني: جواز حذف حرف الجر من أن وأن كما عرفت.

وقوله: «فلا ضمير» إشارة إلى ما توهم أن هذا التوجيه مخل للقاعدة فأن افعل لما كان أمرًا في الصورة اقتضى كون فاعله مستترًا تحته على أنه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره، وإذا كان المجرور فاعلًا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بأنه لا ضمير تحته مستترًا (**عِندَ سِيبَويهِ**) «في أفعل» (**لأنَّ الفَاعِلَ وَاحِدٌ لَيسَ إِلَّا**) أي: ليس إلا واحدًا، وقوله: «وبه» شروع في بيان مذهب آخر في لفظ: به (**أي: مَجرُورُهُ**) يعني: أن محل المجرور بالباء في: به منصوب على أنه «مفعولٌ عند الأخفش» (**لأَحسِن**) لا كما قال سيبويه إنه فاعل

بمعنى: «صِرْ ذَا حسن»، على أن يكون همزة أفعل للصيرورة (وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ) أي: لجعل اللازم متعديًا، فالمعنى: «صيره ذا حسن» (أَوْ) الباء (زَائِدَةٌ) على أن يكون «أَحْسِنْ» متعديًا بنفسه، ويكون همزة «أَحْسِنْ» للتعدية كـ«أَخْرِجْ» (فَفِيهِ) أي: في الفعل (ضَمِيرٌ) هُوَ فَاعِلُهُ أي: «أَحْسِنْ أَنْتَ بِزَيْدٍ أَوْ زَيْدًا» أي: اجعله حَسَنًا؛ بمعنى: صِفْه به.

وقال الفراء وتبعه الزمخشري: إن «أَحْسِنْ» أمر لكل أحدٍ بأن يجعل زيدًا حسنًا، وإنما يجعل كذلك ....

فيكون التقدير عند الأخفش: إنه (**بِمَعَنَى صِر ذَا حُسنٍ، عَلَى أَن يَكُونَ هَمزَةُ أَفعِل للصَّيرُورَةِ**) «والباء للتعدية» يعني: أن مذهب الأخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولًا لأحسن يحتمل في الباء توجيهان أحدهما أنها للتعدية وليست بزائدة، وهذا إذا كان همزة أحسن للصيرورة فإنها إذا كانت للصيرورة يكون أحسن لازمًا فحينئذٍ يكون الباء للتعدية (**أي: لِجَعلِ اللَّازِمِ مُتَعَدِّيًا فالمَعنَى صَيِّرهُ ذَا حُسنٍ**) وقوله: «أو» شروع في بيان التوجيه الثاني في الباء يعني: أو (**البَاءُ**) «زائدةٌ» وهذا بناء (**عَلَى أَن يَكُونَ أَحسِن مُتَعَدِّيًا بِنَفسِهِ، وَ**) على أن (**يَكُونَ هَمزَةُ أَحسِن للتَّعدِيَةِ كأَخْرِجْ**) فحينئذٍ يستغنى الفعل عن حرف الجر الذي أفاد تعديته «ففيه» (**أي: في الفِعلِ**) أي: وإذا كان المجرور مفعولًا بأحد التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذي أحسن بصيغة الأمر «ضميرٌ» أي: مستكن تحته ومستتر وجوبًا (**هُوَ**) أي: ذلك الضمير (**فَاعِلُهُ**) أي: فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذٍ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ما هو واجب الاستتار، (**أي: أَحسِن أَنتَ بِزَيدٍ**) إن كانت الباء للتعدية (**أَو زَيدًا**) إن كانت زائدة (**أي: اِجعَلهُ حَسَنًا**) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين (**بِمَعنَى صِفهُ**) أي: صف زيدًا (**بِهِ**) أي: بالحسن.

ثم نقل الشارح مذهبا آخر في التوجيه وهو قوله: (**وَقَالَ الفَرَّاءُ وَتَبِعَهُ الزَّمَخشَرِي: إِنَّ أَحسِن أمرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ**) لأنه مخصوص بمخاطب معين، وقوله: (**بأن يَجعَلَ زَيدًا**) متعلق بأمر يعني: كأن المتكلم المتعجب يأمر كل من هو شأنه الخطاب بجعل زيد (**حَسَنًا**) أي: بالحكم بحسنه، (**وَإِنَّمَا يُجعَلُ كَذَلِكَ**) يعني:

بأن يصفه بالحسن فكأنه قيل: وصفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن في شخص.

أن مراده بهذا التعميم أعني: بجعل زيد حسنًا (**بأن يَصِفَهُ**) أي: بطريق أن يصفه (**بالحُسنِ**) وإنما فسر الجعل بالوصف فإن الأمر بجعله حسنًا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود، (**فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَصِفهُ بالحُسنِ كَيفَ شِئتَ فإنَّ فِيهِ مِن جِهَاتِ الحُسنِ كُلُّ مَا يُمكِنُ في شَخصٍ**) واحد وفي توجيه الفراء من المبالغة ما لا يخفى، وقال العصام: ويمكن أن تكون الباء سببية يعني: احكم بوجود الحسن بسبب زيد فإن الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن، انتهى ملخصًا.

* * *

[أفعال المدح والذم]

(أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ) يعني: الأفعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب (مَا وُضِعَ) أي: فعل وضع (لإِنْشَاءِ مَدْحٍ أو ذَمٍّ) فلم يكن مثل: «مَدَحْتُهُ، وَذَمَمْتُهُ» منها؛ لأنه لم يوضع للإنشاء. (فَمِنْهَا: «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ») وهما في الأصل فعلان .....

[أفعال المدح والذم]

«أفعال المدح والذم» وفسره الشارح بقوله: (**يَعنِي: الأَفعَالُ المَشهُورَةُ عِندَ النُّحَاةِ بِهَذَا اللَّقَبِ**) للإشارة إلى أنه ليس المراد به مفهوم التركيب الإضافي يعني: بأن يراد به مطلق الفعل الذي يدل على المدح والذم، بل المراد به الأفعال المشهورة بين النحاة بهذا اللقب، فإنه لو كان المراد به مطلقًا ينتقض الحد منعًا بمثل: مدحته وذممته وغيرهما من الأفعال التي لم توضع للإنشاء، والظاهر أن يقال: فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين: «ما وضع» الخ كما أن المراد من قوله: فعل التعجب هذا، كذا في بعض الحواشي، وفسر الشارح بقوله: (**أي: فِعلٌ وُضِعَ**) للإشارة إلى أن ما موصوفة وعبارة عن الفعل لكونه جنسًا له واختار كونها موصوفة لملائمة النكرة في الخبرية، وإن كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله: «لإنشاء مدحٍ أو ذم» متعلق بوضع، وقوله: (**فَلَم يَكُن مِثلُ: مَدَحتُهُ وَذَمَمتُهُ**) يعني: من الفعل الذي يدل عليهما لكن لما قال: لإنشاء مدح لم تكن أمثال هذين الفعلين معدودة (**مِنهَا**) أي: من أفعال المدح والذم المصطلحة (**لأَنَّهُ**) أي: لأن كل واحد من مدحته وذممته (**لَم يُوضَع لِلإِنشَاءِ**) لأنهما موضوعان لإخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي، لا لإنشائهما بهذين اللفظين.

ثم شرع في بيان أفرادها فقال: «فمنها» أي: من تلك الأفعال فعل «نعم وبئس» يعني: أن نعم من المدح وبئس من الذم لا أنهما معًا من نوع واحد (**وَهُمَا**) أي: نعم وبئس (**في الأَصلِ فِعلانِ**) يعني: مطابقان لصيغة الفعل المادي

على وزن «فَعِلَ» بكسر العين، وقد اطرد في لغة بني تميم في «فِعلٍ» إذا كان فاؤه مفتوحًا وعينه حلقيًّا أربع لغات:

إحداها: «فَعِلَ» بفتح الفاء وكسر العين، وهي الأصل.

والثانية: «فَعْل» بإسكان العين مع فتح الفاء.

والثالثة: إسكان العين مع كسر الفاء.

والرابعة: كسر الفاء اتباعًا للعين، والأكثر في هذين الفعلين عند بني تميم إذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء وإسكان العين. قال سيبويه: وكأن عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم.

فإنهما في الأصل (عَلَى وَزنِ فَعِلَ بِكَسرِ العَينِ) كعلم، يعني: أن أصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين وأصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة، ثم شرع في بيان تصريفهما فقال: (وَقَد اِطَّرَدَ في لُغَةِ بَنِي تَمِيم في) كل (فِعلٍ إِذَا كَانَ فَاؤُهُ مَفتُوحًا وَ) كان (عَينُهُ حَلقِيًّا) أي: أحدًا من حروف الحلق (أَربَعُ لُغَاتٍ) فقوله: أربع فاعل اطرد، يعني: أنه مطرد في كل فعل شأنه كذلك لا أنه مختص بهما (إحدَاهَا) أي: إحدى اللغات الأربع (فَعِلَ بفَتحِ الفَاءِ وَكَسرِ العَينِ، وَهِيَ) أي: وهذه اللغة (الأَصلُ) كبئس وصعق.

(وَالثَّانِيَةُ) أي: واللغة الثانية (فَعلَ بإسكَانِ العَينِ مَعَ فَتحِ الفَاءِ) وهي لغة في نعم أيضًا كما قال في «الصحاح»، وإن شئت قلت: نعم بفتح النون وإسكان العين.

(وَالثَّالِثَةُ) أي: اللغة الثالثة (إِسكَانُ العَينِ مَعَ كَسرِ الفَاءِ) كما أنها مشهورة في هذين الفعلين.

(والرَّابِعَةُ) أي: اللغة الرابعة (كَسرُ الفَاءِ) أي: مع كسر العين (اِتِّباعًا للعَينِ وَالأَكثَرُ في هَذَينِ الفِعلَينِ) يعني: في نعم وبئس (عِندَ بَنِي تَمِيم إِذَا قُصِدَ بِهِمَا المَدحُ) أي: إنشاء المدح (وَالذَّمُّ كَسرُ الفَاءِ وَإِسكَانُ العَينِ، قَالَ سِيبَوَيهِ: وَكَأَنَّ عَامَّةَ العَرَبِ) أي: الكثير منهم (اتَّفَقُوا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ).

(وَشَرْطُهُمَا) أي: شرط «نِعْمَ وَبِئْسَ» (أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ) للعهد الذهني، وهي لواحد غير معين ابتداء، ويصير معينًا بذكر المخصوص بعده، ويكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال؛ ليكون أوقع في النفس نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» (أَوْ) يكون (مُضَافًا إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا) أي: باللام، إما بغير واسطة نحو: «نِعْمَ صَاحِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ»، أو بواسطة نحو: «نِعْمَ فَرَسُ غُلَامِ الرَّجُلِ» أو «نِعْمَ وَجْهُ فَرَسِ غُلَامِ الرَّجُلِ»، وهلم جرًّا (أَوْ) يكون (مُضْمَرًا مُـمَيَّزًا بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ) ....

ثم شرع في بيان خواصهما فقال: «وشرطهما» (أي: شَرطُ نِعمَ وَبِئسَ) «أن يكون الفاعل» أي: فاعل كل منهما مشروطًا بأحد شروط ثلاثة: أحدها أن يكون «معرفًا باللام» أي: باللام التي هي موصوفة (للعَهدِ الذِّهنِي) يعني: الحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله: (وَهِيَ) أي: تلك اللام (لِوَاحِدٍ غَيرِ مُعَيَّنٍ اِبتِدَاءً) أي: قبل ذكر المخصوص (وَيَصِيرُ مُعَيَّنًا بِذِكرِ المَخصُوصِ بَعدَهُ) أي: بعد ذلك المعروف (وَيَكُونُ في الكَلامِ) ويحصل من ذكر ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيًا (تَفصِيلٌ بَعدَ الإجمَالِ لِيَكُونَ) أي: لقصد أن يكون ذكر الشيء الواحد مرتين (أَوقَعَ في النَّفسِ نَحوُ: نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ) فكأن الممدوح ذكر مرتين إحداهما مبهمًا بالرجل وثانيهما معينًا وهو ذكره بزيد، وقوله: «أو» (يَكُونَ) «مضافًا إلى المعرف» بيان للشرط الثاني يعني: أو يكون الفاعل مضافًا إلى المعرف «بها» (أي: باللَّامِ) التي للعهد الذهني وهذا أيضًا (إِمَّا بِغَيرِ وَاسِطَةٍ، نَحوُ: نِعمَ صَاحِبُ الرَّجُلِ زَيدٌ أَو بِوَاسِطَةٍ نَحوُ: نِعمَ فَرَسُ غُلامِ الرَّجُلِ) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (أَو نِعمَ وَجهُ فَرَسِ غُلَامِ الرَّجُلِ) وهذا مثال ما يكون بواسطتين (وَهَلُمَّ جَرًّا) وقوله: «أو» (يَكُونَ) «مضمرًا مميزًا بنكرةٍ منصوبةٍ» وصف النكرة المميزة لمجرد التوضيح؛ إذ التمييز إما منصوب أو مجرور، وهنا لا يحتمل الجر إلا أن يراد الاحتراز عن المجرور بـ: من كما في: قاتله الله من شاعر، ولك أن تريد به المنصوبة لا محلا فاحتراز به عن نحو ما في: فنعما هي؛ ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما؛ فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم.

مُفْرَدَةٍ أو مضافة إلى نكرة أو معرفة إضافة لفظية نحو: «نِعْمَ رَجُلًا، أَوْ ضَارِبَ رَجُلٍ أَوْ زَيْدٍ أو حَسَنَ الْوَجْهِ أَنْتَ» (أَوْ) مميزًا (بِمَا) بمعنى: شيء؛ منصوب المحل على التمييز (مِثْلُ «فَنِعِمَّا هِيَ») أي: «نعم شيئًا هي».

وقال الفراء وأبو علي: هي موصولة بمعنى «الذي»، فاعل لـ«نِعْمَ»، ....

وإنما أتى بالمنفصل ردا لمذهب أبي علي وسيبويه كذا قاله عصام الدين، وقوله: (مُفرَدَةٍ) بالجر صفة بعد صفة يعني: أن تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة أي: غير مضافة، وقوله: (أَو مُضَافَةٍ إِلَى نَكِرَةٍ) معطوف على قوله: مفردة، يعني: أو مشروطة بكونها مضافة إلى نكرة مثلها وقوله: (أَو مَعرِفَةٍ) بالجر عطف على قوله: إلى نكرة، يعني: أنها إما مضافة إلى نكرة أو مضافة إلى معرفة حال كون إضافتها إليها (إِضَافَةً لَفظِيَّةً) لا تكتسب التعريف منها (نَحوُ: نِعمَ رَجُلًا) هذا مثال للمضمر المميز بالمفرد (أَو ضَارِبَ رَجُلٍ) يعني: أو نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف إلى النكرة (أَو زَيدٍ) بالجر عطف رجل أي: نحو نعم ضاربُ زيدًا، أراد به التمثيل لما وقع مضافًا إلى معرفة بالإضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافًا إلى معموله المفعول (أَو حَسَنُ الوَجهِ) أي: أو نعم أراد به التمثيل لما وقع مضافًا إلى المعرف باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة إلى فاعله وقوله: (أَنتَ) إشارة إلى مخصوص الأمثلة المذكورة، وقوله: «أو» (مُمَيَّزًا) عطف على قوله: مميزًا بنكرة يعني: أن هذا الفاعل المضمر أن يكون مميزًا بنكرة أو مميزًا «بما» أي: باللفظ الذي (بِمَعنَى شَيءٍ) أي: بمعنى الشيء النكرة حال كونه (مَنصُوبَ المَحَلِّ عَلَى التَّمييزِ) «مثل: فنعما هي» (أي: نِعمَ شَيئًا) ففاعل نعم ضمير تحته، وقوله: ما تمييز له، وقوله: (هِيَ) مخصوصة وكون أمثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف.

ثم أشار إلى مذهب المخالف بقوله: (وَقَالَ الفَرَّاءُ وَأَبُو عَلِيّ هِيَ مَوصُولَةٌ) أي: ما في: فنعما (بِمَعنَى الَّذِي) يعني: أن ما معرفة (فَاعِلٌ لِنِعمَ) أي: كما في: نعم الرجل، وإذا كانت كذلك تكون موصولة تحتاج إلى صلة فأجاب بقوله:

فيكون الصلة بأجمعها في «فنعما هي» محذوفة؛ لأن «هي» مخصوصة أي: نعم الذي فعله هي أي: الصدقات.

وقال سيبويه والكسائي: «ما» معرفة تامة بمعنى الشيء، فمعنى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ «نعم الشيء هي»، فـ«ما» هو الفاعل؛ لكونه بمعنى ذي اللام، وهي مخصوصة.

(وَبَعْدَ ذَلِكَ) الفاعل (الْمَخْصُوصُ) بالمدح والذم، وبعديته إنما هي بحسب الغالب؛ لأنه قد يقدم المخصوص فيقال: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» صرح به في المفتاح.

(وَهُوَ) أي: المخصوص (مُبْتَدَأٌ، وَمَا قَبْلَهُ) أي: الجملة الواقعة قبله غالبًا (خَبَرُهُ) ....

(فَيَكُونُ الصِّلَةُ بِأَجمَعِهَا) أي: بطرفيها (في: فَنِعِمَّا هِيَ مَحذُوفَةٌ) وإنما حذفت؛ (لأَنَّ هِيَ مَخصُوصَةٌ) بالمدح (أي: نِعمَ الَّذِي فَعَلَهُ هِيَ، أي: الصَّدَقَاتُ، وَقَالَ سِيبَوِيهِ وَالكِسَائِي: مَا مَعرِفَةٌ تَامَّةٌ بِمَعنَى الشَّيءِ، فَمَعنَى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271] نِعمَ الشَّيءُ هِيَ) فحينئذ لا يحتاج إلى الصلة (فَمَا) أي: فحينئذٍ لفظ ما (هُوَ الفَاعِلُ؛ لِكَونِهِ بمَعنَى: ذِي اللَّامِ، وَهِيَ) أي: لفظة هي (مَخصُوصَةٌ).

ثم شرع في مسائل المخصوص فقال: «وبعد ذلك» (الفَاعِلُ) أي: في الأقسام الثلاثة من فاعلها إذا بشروطه يحصل بعد ذلك الفاعل «المخصوص» وهو مبتدأ مؤخر وخبره قوله: بعد ذلك يعني: أنه يذكر المخصوص مفصلًا بعد ذكر الفاعل مجملًا، وذلك هو المعني (بالمَدحِ وَالذَّمِّ) يعني: ما أريد مدحه أو ذمه مفصلًا معينًا، ثم أراد أن يشير إلى أن البعدية ليست بواجبة بقوله: (وَبَعدِيَّتُهُ) أي: كون المخصوص المذكور مذكورًا بعد الفاعل (إِنَّمَا هِيَ) أي: البعدية (بِحَسَبِ الغَالِبِ؛ لأَنَّهُ قَد يَتَقَدَّمُ المَخصُوصُ فَيُقَالُ: زَيدٌ نِعمَ الرَّجُلُ، صَرَّحَ بِهِ في «المِفتَاح»).

ثم شرع في بيان إعراب المخصوص وهو على وجهين: أحدهما ما قاله «وهو» (أي: المَخصُوصُ) «مبتدأٌ وما قبله» (أي: الجُملَةُ الوَاقِعَةُ قَبلَهُ غَالِبًا) وهي الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله «خبره» أي: على أنها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى، وقوله:

ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرًا إلى ضمير المبتدأ؛ لقيام لام التعريف العهدي مقامه (أَوْ خبر مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ) وهو هو (مِثْلُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ») فـ«زيد» في هذا المثال: إما مبتدأ وجملة «نِعْمَ الرَّجُلُ» مقدمًا عليه خبره، وإما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال، فإنه لما قيل: «نِعْمَ الرَّجُلُ»، فكأنه سئل: «مَنْ هُوَ؟» فقيل: «زَيْدٌ» أي: هو زيد، فعلى الوجه الأول: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» جملة واحدة، وعلى الوجه الثاني جملتان.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط المخصوص، يعني: شرط صحة وقوعه مخصوصًا (مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ) أي: مطابقته الفاعل، ....

(**وَلَم تَحتَج هَذِهِ الجُملَةُ الوَاقِعَةُ خَبَرًا**) دفع لما توهم من أن الجملة إذا وقعت خبرًا تحتاج إلى عائد إلى المبتدأ فدفعه بأن الواقعة خبرًا لا تحتاج (**إِلَى ضَمِيرِ المُبتَدأ لِقِيَامِ لامِ التَّعرِيفِ العَهدِي مُقَامَهُ**) وقوله: «أو خبر مبتدأ محذوفٍ» إشارة إلى ثاني الوجهين وهو أن المخصوص مرفوع على أنه خبر للمبتدأ المحذوف، (**وَهُوَ**) أي: ذلك المحذوف (**هُوَ**) أي: لفظ هو راجع إلى الفاعل «مثل: نعم الرجل زيدٌ» (**فَزَيدٌ فِي هَذَا المِثَالِ إمَّا مُبتَدَأٌ وَجُملَةُ نِعمَ الرَّجُلُ مُقَدّمًا عَلَيهِ خَبَرُهُ، وَإِمَّا خَبَرُ مُبتَدَأ مَحذُوفٍ عَلَى تَقدِيرِ السُّؤَالِ**) يعني: أنها جملة اسمية استئنافية جواب لسؤال سائل؛ (**فإِنَّهُ لَمَّا قِيلَ: نِعمَ الرَّجُلُ**) أشار إلى منشأ السؤال (**فَكَأَنَّهُ**) أي: المتكلم (**سُئِلَ مَن هُوَ**) أي: الممدوح (**فَقِيلَ**) أي: فأجيب أنه (**زَيدٌ أي: هو زيد فَعَلَى الوَجهِ الأَوَّلِ: نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ جُملَةٌ وَاحِدَةٌ**) أي: اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الإنشائية (**وَعَلَى الوجه الثَّاني جُملَتَانِ**) أحدهما أي: فعلية إنشائية، وثانيهما اسمية إخبارية.

ثم شرع في بيان شرط المخصوص ومسائله فقال: «وشرطه» (**أي: شَرطُ المَخصُوصِ يعني: شرط صحة وقوعه مخصوصًا**) «مطابقة الفاعل»، ولما جاز أن يكون إضافة المطابقة إلى الفاعل من قبيل الإضافة إلى المفعول ومن قبيل الإضافة إلى الفاعل أشار إلى الأول بقوله: (**أي: مُطَابَقَتُهُ الفَاعِلَ**) أي: مطابقة المخصوص الفاعل حيث أشار بتقدير الضمير إلى فاعله المحذوف وأشار إلى

أو مطابقة الفاعل إياه في الجنس حقيقة أو تأويلًا وفي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَنِعْمَ الرَّجُلَانِ الزَّيْدَانِ، وَنِعْمَ الرِّجَالُ الزَّيْدُونَ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَتَانِ الهِنْدَانِ، وَبِئْسَتِ النِّسَاءُ الْهِنْدَاتُ»، ويجوز أن يقال: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِئْسَ الْمَرْأَةُ

الثاني بقوله: (**أَو مُطَابَقَةُ الفَاعِلِ إِيَّاهُ**) حيث أشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل إلى كونه مضافًا إلى الفاعل، وإلى حذف مفعوله؛ فإن المطابقة لما كانت مصدرًا من باب المفاعلة جاز فيه التقديران؛ لكونه للمشاركة بين الاثنين، وقوله: (**في الجِنسِ**) إشارة إلى وجه المطابقة وهي في الجنس بأن يكون المخصوص من جنس الفاعل (**حَقِيقَةً**) أو حكمًا (**أَو تَأوِيلًا**) فقوله: حقيقة إشارة إلى نوعي الفاعل من كونه مميزًا بنكرة أو بما في نعم رجلًا زيد، ونعما هي، فإن الأول مطابق في الجنس حقيقة حيث كان زيد من أصناف الرجال.

والثاني مطابق له فيه تأويلًا بأن ما يؤول بالشيء الذي يكون عبارة عما يرجع إليه الضمير، ويحتمل أن يكون إشارة إلى ما سيأتي من التأويل بحذف المضاف أو غيره في الآية التي ستذكر.

(**وَفِي الإفرَادِ**) أي: أنه لا بد أن يطابق الفاعل في الإفراد (**وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ وَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنيثِ**) وقوله: (**لِكَونِهِ**) علة لوجه كونه مشروطًا به يعني: إنما اشترط ذلك لكون المخصوص (**عِبَارَةً عَن الفَاعِلِ في المَعنَى**) وإن كان منفصلًا عنه في اللفظ فإنه هو المقصود بالمدح والذم، وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل المعنيين أي: الذكر مرتين إجمالًا وتفصيلًا (**نَحوُ: نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ**) فإن زيدًا مطابق للفاعل في الجنس والإفراد (**وَنِعمَ الرَّجُلانِ الزَّيدَانِ**) هذا مثال للمطابق في التثنية (**وَنِعمَ الرِّجَالُ الزَّيدُونَ**) هذا مثال للمطابق في الجمع (**وَبِئسَت المَرأَةُ هِندُ**) هذا مثال الذم للمطابق في التأنيث (**وَبِئسَت المَرأَتانِ الهِندَانِ وَبِئسَت النِّسَاءُ الهِندَاتُ**) مثال الذم للمطابق في التثنية والجمع، وقوله: (**وَيَجُوزُ أَن يُقَالَ**) إشارة إلى أن هذا الفعل كما جاز مطابقته لفاعله في التذكير والتأنيث يجوز أن لا يطابقه فيجوز أن يقال: (**نِعمَ المَرأَةُ هِندُ وَبِئسَ المَرأَةُ**

هِنْدٌ»؛ لأنهما لما كانا غير متصرفين أشبها الحروفَ، فلم يجب إلحاق العلامة بهما.

(وَ) قوله تعالى: (﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾) جواب سؤال مقدّرٍ حيث وقع والمخصوص ـ أعني «الَّذِينَ كَذَّبُوا» ـ جمعًا مع إفراد الفاعل ـ وهو «مَثَلُ الْقَوْم» ـ (وَشِبْهُهُ) مما لا يطابق الفاعل المخصوص (مُتَأَوَّلٌ) بتقدير: «مثل الذين كذبوا» أو بجعل «الذين كذبوا» صفة للقوم، وحذف المخصوص أي: «بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الْمُكَذِّبِينَ مثلهم».

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ) إذَا عُلِمَ بالقرينة (مِثْلُ) قوله تعالى: (﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾) ......

هِندَ) وإنما جاز كذلك؛ (**لأَنَّهُمَا**) أي: نعم وبئس (**لَمَّا كَانَا غَيرَ مُتَصَرِّفَينِ أَشبَهَا الحُرُوفَ**) أي: كانا مشابهين للحروف في عدم جواز التصرف وإذا كانا مشابهين لها (**فَلَم يَجِب إلحَاقُ العَلامَةَ بِهِمَا**) أي: إلحاق علامة التأنيث في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الأفعال، «و» (**قَولُهُ تَعَالَى**): «﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾» [الجمعة: 5].

وأشار الشارح بقوله: (**جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ**) إلى وجه إيراد المصنف يعني: أن هذا الإيراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقص بإيراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهي هذه الآية الكريمة، (**حَيثُ وَقَعَ وَالمَخصُوصُ**) فيها (**أَعني: الَّذِينَ كَذَّبُوا جَمعًا مَعَ إفرَادِ الفَاعِلِ وَهُوَ مَثَلُ القَومِ**) فأراد أن يجيب عنه بأن تلك الآية الكريمة «و» كذا «شبهه» (**مِمَّا**) أي: من المواضع التي (**لا يُطَابِقُ الفَاعِلُ**) في تلك المواضع (**المَخصُوصَ**) إنما يرد بها النقض إذا لم يكن متأولًا، لكنه «متأولٌ» بتأولين أحدهما بتقدير المضاف في طرف المخصوص بأن يقال: إنه (**بِتَقدِيرِ مَثَلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا**) يعني: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، فيكون المثل المقدر المضاف مطابقًا للفاعل، وثانيهما: بحذف المحذوف كما أفاده بقوله: (**أَو بِجَعلِ**) لفظ (**الَّذِينَ كَذَّبُوا صِفَةً للقَومِ**) لكون معناه جمعًا (**وَحَذفِ المَخصُوصِ، أي: بِئسَ مَثَلُ القَومِ المُكَذِّبِينَ مَثَلُهُم**).

ثم شرع في ما يجوز للمخصوص فقال: «وقد يحذف المخصوص» وقيد بقوله: (**إِذَا عُلِمَ بالقَرِينَةِ**) ليكون إشارة إلى أنه لا يجوز حذفه إذا لم يعلم «مثل» (**قَولِهِ تَعَالَى**) في قصة أيوب عليه السلام: إنا وجدناه صابرًا «﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾»

أي: «أيوب» بقرينة أن ذلك في قصته (و) قوله تعالى: (﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾) أي: نحن.

(وَ«سَاءَ» مِثْلُ «بِئْسَ») في إفادة الذم والشرائط والأحكام.

(وَمِنْهَا) أي: من أفعال المدح والذم «حب» في («حَبَّذَا»)، وَهُوَ أي: «حبّذا» مُرَكَّبٌ من «حَبَّ الشَّيْءُ» أو من «حُبَّ» إذا صار محبوبًا، ومن «ذا» (وَفَاعِلُهُ) أي: فاعل هذا الفعل («ذَا»، وَلَا يَتَغَيَّرُ) أي: «حَبَّذَا»، أو فاعله، أو «ذَا» ....

ومخصوصه محذوف (أَي: أَيُّوبُ بقَرِينَةِ أَنَّ ذَلِكَ في قِصَّتِهِ) «و» (قَولِهِ تَعَالَى): «﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾» (أي: نَحنُ) يعني: أن الممدوح هو ذاته تعالى، بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الذاريات: 47، 48] فإن الباني للسماء والفارش للأرض وماهدها هو الله تعالى، وإيراده بالجمع للتعظيم.

«وساء» حال كونه من أفعال الذم «مثل: بئس» (في إِفَادَةِ الذَّمِّ) أي: في المدلول (وَالشَّرَائِطِ) أي: في الشرائط الثلاثة المذكور في الفاعل (وَالأَحكَام) أي: وفي أحكامه من جواز حذف المخصوص بالقرينة «ومنها» (أي: مِن أَفعَالِ المَدحِ وَالذَّمِّ) لفظ (حَبَّ في) «حبذا» وأصل المتن: ومنها حبذا، لكن لما توهم أنه مجموع حبذا أراد دفعه بالتفسير بأن ما كان من جملة تلك الأفعال هو حب فقط كما أشار إليه بقوله: (وَهُوَ، أي: حَبَّذَا مُرَكَّبٌ مِن حَبَّ الشَّيءَ) بفتح الحاء (أَو مِن حُبَّ) بضمها (إِذَا صَارَ) أي: ذلك الشيء (مَحبُوبًا) هذا جزء المركب، قوله: (وَمِن ذَا) إشارة إلى الجزء الآخر قال العصام: إن الشارح يريد بذلك أن في حب لغتين حب بفتح الفاء، يعني: الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة إلى الحاء ثم الإدغام؛ إذ أصله حبب بضم الباء على وزن حسن، وفي «الصحاح» تفصيله، وعند صاحب «القاموس» حب اسم بمعنى الحبيب، وذا فاعله أي: هو حبيب الخ؛ ولذا قال المصنف: «وفاعله» (أي: فَاعِلُ هَذَا الفِعلِ) «ذا».

ثم أشار إلى مسألة خاصة له فقال: «ولا يتغير» (أي: حَبَّذَا) يعني: أصل فعله (أَو فَاعِلِهِ) أي: ولا فاعله (أَو ذَا) أي: ولا لفظ ذا، وهذا مثل قوله تعالى:

عما هو عليه، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إذا كان المخصوص مثنى أو جمعًا أو مؤنثًا؛ لجريها مجرى الأمثال التي لا تتغير، فيقال: «حَبَّذَا الزَّيْدَانِ، وَحَبَّذَا الزَّيْدُونَ، وَحَبَّذَا هِنْد».

(وَبَعْدَهُ) أي: بعد «حَبَّذَا» (الْمَخْصُوصُ. وَإِعْرَابُهُ) أي: إعراب مخصوص «حَبَّذَا» (كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ «نِعْمَ») على الوجهين المذكورين.

(وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ) أي: مخصوص «حَبَّذَا» (وَبَعْدَهُ) أي: بعد مخصوصه (تَمْيِيزًا، وَحَالًا عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ) في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ، ....

﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: 24] يعني: لا آثمًا ولا كفورًا كما في شرح «اللب»، وقوله: (عَمَّا هُوَ عَلَيهِ) متعلق بلا يتغير، يعني: أن كلا منها لا يتغير عن الشكل الذي كان عليه وفصله بقوله: (فَلا يُثَنَّى وَلا يُجمَعُ وَلا يُؤَنَّثُ إِذَا كَانَ المَخصُوصُ مُثَنًّى أَو جَمعًا أَو مُؤَنَّثًا لِجَريهَا) أي: لكون تلك الكلمة المركبة جارية (مَجرَى الأَمثَالِ الَّتي لا تَتَغَيَّرُ)، كما سبق تحقيقه (فَيُقَالُ حَبَّذَا الزَّيدَانِ) حين كون المخصوص تثنية (وَحَبَّذَا الزَّيدُونَ) حين كون المخصوص جمعا (وَحَبَّذَا هِندُ) حين كونه مؤنثا، وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور في قوله: وشرط المخصوص مطابقة الفاعل.

ثم شرع في بيان بعض ما هو مشترك فيه ومخالف فيه فقال: «وبعده» (أي: بَعدَ حَبَّذَا) «المخصوص» كما في أخواته «وإعرابه» (أي: إعرَابُ مَخصُوصِ حَبَّذَا) «كإعراب مخصوص نعم» (عَلَى الوَجهَينِ المَذكُورَينِ) يعني: على كونه مبتدأ وما قبله خبره، وعلى كونه خبرًا للمبتدأ المحذوف، وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين أخواته، وقوله: «ويجوز أن يقع» شروع في بيان الحكم المخصوص به، يعني: أنه يجوز في حبذا فقط أن يقع «قبل المخصوص» وفسره بقوله: (أي: مَخصُوصُ حَبَّذَا) لئلا يتوهم الاشتراك «وبعده» (أي: بَعدَ مَخصُوصِهِ) «تمييزًا وحالًا» حال كون كل منهما «على وفق مخصوصه» أي: موافقًا له (في الإفرَادِ وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ وَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ، نَحوُ: حَبَّذَا رَجُلًا زَيدٌ) وهذا مثالٌ لما يقع فيه التمييز قبل المخصوص مفردًا

وحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلًا، وحَبَّذَا رَاكِبًا زَيْدٌ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِبًا، وَحَبَّذَا رَجُلَيْنِ أَوْ رَاكِبَيْنِ الزَّيْدَانِ، وَحَبَّذَا الزَّيْدَانِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَاكِبَيْنِ، وَحَبَّذَا امْرَأَةً هِنْدُ، وَحَبَّذَا هِنْدُ امْرَأَةً.

والعامل في التمييز والحال ما في «حَبَّذَا» من الفعلية، وذو الحال هو «ذا» لا «زيد»؛ لأن زيدًا مخصوص، والمخصوص لا يجيء إلا بعد تمام المدح والركوب من تمامه، فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص.

(وَحَبَّذَا زَيدٌ رَجُلًا) وهذا مثال لما وقع بعده، وكذا قولنا: حبذا رجلين الزيدان، أو حبذا رجالا الزيدون، (وَحَبَّذَا رَاكِبًا زَيدٌ) وهذا مثال لما وقع حالًا قبل المخصوص (وَ) كذا (حَبَّذَا زَيدٌ رَاكِبًا) والأولى إيراده أيضًا لئلا يتوهم عدم جوازه بناءً على توهم كون المخصوص ذا الحال كما ستعرفه، لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله: (وَحَبَّذَا رَجُلَينِ أَو رَاكِبَينِ) أي: أو حبذا راكبين (الزَّيدَانِ، وَحَبَّذَا الزَّيدَانِ رَجُلَينِ أَو رَاكِبَينِ، وَحَبَّذَا اِمرَأَةً هِندُ، وَحَبَّذَا هِندُ اِمرَأَةً، وَالعَامِلُ فِي التَّمِييزِ، وَالحَالُ مَا) أي: الصالح للعاملية الواقع (في) ضمن جملة (حَبَّذَا من الفِعلِيَّةِ، وَذو الحَالِ هُوَ ذَا) يعني: الفاعل (لا زَيدٌ) أي: وليس ذو الحال زيد، وقوله: (لأَنَّ) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال، يعني: إنما لم يجز أن يكون زيد وأمثاله ذا الحال؛ لأن (زَيدًا مَخصُوصٌ وَالمَخصُوصُ لا يَجِيءُ إِلَّا بَعدَ تَمَامِ المَدحِ وَالرُّكُوبِ) أي: والحال أن الركوب الذي ذكر في ضمن راكبًا (مِن تَمَامِهِ) أي: من تمام المدح، ولو جعل حالًا من المخصوص يلزم أن لا يكون المخصوص مذكورًا بعد تمامه، وقوله: (فالرَّاكِبُ حَالٌ) نتيجة للقياس الذي أثبته بإبطال نقيضه يعني: إن لم يجز أن يكون حالًا من المخصوص يتعين أن يكون حالًا (مِن الفَاعِلِ لا مِن المَخصُوصِ) وقال العصام: والأولى أن يقول: من الفعل؛ لأن العامل هو حب لأنه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلًا هو نعم، ثم قال: والظاهر أن العامل في التمييز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كما في: رطل زيتًا فالعامل في كلمة ذا كالضمير المبهم في ربه رجلًا انتهى، وقال في «الامتحان»: ويمكن أن يقال: التمييز ههنا من النسبة كطاب زيدٌ والدًا، ولله دره فارسًا، وإنما قدم التمييز على الحال؛ لكونه راجحًا لكونه أنسب للمدح والذم.

* * *

[الحرف]

(الْحَرْفُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ) أي: كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة إليه، أي: لا يكون مستقلًا بالمفهومية بحيث لا يصلح لِأَنْ يحكم عليه أو به، بل لا بد له في ذلك من انضمام أمر آخر إليه.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: لأجل أنه يدل على معنى في غيره (احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ) ....

[الحرف]

ولما فرغ المصنف من أحكام الفعل وأقسامه شرع الآن في أحكام الحرف فقال: «الحرف» أي: حقيقته وحده «ما دل على معنىً في غيره» وقوله: (أي: كَلِمَةٌ) تفسير لـ: ما، وإشارة إلى أنه عبارة عن الكلمة وإلى أنه نكرة وقوله: (دَلَّت عَلَى مَعنىً) إشارة إلى أن تذكير الضمير بحسب لفظ ما.

وقوله: (حَاصِلٌ) إشارة إلى أن قوله: (في غَيرِهَا) ظرف مستقر صفة لمعنى، وقوله: (مُتَعَقَّلٌ بالنِّسبَةِ إِلَيهِ) أي: إلى الغير صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى في غيره، يعني: أن المراد بكونه في غيره أن تعقله لا يمكن إلا بالنسبة إلى ذلك الغير، وقوله: (أي: لا يَكُونُ مُستَقِلًا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعني: أن المراد بالتعقل بالنسبة إلى الغير أنه لا يكون مستقلا (بالمَفهُومِيَّةِ) وقوله: (بِحَيثُ لَا يَصلُحُ؛ لأَن يُحكَمَ عَلَيهِ أَو بِهِ) متعلق بالنفي يعني: أن المراد بعدم استقلاله أنه لا يصح لأن يحكم عليه بأن يكون مبتدأ أو فاعلًا أو لأن يحكم به بأن يكون مسندًا إلى الغير بأن يكون فعلًا أو خبرًا، (بَل لا بُدَّ لَهُ) أي: للحرف (في ذَلِكَ) أي: في الدلالة (مِن اِنضِمَامِ أَمرٍ آخَرَ إِلَيهِ) حتى يكون مستقلا بالمفهومية.

وقوله: «ومن ثمة» متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله: (أي: لأَجلِ) للإشارة إلى أن من أجلية وإلى أنه مفعول له وقوله: (أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعنىً في غَيرِهِ) إشارة إلى أن المشار إليه به هو قوله: على معنى في غيره «احتاج» أي: الحرف «في جزئيته»

للكلام ركنًا كان أو غيره (إلَى اسْم) يتعقل معناه بالنسبة إليه، نحو: «مِنَ الْبَصْرَةِ»، (أَوْ فِعْلٍ) كذلك نحو: «قَدْ ضَرَبَ».

أي: في كونه جزءًا (للكَلامِ رُكنًا كَانَ) أي: سواء كان ذلك الجزء ركنًا له بأن يكون عمدة (أَو غَيرُهُ) بأن يكون فضلة «إلى اسمٍ» متعلق باحتاج أي: احتاج إلى الاسم الذي (يَتَعَلَّقُ مَعناهُ) أي: معنى ذلك الحرف (بالنِّسبَةِ إِلَيهِ) أي: إلى ذلك الاسم (نَحوُ: مِن البَصرَةِ) لأن معنى الابتداء الخاص لا يتعقل إلا بالاسم الذي هو البصرة «أو فعلٍ» (كَذَلِكَ) أي: كاحتياجه إلى الاسم (نَحوُ: قَد ضَرَبَ) فإن معنى التحقيق الخاص لا يتعقل إلا بفعل ضرب.

* * *

[حروف الجر]

(حُرُوفُ الْجَرِّ: مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ) أي: إيصاله. فإن معنى الإفضاء الوصول، ولما عدَّى بالباء صار معناه الإيصال. (أَوْ مَعْنَاهُ) أي: معنى الفعل، وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل؛ كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وغير ذلك. (إِلَى مَا يَلِيهِ)

[حروف الجر]

ثم شرع في بيان أنواعه فقال: «حروف الجر» مبتدأ وقوله: «ما وضع» خبره يعني: أن حروف الجر حروف وضعت «للإفضاء بفعلٍ» وقوله: **(أي: إِيصَالِهِ)** تفسير الإفضاء أي: المراد بالإفضاء أنه يوصل الفعل وقوله: **(فإِنَّ مَعنَى)** إشارة إلى مصحح تفسير الإفضاء بالإيصال يعني: أنه يصح أن يفسر الإفضاء بالإيصال فإن معنى **(الإفضَاءِ الوُصُولُ)** أي: جعل الشيء واصلًا إلى الآخر، وقوله: **(وَلَمَّا عَدَّى)** جواب لسؤال مقدر يعني: أنه على هذا لا يجوز تفسير الإفضاء بالإيصال فإنه لما كان معنى الإفضاء الوصول لزم أن يفسره بالوصول أجاب بأن الإفضاء لما كان متعديا **(بالبَاءِ)** يعني: بقوله يفعل **(صَارَ مَعنَاهُ الإيصَالُ)** أي: انتقل معناه من الوصول إلى الإيصال، وقوله: **(أَو مَعناهُ)** عطف على قوله: بفعل يعني: أن ذلك الإفضاء إما إفضاء بالفعل أو إفضاء بمعناه **(أي: مَعنَى الفِعلِ)**.

ولما كان الظاهر من قوله: معنى الفعل أنه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث أو الزمان أو النسبة احتاج إلى تفسيره حتى انكشف المراد فقال: **(وَهُوَ كُلُّ شَيءٍ)** يعني: المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا أو غير مشتق **(اِستُنبِطَ)** أي: استخرج **(مِنهُ)** أي: من الشيء **(مَعنَى الفِعلِ)** أي: الحديث **(كاسمَي الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ وَالمَصدَرِ وَالظَّرفِ وَالجارِّ وَالمَجرُورِ)** نحو: عليك نفسك **(وَغَيرِ ذَلِكَ)** «إلى ما يليه» أي: إيصال معنى الفعل إلى اسم يلي ذلك الاسم ذلك الحرف يعني: يذكر بعده متصلًا

سواء كان اسمًا صريحًا، مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» و«أَنَا مَارٌّ بِزَيْدٍ» أو كان في تأويل الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي: برحبها. وسميت هذه الحروف «حروف الإضافة» أيضًا؛ لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما يليه، و«حروف الجر» لأنها تجر معاني الفعل إلى ما يليه، أو لأن أثرها فيما يليه الجر. (وَهِيَ) أي: حروف الجر («مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِي») ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية؛ لأنه ليس لها أسماء ....

(سَوَاءٌ كَانَ) أي: ذلك الاسم الذي يلي ذلك الحرف (اِسمًا صَرِيحًا مِثلُ: مَرَرتُ بِزَيدٍ، وَأَنا مَارٌّ بِزَيدٍ، أَو كَانَ في تَأوِيلِ الاسمِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: 25]، أَي: بِرُحبِهَا) يعني: بسعتها فالباء في بما أوصل المعنى الذي هو حصول ضاقت إلى الرحب الذي هو حاصل بعد تأويل ما رحبت (وَسُمِّيَت هَذِهِ الحُرُوفُ) يعني: كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت (حُرُوفَ الإِضَافَةِ أَيضًا؛ لأَنَّهَا) أي: لكونها (تُضِيفُ الفِعلَ أَو مَعنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ، وَ) سميت (حُرُوفَ الجَرِّ؛ لأَنَّهَا) أي: لكون تلك الحروف (تَجُرُّ مَعَانِيَ الفِعلِ إِلَى مَا يَلِيهِ، أَو لأَنَّ أَثرَها فِيمَا يَلِيهِ الجَرُّ) أي: أو سميت بها لكون الأثر الحاصل بها في الاسم الذي يليه هو الجر من أنواع الإعراب، فالأول بناء على كون الجر بمعناه اللغوي، والثاني بناء على المعنى الاصطلاحي وهو التأثر في الاسم بالجر.

ثم أراد بعد التعريف أن يبين عددها إجمالًا ثم ما اختص بكل واحد منها من الخواص والمسائل فقال: «وهي» (أي: حُرُوفُ الجَرِّ) «من» ابتدأ بها لأنها للابتداء وعقبها بإلى فقال: «وإلى» لكونها للانتهاء «وحتى» لكونها للغاية «وفي» ولما كانت هذه الحروف على نوعين أحدهما: ما اتحد اسمه ومعناه، والآخر ما افترق اسمه عن معناه أراد الشارح أن ينبه عليه بقوله: (ذَكَرَ هَذِهِ الحُرُوفَ) أي: ذكر المصنف هذه الحروف الأربعة (عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ) أي: على طريق حكاية ألفاظها من الحركة والسكون بأن كانت أعاريبها تقديرية يعني: مرفوعة تقديرًا على أنها خبر للمبتدأ؛ (لأَنَّهُ) أي: الشأن (لَيسَ لَهَا) أي: لهذه الحروف (أَسمَاءٌ

خاصة يعبر بها عنها. («وَالْبَاءُ وَاللَّامُ») ذكرهما باسميهما لوجودهما، وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت، بخلاف ما بقي منها. («وَرُبَّ وَوَاوُهَا») أي: الواو التي تقدر بعدها «رب»، وفي عدِّها من حروف الجر تسامح. (وَ«وَاوُ الْقَسَمِ، وَتَاؤُهُ، وَبَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا») ....

خَاصَّةٌ) أي: كما كانت للحروف الآتية فإن الحروف الآتية لها أسماء خاصة (يُعَبَّرُ بِهَا) أي: بتلك الأسماء (عَنهَا) أي: عن مسمياتها، «والباء واللام» بالرفع فيهما على أنهما معطوفان على أحد الحروف السابقة (ذَكَرَهُمَا) أي: ذكر المصنف هذين الحرفين (باسمَيهِمَا) فإن مسمياتهما الباء واللام المكسورتان (لِوُجُودِهِمَا) أي: كون اسميهما موجودين (وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الوَاوَ) أي: سواء كانت للقسم أو بمعنى رب (وَالتَاءَ) أي: للقسم (وَالكَافَ) أي: ذكر الثلاثة (بأَسمَائِهَا حَيثُ) أي: لأن أسماءها (وُجِدَت بِخِلافِ مَا بَقِيَ) أي: الحروف التي بقيت (مِنهَا) أي: من الحروف «ورب وواوها» (أي: الوَاوُ الَّتي تُقَدَّرُ بَعدَها رُبَّ) يعني: تقدر رب بعد تلك الواو.

ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية في أن الجار هل هو رب أو واوها حيث قال البصريون: إن العمل لرب، وقال الكوفيون: إنه للواو وكان اللائق على حال المصنف أن يحمل كلامه على مذهب البصريين أشار الشارح إليه بقوله: (وَفِي عَدِّهَا) أي: في عده واو رب (مِن حُرُوفِ الجَرِّ) بأن ذكرها على حدة (تَسَامُحٌ) بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين، ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باءه مع الباآت فرقًا بين المعدود مسامحة وبين المعدود حقيقة، وقال العصام: والأظهر أنه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها واو القسم للتصريح بأنها جارة عنده؛ ولذا لم يذكر الفاء وبل مع أن رب مضمر بعدهما أيضًا، ولا يضمر بدون هذه الأحرف الثلاثة في الشعر أيضًا إلا شاذا انتهى .«وواو القسم وتاؤه» أي: تاء القسم «وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا».

في العشرة الأُوَلُ لا تكون إلا حرفًا. والخمسة التي تليها تكون حرفًا واسمًا.
والثلاثة البواقي تكون حرفًا وفِعْلًا.

ولما كان بعض هذه الحروف مشتركًا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحروف والفعل أراد الشارح أن ينبه عليه فقال: (في العَشَرَةِ الأُوَلِ) وهي من وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تَكُونُ) أي: تلك العشرة (إِلَّا حَرفًا وَالخَمسَةُ الَّتِي تَلِيهَا) أي: تلي تلك العشرة وهي: عن وعلى والكاف ومذ ومنذ (تَكُونُ حَرفًا وَاسمًا) يعني: تستعمل في بعض المواضع حرفًا، وفي بعض آخر اسمًا (وَالثَلاثَةُ البَوَاقِي) وهي خلا وعدا وحاشا (تَكُونُ حَرفًا وَفِعلًا).

* * *

[من]

١ - (فَـ«مِنْ» لِلْابْتِدَاءِ) أي: لابتداء الغاية.

والمراد بالغاية: المسافة إطلاقًا لاسم الجزء على الكل؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية.

وقيل: كثيرًا ما يطلقون الغاية، ويريدون بها الغرض والمقصود.

فالمراد بها الفعل؛ لأنه غرض الفاعل ومقصوده.

[من]

والفاء في «فمن» للتفصيل وهو مبتدأ يعني: أن لفظ من مبتدأ وقوله: «للابتداء» وخبره فسره الشارح بقوله: (أي: لابتِدَاءِ الغَايَةِ) للإشارة إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الأخير للمسافة وكان الابتداء عبارة على الجزء الأول لها مع عدم الاتصال بينهما أراد أن يشير إلى أن المراد به المجاز فقال: (وَالمُرَادُ بالغَايَةِ المَسَافَةُ) أي: مجموع المسافة وقوله: (إطلاقًا لاسمِ الجُزءِ) إشارة إلى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل إطلاق اسم الجزء الذي هو الأخير (عَلَى الكُلِّ) أي: على المجموع، وقوله: (إِذ لا مَعنَى) إشارة إلى القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقي يعني: إنما كان المراد به كذلك؛ لأنه لو حمل على معناه الحقيقي لم يحصل منه المعنى المراد؛ لأن الابتداء في الحقيقة متصل بالجزء الذي يلي الابتداء لا بالجزء الذي هو النهاية فحينئذٍ لا معنى لقولنا: (لابتِدَاءِ النِّهايَةِ) لما عرفت (وَقِيلَ: كَثيرًا مَا) أي: إطلاقًا كثيرًا (يُطلِقُونَ الغَايَةَ وَيُرِيدُونَ بِهَا) أي: بالغاية (الغَرَضَ وَالمَقصُودَ) أي: من الفعل وإذا كان كذلك (فَالمُرَادُ بِهَا) أي: بالغاية (الفِعلُ) أي: فعل يترتب على فعل آخر؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن الفعل الذي يعبرون عنه بالغاية هو (غَرَضُ الفَاعِلِ) وقوله: (وَمَقصُودُهُ) بالرفع عطف تفسير للغرض يعني: أن المراد بغرض الفاعل هو ما قصد وأشار الشارح بقوله: قيل

وهذا الابتداء إما من المكان نحو: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ» أو من الزمان، نحو: «صُمْتُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

وعلامة «من» الابتدائية صحة إيراد «إلى» أو «ما يفيد فائدتها» في مقابلتها نحو: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»، ونحو: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»؛ لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه.

2 - (وَالتَّبْيِينِ) بالجر عطفًا على «الابتداء»، أي: ويجيء «من» للتبيين أيضًا؛ أي: لإظهار المقصود من أمر مبهم.

إلى ضعف هذا القول؛ لأن فيه تخصيص من الابتدائية بالأفعال الاختيارية التي لها غرض كما قاله العصام، ثم قال: والأحسن أن المراد بالغاية أي: أن من الابتداء له نهاية لا لابتداء ليس له نهاية كما في الأمور الأبدية، وأما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب أن يكون استعماله في الزمان مجازًا إلا أن يراد بالمسافة الحقيقة أو التنزيلية.

ثم أشار إلى نوعي الابتداء بقوله: (وَهَذَا الابتِدَاءُ إِمَّا مِن المَكَانِ نَحوُ: سِرتُ مِن البَصرَةِ) يعني: شرعت في سير له ابتداء ونهاية فابتداؤه من حيث المكان هو البصرة (أَو مِن الزَّمَانِ) يعني: الابتداء إما من الزمان (نَحوُ: صِمتُ مِن يَومِ الجُمُعَةِ) يعني: ابتداء زمان صومي يوم الجمعة (وَعَلامَةُ مِن الابتِدَائِيَّةِ) يعني: القرينة على كونها للابتداء (صِحَّةُ إِيرَادِ إِلَى أَو مَا) أي: أو إيراد شيء (يُفِيدِ فَائِدَتَهَا) أي: فائدة إلى وهي إفادة الانتهاء وقوله: (في مُقَابَلَتِهَا) متعلق بالإيراد أي: إيراد ذلك في مقابلة من فمثال صحة إيراد إلى (نَحوُ: سِرتُ مِن البَصرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، وَ) مثال إيراد ما يفيد فائدتها (نَحوُ: أَعُوذُ باللهِ مِن الشَّيطَانِ الرَّجِيم) وإنما أفاد ذلك فائدة معنى إلى؛ (لأنَّ مَعنَى أَعُوذُ باللهِ أَلتَجِئُ إِلَيهِ) أي: إلى الله فحينئذٍ يفيد أن ابتداء التجائي وفراري من الشيطان وانتهاءه إلى ربي.

«والتبيين» (بالجَرِّ عَطفٌ عَلَى الابتِدَاءِ، أي: وَيَجيءُ مِن للتَّبيينِ أَيضًا) وهذا تفسير للعطف، وقوله: (أي: لإظهَارِ المَقصُودِ مِن أَمرٍ مُبهَمٍ) تفسير للتبيين بأنه بمعنى الإظهار يعني: إظهار ما قصد من ذكر أمر مبهم.

وعلامته: صحة وضع الموصول في موضعه، مثل: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾، فإنك لو قلت: «فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان» استقام المعنى.

3 - (وَالتَّبْعِيضِ) أي: وقد يجيء «من» للتبعيض.

وعلامته صحة وضع «بعض» مكانه نحو: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ» أي: بعض الدراهم.

4 - (وَزَائِدَةٌ) بالرفع عطف على قوله: «للابتداء»، فإنه مرفوع بالخبرية.

وزيادتها لا تكون إلا («فِي غَيْرِ) الكلام (الْمُوجَبِ) نحو: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»، و«هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟».

(وَعَلامَتُهُ) أي: وقرينة كونه للتبيين (صِحَّةُ وَضعِ المَوصُولِ في مَوضِعِهِ، مِثلُ) قوله تعالى: (﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾) [الحج: 30]؛ (فإنَّكَ لَو قُلتَ) يعني: إذا أولت قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾، وقلت: إن المراد به (فَاجتَنِبُوا الرِّجسَ الَّذِي هُوَ الأَوثَانُ استَقَامَ المَعنَى) يعني: يكون المعنى مستقيمًا.

وقوله: «والتبعيض» بالجر عطف على ما قبله كما أفاده بقوله: (أي: وَقَد يَجِيءُ مِن للتَّبعِيضِ وَعَلامَتُهُ) أي: علامة كونه للتبعيض (صِحَّةُ وَضعِ بَعضٍ) أي: وضع لفظ بعض (مَكَانَهُ) أي: مكان لفظ من (نَحوُ: أَخَذتُ مِن الدَّرَاهِم، أي: بَعضَ الدَّرَاهِم).

«وزائدةٌ» (بالرَّفعِ عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: للابتِدَاءِ؛ فإنَّهُ) أي: لأن قوله للابتداء وإن كان مجرورًا لفظًا لكنه (مَرفُوعٌ) محلا (بالخَبَرِيَّةِ) وقوله: (وَزِيَادَتُها لا تَكُونُ) أي: لا توجد (إلَّا) إشارة إلى أن قوله: «في غير» متعلق بالزيادة التي تضمنها قوله: زائدة وإلى أنها منحصرة في غير (الكَلامِ) «الموجب» أي: لا توجد في كلام مثبت بل هي منحصرة في كلام منفي (نَحوُ: مَا جَاءَني مِن أَحَدٍ، وَهَل جَاءَكَ مِن أَحَدٍ) أورده بالمثالين للإشارة إلى أن المراد بالنفي أعم من أن يكون منفيا بالصراحة نحو: ما جاءني أو منفيا بالدلالة نحو: هل جاءك، فإن الاستفهام للإنكار وهو بمعنى النفي، وهذا الانحصار إنما هو للجمهور من البصريين.

(خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ)، فإنهم يجوِّزون زيادتها في الموجب أيضًا مستدلين بقولهم: «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ».

فأجاب عن استدلالهم بقوله: («وَقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ» وَشِبْهُهُ) مما يتوهم منه زيادة «من» في الكلام الموجب (مُتَأَوَّلٌ) بكونها للتبعيض أو للتبيين أي: «قد كان بعض مطر، أو شيء من مطر»، أو هو وارد على الحكاية، كَأَنَّ قَائِلًا قال: «هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ؟».

فأجاب: بأنه «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ».

وقوله: «خلافًا للكوفيين والأخفش» (فَإِنَّهُم) لم يحكموا بالحصر في غير الموجب، بل (يُجَوِّزُونَ زِيَادَتَهَا) أي: زيادة من (في المُوجَبِ أَيضًا مُستَدِلِّينَ بِقَولِهِم) يعني: دليلهم على جواز الزيادة في الموجب هو قول العرب: («قَد كَانَ مِن مَطَرٍ») فإن من في قوله: من مطر زائدة مع أنها وقعت في موجب (فَأَجَابَ) أي: وأراد المصنف أن يجيبهم من طرف البصريين (عَن اِستِدلالِهِم) أي: عن استدلال الكوفيين (بِقَولِهِ) «وقد كان من مطرٍ وشبهه» وقوله: (مِمَّا يُتَوَهَّمُ) بيان للشبه يعني: المراد بما يشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (مِنهُ زِيَادَةُ مِن فِي الكَلامِ المُوجَبِ) التام وقوله: وقد كان مراد به لفظ وهو مبتدأ، وقوله: وشبهه عطف عليه وقوله: «متأولٌ» خبر والجملة استئنافية وقوله: (بِكَونِهَا) متعلق بقوله متأول يعني: إذا وقع من في كلام موجب وتوهم بأنها زائدة يكون هذا التوهم فاسد، لأن التي وقعت في أمثاله ليست بزائدة؛ لأنها إما متأول بالهاء (لِلتَّبعِيضِ أَو) متأول بأنها (للتَّبيِينِ، أي: قَد كَانَ بَعضُ مَطَرٍ، أو شَيءٌ مِن مَطَرٍ أو هُوَ) يعني: هذا وأمثاله (وَارِدٌ عَلَى الحِكَايَةِ) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال أو في الأصل، كذا في العصام (كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: هَل كَانَ مِن مَطَرٍ) أي: بالاستفهام (فَأَجَابَ) أي: القائل عنه بقوله: (بِأَنَّهُ قَد كَانَ مِن مَطَرٍ) فقوله: من مطر يكون حكاية عن كلام السائل.

* * *

[إلى]

1 - (وَإِلَى لِلْانْتِهَاءِ) أي: لانتهاء الغاية. فهي بهذا المعنى مقابلة لـ«من» سواء كان في المكان، نحو: «خَرَجْتُ إِلَى السُّوقِ» أو الزمان، نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، أو غيرهما نحو: «قَلْبِي إِلَيْكَ»؛ فإن قلب المخاطب منته إليه، باعتبار الشوق والميل.

2 - (وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيلًا) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾، أي: مع أموالكم.

[إلى]

«وإلى» أي: كلمة إلى موضوعة «للانتهاء» (أي: **لانتِهَاءِ الغَايَةِ**) في الزمان والمكان بلا خلاف ما هو المراد من الغاية، وإذا كان كذلك (**فَهِيَ**) أي: كلمة إلى (**بِهَذَا المَعنَى**) أي: حال كونها ملابسة بمعنى الانتهاء (**مُقَابِلَةٌ**) بكسر الباء (**لِمِن**) أي: لكلمة من التي للابتداء يعني: مقابلة لها في الجملة؛ لأن من إما للابتداء من الزمان أو للابتداء من المكان، وإلى قد تكون للانتهاء في غيرهما، كذا في العصام (**سَوَاءٌ كَانَ**) أي: سواء وجد واستعمل (**في المَكَانِ نَحوُ: خَرَجتُ إِلَى السُّوقِ أَو الزَّمَانِ**) أي: أو استعمل في الزمان (**نَحوُ**) قوله تعالى (﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187] **أَو غَيرِهِمَا**) أي: أو استعمل في غير المكان والزمان (**نَحوُ: قَلبِي إِلَيكَ**) فإن الانتهاء فيه ليس في الزمان ولا في المكان بل هي للانتهاء المطلق، (**فإنّ قَلبَ المُخَاطَبِ مُنتَهٍ إِلَيهِ**) أي: ينتهي إليه قلب المتكلم (**باعتِبَارِ الشَّوقِ وَالمَيلِ**).

وقوله: «وبمعنى مع» معطوف على قوله: للانتهاء يعنى: أن كلمة إلى قد تكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى «قليلًا» أي: في زمان قليل أو استعمالًا قليلًا، (**كَقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: 2] **أي**): لا تأكلوا أموال اليتامى (**مَعَ أَموَالِكُم**) أي: مخلوطة بها، وقال في شرح «اللب»: والحق

....

أنها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم انتهى، يعني: ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم، وفي «الصحاح»: وقد يجيء بمعنى مع كقوله: الذود إلى الذود إبل، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: 2]، وقال الله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 52]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: 14] انتهى، وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل أن يكون فرعًا لمعنى الانتهاء.

* * *

[حتى]

1 - (وَحَتَّى كَذَلِكَ) أي: مثل «إلى» في كونها لانتهاء الغاية.

2 - (وَبِمَعْنَى «مَعَ» كَثِيرًا) ولم يكتف في كونها بمعنى «مع» تشبيهًا بـ«إلى» كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة.

(وَتَخْتَصُّ) أي: «حتى» (بِالظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر، فلا يقال: «حَتَّاهُ» كما يقال: «إِلَيْهِ»؛ ....

[حتى]

«وحتى» أي: كلمة حتى «كذلك» وقوله: **(أي: مِثْلُ إِلَى)** تفسير للمشار إليه، وقوله: **(فِي كَونِهَا)** أي: في كون كلمة حتى **(لانتِهَاءِ الغَايَةِ)** تفسير لوجه الشبيه، «وبمعنى: مع» يعني: حتى تجيء بمعنى مع «كثيرًا» وهذا كالاستثناء من قوله: كذلك، يعني: أن حتى مثل إلى في جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين: أحدهما كونها بمعنى مع كثيرًا بخلاف إلى، وثانيهما: أن إلى تدخل الظاهر والضمير بخلاف حتى كما سيجيء، وإليه أشار الشارح بقوله: **(وَلَم يَكتَفِ)** أي: المصنف **(فِي كَونِهَا)** أي: في كون كلمة حتى **(بِمَعنَى مَعَ تَشبِيهًا بِإِلَى كَمَا اكتَفَى فِي كَونِهَا لانتِفَاءِ الغَايَةِ)** وقوله: **(لِلتَّفَاوُتِ الوَاقِعِ بَينَهُمَا)** متعلق بقوله: لم يكتف أي: لم يكتف لوقوع التفاوت بين إلى وحتى حال كونها بمعنى مع **(بِالقِلَّةِ وَالكَثرَةِ)** فإنه في إلى قليل وفي حتى كثير.

وأشار إلى الفرق الآخر بقوله: «وتختص» **(أي: حَتَّى)** «بالظاهر» **(أي: بالاسمِ الظَّاهِرِ)** وفسره به للتنبيه على أن الظاهر ههنا ما يقابل الضمير، والباء ههنا داخل على المقصور عليه؛ لأن حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد داخلة في الضمير، وأما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد في إلى أيضًا وقوله: **(فَلَا يُقَالُ)** تفريع عليه أي: فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز أن يقال: **(حَتَّاهُ)** حال كونها داخلة في الضمير **(كَمَا يُقَالُ)** أي: كما يجوز أن يقال: **(إِلَيهِ)** وقوله:

لأنها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها، أي: بعد «حتى».

(خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ) فإنه جوَّز دخوله على المضمر مستدلًّا بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة.

والجمهور يحكمون بشذوذه، فلا يجوِّزونه قياسًا.

(**لأنها**) إشارة إلى وجه عدم جواز دخولها في الضمير مع اشتراك إلى وحتى في معناه يعني: وإنما لم يجز دخولها في الضمير؛ لأن حتى (**لَو دَخَلَت عَلَى المُضمَرِ لالتَبَسَ**) أي: لزم أن يلتبس (**الضَّمِيرُ المَجرُورُ بالمَنصُوبِ**) أي: بالضمير المنصوب (**لِجَوَازِ وُقُوعِهَا**) أي: وقوع المجرور والمنصوب (**بَعدَها أي: بعد حتى**) بل المرفوع أيضًا كما إذا استعمل للابتداء وللعطف وهذا عند الجمهور «خلافًا للمبرد» (**فإِنَّهُ جَوَّزَ دُخُولَهُ**) أي: دخول حرف حتى (**عَلَى المُضمَرِ**) كإلى (**مُستَدِلًّا بِمَا وَقَعَ في بَعضِ أَشعَارِ العَرَبِ عَلَى سَبِيلِ النُّدرَةِ**) وهو قوله:

فــلا والــلــه لا يــبــقــى أنــاسٌ   فــتــىً حــتــاك يــا ابــن أبــي زيــاد

(**وَالجُمهُورُ يَحكُمُونَ بِشُذُوذِهِ؛ فَلا يُجَوِّزُونَهُ قِياسًا**) فإنه لا نقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرًا.

* * *

[في]

(وَفِي):

1 - (لِلظَّرْفِيَّةِ) أي: لظرفية مدخوله لشيء حقيقة، نحو: «الْمَاءُ فِي الْكُوزِ»، أو مجازًا، نحو: «النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ».

2 - (وَبِمَعْنَى «عَلَى» قَلِيلًا) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، أي: على جذوع النخل.

[في]

«وفي» موضوع «للظرفية» ولما كانت الظرفية أمرًا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول أراد أن يبين تعيين الظرفين فقال: (أي: لِظَرفِيَّةِ مَدخُولِهِ) يعني: أن المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفًا (لِشَيءٍ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حَقِيقَةً) بأن يكون زمانًا أو مكانًا يدخل فيه المظروف (نَحوُ: المَاءُ في الكُوزِ، أَو) لم يكن ظرفي حقيقة بأن لم يكن زمانًا أو مكانًا وكان (مَجَازًا نَحوُ: النّجَاةُ في الصِّدقِ) لأن الصدق في الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى يكون حقيقة، بل هو مجاز إما بطريق الاستعارة بأن يجعل الصدق كالظرف في الاشتمال؛ لكونه سببًا للنجاة ومشتملًا له، أو مجازًا عقليا؛ لأن النجاة في الحقيقة من فعل الله تعالى وهو من عند الله عز وجل فأسند إلى سببه مجازًا عقليًا، كذا قيل.

«وبمعنى على قليلًا» أي: كلمة في تجيء وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كَقَولِهِ: تَعَالَى) حكاية عن فرعون حيث أو عن السحرة المؤمنين بموسى وقال: (﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: 71] أي: عَلَى جُذُوعِ النَّخلِ) فإن جذوع النخل لم تصلح أن تكون ظرفًا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على أنه ليس بمستعمل في ما وضع له، بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء، وفي شرح «اللب»: أن المحققين قالوا: إنها للظرفية أيضًا في هذه الآية مجازًا لتمكن المصلوب في جذوع النخل تمكن المظروف في الظرف، انتهى.

* * *

[الباء]

(وَالْبَاءُ):

1- (لِلْإِلْصَاقِ) أي: لإفادة لصوق أمر إلى مجرور الباء، هذه كما ترى في: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فإن الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد، أي: بمكان يقرب منه.

2 - (وَالاسْتِعَانَةِ) أي: استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره، نحو: «كَتَبْتُ بِالْقَلَم».

3 - (وَالْمُصَاحَبَةِ) نحو: «اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِسَرْجِهِ» أي: مع سرجه، فمعناه: مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء، ....

[الباء]

«والباء للإلصاق» ولما كان الإلصاق أيضًا عبارة عن جعل الشيء ملصقًا بشيء أراد أن يعين ما هو ملاصق فقال: (أي: لإفَادَةِ لُصُوقِ أَمرٍ) أي: متعلق (إلى مجرور الباء هَذِهِ) أي: كونها كذلك (كَمَا تَرَى في: مَرَرتُ بِزَيدٍ، فإنَّ البَاءَ فِيهِ تُفِيدُ لُصُوقَ مُرُورِكَ بِزَيدٍ، أي: بِمَكَانٍ يَقرُبُ) أي: ذلك المكان (مِنهُ) أي: من زيد.

«والاستعانة» بالجر عطف على الإلصاق (أي: إستِعَانَةِ الفَاعِلِ) أي: طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (في صُدُورِ الفِعلِ عَنهُ) أي: عن الفاعل (بمَجرُورهِ، نَحوُ: كَتَبتُ بالقَلَمِ) أي: طلبت الإعانة في صدور الكتابة عنى بالقلم.

«والمصاحبة» (نَحوُ: إشتَرِيتُ الفَرَسَ بِسَرجِهِ، أي: مَعَ سَرجِهِ فمَعنَاهُ مُصَاحَبَةُ السَّرجِ وَاشتِرَاكِهِ) أي: وجعله شريكًا (مَعَ الفَرَسِ في الاشتِرَاءِ) يعني: جعلت السرج شريكًا للفرس في الاشتراء.

ولما كان بين كونها للإلصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق

ولا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقًا به، فالإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس.

4 - (وَالْمُقَابَلَةِ) أي: لإفادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر، نحو: «بِعْتُ هَذَا بِذَاكَ».

5 - (وَالتَّعْدِيَةِ) أي: جعل الفعل اللازم متعديًا بتضمينه معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى «ذَهَبَ زَيْدٌ» صدور الذهاب عنه، ومعنى «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» صَيَّرْتُهُ ذَاهِبًا. والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء.

حيث اجتمعا في مادة وافترقا في مادة أشار إلى مادة الافتراق بقوله: (وَلَا يَلزَمُ أَن يَكُونَ السَّرجُ حَالَ اِشتِرَاءِ الفَرَسِ) أي: في وقت صدور اشتراء الفرس (مُلصَقًا بِهِ) بل يجوز أن يكون في مكان آخر، ويجوز أن يكون ملصقًا به، وعليه: فإن كان الأول يصدق عليه أن الباء فيه للمصاحبة بدون الإلصاق، وإن كان الثاني يصدق عليه أنه للمصاحبة والإلصاق معًا؛ (فالإلصَاقُ يَستَلزِمُ المُصَاحَبَةَ) فإن كل ما هو مصلق بشيء فهو مصاحب به، (مِن غَيرِ عَكسٍ) يعني: أن المصاحبة لا تستلزم الإلصاق.

«والمقابلة» (أي: لإفَادَةِ وُقُوعِ مَجرُورِهِ في مُقَابَلَةِ شَيءٍ بآخَرَ نَحوُ: بِعتُ هَذَا بِذَاكَ) أي: بمقابلة ذاك.

«والتعدية» (أي: جَعلِ الفِعلِ اللَّازِمِ مُتَعَدِّيًا بِتَضمِينِهِ) أي: لكون الفعل اللازم متضمنًا (مَعنَى التَّصيِيرِ بإدخَالِ البَاءِ) أي: بسبب إدخال الباء (عَلَى فَاعِلِهِ) أي: فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فإنَّ مَعنَى ذَهَبَ زَيدٌ) في حال كونه اللازم (صُدُورُ الذَّهَابِ عَنهُ) أي: عن الفاعل (وَمَعنَى ذَهَبتُ بِزَيدٍ صَيَّرتُهُ ذَاهِبًا) أي: جعلته فاعلًا للذهاب ومصدرًا له، وفيه فعلان أحدهما الصيرورة حيث أسند إلى المتكلم وهو المتعدي، وثانيهما الذهاب وفاعله في الحقيقة هو المجرور (وَالتَّعدِيَةُ بِهَذَا المَعنَى) يعني: بمعنى جعل اللازم متعديًا (مُختَصَّةٌ بالبَاءِ) وما وقع في عبارة الصرفيين أن تعدية اللازم بحرف الجر في الكل أي: في الثلاثي المجرد وغيره فمخصوص بالباء، وأيضًا موقوف على السماع،

وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارة كلها فيها سواء، لا اختصاص لها بحرف دون حرف.

6 - (وَالظَّرْفِيَّةِ) نحو: «جَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ» أي: في المسجد.

7 - (وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ فِي الاسْتِفْهَامِ) بـ«هل» لا مطلقًا، نحو: «هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟» فلا يقال: «أَزَيْدٌ بِقَائِمٍ؟».

(وَالنَّفْيِ) بِـ«لَيْسَ»، نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ بِرَاكِبٍ».

وبـ«ما» نحو: «مَا زَيْدٌ بِرَاكِبٍ».

فهي تزاد في الخبر في هذه الصور.

وقيل: في الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله، (**وَأَمَّا التَّعدِيَةُ بِمَعنَى إِيصَالُ مَعنَى الفِعلِ إِلَى مَعمُولِهِ بِوَاسِطَةِ حَرفِ الجَرِّ فالحُرُوفُ الجَارَّةُ كُلُّهَا فِيهَا سَوَاءٌ، لا اِختِصَاصَ لَهَا بِحَرفٍ دُونَ حَرفٍ**).

«والظرفية» (**نَحوُ: جَلَستُ بالمَسجِدِ، أي: في المَسجِدِ**).

وقوله: «وزائدةٌ» بالرفع عطف على محل قوله: للإلصاق يعني: أن الباء زائدة «في الخبر» متعلق بزائدة وقوله: «في الاستفهام» متعلق أيضًا به فالأول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتباره ظرف زمان، يعني: في وقوعه داخلًا في الخبر حالة الاستفهام (**بِهَل**) يعني: أن الاستفهام مقيد بهل لا بغيرها من أداة الاستفهام وأشار بقوله: (**لا مُطلَقًا**) وفصله بقوله: (**نَحوُ: هَل زَيدٌ بِقَائِمٍ، فَلا يُقَالُ**) يعني: أنه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل لم يجز أن يقال: (**أَزَيدٌ بِقَائِمٍ**) فإنه واقع في الاستفهام بالهمزة، وقوله: «والنفي» بالجر عطف على قوله: في الاستفهام، وقوله: (**بِلَيسَ**) قيد أيضًا للنفي يعني: أنها تكون زائدة أيضًا في الخبر الذي وقع في النفي بليس (**نَحوُ: لَيسَ زَيدٌ بِرَاكِبٍ وَبِمَا**) أي: في النفي بكلمة ما التي بمعنى ليس (**نَحوُ: مَا زَيدٌ بِرَاكِبٍ**).

ولما كان وقوعها زائدة على قسمين أحدهما قياسًا، والثاني: سماعًا كما ذكره المصنف أراد أن يمهد بقوله: (**فَهِيَ**) يعني: فالكلمة التي هي مسمى الباء (**تُزَادُ في الخَبَرِ في هَذِهِ الصُّورُ**) يعني: في الاستفهام بهل وفي النفي بليس وبما

(قِيَاسًا، وَفِي غَيْرِهِ) أي: غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي (سَمَاعًا) سواء لم يكن خبرًا، (نَحْوُ: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»)، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(وَ«أَلْقَى بِيَدِهِ») أي: حسبك زيد، وكفى بالله شهيدًا، وألقى يده.

أو كان خبرًا، ولكن لا في الاستفهام والنفي، نحو: «حَسْبُكَ بِزَيْدٍ».

«قياسًا» أي: زيادة قياس وقوله: «وفي غيره» عطف على قوله: في الاستفهام (أي) في (**غَيرِ الخَبَرِ الوَاقِعِ في الاستِفهَامِ وَالنَّفي**) «سماعًا» ولما وقع سماعًا يعني: أنه (**سَوَاءٌ لَم يَكُن خَبَرًا**) «نحو: بحسبك زيدٌ» حيث دخلت فيه في المبتدأ (﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾) [النساء: 79] حيث دخلت في الفاعل «وألقى بيده» حيث دخلت في نائب الفاعل وتفسير الكل قوله: (أي: **حَسبُكَ زَيدٌ، وَكَفَى اللهُ شَهِيدًا، وَأَلقي يَدَهُ**، أَو) يعني: الواقع سماعًا سواء (**كَانَ خَبَرًا، وَلَكِن لا في الاستِفهَامِ وَالنَّفي نَحوُ**: حَسبُكَ بِزَيدٍ) حيث دخلت فيه في الخبر.

* * *

[اللام]

(وَاللَّامُ):

1 - (لِلْاخْتِصَاصِ) بملكية، نحو: «الْمَالُ لِزَيْدٍ»، وبلا ملكية نحو: «الْجُلُّ لِلْفَرَسِ».

2 - (وَالتَّعْلِيلِ) أي: لبيان علة شيء ذهنًا، نحو: «ضَرَبْتُ لِلتَّأْدِيبِ» أو خارجًا، نحو: «خَرَجْتُ لِمُخَافَتِكَ».

3 - (وَبِمَعْنَى «عَنْ» مَعَ الْقَوْلِ) نحو: «قُلْتُ لِزَيْدٍ: إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الشَّرَّ»، أي: قلت عنه.

4 - (وَزَائِدَةٌ) نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، أي: رَدِفَكُمْ.

[اللام]

«واللام» بالرفع مبتدأ وقوله: «للاختصاص» ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على أخواتها، ولما كان الاختصاص على نوعين أشار إليه بقوله: **(بِمُلكِيَّةٍ)** يعني: الاختصاص إما بسبب وقوع الملكية **(نَحوُ: المَالُ لِزَيدٍ)** يعني: مختص لزيد لكونه مالكه **(وَبِلا مُلكِيَّةٍ نَحوُ: الجُلُّ للفَرَسِ)** فإنه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر.

وقوله: «والتعليل» بالجر عطف على الاختصاص يعني: أنها للتعليل **(أي: لِبَيَانِ عِلَّةِ شَيءٍ)** إما **(ذِهنًا نَحوُ: ضَرَبتُ للتَّأدِيبِ)** فإن المتكلم لاحظ أولًا في ذهنه التأديب، ثم شرع في الضرب **(أَو خَارِجًا نَحوُ: خَرَجتُ لِمَخَافَتِكَ)** فإن المخالفة وقعت في الخارج ثم شرع في الخروج.

وقوله: «وبمعنى عن» عطف على قوله: للاختصاص يعني: أن اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة «مع القول» **(نحو: قُلتُ لِزَيدٍ: إِنَّهُ لم يفعل الشَّر أَي: قُلتُ عَنهُ)**، «وزائدةٌ» أي: واللام زائدة **(نَحوُ)** قوله تعالى: (﴿رَدِفَ لَكُم﴾، [النمل: 72] **أَي: رَدِفَكُم)**.

5 - (وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ) نحو: «للهِ لَا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ».
وإنما تستعمل في الأمور العظام، فلا يقال: «للهِ لَقَدْ طَارَ الذُّبَابُ».

«وبمعنى الواو» أي: اللام بمعنى الواو إذا كان «في القسم» وإنما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع أن الباء أصل تنبيهًا على أنه كواو القسم لا كبائه «للتعجب» أي: لإفادة التعجب (**نَحوُ: للهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ**) وإنما لم يقل: والله لإظهار أن مراده بالإتيان هو التعجب (**وَإِنَّمَا تُستَعمَلُ**) أي: اللام للتعجب (**في الأُمُورِ العِظَامِ فَلا يُقَالُ**) أي: فحينئذ لا يجوز أن يقال: (**للهِ لَقَد طَارَ الذُّبَابُ**) بل يقال: والله؛ فإن طيران الذباب من الأمور الحقيرة.

* * *

[رب]

(وَرُبَّ: لِلتَّقْلِيلِ) أي: لإنشاء التقليل. (وَ) لِهَذَا وَجَبَ (لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) كما أن «كم» وجب لها صدر الكلام، لكونها لإنشاء التكثير. (مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ) لعدم احتياجها إلى المعرفة.

[رب]

قوله: «ورب» إما أن يقصد به الحكاية أو لا فإن قصد به الحكاية فهو مرفوع تقديرًا على أنه مبتدأ وإن لم يقصد به الحكاية فإما بتأويل اللفظ أو بتأويل الكلمة؛ فإن كان الأول فهو مرفوع منون؛ لكونه منصرفًا، وإن كان الثاني فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث، كذا في «المعرب»، وقوله: «للتقليل» خبره، ولما احتمل كونه للتقليل للإخبار والإنشاء فسره بقوله: (أي: لإنشَاءِ التَّقلِيلِ). «و» (لِهَذَا وَجَبَ) ليكون إشارة إلى أن كونه للإنشاء موجب لصدارته، وإن لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فإن قوله: «لها صدر الكلام» مستوجب لكونه للإنشاء فدل عليه بالالتزام، (كَمَا أَنَّ كَم) أي: كما ثبت لكلمة كم الخبرية أنها (وَجَبَ لَهَا) أي: لكلمة كم (صَدرُ الكَلَامِ؛ لِكَونِهَا) أي: لكون كلمة كم (لإنشَاءِ التَّكثِيرِ) وقوله: «مختصةٌ» خبر بعد خبر أو خبر للمحذوف يعني: أن كلمة رب مختصة «بنكرةٍ» فلا تدخل على المعرفة (لِعَدَمِ اِحتِيَاجِهَا) يعني: إنما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (إِلَى المَعرِفَةِ) وقال العصام: يرد على هذا التوجيه بأنه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة؛ لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضي وهو أنه لا يتحقق التقليل في المعرفة؛ لأنها إما للكثرة فينا فيه، وأما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لأنه إنما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة، ثم قال: وذلك أن تقول إن مجرور رب في معنى التمييز منها يعني: من كلمة رب؛ لأنها للتقليل كما إن كم للتكثير ففيها شائبة العدد الطالب للتمييز، وهذا وجه وجيه وإن خلا عنه بيانهم انتهى.

(مَوْصُوفَةٍ) ليتحقق التقليل الذي هو مدلول «رب»؛ لأنه إذا وصف الشيء صار أخصَّ وأقلَّ مما لم يوصف. واشتراط كونه موصوفة إنما هو (عَلَى) المذهب (الأَصَحِّ). وهذا مذهب أبي علي ومن وافقه. وقيل: لا يجب ذلك. والمختار عند المصنف: الوجوب. وهذا الذي ذكره من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة.

وقوله: «موصوفةٍ» بالجر صفة نكرة أي: موصوفة إما بمفرد أو بجملة وإنما اشترط بالموصوفية (لِيَتَحَقَّقَ التَّقلِيلُ الَّذِي هُوَ مَدلُولُ رُبَّ) وإنما يتحقق التقليل حين كونه كذلك؛ (لأَنَّهُ إِذَا وُصِفَ الشَّيءُ صَارَ أَخَصُّ وَأَقَّلَ مِمَّا) أي: من الشيء الذي (لَم يُوصَف) فإن قولنا: رجل عالم أخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه وأقل منه باعتبار الأفراد، وقوله: (وَاشتُرِطَ كَونُهُ مَوصُوفَةٌ إِنَّمَا هُوَ) ليكون إشارة إلى أن قوله: «على» (المَذهَبِ) «الأصح» ناظر إلى كونها موصوفة يعني: أنهم اتفقوا على أنها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا في اشتراط كونها موصوفة فالأصح على أنها مشروطة بها فلا يجوز أن تكون نكرة مختصة (وَهَذَا) أي: هذا المذهب الأصح هو (مَذهَبُ أَبِي عَلَي وَمَن وَافَقَهُ).

وقوله: (وَقِيلَ) إشارة إلى المذهب الغير الأصح، وهو أنه (لا يَجِبُ ذَلِكَ) أي: كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة أو موصوفة (وَالمُختَارُ عِندَ المُصَنِّفُ الوُجُوبُ) ولذا قال على الأصح (وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِن التَّقلِيلِ أَصلُهَا) أي: هو الأصل في كلمة رب لكنه أصل يعدل عنه كثيرًا، وقوله: (ثُمَّ تُستَعمَلُ فِي مَعنَى التَّكثِيرِ) إشارة إلى أنها تستعمل في خلاف الأصل أكثر مما هو في الأصل كما في مقام المدح والذم، فيكون المقام قرينة على استعمالها في التكثير، وكان الاستعمال أغلب من الأصل حتى كان (كالحَقِيقَةِ، وَفِي التَّقلِيلِ) أي: وتستعمل في التقليل الذي هو الأصل أقل حتى كان (كالمَجَازِ المُحتَاجِ إِلَى القَرِينَةِ) وإنما قال: كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل: حقيقة ومجازًا؛ لعدم الاطلاع على معناها الحقيقي ولكن الاستعمال الأول مشابه بالحقيقة في عدم الاحتياج إلى القرينة والثاني مشابه بالمجاز في الاحتياج إليها.

(وَفِعْلُهَا) أي: فعل «رب» يعني: الذي تعلق به «رب» فعل (مَاضٍ)؛ لأنها للتقليل المحقق، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ»، أو «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ نُفَارِقْهُ». (مَحْذُوفٌ) أي: ذلك الفعل الماضي.

(غَالِبًا) أي: في غالب الاستعمالات، لوجود القرائن نحو: «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ» أي: لقيته.

(وَقَدْ تَدْخُلُ) أي: «رب» (عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ) لا مرجع له (مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ) على التمييز (وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ) ....

«وفعلها» (أي: فِعلُ رُبَّ، يَعنِي) أي: يريد بالفعل الذي أضيف إليها (الَّذِي) أي: الفعل الذي (تَعَلَّقَ بِهِ رُبَّ) وقوله: وفعلها مبتدأ (فِعلٌ) «ماضٍ» خبره، وإنما كان ماضيًا؛ (لأَنَّهَا) أي: لأن كلمة رب (للتَّقلِيلِ المُحَقَّقِ) يعني: أنها لحاجة معلومة (ولا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ) أي: التحقق والمعلومية (إِلَّا في المَاضِي) فإن المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك في المستقبل فإنه ليس بمعلوم فضلًا عن كثرته وقلته (نَحوُ: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ) فإن كثرة الملاقاة وتقليلها إنما تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال للماضي لفظًا، وقوله: (أَو رُبَّ رَجُل كَرِيمٍ لَم نُفَارِقهُ) مثال للماضي معنى والمضارع لفظًا وأيضًا الأول للمثبت والثاني للمنفي.

وقوله: «محذوفٌ» بالرفع صفة ماضٍ (أي: ذَلِكَ الفِعلُ المَاضِي) محذوف «غالبًا» (أي: في غَالِبِ الاستِعمَالاتِ؛ لِوُجُودِ القَرَائِنِ) ولو ذكر ومع وجود القرائن المحققة الفعلية لزم الإطناب، ومثال المحذوف (نَحوُ: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ) حيث حذف فعله، وهو قوله: (أي: لَقِيتُهُ).

«وقد تدخل» (أي: رُبَّ) تدخل كثيرًا على اسم ظاهر وتدخل قليلًا «على مضمرٍ» وقوله: «مبهمٍ» بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله: (لا مَرجِعَ لَهُ) يعني: أن المراد بالمضمر المبهم أنه ليس له مرجع، وقوله: «مميزٍ» بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمر يعني: على المضمر المبهم الذي يميز ذلك المبهم «بنكرةٍ منصوبةٍ» بالجر صفة نكرة، وقوله: (عَلَى التَّمييزِ) متعلق بالمنصوبة «والضمير» بالرفع مبتدأ وقوله: «مفردٌ» خبره يعني: أن ذلك المضمر المبهم مفرد دائمًا،

وإن كان المميز مثنى أو مجموعًا (مُذَكَّرٌ) وإن كان المميز مؤنثًا، نحو: «رُبَّهُ رَجُلًا، أَوْ رَجُلَيْنِ، أَوْ رِجَالًا، أَوْ امْرَأَةً، أَوْ امْرَأَتَيْنِ، أَوْ نِسَاءً».

(خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ) في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فإنهم يقولون: «رُبَّهُمَا رَجُلَيْنِ، وَرُبَّهُمْ رِجَالًا، وَرُبَّهَا امْرَأَةً، وَرُبَّهُمَا امْرَأَتَيْنِ، ورُبَّـهُنَّ نِسَاءً».

(وَتَلْحَقُهَا) أي: «رب» («مَا» الْكَافَّةُ) المانعة عن العمل (فَتَدْخُلُ) بعد لحوق «ما» (عَلَى الْجُمَلِ) نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾.

(وَإِن كَانَ) أي: ولو كان (المُمَيَّزُ مُثَنًّى أَو مَجمُوعًا) وقوله: «مذكرٌ» خبر بعد خبر أو صفة مفرد (وَإِن كَانَ) أي: ولو كان (المُمَيَّزُ مُؤَنَّثًا نَحوُ: رُبَّهُ رَجُلًا أَو رَجُلَينِ أَو رِجَالًا) وهذا مثال لكونه مفردًا على كل تقدير، وقوله: (أَو اِمرَأَةً) أي: نحو ربه امرأة (أَو اِمرَأَتَينِ أَو نِسَاءً) مثال لكونه مذكرًا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه، لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فما ذكره المصنف بقوله: مفرد مذكر، يعني: أنه غير مطابق مذهب البصريين «خلافًا للكوفيين» وهذه المخالفة «في مطابقة التمييز» والمطابقة مضاف إلى مفعوله وفاعله محذوف أي: في كون المبهم مطابقًا لتمييزه، وقوله: (فِي الإفرَادِ) بيان لـ:ما به المطابقة وهو كونه مطابقًا في الإفراد (وَالتَّثنِيةِ وَالجَمعِ وَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ، فإِنَّهُم) أي: الكوفيين (يَقُولُونَ: رُبَّهُمَا رَجُلَينِ وَرُبَّهُم رِجَالًا وَرُبَّهَا امرَأَةً وَرُبَّهُمَا اِمرَأَتَينِ وَرُبَّهُنَّ نِسَاءً).

«وتلحقها» وقوله: (أي: رُبَّ) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله: «ما» فاعل تلحق وقوله: (الكَافَّةُ) بالرفع صفة ما وقوله: (المَانِعَةُ) صفة كاشفة للكافة يعني: تلحق كلمة ما التي تكف وتمنع رب (عَن العَمَلِ) أي: عن عمل الجر كما تلحق بأن وكأن، وقوله: «فتدخل» معطوف على قوله: تلحقها والضمير المرفوع راجع إلى كلمة رب، يعني: أن رب (بَعدَ لُحُوقِ مَا) يجوز دخلها «على الجمل» (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾) [الحجر: 2] فإن رب دخلت على جملة يود الذين، والمراد بدخولها على الجملة هو أنها تدخل على الجملة إذا

وَقَدْ تَكُونُ «ما» زائدة، فتدخل على الاسم، وتجر نحو:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

(وَوَاوُهَا) أي: واو «رب» في حكمها.

(تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ) ....

قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو: ربما قام زيد، وربما زيد قائم، يعني: أنه قل نسبة القيام إلى زيد ولا يقال: ربما يقوم زيد لأن رب للزمان الماضي، وأما قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: 2]، فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد وتحققه فهو إذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ويؤكد ما قلنا قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: 70-71]، أتى ذو هو للماضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال؛ لأنه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب، كذا في «الوافية» (وَقَد تَكُونُ مَا) أي: لفظتها (زَائِدَةً، فَتَدخُلُ) فحينئذٍ تدخل كلمة رب (عَلَى الاسمِ) أي: المفرد (وَتَجُرُّ) أي: تعمل الجر في ذلك الاسم فإن ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نَحوُ: رُبَّمَا ضَربَةٍ) بالجر يعني: رب ضربة حاصلة (بِسَيفٍ صَقِيلٍ) أي: مجلو لقيتها.

وقوله: «وواوها» مبتدأ (أي: وَاوُ رُبَّ) وقوله: (في حُكمِهَا) خبر في كلام الشارح أما خبره في كلام المصنف فهو قوله: «تدخل» يعني: أن واو رب حرف جر أيضًا ككلمة رب وحكمها كحكمها في اختصاص دخولها «على نكرةٍ موصوفةٍ» لا أنها في حكمها في كل ما يجوز لرب؛ فلا يروج ما وجه العصام بموجهه حيث قال: وكأن الشارح أشار بتقدير في حكمها إلى أن الأولى للمصنف أن يقول: وواوها في حكمها، ولا يختص مشاركتها في الدخول على نكرة موصوفة، وكأن المصنف لم يقل: واوها في حكمها؛ لئلا يلزم لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير، وقال: تدخل على نكرة موصوفة تنبيهًا على التفاوت بينهما في مجرد الاختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل؛ لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل، انتهى ملخصًا.

مثل:

وَبَــلْــدَةٍ لَــيْــسَ بِــهَــا أَنِــيــسُ إلّا الْــيَــعَــافِــيــرُ وإلّا الْــعِــيــسُ

وهذه الواو للعطف عند سيبويه، وليست بجارة.

فإن لم تكن في أول الكلام، فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أوله فيقدر له معطوف عليه.

وعند الكوفيين: أنها حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام «رب» جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رب»، فلا يقدرون له ....

(مِثلُ:

وَبَــلــدَةٍ لَــيــسَ بِــهَــا أَنِــيــسُ إِلَّا الــيَــعَــافِــيــرُ وَإِلَّا الــعِــيــسُ)

فقوله: وبلدة بالجر بالواو البلدة كل جزء من الأرض غامر أو عامر، والأنيس المؤنس وكل ما يؤنس به من الإنسان والحيوان المأنوس به، واليعفور ظبي والعيس بالكسر الإبل البيض تخالط بياضها شقرة، وجملة ليس بها أنيس صفة بلدة، وقوله: إلا اليعافير بالرفع على أنه اسم ليس، يعني: لقيت بلدة كثيرة ليس ما يؤنس به إلا الظبيات وإلا الإبل.

ثم إنهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سيبويه أنها جارة كما اختاره المصنف أراد الشارح أن يذكر المذهبين الآخرين فقال: (**وَهَذِهِ الوَاوُ للعَطفِ عِندَ سِيبَويهِ وَلَيسَت بِجَارَّةٍ**) كما قال به الجمهور، ثم أشار إلى ضعفه بقوله: (**فإن لَم تَكُن**) يعني: إذا كان أمر كما قال به سيبويه قيل عليه إن تلك الواو وإن لم تقع (**في أَوَّلِ الكَلامِ فَكَونُهَا للعَطفِ ظَاهِرٌ، وَإن كَانَت في أَوَّلِهِ**) أي: وإن وقعت في أول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (**فَيُقَدَّرُ**) أي: فحينئذ يقدر (**لَهُ مَعطُوفٌ عَلَيهِ وَعِندَ الكُوفِيينَ أَنَّهَا**) حال أي: كلمة الواو (**حَرفُ عَطفٍ**) أي: في الأصل (**ثُمَّ صَارَت قَائِمَةً مُقَامَ رُبَّ**) حال كونها (**جَارَّةً بِنَفسِهَا**) أي: لا بتقدير رب بأن يكون العمل لها، وإنما تكون جارة (**لِصَيرُورَتِهَا**) أي: لانتقال تلك الواو من أصلها إلى كونها (**بِمَعنَى رُبَّ**) وإذا كان الأمر كذلك (**فَلَا يُقَدِّرُونَ لَهُ**) أي:

معطوفًا عليه، لأن ذلك تعسّف.

لتلك الواو (مَعطُوفًا عَلَيهِ) لأنه كان أصلًا متروكًا، وإنما لا يقدرون (**لأَنَّ ذَلِكَ**) أي: لأن التقدير (**تَعَسُّفٌ**).

* * *

[واو القسم]

(وَوَاوُ الْقَسَمِ: إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ) أي: فعل القسم، فلا يقال: «أَقْسَمْتُ وَاللهِ»، وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالًا من أصلها، أعني: الباء.

(لِغَيْرِ السُّؤَالِ) يعني: لا يستعمل الواو في السؤال، فلا يقال: «وَاللهِ أَخْبَرَنِي؟» كما يقال: «بِاللهِ أَخْبَرَنِي؟» حَطًّا للواو عن درجة الباء.

(مُخْتَصَّةً بِالظَّاهِرِ) يعني: الواو مختصة بالاسم الظاهر، سواء كان ....

[واو القسم]

«وواو القسم» أي: الواو الجارة الموضوعة للقسم «إنما تكون» بفتح الهمزة لوقوعها خبر يعني: إنما تقع «عند حذف الفعل» **(أي: فِعلِ القَسَمِ)** أي: الذي يتعلق به الواو يعني: فعلًا مشتقا من القسم كأقسمت وأقسم **(فَلا يُقَالُ)** أي: فحينئذٍ لا يجوز أن يقال: **(أَقسَمتُ وَاللهِ وَذَلِكَ)** أي: التزام حذف فعلها **(لِكَثرَةِ اِستِعمَالِهَا)** أي: لكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير **(في القَسَمِ؛ فَهِيَ)** أي: الواو **(أَكثَرُ اِستِعمَالًا مِن أَصلِهَا، أَعني)** أي: أريد بأصلها **(البَاءَ)** فقوله: عند حذف الفعل خبر يكون، وقوله: «لغير السؤال» خبر بعد خبر **(يَعني: لا يُستَعمَلُ الوَاوُ في السُّؤَالِ)** يعني: في الطلب؛ **(فَلَا يُقَالُ)** أي: فلا يجوز أن يقال **(وَاللهِ أَخبِرني كَمَا يُقَالُ)** أي: كما يجوز أن يقال في الباء **(باللهِ أَخبِرني)** فإن الباء تستعمل في السؤال أيضًا، وإنما اختصت الواو بغير السؤال **(حَطًّا للوَاوِ)** أي: لجعل الواو منحطة **(عَن دَرَجَةِ البَاءِ)** أي: التي هي أصلها، وقوله: «مختصةً» بالنصب خبر ثالث لقوله: إنما تكون يعني: أن واو القسم تكون مختصة ومحصورة «بالظاهر» **(يَعنِي: الوَاوَ مُختَصَّةٌ بالاسمِ الظَّاهِرِ)** بأن تكون داخلة عليه لا على المضمر، وهذا بيان للفرق بين الواو وبين أخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة أخص من الباء، وقوله: **(سَوَاءٌ كَانَ)** إشارة إلى فرق آخر بالنظر إلى

الاسم الظاهر اسم الله أو غيره، فلا يقال: «وَكَ لَأَفْعَلَنَّ»، مثلًا، بل يقال: «وَاللهِ»، أو «ورَبِّ الْكَعْبَةِ».

وذلك الاختصاص أيضًا لحط رتبته عن رتبة الأصل ـ وهو الباء ـ بتخصيصه بأحد القسمين، وخص الظاهر لأصالته.

التاء يعني: أن مدخولها، أعني: من مدخول التاء لأنها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (الاسمُ الظَّاهِرُ اِسمَ اللهِ أَو غَيرَهُ) بخلاف التاء، فإنها لا تدخل إلا على اسم الله، وقوله: (فَلَا يُقَالُ) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعني: لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز أن يقال: (وَك لأفعَلَنَّ مَثلًا، بَل يُقَالُ: وَاللهِ أَو وَرَبِّ الكَعبَةِ، وَذَلِكَ الاختِصَاصُ) أي: وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (أَيضًا) أي: كوجه اختصاصها لغير السؤال (لِحَطِّ رُتبَتِهِ) أي: رتبة الواو (عَن رُتبَةِ الأَصلِ، وَهُوَ) أي: الأصل (البَاءُ) وذلك لانحطاط (بِتَخصِيصِهِ) أي: بسبب اختصاص الواو (بِأَحَدِ القِسمَينِ) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما، ولو جاز دخول الواو عليهما أيضًا لما وجد الفرق بين الأصل والفرع؛ فيلزم اختصاص الفرع بأحد القسمين إما بالظاهر أو بالضمير (وَخُصَّ الظَّاهِرُ) أي: وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لأَصَالَتِهِ) أي: لأصالة الاسم الظاهر في القسم.

* * *

[تاء القسم]

(وَالتَّاءُ مِثْلُهَا) أي: مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل، وكونها لغير السؤال.

(مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ) من الأسماء الظاهرة حَطًّا لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو، بتخصيصها ببعض المظهر، وخص منه ما هو أصل في باب القسم، وهو اسم الله.

[تاء القسم]

«والتاء» أي: وتاء القسم «مثلها» (أي: مِثْلُ الوَاوِ) وقوله: (في اِشتِرَاطِهَا) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان أحدهما: كون الواو مشروطًا (بِحَذفِ الفِعلِ، وَ) الثاني: اشتراط (كَونِها لِغَيرِ السُّؤالِ) وهذان الشرطان في التاء أيضًا بخلاف الباء، وقوله: «مختصةٌ» بالرفع وخبر بعد خبر أو بالنصب حال من المضاف إليه في قوله: مثلها، وهذا شروع في بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء، وهو أن التاء مختصة «باسم الله» (مِن الأَسمَاءِ الظَّاهِرَةِ) بخلاف الواو فإنها أعم منهما كما عرفت، وقوله: (حَطًّا لِمَرتَبَتِهَا) مفعول له يعني: ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبتها أي: رتبة التاء (عَن مَرتَبَةِ أَصلِهَا الَّذي هُوَ الوَاوُ بِتَخصِيصِهَا) يعني: ذلك الانحطاط إنما يحصل بسبب تخصيص التاء (بِبَعضِ المَظهَرِ) كما كان في الفرق بين الواو والباء، فإن التاء لو جاز دخولها على جميع الأسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الأصل والفرع؛ فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وَخُصَّ مِنهُ) أي: رجح في تعيين البعض (مَا) أي: اسم ظاهر (هُوَ أَصلٌ في بَابِ القَسَمِ، وَهُوَ) أي: الأصل فيه (اِسمُ اللهِ) أي: لفظة الجلالة من أسماء الله الحسنى.

* * *

[باء القسم]

(وَالْبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا) أي: من الواو والتاء (فِي الْجَمِيعِ) أي: في جميع ما ذكر من حذف الفعل، وكونها لغير السؤال، والدخول على المظهر مطلقًا، أو على اسم الله خاصة، فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره، نحو: «بِاللهِ، وأُقْسِمُ بِاللهِ»، وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال أيضًا نحو: «بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ» و«بِاللهِ أَجْلِسُ».

وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر، نحو: «بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ» و«بِكَ

[باء القسم]

«والباء أعم منهما» (أي: مِن الوَاوِ وَالتَّاءِ) «في الجميع» (أي: في جَمِيعِ مَا ذُكِرَ) هذا تفسير للجميع، وقوله: (مِن حَذفِ الفِعلِ) بيان لما ذكر أي: المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفًا، (و) من (كَونِهَا لِغَيرِ السُّؤالِ) كما هو شرط الواو (و) من (الدُّخُولِ عَلَى المَظهَرِ) والمضمر (مُطلَقًا) أي: سواء كان من اسم الله أو لا، كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقًا (أَو عَلَى إِسمِ اللهِ خَاصَّةً) أي: ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في التاء.

وقوله: (فَهِيَ) تفصيل للعموم يعني: المراد يكون الباء أعم منهما أنها أي: الباء (كَمَا تَكُونُ) أي: توجد (عِندَ حَذفِ الفِعلِ تَكُونُ) أي: توجد (عِندَ ذِكرِهِ) الفعل مثال المحذوف (نَحوُ: بِاللهِ، وَ) مثال المذكور نحو: (أُقسِمُ بِاللهِ، وَكَمَا) أي: وأيضًا أن الباء (تَكُونُ لِغَيرِ السُّؤَالِ) أي: كما توجد حين كون جوابه خبرًا (تَكُونُ لِلسُّؤَالِ) أي: توجد حين كونه جوابه طلبًا (أَيضًا) مثال الخبر (نَحوُ: بِاللهِ لأَفعَلَنَّ، وَ) مثال الطلب نحو: (بِاللهِ اِجلِس، وَكَمَا) أي: وأيضًا إن الباء كما (تَدخُلُ عَلَى المُظهَرِ) أي: على الاسم الظاهر (تَدخُلُ) أيضًا (عَلَى المُضمَرِ) أي: على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر (نَحوُ: بِاللهِ لأَفعَلَنَّ، وَ) مثال دخولها على المضمر نحو: (بِكَ

لَأَفْعَلَنَّ»، وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة، نحو: «بِالرَّحْمَنِ لَأَفْعَلَنَّ»، بخلافهما، فإنهما مختصان ببعض هذه الأمور، كما عرفت.

فالمراد بالجميع: جميع ما ذكر من الأمور المختصة لا الاختصاص، فلا يرد أنه لا يصح أن يقال: «الباء توجد مع الاختصاص وبدونه» لمكان التنافي.

لأفعَلَنَّ) وغير العبارة في قوله: **(وَفِي الدُّخُولِ)** للإشارة إلى أنه مقابل للاختصاص باسم الله كما أن الأول مقابل للاختصاص بالمظهر يعني: أنه على جواز دخولها يجوز أيضًا دخولها **(عَلَى المُظهَرِ لا تَختَصُّ)** أي: بحيث لا تختص **(باسمِ اللهِ خَاصَّةٍ)** كما كانت التاء مختصة به، بل يجوز دخول الباء على كل اسم من أسماء الله **(نَحوُ: بالرَّحمَنِ لأفعَلَنَّ)** والباء في هذه الأمور كلها ملابسة **(بِخِلافِهِمَا)** أي: بخلاف الواو والتاء؛ **(فإِنَّهُمَا)** أي: الواو والتاء **(مُختَصَّانِ بِبَعضِ هَذِهِ الأُمُورِ كَمَا عَرَفتَ)** وقوله: **(فالمُرَادُ)** تفريع على تفسير الشارح قوله: في الجميع بما ذكره إذا فسر لفظ يعني: الجميع بما ذكرنا يكون المراد **(بالجَمِيعِ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ مِن الأُمُورِ المُختَصَّةِ، لا الاختِصَاصُ)** أي: لأن المراد بقوله: إنها أعم منهما في الجميع أنها أعم منهما في اختصاصات المذكورة في كل منهما بمعنى: أنها مختصة أيضًا بما ذكر كما توهم، وهذا إشارة إلى ما ذكر في الحواشي الهندية من السؤال والجواب، وتقرير السؤال: أن قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور أيضًا ففي أعمية الباء منهما في الاختصاص لا يصح أن يقال: إن الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة، وهو أنها مختصة وغير مختصة، وتقرير الجواب: أن المراد بالجميع ما ذكر من الأمور المختصة؛ **(فَلَا يَرِدُ)** عليه **(أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَن يُقَالَ)** إن **(البَاءَ تُوجَدُ مَعَ الاختِصَاصِ وَبِدُونِهِ لِمَكَانِ التَّنافِي)** يعني: أنه إذا أريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله: أعم وبين قوله: في الجميع فإن الأول يقتضي عدم الاختصاص، والثاني: يقتضي الاختصاص.

(وَيُتَلَقَّى) أي: يجاب (الْقَسَمُ) الذي لغير السؤال (بِاللَّامِ، وَإِنَّ وَحَرْفِ النَّفْيِ) أي: «ما» أو «لا». فاللام في الموجبة: اسمية كانت نحو: «وَاللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، أو فعلية نحو: «وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» و«إِنَّ» فيها، أي: في الاسمية، نحو: «وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ». و«ما» و«لا» أي المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو: «وَاللهِ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ».

وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة، كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾، أي: لا تفتأ تذكر.

وأما قسم السؤاليّ فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب، نحو: «بِاللهِ أَخْبَرَنِي؟» و«بِاللهِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟».

ثم شرع في بيان مسائل جواب القسم فقال: «ويتلقى» (أي: يُجَابُ) يعني: المراد بتلقى القسم جواب القسم يعني: أنه يجاب «القسم» وقيده بقوله: (الَّذِي لِغَيرِ السُّؤالِ) لتحصل الاحتراز عن القسم يعني: للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه، وقوله: «باللام» متعلق بيتلقى يعني: أن جوابه يورد باللام «وإن وحرف النفي» (أي) يعني: سواء كان حرف النفي كلمة (مَا أو) كلمة (لا) ثم نبه على مواضع وقوع كل من الثلاث فقال: (فاللَّامُ) إنما تقع (في المُوجِبَةِ) أو في الجملة التي أريد إيجاب نسبتها (اسمِيَّةً كَانَت) أي: تلك الجملة الموجبة (نَحوُ: وَاللهِ لَزَيدٌ قَائِمٌ، أَو فِعلِيَّةٌ نَحوُ: واللهِ لأَفعَلَنَّ كَذَا، وَإِنّ) أي: كلمة أن تقع في الجواب (فِيهَا أي: في الاسمِيَّةِ) خاصة لامتناع دخولها في الفعلية (نَحوُ: وَاللهِ إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ، وَمَا وَلَا) أي: يقع كل منهما (أي: المَنفِيَّةِ) أي: في الجملة المنفية (اسمِيَّةً كَانَت) أي: تلك الجملة المنفية (أَو فِعلِيَّةً نَحوُ: وَاللهِ مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ) مثال للاسمية المنفية (وَلَا يَقُومُ) أي: ونحو والله لا يقوم (زَيدٌ) مثال للفعلية المنفية، (وَقَد يُحذَفُ حَرفُ النَّفي) أي: في الجملة الفعلية (لِوُجُودِ القَرِينَةِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85] أي لا تَفتَأُ) يعني: بالله لا تزال أن (تذكر) يوسف (وَأَمَّا قِسمُ السُّؤَاليّ) أي: الطلب (فَلا يُتَلَقَّى) أي: فلا يجاب (إِلَّا بِمَا فِيهِ مَعنَى الطَّلَبِ نَحوُ: باللهِ أَخبِرني، وَباللهِ هَل قَامَ زَيدٌ) فالأول مثال للطلب

(وَ) قد (يُحْذَفُ جَوَابُهُ) أي: جواب القسم (إِذَا اعْتُرِضَ) أي: توسط الْقَسَمُ بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم.

(أَوْ تَقَدَّمَهُ) أي: القسم (مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) أي: على جوابه نحو: «زَيْدٌ وَاللهِ قَائِمٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللهِ» لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين، لوجود ما يدل عليه.

والجملة المذكورة وإن كانت جوابًا للقسم بحسب المعنى، لكنه بحسب اللفظ لا تسمى إلا الدال على الجواب لا الجواب، ....

في ضمن الأمر صريحًا، والثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام.

«و» قد «يحذف جوابه» (أي: جَوَابُ القَسَمِ) «إذا اعترض» أي: وقت اعتراض القسم (أي: تَوَسَّطَ القَسَمُ) يعني: معنى كونه معترضًا أنه إذا توسط القسم (بَينَ أَجزَاءِ الجُملَةِ الَّتي تَدُلُّ) أي: تلك الجملة (عَلَى جَوَابِ القَسَم) بأن يكون بعض أجزائه مقدمًا عليه وبعضها مؤخرًا «أو تقدمه» (أي: القَسَمُ) يعني: يحذف أيضًا إذا تقدم على القسم «ما» أي: الجملة التي «يدل عليه» (أي: عَلَى جَوَابِهِ) بأن تكون الجملة بجميع أجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نَحوُ: زَيدٌ وَاللهِ قَائِمٌ)، فإن القسم في هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (وَ) مثال المتقدم (زَيدٌ قَائِمٌ وَاللهِ) فإن مجموع الجملة تقدم على القسم، وإنما حذف جوابه في الصورتين (لاستِغنَائِهِ) أي: لكون القسم مستغنيًا (عَنِ الجَوَابِ في هَاتَينِ الصُّورَتَينِ) وإنما كان مستغنيًا (لِوُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيهِ) أي: على الجواب.

وقوله: (وَالجُملَةُ المَذكُورَةُ) استئناف يعني: وإنما قلنا إن الجواب محذوف والمذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جوابًا له؛ لأن الجملة التي ذكرت ليست جوابًا بحسب اللفظ والمعنى فإنها (وَإِن كَانَت) أي: ولو كانت (جَوَابًا للقَسَمِ بِحَسَبِ المَعنَى لَكِنَّهُ) أي: الشأن (بِحَسَبِ اللَّفظِ لا تُسَمَّى إِلَّا الدَّالَّ عَلَى الجَوَابِ لا الجواب) للزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر الكلام ووقوعه في غير صدر الكلام ممتنع في القسم؛ لأنه إنشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع

ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم.

من أول الأمر على المقصود (وَلِهَذَا) أي: ولعدم كون الجملة المذكورة جوابًا للقسم (لا يَجِبُ) أي: لا يقع (فِيهَا) أي: فيما يدل عليه (عَلامَةُ جَوَابِ القَسَمِ) من دخول اللام وإن وحرف النفي.

* * *

[عن]

(وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ) أي: لمجاوزة شيء وبعديته عن شيء آخر، وذلك:

1 - إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ إِلَى الصَّيْدِ».

2 - أو بالوصول وحده نحو: «أَخَذْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ».

3 - أو بالزوال وحده نحو: «أَدَّيْتُ عَنْهُ الدَّيْنَ».

[عن]

«وعن» موضوع «للمجاوزة» وقوله: (أي: لِمُجَاوَزَةِ شَيءٍ) إشارة إلى أن المجاوزة من الأمور النسبية المقتضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه، وقوله: (وَبُعدِيَّتُهُ) إشارة إلى معنى المجاوزة وهو كون الشيء بعيدًا (عَن شَيءٍ آخَرَ، وَذَلِكَ) أي: ويستعمل هذا بصور ثلاث (إِمَّا بِزَوَالِهِ) أي: بأن يكون الشيء الأول زائلًا (عَن الشَّيءِ الثَّاني) وهو المجرور بعن (وَوُصُولُهُ إِلَى الثَّالِثِ) وهو المجرور بإلى (نَحوُ: رَمَيتُ السَّهمَ عَن القَوسِ إِلَى الصَّيدِ) فإن السهم زال عن الشيء الثاني الذي هو القوس ووصل إلى الشيء الثالث الذي هو الصيد، (أَو بالوُصُولِ) إشارة إلى الصورة الثانية وهي كونه واصلًا إلى الثالث (وَحدَهُ) يعني: لا بزواله عن الثاني (نَحوُ: أَخَذتُ عَنهُ العِلمَ) يعني: أن العلم تجاوز عنه أي: عن الثاني ووصل إلى لكن لم يزل عن الثاني (أَو بالزَّوَالِ وَحدَهُ) وهي الصورة الثلاثة يعني: زال عنه سواء وصل أو لا (نَحوُ: أَدَّيتُ عَنهُ الدَّينَ) يعني: زال عنه الدين.

* * *

[على]

(وَعَلَى لِلاسْتِعْلَاءِ) أي: لاستعلاء شيء على شيء، نحو: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ»، و«عَلَيْهِ دَيْنٌ».

(وَقَدْ يَكُونَانِ) أي: «عن»، و«على» (اسْمَيْنِ) يعلم ذلك (بِدُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِمَا) نحو: «مِنْ عَنْ يَمِينِي» أي: من جانب يميني، و«مِنْ عَلَيْهِ» أي: من فوقه.

[على]

«وعلى» أي: لفظ على موضوع «للاستعلاء» (أي: لاستِعلاءِ شَيءٍ عَلَى شَيءٍ) يعني: لإفادة كون الشيء عاليًا على شيء إما حقيقة (نَحوُ: زَيدٌ عَلَى السَّطحِ) أو مجازًا ومثله الشارح بقوله: (وَعَلَيهِ دَينٌ) «وقد يكونان» (أي: عَن وَعَلَى) أي: قد لا يكونان حرفين بل يكونان «اسمين» وبقوله: قد يكونان أشار إلى أن كونهما حرفين أكثر من كونهما اسمين بدخول من (يُعلَمُ ذَلِكَ) «بدخول من» يعني: إنما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر «عليهما» فإن الجر من خواص الاسم (نَحوُ: مِن عَن يَمِينِي، أي: مِن جَانِبِ يَمِينِي، وَمِن عَلَيهِ، أي: مِن فَوقِهِ).

* * *

[الكاف]

(وَالْكَافُ):

1 - (لِلتَّشْبِيهِ) نحو: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ».

2 - (وَزَائِدَةٌ) نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ إذ التقدير: «ليس مثله شيء»، على بعض الوجوه.

[الكاف]

«والكاف» أي: مسماه وهو الكاف المفتوحة موضوع «للتشبيه» أي: لتشبيه شيء بشيء في صفة (نَحوُ: زَيدٌ كالأَسَدِ) أي: زيد مشبه بالأسد في الشجاعة «وزائدةً» أي: الكاف قد تكون زائدة (نَحوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ إذ التَّقدِيرُ) أي: وإنما حكم بأنها زائدة في الآية المذكورة؛ لأن تقديرها (لَيسَ مِثلَهُ شَيءٌ) لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثله لا نفي أن يكون شيء مثل مثله بدليل سياق الكلام، وهو قوله تعالى: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: 11] الخ، وإنما قال: (عَلَى بَعضِ الوُجُوهِ) لأن في الآية وجهين آخرين على أن الكاف ليست زائدة فيهما أحدهما: أن المراد نفي الشيء بنفي لازمه؛ لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، كما يقال: ليس لأخ زيد أخ بمعنى: أخ زيد ليس بموجود؛ لأن أخ زيد ملزوم والأخ لازمه؛ لأنه لا بد لأخ زيد من أخ هو زيد فنفى هذا الملزوم والمراد نفي اللازم أي: ليس لزيد أخ؛ إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد، فكذا نفى أن لله تعالى مثل مثل، والمراد نفي مثله تعالى؛ إذ لو كان له مثل لكان فاعلًا مثله، والثاني: ما ذكره صاحب «الكشاف» وهو أنهم قد قالوا: مثلك لا يبخل فنفى البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته، فسلكوا طريق الكناية قصدًا إلى المبالغة؛ لأنهم إذا نفوه عما يماثله على أخص أوصافه ويسد مسده فقد نفوه عنه، كذا في بعض الحواشي، وقال العصام: إن الذين حكموا بالزيادة في الآية المذكورة

3 - (وَقَدْ تَكُونُ) أي: الكاف (اسْمًا) بمعنى «المثل»، نحو:

... ... يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أي: عن أسنان مثل البرد الذائب للطافته.

(وَتَخْتَصُّ) أي: الكاف (بِالظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر عند الجمهور، فلا يقال: «كَهُ» استغناء عنه بمثل ونحوه.

حكموا بها بوجهين أحدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لا بزيادة الكاف.

«وقد تكون» (أي: الكَافُ) «اسمًا» حال كونه (بِمَعنَى المِثلِ) فتعيين اسميتها بدخول عن عليها وتتعين حرفيتها لوقوعها صلة ويحتملهما في نحو: زيد كالأسد (نَحوُ: يَضحَكنَ عَن كَالبَرَدِ المُنهَمِّ») وفسره بقوله: (أي: عَن أَسنَانٍ) وهو إشارة إلى الموصوف المحذوف، وقوله: (مِثلِ البَرَدِ) إشارة إلى معنى الكاف والبرد هو حب الغمام، وقوله: (الذَّائِبِ) إشارة إلى معنى المنهم فإنه اسم فاعل من الانهمام وهو الذنوب، وقوله: (للطَافَتِهِ) إشارة إلى وجه التشبيه والمصراع الأول قوله:

ثلاث بيضٍ كنعاج جم

قوله: نعاج بالكسر جمع نعجة وهي بقر الوحش، وقوله: جم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها، والمنهم الذائب وقوله: ثلاث مبتدأ خبره يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب في الرقة واللطافة.

«وتختص» (أي: الكَافُ) يعني: يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة «بالظاهر» (أي: بالاسمِ الظَّاهِرِ) فسره به؛ ليكون إشارة إلى أن المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعني: من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دون الضمير، وهذا (عِندَ الجُمهُورِ) واختاره المصنف (فَلا يُقَالُ) أي: فحينئذٍ لا يقال: (كَه) وقوله: (اِستِغنَاءً) مفعول له يعني: إنما ذهب الجمهور إلى عدم جواز دخوله على الضمير لكونه مستغنيًا (عَنهُ) أي: عن استعمال الكاف حال كونه في الضمير (بِمِثلٍ وَنَحوِهِ) أي: بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه، يعني:

وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو: «مَا أَنَا كَأَنْتَ»، خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ، فإنه أجاز ذلك مطلقًا، نظرًا إلى ما جاء في بعض أشعارهم.

إذا أريد بيان تشبيه شيء بشيء معبرًا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج إلى التعبير عنه بكه (وَقَد تَدخُلُ في السَّعَةِ) أي: قد تدخل الكاف (عَلَى المَرفُوعِ) أي: على الضمير المرفوع (نَحوُ: مَا أَنَا كَأَنتَ) حاصله أنه أجاز الجمهور دخولها في السعة على المرفوع دون غير (خِلافًا للمُبَرِّدِ؛ فإِنَّهُ) أي: المبرد (أَجَازَ ذَلِكَ) أي: دخولها على الضمير (مُطلَقًا) أي: على المرفوع وغيره من الضمائر (نَظَرًا) أي: لأنه ينظر نظرًا (إِلَى مَا جَاءَ في بَعضِ أَشعَارِهِم).

* * *

[مذ ومنذ]

(وَمُذْ وَمُنْذُ):

1 - لِلزَّمَانِ الماضي أو الحاضر، فهما (لِلْابْتِدَاءِ فِي) الزمان (الْمَاضِي) يعني: إذا أريد بهما الزمان الماضي، فالمراد أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه، كما إذا قلت: «سَافَرْتُ مِنَ الْبَلَدِ مُذْ سَنَةِ كَذَا، أَوْ مَا رَأَيْتُ فُلَانًا مُذْ سَنَةِ كَذَا»، بشرط أن تكون هذه السنة ....

[مذ ومنذ]

«ومذ ومنذ» فقوله: مذ مبتدأ ومنذ عطف عليه وقوله: (للزَّمَانِ) ظرف مستقر خبر عنهما يعني: كائنًا للزمان وقيده الشارح بقوله: (المَاضِي أَو الحَاضِرِ) للإشارة إلى التعميم من وجه والتخصيص من وجه، أما التعميم فكونه أعم من الماضي والحاضر، وأما التخصيص فلعدم شموله للمستقبل، وقوله: (فَهُمَا) «للابتداء» بدل اشتمال من قوله: للزمان يعني: أنهما إما بمعنى من الابتدائية أو بمعنى في الظرفية فقوله: للابتداء بيان للأول، وقوله: والظرفية بيان للثاني يعني: أنهما بمعنى من.

«في» (الزَّمَانِ) «الماضي» وفسره بقوله: (يَعني) أنهما للابتداء (إِذَا أُرِيدَ بِهِمَا الزَّمَانُ المَاضِي) وقوله: (فَالمُرَادُ) تفصيل لقوله: إذا أريد يعني: الحاصل منه إن أريد بها الزمان الماضي (أَنَّ مَبدَأَ زَمَانِ الفِعلِ) أي: الذي تعلقتا به (المُثبَتِ أَو المَنفِي) أي: سواء كان ذلك الفعل مثبتًا أو منفيا (هُوَ) أي: مبدأ صدور الفعل أو الكاف عنه (ذَلِكَ الزَّمَانُ المَاضِي الَّذِي أُرِيدَ بِهمَا) أي: بمذ ومنذ (لا) ليس المراد بهما (جَمِيعُهُ) أي: جميع ذلك لزمان كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر (كَمَا إِذَا قُلتَ: سَافَرتُ مِن البَلَدِ مُنذُ سَنَةِ كَذَا) وهذا مثال للفعل المثبت (أَو مَا رَأَيتُ فُلانًا مُذ سَنَةِ كَذَا) وهو مثال للمنفي (بِشَرطِ) يعني: حال كون هذا القول مشروطًا بالإرادة من السنة المذكورة في المثالين (أَن تَكُونُ هَذِهِ السَّنَةُ

ماضية، لا تكون أنت فيها، فإن معناه حينئذ: أن مبدأ مسافرتي، أو عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتدَّ إلى الآن.

2 - (وَالظَّرْفِيَّةِ) عطف على الابتداء أي: وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء (فِي) الزمان (الْحَاضِرِ) أي: الذي اعتبرته حاضرًا وإن مضى بعضه، يعني: إذا أريد بهما الزمان الذي اعتبرته حاضرًا، فالمراد أن جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر، (نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُذْ يَوْمِنَا») ....

مَاضِيَةً) لا حاضرة كما قيده بقوله: (لا تَكُونُ) أي: (أَنْتَ فِيهَا) فإنه إن كان المراد بالسنة المذكورة السنة التي يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلًا في الزمان الحاضر فحينئذ يكون للظرفية، وإذا قلت كذا بشرط هذه الإرادة تكون مذ للابتداء (فَإِنَّ مَعنَاهُ حِينَئِذٍ) أي: حين إذا أريد به كذا (أَنَّ مَبدأَ) زمان (مُسَافَرَتِي) كما في المثال الأول (أَو عَدَمَ رُؤيَتِي) كما في المثال الثاني (كَانَ) أي: ذلك المبتدأ (هَذِهِ السَّنَةُ وَامتَدَّ) أي: ثبوت الفعل أو نفيه (إِلَى) هذا (الآنَ) أي: إلى زمان التكلم.

وقوله: «والظرفية» بالجر (عَطفٌ عَلَى) قوله: (الابتِدَاءِ، أي: وَهُمَا) مذ ومنذ كائنان (للظَّرفِيَّةِ المَحضَةِ) يعني: بمعنىً، وهذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله: (مِن غَيرِ اِعتِبارِ) أي: مقيد من غير اعتبار (مَعنَى الابتِدَاءِ) لتحصيل المقابلة بين الإرادتين حتى يكونا للظرفية المحضة، وقوله: «في» (الزَّمَانِ) «الحاضر» معطوف على قوله: في الماضي، وهذا من قبيل: زيد في الدار والحجرة عمرو، وتفسير الحاضر بقوله: (أي: الّذِي اِعتَبَرتَهُ حَاضِرًا) إشارة إلى أن كون الزمان ماضيًا أو حاضرًا موقوف على الاعتبار، وقوله: (وَإِن مَضَى بَعضُهُ) أي: لو مضى بعضه، للإشارة إلى أن كون الزمان ماضيًا لا يضر بتلك الإرادة، وقوله: (يَعنِي) شروع في تفسير الحاصل من المجموع أي: يريد بالمجموع أنه (إذا أُرِيدَ بِهِمَا) أي: بمذ ومنذ (الزَّمَانُ الَّذي اِعتَبَرتَهُ حَاضِرًا فالمُرَادُ) أي: فيكون المراد بهما (أَنّ جَمِيعَ زَمَانِ الفِعلِ هُوَ ذَلِكَ الزَّمَانُ الحَاضِرُ) أي: المذكور بعدهما «نحو: ما رأيته مذ شهرنا، ومذ يومنا» أي: ما

أي: جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر أو اليوم الحاضر عندنا؛ لأنهما لم ينقضيا بعد، ولم يمتد زمان الفعل إلى ما وراءهما، فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان الفعل؟

فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية، ويمكن أن يجعل الأول مثالًا للابتداء، كما يتوهم بحسب الظاهر، لكن بتقدير مضاف، أي: «ما رأيته مذ دخول شهرنا».

رأيته في هذا الشهر وفي هذا اليوم (أي: **جَمِيعِ زَمَانِ**) ابتداء (**اِنتِفَاءِ رُؤيَتِنَا هُوَ هَذَا الشَّهرُ أَو اليَومُ الحَاضِرُ عِندَنا**) أي: ما كان المتكلم والمخاطب فيه، وقوله: (**لأَنَّهُمَا**) إشارة إلى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعني: أن الظرفية المحضة في المثالين إنما تتحقق إذا كان الزمان المذكوران (**لَم يَنقَضِيَا بَعدُ، وَلَم يَمتَدَّ زَمَانُ الفِعلِ إِلَى ما وَرَاءَهُمَا، فَكَيفَ يَصِحُّ اِعتِبارُهُما مُبتَدأً لِزَمانِ الفِعلِ**) فإنهما لو كانا كذا لم يصح أن يكونا مثالين للظرفية المحضة؛ (**فالمِثالانِ المَذكُورَانِ كِلاهُمَا**) أي: الظاهر أنهما مثالان (**للظَّرفِيَّةِ**) لكن هل يمكن أن يجعل الأول مثالًا للأول والثاني للثاني، فحكم صاحب «الوافية» على الامتناع حيث قال: ولا يحتمل أن يكون المراد بالمثال الأول في الكتاب ابتداء الغاية، وبالمثال الثاني الظرفية؛ لأن العرب لا تريد بهما إذا دخلا على اللفظ الدال على زمان أنت فيه إلا الظرفية انتهى، واليه أشار الشارح بقوله: (**وَيُمكِنُ أَن يُجعَلَ الأَوَّلُ مِثالًا للابتِدَاءِ كَمَا يُتَوَهَّمُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ**) يعني: أن حمل المصنف على ترك المثال للأول لا يليق، بل الظاهر حمله على أنه أورد المثالين للمقصدين كما هو الظاهر من حاله، (**لَكِن**) هذا الإمكان إنما يتأتى (**بِتَقدِيرِ مُضَافٍ، أي: مَا رَأَيتُهُ مُذ دُخُولِ شَهرِنا**) بأن يجعل الابتداء من الدخول يعني: لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له أول وآخر يصلح أن يكون دخوله ابتداء للزمان؛ فيكون المراد منه الزمان الماضي.

* * *

[وحاشا وعدا وخلا]

(وَحَاشَا، وَخَلَا وَعَدَا: لِلْاسْتِثْنَاءِ) أي: لاستثناء ما بعدها عما قبلها، فإذا جررت بها ما بعدها تكون حروفًا جارةً، وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا، نحو: «جَاءَنِي الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، وَخَلَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ».

وإذا نصبت بها تكون أفعالًا.

[وحاشا وعدا وخلا]

«وحاشا وخلا وعدا» يعني: هذا الثلاثة «للاستثناء» (أي: لاستِثنَاءِ مَا) أي: المجرور الذي (بَعدَها) أي: بعد تلك الحروف (عَمَّا) أي: من المذكور الذي (قَبلَهَا) أي: قبل تلك الحروف الثلاثة (فإذَا جَرَرتَ) يعني: أن كونها حروفًا جارة منوط على اعتبارك، فإنك إذا جررت (بِهَا) أي: بتلك الحروف (مَا بَعدَها) أي: الأسماء التي ذكرت بعد تلك الحروف (تَكُونُ) أي: تلك الثلاثة (حُرُوفًا جَارَّةً، وَبِهَذا الاعتِبَارِ ذُكِرَت هَهُنَا نَحوُ: جَاءَني القَومُ حَاشَا زَيدٍ، وَخَلا زَيدٍ، وَعَدَا زَيدٍ، وَإِذَا نَصَبتَ بِهَا) أي: وإذا نصبت أنت الأسماء التي بعدها (تَكُونُ) أي: تلك الثلاثة (أَفعَالًا).

* * *

[الحروف المشبهة بالفعل]

(الحروف المشبهة بالفعل) وجه شبهها به: أما لفظًا: فلانقسامها كالفعل إلى الثلاثي الرباعي والخماسي، ولبنائها على الفتح مثله.

وأما معنى: فلأن معانيها معاني الأفعال، مثل: «أَكَّدْتُ، وَشَبَّهْتُ، وَاسْتَدْرَكْتُ، وَتَمَنَّيْتُ، وَتَرَجَّيْتُ».

[الحروف المشبهة بالفعل]

«الحروف المشبهة بالفعل» فقوله: الحروف مبتدأ، والمشبهة بفتح الباء صفتها، وبالفعل متعلق بالمشابهة، وقال العصام: كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة؛ لأن عملها النصب، والنصب مقدم على الجر لكنه روعي أصالة حروف الجر في العمل، وفرعية هذه الحروف الخ، (وَجهُ شِبهِهَا بِهِ) أي: وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (أَمَّا لَفظًا) يعني: أنها مشابهة له لفظًا ومعنى أما مشابهتها في اللفظ (فَلانقِسَامِهَا) أي: لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفِعلِ) أي: مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (إِلَى الثُّلاثِي وَالرُّبَاعِي وَالخُمَاسِي) يعني: كما لم يوجد في الفعل قسم ثنائي لم يوجد أيضًا في تلك الحروف قسم ثنائي، بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فإنه يوجد فيها ما بني على حرف واحد وعلى الاثنين، (وَلِبِنَائِهَا) يعني: مشابهتها له لفظًا موجودة بوجه آخر وهو أن كل واحدة منها مبنية (عَلَى الفَتحِ مِثلَهُ) أي: مثل ما كان الفعل كذلك (وَأَمَّا مَعنىً) يعني: وأما مشابهتها له في المعنى أو من جهة المعنى (فَلأَنَّ مَعَانِيَهَا) أي: لكون معاني تلك الحروف (مَعَانِي الأَفعَالِ مِثلُ: أَكَّدتُ) يعني: في إن وأن (وَشَبَّهتُ) يعني: في كأن (وَاستَدرَكتُ) يعني: في لكن (وَتَمَنَّيتُ) يعني: في ليت (وَتَرَجَّيتُ) يعني: في لعل؛ فالمراد بكونها كالأفعال الماضية ليس أنها بمعنى الأفعال الماضية بأن يكون إن مثلًا بمعنى أكدت في الزمان الماضي، بل المراد به أنها لإنشاء التأكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال؛

وكان المناسب أن يعبر عنها بالأحرف المشبَّهة، على صيغة جمع القلة؛ لكونها ستة، لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلًا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الأسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الأخرى، على أنها إذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها، ولغات «لَعَلَّ» تبلغ ....

فالتعبير عن معانيها بالأفعال الماضية؛ لأنها بمعنى الأفعال المقصود بها الإنشاء، والشائع استعمال الماضي في الإنشاء كصيغ العقود نحو: اشتريت وبعت، كذا في العصام، وقال في شرح «اللب»: أنها مشابهة له في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى.

(**وَكَانَ المُنَاسِبُ أَن يُعَبِّرَ عَنهَا بالأَحرُفِ المُشَبَّهَةِ عَلَى صِيغَةِ جَمعِ القِلَّةِ**) يعني: لما كان الحروف جمع كثرة والأحرف جمع قلة كان المناسب أن يعبر عن تلك الحرف بالأحرف المشبهة دون الحروف المشبهة (**لِكَونِهَا**) وإنما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (**سِتَّةٌ، لَكِنَّهُم**) استدراك على ارتكاب النحاة للتعبير الغير المناسب، يعني: أنهم (**لَمّا عَبَّرُوا عَن الحُرُوفِ الجَارَّةِ وَ**) الحروف (**العَاطِفَةِ مَثَلًا بِصِيغَةِ جَمعِ الكَثرَةِ**) لكون النوعين أكثر من العشرة (**لَم يَستَحسِنُوا**) أي: لم يجعلوا (**تَغييرَ الأُسلُوبِ**) مستحسنًا بأن يعبر في بعضها بصيغة القلة وفي بعضها بالكثرة (**مَعَ شُيُوعِ اِستِعمَالِ كُلٍّ مِن صِيغَتَي جَمعِ القِلَّةِ وَالكَثرَةِ**) يعني: مع أنه يجوز أن تستعمل إحداهما (**في الأُخرَى**) استعمالًا شائعًا، وهذا ترق من التوجيه الأول، يعني: أنه لا يحتاج إلى التوجيه الأول، وإنما يكون محتاجًا إليه لو لم يجر استعمال إحداهما في الأخرى وليس كذلك، وقوله: (**عَلَى أَنَّهَا**) ترق آخر يعني: مع قطع النظر عن الوجه الأول، والثاني: أن هذا الاستعمال في موقعه لكون الحروف المذكورة أكثر من الستة، (**إِذَا لُوحِظَت مَعَ فُرُوعِهَا الحَاصِلَةِ بِتَخفِيفِ نُونَاتِهَا**) فتكون إن بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف، وكذا أن بالفتح فتكون أربعة، وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون أربعة، (و) كذا باختلاف (**لُغَاتِ لَعَلَّ**) حيث جاء فيه عل (**تَبلُغُ**) أي: إذا لوحظت

مبلغ جمع الكثرة.

(وَهِيَ: «إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ») أَخَّرهما لكونهما للإنشاء، بخلاف الأربعة السابقة.

(لَهَا) أي: لهذه الحروف (صَدْرُ الْكَلَامِ) وجوبًا، ليعلم من أول الأمر أنه أيّ قسم من أقسام الكلام؛ إذ كل منها ....

كذا كان عدد تلك الحروف بالغًا (مَبلَغَ جَمعِ الكَثرَةِ) وهو ما فوق العشرة، وقال في شرح «اللب»: إن فيه نظرًا؛ لأن الحروف المذكورة أقل من العشرة فالمناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة، ثم عدم تغيير الأسلوب وشيوع الاستعمال إنما يكون مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا تتأتي فيما عدا المشبهة، ثم قال: والأقرب أن يقال: إن لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للإفضاء وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوها، ولها أفراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها إجمالًا ثم تعرف الخارجية تفصيلًا بالتعداد؛ فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء، انتهى فخذ ما صفا ودع ما كدر.

وقوله: «وهي» إشارة إلى أن قوله: «إن» وما عطف عليها بقوله: «وأن وكأن ولكن وليت ولعل» خبر لقوله: الحروف، (أَخَّرهُمَا) أي: جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد؛ (لِكَونِهِمَا) أي: لكون هذين الحرفين مخالفين للأربعة الأول؛ فإنهما موضوعان (للإنشَاءِ بِخِلافِ الأَربَعَةِ السَّابِقَةِ) فإن الأربعة السابقة موضوعًا للإخبار «لها» (أي: لِهَذِهِ الحُرُوفِ) أي: الستة المذكورة «صَدرُ الكَلَامِ» وهذه الجملة إما جملة الاسمية مستأنفة، وقوله: لها خبر بعد خبر، وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه؛ لكونه متعديًا على المبتدأ بالواسطة، وقيده الشارح بقوله: (وُجُوبًا) للإشارة إلى دفع ما يتوهم من اللام من معنى الجواز أن تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وقوعًا وجوبًا لا جوازيا، وإنما وجبت الصدارة لها (لِيُعلَمَ) أي: لإفادة أن يعلم (مِن أَوَّلِ الأَمرِ أَنَّهُ) أي: كون هذا الكلام دخل عليه حرف من هذه الحروف (أيَّ قِسمٍ مِن أَقسَامِ الكَلامِ) يعني: أنه كلام أريد تحقيقه أو تشبيهه (إِذ كُلٌّ مِنهَا) أي: لأن كل حرف من هذه

يدل على قسم منه، كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي.

(سِوَى أَنَّ») المفتوحة (فَهِيَ بِعَكْسِهَا) أي: بعكس باقيها على حذف المضاف،

الحروف (يَدُلُّ عَلَى قِسمٍ مِنهُ) أي: من الكلام (كالكَلَامِ المُؤَكَّدِ) أي: مثل الكلام الذي أريد تأكيد مضمونه فيقال فيه: إن زيدًا قائم (وَالمُشتَمِلِ) أي: ومثل الكلام الذي اشتمل (عَلَى التَّشبِيهِ) فيقال فيه: كأن زيدًا أسد، (وَالاستِدرَاكِ) أي: اشتمل على الاستدراك (وَالتَّمَنِّي وَالتَّرَجِّي).

وقوله: «سوى أن» استثناء من الحروف المذكورة يعني: أن كلا من تلك الحروف يجب صدارتها إلا أن (المَفتُوحَةِ) وقال في «المعرب»: إن سوى اسم من أدوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرًا مفعول فيه للظرف المستقر أعني: لها، ثم حكى عن الرضي وجه كونها للظرف بقوله: وإنما انتصب سوى؛ لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: 58] أي مستويًا، ثم حذف الموصول وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي: معنى الاستواء الذي كان في سوى؛ فصار سوى بمعنى مكان فقط، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البلد، تقول: أنت مكان عمرو أي: بدله لأن البلد ساد مسد المبدل منه، وكأنه مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيدًا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية أيضًا لمطلق معنى الاستثناء، فسوى في الأصل مثل مستوٍ ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء.

«فهي» أي: أن المفتوحة كائنة «بعكسها» (أي: بِعَكسِ بَاقِيهَا) وهذا التفسير للإشارة إلى أن صحة قوله: بعكسها موقوفة (عَلَى حَذفِ المُضَافِ) وإنما حمل على حذف المضاف إذ الضمير في بعكسها يرجع إلى جميع هذه الحروف، كما أن ضمير لها يرجع إليه، ولو لم يقدر المضاف لزم أن يعكس الشيء بنفسه، فأن يكون المعنى حينئذٍ أن للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها بعكس الحروف الستة؛ فإنه على تقدير إرجاع الضميرين إلى الجملة الواحدة يثبت للمفتوحة

بأن تقتضي عدم الصدارة؛ لأنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلامًا، وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بـ«إنَّ» المكسورة في صورة الكتابة.

حكمان متناقضان، أعني: وجوب صدر الكلام وامتناعه، ولو أخرج المفتوحة عن الضمير الثاني لاختلف الموازنة بين الضميرين؛ لأن الأولى حينئذ يكون راجعا إلى كلها، والثاني إلى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين إلى كلها في الموضعين، واعترض بعضهم عليه بأنه لا حاجة إلى هذا التقدير يعني: إلى تقدير المضاف لتصحيح إرجاع الضميرين.

وقوله: (**بأن تَقتَضِيَ**) أراد به تفسير بعكسها يعني: أن المراد بكون المفتوحة بعكس الباقي إنما يقتضي (**عَدَمَ الصَّدَارَةِ**) وإنما فسره به؛ لأن العكس ههنا لما كان مقابلًا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة فيقتضي أن يكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك؛ لأنها يمتنع فيها الصدارة فاحتاج إلى تفسير يفيد المراد، وهو أن المراد بها اقتضاء عدم الصدارة لا جوازها، وإنما تقتضي عدم الصدارة (**لأَنَّهَا**) أي: لأن المفتوحة (**مَعَ اِسمِهَا وَخَبَرِهَا في تَأوِيلِ المُفرَدِ**) وإذا كانت كذلك (**فَلَا بُدَّ لَهَا**) أي: فيلزم للمفتوحة (**مِن التَّعلُّقِ بِشَيءٍ آخَرَ**) لأن المفرد لا يصلح أن يكون كلامًا إلا بضم شيء آخر إليه كما سبق (**حَتَّى يَتِمَّ كَلامًا**) أي: حتى يكون الكلام المشتمل على الجملة المفتوحة كلامًا تاما بضم شيء آخر فأن المفتوحة مع اسمها وخبرها إن كان مبتدأ يقتضي خبرًا، وإن كان خبرًا يقتضي مبتدأ وهكذا (**وَحِينَئِذٍ**) أي: حين إذا كانت محتاجة إلى شيء (**لَو وَقَعَت**) أي: المفتوحة (**في الصَّدرِ**) كما وقع في أخواتها (**اِشتَبَهَت**) أي: التبست (**بإِنَّ المَكسُورَةِ في صُورَةِ الكِتَابَةِ**) وإن لم تلتبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر، لكن صورة المادة تحتملهما، واعترض في شرح «اللب» على الشارح بأن المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة مستدركة فإن المقصود منها أن العلة له لزوم الالتباس، ولو قال: إنما تكون المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لتم المقصود، والأولى أن يذكر في التوجيه أنها بعكس

وإنما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة، لا على عدم اقتضاء الصدارة؛ لأن مجرد الاستثناء يكفي في ذلك.

(وَتَلْحَقُهَا) أي: هذه الحروف (مَا) الكافة (فَتُلْغَى) أي: تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان «ما» الكافة (عَلَى الْأَفْصَحِ) أي: على أفصح اللغات، مثل: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

الباقي؛ لأنها لا تقع في الصدر أصلًا انتهى ملخصا، وأقول: إن التعليل بأنها لا تقع في الصدر يوهم المصادرة على المطلوب، كما لا يخفى.

وقوله: (وَإِنَّمَا حَمَلنَا) شروع في وجه تفسير العكس بقوله: بأن يقتضي، إنما حملنا قول المصنف (**العَكسَ عَلَى اِقتِضَاءِ عَدَمِ الصَّدَارَةِ لا عَلَى عَدَمِ اِقتِضَاءِ الصَّدَارَةِ**) كما هو الظاهر بقرينة المقابلة؛ (**لأنَّ مُجَرَّدَ الاستثنَاءِ**) يعني بقوله: سوى أن (**يَكفِي فِي ذَلِكَ**) أي: في إفادة معنى عدم اقتضاء الصدارة، يعني: أن المنفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو أعم من اقتضاء عدم الصدارة؛ فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والإخلال بالمقصود؛ لأن عدم اقتضاء الصدارة أعم من الوجوب والجواز، والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المصنف بالاستثناء وقال: فهي بعكسها، كذا في بعض الحواشي، واعترض عليه: بأن الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء يفيد ما يقيد فهي بعكسها فهو مستدرك.

«وتلحقها» (**أي: هَذِهِ الحُرُوفُ**) أي: الحروف الستة من غير استثناء شيء منها «ما» (**الكَافَّةُ**) أي: كلمة ما التي هي الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه «فتلغى» بصيغة المجهول (**أي: تُعزَلُ هَذِهِ الحُرُوفُ**) فسره به للإشارة إلى أن المراد بتلغى لازمه وهو العزل أي: تجعل الحروف بسبب لحوقها لغوًا فيلزم أن تكون معزولة، وقوله: (**عَنِ العَمَلِ**) متعلق به اعتبار بهذا المعنى اللازمي، وإنما يلزم العزل بسبب لحوقها (**لِمَكَانِ مَا الكَافَّةِ**) أي: لوقوعها، وقوله: «عَلَى الأَفصَحِ» متعلق بتلغى يعني: كونها ملغاة بها على الأفصح (**أي: عَلَى أَفصَحِ اللُّغَاتِ مِثلُ: إِنَّمَا زَيدٌ قَائِمٌ**) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

وقد تعمل على غير الأفصح، كما وقع في بعض أشعارهم.

(وَتَدْخُلُ) هذه الحروف (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ تلحقها «ما» الكافة (عَلَى الأَفْعَالِ)؛ لأن «ما» الكافة أخرجتها عن العمل، فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحًا للعمل.

﴿ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: 171] وقوله: (**وَقَد تَعمَلُ**) إشارة إلى المفهوم المخالف من قوله: على الأفصح يعني: أنها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (**عَلَى غَيرِ الأَفصَحِ، كَمَا وَقَعَ في بَعضِ أَشعَارِهِم**) وهو إشارة إلى الاستدلال بقول النابغة حيث قال:

ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب، وقال العصام: إن هذا الاستدلال إنما يفيد جواز العمل في ليت فقط، إلا أن يراد بأن استماعه في البعض يشعر بمساعدته في الجميع.

«وتدخل» (**هَذِهِ الحُرُوفُ**) «حينئذ» (**أي: حِينَ إذ تَلحَقُهَا مَا الكَافَّةُ**) «على الأفعال» (**لأنَّ مَا الكَافَّةَ أخرَجَتهَا**) أي: لما جعلت هذه الحروف خارجة (**عَنِ العَمَلِ**) بطل وجوب إعمالها وإذا بطل وجوب عملها (**فَلا يَلزَمُ أَن يَكُونَ مَدخُولُهَا**) أي: الواقع بعدها (**صَالِحًا للعَمَلِ**) وهو كون مدخولها اسمها.

* * *

[إن وأن]

(فَإِنَّ) المكسورة (لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ) ولا تخرجها عن كونها جملة، فإذا قلت: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» أفدتَ به ما أفدت بقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ» مع زيادة التأكيد.

(وَأَنَّ) المفتوحة (مَعَ جُمْلَتِهَا) أي: مع اسمها وخبرها، سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما (فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ).

[إن وأن]

والفاء في «فإن» للتفصيل يعني: أنه شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو أن (**المَكسُورَةَ**) «لا تغير معنى الجملة» وقوله: (**وَلا تُخرِجُهَا عَن كَونِهَا جُملَةً**) عطف تفسير يعني: المراد بأنها لا تجعل الجملة التي دخلت هي عليها مغيرة أنها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة، ثم أوضحه بقوله: (**فَإِذَا قُلتَ: إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ أَفَدتَ بِهِ**) أي: بذلك القول (**مَا**) أي: المعنى الذي (**أَفَدتَ**) أي: ذلك المعنى بعينه (**بِقَولِكَ: زَيدٌ قَائِمٌ**) يعني: قبل دخولها عليها لكنه (**مَعَ زِيَادَةِ التَّأكِيدِ**) «وأن» (**المَفتُوحَةُ**) «مع جملتها» وهو ظرف للنسبة التي بين المبتدأ والخبر يعني: كلمة أن كائنة في حكم المفرد مع جملتها، وفسر الجملة بقوله: (**أي: مَعَ اِسمِهَا وَخَبَرِهَا سَمَّاهَا جُملَةً**) للإشارة إلى أن المراد بالجملة في قوله: معنى الجملة حقيقة الجملة، وهي ما تضمن الأشياء الثلاثة، أعني: المسند والمسند إليه والإسناد التام، بخلاف ما ذكر هنا فإنها ليست بجملة حقيقة بل مجازًا بعلاقة الكون، وإليه أشار بقوله: (**باعتِبَارِ مَا كَانَت عَلَيهِ**) يعني: إطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة في حال إعطاء حكم المفرد إليها، بل باعتبار الوصف الذي كانت على ذلك الوصف (**قَبلَ دُخُولِهَا**) أي: دخول كلمة أن المفتوحة (**عَلَيهِمَا**) أي: على الاسم والخبر؛ ولذا أوردها المصنف باسم الظاهر حيث لم يقل: معها بل قال: مع جملتها، فقوله: وأن مبتدأ، وقوله: «في حكم المفرد» خبره، يعني: ومعنى كونها في حكم المفرد أنها لا تشتمل

(وَمِنْ ثَمَّة) أي: ومن أجل الفرق المذكور (وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ) أي: في موضع يقتضي الجملة (وَ) وجب (الْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ) أي: في وقت يقتضي المفرد.

(فَكُسِرَتْ) «إِنَّ»:

1 - (ابْتِدَاءً) أي: في ابتداء الكلام، لكونه موضع الجملة، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

على إسناد تام يصح السكوت عليه، بل تقتضى جزءًا آخر حتى يقع ذلك الإسناد بينهما.

ثم فرع على هذا الحكم أعني: عدم التغيير في المكسور والتغيير في المفتوحة قوله: «ومن ثمة» (أي: وَمِن أَجلِ الفَرقِ المَذكُورِ) أي: التغير وعدمه «وجب الكسر» أي: كسر همزة مادة الألف والنون «في موضع الجمل» (أي: في مَوضِعٍ يَقتَضي) أي: ذلك الموضع (الجُملَةَ) أي: بقاء الجملة «و» (وَجَبَ) زاده الشارح للإشارة إلى أن قوله: «الفتح» معطوف على فاعل وجب «في موضع المفرد» (أي: في وَقتٍ يَقتَضِي المُفرَدَ) وفسر الشارح الإضافة في الموضعين بهذا للإشارة إلى أن إضافته من قبيل إضافة السبب إلى المسبب؛ لأن الموضع سبب قوي لإيراد الجملة أو المفرد.

ثم أراد تفصيله بقوله: «فكسرت» على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع إلى مادة الألف والنون، فأشار إليه بقوله: (إِنَّ) «ابتداءً» وتفسيره بقوله: (أي: في اِبتِدَاءِ الكَلَامِ) إشارة إلى أن قوله: ابتداء منصوب على أنه مفعول فيه لقوله: كسرت، إما بتقدير المضاف عند الجمهور أي: في وقت ابتداء فيصح حذف في أو بلا تقدير عند أبي علي فإن المصدر عنده ينزل منزلة الظرف، كذا في «المعرب»، (لِكَونِهِ) أي: لكون ابتداء الكلام (مَوضِعَ الجُملَةِ) أي: سواء كان في أول كلام المتكلم (نَحوُ: إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ) أو في وسط كلامه، إذا كان ابتداء كلام آخر نحو: أكرم زيدًا إنه فاضل، فقولك: إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة للإكرام، كذا في الرضي فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم

2 - (وَ) كسرت أيضًا (بَعْدَ الْقَوْلِ) وما يشتق منه؛ لأن مقول القول لا يكون إلا لجملة، نحو: «قَالَ زَيْدٌ: إِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ».

3 - (وَ) كسرت أيضًا (بَعْدَ) الاسْم (الْمَوْصُولِ)؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة نحو: «جَاءَنِي الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ».

(وَفُتِحَتْ) «أَنَّ»:

1 - حال كونها مع جملتها (فَاعِلَةً) نحو: «بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، لوجوب كون الفاعل مفردًا.

2 - (وَ) حال كونها مع جملتها (مَفْعُولَةً) نحو: «كَرِهْتُ أَنَّ زَيْدًا شَاعِرٌ»، لوجوب كون المفعول مفردًا.

3 - (وَ) حال كونها مع جملتها (مُبْتَدَأَةً) ....

المستأنف «و» (كُسِرَت أَيضًا) أي: كما كسرت إن في ابتداء الكلام كسرت كذلك إذا وقعت «بعد القول» أي: بعد لفظ القول حال كونه مصدرًا (وَ) بعد (مَا يُشتَقُّ مِنهُ) من قال ويقول وقل وإنما كسرت ههنا (**لأَنَّ مَقُولَ القَولِ لا يَكُونُ إلَّا لِجُملَةٍ** نحو: قال زيد: إن عمرًا قائم) «و» (**كُسِرَت أَيضًا**) «بعد» (**الاسم**) «الموصول» وإنما كسرت بعده؛ (**لأَنَّ صِلَةَ المَوصُولِ لا تَكُونُ إلَّا جُملَةً، نَحوُ جَاءَني الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ**).

«وفتحت» معطوف على قوله: كسرت يعني: أنه لما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى أن تكون تلك المادة (أَنَّ) بفتح الهمزة (**حَالَ كَونِهَا**) أي: حال كون كلمة أن (**مَعَ جُملَتِهَا**) وإنما أورده الشارح ليكون إشارة إلى أن قوله: «فاعلةً» بالنصب حال من المستتر في فتحت (**نَحوُ: بَلَغَني أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ**) يعني: بلغني قيام زيد، وإنما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبًا، وإنما وجب التأويل ههنا (**لِوُجُوبِ كَونِ الفَاعِلِ مُفرَدًا**)؛ **لِكَونِهِ مِن أَقسَامِ الاسمِ الَّذِي هُوَ مِن** نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد، «و» فتحت أيضًا (**حَالَ كَونِهَا مَعَ جُملَتِهَا**) «مفعولةً» (**نَحوُ: كَرِهتُ أَنَّ زَيدًا شَاعِرٌ**) أي: كرهت شعره (**لِوُجُوبِ كَونِ المَفعُولِ مُفرَدًا**) لما مر، «و» فتحت أيضًا (**حَالَ كَونِهَا مَعَ جُملَتِهَا**) «مبتدأةً»

نحو: «عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ»، لوجوب كون المبتدأ مفردًا.

4 - (وَ) حال كونها مع جملتها (مُضَافًا إِلَيْهَا) نحو: «أَعْجَبَنِي اشْتِهَارُ أَنَّكَ عَالِمٌ»، لوجوب كون المضاف إليه مفردًا.

(وَقَالُوا: «لَوْلَا أَنَّكَ») بفتح الهمزة بعد «لولا» الامتناعية؛ (لِأَنَّهُ) أي: ما بعد

(نَحوُ: عِندِي أَنَّكَ فَاضِلٌ) يعني: فضلك ثابت عندي (لِوُجُوبِ كَونِ المُبتَدأ مُفرَدًا) «و» (حَالَ كَونِهَا مَعَ جُملَتِهَا) «مضافًا إليها» أي: فتحت أيضًا إذا أضيف شيء إليها مع جملتها (نَحوُ: أَعجَبَنِي إِشتِهَارُ أَنَّكَ عَالِمٌ؛ لِوُجُوبِ كَونِ المُضَافِ إِلَيهِ مُفردًا) قال العصام: إن الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة على أن في كلام المصنف مسامحة؛ لأن أن مجردة ليست فاعلًا ولا مفعولًا ولا مبتدأ ولا مضافًا إليها؛ لأنها حرف، بل هي مع جملتها أحد هذه الأشياء، ويحتمل أن يكون مراد المصنف كونها أحد هذه الأشياء في المعنى؛ فإنها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر، ومعنى عندي أنك قائم عندي ثبوت قيامك، فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول أن هكذا البواقي، ومفعول ما لم يسم فاعله مدرج في المفعول على اصطلاحه، والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت إذا دخل في خبره لام الابتداء نحو: علمت إن زيدًا لقائم؛ فإنه يجب كسرها مع أنها مفعول، والقياس أن يستثنى من المضاف إليه كلمة حيث فإنها إذا أضيف حيث إليها تكون مكسورة، ولا حاجة مع ذكر المضاف إليه إلى ذكر المجرور بحرف الجر نحو: عجبت من أنك قائم؛ لأنه داخل في المضاف إليه عند المصنف كما مر من تعريفه للمضاف إليه، انتهى تنبيهات ذكرها العصام رحمة الله عليه.

«وقالوا» وإنما غير العبارة للإشارة إلى أنهم اختلفوا في توجيه أن الواقعة بعد لولا مع اتفاقهم على فتحها، فزعم المبرد والكسائي أن الواقعة بعد لولا فاعل، فأراد المصنف أن يشير إلى ما هو المختار عنده فقال: إنهم قرؤوا «لولا أنك» أي: الواقعة بعد لولا (بِفَتحِ الهَمزَةِ بَعدَ لَولا الامتِنَاعِيَّةِ) أي: التي وضعت لإفادة امتناع الشيء لوجود غيره، وإنما فتحوها «لأنه» (أي: مَا بَعدَ

«لولا» الامتناعية (مُبْتَدَأٌ) وكون المبتدأ مفردًا واجب نحو: «لَوْلَا أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ انْطَلَقْتُ».

وكذلك بعد «لولا» التحضيضية؛ لأنها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول «لولا» التحضيضية عليه، نحو: «لَوْلَا أَنِّي مُعَادِلُكَ زَعَمْتَ» أي: لولا زعمت أني معادلك، و«لَوْلَا أَنَّكَ ضَرَبْتَنِي» أي: لولا صدر الضرب منك.

(وَ) كَذا قالوا: (لَوْ أَنَّكَ) بفتح الهمزة؛ (لِأَنَّهُ) أي: ما بعد «لو» (فَاعِلٌ) لفعل محذوف الفاعل يجب أن يكون مفردًا: نحو: «لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: لو وقع قيامك.

لَولَا الامتِنَاعِيَّةِ) «مبتدأٌ» يعني: هو المختار عندي (وَكَونُ المُبتَدأ مُفرَدًا وَاجِبٌ) أي: قد عرفت هذا (نَحوُ: لَولَا أَنَّكَ مُنطَلِقٌ اِنطَلَقتُ) وهذا التمثيل تمثيل تقديري تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف، كما نبه عليه العصام (وَكَذَلِكَ) أي: كما أنها إذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة إذا وقعت (بَعدَ لَولا التَّحضِيضِيَّةِ) وإنما تكون مثلها (لأَنَّهَا) أي: لأن كلمة أن (مَعَ اِسمِهَا وَخَبَرِهَا) حال كونها (بَعدَهَا) أي: بعد التحضيضية (مَعمُولٌ للفِعلِ الوَاجِبِ) أي: معمول للفعل الذي يجب (دُخُولُ لَولَا التَّحضِيضِيَّةِ عَلَيهِ) أي: على ذلك الفعل (نَحوُ: لَولَا أَنِّي مُعَادِلُكَ) اسم فاعل من المعادلة (زَعَمتَ) وهذا إشارة إلى تفسيرًا لفعل المحذوف (أي: لَو زَعَمتَ أَنِّي مُعَادِلُكَ) أي: كنت معادلًا ومثلًا لي فيكون خيرًا لك (وَلَولا أَنَّكَ ضَرَبتَني، أي: لَولَا صَدَرَ الضَّربُ مِنكَ) وقوله: «و» (كَذَا قَالُوا) «لو أنك» معطوف على قوله: لولا أنك، يعني: أن النحاة كما قرؤوا مادة الألف والنون إذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرؤوها إذا وقعت بعد لو (بِفَتحِ الهَمزَةِ) «لأنه» (أي: مَا بَعدَ لَو) «فاعلٌ» (لِفِعلِ مَحذُوفِ الفَاعِلِ) أي: وقد عرفت أن الفاعل يجب أن يكون مفردًا، وما (يَجِبُ أَن يَكُونَ مُفرَدًا) يجب فيه الفتح (نَحوُ: لَو أَنَّكَ قَائِمٌ أي: لَو وَقَعَ قِيَامُكَ).

ولما فرغ من بيان الموضعين الذين يجب فيهما أحد الأمرين شرع في بيان ما

(فَإِنْ جَازَ) في موضع (التَّقْدِيرَانِ) أي: تقدير المفرد وتقدير الجملة (جَازَ الْأَمْرَانِ) أي: الفتح والكسر في «أَنَّ» الفتح على تقدير جعل «أَنَّ» مع اسمها وخبرها مفردًا، والكسر على تقدير جعلها معهما جملة (مِثْلُ: «مَنْ يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ) مما وقع بعد الفاء الجزئية. فإن كان المراد: «مَنْ يُكْرِمُنِي فَأَنَا أُكْرِمُهُ» وجب الكسر؛ لأنها وقعت في موضع الجملة، وإن كان المراد: «مَنْ يُكْرِمُنِي فَجَزَاؤُهُ أَنِّي أُكْرِمُهُ، أَوْ إِكْرَامِي ثَابِتٌ لَهُ»، وجب الفتح؛ لأنها وقعت في موضع المفرد، لأنها إما مبتدأ أو خبر مبتدأ، (وَ) مثل قول الشاعر:

. . . . (إِذَا إِنَّـهُ عَـبْـدُ الْـقَـفَـا وَالـلَّـهَـازِمِ)

يجوز فيه الأمران فقال: «فإن جاز» (في مَوضِعٍ) «التقديران» أي: (تَقدِيرُ المُفرَدِ وَتَقدِيرُ الجُملَةِ) «جاز الأمران» أي: أحد الأمرين (أي: الفَتحُ) حين يقدر مفردًا (وَ) الآخر (الكَسرُ) حين يقدر جملة، وقوله: (في أَنَّ) متعلق بجاز (الفَتحَ) أي: جواز الفتح مبني (عَلَى تَقدِيرِ جَعلِ أَنَّ مَعَ اِسمِهَا وَخَبرِها مُفرَدًا) بأن تكون في تأويل المفرد مبتدأ (وَالكَسرَ) أي: جواز الكسر (عَلَى تَقدِيرِ جَعلِهَا) أي: جعل تلك المادة (مَعَهُمَا) أي: مع اسمها وخبرها (جُملَةً) «مثل: من يكرمني فإني أكرمه» وقوله: (مِمَّا وَقَعَ) بيان للمثل يعني: المراد بمثل هذا التركيب أنها إذا وقعت (بَعدَ الفَاءِ الجُزئِيَّةِ؛ فإِن كَانَ المُرَادُ مَن يُكرِمنِي فَأَنَا أُكرِمُهُ، وَجَبَ الكَسرُ؛ لأَنَّهَا وَقَعَت في مَوضِعِ الجُملَةِ) فيكون المبتدأ مع خبره الذي هو الجملة الفعلية الجملة الجزئية فعلية أو اسمية فيجوز فيه التقديران (وَإن كَانَ المُرادُ مِن يُكرِمنِي فَجَزُاؤُهُ أَنِّي أُكرِمُهُ) يعني: بأن يجعل مدخول أن في تأويل المفرد خبرًا ويقدر له مبتدأ (أَو إِكرَامِي ثَابِتٌ لَهُ) يعني: بأن يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وَجَبَ الفَتحُ؛ لأَنَّهَا) أي: لأن تلك المادة (وَقَعَت في مَوضِعِ المُفرَدِ؛ لأَنَّهَا إِمَّا مُبتَدأٌ) حيث يتعين فيجب فيه الإفراد (أَو خَبَرُ مُبتدَأ) يجوز فيه الإفراد والجملة، فيجوز فيه الإفراد بل يرجع لكونه أصلًا فيه.

وقوله: «و» منه (مِثلُ قَولِ الشَّاعِرِ) شروع في بيان موضع آخر يجوز فيه الأمران ووسطه بين العاطف وبين قوله:

«إذا أنه عبد القفا واللهازم»

مما وقعت بعد «إذا» المفاجأة. فيجوز فيها الكسر على أنها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد «إذا» المفاجأة، والفتح على أنها معهما مبتدأ محذوف الخبر، أي: إذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة.

وتمام البيت:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إذَا إنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِم

قوله: «أرى» على صيغة المجهول، بمعنى «أظن»، «زيدًا» مفعوله الثاني، و«سَيِّدًا» مفعوله الثالث، و «كما قيل» معترضة. ومعنى كونه «عبد القفا واللهازم»: أنه لئيم يخدم قفاه ولهازمه، أي: همته أن يأكل ليعظم قفاه ولهازمه.

ليكون إشارة إلى أنه معطوف على مدخول مثل، وإلى أنه مثال آخر وبيان لموضع آخر وإلى أنه استشهاد بقول فصيح، وقوله: (**مِمَّا وَقَعَت**) بيان للمثل أيضًا بالنسبة إلى المعطوف يعني: المراد بمثل هذا الشعر أنها إذا وقعت (**بَعدَ إِذَا المُفَاجَأَةِ فَيجُوزُ فِيهَا**) أي: في تلك المادة (**الكَسرُ**) بناء (**عَلَى أَنَّها مَعَ إِسمِهَا وَخَبرِهَا جُملَةٌ وَاقِعَةٌ بَعدَ إِذَا المُفَاجَأَةِ وَالفَتحُ**) أي: ويجوز الفتح بناء (**عَلَى أَنَّهَا**) أي: كلمة أن (**مَعَهُمَا**) أي: مع اسمها وخبرها (**مُبتَدَأٌ مَحذُوفُ الخَبَرِ، أي: إِذَا عُبُودِيَّتُهُ**) يعني: تقديره في هذا البيت إذا عبوديته (**للقَفَا وَاللَّهَازِمِ ثَابِتَةٌ**) بأن يجعل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (**وَتَمَامُ البَيتِ**:

وَكُنتُ أُرَى زَيدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إِذَا أَنَّهُ عَبدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ

قَولُهُ: أُرَى عَلَى صِيغَةِ المَجهُولِ) يعني: بضم الهمزة (**بِمَعنَى: أَظُنُّ زَيدًا**) بالنصب (**مَفعُولُهُ الثَّاني**) ومفعوله الأول مستتر تحته جعل نائبًا (**وَسَيِّدًا مَفعُولُهُ الثَّالِثُ**) فإن أرى جعلت ظانا (**وَكَمَا قِيلَ**) أي: وهذه الجملة (**مُعتَرِضَةٌ**) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث، يعني: أن ظني كان موافقًا لما اشتهر بين الناس بأنه سيد وليس كذلك حيث تحققت أنه ليس بسيدٍ، فإن من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادمًا لأعضائه مناف للسيادة، (**وَمَعنَى كَونِهِ عَبدَ القَفَا وَاللَّهَازِمِ: أَنَّهُ لَئِيمٌ يَخدِمُ قَفَاهُ**) أي: رأسه (**وَلَهَازِمَهُ، أي: هِمَّتُهُ أَن يَأكُلَ لِيَعظُمَ قَفَاهُ وَلَهَازِمُهُ**).

واللهزمتان: عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، جمعهما بإرادة ما فوق الواحد، أو بإرادتهما مع حواليهما تغليبًا.

(وَشِبْهِهِ) بالجر عطف على «إذا إنه عبد القفا» إلخ.

أي: «عبد القفا» ومثل شبهه. وما وجد ذلك في كثير من النسخ، فمن جملة أشباهه قولهم: «أول ما أقول: إني أحمد الله» فإن جعلت «ما» موصولة أو موصوفة كان حاصل المعنى: أو مقولاتي، تعين الكسر؛ لأن أول المقولات أني أحمد الله لا المعنى المصدري. فإن المعنى المصدري أعني: الحمد، قول خاص، وليس من جنس المقولات. وإن جعلت «ما» مصدرية كان حاصل المعنى: «أول أقوالي» تعين

(**واللَّهزَمَتَانِ عَظمَانِ نَاتِئَانِ في اللِّحيَينِ تَحتَ الأُذُنَينِ جَمعُهُمَا**) أي: قال اللهازم ولم يقل: اللهمزتان (**بِإرَادَةِ**) أي: بسبب كون الشاعر مريدًا بالجمع (**مَا فَوقَ الوَاحِدِ أَو بإرَادَتِهِمَا مَعَ حَوَالِيهِمَا**) أي: من الأعضاء التابعة لهما (**تَغلِيبًا**).

ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره أراد أن يشير إلى شموله فقال: «وشبهه» وهو (**بالجَرِّ عَطفٌ عَلَى**) تركيب (**إِذَا أَنَّهُ عَبدُ القَفَا الخ، أي: عَبدُ القَفَا، وَمِثلِ شِبهِهِ**) أي: في جواز التقديرين فيه (**وَمَا وُجِدَ ذَلِكَ**) أي: زيادة وشبهه (**في كَثِيرٍ مِن النُّسَخِ**).

ثم إنه لما كان أشباهه كثيرة أراد أن يبين الشارح بعضها فقال: (**فَمِن جُملَةِ أَشبَاهِهِ قَولُهُم: أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحمَدُ اللهَ**) حيث جاز في قوله: أني التقدير إن جاز فيه القراءتان بالفتح وبالكسر (**فإن جُعِلَت مَا**) في قوله: ما أقول (**مَوصُولَةً**) بمعنى أول القول الذي (**أو مَوصُوفَةً**) بمعنى أول قولي (**كَانَ حَاصِلُ المَعنَى أَوَّلُ مَقُولاتي، تَعَيَّنَ الكَسرُ؛ لأَنَّ أَوَّلَ المَقُولاتِ أَنّي أَحمَدُ اللهَ**) أي: هذا الكلام المركب بالتركيب الإسنادي (**لا**) أي: لا يكون الحاصل ح (**المَعنَى المَصدَرِيَّ**) بمعنى: حمدي الله (**فإنَّ المَعنَى المَصدَرِيَّ أَعنِي**) بالمعنى المصدري الذي ليس بمفرد (**الحَمدَ**) أي: لفظ الحمد وهو (**قَولٌ خَاصٌّ**) يعني: أنه حمد أسند إلى المتكلم وتعلق بالله أو أنه مفرد (**وَلَيسَ مِن جِنسِ المَقُولاتِ، وَإن جُعِلَت مَا**) أي: في قوله: ما أقول (**مَصدَرِيَّةً كَانَ حَاصِلُ المَعنَى أَوَّلُ أَقوَالي**) فحينئذ (**تَعَيَّنَ**

الفتح؛ لأن أول الأقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى «أن» المفتوحة مع جملتها، لا ما هو من جنس المقول.

(وَلِذَلِكَ) أي: لأجل أن «إنَّ» المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها في حكم العدم، إذ فائدتها التأكيد فقط.

(جَازَ الْعَطْفُ عَلَى محل اسْم) «إنَّ» (الْمَكْسُورَةِ) من جهة أنه في محل الرفع، سواء كانت المكسورة مكسورة (لَفْظًا أَوْ حُكْمًا بِالرَّفْعِ) بأن تكون المفتوحة ....

الفَتحُ؛ لأَنَّ أَوَّلَ الأَقوَالِ هُوَ المَعنَى المَصدَرِيُّ الَّذي هُوَ مَعنَى أَنَّ المَفتُوحَةِ مَعَ جُملَتِهَا) يعني: الحمد (**لا**) أي: لا يكون حاصله (**مَا هُوَ مِن جِنسِ المَقُولِ**) كما كان الجعل الأول.

ثم أشار إلى صدق تلك الدعوى أعني: عدم تغير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال: «ولذلك» (**أي لأجل أن**) كلمة (**إن المكسورة لا تغير معنى الجملة**) التي دخلت هي عليها (**كان اسمها المنصوب في محل الرفع**) وهذا إشارة إلى الحد الأوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع لأن اسمها كان في محل الرفع وكل ما هو في محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع وقوله (**لأنها**) علة للصغرى يعنى إنما كان اسمها في محل الرفع لأنها أي لكون إن المكسورة الداخلة على تلك الجملة (**في حكم لعدم**) فان جملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (**إذ فائدتها التأكيد فقط**) أي: تأكيد مضمونها فقط لا أنها تغير مضمونها وجعلها في حكم المفرد كما كان في المفتوحة ولما ثبت كون اسمها في محل الرفع «جاز العطف على محل اسم» (إن) «المكسورة» وقوله: (**من جهة أنه في محل الرفع**) للإشارة إلى أن جواز العطف يترتب على كون اسمها في محل الرفع لا على عدم تغييرها الجملة بل ما يترتب عليه كون اسمها في محل الرفع كما عرفت وان أهمل المصنف منه حيث جعل لذلك متعلقا بجاز في أول الوهلة وقوله (**سواء كانت المكسورة مكسورة**) توطئة للتعميم المنفهم من قوله «لفظا أو حكما» قوله «بالرفع» متعلق بقوله العطف وقوله (**بأن تكون المفتوحة**) تفسير للمكسورة

في حكم المكسورة، كما إذا وقعت بعد «العلم» (مثل: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو» و«عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو») فـ«إن» في هذا المثال وإن كانت مفتوحة لفظًا، فهي مكسورة حكمًا، حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة، فصح أن يرفع المعطوف على اسمه، حملًا على محله (دُونَ) «أَنَّ» (الْمَفْتُوحَةِ)، ....

الحكمية يعنى إنما تكون مفتوحة في الصورة ومكسورة في الحكم بطريق أن تكون التي وقعت بالفتح (في حكم المكسورة) في جواز العطف المذكور (كما إذا وقعت) أي: مادة الألف والنون (بعد العلم) وما يشتق منه مثال المكسورة لفظًا «مثل: إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو، و» مثال المكسورة حكمًا والمفتوحة صورة مثل: «علمت أن زيدًا قائمٌ وعمرٌو» حيث جاز عطف عمرو في المثالين بالرفع على اسم أن باعتبار محله الذي هو الابتداء، وقال العصام: إن النحاة اختلفوا في هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم أن، وبعضها مجموع الاسم وكلمة أن، ورجع المصنف الأول وتبعه الرضي وأوضحه، انتهى.

وقوله: (فَإِنَّ في هَذَا المِثَالِ) بيان لكون المفتوحة في حكم المكسورة أعم من اللفظية والحكمية؛ لأن كلمة إن في المثال الثاني (وَإِن كَانَت) أي: لو كانت (مَفتُوحَةً لفظًا فَهِيَ مَكسُورَةٌ حُكمًا حَيثُ تَكُونُ) أي: لأنها تكون (مَعَ مَا) أي: مع المعمول الذي (عَمِلَت) أي: تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكمًا (فِيهِ بِتَأويلِ الجُملَةِ) لأنه ناب مناب المفعولين، والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فَصَحَّ أَن يُرفَعَ المَعطُوفُ عَلَى اِسمِهِ حَملًا عَلَى مَحَلِّهِ) واعترض عليه بأنه لا يكون مع ما علمت بتأويل الجملة؛ لأن مفعول علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبًا عن مفعوليه، كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم إن المفتوحة، كذا في العصام.

وقوله: «دون» (أَنَّ) «المفتوحة» إما ظرف مستقر منصوب المحل على أنه حال من المكسورة أي: حال كون المكسورة متجاوزة، أو ظرف لجاز يعني: جاز العطف بالرفع المكسورة لا في المفتوحة، ويؤيده تفسير الشارح بقوله:

فإنه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع، فإنها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها.

(وَيُشْتَرَطُ) في العطف على اسم «إِنَّ» المكسورة بالرفع (مُضِيُّ الْخَبَرِ) أي: ذكر خبرها قبل المعطوف (لَفْظًا) مثل: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو» (أَوْ تَقْدِيرًا) مثل: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو قَائِمٌ» ....

(**فإنَّهُ لَم يَجُز العَطفُ عَلَى مَحَلِّ إِسمِهِ**) أي: اسم أن المذكورة (**بالرَّفعِ**) متعلق بلم يجز، وإنما لم يجز هذا العطف في المفتوحة (**فإنَّهَا**) أي: لأن المفتوحة (**لَمَّا غَيَّرَت**) أي: المفتوحة (**مَعنَى الجُملَةِ**) كما هو الأصل فيها (**لَا يَصِحُّ فَرضُ عَدَمِهَا**) أي: لا يصح حينئذ أن يفرض عدم المفتوحة حتى يكون بفرض عدمها مبتدأ مرفوعًا، ويبقى ذلك الرفع ملحوظًا كما في المكسورة، فإن المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ألا يفرض عدمها وصحة فرض عدمها تقتضي بقاء فرض الرفع، وفي العصام: أن في تخصيص جواز العطف بالرفع في المكسورة خلافًا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقًا، وأما في سائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمي والزجاج والفراء، وسكت غيرهم عنها، وسكت الكل عن البدل أيضًا، ثم قال العصام: والقياس أن يجوز في كل التوابع انتهى ملخصًا.

وقوله: «ويشترط» متعلق بمسائل إن المكسورة يعني: أن جواز العطف بالرفع على اسم إن المكسورة مشروط بشيء وقوله: (**في العَطفِ عَلَى اِسمِ إِنَّ المَكسُورَةِ بالرَّفعِ**) أشار إليه يعني: يشترط فيه «مضي الخبر» (**أي: ذِكرُ خَبَرِهَا**) أي: الشرط أن يذكر خبر تلك المكسور التي عطف على اسمها بالرفع (**قَبلَ المَعطُوفِ**) أي: قبل أن يعطف عليه شيء، وقوله: «لفظًا» تمييز من ذات مقدرة بين المضاف إليه في قوله: مضي الخبر، كما في قوله: أعجبني حسنه أبًا، يعني: مضي الخبر سواء كان ماضيًا مذكورًا من جهة اللفظ (**مِثلُ: إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمرٌو**) «أو تقديرًا» أي: أو لم يكن مذكورا لفظًا بل يكون مذكورًا من جهة التقدير (**مِثلُ: إِنَّ زَيدًا وَعَمروٌ قَائِمٌ**) خبر إن زيدًا؛ لكونه مفردًا فإنه لو كان خبرًا

أي: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو قائم؛ لأنه لو لم يمض الخبر قبله لا لفظًا ولا تقديرًا لزم اجتماع عاملين على إعراب واحد، مثل: «إنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو ذَاهِبَانِ»، فإنه لا شك أن «ذاهبان» خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه. فمن حيث إنَّه خبر عن اسم «إن» يكون العامل في رفعه «إنّ»، ومن حيث إنَّه خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء، فيلزم اجتماع عاملين، أعني: «إنَّ» والابتداء على رفعه، وهو باطل(خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ)، فإنهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي

عنهما لكان تثنية حينئذٍ وإن كان مذكور بعد المعطوف لفظًا لكنه في التقدير مقدم عليه (أي: إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمرٌو قَائِمٌ) وهذا تفسير التقدير المذكور وإنما اشترط مضي الخبر (لأَنَّهُ) أي: لأن الخبر (لَو لَم يَمضِ قَبلَهُ لا لَفظًا ولا تَقدِيرًا لَزِمَ اِجتِمَاعُ عَامِلَينِ عَلَى إِعرَابٍ وَاحِدٍ) فإن العامل في نصب لفظ زيد هو كلمة إن والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل المعنوي.

ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدًا مرفوعًا لزم أن يعمل في رفعه عاملان أحدهما العامل اللفظي والآخر العامل المعنوي (مِثلُ: إِنَّ زَيدًا) يعني: مثال عدم مضي الخبر إن زيدًا (وَعَمرٌو ذَاهِبَانِ؛ فَإِنَّهُ لا شَكَّ أَنَّ ذَاهِبانِ) أي: لا شك في أن ذاهبان (خَبرٌ عَن كُلٍّ مِن المَعطُوفِ) أي: الذي هو عمرو المرفوع (وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ) وهو زيد المنصوب، حيث أورد بصيغة التثنية (فَمِن حَيثُ إِنَّهُ) أي: من حيث إن لفظ ذاهبان (خَبرٌ عَن اِسمِ إِنَّ) أي: كلمة إن، وقوله: من حيث متعلق بقوله: (يَكُونُ) وقوله: (العَامِلُ) اسمه، وقوله: (في رَفعِهِ) حال من العامل أو متعلق بيكون، وقوله: (إِنّ) بكسر الهمزة خبر يكون يعني: أنه من هذه الحيثية يكون العامل في رفعه لفظ (وَمِن حِيثُ إنّهُ) أي: ذاهبان (خَبَرٌ عَن المَعطُوفِ) وهو عمر والمرفوع (عَلَى اِسمِهِ) أي: على زيد المنصوب (يَكُونُ العَامِلُ في رَفعِهِ) أي: رفع ذاهبان (الابتِدَاءُ؛ فَيَلزَمُ اِجتِمَاعُ عَامِلَينِ، أَعنِي) أريد العاملين (إِنَّ وَالابتِدَاءَ عَلَى رَفعِهِ وَهُوَ) أي: اجتماع عاملين في لفظ واحد (بَاطِلٌ) وخولف هذا الاشتراط «خلافًا للكوفيين» (فإِنَّهُم لا يَشتَرِطُونَ في صِحَّةِ هَذَا العَطفِ مِضِيّ

الخبر، فإن «إنَّ» عندهم لا تعمل إلا في الاسم، والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول «إن» عليه. فلا يلزم اجتماع عاملين على إعراب واحد.

(وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ) أي: لكون اسم «إنَّ» (مَبْنِيًّا) في جواز العطف على محل اسم «إن» قبل مضي الخبر عند الجمهور، فلا يجوز عندهم «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ»، ....

الخَبَرِ فَإِنَّ إِنَّ) أي: لفظه (**عِندَهُم لا تَعمَلُ إِلَّا في الاسم وَالخَبَرِ**) أي: وأما الخبر عندهم فهو (**مَرفُوعٌ بالابتِدَاءِ**) لا بإن (**كَمَا كَانَ**) أي: كما كان الخبر مرفوعًا بالابتداء (**قَبلَ دُخُولِ إِنَّ عَلَيهِ**) أي: ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف أثره (**فَلَا يَلزَمُ**) أي: حينئذ (**اِجتِمَاعُ عَامِلَينِ عَلَى إِعرَابٍ وَاحِدٍ**).

وقوله «ولا أثر» إشارة إلى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم بين كون اسم إن معربًا ومبنيا يعني: لا فائدة موجودة «لكونه» (**أي: لِكَونِ اِسمِ إِنَّ**) «مبنيا» (**في جواز العطف على محل اسم إن قَبلَ مِضِيِّ الخَبَرِ عِندَ الجُمهُورِ**) يعني: أن الجمهور لما قالوا: إن جواز العطف بالرفع على اسم إن مشروط بمضي الخبر لفظًا أو تقديرًا، وفرع عليه عدم جواز قولنا: إن زيدًا وعمرو ذاهبان للمحذوف في ذكره، فخالف الكوفيون أراد المصنف الإشارة إلى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائي؛ فإن الجمهور ذهبوا إلى أن الخبر إذا مضى على العطف لفظًا أو تقديرًا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا أو معربًا وإذا لم يمض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا أو معربًا؛ فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط، سواء كان اسم معربًا أو مبنيا، وفي عدم الجواز إذا كان معربًا، وخالفا في الثاني إذا كان مبنيا؛ فأشار بقوله: ولا أثر إلى أن حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين.

ثم فرع عليه قوله: (**فَلا يَجُوزُ عِندَهُم**) يعني: لا يجوز عند الجمهور (**إِنَّكَ وَزَيدٌ ذَاهِبَانِ**) لأنه لم يوجد فيه شرط الجواز، وهو مضي الخبر مع كون اسم إن مبنيا فلا فائدة في بنائه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه،

كما أنه لا يجوز «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو ذَاهِبَانِ». فإن المحذور المذكور مشترك بينهما (خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ وَالْكِسَائِيِّ)، فإنهما يجوّزان (فِي مِثْلُ: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ») العطف على محل اسم «إن» بلا مضي الخبر، فإنه لما لم يظهر عمل «إن» في اسمه بواسطة بنائه، فكأنها لم تعمل فيه، فلا يلزم المحذور المذكور.

(وَ«لَكِنَّ») في جواز العطف على محل اسمه (كَذَلِكَ) أي: مثل «إن»؛ لأنه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله.

فإن معناه: الاستدراك، وهو ....

وقوله: (كَمَا أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِنَّ زَيدًا وَعَمرٌو ذَاهِبَانِ) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز، وقوله: (فَإِنَّ المَحذُورَ المَذكُورَ) إشارة إلى دليل الجمهور يعني: إنما يفيد كونه مبنيا للجواز؛ لأن المحذور الذي ذكروه وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مُشتَرَكٌ بَينَهُمَا) أي: بين كونه معربًا مبنيا «خلافًا للمبرد والكسائي» (فإِنَّهُمَا يُجَوِّزَانِ) وقوله: «في مثل: إنك وزيدٌ ذاهبان» إشارة إلى محل الخلاف، يعني: أنهما يجوزان (العَطفَ عَلَى مَحَلِّ اِسمِ إِنَّ بِلا مِضِيِّ الخَبَرِ) إذا كان اسم إن مبنيا، وإنما يجوزان فيه (فَإِنَّهُ) أي: الشأن (لَمَّا لَم يَظهَر عَمَلُ إِنَّ فِي اِسمِهِ بِوَاسِطَةِ) أي: لما لم يكن اسمها معربًا لم يكن إعرابه الذي هو أثرها ظاهرًا بسبب واسطة (بِنَائِهِ) أي: بناء الاسم يعني: لكونه مبنيا (فَكَأَنَّهَا) أي: فصارت كلمة إن مشابهة للتي (لَم تَعمَل فِيهِ) أي: في اسمه في الصورة وإن كانت عاملة فيه مؤثرة في محله؛ (فَلَا يَلزَم المَحذُورَ المَذكُورَ) وهو اجتماع عاملين وكأن الجمهور لم يفرقوا في المحذور بين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل، وفرق بينهما «ولكن» أي: كلمة لكن التي من الحروف الستة (في جَوَازِ العَطفِ عَلَى مَحَلِّ اِسمِهِ) أي: اسم لكن «كذلك»، (أي: مِثلُ إِنَّ) يعني: أن هذه المسألة وهي جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين إن المكسورة وبين لكن، وإنما كانت كذلك (لأَنَّهُ) أي: لأن حرف لكن (لا تُغَيِّرُ مَعنَى الجُملَةِ عَمَّا) أي: عن الحال التي (كَانَت) أي: تلك الجملة (عَلَيهِ قَبلَ دُخُولِهِ) وإنما لم يغير (فإِنَّ مَعنَاهُ) أي: معنى لكن (الاستِدرَاكُ) وهو دفع توهم تولد من السابق (وَهُوَ) أي: الاستدراك

لا ينافي المعنى الأصلي، كما أنه لا ينافيه التأكيد، فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل «إن» المكسورة كما تقول: «لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ وَلَكِنَّ عَمْرًا خَارِجٌ وَبَكْرٌ»، ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها؛ لعدم بقاء المعنى الأصلي فيها، فلا يعتبر محل اسمها.

(وَ) أيضًا (لِذَلِكَ) أي: لأجل أن «إنَّ» المكسورة لا تغير معنى الجملة، والمفتوحة تغيره (دَخَلَتِ اللَّامُ) التي هي لتأكيد معنى الجملة (مَعَ الْمَكْسُورَةِ) التي هي

(لا يُنَافِي المَعنَى الأَصلِي) أي: لا يكون منافيًا للمعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله **(كَمَا أَنَّهُ)** أي: كما يثبت أنه **(لا يُنَافِيهِ)** أي: المعنى الأصلي الذي كان قبل الدخول **(التَّأكِيدُ)** يعني: في إن المكسورة، **(فَيَجُوزُ)** أي: إذا لم تغير الجملة وبقي معناها الأصلي في لكن كما بقي في إن يجوز **(اعتِبَارُ مَحَلِّ اِسمِهِ)** أي: الذي هو الابتداء الخ، فإنه قبل دخولهما كان مبتدأ مرفوعًا فبقيت رائحته بعد دخولهما **(وَعَطفُ شَيءٍ عَلَيهِ)** أي: على اسمها **(بالرَّفعِ مِثلَ إِنَّ المَكسُورَةِ، كَمَا تَقُولُ: لَم يَخرُج زَيدٌ وَلَكِنَّ عَمرًا خَارِجٌ، وَبَكرٌ)**، حيث عطف بكرٌ بالرفع على اسمه الذي هو عمرًا، وكان رفعه تابعًا لرفع محله الذي بقي **(وَلا يَجُوزُ في سَائِرِ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بالفِعلِ العَطفُ عَلَى مَحَلِّ اِسمِهَا)** أي: اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط؛ **(لِعَدَمِ بَقَاءِ المَعنَى الأَصلِيّ فِيهَا)** أي: فيها عداهما من الحروف **(فَلَا يُعتَبَرُ مَحَلُّ اِسمِهَا)** أما في إن فظاهر وأما في كأن؛ لأن كون اسمه مشبهًا حادث بعد دخولها، وأما ليت ولعل فلأنهما تغيرا لهما من الأخبار إلى الإنشاء، والله أعلم.

ثم ذكر فرعًا آخر على عدم تغير المكسورة للجملة التي دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال: «و» **(أَيضًا)** فقوله: أيضًا إشارة إلى أن قوله: «لذلك» معطوف على قوله: ولذلك جاز، **(أي: لأَجلِ أَنَّ إِنَّ المَكسُورَةَ لا تُغَيِّرُ مَعنَى الجُملَةِ، وَالمَفتُوحَةَ)** أي: ولأجل أن المفتوحة **(تُغَيِّرُهُ)** يعني: لأجل مجموع الأمرين «دخلت اللام» أي: جاز دخول اللام **(الَّتِي هي لِتَأكِيدِ مَعنَى الجُملَةِ)** «مع المكسورة» أي: مع إن المكسورة **(الّتي هِيَ)** أي: تلك

أيضًا لذلك التأكيد (دُونَهَا) أي: دون المفتوحة، لكونها يعني المفرد، فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (عَلَى الْخَبَرِ) متعلق بـ: «دخلت» أي: دخلت اللام مع المكسورة على الخبر، أي: على خبرها، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ».

(أَوْ) دخلت (عَلَى الاسْمِ) أي: على اسمها (إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُ) أي: بين الاسم (وَبَيْنَهَا) أي: بين «إِنَّ» نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا».

المكسورة (**أَيضًا**) أي: كاللام (**لِذَلِكَ التَّأكِيدِ**) أي: للتأكيد الذي استفيد من اللام وهو تأكيد معنى الجملة، ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام؛ لأن التأكيد فرع وجود المؤكد «دونها» (**أي: دُونَ المَفتُوحَةِ**) وهو ظرف مستقر حال من المكسورة أي: دون المفتوحة وهو أي: حال كون المكسورة في هذا الحكم، يعني: جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة، وإنما لم يجز دخولها على خبر المفتوحة (**لِكَونِهَا**) أي: كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (**يَعنِي: المَفرُدَ؛ فَلَا يَجتَمِعُ مَعهَا**) أي: لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز أن يجتمع مع المفتوحة (**مَا**) أي: اللام الذي (**هُوَ لتأكِيدِ مَعنى الجُملَةِ**) إذ لا مؤكد فلا تأكيد.

وقوله: «على الخبر» (**مُتَعَلِّقٌ بـ: دَخَلَت، أي: دَخَلَت اللَّامُ مَعَ المَكسُورَةِ عَلَى الخَبَرِ، أي: عَلَى خَبَرِهَا**) يعني: خبر المكسورة (**نَحوُ: إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ**) «أو» ووسط الشارح قوله: (**دَخَلَت**) ليكون إشارة إلى أن قوله: «على الاسم» معطوف على قوله: على الخبر (**أي: عَلَى اِسمِهَا**) يعني: على اسم المكسورة، ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على اسم فرق وهو أن دخولها على الخبر إذا لم يفصل ودخولها على الاسم «إذا فصل» على صيغة المجهول ونائب فاعله راجع إلى مصدره، يعني: دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل «بينه» (**أي: بَينَ الاسمِ**) «وبينها» (**أي: بَينَ إِنَّ**) وذلك الفصل لا يكون إلا بظرف هو خبر إن (**نَحوُ: إِنَّ في الدَّارِ لَزَيدًا**) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [البقرة: 248] وأمثالها، أو ظرف لمتعلق الخبر نحو: إن في الدار لزيدًا قائمًا، ولا يدخل على الخبر الماضي المنصرف إذا لم يكن مع قد، ولا يدخل على حرف النفي، ولا

(أَوْ) دخلت (عَلَى مَا) وقع (بَيْنَهُمَا) أي: بين اسمها وخبرها، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ». وإنما خص دخول اللام بهذه الصور؛ لأن فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء أعني: «إنَّ» المكسورة واللام، وهم كرهوا ذلك، واختاروا تقديم «إنَّ» دون اللام ترجيحًا للعامل على ما ليس بعامل.

على حرف الشرط، ولا على جواب الشرط، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا يقال: إن كل رجلٍ لوضيعته، وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو: إن زيدًا لعندك لراغب، ويدخل على أنفسها إذا قلبت همزته هاء كما في لغة فيقال: لهنك قائم، كذا نقله العصام عن الرضي.

«أو» وسط الشارح قوله: (دَخَلَت) ليكون إشارة إلى أن قوله: «على ما» (وَقَعَ) معطوف إما على قريبه الذي هو قوله: على الاسم، أو على بعيده الذي هو قوله: على الخبر، يعني: وأيضا يجوز دخول اللام على الاسم الذي وقع «بينهما» (أي: بَينَ اِسمِهَا وَخَبَرِهَا) وليس باسم وخبر، بل متعلق بالخبر (نَحوُ: إِنَّ زَيدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ) فاسمها زيد أو خبرها آكلٌ، وليس فيه لام بل اللام في لطعامك الذي هو مفعول آكل.

(وَإِنَّمَا خُصَّ دُخُولُ اللَّامِ) أي: وإنما اقتصر جواز دخول اللام (بِهَذِهِ الصُّورِ) يعني: دخولها على الخبر في صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم في صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالي حرفي التأكيد (لأَنَّ فِيمَا عَدَاهَا يَلزَمُ تَوَالِي حَرفَي التَّأكِيدِ وَالابتِدَاء، أَعنِي) أي: بحرفي التأكيد (إِنَّ المَكسُورَةَ وَاللَّامَ) يعني: أن هذه لأن الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها أن تدخل أول الكلام، ولكن لما كان معناها ومعنى إن سواء في التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء (وَهُم كَرِهُوا ذَلِكَ) أي: النحاة كرهوا اجتماع إن مع اللام متواليين (وَاختَارُوا تَقدِيمَ إِنَّ) يعني: أنهما كانتا متساويتي الأقدام في إفادة التأكيد فأيهما قدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم إن (دُونَ اللَّامِ تَرجِيحًا للعَامِلِ) أي: الذي هو إن (عَلَى مَا لَيسَ بِعَامِلٍ) وهو اللام؛ لأن العامل أحرى بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفًا؛ إذ الحرف ضعيف العمل.

(وَ) دخول اللام (فِي «لَكِنَّ») على اسمها، وخبرها، أو على ما بينهما (ضَعِيفٌ)؛ لأنها وإن لم تغير معنى الجملة، لكنها لا توافق اللام مثل «إنَّ» في معناه الذي هو التأكيد.

وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر:

... ... وَلَـكِـنَّـنِـي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيـدُ

(وَتُخَفَّفُ) «إنَّ» (الْمَكْسُورَةُ) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فَيَلْزَمُهَا) بعد التخفيف (اللَّامُ)، ....

«و» (دُخُولُ اللَّامِ) «في لكن» (عَلَى اِسمِهَا وَخَبرِها أَو عَلَى مَا بَينَهُمَا) أي: بين اسمها وخبرها كدخولها في إن وإنما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون إشارة إلى أن قوله: «ضعيفٌ» خبر للمبتدأ المحذوف، الذي دل عليه قوله: دخلت، وإنما كان ضعيفًا؛ (لأَنَّهَا وَإِن لَم يَتَغَيَّر مَعنَى الجُملَةِ) كحرف إن (لكنها لا تُوَافِقُ اللَّامَ) أي: لا تكون موافقة ومساوية مع (مِثلِ إِنَّ) أي: لموافقة إن (في مَعنَاهُ الَّذِي هُوَ التَّأكِيدُ، وَقَد جَاءَ مَعَ ضَعفٍ في قَولِ الشَّاعِرِ:

وَلَـكِـنَّـنِـي مِـن حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيـدُ)

الضمير عائد إلى ليلى، والعميد من عمده العشق إذا أثقله، وقيل: هو من انكسر قلبه بالمودة، وأجيب عنه بأن أصله ولكن أنني فنقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات، ثم أدغمت النون في النون، كذا في بعض الشروح.

ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال: «وتخفف» (إِنَّ) «المكسورة» وترك لفظ: قد للإشارة إلى أن تخفيفها شائع كثير كتشديدها، وإنما تخفف (لِثِقَلِ التَّشدِيدِ) وقوله: (وَكَثرَةِ الاستِعمَالِ) بالجر عطف على قوله: لثقل من قبل عطف العلة عن المعلول، يعني: إنما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها في الكلام «فيلزمها» عطف على تخفف بالفاء للإشارة إلى أن اللزوم متفرع على تخفيفها يعني: إذا تخفف يلزم (بَعدَ التَّخفِيفِ) «اللام» في خبرها أما قبل التخفيف فدخولها غير

(وَ) حِينَئِذٍ (يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا) أي: إبطال عملها، وهو الغالب؛ لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل، كفتح الآخر، وكونها على ثلاثة أحرف، كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل، ولهذا لم يذكره صريحًا، واللام على كلا التقديرين لازم لها.

أما في الإلغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل: «إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ».

لازم بل جائز، «و» (حِينَئِذٍ) أي: حين إذا كانت مخففة «يجوز إلغاؤها» أي: ولا يلزم إلغاؤها كلزوم اللام (أي: **إبطَالُ عَمَلِهَا**) لفظًا مع بقاء معناها (**وَهُوَ الغَالِبُ**) يعني: كما يجوز إلغاؤها يجوز إعمالها لكن الإلغاء غالب استعمالها، وإنما كان الإلغاء غالبًا على الإعمال (**لِفَوَاتِ بَعضِ وُجُوهِ مُشَابَهَتِهَا**) أي: مشابهتها الحاصلة (**بالفِعلِ**) وإنما قال: بعض وجوه؛ لأنه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذي هو من جملة تلك الوجوه (**كَفَتحِ الآخِرِ**) يعني: مثال المشابهة الفائتة كون آخرها ساكنًا (**وَكَونِهَا**) أي: وككونها (**عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ**) فإنها لما خففت وبقيت على حرفين فاتت المشابهة التي هي كونها على ثلاثة أحرف كالفعل، وقوله: (**كَمَا يَجُوزُ إِعمَالُهَا**) بيان لتحقيق معنى يجوز، يعني: أنه كما يجوز إلغاؤها يجوز إعمالها وبيان لجواز علة الإعمال حيث قال: (**عَلَى مَا هُوَ الأَصلُ**) يعني: الإعمال مبني على حالها التي هو الأصل فيها (**وَلِهَذَا**) أي: ولكون الإعمال أصلًا فيها (**لَم يَذكُرهُ**) أي: لم يذكر المصنف الإعمال (**صَرِيحًا**) بأن يقول: يجوز إلغاؤها وإعمالها، بل ذكره ضمنًا؛ لأنه الطرف الآخر للجواز.

وقوله: (**وَاللَّامُ**) شروع في وجه قوله فيلزمها اللام يعني: أن دخول اللام في خبرها (**عَلَى كِلا التَّقدِيرَينِ**) يعني: الإلغاء والإعمال (**لازِمٌ لَهَا**) أي: للمكسورة (**أَمَّا في الإلغَاءِ**) أي: أما لزومها في تقدير الإلغاء (**فَللفَرقِ**) أي: فلتحصيل الفرق (**بَينَ المُخَفَّفَةِ**) أي: بين كون إن حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة النون فإنها بعد التخفيف انتقلت إلى تلك الصورة، فصورة إن التي بمعنى النفي كذلك فاحتيج إلى فارق بينهما فجعلت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما، (وَ) بين (**النَّافِيَةِ في مِثلِ: إِن زَيدٌ قَائِمٌ، وَإِن زَيدٌ لَقَائِمٌ**) في الأول للنفي أي: ما زيد قائم؛

وأما في الإعمال فلطرد الباب، ولأن كثيرًا من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي؛ لكون إعرابها تقديريًا، أو لكونه مبنيًا. وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة، فإنهم قالوا: عند الإعمال «لا يلزمها اللام؛ لحصول الفرق بالعمل».

(وَيَجُوزُ دُخُولُهَا) أي: دخول «إن» المخففة (عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَإِ) أي:

لعدم اللام في خبرها، وفي هذا مخففة لدخولها في خبرها، وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير؛ لأن زيد مرفوع في الصورتين (وَأمّا) لزومها (في الإعمَالِ) مع أنه لا التباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبًا في المخففة ومرفوعًا في النافية؛ (فَلِطَرِدِ البَابِ) أي: وليكون باب المخففة مطردًا وجاريًا على نسق واحد من غير فرق بين إلغائها وإعمالها، وقوله: (وَلأنَّ) معطوف على قوله: فلطرد يعني: لزم الدفع على تقدير الإعمال وإن لم يقع الالتباس فلطرد الباب، وإن وقع فلدفع الالتباس قد يقع ذلك التقدير؛ لأن (كَثِيرًا مِن الأَسمَاءِ لا يَظهَرُ فيهِ إعرَابٌ لَفظِيٌّ) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب، ونافية عند الرفع، وعدم ظهور الإعراب اللفظي إما (لِكَونِ إعرَابها تَقدِيريًا) كما تقول: إن موسى لقائم، وإن موسى قائم (أَو لِكَونِهِ) أي: وإما لكون الاسم (مَبنِيًّا) كما تقول: إن هو لقائم، وإن هو قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾ [النجم: 4] فإنها نافية لعدم اللام، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: 164] فإنها مخففة لدخول اللام.

(وَهَذَا) أي: لزوم اللام في المخففة على الإطلاق يعني: سواء ظهر الإعراب أو لم يظهر (خِلافُ مَذهَبِ سِيبَويهِ وَسَائِرِ النُّحَاةِ؛ فإنَّهُم قَالُوا: عِندَ الإعمَالِ لا يَلزَمُهَا اللّامُ لِحُصُولِ الفَرقِ بالعَملِ) قال ابن مالك: هو حسن؛ لأنه يلزم اللام إن خيف الالتباس بالنافية، وقال الرضي: فعلى قوله: يلزم إذا كان الاسم مبنيا أو معربًا مقصورًا، وذهب المصنف إلى مذهب الإطلاق ولذا احتيج إلى التوجيه باطراد الباب.

وقوله: «ويجوز» تفريع آخر للتخفيف، يعني: أنها إذا خففت يجوز «دخولها» (أي: دُخُولُ إن المُخَفَّفَةِ) «على فعلٍ من أفعال المبتدأ» (أي:

من الأفعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غيرُ، مثل: «كان، وظن»، وأخواتهما، لأن الأصل دخولها عليهما، فإذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر، رعايةً للأصل بحسب الإمكان، ....

مِن الأفعَالِ الَّتي هِيَ مِن دَوَاخِلِ المُبتَدأ وَالخَبَرِ لا غَيرُ) وهذا التفسير إشارة إلى أن إضافة الأفعال إلى المبتدأ لأدنى ملابسة؛ لأن المناسبة بين تلك الأفعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه، وإنما زاد الشارح قوله: والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر، حتى يرد عليه بأن هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر؛ فإنه كما جاز قولنا: إن كان زيد لقائم، جاز أيضًا إن كان قائمًا لزيد، وقوله: لا غير، بالنظر إلى غيرها من الأفعال يعني: أن المكسورة المخففة لا تدخل إلا على تلك الأفعال، ولا تدخل على غيرها من الأفعال، وإنما زاد الشارح قوله: لا غير، وفسر به مراد المصنف بقرينة المقابلة، أعني: قوله خلافًا للكوفيين في التعميم يعني: أن البصريين خصصوا دخولها على تلك الأفعال، والكوفيين عمموه لتلك الأفعال ولغيرها.

ومثال أفعال المبتدأ والخبر: **(مِثلُ: كَانَ وَظَنَّ وَأَخَوَاتِهِمَا)** وفي هذا إشارة إلى أن تلك الأفعال على نوعين، أحدهما: من الأفعال الناقصة مثل: كان وكذا مثل: عسى وكاد، والآخر: من أفعال القلوب مثل: ظن وعلم وأعلم وغيرها، وإنما جاز دخولها على تلك الأفعال دون سائرها؛ **(لأنَّ الأَصلَ)** أي: في أن **(دُخُولَهَا)** أي: دخول إن حال كونها مشددة **(عَلَيهِمَا)** أي: على المبتدأ والخبر فإنها في قولنا: إن زيدًا قائم داخلة على المبتدأ والخبر **(فإِذَا فَاتَ ذَلِكَ)** يعني: إذا عدل عن الأصل بسبب كونها مخففة وبإلغاء عملها بسبب انعدام المشابهة **(اِشتُرِطَ أَن لا يَفُوتَ دُخُولُهَا)** أي: جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرطًا؛ لأنه وإن فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها **(عَلَى مَا)** إلى على الفعل الذي **(يَقتَضِي المُبتَدأ وَالخَبرَ رِعَايَةً للأصلِ بِحَسَبِ الإمكَانِ)** أي: وإن امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع

كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ) أي: في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر، لا في أصل الدخول على الفعل، فإنه متفق عليه.

فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر:

بِـالـلـهِ رَبِّـكَ إِنْ قَـتَـلْـتَ لَـمُـسْـلِـمًـا وَجَـبَـتْ عَـلَـيْـكَ عُـقُـوبَـةُ الْـمُـتَـعَـمِّـدِ

دخولها على ما هو مؤثر فيهما، وهو تلك الأفعال، مثال ما دخلت على كان: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾) [البقرة: 143] ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى: (﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾) [الشعراء: 186] «خلافًا للكوفيين في التعميم» يعني: أن البصريين أنكروا التعميم والكوفيين أثبتوه، وقوله: (أي: في تَعمِيمِ الدُّخُولِ) إشارة إلى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص، وقوله: (وَعَدَمِ تَخصِيصِهِ) بالجر عطف تفسير لقوله: في تعميم الدخول يعني: أن مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بِدَوَاخِلِ) أي: بالأفعال التي هي من دواخل (المُبتَدَأ وَالخَبَرِ) وقوله: (لا في أَصلِ الدُّخُولِ) إشارة إلى فائدة قوله: في التعميم؛ إذ الاختلاف بينهما في ذلك التعميم لا في أصل الدخول بأن يقول البصريون: بأنها تدخل (عَلَى الفِعلِ) والكوفيون يقولون: إنها لا تدخل على فعل أصلًا، وليس المراد من محل الخلاف ذلك؛ (فَإِنَّهُ) أي: لأن جواز الدخول على الفعل (مُتَّفَقٌ عَلَيهِ) أي: بين الفرقين (فالكُوفِيُّونَ خَالَفُوا) أي: إنما خالفوا (البَصرِيينَ في تَجوِيزِ دُخُولِهَا) أي: دخول المخففة المكسورة (عَلَى غَيرِ دَوَاخِلِهِمَا) أي: على الفعل الذي هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله: (مُتَمَسِّكِينَ) إشارة إلى بين تمسك الكوفيين في جواز التعميم أي: أنهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بِقَولِ الشَّاعِرِ:

بِـالـلـهِ رَبِّـكَ إِن قَـتَـلـتَ لَـمُـسـلِـمًـا وَجَـبَـت عَـلَـيـكَ عُـقُـوبَـةُ الـمُـتَـعَـمِّـدِ)

يعني: أقسم بالله الذي هو ربك إنك قتلت مسلمًا فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلمًا عمدًا وهو القصاص، قالوا: حيث دخلت المكسورة المخففة في هذا

وهو شاذ عند البصريين.

(وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ) كالمكسورة (فَتَعْمَلُ) عند التخفيف على سبيل الوجوب (فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ) والسبب في تقديره: إن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهته المكسورة به، كما سبق، وإعمال المكسورة، بعد تخفيفها في سعة الكلام وقع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ....

القول على فعل قتلت مع أنه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فأجاب بقوله: (وَهُوَ شَاذٌّ) أي: هذا البيت شاذ (عِندَ البَصرِيينَ).

«وتخفف المفتوحة» يعني: أنه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة أيضًا وإليه أشار بقوله: (كَالمَكسُورَةِ) وقوله: «فتعمل» إشارة إلى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فإن المكسورة يجوز إلغاؤها وإعمالها بخلاف المفتوحة فإنها (عِندَ التَّخفِيفِ) تعمل (عَلَى سَبِيلِ الوُجُوبِ) «في ضمير شأنٍ مقدرٍ» فلا يجوز إلغاؤها كالمكسورة.

ولما أوجبوا في المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه في المكسورة أراد أن يبين سبب الفرق بقوله: (وَالسَّبَبُ) يعني: أن السبب (في تَقدِيرِهِ) أي: في تقدير ضمير الشأن حتى لا تخلو عن العمل ولم يقدروه في المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فما الفرق بينهما فقال: إن الفرق بينهما أن المفتوحة أكثر مقتضيًا للعمل من المكسورة وذلك الاقتضاء (أَنَّ مُشَابَهَةَ المَفتُوحَةِ بالفِعلِ أَكثَرُ مِن مُشَابَهَةِ المَكسُورَةِ بِهِ) أي: بالفعل (كَمَا سَبَقَ) أي: سبق ذكره ضمنًا أن مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة، وهو كون أول حروفها مبنيا على الفتح كالفعل حتى إنه في بعض المواضع لم تفرق من الفعل في مثل قولك: أن زيدٌ، فإن قرئ زيدًا بالنصب علم أنه حرف وإن قرئ بالرفع علم أنه فعل ماض وزيد فاعله من: أن يئن أنا، والمكسورة ليست بهذه المثابة في المشابهة، وهذا دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله: (وَإِعمَالُ المَكسُورَةِ) شروع في دليل آخر على إيجاب عمل المفتوحة وهو أن عمل المكسورة (بَعدَ تَخفِيفِهَا فِي سَعَةِ الكَلامِ وَقَعَ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾) [هود: 111] أي:

وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام، ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف على الأقوى، وذلك غير جائز، فقدروا ضمير الشأن حتى يكون اسمًا للمفتوحة بعد تخفيفها، والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرًا لها، فتكون عاملة في المبتدأ والخبر، كما كانت في الأصل.

فهي لا تزال عاملًا، بخلاف المكسورة، فإنها قد تكون عاملة، وقد لا تكون.

والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر، لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر ....

على قراءة تخفيف لما (**وَإِعمَالُ المَفتُوحَةِ**) يعني: بخلاف المفتوحة فإن إعمالها (**بَعدَ تَخفِيفِهَا لَم يَقَع في سَعَةِ الكَلام، وَيَلزَمُ مِنهُ**) أي: من إعمال الأضعف وعدم إعمال الأقوى في سعة الكلام (**بِحَسَبِ الظَّاهِرِ**) أي: بحسب كون معمولها ملفوظًا (**تَرجِيحُ الأَضعَفِ**) وهي المكسورة (**عَلَى الأَقوَى**) وهي المفتوحة (**وَذَلِكَ**) أي: ترجيح الأضعف على الأقوى (**غَيرُ جَائِزٍ فَقَدَّرُوا**) أي: فلذلك المحذور قدروا (**ضَمِيرَ الشَّأنِ حَتَّى يَكُونَ**) أي: ذلك المقدر (**اِسمًا للمَفتُوحَةِ بَعدَ تَخفِيفِهَا**) ليظهر ترجيحها على الأضعف إذا رجح بإعمالها في سعة الكلام حين وجد معمولًا ملفوظًا، فيرجح الأقوى عليها بأنها سواء وجدا ولم يوجد وسواء أعمل أو لم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشأن المقدر.

وقوله: (**وَالجُملَةُ**) بالرفع معطوف على اسم يكون أعني: المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعني: قدروا ضمير الشأن حتى يكون ذلك المقدر اسمًا والجملة (**المُفَسِّرَةُ**) بكسر السين (**لِضَمِيرِ الشَّأنِ خَبَرًا لَهَا**) أي: للمفتوحة (**فَتَكُونُ عَامِلَةً**) أي: حتى حصل بذلك التقدير وبذلك جعل عملها (**في المُبتدأ وَالخَبَرِ كَمَا كَانَت**) أي: تلك المفتوحة عاملة (**في الأَصلِ فَهِيَ**) أي: المفتوحة حينئذ (**لا تَزَالُ عَامِلَةً بِخَلافِ المَكسُورَةِ فإِنَّهَا**) أي: المكسورة (**قد تَكُونُ عَامِلَةً**) كما في تلك الآية (**وَقَد لا تَكُونُ**) كما في حال الإلغاء (**والعَمَلُ**) أي: عمل المكسورة في السعة (**في**) الاسم (**الظَّاهِرِ وَإِن كَانَ**) أي: ولو كان ذلك العمل (**أَقوَى من العَمَلِ في المُقَدَّرِ لَكِن دَوَامُ العَمَلِ في المُقَدَّرِ يُقاوِمُ العَمَلَ في الظَّاهِرِ**)

في وقت دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى.

(فَتَدْخُلُ) أي: المفتوحة (عَلَى الْجُمَلة) الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن (مُطْلَقًا)، سواء كانت اسمية أو فعلية، وداخلًا فعلها على المبتدأ والخبر أو غير داخل.

(وَشَذَّ إِعْمَالُهَا) أي: إعمال المفتوحة المخففة (فِي غَيْرِهِ) أي: في غير ضمير الشأن، ولكنه قد حكى بعض أهل اللغة إعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم: «أَظُنُّ أَنْكَ قَائِمٌ» و«أَحْسَبُ أَنَهُ ذَاهِبٌ». وهذه رواية شاذة غير معروفة.

وأما في الضرورة فجاء ....

فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التي ليست بتلك القوة؛ إذ دوام العمل في كل وقت يرجح على العمل (في وَقتٍ دُونَ وَقتٍ؛ فلا يَلزَمُ) أي: فحينئذ لا يلزم (تَرجِيحُ الأَضعَفِ عَلَى الأَقوَى).

ثم شرع في بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال: «فتدخل» (أي: المَفتُوحَةُ) يعني: أن المكسورة إنما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك، فإن المفتوحة المخففة لما عملت في ضمير الشأن المقدر وكانت الجملة التي بعدها تفسيرًا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز خولها «على الجملة» (الصَّالِحَةِ لأَن تَكُونَ مُفَسِّرَةً لِضَميرِ الشَّأنِ) «مطلقًا» (سَوَاءٌ كَانَت) أي: تلك الجملة (اِسمِيَّةً) نحو: أشهد أن لا إله إلا الله (أَو فِعلِيَّةً، وَدَاخِلًا) أي: على تقدير كونها فعلية سواء كان (فِعلُهَا) من الفعل الذي (عَلَى المُبتدأ وَالخَبَرِ أَو غَيرَ دَاخِلٍ) على المبتدأ والخبر «وشذ إعمالها» (أي: إعمَالُ المَفتُوحَةِ المُخَفَّفَةِ) «في غيره» (أي: في غَيرِ ضَميرِ الشَّأنِ، وَلَكِنَّهُ قَد حَكَى بَعضُ أَهلِ اللُّغَةِ إِعمَالَهَا) أي: إعمال المفتوحة (في الضَّميرِ في السَّعَةِ) أي: في سعة الكلام (نَحوُ قَولِهِم: أَظُنُّ أَنكَ) بسكون النون مخففة (قَائِمٌ، وَأَحسَبُ أَنهُ) بسكون النون مخففة أيضًا (ذَاهِبٌ، وَهَذِهِ) وهو إشارة إلى إعمالها في الضمير وأنت باعتبار الخبر وهو قوله: (رِوَايَةٌ شَاذَّةٌ) أي: خارجة عن القياس (غَيرُ مَعرُوفَةٍ) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (وَأَمَّا في الضَّرُورَةِ) يعني: أما إعمال المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن (فَجَاءَ) أي:

في المضمر فقط. قال الشاعر:

فَلَوْ أنكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فَرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صديقْ

(وَيَلْزَمُهَا) أي: المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مَعَ الْفِعْلِ) أي: الفعل المتصرف، بخلاف غير المتصرف، مثل ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾.

كلام البلغاء (فِي المُضمَرِ فَقَط، قَالَ الشَّاعِرُ: «فَلَو أنكِ) بتخفيف النون (فِي يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلتِنِي * فِرَاقَكِ لَم أَبخَل وَأَنتِ صَدِيقُ) الرخى بالقصر مصدر، رخي البال أي: واسع الحال، وفي «الصحاح»: يقال: رخي البال أي: واسع الحال بين الرخاء بالمد، والصديق: يستوي فيه المذكر والمؤنث تشبيهًا له بفعيل بمعنى المفعول، يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول: لو أنك يا محبوبة في الرخاء والسعة الذي لا يوجب الرقة سألتني أن أفارقك أجيب لك لكراهتي لرد سؤالك وحرصًا على رضاك.

ثم شرع في بيان اللوازم التي تلزم المفتوحة فقال: «ويلزمها» (أي: المَفتُوحَةَ المُخَفَّفَةَ) وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله: (حَالَ كَونِهَا مَقرُونَةً) للإشارة إلى أن قوله: «مع الفعل» حال من مفعول يلزم وقوله: (أي: الفِعلِ المُتَصَرِّفِ) تفسير للفعل الذي تقارنه، وإنما قال: حال كونها مقرونة، ولم يقل: حال كونها داخلة؛ لأن تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشأن المقدر كما عرفت أيضًا، إشارة إلى أن المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقًا؛ فإنه يصرف إلى الكامل الذي هو المتصرف أي: الذي له مصدر وقرينة لزوم ما سيأتي من الحروف لها لتحصيل الفرق بينها وبين المصدرية؛ لاشتراكهما في الدخول في الفعل والذي يحتاج إلى الفرق هو الفعل الذي له مصدر وهو الفعل المتصرف، (بِخِلافِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ، مِثلُ) قوله تعالى: (﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾) وقوله تعالى: (﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾) [الأعراف: 185] فإن لفظ أن في المثالين مخفف قطعًا، ولا يحتمل المصدرية فإنه لا مصدر لليس وعسى حتى يحتمل لها، ولا حاجة إلى الفرق؛ فلا يلزم ما

(السِّينُ) فاعل يلزمها نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾.

(أَوْ «سَوْفَ») كقول الشاعر:

وَاعْـلَـمْ فَـعِـلْـمُ الْـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـهُ ... أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِـي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا

(أَوْ «قَدْ») نحو: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾.

ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين «أَنْ» المصدرية الناقصة، وليكون كالعوض من النون المحذوفة.

(أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ) نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾.

يلزم مع المتصرف.

وقوله: «السين» بالرفع (فَاعِلُ يَلزَمُهَا) يعني: يلزم السين وما ذكر بعده إذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نَحوُ) قوله تعالى: (﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾) [المزمل: 20] فالمخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدر، وجملة أن سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل؛ فإنه لو كان التركيب علم أن يكون بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية؛ فإنه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون احتاج إلى الفرق، ولما دخلت السين علم أنها ليست بمصدرية لأن الكون مصدر يكون لا مصدر سيكون، «أو سوف» أي: أو يلزمها سوف (كَقَولِ الشَّاعِرِ:

وَاعـلَـم فَـعِـلـمُ الـمَـرءِ يَـنـفَـعُـهُ ... أَن سَـوفَ يَـأتِـي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا)

فإن أن المخففة كانت مقرونة بيأتي وهو فعل له مصدر وهو الإتيان، ولما دخلت سوف علم أنها مخففة وليست بمصدرية بل هي داخلة على ضمير الشأن، وجملة سوف يأتي مفسرة له وأن مع صلتها مفعول لقوله: اعلم، وقائم مقام المفعولين «أو قد» أي: أو يلزمها معه لفظ قد (نَحوُ) قوله تعالى: (﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: 28]، وَلُزُومُ هَذِهِ الأُمورِ الثَّلاثَةِ) يعني: السين وسوف وقد (للفَرقِ بَينَ المُخَفَّفَةِ وَبَينَ أَن المَصدَرِيَّةِ النَّاقِصَةِ، وَلِيَكُونَ) أي: هذه الأمور (كالعِوَضِ مِن النُّونِ المَحذُوفَةِ) «أو حرف النفي» أي: أو يلزم معه حرف النفي (نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾) [طه: 89] لأن إلا في

وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون كالعوض من النون المحذوفة، فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية، فإنه يجتمع مع كل منهما.

فالفارق بينهما:

أمّا من حيث المعنى؛ فلأنه إن عنى به الاستقبال فهي المخففة وإلا فهي المصدرية، وأما من حيث اللفظ؛ فلأنه إن كان الفعل المنفي منصوبًا فهي المصدرية وإلا فهي المخففة.

هذه الآية مركبة من أن ولا، ولما قرئ يرجع في القراءة المتواترة بالرفع علم أنها ليست بمصدرية ناصبة؛ فإنها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب.

ولما كان بين لزوم الأمور الثلاثة وبين حرف النفي فرق علة اللزوم قال: (**وَلَيسَ لُزُومُ حَرفِ النَّفي إِلَّا لِيَكُونَ**) يعنى: أن لزوم حرف النفي ليس لما يلزم به أمور الثلاثة السابقة؛ لأن لزومها لوجهين:

أحدهما: للفرق، **والآخر**: للعوض، ولزوم حرف النفي ليس كذلك بل هو لا يكون لازمًا إلا ليكون (**كالعِوَضِ مِنَ النُّونِ المَحذُوفَةِ**) وإنما خص له (**فإنَّهُ لا يَحصُلُ بمُجَرَّدِهِ**) أي: بمجرد وجود حرف النفي (**الفَرقُ بينَ المُخَفَّفَةِ وَالمَصدَرِيَّةِ؛ فإنَّهُ**) أي: حرف النفي (**يَجتَمِعُ مَعَ كُلٍّ مِنهُمَا**) أي: مع كل من المخففة والمصدرية كما في قوله تعالى: «﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾» وقوله: «﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾» وأمثاله، (**فالفَارِقُ**) أي: فحين الاشتراك يحصل الفرق (**بَينَهُمَا**) معنىً ولفظًا (**أَمَّا**) أي: الفارق (**مِن حَيثُ المَعنى؛ فلأنّه إن عَنَى**) أي: إن أريد (**بِهِ**) أي: بحرف النفي (**الاستِقبَالَ**) أي: النفي في الاستقبال (**فَهِيَ**) أي: مادة الألف والنون (**المُخَفَّفَةِ، وَإلّا**) أي: وإن لم يعن به الاستقبال (**فَهِيَ المَصدَرِيّةُ، وَأَمَّا**) الفارق (**مِن حَيثُ اللَّفظِ؛ فلأَنَّهُ إن كانَ الفِعلُ المَنفِي مَنصُوبًا فَهِيَ المَصدَرِيَّةُ، وَإلّا**) أي: وإن لم يكن منصوبًا بل مرفوعًا كما في قوله تعالى: «﴿أَلَّا يَرْجِعُ﴾» [طه: 89] (**فَهِيَ المُخَفَّفَةُ**).

* * *

[كأن]

(وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ) أي: الإنشائية.

وهي حرف برأسه على الصحيح حملًا على أخواتها، ولأنَّ الأصل عدم التركيب، ومذهب الخليل أنها مركبة من «الكاف وإنَّ» المكسورة، وأصل «كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ»: «إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ»، قدمت الكاف؛ ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر، وفتحت الهمزة؛ لأن الكاف في الأصل جارة، وإن خرجت عن حكم الجارة،

[كأن]

«وكأن» أي: من هذه الحروف التي عدت من الحروف المشبهة موضوعة «للتشبيه» ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من الحرفين في الخبرية والإنشائية أشار إليه بقوله: (أي: الإنشَائِيَّة) أي: التشبيه يعني: أن التشبيه حاصل به، ولما اختلف النحاة في أنها هل هي حرف برأسه أو مركبة من الحرفين بينه بقوله: (وهيَ) أي: وكلمة كأن (حَرفٌ بِرَأسِهِ عَلَى الصَّحِيحِ) أي: من المذهب (حَملًا) أي: لأنها محمولة (عَلَى أَخَوَاتِهَا) فان أخواتها من: لعل وليت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهي كذلك، وقوله: (وَلأنَّ الأَصلَ) معطوف على قوله: حملا يعني: استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين، أحدهما: ما ذكر، والثاني: أن الأصل في الحروف (عَدَمُ التَّركِيبِ، وَمَذهَبُ الخَلِيلِ) يعني: أن المذهب الغير الصحيح هو ما ذهب إليه الخليل، وهو (أَنَّهَا) أي: كلمة كأن (مُرَكَّبَةٌ من الكَافِ وَإنّ المَكسُورَةِ) وأصلها: كإن بكسر الهمزة، وإنما عين المكسورة دون المفتوحة لأن الجملة التي بعدها باقية على ما هي عليه ولم تتغير بدخولها، (وَأَصلُ كَأَنَّ زَيدًا الأسَدُ) هو (إِنَّ زَيدًا كَالأَسَدِ) وهذا إخبار لا إنشاء؛ لأنه أخبر به أن زيدًا مشبه بالأسد (قَدَّمتُ الكَافَ) أي: على أن (لِيُعلَمَ إِنشَاءُ التَّشبيهِ مِن أَوَّلِ الأَمرِ) كما هو شأن الإنشائية (وَفُتِحَت الهَمزَةُ) أي: همزة أن؛ (لأنَّ الكَافَ في الأَصلِ جَارَّةٌ؛ وَإن خَرَجَت) أي: ولو خرجت (عَن حُكمِ الجَارَّةِ)

والجارة إنما تدخل على المفرد، فراعوا الصورة، وفتحوا الهمزة، وإن كان المعنى على الكسر.

(وَتُخَفَّفُ) أي: «كَأَنَّ» (فَتُلْغَى) عن العمل (عَلَى) الاستعمال (الْأَفْصَحِ) لخروجها عن المشابهة؛ لفوات فتحة الآخر، كقول الشاعر:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وإن أعملتها قلت: «كأنْ ثدييه»، لكنه يعمل على الاستعمال الغير الأفصح، لما عرفت.

لكونها جزء كلمة والجارة تكون مستقلة في كونها حرفًا (وَالجَارَّةُ إِنَّمَا تَدخُلُ عَلَى المُفرَدِ) أي: الأصل أنه إذا أريد إدخال الجارة على مادة الألف والنون تفتح الهمزة فيها؛ فإن الجارة تدخل على مفرد حقيقة أو على ما هو مفرد حكمًا؛ فاحتاج إلى تغيير الجملة والمغيرة للجملة إنما هي المفتوحة (فَرَاعَوا) أي: اعتبروا (الصُّورَةَ) أي: في صورتها على قدر الإمكان (وَفَتَحُوا الهَمزَةَ وَإِن كَانَ المَعنَى) أي: ولو كان المعنى الذي أريد بها (عَلَى الكَسرِ).

«وتخفف» (أي: كَأَنَّ) كما تخفف أخواتها من النونيات «فتلغى» (عَنِ العَمَلِ) «على» (الاستِعمَالِ) «الأفصح» (لِخُرُوجِهَا) يعني: وجه إلغائها بالفعل كونها خارجة (عَنِ المُشَابَهَةِ لِفَوَاتِ فَتحَةِ الآخِرِ) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كَقَولِ الشَّاعِرِ:

وَنَحرٍ مُشرِقِ اللَّونِ كَأَن ثَديَاهُ حُقَّانِ)

والواو في ونحر واو رب، ونحر مجرور بها، والنحر بمعنى الصدر، ومشرق اللون بالجر صفة يعني: رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة، وثدياه تثنية ثدي وهو مضاف إلى الضمير الراجع إلى صاحب الصدر، ولما وقعت الرواية بالألف علم أنها لم تعمل فإنها لو عملت يقتضي أن يقرأ بالياء هذا إذا لم تعملها (وَإِن أَعمَلتَهَا) أي: إن أعملت كأن (قُلتَ: كَأَنَّ ثَديَيهِ) بالياء لأنه يقتضي أن تكون التثنية منصوبة (لَكِنَّهُ) أي: لكن القراءة بالياء (يَعمَلُ عَلَى الاستِعمَالِ الغَيرِ الأَفصَحِ) فيكون إعمالها على الغير الأفصح (لِمَا عَرَفتَ) وهو فوات المشابهة.

وإذا لم تعملها لفظًا، ففيها ضمير الشأن مقدر عندهم، كما في أَنْ المخففة. ويجوز أن يكون: غير مقدر بعدها الضمير، لعدم الداعي إليه، كما كان في أَنْ المخففة.

ولما كانت كأن في صورة المفتوحة وقد عرف حال المخففة المفتوحة بأنها لا تعمل في الظاهر أبدًا بعد تخفيفها مع أنها لا تنفك عن العمل فاضطروا إلى أن يجعلوها عاملة في ضمير الشأن المقدر؛ لئلا تنفك عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كأن كذلك واليه أشار بقوله: (**وَإِذَا لَم تُعمِلهَا لَفظًا**) كما في أن المفتوحة حين تخفيفها (**فَفِيهَا**) أي: فحينئذٍ يقتضي أن يوجد في كأن المخففة (**ضَميرُ شَأنٍ مُقَدَّرٍ عِندَهُم كَمَا فِي أَن**) المفتوحة (**المُخَفَّفَةِ، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ**) أي: كأن المخففة (**غَيرَ مُقَدَّرٍ بَعدَها الضَّميرُ**) يعني: لا يحتاج إلى هذا التقدير (**لِعَدَمِ الدَّاعِي إِلَيهِ**) أي: إلى تقديره في كأن (**كَمَا كَانَ**) احتيج إليه (**في أَن**) المفتوحة (**المُخَفَّفَةِ**) فإن الداعي في المفتوحة إلى التقدير عدم انفكاكها عن العمل في جميع اللغات، وكأن ليست كذلك فإنها ملغاة عن العمل في الأفصح، قال العصام: وهذا هو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا: وتخفف فتعمل في ضمير شأن مقدر، ولم يقل هنا كذلك بل قال: وتخفف فتلغى على الأفصح، وأيضًا موافق لعبارته في بحث ضمير الشأن حيث قال: وحذفه منصوبًا ضعيف إلا مع أنه إذا خففت انتهى، يعني: أنه حصر حذف ضمير الشأن في أن المفتوحة دون غيرها.

* * *

[لكن]

(وَلَكِنَّ) وهي عند البصريين مفردة.

وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا وإنَّ المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة»، وأصله: «لا كإِنَّ»، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فكلمة «لا» تفيد أَنَّ ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا، وكلمة «إنَّ» تحقق مضمون ما بعدها.

(لِلاسْتِدْرَاكِ) ....

[لكن]

«ولكن» اختلفوا في تركيبها وعدمه فيها أيضًا حيث قال: (**وَهِيَ عِندَ البَصرِيينَ مُفرَدَةٌ**) أي: حرف برأسها للوجهين السابقين (**وَقَالَ الكُوفيُّونَ: هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِن لا**) أي: النافية (**وإنَّ المَكسُورَةِ**) المشددة (**المُصَدَّرَةِ**) أي: التي صدرت (**بالكَافِ الزَّائِدَةِ، وَأَصلُهُ: لا كإن، فَنُقِلَت كَسرَةُ الهَمزَةِ إِلَى الكَافِ، وَحُذِفَت الهَمزَةُ**) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون؛ (**فَكَلِمَةُ**) يعني: تكون مركبة؛ لأن كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه، فإن (لا) النافية (**تُفِيدُ أَنَّ مَا بَعدَها**) أي: أن حكم ما بعدها من الجملة (**لَيسَ كَمَا**) أي: كحكم ما (**قَبلَها، بَل هُوَ**) أي: ما بعدها (**مُخَالِفٌ لَهُ**) أي: لما قبلها (**نَفيًا وَإِثبَاتًا، وَكَلِمَةُ إِنَّ تُحَقِّقُ مَضمُونَ مَا بَعدَها**) أي: أن الجزء الثاني الذي هو كلمة يفيد معنى آخر، وهو تحقق مضمون ما بعدها، والتحقق يوافق المقام؛ لأنه مقام تأكيد وتحقيق؛ لأن السابق أوهم خلاف مضمون الجملة، فالسامع اعتقد خلافه، أو تردد فيه، واعترض الفراء على قولهم: فنقلت كسرة الهمزة، بأنها نقل الحركة إلى المتحرك، كذا في العصام.

فقوله: لكن مبتدأ وخبره قوله: «للاستدراك» وفسره الهندي بأنه طلب درك السامع بدفع ما عسى أن يتوهمه؛ فجعل السين للطلب لكن هذا التفسير لا يوافق

ومعنى الاستدراك: رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم. فإذا قلت: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، فكأنه توهم أن عمرًا أيضًا جاءك، لما بينهما من الألفة، فرفعت ذلك الوهم بقولك: «لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِيءْ».

(تَتَوَسَّطُ) أي: «لكنَّ» (بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ) نفيًا وإثباتًا (مَعْنًى) أي: تغايرًا معنويًّا. والضروري هو المعنوي، ولهذا اقتصر عليه.

واللفظي قد يكون النفي صريحًا نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِيءْ».

وقد لا يكون، نحو: «زَيْدٌ حَاضِرٌ لَكِنَّ عَمْرًا غَائِبٌ».

ما في «الصحاح» حيث قال: فلاستدراك ما فات وتداركه، بمعنى: كون لكن لاستدراك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بإيراد رفع الكلام المتوهم، وفسره الشارح بما يوافق لهذا فقال: (وَمَعنَى الاستِدرَاكِ رَفعُ تَوَهُّم يَتَوَلَّدُ مِن الكَلام المُتَقَدِّم، فَإذَا قُلتَ: جَاءَني زَيدٌ، فَكَأَنَّهُ تُوهِّمَ أَنَّ عَمرًا أَيضًا جَاءَكَ لِمَا بَينَهُمَا مِن الأُلفَةِ فَرَفَعتَ) أنت (ذَلِكَ الوَهَمَ بقَولِكَ: لَكِنَّ عَمرًا لَم يَجِئ).

ولما فرغ من بيان معناه شرع في بيان موضع استعماله فقال: «تتوسط» (أي: لَكِنَّ) يعني: أنه يدخل «بين كلامين متغايرين» (نَفيًا وَإِثبَاتًا) يعني: أنه كان الكلام الذي قبلها نفيًا يكون ما بعدها إثباتًا، وبالعكس «معنىً» وفسره بقوله: (أي: تَغَايُرًا مَعنَويًّا) للإشارة إلى أنه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير، وهو التغاير المعنوي يعني: لا يشترط في التغاير بينهما أن يكونا متغايرين تغايرًا لفظيا، بل يكفى فيه التغاير المعنوي، سواء وجد معه التغاير في اللفظ أو لا، وإليه أشار بقوله: (وَالضَّرُوريُّ) أي: الذي يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هُوَ) التغاير (المَعنَوي، وَلِهَذَا اِقتَصَرَ) أي: المصنف (عَلَيهِ) ولم يكتفِ بالإطلاق الذي يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظي (وَاللَّفظِيّ) أي: والتغاير اللفظي (قَد يَكُونُ النفي صريحًا) أي: قد يوجد (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ لَكِنَّ عَمرًا لَم يَجِئ) فإن جاءني مغاير لقوله: لم يجئ لفظًا ومعنىً، (وَقَد لا يَكُونُ) أي: وقد لا يوجد التغاير اللفظي (نَحوُ: زَيدٌ حَاضِرٌ لَكِنَّ عَمرًا غَائِبٌ) فإن الحكمين متفقان في الإثبات،

(وَتُخَفَّفُ) أي: «لكن» (فَتُلْغَى) عن العمل؛ لخروجها عن المشابهة، فأشبهت العاطفة لفظًا ومعنى، فأجريت مجراها، بخلاف «إنْ، وأنْ» المخففتين، فإنه ليس لهما ما أجريتا عليه. وفي بعض النسخ: «على الأكثر»، وكأنه إشارة إلى ما جاء عن يونس والأخفش من أنه يجوز إعمالها قياسًا على أخواتها المخففة. وقال الشارح الرضي: «ولا أعرف له شاهدًا».

لكن ما يفيده قوله: حاضر مغاير لما يفيده قوله: غائب، فكأنه قال: زيد حاضر لكن عمرًا غير حاضر.

«وتخفف» (أي: لَكِنَّ) «فتلغى» (عَنِ العَمَلِ لِخُرُوجِهَا) أي: لخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عَنِ المُشَابَهَةِ) أي: عن المشابهة بالفعل التي هي سبب لعملها، وإنما تلغى عن العمل ولم يجز إعمالها في المقدر اعتبارًا لأصلها؛ لأنها لما خففت وخرجت عن المشابهة (فَأَشبَهَت العَاطِفَةَ لَفظًا وَمَعنىً) أي: وبعد خروجها أشبهت شيئًا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فإنها لما حصل فيها المشابهة لها (فأُجرِيَت) أي: لكن (مَجرَاها) أي: مجرى لكن العاطفة أما مشابهتها لفظًا فظاهر، وأما معنى بمعنى الاستدراك (بِخِلافِ إِن وَأن المُخَفَّفَتَينِ) يعني: المكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (فإنّهُ) أي: لأن الشأن (لَيسَ لَهُمَا) أي: للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (مَا أَجرَينا عَلَيهِ) يعني: أن مادة الألف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فإنهما بعد التخفيف وإن خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة أخرى بحرف غير عامل مثلهما، هذا في النسخ الكثيرة من غير قيد (وَفِي بَعضِ النُّسَخِ) بقيد قوله: (عَلَى الأَكثَرِ) يعني: فتلغى على الأكثر (وَكَأَنَّهُ) أي: أظن أنه (إِشَارَةٌ إِلَى مَا جَاءَ عَن يُونُسَ وَالأَخفَشِ مِن أَنَّهُ يَجُوزُ إِعمَالُها) أي: إعمال لكن بعد التخفيف (قِياسًا عَلَى أَخوَاتِهَا المُخَفَّفَةِ) وهي إن وأن وكأن، وقوله: (وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضيّ) إشارة إلى ضعفه وإلى ترجيح النسخة يعني: أن الشارح الرضي ضعف إعمالها بناء على ما جاء منهما فقال: (وَلَا أَعرِفُ لَهُ) أي: للإعمال بعد التخفيف (شَاهِدًا) أي: كلامًا منقولًا عن البلغاء.

(وَيَجُوزُ مَعَهَا) مشددة ومخففة (الْوَاوُ)، وهي إمّا لعطف الجملة على الجملة، وإمّا اعتراضية.

وجعل الشارح الرضي: الأخير أظهر.

«ويجوز معها» أي: مع لكن (مُشَدَّدَةً) أي: هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (وَمُخَفَّفَةً) «الواو» مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يونس: 60] وقوله تعالى: ﴿وَلَكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: 57] (وَهِيَ) أي: تلك الواو التي دخلت على لكن (إِمَّا لِعَطفِ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ) بأن يعطف قوله: لكن أكثرهم بأن تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها، (وَإِمَّا اعتِرَاضِيَّةٌ، وَجَعَلَ الشَّارِحُ الرَّضِيُّ الأَخِيرَ) أي: كونها اعتراضية (أَظهَرَ) من كونها عاطفة من حيث المعنى، وإن كان كونها عاطفة أظهر من حيث اللفظ، ولعل وجه الأظهرية أن الاعتراض يتعلق بما قبله، وإنما يؤتى به لغرض من الأغراض كالتأكيد وغيره، والاستدراك من جملة الأغراض؛ فيكون أليق بالاعتراض.

* * *

[ليت]

(وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي) أي: لإنشائه، فتدخل:

على الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ».

وعلى المستحيل نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا».

(وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا) بنصب المعمولين بناء على أنَّ «ليت» للتمني، فكأنه قيل: أتمنى زيدًا قائمًا، أي: أتمناه كائنًا على صفة القيام.

[ليت]

«وليت» أي: هذا الحرف الذي هو من الحروف الستة موضوع «للتمني» (أي: **لإنشَائِهِ فَتَدخُلُ**) تفريع لكونها موضوعة لإنشاء التمني يعني: أنها إذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (**عَلَى المُمكِنِ**) أي: على أمر ممكن لكن بشرط أن يكون بعيد الحصول حقيقة نحو: ليت البخيل يجوز لتحصل المقابل بينهما وبين لعل حيث كان الممكن في جواز دخول التمني مشروطًا بكونه غير مرجو، وفي جواز دخول الترجي مرجوا (**نَحوُ: لَيتَ زَيدًا قَائِمٌ، وَعَلَى المُستَحِيلِ**) أي: وعلى الأمر المستحيل (**نَحوُ: لَيتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَومًا**) فإن عود الشباب مستحيل عادة.

ولما كان بين المحققين وبين الفراء خلاف تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين في أن الجزء الثاني هل هو منصوب بليت أو بمحذوف ذكره المصنف بقوله: «وأجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا» (**بِنَصبِ المَعمُولَينِ**) وبانهما معمولان لليت (**بِنَاءً عَلَى أَنَّ لَيتَ للتَّمَنِّي؛ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَتَمَنَّى زَيدًا قَائِمًا**) ولما كان ليت داخلًا على الجملة، وكأن التمني راجعًا إلى الإسناد ولم تصح دلالة تركيب زيدًا قائمًا على معنى: أتمنى زيدًا فسره الشارح بقوله: (**أي: أَتَمَنَّاهُ كَائِنًا عَلَى صِفَةِ القِيَامِ**) يعني: معنى أتمنى الذي دل عليه ليت متعلق بالكون الذي هو المفيد بمعنى الإسناد؛ لأنه داخل على القيام الذي دل عليه قائمًا؛

فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى «ليت».

وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير «كان» ومتمسكهما قول الشاعر:

... . يَا لَيْتَ أيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا

فالفراء يقول: «معناه: «أتمنى أيام الصباح رواجعًا»، والكسائي يقول: أي: «ليت أيام الصبا انت رواجعًا».

والمحققون: على أن «رواجعًا» منصوب على أنه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف، أي: «ليت أيام الصبا لنا أي: كائنة لنا حال كونها رواجعًا».

(فالجُزآنِ) أي: فذهب الفراء إلى أن هذين الجزأين (مَنصُوبَانِ عَلَى المَفعُولِيَّةِ بمَعنَى لَيتَ) ثم حكى مذهب الكسائي في مثل هذا التركيب فقال: (وَأَجَازَ الكِسَائي: نَصبُ الجُزءِ الثَّاني بِتَقدِيرِ كَانَ)، أي يعني: تقديره لَيتَ زَيدًا كَانَ قَائِمًا (وَمُتَمَسَّكُهُمَا) أي: ما تمسك به الفراء والكسائي في إجازة نصب الجزأين هو (قَولُ الشَّاعِرِ:

يَا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعًا)

فالجزء الأول لفظ أيام، والثاني لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين في قوله، (فَالفَرَّاءُ يَقُولُ مَعناهُ: أَتَمَنَّى أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجعًا، وَالكسَائي يَقُولُ: أي لَيتَ أيام الصبا كانت رواجعًا، والمحققون) ومنهم المصنف (عَلَى أَنَّ رَوَاجِعًا مَنصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِن الضَّميرِ المُستَكِنِّ في خَبَرِها المَحذُوفِ) أي: خبر ليت (أي: لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا) فقوله: أيام اسم ليت، وقوله: (لَنَا) متعلق بخبره وهو قوله: (أي: كَائِنَةً لنَا حَالَ كَونِهَا رَوَاجِعًا) أي: هو حال من الضمير المستكن في كائنة، واعلم أن لفظ كان محذوف عند الكسائي، وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التي حذف فيها كان وجوبا، لكن عند الكسائي من المواقع التي وجب فيها حذف كان، وعند المحققين من المواقع التي حذف فيها عامل الحال وجوبا، كذا في العصام.

* * *

[لعل]

(وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي) أي: لإنشائه. ولا يدخل على المستحيل.

ومعناه: توقع أمر مرجو، أو مخوف، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، و﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾، والغالب هو الأول.

(وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا) أي: بكلمة «لعل» كما جاء في اللغة العقيلية، وأنشد السيرافي في ذلك:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ

[لعل]

«ولعل للترجي» (أي: لإنشَائِهِ، وَلا يَدخُلُ) أي: لعل (عَلَى المُستَحِيلِ) وكذا على الممكن الغير الموجود، ولما كان مقابل المستحيل هو الأمر الممكن سواء كان مرجوا أو لا وليس المراد به المطلق احتاج إلى بيان معنى الترجي فقال: (وَمَعنَاهُ) أي: معنى الترجي (تَوَقُّعُ أَمرٍ مَرجُوٍّ) أي: انتظار للأمر الذي يرجى وقوعه (أَو) توقع أمر (مَخُوفٍ) أي: وانتظار للأمر الذي خيف من وقوعه مثال الأمر الذي يرجى (كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 189]» و) مثال الأمر المخوف كقوله تعالى: (﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: 17] وَالغَالِبُ) أي: غالب الاستعمال فيه (هُوَ الأَوَّلُ) أي: دخوله على أمر مرجو.

ولما كان في استعمال لعل لغتان إحداهما أن ما بعده منصوب وأنه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهي اللغة المقولة المستعملة، وثانيتهما أن ما بعده مجرور وأنه حروف وهي اللغة الشاذة أشار إليه بقوله: «وشذ الجر بها» (أي: بِكَلِمَةِ لَعَلَّ كَمَا جَاءَ) أي: الجر بها (في اللُّغَةِ العُقَيلِيَّةِ) أي: اللغة المنسوبة إلى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وَأَنشَدَ السِّيرَافي في ذَلِكَ) أي: أنشد شعرًا يتضمن استعمال لعل جارا، وهو قوله:

(وَدَاعٍ دَعَا يَا مَن يُجيبُ إلى النَّدى ... فلم يَستَجِبه عند ذاك مُجيبُ

فَقُلْتُ أُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهرَةً لَـعَـلَّ أَبِـي الْـمِـغْـوَارِ مِـنْـكَ قَـرِيـبُ

وأجيب عنه: بأنه يحتمل أن يكون على سبيل الحكاية، كذا قال المصنف في شرحه، يعني: أنه وقع مجرورًا في موضع آخر، فالشاعر حكاه على ما كان عليه، أو كان اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء.

فيجب أن يحكى في الأحوال الثلاث بالياء.

فَقُلْتُ: ادعُ أُخرَى وَارفَعِ الصَّوتَ جَهرَةً
لَـعَـلَّ أَبِـي الـمِـغْـوَارِ مِـنـكَ قَـرِيـبُ)

فقوله: وداع يحتمل أن يكون مرفوعًا تقديرًا على أنه مبتدأ، وأن يكون مجرورًا بواو رب، فقوله: دعا خبر على الأول وصفة على الثاني، والندى بفتح النون النعمة، وأبي المغوار لما وقع بالياء علم أن لعل مستعملة هنا بالجارة، والمغوار بكسر الميم، فلم يستجبه مجيب عند ذاك وهذا كناية عن كثرة فقراء أهل تلك البلدة، فقلت للمنادى: ادع دعوة أخرى وارفع صوتك بها أكثر من صوت النداء الأول لأني أرجو أن يكون أبو المغوار قريبًا منك فيسمع صوتك ويجيبك، (**وَأُجِيبَ عَنهُ**) أي: أجيب عن إنشاد السيرافي (**بِأَنَّهُ**) لا نسلم أن يكون إنشاده دالا على استعمالها جارة؛ لأنه (**يَحتَمِلُ أَن يَكُونَ**) أي: استعمال أبي في أبي المغوار (**عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ**) لأنه إنشاد والإنشاد قراءة شعر الغير فيجوز أن تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لا لالتزامه لتلك اللغة (**كَذَا قَالَ المُصَنِّفُ فِي شَرحِهِ، يَعنِي**) أي: يريد (**أَنَّهُ**) أي: لفظ أبي المغوار (**وَقَعَ مَجرُورًا فِي مَوضِعٍ آخرَ فالشَّاعِرُ حَكَاهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ أَو كَانَ**) أي: ويحتمل أن يكون (**اِشتَهَرَ ذَلِكَ الرَّجُلُ بِأَبِي المِغوَارِ بالياءِ**) ويكون لفظ أبي منصوبًا على أنه اسم لعل، وقريب خبرًا له لكنه استعمل لفظ أبي في محل النصب بناء على شهرته بذلك، (**فَيَجِبُ أَن يُحكَى فِي الأَحوَالِ الثَّلاثِ بالياءِ**) فلم لا يجوز أن يكون منصوبًا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الأشهر فإنه إذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها في الأحوال الثلاث، كما يقال: كتب على ابن أبو طالب بالواو مع أن المقتضى أن يستعمل بالياء؛ لكونه مضافًا إليه للابن.

ولعل مراد المصنف بما ذكره من التأويل: أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة، وإلا فلا حاجة إلى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها، وحكم بشذوذه.

وقوله: (**وَلَعَلَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ**) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف في شرح «الكافية» بأنه بعد حكمه بالشذوذ لا حاجة إلى هذا التأويل، فأجاب عنه أني أظن أن يكون مراد المصنف (**بِمَا ذَكَرَهُ مِن التَّأوِيلِ أَنَّ هَذَا البَيتَ يَحتَمِلُ أَن لا يَكُونَ مِن قَبِيلِ هذه اللُّغَةِ الشَّاذَّةِ**) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة، وأبي المغوار منصوب بلعل، لكن لما وقع قول شاعر آخر مجرورًا حكاه هذا الشاعر بعينه، (**وَإِلَّا**) أي: ولم يكن مراد المصنف هذا (**فَلَا حَاجَةَ**) أي: فورد عليه بأنه لا حاجة (**إِلَى التَّأوِيلِ بَعدَ مَا جَزَمَ**) أي: بعد ما حكم المصنف نفسه جزمًا (**بِوُجُودِ الجَرِّ بِهَا**) أي: بوجود لغة تقع كلمة لعل جارة فيها (**وَحَكَمَ**) أي: بعد ما حكم (**بِشُذُوذِهِ**) فحينئذٍ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة؛ فلم يحتج إلى تطبيقه على اللغة القوية.

* * *

[الحروف العاطفة]

(الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ) العطف في اللغة: الإمالة.

ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه سميت عاطفة.

وَهِيَ: («الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا») بكسر الهمزة (وَ«أَمْ، وَلَا، وَبَلْ، وَلَكِنْ»).

وعد بعضهم «أي» المفسرة منها.

[الحروف العاطفة]

ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع في مباحث الحروف العاطفة فقال: «الحروف العاطفة» فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها، وقوله: الواو مع ما عطف عليه خبره، ولما لم يعرفها المصنف بتعريف خاص علم أنه أحال على معناها اللغوي، فأشار الشارح إليه بقوله: (**العَطفُ في اللُّغَةِ: الإمَالَةُ**) أي: جعل الشيء مائلًا إلى شيء آخر يعني: أن معناه في اللغة لا إمالة مطلقًا، وفي عرف النحاة: إمالة المعطوف إلى المعطوف عليه، كذا في «الامتحان» واليه أشار بقوله: (**وَلَمَّا كَانَت هَذِهِ الحُرُوفُ تَمِيلُ المَعطُوفَ إِلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ**) أي: إما في الحكم والإعراب كما في عطف المفرد على المفرد، أو في الحصول كما في عطف الجملة على الجملة، كذا في بعض الحواشي، وفي العصام: يحتمل أن تكون هذه الحروف سميت بها؛ لأنها تميل العامل إلى المعطوف، ولذا (**سُمِّيَت عَاطِفَةً، وَهِيَ**) أي: تلك الحروف «الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما» (**بِكَسرِ الهَمزَةِ**) احتراز عن أما بفتحها؛ فإنه ليس بعاطف «وأم ولا وبل ولكن» بسكون النون، هذا ما عد عند الجمهور (**وَعَدَّ بَعضُهُم**) أي: زاد بعضهم (**أَي**) أي: كلمة أي (**المُفَسِّرَةَ**) بكسر السين (**مِنهَا**) أي: من الحروف العاطفة، وهو السكاكي وصاحب المستوفي وأبو العباس المبرد وإليه ذهب الكوفيون، وأما الجمهور فلا يعدونها منها؛ لأنها لو كانت عاطفة لما وقع ما بعدها مفسرًا للضمير المجرور

وعند الأكثرين: أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها، كما ذهب بعض آخر إلى أن «بل» التي بعدها مفرد، نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو وَمَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» ليست منها؛ لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها.

وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأما معها ففصيح مطرد في كلامهم؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط.

(فَالْأَرْبَعَةُ الْأُوَلُ لِلْجَمْعِ) ....

من غير إعادة الجار، وللمرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفص، (وَعِندَ الأَكثَرِينَ) أي: وأما عند أكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة، بل عندهم (إِنَّ مَا بَعدَها) أي: للفظ الذي يقع بعد كلمة أي (عَطفُ بَيَانٍ لِمَا) أي: اللفظ الذي يقع (قَبلَهَا) أي: كلمة أي، وعند هذا البعض تكون الحروف العاطفة أحد عشر حرفًا، وبعضهم نفوها كما قال: (كَمَا ذَهَبَ) أي: أن المخالف للجمهور مذهبان أحدهما المذهب الذي ذكرناه، والآخر المذهب الذي يذكر بقوله: (بَعضٌ آخرُ إِلَى أَنَّ بَل الَّتي بَعدَهَا مُفرَدٌ) سواء وقعت بعد الإيجاب (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ بَل عَمرٌو) أو وقعت بعد النفي (وَ) هو نحو قوله: (مَا جَاءَني زَيدٌ بَل عَمرٌو، لَيسَت) أي: ليست كلمة بل التي تتصف بتلك الصفة (مِنهَا) أي: من الحروف العاطفة (لأنّ مَا بَعدَها) أي: لأن ما بعد بل حين وقوعها في عطف المفرد على المفرد (بَدَلُ غَلَطٍ مِمَّا قَبلَهَا، وَبَدَلُ الغَلَطِ بِدُونِهَا) أي: بدون كلمة بل (غَيرُ فَصِيحٍ، وَأَمَّا) أي: وأما بدل الغلط (مَعَهَا) مع كلمة بل (فَفَصِيحٌ مُطَّرِدٌ) أي: مستعمل استعمالًا اطراديًا (فِي كَلامِهِم؛ لأَنَّهَا) أي: كلمة بل في مثل هذا (مَوضُوعَةٌ لِتَدَارُكِ مِثلِ هَذَا الغَلَطِ) وحاصله: أن المراد بإيرادها تصحيح تركيب بدل الغلط، لا أن المراد بها العطف، ويمكن أن يجاب: أن تصحيح المذكور بالعطف لا ببل مجردة فتكون عاطفة أيضًا.

ثم شرع في تفصيل كل منها في معانيها المخصوصة فقال: «فالأربعة الأول» بضم الهمزة وفتح الواو جمع الأولى صفة الأربعة، والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعني: هذه الأربعة موضوعة «للجمع» والمراد من الجمع

أعم من أن يكون (مطلقًا) أو مع ترتيب.

ومراد النحاة بالجمع ههنا: أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت «أو وأمّا»، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان. فقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ، وَعَمْرٌو، أَوْ فَعَمْرٌو، أَوْ ثُمَّ عَمْرٌو»، أو حَتَّى عَمرٌو أي: حصل الفعل من كليهما، لا من أحدهما دون الآخر.

(أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ) جمعًا «مطلقًا» أي: من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع في الواو (أَو مَعَ تَرتِيبٍ) كما في الثلاثة الباقية، وسواء كان الترتيب أيضًا مطلقًا، أو مع المهملة، أو مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف، وإنما فسر الجمع بكذا ليكون شاملًا للأربعة وقوله: (وَمُرادُ النُّحَاةِ بالجَمعِ) بيان لتصحيح التفسير يعني: إنما صح تفسير الجمع بما قلنا؛ لأن مراد النحاة (هَهُنَا) من قولهم هذه الأربعة ما يقابل أحد الأمرين، يعني: (أَن لا يَكُونَ) ذلك الحروف (لأَحَدِ الشَّيئَينِ أَو الأَشياءِ كَمَا كَانَت) كلمة (أَو وَأَمَّا) يعني: بقرينة المقابلة، وقوله: (وَلَيسَ المُرَادُ) معطوف على قوله: مراد النحاة، وبيان لتصحيح إطلاق الجمع في الأربعة على الاشتراك، وذلك الاشتراك لا يحصل إلا بأن يقول: ليس مرادهم بالجمع هو (اِجتِمَاعُ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ في الفِعلِ) بأن يكون (فِي زَمَان) واحد (أَو) في (مَكانٍ) واحد فإنه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجز أن يقال: إن الفاء وثم للجمع فإنه في تركيب: جاءني زيد فعمر، ولا يجوز أن يقال: إن زيدًا وعمرًا اجتمعا في المجيئية في زمان واحد فإنه ينافي التعقيب والإمهال (فَقَولُكَ: جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو، أَو) جاءني زيد (فَعَمرٌو أَو) جاءني زيد (ثُمَّ عَمرٌو، أَو حَتَّى عَمرٌو) قوله: فقولك مبتدأ، وقوله: (أي: حَصَلَ الفِعلُ مِن كِلَيهِمَا) خبره يعني: ففي قولك: جاءني زيد الخ، سواء عطف عليه بالواو أو بالفاء أو بثم أن المجيئية حصلت من زيد وعمر، وسواء كان في زمان واحد أو في زمانين أو في مكان واحد أو في مكانين، يعني: المراد بالجمع هذا (لا) أن المراد بهذا القول أنه حصل (مِن أَحَدِهِمَا) أي: من زيد مثلًا (دُونَ الآخَرِ) أي: من عمرو كما كان في العطف بأو ونحوه؛ فإنه لو أريد هذا المعنى لم يصح أن يقال: إنه للجمع.

(فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا لَا تَرْتِيبَ فِيهَا) فقوله: «لا ترتيب فيها» بيان لإطلاقها، أي: لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه؛ بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودًا وعدمًا.

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ) أي: للجمع مع الترتيب بغير مهلة.

ثم ميز المصنف بين ما هو من الأربعة للمطلق وبين ما هو للمقيد فقال: «فالواو» أي: من الأربعة التي للجمع المقابل أحد الأمرين موضوعة «للجمع» وقوله: «مطلقًا» حال من الجمع لا من الواو؛ لأن الإطلاق وصف للجمع ولا معنى في أن يكون وصفًا للواو «لا ترتيب فيها» (فَقَوْلُه: لا تَرتِيبَ فِيهَا) أي: هذا الجملة (بَيَانٌ لإطلَاقِهَا) إطلاق الجمعية؛ ولذا ترك العطف بينهما فإنه من مقام الفصل (أي: لا تَرتِيبَ فِيهَا) أي: في كلمة الواو إذا عطف بها (بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ) وقوله: (بِمَعنَى أَنَّهُ لا يُفهَمُ هَذَا التَّرتِيبُ مِنهَا) بيان لإطلاقها يعني: أن معنى إطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وُجُودًا وَعَدَمًا) أي: لا يفهم منها وجود الترتيب في الواقع ولا عدمه، ففي قوله: جاءني زيد وعمرو، لا يفهم منه أن الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذكري، أو غير مطابق له أنها مقيدة بالإطلاق حتى يلزم استعمالها في جميع موادها استعمالًا مجازيا، ضرورة أنه لا تنفك في الصور الخارجة عن التقييد دون الإطلاق، كذا في بعض الحواشي.

«والفاء» موضوعة «للترتيب» وفسره الشارح بقوله: (أي: للجَمعِ مَعَ التَّرتِيبِ بغَيرِ مُهلَةٍ) للإشارة إلى أن تقييد الترتيب بقوله: للجمع لابد منه؛ لأن الترتيب لا يستلزم الجمع فإن الترتيب قد يكون بالنسبة إلى المتكلم، وقد يكون في الذكر؛ فمعنى كونه للجمع مع الترتيب أنه يجمع المعطوف والمعطوف عليه، مع كون الثاني يعقب الأول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو: جاءني زيد فعمرو أو في الذكر اللفظي لا في الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ إلا أن المعنيين مرعيان في الوقوع بحسب نفس الأمر، وهذا قد يقع كثيرًا في عطف المفصل على المجمل، فإن موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الإجمال نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟

(وَ«ثُمَّ» مِثْلُهَا) أي: مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة (بِمُهْلَةٍ).

(وَ«حَتَّى» مِثْلُهَا) أي: مثل «ثمّ» في الترتيب بمهلة، غير أن المهلة في حتى أقل منها في «ثم»، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين «ثم» المفيدة للمهلة.

أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: 153] وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: 72] وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: 74] لأن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد ذكره أو اعتبارًا حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾ [المؤمنون: 14] فإن التعقيب هو كون الثاني تعقيب الأول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة إلى ما قبلها حقيقيًا للعلم بتراخي ما بين أزمنة الأطوار المذكورة على ما ورد في الحديث، ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر أجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبًا وعد الثاني كأنه وقع عقيب الأول من غير تراخ، هذا ما قالوا فظهر منه أن الجمع حاصل في الترتيب في الذكر، وذلك أن معنى الجمع في الذكر حصول مضمونها في الذكر كما أن معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضمونها نفس الأمر، كذا في بعض الحواشي.

«وثم مثلها» (أي: مِثلُ الفَاءِ في مُطلَقِ التَّرتِيبِ) أي: لا مقيده الذي هو الترتيب بغير مهلة؛ لأن ثم وإن كانت مشتركة مع الفاء في كونها للجمع الترتيب إلا أنها أي: لكن كلمة ثم (مَقرُونَةٌ) «بمهلةٍ» وقال العصام: إن الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بأن يكون المعطوف أمرًا ممتدا وكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه وعقيبه بلا مهلة، فلك أن تعطف بالفاء نظرًا إلى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه، وأن تعطف بثم نظرًا إلى بعد انتهائه وتراخيه عنه، انتهى.

«وحتى مثلها» (أي: مِثلُ ثُمَّ في التَّرتِيبِ بِمُهلَةٍ غَيرَ أنَّ المُهلَةَ في حَتَّى أَقَلَّ مِنهَا في ثُمَّ) وإذا كان كذلك (فَهِيَ) أي: كلمة حتى (مُتَوَسِّطَةٌ بَينَ الفَاءِ الَّتي لا مُهلَةَ فِيهَا) أي: أصلًا (وَبَينَ ثُمَّ المُفِيدَةِ للمُهلَةِ) وهذا فرق بين ثم وحتى، وقوله:

(وَمَعْطُوفُهَا) أي: المعطوف بـ«حتى» بحسب ما اقتضاه وضعًا (جُزْءٌ) قوي أو ضعيف من حيث إنَّه قويّ أو ضعيف، (مِنْ مَتْبُوعِهِ) أي: متبوع معطوفها (لِيُفِيدَ) أي: العطف بها (قُوَّةً) في المعطوف (أَوْ ضَعْفًا) فِيهِ أي: ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل، فصار كأنه غيره، فصلح لأن يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل، ودلّ انتهاء الفعل إليه على شموله جميع أجزاء الكل،

«ومعطوفها» إشارة إلى فرق آخر (أي: **المَعطُوفُ بحَتَّى**) وفيه إشارة إلى أن إضافة المعطوف بضمير حتى لأدنى ملابسة؛ لأن المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعني: أن حتى وإن كانت مثلها فيما ذكر لكن المعتبر في العطف بها أن المعطوف بها (**بِحَسَبِ مَا اقتَضَاهُ وَضعًا**) أي: وضع حتى وهو كونها موضوعة للغاية «جزءٌ» (**قَوِيٌّ أَو ضَعِيفٌ مِن حَيثُ إِنَّهُ قَويّ أَو ضَعِيفٌ**) قيد بهما ليكون مصححًا لتعلق قوله: «من متبوعه» لأنه متعلق بالجزء لتضمنه هذا المعنى، وقوله: (**أي: مَتبُوعِ مَعطُوفِهَا**) إشارة إلى أن الضمير المذكر راجع إلى المعطوف، وإنما اشترطت بهذا «ليفيد» (**أي: العَطفُ بِهَا**) أي: بحتى «قوةً» (**في المَعطُوفِ**) «أو ضعفًا» (**فِيهِ**) أي: في المعطوف، وقوله: (**أي: لِيَدُلَّ عَلَيهِمَا**) تفسير لقوله: ليفيد يعني: أن المراد بإفادة العطف للقوة والضعف دلالته عليهما؛ لأن القوة أو الضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لا أنه إفاده، وقوله: (**حَتَّى يَتَمَيَّزُ الجُزءُ**) إشارة إلى أن المفيد لقوة المعطوف أو ضعفه إنما هو العطف بحتى لا بغيره من العواطف؛ لأن حتى يميز الجزء (**بالقُوَّةِ وَالضَعفِ عَن الكُلِّ؛ فَصَارَ كَأَنَّهُ غَيرُهُ**) أي: بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار أي: ذلك الجزء مشابهًا بما هو غير الكل، وإن لم يكن غيره في الحقيقة (**فَصَلُحَ**) أي: وإذا كان ذلك الجزء المميز مشابهًا بالغير كان صالحًا (**لأن يُجعَلَ غَايَةً**) وقوله: (**وَانتِهَاءً**) عطف تفسير للغاية يعني: صالحًا لأن يجعل ذلك المعطوف انتهاء (**للفِعلِ المُتَعَلِّقِ بالكُلِّ وَدَلَّ انتِهَاءُ الفِعلِ إِلَيهِ**) أي: إلى ذلك جزء المعطوف (**عَلَى شُمُولِهِ جَمِيعَ أَجزَاءِ الكُلِّ**) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالعطف في القوة أو الضعف،

نحو: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ»، و«قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ».

والفرق بين «ثمّ» و«حتى» بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة، من وجهين:

أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ«حتى» جزءًا من متبوعه، ولا يشترط ذلك في «ثم».

وثانيهما: أن المهلة المعتبرة في «ثم» إنما هي بحسب الخارج نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو» وفي «حتى» بحسب الذهن، فإن المناسب بحسب الذهن أن يتعلق الموت أوّلًا بغير الأنبياء، ....

مثال الجزء القوي (**نَحوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنبِيَاءُ، وَ**) مثال الضعيف نحو: (**قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ**) فإن الأنبياء في الأول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء في الكل، لكن لما أريد انتهاء الفعل الذي تعلق وأسند إلى الكل الذي هو الناس؛ إذ كل جزء منه منتهٍ في القوة إلى الجزء الذي هو الأنبياء ميز منه واستخرج بالعطف بما دل على الانتهاء؛ فكأنهم كانوا غير آحاد الناس، وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشي أخرجت من آحاد الحجاج لضعف الماشي منهم.

وقوله: (**وَالفَرقُ**) شروع في بيان الفرق (**بَينَ ثُمَّ وَحَتَّى بَعدَ اِشتِرَاكِهِمَا**) أي: مع كونها مشتركين (**في التَّرتِيبِ**) أي: في كونهما للترتيب (**مَعَ المُهلَةِ**) فعلم مما سبق أن الفرق بينهما (**مِن وَجهَينِ**):

أَحَدِهِما: اِشتِرَاطُ كَونِ المَعطُوفِ بِحَتَّى جُزءًا مِن مَتبُوعِهِ وَلَا يُشتَرَطُ ذَلِكَ) أي: كونه جزء (**في ثُمَّ**) فإن المعطوف في ثم لا يشترط كونه جزء؛ فيلزم حينئذ أن يكون المعطوف عليه صالحًا للتجزئ، فلا يقال: جاءني زيد حتى عمرو.

(**وَثَانِيهِمَا**) أي: الوجه الثاني من الوجهين (**أَنَّ المُهلَةَ المُعتَبَرَةَ في ثُمَّ إِنَّمَا هِيَ بِحَسَبِ الخَارِجِ نَحوُ: جَاءَنِي زَيدٌ ثُمَّ عَمرٌو**) فإن عمرًا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (**وَفِي حَتَّى**) أن المهلة المعتبرة فيه (**بِحَسَبِ الذِّهنِ**) لا بحسب الخارج (**فإِنَّ المُنَاسِبَ بِحَسَبِ الذِّهنِ أَن يَتَعَلَّقَ المَوتُ أَوَّلًا بِغَيرِ الأَنبِيَاءِ**) لأن غير الأنبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم؛ لأن حياة غيرهم

ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء؛ وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس، وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم رُكبان الحجَّاج على رجالتهم، وإن كان في بعض الأوقات على عكس ذلك، ومع هذا يصح أن يقال: «قَدِمَ الْحَجّاج حَتَّى الْمُشَاة».

واعلم أن الانتهاء بالجزء ....

وموته متساويان، قوله: (وَيَتَعَلَّقَ) بالنصب عطف على أن يتعلق يعني: أن المناسب أن يتعلق الموت (بَعدَ التّعلُّقِ بِهِم) أي: بغير الأنبياء من الناس، وقوله: (بالأَنبيَاءِ) متعلق بيتعلق (وَإن كَانَ) أي: ولو كان (**مَوتُ الأَنبيَاءِ بِحَسَبِ الخَارِجِ في أَثنَاءِ سَائِرِ النَّاسِ**) فلا يجوز أن يقال فيه: مات الناس ثم الأنبياء؛ فإنه خلاف الواقع (وَهَكَذَا) أي: كما كان المناسب أن يكون كذا في المثال كان (المُنَاسِبُ) في قوة المعطوف أو ضعفه فلا بد من أن يكون معطوفها قويا أو ضعيفًا ليكون أيضًا (في الذِّهنِ) بأن يقال في المثال الثاني: (**تَقَدُّمُ قُدُومِ رُكبَانِ الحُجَّاجِ**) أي: كان المناسب أن يكون كل ركب منهم مقدمًا (**عَلَى رُجَّالَتِهِم**) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعني: ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (**وَإن كَانَ في بَعضِ الأَوقَاتِ عَلَى عَكَسِ ذَلِكَ**)، بأن قدم الركبان بعد المشاة أو قدم بعض المشاة على بعض الركبان (وَمَعَ هَذَا) المثال أي: والحال أنه مع وجود عكسه (**يَصِحُّ أَن يُقَالَ: قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ**) يعني: فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فإنه لا يجوز أن يقال في هذه الصورة: قدم الحاج ثم المشاة؛ لأنه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم أن يصح أيضًا فيما وقع في الخارج كذلك، واعلم أن بينهما فرقًا آخر وهو كون المهلة في حتى أقل منها في ثم كما سبق من الشارح، ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل.

ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدًا بأن يكون الجزء الأقوى أو الأضعف جزءًا من متبوعه علم منه أن الجزء المجاور الذي هو من مستعملات حتى خارج عنه فأراد الشارح أن ينبه عليه بقوله: (**وَاعلَم أَنَّ الانتِهَاءَ بِالجُزءِ**

الأقوى أو الأضعف، كما يفيد عموم الفعل جميع أجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الأخير يفيد ذلك العموم، كقولك: «نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ»، فإنه يفيد شمول النوم لجميع أجزاء الليلة، ولذلك استعملت «حتى» الجارة في المعنيين جميعًا، إلا أنه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الأخير، فإن أصل «حتى» أن تكون جارة؛ لكثرة استعمالها، فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة، وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعًا؛ لبقي للأصل على الفرع مزية، ....

الأَقوَى أَو الأَضعَفِ كَمَا يُفيدُ عُمُومَ الفِعلِ جَمِيعَ أَجزَاءِ الشَّيءِ كَذَلِكَ الانتِهَاءُ بالمُلاقِي للجُزءِ الأَخِيرِ يُفيدُ ذَلِكَ العُمُومَ) يعني: أن الانتهاء بالجزء الأقوى أو الأضعف يفيد إسناد الفعل إلى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم إذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل مجاورًا لجزئه الأخير، **(كَقَولِكَ: نِمتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّباحِ)** أي: كنت نائمًا في الليلة الماضية إلى هذا اليوم حتى انتهى نومي إلى الصباح، فإن الصباح غير داخل في أجزاء الليل لأن البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي إليها الجزء الأخير من الليل؛ **(فإنّهُ)** أي: فإن هذا الانتهاء الواقع في هذا التركيب **(يُقَيِّدُ شُمُولَ النَّومِ لِجَمِيعِ أَجزَاءِ اللَّيلَةِ)** مع أن حتى في هذا التركيب جارة وليست بعاطفة **(وَلِذَلِكَ)** أي: ولإفادة الجارة هذا العموم **(اِستُعمِلَت حَتَّى الجَارَّةُ في المَعنَيينِ جَمِيعًا)** أي: جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزءًا مما قبله وفيما لا يكون جزء بل كان ملاقيًا للجزء الأخير **(إِلَّا أَنَّهُ)** أي: لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة أنه **(لَم يَأتِ في العَاطِفَةِ مَا)** أي: لم يأت المنتهى الذي **(يُلاقِي الجُزءَ الأَخِيرَ)** ولذا قيد المصنف بكونه جزءًا من متبوعه **(فإنّ أَصلَ حَتَّى أَن تَكُونَ جَارَّةً لِكَثرَةِ اِستِعمَالِهَا)** في الجارة **(فَتَكُونُ العَاطِفَةُ مَحمُولَةً عِندَهُم عَلَى الجَارَّةِ وَإذَا كَانَت)** أي: العاطفة **(مَحمُولَةً عَلَيهَا)** أي: على الجارة **(لَم يَستَعمِلُوها)** أي: العاطفة **(في مَعنَيَيهَا جَمِيعًا لَبَقِيَ للأَصلِ)** أي: للجارة التي هي الأصل فيه **(عَلَى الفَرعِ)** أي: على العاطفة التي هي الفرع **(مَزِيَّةٌ)** أي: شرف وفصيلة وهذا بيان

إنما استعملوها في أظهر معنييها، وهو كون مدخولها جزءًا؛ لأن اتحاد الأجزاء في تعلق الحكم أعرف في العقل، وأكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين.

هكذا في بعض الشروح، ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءًا من متبوعه، وعدم الحاجة إلا أن يقال: الجزء أعم من أن يكون حقيقةً أو حكمًا، ليشتمل المجاور أيضًا، كما وقع في بعض الحواشي.

لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضي أن استعمال الجارة في كل من المعنيين وعدم استعمالها في البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين.

وقوله: (**إِنَّمَا اِستَعمَلُوهَا**) بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك، يعني: إنما استعملوا حتى الجارة التي هي الأصل وخصصوها بالاستعمال في المنتهي الملاقي، وتركوا استعمال ذلك في العاطفة؛ لأن هذا المعنى ليس بأظهر بالنسبة إلى معنى الذي هو كون المنتهي جزءًا فاستعملوا العاطفة التي هي الفرع (**في أَظهَرِ مَعنَيَيهَا وَهُوَ كَونُ مَدخُولِهَا جُزءًا**) أي: من متبوعه، وإنما كان هذا المعنى أظهر من المنتهي الملاقي (**لأنّ اتِّحَادَ الأَجزَاءِ في تَعَلُّقِ الحُكم أَعرَفُ في العَقلِ**) لأن الأنبياء والمشاة المذكورين في المثالين لدخولهما في عموم ما قبلهما يكون إسناد الموت أو القدوم إليها أعرف، بخلاف الصباح فإن المبارحة لما كان ظرفًا للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذي هو الخارج عنها أعرف مما يكون جزءًا منه، وقوله: (**وَأَكثَرُ في الوُجُودِ**) عطف تفسير لقوله: أعرف، يعني: أن المراد بكونه أعرف هو كون وجوده أكثر (**مِن اتِّحَادِ المُتَجَاوِرِينِ**) والمراد بالمتجاورين الملاقي والجزء الأخير (**هَكَذَا**) أي: ذكر التوجيه كما قلناه (**في بَعضِ الشُّرُوحِ، وَمِن هَذَا**) أي: ومن هذا التوجيه (**ظَهَرَ وَجهُ اِختِصَاصِ مَعطُوفها بِكَونِهِ جُزءًا مِن مَتبُوعِهِ**) أي: ظهر قوله: ومعطوفها جزء من متبوعه (**وَعَدَمُ الحَاجَةِ**) وظهر أيضًا عدم الاحتياج (**إِلَى أَن يُقَالَ: الجُزءُ أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ حَقِيقَةً أَو حُكمًا؛ لِيَشمَلَ**) الحقيقي الذي هو المستعمل في العاطفة وليشتمل (**المُجَاوِرَ**) الذي هو الجزء المجازي (**أَيضًا كَمَا وَقَعَ في بَعضِ الحَوَاشِي**) وفيه إشارة إلى ترجيح الوجه الأول.

(وَ«أَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ») كل من هذه الحروف الثلاثة (لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ) أي: للدلالة على أحد الأمرين أو الأمور حال كون ذلك الأحد (مُبْهَمًا) أي: غير معين عند المتكلم.

ولا يتوهم أن «أو» في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ لكل من الأمرين؛ لأنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو ....

ولما فرغ من بيان الحروف التي تكون للجمع شرع في بيان ما لا يكن للجمع فقال: «وأو وأما وأم» (كُلٌّ مِن هَذِهِ الحرُوفِ الثَّلاثَةِ) «لأحد الأمرين» (أي: للدلالة على أحد الأمرين أو الأُمُورِ) وإنما فسره بقوله: للدلالة؛ لأن هذه الحروف ليست بموضوعة لأحد الأمرين، فإن أو مثلًا في قولنا: جاءني زيد أو عمرو ليست بموضوعة لزيد أو لعمرو بل موضوعة لتدل على أن هذا الفعل صدر من أحدهما، وزاد الشارح قوله: أو الأمور للإشارة إلى أن مراد المصنف بقوله لأحد الأمرين أنه لأحد الأمور أيضًا لكنه اكتفى بأقله كما اكتفى في قوله: الكلام ما تضمن كلمتين، وفي قوله: وإذا تنازع الفعلان، وقوله: (حَالَ كَونِ ذَلِكَ الأَحَدُ) للإشارة إلى أن قوله: «مبهمًا» حال من أحد، وفسر الشارح المبهم بقوله: (أي: غَيرِ مُعَيَّنٍ) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجًا إلى تفسير بل لإيضاح أن المراد بالإبهام ليس هو ما كان مبهمًا في الخارج بل المراد منه ما يكون غير معين (عِندَ المُتَكَلِّمِ) هذا بحسب أصل الوضع، وأما المعاني الآخر مثل الشك والإبهام وغيرهما فإنها تعرض في الكلام فحينئذٍ لا يتجه ما قيل: إن هذا التفسير إنما يصح في أو إذا كان للشك، وأما إذا كان للتفصيل كما في التقسيمات، أو للإبهام فهو للمعين، وقوله: (وَلَا يُتَوَهَّمُ) رد على ما توهم (أنَّ أَو في مِثلِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾) [الإنسان: 24] يعني: إذا وقع في حيز النفي ليس لأحد الأمرين بل (لِكُلٍّ مِن الأمرَينِ) حتى يحصل في نفيه نفي كل منهما كما هو المراد منه لا نفي أحدهما؛ لأنها ليس بمراد، فأجاب: بأن هذا التوهم (لأَنَّهَا) أي: كلمة أو في مثل هذه الآية (مُستَعمَلَةٌ لأَحَدِ الأمرَينِ) أيضًا كما في الإثبات، وباقية (عَلَى مَا) أي: على المعنى الذي (هُوَ

الأصل فيها، والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة «أو».

(وَأَمْ الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ) أي غير مستعملة بدونها (يَلِيهَا) أي: يذكر بعدها بلا فاصلة (أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَ) المستوي (الآخَرُ) يلي (الْهَمْزَةُ) أي: همزة الاستفهام ....

الأَصلُ فِيهَا) أي: في كلمة أو (وَالعُمُومُ) أي: عموم النفي الذي هو المراد منه (مُستَفَادٌ مِن وُقُوعِ الأَحَدِ المُبهَمِ فِي سِيَاقِ النَّفِي) يعني: أن كلا من الإثم والكفور واقع في سياق النفي؛ فيلزم نفي الأمرين بناءً على ما هو المقرر من أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي تفيد العموم، (لا) أن العموم مستفاد (مِن كَلِمَةِ أَو) والحاصل: أنه جرت عادة العرب أنه إذا استعمل لفظ أحد أو ما يؤدي معناه في الإثبات فمعناه للواحد، وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الأغلب، ويجوز أن يراد الواحد فقط، فاحفظه ينفعك.

ولما كان بين أم المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره أراد أن يبين خواص كل منهما فقال: «وأم المتصلة لازمةٌ لهمزة الاستفهام» وفسر الشارح قوله لازمة بقوله: (أي: غَيرُ مُستَعمَلَةٍ بِدُونِهَا) للإشارة إلى دفع ما قيل: من أن في عبارة المصنف خللًا فإن عبارته تقتضي أن تكون أم المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح؛ فإنه لو كان كذلك يلزم أن لا توجد همزة الاستفهام بدون أم، فإنه لما كانت كلمة أو لازمة لها كانت الهمزة ملزومة، بل العبارة الصحيحة أن يقول: أم المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب: أن المراد باللازم ليس اللازم المنطقي بل بمعنى أنها غير مستعملة بدونها «يليها» (أي: يُذكَرُ بَعدَهَا بلا فَاصِلَةٍ) «أحد المستويين» يعني: أنها تذكر في تركيب فيه مستويان أحدهما بلا أم المتصلة «و» (المُستَوِي) «الآخر» (يَلِي) «الهمزة» فقوله: والآخر بالرفع عطف على أحد، والهمزة (أي: هَمزَةُ الاستِفهَامِ) عطف على الضمير المنصوب المتصل في يليها، وقد أشار إليه بتكرير ذكر يلي وهذا جائز؛ لأنه من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد.

(بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا) أي: أحد المستويين عند المتكلم (لِطَلَبِ التَّعْيِينِ) من المخاطب.

(وَمِنْ ثَمَّة) أي: من أجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين (لَمْ يَجُزْ) تركيب (أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا؟)، فإن المستويين فيه «زيد وعمرو» وأحدهما وإن ولي «أم» لكن الآخر لم يلِ الهمزة، هذا ما اختاره المصنف. والمنقول عن سيبويه: أن هذا جائز حسن فصيح،

وقوله: «بعد ثبوت أحدهما» ظرف لقوله: يليها، وقوله: (أي: أَحَدِ المُستَوِيَينِ عِندَ المُتَكَلِّمِ) للإشارة إلى أن المتكلم يجب أن يكون عالمًا بثبوت أحدهما لا على التعين وجاهلًا في التعيين فتستعمل أم المتصلة بهمزة الاستفهام في السؤال عن الأمرين المتساويين، بحيث يلي أحدهما تلك المتصلة والآخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود أحد المتساويين بلا شك، بخلاف كلمة أو فإنها للشك في التحقق.

وقوله: «لطلب التعيين» متعلق بقوله: يليها أي: إنما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الأحد الذي وقع بلا شك، لا لدفع الشك، وقوله: (مِن المُخَاطَبِ) متعلق بالطلب، وفيه إشارة إلى أن التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب إحالته إلى المخاطب.

«ومن ثمة» (أي: مِن أَجلِ) ما ذكرنا من الشرط وهو (أَنَّ أَم المُتَّصِلَةِ يَلِيهَا أَحَدُ المُستَوِيَينِ وَالآخَرُ الهَمزَةُ بَعدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعيينِ) «لم يجز» (تَركِيبُ) «أرأيت زيدًا أم عمرًا» (فإِنَّ المُستَوِيَينِ فيهِ زَيدٌ وَعَمرٌو وَأَحَدُهُما) أي: أحد المستويين وهو عمرو (وَإن وَلِيَ) أي: ولو ولي كلمة (أَم) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لَكِن الآخَرُ) وهو زيد (لَم يَلِ الهَمزَة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هَذَا) أي: بعد جواز مثل هذا التركيب (مَا) أي: الحكم الذي (اِختَارَهُ المُصَنِّفُ) حيث حكم بأنه لم يجز أصلًا، (وَالمَنقُولُ) يعني: أن ما اختاره المصنف لما نقل (عَن سِيبَوَيهِ) لأن المنقول عنه (أَنَّ هَذَا) أي: هذا التركيب ليس بممتنع بل (جَائِزٌ) لكنه ليس بالجائز الأحسن الأفصح بل هو جائز (حَسَنٌ فَصِيحٌ،

و«أَزَيْدًا رَأَيْتَ أَمْ عَمْرًا؟» أحسن وأفصح، وحينئذ يكون تركيب «أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا؟» حسنًا فصيحًا، وإن لم يكن أحسن وأفصح.

وفي الترجمة الشريفة الشريفية: أنه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف، وعليه خطه هكذا: «يليها أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح، ومن ثم ضعف: «أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا». ولا يخفى أن الحكم بضعفه لتنزيله عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحية غير مناسب؛ لأن ما كان حسنًا فصيحًا لا يعد ضعيفًا، وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب، والحق ما نقل عن سيبويه.

وَ) تركيب (أَزيدًا رَأَيتَ أَم عَمرًا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلي الهمزة (أَحسَنُ وَأَفصَحُ) من التركيب الأول، (وَحِينَئِذٍ) أي: وحين كون المنقول عن سيبويه هذا (**يَكُونُ تَركِيبُ أَرَأَيتَ زَيدًا أَم عَمرًا حَسَنًا فَصِيحًا، وَإِن لَم يَكُن أَحسَنُ وَأَفصَحُ**) فحينئذٍ ثبت خلل في كلام المصنف حيث كان مخالفًا لما نقل عن صاحب المذهب.

وقوله: (وفي «التَّرجَمَةِ الشَّرِيفِيَّةِ») إشارة إلى تخليص المصنف عنه بأن الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ «الكافية» بأنه وقع (**أَنَّهُ وُجِدَ فِي بَعضِ نُسَخِ** «الكافية» **المَقرُوءةِ عَلَى المُصَنِّفِ وَعَلَيهِ خَطُّهُ هَكَذَا: يَلِيهَا أَحَدُ المُستَوِيينِ، وَالآخَرُ الهَمزَةُ عَلَى الأَفصَحِ، وَمِن ثَمَّةَ ضَعُفَ: أَرَأَيتَ زَيدًا أَم عَمرًا**) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة، وقوله: (**وَلَا يَخفَى**) إشارة إلى أن في النسخة التي وجدت هكذا خللًا أيضًا؛ لأن حاصل اشتراط الولى للأفصح والحكم بضعف هذا التركيب لا يبطلانه، لكن (**أَنَّ**) هذا (**الحُكمَ بِضَعفِهِ**) أي: التركيب (**لِتَنَزُّلِهِ**) أي: لقصد الإخبار (**عَن**) تنزله من (**مَرتَبَةِ الأَفصَحِيَّةِ إِلَى**) منزلة (**الفَصِيحِيَّةِ غَيرُ مُنَاسِبٍ لأن ما كان حسنًا فصيحًا لا يعد ضعيفًا**) يعني: أن مدار تخليص المصنف إذا وجدت نسخة بأنه لم يكن فصيحًا، (**وَبالجُملَةِ**) أي: سواء كان الواقع من المصنف قوله: لم يجز، أو قوله: ضعف، (**فَكَلامُ المُصَنِّفِ هَهُنَا لا يَخلُو عَن اِضطِرابٍ، وَالحَقُّ مَا نُقِلَ عَن سِيبَوَيهِ**).

(وَ) أيضًا (مِنْ ثَمَّة) أي: من أجل ما ذكر بعينه (كَانَ جَوَابُهَا) أي: جواب أم المتصلة (بِالتَّعْيِينِ) أي: بتعيين أحد الأمرين؛ لأن السؤال عنه (دُونَ «نَعَمْ، أَوْ لَا»)؛ لأنهما لا يفيدان التعيين، بخلاف «أو وأمَّا» مع الهمزة، كما إذا قلت: «أَجَاءَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو؟» أو «أَجَاءَكَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو؟»، فإنه يصح جوابهما بـ«لا و نعم»؛ لأن المقصود بالسؤال أن أحدهما لا على التعيين جاءك أو لا.

وقد يجاب بنفي كليهما؛ ولاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما.

وقوله: «و» (أَيضًا) «من ثمة» شروع في تفريع آخر وقوله: (أي: مِن أجلِ مَا ذُكِرَ بِعَينِهِ) لبيان أن المشار إليه فيما سبق هو المشار إليه ههنا «كان جوابها» (أي: جَوَابُ أَم المُتَّصِلَةِ) «بالتعيين» (أي) جوابًا صحيحًا (بِتَعِيُّنِ أَحَدِ الأَمرِينَ) بأن أجاب: بأنه زيد أو عمرو؛ (لأنَّ السُّؤَالَ عَنهُ) أي: عن التعيين «دون نعم» يعني: لم يجز أن يجاب بنعم «أو لا»؛ (لأَنَّهُمَا) أي: لأن نعم ولا حرفا تصديقٍ؛ لكنهما (لا يُفِيدانِ التَّعيينَ) بل يفيدان إقرار أصل الفعل أو نفيه، وهو خلاف المطلوب؛ فإنه إذا قيل: زيد جاءك أم عمرو، الجواب عنه: بنعم أو لا يفيده معنى أنه جاء أو لم يجئ، ولا يفيد أن الجائي هو زيد أو عمرو، (بِخِلافِ أَو وَأَمَّا مَعَ الهَمزَةِ) وهذا شروع في بيان الفرق بين أم المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف الترديد وهي: أو وأما فإنهما أيضًا تستعملان الهمزة (كمَا إِذَا قُلتَ: أَجَاءَكَ زَيدٌ أَو عَمرٌو أو) قلت: (أَجَاءَكَ إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرٌو، فإِنَّهُ يَصِحُّ جَوَابُهُمَا) أي: الجواب عنهما (بلا ونَعَم؛ لأنَّ المَقصُودَ بالسُّؤَالِ) أي: بأو وإما (أنَّ أَحَدَهُمَا لا عَلَى التَّعيينِ جَاءَكَ أَو لا) وإذا قلت في جوابه نعم يكون معناه أن أحدهما جاء لا على التعيين، وإذا قلت لا يكون معناه أن أحدهما لم يجئ بمعنى أنهما لم يجيئا.

قوله: (وَقَد يُجَابُ) عنه الخ متعلق بجواب أم المتصلة أن الجواب عن السؤال بالهمزة وأم المتصلة لا يصح بنعم، بل إما بتعيين أحدهما كما صرح به المصنف أو (بِنَفيِ كِلَيهِمَا) بأن يقال: لم يجئ زيد ولا عمرو، (وَلِاحتِمَالِ الخَطَأ في اعتِقَادِ المُتَكَلِّمِ بوُجُودِ أَحَدِهِمَا) يعني: قد يكون المستفهم مخطئًا في دعواه

فالمشار إليه بثمَّة» في الموضعين أمر واحد، لكنه لما كان مشتملًا على شرطين لصحة وقوع أم المتصلة، فرّع عليه باعتبار كل واحد منهما حكمًا آخر،

ثبوت أحد الأمرين حيث أورده بالهمزة وأم الدالاتين على أن المتكلم اعتقد أن أحدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الأحد، فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع أحد الأمرين، ويذكر له بعد ذلك ما يرده إلى الصواب بنفي كلا بأن يقال: لم يجئ كلاهما واعتقادك وقوع أحدهما خطأ، ومنه ما وقع في الحديث: أن ذا اليدين من الصحابة سأل رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- حين سلم على رأس الركعتين في إحدى الصلوات الرباعية: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فاجاب عنه -عليه الصلاة والسلام- بقوله: كل ذلك لم يكن، وقال العصام: إن مراد الشارح بإتيان هذا الكلام يحتمل أن يكون اعتراضًا على المصنف بأنه لا ينحصر الجواب في التعيين، وأن يكون تنبيهًا على أن مراده بالحصر الحصر الإضافي، يعني: أنه يصح التعيين بنعم أو لا؛ فحينئذ لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر، ثم قال: ونحن نقول: إن حصر المصنف الاكتفاء في جواب بالتعيين أولى مما ذهب إليه الشارح؛ فإن الجواب بنفي كليهما ليس بإجابة بل تخطئة للمتكلم، واللازم للجواب أن يكون إجابة، والإجابة إنعام المسؤول بالامتثال لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: 10] والرد ليس بإنعام فلا يكون جوابًا، ولذا حصر المصنف حصرًا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتعيين، انتهى ملخصًا.

ثم أراد الشارح أن يعترض على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال: (**فالمُشَارُ إِلَيهِ بِثَمَّةَ**) في قول المصنف: ومن ثمة (**في المَوضِعَينِ**) أي: في قوله: ومن ثمة لم يجز، وفي قوله: من ثمة كان، (**أَمرٌ وَاحِدٌ**) فعلى هذا كان على المصنف أن لا يكرر كما هو شأن أمثاله؛ (**لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُشتَمِلًا عَلَى شَرطَينِ لِصِحَّةِ وُقُوعِ أم المُتَّصِلَةِ**) يعني: بأحد الشرطين ولي أحدهما الهمزة وبالآخر طلب التعيين (**فَرَّعَ**) أي: المصنف (**عَلَيهِ**) أي: على المشار إليه (**باعتِبَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا**) أي: من الشرطين (**حُكمًا آخَرَ**) بأن كان

وجعلهما إشارة في كل موضع إلى شرط آخر لا يخلو عن سماجة، ولو اقتصر على قوله: «ومن ثمَّة لم يجز» في أول الكلام، وعطف قوله:

«كان جوابها بالتعيين» على قوله: «لم يجز»، وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر، لكان أخصر وأحسن، كما لا يخفى.

(وَ) «أَمْ» (الْمُنْقَطِعَةُ كَـ«بَلْ») في الإضراب عن الأول (وَ) مثل (الْهَمْزَةِ) للشك في الثاني، والواقع قبلها ....

الحكم بأنه لم يجز فرعًا على الأول بانحصار الجواب في الثاني وهذا إشارة إلى زعمه، وقوله: (وَجَعَلَهُمَا) إشارة إلى الاعتراض وهو مبتدأ و (إِشَارَةً) بالنصب مفعوله يعني: ذكر المصنف كلمة ثمة مكررة لقصد الإشارة (في كُلِّ مَوضِعٍ) أي: من الموضعين (إِلَى شَرطٍ آخَرَ لا يَخلُو) أي: هذا الجعل بناء على هذا القصد (عَن سَمَاجَةٍ) وهو بالجيم بمعنى القبح يعني: لا يخلو عن قبح (وَلَو اِقتَصَرَ عَلَى قَولِهِ) هذا إشارة إلى العبارة التي تفيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله: (وَمِن ثَمَّةَ لَم يَجُز) وقوله: (في أَوَّلِ الكَلَامِ) متعلق باقتصر (وَعَطَفَ قَولَهُ) أي: ولو اقتصر على هذا وعطف قوله: (كَانَ جَوَابُهَا بالتَّعيينِ عَلَى قَولِهِ: لَم يَجُز وَتَعَلَّقَ) أي: ولو جعل (كُلَّ حُكمٍ) متعلقًا (بِشَرطٍ عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشرِ؛ لَكَانَ أَخصَرَ وَأَحسَنَ، كَمَا لا يَخفَى).

ولما فرغ من بيان أم المتصلة شرع في بيان أم المنقطعة فقال: «و» (أَم) «المنقطعة» وهو مبتدأ وخبره قوله: «كـ: بل» يعني: أن كلمة أم التي يقال لها أم المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما: بل والهمزة لوجود الإضراب والشك في معناها، فمن جهة كونها للإضراب مثل كلمة: بل (في الإضرَابِ) أي: في كونها للإضراب (عَن الأَوَّلِ) «و» (مِثلُ) «الهمزة» (للشَّكِّ في الثَّاني) أي: ومن جهة كونها للشك في الثاني مثل همزة الاستفهام.

ولما كان في اللفظ الذي وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلها بل اكتفى بإيراد مثال واحد يصلح للوجه الأول أراد الشارح أن يفصلهما بطريق مزج كلام المصنف فقال: (وَالوَاقِعُ قَبلَهَا) أي: الاسم الذي وقع قبل أم

إما خبر (مِثْلُ) قولك: (إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ؟) أي: أنَّ القطعة التي أراها لإبل، وهي جملة خبرية، فلما علمت أنها ليست بـ«إبل» أعرضت عن هذه الإخبار، ثم شككت في أنها شاء، وشيء آخر، فاستفهمت عنها بقولك: «أم شاء؟» أي: بل أهي شاء؟ ....

المنقطعة (إِمَّا خَبرٌ) يعني: ليس بإنشاء «مثل» (قَولِكَ) «إنها لإبلٌ أم شاءٌ» (أي أن القَطعَةَ الَّتي أَرَاهَا لإِبلٌ) يعني: إذا أرأيت شبحًا وجزمت بأنها قطعة إبل (وَهِيَ) أي: وهذه الجملة (جُملَةٌ خَبَرِيَّةٌ فَلِمَا عَلِمتَ) أي: بعد أن جزمت (أَنَّهَا لَيسَت بإِبِلٍ) فظهر خطؤك في الحكم والجزم (أَعرَضتَ عَن هَذَا الإِخبَارِ ثُمَّ شَكَكتَ) لكنك لم تجزم بأنها شيء معين، فإنك لو جزمت بالثاني استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم في الثاني ولم يقع رجحان على شيء حصل الشك (في أَنَّهَا) أي: القطعة المرئية (شَاءٌ وَشِيءٌ آخَرَ، فاستَفهَمتَ) أي: طلبت من المخاطب الفهم (عَنهَا بقَولِكَ: أَم شَاءٌ، أي: بَل أَهِيَ شَاءٌ) فيكون معناها مركبًا من معنى بل والهمزة.

اعلم أن استعمال أم المنقطعة في هذا المعنى هو الأكثر، وقد يجئ لمجرد الإضراب من غير شك إذا كان ما بعدها مقطوعًا به نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: 52] إذ لا معنى للاستفهام في هذا الكلام؛ لأنه حكاية عن فرعون بأنه قال: أم إنا خير، ولا شك أنه جزم بكون خيرًا في زعمه بقرينة المقام، وكذا لو كان ما بعدها مشتملًا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: 16] فإن وجود هل الاستفهامية يقتضي تجريد أم الاستفهام للاحتراز عن التكرار، ثم اعترض على قولهم: إنها لأبل أم شاء بأنه من عطف الإنشاء على الإخبار وهو غير جائز بالإجماع، وأجاب الفاضل الهندي: بأنه استفهام مستأنف ورد بأنه يلزم أن لا تكون أم المنقطعة من حروف العطف، بل تكون حرف استئناف والكلام عن تقدير عدها من الحروف العاطفة، وأجاب ثانيًا بأن التقدير بل ليس كذلك أهي غير شاء أم شاء، ورد بأنه يلزم منه أن تولى المنقطعة إلى المتصلة، وأجيب بمنع اللزوم لأن معنى المنقطعة

وإما استفهام كما تقول: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟» أي: بل أعمرو، حين تقصد الإضراب عن الاستفهام الأول بالاستفهام الثاني.

(وَ«إِمَّا» قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ «إِمَّا») أي: غير مستعملة إلا معها، يعني: إذا عطف شيء على آخر بـ«إما» يلزم أن يصدر المعطوف عليه أوّلًا بـ«إما» ثم عطف عليه المعطوف بـ«إما» نحو: «جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو»؛ ليعلم من أول ....

الإضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فتشمل على معنى أم المتصلة، أو بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر على أهي شاء، وعلى أي تقدير يحصل الفرق بينهما بأن أم المتصلة مختصة بالأول، والمنقطعة تستعمل فيه وفي غيره، وقال العصام: بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول: يجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الإضراب، وأيضا يجوز أن يؤول: بل أهي شاء إلى قولك أشك وأتردد فيكون إضرابًا عن الإخبار عن الشيء بالإخبار عن الشك والتردد فيه، كذا حققه عصام الدي.

ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني فقال: (وَإِمَّا اِستِفهَامٌ) يعني: أن الواقع بعدها إما استفهام (كَمَا تَقُولُ: أَزيدٌ عِندَكَ أَم عَمروٌ، أي: بَل أَعَمرٌو حِينَ تَقصِدُ) أي: أنت (الإضرَابَ عَن الاستِفهَامِ الأَوَّلِ) وهو قوله: أزيد عندك (بالاستِفهَامِ الثَّاني) وترك الأول.

ثم شرع في خواص أما العاطفة التي هي لأحد الأمرين أيضًا فقال: «وإما» وهو مبتدأ أي: كلمة إما بكسر الهمزة وقوله: «قبل المعطوف عليه» ظرف للخبر وهو «لازمةٌ».

وقوله: «مع إما» ظرف له أيضًا وقوله: (أي: غَيرُ مُستَعمَلَةٍ إِلَّا مَعهَا) تفسير للزوم وقوله: (يعني: إِذَا عُطِفَ شَيءٌ) تفسير المجموع أي: يريد باللزوم أنه إذا عطف أي: إذا أريد عطف شيء (عَلَى آخَرَ بِإِمَّا يَلزَمُ أن يُصَدَّرَ المَعطُوفُ عَلَيهِ أَوَّلًا) أي: قبل العطف (بإِمَّا) أي: بكلمة إما (ثُمَّ عُطِفَ عَلَيهِ المَعطُوفُ) أي: الشيء الثاني الذي أريد عطفها على الأول (بإمّا نَحوَ: جَاءَني إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرٌو) وإنما يلزم تقديم إما في المعطوف عليه (لِيُعلَمَ) أي: لقصد أن يعلم (مِن أَوَّلِ

الأمر أن الكلام مبني على الشك، (جَائِزَةٌ مَعَ «أَوْ») يعني: إذا عطف شيء على آخر بـ«أو» يجوز أن يصدر المعطوف عليه بـ«إما» نحو: «جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو»، ولكن لا يجب نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو».

وذهب بعض النحاة إلى أن «إما» ليست من الحروف العاطفة، وإلا لم تقع قبل المعطوف عليه، وأيضًا تدخل عليها الواو العاطفة، فلو كانت هي أيضًا للعطف يلزم إيراد عاطفين معًا، ويكون أحدهما لغوًا.

والجواب عن الأول: أن «إما» السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف، بل للتنبيه على الشك في أول الكلام، كما عرفت.

وعن الثاني: ....

الأَمرِ أَنَّ الكَلَامَ مَبنِيٌّ عَلَى الشَّكِّ) وقوله: «جائزةٌ» بالرفع خبر بعد خبر أي: كلمة إما قبل المعطوف ليست بلازمة «مع أو» (يعني) أي: يريد بهذا الكلام أنه (إِذَا عُطِفَ شَيءٌ عَلَى آخَرَ بأَو يَجُوزُ أَن يُصَدَّرَ المَعطُوفُ عَلَيهِ بإِمَّا نَحوُ: جَاءَني إِمَّا زَيدٌ أَو عَمرٌو وَلَكِن لا يَجِبُ) ذلك كما ما في العطف بإما بل يجوز في العطف بأو (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ أَو عَمرٌو) أي: بلا تصدير إما، وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف، (وَذَهَبَ بَعضُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّ إِمَّا لَيسَت مِن الحُرُوفِ العَاطِفَةِ وَإِلَّا) أي: وإن كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فإن العاطفة (لَم تَقَع) أي: يجز أن تقع (قَبلَ المَعطُوفِ عَلَيهِ) قوله: (وَأَيضًا) إشارة إلى دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهو أنه لو كانت عاطفة لم يجز دخول العاطفة الآخر عليها وليس كذلك، فإنه (تَدخُلُ عَلَيهَا الوَاوُ العَاطِفَةُ فَلَو كَانَت هِيَ) أي: إما (أَيضًا) أي: كالواو الداخلة عليها (للعَطفِ يَلزَمُ إِيرَادُ عَاطِفَينِ مَعًا، وَيَكُونُ أَحَدُهُمَا لَغوًا، وَالجَوَابُ عَن الأَوَّلِ) أي: عن دليلهم الأول وهو منافاة التقدم للعطف (أَنَّ إِمَّا السَّابِقَةَ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيهِ لَيسَت للعَطفِ) يعني: أنه لا يلزم من تقدم إما عدم كون الثانية عاطفة، وإنما يلزم لو كانت الأولى للعطف وليس كذلك (بَل) هي (للتَّنبِيهِ عَلَى الشَّكِّ في أَوَّلِ الكَلامِ كَمَا عَرَفتَ، وَعَن الثَّاني) أي: والجواب عن الدليل الثاني، وهو لزوم إيراد العاطفين بأنه لا يلزم إيراد العاطفين معًا، وإنما

أن الواو الداخلة على «إما» الثانية لعطفها على «إما» الأولى، و«إما» الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد «إما» الأولى، فلكل منهما فائدة أخرى، فلا لغو.

(وَ«لَا وَبَلْ وَلَكِنْ») هذه الحروف الثلاثة (لِأَحَدِهِمَا ....

يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل (إِنَّ الوَاوَ الدَّاخِلَةَ عَلَى إِمَّا الثَّانيةِ لِعَطفِهَا) أي: لعطف إما الثانية (عَلَى إِمَّا الأُولَى وإمَّا الثَّانيةُ لِعَطفِ مَا بَعدَهَا عَن مَا بَعدَ إِمَّا الأُولَى؛ فَلِكُلٍّ مِنهُمَا) أي: من الواو وإما (فَائِدَةٌ أُخرَى) أي: فائدة مستقلة؛ (فَلا) تكون (لَغو) اً، وقال العصام: هذا الجواب من مخترعات الشارح أخذه من قول الأندلسي حيث قال: العاطفة كلتاهما والواو لأحدهما على الأخرى؛ ليجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، ويتجه على الشارح أنه لو لم تكن إما الأولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم التركيب، والمشهور أن الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن، انتهى.

وفي بعض الحواشي: إنا لا نسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المصنف في شرح «المفصل»: إن الواو في إما حرف عطف دخل على إما لغرض الجمع بينه وبين إما المتقدمة، ولا تكون إما نفسها لغرض الجمع بينه وبين وإما المتقدمة، ثم قال المصنف فيه: إن هذا صحيح فظهر منه أن هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل، وقوله: ويتجه على الشارح ليس في محله، والعجب منه أنه بعد اعترافه أنه أخذه من كلام الأندلسي، كيف يجوز أن يقول: إنه من مخترعاته وأظن أن قوله: ويتجه على الشارح سهوٌ من قلم الناسخ، بل العبارة الصحيحة أن يقول: ويتجه عليه بأن يكون الضمير راجعًا إلى القول المذكور، لا إلى الناقل، والله أعلم.

«ولا وبل ولكن» (هَذِهِ الحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ) «لأحدهما» أي: موضوعة لأحد الأمرين كالحروف الثلاثة السابقة، لكن الفرق بينهما أن السابقة لأحدهما مبهمًا

مُعَيَّنًا) أي: لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين، فكلمة «لا» لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف، فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف، نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو» فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو.

وكلمة «بل» بعد الإثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» أي: بل جاءني عمرو، فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس «لا».

والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه، فكأنه لم يحكم عليه بشيء، لا

وهذه الحروف لأحدهما «معينًا» (**أي: لنسبَةِ الحُكمِ إِلَى أَحَدٍ مِن الأَمرَينِ**) وقوله: (**المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ**) بدل من الأمرين (**عَلَى التَّعيينِ**) أي: على وجه التعيين بخلاف أو ونحوها فإنها على وجه الإبهام، ثم فصل الشارح كلا منها فقال: (**فَكَلِمَةُ لا**) يعني: كون كلمة لا من الثلاثة موضوعة للنسبة المذكورة هو أنها (**لِنَفيِ الحُكمِ الثَّابِتِ للمَعطُوفِ عَلَيهِ عَن المَعطُوفِ**) وهو متعلق بنفي (**فالحُكمُ هَهُنا**) أي: الحكم الثابت متعين (**للمَعطُوفِ عَلَيهِ، لا للمَعطُوفِ نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ لا عَمرٌو، فَحُكمُ المَجِيءِ فِيهِ**) أي: في هذا (**لِزَيدٍ**) أي: ثبوته معين لزيد (**لا لعَمرٍو**) فيكون الأحد المعين فيها هو المعطوف عليه (**وَكَلِمَةُ بَل**) يعني: أنها تستعمل على وجهين أحدهما بعد إثبات، والآخر بعد النفي، فإن كانت (**بَعدَ الإثبَاتِ**) تكون (**لِصَرفِ الحُكمِ عَن المَعطُوفِ عَلَيهِ إِلَى المَعطُوفِ نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ بَل عَمرٌو، أي: بَل جَاءَني عَمرٌو؛ فَحُكمُ المَجِيءِ فِيهِ**) أي: في هذا التركيب (**للمَعطُوفِ**) أي: لعمرو (**دُونَ المَعطُوفِ عَلَيهِ**) أي: دون زيد فيكون استعمال بل (**عَلَى عَكسِ**) استعمال (**لا، وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ**) أي: في ما عطف عليه ببل إذا انصرف حكمه إلى المعطوف كان باقيًا بلا حكم من النفي والإثبات فحينئذ يكون (**في حُكمِ المَسكُوتِ عَنهُ**) أي: كما أن شيئًا إذا لم يذكر لا يحكم عليه بشيء، فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشيء، وقوله: (**فَكَأَنَّهُ**) تفريع لكونه في حكم المسكوت عنه يعني: أنه شابه بشيء (**لَم يُحكَم عَلَيهِ بِشَيءٍ لا**

بالمجيء لا بعدمه، والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد، ولهذا صُرِفَ عنه الحكم بكلمة «بل». وأما كلمة «بل» بعد النفي نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» ففيه خلاف: فذهب بعضهم: إلى أن كلمة «بل» لصرف حكم المنفي عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو أي: بل ما جاءني عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه، وبعضهم ذهب إلى أنها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ....

بالمَجِيءِ) لانصرافه عنه إلى المعطوف **(لا بِعَدَمِهِ)** لأنه يثبت الحكم له قبل العطف **(وَالإخَبارُ الَّذي وَقَعَ مِنهُ)** بكسرة الهمزة وهو مبتدأ، وقوله: **(لَم يَكُن)** خبره أي: إخبار المتكلم عن مجيء زيد لم يكن **(بِطَريقِ القَصدِ)** بل القصد أخباره بمجيء عمرو **(وَلِهَذَا)** أي: ولكن الإخبار عن مجيء زيد غير مقصود **(صُرِفَ عَنهُ الحُكمَ)** أي: عن زيد **(بِكَلِمَةِ بَل)** فإنه لو كان المقصود أثبات حكم المجيئية إليهما لقال: جاءني زيد وعمرو، ولو كان نفيه عن الأول لقال: لم يجئ زيد بل عمرو، ولما انعدم الحكم للأول بالوجهين.

ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني لها فقال: **(وَأَمَّا كَلِمَةُ بَل بَعدَ النَّفي)** صدرها بالتفصيلية لوقوع الاختلاف في حكمها يعني: أنها إذا وقعت بعد النفي **(نَحوُ: مَا جَاءَني زَيدٌ بَل عَمرٌو فَفِيهِ خِلافٌ)** أي: في كون الأول في حكم المسكوت عنه كما في الإثبات، وفي كونه محكومًا عليه بالنفي **(فَذَهَبَ بَعضُهُم إِلَى أَنَّ كَلِمَةَ بَل لِصَرفِ حُكمِ المَنفِي عَن المَعطُوفِ عَلَيهِ إِلَى المَعطُوفِ)** يعني: أنها تصرف حكم عدم المجيئية في هذا المثال من زيد إلى عمرو، فيكون المقصود نفيه عن عمرو فمعنى قوله: **(نَحوُ: مَا جَاءَني زَيدٌ بَل عَمرٌو أي: بَل مَا جَاءَني عَمرٌو وَالمَعطُوفُ عَلَيهِ)** يكون **(في حُكمِ المَسكُوتِ عَنهُ)** كما في الإثبات يعني: لا يحكم عليه بنفي ولا بإثبات **(وَبَعضُهُم ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا)** أي: إلى أن كلمة بل إذا وقعت بعد النفي **(تُثبِتُ الحُكمَ المَنفِي)** أي: لإثبات الحكم الذي ينفى **(عَن المَعطُوفِ عَلَيهِ للمَعطُوفِ)** يعني: أنها للحكم بإثبات ما نفي قبلها للمعطوف **(وَالمَعطُوفُ)** أي: فحينئذ يكون المعطوف **(عَلَيهِ في حُكمِ المَسكُوتِ عَنهُ،**

أو الحكم منفي عنه.

فمعنى: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»: بل جاءني عمرو وزيد إما في حكم المسكوت عنه أو المجيء منفي عنه.

(وَلَكِنْ لَازِمَةٌ لِلنَّفْيِ) أي: غير مستعملة بدونه، فإن كانت لعطف المفرد على المفرد، فهي نقيضة «لا»، فتكون لإيجاب ما انتفى عن الأول، فتكون لازمة لنفي الحكم عن الأول، نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو» أي: قام عمرو، وإن كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة «بل» في مجيئها بعد النفي والإثبات، فبعد

أَو الحُكم مَنفيّ عَنهُ؛ فَمَعنَى: ما جَاءَني زَيدٌ بَل عَمرٌو) هو أنه (**بَل جَاءَني عَمرٌو، وزيدٌ إمَّا**) أي: فحينئذ يجوز في زيد المعطوف عليه بقاؤه (**في حُكمِ المَسكُوتِ عَنهُ أَو المَجِيءُ**) أو لم يبق على السكوت عنه بل يجوز أن يحكم عليه بأن المجيء (**مَنفِيٌّ عَنهُ**).

«ولكن لازمةٌ» بتخفيف النون وسكونها «للنفي» (أي: **غَيرُ مُستَعمَلَةٍ بِدُونِهِ**) أي: بدون النفي وقد مر ما فيه، ولما تبدل حكم كلمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد أو لعطف الجملة أشار إليه بقوله: (**فإن كَانَت**) يعني: أنها إما لعطف المفرد أو لعطف الجملة فإن كانت (**لِعَطفِ المُفرَدِ عَلَى المُفرَدِ فَهِيَ**) أي: فكلمة لكن (**نَقِيضَةُ لا**) فإن لا لما كانت لنفي ما أثبت في الأول (**فَتَكُونُ**) لكن (**لإيجَابِ**) أي: لإثبات (**مَا اِنتَفَى عَن الأوَّلِ؛ فَتَكُونُ**) أي: فحينئذ تكون كلمة لكن (**لازِمَةٌ**) هذا بيان وتقرير لقوله: ولكن لازمة للنفي، يعني: أن لزوم كلمة لكن بمعنى أنها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فإنها في هذا الاستعمال لازمة (**لِنَفي الحُكمِ عَن الأوَّلِ نَحوُ: مَا قَامَ زَيدٌ لَكِن عَمرٌو، أي: قَامَ عَمرٌو**) فإن الحكم بالقيام منفي عن زيد وذلك لازم فإنه لو لم يرد نفي الحكم عن الأول لقال: ما قام زيد ولا عمرو وعطفه بالواو، (**وَإِن كَانَت**) أي: كلمة لكن (**لِعَطفِ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ**) أي: موضوعة له وفي بعض النسخ: في عطف الجملة أي: مستعملة فيه (**فَهِيَ**) أي: فحينئذ كلمة لكن (**نَظِيرَةُ بَل مَجِيئُها بَعدَ النَّفي والإثباتِ**) يعني: في جواز وقوعها بعد النفي مثبتة وبعد الإثبات نافية (**فَبَعدَ**

النفي لإثبات ما بعدها، وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِئْ، وَمَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَدْ جَاءَ»، فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي.

النَّفِي) أي: فإن وقعت بعد النفي تكون (لإِثبَاتِ مَا بَعدَها وَبَعدَ الإثبَاتِ) أي: وإن وقعت بعد الإثبات تكون (لِنَفي مَا بَعدَها نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ لَكِن عَمرٌو لَم يَجِئ) فإن قوله: عمرو لم يجئ جملة عطف على جملة جاءني زيد فلما وقعت فيه بعد الإثبات كانت لنفي ما بعدها هذا مثال لوقوعها بعد الإثبات وقوله: (وَمَا جَاءَني زَيدٌ لَكِن عَمرٌو قَد جَاءَ) مثال لوقوعها بعد النفي (فَعَلَى كُلِّ تَقديرٍ) من التقديرين (غَيرُ مُستَعمَلَةٍ بدُونِ النَّفِي) وقد عرفت أن المراد باللزوم هو هذا المعنى.

* * *

[حروف التنبيه]

(حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: «أَلَا»، وَ«أَمَّا»، وَ«هَا») يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يُلقي المتكلم إليه، لهذا سميت حروف التنبيه، نحو: «أَلَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«أَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«هَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

وتدخل «هَا» خاصة من المفردات على أسماء الإشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعين معانيها ....

[حروف التنبيه]

«حروف التنبيه: ألا وأما وها» يعني: كلمة ألا بتخفيف اللام وكلمة أما بتخفيف الميم أيضًا، وقال العصام: الظاهر أن هذه الحروف ليست حروف معانٍ بل أصوات وضعت لغرض التنبيه، والأليق أن تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى، وإنما قال الظاهر والأليق لاحتمال أن يقال: إن المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها، والله أعلم.

ولما اكتفى المصنف بإضافتها إلى التنبيه في أنها تقتضي الصدارة أراد الشارح أن يبينها فقال: (يُصَدَّرُ بِهَا) أي: بأحد الحروف الثلاثة (الجُمَلُ كُلُّهَا) أي: سواء كانت اسمية أو فعلية وقوله: (حَتَّى لا يَغفَلَ المُخَاطَبُ عَن شَيءٍ مِمَّا يُلقي المُتَكَلِّمُ إِلَيهِ) يعني: أنها وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى إليه فلا يغفل عنه؛ إذ قد يفوته بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (لِهَذَا) أي: ولكون الغرض منها هذا التنبيه (سُمِّيَت حُرُوفَ التَّنبِيهِ نَحوُ: ألا زيد قائم، وَأَمَا زَيدٌ قَائِمٌ، وَهَا زَيدٌ قَائِمٌ) ثم بين الفرق بين الأخيرة وبين الأوليين فقال: (وَتَدخُلُ هَا) أي: كلمة ها من الثلاث (خَاصَّةً مِن المُفرَدَاتِ) يعني: أن الأوليين مختصان بالدخول على الجملة بخلاف ها فإنها تدخل على الجملة والمفرد، لكن ليست بداخلة في جميع المفردات بل تدخل منها (عَلَى أَسمَاءِ الإشَارَةِ حَتَّى لا يَغفَلَ المُخَاطَبُ عَن الإشَارَةِ الَّتي لا يَتَعَيَّنُ مَعَانِيهَا) أي:

إلا بها، نحو: «هَذَا، وَهَاتَا، وَهَذَانِ، وَهَاتَانِ، وَهَؤُلَاءِ».

معاني تلك الأسماء (**إِلَّا بِهَا**) أي: إلا بفهم (**نَحوُ: هَذَا وَهَاتَا وَهَذَانِ وَهَاتَانِ وَهَؤُلاءِ**) وقال الإشارة: حتى يتعين معناه الجزئي، وقال العصام: إن الصدارة فيها لازمة إلا في هاء المتصلة باسم الإشارة؛ فإنها تقع حيث يقع اسم الإشارة فيقال: زيد هذا، وقام هذا، ومررت بهذا، ثم قال: وهذا إذا لم يفصل بينهما وبين اسم الإشارة، وأما إذا فصل بينهما فهي صدر الكلام نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: 119] والأصل أنتم هؤلاء، وقل الفصل بينها وبين اسم الإشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق، وغير القسم نحو: ها الله ذا تعلموا، ونحوها: لعمر الله ذا قسمي، وفرق «الصحاح» بين أما وألا فقال: أما تحقيقي للكلام الذي يتلوه تقول: أما إن زيدًا عاقل يعني: إنه عاقل على الحقيقة دون المجاز، وألا يفتح بها الكلام للتنبيه تقول: ألا إن زيدًا قائم كما تقول: أعلم إن زيدًا قائم، هذا كلامه ثم قال: ومنه علم أن أعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذٍ يناسب أن تجعل إن بعدها مكسورة، فتأمل، ثم أشار بقوله: فتأمل إلى أن فيما قاله «الصحاح» نظرًا.

* * *

[حروف النداء]

(حُرُوفُ النِّدَاءِ: «يَا» أَعَمُّهَا) استعمالًا ؛ لأنها تستعمل لنداء القريب والبعيد.

(وَ«أَيَا» وَ«هَيَا» لِلْبَعِيدِ، وَ«أَيْ») بفتح الهمزة وسكون الياء.

(وَ«الْهَمْزَةُ» لِلْقَرِيبِ) وكأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد، فيدخل فيه المتوسط أيضًا. فإن القريب ينقسم إلى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة، وله كلمة «أي»، وإلى: أقرب متصف بزيادة القرب، وله الهمزة، بخلاف البعيد، فإنه

[حروف النداء]

«حروف النداء» أي: الحروف التي تستعمل في النداء خمسة «يا، أعمها» أي: أحدها كلمة يا وهي أعم حروف النداء (اِسْتِعْمَالًا) أي: من جهة الاستعمال وإنما كانت أعمها (لأَنَّهَا) أي: لأن كلمة يا (تُسْتَعْمَلُ لِنَدَاءِ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ) وكذا للمتوسط قال العصام: اعلم أن يا كما أنها أعم بحسب موارد الاستعمال أعم أيضًا بجواز كونها محذوفة ومذكورة، ولا يحذف من حروف النداء سواها، وأيضًا لا ينادى اسم الجلالة إلا بها وكذا الاسم المستغاث وأيها وأيتها والمندوب لا ينادى إلا بها، «وأيا وهيا» أي: هذه الكلمة موضوعة «للبعيد» أي: لنداء البعيد ومختصة به «وأي» (بِفَتحِ الهَمزَةِ وَسُكُونِ اليَاءِ) «والهمزة» أي: وكذا الهمزة المفتوحة موضوعة «للقريب».

ولما كان كلام المصنف خاليًا عن ذكر المتوسط أراد الشارح أن يؤول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال: (وَكَأَنَّهُ) أي: أظن أن المصنف (أَرَادَ بالقَرِيبِ مَا عَدَا البَعيدِ؛ فَيَدخُلُ) أي: فحين أراد به معنى أنه ليس ببعيد يدخل (فِيهِ) أي: في القريب (المُتَوَسِّطُ أَيضًا) وإنما أدخله في القريب (فَإِنّ القَرِيبَ يَنقَسِمُ إِلَى قَرِيبٍ مُتَّصِفٍ بأَصلِ القُربِ مِن غَيرِ زِيادَةٍ، وَلَهُ) أي: وضعت له أي: لهذا القريب (كَلِمَــةُ أَي، وإِلَى أَقرَبِ مُتَّصَفٍ بِزِيَادَةِ القُربِ وَلَهُ) أي: ووضعت لهذا الأقرب الموصوف بالزيادة (الهَمزَةُ) أي: مسمى الهمزة الذي هو: (بِخِلافِ البَعِيدِ فَإِنَّهُ

لم يذكر له مرتبتان. فالقريب بالمعنى المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب .

لَم يُذكَر لَهُ مَرتَبَتَانِ) وإذا كان كذلك (فَالقَرِيبُ بالمَعنَى المُقَابِلِ للأقرَبِ) لا بالمعنى المقابل للبعيد (هُوَ المُتَوَسِّطُ بَينَ كَمَالِ البُعدِ وَكَمَالِ القُربِ).

* * *

[حروف الإيجاب]

(حُرُوفُ الْإِيجَابِ: «نَعَمْ»، وَ«بَلَى»، وَ«إِيْ») بكسر الهمزة وسكون الياء.

(وَ«أَجَلْ»، وَ«جَيْرَ»، وَ«إِنَّ») بكسر الهمزة وفتح النون المشددة.

ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الإيجاب.

(فَـ«نَعَمْ» مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا) أي: محققة لمضمونه استفهامًا كان أو خبرًا. فهي في جواب: «أَقَامَ زَيْدٌ؟» بمعنى: قام زيد، وفي جواب: «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟» بمعنى: لم يقم زيد.

[حروف الإيجاب]

«حروف الإيجاب» أي: الحروف التي يجاب بها ستة، وهي: «نعم وبلى وإي» وقوله: (بِكَسرِ الهَمزَةِ وَسُكُونِ اليَاءِ) قيد للأخير للاحتراز عن أي التي بفتح الهمزة فإنها حرف نداء أو تفسير «وأجل» بفتح الهمزة والجيم «وجير» بفتح الجيم وسكون الياء «وإن» (بِكَسرِ الهَمزَةِ وَفَتحِ النُّونِ المُشَدَّدَةِ) وقوله: (وَمِن بَيَانِ مَعَانِي تِلكَ الحُرُوفِ) متعلق بقوله: (يَتَبَيَّنُ) أي: يظهر (وَجهُ تَسمِيَتِهَا بِحَرُوفِ الإيجَابِ) أي: من بيان معاني كل من الحروف فيما سيأتي، وذلك أن معاني جميعها إيجاب واثبات إلا أنها تفترق في أن بعضها لإيجاب ما سبق من الكلام نفيًا كان أو إثباتًا استفهاما كان أو خبرًا وبعضها لإيجاب النفي فقط وبعضها لإيجاب الخبر فقط.

ثم أراد أن يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون للإيجاب فقال: «فنعم مقررةٌ لما سبقها» (أي: مُحَقِّقَةٌ لِمَضمُونِهِ) يعني: المراد بكونها مقررة أنها محققة وبقوله: لما سبقها أنه لمضمون ما سبقها (اِستِفهَامًا كَانَ) أي: ما سبق (أَو خَبَرًا فَهِيَ) أي: فكلمة نعم (في جَوَابِ أَقَامَ زَيدٌ بمَعنَى قَامَ زَيدٌ، وفي جَوَابِ أَلَم يَقُم زَيدٌ، بمَعنَى لَم يَقُم زَيدٌ) يعني: أن الفرق بين نعم وبلى هو أن الأولى لتحقيق ما سبق فإن كان نفيًا فهي لتحقيق النفي، وإن كان إثباتًا فهي لتحقيق

و«بلى» في جواب: «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟» بمعني: قام زيد.

فمعنى «بلى» في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾: أنت ربنا، ولو قيل في موضع «بلى» ههنا: «نعم» لكان كفرًا، فإن معناه حينئذ: لستَ ربنا.

وقيل: يجوز استعمال «نعم» ههنا بجعلها تصديقًا للإثبات المستفاد من إنكار النفي. وقد اشتهر هذا في العرف. فلو قال أحد: «يَا زَيْدُ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ أَلْف ....

الإثبات، (وَبَلَى) يعني: بخلاف كلمة بلى (في جَوَابِ أَلَم يَقُم زَيدٌ) يعني: يظهر الفرق بينهما في جواب النفي فإنه إذا أجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت، وإذا أجيب عنه ببلى يكون (بِمَعنَى قَامَ زَيدٌ) يعني: على خلافٍ لما قلت.

ثم أراد أن يؤيد هذا بقوله: (فَمَعنَى) والفاء في قوله: فمعنى تعليلية يعني: أن كلمة بلى بعد النفي لإيجاب النفي؛ لأن معنى (بَلَى في جَوَابِ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 172] أَنتَ رَبُّنَا) وقوله: (وَلَو قِيلَ) إشارة إلى أنه إثبات بإبطال نقيضه يعني: كون كلمة بلى لإيجاب النفي فقط ثابت؛ لأن المعنى الصحيح في تلك الآية هو أنت ربنا فحينئذ لو قيل: (في مَوضِعِ بَلَى هَهُنَا نَعَم لَكَانَ كُفرًا؛ فَإِنَّ مَعنَاهُ حينئذٍ) أنت (لَستَ رَبَّنَا) لكون نعم محققة لمضمون ما سبق نفيًا أو إثباتًا، ومضمون ما سبق ههنا منفي لدخول ليس، وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر في علم المعاني من أن مضمون النفي الداخل عليه همزة الإنكار منفي، وقال بعضهم: إن مثل هذا المضمون إثبات بناء على أن معنى قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: 36] أنه هو كافٍ، وإليه أشار بقوله: (وَقِيلَ: يَجُوزُ اِستِعمَالُ نَعَم هَهُنَا) أي: في جواب قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 172] (بِجَعلِهَا) أي: بناء على جعل كلمة نعم (تَصدِيقًا للإِثبَاتِ المُستَفَادِ مِن إِنكَارِ النَّفِي) يعني: أن الهمزة الداخلة عليه لما كانت للإنكار اقتضى أن يكون مضمونه إثباتًا كما كان مضمون قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ﴾ [الزمر: 36] هو أنه كافٍ وكذلك يكون مضمون ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 172] هو أنا ربكم، فكلمة نعم تكون مقررة لمعنى: أنا ربكم لا لمعنى ألست بربكم، (وَقَد اِشتُهِرَ هَذَا في العُرفِ، فَلَو قَالَ أَحَدٌ: يَا زَيدُ أَلَيسَ لي عَلَيكَ أَلف

دِرْهَم؟» وقال زيد: «نَعَمْ»، يكون إقرارًا ويقوم مقام «بلى» لتقرير الإثبات بعد النفي.

(وَ«بَلَى» مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْي) يعني: تنقض النفي المتقدم، وتجعله إيجابًا سواء كان ذلك النفي مجردًا عن الاستفهام نحو: «بلى» في جواب من قال: «مَا قَامَ زَيْدٌ» أي: قد قام زيد، أو مقرونًا به، فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أي: بلى أنت ربنا.

وقد جاء على سبيل الشذوذ، لتصديق الإيجاب كما تقول في جواب: «أَقَامَ زَيْدٌ؟»: بلى أقام زيد.

دِرهَم، وَقَالَ زَيدٌ: نَعَم يَكُونُ إِقرَارًا) يعني: يكون بمعنى أن لك على ألف درهم (**وَيَقُومُ**) أي: لفظ نعم (**مَقَامَ بَلَى**) في هذا الكلام؛ (**لِتَقرِيرِ الإثبَاتِ**) أي: لتقرير الإثبات الذي حصل من الإنكار والنفي (**بَعدَ النَّفي**).

«وبلى مختصةٌ بإيجاب النفي» يعني: أنها غير مستعملة في تقرير النفي كما في كلمة نعم، والباء في بإيجاب النفي داخلة على المقصور، والمعنى: أن بلى ممتازة عن نعم بكونها لإيجاب النفي.

وقوله: (**يَعنِي**) تفسير لقوله: بإيجاب النفي يعني: أن المراد بكونها لإيجاب النفي أنها (**تَنقُضُ النَّفي المُتَقَدِّمَ**) وتهدمه (**وَتَجعَلُهُ إِيجَابًا سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ النَّفي مُجَرَّدًا عَن الاستِفهَامِ نَحوُ: بَلَى في جَوَابِ مَن قَالَ: مَا قَامَ زَيدٌ**) يعني: إذا أخبر أحد بنفي قيام زيد بقوله: ما قام زيد.

وقلت في جوابه: بلى كان معناه (**قَدْ قَامَ زَيْدٌ**) فيكون ردا عليه، وكأنه قال: إنك أخطأت في هذا الإخبار (**أَو مَقرُونًا**) أي: أو كان النفي مقرونًا (**بِهِ**) أي: بالاستفهام (**فَهِيَ**) أي: كلمة بلى (**إِذَن**) أي: في وقوعها بعد النفي المقارن بالاستفهام تكون (**لِنَقضِ النَّفي الَّذِي بَعدَ ذَلِكَ الاستِفهَامِ**) كما هو المختار لتقرير الإثبات المفهوم من نفي النفي كما هو غير المختار، (**كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾**) [الأعراف: 172] أي: قالوا: (**أي: بَلَى أَنتَ رَبُّنَا، وَقَد جَاءَ**) أي: لفظ بلى (**عَلَى سَبِيلِ الشُّذُوذِ؛ لِتَصدِيقِ إِيجَابٍ، كَمَا تَقُولُ في جَوَابِ: أَقَامَ زَيدٌ؟ بَلَى أَقَامَ زَيدٌ**).

(وَ«إِيْ» إِثْبَاتٌ بَعْدَ الْاسْتِفْهَام) لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام. وذكر بعضهم: أنها تجيء لتصديق الخبر أيضًا. وذكر ابن مالك: أن «إي» بمعنى: «نَعَمْ»، وهذا مخالف لما ذكره المصنف: (وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ) أي: لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم، فلا يقال: «أقسمتُ إي وَرَبِّي»، ولا يكون المقسم به إلا «الرب، والله، ولعمري»، تقول: «إي وَرَبِّي، وَإِي وَاللهِ لَعَمرِي».

«وإي» بكسر الهمزة وسكون الياء أي: كلمة التي هي من حروف الإيجاب «إثباتٌ بعد الاستفهام» يعني: أنها مختصة بكونها للإثبات الذي وقع بعد الاستفهام، ولما كان مراده به أن كونها كذلك غالبي لا لزومي أشار إليه بقوله: (لا شَكَّ في غَلَبَةِ اِستِعمَالِهَا) وقوله: (مَسبُوقَةً) حال أي: لا شك أنها في استعمالها الغالبي حال كونها مسبوقة (بالاستِفهَام) يعني: أنها تقع بعد الاستفهام (وَذَكَرَ بَعضُهم: أَنَّهَا تَجِيءُ لِتَصدِيقِ الخَبَرِ أَيضًا) وعلى هذا التأويل لا يكون الاستعمال الأخير مخالفًا لكلام المصنف (وَذَكَرَ ابنُ مَالِكٍ أَنَّ إِي بمَعنَى: نَعَم) يعني: أنها مقررة لما سبق (وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ) لأنه يقتضي أن يذكرها مع نعم بأن يقول: فنعم وإي مقررتان لما سبقهما، ولما ذكرها المصنف ههنا بقوله: إنها إثبات بعد الاستفهام، لم يكن كلامه قابلًا لتأويل يوافق ما ذكره ابن مالك، «ويلزمها» أي: من خواص كلمة إي أنه يلزمها «القسم» غير المصنف العبارة حيث لم يقل مثل ما سبق في لكن، وغيرها للتفنن فإن مآل قوله: وإي لازمة للقسم، وقوله: يلزمها القسم هو ما فسره بقوله: (أي: لا تُستَعمَلُ) أي: كلمة إي (إِلَّا مَعَ القَسَمِ مِن غَيرِ ذِكرِ فِعلِ القَسَمِ فَلا يُقَالُ: أَقسَمتُ إِي وَرَبِّي) يعني: لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه في باء القسم، وهذه خاصة أخرى وقوله: (وَلَا يَكُونُ المُقسَمُ بِهِ إِلَّا الرَّبُّ وَاللهِ وَلَعَمرِي) خاصة أخرى، (تَقُولُ: إِي وَرَبِّي، وَإِي وَاللهِ لَعَمرِي) وزاد العصام خاصة أخرى لها وهي أنها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول: إي اللهَ إلا إذا كان قبله كلمة ها للتنبيه نحو: إي ها الله؛ فإنه مجرور لا غير لنيابتها مناب الجار، وفي ياء إي ثلاثة أوجه: حذفها، وفتحها للساكنين،

(وَ«أَجَلْ»، وَ«جَيْرَ») بالكسر والفتح.

(وَ«إِنَّ» تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبَرِ) وفي بعض النسخ: تصديق للخبر كقولك: «أَجَلْ، أَوْ جَيْرِ أَوْ إِنَّ» للمخبر «قَدْ أَتَاكَ زَيْدٌ، أَوْ لَمْ يَأْتِكَ»، أي: قد أتى، أو لم يأت.

وجاء «إن» لتصديق الدعاء أيضًا، نحو قول ابن الزبير لمن قال له: «لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ»: إِنَّ وَرَاكِبَهَا، أي: «لَعَنَ اللهُ تِلْكَ النَّاقَةَ وَرَاكِبَهَا».

وجاء بعد الاستفهام أيضًا في قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءٌ ... مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللِّقَاءُ

وإثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده؛ لأن المدة والمدغم في كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة، كما فعل في الله، ثم قال: وهذا أيضًا من خصائص لفظ الله تعالى.

«وأجل وجير» (بالكَسرِ وَالفَتحِ) أي: بكسر الراء وفتحها، فالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، والفتح للتخفيف كأين وكيف، كذا في بعض الحواشي، «وإن» بكسر الهمزة وبتشديد النون يعني: أن هذه الثلاثة «تصديقٌ للمخبر» بكسر الباء أي: لتصديق المتكلم الذي أخبر عن شيء، (وَفِي بَعضِ النُّسَخِ: تَصدِيقٌ للخَبَرِ، كَقَولِكَ: أَجَل أَو جِير أَو إِنَّ للمُخبِرِ قَدَ أَتَاكَ زَيدٌ أَو لَم يَأتِكَ) فمرادك بالجواب بأحد الثلاثة في الأول تصديق له، أورد مثالين للإشارة إلى أنها لتصديق المخبر موجبًا أو نافيًا (أي: قَد أَتَى) وفي الثاني تصديق له نافيًا أي: (أَو لَم يَأتِ وَجَاءَ إِنَّ) أي: دون أجل وجير (لِتَصدِيقِ الدُّعَاءِ أَيضًا) أي: كما جاء لتصديق الخبر (نَحوُ قَولِ اِبنِ الزُّبَيرِ لِمَن قَالَ لَهُ: لَعَن اللهُ نَاقَةً حَمَلَتنِي إِلَيكَ) وقال ابن الزبير له: (إِنَّ وَرَاكِبَها، أي: لَعَنَ اللهُ تِلكَ النَّاقَةَ وَرَاكِبهَا، وَجَاءَ) أي: إن خاصة (بَعدَ الاستِفهَامِ) أيضًا أي: كما جاء بعد الخبر والدعاء (في قَولِ الشَّاعِرِ:

لَيتَ شِعرِي هَل للمُحِبِّ شِفَاءٌ ... مِن جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللِّقَاءُ)

الجوى قال في «القاموس» الجوى: هو الحزن الباطن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر، وكلها في المقام حسن، والمعنى: أني لا أعلم ولا أشعر علة

أي «نعم اللقاء شفاء المحب»، فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقًا للمخبر.

يوجد شفاء للعاشق من دائه الذي حصل من حبهن، وأجاب بقوله: إن اللقاء، (أي: نَعَم اللِّقَاءُ شِفَاءٌ للمُحِبِّ، فَمَجِيئُهَا) أي: مجيء إن (في هَذَينِ المَوضِعَينِ) أي: في الدعاء والاستفهام (خِلافُ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مِن كَونِهَا تَصدِيقًا للمُخبِرِ).

* * *

[حروف الزيادة]

(حُرُوفُ الزِّيَادَةِ) وإنما سميت هذه الحروف زوائد؛ لأنها قد تقع زائدة، لأنها لا تقع إلا زائدة. ومعنى كونها زائدة: أن أصل المعنى بدونها لا يختل، لا أنها لا فائدة لها أصلًا، فإن لها فوائد في كلام العرب: إما معنوية وإما لفظية.

فالمعنوية: تأكيد المعنى كما في «من» الاستغراقية، و«الباء» في خبر «ما وليس».

وأما الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها ....

[حروف الزيادة]

«حروف الزيادة» فإضافة الحروف من قبيل إضافة الموصوف إلى صفة أي: الحروف الزائدة ويؤيد ما قلنا قوله: (وَإِنَّمَا سُمِّيَت هَذِهِ الحُرُوفُ زَوَائِدَ) يعني: أنها سميت به (لأَنَّهَا قَد تَقَعُ زَائِدَةً) فلا ينافي وقوع بعضها لمعنى وفائدة (لأَنَّهَا) أي: لأن المراد بهذه التسمية أنها أي: تلك الحروف (لا تَقَعُ إِلَّا زَائِدَةً) فإنه ينافي وقوع بعضها غير زائدة (وَمَعنَى كَونِهَا زَائِدَةً) حين تقع زائدة (أَنَّ أَصلَ المَعنَى بِدُونِهَا) أي: بدون تلك الحروف (لا يَختَلُّ) بل يبقى على المعنى الذي يفيده اللفظ خاليًا عن تلك الحروف، (لا أَنَّهَا) أي: ليس معنى كونها زائدة أنها (لا فَائدَةَ لَهَا أَصلًا) بل بإتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها، وإنما كان المعنى كذلك (فَإِنَّ لَهَا) أي: لتلك الحروف (فَوَائِدُ في كَلام العَرَبِ، إِمَّا مَعنَوِيَّةٌ) أي: إما أن يحصل له فائدة معنوية (وَإِمَّا) فائدة (لَفظِيَّةٌ فَالمَعنَوِيَّةُ تَأكِيدُ المَعنَى كَمَا في مِن الاستِغرَاقِيَّةِ، وَالبَاءِ في خَبرِ مَا وَلَيسَ) أي: في قولنا: ما من أحد يجيء، وقولنا: ليس زيد بقائم (وَأَمَّا الفَائِدَةُ اللَّفظِيَّةُ فَهِيَ تَزيِينِ اللَّفظِ، وَكَونُهُ) أي: كون الكلام (بِزِيَادَتِهَا) أي: بسبب زيادة تلك الحروف (أَفصَحُ) أي: من الكلام الذي ليس فيه تلك الزيادة (أَو) الفائدة اللفظية (كَونُ الكَلِمَةِ) أي: التي زيدت فها (أَو الكَلَامِ) أي: كون مجموع الكلام (بِسَبَبِهَا)

متهيئًا لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو لغير ذلك.

ولا يجوز خلوها من الفائدتين معًا، وإلا لعدت عبثًا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى.

(«إِنْ»، وَ«أَنْ») مخففتين (وَ«مَا»، وَ«لَا»، وَ«مِنْ»، وَ«الْبَاءُ»، وَ«اللَّامُ»).

(فَـ«إِنْ») بكسر الهمزة وسكون النون تُزَادُ (مَعَ «مَا» النَّافِيَةِ) كثيرًا لتأكيد النفي، نحو: «مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا» أي: ما رأيت زيدًا.

(وَقَلَّتْ) أي: زيادة «إِنْ» (مَعَ «ما» الْمَصْدَرِيَّةِ) نحو: «انْتَظِرْنِي مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي»، أي: مدة جلوسه، ....

أي: بسبب تلك الزائدة (مُتَهَيِّئًا) أي: مستعدا وقابلًا (لاستِقَامَةِ وَزنِ الشِّعرِ أَو لِحُسنِ السَّجعِ أَو لِغَيرِ ذَلِكَ) من محسنات الشعر، (وَلَا يَجُوزُ خُلُوّها) أي: كون تلك الزائدة خالية (مِن الفَائِدَتَينِ مَعًا، وَإِلَّا) أي: وإن فرض أنها ليست في زيادتها فائدة من الفائدتين (لَعُدَّت) أي: للزم أن تكون زيادتها (عَبَثًا، وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ) أي: العبث أو الزيادة من غير فائدة (في كَلَامِ الفُصَحَاءِ وَلا سِيَّمَا في كَلامِ البَاري سبحانه وتَعَالَى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما.

فقوله: حروف الزيادة مبتدأ وخبره، قوله: «إن» بكسر الهمزة «وأن» بفتحها حال كونهما (مُخَفَّفَتَينِ) «وما ولا ومن والباء واللام» أي: هذه الحروف السبعة «فـ: إن» (بِكَسرِ الهَمزَةِ وَسُكُونُ النُّونِ) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة، وقوله: (تُزَادُ) للإشارة إلى أن قوله: «مع ما» متعلق به على أنه خبر للمبتدأ يعني: كلمة إن تزاد مع ما «النافية» وقوله: (كَثِيرًا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية، حيث قال فيه: وقلت، وقوله: (لِتَأكِيدِ النَّفي) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نَحوُ: مَا إِن رَأَيتُ زَيدًا) فإن النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدًا (أي: مَا رَأَيتُ زَيدًا) وفي هذا التفسير إشارة إلى التأكيد المستفاد منه، «وقلت» (أي: زِيَادَةُ إِن) وفيه إشارة إلى أن فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع إلى الزيادة المنفهمة من: تزاد، أي: قلت زيادتها «مع ما المصدرية» (نَحوُ: اِنتَظِرني مَا إِن جَلَسَ القَاضِي، أي: مُدَّةَ جُلُوسِهِ)

(وَ) قلت: زيادتها أيضًا مع (لَمَّا) نحو: «لَمَّا إنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ». (وَ«أَنْ») بفتح الهمزة وسكون النون تُزَادُ (مَعَ «لَمَّا») كثيرًا نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ . (وَ) تزاد (بَيْنَ «لَوْ» وَالْقَسَمِ) المتقدم عليه، نحو: «وَاللهِ أَنْ لَوْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ».

(وَقَلَّتْ) زيادتها (مَعَ «الْكَافِ») نحو:

... ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَم

على تقدير رواية ظبية بالجر.

«و» (قَلَّت زِيَادَتُهَا أَيضًا) أي: كما قلت في المصدرية (مَعَ) «لما» (نَحوُ: لَمَّا إن قَامَ زَيدٌ قُمتُ) فإن إن ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو: قام.

«وأن» (بِفَتحِ الهَمزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ) أي: كلمتها وهو مبتدأ، وقوله: (تُزَادُ) خبره، وقوله: «مع لما» متعلق بتزاد وقوله: (كَثِيرًا) للإشارة إلى المقابلة أيضًا (نَحوُ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾) [يوسف: 96] «و» (تُزَادُ) «بين لو والقسم» أي: وبين القسم (المُتَقَدِّمِ عَلَيهِ) أي: على لو (نَحوُ: وَاللهِ أَن لَو قَامَ زَيدٌ قُمتُ) «وقلت» (زِيَادَتُهَا) «مع الكاف» (نَحوُ:

كَأَن ظَبيَةٍ تَعطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ)

فإن كلمة أن زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظبية، وهذا (عَلَى تَقدِيرِ رِوَايَةِ: ظَبيَةٍ بالجَرِّ) والمصراع الأول قوله:

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسم كأن ظبيةٍ تعطو إلى ناضر السلم

فقوله: توافينا من الموافاة وهو الإتيان والمجازاة الحسنة، وقوله: مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي: الحسن من القسام وهو الحسن، وقوله: تعطو من العطو هو التناول برفع الرأس واليدين أي: تتناول وعدي بإلى لكونه متضمنًا لمعنى الميل، والجملة صفة ظبية، والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجه إذا حسن، وأراد به الخضرة والطراوة، والسلم بفتحتين جمع سلمة وهي شجرة عظيمة لها شوك، والمعنى: يومًا تأتينا كظبية تمد جيدها إلى غصن ناضر من هذه الشجرة، وإنما شبهها في هذه الحالة؛ لأنها تكون أحسن.

(وَ«مَا») تزاد (مَعَ «إِذَا») نحو: «إِذَا مَا تَخْرُجُ أَخْرُجُ» بمعنى: إذا تخرجُ أخرجُ.

(وَ) مع («مَتَى») نحو: «مَتَى مَا تَذْهَبْ أَذْهَبْ».

(وَ) مع («أَيٍّ») نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

(وَ) مع (أَيْنَ) نحو: «أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ».

(وَ) مع (إِنْ) نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ حال كون تلك المذكورات مع «ما» (شَرْطًا) أي: أدوات الشرط.

(وَ) مع (بَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ) نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، و«زَيْدٌ صَدِيقِي كَمَا أَنَّ عَمْرًا أَخِي».

«وما» أي: كلمة ما (**تُزَادُ**) «مع إذا» الشرطية (**نَحوُ: إِذَا مَا تَخرُجُ اَخرُجُ، بِمَعنَى: إِذَا تَخرُجُ اَخرُجُ**) «و» (**مَعَ**) «متى» أي: تزاد أيضًا مع متى (**نَحوُ: مَتَى مَا تَذهَبُ أَذهَبُ**) «و» (**مَعَ**) «أي» (**نَحوُ**: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾) [الإسراء: 110] «و» (**مَعَ**) «أين» (**نَحوُ: أَينَمَا تَجلِس أَجلِس**) «و» (**مَعَ**) «إن» بكسر الهمزة (**نَحوُ**: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾) [مريم: 26] وقوله: (**حَالَ كَونِ تِلكَ المَذكُورَاتِ مَعَ مَا**) للإشارة إلى أن قوله: «شرطًا» حال من جميع ما ذكر من مدخولات إن، (**أي**) حال كون إذا ومتى وأي وأين وإن (**أَدوَاتُ الشَّرطِ**) اعلم أن قوله: مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطًا، والواقع خلافه فإن الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات، كما صرح بذلك في الرضي وغيره.

وقوله: «و» (**مَعَ**) «بعض حروف الجر» بالجر عطف على ما قبله، يعني: أن كلمة ما تزاد كثيرًا مع بعض حروف الجر (**نَحوُ**) قوله تعالى: (﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾) [آل عمران: 159] أي: فبرحمة (**وَ**) قوله تعالى: (﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾) [نوح: 25] أي: من أجل خطيئاتهم (**وَ**) قوله تعالى: (﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾) [المؤمنون: 40] أي: عن قليل فكلمة ما في هذه الآيات زيد بين الجار ومجروره، ولم يلغ عمل كل منها بقرينة كون ما بعدها مجرورًا، وإنما زيدت لتحسين اللفظ، وقوله: (**وَزَيدٌ صَدِيقِي كَمَا أَنَّ عَمرًا أَخِي**) مثال لما دخلت بين

(وَقَلَّتْ) زيادة «ما» (مَعَ الْمُضَافِ) نحو: «غَضِبْتُ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ»، و﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾. وقيل: «ما» فيما كلها نكرة، والمجرور بعدها بدل منها.

(وَلَا) أي: كلمة «لا» تزاد (مَعَ الْوَاوِ) العاطفة (بَعْدَ النَّفْيِ) لفظًا نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو»، أو معنى، نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(وَ) تزاد بَعْدَ («أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ) نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، أي: أن تسجد.

الكاف ومجرورة الذي هو جملة أن.

«وقلت» (زِيَادَةُ مَا) «مع المضاف» (نَحوُ: غَضِبتُ مِن غَيرِ مَا جُرمٍ) أي: من غير جرم (وَ) نحو قوله تعالى: (﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾) [القصص: 28] أي: أي: الآجلين أديت، ومنه قوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: 23] أي: مثل نطقكم، (وَقِيلَ: مَا) أي: كلمة ما (فِيمَا) أي: في هذه الأمثلة (كُلُّهَا نَكِرَةٌ) أي: تامة بمعنى شيء (والمَجرُورُ) أي: المجرور الذي يقدر مجرورًا (بَعدَها) وهو جرم والأجلين (بَدَلٌ مِنهَا) والمعنى في الأول: من غير شيء جرم.

وفي الثاني: أي شيء الأجلين، فعلى هذا التوجيه لا يلزم حمل الآية على الاستعمال القليل؛ فافهم.

«ولا» (أي: كَلِمَةُ لا تُزَادُ) «مع الواو» (العَاطِفَةِ) «بعد النفي» يعني: أنها تزاد مع إذا عطف شيء على مدخول نفي سواء كان ذلك النفي (لَفظًا، نحو: مَا جَاءَني زَيدٌ وَلَا عَمرٌو، أَو مَعنىً نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾) [الفاتحة: 7] فإن عمرًا في المثال الأول معطوف على زيد، داخل في حيز النفي اللفظي، وهو ما، والضالين في النظم معطوف على المغضوب، الذي هو مدخول غير وليس بنفي لفظًا بل معنىً، «و» (تُزَادُ) أي: تزاد لا أيضًا (بَعدَ) «أن المصدرية» (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى) خطابًا لإبليس وقت عصيانه باستنكاف السجود لآدم: (﴿مَا مَنَعَكَ﴾) أي: أي شيء منعك يا إبليس (﴿أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، أَي: أَن تَسجُدَ) فإن لا الداخلة بين أن وبين منصوبه زائد؛ إذ المعنى

(وَقَلَّتْ) زيادة «لَا» (قَبْلَ «أُقْسِمُ») نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١﴾، و﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾. والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية، بحيث يستغنى القسم عنه، فيبرز لذلك في صورة نفي القسم. (وَشَذَّتْ) زيادتها (مَعَ الْمُضَافِ) كقوله:

فِي بِئْرِ لَا حَوْرٍ سَرَى، وَمَا شَعَر ... ...

المطلوب الجائز على تقدير كون المراد: بما منعك المعنى الحقيقي هو ما منعك أن تسجد؛ لأنه إنما امتنع عن السجود، ولهذا ذمه بهذا القول، فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى: ما منعك عن عدم السجود، وامتناع عدم السجود هو السجود؛ فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز، وهذا إذا حمل قوله: ما منعك على الامتناع، وأما إذا حمل على معنى: ما حملك فلا تكون لا زائدة فيكون معناه: أي شيء حملك على عدم السجود، ومن حملها على الأول نظر إلى نظائره في القرآن، كما وقع في غير هذا الموضع بدون لا، ومن حمل على الثاني نظر إلى أن الحكم يعني: الزيادة أولى من الحكم بالزيادة كما هو شأن الكلام المنيف، وذكر بعضهم نكتة خاصة في وجه زيادة لا بأن فيها إشارة إلى أنه لا مانع من السجود إلا العزم على عدم السجود، كما قيل.

«وقلت» (زِيَادَةُ لا) «قبل أُقْسِمُ» وإن كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للإيذان بأن جوابه نفي نحو: لا والله لا أفعل، كذا في العصام (**نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى**: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: 1]، و ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾) [البلد: 1] فإن معناها أقسم، (**وَالسِّرُّ في زِيَادَتِهَا**) أي: زيادة كلمة لا في هاتين الآيتين قبل أقسم (**التَّنبِيهُ عَلَى جَلاءِ القَضِيَّةِ**) يعني: تزاد لا قبل أقسم للتنبيه على أن المقسم عليه أمر جلي (**بِحَيثُ يُستَغنَى القَسَمُ عَنه فَيَبرُزُ لِذَلِكَ**) أي: لإفادة هذا المعنى يبرز الكلام (**في صُورَةِ نَفيِ القَسَمِ**) فكأنه سبحانه وتعالى يقول: إنه لا يحتاج إلى أن يقسم عليه، «وشذت» أي: (**زِيَادَتُهَا**) «مع المضاف» (**كَقَولِهِ**) أي: كقول الشاعر:

(**في بِئرِ لا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَر**) بإفكه حتى إذا الصبح جشر

أي: في بئر حور، والحور: المهلكة جمع حائر أي: هالك من حار أي: هلك.

(وَ«مِنْ»، وَ«الْبَاءُ»، وَ«اللَّامُ» تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا) مشتملًا على ذكر مواضع زيادتها، فلا حاجة إلى تكرارها.

(أي: في بِئرِ حُورٍ، وَالحُورُ الهَلَكَةُ جَمعُ حَائِرٍ، أي: هَالِكٍ) مأخوذ (مِن حَارَ، أي: هَلَكَ) والباء في بإفكه متعلق بلا شعر، ومعنى البيت: ذلك الرجل العاشق سرى في بئر الهلاك وما علم أنه سار فيها بسبب إفكه وكذبه إلى أن أضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه، وكلمة لا دخلت بين المضاف الذي هو: بئر وبين المضاف إليه الذي هو: حور.

«ومن والباء واللام تقدم ذكرها» (مُشتَمِلًا عَلَى ذِكرِ مَوَاضِعَ زِيَادَتِهَا؛ فَلا حَاجَةَ إِلَى تِكرَارِهَا) يعني: هذه الحروف تكون زائدة أيضًا في نحو قوله: ما جاءني من أحد، وكفى بالله، وردف لكم.

* * *

[حرفا التفسير]

(حَرْفَا التَّفْسِيرِ: «أَيْ»)، فَهِيَ تَفْسِيرِ كُلِّ مُبْهَم مِنَ الْمُفْرَدِ نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَيْ: أَبُو عَبْدِ اللهِ» وَالْجُمْلَةِ كما تقول: «قَطَعَ رِزْقُهُ أَيْ: مَاتَ».

(وَ«أَنْ» وَهِيَ) أي: «أَنْ» (مُخْتَصَّةٌ بِـمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ) أي: بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه، فلا تقع بعد صريح القول،

[حرفا التفسير]

«حرفا التفسير» أي: اللفظ الذي وضع للتفسير حرفان أحدهما «أي» بفتح الهمزة وسكون الباء (فَهِيَ) أي: كلمة أي (تَفسِيرُ كُلِّ مُبهَم) سواء كان (مِن المُفرَدِ نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ، أي: أَبُو عَبدِ اللهِ) فإنه تفسير لزيدٌ (وَالجُملَةِ) أي: سواء كان من الجملة (كَمَا تَقُولُ: قُطِعَ رِزقَهُ أَي مَاتَ) فإن مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه، «وأن» أي: وثاني الحرفين هو أن بفتح الهمزة وسكون النون «وهي» (أي) كلمة (أَن) غير شاملة كأي، بل هي «مختصةٌ بما» أي: بتفسير الفعل الذي «في معنى القول» كما فسره الشارح بقوله: (أي: بِفِعلٍ مُتَقَرِّرٍ في مَعنَى القَولِ تَقَرُّرَ المَظرُوفِ في الظَّرفِ) فيه إشارة إلى أن في أعني: في قوله: في معنى القول، مجازٌ؛ لأن الفعل الذي بمعنى القول ليس داخلًا فيه، بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف، ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في التقرير بقرينة أن هذا الفعل (غَيرُ مُنفَكٍّ عَنهُ) أي: عن معنى القول كما لا ينفك الظرف عن المظروف؛ فأطلق ما وضع للمشبه به على المشبه؛ فإن هذا المجاز شائع فإنهم تارة يجعلون اللفظ مظروفًا، والمعنى ظرفًا، وتارة بالعكس، كما في أوائل الكتب.

ولما كان قوله: مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول؛ لكونه ظرفًا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه (فَلا تَقَعُ بَعدَ صَرِيحِ القَولِ) فلا يقال: قال زيد أن جاء عمرو، بل يقال: زيد جاء عمرو

ولا بعد ما ليس في معنى القول.

فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولًا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤدٍّ معناه نحو قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾، فقوله: «أن يا إبراهيم» تفسير لمفعول «ناديناه» المقدر، أي: ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم، وكذلك قولك: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ ائتِ» أي: كتبت إليه شيئًا هو «ائت».

فـ«أَنْ» حرف دال على أن «ائت» تفسير للمفعول به المقدر لـ«كتبتُ»، وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، فقوله: «أن اعبدوا الله» تفسير للضمير ....

(وَلا) تقع أيضًا (بَعدَ مَا) أي: بعد الفعل الذي (لَيسَ في مَعنَى القَولِ) لأنه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف.

ثم أشار إلى خاصة أخرى لها بقوله: (فَهِيَ) أي: كلمة أن (لا تُفَسِّر في الأَكثَرِ) أي: في أكثر الاستعمال (إلّا) تفسر (مَفعُولًا مُقَدَّرَ اللَّفظِ غَيرَ صَريحِ القَولِ) يعني: أنها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر مفعولًا مقدرًا غير مذكور للفعل الذي هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مُؤَدٍّ مَعنَاهُ) أي: معنى القول (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصّافّات: 104]، فَقَولُه: أَن يا إِبراهيم تَفسيرًا لِمَفعُولِ نَادَينَاهُ المُقَدَّرِ) أي: لمفعوله المقدر، وهو كلمة بلفظ في قوله: (أي: نَادَينَاهُ بِلَفظٍ) وهذا هو المفعول المقدر لنا دينًا الذي هو ليس بصريح قولٍ، وقوله: (هُوَ قَولُنَا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعني: أن اللفظ الذي نادينا به هو قولنا: (يا إبرَاهِيمُ، وكَذَلِكَ قَولِكَ: كَتَبتُ إِلَيهِ أَن اِئتِ أي: كَتَبتُ إِلَيهِ شَيئًا هُوَ اِئتِ؛ فأَنَّ) أي: كلمة أن في قولك: أن ائت (حَرفٌ دَالٌّ عَلَى أَنَّ اِئتِ تَفسِيرٌ للمَفعُولِ بِهِ المُقَدَّرِ لِكَتَبتُ) يعني: الذي هو لفظ شيئًا.

ولما كان قوله: إنها لا تفسر في الأكثر إلا مفعولًا مقدرًا اقتضى أن تكون في الأقل تفسر مفعولًا مذكورًا فمثله بقوله: (وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: 117] فَقَولُهُ: أَن اُعبُدُوا اللهَ) يعني: أن هذا مثال لوقوعها تفسيرًا للمفعول المذكور، فإن قوله: أن اعبدوا الله (تَفسِيرٌ للضَّمِيرِ

في «به»، وفي «أمرتَ» معنى القول، وليس تفسيرًا لما في قوله تعالى: «﴿مَآ أَمَرْتَنِي﴾»؛ لأنه مفعول لصريح القول. وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾، فقوله: «أن اقذفيه» تفسير لـ«ما يوحى» الذي هو المفعول الظاهر لـ«أوحينا».

في: بِهِ) وهذا إشارة إلى جواز وقوعها تفسيرًا للمذكور، وقوله: (وَفِي: أَمَرتُ، مَعنَى القَولِ) إشارة إلى رد من قال: إنها تفسير لصريح القول، وهو ما قلت لهم، يعني: أنه لا يجوز وقوعها تفسيرًا لصريح القول، وأنه في هذه الآية تفسير لقوله: أمرت، وفيه معنى القول (وَلَيسَ تَفسِيرًا لِمَا) أي: اللفظ ما (في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿مَآ أَمَرْتَنِي﴾، لأَنَّهُ) أو لأن ما (مَفعُولٌ لِصَرِيحِ القَولِ) وذا لا يجوز (وَقَد يُفَسَّرُ بِهَا) أي: بكلمة أن (المَفعُولُ بِهِ الظَّاهِرُ) أي: الظاهر الصريح (كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: 38، 39] فـ) إن (قَولَهُ: أَن اِقذِفِيهِ، تَفسِيرٌ لِمَا يُوحَى) أي: لهذا اللفظ (الَّذِي هُوَ المَفعُولُ الظَّاهِرُ) الصريح (لأَوحَينَا) وقال الرضي: وينبغي أن يعلم أن ما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها، بل يصح الكلام بدونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة التفسير للمبهم المقدر، فقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: 10] ليست أن فيه مفسرة؛ لأن قوله: الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم، هذا وينبغي أن يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور: 2] الآية على مذهب سيبويه، انتهى ما أفاده الرضي.

* * *

[حروف المصدر]

(حُرُوفُ الْمَصْدَرِ: «مَا»، وَ«أَنْ») المفتوحة المخففة (وَ«أَنَّ») المفتوحة المشددة.

(فَالْأَوَّلَانِ) أي: «مَا، وأَنْ» المفتوحة المخففة (لِلْفِعْلِيَّةِ) أي: للجملة الفعلية، أي: يدخلان على الجملة الفعلية، فيجعلانها في تأويل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾، أي: برُحبها - بضم الراء - وهو السعة، ونحو قولك: «أَعْجَبَنِي أَنْ خَرَجْتَ» أي: خروجك، واختصاص ....

[حروف المصدر]

«حروف المصدر» أي: حروف المصدر هي «ما وأن» (المَفتُوحَةُ المُخَفَّفَةُ) احتراز عما سيجيء من المشددة، وهو قوله: «وأن» (المَفتُوحَةُ المُشَدَّدَةُ) «فالأولان» (أي: مَا وَأَن المَفتُوحَةُ المُخَفَّفَةُ) «للفعلية» (أي: للجُملَةِ الفِعلِيَّةِ) وهذا تفسير لموصوف الفعلية، وقوله: (أي: يَدخُلانِ عَلَى الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ) تفسير للام، يعني: المراد بكونهما للفعلية أنهما يدخلان عليها، وقوله: (فَيَجعَلانِهَا) بيان لفائدة دخولهما عليها يعني: أنهما إنما دخلا عليها لإفادة جعل تلك الجملة (في تَأوِيلِ المَصدَرِ نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾) [التوبة: 118] يعني: أن ما في: بما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التي هي رحبت وجعلتها في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (أي: بَرُحبِهَا، بضَمِّ الرَّاءِ وَهُوَ) أي: معنى الرحب (السَّعَةُ) أي: وضاقت عليهم الأرض بسعتها أي: مع سعتها (وَنَحوُ قَولِكَ: أَعجَبَنِي أَن خَرَجتَ) فإن أن دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل المصدر حتى جوزت كونها فاعلًا لأعجبني (أي) أعجبني (خُرُوجُكَ).

ثم إنه لما كان في اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره أشار إلى هذا الخلاف وإلى أن المصنف ذهب إلى مذهب سيبويه فقال: (وَاختِصَاصُ

«ما» المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه، وجوّز غيره بعدها الاسمية.

وقال الشارح الرضي: وهو الحق وإن كان قليلًا، كما وقع في نهج البلاغة، «بَقَوْا في الدنيا ما الدنيا باقية».

(وَأَنَّ) المفتوحة المشددة (لِلْاسْمِيَّةِ) أي: للجملة الاسمية خاصة، إلا إذا كفت بـ«ما»، فيجوز بعدها الاسمية والفعلية.

ومعنى كونها للاسمية أنها تعمل في جزأيها، وتجعلها في تأويل المفرد ....

مَا المَصدَرِيَّةِ بالفِعلِيَّةِ) على ما ذكره المصنف **(إِنَّمَا هُوَ)** أي: ذلك الاختصاص **(عِندَ سِيبَوَيهِ، وَجَوَّزَ غَيرُهُ)** أي: غير سيبويه **(بَعدَهَا الاسمِيَّةَ)** أي: وقوع الجملة الاسمية بعد ما المصدرية **(وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي: وَهُوَ)** أي: تجويز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها بالفعلية هو **(الحَقُّ)** لا ما ذهب إليه سيبويه من عدم التجويز **(وَإِن كَانَ)** أي: ولو كان وقوعها بعدها **(قَلِيلًا)** وهذا إشارة إلى دليل سيبويه، يعني: أنه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها لكن غيره من الأئمة رجحوا جوازها اعتبارًا لوقوعها **(كَمَا وَقَعَ في نَهجِ البَلاغَةِ)** قوله: («**بَقَوا فِي الدُّنيَا مَا الدُّنيَا بَاقِيَةٌ**») فإن ما دخلت في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التي هي الدنيا باقية.

«وأن» **(المَفتُوحَةُ المُشَدَّدَةُ)** «للاسمية» **(أي: للجُملَةِ الاسمِيَّةِ خَاصَّةً)** ولا تدخل على الفعلية **(إِلَّا إِذَا كُفَّت)** أي: منعت المفتوحة المشددة من العمل **(بِمَا)** أي: بسبب إلحاق ما الكافة بها؛ **(فَيَجُوزُ)** أي: يجوز حينئذ **(بَعدَهَا الاسمِيَّةُ وَالفِعلِيَّةُ وَمَعنَى كَونِهَا)** أي: كون المشددة المفتوحة أنها **(للاسمِيَّةِ)** هو **(أَنَّهَا تَعمَلُ في جُزأَيهَا وَتَجعَلُهَا في تَأوِيلِ المُفرَدِ)** وهذا تفسير وتفصيل؛ لأن مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق يقبل التأويل.

وأما إذا لم تدخل على المشتق فما معنى دخولها عليها، فأراد بيانه فقال: إن معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه أنها جعلت الجملة في تأويل المصدر، بل معناه أنها لما عملت في جزء الجملة أعني: الخبر جاز أن تجعل

الذي هو مصدر خبرها، نحو: «أَعْجَبَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامك، أو ما في معناه نحو: «أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ» أي: أخوّة زيد، فإن تعذر قدّر لكون، نحو: «أَعْجَبَنِي أَنَّ هَذَا زَيْدٌ» أي: كونه زيدًا.

الخبر فقط في تأويل المفرد (**الَّذِي هُو مَصدَرُ خَبَرِها**) إن كان الخبر مشتقا (**نَحوُ: أَعجَبَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ، أي: قِيَامُكَ، أَو مَا في مَعنَاهُ**) أي: تجعلها في تأويل المفرد الذي ليس بمصدر صريح، بل هو في معنى المصدر إن لم يكن مشتقا (**نَحوُ: أَعجَبَنِي أَنَّ زَيدًا أَخُوكَ، أي: أُخُوَّةُ زَيدٍ**) فالأخوة وإن لم تكن مصدرًا لأخوك الذي هو الخبر لكنها في معنى المصدر له؛ لكونه في معنى: أعجبني أن زيد أبو أخيك أو مؤاخيك؛ (**فإن تَعَذَّرَ**) أي: تعذر مصدر خبرها أو ما هو في معناه بأن يكون الخبر جامدًا محضًا (**قُدِّرَ**) أي: حين التعذر (**لِكَونٍ نَحوُ: أَعجَبَنِي أَنَّ هَذَا زَيدٌ، أي: كَونُهُ زَيدًا**) لأن كل خبر جامد له نسبة إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد وإن شئت قلت: هذا كائن ومعناهما واحد.

* * *

[حروف التحضيض]

(حُرُوفُ التَّحْضِيضِ: «هَلَّا»، وَ«أَلَّا») مشددتين (وَ«لَوْلَا»، وَ«لَوْمَا» لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) لدلالتها على أحد أنواع الكلام، فتصدر لتدلّ من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع.

وَيَلْزَمُهَا الْفِعْلَ وفي بعض النسخ: «وتلزم الفعل» (لَفْظًا) نحو: «هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَهَلَّا تَضْرِبُ زَيْدًا» (أَوْ تَقْدِيرًا) نحو: «هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، وَهَلَّا زَيْدًا تَضْرِبُهُ».

[حروف التحضيض]

«حروف التحضيض» أي: الحث والتحريض على شيء، هي أربعة «هلا وألا» (مُشَدَّدَتَينِ) بتشديد اللام فيهما «ولولا ولوما»، فهذه الأربعة للتحضيض «لها» أي: للأربعة «صدر الكلام» (**لِدَلالَتِهَا عَلَى أَحَدِ أَنوَاعِ الكَلَامِ**) يعني: أن دلالة تلك الحروف على أحد نوع مبهم من أنواع الكلام تقتضي تبيين ذلك النوع؛ (**فَتُصَدَّرُ**) أي: للاحتياج إلى البيان تجعل تلك الحروف في صدر الكلام (**لِتَدُلَّ مِن أَوَّلِ الأَمرِ**) أو لتبين قبل شروع المتكلم في الكلام لتدل (**عَلَى أَنَّ الكَلَامَ**) أي: الواقع بعدها (**مِن ذَلِكَ النَّوعِ**) أي: من الكلام الذي ينبغي الاهتمام والاعتناء به لا من الكلام الذي هي فيه (**وَيَلزَمُهَا الفِعلُ**) أي: الفعل لازم لتلك الحروف يعني: إنما تدخل على الفعل (**وَفِي بَعضِ النُّسَخِ: وَتَلزَمُ الفِعلَ**) أي: تلزم تلك الحروف الفعل، وقد عرفت أنه إذا أريد باللزوم عدم الانفكاك فلا إشكال في كون الفعل لازمًا أو ملزوما، وقوله: «لفظًا» حال من الفعل أي: حال كونه ملفوظًا (**نَحوُ: هَلَا ضَرَبتَ زَيدًا، وَهَلَّا تَضرِبُ زَيدًا**) «أو تقديرًا» (**نَحوُ: هَلَّا زَيدًا ضَرَبتَهُ، وَهَلَا زَيدًا تَضرِبُهُ**) يعني: أن زيدًا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبًا بفعل يفسره ما بعده، كما عرفت في باب الإضمار على شريطة التفسير.

فمعناها: إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل.

ومعناها في المضارع: الحضّ على الفعل، والطلب له.

فهي في المضارع بمعنى الأمر.

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرًا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات.

ثم أراد الشارح أن يبين الفرق بين دخولها على الماضي وبين دخولها على المستقبل فقال: (**فَمَعنَاهَا**) أي: معنى التحضيض (**إذَا دَخَلَت عَلَى المَاضِي التَّوبِيخُ وَاللَّومُ عَلَى تَركِ الفِعلِ**) يعني: أن مراد المتكلم بقوله: هلا ضربت زيدًا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه؛ فكأنه قال: كن نادمًا على تركه (**وَمَعنَاهَا في المُضَارِعِ**) يعني: إذا دخلت عليه (**الحَضُّ**) أي: الحث والتحريض (**عَلَى الفِعلِ وَالطَّلَبُ**) بالرفع عطف على الحض أي معناه الطلب (**لَهُ**) أي: للفعل، وإذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (**فَهِيَ**) أي: فتكون تلك الحروف (**في المُضَارِعِ بمَعنَى الأَمرِ**) فكأنه قال في قوله: هلا تضرب زيدًا، اضرب زيدًا، (**وَلَا يَكُونُ التَّحضِيضُ في المَاضِي الَّذِي قَد فَاتَ**) فإنه لا فائدة في الحث عليه والطلب له (**إلَّا أَنَّهَا**) أي: لكن الحروف (**تُستَعمَلُ كَثِيرًا في لَوم المُخَاطَبِ عَلَى أَنَّهُ**) أي: المخاطب (**تَرَكَ المَاضِي شَيئًا يُمكِنُ تَدَارُكُهُ في المُستَقبَلِ؛ فَكَأَنَّهَا مِن حَيثُ المَعنَى للتَّحضِيضِ عَلَى فَعلٍ**) أي: على فعل يمكن وقوعه في المستقل (**مِثلَ مَا**) أي: مشابه لفعل (**فَاتَ**).

* * *

[حرف التوقع]

(حَرْفُ التَّوَقُّعِ) وَالتَّقْرِيبِ: («قَدْ») سمي بهما لمجيئته لهما.

فإن هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع، فلا بد فيه من معنى التحقيق، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي لتقريب من الحال مع التوقع، أي: يكون مصدره متوقعًا للمخاطب واقعًا عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: «قد ركب» ....

[حرف التوقع]

«حرف التوقع» (وَالتَّقرِيبِ) «قد» (سُمِّيَ) أي: لفظ قد (بِهِمَا) أي: بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف، وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لِمَجِيئِهِ) أي: لمجيء لفظ قد (لَهُمَا) أي: للتوقع والتقريب (فإِنَّ هَذَا الحَرفُ إِذَا دَخَلَ عَلَى المَاضِي أَو المُضَارِعِ فَلا بُدَّ فِيهِ) أي: في هذا الحرف (مِن مَعنَى التَّحقِيقِ، ثُمّ إِنَّهُ) هذا إشارة إلى أن كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق؛ إذ هو أصل لمعانيها وإنما لم يصنفها المصنف إليه لاختصاص التوقع بها، وللرد على من قال: إنها ليست للتوقع في الماضي، ومن ذهب إلى أنها ليست للتوقع مطلقًا؛ ولذا قال الشارح إنه، أي: حرف قد (يَنضَافُ في بَعضِ المَوَاضِعِ إِلَى هَذَا المَعنَى) أي: معنى التحقيق فيعنون به، فيقال: قد حرف تحقيق؛ نظرًا إلى أصل في معانيها، وهي أي: كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (المَاضي) المثبت المتصرف كائنة (لِتَقرِيبٍ) أي: تقريب زمنه (مِن) زمن (الحَالِ) حال كونه مصاحبه (مَعَ التَّوقُّعِ) أي: الانتظار من المخاطب قبل إخبار، ولذا فسر الشارح معنى تقريبها الماضي من الحال مع التوقع بقوله: (أي: يَكُونُ مَصدَرُهُ مُتوقَّعًا للمُخَاطَبِ) حال كونه (وَاقِعًا عَن قَرِيبٍ) أي: واقعًا في الزمان القريب من الحال، سواء وقع بالفعل بأن حصل مدلوله في الخارج أو بالقوة بأن أشرف على الوقوع، وقد مثل للأول بقوله: (كَمَا تَقُولُ لِمَن يَتَوَقَّعُ رُكُوبَ الأَمِيرِ) أي: ينتظر حصوله (قَد رَكِبَ)

أي: قد حصل عن قريب ما كنت تتوقعه.

ومنه قول المؤذن: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»، ففيها إذن ثلاثة معان مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع، كما تقول: «قَدْ رَكِبَ زَيْدٌ» لمن لم يتوقع ركوبه.

(وَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ) المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس (لِلتَّقْلِيلِ) ....

مقول القول (أي: قَد حَصَلَ عَن قَرِيبٍ مَا) أي: الأمر الذي (كُنتَ تَتَوَقَّعَهُ) أي: تنظر حصوله، وأشار إلى الثاني بقوله: (وَمِنهُ) أي: من كون قد في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع، وهو خبر مقدم وقوله: (قَولُ المُؤَذِّنِ) مبتدأ مؤخر، وقوله: (قَد قَامَت الصَّلاةُ) مقول القول أي: أشرفت على القيام، وشروع في مقدمتها تحقيقًا.

والفاء في قوله: (فَفِيهَا) الفاء للفصيحة أي: إذا عرفت ما تقدم من المعاني ففي كلمة قد (إِذَن ثَلَاثَةُ مَعَانٍ مُجتَمِعَةٍ) أحدها (التَّحقِيقُ، وَ) الثاني (التَوَقُّعُ، وَ) الثالث (التَّقرِيبُ) هذا في الماضي، وسيأتي لها معنى رابع في المضارع وهو التقليل، وإنما تعد هذه المعاني إذا كانت قد حرفًا، فأما إذا كانت اسمًا فهي بمعنى حسب تقول: قد زيد درهم، أي: حسبه، وقدني دينار أي: حسبي، قوله: (وَقَد يَكُونُ) إشارة إلى أن هذا استعمال قليل؛ ولذلك أنكره الخليل أي: قد تكون كلمة قد مصبة (مَعَ التَّحقِيقِ التَّقرِيبَ) فقط (مِن غَيرِ تَوَقُّعٍ) فلا تجتمع المعاني الثلاثة، ومثل لذلك بقوله: (كَمَا تَقُولُ: قَد رَكِبَ زَيدٌ) أي: تحقق ركوبه في الماضي القريب من الحال، والجار في قوله: (لِمَن لَم يُتَوَقَّعُ رُكُوبُهُ) متعلق بتقول.

«وهي» أي: كلمة قد حال كونها واقعة «في» الفعل «المضارع» إطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد؛ ولذا قيده الشارح بقوله: (المُجَرَّدِ عَن نَاصِبٍ وَجَازِمٍ وَحَرفِ تَنفِيسٍ) مثل: يجود في قولك: قد يجود البخيل، ثم إن في توسيط الشارح كلمة هي بين العاطف والمعطوف في قول المصنف وفي المضارع إشارة إلى أن قوله: «للتقليل» خبر للمبتدأ المقدر المعطوف على المبتدأ المصرح، ومعنى كونها في المضارع للتقليل هو أن يكون وقوع مصدره

أي: ينضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل، نحو: «إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ»، وقد تستعمل للتحقيق مجردًا عن معنى التقليل، نحو قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، نحو: «قَدْ - وَاللهِ - أَحْسَنْتَ»، و«قَدْ لَعَمْرِي بِتّ سَاهِرًا».

قليلًا، وهذا مع التحقيق؛ إذ المراد بدخول قد على المضارع إنما هو تحقيق الأمر؛ لأنه الأصل في معانيها كما تقدم، والتقليل فرع عنه؛ ولذا فسر الشارح المعنى بقوله: (أي: يَنضَافُ) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (**إِلَى التَّحقِيقِ فِي الأَغلَبِ**) احترز به عن غير الأغلب، وهو استعمالها لمجرد التحقيق كما سيذكره، وقوله: (**التَّقلِيلُ**) بالرفع نائب فاعل ينضاف، وحينئذ يجتمع المعنيان كما في (نَحوِ) قولهم: (إِنَّ الكَذُوبَ) المبالغ في الكذب (قَد يَصدُقُ) بمعنى أنه يكون وقوع الصدق منه قليلًا محققًا، وقوله: (وَقَد تُستَعمَلُ) أي: كلمة قد (لِلتَّحقِيقِ مُجَرَّدًا عَن مَعنَى التَّقلِيلِ) إشارة إلى مقابل الأغلب كما عرفت، وذلك (نَحوُ قَولِهِ) تعالى: (﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾) [البقرة: 144]، وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: 18] إذ هي هنا للتحقيق فقط، وقيل: إنها في الآية الأولى للتحقيق مع التكثير.

ثم إن الشارح أراد أن يتمم الكلام عليها فقال: (وَيَجُوزُ) أي: لا يمتنع (الفَصلُ بَينَهَا) أي: كلمة قد (وَبَينَ الفِعلِ) الداخلة عليه، والباء في قوله: (بِالقَسَمِ) أي: اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نَحوُ) قولك: (قَد وَاللهِ أَحسَنتَ، وَ) قولكَ: (قَد لَعَمرِي) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة أي: بحياتي وبقائي (بِتُّ سَاهِرًا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها، أقول تكميلًا للفائدة: ويجوز أيضًا حذف فعلها تشبيها لهما بلما في التوقع؛ لأنهم قد يحذفون الفعل مع لما لجعلهم ما عوضًا عن الفعل؛ لأن لما كانت في الأصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما، وذلك نحو قول الشاعر:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

أي: وكأن قد زالت.

***

[حرفا الاستفهام]

(حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ: «الْهَمْزَةُ»، وَ«هَلْ». لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ) لا يتقدمهما في حيزهما، لدلالتهما على أحد أنواع الكلام كما مر. (وتدخلان على الاسمية والفعلية).

تَقُولُ (في) الاسمية («أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟» وَ)، في الفعلية («أَقَامَ زَيْدٌ؟» وَكَذَلِكَ «هَلْ»).

تقول فيهما: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟ وَهَلْ قَامَ زَيْدٌ؟»، إلا أَنَّ الهمزة تدخل على كل اسمية، ....

[حرفا الاستفهام]

«حرفا الاستفهام» أي: طلب الفهم، وهما «الهمزة وهل» فقط، وأما قولهم: ال فعلت، بمعنى: هل فعلت، على ما حكاه قطرب عن أبي عبيدة فلغة في هل بقلب الهاء همزة، و «لهما» أي: للهمزة وهل «صدر الكلام» بحيث (لا يَتَقَدَّمُهُمَا في حَيِّزِهِمَا) لوجوب تقديمهما عليه (لِدَلالَتِهِمَا عَلَى أَحَدِ أَنوَاعِ الكَلَامِ) وهو الإنشاء؛ إذ هما لإنشاء الاستفهام (كَمَا مَرَّ) في الكلام على كم الاستفهامية، (وَتَدخُلانِ) أي: تدخل كل من الهمزة وهل (عَلَى) الجملة (الإسمِيَّةِ و) الجملة (الفِعلِيَّةِ) يشير إلى هذا العموم تعدد الأمثلة، في قوله: (تَقُولُ) أي: عند دخول الهمزة «في» جانب الجملة (الاسمِيَّةِ) «أزيدٌ قائمٌ، و» عند دخولها (في) جانب الجملة (الفِعلِيَّةِ) «أقام زيدٌ، وكذلك» أي: وتدخل «هل» على الجملتين أيضًا دخولًا مثل دخول الهمزة عليها حال كونك (تَقُولُ) عنه دخولها (فِيهِمَا) أي: الجملتين (هَل زَيدٌ قَائِمٌ) في جانب الاسمية (وَهَل قَامَ زَيدٌ) في جانب الفعلية، وقوله: (إِلَّا أَنَّ الهَمزَةَ تَدخُلُ عَلَى كُلِّ اِسمِيَّةٍ) إشارة إلى أن قول المصنف: وكذلك هل، ليس على عمومه بدليل قوله: بعد الهمزة أعم تصرفًا، فكأنه في معنى الاستثناء من هذا الحكم؛ ولذا ذكره الشارح هنا، وكان الأوجه ذكره في قوله: تقول أزيدًا ضربت، كما يشير إليه قوله؛ لما عرفت

سواء كان الخبر فيها اسمًا أو فعلًا، بخلاف «هل»، فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل، نحو: «هَلْ زَيْدٌ قَامَ؟» إلا على شذوذ، وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى «قد»، كما جاءت على الأصل في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ أي: قد أتى، فلما كان أصلها «قد»، وهي من لوازم الأفعال، فإن رأت فعلًا في حيزها تذكرت عهودًا بالحمى وحنّت إلى الألف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها سلت عنه ذاهلة.

فتأمل، (**سَوَاءٌ كَانَ الخَبَرُ فِيهَا اِسمًا أَو فِعلًا**) تعميم في الاسمية بالنسبة إلى الهمزة (**بِخِلافِ هَل فَإِنَّهَا لا تَدخُلُ عَلَى**) جملة (**اِسمِيَّةٍ خَبَرُهَا فِعلٌ**) وذلك (**نَحوُ: هَل زَيدٌ قَامَ**) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على أي حال من الأحوال (**إِلَّا عَلَى**) حال (**شُذُوذٍ**) أي: الاستعمال الغير الفصيح كما صرح في «المفتاح» (**وَذَلِكَ لأَنَّ أَصلَهَا**) أي: أصل هل في الاستعمال (**أَن تَكُونَ بِمَعنَى قَد**) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع الذي هو معنى الاستفهام، (**كَمَا جَاءَت عَلَى الأَصلِ**) الذي هو معنى قد (**فِي قَولِهِ تَعالَى**: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: 1] أي: **قَد أَتَى**) فكما لا يقال: قد زيد قام، لا يقال: هل زيد قام، قال الرضي: فإن قيل: مقتضى ما ذكرتم أن لا يقال: هل زيد قائم لامتناع أن يقال: قد زيد قائم، قلنا: إنما جاز حملًا لها على أختها، وهي أزيد قائم، وإنما لم تحمل على أختها في مثل: هل زيد قام؛ لأن هذه الجملة أقرب لباب هل فاعتبارها نفسها أولى من حملها على أختها انتهى.

(**فَلَمَّا كَانَ أَصلُهَا**) أي: أصل هل (**قَد، وَهِيَ**) أي: قد (**مِن لَوَازِمِ الأَفعَالِ**) ومختصة بها (**فَإِن**) جواب لما (**رَأَت فِعلًا فِي حَيِّزِهَا**) أي: وجدته في مكانها (**تَذَكَّرَت عُهُودًا بالحِمَى**) جواب الشرط والعهود جمع عهد والحمى كإلى: ما يحمى من الكلاء، والمراد الأرض التي فيها الكلأ (**وَحَنَّت**) وهو إما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل أو بالتشديد من الحنين بمعنى الشوق (**إِلَى الإلفِ المَألُوفِ**) أي: الحبيب المحبوب (**وَعَانَقَتهُ**) التزمته وضمته إلى نفسها (**وَإِن لَم تَرَهُ فِي حَيِّزِهَا**) أي: لم تجده في مكانها (**سَلَت عَنهُ**) تكلفت السلوان عنه حال كونها (**ذَاهِلَةً**) هذا

(وَ«الْهَمْزَةُ» أَعَمُّ تَصَرُّفًا) أي: التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها أكثر من التصرف في «هل».

(تَقُولُ: «أَزَيْدًا ضَرَبْتَ؟») بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل، بخلاف: «هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ؟» لما عرفت.

(وَ) تقول: («أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ؟») باستعمال الهمزة لإثبات ما دخلت عليه ....

تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق، والمقصود أنه إذا أمكن مراعاة حالها الأصلي التزم وإلا ترك.

ولما كان قول المصنف فيما سبق: وكذلك هل، موهمًا لعمومها ولحصول المساواة بينها وبين الهمزة في جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك؛ لأن الهمزة هي الأصل في الاستفهام، وهل فرعها فيه، والفرع لا يتصرف تصرف الأصل أراد المصنف أن يرفع ذلك الإبهام فقال: «والهمزة أعم تصرفًا» أي: من جهة التصرف فهو تمييز من النسبة؛ ولذا فسر الشارح العبارة بقوله: (**أي: التَّصَرُّفُ فِيهَا**) يعني: الهمزة، وقوله: (**باعتِبَارِ إستِعمَالِهَا في مَوَاضِعِ إستِعمَالاتِهَا**) قيد للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات؛ فإنه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل؛ فإنه يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفًا، فقوله: التصرف فيها مبتدأ وقوله: (**أَكثَرُ مِن التَّصَرُّفِ في هَل**) خبره، «تقول» هذا شروع في بيان المواضع التي تستعمل فيها الهمزة دون هل، وعد منها هنا أربعة أحدها ما ذكره بقوله: تقول: «أزيدًا ضربت» ملابسًا (**بإدخَالِ الهَمزَةِ عَلَى الاسمِ**) يعني: زيدًا (**مَعَ وُجُودِ الفِعلِ**) وهو ضربت في حيزها؛ لما سبق من أنها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسمًا أو فعلًا، (**بِخِلافِ هَل زَيدٌ ضَرَبتَ**) بإدخاله على الاسم مع وجود الفعل في حيزها، فإنه لا يجوز (**لِمَا عَرَفتَ**) من أنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل إلا شذوذًا للعلة المتقدمة.

«و» الثاني ما ذكره بقوله: (**تَقُولُ**) منكرًا «أتضرب زيدًا، و» الحال «هو أخوك» (**باستِعمَالِ الهَمزَةِ لإثبَاتِ مَا**) أي: الفعل الذي (**دَخَلَت**) الهمزة (**عَلَيهِ**)

على وجه الإنكار دون «هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا؟»؛ لأن المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة؛ لأن أصله: «أَتَرْضَى بِضَرْبِكَ زَيْدًا؟ وهو غير مستحسن منك»، و«هل» ضعيفة في الاستفهام، فلا يحذف فعلها، بخلاف الهمزة، فإنها قوية فيه.

(وَ) تقول: («أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟») بجعل الهمزة معادلة لـ«أم» المتصلة، فإنه لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين تعدد المستفهم عنه، فاستعمال ....

حال كون ذلك (عَلَى وَجهِ الإنكَارِ) هذا المثال من قبيل الإنكار التوبيخي، وهو أن يكون ما بعد الهمزة واقعًا وما كان ينبغي أن يقع، وفاعله معلوم نحو: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: 95 ـ 96] وقد يجيء للإنكار الإبطالي وهو أن يكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذب نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾ [الإسراء: 40]، ومن حيث كون الإنكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنا: لو حمل الشارح المثال على مجيئها للإنكار مطلقًا بأن يقول: باستعمال الهمزة لإنكار ما دخلت عليه؛ لكان اشمل وأفيد، (دُونَ: هَل تَضرِبُ زَيدًا) إلى آخره حيث لا يجوز؛ (لأنَّ المُستَفهَمَ عَنهُ في مِثلِ هَذَا المَوضِعِ مَحذُوفٌ بالحَقِيقَةِ) إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوجود في الإنكار التوبيخي، ومعلوم الانتفاء في الإنكار الإبطالي بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله: (لأنَّ أَصلَهُ أتَرضَى بِضَربِكَ زَيدًا وَهُوَ غَيرُ مُستَحسَنٍ مِنكَ) فإنه أمر خفي، واقترانه بالحال الذي ينافيه يدل على عدم استحسانه، (وَهَل ضَعِيفَة في الاستِفهَامِ) هذا من تتمة التعليل (فَلَا يُحذَفُ فِعلُهَا) بسبب ضعفها؛ لكونها فرعًا فيه (بِخِلافِ الهَمزَةِ) حيث يحذف فعلها (فَإنَّهَا قَوِيَّةٌ) في الاستفهام؛ لكونها الأصل (فِيهِ) كما تقدم.

«و» الثالث ما ذكره بقوله: (تَقُولُ) مستفهمًا عن أحد الأمرين «أزيدٌ عندك أم عمرٌو» ملابسًا (بِجَعلِ الهَمزَةِ مُعَادِلَةً لـ: أَمَ المُتَّصِلَةِ) إذ هي مختصة بها (فإنَّهُ) الحال والشأن (لَمَّا قُصِدَ الاستِفهَامُ عَن أَحَدِ الأَمرَينِ) وهو إما حصول زيدًا أو حصول عمرو (تَعَدَّدَ المُستَفهَمُ عَنهُ) جواب لما، وإذا كان كذلك (فاستِعمَالُ

الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام، والأقوى فيه أنسب وأليق.

وتقع «هل» مع «أم» المنقطعة؛ لأن المستفهم عنه في صورة «أم» المنقطعة لم يتعدد؛ لأنها للإضراب عن السؤال الأول، واستئناف سؤال آخر بـ«أم» المقدرة بالهمزة، فإن قولك: «هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟» في تقدير: «بل أعندك عمرو؟».

(وَ) تقول: (﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾، وَ﴿أَفَمَن كَانَ﴾، وَ﴿أَوَمَن كَانَ﴾) بإدخال الهمزة على ثم، والفاء، والواو من الحروف العاطفة، ....

الهَمزَةِ الَّتِي هِيَ الأَصلُ فِي بَابِ الاستِفهَامِ وَالأَقوَى فِيهِ) لكونها موضوعة له (أَنسَبُ وَأَلْيَقُ) من استعمال هل عند العقل ثم إنهم خصصوا الاستعمال بما هو الأنسب عند العقل؛ فلا يرد أنه لا يدل على عدم جواز جعل: هل معادلة لأم المتصلة بل على عد الأنسبية، فتأمل.

(وَتَقَعُ هَل مَعَ أَم المُنقَطِعَةِ) لا المتصلة المختصة بالهمزة؛ (لأَنَّ المُستَفهَمَ عَنهُ فِي صُورَةِ أَم المُنقَطِعَةِ لَم يَتَعَدَّد) بل هو أمر واحد؛ (لأَنَّهَا) أي: أم المنقطعة واقعة (للإِضرَابِ عَنِ السُّؤَالِ الأَوَّلِ) الداخل عليه هل (وَاستِئنَافُ سُؤَالٍ آخَرَ بـ: أَم) المنقطعة (المُقَدَّرَةِ بـ) بل، و(الهَمزَةِ) كما مر في الحروف العاطفة؛ (فَإِنَّ قَولَكَ: هَل زَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو) لا تعدد فيه؛ إذ هو (فِي تَقدِيرِ: بَل أَعِندَكَ عَمرٌو) حيث تركت السؤال عن زيد، وأضربت عنه إلى السؤال عن عمرو.

«و» الرابع ما ذكره بقوله: (تَقُولُ) أي: تاليًا لقوله تعالى: «﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾» آمنتم به، «و» قوله تعالى: «﴿أَفَمَن كَانَ﴾» على بينةٍ من ربه، «و» قوله تعالى: «﴿أَوَمَن كَانَ﴾» ميتًا فأحييناه، (بِإِدخَالِ الهَمزَةِ عَلَى ثُمَّ وَالفَاءِ وَالوَاوِ) الكائن كل منها (مِنَ الحُرُوفِ العَاطِفَةِ) وذلك رعاية لتمام التصدير لعرافتها في الاستفهام؛ فالعاطف لكونه رابطًا لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها، وذلك لا يقتضي كمال التصدير، وهذا عند الجمهور، خلافًا للزمخشري؛ فإن الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف؛ فيقدر في مثل: أفلا تعقلون، أجننتم فلا تعقلون، وفي نحو: أو لا يعلمون، أجهلوا ولا يعلمون، وقد قال الرضي: الحق ما قاله الجمهور؛ إذ لو كان

(دون «هَلْ»)، لكونها فرع الهمزة، فلا تتصرف تصرفها.

المعطوف عليه مقدرًا لجاز وقوعها في أول الكلام من غير أن يتقدم ما يصلح العطف عليه، مع أنه لم يجئ في الاستفهام إلا مبنيا على كلام متقدم، انتهى.

ثم إن قول المصنف: «دون هل» أي: بِخِلافِ هَل متعلق بقوله: تقول أزيدًا ضربت، إلى آخره فيكون قيدًا في الكل، يعني: أنك لا تقول: هل في هذه المواضع فقول الشارح: (لِكَونِهَا فَرعُ الهَمزَةِ) تعليل لما استفيد من قوله: بخلاف هل، أي: لا تقول: هل فيها؛ لأن الهمزة أصل وهل فرعها (فَلَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا) إذ الفرع لا يتصرف تصرف الأصل، ومن ذلك أن الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر:

فوالله لا أدري وإن كنت داريًا بسبعٍ رمينا الجمر أم بثمانيا

يعني: أبسبع، فحذفت للقرينة، وهذا بخلاف هل.

* * *

[حروف الشرط]

(حُرُوفُ الشَّرْطِ: «إِنْ»، وَ«لَوْ»، وَ«أَمَّا»، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) لما مر.

(فَـ«إِنْ»: لِلاسْتِقْبَالِ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي، وَ«لَوْ» عَكْسُهُ) يعني هي: لو للماضي، وإن دخل على المستقبل. وفي بعض النسخ: «فإن للاستقبال وللماضي».

ومعناه: «إِنْ» للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي ....

[حروف الشرط]

«حروف الشرط» الشرط في اللغة: إلزام الشيء والتزامه، وقد نقل في الاصطلاح إلى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى؛ فهي من إضافة الدال إلى المدلول أي: الحروف الدالة على التعليق، وهي ثلاثة: «إن» بكسر الهمزة وسكون النون «ولو وأما» بفتح الهمزة والميم المشددة «لها» أي: لكل منها «صدر الكلام» فيجب تقديمها على ما دخلت عليه، (لِمَا مَرَّ) من أنها تدل على نوع الكلام.

«فإن للاستقبال» أي: لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال «وإن دخل على الماضي» يعني: أنها تجعل الفعل الذي دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيًا نحو: إن ضربت ضربت، أو مضارعًا نحو: إن تضرب أضرب، «ولو عكسه» أي: عكس إن، قد بينه الشارح بقوله: (يعني: هِيَ) أي: يقصد المصنف بالعكس أن (لو للمَاضِي، وَإن دَخَلَ عَلَى المُستَقبَلِ) أي: أنها تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الماضي، سواء دخلت على الماضي نحو: لو ضربت ضربت، أو المضارع نحو: لو تضرب أضرب، قال الشارح: (وَفِي بَعضِ النُّسَخِ) أي: نسخ المتن ما نصه: (فَإِن للاستِقبَالِ وَللمَاضِي) أي: بدون ذكر المبالغتين (وَمَعنَاهُ إن للاستِقبَالِ سَوَاءٌ دَخَلَت عَلَى المُضَارِعِ أَو المَاضِي) يعني: إن المبالغة الموجودة في النسخة الأولى مرادة، وإن لم يصرح بها في الثانية، وليس معناه إن مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضي، وأن لو

نحو: «إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ» و«إِنْ أَكْرَمْتَنِي لأَكْرَمْتُكَ». فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الأول، يعني: «إن وقع منك إكرامي في الاستقبال وقع مني أيضًا إكرامك فيه». وكذلك «لو» للمضي على أيهما دخلت نحو: «لَوْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ، وَلَوْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ» بمعنى واحد، أي: «لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضًا فيه». وقد تستعمل كـ«إِنْ» في المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾، واعلم أن المشهور ....

مختصة بالماضي فلا تدخل على المستقبل، كما قد يتبادر منه، وقوله: (نَحوُ: إِن تُكرِمنِي أُكرِمكَ) مثال لدخولها على المستقبل، (و) نحو: (إِن أَكرَمتَني لأَكرَمتُكَ) مثال لدخولها على الماضي وإذا كان كذلك (فَمَعنَى المِثَالِ الثَّاني بِعَينِهِ) وهو الذي للماضي (مَعنَى المِثَالِ الأَوَّلِ) وهو الذي للاستقبال؛ لأن قائل الأول (يَعنِي) أي: يقصد به (إِن وَقَعَ مِنكَ إِكرَامي في الاستِقبالِ وَقَعَ مِنِّي أَيضًا إِكرَامُكَ فِيهِ) وعلى هذا يكون معناه معنى الثاني بلا فرق بينهما، (وَكَذَلِكَ لَو لِلمُضِيِّ عَلَى أَيِّهِمَا دَخَلَت) أي: سواء دخلت على المستقبل أو الماضي (نَحوُ: لَو ضَرَبتَ ضَرَبتُ) مثال للماضي (وَلَو تَضرِبُ أَضرِبُ) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فيهما (بِمَعنىً وَاحِدٍ) بلا فرق (أي: لَو وَقَعَ مِنكَ ضَربي في المَاضِي فَقَد وَقَعَ مِنِّي ضَربُكَ أَيضًا فيهِ) وهذا يكون معنى العبارة في النسختين واحدًا.

وقوله: (وَقَد تُستَعمَلُ كَإِنَ في المُستَقبَلِ) إشارة إلى أن لو تجيء مثل إن فتكون للاستقبال وإن دخلت على الماضي، وذلك (نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾) [البقرة: 221] فإن المعنى والله أعلم إن لا تعجبكم أو تعجبكم، وقال الرضي: وقد تكون بمعنى أن الناصبة كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [النساء: 89] وكقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾ [القلم: 9] وكقوله﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي﴾ [المعارج: 11]، ولا يجوز أن تكون ههنا للامتناع لأنه لا جواب لها، انتهى.

ولما أنهى الشارح الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال: (وَاعلَم) أيها الطالب (أَنَّ المَشهُورَ)

أن «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهذا لازم معناها، فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي، بحصول أمر آخر مقدر فيه، وما كان حصوله مقدرًا في الماضي كان منتفيًا فيه قطعًا، فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما علق به أيضًا.

فإذا قلت مثلًا: «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ» فقد علقت حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه، فيلزم انتفاؤهما معًا ....

المتعارف (أَنَّ لَو) تستعمل (لانتِفَاءِ الثَّاني بانتِفَاءِ الأَوَّلِ) كما إذا قلت: لو سألتني أعطيتك، حيث امتنع الإعطاء لامتناع السؤال فانتفى الأمران، وكان انتفاء الثاني وهو إعطاء لأجل انتفاء الأول وهو السؤال، (وَهَذَا) أي: المشهور وهو (لازِمُ مَعنَاهَا) أي: مدلولها اللازم لمعناها المطابقي (فَإِنَّهَا مَوضُوعَةٌ) أي: مطابقة (لِتَعلِيقِ حُصُولِ أَمرٍ في المَاضِي) إذ هي حرف شرط، ومعنى الشرط مراعىً فيها وبه صرح التفتازاني في «المطول» وشرح «المفتاح» والباء في قوله: (بِحُصُولِ أَمرٍ آخَرَ) متعلق بقوله: لتعليق وهو بمعنى على أو سببية، وقوله: (مُقَدَّرٍ فِيهِ) بالجر صفة أمر، والضمير راجع إلى الماضي أي: مقدر ومفروض وجوده في الماضي، وهذا بناء على العرف، وما قيل: إن المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وَمَا) أي: الأمر الذي (كَانَ حُصُولُ) وجوده وثبوتـ(ـه مُقَدَّرًا) مفروضًا (في المَاضِي كَانَ مُنتَفِيًا فِيهِ) أي: الماضي (قَطعًا) أي: جزمًا، وإذا كان كذلك (فَيَلزَمُ لأَجلِ اِنتِفَائِهِ اِنتِفَاءُ مَا) أي: الأمر الذي (عُلِّقَ بِهِ) أي: عليه (أَيضًا) أي: كانتفاء الأول، وهذا تحقيق لمعنى التعليق فإن معناه أن حصوله المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره، (فإِذَا قُلتَ مَثَلًا: لَو جِئتَنِي لأَكرَمتُكَ) مثال لبيان التعليق (فَقَد عَلَّقتَ حُصُولَ الإكرَامِ) وهو المعلق (في المَاضِي) متعلق بقوله: حصول والباء في قوله: (بِحُصُولِ) بمعنى على فتكون متعلقة بعلقت أو سببية أي: بسبب حصول (مَجِيءٍ مُقَدَّرٍ) وهو المعلق عليه (فِيهِ) أي: الماضي، والفاء في قوله: (فَيَلزَمُ) سببية أي: فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (اِنتِفَاؤُهُما) أي: المعلق عليه حال كونها (مَعًا) إذ المعلق عليه

وكون انتفاء الإكرام مسببًا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم، واستعمال «لو» بهذا المعنى هو الكثير المتعارف.

وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم، ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، ....

وهو حصول المجيء المقدر في الماضي منتفٍ، وبانتفائه انتفى المعلق وهو حصول الإكرام في الماضي (و) يلزم أيضًا (**كَونُ اِنتِفَاءِ الإكرَامِ مُسَبَّبًا لانتِفَاءِ المَجِيءِ**) يعني: أن انتفاء المجيء سبب لانتفاء الإكرام وهو مسبب وناشئ عنه (**في زَعمِ المُتَكَلِّمِ**) متعلق بقوله: مسببًا، وإنما قيد به إشارة إلى أنه لا يلزم كون الثاني مسببًا في نفس الأمر، كما في قول أبي العلاء المعري:

ولـو طـار ذو حـافـرٍ قـبـلـهـا ... لـطـارت ولـكـنـهـم لـم يـطـر

والحاصل: أن معنى لو المطابقي هو التعليق المخصوص، وأن انتفاء الأمرين وسببية امتناع الثاني لامتناع الأول هو المدلول الالتزامي، وأنه لما كان كلا الانتفاءين معلومًا للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودًا بنفسه؛ إذ لا فائدة فيه بل لأجل إفادة السببية قالوا: إن لو امتناع الثاني لامتناع الأول فأقاموا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه ووضعوا موضعه تنبيهًا على ذلك، فاحفظه.

ولذلك قال الشارح: (**وَاستِعمَالُ لَو بِهَذا المَعنَى**) أي: التزامي المتقدم ذكره (**هُوَ الكَثِيرُ المُتَعَارَفُ**) بين النحاة (**وقد تُستَعمَلُ عَلَى قَصدِ لُزُومِ الثَّاني للأَوَّلِ**) أي: من غير قصد كونه معلقًا عليه، وفي هذا إشارة إلى أنه معنى مجازي؛ لأن اللزوم لازم للتعلق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار إليها بقدر، وقوله: (**مَعَ اِنتِفَاءِ اللَّازِمِ**) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء؛ (**لِيَستَدِلَّ بِهِ**) أي: باللزوم المقارن لانتفاء اللازم (**عَلَى اِنتِفَاءِ المَلزُومِ**) ولذا لا يحتاج إلى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم وذلك (**كَقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾) أي: في السموات والأرض (﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) مثل بهذه الآية الكريمة

فإن «لو» ههنا تدل على لزوم الفساد، لتعدد الآلهة، وعلى أن الفساد منتفٍ، فيعلم من ذلك انتفاء التعدد، ومن هذا الاستعمال توهم المصنف أن «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، وخطّأ عكسه المشهور، ولم يدر أن ما ذكره معنى يقصد إليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول، وأن المعنى المشهور بيان سببية أحد انتفاءين المعلومين للآخر بحسب الواقع، فلا يتصور هنا استدلال، فإنك إذا قلت: «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ» لم تقصد أن تعلم المخاطب أن انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام ....

استظهارًا للمقام (فإنَّ لَو هَهُنَا) أي: في الآية (تَدُلُّ عَلَى لُزُومِ الفَسَادِ لِتَعَدُّدِ الآلِهَةِ) المستفاد من الجمع (وَ) تدل أيضًا (عَلَى أَنَّ الفَسَادَ) اللازم (مُنتَفٍ) وفي هذا إشارة إلى أن لو قائمًا مقام استثناء التالي (فَيُعلَمُ مِن ذَلِكَ) أي: من انتفاء الفساد الذي هو اللازم (انتِفَاءُ التَّعَدُّدِ) الذي هو الملزوم.

ثم إن الشارح ـ رحمه الله ـ قد أورد ههنا اعتراضًا فقال: (وَمِن هَذَا الاستِعمَالِ) الذي هو قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم (تَوهَّمَ المُصَنِّفُ أَنَّ لَو) تستعمل (لانتِفَاءِ الأَوَّلِ) كتعدد الآلهة في الآية (لانتِفَاءِ الثَّاني) كالفساد (وَخَطَّأَ عَكسُهُ المَشهُورُ) وهو أنها لانتفاء الثاني لانتفاء الأول (وَلَم يَدرِ) عطف على توهم أي: لم يدر المصنف أن استعمال التعليق غير استعمال اللزوم و (أَنَّ مَا ذَكَرَهُ) أي: من اللزوم (مَعنىً يُقصَدُ إِلَيهِ) أي: يقصد البلغاء (في مُقَامِ الاستِدلالِ بانتِفَاءِ اللَّازِمِ المَعلُومِ) كالفساد (عَلَى اِنتِفَاءِ المَلزُومِ المَجهُولِ) كالتعدد (وَ) لم يدر أيضًا (أنَّ المَعنَى المَشهُورُ) وهو معنى التعليق إنما هو (بَيَانُ سَبَبِيَّةِ أَحَدِ الانتِفَاءَينِ المَعلُومَينِ للآخِرِ) كسببية انتفاء المجيء لانتفاء الإكرام المعلوم كلاهما، وقوله: (بِحَسَبِ الوَاقِعِ) متعلق بقوله: بيان، وإذا كان كذلك (فَلا يُتَصَوَّرُ هُنَا) أي: في بيان السببية (اِستِدلالٌ) لمعلومية الانتفاءين.

وقوله: (فإنَّكَ إِذَا قُلتَ: لَو جِئتَنِي لأَكرَمتُكَ) تعليل لنفي تصور الاستدلال (لَم تَقصِد) جواب إذا أي: لم يكن مقصودك في صورة التعليق (أَن تُعلِمَ المُخَاطَبَ أَنَّ اِنتفَاءَ المَجِيءِ مِن اِنتِفاءِ الإكرَامِ) كما تقصد في صورة اللزوم إعلامه انتفاء التعدد

كيف؟ وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت إعلامه بأن انتفاء الإكرام مستند إلى انتفاء المجيء.

ولها استعمال ثالث، وهو أن يقصد بيان استمرار شيء، فيربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه كقولك: «لَوْ أَهَانَنِي لَأَكْرَمْتُهُ» لبيان استمرار وجود الإكرام، فإنه إذا استلزم الإهانة الإكرام فكيف لا يستلزم الإكرامَ؟

(وَتَلْزَمَانِ) أي: «إن»، و«لو» (الْفِعْلَ ....

من انتفاء الفساد (كَيفَ) استفهام تعجبي أي: كيف تقصد هذا الأمر العجيب (و) الحال (كِلا الانتِفَاءَينِ مَعلُومٌ لَهُ) أي: المخاطب، ثم إن الشارح أضرب عن ذلك فقال: (بَل قَصَدتَ إِعلامَهُ) أي: المخاطب (بأَنَّ اِنتِفَاءَ الإكرَامِ مُستَنِدٌ إِلَى اِنتِفَاءِ المَجِيءِ) أي: مسبب عنه لا غير، وحينئذٍ لا استدلال، فتدبر.

ولما فرغ من التكلم عن هذا الاستعمال الثاني للو استأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال: (وَلَهَا) خبر مقدم (اِستِعمَالٌ) مبتدأ مؤخر (ثَالِثٌ) صفته (وَهُوَ أن يُقصَدَ) مبني للمجهول (بَيَانُ) نائب الفاعل وهو مضاف إلى (اِستِمرَارِ شَيءٍ) يعني: هو قصد القائل إظهار الدوام لشيء من الأشياء (فَيُربَطُ) مبني للمجهول (ذَلِكَ الشَّيءُ) نائب فاعله أي: فسبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشيء الذي أراد بيان استمرار (بِأَبعَدِ النَّقِيضَينِ عَنهُ) أي: ذلك الشيء ليدل على ربطه بأقرب النقيضين منه بطريق الأولوية؛ فيدل على استمراره على كل تقدير؛ إذ لا واسطة بين النقيضين، وذلك (كَقَولِكَ: لَو أَهَانَنِي لأَكرَمتُهُ) حيث ربط الإكرام بالإهانة وعلقته عليها وهي أبعد النقيضين عنه (لِبَيَانِ اِستِمرَارِ وُجُودِ الإكرَامِ) تعليل لربط الإكرام بالإهانة في المثال المذكور (فَإِنَّهُ) الحال والشأن (إِذَا اِستَلزَمَ الإهَانَةُ) بالرفع فاعل (الإكرَامَ) بالنصب مفعول وهي أبعد النقيضين عنه، (فَكَيفَ) الفاء واقعة في جواب إذا، وكيف استفهام إنكاري أي: فلا يصح أنه (لا يَستَلزِمُ الإكرَامَ) بل يكون استلزامه له بطريق الأولوية؛ إذ هو أقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال.

«وتلزمان» (أي: إِن وَلَو) يعني: يلزم دخول كل منهما «الفعل» هذا بالنسبة

لَفْظًا) كما مر في الأمثلة (أَوْ تَقْدِيرًا) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾، و﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾، أي: «وإن استجارك أحدٌ»، و«لو تملكون أنتم»، فـ«أحد وأنتم» مرفوعان بأنهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر.

أما «أحدٌ» فظاهر.

وأما «أنتم» فلأنه كان ضميرًا متصلًا مستترًا، فلما حذف الفعل صار منفصلًا بارزًا، وليس تأكيدًا لفاعل الفعل المحذوف؛ ....

إلى الشروط وأما الجزاء فقد يكون جملة اسمية أو مضارعًا مجزومًا بلم أو ماضيًا في أوله لا مفتوحة، وقوله: «لفظًا» الخ تعميم أي: سواء كان الفعل لفظًا (كَمَا مَرَّ في الأَمثِلَةِ) من قوله: إن تكرمني أكرمك، وإن أكرمتني أكرمتك، ولو ضربت ضربت، ولو تضرب أضرب «أو تقديرًا» عطف على لفظًا، وذلك (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: 6]، وَ) قوله تعالى: (﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾) [الإسراء: 100] الأولى مثال لـ: إن، والثانية لـ: لو، وقد فسر الشارح التقدير في الأولى بقوله: (أي: وَإن اِستَجَارَكَ أَحَدٌ) وفي الثانية (وَلَو تَملِكُونَ أَنتُم) هكذا في النسخ، والصواب إسقاط أنتم كما يدل عليه آخر كلامه (فَأَحَدٌ وَأَنتُم) أي: في الآيتين (مَرفُوعَانِ بِأَنَّهُمَا فَاعِلانِ لِفِعلَينِ مَحذُوفَينِ) أي: ليسا بفاعلين لما بعدهما، بل فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يُفَسِّرُهُمَا الظَّاهِرُ) أي: الفعل الظاهر بعد كل منهما.

ولما كان في فاعلية أنتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم أنه ليس بفاعل لحذف الفاعل مع الفعل، وإنما هو تأكيد للفاعل أراد الشارح بيان ذلك دافعًا للتوهم فقال: (أَمَّا أَحَدٌ فَظَاهِرٌ) أي: فكونه فاعلًا ظاهر (وَأَمَّا أَنتُم فلأَنَّهُ كانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا مُستَتِرًا) قال السيالكوتي: الصواب إسقاط مستترًا؛ لكونه لغوًا وليس سهوًا إلا على قول الأخفش والمازني؛ فإنهما قالا: الواو حرف والفاعل مستتر، انتهى، (فَلَمَّا حُذِفَ الفِعلُ) أي: المفسر بالفتح (صَارَ) جواب لما أي: صار ذلك الضمير المتصل (مُنفَصِلًا بارِزًا) الصواب إسقاط بارزًا أيضًا؛ لكونه لغوًا، وقوله: (وَلَيسَ تَأكِيدًا لِفَاعِلِ الفِعلِ المَحذُوفِ) دفع للتوهم

لأن حذف الفعل والفاعل أبعد من حذف الفعل وحده.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل لزوم الفعل بعدهما (قِيلَ) بعد («لَوْ») المحذوف فعلها: («أَنَّكَ» بِالْفَتْحِ) لا بالكسر (لِأَنَّهُ) أي: إنّ مع معموليه (فَاعِلٌ) للفعل المقدر بعد «لو»، والصالح للفاعلية هو «أن» المفتوحة لا المكسورة.

(وَ) قيل: («انْطَلَقْتَ» بِالْفِعْلِ) أي: بصيغة الفعل (مَوْضِعَ «مُنْطَلِقٍ») أي: في موضع يليق أن يقع فيه منطلق؛ لأن الأصل في خبر إنَّ هو الإفراد ....

أي: ليس أنتم في الآية تأكيدًا للضمير المتصل على أن يكون التقدير: لو تملكون أنتم تملكون، على ما ذهب إليه البعض تقليلًا للتصرف؛ (لأنّ حَذفَ الفِعلِ وَالفَاعِلِ) أي: معًا (أَبعَدُ مِن حَذفِ الفِعلِ وَحدَهُ) فيه: أنا لا نسلم أنه أبعد من جعله منفصلًا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر، والقول بإعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل، فتأمل.

«ومن ثمة» (أي: وَمِن أَجلِ لُزُومِ الفِعلِ بَعدَهُما) يعني: من حيث إن ولو يلزم دخولهما على الفعل لفظًا أو تقديرًا، «قيل» أي: قال النحويون (بَعدَ) كلمة «لو» (المَحذُوفِ فِعلُهَا) الداخلة عليه «أنك، بالفتح» أي: فتح الهمزة (لا بالكَسرِ أي: كسرها؛ «لأنه» (أي: إن) الذي هو حرف تأكيد حال كونه (مَعَ مَعمُولَيهِ) الاسم والخبر في هذا المثال «فاعلٌ» (للفِعلِ المُقَدَّرِ بَعدَ لَو) المحذوف فعلها لفظًا (وَالصَّالِح لِلفَاعِلِيَّةِ) أي: والذي يصلح لأن يكون فاعلًا من أن المفتوحة، وإن المكسورة إنما (هو أَنَّ المَفتُوحَةُ لا) إن (المَكسُورَةُ) تقول: أعجبني أنك قائم بالفتح دون الكسر؛ إذ لا يصح فيه، «و» (قِيلَ) عطف على قيل المتقدم أي: ومن حيث إنهم إذا حذفوا الفعل بعد لو فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا أن يكون خبر إن فعلًا؛ ليكون كالعوض عن الفعل المفسر، فقالوا: لو أنك «انطلقت، بالفعل» (أي: بِصِيغَةِ الفِعلِ) المتصل بناءً لمخاطب، ولم يقولوا: لو أنك منطلق بصيغة الاسم، بل وضعوا انطلقت «موضع منطلقٍ» وتفسير الشارح بقوله: (أي: في مَوضِعِ يَلِيقُ أَن يَقَعَ فيهِ مُنطَلِقٌ) للإشارة إلى أنه منصوب بنزع الخافض، وقوله: (لأنَّ الأَصلَ في خَبرِ إنّ هُوَ الإفرَادُ) تعليل للياقة وقوع منطلق

(لِيَكُونَ) الفعل المذكور موضع اسم الفاعل (كَالْعِوَضِ) من الفعل المحذوف، فيقال: «لَوْ أَنَّكَ انْطَلَقْت»، ولا يقال: «لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»، وإنما قال: «كالعوض»؛ لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر، و«أَنَّ» لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى «ثبت» المقدر ههنا، فهو عوض عنه من حيث المعنى، والفعل الواقع خبرًا عوض عنه من حيث اللفظ، فليس شيء منهما عوضًا حقيقيًّا عن الفعل المقدر، بل كالعوض، ....

خبرًا؛ إذ هو مفرد بخلاف انطلقت؛ لأنه جملة؛ وإنما عدل عن الأصل اللائق بالمقام وقيل: انطلقت «ليكون» (الفِعلُ المَذكُورُ) الموضوع في (مَوضِعِ اِسمِ الفَاعِلِ) الذي هو منطلق «كالعوض» (مِنَ الفِعلِ المَحذُوفِ) يعني: مدخول لو، والفاء في قوله: (فَيُقَالُ) للسببية أي: فبسبب ذلك يقال: (لَو أَنَّكَ اِنطَلَقتَ) بالفعل (وَلَا يُقَالُ: لَو أَنَّكَ مُنطَلِقٌ) بالاسم على الأصل.

ولما توهم الشارح أن ههنا سؤال وهو: أنه قال المصنف: كالعوض ولم يقل: عوضًا، هل لذلك من نكتة؟ أجاب عنه بقوله: (وَإِنَّمَا قَالَ: كَالعِوَضِ) أي: ولم يقل عوضًا؛ (لأَنَّ الفِعلَ المُقَدَّرَ) من حيث هو (لا بُدَّ لَهُ مِن) فعل (مُفَسِّرٍ) كما مر مثاله في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ (وَأَنَّ) أي: وكلمة إن التي دخلت عليها لو في قولهم: لو أنك انطلقت (لِكَونِهَا دَالَّةً عَلَى مَعنَى التَّحقِيقِ وَالثُّبُوتِ) وضعًا (تَدُلُّ عَلَى مَعنَى) لفظ (ثَبَتَ) الذي هو الفعل (المُقَدَّرِ هَهُنَا) أي: في هذا المثال فقوله: إن في محل رفع بالابتداء كما أن جملة تدل في محل رفع أيضًا على الخبرية، والفاء في قوله: (فَهُوَ) فصيحة أي: إذا عرفت ما تقدم فهو أي: لفظ إن الدال على الثبوت (عِوَضٌ عَنهُ) أي: عن الفعل المحذوف المقدر أعني: ثبت (مِن حَيثُ المَعنَى) متعلق بعوض (وَالفِعلُ الوَاقِعُ) فيه (خَبَرًا) أي: في إن، يعني: في خبره وهو انطلقت المذكور (عِوَضٌ عَنهُ) أي: المحذوف المقدر الذي هو ثبت (مِن حَيثُ اللَّفظُ) وإذا كان الأمر كذلك (فَلَيسَ شَيءٌ مِنهُمَا) أي: من إن وانطلقت (عِوَضًا حَقِيقيًّا) أي: من حيث المعنى واللفظ معًا حتى تتم عوضيته (عَنِ الفِعلِ المُقَدَّرِ) الذي عرفته، (بَل) هو (كَالعِوَضِ) حيث لم تتمم فيه

وهذا إذا كان الخبر مشتقًّا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره (وَإِنْ كَانَ جَامِدًا) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جَازَ) وقوع ذلك الاسم الجامد خبرًا (لِتَعَذُّرِهِ) أي: تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾، فإن «الأقلام» ليس مشتقًّا فيوضع فعله في موضعه.

(وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ) أي: في أول زمان التكلم بالكلام، فيصح ترك «في» لكونه ظرف زمان، ....

العوضية (وَهَذَا) أي: الإتيان بالفعل في خبر إن دون الاسم إنما يلتزم (إِذَا كَانَ الخَبَرُ) اسمًا (مُشتقًّا) كمنطلق بحيث (يُمكِنُ اِشتِقَاقُ الفِعلِ) كانطلقت (مِن مَصدَرِهِ) كالانطلاق مثلًا، وهذا على ما اشتهر من أن الاشتقاق من المصادر.

«وإن كان» الخبر اسمًا «جامدًا» كالحجر في قولك: لو أنه حجر لكان جمادًا، بحيث (لا يُمكِنُ اِشتِقَاقُ الفِعلِ مِنهُ) لعدم تصرفه «جاز» أي: لم يمتنع حينئذٍ (وُقُوعُ ذَلِكَ الاسمِ الجَامَدِ خَبَرًا) حيث لم يكن الإتيان بالفعل «لتعذره» (أي: تَعَذُّرِ وُقُوعِ الفِعلِ مَوضِعَ الخَبَرِ) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات، وقوله: (كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾) [لقمان: 27] تمثيل للجامد (فإنّ الأَقلامَ لَيسَ مُشتَقًّا) بحيث يمكن الإتيان فيه بالفعل حتى (فَيُوضَعُ فِعلُهُ في مَوضِعِهِ) كوضع انطلقت موضع منطلق.

ولما انتهى المصنف من الكلام على ما يتعلق بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بـ: إن يفهم من سياق كلامه فقال: «وإذا تقدم القسم» بفتحين أي: اليمين «أول الكلام» بالنصب على الظرفية كما هو المختار، وأما تفسير الشارح له بقوله: (أي: في أَوَّلِ زَمَانِ التَّكَلُّمِ بالكَلَامِ) الخ فمبني على ما ذهب إليه من أنه ظرف زمان بحذف لفظ زمان، وأن المراد بالزمان زمان المتكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم، ولا يخفى ما فيه، ثم إنه فرع على ذلك قوله: (فَيَصِحُّ تَركُ في) وعلله بقوله: (لِكَونِهِ) أي: أول (ظَرفِ زَمَانٍ) وقد ذهب الفاضل الهندي إلى أنه منصوب بتضمين التقدم معنى الدخول أي: وتقدير في جائز في المبهم من المكان بعد الدخول، وفيه أن ما ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت،

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط عَلَى الشَّرْطِ متعلق بـ«تقدم» لَزِمَهُ الْمَاضِي أي: لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيًا (لَفْظًا أَوْ مَعْنًى) ليكون على وجه لا يعمل فيه أدوات الشرط فَيُطَابِقُ أي: الشرطُ الجوابَ حيث يبطل عمل أدوات الشرط فِيهِ أي: في الجواب.

(وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ) فقط ....

فأما فيما تضمنه فلا شاهد، وقياس المتضمن عن المصرح إنما يتجه إذا كان التقدير في المصرح قياسًا فتأمل، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: أول (عَن تَوَسُّطِ القَسَمِ) أي: أورده للاحتراز عن توسطه الحاصل (بِتَقدِيمِ غَيرِ الشَّرطِ) أي: عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتي في قول المصنف: أنا والله إن تأتني آتك، وقوله: (عَلَى الشَّرطِ) من تتمة كلام المصنف.

ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله من الشرط قال الشارح: (مُتَعَلِّقٌ بِتَقدّم) دفعًا للتوهم وقوله: (لَزِمَهُ المَاضِي) جواب إذا، وفسره الشارح بقوله: (أي: لَزِمَ القَسَمَ أَن يَكُونَ الشَّرطُ الوَاقِعُ بَعدَهُ مَاضِيًا) بجعل الضمير للقسم مع بعده لفظًا رعاية لجزالة المعنى؛ لأن لزوم الشرط للماضي يحتاج إلى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء «لفظًا أو معنىً» تعميم في الماضي؛ (لِيَكُونَ) أي: الشرط الماضي مبنيا (عَلَى وَجهٍ لا يَعمَلُ فِيهِ أَدَوَاتُ الشَّرطِ) أي: لا تؤثر فيه ولا تغيره (فَيُطَابِقُ، أي: الشَّرطُ الجَوَابَ) في العموم لفظًا فيهما (حَيثُ يَبطُلُ عَمَلُ أَدَوَاتِ الشَّرطِ فِيهِ، أي: فِي الجَوَابِ) لصيرورته جوابا للقسم يعني: أنه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابًا للقسم طلب أن لا يعمل في الشرط أيضًا ليتطابقا ولا يتخالفا، فوجب أن يكون الشرط ماضيًا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب.

وقول المصنف: «وكان الجواب للقسم» عطف على قوله: لزمه الماضي، وإنما كان للقسم لتقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط، وربما يجوز أن يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه؛ لأنه كزائد في المعنى، والشرط مراد فيه معنى التوقيت، وإنما قال الشارح: (فَقَط) لكونه أهم بدليل تقدمه على الشرط؛

(لَفْظًا) لا للقسم والشرط جميعًا، لأنه يلزم أن يكون مجزومًا وغير مجزوم، وهو محال. وأما معنى فهو جواب للقسم؛ لكون اليمين عليه، وللشرط أيضًا، لكونه مشروطًا بالشرط (مِثْلُ: «وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي») مثال الماضي لفظًا (أَوْ لَمْ تَأْتِنِي) مثال للماضي معنى («لَأَكْرَمْتُكَ») .

لأن الإطلاق قرينة التجريد، وقوله: «لفظًا» تمييز أي: كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (**لا للقَسَمِ وَالشَّرطِ جَمِيعًا**) حيث لا يصح من جهة اللفظ؛ (**لأَنَّهُ يَلزَمُ أن يَكُونَ مَجزُومًا**) بالنسبة إلى الشرط (**وَغَيرَ مَجزُوم**) بالنسبة إلى القسم (**وَهُوَ مُحَالٌ**) لما فيه من اجتماع النقيضين وهو باطل، فقال بعض المحشين: يلزم أن يكون مجزومًا أي: بالإطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة، وغير مجزوم أي: دائمًا؛ لأنه القابل للإطلاق العام؛ فاندفع ما قيل: إن الشرط إذا كان ماضيًا لم يجب جزم الجزاء، فكيف يلزم قوله: مجزومًا إلا أن يتكلف، ويقال: أراد صحة كونه مجزومًا وغير مجزومًا ووجوب عدم كونه مجزومًا انتهى.

وقوله: (**وَأَمَّا مَعنىً**) مقابل قول المصنف لفظًا فهو تمييز أيضًا أي: وأما من جهة المعنى (**فَهُوَ جَوَابٌ**) لهما جميعًا (**للقَسَمِ لِكَونِ اليَمِينِ عَلَيهِ**) أي: لأنه هو المحلوف عليه (**وَللشَّرطِ أَيضًا**) أي: كما كان الجواب للقسم كان للشرط (**لِكَونِهِ**) أي: الجواب (**مَشرُوطًا بالشَّرطِ**) أي: مرتبطًا ومتعلق به وحينئذٍ يكون لكل منهما فيه نصيب، وذلك «مثل: والله إن أتيتني» بتقديم القسم على الشرط وهو (**مِثَالُ المَاضِي لَفظًا**) إذ لفظ أتيت ماضٍ «أو لم تأتني» عطف على أتيتني، وهو (**مِثَالٌ للمَاضِي مَعنىً**) لأن تأتني وإن كان مضارعًا لفظًا ومعنىً باعتبار أصله إلا أنه لما دخلت عليه لم قلبت معناه للماضي فصار ماضيًا معنىً، «لأكرمتك» هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظًا ومعنىً؛ لأنه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر، وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط؛ لأنه مشروط له ومتعلق به كما عرفت.

(وَإِنْ تَوَسَّطَ) أي: القسم بين أجزاء الكلام (بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ) عَلَيْهِ (أَوْ غَيْرِهِ) أي: تقديم غير الشرط (جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ) القسم ويلغى الشرط (وَ) أَنْ (يُلْغَى) القسم ويعتبر الشرط.

ويحتمل أن يكون المعنى: «جاز أن يعتبر الشرط ويلغى القسم، وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم» (كَقَوْلِكَ: «أَنَا ـ وَاللهِ ـ إِنْ أَتَيْتَنِي آتِكَ) فعلى المعنى الأول هذا

وقوله: «وإن توسط» (أي: القَسَمُ) يحترز به قوله: إذا تقدم القسم أول الكلام وذلك بأن يقع (بَينَ أَجزَاءِ الكَلَامِ) أي: في خلاله وأثنائه، والباء في قوله: «بتقديم الشرط» سببية أي: بسبب تقديم الشرط (عَلَيهِ) أي: القسم كما سيأتي في قوله: إن أتيتني والله لأتيتك، «أو» بسبب تقديم «غيره» (أي: تَقدِيمِ غَيرِ الشَّرطِ) فقوله: غيره معطوف على الشرط لا على التقديم؛ فإن غير تقديم الشرط أعني: تأخيره لا يستلزم التوسط، وسيأتي مثاله في قوله: أنا والله إن تأتني آتك، وقوله: «جاز» جواب إن أي: صح فيه أمران أحدهما: «أن يعتبر» (القَسَمُ) فيراعى في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد إذا كان مضارعًا مثبتًا (وَيُلغَى الشَّرطُ) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه.

«و» الثاني (أَن) «يلغى» (القَسَمُ وَيُعتَبَرُ الشَّرطُ) قد عرفت معناهما مما قبلهما فلا نطول بالإعادة.

ولما كان المصنف ـ رحمه الله ـ لم يصرح بنائب الفاعل في قوله: جاز أن يعتبر ويلغى، وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت، وكان يمكن حمله أيضًا على الشرط نبه على ذلك بقوله: (وَيحتَمِلُ) أي: على بعد (أَن يَكُونَ المَعنَى جَازَ أَن يُعتَبَرَ الشَّرطُ) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد في الجواب إذا كان مضارعًا مثبتًا (وَيُلغَى القَسَمُ) فلا يراعى جانبه (و) جاز أيضًا (أَن يُلغَى الشَّرطُ وَيُعتَبَرَ القَسَمُ) وهو ظاهر مما سبق، وذلك «كقولك: أنا والله إن تأتني آتك» بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطًا وجوابًا (فَعَلَى) أي: فبناء على (المَعنَى الأَوَّلِ) وهو أول الاحتمالين (هَذَا) أي: المثال

مثال لتقديم غير الشرط، وجواز إلغاء القسم، فيكون باعتبار والتقديم والجواز، كليهما نشرًا على غير ترتيب اللف. وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم ....

المتقدم (مِثَالٌ لَتَقدِيمِ غَيرِ الشَّرطِ) وهو كلمة أنا (وَجَوَازِ إلغَاءِ القَسَمِ) بالجر عطف على تقديم أي: حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فَيَكُونُ) أي: فحينئذ يكون (باِعتِبَارٍ، وَالتَّقدِيمُ) أي: تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجَوَازِ) أي: جواز إلغاء القسم (كِلَيهِمَا) أي: كل منهما (نَشرًا عَلَى غَيرِ تَرتِيبِ اللَّفِّ) اعلم أن اللف والنشر: عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الإجمال ثم ذكر ما لكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين؛ اعتمادًا على أن السامع يرده إلى مجمله، وهو إما على ترتيبه بأن يكون الأول للأول، والثاني للثاني، أو على غير ترتيبه وهو ضربان: معكوس الترتيب، ومختلط الترتيب.

ثم إن ههنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره، ولف جواز الاعتبار وجواز الإلغاء، وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من المخالفة، حيث قال: نشرًا على ترتيب اللف، وكان الظاهر أن يقول: على غير ترتيب اللف؛ لأنه إذا اعتبر مجموعهما لفا واحدًا ومجموع المثالين نشرًا له فلا شبهة في كونه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر، وإن اعتبر كل واحد لفا على حدةٍ فلا يكون شيء من المثالين نشرًا لواحد منهما، فضلًا عن أن يكون على ترتيب اللف أو على غير ترتيبه؛ إذ ليس في المثال الأول أثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الأول ولا في المثال الثاني أثر من إلغاء القسم المذكور في اللف الثاني، بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف ولبعض اللف الثاني، اللهم إلا أن يقال: إن اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والإلغاء وتقديم غير الشرط معهما، وأن المثالين من صنعة الاحتباك، وهو حذف من الأول بقرينة الثاني، ومن الثاني بقرينة الأول، ولا شك حينئذٍ في اشتمال كل من المثالين على الأمور الثلاثة؛ فيكون اللف والنشر على حقيقته، هذا.

ثم إن قوله: (وَعَلَى المَعنَى الثَّاني) عطف على قوله: فعلى المعنى الأول أي: وبناء على المعنى الثاني وهو ثاني الاحتمالين (هَذَا) المثال (مِثَالٌ لِتَقدِيمِ

غير الشرط وجواز اعتبار الشرط، فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف، (و) باعتبار الشرط على ترتيبه (وَ«إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللهِ لَآتِيَنَّكَ»).

وإنما أورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الأول إشارة إلى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه؛ كاشتراطه على تقدير التقديم.

فعلى المعنى الأول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم، فهو باعتبارهما جميعًا نشر على ترتيب اللف.

غَيرِ الشَّرطِ) وهو أنا كما مر، (وَجَوَازِ اِعتِبارِ الشَّرطِ) بالجر عطف على تقديم أي: حيث روعي جانبه وجزم الجواب (فَيَكُونُ) أي: فحينئذ يكون (النَّشرُ باعتِبَارِ التَّقدِيمِ) يعني: تقديم غير الشرط (عَلَى غَيرِ تَرتِيبِ اللّفِّ) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف ثمة وجعله على ترتيب اللف، وقد عرفت ما فيه، «و» يكون النشر (باعتِبَارِ الشّرطِ عَلَى تَرتِيبِهِ) أي: اللف، وقول المصنف: «وإن أتيتني والله لآتينك» عطف على المثال الأول، وهو بتقديم الشرط على القسم.

ولما توهم الشارح أن ههنا سؤالًا، وهو أن يقال: لم خالف المصنف صنيعه الأول حيث أورد الشرط في ذاك المثال بصيغة المضارع وأورده هنا بصيغة الماضي، فهل لذلك من نكتة أجاب عنه بقوله: (وَإِنَّمَا أَورَدَ في هَذَا المِثَالِ الشَّرطَ بِصِيغَةِ المَاضِي) حال كونه جاريًا (عَلَى خِلافِ المِثَالِ الأَوَّلِ) أورد فيه الشرط بصيغة المضارع (إِشَارَةً) أي: لقصد الإشارة (إِلَى اِشتِرَاطِ المُضِيِّ) أي: إلى أنه اشترط كون الشرط ماضيًا (في الشَّرطِ في صُورَةِ اِعتِبَارِ القَسَمِ عَلَى تَقدِيمِ تَوَسُّطِهِ) أي: توسط القسم كما في هذا المثال (كاشتِرَاطِهِ) أي: مثل اشتراط كونه ماضيًا (عَلَى تَقدِيرِ التَّقدِيمِ، فَعَلَى المَعنَى الأَوَّلِ) أي: على كون الاعتبار والإلغاء مسندين إلى القسم (هَذَا مِثَالٌ لِتَقدِيمِ الشَّرطِ) وهو: إن أتيتني حيث قدم على القسم (وَجَوَازُ) أي: ومثال لجواز (اِعتِبَارِ القَسَمِ) حيث أورد الجواب باللام فقال: لآتينك، وبعدم الجزم؛ (فَهُوَ) أي: هذا النشر (باعتِبَارِهِمَا جَمِيعًا) أي: اعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نَشرٌ عَلَى تَرتِيبِ اللَّفِّ) حيث ذكر تقديم

وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز إلغائه، فالنشر باعتبار الأول على ترتيب اللف، وباعتبار الثاني على غير ترتيبه.

ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه، بخلاف المعنى الأول، فالحمل عليه أولى، وعلى تقدير الحمل عليه، وإن كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الأول، لكنه أراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الإمكان، ....

الشرط واعتبار القسم مقدمين في اللف (وَعَلَى المَعنى الثَّانِي) وهو اعتبار الشرط وإلغاء القسم (مِثَالٌ لِتَقدِيم الشَّرطِ وَجَوَازِ) أي: ولاعتبار جواز (إِلغَائِهِ) أي: إلغاء القسم (فالنَّشرُ) أي: الأمثلة (بِاعتِبَارِ الأَوَّلِ) أي: الذي هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (عَلَى تَرتِيبِ اللَّفِّ) أي: الممثل (وَباعتِبَارِ الثَّاني) أي: الذي هو ما يراد به تقديم الشرط وإلغاء القسم (عَلَى غَيرِ تَرتِيبِهِ) أي: ترتيب اللف؛ فإنه في اللف قدم اعتبار القسم (فَفِي كُلٍّ مِن المِثَالَينِ) وهما: أنا والله إن أتيتني وإن أتيتني والله (يَقَعُ مِن حَيثُ المَعنَى الثَّانِي) أي: بالنظر إلى المعنى الثاني الذي هو تقديم الشرط وإلغاء القسم (إختِلافٌ بَينَ اِعتِبَارَيهِ) فإن في المثال الأول يوجد إلغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط، وفي المثال الثاني يوجد تقديم الشرط ولم يوجد إلغاء القسم، بل وجد اعتباره (بِخِلافِ المَعنَى الأَوَّلِ) أي: الذي هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فإن المثال الأول يكون مثالًا لتقديم غير الشرط وإلغاء القسم، والمثال الثاني يكون مثالًا لتقديم الشرط واعتبار القسم، وإذا لم يوجد الاختلاف على تقدير الحمل على الأول (فالحَملُ عَلَيهِ أَولَى) أي: من حمله على المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وَعَلَى تَقدِيرِ الحَملِ عَلَيهِ) أي: على الأول (وَإن كَانَ رِعَايَةَ) أي: ولو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كَونِ النَّشرِ عَلَى تَرتِيبِ اللَّفِّ يَقتَضِي) أي: لكن هذا الحمل يقتضي (تَقدِيمَ المِثَالِ الثَانِي) أي: الذي فيه تقديم الشرط (عَلَى الأَوَّلِ) أي: على المثال الأول الذي فيه تقديم غير الشرط، (لَكِنَّهُ) أي: لكن المصنف (أَرَادَ اِتِّصَالَ المِثَالِ بالمُمَثَّلِ لَهُ بِقَدرِ الإمكَانِ) فإن غير الشرط

على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثالهما.

(وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ) أي: التلفظ به، أو مقدره كملفوظه في صدر الكلام، فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم (نَحْوُ) قوله تعالى: (﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ﴾) أي: «والله لئن أخرجوا»، فالشرط ماض، و«لا يخرجون» جواب القسم، فإنه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون أولى به، أي: لا يخرجوا.

وكذا قوله تعالى: (﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ أي: «والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون»، فالشرط ماض، و«إنكم لمشركون» ....

ذكر في الممثل مؤخرًا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثاني، والشرط ذكر مقدمًا فتأخير مثال الأول لا يقتضي تأخير الثاني (علىٰ تقدير تقدمِ اللَّفَّينِ) أحدهما: تقديم الشرط وإلغاء القسم، والثاني: تقديم غير الشرط واعتبار القسم (عَلَى نَشرِيهِمَا) اللذين أحدهما المثال الأول للثاني والثاني للأول (من حَيثُ مِثَالِهِمَا) قيد للنشر.

ولما فرغ من ذكر القسم الملفوظ شرع في حكم القسم المقدر فقال: «وتقدير القسم كاللفظ» (أي: التَّلَفُّظِ بِهِ) وهذا تفسير لقوله كاللفظ؛ لأنه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله: (أَو مُقَدَّرَهُ كَمَلفُوظِهِ في صَدرِ الكَلَامِ) أي: أو المعنى أن تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه، وقوله: (فَلَزِمَ فِي الشَّرطِ) تفريع عليه، يعني: أنه لما كان تقديره كملفوظه لزم في الشرط (الَّذِي بَعدَهُ المُضِيّ، وكَانَ) أي: ولزم أيضًا أن يكون (الجَوَابُ للقَسَمِ) «نحو» (قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر: 12] أي: واللهِ لَئِن أُخرِجُوا، فالشَّرطُ) وهو قوله: أخرجوا (مَاضٍ، وَلا يَخرُجُونَ) أي: الجواب (جَوَابُ القَسَمِ؛ فإِنَّهُ لَو كَانَ جَزَاءَ الشَّرطِ لَكَانَ) أي: ورد قوله: لا يخرجون في النظم (الجَزمُ بِحَذفِ النُّونِ أَولَى بِهِ) أي: من وروده بالنون مرفوعًا (أي: لا يَخرُجُوا، وَكَذَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 121] أي: وَاللهِ إن أَطعتُمُوهُم إِنَّكُم لَمُشرِكُونَ؛ فالشَّرطُ) أي: قوله: أطعتموهم (مَاضٍ، وَ) قوله: (إِنَّكُم لَمُشرِكُونَ،

جواب القسم، فإنه لو كان جزاء الشرط يلزم الإتيان بالفاء؛ لأن الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء.

(وَ«أَمَّا» لِلتَّفْصِيلِ) أي: تفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر، نحو قولك: «جَاءَنِي إِخْوَتُكَ؛ أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ، وَأَمَّا بِشْرٌ فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ» أو أجمله في الذهن ويكون معلومًا للمخاطب بواسطة القرائن، وقد جاءت فلاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو «أما» الواقعة في أوائل الكتب، ....

جَوَابُ القَسَمِ؛ فإِنَّهُ لَو كَانَ جَزَاءَ الشَّرطِ يَلزَمُ الإتيَانُ) أي: إتيانه (بالفَاءِ) فكان يرد: فإنكم (لأَنَّ الجُملَةَ الاسمِيَّةَ الوَاقِعَةَ جَزَاءً يَجِبُ فِيهَا الفَاءُ).

ولما فرغ من بيان مسائل إن ولو شرع في بيان أما فقال: «وأما للتفصيل» (أي: تَفصِيلِ مَا أَجمَلَهُ المُتَكَلِّمُ في الذِّكرِ) يعني: أنه موضوع له والتفصيل يقتضي مجملًا، وهذا التفسير إشارة إلى بيان المجمل الصالح له، وهو إجمال المتكلم وهو نوعان، أحدهما: ما أجمله في الذكر، والثاني: ما أجمله في الذهن، والأول (نَحوُ قَولِكَ: جَاءَنِي إِخوَتُكَ) هذا مجمل أجمل المتكلم في لفظ الإخوة جميع إخوة المخاطب، ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال: (أَمَّا زَيدٌ فَأَكرَمتُهُ، وَأَمَّا عَمرٌو فَأَهَنتُهُ، وَأَمَّا بِشرٌ فَأَعرَضتُ عَنهُ، أَو أَجمَلَهُ) أي: أو أجمل المتكلم هذا المجمل (في الذِّهنِ) قوله: (وَيَكُونُ مَعلُومًا للمُخَاطَبِ بِوَاسِطَةِ القَرَائِنِ) إشارة إلى أن الباعث إلى إجماله في الذهن هو وجود القرينة، وقال الرضي: وقد يحذف لكثرة الاستعمال، وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرًا أو نهيًا وما قبلها منصوبًا إذا فسر به؛ فلا يقال: زيدًا ضربت، ولا زيدًا فضربته، بتقدير: أما فما وقع في توجيه أوائل الكتب في قولهم: وبعد فإن إلى آخره، من أنه بتقدير أما؛ فحينئذ عدم التقدير مما لا ينبغي، انتهى ما نقله العصام عنه.

(وَقَد جَاءَت) أي: كلمة أما (فلاستِئنَافٍ مِن غَيرِ أَن يَتَقَدَّمَهَا إجمال نحو أما الواقعة في أوائل الكتب)، وقال في شرح «اللب»: إن أما الواقعة في أوائل الكتب مندرج فيما أجمله المتكلم في الذهن؛ فحينئذ حمل الشارح على

ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها، وقد يكتفى بذكر قسم واحد، حيث يكون المذكور ضِدًّا لغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ﴾، فإن ما يقابل «أما» المذكورة ههنا غير مذكور، لكنه مقدر، أي: «وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات، ويردون إليها المتشابهات»، والحكم بأن كلمة «أما» للشرط لزوم الفاء في جوابها، وسببية الأول للثاني.

الاستئناف تضييع للوضع، (وَمَتَى كَانَت لِتَفصِيلِ المُجمَلِ) المذكور أو المقدر (وَجَبَ تِكرَارُهَا) وظهر منه أن ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها، (وَقَد يُكتَفَى بِذِكرِ قِسمٍ وَاحِدٍ حَيثُ يَكُونُ المَذكُورُ ضِدُّ الغَيرِ المَذكُورِ) يعني: إذا ذكر ضد لشيء يكون قرينة على أن ضده الآخر من مذكور تقديرًا (لِدَلالَةِ أَحَدِ الضِّدَّينِ عَلَى الآخَرِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ﴾ [آل عمران: 7] فَإِنَّ مَا يُقَابِلُ أَمَّا المَذكُورَةِ هَهُنا غَيرُ مَذكُورٍ، لَكِنَّهُ مُقَدَّرٌ، أي: وَأَمَّا الَّذِينَ لَيسَ في قُلُوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعُونَ المُحكَمَاتِ وَيَرُدُّونَ إِليهَا المُتَشَابِهَاتِ).

ولما حكم في أما بأنها للشرط ولم يحكم في حين وإذا بأنهما للشرط أراد أن يذكر وجه الفرق بينها وبينهما فقال: (وَالحُكمُ بأنَّ كَلِمَةَ أَمَّا للشَّرطِ) يعني: أن وجه الحكم عليها بأنها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها إنما هو لوقوع أمرين أحدهما (لُزُومُ الفَاءِ في جَوَابِهَا، و) الآخر (سَبَبِيَّةُ الأَوَّلِ للثَّاني) ولم يحكم بكون إذا وحين للشرط مع أنه يقال: زيد حين لقيته فأنا أكرمه، وإذا لقيته فأنا أكرمه، وله شواهد كثيرة في القرآن؛ لعدم لزوم الفاء فيهما، بل جعلا حين الإتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط، وإنما جاز إعمال المستقبل في الظرف الماضي وإن امتنع وقوع المستقبل في الماضي؛ لأن الغرض لزوم وقوع تلك الأفعال المستقبلة حتى كان هذه الأفعال المستقبلة وقعت في الأزمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة، كذا في العصام.

(وَالْتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا) الذي هو الشرط (وَعُوِّضَ بَيْنَهَا) أي: بين «أما» (وَبَيْنَ فَائِهَا) الواقعة في جزائها (جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا) أي: حيز فائها أو حيز «أما»؛ لأن حيز الفاء أيضًا حيزها، سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» أو معمولًا لما وقع بعد الفاء نحو: «أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» (مُطْلَقًا) أي: تعويضًا مطلقًا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه. وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لـ«أما» خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقًا.

ثم ذكر ههنا خاصة أخرى لـ: أما دون الأولين فقال: «والتزم حذف فعلها» أي: يجب حذف فعل أما وذلك الفعل (الَّذِي هُوَ الشَّرطُ) «وعوض بينها» (أي: بَيْنَ) كلمة (أَمَّا) «وبين فائها» أي: وبين فاء أما (الوَاقِعَةِ في جَزَائِهَا) فإضافة الفاء إلى ضمير أما لأدنى ملابسة؛ لأن الفاء في الحقيقة للجزاء، فقوله: عوض فعل المجهول، وقوله: «جزءٌ» نائب فاعله يعني: جعل «مما في حيزها» (أي: حَيِّزِ فَائِهَا أَو حَيِّزِ أَمَّا) عوضًا عن الفعل المحذوف.

ولما ورد على التفسير الثاني بأنه لم جاز أن يرجع ضمير حيزها إلى أما قال: (لأنَّ حَيِّزَ الفَاءِ أَيضًا حَيِّزُها) أي: حيز كلمة أما، ثم أشار إلى تعميم ذلك الجزاء بقوله: (سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الجَزَاءُ مُبتَدأً نَحوُ: أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ) حيث قدم زيد الذي هو المبتدأ الواقع في حيز الفاء وعوض بين أما والفاء (أَو) كان ذلك الجزء (مَعمُولًا لِمَا وَقعَ بَعدَ الفَاءِ نَحوُ: أَمّا يَومَ الجُمُعَةِ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ) فإن يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء، وقوله: «مطلقًا» مفعول مطلق لقوله: عوض وإليه أشار بقوله: (أي: تَعوِيضًا مُطلَقًا) وقوله: (غَيرَ مُقَيَّدٍ بِحَالٍ) تفسير للمطلق يعني: أن ذلك التعويض تعويض مطلق غير مقيد بحال (تَجوِيزُ تَقدِيم ذَلِكَ الجَزَاءِ عَلَى الفَاءِ وَعَدَمِ تَجوِيزِهِ) يعني: لم يقيد بأنه إذا كان ذلك الواقع في حيز الفاء من المعمول الذي جاز تقديمه على الفاء أو بأنه لم يجز تقديمه عليه، بل عوض وقدم عليها سواء كان جائز التقديم أو لا، (وَهَذَا) أي: ما اختاره المصنف من الإطلاق (مَذهَبُ سِيبَويهِ فَجَعَلَ سِيبَويهِ لـ: أَمَّا خَاصِّيَّةَ جَوَازِ التَّقدِيمِ لِمَا يَمتَنِعُ تَقدِيمُهُ مُطلَقًا).

(وَقِيلَ) القائل المبرد: (هُوَ) أي: ما وقع بينهما وبين فائها (مَعْمُولُ) الشَّرْطِ (الْمَحْذُوفِ) عملًا (مُطْلَقًا) أي: معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه (مِثْلُ: «أَمَّا يَوْمَ الْجُمْعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِق») فإن تقديره على المذهب الأول: «مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ يومَ الجمعة»، حذف فعل الشرط الذي هو «يكن من شيء»، وأقيم «أما» مقام «مهما»، ووسط «يوم الجمعة» بين أَمَّا وفائها؛ لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء، فصار: «أما يوم الجمعة فزيد منطلق»، كما ترى.

وأما على المذهب الثاني فتقديره: «مهما يكن من شيء يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ»، فـ«يومَ الجمعة» معمول لفعل الشرط، فلما حذف فعل الشرط صار «أما يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ»، ....

«وقيل» (القَائِلُ المُبَرِّدُ) «هو» (أي: مَا وَقَعَ بَيۡنَهُمَا وَبَيۡنَ فَائِهَا) «معمول» (الشَّرطِ) «المحذوف» لا أنه معمول لما بعد الفاء، وقوله: (عَمَلًا) «مطلقًا» إشارة إلى أنه مفعول مطلق، وقوله: (أي: مَعمُولِيَّةً مُطلَقَةً) إشارة إلى أن العمل مذ صدر المجهول لا مصدر المعلوم؛ فإن مصدر المعلوم بمعنى العاملية، ومصدر المجهول بمعنى المعمولية، وقوله: (غَيرَ مُقَيَّدَةٍ) تفسير للمطلق يعني: المراد بقوله مطلقًا معمولية ذلك المعمول الواقع بين أما والفاء غير مقيدة، (بِحَالِ تَجوِيزِ التَّقدِيمِ وَعَدَمِهِ) كما ذهب سيبويه إلى ما ذهب كذلك «مثل: أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق» (فإنَّ تَقدِيرَهُ عَلَى المَذهَبِ الأَوَّلِ) هو كون يوم الجمعة معمولًا لما بعد الفاء، ثم قدم (مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ يَومَ الجُمُعَةِ، حُذِفَ فِعلُ الشَّرطِ الَّذِي هُوَ يَكُن مِن شَيءٍ، وَأُقِيمَ أَمَّا مُقَامَ مَهمَا وَوُسِّطَ) أي: جعل (يَوم الجُمُعَةِ) الذي هو معمول مما في حيز الفاء مقدمًا مذكورًا (بَينَ أَمَّا وَفَائِهَا) وإنما جعل ذلك (لِئَلَّا يَلزَمَ تَوَالِي حَرفِي الشَّرطِ والجَزَاءِ؛ فَصَارَ أَمَّا يَومَ الجُمُعَةِ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ كَمَا تَرَى، وَأَمَّا) أي: التقدير (عَلَى المَذهِبِ الثَّانِي فَتَقدِيرُهُ: مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ يَومَ الجُمُعَةِ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ، فَيَومُ الجُمُعَةِ مَعمُولٌ لِفِعلِ الشَّرطِ) الذي هو يكن؛ لأنه معمول لما بعد الفاء كما كان في الأول (فَلَمَّا حُذِفَ فِعلُ الشَّرطِ) أي: الذي هو مهما يكن وبقي ظرفه (صَارَ) أي: التركيب (أَمَّا يَومَ الجُمُعَةِ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ؛

فهذا القائل لم يجعل لـ«أما» خاصية جواز التقديم أصلًا.

(وَقِيلَ) القائل المازني: (إِنْ كَانَ) ما يتوسط بين «أما» وفائها (جَائِزَ التَّقْدِيم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور (فَمِنَ) قبيل القسم (الْأَوَّلِ) وهو أن يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء، بل انضم إليها مانع آخر، مثل: «أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، فإن «ما» في حيز «إنَّ» لا يعمل فيما قبلها (فَمِنَ) قبل القسم (الثَّانِي) وهو أن يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف، وهذا القائل ميّز بين أن لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين أن يكون، فجعل لـ«أما» قوة رفع حكم الامتناع عن الأول ....

فَهَذَا القَائِلُ) أي: المبرد (لَم يَجعَل لـ: أَمَّا خَاصِّيَّةَ جَوَازِ التَّقدِيم أَصلًا) يعني: ذهب إلى أن ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملًا مع أما أو لا.

ثم شرع في نقل المذهب الثالث الذي هو التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يجز فقال: «وقيل» (القَائِلُ المَازِنيُّ) حيث ذهب إلى أنه «إن كان» (مَا يَتَوَسَّطُ بَينَ أَمَّا وَفَائِهَا) «جائز التقديم» (عَلَى الفَاءِ مَعَ قَطعِ النَّظَرِ عَن الفَاءِ) أي: مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمِثَالِ المَذكُورِ) وهو قوله: أما يوم الجمعة فزيد منطلق «فمن» (قَبِيلِ القِسم) «الأول» (وَهُوَ) أي: المراد بالقسم الأول (أَن يَكُونَ المُتَوَسِّطُ جُزءَ الجَزَاءِ وَقُدِّمَ عَلَى الفَاءِ) كما كان المذهب الأول منطلقًا «وإلا» (أي: وَإِن لَم يَكُن جَائِزَ التَّقديمِ مَعَ قَطعِ النَّظَرِ عَن الفَاءِ) أي: ليست الفاء مانعة عنه، (بَل انضَمّ إِلَيهَا) أي: إلى الفاء (مَانِعٌ آخَرُ مِثلُ: أَمَّا يَومَ الجُمُعَةِ فإِنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ؛ فإِنَّ مَا في حَيِّزِ إن لا يَعمَلُ فِيمَا قَبلَهَا) فإنه لما وقع لفظ إن في هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم، وإذا كان كذلك «فمن» أي: فيكون من (قَبلِ القِسم) «الثاني» (وَهُوَ) أي: القسم الثاني (أَن يَكُونَ المُتَوَسِّطُ مَعمُولَ الشَّرطِ المَحذُوفِ) كما هو مذهب المبرد مطلقًا الذي نقله المصنف.

(وَهَذَا القَائِلُ مَيَّزَ بَينَ أَن لا يَكُونَ وَرَاءَ الفَاءِ مَانِعٌ آخَرُ وَبَينَ أَن يَكُونَ) أي: بين أن يوجد مانع (فَجَعَلَ) أي: جعل هذا القائل بهذا التمييز (لـ: أَمَّا) أي: أعطى لها خاصية (قُوَّةِ رَفعِ حُكمِ الامتِنَاعِ عَن الأَوَّلِ) يعني: أن لأما خاصية وهو نسخ ما

دون الثاني.

هذا تقدير الكلام إذا كان ما بعد «أما» منصوبًا، و«أما» إذا كان مرفوعًا، نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»؛ فتقديره على المذهب الأول: «مهما يكن من شيء فزيد منطلق»؛ أقيم «أما» مقام «مهما»، وحذف فعل الشرط، ووسط «زيد» بين «أما» والفاء لما ذكر؛ فصار «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»، فارتفاع «زيد» بالابتداء كما كان أوَّلًا.

وعلى مذهب الثاني: «مهما يكن زيدٌ فمنطلق» أي: فهو منطلق، وأقيم «أما» مقام «مهما»، وحذف فعل الشرط، فصار: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»، فـ«زيد» فاعل الفعل المحذوف.

وأما تقديره ....

اقتضى الفاء من امتناع تقديم ما في حيزها في غير ما وقعت مع أما (دُونَ الثَّاني) أي: ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضي مانع غير الفاء، (هَذَا تَقدِيرُ الكَلام إِذَا كَانَ مَا بَعدَ أَمَّا) معمولًا (مَنصُوبًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَرفُوعًا نَحوُ: أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ فَتقدِيرُهُ) أي: يكون تقدير الكلام (على المذهب الأول: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أقيم أما مقام مهما وَحُذِفَ فِعلُ الشَّرطِ وَوُسِّطَ زَيدٌ) أي: قدم على الفاء وجعل متوسطًا (بَينَ أَمَّا وَالفَاءِ لِمَا ذُكِرَ فَصَارَ) بعد الجعل المذكور (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ) أي: فهو منطلق (فارتِفَاعُ زَيدٍ) على هذا التقدير مرفوعًا (بالابتدَاءِ كمَا كَانَ أَوَّلًا) أي: قبل التقديم كذلك (وَعَلَى مَذهَبِ الثَّاني) وهو كون المرفوع جزءًا من الشرط فتقديره (مَهمَا يَكُن زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ، أي: فَهُوَ مُنطَلِقٌ، وَ) في هذا التفسير إشارة إلى أن قوله: فمنطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل الشرط الذي هو يكون (أُقِيمَ أَمَّا مُقَامَ مَهمَا وَحُذِفَ فِعلُ الشَّرطِ) أي: قوله يكن فبقي فاعله مذكورًا؛ (فَصَارَ أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ فَزَيدٌ) أي: المذكور بعد أما مرفوع على أنه (فَاعِلُ الفِعلِ المَحذُوفِ) أي: لا أنه مرفوع بالابتداء.

ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب المذكورين فيما بعد أما أراد الشارح أن يرده فقال: (وَأَمَّا تَقدِيرُهُ) وهو مبتدأ وخبره قوله: فوجهه غير ظاهر، يعني: أن تقدير البعض في المثال المذكور

على تقدير الرفع، بـ«مهما»: «يُذْكَرُ زَيْدٌ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ» بصيغة الفعل الغائب المجهول على أن يكون «زيد» مرفوعًا بأنه فاعل الفعل المحذوف، وتقديره على تقدير النصب بـ«مهما»: «تذكر يومَ الجمعة» بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على أن يكون «يومَ الجمعة» منصوبًا بأنه مفعول به للفعل المحذوف، فوجهه غير ظاهر، مع أنه يوهم جواز «أَمَّا زَيْدًا فَمُنْطَلِقٌ»، بالنصب بتقدير: تذكر على صيغة المعلوم المخاطب، وجواز: «أما يومُ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ» برفع اليوم بتقدير «يذكر» على صيغة المجهول الغائب، مع عدم جوازهما بلا خلاف، ....

(على تقدير الرفع) أي: على تقدير كون المذكور فيما بعد أما مرفوعًا نحو: أما زيد فمنطلق حيث وجهه (بِمَهمَا يُذكَرُ زَيدٌ فَهُوَ مُنطَلِقٌ، بِصِيغَةِ الفِعلِ الغَائِبِ المَجهُولِ) وهو لفظ يذكر المحذوف (عَلَى أَن يَكُونَ زَيدٌ مَرفُوعًا، بِأَنَّهُ فَاعِلُ الفِعلِ المَحذُوفِ) يعني: نائبه (وَتَقدِيرُهُ) أي: وكذا تقدير هذا البعض (عَلَى تَقدِيرِ النَّصبِ) أي: فيما وقع ما بعد أما منصوبًا وجهه (بِمَهمَا تَذكُرُ يَومَ الجُمُعَةِ، بِصِيغَةِ الفِعلِ المُخَاطَبِ المَعلُومُ) بناء (عَلَى أَن يَكُونَ يَومُ الجُمُعَةِ) مثلًا (مَنصُوبًا بِأَنّهُ مَفعُولٌ بِهِ لِلفِعلِ المَحذُوفِ؛ فَوَجهُهُ) أي: فوجه كل من التقديرين (غَيرُ ظَاهِرٍ) فإنه لو كان معمول المحذوف مطلقًا لجاز أما يوم الجمعة فزيد منطلق، مرفوعًا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع أي: مهما يذكر على صيغة المجهول مع أنه لا يجوز إلا على تأويل مرجوح هو تقدير العائد، أي: منطلق فيه، ولجاز نصب زيد في أما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع أنه لا يجوز، وقوله: (مَعَ أَنَّهُ) إشارة إلى هذا التوجيه مع عدم نفعه؛ لكونه غير ظاهر فله ضرر لإيهام شيء آخر مضر، وهو أنه (يُوهِمُ جَوَازَ أَمَّا زَيدًا فَمُنطَلِقٌ، بالنَّصبِ بِتَقدِيرِ: تَذكُرُ عَلَى صِيغَةِ المَعلُوم المُخَاطَبِ، وَ) يوهم أيضًا (جَوَازَ أَمَّا يَومُ الجُمُعَةِ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ، بِرَفعِ اليَومِ) الجملة (بِتَقدِيرِ: يُذكَرُ عَلَى صِيغَةِ المَجهُولِ الغَائِبِ، مَعَ عَدَمِ جَوَازِهِمَا) أي: مع أن نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بِلا خِلافٍ).

ثم إن المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال

وإنما مثَّل المصنف بما يكون الواسطة بين أمَّا وفائها منصوبة؛ لظهور أمثلة كونها مرفوعة لكثرتها.

منصوب أراد الشارح توجيهه فقال: (وَإِنَّمَا مَثَّلَ المُصَنِّفُ) أي: اختار المثال (بِمَا) أي: من قبيل ما (يَكُونُ الوَاسِطَةُ بَينَ أَمَّا وَفَائِهَا مَنصُوبَةً؛ لِظُهُورِ أَمثِلَةِ كَونِهَا مَرفُوعَةٍ؛ لِكَثرَتِهَا).

* * *

[حرف الردع]

(حَرْفُ الرَّدْعِ: «كَلَّا») الردع: «هو الزجر والمنع»، كما تقول لشخص: «فلانٌ يُبْغِضُكَ»، فيقول: «كَلَّا»، ردعًا لك، أي: ليس الأمر كما تقول.

وقد يجيء بعد الطلب لنفي إجابة الطالب، كقولك لمن قال لك: «افْعَلْ كَذَا»: «كَلَّا»، أي: لا يجاب إلى ذلك.

(وَقَدْ جَاءَ) أي: كلا (بِـمَعْنَى «حَقًّا») والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾﴾، وإذا كان بمعنى ....

[حرف الردع]

«حرف الردع: كلا» بفتح الكاف وتشديد اللام (الرَّدعُ هُوَ الزَّجرُ وَالمَنعُ، كَمَا تَقُولُ لِشَخصٍ: فُلَانٌ يَبغُضُكَ، فَيَقُولُ) أي: ذلك الشخص جوابًا لك (كَلَّا، رَدعًا لَكَ) أي: زاجرًا لك ومانعًا من مثل هذا الكلام (أي: لَيسَ الأَمرُ كَمَا تَقُولُ) وفي العصام: أن هذا مثال لرد المخبر ونفي لخبره، يعني: لا أنه رد لنفس الخبر فإنه يجوز البعض منه وقد يكون بيانًا؛ لكون الذي أتى به المتكلم منكرًا في نفسه كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ﴾ [مريم: 81، 82] (وَقَد يَجِيءُ بَعدَ الطَّلَبِ لِنَفيِ إِجَابَةِ الطَّالِبِ، كَقَولِكَ لِمَن قَالَ لَكَ: اِفعَل كَذَا) وتجيب له بقولك: (كَلَّا أي: لا يُجَابُ) يعني: لا ينبغي أن يجاب (إِلَى ذَلِكَ) أي: ما أمرتني به.

«وقد جاء» (أي) وقد ورد لفظ (كَلَّا) على غير معنى الردع، بل ورد «بمعنى حقا» يعني: ثبت ما يقال ثبوتًا (وَالمَقصُودُ مِنهُ) أي: من هذا اللفظ (تَحقِيقُ مَضمُونِ الجُملَةِ) فحينئذٍ يجوز أن يجاب القسم (كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾﴾) [العلق: 6] أي: حق وثبت طغيان الإنسان، ويجوز أن يجاب أيضًا به نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾﴾ [القيامة: 20] (وَإِذَا كَانَ بِمَعنَى:

«حَقًّا» جاز أن يقال: «إنه اسم بني»؛ لكون لفظه كلفظ «كلا» الذي هو حرف، ولمناسبة معناه لمعناه؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقًا لضده، لكن النحاة حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى «حَقًّا» أيضًا، لما فهموا من أن المقصود به تحقيق مضمون الجملة، كالمقصود بـ«إِنَّ» فلم يخرجه ذلك عن الحرفية.

حَقًّا جَازَ أَن يُقَالَ: **إِنَّهُ اِسمٌ بُنِيَ**) يعني: على الألف (**لِكَونِ لَفظِهِ**) أي: لفظ كلا حال كونه اسمًا (**كَلَفظِ**) أي: مثل لفظ (**كَلَّا الَّذِي هُوَ حَرفٌ**) فبينهما مناسبة لفظية، (**وَلِمُنَاسَبَةِ مَعنَاهُ**) أي: معنى لفظ كلا حال كونه اسمًا بمعنى حقا (**لِمَعنَاهُ**) أي: لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفًا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة؛ (**لأَنَّكَ تَردَعُ**) أي: تزجر وتمنع (**المُخَاطَبَ عَمَّا يَقُولُهُ مُحَقِّقًا لِضِدِّهِ**) يعني: كأن الله تعالى في قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ [العلق: 6]، لما أثبت طغيان الإنسان زجر عن الإثبات بضده الذي هو عدم طغيانه، هذا خلاف ما اختاره المصنف فإن الظاهر من كلامه أنه حرف على كلا المعنيين؛ بناء على أنه وإن جاز أن يكون الثاني اسمًا على ما تصرف الشارح فيه، (**لَكِنَّ النُّحَاةَ حَكَمُوا بِحَرفِيَّتِهِ إِذَا كَانَ بِمَعنَى حَقًّا أَيضًا لِمَا**) أي: للمعنى الذي (**فَهِمُوا مِن أَنَّ المَقصُودَ بِهِ**) أي: بلفظ كلا بمعنى: حقا (**تَحقِيقُ مَضمُونِ الجُملَةِ كَالمَقصُودِ بِإِنَّ**) في قوله: إن زيد قائم فحينئذٍ شابهت بإن (**فَلَم يُخرِجهُ**) أي: بهذا السبب لم يخرج النحاة (**ذَلِكَ**) أي: لفظ كلا إذا كان بمعنى: حقا (**عَنِ الحَرفِيَّةِ**).

* * *

[تاء التأنيث الساكنة]

(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ) لا المتحركة؛ لأنها مختصة بالاسم.

(تَلْحَقُ) الفعل (الْمَاضِي) لتكون من أول الأمر علامة (لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) فاعلًا كان أو مفعول ما لم يسم فاعله. وإنما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم؛ لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء فيه، فنبه ....

[تاء التأنيث الساكنة]

«تاء التأنيث الساكنة» وأشار بقوله: (**لا المُتَحَرِّكَةِ**) إلى فائدة التقييد بالساكنة، بأنه احتراز عن تاء التأنيث المتحركة؛ (**لأنَّها**) أي: لأن المتحركة (**مُختَصَّةً بالاسمِ**) وفي بعض الحواشي: أن كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فإن لفظ: ربت وثمت فيه تاآ تأنيث مع أنهما قد دخلتا على: رب ورب وثم وهما حرفان، اللهم إلا أن يقال: إن قوله: مختصة بالاسم بناء على عدم الندرة، فإن دخولها على الحرف نادر، قال العصام: ولو لم يقيد المصنف لم يصح أي: لم يصح كلامه بقوله: «تلحق» (**الفِعلَ**) «الماضي» فكأن العصام أشار إلى أن ما علله الشارح بقوله: لأنها مختصة في حيز المنع، والدليل الصحيح على تقييده به؛ لأنه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضي، وما لحق به يعني: الساكنة لا المتحركة، وإنما تلك التاء بالماضي (**لِتَكُونَ**) أي: لقصد أن تكون تلك التاء (**مِن أَوَّلِ الأمرِ**) أي: قبل ظهور المسند إليه (**عَلَامَةً**) واللام في قوله: «لتأنيث المسند إليه» متعلق بقوله: تلحق، بالنظر إلى عبارة المصنف، وبقوله علامة بالنظر إلى عبارة الشارح، (**فَاعِلًا كَانَ**) يعني: أن المسند إليه الذي قصد تأنيث فعله أعم من أن يكون فاعلًا، بأن أسند إليه الفعل على جهة قيامه به، (**أَو**) يكون (**مَفعُولَ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) بأن أسند إليه الفعل على جهة وقوعه عليه، (**وَإِنَّمَا جُعِلَت هَذِهِ التَّاءُ سَاكِنَةً بِخِلافِ تَاءِ الاسمِ لأنَّ أَصلَ الاسمِ**) أي: الأصل في الاسم (**الإعرَابَ، وَأَصلَ الفِعلِ**) أي: ولأن الأصل فيه (**البِنَاءُ فِيهِ**) أي: (فنبه

من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما ألحقته، وبحركة تلك على إعراب ما وليته؛ لأنهما كالحرف الأخير مما تلحقانه.

(فَإِنْ كَانَ) أي: المسند إليه اسمًا (ظَاهِرًا غَيْرَ) مؤنث (حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ) أي: فأنت مخير بين إلحاق تاء التأنيث وبين عدمه، أو فهو أي إلحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والإيصال. وهذه المسألة قد تقدمت إلا أنها ذكر فيما تقدم من حيث إنها من أحكام المؤنث، وهنا من حيث إنها من أحكام تاء التأنيث.

مِن أَوَّلِ الأمرِ بِسُكُونِ هَذِهِ) أي: بسكون التاء اللاحقة بالفعل **(عَلَى بِنَاءِ مَا أَلحَقَتهُ)** أي: على أن ما لحقت به تلك التاء مبني **(وَبِحَرَكَةِ)** أي: وأريد أن ينبه بحركة **(تِلكَ)** التاء أي: اللاحقة بالاسم **(عَلَى إِعرَابِ مَا وَلِيَتهُ)** أي: على ما وليت له التاء من الاسم معرب، وإنما جاز التنبيه به؛ **(لأَنَّهُمَا)** أي: اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم **(كالحَرفِ الأخِيرِ مِمَّا تَلحَقَانِهِ)**.

ثم شرع في تفصيل مسائلها بأن إلحاقها به قد يكون مخيرًا وقد يكون واجبًا فقال: «فإن كان» **(أي: المُسنَدُ إِلَيهِ اِسمًا)** «ظاهرًا غير» **(مُؤَنَّثٍ)** «حقيقي» فإنه إن كان اسمًا ضميرًا راجعًا إلى مؤنث حقيقيًا كان أو غير حقيقي وجب إلحاق التاء، وكذلك إذا أسند إلى ظاهر حقيقي، وأما إذا أسند إلى ظاهر غير حقيقي «فمخيرٌ» **(أي: فأَنتَ مُخَيَّرٌ بينَ إِلحَاقِ تَاءِ التَّأنِيثِ وَبَينَ عَدَمِهِ)** أي: وبين عدم إلحاقه **(أَو فَهُوَ أي: إِلحَاقُ تَاءِ التَّأنِيثِ)** وعدم إلحاقه **(مُخَيَّرٌ فِيهِ عَلَى الحَذفِ وَالإِيصَالِ)** يعني: أن التفسير الأول نائب الفاعل لقوله: مخير تحته مستتر عبارة عن المخاطب فاعله، قوله: فيه فحذف الجار واستتر المجرور تحته، كما كان في قولهم: مال مستتر عبارة عن المخاطب، (وَ) لما ورد صاحب «المتوسط» على المصنف أن ذكر **(هَذِهِ المَسأَلَةِ)** أي: مسألة التخيير في التأنيث **(قَد تَقَدَّمَت)** أي: في بحث المؤنث فذكره مستغنىً عنه، فأجاب الشارح: بأنه وإن تقدمت في بحث المؤنث **(إِلَّا أَنَّهَا)** أي: لكن هذه المسألة قد **(ذُكِرَ فِيمَا تَقَدَّمَ مِن حَيثُ إِنَّهَا مِن أَحكَامِ المُؤَنَّثِ، وَهُنَا)** أي: وذكرت هنا **(مِن حَيثُ إِنَّهَا مِن أَحكَامِ تَاءِ التَّأنِيثِ)** وقال العصام: بهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنىً عنه، فالوجه أن يقال:

(وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ) أي: جمعي المذكر والمؤنث في مثل: «قَامَا الزَّيْدَان، وَقَامُوا الزَّيْدُونَ، وَقُمْنَ النِّسَاء» (فَضَعِيفٌ) لعدم احتياجها إلى هذه العلامات، مثل احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث؛ لأن تأنيثه قد يكون معنويًا أو سماعيًا، وعلامة التثنية والجمع غالبًا ظاهرة غاية الظهور، وإذا ألحقت على ضعفها، فليست بضمائر؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة، بل هي حروف أتي بها للدلالة من أول الأمر على أحوال الفاعل، كتاء التأنيث.

وفي شرح الرضي: هذا ما قاله النحاة، ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر، وإبدال الظاهر منها.

المبادر من قوله: يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي.

«وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين» (أي: جَمعَي المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ في مِثلَ: قَامَا الزَّيدَانِ وَقَامُوا الزَّيدُونَ وَقُمنَ النِّسَاء) «فضعيفٌ»؛ (لِعَدَمِ اِحتِيَاجِهَا) أي: لعدم احتياج المذكورات (إِلَى هَذِهِ العَلَامَاتِ مثل احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث؛ لأن تأنيثه قد يكون معنويًا)، ولم يكن في لفظه علامة كونه مؤنثًا كهند، (أَو سَمَاعِيًّا) شمس، ولو لم يوجد في فعله علامة أيضًا لم يوجد علامة أصلًا ولم يعرف أنه مؤنث أو مذكر (وَعَلامَةُ التَّثنِيَةِ) أي: بخلاف علامة التثنية (وَالجَمعِ) فإن العلامة فيهما (غَالِبًا ظَاهِرَةٌ غَايَةَ الظُّهُورِ، وَإِذَا أُلحِقَت) أي: ومع أنها لو ألحقت (عَلَى ضَعفِهَا) أي: مع ضعفها (فَلَيسَت بِضَمَائِرَ) أي: لم تكن تلك اللواحق ضمائر؛ (لِئَلَّا يَلزَمَ الإِضمَارُ) يعني: أنها لو كانت ضمائر يلزم الإضمار (قَبلَ الذِّكرِ مِن غَيرِ فَائِدَةٍ، بَل هِيَ) أي: بل علامة التثنية والجمعين الواقعة (حروفٌ أتي بها) أي: ألحقت بما ألحقت (للدَّلالَةِ مِن أَوَّلِ الأَمرِ) أي: قبل ذكر الفاعل (عَلى أَحوَالِ الفَاعِلِ) من كونه تثنية وجمعًا مذكرًا أو مؤنثًا (كَتَاءِ التَّأنِيثِ) أو كما ألحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة.

(وَفي شَرحِ الرَّضِي: هَذَا) أي: ما ذكر التوجيه (مَا قَالَهُ النُّحَاةُ) وإليه ذهب المصنف (وَلا مَنعَ) يعني: أنه في الحقيقة لا وجه مانع (مِن جَعلِ هَذِهِ الحُرُوفِ ضَمَائِرَ وَإِبدَالِ الظَّاهِرِ مِنهَا) أي: ولا مانع من جعل الظاهر الذي بعدها بدلًا

والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مر في بدل الكل من الكل، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر، والغرض كون الخبر مُبهمًا.

منها أي: وإن كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعًا منه؛ بناء على جعلها ضميرًا فاعلًا وجعل الاسم الظاهر الذي بعدها فاعلًا أيضًا، لكن يجوز أن تجعل تلك الحروف ضمائر مرفوعة على أنها فاعل والأسماء الظاهرة التي ذكرت بعدها بدلًا من ذلك الضمير، (وَالفَائِدَةُ في مِثلِ هَذَا الإبدَالِ مَا مَرَّ) أي: فائدته مرت (في بَدَلِ الكُلِّ مِن الكُلِّ) وقوله: (أَو تَكُونُ) عطف على مدخول من قوله: من جعلها يعني: لا منع أيضًا من أن تكون (الجُملَةُ خَبرَ المُبتَدَأ المُؤَخَّرِ) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها (وَالغَرَضُ) أي: يجوز أن يكون الغرض من إضمار الفاعل وذكره بعدها ظاهرًا (كَونُ الخَبَرِ مُبهَمًا) أي: الإبهام أولًا والتصريح ثانيًا، وهو غرض صحيح عند البلغاء.

* * *

[التنوين]

(التَّنْوِينُ) في الأصل مصدر «نَوَّنْتُهُ» أي: أدخلتُه نونًا، فسمي ما به ينوّن الشيء ـ أعني: النون ـ تنوينًا، إشعارًا بحدوثه وعرضوه لما في المصدر من معنى الحدوث. ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثًا.

وهي في الاصطلاح: (نُونٌ سَاكِنَةٌ) أي: بذاتها، فلا تضرها الحركة العارضة، مثل ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، وهي شاملة نون «مِنْ، ولَدُنْ، ولَمْ يَكُنْ» وأمثالها.

[التنوين]

«التنوين» ولما كان المراد بالتنوين ههنا معناه الاصطلاحي، وكان له معنى لغوي أراد أن يبين معناه اللغوي الذي نقل منه فقال: (**في الأَصلِ**) يعني: التنوين في الأصل أي: في أصل اللغة قبل النقل (**مَصدَرُ نَوَّنتُهُ**) يعني: يقال نونت زيدًا مثلًا (**أي: أَدخَلتُهُ نُونًا**) فكان التنوين على هذا فعل المتكلم؛ فالمتكلم منون بكسر الواو، وزيد منون بفتح الواو، والتنوين آلة لذلك الفعل، يعني: ما به ينون (**فُسَمِّيَ مَا بِهِ**) يعني: ثم نقل هذا اللفظ من المصدر إلى ما به (**يُنَوَّنُ الشَّيءِ**) فوضع له وضعًا عرفيا فسمي ما به ينون الشيء (**أَعني: النُّونَ تَنوِينًا**) وإنما نقل من معنى المصدر (**إِشعَارًا**) أي: لقصد الإعلام (**بِحُدُوثِهِ**) أي: بحدوث ذلك النون (**وَعُرُوضِهِ**) عطف تفسير للحدوث، وإنما أفاد هذا الإشعار (**لِمَا في المَصدَرِ**) أي: لمعنى يقع في المصدر (**مِن معنى الحُدُوثِ؛ وَلِهَذَا**) أي: ولكون الحدوث والعروض مستقرا في المصدر (**سَمَّى سِيبَوِيهِ المَصدَرَ حَدَثًا، وَهِيَ**) أي: التنوين أنث باعتبار الخبر (**في الاصطِلاحِ**) أي: في الاصطلاح أهل العربية «نونٌ ساكنةٌ» (**أي: بِذَاتِهَا**) يعني: أن سكونها أصل فيها ولازم لذاتها، وإذا كان كذلك (**فَلَا تَضُرُّها**) أي: لا تضر لكونها ساكنة (**الحَرَكَةُ العَارِضَةُ**) بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (**مِثلُ: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾** [النجم: 50]، **وَهِيَ**) أي: النون إذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف (**شَامِلَةٌ نُونَ مِن، و**) نون (**لَدُن، وَ**) نون (**لَم يَكُن وَأَمثَالَهَا**)

فأخرجها بقوله: (تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ) أي: آخر الكلمة، فإن هذه النونات أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها.

وإنما قال: «تتبع حركة الآخر» ولم يقل: «تتبع الآخر»؛ لأن المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء، وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين.

فإن قلت: فآخر الكلمة هي الحركة، فلا حاجة إلى ذكر الحركة؟

قلت: المتبادر من الآخر الحرف الآخر.

ولم يقل: «آخر الاسم» ليشمل تنوين الترنم في الفعل ....

من النونات الساكنة التي لا يطلق عليها التنوين فصار التعريف شاملًا للأغيار؛ (فَأَخرَجَهَا) أي: أراد المعرف أن يخرج ما ذكر (بِقَولِهِ) «تتبع حركة الآخر» (أي: آخَرَ الكَلِمَةِ) وإنما خرجت المذكورات بهذا القيد (فإنَّ هَذِهِ النُّونَاتِ) المذكورة (أَوَاخِرَ تِلكَ الكَلِمَاتِ لا) أنها (تَوَابِعُ حَرَكَاتِ أَوَاخِرَها) فإن النون الساكنة من مثلًا هي نون ساكنة وآخر كلمة من، (وَإِنَّما قَالَ: تَتبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ، وَلَم يَقُل: تَتبَعُ الآخِرَ؛ لأنَّ المُتَبادَرَ مِن مُتَابَعَتِهَا الآخِرَ لُحُوقُهَا) أي: لحوق نون التنوين (بِهِ) أي: بالآخر (مِن غَيرِ تَخَلُّلِ شَيءٍ) بينه أي: بين الآخر وبينها أي: وبين النون الساكنة (وَهَهُنَا) أي: ولو قال: تتبع الآخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة؛ لأنها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما، وهو (الحَرَكَةُ مُتَخَلِّلَةٌ بَينَ آخِرِ الكَلِمَةِ وَالتَّنوِينِ) فإن ضمة زيد المرفوع مثلًا متخللة بين الدال التي هي آخر الكلمة وبين النون الساكنة، (فإن قلت: فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر الحركة)، يعني: أن هذا القيد مستدرك فإنه لو قال: تتبع الآخر لحصل المراد (قُلتُ: المُتَبَادَرُ مِن الآخِرِ الحَرفُ الآخِرُ) يعني: لا نسلم أنه يفيد المراد؛ لأن المراد من الآخر ليس هو الآخر مطلقًا بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الأخير الذي قام به الحركة، (وَلَم يَقُل) يعني: إنما قال: حركة الآخر، ولم يقل: (آخِرُ الاسمِ) مع أن التنوين من خواص الاسم؛ (لِيَشمَلَ) أي: التعريف (تَنوِينَ التَّرَنُّمِ في الفِعلِ).

(لَا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ) فخرج نون التأكيد الخفيفة.

ولا ينقض التعريف بالنون في نحو: «يَا رَجُلُ انْطَلِقْ»، فإن المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض، وليس نون «انطلق» تابعًا لحركة لام الرجل بهذا المعنى.

(وَهُوَ) أي: التنوين (لِلتَّمَكُّنِ) وهو: ما يدل على أمكنية الكلمة، أي: كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف، وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف.

«لا لتأكيد الفعل» يعني: أن النون الساكنة الواقعة في الآخر إنما سميت تنوينًا إذا كانت داخلة عليه لا لتأكيد الفعل (فَخَرَجَ بِهِ) أي: بهذا القيد (نُونُ التّأكِيدِ الخَفِيفَةِ)؛ لأنها ساكنةٌ يصدق عليها التعريف، وأما الثقيلة فلكونها غير ساكنة لم تدخل التعريف حتى تحتاج إلى الإخراج (وَلا يُنقَضُ التّعرِيفُ بالنُّونِ في نَحوِ: يَا رَجُلُ انطَلِق) فإنه يوهم أن قوله: نون ساكنة تتبع حركة الآخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة في قوله: انطلق؛ فإنها نون ساكنة تتبع حركة اللام في رجل، فأجاب عنه بأنه: لا يرد النقض به (فإنَّ المُرَادَ بِتَبَعِيَّتَها حَرَكَةَ الآخِرِ) ليس مجرد وجودها بعدها، بل (تَطَفُّلُهَا) أي: بتبعية النون (لَهَا) أي: لحركة الآخر (في الوُجُودِ تَطَفُّلَ العَارِضِ للمَعرُوضِ، وَليسَ نُونُ انطَلَقَ تَابِعًا لِحَرَكَةِ لامِ الرَّجُلِ بِهَذَا المَعنَى).

ثم شرع بعد تعريف التنوين في بيان أنواعه فقال: «وهو» (أي: التَّنوينُ) ذكره باعتبار لفظ التنوين وإن جاز تأنيثه باعتبار أنه نون ساكنة «للتمكن» (وَهُوَ) أي: التنوين الذي يكون للتمكن (مَا) أي: تنوين (يَدُلُّ عَلَى أَمكَنِيَّةِ الكَلِمَةِ) يعني: على تثبيت الكلمة وأحكامها، ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسره بقوله: (أي: كَونُ الاسمِ لَم يُشبِهِ الفِعلَ) أي: كون اسميته محققًا ثابتًا قويا بحيث لم يجد فيه مشابهة للفعل أصلًا حتى تضعف اسميته (بالوَجهَينِ) أي: بالعلتين (المُعتَبَرَينِ في مَنعِ الصَّرفِ) أو بما يقوم مقام العلتين في منع الصرف (وَحِينَئِذٍ) وحين إذا فسر التمكن بهذا (لا يُتَصَوَّرُ مَعنَاهُ) أي: معنى التمكن (في غَيرِ المُنصَرِفِ) يعني: فلا

(وَالتَّنْكِيرِ) وهو الفارق بين المعرفة والنكرة، فهو الدال على أن مدخوله غير معين، نحو: «صَهٍ»، أي: «أسكتْ سكوتًا ما في وقت ما»، وأما «صَهْ» بغير التنوين، فمعناه: «أسكت الآن».

وأما التنوين في نحو: «أحْمَد وإبراهيم» فليس للتنكير، بل هو للتمكن.

قال الشارح الرضي: وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا، فأقول: التنوين في «رجل» يفيد التنكير ....

يمكن وجود هذا التنوين فيه فإذا دخل التنوين في غير المنصرف يجب أن يحمل على غير التمكن.

«والتنكير» أي: وهو للتنكير (وَهُوَ) أي: تنوين التنكير (الفَارِقُ) أي: التنوين الذي يفرق (بَينَ المَعرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ) فلا يتصور دخوله على المعرفة فما وجد في المعرفة غير تنوين التنكير كتنوين زيد فإنه تنوين تمكن، (فَهُوَ) أي: هذا التنوين (الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مَدخُولَهُ) أي: من الاسم (غَيرُ مُعَيَّنٍ، نَحوُ: صَهٍ) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فإنه اسم فعل استعمل بوجهين فإن استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (أي: اُسكُت سُكُوتًا ما في وَقتٍ ما) يعني: أن سكوتك مطلوب في أي سكوت كان وفي أي وقت كان، فلا اطلب منك سكوتًا معينًا في وقت معين، (وَأَمَّا) إذا استعمل لفظ (صَه بغَيرِ التَّنوينِ) بكسر الهاء غير منون (فمَعنَاهُ اُسكُت الآنَ) يعني: اطلب منك سكوتًا خاصا في هذا الآن، فلا ينافي سكوتك في غير هذا الآن، ونقل العصام عن الرضي بأن فيه مذاهب قيل: إنها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويهٍ وصهٍ، وقال في «الصحاح» تنوين صهٍ للفرق بين الوصل والوقف، فعند الوصل ينون، وقيل: للفرق بين المعرفة والنكرة؛ فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف، انتهى، (وَأَمَّا التَّنوينُ في نَحوُ: أَحمَد وَإِبرَاهِيم) يعني: قبل الحكم بمنع صرفهما أو إذا استعملا غير علم (فَلَيسَ) ذلك (للتّنكيرِ، بَل هُوَ للتَّمَكُّنِ، قالَ الشّارحُ الرّضي: «وَأَنَا لا أَرَى مَنعًا مِن أَن يَكُونَ تَنوِينُ وَاحِدٍ للتَّمَكُّنِ وَالتَّنكِيرِ مَعًا»، فَأَقُولُ: التَّنوينُ في رَجُلٍ) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التنكير

أيضًا، فإذا جعلته علمًا لشخص تمحض للتمكن.

(وَالْعِوَضِ) وهو ما لحق الاسم عوضًا عن المضاف إليه، لتعاقبهما على آخر الكلمة كـ«يَوْمَئِذٍ» أي: «يَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا»، فاليوم مضاف «إذ»، و«إذا» كانت مضافة إلى الجملة التي كانت بعدها، فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق بها التنوين عوضًا عن الجملة، لئلا تبقى الكلمة ناقصة، وكذلك «حِينَئِذٍ، وَسَاعَتَئِذٍ، وَعَامَئِذٍ»، و«جَعَلْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ» أي: فوقَ بعضِهم، و«مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا» أي: وكُلٌّ واحدٍ، وأمثال ذلك.

(وَالْمُقَابَلَةِ) وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كـ«مُسْلِمَاتٍ»، ....

أيضًا فإذَا جَعَلتَهُ) أي: جعلت لفظ رجل (**عَلَمًا تَمَحَّضَ للتَّمَكُّنِ**) يكون لمحض التمكن.

«والعوض» أي: هو للعوض (**وَهُوَ**) أي: ما هو للعوض (**مَا**) أي: تنوين (**لَحِقَ**) أي: ذلك التنوين (**الاسمَ عِوَضًا**) أي: لقصد كونه عوضًا (**عَن المُضَافِ إِلَيهِ لِتَعَاقُبِهِمَا عَلَى آخِرِ الكَلِمَةِ**) أي: وإنما صح أن يكون عوضًا عنه لكون التنوين مذكور عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف إليه المذكور عقيبها (**كَيومَئِذٍ**) أو مثل التنوين في مثل: يومئذ وكذا في حينئذٍ وليلتئذٍ (**أي: يَومَ إِذ كَانَ كَذَا، فاليَومَ مُضَافُ إِذ**) أي: الذي هو ظرف بمعنى وقت (**وَإِذَا كَانَت مُضَافَةً إِلَى الجُملَةِ الَّتي كَانَت**) أي: وقعت (**بَعدَها**) أي: بعد كلمة إذ (**فَلَمَّا حُذِفَت الجُملَةُ للتَّخفِيفِ**) وهي كان كذا (**أُلحِقَ بِهَا**) أي: بآخر كلمة إذ (**التَّنوِينُ عِوَضًا**) أي: لقصد أن يكون عوضًا (**عَن الجُملَةِ**) أي: التي حذفت، وإنما عوض عنها مع أنه جاز إبقاء المضاف على حاله كما في الغايات؛ (**لِئَلّا تَبقَى الكَلِمَةُ نَاقِصَةً، وَكَذَلِكَ حِينَئِذٍ وَسَاعَتَئِذٍ وَعَامَئِذٍ، وَ**) مثل و (**جَعَلَنا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ أي: فَوقَ بَعضِهِم، وَمَرَرتُ**) أي: كذا قولك: مررت (**بِكُلٍّ قَائِمًا، أي: وَكُلٌّ وَاحِدٍ، وَأَمثالُ ذَلِكَ**).

«والمقابلة» أي: التنوين المقابلة (**وَهُوَ**) أي: التنوين الذي للمقابلة (**مَا**) أي: تنوين (**يُقَابِلُ نُونَ الجَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ**) وهو نون مسلمون (**كمُسلِمَاتٍ**) أي: مثاله كالتنوين في نحو مسلماتٍ يعني: الجمع المؤنث السالم الذي جمع

فإن «الألف والتاء» فيه علامة الجمع، كما أن «الواو» علامة في جمع المذكر السالم، ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك، فزيد التنوين في آخره ليقابله.

وتوهم بعضهم أنه للتمكن، وهو خطأ؛ لأنه إذا سميت بـ«مسلمات» مثلًا امرأة ثبت فيها التنوين، ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين: العلمية، والتأنيث.

وظاهر أنه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علمًا كـ«عَرَفَات»، ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى، ولا تنوين الترنم، لوجوده في غير ....

بالألف والتاء (**فإنَّ الأَلِفَ وَالتَّاءَ فيهِ**) أي: في مثل مسلمات (**عَلامَةُ الجَمعِ كَمَا أَنَّ الوَاوَ عَلامَةٌ**) أي: كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (**في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَلَم يُوجَد فِيهِ**) أي: في مثل لفظ مسلمات (**مَا**) أي: علامة (**يُقَابِلُ النُّونَ في ذَلِكَ**) أي: في مسلمون (**فَزِيدَ التَّنوينُ في آخِرِهِ**) أي: في آخر مسلمات (**لِيُقَابِلَهُ**) أي: ليكون ذلك التنوين مقابلًا للنون، هذا ما اختاره الجمهور من أن التنوين في مثل: مسلمات للمقابلة خلافًا للبعض وهو قوله: (**وَتَوَهَّمَ بَعضُهُم أَنَّهُ**) أي: ذلك التنوين (**للتَّمَكُّنِ**) لا للمقابلة (**وَهُوَ**) أي: هذا التوهم (**خَطَأٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا سَمَّيتَ بِمُسلِمَاتٍ مَثَلًا امرَأَةً ثَبَتَ فِيهَا التَّنوينُ**) مع أنها تكون غير منصرف ولا يوجد في غير المنصرف (**وَلَو كَانَت**) أي: تلك التنوين (**للتَّمَكُّنِ لَزَالَت**) كما زالت في مثل: إبراهيم وأحمد؛ فإن لفظ مسلمات غير منصرف (**للعِلَّتَينِ**) أي: لوجود علتين (**العَلَمِيَّةِ وَالتَّأنيثِ، وَظَاهِرٌ**) يعني: ومن البين (**أَنَّهُ**) أي: التنوين في مثل مسلمات (**لَيسَ بِتَنوِينِ التَّنكيرِ لِوُجُودِهِ**) أي: لكونه موجودًا (**فِيمَا**) أي: في اللفظ الذي (**كَانَ عَلَمًا كَعَرَفَاتٍ**) فإنه علم للجبل المشهور، ووجوب تنوين التنكير في العلم منافٍ لما وضع له؛ فإنه موضوع للدلالة على أن مدخوله نكرة، (**وَلَا تَنوِينَ العِوَضِ**) أي: وليس التنوين في نحو: مسلمات تنوين عوض (**لِعَدَمِ مُسَاعَدَةِ المَعنَى**) أي: لما عرفت من أن تنوين العوض فيما حذف المضاف إليه ومعنى نحو: مسلمات لا يساعد لحذف المضاف إليه (**وَلا تَنوِينَ التَّرنُّمِ**) أي: وليس ما لحق مسلمات تنوين الترنم (**لِوُجُودِهِ**) أي: لأن تنوين الترنم مشروط بكونه في آخر الأبيات والمصاريع، وتنوين نحو: مسلمات ربما يوجد (**في غَيرِ**

أواخر الأبيات والمصاريع، فتعين أن يكون للمقابلة؛ لأنها معنى مناسب لحمل التنوين عليه.

(وَالتَّرَنُّمِ) وهو ما لحق أواخر الأبيات والمصاريع؛ لتحسين الإنشاد؛ لأنه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم، وذلك الترديد من أسباب حسن الغناء. وإنما اعتبروا ما لحق أواخر الأبيات والمصاريع وإن كان لحوقها للحروف والكلمات الواقعة في أثنائها جائزًا، بل واقعا كما نشاهد من أصحاب الغناء؛ لأن محل التغني به إنما هو الآخر، لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين ....

آوَاخِرِ الأَبيَاتِ وَالمَصَارِيعِ) يعني: أنه يوجد في الأوائل والأواسط (**فَتَعَيَّنَ أَن يَكُونَ للمُقَابَلَةِ**) إذا لم يبق قسم آخر؛ (**لأَنَّهَا**) أي: لأن المقابلة (**مَعنَىً مُنَاسِبٌ لِحَملِ التَّنوِينِ**) أي: التنوين الموجود في مسلمات (**عَلَيهِ**) أي: على ذلك المعنى المتعين الذي هو المقابلة.

«والترنم» وفي «الصحاح»: الترنم بفتحتين الصوت، وقد رنم من باب طرب، وترنم إذا ردد صوته والترم مثله، وترنم الطائر في هديره، وترنم القوس عند الإنباض انتهى، يعني: أن التنوين قد يلحق لمجرد الترنم (**وَهُوَ**) أي: اللاحق للترنم (**مَا**) أي: تنوين (**لَحِقَ أَوَاخِرَ الأَبيَاتِ وَالمَصَارِيعِ لتَحسِينِ الإنشَادِ**) وإنما اختير التنوين لهذا القصد؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن التنوين (**حَرفٌ يَسهُلُ بِهِ**) أي: باستعانته (**تَردِيدَ الصَّوتِ**) أي: الذي هو سبب للتحسين المطلوب (**في الخَيشُومِ**) فإنه الذي هو محل الغناء (**وَذَلِكَ التَّردِيدُ مِن أَسبَابِ حُسنِ الغِنَاءِ**) فسمي تنوين الترنم لذلك؛ لأن الترنم حسن الغناء، وقال العصام: ومن لم يتنبه لما ذكر قال: سمي به لأن فيه ترك الترنم (**وَإِنَّمَا اِعتَبَرُوا ما لَحِقَ أَوَاخِرَ الأَبيَاتِ وَالمَصَارِيعِ، وَإِن كَانَ لُحُوقِهَا للحُرُوفِ وَالكَلِمَاتِ الوَاقِعَةِ في أَثنَائِهَا**) أي: في أثناء الأبيات والمصاريع (**جَائِزًا بَل وَاقِعًا كَمَا نُشَاهِدُ مِن أَصحَابِ الغِنَاءِ**) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الأواخر (**لأنَّ مَحَلَّ التَّغنِّي بِهِ**) أي: بالتنوين (**إِنَّمَا هُوَ الآخِرُ**) وإنما انحصر في الآخر (**لِئلّا يَختَلَّ سِلكُ النَّظمِ**) فإنه لو اعتبر ما وقع في أثنائها يلزم الخلل في سلك النظم (**بِتَخَلُّلِهِ**) أي: بسبب تخلل التنوين (**بَينَ**

كلمات الأبيات والمصاريع، ولا يخل بفهم المعاني.

وهو إما يلحق القافية المطلقة، وهي ما كان رويها متحركًا مشبعًا بإشباع حركته لواحدٍ من الألف والواو والياء. وسميت هذه الحروف حروفَ الإطلاق، لإطلاق الصوت بامتدادها. ولحوق التنوين بهذه القافية إنما يكون بابدال حروف الإطلاق به، كما في قول الشاعر:

أَقِلِّـي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالْـعِـتَـابَـنْ وَقُـولِـي إِنْ أَصَـبْـتُ فَـقَـدْ أَصَـابَـنْ

فروي هذا البيت الباء، وحصل بإشباع فتحها الألف، ....

كَلِمَاتِ الأَبيَاتِ وَالمَصَارِيعِ، وَلَا يُخِلَّ) بالنصب عطف على قوله: لئلا يختل، يعني: وقوعه في الأثناء كما يقتضي إخلال سلك النظم يقتضي أيضًا الخلل (بِفَهمِ المَعَاني) الذي هو المقصود.

(وَهُوَ) يعني: الترنم (إِمَّا يَلحَقُ القَافِيَةَ المُطلَقَةَ وَهِيَ) أي: القافية المطلقة (مَا) أي: قافية (كَانَ رُوِيُّهَا) الروي الحرف الذي تبنى عليه القصيدة فيقال: قصيدة لامية وقصيدة رائية (مُتَحَرِّكًا مُشبَعًا بإشبَاعِ حَرَكَتِهِ) أي: حركة ذلك المتحرك، وقوله: (لِوَاحِدٍ) وقع في بعض النسخ: واحدًا، وعلى هذا يحتمل أن يكون مفعولًا ثانيًا لإشباع بتضمين معنى الجعل، يعني: بجعل حركته مشبعًا واحدًا (مِن الأَلِفِ) إن كانت الحركة فتحة (وَالوَاوِ) إن كانت ضمة (وَاليَاءِ) إن كانت كسرة (وَسُمِّيَت هَذِهِ الحُرُوفُ) أي: الزائدة (حُرُوفَ الإطلَاقِ لإطلَاقِ) أي: لوجود إطلاق (الصَّوتِ) التي بترك الحسن (بامتِدَادِها) لكون الثلاثة حروف مد (وَلُحُوقُ التَّنوِينِ) وهو بالرفع مبتدأ يعني: أن حاصل ما ذكرت ليس فيه تنوين مع أن الكلام فيه فأجاب: أن لحوق النون الساكنة (بِهَذِهِ القَافِيَةِ إِنَّمَا يَكُونُ بإبدَالِ حُرُوفِ الإطلاقِ بِهِ) أي: بالنون (كَمَا في قَولِ الشَّاعِرِ:

أَقِلِّـي اللَّـومَ عَـاذِلَ وَالـعِـتَـابَـن وَقُـولِـي إِن أَصَبـتُ لَـقَـد أَصَـابَـن

فَرَوِيُّ هَذَا البَيتُ البَاءُ) لأن آخر المصراع الأول العتاب وآخر البيت أصاب (وَحَصَلَ بإشبَاعِ فَتحِهَا) إن فتح الباء في اللفظين (الأَلِفُ) فيكون العتابا وأصابا

وعوّض عن هذا الألف عند التغني تنوين الترنم. وإما يلحق القافية المقيدة، وهي ما كان رويها حرفًا ساكنًا صحيحًا كان أو غير صحيح، سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده؛ لأنه ليس هناك حركة تحصل من إشباعها حرف الإطلاق؛ ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ ... مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

فإن روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة، ولا يمكن مد الصوت بها، فحركت عند التغني بالفتح أو الكسر ....

(**وَعُوِّضَ**) أي: ثم عوض (**عَن هَذَا الأَلِفِ**) الذي هو للإطلاق (**عِندَ التَّغَنِّي تَنوِينُ التَّرنُّمِ**) فقوله: أقلي أمر حاضر مؤنث من الإقلال، وعاذل منادى حذف منه حرف النداء أي: يا عاذلة بمعنى لائمة، ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقي عاذل بفتح اللام، والمعنى: أقلي لومك وعتابك على ما أفعله وتأملي فيه فإن كنت مصيبا بيني.

(**وَإِمَّا**) أي: تنوين الترنم إما (**يَلحَقُ القَافِيَةَ المُقَيَّدَةَ، وَهِيَ**) أي: القافية المقيدة (**مَا**) أي: قافية (**كَانَ رُوِيُّهَا حَرفًا سَاكِنَةً صَحِيحًا كَانَ**) أي: ذلك الحرف الساكن (**أَو غَيرَ صَحِيحٍ، سُمِّيَت هَذِهِ**) أي: تلك القافية (**مُقَيَّدَةً لِتَقيِيدِ الصَّوتِ بِهَا**) أي: في تلك القافية (**وَامتِنَاعِ امتِدَادِهِ**) أي: ولامتناع الامتداد به، وإنما امتنع الامتداد (**لأَنَّهُ لَيسَ هُنَاكَ حَرَكَةٌ تَحصُلُ مِن إِشبَاعِهَا حَرفَ الإِطلَاقِ**) وقوله: (**لِيَتَيَسَّرَ**) متعلق بتحصيل يعني: لا يتيسر (**امتِدَادُ الصَّوتِ**) لعدم حصول حروف الإطلاق التي هي حروف المد، (**كَقَولِ الشَّاعِرِ**:

وَقَائِمِ الأَعمَاقِ خَاوِي المُختَرَقَن ... مُشتَبَهِ الأَعلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقَن

فَإِنَّ رَوِيَّ القَافِيَةِ في هَذَا البَيتِ القَافُ السَّاكِنَةُ) يعني: قاف المخترق في آخر المصراع وقاف الخفق في آخر البيت (**وَلَا يُمكِنُ مَدُّ الصَّوتِ بِهَا**) أي: في المذكورة في الآخر؛ لكونها قافًا ساكنة غير حرف مد (**فَحُرِّكَت**) أي: القاف في الكلمتين (**عَندَ التَّغنِّي بالفَتحِ**) أي: في لفظ المخترق (**أَو الكَسرِ**) أي: أو بالكسر في لفظ الخفق لكونه مجرورًا بالإضافة فصار الأول المخترق والثاني الخفق،

وألحق بها النون، فقيل: «المخترقن، والخفقن»، ويسمى هذا القسم من التنوين «الغالي»؛ لأن الغلو هو التجاوز عند الحد، وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن، ولهذا يسقط عد التقطيع، وليس للقسم الأول اسم يختص به. واعلم أن تنوين الترنم ليس موضوعًا بإزاء معنى من المعاني، بل هو موضوع لغرض الترنم؛ لا أن معناه الترنم، كما أن حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب، لا بإزاء معنى من المعاني، ....

(وَأُلحِقَ بِهَا النُّونُ فَقِيلَ: المُختَرَقَن وَالخَفَقَن) فقوله: وقائم الأعماق مجرور بواو رب، وجوابه محذوف أي: قطعته أو سلكته، والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار، والأعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من أطراف المفازة، والخاوي من خوى البيت إذا كان خاليًا، والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر أيضًا المحل الذي تخترقه الريح وتمر فيه بسهولة، يعني: مهب الريح بحيث لاشيء فيه يمنع الريح من المرور، والأعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق، واللماع مبالغة اللامع، وأراد بالخفق السراب الخافق أي: المضطرب من خفق إذا اضطرب، والمعنى: رب مهمهٍ مظلم الجوانب في المفازة أي: بعيد الأطراف خالي الطريق عن الاستخبار مشتبه الأعلام أي: ملتبس غير متميز لماع السراب قطعته.

(وَيُسَمَّى هَذَا القِسمُ مِن التَّنوِينِ الغَالِي) أي: التنوين الغالي؛ (لأَنَّ الغُلُوَّ هُوَ التَّجاوُزَ عَن الحَدِّ، وَقَد تَجَاوَزَ) فوجد هذا المعنى في هذا التنوين؛ لأنه قد تجاوز (البَيتَ بِلُحُوقِ هَذَا التَّنوِينِ عَن حَدِّ الوَزنِ) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب؛ (وَلِهَذَا) أي: ولكون التنوين متجاوزًا عن حد الوزن (يَسقُطُ) أي: وزن البيت الذي لحقه ذلك التنوين (عَن التَّقطِيعِ، وَلَيسَ للقِسمِ الأَوَّلِ) أي: اللاحق بالقافية المطلقة (اِسمٌ يَختَصُّ بِهِ) أي: يمتاز بذلك الاسم (وَاعلَم أَنَّ تَنوِينَ التَّرنُّم لَيسَ مَوضُوعًا بِإزاءِ مَعنىً مِن المَعَانِي) كما كانت سائر التنوينات (بَل هُوَ مَوضُوعٌ لِغَرَضِ التَّرنُّم لا أَنَّ مَعنَاهُ التَّرنُّمُ كَمَا أَنَّ حُرُوفَ التَّهجِّي مَوضُوعَةٌ لِغَرَضِ التَّركِيبِ لا بِإزاءِ مَعنىً مِن المَعَانِي) وإذا كان كذلك

ففي عده تنوين الترنم من أقسام الحروف، التي هي من أقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح. وأما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع في بعضها أيضًا تأمل.

(وَيُحْذَفُ) أي: التنوين وُجُوبًا (مِنَ الْعَلَم) حال كونه (مَوْصُوفًا بِابْنٍ) حال كون الابن (مُضَافًا إِلَى عَلَم آخَرَ) نحو: «جَاءَنِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين علمين أحدهما موصوف به، والآخر مضاف إليه له، فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطًّا بحذف ألف «ابن»، وكذلك قولهم: «هذا فلانُ بنُ فلانٍ»؛ لأنه كناية عن العلم، ....

(فَفِي عَدِّهِ تَنوِينَ التَّرَنُّم مِن أقسَامِ الحُرُوفِ الَّتي هِيَ مِن أقسَامِ الكَلِمَةِ المُعتَبَرِ فِيهَا الوَضعُ تَسَاهَلَ وَتَسَامَحَ، وَأَمَّا التَّنوِيناتُ الأُخَرُ فَفِي اِعتِبَارِ الوَضعِ في بَعضِها أيضًا) أي: كما في تنوين الترنم (تَأَمُّلٌ) كتنوين العوض والمقابلة فإن تنوين العوض لغرض جبر النقصان، وتنوين المقابلة لغرض المقابلة، بخلاف تنوين التمكن فإنه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية، بحيث لا تشبيه الفعل الذي هو مبني الأصل، وبخلاف تنوين التنكير فإنه يدل على أن مدخوله غير معين.

«ويحذف» هذا بيان لمسألة التنوين من حيث حذفه وذكره: (أي: التَّنوينُ وُجُوبًا) يعني: أنه يحذف حذفًا واجبًا لا يجوز ذكره «من العلم» وقوله: (حَالَ كَونِهِ) إشارة إلى أن قوله: «موصوفًا بابنٍ» حال من العلم وأيضًا قوله: (حَالَ كَونِ الابنِ) إشارة أن قوله: «مضافًا إلى علمٍ آخر» حال من الابن يعني: إذا وقع علم موصوف بالابن المضاف إلى علم آخر بحذف التنوين وجوبًا من العلم الأول الموصوف (نَحوُ: جَاءَني زَيدُ بنُ عَمرٍو) فإن زيدًا موصوف بابن مضاف إلى عمرو (وَذَلِكَ) أي: كونه محذوفًا ثابت (لِكَثرَةِ اِستِعمَالِ ابنٍ بَينَ عَلَمَينِ أَحَدُهُمَا مَوصُوفٌ بِهِ) أي: بالابن (وَالآخَرُ مُضافٌ إِلَيهِ لَهُ) أي: للابن وإذا كثر استعماله بهذه الكيفية (فَطَلَبُ التَّخفِيفِ) أي: فكان التخفيف (لَفظًا) مطلوبًا (بِحَذفِ التَّنوِينِ مِن مَوصُوفِهِ، وَخَطًّا) أي: كان تخفيفه مطلوبًا أيضًا من جهة الخط (بِحَذفِ أَلِفِ اِبنٍ، وَكَذَلِكَ قَولُهُم: هَذَا فُلانُ بنُ فُلانٍ؛ لأَنَّهُ كِنايَةٌ عَن العَلَمِ،

ويعلم منه أنه إذا كان صفة لغير العلم، أو كان مضافًا إلى غير العلم، نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ ابْنُ زَيْدٍ، وَزَيْدٌ ابْنُ عَالِمٍ»، لم يحذف التنوين من اللفظ، وألف «ابن» من الخط، لقلة الاستعمال ويعلم من قوله: «موصوفًا» أنه لا يحذف إذا لم يكن الابن صفة نحو: «زَيْدٌ ابْنُ عَمْرٍو» على أن يكون «ابن عمرو» خبرًا عن «زيد».

وحكم «الابنة» حكم «الابن» في جميع ما ذكرنا، إلا في حذف همزتها، فإنها لا تحذف حيث ما كانت، لئلا تلتبس بـ«بنت» في مثل: «هذه هندُ ابنة عاصمٍ».

وَيُعلَمُ مِنهُ) أي: من هذه القيود **(أَنّهُ إِذَا كَانَ)** أي: لفظًا ابن **(صِفَةً)** أي: نعتًا **(لِغَيرِ العَلَمِ أَو كَانَ)** نعتًا للعلم لكنه لم يكن مضافًا إلى العلم بل كان **(مُضَافًا إِلَى غَيرِ العَلَمِ، نَحوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ ابنُ زَيدٍ)** هذا مثال لكون الموصوف غير علم؛ فإنه في هذا المثال لفظ رجل **(وَزَيدٌ ابنُ عَالِمٍ)** يعني: ونحو: جاءني زيد ابن عالم، وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافًا إلى غير العلم؛ فإن الابن فيه مضاف إلى لفظ عام وهو ليس بعلم، **(لَم يُحذَف التَّنوِينُ مِن اللَّفظِ)** أي: من لفظ الرجل في الأول ومن لفظ زيد في الثاني، **(وَأَلِفُ ابنٍ)** أي: ولم يحذف ألف ابن **(مِن الخَطِّ؛ لِقِلَّةِ الاستِعمَالِ، وَيُعلَمُ مِن قَولِهِ: مَوصُوفًا أَنَّهُ لا يُحذَفُ إِذَا لَم يَكُن الابنُ صِفَةً)** بل كان خبرًا **(نَحوُ: زَيدٌ ابنُ عَمرٍو)** إنما يكون هذا مثالًا بناء **(عَلَى أَن يَكُونَ اِبنُ عَمرٍو خَبرًا عَن زَيدٍ، وَحُكمُ الابنَةِ حُكمُ الابنِ)** فيقال هذه هند ابنة عمرو **(في جَمِيعِ مَا ذَكَرنَاهُ)** أي: من حذف التنوين من اللفظ، **(إِلَّا في حَذفِ هَمزَتِهَا)** أي: همزة ابنة **(فَإِنَّها)** أي: فإن الهمزة فيها **(لا تُحذَفُ حَيثُ مَا كَانَت)** بل تحذف تارة وتذكر أخرى، وإنما لم تحذف حيث ما كانت كما حذفت في ابن **(لِئَلَّا يَلتَبِسَ بِبِنتٍ في مِثلِ: هَذِهِ هِندُ ابنَةُ عَاصِمٍ)** يعني: بالالتباس أنه إذا حذفت همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله: هند بنت عاصم، وقال العصام: إن في الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظرًا؛ لأنه لا التباس ههنا لأن تاء بنت إذا طولت لم يلتبس برسم خط ابنة، بخلاف تاء ابنة فالوجه أن يقال: لم يحذف الألف للتخفيف؛ لأن لو كان طالب التخفيف لاستعماله بها، انتهى.

* * *

[نون التأكيد]

(نُونُ التَّأْكِيدِ) قسمان:

1 - (خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ)؛ لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون.

2 - (وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ) لثقلها وخفة الفتحة (مَعَ غَيْرِ الْأَلِفِ) أي: غير ألف التثنية نحو: «اضربان» وَأَلِفِ الْجَمْعِ أي: الألف الفاصلة بين نون الجمع المؤنث، والنون المشددة نحو: «اضربنانِّ»، فإنها تكسر معهما، لشبهها فيهما بنون التثنية.

[نون التأكيد]

«نون التأكيد» (قِسمَانِ) وفيه إشارة إلى أن قوله: نون التأكيد مبتدأ وقوله: «خفيفةٌ ساكنةٌ» خبره، وقوله: مشددة عطف عليه، وإنما كانت النون الخفيفة ساكنة (لأنَّهَا) أي: لأن الخفيفة (مِبنِيَّةٌ، وَالأَصلُ في البِنَاءِ السُّكُونُ) ولذا لم تكن مبنية على الحركة، وقوله: «ومشددةٌ مفتوحةٌ» بالرفع معطوف على قوله: خفيفة، وإنما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضمة والكسرة؛ (لِثِقَلِهَا) أي: لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وَخِفَّةُ الفَتحَةِ) أي: ولكون الفتحة أخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها، وقوله: «مع غير الألف» كالاستثناء من قوله: مفتوحة يعني: أن المشددة مفتوحة إذا كانت مع غير الألف، وقوله: (أي: غَيرِ أَلِفِ التَّثنِيَةِ) إشارة إلى أن المراد من الألف المستثنى أعم من ألف التثنية (نَحوُ: اِضرِبَانِّ، وَأَلِفِ الجَمعِ) وقوله: (أي: الأَلِفِ الفَاصِلَةِ بَينَ نُونِ جَمعِ المُؤَنَّثِ وَ) بين (النُّونِ المُشَدَّدَةِ) تفسير لألف الجمع يعني: المراد به الألف الذي يكون فاصلًا بين النونين فإضافة الألف إلى الجمع لأدنى ملابسة؛ لأن الألف لا تكون علامة الجمع في الفعل (نَحوُ: اِضرِبنَانِّ؛ فإِنَّهَا) أي: إذا كانت المشددة مع الألف (تُكسَرُ مَعَهُمَا) أي: مع الألفين المذكورين، وإنما تكسر حين المقارنة بهما؛ (لِشِبهِهَا) أي: لأنها تكون (فِيهِمَا) مشابهة (بِنُونِ التَّثنِيَةِ).

(تَخْتَصُّ) أي: نون التأكيد بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ) الكائن (فِي) ضمن:
(«الْأَمْرِ») نحو: «اضْرِبَنْ»، بالتخفيف، و«اضْرِبَنَّ» بالتشديد.
(وَ«النَّهْيِ») نحو: «لا تَضْرِبَن».
(وَ«الاسْتِفْهَامِ») نحو: «هل تَضْرِبَن؟».
(وَ«التَّمَنِّي») نحو: «لَيْتَ تَضْرِبَن».
(وَ«الْعَرْضِ») نحو: «أَلَا تَنْزِلَن بِنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا».
(وَ«الْقَسَمِ») نحو: «وَاللهِ لأَفْعَلَن» بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة.
وإنما اختص هذه النون بهذه المذكورات للدلالة على الطلب ....

ثم شرع في بيان الخواص لهما مشتركتين فقال: «تختص» (أي: نُونُ التّأكِيدِ) مع قسميه مطلقًا (بالفِعلِ المُستَقبَلِ) والباء ههنا داخلة على المقصور عليه، يعني: نون التأكيد مقصور على الفعل المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره، وقوله: (الكَائِنِ) إشارة إلى أن قوله: «في» (ضِمنِ) «الأمر» ظرف مستقر صفة للمستقبل (نَحوُ: اِضرِبَن بالتَّخفِيفِ وَاِضرِبَنَّ بالتّشديدِ) وقوله: اضربن يحتمل أن يكون مثالًا لمفرد الغائب للأمر، ولمفرد المخاطبة، ولجمع المذكر الغائب؛ فإنه إذا قرئ بفتح الباء يكون مثالًا للأول، وبكسرها للثاني، وبضمها للثالث، وفي إيراد المثالين إشارة إلى أن هذه الصيغة محل لدخول النونين، «والنهي» أي: ويختص بالمستقبل الكائن في ضمن النهي (نَحوُ: لا تَضرِبَنَّ) بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق، «والاستفهام» أي: وبالمستقبل الكائن في ضمن الاستفهام (نَحوُ: هَل تَضرِبَنَّ) «والتمني» (نَحوُ: لَيتَ تَضرِبَنَّ) «والعرض» (نَحوُ: أَلَا تَنزِلَنَّ بِنَا فَتُصِيبَ خَيرًا) «والقسم» أي: وبالمستقبل الكائن في جواب القسم (نَحوُ: وَاللهِ لأَفعَلَنَّ) وقوله: (بالتَّخفِيفِ وَالتَّشدِيدِ) إشارة إلى أن النون قابل للتمثيل بالقسمين (في جَمِيعِ هَذِهِ الأمثِلَةِ).

(وإنَّمَا اِختَصَّ هَذِهِ النُّونُ) أي: نون التأكيد مطلقًا (بِهَذِهِ المَذكُورَاتِ) أي: بالفعل المستقبل المذكور في ضمن المذكورات (للدَّلالَةِ) أي: التي تدل (عَلَى الطَّلَبِ) فإن الأمر والنهي لطلب الفعل، والاستفهام لطلب الفهم، والتمني

دون الماضي والحال؛ لأنه لا يؤكد إلا ما يكون مطلوبًا.

(وَقَلَّتْ) أي: نون التأكيد (فِي النَّفْيِ) فلا يقال: «زَيْدٌ مَا يَقُومَنَّ إِلَّا قَلِيلًا» لخلّوه عن معنى الطلب، وإنما جاز قليلًا تشبيهًا له بالنهي.

(وَلَزِمَتْ) أي: نون التأكيد (فِي مُثْبَتِ الْقَسَمِ) أي: في جوابه المثبت؛ لأن القسم محل التأكيد، فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه -وهو القسم- من غير أن يؤكدوه بما يتصل به ـ وهو النون ـ بعد صلاحيته له.

وفي قوله: «لزمت» إشارة إلى أن زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم، بل جائز.

لطلب ما يتمناه، والعرض لطلب النزول، والقسم لطلب الحمل على الفعل، (**دُونَ الـمَاضِي وَالحَالِ؛ لأَنَّهُ**) أي: لأن نون التأكيد (**لا يُؤَكِّدُ إِلَّا مَا يَكُونُ مَطلُوبًا**).

«وقلت» (أي: **نُونُ التَّأكِيدِ**) يعني: لحوقها «في النفي» (**فَلا يُقَالُ: زَيدٌ مَا يَقُومَنَّ**) وقوله: (**إِلَّا قَلِيلًا**) استثناء مفرغ يعني: لا يقع في النفي استعمالًا إلا استعمالًا قليلًا، وإنما قلت فيه (**لِخُلُوِّهِ**) أي: لخلو النفي (**عَن مَعنى الطَّلَبِ، وَإِنَّما جَازَ قَلِيلًا تَشبِيهًا لَهُ**) أي: للنفي (**بالنَّهي**) «ولزمت» (أي: **نُونُ التَّأكِيدِ**) «في مثبت القسم» (أي: **في جَوَابِهِ المُثبَتِ**) وهذا التفسير إشارة إلى أن إضافة المثبت إلى القسم من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها، وإلى أن الجواب مقدر فيه أي: مثبت جواب القسم، وإنما لزمت النون؛ (**لأنّ القَسَمَ مَحَلَّ التّأكِيدِ؛ فَكَرِهُوا أَن يُؤَكِّدُوا الفِعلَ بأَمرٍ مُنفَصِلٍ عَنهُ، وَهُوَ**) أي: الأمر المنفصل (**القَسَمُ**) وقوله: (**مِن غَيرِ**) متعلق بقوله: أن يؤكدوا، يعني: أنهم لما أكدوا الفعل بالقسم الذي هو أمر منفصل عنه كرهوا أن ينحصر التأكيد به من غير (**أَن يُؤَكِّدُوهُ**) أي: الفعل (**بِمَا**) أي: بشيء من مؤكداته (**يَتَّصِلُ بِهِ**) أي: بذلك الفعل (**وَهُوَ**) أي: المؤكد المتصل (**النُّونُ بَعدَ صَلاحِيَّتِهِ**) أي: بشرط أن يكون الفعل صالحًا (**لَهُ**) أي: لقبول النون، وذلك بأن يكون مثبتا وبه أشار إلى وجه تخصيص اللزوم بالمثبت، (**وفي قوله: لَزِمَت إشارة إلى أن زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز**).

(وَكَثُرَتْ) أي: نون التأكيد (فِي مِثْلِ: «إِمَّا تَفْعَلَنَّ») أي: الشرط المؤكَّد حرفه بـ«ما»، فإنه لما أكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل أيضًا، لئلا ينتقض المقصود من غيره.

(وَمَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل نون التأكيد خفيفة ـ كانت أو ثقيلة ـ (مَعَ ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ) وهو الواو (مَضْمُومٌ) ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، وإن اشترط في التقاء الساكنين على حده أن يكون الساكنان ....

وقال العصام: إن قوله: لزمت النون في الجواب المثبت، منقوض بقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [آل عمران: 158] يعني: فإن تحشرون جواب مثبت بغير النون، ثم قال: إن المثبت مقيد بأن لا يتعلق به ظرف أو جار مقدم عليه فمادة النقض مثبت لكن تعلق به الجار المقدم.

«وكثرت» (أي: نُونُ التَّأكِيدِ) «في مثل: إما تفعلن» قوله: (أي: الشَّرطِ المُؤَكَّدِ) تفسير للمثل يعني: أن المراد بمثل إما تفعلن كل شرط أكد (حُرُفُهُ) أي: حرف ذلك الشرط (بِمَا) أي: بلفظ ما سواء كان التأكيد لازمًا كما في: حيثما وإذما، أو جائزًا كما في: إن ما، وإنما كثرت في مثل هذا (فإِنّهُ لَمَّا أَكَّدَ الحَرفَ) أي: حرف الشرط بإلحاق لفظ ما به (قَصَدُوا تَأكِيدَ الفِعلِ أيضًا) أي: كتأكيد حرفه (لِئَلَّا يَنتَقِصَ المَقصُودُ مِن غَيرِهِ) أي: لئلا يكون المقصود الأصلي الذي هو الفعل ناقصًا من غير المقصود الذي هو الحرف.

ولما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه ولحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال: «وما قبلها» (أي: مَا قَبلَ نُونِ التّأكيدِ خَفِيفَةً كَانَت أَو ثَقِيلَةً) «مع ضمير المذكرين» (وَهُوَ) أي: ضمير المذكورين (الوَاوُ) يعني: إذا وقع كل من النونين مع الواو الذي هو ضمير جمع لمذكر السالم فالحرف الذي قبلها «مضمومٌ» وإنما ضم (لِيَدُلَّ) أي: ذلك الضم (عَلَى الوَاوِ المَحذُوفَةِ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وَإِن اِشتُرِطَ في التقَاءِ السَّاكِنَينِ عَلَى حدِّه) يعني: أن التقاء الساكنين إنما يكون وجهًا لحذف الواو على مذهب من قال: أن يكون التقاء الساكنين على حده، أي: على محله مشروط وهو (أَن يَكُونَ السَّاكِنَانِ) أي: اللذان التقيا

في كلمة واحدة، فإن النون المشددة كلمة أخرى، أو لثقل الواو بعد الضمة وقبل المشددة إن لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر.

(وَ) مَعَ ضمير (الْمُخَاطَبَةِ) وهو الياء (مَكْسُورٌ) ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، أو لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة.

(وَ) ما قبلها (فِيمَا عَدَا ذَلِكَ) المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة، وهو الواحد المذكر ـ غائبًا كان أو مخاطبًا ـ والمؤنث الغائبة (مَفْتُوحٌ) طلبًا للخفة.

وظاهر أن ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث، وحكمهما غير ما ذكر.

(في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده؛ لأنهما في كلمتين (فإِنَّ النُّونَ الْمُشَدَّدَةَ كَلِمَةٌ أُخرَى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه، وقوله: (أَو لِثِقَلِ الوَاوِ) معطوف على قوله: لالتقاء الساكنين يعني: ليدل ذلك الضم على الواو التي حذف لثقله (بَعدَ الضَّمَّةِ وَقَبلَ المُشَدَّدَةِ) وهذا يكون وجهًا لحذفه (إِن لَم يُشتَرَط في اِلتِقَاءِ السَّاكِنَينِ) أي: في كونه على حده (مَا ذُكِرَ) أي: كونه في كلمة واحدة.

وقوله: «و» (مَعَ ضَمِيرِ) «المخاطبة» عطف على قوله: مع ضمير المذكورين يعني: أن النون إذا كانت مع ضمير المخاطبة (وُهوَ اليَاءُ) فالحرف الذي يقع قبلها «مكسورٌ» وهذا أيضًا (لِيَدُلَّ) ذلك الكسر (عَلَى اليَاءِ المَحذُوفَةِ) أي: على الياء التي حذفت إما (لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ أَو لِثِقَلِ اليَاءِ بَعدَ الكَسرَةِ وَقَبلَ النُّونِ المُشَدَّدَةِ) «و» (مَا قَبلَهَا) «فيما عدا ذلك» (المَذكُورِ) أو في ما عدا الذي ذكر (مِن ضَمِيرِ المَذكَّرِينَ وَضَمِيرِ المُخَاطَبَةِ، وَهُوَ) أي: ما عداهما (الوَاحِدُ المُذَكَّرُ غَائِبًا كَانَ) أي: ذلك الواحد المذكر (أَو مُخَاطَبًا) نحو: ليضربن واضربن (وَالمُؤَنَّثِ الغَائِبَةِ) نحو: تضربن وما قبل كل منها «مفتوحٌ»، وإنما فتحت (طَلَبًا) أي: لقصد الطلب (للخِفَّةِ، وَظَاهِرٌ) يعني: ومن البين (أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ المَذكُورِ يَشمَلُ التَّثنِيَةِ وَجَمعَ المُؤَنَّثِ، وَحُكمُهُمَا) أي: مع كون حكم النون في التثنية وجمع المؤنث (غَيرُ مَا ذُكِرَ) من النون المشددة مكسورة فيهما، وأن الخفيفة لا تدخلهما.

فقوله: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: «اضْرِبَانِّ»، وَ«اضْرِبْنَانِّ») بمنزلة الاستثناء عنه، فتقول في المثنى: «اضرِبَانِّ» بإثبات الألف، لئلا يشتبه بالواحد و«اضرِبْنَانِّ» في جمع المؤنث بزيادة الألف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد، لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات.

(وَلَا تَدْخُلُهُمَا) أي: التثنية وجمع المؤنث النُّونُ (الْخَفِيفَةُ) للزوم التقاء الساكنين على غير حدّه (خِلَافًا لِيُونُسَ)، فإنه يجيز التقاء الساكنين على غير حده، ويجعله مغتفرًا ....

وإذا كان حكمهما غير ما ذكر (فَقَولُهُ) «وتقول في التثنية وجمع المؤنث: اضربان واضربنان» أن يكون هذا القول (بِمَنزِلَةِ الاستِثنَاءِ عَنهُ) أي: عن حكم ما ذكر (فَتَقُولُ في المُثَنَّى) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعني: أنك تقول في المثنى (اِضرِبَانِّ بإثبَاتِ الألِفِ) أي: بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين في الكلمتين، وإنما غير الحكم ههنا (لِئلَّا يَشتَبِهِ) أي: لئلا يكون شبيهًا بحذف ألفه (بالوَاحِدِ، وَاِضرِبنَانِّ) أي: وتقول (في جَمعِ المُؤَنَّثِ) اضربنان (بزِيَادَةِ الأَلِفِ بَعدَ نُونِ الجَمعِ وَقَبلَ نُونِ التَّأكيدِ؛ لِئَلَّا يَجتَمِعَ ثَلَاثُ نُونَاتٍ مُتَوَالِيَاتِ) إحداها نون جمع المؤنث والأخريان نون التأكيد المشددة، فإنها نونان في التلفظ.

ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال: «ولا تدخلهما» (أي: التَّثنِيَةُ وَجَمعُ المُؤَنَّثِ) هذا تفسير لضمير التثنية يعني: لا تدخل التثنية وجمع المؤنث (النُّونُ) «الخفيفة» هذا عند الجمهور، وقوله: (للزُومِ التقَاءِ السَّاكِنَينِ) إشارة إلى دليل الحكم بأنها لا تدخلهما بمعنى: لا يجوز دخولها؛ لأنه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين (عَلَى غَيرِ حَدِّهِ) فإن الساكن الأول وإن كان حرف مد لكن الثاني ليس بمدغم، وقد عرفت أن إبقاء الساكنين على حالهما إنما جاز إذا كان على حده، وهو كون الأول حرف مد والثاني مدغمًا وهو إنما وجد في المشددة لا في المخففة «خلافًا ليونس» يعني: خولف الجمهور خلافًا ثابتًا ليونس من النحويين (فإنّهُ) أي: يونس (يُجِيزُ التِقَاءَ السَّاكِنَينِ) وإن كان (عَلَى غَيرِ حَدِّهِ وَيَجعَلُهُ) أي: يجعل التقاء الساكنين على غير حده (مُغتَفَرًا) أي: مسوغًا

كما في الوقف، وليس بمرضي عند الأكثرين.

(وَهُمَا) أي: النون الثقيلة والخفيفة (فِي غَيْرِهِمَا) أي: في غير التثنية وجمع المؤنث (مَعَ ضَمِيرِ البَّارِزِ) أي: واو جمع المذكر وياء المخاطبة (كَالْمُنْفَصِلِ) أي: كالكلمة المنفصلة، يعني: يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء أو تحريكهما ضمًّا وكسرًا، وغرضه من هذا الكلام بيان أحوال الأفعال المعتلة الآخر عند إلحاق التنوين بها.

ومعنى كلامه: أن النونين حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث ....

وجائزًا، وقوله: مغتفرًا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو أي: يجعله معفوا عنه في دخوله الخفيفة (كَمَا) كان معفوًا (في الوَقفِ) فإن التقاء الساكنين أجيز في الوقف، فإن قولك: نستعين إذا وقف عليه أسكن النون مع أن الياء ساكن أيضًا فيجمع الساكنان أحدهما الياء والثاني النون، مع أن الثاني ليس بمدغم وإذا وقفت على نحو: نصر أيضًا فيه اجتماع الساكنين مع أن الأول ليس بحرف مد والثاني ليس بمدغم، وقوله: (و) هو (لَيسَ) رد لقول يونس يعني: ليس تجويزه قياسًا للوقف (بِمَرضِيٍّ عِندَ الأَكثَرِينَ).

ولما كان في النون معاملتان إحداهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال: «وهما» (أي: النُّونُ الثَّقِيلَةُ وَالخَفِيفَةُ) «في غيرهما» (أي: في غَيرِ التَّثنِيَةِ وَجَمعِ المُؤَنَّثِ) «مع ضمير البارز» (أي: وَاوِ جَمعِ المُذَكَّرِ وَيَاءِ المُخَاطَبَةِ) «كالمنفصل» (أي: كالكَلِمَةِ المُنفَصِلَةِ) يعني: حكمها كحكمها (يَعنِي) تفسير لكونهما كالمنفصلة أي: يريد المصنف به أنه (يَجِبُ أَن يُعَامَلَ آخِرُ الفِعلِ مَعَ النُّونَينِ مُعَامَلَتَهُ) أي: معاملة الآخر (مَعَ الكَلِمَةِ المُنفَصِلَةِ مِن حَذفِ الوَاوِ وَاليَاءِ) تارة (أَو تَحرِيكِهِمَا ضَمًّا وَكَسرًا) تارة أخرى كما سيجيء، (وَغَرَضُهُ) أي: غرض المصنف (مِن هَذَا الكَلَامِ بَيَانُ الأَفعَالِ المُعتَلَّةِ الآخِرِ) أي: بيان حكم الأفعال التي كان آخرها حرف علة (عِندَ إِلحَاقِ النُّونَينِ) أي: عند إرادة إلحاق النون من النونين (بِهاَ) أي: بتلك الأفعال المعتلة (وَمَعنَى كَلامِهِ) يعني: معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (أَنَّ النَّونَينِ حُكمُهُمَا مَعَ التَّثنِيَةِ وَجَمعِ المُؤَنَّثِ

ما ذكر، ومع غيرهما على ضربين:

1 - إما مع ضمير بارز، وهو شيئان:

جمع المذكر، نحو: «أغْزُوا، وَارْمُوا، وَاخْشَوا» والواحدة المؤنثة نحو: «أغْزِي وارْمِي وَاخْشَيْ».

2 - وإما مع ضمير مستتر، وهو الواحد المذكر نحو: «أغْزُ، وارْم، وَاخْشَ»، فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة، فتقول نحو: «أغْزُنَّ وارْمُنَّ يا قوم» بحذف الواو، كما حَذفتَهَا مَعَ الكَلِمَةِ المُنفَصِلَةِ في: «أغْزُوا الْكُفَّارَ، وارْمُوا الْغَرَضَ»، وكذا «أغْزِنَّ وارْمِنَّ يا امرأة» بحذف الياء كما حذفت في «أغْزِي الْجَيْشَ وَارْمِي الغَرَضَ»، ....

مَا ذُكِرَ) وهو قوله: وتقول في التثنية وجمع المؤنث، يعني: أن حكمها مع التثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وإبقاء الألف مع المشددة (وَمَعَ غَيرِهِمَا) يعني: وأما حكمهما مع غير التثنية وجمع المؤنث فهو (عَلَى ضَربَينِ) فإنهما (إمَّا معَ ضَميرِ بَارِزٍ) أو لا (وَهُوَ) أي: الفعل الذي فيه ضمير بارز (شَيئَانِ) أحدهما (جَمعُ المُذَكَّرِ) أي: واوه (نَحوُ: اِغزُوا وَارمُوا وَاخشَوا، وَ) آخر (الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ) أي: ياء المخاطبة (نَحوُ: اِغزِي وَارمِي وَاخشَي، وَإِمَّا) يعني: أنهما إما (مَعَ ضَمِيرٍ مُستَتَرٍ، وَهُوَ) أي: وهذا الفعل (الوَاحِدُ المُذَكَّرُ نَحوُ: اِغزُ وَارمِ وَاخشَ) فإن ضميرها أنت وهو مستتر تحتها.

(فالنُّونُ) أي: وإذا عرفت هذه الأقسام فنون التأكيد (مَعَ ضَميرِ البَارِزِ كالكَلِمَةِ المُنفَصِلَةِ) يعني: فكما حذفت الواو والياء إذا التقيا بالساكن الذي في ابتداء الكلمة الثانية تحذف منها كذلك (فَتَقُولُ نحو: اِغزُنَّ) بضم الزاي (وارمُنَّ) بضم الميم (يا قَومُ، بِحَذفِ الوَاوِ) منهما (كمَا حَذفتَهَا مَعَ الكَلِمَةِ المُنفَصِلَةِ في: اِغزُوا الكُفَّارَ، وارمُوا الغَرَضَ) فإن الواو حذفت في اللفظين؛ لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وَكَذَا) أي: كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاي والميم نحو: (اغزِنَّ وارمِنَّ يَا اِمرَأَةُ) يعني: بكسر الزاي في الأول والميم في الثاني، حال كونهما مع ياء المخاطبة (بحذف الياء كَمَا حُذِفَت) أي: الياء (في: اِغزِي الجَيشَ، وَارمِي الغَرَضَ) وهذا إذا كان الواو والياء بعد المفتوحة

وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو: «اخْشَوُنَّ» كما ضممتها مع المنفصلة نَحوُ: اِخشَوا الرَّجُلَ وتَكسِرُ اليَاءُ المَفتُوحُ مَا قَبلَهَا كَمَا كَسَرتَهَا مَعَ المُنفَصِلَةِ تقول: «اخْشَيِنَّ» كـ«اخْشَيِ الرَّجُلَ»، (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي: الضمير البارز، وهو في الواحد المذكر، نحو: «أغْزُ وارْمِ، وَاخْشَ» (فَكَالْمُتَّصِلِ) أي: فالنون كالكلمة المتصلة، ويعني بها: ألف التثنية، تقول: «أغْزُوَنَّ وارْمِيَنَّ وَاخْشَيَنَّ» برد اللامات وفتحها كما قلت: «اغْزُوَا، وَارْمِيَا، وَاخْشَيَا».

(وَمِنْ ثَمَّة) أي: لأجل أنه مع غير الضمير البارز كالمتصل، ومع الضمير البارز كالمنفصل (قِيلَ: «هَلْ تَرَيِنَّ؟») في: ....

والمكسورة، وأما إذا كان ما قبلها مفتوحًا فحكمه ليس كذلك كما قال: (**وَتَضُمَّ الوَاوُ المَفتُوحُ**) أي: تضم أنت الواو التي فتح (**مَا قَبلَهَا**) ولم يحذف الواو فيه (**نَحوُ: اِخشَوُنَّ كَمَا ضَمَمتَهَا**) أي: كما ضممت الواو المفتوح ما قبلها إذا وقعت (**مَعَ**) الكلمة (**المُنفَصلَةِ نَحوُ: اِخشَوا الرَّجُلَ**) قوله: (**وتَكسِرُ**) معطوف على قوله: وتضم يعني: وتكسر أيضًا، ولم تحذف (**اليَاءُ المَفتُوحُ مَا قَبلَهَا كَمَا كَسَرتَهَا مَعَ المُنفَصِلَةِ تَقُولُ: اِخشَيِنَّ**) أي: في المخاطبة (**كاخشَيِ الرَّجُلَ**) يعني: كما كسرتها إذا التقت مع الكلمة المنفصلة في نحو: اخشي الرجل، «فإن لم يكن» أي: وإن لم يكن النون (**أي**) مع (**الضَّميرِ البَارِزِ، وهو**) أي: عدم كونه مع البارز واقع (**في الوَاحِدِ المُذَكَّرِ نَحوُ: اِغزُ وَارِمِ وَاخشَ**) «فكالمتصل» (**أي: فالنّونُ كالكَلِمَةِ المُتَّصِلَةِ**) أي: فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (**وَيعنِي بِهَا**) أي: بما كان كالمتصلة (**أَلِفَ التَّثنِيَةِ تَقُولُ: اِغزُوَنَّ وَارمِيَنَّ وَاخشَيَنَّ بِرَدِّ اللَّامَاتِ**) أي: المحذوفة قبل لحوق النون (**وَفَتحِهَا**) أي: فتح كل واحدة من الواو والياء (**كَمَا قُلتَ: اِغزُوَا وَارمِيَا وَاخشَيَا**) أي: هذا كما قلت برد اللامات وفتحها إذا اتصلت ألف التثنية التي هي متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه.

«ومن ثمة» (**أي: لأَجلِ أنَّهُ مَعَ غَيرِ الضَّميرِ البَارِزِ كالمُتَّصِلِ وَمَعَ الضَّميرِ البَارِزِ كالمُنفَصِلِ**) «قيل: هل ترين» أي: بفتح الراء وبكسر الياء لا بحذفها (**في:**

«هَلْ تَرَى؟» كما يقال: هل «تَرَيَانِّ»، هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامُه بالفتح كما يفتح مع المتصل.

(وَ) هل («تَرَوُنَّ؟») في «مثل تَرَوْنَ؟» بإسقاط نون الجمع وإلحاق نون التأكيد، وضم الواو كضمها في «لم تَرَوُا الْقَوْمَ؟» هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لأجل النون.

(وَ) هل («تَرَيِنَّ؟») في مثل «هَلْ تَرَيْنَ؟» بإسقَاطِ نُونِ الوَاحِدَةِ وإثبات الياء وكسرها كما يقال: «لَمْ تَرَيِ النَّاسَ»، هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لأجل النون.

(وَ«اغْزُوَنَّ؟») عطف على «هَلْ تَرَيَنَّ؟» لا على «تَرَيِنَّ» أي: ومن ثَمَّة قيل: «اغْزُوَنَّ» برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في «اغْزُوَا».

هَل تَرَى كَمَا يُقَالُ: **هَل تَرَيَانِ**) إذا كان بألف التثنية (**هَذَا مِثَالٌ لِغَيرِ البَارِزِ الَّذِي تَحَرَّكَت لامُهُ بالفَتحِ كمَا يُفتَحُ مَعَ المُتَّصِلِ**) «و» (**هَل**) «ترون» أي: وقيل أيضًا هل ترون (**في مِثلِ**: **تَرَوْنَ بإسقَاطِ نُونِ الجَمعِ**) لأجل نون التأكيد (**وَالحَاقِ نُونِ التَّأكِيدِ، وَضَمِّ الوَاوِ كَضَمِّهَا في**: **لَم تَرَوُا القَومَ**، **هَذَا مِثَالُ مَا فِيهِ ضَمِيرٌ بَارِزٌ يُضَمُّ لأجلِ النُّونِ**) «و» (**هَل**) «ترين» أي: وقيل هل ترين يعني: بكسر الراء والياء (**في مثل هَل تَرِينَّ بإسقَاطِ نُونِ الوَاحِدَةِ وَإِثبَاتِ اليَاءِ وَكَسرِهَا**) أصله تريين يعني: في مخاطبة تري والأول مخاطب ترى، وقوله: (**كَمَا يُقَالُ**) متعلق بالمثالين الأخيرين يعني: حركت الياء في تري وتريين بالكسر إذا لحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة، وكما حركت الياء في المنفصلة في قولك: (**لَم تَرِي النَّاسَ**) حركت بهما أيضًا (**هَذَا مِثَالُ مَا فيهِ ضَمِيرٌ بَارِزٌ يُكسَرُ لأَجلِ النُّونِ**).

«واغزون» (**عَطفٌ عَلَى**: **هَلَ تَرِينَّ**) حتى يجوز أن يقدر، ويقال: هل ترين في هل تري (**لا عَلَى تَرِينَّ**) فإنه إذا عطف على الأول تكون الكلمة مفردًا مخاطبًا وهو المطلوب، وأما إذا عطف على الثاني يكون مثالًا للجمع المذكر المخاطب (**أي**: **وَمِن ثَمَّةَ قِيلَ**: **أُغزُوُنَّ بِرَدِّ الوَاوِ المَحذُوفَةِ**) أي: التي حذفت للوقف (**كمَا يُرَدُّ**) أي: الواو (**مع ضمير التثنية في أُغزُوا**)

(وَ«اغْزُنَّ؟») في «اغْزُوا» بحذف الواو المضموم ما قبلها، كما قيل: «اغْزُوا القومَ».

(«وَاغْزِنَّ؟») في «اغْزِي» بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل«اغْزِي الْقَوْمَ».

وهذه الأمثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف، بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل، وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل، كما أشرنا إليه.

(وَ) النون (الْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ) أي: لالتقاء الساكن الذي بعدها.

وفي بعض النسخ: «للساكنين» أي: لالتقاء الساكنين، كقول الشاعر:

«واغزن» أي: ومن ثمة قيل: اغزن (في: أُغزُوا بِحَذفِ الوَاوِ المَضمُومِ مَا قَبلَهَا كَمَا قِيلَ) أي: بحذفها (اغزوا القوم) فإنها كالمنفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الأول، «واغزن» (في: أُغزِي، بِحَذفِ اليَاءِ المَكسُورِ مَا قَبلَهَا كَمَا قِيل: اِغزِي القَومَ، وَهَذِهِ الأَمثِلَةُ) التي أوردها المصنف (وَقَعَت) أي: مرتبة (عَلَى تَرتِيبِ تَصرِيفِهَا الوَاقِعِ فِي كُتُبِ التَّصرِيفِ) يعني: لم تورد أمثلة النونين في غيرهما مع الضمير البارز معًا، وكذا لم تورد أمثلتهما معًا غير الضمير البارز معًا جريًا على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف، وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث، (بَعضُهَا) أي: حال كونه بعضها مثالًا (لِمَا هُوَ مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ كالمُنفَصِلِ) وهو هل ترين وهل ترون (وَبَعضُهَا) أي: وحيث ذكر بعضها (لِمَا هُوَ مَعَ غَيرِ الضَّمِيرِ البَارِزِ كالمُتَّصَلِ) وهو: هل ترين واغزن (كَمَا أَشَرنَا إِلَيهِ).

«و» (النُّونُ) «المخففة تحذف للساكن» هكذا لفظ الساكن وقع مفردًا في بعض النسخ فيكون المراد (أي: لالتِقَاءِ السَّاكِنِ الَّذِي بَعدَها) يعني: هذه النسخة محمولة على أنه أراد بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذي هو النون (وَفِي بَعضِ النُّسَخِ: للسَّاكِنَينِ، أي: لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ) أي: وقع فيه: والمخففة تحذف للساكنين؛ فحينئذٍ يريد بأحد الساكنين النون المخففة، وبالآخر ما وقع في أول الكلمة التي تليها (كقَولِ الشَّاعِرِ:

لَا تُـهِـيـنَ الْـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أَنْ   تَـرْكَـعَ يَـوْمًـا وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ

أي: لا تهينَنْ، حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة، التي بعدها، وأبقيت فتحة ما قبلها، لتدل عليها، وإلا لكان الواجب أن يقال: «لا تهن الفقير»، ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقًا بينهما.

وإنما لم يعكس حطًّا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم، لكون الاسم أصلًا والفعل فرعًا.

(وَ) تحذف أيضًا المخففة (فِي) حال (الْوَقْفِ) على ما ألحقت ....

لا تُـهِـيـنَ الـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أَن   تَـركَـعَ يَـومًـا وَالـدَّهـرُ قَـد رَفَـعَـه

أي: لا تُهِينَن) يعني: أصله لا تهينن بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وبفتح النون بعدها وبالنون المخففة (**حُذِفَت النُّونُ المُخَفَّفَةُ لالتِقَائِهَا**) أي: لالتقاء تلك النون (**اللامَ السَّاكِنَةَ الَّتي بَعدَها، وَأُبقِيَت فَتحَةُ مَا قَبلَهَا**) وهي فتحة النون (**لِتَدُلَّ**) أي: تلك الفتحة (**عَلَيهَا**) أي: على النون المخففة المحذوفة، وإنما يحمل على هذا (**وإلَّا**) أي: وإن لم يحمل على هذا (**لَكَانَ الوَاجِبُ أَن يُقَالَ: لَا تَهِنِ الفَقِيرَ**) يعني: بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة، يعني: الواجب أن تكون النون متحركة بالكسر كما في أمثالها من قوله: لم يكن الذين، (**وَلَم يُحَرِّكُوهَا**) يعني: وإنما حذفوا النون ولم يحركوها بالكسر (**كَمَا يُحَرَّكُ التَّنوِينُ**) يعني: إذا وقع التنوين قبل الساكن يحركون ذلك التنوين بالكسر ولا يحذفونه، ولم يذهب هنا إلى هذا الطريق (**فَرقًا**) أي: لتحصيل الفرق (**بَينَهُمَا**) أي: بين النون المخففة والتنوين (**وَإِنَّمَا لَم يَعكِس**) يعني: وإنما اختاروا الحذف في النون والتحريك في التنوين ولم يعكسوا الأمر (**حَطًّا**) أي: لقصد الحط (**لِمَرتَبَةِ مَا يَدخُلُ الفِعلَ عن مَرتَبَةِ مَا يَدخُلُ الاسمَ؛ لِكَونِ الاسمِ أَصلًا وَالفِعلِ فَرعًا**) فقوله في البيت: لا تهين بمعنى لا تحتقرن، وعلك لغة في: لعلك أجري مجرى عسى في دخول أن في خبرها، والمعنى: لا تحتقر الفقير عسى أن تركع وتذل يومًا والزمان رفعه وعزه فيستغني هو وتفتقر أنت؛ لأن أحوال الزمان لا تدوم.

«و» (**تحذَفُ أَيضًا المُخَفَّفَةُ**) «في» (**حَالِ**) «الوقف» (**عَلَى مَا أُلحِقَت**) أي:

به تخفيفًا إذا ضم أو كسر ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك.

(فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ) لأجل المخففة كما إذا ألحقت المخففة بـ«اغزُوا، واغزِي» وقلت: «اغْزُنْ، واغَزِنْ» بحذف الواو والياء.

فإذا وقفت عليهما وجب أن ترد المحذوف وقلت: «اغْزُوا، واغْزِي» بخلاف التنوين، فإنه لا يرد ما حذف لأجله؛ لأن التنوين لازم في الأصل، والمخففة ليست بلازمة، فجعل للازم مزية بإبقاء أثره على ما ليس بلازم.

(وَ) المخففة (الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفًا) كقولك في «اضرِبن»: «اضْرِبًا»

على حرف ألحقت تلك النون (بِهِ) أي: بذلك الحرف (تَخفِيفًا) أي: لطلب التخفيف (إِذَا ضُمَّ) أي: هذا إذا ضُمَّ (أو كُسِرَ مَا قَبلَهَا) أي: ما قبل النون الخفيفة (كَمَا تحذَفُ التَّنوِينُ لِذَلِكَ) أي: للتخفيف «فيرد» أي: فحينئذ يرد «ما» أي: لام الفعل الذي «حذف» أي: كان محذوفًا (لأجلِ المُخَفَّفَةِ كَمَا) أي: حال هذا كحال ما (إِذَا أُلحِقَت المُخَفَّفَةُ باغزُوا) أي: بنحو اغزوا (وَاغزِي، وَقُلتَ) أي: وأردت أن يلحق بهما المخففة وحذفت الواو والياء لأجله وقلت: (أُغزُن) بضم الزاي (وَأُغزِن) بكسرها (بِحَذفِ الوَاوِ) في الأول (وَاليَاءِ) في الثاني (فإِذَا وَقَفتَ عَلَيهِمَا) أي: على اغزن واغزن (وَجَبَ أَن تَرُدَّ المَحذُوفَ، وَقُلتَ: أُغزُوا وَأُغزِي، بِخِلافِ التَّنوِينِ فَإِنَّهُ) أي: التنوين (لا يُرَدُّ مَا) أي: الحرف الذي (حُذِفَ لأَجلِهِ؛ لأَنَّ التَّنوِينَ لازِمٌ في الوَصلِ وَالمُخَفَّفَةِ لَيسَت بِلَازِمَةٍ) يعني: إذا حذف النون أعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما أريد عدمه في الوصل بسببها من الواو والياء؛ بناء على أنهم قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من أصلها؛ لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فإنه لازم إذا لم يكن مانع، فكأنه ثابت عند عروض الحذف، وإذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وبعدم لزوم النون (فَجُعِلَ) أي: لأجل هذا جعل (لِلَّازمِ مَزِيَةٌ) أي: أريد أن يعطى للازم فضيلة زائدة وهي (بِإِبقَاءِ أَثَرِهِ عَلَى مَا لَيسَ بِلَازِمٍ).

«و» (المُخَفَّفَةُ) «المفتوح ما قبلها تقلب ألفًا» (كَقَولِكَ في اِضرِبَن: اِضرِبَا) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: 32] وقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا

تشبيهًا لها بالتنوين.

فإن التنوين إذا انفتح ما قبلها تقلب ألفًا، وإذا انضم أو انكسر تحذف، نحو: «أَصَبْتُ خَيْرًا، وَأَصَابَنِي خَيْرٌ، وَاخْتِمْ لِي بِخَيْرٍ».

اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيرًا، ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرًا، واجعل نونات نقائصنا ـ خفيفة كانت أو ثقيلة ـ في مواقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة، وصلِّ على من كلمة شفاعته في محو أرقام الضلالات ....

بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15] (تَشبِيهًا لَهَا) أي: لقصد تشبيهه المخففة (بالتَّنوِينِ؛ فإنَّ التَنوِينَ إِذَا اِنفَتَحَ مَا قَبلَهَا تُقلَبُ أَلِفًا، وَإِذَا انضَمَّ أَو اِنكَسَرَ تُحذَفُ، نَحوُ: أَصَبتُ خَيرًا) هذا مثال لما فتح (وَأَصَابَنِي خَيرٌ، وَاِختِم لِي بِخَيرٍ).

ولما ختم الشارح آخر أمثلته بالخير تفاؤلًا تصدى إلى أدعية بليغة فقال: (اللَّهُمَّ اِجعَل خَاتِمَةَ أُمُورِنَا خَيرًا، وَلا تُلحِق بِنَا مِن تَبِعَةِ شُرُورِنَا) أشار به إلى أن الشرور تتابع كثيرًا، وقوله: (ضَيرًا) بفتح الضاد وسكون الياء لغة في الضرر.

ثم تصدى إلى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسألة نون التأكيد، وأشار بها إلى وجه ختمه بتلك المسألة فقال: (وَاجعَل نُونَاتِ نَقَائِصِنَا) وفيه تلميح إلى أن الأعمال السيئة التي تصدر من الإنسان مؤكدة بإعانة الوسواس، يعني: اجعل ما صدر عنا من النقائص المؤكدة (خَفِيفَةً كَانَت) أي: تلك المؤكدات يعني: الصغائر (أَو ثَقِيلَةً) يعني: الكبائر (في مَوَاقِفِ النَّدَامَةِ مُنقَلِبَةً بأَلِفِ) وقوله: بألف يحتمل أن يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وأن يراد به الألف من الحروف، وبإضافة إلى (آدَابِ عُبُودِيَّتِكَ) إشارة إلى أن القيام عند ربه ممدود مثل الألف، وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالألف، والقرينة إضافته إلى الآداب، وأشار بقوله: (عَلَى نَهجِ الاستِقَامَةِ) إلى ترشيح الاستعارة يعني: بدل سيئاتنا إلى الجنات حيث وعدته بقولك: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ﴾ [الفرقان: 70] ويحتمل أن يكون بكسر الهمزة من التآلف، والمعنى: اللهم وفقنا إلى التوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات، (وَصَلِّ عَلَى مَن كَلِمَةُ شَفَاعَتِهِ في مَحوِ أرقَامِ الضَّلالَاتِ) يعني: به المعاصي غير

كافية، وعن مضرة شناعة إسقام الجهالات شافية، وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم من زمرة أحبابه .

وقد استراح من كمد الانتهاض، لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض، العبد الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامي ـ وفقه الله سبحانه ووظائف عبوديته للإعراض عن مطالبة الأعواض والأغراض ـ ضَحْوة السبت الحادي عشر من رمضان المعظم في سلك شهور ....

الشرك لا تنفع في حقه شفاعة الشافعين، فقوله: كلمة مبتدأ وخبره قوله (كَافِيَةٌ) والجملة صلة من، قوله: (وَعَن مَضَرَّةِ) معطوف على قوله: في محو، يعني: كلمة شفاعته عن مضرة (شَنَاعَةِ أَسقَامِ الجَهَالاتِ شَافِيَةٌ) ولا يخفى ما في قوله كلمة: وكافية وشافية، من الإشارة إلى حسن الاختتام بألفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمي كتابين للمصنف، (وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ، وَعَلَى مَن تَبِعَهُم مِن زُمرَةِ أَحبَابِهِ، وقَد اِستَرَاحَ مِن كَمَدِ) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم (الانتِهَاضِ) هو الشروع يعني: قد تم حزن الشروع وقوله: (لِنَقلِ) متعلق بالكمد يعني: كنت بعد إتمام التسويد محزونًا على عدم نقل (هَذَا الشَّرحِ) من التسويد إلى التبييض فيسر الله لي إتمام التبييض أيضًا، فزال عني ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (مِن السَّوَادِ إِلَى البَيَاضِ) وقوله: (العَبدُ) فاعل استراح يعني: نال الراحة العبد (الفَقِيرُ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ مُحَمَّدٍ الجَامِي) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامي، وقد ولد -قدس الله سره- بجام من قصبات خراسان، اشتغل أولًا بالعلم وكان من أفاضل عصره، ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري، وصحب مع خواجه عبيد الله السمرقندي، وتوفي بهراة سنة ثمان وتسعين وثمانمائة، وقيل: لما توجهت الطائفة الأردبيلية إلى خراسان أخذ ابنه جسده من قبره ودفنه في ولاية أخرى، ثم فتشوا قبره ولم يجدوه، وأحرقوا ما فيه من الأخشاب، وتاريخ وفاته: «ومن دخله كان آمنا».

(وَفَّقَهُ اللهُ سُبحَانَهُ وَوَظَائِفَ عُبُودِيَّتِهِ لِلإعرَاضِ عَن مُطَالَبَةِ الأَعوَاضِ وَالأَغرَاضِ، ضَحوَةَ السَّبتِ الحَادِي عَشَرَ مِن رَمَضَانَ المُنتَظَمِ في سِلكِ شُهُورِ

سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية، عليه أفضل التحية.

سَنَةِ سَبعٍ وَتِسعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، مِن الهِجرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَيهِ أَفضَلُ التَّحِيَّةِ).

هذا آخر ما قصدت من إتمام حاشية محرم، أكمل الله نقائصنا بحرمة البيت المحرم، وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح، غفر الله له ولوالديه وأكرمه بالتوفيق إلى العمل الصالح، في اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي -صلى الله عليه وسلم- من شهور سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الألف، أصلح الله من سامح غلطات كلماته، وأفاض أنوار عنايته على من أصلح سقطات حروفاته، وأرجو من الله الذي أعرب ألسنة الإنسان، وبنى له بيتًا في جوفه وعلمه البيان، ورفع درجات الذين أوتوا العلم بما خصهم بعناياته، ونصبه خليفة في الأرض بمناصب علمه ودراياته، وخفض دركات الجهلة بمخفوضات أفعاله، وأحصى ما صدر عن الإنسان من ألفاظه وأقواله، أن يخلص من قبضة النفس لجامي، وأن يحرم على النار برحمته لحامي، برحمة حبيبه الذي لا يرضى، وأحدٌ من أمته في النار، حيث قال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: 5].

* * *

فهرس المحتويات/الجزء الثالث